﴿سِلْسِلَةُ الرَّسَائِلِ المِقْدَادِيَّة فِي تَبْسِيْطِ العَقِيدَةِ الإِسْلَامِيَّة﴾
(٣)

القَوْلُ العَرِيْضُ

فِيْ الكَلَامِ عَنِ التَّفْوِيْضِ

الأُسْتَاذُ الدُّكْتُوْر

عَلِيْ عَايِدْ المِقْدَادِيْ الحَاتِمِي الأَشْعَرِي

۞۞ المُقَدِّمَة ۞۞

الْحَمْدُ للَّهِ الأَحَدِيِّ الذَّاتِ، الْعَلِيِّ الصِّفَاتِ الْجَلِيِّ الآيَاتِ الْوَفِيِّ الْعِدَاتِ، رَافِعِ السماوات وَسَامِعِ الأَصْوَاتِ، عَالِمِ الْخَفِيَّاتِ وَمُحْيِي الأَمْوَاتِ، تَنَزَّهَ عَنِ الآلاتِ وَتَقَدَّسَ عَنِ الْكَيْفِيَّاتِ، وَتَعَظَّمَ عَنْ مُشَابَهَةِ الْمَخْلُوقَاتِ، جَلَّ عَنِ الآبَاءِ وَالأُمَّهَاتِ وَالْبَنَاتِ، ثَبَّتَ الأَرْضَ بِالأَطْوَادِ الرَّاسِيَاتِ، وَأَحْيَاهَا بَعْدَ مَوْتِهَا بِالسُّحُبِ الْمَاطِرَاتِ، فَإِذَا أَرْخَتْ عَزَالَيْهَا ضَحِكَ بِاخْضِرَارِهِ النبات، وقال الْمُبْتَدَعَاتُ بِأَلْسُنِ الإِشَارَاتِ: **﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الآيَاتِ﴾** .

إِذَا بَسَطَ بِسَاطَ الْعَدْلِ تَزَلْزَلَتْ أَقْدَامُ أَهْلِ الثَّبَاتِ، وَإِذَا نَشَرَ رِدَاءُ الْفَضْلِ غَمَرَ الذُّنُوبَ الْمُوبِقَاتِ، **﴿يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السيئات﴾** .

حَيٌّ بِحَيَاةٍ تَنَزَّهَتْ عَنْ طَارِقِ الْمَمَاتِ، عَالِمٌ بِعِلْمٍ وَاحِدٍ جَمِيعَ الْمَعْلُومَاتِ، قَادِرٌ بِقُدْرَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَىٰ جَمِيعِ الْمَقْدُورَاتِ، أَرَادَ فَلانَتْ لِهَيْبَتِهِ صِعَابُ الْمُرَادَاتِ، وَسَمِعَ فَلَمْ يَعْزُبْ عَنْ سَمْعِهِ خَفِيُّ الأَصْوَاتِ، وَأَبْصَرَ سَوَادَ الْعَيْنِ فِي أَشَدِّ الظُّلُمَاتِ، اسْتَوىٰ عَلَىٰ الْعَرْشِ لا كَاسْتِوَاءِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَيَنْزِلُ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا مَرْوِيٌّ بِنَقْلٍ عَنِ الثِّقَاتِ، وَيَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ فِي الْجَنَّةِ بِالْعُيُونِ النَّاظِرَاتِ، نَصِفُهُ بِالنَّقْلِ الْمُبَايِنِ بِصِحَّتِهِ سَقِيمُ الشُّبُهَاتِ، مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ فِي الأَوْصَافِ وَلا تَشْبِيهٍ فِي الذَّوَاتِ، فَهَلْ عَلَيْنَا مَلامٌ أَمْ هُوَ طَرِيقُ النَّجَاةِ، أَحْمَدُهُ عَلَىٰ جَمِيعِ الْحَالاتِ حَمْدًا يَدُومُ بِدَوَامِ الأَوْقَاتِ، وَأُقِرُّ بِوَحْدَانِيَّتِهِ كَافِرًا بِاللاتِ، وَأَشْهَدُ أَنَّ محمَّداً عَبْدُه وَرَسُولُهُ أَرْسَلَهُ بِالأَدِلَّةِ الْوَاضِحَاتِ، صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَىٰ صَاحِبِهِ أَبِي بَكْرٍ النَّاهِضِ يَوْمَ الرِّدَّةِ عَلَىٰ أَقْدَامِ الثَّبَاتِ، الْقَائِمِ بِنَصْرِ الإِسْلامِ وَقَدْ قَعَدَ أَهْلُ الْعَزَمَاتِ، الْقَائِلِ: أُقَاتِلُهُمْ وَلَوْ لَمْ أَجِدْ غَيْرَ الْبَنَاتِ، وَعَلَىٰ عُمَرَ الْعَادِلِ فِي الْقَضِيَّاتِ، كَانَ إِذَا مَشَىٰ فَرَقَ الشَّيْطَانُ مِنْ تِلْكَ الْخَطَوَاتِ، وَعَلَىٰ عُثْمَانَ الْمُتَهَجِّدِ بِالْقُرْآنِ فِي الظُّلُمَاتِ، الصَّابِرِ عَلَىٰ الشَّهَادَةِ بِأَيْدِي الْعِدَاةِ، وَعَلَىٰ عَلِيٍّ ذِي الْمَنَاقِبِ الْعَالِيَاتِ، الْمَخْصُوصِ بِأُخُوَّةِ الرَّسُولِ دُونَ ذَوِي الْقَرَابَاتِ، وَعَلَىٰ عَمِّهِ الْعَبَّاسِ الَّذِي بِالسُّؤَالِ بِهِ سَالَتْ عَزَالِي السُّحُبِ الْمَاطِرَاتِ . التبصرة لابن الجوزي (٢/ ٨٠) .

نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيِّئات أعمالنا ، من يَهده الله فلا مضلَّ له ، ومن يُضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لَا إِلَهَ إِلَّا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنَّ محمَّداً عبده ورسوله ، وصفيُّه وخليله **﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾** [آل عمران :١٠٢] ، **﴿يا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْها زَوْجَها وَبَثَّ مِنْهُما رِجالاً كَثِيراً وَنِساءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ إِنَّ اللَّهَ كانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾** [النساء : ١] ، **﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً﴾** [الأحزاب : ٧٠] .

أمَّا بعد : فقد قامت عقيدة أهل الحقِّ على أنَّ الله تعالى منزَّه عن الهيئة والصُّورة والحلول ، والاتِّحاد والاتِّصال والانفصال ، ومنزَّهٌ عن الانتقال والحركة والحدِّ والـمكان والجسميَّة ، فلا يقال : له يمينٌ ولا شمالٌ ولا خلفٌ ولا أمامٌ ، ولا فوقَ العرش ولا تحته ، ولا عن يمينه ولا عن شماله ، ولا هو داخلٌ في العالـم ولا خارجٌ عنه ، ولا يقال : لا يَعْلَـمُ مكانه إلَّا هو ، لأنَّه تعالى ليس في مكان ...

وقد اتَّفق جمهور أهل العلم على أنَّ جميع الظَّواهر الواردة في الكتاب والسُّنَّة التي يوهم ظاهرها المشابهة بين الله تعالى وخلقه ليست على ظاهر معناها ، بل مفوَّضة أو متأوَّلة عند جميعهم ، ، لأنَّ الله منـزَّه عن مشابهة خلقه ، وكذا التَّحيُّز والجهات والحدود ... لأنَّها صفات الأجسام ...

فهو سبحانه لا يحويه مكان ، لا يُشبه خلقه بأي وجه من الوجوه ، ولا يوصف بالتَّغـيُّر والانتقال ، و ليس هو بجسم فلا يحتاج إلى مكان يستقرُّ ويتمكَّنُ فيه ... **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورى:١١] ... ومع هذا كلِّه نبتت نابتة من أبناء المسلمين وصفوا الله تعالى بالعديد من صفات الخلق ، مع أنَّ الكثيرين ممَّن يَسألون مثل هذه الأسئلة لو سُئلوا عن الكثير من مسائل الحيض والنُّفاس وغيرها ما استطاعوا أن ينبسُّوا ببنت شفه ...

وممَّا يدعو للاستهجان : أنَّ هؤلاء جعلوا من السَّلف الصَّالح شمَّاعة لهم ، علَّقوا عليها مصائبهم وطامَّاتهم التي ما أنزل الله بها من سلطان ، تلكم المصائب التي حادت بهم عن طريق تنزيه الله تعالى عن مشابهة الخلق بأيِّ وجه من الوجوه ، وهو ما كان عليه الصَّحابة ومن جاء بعدهم ممَّن تبعهم إلى يومنا هذا ، حيث فهموا من قوله تعالى : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورى:١١] ، وقوله عزَّ وجلَّ: **﴿فَلا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾** [النحل:٧٤] ، وقوله تعالى: **﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾** [مريم:٦٥] ، **﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾** [الإخلاص:٤] أنَّ الله لا يشبه شيئاً من خلقه بأيِّ وجه من الوجوه ...

وعلى كلِّ حال فمن حمل الألفاظ المتشابهة كـ : الاستواء ، والنُّزول ، والوجه ، واليد ... على ظاهر معناها فقد خالف السَّلف والخلف، وأتى بما لـم يقله الـمُنزِّهون ، فليس في هذه المسألة إلَّا تفويض الكيف والمعنى أو التَّأويل ... فلماذا السَّعي الحثيث لتفريق الأمَّة من خلال الإصرار على تحريم وتجريم التَّأويل مطلقاً مع الزَّعم بأنَّ السَّلف لم يؤولوا البتَّة ، ورمي المؤولة بالتَّجهُّم والتَّعطيل ؟!!!...

مع العلم أنَّه ثبت عن بعض السَّلف الصَّالح التَّأويل التَّفصيلي ، وقد ذكرت ذلك موسَّعاً في كتابي : " إعلام الخلف بتأويلات السَّلف " ...

فالله تعالى لا تجوز بحقِّه الكيفيَّة والأينيَّة، فلا يقال لمن لا شبيه له ولا مِثال : كيف هو ؟ كما لا يقال لمن هو غنيٌّ عن المكان : أين هو ؟

فالمطلوب من المكلَّفين نفي الكيفيَّة والأينيَّة عنه البتّة. فإذا مررنا بآيات الاستواء – مثلاً – يجب علينا بداية أن نُبادر إلىٰ تنزيه الله تعالىٰ عن كلِّ معنىٰ من المعاني التي تجوز علىٰ البشر ، كالجلوس أو القعود ... أو غيرها من الكيفيَّات والتَّخييلات والتَّشكيلات التي لا تليق إلَّا بالأجسام كالتَّحيُّز والمماسَّة والافتقار إلىٰ الأماكن، لأنَّ ذلك ينتهي إلىٰ التَّجسيم ...

ولقد أبدع الإمام الشَّافعي – رحمه الله – عندما قال : " من انتهض لمعرفة مدبِّره فانتهىٰ إلىٰ موجود ينتهي إليه فكره فهو مشبِّه، وإن اطمأنَّ إلىٰ العدم الصِّرف فهو معطِّل، وإن اطمأنَّ لموجود واعترف بالعجز عن إدراكه فهو موحِّد " ...

وفي كتابنا هذا سنلقي الضّوء علىٰ عقيدة

وقد جاء الكتاب عبر مُقدِّمة وستَّة فصول ، هي :

الفَصْلُ الأَوَّلُ : بَعْضُ المَسَائِلِ المُسَلَّمَة وَالمَعْلُوْمَة بِالضَّرُوْرَة فِي دِيْنِ اللهِ تَعَالىٰ التِي لَا يَجُوْزُ البَحْثُ فِيْهَا .

الفَصْلُ الثَّانِي : حَقِيْقَةُ التَّفْوِيْضُ وَالتَّفْسِيْرُ وَالتَّأوِيْل .

الفَصْلُ الثَّالِثُ : المُحْكَمُ وَالمُتَشَابِهُ وَعَلَاقَتُهُ بِالصِّفَاتِ الإِلَهِيَّة .

الفَصْلُ الرَّابعُ : التَّفْوِيْضُ مَنْهَجٌ عَامٌّ لِجَمْهُوْرِ السَّلَف وبعض الخلف .

الفَصْلُ الخَامِسُ : نَمَاذِجُ مِنْ تَفْوِيْضَاتِ السَّلَفِ وَالخَلَف .

الفَصْلُ السَّادِسُ : مَوْقِفُ الحَشَوِيَّة المُجَسِّمِة مِنَ التَّفْوِيْض .

وَسُبْحَانَكَ اللَهُمَّ وَبِحَمْدِكَ نَشْهَدُ أنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ نَسْتَغْفرُكَ وَنَتُوْبُ إِلَيْكَ ، وَالحَمْدُ لِله رَبِّ العَالَمِيْن

۞ الفَصْلُ الأَوَّلُ ۞

بَعْضُ المَسَائِلِ المُسَلَّمَةِ وَالمَعْلُوْمَةِ بِالضَّرُوْرَةِ فِي دِيْنِ اللهِ تَعَالى التِي لَا يَجُوْزُ البَحْثُ فِيْهَا

هناك جملة من الأمور التي لا يجوز الكلام فيها ... وهي مجموع الأمور الغيبيَّة التي لا ولن يستطيع العقل ولوج بابها أو الخوض فيها أصلاً ... لأنَّه لا يستطيع أن يخوض إلَّا في عالم الشَّهادة دون عالم الغيب الذي لا يعلمه إلَّا الله تعالىٰ ... وحاصلُ ذلك في جواب الأَسئلة التَّالية " :

﴿سُؤالٌ﴾ : مَاذَا عَنْ مَسْأَلَةِ أَنَّ وُجُوْدُ اللهِ تَعَالَى بِلَا بِدَايَة ؟

جاء في القرآن الكريم قول الله تعالىٰ : **﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾** [الحديد:٣] ، وورد في السُّنَّة المطهَّرة عند مسلم(٤/ ٢٠٨٤ برقم ٢٧١٣) ، البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٥٥٧ برقم ٤٨٣) من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أنَّ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : " اللهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ وَرَبَّ الْأَرْضِ وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ، رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ ، فَالِقَ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ ، وَمُنْزِلَ التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ شَيْءٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ ، اللهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ ، اقْضِ عَنَّا الدِّين ، وَأَغْنِنَا مِنَ الْفَقْرِ " .

والأَوَّلُ – سبحانه – هو الذي لم يسبقه في الوجود شيء ، وأنَّ كلَّ ما سواه حادث كائن بعد أنْ لم يكن ، قَال رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ المَاءِ ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ ، وَخَلَقَ السَّموات وَالأَرْضَ " . أخرجه البخاري (٤/ ١٠٥ برقم ٣١٩١) .

وأوليَّة الله تعالىٰ ليست بالزَّمان ولا بالمكان ولا بأيِّ شيء يمكن تصوُّره في عقول البشر ، سبحانه **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ:١١] ...

وبالمعنىٰ السَّابق فسَّر جمهور العلماء اسم الله " الأَوَّلُ " الوارد في قوله تعالىٰ : **﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾** [الحديد:٣] .

قال الإمام محمَّد بن جرير الطَّبري (٣١٠هـ) : " يقول تعالىٰ ذكره : **﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾** قبل كلِّ شيء بغير حدٍّ ، **﴿وَالْآخِرُ﴾** ، يقول : والآخر بعد كلِّ شيء بغير نهاية . وإنَّما قيل ذلك كذلك ، لأنَّه كان ولا شيء موجود سواه ، وهو كائن بعد فناء الأشياء كلّها ، كما قال جلَّ ثناؤه : **﴿كُلُّ شَيْءٍ هالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾** [القصص: ٨٨] .

وقال الإمام الزَّجَّاج (٣١١هـ) : " وقوله تعالىٰ : **﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾** [الحديد: ٣] ، تأويله : هو الأوَّل قبل كلِّ شيء ، والآخر بعد كلِّ شيء " . انظر : معاني القرآن وإعرابه (٥/ ١٢٢) .

وقال الإمام أبو الليث السَّمرقندي (٣٧٣هـ) : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ [الحديد: ٣] : الأوَّل قبل كلِّ أحد ، ﴿وَالْآخِرُ﴾ ، بعد كلِّ أحد ... ويقال : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ بلا ابتداء ، ﴿وَالْآخِرُ﴾ بلا انتهاء ". انظر : بحر العلوم (٣/ ٣٨٠) .

وقال الشَّريف الرَّضي (٤٠٦هـ) : " معنىٰ قوله تعالىٰ : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ ، أي : الذي لم يزل قبل الأشياء كلّها ، لا عن انتهاء مدَّة ، ﴿وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣] ، أي : الذي لا يزال بعد الأشياء كلّها ، لا إلىٰ انتهاء غاية ". انظر : تلخيص البيان في مجازات القرآن (٢/ ٣٢٦) .

وقال الإمام الثَّعلبي (٤٢٧هـ) : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ ، يعني : هُوَ الْأَوَّلُ قبل كلِّ شيء ، بلا حدٍّ ولا ابتداء ، كان هو ولا شيء موجود ... وقال الحسين بن الفضل : هُوَ الْأَوَّلُ بلا ابتداء ، وَالْآخِرُ بلا انتهاء " . انظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٩/ ٢٢٧-٢٢٨) .

وقال الإمام أبو محمَّد مكِّي بن أبي طالب المالكي (٤٣٧هـ) : " أي : هو الأوَّل قبل كلِّ شيء بغير حدٍّ " . انظر : الهداية إلىٰ بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره ، وأحكامه ، وجمل من فنون علومه (١١/ ٧٣٠٤) .

وقال الإمام الغزالي (٥٠٥هـ) : " وَأَنَّه وَاحِدٌ قديمٌ لَا أَوَّل لَهُ ، أزليٌّ (القديم الذي لا بداية له) لَا بداية لَهُ ، مُسْتَمرُّ الْوُجُود لَا آخر لَهُ ، أبديٌّ لَا نِهَايَة لَهُ ، قيُّومٌ لَا انْقِطَاع لَهُ ، دَائِمٌ لَا انصرام لَهُ ، لم يزل مَوْصُوفاً بنعوت الْجلَال ، لَا يُقْضىٰ عَلَيْهِ بالانقضاء والانفصال بتصرُّم الآباد وانقراض الْآجَال ، بل هُوَ الأوَّل وَالْآخر ، وَالظَّاهِر وَالْبَاطِن ، وَهُوَ بِكُلِّ شَيْء عليم " . انظر : قواعد العقائد (ص٥٠) .

قلت : لم يرد لفظ القديم في القرآن صريحاً ، وإنما ورد ضمناً في قوله تعالىٰ : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ [الحديد : ٣] ، والأوَّل هو الذي لا ابتداء لوجوده ، وقد جاء في الحديث : "إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحداً ... وذكر منها : القديم" . أخرجه ابن ماجه (٢/ ١٢٦٩ برقم ٣٨٦١) .

والقِدَم معنىٰ عدم لا وجودي ، وهي صفة سلبية معناها : عدم افتتاح الوجود أو عدم أولية الوجود ، فمعنىٰ أنَّه تعالىٰ قديم أنَّه لا أول لوجوده ، وضده الحدوث .

وقد ساق المتكلِّمون العديد من الأدلَّة العقليَّة والنقليَّة علىٰ قِدَمِه تعالىٰ ، منها :

١ . أنَّه لو لم يكن تعالىٰ قديما لكان حادثاً ، لكن التَّالي باطل ، فبطل ما أدىٰ إليه ، وهو كونه تعالىٰ غير قديم ، وثبت نقيضه ، وهو اتصافه تعالىٰ بصفة القدم . ودليل بطلان التالي هو أنَّه لو كان تعالىٰ حادثاً ، لاحتاج إلىٰ محدث ، ومحدثه إلىٰ محدث ، فيدور الأمر أو يتسلسل وهما باطلان ...

٢ . أنَّه تعالىٰ لو لم يكن قديماً لكان حادثاً ، ولو كان حادثاً لاحتاج محدثه إلىٰ محدث ، فلا يكون واجب الوجود ، لكن قد ثبت اتصافه بوجوب الوجود ، فاستحال عليه تعالىٰ الحدوث ، وثبت اتصافه بالقدم . انظر : الإنصاف ، (ص٣٣) ، لمع الأدلة ، (ص٩٧) ، التمهيد لقواعد التَّوحيد ، (ص٤٩) .

أمَّا الأدلة النقليَّة على هذه الصِّفة ، فكثيرة ، منها :

١ . قوله تعالى : **﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾** [الحديد : ٣] . والأول – كما قلنا آنفاً– الذي لا ابتداء لوجوده .

٢ . وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " اللهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، اقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ، وَأَغْنِنَا مِنَ الْفَقْرِ " أخرجه مسلم (٤/ ٢٠٨٤ برقم ٢٧١٣) .

وفي كتابه "إتحاف السَّادة المتَّقين بشرح إحياء علوم الدِّين (٢/ ٢١) ذكر الإمام الزَّبيدي أنَّ الأمَّة أجمعت على وصف الله تعالى بالقدم .

وفي تفسيره لقوله تعالى : **﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾** [الإخلاص : ٣] قال الإمام السَّلفي ابن جرير الطَّبري : "ولكنَّه تعالى ذكره قديم لم يزل ، ودائم لم يبد ولا يزول ولا يفنى" . انظر : تفسير الطبري (٣٠/ ٤٥٢) .

وقال أيضاً في "تاريخ الأمم والملوك"(١/ ١٢) : "والدّلالة على أن لا قديم إلّا الله الواحد القهَّار ، الذي له ملك السَّموات والأرض وما بينهما وما تحت الثَّرى ..." .

وقال فيه أيضاً (١/ ٢٥) : "القول في الدّلالة على أنَّ الله عزَّ وجلَّ القديم الأوَّل قبل شيء ..." .

فأنت ترى أنَّ الإمام السَّلفي ابن جرير الطَّبري وصف الله تعالى بالقِدَم ، ومع هذا سمعنا من يشنّع على من وصف الله بالقدم قائلاً بأنَّ السَّلف لم يقولوا بذلك!! مع العلم أنَّنا حين نطلقه على الله تعالى لا نريد إلّا معنى الأوَّليَّة التي تضمَّنها قوله تعالى : **﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾** [الحديد : ٣] . وقد فسَّر المفسِّرون الأوَّل بأنَّه ليس لوجوده بداية ...

قال الإمام ابن عطيَّة في تفسيره (٥/ ٢٥٧) : **﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾** : الذي ليس لوجوده بداية مفتتحة" .

وقال الإمام البغوي في "معالم التّنزيل" (ص١٢٧٥) : **﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾** : "السَّابق على كلِّ الموجودات من حيث أنَّه موجدها ومحدثها" .

وقال الإمام الزَّمخشري في الكشَّاف (٤/ ٦١) : **﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾** : القديم الذي كان قبل كلِّ شيء" .

وقال الإمام ابن الجوزي في "زاد المسير" (ص١٣٩٦) : "قوله تعالى : **﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾** ، قال أبو سليمان الخطَّابي : هو السَّابق للأشياء" .

وقال الإمام الألوسي في "روح المعاني" (١٤/ ١٦٦) : **﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾** السَّابق على جميع الموجودات ، فهو سبحانه موجود قبل كلِّ شيء حتَّى الزَّمان ، لأنَّه جلَّ وعلا الموجد والمُحِدث للموجودات" .

وقال الإمام أبو السُّعود في تفسيره (٨/ ٢٠٣) : **﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾** السَّابق على سائر الموجودات لما أنَّه مبدئها ومبدعها" .

وقال الإمام أبو حيَّان في "البحر المحيط" (٨/ ٢١٦) : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ : الذي ليس لوجوده بداية مفتتحة"
.

وقال الإمام إسماعيل حقِّي البروسوي في "روح البيان"(٩/ ٤١١) : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ السَّابق على سائر الموجودات بالذَّات والصِّفات لما أنَّه مبدئها ومبدعها ، فالمراد بالسَّبق والأولويَّة هو الذَّاتي لا الزَّماني ، فإنَّ الزَّمان من جملة الحوادث" .

وقال الإمام الأصفهاني في "معجم ألفاظ مفردات القرآن" (ص٢٧) : "وإذا قيل في صفة الله : هو (الأوَّل) فمعناه أنَّه الذي لم يسبقه في الوجود شيء" . وللاستزادة أيضاً . انظر : تفسير الرَّازي (٢٩/ ١٨٢-١٨٥)
.

وعليه ، فمعنى القديم هو ما ذهب إليه العلماء في تفسيره "الأوَّل" ، ومن المعلوم أنَّه لا مشاحة في الاصطلاح .

وقال الإمام ابن عساكر (٥٧١هـ) : " وَأَنَّه قديمٌ لَا أوَّل لَهُ ، أزليٌّ لَا بداية لَهُ ، مُسْتَمر الْوُجُود لَا آخر لَهُ ، أبديٌّ لَا نِهَايَة لَهُ ، قيومٌ لَا انْقِطَاع لَهُ ، دَائِم لَا انصرام لَهُ ، لم يزل وَلَا يزَال مَوْصُوفاً بنعوت الْجلَال ، لَا يُقْضى عَلَيْهِ بالانقضاء تصرم الآباد وانقراض الْآجَال ، بل هُوَ الأوَّل وَالْآخر وَالْبَاطِن وَالظَّاهِر " . انظر : تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (ص٢٩٩) .

وقد أجمعت الأمَّة على أنَّ الله تعالى هو الأوَّل قبل كلِّ شيء بلا بداية ، والآخر بعد كلِّ شيء بلا نهاية ، وهو الموجود الواجب الوجود ، وأنَّه تعالى لم يزل وحده ، ولا شيء غيرُه معه ، قال ابن حزم رحمه الله ، فيما حكاه من " مراتب الإجماع " : " اتَّفقُوا أنَّ الله عزَّ وجلَّ وَحده لَا شريك لَهُ ، خَالق كلِّ شَيْء غيره ، وَأَنَّه تَعَالَى لم يزل وَحده ، وَلَا شَيْء غيره مَعَــه ، ثمَّ خلق الأشياء كلَّهَا كَمَا شَاءَ ، وَأَنَّ النَّفس مخلوقة وَالْعرش مَخْلُــوق والعالم كُلُّه مَخْلُوق ". انظر : مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات (ص١٦٧) .

ومع كون هذه المسألة من المسلَّمات الضّروريَّة في الدِّين إلَّا أنَّ ابن تيمية – غفر الله له – قال بحوادث لا أوَّل لها ... قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في " فتح الباري شرح صحيح البخاري" (١٣/ ٤١٠) في شرح قول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ " (أخرجه البخاري (٩/ ١٢٤ برقم ٧٤١٨) : " تَقَدَّمَ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ بِلَفْظِ : " وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ " ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ : " كَانَ اللَّهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ " ، وَهُوَ بِمَعْنَى : كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ ، وَهِيَ أَصْرَحُ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَثْبَتَ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا مِنْ رِوَايَةِ الْبَابِ ، وَهِيَ مِنْ مُسْتَشْنَعِ الْمَسَائِلِ الْمَنْسُوبَةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ !!! وَوَقَفْتُ فِي كَلَامٍ لَهُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ يُرَجِّحُ الرِّوَايَةَ الَّتِي فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى غَيْرِهَا مَعَ أَنَّ قَضِيَّةَ الْجَمْعِ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ تَقْتَضِي حَمْلَ هَذِهِ عَلَى الَّتِي

فِي بَدْءِ الْخَلْقِ لَا الْعَكْسَ ، وَالْجَمْعُ يُقَدَّمُ عَلَى التَّرْجِيحِ بِالِاتِّفَاقِ . قَالَ الطِّيبِيُّ : قَوْلُهُ : " وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ " حَالٌ ، وَفِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ خَبَرٌ وَالْمَعْنَى يُسَاعِدُهُ إِذِ التَّقْدِيرُ : كَانَ اللَّهُ مُنْفَرِدًا ، وَقَدْ جَوَّزَ الْأَخْفَشُ دُخُولَ الْوَاوِ فِي خَبَرِ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا نَحْوَ : كَانَ زَيْدٌ وَأَبُوهُ قَائِمٌ عَلَى جَعْلِ الْجُمْلَةِ خَبَرًا مَعَ الْوَاوِ تَشْبِيهًا لِلْخَبَرِ بِالْحَالِ ، وَمَالَ التُّورْبَشْتِيُّ إِلَى أَنَّهُمَا جُمْلَتَانِ مُسْتَقِلَّتَانِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ . وَقَالَ الطِّيبِيُّ : لَفْظَةُ كَانَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِحَسَبِ حَالِ مَدْخُولِهَا ، فَالْمُرَادُ بِالْأَوَّلِ الْأَزَلِيَّةُ وَالْقِدَمُ وَبِالثَّانِي الْحُدُوثُ بَعْدَ الْعَدَمِ ، ثمَّ قَالَ : فَالْحَاصِلُ أَنَّ عَطْفَ قَوْله : " وَكَانَ عَرْشه على المَاء " عَلَى قَوْلِهِ : " كَانَ الله " مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ عَنْ حُصُولِ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْوُجُودِ وَتَفْوِيضِ التَّرْتِيبِ إِلَى الذِّهْنِ ، قَالُوا : وَفِيهِ بِمَنْزِلَةِ ثمَّ . وَقَالَ الْكِرْمَانِي : قَوْله : " وَكَانَ عَرْشه على المَاء مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ : " كَانَ الله " ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْمَعِيَّةُ إِذِ اللَّازِمُ مِنَ الْوَاوِ الْعَاطِفَةِ الِاجْتِمَاعُ فِي أَصْلِ الثُّبُوتِ وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ . قَالَ غَيْرُهُ وَمِنْ ثمَّ جَاءَ شَيْءٌ غَيْرُهُ وَمِنْ ثمَّ جَاءَ قَوْلُهُ : " وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ " لِنَفْيِ تَوَهُّمِ الْمَعِيَّةِ . قَالَ الرَّاغِبُ كَانَ عِبَارَةٌ عَمَّا مَضَى تُنْبِئُ عَنْ مَعْنَى الْأَزَلِيَّةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : **﴿وَكَانَ الله بِكُل شَيْء عَلِيْما﴾** [الأحزاب:٤٠] ، قَالَ : وَمَا اسْتُعْمِلَ مِنْهُ فِي وَصْفِ شَيْءٍ مُتَعَلِّقًا بِوَصْفٍ لَهُ هُوَ مَوْجُودٌ فِيهِ فَلِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْوَصْفَ لَازِمٌ لَهُ أَوْ قَلِيلُ الِانْفِكَاكِ عَنْهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : **﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُوْرَاً﴾** [الإسراء:٢٧] ، وَقَوله : **﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُوْرَاً﴾** [الإسراء:٦٧] . وَإِذَا اسْتُعْمِلَ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي جَازَ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَعْمَلُ عَلَى حَالِهِ وَجَازَ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَغَيَّرَ نَحْوَ : كَانَ فُلَانٌ كَذَا ثمَّ صَارَ كَذَا ، وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْعَالَمَ حَادِثٌ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ : " وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ " ظَاهِرٌ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ سِوَى اللَّهِ وُجِدَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا " .

قلت : وكلام ابن تيمية الذي أشار إليه الحافظ ابن حجر موجود في نقد ابن تيمية لكتاب ابن حزم : "مراتب الإجماع " ، قال ابن حزم : " اتّفقُوا أَنَّ الله عزَّ وجلَّ وَحده لَا شريك لَهُ ، خَالق كلّ شَيْء غَيره ، وَأَنَّه تَعَالَى لم يزل وَحده وَلَا شَيْء غَيره مَعَه ، ثمَّ خلق الأشياء كلّهَا كَمَا شَاءَ ، وَأَنَّ النَّفس مخلوقة ، وَالْعرش مَخْلُوق ، والعالم كُلّه مَخْلُوق " . انظر : مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات (ص١٦٧) .

فردَّ ابن تيمية عليه بقوله : " وليس في خبر الله – أنَّه خلق السَّماوات والأرض وما بينهما في ستَّة أيَّام – ما ينفي وجودَ مخلوق قبلهما ، ولا ينفي أنَّه خلقهما من مادَّةٍ كانت قبلهما ، كما أنَّه أخبر أنَّه خلق الإنسان وخلق الجنَّ ، وإنَّما خلق الإنسان من مادَّة ، وهي الصَّلصال كالفخَّار ، وخلق الجانَّ من مارج من نار … ، وهذا الموضع أخطأ فيه طائفتان :

طائفة من أهل الكلام من اليهود والمسلمين وغيرهم ، ظنُّوا أنَّ إخبار الله بخلقه للسَّماوات والأرض وما بينهما يقتضي أنَّهما لم يُخلَقا من شيء ، بل لم يكن قبلهما موجود إلَّا الله …

وطائفة أخرىٰ أبعد عن الشَّرع والعقل من هؤلاء : يتأوَّلون خلق السَّماوات والأرض بمعنىٰ التَّولُّد والتَّعليل والإيجاب بالذَّات ، ويقولون : إنَّ الفلك قديم أزلي معلول للرَّب ، وأنَّه يوجب بذاته ، لم يزل ولا يزال ، وقولهم بالإيجاب هو معنىٰ القول بالتَّولُّد ، فإنَّما حصل عن غيره بغير اختيار منه ، فقد تولَّد عنه ، لا سيَّما إن كان حيَّاً ...

وقد بُسِط الكلام علىٰ هذا في غير هذا الموضع ، وذِكرِ منشئِ غلط الطَّائفتين ، حيث لم يفرِّقوا بين النَّوع والعين ... ". انظر : نقد مراتب الإجماع (٣٠٤-٣٠٦) .

قلت : ومعنىٰ قِدَم العالم بالعين هو : أن لا يكون للعالم بداية في وجوده ، وهو ما عليه الفلاسفة ومن وافقهم ، حيث صرَّحوا بأنَّ مادَّة العالم قديمة ، وصورة بعضه حادثة صورة بعد صورة ، وبعض الصُّور قديمة ، وأنَّ نفس هذا العالم لا بداية له ...

أمَّا قِدَم العالم بالنَّوع ، فمعناه : أن يكون العالم حادثاً مسبوقاً بعالم حادث مسبوقاً بعالم حادث ... إلىٰ ما لا نهاية . فنوع العالم قديم ... والنَّوع ليس شيئاً مخلوقاً أو موجوداً ، بل هو من الأمور الذِّهنيَّة ... وقد وافق ابن تيمية في هذه المسألة : القائلون بوحدة الوجود ...

وقد ردَّ عليه العديد من أهل العلم ، ومن ضمنهم : الإمام بهاء الدِّين عبد الوهَّاب بن عبد الرَّحمن الإخميمي (٧٦٤هـ) ، في رسالة سمَّاها : " رِسَالةٌ فِي الرَّدِّ عَلىٰ ابن تَيْمِيَة فِي مَسْأَلة حَوَادث لَا أَوَّلَ لَها " ، وهي من تحقيق أخينا الفاضل الدُّكتور سعيد فوده – حفظه الله – ، ونشرتها دار الذَّخائر ، بيروت . وهذه المسألة سنناقش ابن تيمية فيها في كتاب آخر ... بإذن الله تعالىٰ .

﴿سُؤالٌ﴾ : مَاذَا عَنْ مَسْأَلَةُ الكَلَام فِي ذَاتِ اللهِ تَعَالَى ؟

الجواب : الفِكرُ في ذات الله تعالىٰ ممنوعٌ ولا يجوز البتَّة ، فعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (٦٨هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : " فَكِّرُوا فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَلَا تُفَكِّرُوا فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَىٰ " . أخرجه أبو الشَّيخ الأصبهاني في كتاب العظمة (١/ ٢٤٠ برقم ٢٢) ، البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٤٦ برقم ٦١٨) ، (٢/ ٣٢٣ برقم ٨٨٧) ، ابن بطة في الإبانة الكبرىٰ (٧/ ١٥٠ برقم ١٠٨) ، وقال عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني : " مَوْقُوفٌ ، وَسَنَدُهُ جَيِّدٌ " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٣/ ٣٨٣) .

وروي مثله عن مالك ...

وقال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (١٧/ ١١٦) : " وَلَقَدْ أَحْسَنَ مَنْ قَالَ :

وَلَا تُفَكِّرَنَ فِي ذِي الْعُلَا عَزَّ وَجْهُهُ   فَإِنَّـكَ تُرْدَىٰ إِنْ فَعَلْتَ وَتُخْذَلُ
وَدُونَكَ مَصْنُوعَـــــاتُهُ فَاعْتَبِرْ بِهَا   وَقُلْ مِثْلَ مَا قَـــال الخليلُ المبجَّلُ

ومن المعلوم أنَّ السَّلف الصَّالح لم يتطرَّقوا في كلامهم للذَّات ، لأنَّهم علموا من المحكمات أن لا سبيل لمعرفة كُنْه الخالق تعالىٰ الذي **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ:١١] ، قال الإمام الذَّهبي في " سير أعلام النُّبلاء" (٦٠٧/١٩) : " قد ذكرنَا أَنَّ لفظَة (بِذَاته) لاَ حَاجَةَ إِلَيْهَا ، وَهِيَ تَشْغَبُ النُّفُوْسَ ، وَتركُهَا أَوْلَىٰ – وَاللهُ أَعْلَمُ – " .

وقد اعترف الألباني بأنَّ لفظة الذَّات لم تكن معروفة في عهد الصَّحابة ، وفي ذلك قال في " مختصر العلو للعلي العظيم" (ص١٧) : " ومن هذا العرض يتبيَّن أنَّ هاتين اللفظتين : " بذاته " و" بائن " لم تكونا معروفتين في عهد الصَّحابة ، رضي الله عنهم " .

وأمور الغيب وحقائقها لا تُدرَك بالعقل البشريِّ محدود التَّفكير ، وما علىٰ المؤمن إلَّا أن يُؤمِن بها كما أُنزِلت في القرآن الكريم، وكما جاءت في السُّنَّة الصَّحيحة، لأنَّ العقل البشريَّ لا يستطيع الخوض إلَّا في عالم الشَّهادة ، قال الإمام ابن خلدون في " ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشَّأن الأكبر" (٥٨٢/١) : " ... وليس ذلك بقادح في العقل ومداركه ، بل العقل ميزان صحيح ، فأحكامه يقينيَّة لا كذب فيها. غير أنَّك لا تطمع أن تزن به أمور التَّوحيد والآخرة وحقيقة النُّبوَّة وحقائق الصِّفات الإلهيَّة وكلّ ما وراء طوره فإنَّ ذلك طمع في محال.

ومثال ذلك مثال رجل رأىٰ الميزان الّذي يوزن به الذَّهب ، فطمع أن يزن به الجبال ، وهذا لا يُدْرَك. علىٰ أنَّ الميزان في أحكامه غير صادق ، لكنَّ للعقل حدٌّ قد يقف عنده ولا يتعدَّىٰ طوره ، حتَّىٰ يكون له أن يحيط باللَّه وبصفاته ، فإنَّه ذرَّة من ذرَّات الوجود الحاصل منه. وتفطّن من هذا الغلط من يقدّم العقل علىٰ السَّمع في أمثال هذه القضايا ، وقصور فهمه واضمحلال رأيه ، فقد تبيَّن لك الحقّ من ذلك ، وإذ تبيَّن ذلك ، فلعلَّ الأسباب إذا تجاوزت في الارتقاء نطاق إدراكنا ووجودنا ، خرجت عن أن تكون مدركة ، فيضلّ العقل في بيداء الأوهام ، ويحارُ وينقطع. فإذاً التَّوحيد هو العجز عن إدراك الأسباب وكيفيَّات تأثيرها ، وتفويض ذلك إلىٰ خالقها المحيط بها ، إذ لا فاعل غيره. وكلُّها ترتقي إليه وترجع إلىٰ قدرته، وعلمنا به إنَّما هو من حيث صدورنا عنه لا غير" .

وقال الشَّيخ محمَّد عبده في "رسالة التَّوحيد" (ص٦١) مبيِّناً عجز العقل البشرىٰ عن إدراك كُنه العديد من الحقائق الكونيَّة : " إنَّنا مع جهلنا بكُنْهِ الكَوْنِ وحقيقته ، فللكون أو بعبارة أخرىٰ : فللمخلوق صفات

وظواهر وأعراض تحدِّد مخلوقيَّته واحتياجه لخالقه ... فإذا ما ورد نصٌّ أوهم ظاهره التَّشبيه فليس كافياً في التَّنزيه أن نفسِّر اللفظ بحقيقته اللغويَّة ، ثمَّ نتناقض ونظنُّ أنَّنا منزِّهين حينما نقول : إنَّنا نجهل كُنه الذَّات ، بل يجب أن ننفي عن الله عزَّ وجلَّ المعنىٰ الظَّاهر ، ولا نتفكَّر في ذات الخالق ، لأنَّ التَّفكُّر في الذَّات عبثٌ ومهلكة ، وطلب للاكتناه وهو مستحيل علىٰ العقل البشرىٰ . فكلُّ ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ : ١١] .

وقد أفتىٰ أهل العلم بتحريم الكلام في مثل هذه الأمور ، قال الإمام النَّووي في "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج" (٥/ ٢٥) : " وَيَا لَيتَ شِعْرِي مَا الَّذِي جَمَعَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْحَقِّ كُلَّهُمْ عَلَىٰ وُجُوبِ الْإِمْسَاكِ عَنِ الْفِكْرِ فِي الذَّاتِ ، كَمَا أُمِرُوا وَسَكَتُوا لِحِيرَةِ الْعَقْلِ ، وَاتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ التَّكْيِيفِ وَالتَّشْكِيلِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ وُقُوفِهِمْ وَإِمْسَاكِهِمْ غَيْرُ شَاكٍّ فِي الوجود والموجود ، وَغَيْرُ قَادِحٍ فِي التَّوْحِيدِ ، بَلْ هُوَ حَقِيقَتُهُ ثمَّ تَسَامَحَ بَعْضُهُمْ بِإِثْبَاتِ الْجِهَةِ خَاشِياً مِنْ مِثْلِ هَذَا التَّسَامُحِ ، وَهَلْ بَيْنَ التَّكْيِيفِ وَإِثْبَاتِ الْجِهَاتِ فَرْقٌ ؟!!! " .

﴿سُؤالٌ﴾ : مَاذَا عَنْ مَسْأَلَةُ تَنْزِيْهِ اللهِ تَعَالَى عَنِ الكَيْف ؟

الجواب : الكيْفُ عليه سبحانه وتعالىٰ مستحيل ،وليعلم الذين يستشهدون بالمقولة المنسوبة للإمام مالك " والكيْف مجهول " أنَّها لا تصحُّ عنه البتَّة ، وكذا لا تصحُّ عن شيخه ربيعة بن عبد الرَّحمن ولا عن السيِّدة أمّ سلمه– كما سيأتي – ، فعلىٰ الذين استمرأوا الاستشهاد بمقولة " والكيْف مجهول " أن يعلموا أنَّه يستحيل قولهم في حقِّ الله تعالىٰ ، لأنَّ ظاهر هذه العبارة موهم للتَّشبيه ، ولا يجوزُ لهم التَّمسُّك بعبارة مرويَّة لا تصحُّ ، فالله تعالىٰ لا يُعقل له كيفٌ ، لأنَّ في الكيْفِ مشابهةٌ ، والكيْف – كما يقول صاحب "التَّعريفات" (ص١٨٨) : " هيئة قارَّة في الشَّيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته ، فقوله : "هيئة " يشمل الأعراض كلّها . وقولـــــه : " قارَّة في الشَّيء " احتراز عن الهيئة الغير القارَّة ، كالحركة والزَّمان والفعل والانفعال " .

فتنزيه الله تعالىٰ عن الكيْف أمرٌ لا يختلف فيه اثنان من أهل الحقِّ ... فلا يقال لمن كيَّف الكيْف : كيف ، لأنَّ الكيفيَّة من لوازم الجسميَّة ، والله تعالىٰ ليس بجسم ...

وقال الإمام جلال الدِّين السُّيوطي : " وَقَدْ شَهِدَ الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ مُنَزَّهٌ عَنْ مُمَاثَلَةِ الْأَجْسَامِ وَالْجَوَارِحِ " . انظر : حاشية السندي علىٰ سنن النسائي (مطبوع السنن) (٨/ ٢٢١) .

وقال أيضاً : " وَقَالَ المظهري : اعْلَم أنَّ الله تَعَالَىٰ منزَّه عَن الْحَدث وَصفَة الْأَجْسَام ، وكلّ مَا ورد فِي الْقُرْآن وَالْأَحَادِيث فِي صِفَاته مِمَّا يُنبئ عَن الْجِهَة والفوقيَّة والاستقرار وَالنُّزُول وَنَحْوهَا ، فَلَا نَخُوض فِي تَأْوِيله ، بل نؤمن بِمَا هُوَ مَدْلُول تِلْكَ الْأَلْفَاظ على الْمَعْنى الَّذِي أَرَادَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ، مَعَ التَّنْزِيه عَمَّا يُوهم الجسميَّة والجهة " . انظر : شرح سنن ابن ماجه (١/ ١٨) ، مضمن ثلاثة شروح : (مصباح الزجاجة للسيوطي) ، (إنجاح الحاجة لمحمد عبد الغني المجددي الحنفي) ، (ما يليق من حل اللغات وشرح المشكلات لفخر الحسن بن عبد الرَّحمن الحنفي الكنكوهي) .

وقال في " الحاوي للفتاوي" (٢/ ٢٩٠-٢٩١) : " فَإِنَّكَ إِذَا كُنْتَ لَا تُطِيقُ بِأَنْ تَصِفَ نَفْسَكَ الَّتِي هِيَ بَيْنَ جَنْبَيْكَ بِكَيْفِيَّةٍ وَأَيْنِيَّةٍ وَلَا بِسَجِيَّةٍ وَلَا هَيْكَلِيَّةٍ وَلَا هِيَ بِمَرْئِيَّةٍ، فَكَيْفَ يَلِيقُ بِعُبُودِيَّتِكَ أَنْ تَصِفَ الرُّبُوبِيَّةَ بِكَيْفَ وَأَيْنَ وَهُوَ مُقَدَّسٌ عَنِ الْكَيْفِ وَالْأَيْنِ؟ وَفِي ذَلِكَ أَقُولُ:

قُلْ لِمَنْ يَفْهَمُ عَنِّي مَا أَقُــــولُ	قَصَرَ الْقَــــوْلُ فَذَا شَرْحٌ يَطُـــــولُ
هُوَ سِرٌّ غَـــــــــامِضٌ مِنْ دُونِهِ	ضُرِبَتْ وَاللَّهِ أَعْنَـاقُ الْفُحُولْ
أَنْتَ لَا تَعْـــــــرِفُ إِيَّاكَ وَلَا	فِيكَ حَــــــــارَتْ فِي خَفَايَاهَا الْعُقُولْ
لَا وَلَا تَدْرِ صِفَــــــاتٍ رُكِّبَتْ	تَدْرِ مَنْ أَنْتَ وَلَا فَايَاهَا الْعُقُولْ
أَيْنَ مِنْكَ الرُّوحُ فِي جَوْهَرِهَـــــــا	هَلْ تَرَاهَا فَتَرَىٰ كَيْــــفَ تَجُولْ
هَذِهِ الْأَنْفَـاسُ هَلْ تَحْصُرُهَا	لَا وَلَا تَدْرِي مَتَىٰ مِنْــكَ تَزُولْ
أَيْنَ مِنْكَ الْعَقْـــــــلُ وَالْفَهْمُ إِذَا	غَلَبَ النَّـــوْمُ فَقُلْ لِي يَا جَهُولْ
أَنْتَ أَكْلُ الْخُبْزِ لَا تَعْرِفُــــــهُ	كَيْفَ يَجْرِي مِنْكَ أَمْ كَيْـــــــفَ تَبُولْ
فَإِذَا كَـــــانَتْ طَوَايَاكَ الَّتِي	بَيْنَ جَنْبَيْكَ كَذَا فِيهَا خُلُـــــولْ
كَيْفَ تَدْرِي مَنْ عَلَىٰ الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ	لَا تَقُلْ كَيْفَ اسْتَـوَىٰ كَيْفَ النُّزُولْ
كَيْفَ تَجَلَّىٰ اللَّهُ أَمْ كَيْـفَ يُرَىٰ	فَلَعَمْرِي لَيْسَ ذَا إِلَّا فُضُـــولْ
هُوَ لَا كَيْــــــفَ وَلَا أَيْنَ لَهُ	وَهُوَ رَبُّ الْكَيْفِ وَالْكَيْفُ يَحُـولْ
وَهُوَ فَوْقَ الْفَـــــوْقِ لَا فَوْقَ لَهُ	وَهُوَ فِي كُلِّ النَّوَاحِــي لَا يَزُولْ
جَلَّ ذَاتًا وَصِفـــــــــــــاتًا وَسَمَا	وَتَعَـــــــالَىٰ قَدْرُهُ عَمَّا أَقُــــــــــولْ

إذن فالتَّكييف مستحيل عليه تعالىٰ ، وممتنع بالإجماع ، لكنَّ من يدَّعون ويزعمون السَّلفيَّة يصرِّحون بأنَّ لله تعالىٰ كيْفاً إلَّا أنَّ كيْفهُ مجهولٌ لديهم ... والقولُ بالتَّكييف المجهول مدخلٌ واسعٌ للتَّشبيه والتَّجسيم ، ولذلك وجدنا السَّلف الصَّالح يُجري الألفاظ الموهمة للتَّشبيه علىٰ ظاهر لفظها – لا علىٰ

ظاهر معناها كما يزعم مدَّعو السَّلفيَّة – والإيمان بها علىٰ طريق الإجمال ، مع تنزيه الله تعالىٰ عن الكيفيَّة والتَّشبيه ، وقد نقله الإمام البيهقي وغيره عن الأئمَّة الأربعة ، والسُّفيانين (سفيان الثوري (١٦١هـ) ، سفيان بن عيينة (١٩٨هـ) ، والحمَّادين (حمَّاد بن سلمة ١٦٧هـ ، وحمَّاد بن زيد ١٧٩هـ) ، والأوزاعي (١٥٧هـ) ، والليث (١٧٥هـ) ، وغيرهم كثير ...

فَكَيْفَ ، ومن أين علمَ من يدَّعون السَّلفيَّة بأنَّ لله تعالىٰ كَيْفاً ؟!! ومن المعلوم بداهة أنَّ ذلك أمرٌ موكولٌ للعقول التي من شأنها أن تحلِّل المعلومات الواردة إليها من خلال الحواس الخمس التي تُعتبر مصدراً مهمَّاً للإدراك ومعرفة الأشياء ، لكن يجب علينا أن نفهم أنَّ عمل هذه الحواس وكذا العقول مقصورٌ فقط علىٰ عالم الحسِّ والشَّهادة دون عالم الغيب الذي لا يعلمه إلَّا الله تعالىٰ وحده ...

وفي ذلك يقول الإمام محمَّد عبده في " رسالة التَّوحيد" (ص٥٠-٦١باختصار) : " إذا قَدرنا عقل البشر قدره ، وجدناه غايه ما ينتهي إلىٰ كماله إنَّما هو الوصول إلىٰ معرفة عوارض بعض الكائنات التي تقع تحت الإدراك الإنساني ، حسَّاً كان أو وجداناً ، أو تعقُّلاً ، ثمَّ التَّوصُّل بذلك إلىٰ معرفة مناشئها ، وتحصيل كليَّات لأنواعها ، والإحاطة ببعض القواعد لعروض ما يعرض لها . أمَّا الوصول إلىٰ كُنْه حقيقتها ، فممَّا لا تبلغه قوَّته ، لأنَّ اكتناه المركَّبات إنَّما هو باكتناه ما تركَّبت منه ، وذلك ينتهي إلىٰ البسيط الصّرف ، وهو لا سبيل إلىٰ اكتناهه بالضَّرورة ، وغاية ما يمكن عرفانه منه هو عوارضه وآثاره ... خذ أظهر الأشياء وأجلاها ، كالضّوء : قرَّر النَّاظرون فيه له أحكاماً كثيرة ، فصَّلوها في علم خاصّ به ، ولكن لم يستطع ناظر أن يفهم ما هو ، ولا أن يكتنه معنىٰ الإضاءة نفسه ، وإنَّما يعرف من ذلك ما يعرفه كلُّ بصير له عينان ، وعلىٰ هذا القياس .

ثمَّ أنَّ الله لم يجعل للإنسان حاجه تدعو إلىٰ اكتناه شيء من الكائنات ، وإنَّما حاجته إلىٰ معرفة العوارض والخواص ولذّة عقله إن كان سليماً ، إنَّما هي تحقيق نسبة تلك الخواص إلىٰ ما اختصَّت به ، وإدراك القواعد التي قـــامت عليها تلك النّسب ، فالاشتغـــال بالاكتناه إضاعة للوقت ، وصرف للقوَّة إلىٰ غير ما سيقت إليه ... ويخلص إلىٰ القول : بأنَّ الفكر في ذات الخالق هو طلب للاكتناه من جهة ، وهو ممتنع علىٰ العقل البشرىٰ ، لما علمت من انقطاع النِّسبة بين الوجودين ، ولاستحالة التَّركيب في ذاته ، وتطاولٌ إلىٰ ما لا تبلغه القوَّة البشريَّة ، من جهة أخرىٰ ، فهو عبثٌ ومهلكةٌ ، عبثٌ لأنَّه سعيٌ إلىٰ ما لا يُدرك ، ومهلكةٌ ، لأنَّه يؤدِّي الىٰ الخبط في الاعتقاد ، لأنَّه تحديدٌ لما لا يجوز تحديده ، وحصرٌ لما لا يصحُّ حصره ...

ويضيف قائلاً : إنَّنا مع جهلنا بكُنْهِ الكَوْنِ وحقيقته ، فللكون أو بعبارة أخرىٰ : فللمخلوق صفات وظواهر وأعراض تحدِّد مخلوقيَّته واحتياجه لخالقه....

فإذا ما ورد نصٌّ أوهم ظاهرُهُ التَّشبيه ، فليس كافياً في التَّنزيه أن نفسِّر اللفظ بحقيقته اللغويَّة ، ثمَّ نتناقض ونظنُّ أنَّنا منزِّهين حينما نقول : أنَّنا نجهل كُنْه الذَّات ، بل يجب أن ننفي عن الله عزَّ وجلَّ المعنىٰ الظَّاهر ، ولا نتفكَّر في ذات الخالق ، لأنَّ التَّفكُّر في الذَّات عبثٌ ومهلكةٌ ، وطلبٌ للاكتناه ، وهو مستحيلٌ علىٰ العقل البشري . فكلُّ ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ: ١١] .

فللعقل البشري جهود إذا جاوزها عجز وضلَّ ، وخبطَ خبْط عشواء في غير فهم ولا إدراك ... وهناك ظواهر كثيرة تقع تحت حسِّ الإنسان ، وتتداخل في مدركاته ، وهو مع ذلك يعجز عن الوصول إلىٰ كُنهها ، فالنَّفس ، والرُّوح ، والعقل ، والضّوء ، والكهرباء ، والأثير ، قريبةٌ منه كلّ القرب ، ولكنَّه لا يستطيع معرفة حقيقتها ، وهو لذلك يكتفي بالبحث في آثارها وأعراضها ، وما يمكن أن يفيده منها ، ويَدَعُ – مضطرَّاً – محاولة اكتناهها ، وما ذاك إلَّا لأنَّ إدراكه ينتهي عند غايةٍ محدودة ، فالتَفكير فيما وراء هذه الغاية إضاعةٌ للوقت ، وصرفٌ للقوىٰ فيما خلقت غير مستعدَّة له ، وإذا كان هذا حالُ العقل الإنساني مع ما يساويه في الوجود أو ينحطّ عنه ، بل كذلك شأنه فيما يظنّ من الأفعال أنَّه صادر عنه كالفِكْر ، فما يكون من أمره بالنِّسبة إلىٰ ذلك الوجود الأعلىٰ ؟! . انظر : الله تبارك وتعالىٰ (ص١٥١) .

فعلىٰ الإنسان أن يعلم " أَنَّ كلَّ مَا تصوَّر فِي الْوَهم من طولٍ وَعرْض وعمْق وألوان وهيئات مُخْتَلفَة يَنْبَغِي أَن تعتقد أَن صانع الْعَالم بخلافة ، وَأَنَّه قَادر علىٰ خلق مثله ، وَإِلَىٰ هَذَا الْمَعْنىٰ أَشَارَ الصّديق رَضِي الله عَنهُ بقوله : الْعَجز عَن دَرك الْإِدْرَاك إِدْرَاك ، وَمَعْنَاهُ : إِذا صَحَّ عنْدك أَنَّ الصَّانِع لَا يُمكن مَعْرفَته بالتَّصوير والتَّركيب وَالْقِيَاس علىٰ الْخلق صَحَّ عنْدك أَنَّه خلاف الْمَخْلُوقَات وتحقيقه أَنَّك إِذا عجزت عَن مَعْرفَته بِالْقِيَاسِ علىٰ أَفعاله صَحَّ معرفتك لَهُ بِدلَالَة الْأَفْعَال علىٰ ذَاته وَصِفَاته ، وَقد وصف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ نَفسه بقوله : **﴿هُوَ اللَّهُ الْخالِقُ الْبارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾** [الحشر:٢٤] ، وَمَا كَانَ مصوِّراً لم يكن مصوَّراً ، كَمَا أَنَّ من كَانَ مخلوقاً لم يكن خَالِقًا " . انظر : التبصير في الدِّين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص١٦٠) .

فـتكييفُ الأشياء لا يتحصَّل إلَّا من خلال عمل الحواس التي تعمل وفقاً لمعلومات وردت إليها ، فإذا فُقدت المعلومات أو لم تتوفَّر فلا يتبقَّىٰ للعقل إلَّا التَّخيُّلات المبنيَّة لديه علىٰ مثال سابق موجود ومتشكّل في الذَّاكرة ، بناء علىٰ معلومات سابقة وردت إليه ... فإذا لم تتوفَّر أصلاً معلومات عن شيء ما ، فلا سبيل للعقل إلىٰ تكييفه ... وعليه فلا يتبقَّىٰ لمن يدَّعون السَّلفيَّة من سبيل للقول بالكيْف المجهول إلَّا الفهم

السَّقيم للنُّصوص المتشابهة ، ذلكم الفهم الذي أقيم على إلغائهم وإنكارهم لجمال اللغة العربيَّة المتمثِّل بالمجاز الذي أنكروه وسمُّوه بالطَّاغوت ، كما تجد ذلك في كتاب : " الصَّواعق المُرسلة في الرَّدِّ على الجهميَّة والمعطلة " للإمام ابن القيِّم ، وهو الكتاب الذي هجم فيه على المجاز وعلى القائلين به ، ونسي أو تناسى أنَّ اسم الكتاب الذي حارب فيه المجاز ... مجاز ، فيا لـ ...

ولذلك وجدناهم يسارعون إلى إثبات كلِّ ما من شأنه أن يصف الله تعالى بالجوارح والأعضاء ، ويُجْرُونه على ظاهر معناه ، ثمَّ يقولون : " بلا كيْف " ، أو " والكيْف مجهول " ، وهي عبارة لا مكان لها من الإعراب في هذا المقام ، والعياذ بالله تعالى ...

وبناءً على ما يجب لله تعالى من التَّنزيه ، أكّد علماء أهل الحقِّ أنَّه يجب الاعتقاد بأنَّ الله تعالى لا يحتاج لمكان يتمكَّن فيه ، لأنَّه سبحانه ليس جسماً ، إذ الجسم هو الذي يتمكَّن بمعنى يتحيَّز في المكان ، وهو الذي لا ينفكُّ عن الحركة والسُّكون والاجتماع والافتراق ، إذ هي أعراضٌ ملازمةٌ للأجسام ، ولا تقوم إلَّا بها ، وهي حادثةٌ لتغيرُّها وتبدُّلها ، وما لا ينفكُّ عن الحوادث فهو حادث ، والله تعالى واجب الوجود لذاته ، فلا يجوز أن يكون جسْماً أو عَرَضاً ، فلو كان جسْماً أو عَرَضاً لاحتاج للمحلّ ، وافتقر إليه ، وبحاجة المتمكِّن في المكان للمكان يصبح الواجب مفتقراً للغير فيكون ممكِناً ، واللازم باطل فالملزوم مثله ، وبالتَّالي لا يجوز عليه ما يجوز على المحدثات من الحركة والسُّكون والانتقال وسائر الأعراض الملازمة للمحدثـــات ، وبالتَّالي فالله تعالى ليس محلّاً للحوادث ، فلا هو يحلُّ بها ، ولا هي تحلُّ فيه سبحانه وتعالى ...

والله تعالى لا كيْف له ، وصفاته سبحـــانه لا تشبه صفاتنا بشيء ، جلَّ وتعالى ربُّنا عن النَّظير ، والمثيل ، والشَّبيه ، والنِّدِّ ، ، والضِّدِّ ، والكفء ...

ولذلك وقف جمهور السَّلف الصَّالح أمام المتشابهات من غير أن ينبسُّوا ببنت شَفَه ، وقالوا : نؤمن بها ، وُنَصَدِّقُ بِهَا ، وَلَا تُتوَهَّم ، وَلَا كَيْف ، وَلَا مَعْنَى ، ولا نَرُدُّ منها شيئاً ، ونعلم أنَّ ما جاء به الرَّسولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حقٌّ إذا ثبت وصحَّ الحديث عنه ، ولا نردُّ على الله تعالى قوله ، ولا نصف الله بأكثر ممَّا وصف به نفسه ، بلا حدٍّ ولا غاية ، **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورى : ١١] . فأجروها على ظاهر اللفظ لا على ظاهر المعنى ، لأنَّ المعنى لا سبيل إلى درْكه ، ولذلك وَكَلُوا علمه إلى الله تعالى ، وكان لسان حالهم يقول كما قال الإمام ابن الجوزي : " نُقِرُّ ونُمِرُّ ، وَأَرْبَابُ الْبَحْثِ فِي خَسَارٍ ، هَذَا سَيْفُ السُّنَّة فَتَنَاوَلْهُ بِالْيَمِينِ لا بِالْيَسَارِ ، وَاضْرِبْ بِهِ كَفَّ " كَيْفَ " وَرَأْسَ " لـمَ " وَعُنُقَ " ثمَّ " وَخُذْ لِلتَّنْزِيهِ من

التَّشبيه بالثَّار ، قال تعالىٰ : ﴿أَمَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَار﴾ " .انظر : التبصرة لابن الجوزي (٢/ ٢٨٧) .

فالله تعالىٰ لا كَيْف له ، إذ الكيْف من لوازم الأجسام ، والله يتنزَّه عن ذلك كلِّه ... فهو سبحانه منزَّه عن الحدِّ ، والضِّدِّ ، والنِّدِّ ، والمثْل ، والشَّبيه ، والنَّظير ، والمكان ، والحركة ...

نقَلَ الإمامُ أبو نعيم الأصبهاني في " الحِلْيَة " (١/ ٧٢-٧٣) بسنده عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَعْدٍ ، قَالَ : كُنْتُ بِالْكُوفَةِ فِي دَارِ الْإِمَارَةِ ، دَارِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، إِذْ دَخَلَ عَلَيْنَا نَوْفُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِالْبَابِ أَرْبَعُونَ رَجُلاً مِنَ الْيَهُودِ ، فَقَالَ عَلِيٌّ : عَلَيَّ بِهِمْ ، فَلَمَّا وَقَفُوا بَيْنَ يَدَيْهِ قَالُوا لَهُ : يَا عَلِيُّ صِفْ لَنَا رَبَّكَ هَذَا الَّذِي فِي السَّماء ، كَيْفَ هُوَ ، وَكَيْفَ كَانَ ، وَمَتَىٰ كَانَ ، وَعَلَىٰ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ ؟ فَاسْتَوَىٰ عَلِيٌّ جَالِساً ، وَقَالَ : مَعْشَرَ الْيَهُودِ اسْمَعُوا مِنِّي ، وَلَا تُبَالُوا أَنْ لَا تَسْأَلُوا أَحَداً غَيْرِي ، إِنَّ رَبِّي عزَّ وجلَّ هُوَ الْأَوَّلُ لَمْ يَبْدُ مِمَّا ، وَلَا مُمَازَجُ مَعِمَّا ، وَلَا حَالٌّ وَهُمًا ، وَلَا شَبَحٌ يُتَقَصَّىٰ ، وَلَا مَحْجُوبٌ فَيُحْوَىٰ ، وَلَا كَانَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ فَيُقَالُ : حَادِثٌ ، بَلْ جَلَّ أَنْ يُكَيِّفَ الْمُكَيِّفَ لِلْأَشْيَاءِ كَيْفَ كَانَ ، بَلْ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزُولُ لِاخْتِلَافِ الْأَزْمَانِ ، وَلَا لِتَقَلُّبِ شَانٍ بَعْدَ شَانٍ ، وَكَيْفَ يُوصَفُ بِالْأَشْبَاحِ ، وَكَيْفَ يُنْعَتُ بِالْأَلْسُنِ الْفِصَاحِ ، مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَشْيَاءِ فَيُقَالُ : بَائِنٌ ، وَلَمْ يَبِنْ عَنْهَا فَيُقَالُ : كَائِنٌ ، بَلْ هُوَ بِلَا كَيْفِيَّةٍ ، وَهُوَ أَقْرَبُ مِنْ حَبَلِ الْوَرِيدِ ، وَأَبْعَدُ فِي الشَّبَهِ مِنْ كُلِّ بَعِيدٍ ... وَالْحَدُّ إِلىٰ غَيْرِهِ مَنْسُوبٌ ...

سُبْحَانَهُ كَلَّمَ مُوسَىٰ تَكْلِيماً بِلَا جَوَارِحٍ وَلَا أَدَوَاتٍ ، وَلَا شَفَةٍ وَلَا لَهَوَاتٍ ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَنْ تَكْيِيفِ الصِّفَاتِ ، مَنْ زَعَمَ أَنَّ إِلَهَنَا مَحْدُودٌ ، فَقَدْ جَهَلَ الْخَالِقَ الْمَعْبُودَ " .

قلت : وعن معنىٰ " بائن من خلقه " ، قال الإمام ابن فورك في "مشكل الحديث وبيانه" (ص٤٥٤) : " ... وأنَّه بائن ممَّا خلق ، بينونة الصِّفة والنَّعت ، لا بالتَّحيُّز والمكان والجهة" . وقال الإمام الكوثري في تعليقه علىٰ الأسماء والصفات للبيهقي (ص٥٠٢) : "والمعنىٰ أنَّه غير ممازج للخلق لا بمعنىٰ أنَّه متباعد عن الخلق بالمسافة ، تعالىٰ الله عن القُرب والبعد الحسيَّين والبينونة الحسِّيَّة ، فليس في ذلك ما يطمع المجسَّمة في كلامه ، وسيأتي من المصنِّف عند الكلام في آية الاستواء : لا قاعد ولا قائم ولا مماسّ ولا مباين عن العرش . ثمَّ قال : لأنَّ المماسَّة والمباينة بالمسافة التي هي ضدّها ، كلاهما من صفات الأجسام " .

وقال التَّابعي الشَّهير زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم : " ... أنت الله الذي لا تُحدُّ فتكون محدوداً " . انظر : إتحاف السَّادة المتَّقين بشرح إحياء علوم الدِّين (٤/ ٤١٣) .

وقال الإمام أبو حنيفة : " وَهُوَ شَيْء لَا كالأشياء وَمعنى الشَّيء : الثَّابِت بِلَا جسم ، وَلَا جَوْهَر ، وَلَا عَرَض ، وَلَا حدَّ لَهُ ، وَلَا ضدَّ لَهُ ، وَلَا ندَّ لَهُ ، وَلَا مِثل لَهُ " . انظر : شرح الفقه الأكبر (ص٨٩-٩٠) .

ونقل الإمام السُّيوطي في "الأشباه والنَّظائر" (ص٤٨٨) عن الإمام الشَّافِعِيُّ أَنَّه لَا يُكَفر أَحَداً مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ ، وَاسْتثنى مِنْ ذَلِكَ : الْمُجَسِّم ، وَمُنْكِر عِلْمِ الْجُزْئِيَّاتِ . " وحَكَوْا عن الشَّافعي رضي الله عنه أنَّه قال : من انتهض لطلب مدبِّره فانتهى إلى موجود ينتهي إليه فكرهُ فهو مشبِّه ، وإن اطمأنَّ إلى العدم الصّرف فهو معطِّل ، وإن اطمأنَّ إلى موجود واعترف بالعجز عن إدراكه فهو موحِّد " . انظر : تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدِّين السُّبْكِي (٤/ ٦٤٣) .

فالشَّافعي حكم على من انتهى فكره في طلب الحقِّ إلى شيء من المخلوقات بأنَّه مُشبِّه ، وحكم على من انتهى فكره إلى العدم بأنَّه معطِّل ... أمَّا من اعتقد بوجود الحقّ المتَّصف بالجلال والكمال ، واعترف بالعجز عن إدراك حقيقة الحقّ تعالى بأنَّه موحِّد .. وهذا كلام نفيس من الإمام الشَّافعي ، يدلُّ دلالة واضحة بيِّنة على أنَّ السَّلف الصَّالح رضوان الله عليهم كانوا على قلب رجل واحد في تنزيه الله تعالى عن الجسميَّة ولوازمها من التَّحيُّز ، والجلوس على العرش ، والنُّزول ، والمجيء ، والإتيان بمعنى الحركة ...وأنَّ ما خطر بالبال فالله بخلافه **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورى: ١١] ...

وأكَّد الإمام الشَّافعي رضي الله عنه – أيضاً – على الحقائق السَّابقة ، فقال كما جاء في " البرهان المؤيَّد" (ص١٨) : " آمنت بلا تشبيه ، وصدَّقت بلا تمثيل ، واتَّهمت نفسي في الإدراك ، وأمسكت عن الخـــوض فيه كلَّ الإمساك " .

ومن المعلوم أنَّ علماء الأمَّة أجمعوا على تنزيه الله تعالى عن الجسميَّة وسائر صفات المُحدثات ، وأكَّدوا على أنَّه لم يأت في الشَّريعة ذلك ، فبطل ... ولذا لا يجوز أن يُسمَّى الله تعالى بالجسم ... فقد جاء في عقيدة الإمام أحمد بن حنبل "رواية أبي بكر الخلَّال العقيدة رواية أبي بكر الخلَّال" (ص١١١) : " وَأنكر – يعني أحمد بن حنبل – على من يَقُول بالجسم ، وَقَالَ : إِنَّ الْأَسْمَاء مَأْخُوذَة بالشَّريعة واللغة ، وَأهل اللُّغَة وضعُوا هَذَا الاسم على كلِّ ذِي طول ، وَعرض ، وسُمك ، وتركيب ، وَصُورَة ، وتأليف ، وَالله تَعَالَى خَارج عَن ذَلِك كُلِّه ، فَلم يجز أَن يُسمَّى جسماً ، لِخُرُوجِهِ عَن معنى الجسميَّة ، وَلم يجِئ فِي الشَّرِيعَة ذَلِك ، فَبَطل " .

ونقل الإمام عبد الواحد التَّميمي في "اعتقاد الإمام ابن حنبل" (ص٢٩٤) عن الإمام أحمد بن حنبل أنَّه كان يعتقد عقيدة التَّفويض التي كان عليها جمهور السَّلف الذين فوَّضوا معنى الألفاظ المُضافة إلى الله

تعالىٰ ، وأنَّه : " كان يقول : إنَّ لله تعالىٰ يدين ، وهما صفة له في ذاته ، ليستا بجارحتين ، وليستا بمركَّبتين ، ولا جسم ، ولا من جنس الأجسام ، ولا من جنس المحدود ، والتَّركيب ، ولا الأبعاض والجوارح ، ولا يُقاس علىٰ ذلك ، ولا له مرفق ، ولا عضد ، ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم : يد ، إلَّا ما نطق القرآن به أو صحَّت عن رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السُّنَّة فيه ... " . وانظر : اعتقاد الإمام ابن حنبل (ص٢٩٨)

.

وقال الإمام أبو نعيم الأصبهاني في "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء" (٩/ ٣٨٨) في ترجمته لأبي الفيض ذُو النُّونِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمِصْرِيُّ (٢٤٥هـ) من نظمه :

شُكْراً لِمَا خَصَّنَا مِنْ فَضْلِ نِعْمَتِه ... مِنَ الْهُدَىٰ وَلَطِيفِ الصُّنْعِ وَالرَّفَدِ
رَبٌّ تَعَالَىٰ فَلَا شَيْءَ يُحِيطُ بِهِ ... وَهُوَ الْمُحِيطُ بِنَا فِي كُلِّ مُرْتَصَدِ
لَا الْأَيْنَ وَالْحَيْثُ وَالْكَيْفُ يُدْرِكُهُ ... وَلَا يُحَدُّ بِمِقْدَارٍ وَلَا أَمَدِ
وَكَيْفَ يُدْرِكُهُ حَدٌّ وَلَمْ تَرَهُ عَيْنٌ ... وَلَيْسَ لَهُ فِي الْمِثْلِ مِنْ أَحَدِ
أَمْ كَيْفَ يَبْلُغُهُ وَهْمٌ بِلَا شَبَهٍ ... وَقَدْ تَعَالَىٰ عَنِ الْأَشْبَاهِ وَالْوَلَدِ

﴿سُؤالٌ﴾ : مَا المَقْصُوْدُ بِالتَّنْزِيْه ؟

الجواب : قال الإمام ابن منظور في لسان العرب (٣/ ٦٢٠) : "التنزيه : تسبيح الله عزَّ وجلَّ وإبعاده عمّا يقول المشركون . قال الأزهري : تنزيه الله تبعيده وتقديسه عن الأنداد والأشباه ، وإنَّما قيل للفلاة التي نأت عن الرِّيف والمياه : نزيهه ، لبعدها عن عمق المياه ، وذِبَان القُرىٰ ، وومد البحار ، وفساد الهواء . وفي الحديث : "كان يصلِّي من الليل فلا يمرُّ بآية فيها تنزيه الله إلَّا نزَّهه" ، أصل النُّزه البعد ، وتنزيه الله تبعيده عمَّا لا يجوز عليه من النَّقائص ، ومنه الحديث في تفسير سبحان الله : "هو تنزيهه" أي : إبعاده عن السُّوء وتقديسه ، ومنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه : "الإيمان نزهُ" ، أي بعيد عن المعاصي ، وفي حديث المعذّب في قبره : "كان زمان لا يستنزه من البول" ، أي : لا يستبرئ ولا يتطهَّر ولا يستبعد منه" .

ومن ضروريَّات التَّنزيه : تنزيه الله تعالىٰ عن الاختصاص بالجهات "فإنَّ الجهة إمَّا فوق ، وإمَّا أسفل ، وإمَّا يمين ، وإمَّا شمال ، أو قُدّام ، أو خلف . وهذه الجهات هو الذي خلقها وأحدثها بواسطة خلق الإنسان ، إذ خلق له طرفين : أحدهما يعتمد علىٰ الأرض ويسمَّىٰ رِجْلاً ، والآخر يقابله ويسمَّىٰ رأساً ، فحدث اسم الفوق لما يلي جهة الرأس ، وحدث اسم السُّفل لما يلي جهة الرِّجل ، حتَّىٰ أنَّ النَّملة التي تدبُّ منكَّسة تحت السَّقف تنقلب جهة الفوق في حقِّها تحتاً ، وإن كان في حقِّنا فوقاً ، وخلق للإنسان اليدين وإحداهما أقوىٰ من الأخرىٰ في الغالب ، فحدث اسم اليمين للأقوىٰ ، واسم الشِّمال لما يقابله ، وتسمَّىٰ

الجهة التي تلي الرَّأس يميناً ، والأخرىٰ شمالاً ، وخلق له جانبين يُبصر من أحدهما ويتحرَّك إليه ، فحدث اسم القدَّام للجهة التي يتقدَّم إليها بالحركة ، واسم الخلف لما يقابلها .

فالجهات حادثة بحدوث الإنسان ، ولو لم يُخلق الإنسان بهذه الخلقة ، بل خُلق مستديراً كالكرة ، لم يكن لهذه الجهات وجود البتَّة ، فكيف كان في الأزل مختصَّاً بجهة والجهة حادثة ، أو كيف صار مختصَّاً بجهة بعد أن لم يكن له؟ أَبِأَنْ خلق العالم فوقه ، وتعالىٰ عن أن يكون له فوق ، إذ تعالىٰ أن يكون له رأس ، والفوق عبارة عمَّا يكون جهة الرَّأس ، أو خلق العالم تحته ، فتعالىٰ عن أن يكون لله تحت ، إذ تعالىٰ عن أن يكون له رِجْل ، والتَّحت عبارة عمَّا يلي الرِّجْل ، وكلُّ ذلك ممَّا يستحيل في العقل ...." . انظر قواعد العقائد (ص١٦٢-١٦٣) .

﴿سُؤالٌ﴾ : مَاذَا عَنْ تَنْزِيْهُ اللهِ تَعَالَى عَنِ الجِسْمِيَّةِ ؟

الجواب : لقد دلَّت النُّصوص القطعيَّة علىٰ أنَّ الله تعالىٰ لا يوصف إلَّا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غير تشبيه ولا تمثيل ومن غير تأويل ولا تعطيل ، وأنَّه تعالىٰ لا يُشْبهُ شيءٌ بأيِّ وجهٍ منَ الوجوهِ ، فلا يوصف بالحدِّ واللونِ والأعضاءِ والشَّكلِ والصُّورةِ والهيئةِ والتَّركيبِ ، والحركة والسُّكون ، ولا بكونه متمكِّناً بمكان ، ولا يجوز عليه التَّغيير في ذاته ولا في صفاته ... فهو سبحانه ليسَ جِسمًا ولا يُشبِهُ الأجسامَ ، لأنَّ الجسم محتاجٌ إلىٰ من يركِّبه ، ولا بدَّ له من حيِّز ... وبالجملة ، فهو سبحانه وتعالىٰ - كما قال الإمام الطَّحاوي في عقيدته - : " وتعالىٰ - أي الله - عن الحدودِ والغاياتِ ، والأركانِ والأعضاءِ والأدواتِ ، لا تحويه الجهات السِّتُّ كسائر المبتدعات " ، لأنَّ كلُّ ذلك من صفات المحدَثات ، والله تعالىٰ هوالغنيُّ بنفسه عمَّا سواه ...

﴿سُؤالٌ﴾ : مَا مَعْنَى الجِسْم لُغَةً وَاصْطِلَاحَاً ؟

الجواب : قال الإمام الأصفهاني في "معجم مفردات ألفاظ القرآن" (ص٩١) : "الجسم ما له طول وعرض وعمق ، ولا تخرج أجزاء الجسم عن كونها أجساماً ، وإن قُطع ما قُطع ، وجزِّئ ما جزِّئ ، قال الله تعالىٰ : **﴿وَزادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾** [البقرة : ٢٤٧] ، **﴿وَإِذا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسامُهُمْ﴾** [المنافقون : ٤] . تنبيهاً أن لا وراء الأشباح معنىٰ معتدّ به" .

وقال الإمام الجرجاني في "التَّعريفات" (ص٤١) : "الجسم : جوهر قابل للأبعاد الثَّلاثة ، وقيل : الجسم هو المركَّب المؤلَّف من الجواهر" .

وقال الإمام الغزالي في "قواعد العقائد" (ص١٥٩) : " ... الجسم عبارة عن المؤلَّف من الجواهر ، وإذا بطل كونه جوهراً مخصوصاً بحيِّز بطل كونه جسماً ، لأنَّ كلّ جسم مختصّ بحيِّز ومركَّب من جوهر ، فالجوهر يستحيل خلوّه من الافتراق والاجتماع ، والحركة والسُّكون ، والهيئة والمقدار" .

وقال الإمام الشِّيرازي في كتابه"الإشارة إلىٰ مذهب أهل الحقّ" (ص١٩١) : "ثم يعتقدون أنَّ الله عزَّ وجلَّ ليس بجسم ، لأنَّ الجسم هو المؤلَّف ، وكلّ مؤلَّف لا بدَّ له من مؤلِّف" .

وجاء في "اللمع" (ص٢٤) قول الأشعري : "فإن قال قائل : لم أنكرتم أن يكون الله تعالىٰ جسماً ؟ قيل له : أنكرنا ذلك لأنَّه لا يخلو أن يكون القائل لذلك أراد . ما أنكرتم أن يكون طويلاً عريضاً مجتمعاً ، أو أن يكون أراد تسميته جسماً وإن لم يكن طويلاً عريضاً مجتمعاً عميقاً ، فإن كان أراد أن يكون طويلاً عريضاً مجتمعاً ، كما يقال ذلك للأجسام فيما بيننا ، فهذا لا يجوز ، لأنَّ المجتمع لا يكون شيئاً واحداً ، لأنَّ أقلَّ قليل الاجتماع لا يكون إلَّا من شيئين ، لأنَّ الشَّيء الواحد لا يكون لنفسه مجامعاً ، وقد بينَّا أنَّ الله عزَّ وجلَّ شيء واحد ، فبطل أن يكون مجتمعاً" . وانظر : الاقتصاد في الاعتقاد (ص٧٢-٧٣) ، التَّوحيد للماتريدي (ص٣٨-٣٩) .

وسنأتي علىٰ الكلام -لاحقاً- عن تنزيه الله تعالىٰ عن الجسميَّة ، وأنَّ ذلك من مستلزمات التَّنزيه المتضمِّن مخالفة الله تعالىٰ لسائر الحوادث ، قال تعالىٰ : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ : ١١] .

فتشبيه الله تعالىٰ بخلقه بدعةٌ من البدع القبيحة الخبيثة المُنكرة في دين الله تعالىٰ ، ومآل معتقدها إلىٰ الخروج من حياض الإيمان بعد إقامة الحجَّة عليه ... فالله تعالىٰ لا شبيه له ولا مثيل ، ولا مساو له ولا كفؤ له سبحانه وتعالىٰ ، ولا ضدَّ ولا ندَّ له ولا نظير ، ولا ولد ولا والد ولا صاحبة سبحانه **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ:١١] ...

ومن المعلوم أنَّ جمهور العلماء ذهبوا إلىٰ أنَّ الألفاظ الموهمة للتَّشبيه لا يجوز أن تُحمل علىٰ ظاهر معناها المتبادر إلىٰ الأذهان البتَّة ، لأنَّ الحمل علىٰ الظَّاهر يتعارض مع العديد من المسلَّمات العقديَّة ، وكذا اللغويَّة ، بالإضافة إلىٰ الاصطدام المباشر مع آيات التَّنزيه ، التي منها :

١ . قوله تعالىٰ : **﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾** [النحل : ٦٠] ، فلا يوصف سبحانه بأيِّ وصفٍ يُشبه وصف غيره من صفات المخلوقين ، من التَّغيُّر والتَّبدُّل والحلول في الأماكن والتَّحيُّز فيها ، فهو تعالىٰ واحدٌ في ذاته وصفاته وأفعاله ، وتجبُ له جَمِيعُ صِفَاتِ الْجَلَالِ والجَمَالِ وَالْكَمَالِ ، ولذلك لا يجوز أن تُضرب لله الأمثال التي توجب الاشتباه ، قال تعالىٰ : **﴿فَلا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾** [النحل : ٧٤] .

٢ . وقوله تعالىٰ : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم : ٦٥] ، أي : هل تعلم من الآلهة التي عُبدت من دونه من اسمه الله ؟!! فلا يوجد أبداً من تسمَّىٰ من المعبودات الباطلة باسم " الله " ، فالله تعالىٰ لا مِثْل له ، ولا عدل ، ولا شبيه ، ولا مثيل في كلِّ شيء حتَّىٰ في اسمه تعالىٰ ، فمن وصفه بمعنىٰ من معاني المحدثات ، كالنُّزول الحقيقي ، والقيام ، والقعود ، والجلوس علىٰ العرش والاستقرار فيه ، فقد شبَّه الله تعالىٰ بخلقه ، والعياذ بالله ...

٣ . وقوله تعالىٰ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ : ١١] ، فالله تعالىٰ لا يشبه شيئاً من خلقه بأيِّ وجهٍ من الوجوه ، والآية نصٌّ محكمٌ صريحٌ في نفي المشابهة والمماثلة بين الله تعالىٰ وبين سائر المحدثات ، فلا هو يشبهها في أيِّ شكل من الأشكال ، ولا هو في حاجةٍ إلىٰ شيءٍ ممَّا خلق ...

٤ . وقوله تعالىٰ : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ٤] ، أي : لا نظير له ، ولا قسيم له ، ولا شبيه له ، ولا صاحبة ، ولا شريك ... فينازعه في ربوبيَّته ومُلكه بوجه من الوجوه ، وقد فسَّرَتْها آية الشُّورىٰ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ : ١١] .

﴿سُؤالٌ﴾ : نَفْيُ المِثْلِ فِيْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، يُوْهِمُ بِوُجُوْدِ المِثْلِ ، لِأَنَّ الكَافَ بِمَعْنَى مِثْل ، فَيَصِيْرُ المَعْنَى : لَيْسَ مِثْل مِثْلِهِ شَيءٌ ، فَالنَّفْيُ يَكُوْنُ لِـمِثْلِ الِمثْلِ ، فَمَا رَأْيُكُم ؟

الجواب : الجواب علىٰ هذا الإشكال بعدَّة أجوبة :

(أ) أنَّ الكاف صلة ، أي زائدة لتأكيد نفي المثْل ، فالمعنىٰ : انتفىٰ المثْل انتفاء مؤكَّداً .

(ب) أنَّ المثْل بمعنىٰ الصِّفة ، فالمعنىٰ : ليس كصفة الله تعالىٰ شيء .

(ج) أنَّ الآية من باب الكناية ، علىٰ حدِّ قولك : (مِثْلُكَ لا يجبُن) ، أي : أنت لا تَجْبُن . ووجه كونها من باب الكناية أنَّه يلزم من نفي مثْل المثْل نفي المثْل ، وهذا هو المراد . فالقصد نفي مثله تعالىٰ علىٰ أبلغ وجه ، إذ الكناية أبلغ من التَّصريح لتضمُّنها إثبات الشَّيء بدليله .

وعليه ، فالآية الكريمة تنفي عن الله تعالىٰ المماثلة لشيء من الحوادث ، ونفي المماثلة يفيد أُموراً عديدة ، من أهمِّها : نفي الجسميَّة والعَرَضيَّة والجوهريَّة : لأنَّ الجسم مؤلَّف من جواهر - الشَّيء الذي لا يتجزأ ولا يقبل القسمة - وأعراض - هو ما يستدعي وجوده جسم ليقوم به ، حيث لا يقوم إلا بغيره - ، وهما حادثان . قال السُّبْكِي في شرح عقيدة ابن الحاجب : " اعلم أنَّ حكم الجواهر والأعراض كلّها الحدوث فإذاً العالم كلّه حادث ، وعلىٰ هذا إجماع المسلمين !!! بل كلّ الملل ، ومن خالف في ذلك فهو كـــــافر ، لمخالفة الإجماع القطعيّ ". انظر: إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدِّين (٢/ ٩٣) .

﴿سُؤالٌ﴾ : مَاذَا عَنْ مَسْأَلَةُ تَنْزِيْهِ اللهِ تَعَالَى عَنْ مُشَابَهَةِ الحَوَادِثِ ؟

الجواب : من المعلوم بالضَّرورة في دين الله تعالىٰ : أنَّ الله تعالىٰ منزَّهٌ عن مشابهة الحوادث ... بمعنىٰ أنَّه تعالىٰ منزَّهٌ عن الجسميَّة والجوارح والأعضاء وسائر متعلَّقات الحوادث ... فهو سبحانه وتعالىٰ مخالفٌ للحوادث ، في ذاته وصفاته وأفعاله ، فليس هو بذي صورة ، ولا كميَّة ، ولا كيفيَّة ، قال الله تعالىٰ : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ : ١١] .

وهذا الكلام لا يُعجب أهل الحشو من المشبِّهة والمجسِّمة ، لأنَّهم كما قال الإمام الغزالي في " الاقتصاد في الاعتقاد" (ص١٠٢) : " أمَّا الحشويَّة ، فإنَّهم لم يتمكَّنوا من فهم موجود إلَّا في جهة ، فأثبتوا الجهة ، حتَّىٰ ألزمتهم بالضَّرورة الجسميَّة والتَّقدير والاختصاص بصفات الحدوث . وأمَّا المعتزلة فإنَّهم نفوا الجهة ، ولم يتمكَّنوا من إثبات الرُّؤية دونها ، وخالفوا به قواطع الشَّرع ، وظنَّوا أنَّ في إثباتها إثبات الجهة ، فهؤلاء تغلغلوا في التَّنزيه محترزين من التَّشبيه ، فأفرطوا . والحشويَّة أثبتوا الجهة احترازاً من التَّعطيل فشبَّهوا ، فوفَّق الله سبحانه أهل السُّنَّة للقيام بالحقِّ ، فتفطَّنوا للمسلك القصد ، وعرفوا أنَّ الجهة منفيَّة ، لأنَّها للجسميَّة تابعة وتتمَّة ، وأنَّ الرُّؤية ثابتة ، لأنَّها رديف العلم وفريقه ، وهي تكملة له ؛ فانتفاء الجسميَّة أوجب انتفاء الجهة التي من لوازمها . وثبوت العلم أوجب ثبوت الرُّؤية التي هي من روادفه وتكملاته ومشاركة له في خاصيَّته ، وهي أنَّها لا توجب تغييراً في ذات المرئي ، بل تتعلَّق به علىٰ ما هو عليه كالعلم " .

﴿سُؤالٌ﴾ : أُذْكُرْ لَنَا بَعْضَاً مِنَ الأَمْثِلَةِ عَلَى انْحِرَافِ المَسْلَكِ المُدَّعِي لِلسَّلَفِيَّة ؟

الجواب : الأمثلة كثيرة ، ومنها :

اعْتِقَادُهم بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى سَيُجْلِسُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْعَرْشِ مَعَهُ : قال الإمام ابن تيمية في "مجموع الفتاوىٰ" (٤/ ٣٧٤) : " ... إذَا تَبَيَّنَ هَذَا فَقَدْ حَدَّثَ الْعُلَمَاءُ الْمَرْضِيُّونَ وَأَوْلِيَاؤُهُ الْمَقْبُولُونَ : أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجْلِسُهُ رَبُّهُ عَلَىٰ الْعَرْشِ مَعَهُ . رَوَىٰ ذَلِكَ محمَّد بْنُ فَضِيلٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ ؛ فِي تَفْسِيرِ : **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾** [الإسراء : ٧٩] .

وأنا أقول لابن تيمية ومعه جمهور المُتمسلفة : لا ، لم يُحدِّث العلماءُ المرضيُّون ولا أولياؤه المقبولون بأنَّ محمَّداً صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجلسه ربُّه علىٰ العرش معه ، بل استنكروه واستعظموه ، ورجَّحوا ما جاء في الصَّحيح من تفسير المقام المحمود بالشَّفاعة العظمىٰ ، وهأنذا أسردُ عليك بعضاً من أقوالهم في استنكاره :

قال الإمام ابن عبد البر في "التَّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" (١٩/ ٦٤) : " ... عَلَىٰ هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿**عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً**﴾ [الإسراء : ٧٩] ، أَنَّهُ الشَّفَاعَةُ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ : أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ أَنْ يُقْعِدَهُ مَعَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ الْعَرْشِ ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ مُنْكَرٌ !!! فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ ، وَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْخَالِفِينَ : أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ الْمُقَامُ الَّذِي يَشْفَعُ فِيهِ لِأُمَّتِهِ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ مِثْلُ مَا عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ مِنْ ذَلِكَ ، فَصَارَ إِجْمَاعاً فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ . ذَكَرَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ شَبابَةَ عَنْ وَرْقَاءُ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ في قوله : ﴿**عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً**﴾ [الإسراء : ٧٩] ، قَالَ : شَفَاعَةُ محمَّد صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " .

وعقيدة الإقعاد علىٰ العرش عقيدة باطلة ، قال الإمام الذَّهبي في "مختصر العلو للعلي العظيم" (ص١٨٣) : " فأمَّا قضيَّة قعود نبيِّنا علىٰ العرش ، فلم يثبت في ذلك نصٌّ !!! بل في الباب حديث واه " .

ومجسِّمة الحنابلة هُم من قالوا بعقيدة الإقعاد علىٰ العرش ، وهي عقيدة مزدكيَّة ، قال الإمام الكوثري في "مقدِّمات الإمام الكوثري" (ص٣٨) : " ومن معتقد المزدقيَّة منهم – الثنويَّة – أنَّ المعبود قاعد علىٰ كرسيِّه في العـــالم الأعلىٰ علىٰ هيئة قعود خسرو (الملك) في العالم الأسفل " .

ولأجلها أراق مجسِّمةُ الحنابلةِ دماءَ الموحِّدين الرَّافضين لها ، وكفَّروا من لا يؤمن بها ، كما صنعوا مع الإمام التِّرمذي ، الذي أنكر عليهم هذه العقيدة التَّجسيميَّة التَّكفيريَّة ، فكفَّروه في غير ما مناسبة ، كما تجد ذلك في كتاب السُنَّة للخلَّال ، والعياذ بالله تعالىٰ ...

قال الإمام ياقوت الحموي في "معجم الأدباء" (إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب) (٦/ ٢٤٥٠) في ترجمة الإمام الطَّبري : " وأمَّا حديث الجلوس علىٰ العرش فمُحَال ، ثمَّ أنشد :

سبحان من ليس له أنيس ... ولا له في عرشه جليس

فلمَّا سمع ذلك الحنابلة منه وأصحاب الحديث ، وثبوا ورموه بمحابرهم ... " .

وقال الإمام ابن الأثير في " الكامل التَّاريخ" (٦/ ٧٤٦) في أحداث سنة : " وَفِيهَا وَقَعَتْ فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ بِبَغْدَاذَ بَيْنَ أَصْحَابِ أَبِي بَكْرٍ الْمَرْوَزِيِّ الْحَنْبَلِيِّ وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْعَامَّةِ ، وَدَخَلَ كَثِيرٌ مِنَ الْجُنْدِ فِيهَا ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ أَصْحَابَ الْمَرْوَزِيِّ قَالُوا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿**عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً**﴾ [الإسراء : ٧٩] ، هُوَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يُقْعِدُ النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهُ عَلَىٰ الْعَرْشِ ، وَقَالَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَىٰ : إِنَّمَا هُوَ الشَّفَاعَةُ ، فَوَقَعَتِ الْفِتْنَةُ وَاقْتَتَلُوا ، فَقُتِلَ بَيْنَهُمْ قَتْلَىٰ كَثِيرَةٌ " .

ولم ينتبه غوغائيُّو الحنابلة وسفهاؤهم إلىٰ أنَّ عقيدة الإقعاد علىٰ العرش عقيدة تجسيميَّة بحتة ، خالفوا فيها جمهور الأمَّة الذي ذهب إلىٰ نفيها واستنكارها ، قال الإمام ابن كثير في "البداية والنِّهاية" (١١/ ١٦٢) في حوادث سنة (٣١٧) : " وَفِيهَا وَقَعَتْ فِتْنَةٌ بِبَغْدَادَ بَيْنَ أَصْحَابِ أَبِي بكر المروذي الْحَنْبَلِيِّ ، وَبَيْنَ طَائِفَةٍ مِنَ الْعَامَّةِ ، اخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ : **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾** [الإسراء : ٧٩] ، فَقَالَتِ الْحَنَابِلَةُ : يُجْلِسُهُ مَعَهُ عَلَىٰ الْعَرْشِ . وَقَالَ الْآخَرُونَ : الْمُرَادُ بِذَلِكَ الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَىٰ ، فَاقْتَتَلُوا بِسَبَبِ ذلك ، وقتل بينهم قتلىٰ ، فـ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ راجِعُونَ . وَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ : أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ : مَقَامُ الشَّفَاعَةِ العظمىٰ ، وهي الشفاعة في فصل القضاء بين العباد ، وَهُوَ الْمَقَامُ الَّذِي يَرْغَبُ إِلَيْهِ فِيهِ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ ، حتَّىٰ إبراهيم ، وَيَغْبِطُهُ بِهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخَرُونَ " .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني في "فتح الباري شرح صحيح البخاري" (١١/ ٤٢٦) : " قَالَ بن بَطَّالٍ أَنْكَرَتِ الْمُعْتَزِلَةُ وَالْخَوَارِجُ الشَّفَاعَةَ فِي إِخْرَاجِ مَنْ أُدْخِلَ النَّارَ مِنَ الْمُذْنِبِينَ وَتَمَسَّكُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ : **﴿فَما تَنْفَعُهُمْ شَفاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾** [المدثر : ٤٨] ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ وَأَجَابَ أَهْلُ السُّنَّةِ بِأَنَّهَا فِي الْكُفَّارِ ، وَجَاءَتِ الْأَحَادِيثُ فِي إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ مُتَوَاتِرَةً ، وَدَلَّ عَلَيْهَا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾** [الإسراء : ٧٩] ، وَالْجُمْهُورُ عَلَىٰ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الشَّفَاعَةُ ، وَبَالَغَ الْوَاحِدِيُّ فَنَقَلَ فِيهِ الْإِجْمَاعَ ، وَلَكِنَّهُ أَشَارَ إِلَىٰ مَا جَاءَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَزَيَّفَهُ !!! وَقَالَ الطَّبَرِيُّ : قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ : الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ هُوَ الَّذِي يَقُومُهُ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُرِيحَهُمْ مِنْ كَرْبِ الْمَوْقِفِ ، ثمَّ أَخْرَجَ عِدَّةَ أَحَادِيث فِي بَعْضِهَا التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ وَفِي بَعْضِهَا مُطْلَقُ الشَّفَاعَةِ " .

وقال الشَّيخ محمَّد ناصر الدِّين الألباني في مقدِّمة " العلو " : " لو أنَّ المؤلِّف رحمه الله وقف عند ما ذكرنا لأحسن ، ولكنَّه لم يقنع بذلك ، بل سوَّد أكثر من صفحة كبيرة في نقل أقوال من أفتىٰ بالتَّسليم بأثر مجاهد في تفسير قَوْلِهِ تَعَالَىٰ : **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾** [الإسراء: ٧٩] ، قال : يُجلسه أو يُقعده علىٰ العرش . بل قال بعضهم : أنا منكرٌ علىٰ كل من ردَّ هذا الحديث ، وهو عندي رجل سوء متَّهم ... بل ذكر عن الإمام أحمد أنَّه قال : هذا تلقَّته العلماء بقبول إلىٰ غير ذلك من الأقوال التي تراها في الأصل ، ولا حاجة بنا إلىٰ استيعابها في هذه المقدِّمة . ذكر في " مختصره " المسمَّىٰ بـ " الذهبيَّة " أسماء جمع آخرين من المحدِّثين سلَّموا بهذا الأثر ، ولم يتعقَّبهم بشيء هناك . وأمَّا هنا فموقفه مضطربٌ أشدّ الاضطراب !!! فبينما تراه يقول في آخر ترجمة محمَّد بن مصعب العابد عقب قول من تلك الأقوال (ص١٢٦) : فأبصر – حفظك الله من الهوىٰ – كيف آل الفكر بهذا المحدِّث إلىٰ وجوب الأخذ بأثر منكر ...

فأنت إذا أمعنت النَّظر في قوله هذا ، ظننت أنَّه ينكر هذا الأثر ولا يعتقده ، ويلزمه ذلك ولا يتردَّد فيه ، ولكنَّك ستفاجأ بقوله (ص١٤٣) بعد أن أشار إلىٰ هذا الأثر عقب ترجمة حرب الكرماني : وغضب العلماء لإنكار هذه المنقبة العظيمة التي انفرد بها سيِّد البشر ، ويبعد أن يقول مجاهد ذلك إلَّا بتوقيف ... " .

ثمَّ ذكر أشخاصاً آخرين ممَّن سلَّموا بهذا الأثر غير من تقدَّم ، فإذا أنت فرغت من قراءة هذا ، قلت : لقد رجع الشَّيخ من إنكاره إلىٰ التَّسليم به ، لأنَّه قال : إنَّه لا يقال إلَّا بتوقيف ! ولكن سرعان ما تراه يستدرك علىٰ ذلك بقوله بعد سطور : ولكن ثبت في " الصِّحاح " أنَّ المقام المحمود هو الشَّفاعة العامَّة الخاصَّة بنبيِّنا صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " .

قلت : وهذا هو الحقُّ في تفسير المقام المحمود دون شكٍّ ولا ريب للأحاديث التي أشار إليها المصنِّف رحمه الله تعالىٰ ، وهو الذي صحَّحه الإمام ابن جرير في " تفسيره (١٥/ ٩٩) ثمَّ القرطبي (١٠/ ٣٠٩) ، وهو الذي لم يذكر الحافظ ابن كثير غيره ، وساق الأحاديث المشار إليها . بل هو الثَّابت عند مجاهد نفسه من طريقين عنه عند ابن جرير . وذاك الأثر عنه ليس له طريق معتبر ، فقد ذكر المؤلِّف (ص١٢٥) أنَّه روي عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ ، وعطاء بن السَّائب ، وأبي يحيىٰ القتات ، وجابر بن يزيد " . قلت : والأولان مختلطان ، والآخران ضعيفان ، بل الأخير متروكٌ مُتَّهم " . انظر : مقدمة مختصر العلو للعلي العظيم (ص١٥-١٦) .

قلت : وفي كتابه : " السُّنَّة "(١/ ٢١٢-٢٥٩) أورد الخلَّالُ عشرات الرِّوايات حولَ هذه المسألة ، حمل بعضُها الإغلاظ علىٰ من أنكرها ، وحكمت بعض الرِّوايات بكفر من ردَّها وأنكرها ، بعد أن اعتبروها فضيلة للرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مع أنَّها روايات باطلة مُنكرة ..." .

وقال القاضي أبو يعلىٰ ابن الفرَّاء في "إبطال التَّأويلات لأخبار الصِّفات" (١/ ٤٨٥) : " وَذَكَرَ أَبُو عبد اللَّه بْن بطَّة (٣٨٧هـ) فِي كتاب الإبانة ، قَالَ أَبُو بكر أحمد بْن سلمان النّجاد : لو أنَّ حالفاً حلف بالطَّلاق ثلاثاً : أنَّ اللَّه تَعَالَىٰ : يُقعد محمَّداً صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معه عَلَىٰ العرش واستفتاني فِي يمينه لقلت لَهُ : صدقت فِي قولك ، وبررت فِي يمينك ، وامرأتك عَلَىٰ حالها ، فهذا مذهبنا !!! وديننا !!! واعتقادنا !!! وعليه نشأنا !!! ونحن عَلَيْهِ إِلَىٰ أن نموت إن شاء اللَّه !!! فلزمنا الإنكار عَلَىٰ من ردَّ هَذِهِ الفضيلة الَّتِي قالتها العلماء وتلقُّوها بالقبول ، فمن ردَّها فهو من الفرق الهالكة !!! " . فلا حول ولا قوَّة إلَّا بالله ، ونعوذ بالله من الخذلان ...

وَمِنَ الأَمْثِلَةِ كَذِلِكَ : أنَّ من يزعمون السَّلفيَّة لا يتحاشون عن وصف الله تعالىٰ بالجسميَّة ...

قال الإمـــام ابن تيمية في " مجموع الفتاوىٰ" (٥/ ٤٣٤) : " فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ: وَلَا الصَّحَـــابَةِ وَلَا التَّابِعِينَ وَلَا سَلَفِ الْأُمَّةِ أَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ أَوْ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِجِسْمِ؛ بَلْ النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ بِدْعَةٌ فِي الشَّرْعِ " .

ونفىٰ ابن تيمية أن يكون مذهب السَّلف قائماً علىٰ نفي الجسميَّة عن الله تعالىٰ ، فقال في " مجموع الفتاوىٰ" (٤/ ١٥٢) : " ثمَّ لَفْظُ " التَّجْسِيمِ " لَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِنْ السَّلَفِ ، لَا نَفْيًا ، وَلَا إثْبَاتًا ، فَكَيْفَ يَحِلُّ أَنْ يُقَالَ: مَذْهَبُ السَّلَفِ نَفْيُ التَّجْسِيمِ أَوْ إثْبَاتُهُ " .

ويُصرِّحُ ابن تيمية بالجسميَّة ، فيقول في " منهاج السُّنَّة النَّبويَّة في نقض كلام الشِّيعة القدريَّة" (٢/ ١٣٤-١٣٥) : " وَقَدْ يُرَادُ بِالْجِسْمِ مَا يُشَارُ إِلَيْهِ، أَوْ مَا يُرَىٰ، أَوْ مَا تَقُومُ بِهِ الصِّفَاتُ ؛ وَاللَّهُ تَعَالَىٰ يُرَىٰ فِي الْآخِرَةِ، وَتَقُومُ بِهِ الصِّفَاتُ، وَيُشِيرُ إِلَيْهِ النَّاسُ عِنْدَ الدُّعَاءِ بِأَيْدِيهِمْ وَقُلُوبِهِمْ وَوُجُوهِهِمْ وَأَعْيُنِهِمْ. فَإِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: " لَيْسَ بِجِسْمٍ " هَذَا الْمَعْنَىٰ .

قِيلَ لَهُ: هَذَا الْمَعْنَىٰ الَّذِي قَصَدْتُ نَفْيَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ مَعْنًى ثَابِتٌ بِصَحِيحِ الْمَنْقُولِ وَصَرِيحِ الْمَعْقُولِ، وَأَنْتَ لَمْ تُقِمْ دَلِيلًا عَلَىٰ نَفْيِهِ " .

وأنكر أن يكون في كتاب الله وسُنَّة رسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأقوال السَّلف الصَّالح ما ينفي عن الله تعالىٰ الجسميَّة ، واتَّهم من ينفون عنه ذلك بالجهل والضَّلال ، فقال في " بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بدعهم الكلاميَّة" (١/ ٣٧٣) : " وليس في كتاب الله ولا سُنَّة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمَّة وأئمَّتها، أنَّه ليس بجسم، وأنَّ صفاته ليست أجسامًا وأعراضًا؟ فنفي المعاني الثَّابتة بالشَّرع والعقل؛ بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرعٌ ولا عقلٌ، جهلٌ وضلال " .

وقال في " منهاج السُّنَّة النَّبويَّة في نقض كلام الشِّيعة القدريَّة" (٢/ ١٩٢) : " أَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنْ لِفَظِ الْجِسْمِ وَمَا يَتْبَعُ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَمْ يَنْطِقْ بِهِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَىٰ لَا كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ، لَا نَفْيًا وَلَا إِثْبَاتًا، وَلَا تَكَلَّمَ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ، لَا أَهْلُ الْبَيْتِ وَلَا غَيْرُهُمْ " .

وأنكر أن يكون في القرآن ما ينفي الجسميَّة عن الله تعالىٰ ، فقال في " درء تعارض العقل والنَّقل" (١/ ١١٥) : " وكذلك قوله : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ: ١١] ، وقوله : **﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾** [مريم: ٦٥] ، ونحو ذلك، فإنَّه لا يدلُّ علىٰ نفي الصِّفات بوجه من الوجوه، بل ولا علىٰ نفي ما يسمِّيه أهل الاصطلاح جسماً بوجه من الوجوه " .

وزعم أنَّ السَّلف الصَّالح لم يذمُّوا المجسِّمة ، فقال في " درء تعارض العقل والنَّقل" (١/ ٢٤٩) : " وأمَّا ذكر التَّجسيم وذمّ المجسِّمة فهو لا يعرف في كلام أحد من السَّلف والأئمَّة، كما لا يعرف في كلامهم

أيضاً القول بأنَّ الله جسم، أو ليس بجسم، بل ذكروا في كلامهم الذي أنكروه على الجهميَّة نفي الجسم، كما ذكره أحمد في كتاب الرَّد على الجهميَّة " .

وزاد ضغثاً على إبالة فزعم أنَّ الأنبياء والصَّحابة لم ينزِّهوا الله تعالى عن الجسميَّة ، فقال في " شرح حديث النُّزول" (ص٨٠) : " فمعلوم أنَّه لم يُنقل عن أحد من الأنبياء ولا الصَّحابة، ولا التَّابعين، ولا سلف الأمَّة أنَّ الله جسم، أو أنَّ الله ليس بجسم، بل النَّفي والإثبات بدعة في الشَّرع " .

واشتطَّ في المسألة فزعم أنَّ الله تعالى جسم لا كالأجسام ، فقال في " بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بدعهم الكلاميَّة" (١/ ٣٧٣) : " ... والموصوف بهذه الصِّفات لا يكون إلَّا جسماً ، فالله تعالى جسمٌ لا كالأجسام !!! قالوا : وهذا ممَّا لا يمكن النِّزاع فيه !!! إذا فهم المعنى المراد بذلك ، لكن أي محذور في ذلك ؟!! وليس في كتاب الله ولا سُنَّة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمَّة وأئمَّتها ، أنَّه ليس بجسم ، وأنَّ صفاته ليست أجساماً وأعراضاً ؟!! فنفي المعاني الثَّابتة بالشَّرع والعقل ؛ بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل ، جهلٌ وضلال " .

قلت : وهذا كلام جدُّ خطير من ابن تيمية ، فَمَن من السَّلف قال بأنَّ الله تعـــالى : جسم لا كالأجسام ؟!! مع العلم أنَّ عقلاء الحنابلة وغيرهم شنَّعوا على من قال بذلك : قال الإمام أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان النِّمري الحرَّاني الحنبلي في "نهاية المبتدئين في أصول الدِّين" (ص٣١) : " ... لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء ، ومن شبَّهه بخلقه فقد كفر !!! نصَّ عليه أحمد . وكذا من جسَّم ، أو قال : إنَّه جسم لا كالأجسام . ذكره القاضي " .

قال القاضي أبو بكر الباقلاني في "كتاب تمهيد الأوائل وتلخيص الدَّلائل" (ص٢٢٢-٢٢٣) : "فإن قالوا: ولمَ أنكرتم أن يكون البارئ سبحانه جسمًا لا كالأجسام كما أنَّه عندكم شيء لا كالأشياء؟ قيل له: لأنَّ قولنا: "شيء" لم يُبْنَ لجنس دون جنس ولا لإفادة التَّأليف، فجاز وجود شيء ليس بجنس من أجناس الحوادث وليس بمؤلَّف، ولم يكن ذلك نقضًا لمعنى تسميته بأنَّه شيء، وقولنا: "جسمٌ" موضوع في اللغة للمؤلَّف دون ما ليس بمؤلَّف، كما أنَّ قولنا: "إنسان " و" محدَث" اسم لما وُجدَ عن عدم ولما له هذه الصُّورة دون غيرها، فكما لم يجز أن نثبت القديم سبحانه محدَثاً لا كالمحدَثات وإنسانًا لا كالنَّاس قياسًا على أنَّه شيء لا كالأشياء لم يجز أن نُثبته جسمًا لا كالأجسام ، لأنَّه نقض لمعنى الكلام وإخراج له عن موضوعه وفائدته.

فإن قالوا: فما أنكرتم من جواز تسميته جسمًا وإن لم يكن بحقيقة ما وُضِعَ له هذا الاسم في اللغة؟ قيل لهم: أنكرنا ذلك لأنَّ هذه التسمية لو ثبتت لم تثبت له إلَّا شرعًا لأنَّ العقل لا يقتضيها بل ينفيها إن لم يكن

القديم سبحانه مؤلَّفًا، وليس في شيء من دلائل السَّمع من الكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمَّة وما يُستخرج من ذلك ، ما يدلُّ علىٰ وجوب هذه التَّسمية ، ولا علىٰ جوازها أيضًا ، فبطل ما قلتموه" .

وقال الإمام أبو الثَّناء في "كتاب التَّمهيد لقواعد التَّوحيد" (ص٥٩-٦٠) في ردِّه علىٰ من قالوا : " جسم لا كالأجسام " : " والطَّائفة الثَّانية وهم القائلون بأنَّه جسم لا كالأجسام يقولون : إنَّ الله تعالىٰ فاعلٌ ولا فاعل في الشَّاهد إلَّا جسمٌ فكذلك في الغائب .

وقلنا : هذا استدلالٌ فاسد لأنَّه لا فاعل في الشَّاهد إلَّا وهو جسمٌ متركِّبٌ متجزِّئ كسائر الأجسام . والله تعالىٰ جسمٌ عندهم وإنَّه ليس بمتجزِّئ متركِّبٌ .

ثمَّ إنَّهم ناقضوا في ما قالوا ، لأنَّ الجسم اسم للمتركِّب لما مرّ، فإثبات الجسم إثبات التَّركيب ونفي التَّركيب نفي الجسم، فصار قولهم: "جسم لا كالأجسام " كقولهم: "متركِّب وليس بمتركِّب"، وهذا تناقض بَيِّنٌ بخلاف قولنا: شيء لا كالأشياء، لأنَّ الشَّيء ليس باسم للمتركِّب وليس يُنبئ عن ذلك وإنَّما يُنبئ عن مطلق الوجود، فلم يكن قولنا: لا كالأشياء، نفيًا لمطلق الوجود بل يكون نفيًا لما وراء الوجود من التَّركيب وغيره من أمارات الحدث، فلم يكن ذلك متناقضًا ولله الحمد والمنَّة . وإذا ثبت أنَّ الله تعالىٰ لا يوصف بالجسم فلا يُوصف بالصُّورة أيضًا ، لأنَّ الصُّورة لا وجود لها بدون التَّركيب " .

وقال الإمام الآمدي في "غاية المرام في علم الكلام" (ص١٦٤-١٦٥) : " فإن قيل : ما نشاهده من الموجودات ليس إلَّا أجسامًا وأعراضًا، وإثبات قسم ثالث ممَّا لا نعقله، وإذا كانت الموجودات منحصرة فيما ذكرناه فلا جائز أن يكون البارئ عَرَضًا، لأنَّ العَرَضَ مفتقر إلىٰ الجسم والبارئ لا يفتقر إلىٰ شيء ، وإلَّا كان المفتقَر إليه أشرف منه وهو محال، وإذا بطل أن يكون عَرَضًا بقي أن يكون جسمًا . قلنا: منشأ الخبط ههنا إنَّما هو من الوهم بإعطاء الغائب حكم الشَّاهد والحكم علىٰ غير المحسوس بما حكم به علىٰ المحسوس، وهو كاذب غير صادق ، فإنَّ الوهم قد يرتمي إلىٰ أنَّه لا جسم إلَّا في مكان بناءً علىٰ الشَّاهد، وإن شهد العقل بأنَّ العالم لا في مكان ، لكون البرهان قد دلَّ علىٰ نهايته، بل وقد يشتدُّ وهمُ بعض النَّاس بحيث يقضي به علىٰ العقل، وذلك كمن ينفر عن المبيت في بيت فيه ميِّت لتوهُّمه أنَّه يتحرَّك أو يقوم ، وإن كان عقله يقضي بانتفاء ذلك، فإذًا اللبيب من ترك الوهم جانبًا ولم يتَّخذ غير البرهان والدَّليل صاحبًا، واذا عرف أنَّ مستند ذلك ليس إلَّا مجرَّد الوهم ، فطريق كشف الخيال إنَّما هو بالنَّظر في البرهان، فإنَّا قد بَيّنا أنَّه لا بدَّ من موجود هو مبدأ الكائنات، وبيَّنا أنَّه لا جائز أن يكون له مثل من الموجودات شاهدًا ولا غائبًا، ومع تسليم هاتين القاعدتين يتبيَّن أنَّ ما يقضي به الوهم لا حاصل له. ثمَّ لو لزم أن يكون جسمًا كما في الشَّاهد للزم أن يكون حادثًا كما في الشَّاهد ، وهو ممتنع لما سبق " .

وقال الإمام ابن عابدين في "ردّ المحتار على الدُّر المختار" (١/ ٥٦١) : " (قَوْلُهُ : كَقَوْلِهِ جِسْمٌ كَالْأَجْسَامِ) وَكَذَا لَوْ لَمْ يَقُلْ كَالْأَجْسَامِ ، وَأَمَّا لَوْ قَالَ لَا كَالْأَجْسَامِ فَلَا يَكْفُرُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إلَّا إطْلَاقُ لَفْظِ الْجِسْمِ الْمُوهِمِ لِلنَّقْصِ فَرَفَعَهُ بِقَوْلِهِ لَا كَالْأَجْسَامِ ، فَلَمْ يَبْقَ إلَّا مُجَرَّدَ الْإِطْلَاقِ ، وَذَلِكَ مَعْصِيَةٌ " .

وقال الإمام الزَّيلعي في "تبيين الحقائق شرح كنز الدَّقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ" (١/ ١٣٥) : " وَالْمُشَبِّهِ إذَا قَالَ لَهُ تَعَالَى يَدٌ وَرِجْلٌ كَمَا لِلْعِبَادِ فَهُوَ كَافِرٌ مَلْعُونٌ ، وَإِنْ قَالَ : جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إلَّا إطْلَاقَ لَفْظِ الْجِسْمِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مُوهِمٌ لِلنَّقْصِ فَرَفَعَهُ بِقَوْلِهِ : لَا كَالْأَجْسَامِ ، فَلَمْ يَبْقَ إلَّا مُجَرَّدَ الْإِطْلَاقِ ، وَذَلِكَ مَعْصِيَةٌ تَنْتَهِضُ سَبَباً لِلْعِقَابِ " .

فأقلُّ ما قاله العلماء فيمن قال : جسمٌ لا كالأجسام : أنَّه مبتدع عاصٍ يستحقُّ العقاب ، وبعضهم حكـــم بكفره ، والعياذ بالله ...

وَمِنَ الأَمْثِلَةِ كَذَلِكَ : أنَّ من يدَّعون السَّلفيَّة لا يتحاشون عن تشبيه الله تعالى بخلقه ...

فقد صرَّح كبيرهم الذي علَّمهم بأنَّ تشبيه الله تعالى بخلقه ليس مذموماً ... فنفى أنَّ يكون أحد من الصَّحابة والتَّابعين قد ذمَّ المُشبِّهة ، وفي ذلك قال ابن تيمية في " بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بدعهم الكلاميَّة" (١/ ٣٨٧) : " وإذا كان كذلك ، فاسم المشبِّهة ليس له ذكرٌ بذمٍّ في الكتاب والسُّنَّة ، ولا كلام أحد من الصَّحابة والتَّابعين ؛ ولكن تكلَّم طائفةٌ من السَّلف مثل : عبد الرَّحمن بن مهدي (١٩٨هـ) ، ويزيد بن هارون (٢٠٦هـ) ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ) ، ونعيم بن حماد ، وغيرهم بذمِّ المُشبِّهة ، وبيَّنوا المُشبِّهة الذين ذمُّوهم ... " .

وهذا كلام غريب وفذلكة من الإمام ابن تيمية ومن يدَّعي السَّلفيَّة ، وإلَّا فبالله عليكم ماذا تُسمُّون من يصحِّح حديث الشَّابِّ الأمرد في كتابه : " بيان تلبيس الجهميَّة " (٧/ ٢٩٠) حيث قال : " ... وهذا يدلُّ على أنَّه رآه وأخبر أنَّه رآه في صورة شاب ، دونه ستر ، وقدميه في خضرة ، وأنَّ هذه الرُّؤية هي المعارضة بالآية والمجاب عنها بما تقدَّم ، فيقتضي أنَّها رؤية عين كما في الحديث الَّصحيح المرفوع عن قتادة عن عكرمة عن ابن عبَّاس قال : قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "رأيت ربِّي في صورة شاب أمرد ، له وفرة ، جعد ، قطط ، في روضة خضراء " .

وماذا تسمُّون من يقول : أنَّ لله تعالى صورة كصورة الإنسان ؟!! وهذا عنوان كتاب لواحد من مدَّعي السَّلفيَّة اسمه حمود التُّويجري ، واسم كتابه : " عقيدةُ أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الإنسان " ، والكتاب المذكور قام بتقريظه الشَّيخ ابن باز ، حيث قال في تقريظه له :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحمن الرَّحِيمِ

المملكة العربيَّة السعوديَّة ... الرَّقم ٣٨٠/ خ

رئاسة إدارات البحوث العلميَّة والإفتاء والدَّعوة والإرشاد ... التَّاريخ ٣٠/ ٣/ ١٤٠٨هـ

الحمد لله وحده ، والصَّلاة والسَّلام علىٰ من لا نبي بعده ، وعلىٰ آله وأصحابه ومن اهتدىٰ بهداه ، أمَّا بعد :

فقد اطَّلعتُ علىٰ ما كتبه صاحب الفضيلة الشَّيخ حمود بن عبد الله التُّويجري وفقه الله وبارك في أعماله ، فيما ورد من الأحاديث في خلق آدم علىٰ صورة الرَّحمن ، وسمَّىٰ مؤلَّفه في ذلك : " عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم علىٰ صورة الرَّحمن " ، فألفيته كتاباً قيِّماً !!! كثير الفائدة !!! قد ذكر فيه الأحاديث الصَّحيحة الواردة في خلق آدم علىٰ صورة الرَّحمن ، وفيما يتعلَّق بمجيء الرَّحمن يوم القيامة علىٰ صورته !!! وقد أجاد وأفاد !!! وأوضح ما هو الحقّ في هذه المسألة !!! وهو أَنَّ الضَّمير في الحديث الصَّحيح في خلق آدم علىٰ صورته يعود إلىٰ الله عزَّ وجلَّ !!! وهو موافق لما جاء في حديث ابن عمر : أَنَّ الله خلق آدم علىٰ صورة الرَّحمن . وقد صحَّحه الإمام أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، والآجري ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، وآخرون من الأئمَّة رحمة الله عليهم جميعاً . وقد بيَّن كثيرٌ من الأئمَّة خطأ الإمام ابن خزيمة رحمه الله في إنكار عود الضَّمير إلىٰ الله سبحانه في حديث ابن عمر ، والصَّواب ما قاله الأئمة المذكورون وغيرهم في عود الضَّمير إلىٰ الله عزَّ وجلَّ ، بلا كيف ، ولا تمثيل ، بل صورة الله سبحانه تليق به وتناسبه كسائر صفاته ، ولا يشابهه فيها شيء من خلقه سبحانه وتعالىٰ ، كما قال عزَّ وجلَّ : **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾** [الإخلاص: ١ – ٤] ، وقال عزَّ وجلَّ : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ: ١١] ، وقال سبحانه : **﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾** [مريم: ٦٥] ، وقال عزَّ وجلَّ : **﴿فَلا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾** [النحل: ٧٤] .

والآيات في هذا المعنىٰ كثيرة ، والواجب علىٰ أهل العلم والإيمان إمرار آيات الصِّفات وأحاديثها الصَّحيحة كما جاءت ، وعدم التَّأويل لها بما يخالف ظاهرها ، كما درج علىٰ ذلك سلف الأمَّة وأئمَّتها ، مع الإيمان بأَنَّ الله سبحانه ليس كمثله شيء ، في صورته ، ولا وجهه ، ولا يده ، ولا سائر صفاته ، بل هو سبحانه له الكمال المطلق من جميع الوجوه في جميع صفاته ، لا شبيه له ، ولا مثْل له ، ولا تكيَّف صفاته بصفات خلقه ، كما نصَّ علىٰ ذلك سلف الأمَّة وأئمَّتها من أصحاب النَّبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأتباعهم بإحسان رحمهم الله جميعاً وجعلنا من أتباعهم بإحسان . ومن تأمَّل ما كتبه أخونا العلَّامة الشَّيخ حمود التُّويجري في هذا الكتاب وما نقله عن الأئمَّة اتَّضح له ما ذكرنا ، فجزاه الله خيراً ، وزاده من العلم والإيمان ، وجعلنا وإيَّاه وسائر إخواننا من أنصار السُّنَّة والقرآن ، إنَّه وليُّ ذلك والقادر عليه .

وصلَّىٰ الله وسلَّم وبارك علىٰ عبده ورسوله نبيِّنا محمَّد وآله وأصحابه ومن استقام علىٰ نهجه إلىٰ يوم الدِّين .

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

الرَّئيس العام لإدارات البحوث العلميَّة والإفتاء والدَّعوة والإرشاد " .

أليس هذا تشبيهاً لله تعالىٰ بخلقه ... أم ماذا تسمُّونه يا أهل النُّهىٰ والحِجىٰ ؟! ذاب الثَّلج وبان المرج ، ولم يعُد شيء خافياً علىٰ ذي لبٍّ ...

وَمِنَ الأَمْثِلَةِ كَذَلِكَ : اعتقادهم بأنَّ الله تعالىٰ فوق العالم فوقيَّة حقيقيَّة : قال الإمام ابن تيمية أيضاً في "بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بدعهم الكلاميَّة" (١/ ٣٩٠) : " والبارئ سبحانه وتعالىٰ فوق العالم فوقيَّة حقيقيَّة ليست فوقيَّة الرُّتبة " . فماذا تسمُّون هذا ...

وقال الإمام ابن تيمية في " بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بدعهم الكلاميَّة" (٧/ ٤٠٧) : " أنَّا قد قدَّمنا أنَّ جميع ما يذكر من هذه الأدلَّة التي تنفي الجسم علىٰ اصطلاحهم ، فإنَّها أدلَّة باطلة ، لا تصلح لمعارضة دليل ظنِّي ولا قطعي " .

والكلام في مثل هذه المعاني التَّشبيهية يطول ، والغريب أنَّ من يدَّعون السَّلفيَّة لا يحيدون عمَّا قاله ابن تيمية قيْد أنمله ، بل يعتقدون ما يعتقد من غير نكير ولا تغيير ، وهو عندهم المرجع الذي لا يُجارىٰ ولا يُبارىٰ .

ومن الأمثلة علىٰ متابعة من يدَّعون السَّلفيَّة لإمامهم ابن تيمِّية : أنَّ المدعو : عبد الكريم صالح الحميد ، ألَّف كتاباً سمَّاه : " القول المختار لبيان فناء النَّار " ردَّ فيه علىٰ الشَّيخ الألباني الذي عارض الإمامين : ابن تيميَّة وتلميذه ابن قيِّم الجوزيَّة القائلين بفناء النَّار ، مع أنَّ بقاء النَّار من الضَّروريات في دين الله تعالىٰ . وكتاب " عبد الكريم الحميد " هو من (منشورات مطبعة السَّفير ، الرياض ، ١٤١٢هـ) .

مع العلم أنَّ العلماء قديماً ردُّوا علىٰ ابن تيمية قوله المخالف لعموم الأمَّة ، انظر مثلاً : " الاعتبار ببقاء الجنَّة والنَّار " ، لتقيِّ الدِّين علي بن عبد الكافي السُّبْكِي ، عني بنشره : القدسي ، مطبعة الترقي ، دمشق ، " رفع الأستار لإبطال أدلَّة القائلين بفناء النَّار " ، لمحمَّد بن إسماعيل الأمير الصَّنعاني ، بتحقيق : محمَّد ناصر الدِّين الألباني ، (المكتب الإسلامي ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٤م) ...

وقد خالف ابن تيمية في ذلك الجميع ، انظر مثلاً : " لوامع الأنوار البهيَّة " ، لـ محمَّد بن أحمد السَّفاريني (٢/ ٢٣٥) ، " جلاء العينين في محاكمة الأحمدين " ، لـ نعمان بن محمَّد الألوسي (ص٤٢١) ، محمَّد رشيد رضا في مجلَّته المنار : الجزء الأوَّل والثَّاني ، (المجلَّد الثَّاني والعشرون) . والعجيب أنَّ

الألباني مع كونه أثبت هذا القول الفاسد على ابن تيمية وتلميذه ابن قيِّم الجوزيَّة ، جعل لهما ثواباً على اجتهادهما !!! في القول بفناء النَّار ، كما تجد ذلك في تعليقه على " رفع الاستار " (ص٣٢) ، فيا للعجب ...

فالقوم لا يعنيهم الدَّليل بقدر ما يعنيهم متابعة مشايخهم الذين قلَّدوهم حذو القذَّة بالقذَّة ، حتَّى ولو اضطرُّوا للتَّأويل الذي لا يقولون به !!! ويستشهدون على مقالاتهم الباطلة بكلام ينسبونه ظلماً وزوراً للإمام أحمد بن حنبل ، مع أنَّ سادة الحنابلة نفوا ما ألصقه الآثمون به ، فقد نقل الإمام أبو الفضل ، عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث ، التَّميمي البغدادي ، رئيس الحنابلة ببغداد (٤١٠هـ) في "اعتقاد الإمام أحمد" (ص٤٥) عن الإمام أحمد بن حنبل أنَّه : " أنكر على من يقول بالجسم ، وقال : إنَّ الأسماء مأخوذة من الشَّريعة واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طولٍ وعرضٍ وسمكٍ وتركيبٍ وصورةٍ وتأليف ، والله تعالى خارج عن ذلك كلِّه ، فلم يجز أن يُسمَّى جسماً لخروجه عن معنى الجسميَّة ، ولم يجيء في الشَّريعة ذلك ، فبطل " .

فهذا رئيس الحنابلة ببغداد يصوِّر العقيدة الحقَّة للإمام أحمد ، وأنَّه أنكر على المجسِّمة ، وأنَّ الجسم هو كلّ ما كان له طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف ... والله تعالى خارج عن ذلك كلِّه ، ثمَّ حكم ببطلان ذلك كلّه ...

قال الإمام أبو الثَّناء محمود بن زيد اللامشي في " كتاب التَّمهيد لقواعد التَّوحيد" (ص٥٦) : "واذا ثبت أنَّه تعالى ليس بجوهر فلا يُتصوَّر أن يكون جسمًا أيضاً ، لأنَّ الجسم اسمٌ للمُتركِّب عن الأجزاء، يُقال: "هذا أجْسَمُ من ذلك " ، أي : أكثرُ تركُّبًا منه، وتركُّب الجسم بدون الجوهريَّة ، وهي الأجزاء التي لا تتجَزأ لا يُتصوَّر، ولأنَّ الجسمَ لا يُتصوَّر إلَّا على شكل من الأشكال، ووجوده على جميع الأشكال لا يُتصوَّر أن يكون إذ الفرد لا يُتصوَّر أن يكون مطوَّلا ومدوَّرًا ومثلَّثًا ومربَّعًا، ووجوده على واحد من هذه الأشكال مع مساواة غيره إيَّاه في صفات المدح والذمّ لا يكون إلَّا بتخصيص مُخصِّص، وذلك من أمارات الحدَث، ولأنَّه لو كان جسمًا لوقعت المشابهة والمماثلة بينه وبين سائر الأجسام في الجسميَّة، وقد قال الله تعالى : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورى:١١] " .

ونقل الإمام أبو الفضل التَّميمي الحنبلي في "اعتقاد الإمام أحمد" (ص ٣٨ -٣٩) عن الإمام أحمد أنَّه قال : " والله تعالى لا يلحقه تغيُّر ولا تبدُّل ، ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش " .

وقال الإمام أحمد بن محمَّد بن علي بن حجر الهيتمي السَّعدي الأنصاري ، شهاب الدِّين شيخ الإسلام في "الفتاوىٰ الحديثيَّة" (ص٢٧٠-٢٧١) ، حين سئل : " فِي عقائد الْحَنَابِلَة مَا لَا يخفىٰ علىٰ شرِيف علمكُم ، فَهَل عقيدة الإِمَام أَحْمد بن حَنْبَل رَضِي الله عَنهُ كعقائدهم ؟ ، قال : عقيدة إِمَام السّنة أَحْمد بن حَنْبَل رَضِي الله عَنهُ وأرضاه ، وَجعل جنان المعارف متقلَّبه ومأواه ، وأفاض علينا وَعَلِيهِ من سوابغ امتنانه ، وبوأه الفردوس الْأَعْلَىٰ من جنانه ، مُوَافقَة لعقيدة أهل السّنة وَالْجَمَاعَة من الْمُبَالغَة التَّامَّة فِي تَنْزِيه الله تَعَالَىٰ عَمَّا يَقُول الظَّالِمُونَ والجاحدون علواً كَبِيراً من الْجِهَة والجسميَّة ، وَغَيرهمَا من سَائِر سمات النَّقْص ، بل وَعَن كل وَصْف لَيْسَ فِيهِ كَمَال مُطلق ، وَمَا اشْتهر بَين جهلة المنسوبين إِلَىٰ هَذَا الإِمَام الْأَعْظَم الْمُجْتَهد من أَنَّه قَائِل بِشَيْء من الْجِهَة أَو نَحْوهَا فكذب وبُهتان وافتراء عَلَيْهِ ، فلعن الله من نسب ذَلِك إِلَيْهِ ، أَو رَمَاه بِشَيْء من هَذِه المثالب الَّتِي برَّأه الله مِنْهَا ، وَقد بَيَّن الْحَافِظ الْحجَّة الْقدْوَة الإِمَام أَبُو الْفرج بن الْجَوْزِيّ من أَئِمَّة مذْهبه المبرِّئين من هَذِه الوصمة القبيحة الشَّنيعة ، أَنَّ كل مَا نسب إِلَيْهِ من ذَلِك كذب عَلَيْهِ وافتراء وبهتان ، وَأَنَّ نصوصه صَرِيحَة فِي بطلَان ذَلِك وتنزيه الله تَعَالَىٰ عَنهُ ، فَاعْلَم ذَلِك فَإِنَّهُ مُهِمّ . وَإِيَّاك أَنْ تصغىٰ إِلَىٰ مَا فِي كتب ابْن تَيْمِية وتلميذه ابْن قيِّم الجوزيَّة وَغَيرهمَا مِمَّن اتَّخذ إلهه هَوَاهُ ، وأضلَّه الله علىٰ علم ، وَختم علىٰ سَمعه وَقَلبه ... " .

فالله تعالىٰ ليس جسماً ، لأنَّ الجسم يتشكَّل من أجزاء ، ولا يقوم بغير أجزائه ، كما أنَّه لا ينفكُّ عن لوازمه من الحركة والسُّكون والاجتماع والافتراق ، وهذه اللوازم كلّها حادثة لتغيُّرها وتبدُّلها وعدم قيامها بنفسها ، وما لا ينفكُّ عن الحوادث فهو حــادث ، ويلزم من القول بالجسميَّة حدوث الله ، والله تعالىٰ واجب الوجود لذاته ، ولو كان جسماً لكان له شبيه ومثيل ، ونحن نعلم أنَّ العديد من آيات القرآن الكريم نفت عن اللّه تعــالىٰ الشَّبيه والمثيل ، فلا يجوز أن يكــون جسماً ، والجسم مركَّب وهو مفتقرٌ إلىٰ ما ركِّب منه ، وكذا مفتقر إلىٰ من يركِّبه ، وبالتَّالي فإنَّ واجب الوجود يكون ممكناً ، وهذا يتعارض مع ما ثبت بالضَّرورة أنَّه واجب الوجود ...

قال الإمام فخر الدِّين الرَّازي في " أساس التَّقديس " (ص٨٦-٨٧) : " اعلم أنَّ المشهور عن قدماء الكرَّاميَّة : إطلاق لفظ الجسم علىٰ الله تعالىٰ . إلَّا أنَّهم يقولون : لا نريد به كونه تعالىٰ مؤلَّفاً من الأجزاء ومركَّباً من الأبعاض ، بل نريد كونه تعالىٰ غنيَّاً عن المحلِّ قائماً بالنَّفس ، وعلىٰ هذا التَّقدير ، فإنَّه يصير النِّزاع في أنَّه تعالىٰ جسم أو لا نزاعاً لفظيَّاً ، هذا حاصل ما قيل في هذا الباب . إلَّا أنَّا نقول : كلُّ ما كان مختصَّاً بحيِّز أو جهة ، ويمكن أن يُشار إليه بالحسِّ ، فذلك المشار إليه إمَّا أن لا يبقىٰ منه شيء في جوانبه الست ، وإمَّا أن يبقىٰ ، فإن لم يبقىٰ منه شيء في جوانبه السِّت ، فهذا يكون كالجوهر الفرد ، وكالنُّقطة

التي لا تتجزَّأ ، ويكون في غاية الصِّغر والحقارة . ولا أظنُّ أنَّ عاقلاً يرضىٰ أن يقول : إنَّ إله العالم كذلك ، وأمَّا إن بقي شيء في جوانبه السِّت أو في أحد هذه الجوانب ، فهذا يقتضي كونه مؤلَّفاً مركَّباً من جزأين أو أكثر ، وأقصىٰ ما في الباب أن يقول قائل : إنَّ تلك الأجزاء لا تقبل التفرُّق والانحلال ، إلَّا أنَّ هذا لا يمنع من كونه في نفسه مركَّباً مؤلَّفاً ، كما أنَّ الفلسفي يقول : الفلك جسم ، إلَّا أنَّه لا يقبل الخرق والالتئام ، فإنَّ ذلك لا يمنعه من اعتقاد كونه جسماً طويلاً عريضاً عميقاً .

فثبت أنَّ هؤلاء الكرَّاميَّة لما اعتقدوا كونه تعالىٰ مختصَّاً بالحيِّز والجهة ، ومشاراً إليه بحسب الحسِّ ، واعتقدوا أنه تعالىٰ ليس في الصِّغر والحقارة مثل الجوهر الفرد والنُّقطة التي لا تتجزَّأ : وجب أن يكونوا قد اعتقدوا أنَّه تعالىٰ ممتدٌّ في الجوانب ، أو في بعض الجوانب ، ومن قال ذلك فقد اعتقد كونه مركَّباً مؤلَّفاً ، فكان امتناعه عن إطلاق لفظ المؤلَّف والمركَّب ، امتناعاً عن مجرَّد هذا اللفظ مع كونه معتقداً لمعناه ، فثبت أنَّهم أطلقوا لفظ الجسم : لأجل أنَّهم اعتقدوا كونه تعالىٰ طويلاً عريضاً عميقاً ممتدَّاً في الجهات . فثبت أنَّ امتناعهم عن هذا الكلام : لمحض التقيَّة والخوف ، وإلَّا فهم يعتقدون كونه تعالىٰ مركَّباً مؤلَّفاً " .

وقال الإمام الرَّازي : " لَوْ كَانَ جِسْماً مُتَحَيِّزاً لَكَانَ مُشَارِكاً لِسَائِرِ الْأَجْسَامِ فِي عُمُومِ الْجِسْمِيَّةِ ، فَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُخَالِفاً فِي خُصُوصِ ذَاتِهِ الْمَخْصُوصَةِ ، وَإِمَّا أن لَا يَكُونُ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ فَمَا بِهِ الْمُشَارَكَةُ غَيْرُ مَا بِهِ الْمُمَايَزَةُ ، فَعُمُومُ كَوْنِهِ جِسْماً مُغَايِرٌ لِخُصُوصِ ذَاتِهِ الْمَخْصُوصَةِ ، وَهَذَا مُحَالٌ لِأَنَّا إِذَا وَصَفْنَا تِلْكَ الذَّاتِ الْمَخْصُوصَةَ بِالْمَفْهُومِ مِنْ كَوْنِهِ جِسْماً كُنَّا قَدْ جَعَلْنَا الْجِسْمَ صِفَةً ، وَهَذَا مُحَالٌ لِأَنَّ الْجِسْمَ ذَاتُ الصِّفَةِ ، وَإِنْ قُلْنَا بِأَنَّ تِلْكَ الذَّاتَ الْمَخْصُوصَةَ الَّتِي هِيَ مُغَايِرَةٌ لِلْمَفْهُومِ مِنْ كَوْنِهِ جِسْماً وَغَيْرَ مَوْصُوفٍ بِكَوْنِهِ جِسْماً ، فَحِينَئِذٍ تَكُونُ ذَاتُ اللَّهِ تَعَالَىٰ شَيْئاً مُغَايِراً لِلْمَفْهُومِ مِنَ الْجِسْمِ ، وَغَيْرَ مَوْصُوفٍ بِهِ وَذَلِكَ يَنْفِي كَوْنَهُ تَعَالَىٰ جِسْماً ، وَأَمَّا إِنْ قِيلَ : إِنَّ ذَاتَهُ تَعَالَىٰ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ جِسْماً لَا يُخَالِفُ سَائِرَ الْأَجْسَامِ فِي خُصُوصِيَّةٍ ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ مَثَلاً لَهَا مُطْلَقاً ، وَكُلُّ مَا صَحَّ عَلَيْهَا فَقَدْ صَحَّ عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَجْسَامُ مُحْدَثَةً وَجَبَ فِي ذَاتِهِ أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُحَالٌ ، فَثَبَتَ أَنَّهُ تَعَالَىٰ لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا بِمُتَحَيِّزٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْمَجِيءُ وَالذَّهَابُ عَلَيْهِ " .

وقال الإمام الرَّازي أيضاً : " لَوْ كَانَ جِسْماً لَكَانَ مُرَكَّباً وَالْمُرَكَّبُ مُمْكِنٌ وَأَيْضاً أَنَّهُ أَحَدٌ ، وَالْأَحَدُ لَا يَكُونُ مُرَكَّباً ، وَمَا لَا يَكُونُ مُرَكَّباً لَا يَكُونُ جِسْماً ، وَأَيْضاً أنَّه غني كما قال : ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ﴾ [محمَّد : ٣٨] ، وَالْغَنِيُّ لَا يَكُونُ مُرَكَّباً ، وَمَا لَا يَكُونُ مُرَكَّباً لَا يَكُونُ جِسْماً . وَأَيْضاً الْأَجْسَامُ مُتَمَاثِلَةٌ فِي تَمَامِ الْمَاهِيَّةِ ، فَلَوْ

كَانَ جِسْماً لَحَصَلَ لَهُ مِثْلٌ ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ لِقَوْلِهِ : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ : ١١] ، فَأَمَّا الدَّلَائِلُ الْعَقْلِيَّةُ فَكَثِيرَةٌ ظَاهِرَةٌ بَاهِرَةٌ قَوِيَّةٌ جَلِيَّةٌ وَالْحَمْدُ للَّه عَلَيْهِ " .

وقال الإمام الرَّازي – أيضاً – في شرحه لقوله تعالىٰ : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ : ١١] : " احْتَجَّ عُلَمَاءُ التَّوْحِيدِ قَدِيماً وَحَدِيثاً بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي نَفْيِ كَوْنِهِ تَعَالَىٰ جِسماً مُرَكَّباً مِنَ الْأَعْضَاءِ وَالْأَجْزَاءِ وَحَاصِلاً فِي الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ ، وَقَالُوا : لَوْ كَانَ جِسْماً لَكَانَ مِثْلاً لِسَائِرِ الْأَجْسَامِ ، فَيَلْزَمُ حُصُولُ الْأَمْثَالِ وَالْأَشْبَاهِ لَهُ ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِصَرِيحِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ : ١١] ، وَيُمْكِنُ إِيرَادُ هَذِهِ الْحُجَّةِ عَلَىٰ وَجْهٍ آخَرَ، فَيُقَالُ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي مَاهِيَّاتِ الذَّاتِ ، أَوْ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ فِي الصِّفَاتِ شَيْءٌ ، وَالثَّانِي بَاطِلٌ ، لِأَنَّ الْعِبَادَ يُوصَفُونَ بِكَوْنِهِمْ عَالِمِينَ قَادِرِينَ ، كَمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ يُوصَفُ بِذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ يُوصَفُونَ بِكَوْنِهِمْ مَعْلُومِينَ مَذْكُورِينَ ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ يُوصَفُ بِذَلِكَ ، فَثَبَتَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُمَاثَلَةِ الْمُسَاوَاةُ فِي حَقِيقَةِ الذَّاتِ ، فَيَكُونُ الْمَعْنَىٰ أَنَّ شَيْئاً مِنَ الذَّوَاتِ لَا يُسَاوِي اللَّهَ تَعَالَىٰ فِي الذَّاتِيَّةِ ، فَلَوْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَىٰ جِسْماً ، لَكَانَ كَوْنُهُ جِسْماً ذَاتاً لَا صِفَةً ، فَإِذَا كَانَ سَائِرُ الْأَجْسَامِ مُسَاوِيَةً لَهُ فِي الْجِسْمِيَّةِ ، أَعْنِي فِي كَوْنِهَا مُتَحَيِّزَةً طَوِيلَةً عَرِيضَةً عَمِيقَةً ، فَحِينَئِذٍ تَكُونُ سَائِرُ الْأَجْسَامِ مُمَاثِلَةً لِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَىٰ فِي كَوْنِهِ ذَاتاً ، وَالنَّصُّ يَنْفِي ذَلِكَ فَوَجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ جِسْماً " . انظر : مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) (٥/ ٣٥٧) ، (١٣/ ٦) ، (٢٧/ ٥٨٢) بالترتيب .

ولذلك أجمعت الأُمَّة علىٰ تنزيه الله تعالىٰ عن المكان ، ونقل إجماعهم علىٰ ذلك غير واحد من العلماء ...

قال الإمام البغدادي في "الفَرق بين الفِرق وبيان الفرقة النَّاجية" (ص٣٢١) : " وأجمعوا علىٰ أنَّه لَا يحويه مَكَان ، وَلَا يجرىٰ عَلَيْهِ زمَان " .

وقال إمام الحرمين الجُويني في " كتاب الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد" (ص٣٩) : " ومذهبُ أهل الحقِّ قاطبة : أنَّ الله سبحانه وتعالىٰ يتعالىٰ عن التَّحيُّز والتَّخصُّص بالجهات " .

وقال الإمام الرَّازي في " مفاتيح الغيب" (التَّفسير الكبير) (٢٩/ ٤٤٩) : " ... فَقَدِ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَىٰ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ مَعَنَا بِالْمَكَانِ وَالْجِهَةِ وَالْحَيِّزِ " .

وذكر الإمام أبو المعين النَّسفي الحنفي العديد من البراهين السَّاطعة ، والدَّلائل القاطعة ، والحجج اللامعة في ردِّ شُبه المشبِّهة المجسِّمة الذين يزعمون أنَّ الله اتَّخذ العرش مكاناً ومستقرّاً له ، تعالىٰ الله عمَّا يقولون علوّاً كبيراً ، ...

قال الإمام أبو المعين النَّسفي في " تبصرة الأدلَّة في أصول الدِّين" (١/ ١٧٤ فما بعدها) : " وللمجسِّمة شُبَهٌ ثلاث : الأولىٰ : قولهم : إنَّ الموجودَين القـــائمين بالذَّات لا يخلوان من أن يكــون كلّ واحد منهما بجهةٍ من صاحبه .

فنقول وبالله التَّوفيق : الموجودان القائمان بالذَّات كلّ واحد منهما في الشَّاهد يجوز أن يكون فوق صاحبه والآخر تحته ، أتجوِّزون هذا في الحقِّ تعالىٰ ؟ فإن قالوا : نعم تركوا مذهبهم ، فإنَّهم لا يجوِّزون أن يكون البارئ جلَّ وعلا تحت العالم ، وإن قالوا : لا ، أبطلوا دليلهم ، فإن قالوا : إنَّما لم نجوِّز هذا في الحقِّ تعالىٰ لأنَّ جهة تحت جهة ذمٌّ ونقيصة ، والبارئ جلَّ وعلا منزَّه عن النَّقائص وأوصاف الذَّم . قيل لهم : فإذاً أثبتم التَّفرقة بين الشَّاهد والحقّ عند وجود دليل التَّفرقة حيث لم تجوِّزوا أن يكون الحقّ تعالىٰ بجهة تحت ، وإن كان ذلك في الشَّاهد جائزاً لثبوت دليل التَّفرقة ، وهو استحالة النَّقيصة ووصف الذَّم علىٰ الحقّ وجواز ذلك علىٰ الشَّاهد ، فلمَ قلتم إنَّ دليل التَّفرقة فيما نحن فيه لم يوجد ؟ بل وجد لِما مرّ أنَّه يوجب الحدوث وهو ممتنع علىٰ الحق ، جائز بل واجب علىٰ الشَّاهد . ثمَّ نقول لهم : كون جهة تحت جهة ذمٍّ ونقيصة غير مسلَّم ، إذ لا نقيصة في ذلك ولا رفعة في علوِّ المكان ، إذ كم من حارس فوق السَّطح وأمير في البيت ، وطليعة علىٰ ما ارتفع من الأماكن ، وسلطان في ما انهبط من الأمكنة .

ثمَّ نقول لهم : كلُّ قائم بالذَّات في الشَّاهد جوهر ، وكلّ جوهر قائم بالذَّات ، أفتستدلُّون بذلك علىٰ أنَّ الحقَّ تعالىٰ جوهر ؟! فإن قالوا : نعم ، فقد تركوا مذهبهم ووافقوا النَّصارىٰ ؛ وإن قالوا لا ، نقضوا دليلهم .

ثمَّ نقول لهم : إنَّما يجب التَّعدية من الشَّاهد إلىٰ الحق إذا تعلَّق أحد الأمرين بالآخر تعلُّق العلَّة بالمعلول ، كما في العلم والعالِم والحركة والمتحرِّك ، وذلك ممَّا لا يقتصر علىٰ مجرَّد الوجود ، بل يشترط فيه زيادة شرط ، وهو أن يستحيل إضافته إلىٰ غيره ، ألا يرىٰ أنَّ العالِم كما لا ينفكُّ عن العلم ، والعلم عن العالِم ، يستحيل إضافة كونه عالماً إلىٰ شيء وراء العلم ، فعلم أنَّه كان عالماً ، لأنَّ له علماً ، فوجبت التَّعدية إلىٰ الحقّ والجوهريَّة مع القيام بالذَّات ، وإن كانا لا ينفكَّان في الشَّاهد ، ولكن لمَّا لم يكن جوهراً لقيامه بالذَّات بل لكونه أصلاً يتركَّب منه الجسم ، لم يجب تعدية كونه جوهراً بتعدِّي كونه قائماً بالذَّات ، وإذا كان الأمر كذلك فلمَ قلتم إنَّهما كانا في الشَّاهد موجودين قائمين بالذَّات ، لأنَّ كلّ واحد منهما بجهة من صاحبه ، أو كان كلُّ واحد منهما بجهة صاحبه ، لأنَّهما موجودان قائمان بالذَّات ؟

ثمَّ نقول لهم : لو كانا موجودين قائمين بالذَّات لأنَّ كلّ واحد منهما بجهة من صاحبه ، لكان الموجود القائم بالذَّات بالجهة وإن لم يكن معه غيره ، ولكان البارىء جلَّ وعلا في الأزل بجهة ، لأنَّه كان موجوداً

قائماً بالذَّات ، وهذا محال ، إذ الجهة لا تثبت إلا باعتبار غير ، ألا يرىٰ أنَّ الجهات كلّها محصورة علىٰ السّت ، وهي : فوق وتحت وخلف وقدام وعن يمين وعن يسار ، وكلّ جهة منها لن يتصوَّر ثبوتها إلَّا بمقابلة غيرها ، والكلّ يترتَّب علىٰ الفرد ، فإذا كان كلُّ فردٍ من الجهات لن يتصوَّر إلَّا بين اثنين ، فكان حكم كليّة الجهات كذلك لما مرَّ من حصول المعرفة بالكليَّات بواسطة الجزئيَّات ، وإذا كان الأمر كذلك كان تعليق الجهة بالوجود والقيام بالذَّات مع أنَّ كل واحد منهما يثبت باعتبار النَّفس دون الغير والجهة لا تثبت إلَّا باعتبار الغير ، جهلاً بالحقائق .

ثمَّ يقال لهم : أتزعمون أنَّ القائمين بالذَّات يكون كلّ واحد منهما بجهة من صاحبه علىٰ الإطلاق ، أم بشريطة كون كلّ واحد منهما محدوداً متناهياً ؟ فإن قالوا : نعم علىٰ الإطلاق ، فلا نسلم ، وما استدلُّوا به من الشَّاهد فهما محدودان متناهيان . وإن قالوا : نقول ذلك بشريطة كون كلٍّ واحد منهما محدوداً متناهياً ، فمسلّم ، ولكن لم قلتم إنَّ الباريٰء محدود متناه ؟!! ثمَّ إنَّا قد أقمنا الدّلالة علىٰ استحالة كونه محدوداً متناهياً ، والله الموفِّق .

وأمَّا الشُّبهة الثَّانية التي تعلَّقوا بها : أنَّه تعالىٰ كان ولا عالَم ثمَّ خلقه ، أخلقه في ذاته أم خارج ذاته ؟ وكيفما كان فقد تحقَّقت الجهة .

فنقول وبالله التَّوفيق : إنَّ هذا شيء بنيتم علىٰ ما تضمرون من عقيدتكم الفاسدة أنَّه تعالىٰ متبعِّض متجزِّئ ، وإن كنتم تتبرؤون منه عند قيام الدّلالة علىٰ بطلان تلك المقالة وتزعمون أنَا نعني بالجسم القائم بالذَّات ، وهذه المسألة بنفس المقالة . وما تتمسَّكون به من الدّلالة يهتك عليكم ما أَسْبَلْتُم من أستاركم ، ويبدي عن مكنون أسراركم ، أمَّا بنفس المقالة فلأنَّ شغل جميع العرش مع عظمته لن يكون إلَّا بمتبعِّض متجزِّئ علىٰ ما قرَّرنا ، وأمَّا بالدّلالة فلأنَّ الدَّاخل والخارج لن يكون إلَّا ما هو متبعِّض متجزِّئ ، وقيام الدّلالة وانضمام ظاهر إجماعكم علىٰ بطلان ذلك يغنينا عن الإطالة في إفساد هذه الشُّبهة ، والله الموفِّق .

وربَّما يقبلون هذا الكلام ويقولون بأنَّه تعالىٰ لمَّا كان موجوداً إمَّا أن يكون داخل العالم وإمَّا أن يكون خارج العالم ، وليس بداخل العالم فكان خارجاً منه ، وهذا يوجب كونه بجهة منه .

والجواب عن هذا الكلام علىٰ نحو ما أجبنا عن الشُّبهة المتقدِّمة : أنَّ الموصوف بالدُّخول والخروج هو الجسم المتبعِّض المتجزِّئ ، فأمَّا ما لا تبعُّض له ولا تجزُّؤ فلا يُوصف بكونه داخلاً ولا خارجاً ، ألا ترىٰ أنَّ العرض القائم بجوهر لا يوصف بكونه داخلاً فيه ولا خارجاً منه ؟ فكذا القديم لَمّا لم يكن جسماً لا يوصف بذلك ، فكان هذا الكلام أيضاً مبنيَّاً علىٰ ما يُضمرون من عقيدتهم الفاسدة .

وكذا الجواب عمَّا يتعلَّق به بعضهم : أنَّه تعالىٰ لمَّا كان موجوداً : إما أن يكون مماسَّاً للعالم أو مبايناً عنه ، وأيّهما كان ففيه إثبات الجهة ، أنَّ ما ذكره من وصف الجسم ، وقد قامت الدّلالة علىٰ بطلان كونه جسماً ، ألا ترىٰ أن العَرَض لا يوصف بكونه مماسَّاً للجوهر ولا مبايناً له ؟ وهذا كلُّه لبيان أنَّ ما يزعمون ليس من لواحق التَّبعُّض والتَّجزُّؤ والتَّناهي ، وهي كلُّها محالٌ علىٰ القديم تعالىٰ ، والله الموفِّق .

وأمَّا حلُّ الشُّبهة الثَّالثة ، وهي أنَّ الموجودَين لا يعقلان موجودَين إلَّا وأن يكون أحدهما بجهة من صاحبه أو بحيث هو . قلنا : هذا منكم تقسيم للموجودَين ، وليس من ضرورة الوجود أحدُ الأمرين ، لأنَّهما إن كانا موجودين لأنَّ أحدهما بجهة صاحبه ينبغي ألَّا يكون الجوهر وما قام به من العَرَض موجودَين ، لأنَّ أحدهما ليس بجهة من صاحبه ، وإن كانا موجودَين لأنَّ أحدهما بحيث صاحبه ، ينبغي ألَّا يكون الجوهران موجودَين ، لأنَّ أحدهما ليس بحيث صاحبه ، وقد مرَّ ما يوجب بطلان هذا في إبطال قول النَّصارىٰ : إنَّ الموجود إمَّا أن يكون جوهراً ، وإمَّا أن يكون جسماً ، وإمَّا أن يكون عرَضاً ، والبارئ جلَّ وعلا ليس بجسم ولا عَرَض ، فدلَّ أنَّه جوهر ، فإن بطل ذاك بطل هذا ، وإن صحَّ هذا صحَّ ذاك ، بل كلا الأمرين باطل لما مرَّ ، والله الموفِّق .

وما يزعمون أنَّه لا عدَمَ أشدّ تحقُّقاً من نفي المذكور من الجهات السِّت ، وما لا جهة له لا يتصوَّر وجوده . فنقول : ذكر أبو إسحق الاسفرايني أنَّ السُّلطان – يعني به السُّلطان محمود بن سُبُكتِكين – قَبلَ هذا السُّؤال من القوم من الكرّاميَّة وألقاه علىٰ ابن فورك ، قال : وكتب به ابن فورك إليَّ ولم يكتب بماذا أجاب ، ثمَّ اشتغل أبو إسحق بالجواب ، ولم يأت بما هو انفصال عن هذا السُّؤال ، بل أتىٰ بما هو ابتداء دليل في المسألة من أنَّه لو كان بجهة لكان محدوداً ، وما جاز عليه التَّحديد جاز عليه الانقسام والتَّجزُّؤ ، ولأنَّ ما جاز عليه الجهة جاز عليه الوصل والتَّركيب ، وهو أن تتَّصل به الأجسام ، وذا باطل بالإجماع ، ولأنَّه لو جازت عليه الجهة لجازت إحاطة الأجسام به علىٰ نحو ما قرَّرنا ، وهذا كلُّه ابتداء الدَّليل وليس بدفع للسُّؤال . وللكراميّ أن يقول : لو كان ما ذكرت من الأدلَّة يوجب بطلان القول بالجهة لما في إثباتها من إثبات أمارات الحدث ، فما ذكرت من الدَّليل يوجب القول بالجهة لما في الامتناع عن القول به إثبات عدمه ، فكما لا يجوز إثبات حدوث ما ثبت قدمه بالدَّليل لا يجوز نفي ما ثبت وجوده بالدَّليل .

وحلّ هذا الإشكال أن يقال : إنَّ النَّفي عن الجهات كلّها يوجب عدم ما هو بجهة من النَّافي أم عدم ما ليس بجهة منه ؟ فإن قال : عدم ما هو بجهة منه ، قلنا : نعم ، ولكن لم قلتم إنَّ البارئ جلَّ وعلا بجهة من النَّافي ؟ فإن قال : لأنَّه لو لم يكن بجهة منه لكان معدوماً ، فقد عاد إلىٰ ما تقدَّم من الشُّبهة ، وقد فرغنا بحمد الله من حلِّها . وإن قال : النَّفي عن الجهات يوجب عدم ما ليس بجهة منه ، فقد أحال ، لأنَّ ذلك

لا يوجب عدم النَّافي وما قام به من الأعراض لما لم يكن بجهة من نفسه ، فكذا لا يوجب عدمَ البارئ جلَّ وعلا ، لأنَّه ليس بجهة من النَّافي . فإن قالوا : إذا لم يكن بجهة منه ولا قـــائماً به يكون معدوماً ، فقد عادوا إلىٰ الشُّبهة الثَّالثة ، وقد فرغنا من حلِّها بتوفيق الله تعالىٰ .

والأصل في هذا كلّه : أنَّ ثبوت الصَّانع جلَّ وعلا وقِدَمه عُلِمَ بما لا مدفَعَ له من الدَّلائل ولا مجال للرَّيب فيه ، فقلنا بثبوته وقدمه ، وعرفنا استحالة ثبوت أمارات الحدث في القديم ، فنفينا ذلك عنه لما في إثباتها من إثبات حدوث القديم أو بطلان دلائل الحدث ، وذلك باطلٌ كلّه علىٰ ما قرَّرنا ، وفي إثبات المكان والجهة إثبات دلالة الحدث علىٰ ما مرّ . وليس من ضرورة الوجود إثبات الجهة ، لأنَّ نفسي وما قام بها من الأعراض ليست منِّي بجهة ، وهي موجودة ، وما كان منِّي بجهة ليس بقائم بي وهو موجود ، وكذا ليس من ضرورة الوجود أن يكون فوقي لوجود ما ليس فوقي ، ولا أن يكون تحتي لوجود ما ليس تحتي ، وكذا قدامي وخلفي وعن يميني وعن يساري ، وإذا ثبت هذا في كلِّ جهة علىٰ التَّعيين ثبت في الجهات كلّها ، إذ هي متركِّبة من الأفراد .

فإذاً ليس من ضرورة الموجود أن يكون منِّي بجهة لوجود ما ليس منِّي بجهة ، ولا أن يكون قائماً بي لوجود ما ليس بقائم بي . وظهر أنَّ قيام الشَّيء بي وكونه بجهة منِّي ليسا من لواحق الوجود وضروراته علىٰ ما قرَّرنا هذا الكلام في نفي كونه تعالىٰ عرضاً أو جوهراً أو جسماً ، وخروج الموجود عن هذه المعاني كلّها معقول لِما بيّنا من الدَّلائل أن ليس من ضرورة الوجود ثبوت معنىً من هذه المعاني كلّها لما مرّ من ثبوت موجود ليس فيه كلّ معنىً من هذه المعاني علىٰ التَّعيين ، غير أنَّه ليس بموهوم لِما لم يُحس موجود تعرّىٰ عن هذه المعاني كلّها ، إذ ما يُشاهَد في المحسوسات كلّها محدثة وارتفاع دلالة الحدث عن المحدَث محال ، وفي الحقِّ تعالىٰ الأمر بخلافه .

وليس من ضرورة الارتفاع عن الوهم العدمُ لما ثبت من الدَّلائل العقليَّة علىٰ الحدوث ، وظهور التَّفرقة بين المعقول والموهوم علىٰ ما تقدَّم ذكره علىٰ وجه لا يبقىٰ للمنصف فيه ريبة .

ثمَّ إنَّ الله تعالىٰ أثبت في نفس كلِّ عاقل معاني خارجة عن الوهم لخروجها عن درك الحواس ، ويعلم وجودها علىٰ وجه لم يكن للشكِّ فيه مدخل لثبوت ءاثارها ، كالعقل والرُّوح والبصر والسَّمع والشَّم والذَّوق ، فإنَّ ثبوت هذه المعاني متحقِّق ، والأوهام عن الإحاطة بمائيتها قاصرة لخروجها عن الحواس المؤدية المدركة صور محسوساتها إلىٰ الفكرة ، ليصير ذلك حجَّة علىٰ كلِّ من أنكر الصَّانع مع ظهور الآيات الدالَّة عليه لخروجه عن التَّصوُّر في الوهم ، ويعلم أن لا مدخل للوهم في معرفة ثبوت الأشياء الغائبة عن الحواس ، ومن أراد الوصول إلىٰ ذلك بالوهم ونفي ما لم يتصوَّر فيه مع ظهور ءايات ثبوته ،

فقد عطَّل الدَّليل القائم لانعدام ما ليس يصلح دليلاً ، فيصير كمن أنكر وجود البياض في جسم مع معاينته ذلك لعدم استدراك ذلك بالسَّمع ، وجهالةُ مَن هذا فعلُه لا يخفىٰ عن النَّاس ، فكذا هذا . ثمَّ لا فرق بين من أنكر الشَّيء لخروجه عن الوهم وبين من جعل خروج الشَّيء عن الوهم دليلاً للعدم ، لما فيهما جميعاً ممن قصر ثبوت الشَّيء ووجوده علىٰ الوهم ، وخروج الموجود عن جميع أمارات الحدث غير موهوم لما لم نعاين موجوداً ليس بمحدث ، وإثبات أمارات الحدث في القديم محال ، ونفيها عن القديم إخراجُه من الوهم ، وبخروجه عن الوهم يلتحق بالعدم فإذاً لا وجود للقديم ، فصارت المجسِّمة والقائلون بالجهة والجاعلون ما لا يجوز عليه الجهة في حيِّز العدم قائلين بعدم القديم ، فضاهوا الدَّهريَّة في نفي الصَّانع الذي ليس فيه شيء من أمارات الحدث ، وساعدوهم بإثبات قدم من هو متمكِّن في المكان أو متحيِّز إلىٰ جهة في إثبات قدم من تحقَّقت أمارات حدوثه ، وبإثبات القدم للعالَم نفي الصانع .

فإذاً عند الوقوف علىٰ هذه الحقائق علم أنَّهم هم النَّافون للصَّانع في الحقيقة دون من أثبته ونفىٰ عنه الجهة والتَّمكُّن الذين هما من أمارات الحدث . والله الموفِّق .

وهذا هو الجواب عن قولهم : إنَّ النَّاس مجبولون علىٰ العلم بأنَّه تعالىٰ في جهة العلو ، حتَّىٰ إنَّهم لمَّا تُركوا وما هم عليه جُبِلوا لاعتقدوا أنَّ صانعهم في جهة العلو . فإنَّا نقول لهم : إن عنيتم بهذا من لم يرضَ عقله بالتَّدبُّر والتَّفكُّر ولم يتمهَّر في معرفة الحقائق بإدمان النَّظر والتَّأمُّل ، فمسلَّم أنَّه بهواه يعتقد أنَّ صانعه بجهة منه ، لِمَا أنه لا يعرف أنَّ التحيُّز بجهة من أمارات الحدث ، وهي منفيَّة عن القديم ، ولما يرىٰ أنَّ ما ليس بقائم به يكون منه بجهة ، ثمَّ يرىٰ صفاء الأجرام العلويَّة وشرف الأجسام النيِّرة في الحسِّ فظنَّ جهلاً منه أنَّه تعالىٰ لا بدَّ من كونه بتلك الجهة منه لخروج ما ليس بقائم به ولا بجهة منه عن الوهم ، وفضيلة تلك الجهة علىٰ سائر الجهات عنده .

وإن عنيتم به الحذّاق من العلماء العارفين بالفَرق بين الجائز والممتنع والممكن والمحال فغير مسلّم ، إذ هؤلاء يبنون الأمر علىٰ الدَّليل دون الوهم ، وقد قام الدَّليل عندهم علىٰ استحالة كونه تعالىٰ في جهة ، والله الموفِّق .

وتعلقهم بالإجماع برفع الأيدي إلىٰ السَّماء عند المناجاة والدُّعاء باطلٌ ، لما ليس في ذلك دليل كونه تعالىٰ في تلك الجهة ، هذا كما أنَّهم أمروا بالتَّوجُّه في الصَّلاة إلىٰ الكعبة وليس هو في الكعبة ، وأمروا برمي أبصارهم إلىٰ موضع سجودهم حالة القيام في الصَّلاة بعد نزول قوله تعالىٰ : **﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلاتِهِمْ خاشِعُونَ﴾** [المؤمنون : ١-٢] ، بعدما كانوا يصلُّون شاخصة أبصارهم نحو السَّماء ، وليس هو في الأرض ، وكذا حالة السُّجود أمروا بوضع الوجوه علىٰ الأرض ، وليس هو تعالىٰ تحت

الأرض ، فكذا هذا . وكذا المتحرِّي يصلِّي إلىٰ المشرق واليمن والشَّام ، وليس هو تعالىٰ في هذه الجهات . ثمَّ هو يُعبد كما في هذه المواضع ويُحتمل أنه تعالىٰ أمر بالتَّوجُّه إلىٰ هذه المواضع المختلفة عند اختلاف الأحوال ليندفع وهم تحيُّزه في جهة ، ويصير ذلك دليلاً لمن عرفه أنَّه ليس بجهة منَّا . وقيل إنَّ العرش جُعل قبلة للقلوب عند الدُّعاء ، كما جُعلت الكعبة قبلة للأبدان في حالة الصَّلاة . واستعمال لفظ الإنزال والتَّنزيل منصرفٌ إلىٰ الآتي بالقرءان ، فأمَّا القرءان فلا يُوصف بالانتقال من مكان إلىٰ مكان ، والآتي به وهو جبريل عليه السَّلام كان ينزل من جهة العلو لما أنَّ مقامه كان بتلك الجهة ، والله الموفِّق " ...

وقد أتينا علىٰ مناقشة هذه المسائل جميعها في كتابنا : " العلوّ للعليِّ الرَّحمن علوّ مكانة لا علوَّ مكان" ، والحمد لله تعالىٰ الذي بحمده تتمُّ الصَّالحات ...

﴿سُؤالٌ﴾ : مَاذَا عَنْ تَنْزِيْهُ اللهِ تَعَالَى عَنِ المَكَانِ ؟

الجواب : لقد ذكرنا سابقاً أنَّ الأمَّة أجمعت علىٰ تنزيه الله تعالىٰ عن المكان ... وفيما يلي طائفة من أقوال العلماء في تنزيه الله تعالىٰ عن المكان :

قال الإمام عبد القاهر البغدادي في " الفَرق بين الفِرق وبيان الفرقة النَّاجية" (ص٣٢١) : " قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه : " إنَّ الله تَعَالَىٰ خلق الْعَرْش إظهاراً لقدرته ، لَا مَكَاناً لذاته ، وَقَالَ أيضاً : قد كَانَ وَلَا مَكَان ، وَهُوَ الْآن علىٰ مَا كَانَ " .

وقال الإمام جعفر الصَّادق بن محمَّد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين رضوان الله عليهم : " مَنْ زعم أنَّ الله تعالىٰ في شيء ، أو من شيء أو علىٰ شيء فقد أشرك ، لأنَّه لو كان علىٰ شيء لكان محمولاً ، ولو كان في شيء لكان محصوراً ، ولو كان من شيء لكان محدثًا ، والله يتعالىٰ عن ذلك " . انظر : الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل بـه ، أبو بكر محمَّد الباقلاني الـمالكي (ص٤٠) .

وقال الإمام أبو حنيفة النُّعمان بن ثابت بن إبراهيم في "الفقه الأبسط" (ص٥٧) : " لا يُوصف الله تعالىٰ بصفات المخلوقين ... قلتُ : أرأيتَ لو قيل : أين الله تعالىٰ ؟ فقال : يقال له : كان الله تعالىٰ ولا مكان قبل أن يخلق الخلق ، وكان الله تعالىٰ ولـم يكن أين ولا خَلْق ولا شيء ، وهو خالق كلّ شيء " .

وقال الإمام الزَّبيدي في " إتحاف السَّادة المتَّقين بشرح إحياء علوم الدِّين" (٢/ ٢٣) نقلاً عن الإمام الشَّافعي: " ... والدَّليل عليه هو أنَّه تعالىٰ كان ولا مكان ، فخلق المكان وهو علىٰ صفة الأزليَّة كما كان قبل خلقه المكان ، لا يجوز عليه التَّغيير في ذاته ، ولا التَّبديل في صفاته " .

وقال اللغوي إبراهيم بن السّري الزّجَّاج في " تفسير أسماء الله الحسنىٰ" (ص٤٨) : " العلي : هو فَعِيل في معنىٰ فاعل ، فالله تعالىٰ عالٍ علىٰ خلقه ، وهو عليٌّ عليهم بقدرته ، ولا يجب أن يُذهب بالعلو ارتفاع

مكانٍ ، إذ قد بيَّـنَّا أن ذلك لا يجوز في صفاته تقدَّست ، ولا يجوز أن يكون على أن يُتصوَّر بذهن ، تعالى الله عن ذلك عُلوّاً كبيراً " ..

وقال اللغوي إبراهيم بن السّري الزّجَّاج في "تفسير أسماء الله الحسنى" (ص٦٠) : " والله تعالى عالٍ على كلِّ شَيْء ، وليس المراد بالعلو ارتفاع المحلِّ ، لأنَّ الله تعالى يجلُّ عن المحلِّ والمكان ، وإنَّما العُلو علوُّ الشأن وارتفاعُ السُّلطان " .

وقال الإمام محمَّد بن حبان البُستي في "الثِّقات" (١/١-٢) : " الْحَمد لله الَّذِي لَيْسَ لَهُ حدٌّ مَحْدُود فيحتوى ، وَلَا لَهُ أجل مَعْدُود فيفنى ، وَلَا يُحِيط بِهِ جَوَامِع الْمَكَان ، وَلَا يشْتَمل عَلَيْهِ تَوَاتر الزَّمَان ، وَلَا يدْرك نعْمَته بالشواهد والحواس ، وَلَا يُقَاس صِفَات ذَاته بِالنَّاسِ ، تعاظم قدره عَن مبالغ نعت الواصفين ، وَجلَّ وَصفه عَن إِدْرَاك غَايَة الناطقين " .

وقال الإمام محمَّد بن حبان البُستي في "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان"(١٤/ ١٠) في كلامه على حديث : " .. أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْض ؟ قَالَ : فِي عَمَاءٍ ، مَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ وَمَا تحته هواء " : " قال أبو حاتم رضي الله تعالى عَنْهُ : وَهِمَ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ مِنْ حَيْثُ " فِي غَمَامٍ " إِنَّمَا هُوَ "فِي عَمَاءٍ " يُرِيدُ بِهِ : أَنَّ الْخَلْقَ لَا يَعْرِفُونَ خَالِقَهُمْ مِنْ حَيْثُ هُمْ ، إِذْ كَانَ ولا زمان ولا مكان ، ومن لا يُعْرَفُ لَهُ زَمَانٌ ، وَلَا مَكَانٌ ، وَلَا شَيْءٌ مَعَهُ ، لِأَنَّهُ خَالِقُهَا ؛ كَانَ مَعْرِفَةُ الْخَلْقِ إِيَّاهُ ، كَأَنَّهُ كَانَ فِي عَمَاءٍ عَنْ عِلْمِ الْخَلْقِ ، لَا أَنَّ اللَّهَ كَانَ فِي عَمَاءٍ ، إِذْ هذا الوصف شبيه بأوصاف المخلوقين " .

وقال الإمام محمَّد بن حبان البُستي في "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبَّان" (٣/ ٢٠١) : " ... كَذَلِكَ يَنْزِلُ بِلَا آلَةٍ ، وَلَا تَحَرُّكٍ ، وَلَا انْتِقَالٍ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ ... وَكَذَلِكَ يَنْزِلُ كَيْفَ يَشَاءُ ، بِلَا آلَةٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَاسَ نُزُولُهُ إِلَى نُزُولِ الْمَخْلُوقِينَ ، كَمَا يُكَيَّفُ نُزُولُهُمْ ، جَلَّ رَبُّنَا وَتَقَدَّسَ مِنْ أَنْ تُشَبَّهَ صِفَاتُهُ بِشَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ " .

وقال الإمام السُّبْكِي في "طبقات الشَّافعيَّة الكبرى "(٩/ ٤٣) نقلاً عن محمَّد بن مَحْبُوب خَادِم أبي عُثْمَان المغربي ، قَالَ لي أَبُو عُثْمَان المغربي (٣٧٣هـ) يَوْماً : يَا محمَّد ، لَو قَالَ لَك قَائِل : أَيْن معبودك ؟ أيش تَقول : قلت : أَقُول حَيْثُ لم يزل . قَالَ : فَإِن قَالَ : فَأَيْنَ كَانَ فِي الْأَزَل أيش تَقول ؟ قلت : حَيْثُ هُوَ الْآن ، يَعْنِي : أَنه كَانَ وَلَا مَكَان فَهُوَ الْآن كَمَا كَانَ ، قَالَ : فارتضى ذَلِك مني وَنزع قَمِيصه وأعطانيه " ..

وقال الإمام القاضي أبو بكر محمَّد الباقلاني في " الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به " (ص٤٠) : " ويجب أن يُعلم : أنَّ كلَّ ما يدلُّ على الحدوث أو على سمة النَّقص ، فالرَّبُّ تعالى يتقدَّس عنه .

فمن ذلك : أنَّه تعالىٰ متقدِّسٌ عن الاختصاص بالجهات ، والاتِّصاف بصفات الـمحدثات ، وكذلك لا يوصف بالتحوُّل ، والانتقال ، ولا القيام ، ولا القعود ، لقوله تعالىٰ : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورىٰ : ١١] ، وقوله : ﴿**وَلَم يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ**﴾ [الإخلاص: ٤] ، ولأنَّ هذه الصِّفات تدلُّ علىٰ الحدوث ، والله تعالىٰ يتقدَّس عن ذلك " .

وقال الإمام القاضي أبو بكر محمَّد الباقلاني الـمالكي في " الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل بـه" (ص٣٩-٤٠) : " ولا نقول : إنَّ العرش له قرارٌ ولا مكانٌ ، لأنَّ الله تعالىٰ كان ولا مكان ، فلـمَّا خلق الـمكان لـم يتغيَّر عمَّا كان " .

وقال الإمام محمَّد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني في " مشكل الحديث وبيانه" (ص١٥٣) : " وَلَا يجوز علىٰ الله تَعَالَىٰ الْحُلُول فِي الْأَمَاكِن لاستحالة كَونه محدوداً ومتناهياً ، وَذَلِكَ لاستحالة كَونه مُحدثاً " .

وقال الإمام محمَّد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني في " مشكل الحديث وبيانه" (ص١٧٣) : " وَاعْلَم أَنا إِذا قُلْنَا : إِنَّ الله عزَّ وَجلَّ فَوق مَا خلق ، لـم يرجع بِهِ إِلَىٰ فوقيَّة الْمَكَان والارتفاع علىٰ الْأَمْكِنَة بالمسافة والإشراف عَلَيْهَا بالمماسَّة لشَيْء مِنْهَا ، بل قَوْلنَا إِنَّه فَوْقهَا يحْتَمل وَجْهَيْن :

أَحدهمَا : أَنه يُرَاد بِهِ : أَنه قاهر لَهَا مستول عَلَيْهَا إِثْبَاتاً لإحاطة قدرته بهَا ، وشمول قهره لَهَا ، وَكَونهَا تَحت تَدْبيره جَارِيَة علىٰ حسب علمه ومشيئته .

وَالْوَجْه الثَّانِي : أَن يُرَاد : أَنه فَوْقهَا ، علىٰ معنىٰ : أَنَّه مباين لَهَا بِالصِّفَةِ والنَّعت ، وَأَنَّ مَا يجوز علىٰ المحدثات من الْعَيْب وَالنَّقْص وَالْعجز والآفة وَالْحَاجة ، لَا يَصحُّ شَيْء من ذَلِك عَلَيْهِ ، ولا يجوز وَصفه بِهِ ، وَهَذَا أَيْضاً مُتَعَارَف فِي اللُّغَة ، أَن يُقَال : فلَان فَوق فلَان ، وَيُرَاد بذلك رفْعَة الْمرتبَة والمنزلة ، وَالله عزَّ وَجلَّ فَوق خلقه علىٰ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعاً . وَإِنَّمَا يمْتَنع الْوَجْه الثَّالِث ، وَهُوَ أَن يكون علىٰ معنىٰ التحيُّز فِي جِهَة الاختصاص ببقعه دون بقْعَة " .

وقال الإمام ابن بطَّال في " شرح صحيح البخاري" (١٠/٤٥٣) : " أنَّ الدَّلائل الواضحة قد قامت علىٰ أنَّ البارئ تعالىٰ ليس بجسم ، ولا محتاجاً إلىٰ مكان يحلّه ويستقرُّ فيه ؛ لأنَّه تعالىٰ قد كان ولا مكان ، وهو علىٰ ما كان ، ثمَّ خلق المكان ، فمحال كونه غنيَّاً عن المكان قبل خلقه إيَّاه ، ثمَّ يحتاج إليه بعد خلقه له ، هذا مستحيل " .

وقال الإمام البيهقي في " الأسماء والصِّفات " (٢/٢٨٧) : " وَاسْتَدَلَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي نَفْيِ الْمَكَانِ عَنْهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ " .

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فَوْقَهُ شَيْءٌ ، وَلَا دُونَهُ شَيْءٌ ، لَمْ يَكُنْ فِي مَكَانٍ " . والحديث صحيح ، كما قال الشَّيخ الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث صحيح ابن حبَّان (٣/ ٢٤٦ برقم ٩٦٦) .

وقال الإمام أبو العبَّاس أحمَدُ بنُ أبي حَفْصٍ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ القرطبيُّ في " المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم "(٥/ ٧٤) : " إذ الله تعالىٰ منزَّه عن المكان ، كما هو منزَّه عن الزَّمان ، بل هو خالق الزَّمان والمكان ، ولم يزل موجوداً ، ولا زمانَ ولا مكانَ ، وهو الآن علىٰ ما عليه كان ، ولو كان قابلاً للمكان لكان مختصَّاً به ، ويحتاج إلىٰ مخصِّص ، ولكان فيه إمَّا متحرِّكاً وإمَّا ساكناً ، وهما أمران حادثان ، وما يتَّصف بالحوادث حادث " .

وقال الإمام أبو العبَّاس أحمَدُ بنُ أبي حَفْصٍ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ القرطبيُّ في " المُفهِم لما أُشكل من تلخيص كتاب مسلم"(٢٢/ ٢٩) : " فإنَّه تعالىٰ منزَّه عن المكان والزَّمان " .

وقال الإمام أبو الفضل زين الدِّين عبد الرَّحيم العراقي في "طرح التَّثريب في شرح التَّقريب"(٨/ ٢٤٨) معلِّقاً علىٰ تبويب الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ فِي كِتَابِ الْقَدَرِ : بَابَ تَحَاجِّ آدَم وَمُوسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ : " وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ هَذِهِ الْعِنْدِيَّةُ عِنْدِيَّةُ اخْتِصَاصٍ وَتَشْرِيفٍ لَا عِنْدِيَّةُ مَكَان ، لِأَنَّهُ تَعَالَىٰ مُنَزَّهٌ عَنْ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ ، وَإِنَّمَا هِيَ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ : إنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهْرٍ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ ، أَيْ : فِي مَحَلِّ التَّشْرِيفِ وَالْإِكْرَامِ وَالِاخْتِصَاصِ " .

وقال الإمام تاج الدِّين السُّبْكِي في " طبقات الشَّافعيَّة الكبرىٰ" (٩/ ٤٢-٤٤) نقلاً عن الإمام أَحْمد بن يحيىٰ بن إِسْمَاعِيل الشَّيخ شهَاب الدِّين ابْن جهبل الْكلابِي الْحلَبِي : " وَهَا نَحن نذكر عقيدة أهل السُّنَّة فَنَقُول : عقيدتنا أَنَّ الله قديم أزلي ، لَا يشبه شَيْئاً ، وَلَا يُشبههُ شَيْء ، لَيْسَ لَهُ جِهَة وَلَا مَكَان ، وَلَا يجْرِي عَلَيْهِ وَقت وَلَا زمَان ، وَلَا يُقَال لَهُ أَيْن ، وَلَا حَيْثُ ، يُرىٰ لَا عَن مُقَابلَة وَلَا علىٰ مُقَابلَة ، كَانَ وَلَا مَكَان ، كَوَّن الْمَكَان ودبَّر الزَّمَان ، وَهُوَ الْآن علىٰ مَا عَلَيْهِ كَانَ .

هَذَا مَذْهَب أهل السُّنَّة وعقيدة مَشَايِخ الطَّرِيق رَضِي الله عَنْهُم ... فَهَذِهِ كَلِمَات أَعْلَام أهل التَّوْحِيد ، وأئمَّة جُمْهُور الْأمَّة ، سوىٰ هَذِه الشِّرذمة الزَّائغة ، وكتبهم طافحة بذلك ، وردُّهم علىٰ هَذِه النَّازعة لَا يكَاد يحصر ، وَلَيْسَ غرضنا بذلك تقليدهم ، لمنع ذَلِك فِي أُصُول الدِّيانَات ، بل إِنَّمَا ذكرت ذَلِك ليعلم أَنَّ مَذْهَب أهل السُّنَّة مَا قدمْنَاهُ .

ثمَّ إِنَّ قَوْلنَا : إِنَّ آيَات الصِّفَات وأخبارها علىٰ من يسْمعهَا وظائف التَّقْدِيس ، وَالْإِيمَان بِمَا جَاءَ عَن الله تَعَالَىٰ وَعَن رَسُوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ مُرَاد الله تَعَالَىٰ ، وَمُرَاد رَسُوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، والتَّصديق ، وَالِاعْتِرَاف بِالْعَجزِ ، وَالسُّكُوت ، والإمساك عَن التَّصرُّف فِي الْأَلْفَاظ الْوَارِدَة ، وكفّ الْبَاطِن

عَن التَّفكُّر فِي ذَلِك ، واعتقاد أَنَّ مَا خَفِي عَلَيْهِ مِنْهَا لم يخف عَن الله وَلَا عَن رَسُوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَسَيَأْتِي شرح هَذِه الوظائف إِن شَاءَ الله تَعَالَىٰ ، فليت شعري فِي أَي شَيْء نخالف السَّلف ، هَل هُوَ فِي قَوْلنَا : كَانَ وَلَا مَكَان ، أَو فِي قَوْلنَا : إِنَّه تَعَالَىٰ كَوَّن الْمَكَان ، أَو فِي قَوْلنَا : وَهُوَ الْآن علىٰ مَا عَلَيْهِ كَانَ ، أَو فِي قَوْلنَا : تقدَّس الْحق عَن الجسميَّة ومشابهتها ، أَو فِي قَوْلنَا : يجب تَصْدِيق مَا قَالَه الله تَعَالَىٰ وَرَسُوله بِالْمَعْنَىٰ الَّذِي أَرَادَ ، أَو فِي قَوْلنَا : يجب الِاعْتِرَاف بِالْعَجزِ ، أَو فِي قَوْلنَا : نسكت عَن السُّؤَال والخوض فِيمَا لَا طَاقَة لنا بِهِ ، أَو فِي قَوْلنَا : يجب إمْسَاك اللِّسَان عَن تَغْيِير الظَّوَاهِر بِالزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَان ؟

وليت شعري فِي مَاذَا وافقوا هم السَّلف ، هَل فِي دُعَائِهِمْ إِلَىٰ الْخَوْض فِي هَذَا والحثّ علىٰ الْبَحْث مَعَ الْأَحْدَاث الغرين ، والعوام الطَّغَام الَّذين يعجزون عَن غسل مَحل النَّجو وَإِقَامَة دعائم الصَّلَاة ، أَو وافقوا السَّلف فِي تَنْزِيه الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَن الْجِهَة ، وَهل سمعُوا فِي كتاب الله أَو أثارة من علم عَن السَّلف أَنَّهم وصفوا الله تَعَالَىٰ بِجِهَة الْعُلُوّ ، وَأَنَّ كل مَالا يصفه بِهِ فَهُوَ ضالٌّ مضلٌّ من فراخ الفلاسفة والهنود واليونان ، ﴿**انْظُر كَيْفَ يفْتَرُوْنَ عَلَى الله الْكَذِب وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبينًا**﴾ " .

وقال الإمام الطِّيبي في " شرح الطِّيبي علىٰ مشكاة المصابيح المسمَّىٰ بـ (الكاشف عن حقائق السُّنن) (٤/ ١٣٤٥) : " لأنَّه منزَّه عن المكان " .

وقال الإمام الكرماني في " الكواكب الدَّراري في شرح صحيح البخاري " (٤/ ٧٠) : " ... لأنَّ الله تعالىٰ منزَّه عن الحلول في المكان ، تعالىٰ عنه " .

وقال الإمام الكرماني في " الكواكب الدَّراري في شرح صحيح البخاري"(١٠٨/٢٥) : " ... ولم يرد بالقرب قُرب المسافة ، لأنَّه تعالىٰ منزَّه عن الحلول في المكان " .

وقال الإمام الشَّاطبي في " الإفادات والإنشادات" (ص٣) : " سألني الشَّيخ الأستاذ الكبير الشَّهير أبو سعيد فرج بن قاسم بن لبّ التَّغلبي أدام الله أيَّامه عن قول ابن مالك في تسهيل الفوائد في باب اسم الإشارة ، وقد يغني ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير أو المشار إليه ، فقال : إنَّ المؤلِّف مثل عظمة المشير في الشَّرح بقوله تعالىٰ : ﴿**وَمَا تِلْكَ بِيَمِيْنِكَ يَا مُوْسَى**﴾ ، ولم يبيِّن ما وجه ذلك ، فما وجهه ؟ ففكَّرت ، فلم أجد جواباً ، فقال : وجهه أنَّ الإشارة بذي القُرب هاهنا قد يتوهَّم فيها القُرب بالمكان ، والله تعالىٰ يتقدَّس عن ذلك ، فلمَّا أشار بذي البعد أعطىٰ بمعناه أنَّ المشير مباين للأمكنة ، وبعيد عن أن يوصف بالقُرب المكاني ، فأتىٰ البُعد في الإشارة منبِّهاً علىٰ بعد نسبة المكان عن الذَّات العليَّة ، وأنه يبعد أن يحلّ في مكان أو يدانيه " .

وقال الإمام ابن الملقِّن سراج الدِّين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشَّافعي المصري في "التَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح"(٣٣/ ٢٤٨) في كلامه على حديث : " ... فأستأذن على ربي فيؤذن لي " : " ... ولا تعلُّق فيه للمجسِّمة ؛ لأنَّ الله تعالى ليس في مكان " .

وقال الإمام مجد الدِّين أبو طاهر محمَّد بن يعقوب الفيروزآبادى في "بصائر ذوي التَّمييز في لطائف الكتاب العزيز" (٤/ ٢٥٤) : " وقُرْب الله تعالى من العبد : هو الإفضال عليه والفيض لا بالمكان " .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني في" فتح الباري شرح صحيح البخاري" (٦/ ١٣٦) : " وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ جِهَتَيِ الْعُلُوِّ وَالسُّفْلِ مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُوصَفَ بِالْعُلُوِّ ، لِأَنَّ وَصْفَهُ بِالْعُلُوِّ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَالْمُسْتَحِيلُ كَوْنُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْحِسِّ " .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني في " فتح الباري شرح صحيح البخاري"(٧/ ١٢٤) : " فَمُعْتَقَدُ سَلَفِ الْأَئِمَّةِ وَعُلَمَاءِ السُّنَّةِ مِنَ الْخَلَفِ أَنَّ اللَّهَ مُنَزَّهٌ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالتَّحَوُّلِ وَالْحُلُولِ ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْء " .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني في " فتح الباري شرح صحيح البخاري" (١١/ ٥٠٥) : " فَلَيْسَ قَوْلُ الْبُخَارِيِّ عِنْدَ اللَّهِ صَرِيحًا فِي أَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَإِنَّ الْعِنْدِيَّةَ عِنْدِيَّةُ اخْتِصَاصٍ وَتَشْرِيفٍ لَا عِنْدِيَّةُ مَكَانٍ " .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني في " فتح الباري شرح صحيح البخاري" (١٣/ ٤١٣) : " عَلَى أَنَّ الْعَرْشَ خَلْقٌ مَخْلُوقٌ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ ، فَلَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يُمَاسُّوا الْعَرْشَ إِذَا حَمَلُوهُ ، وَإِنْ كَانَ حَامِلُ الْعَرْشِ وَحَامِلُ حَمَلَتِهِ هُوَ اللَّهُ ، وَلَيْسَ قَوْلُنَا : إِنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَرْشِ ، أَيْ : مُمَاسٌّ لَهُ ، أَوْ مُتَمَكِّنٌ فِيهِ ، أَوْ مُتَحَيِّزٌ فِي جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِهِ ، بَلْ هُوَ خَبَرٌ جَاءَ بِهِ التَّوْقِيفُ ، فَقُلْنَا لَهُ بِهِ وَنَفَيْنَا عَنْهُ التَّكْيِيفَ ، إِذْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ " .

وقال الإمام بدر الدِّين العينى في " عمدة القاري شرح صحيح البخاري" (٢٥/ ١٠١) في شرحه لحديث : " أَنا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي ، وَأَنا مَعَهُ " : " وَأَنا مَعَه " ، أَي : بِالْعلمِ إِذْ هُوَ منزَّه عَن الْمَكَان " .

وقال الإمام بدر الدِّين العينى في " عمدة القاري شرح صحيح البخاري" (٢٥/ ١١٧) : " وَقد تقرَّر أَنَّ الله لَيْسَ بجسم ، فَلَا يحْتَاج إِلَى مَكَان يسْتَقرّ فِيهِ ، فقد كَانَ وَلَا مَكَان ، وَإِنَّمَا أضَاف المعارج إِلَيْهِ إضَافَة تشريف " .

وقال الإمام أبو عبد الله ، شمس الدِّين محمَّد بن محمَّد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي في " التَّقرير والتَّحبير" (٣/ ١٨) : " وَلِتَرْجِيحِ الْأَقْوَى دَلَالَةً (لَزِمَ نَفْيُ التَّشْبِيهِ) عَنْ الْبَارِي جَلَّ وَعَزَّ (فِي ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ، وَنَحْوِهِ مِمَّا ظَاهِرُهُ يُوهِمُ الْمَكَانَ (بِـ) قَوْله تعَالَى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي نَفْيَ الْمُمَاثَلَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَيْءٍ مَا وَالْمَكَانُ وَالْمُتَمَكِّنُ فِيهِ

يَتَمَاثَلانِ مِنْ حَيْثُ الْقَدْرُ ، إِذْ حَقِيقَةُ الْمَكَانِ قَدْرُ مَا يَتَمَكَّنُ فِيهِ الْمُتَمَكِّنُ ، لا مَا فُصِلَ عَنْهُ ، وَقُدِّمَ الْعَمَلُ بِهَذِهِ الْآيَةِ ؛ لِأَنَّهَا مُحْكَمَةٌ لا تَحْمِلُ تَأْوِيلاً " .

وقال الإمام البقاعي في " نظم الدُّرر في تناسب الآيات والسُّور" (٢٠/٢٤٨) : " قيام الدَّليل القطعي على أنَّه سبحانه ليس بمتحيِّز في جهة ، لأنَّه محيط فلا يُحاط به ، لأنَّ ذلك لا يكون إلَّا لمحتاج " .

وقال الإمام السَّخاوي في " المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة" (ص٥٤٤) : " قال شيخنا ... واللَّه سبحانه وتعالى منزَّه عن الحلول في الأماكن ، فإنَّه سبحانه وتعالى كان قبل أن تحدث الأماكن " .

وقال الإمام السيوطي في "حاشية السُّيوطي على سنن النَّسائي " (٢/٢٢٦) في كلامه على حديث : " أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ سَاجِدٌ " : " قَالَ الْقُرْطُبِيُّ هَذَا أَقْرَبُ بِالرُّتْبَةِ وَالْكَرَامَةِ لَا بِالْمَسَافَةِ ، لِأَنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الْمَكَانِ وَالْمِسَاحَةِ وَالزَّمَانِ . وَقَالَ الْبَدْرُ بْنُ الصَّاحِبِ فِي تَذْكَرَتِهِ : فِي الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى نَفْيِ الْجِهَةِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَنَّ الْعَبْدَ فِي انْخِفَاضِهِ غَايَةُ الِانْخِفَاضِ يَكُونُ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى " .

وقال الإمام القسطلاني في "إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري"(١/٤١٩) : "... إذ ظاهره مُحال لتنزيه الرَّب تعالى عن المكان " .

وقال الإمام القسطلاني في "إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري"(١/٤٢٢) : "... وليس المراد ظاهر ذلك ، إذ هو محال لتنزيه الرَّب تعالى عن المكان " .

وقال الإمام القسطلاني في " إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري"(١٠/٣٩٣) : " وذات الله تعالى منزَّهة عن المكان والجهة " .

وقال الإمام القسطلاني في "إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري"(١٠/٣٩٦) : " وإضافة المعارج إليه تعالى إضافة تشريف ، ومعنى الارتفاع إليه : اعتلاؤه مع تنزيهه عن المكان " .

وقال الإمام علي بن سلطان القاري في " مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" (٤/١٥٤٠) : " ... وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ " : " (فِيمَنْ عِنْدَهُ) : أَيْ : مِنَ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ وَأَرْوَاحِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ ، وَهِيَ عِنْدِيَّةُ مَكَانَةٍ لَا مَكَانٍ ، لِتَعَالِيهِ عَنِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ ، وَسَائِرِ سِمَاتِ الْحَدَثَانِ وَالنُّقْصَانِ " .

وقال الإمام علي بن سلطان القاري في " مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح " (٥/١٨٢٦) : " فَإِنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الزَّمَانِ، كَمَا أَنَّهُ مُقَدَّسٌ عَنِ الْمَكَانِ " .

وقال الإمام المناوي في " فيض القدير شرح الجامع الصَّغير"(١/٦٠٦) : " ... لأنَّه تعالىٰ لا يحلُّ في مكان ، فكيف يكون فيه محيطاً ؟ فهو من قبيل رضاه من السَّوداء بأن تقول في جواب " أين الله " : فأشارت إلىٰ السَّماء ، معبِّرة عن الجلال والعظمة ، لا عن المكان " .

وقال الإمام محمَّد علي بن محمَّد بن علان الصدِّيقي الشَّافعي في " دليل الفالحين لطرق رياض الصَّالحين" (٦/ ٣٧١) : " والله تعالىٰ مقدَّس عن المكان والحلول في شيء أو الاتِّحاد معه " .

وقال الإمام حسن بن عمر بن عبد الله السِّيناوني المالكي في " الأصل الجامع لإيضاح الدُّرر المنظومة في سلك جمع الجوامع " (٣/١٠٦) : " قال النَّاظم : ليس بجوهر بجسم أو عَرَض كاللون أو كالطَّعم ، لم يزل وحده ولا مكان ولا زمان ولا قطر ولا أوان ، هذا من عطف الخاصِّ علىٰ العام ، إذ القطر مكان مخصوص كالبلد ، والأوان زمان مخصوص كزمان الزَّرع ، والدَّاعي إلىٰ العطف الخطابة في تنزيهه تعالىٰ ، أي : هو موجود وحده سبحانه قبل المكان والزَّمان ، فهو منزَّه عنهما " .

وقال الإمام محمَّد العربي بن التبَّاني الـمالكي في " براءة الأشعريين من عقائد المخالفين"(ص٧٩) ما نصُّه : " اتَّفق العقلاء من أهل السُّنَّة الشَّافعيَّة والحنفيَّة والـمالكيَّة وفضلاء الحنابلة وغيرهم علىٰ أنَّ الله تبارك وتعالىَ مُنَـزَّهٌ عن الجهة والجسميَّة والحدِّ والـمكان ومشابَهة مخلوقاته " .

وقال الإمام محمَّد الطَّاهر بن عاشور التُّونسي في " التَّحرير والتَّنوير" (٢٠/ ٢٠) : " وَبَعْدُ ، فَإِنَّ دَلَائِلَ تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ الْحُلُولِ فِي الْمَكَانِ ، وَعَنْ مُمَاثَلَةِ الْمَخْلُوقَاتِ مُتَوَافِرَةٌ ، فَلِذَلِكَ يَجْرِي اسْتِعْمَالُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ عَلَىٰ سَنَنِ الِاسْتِعْمَالِ الْفَصِيحِ لِلْعِلْمِ ، بِأَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَتَوَهَّمُ مَا لَا يَلِيقُ بِجَلَالِ اللَّهِ تَعَالَىٰ . وَمِنَ الْمُفَسِّرِينَ مَنْ جَعَلَ الِاسْتِثْنَاءَ مُنْقَطِعاً وُقُوفاً عِنْدَ ظَاهِرِ صِلَةِ مَنْ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ ، لِأَنَّ اللَّهَ يُنَزَّهُ عَنِ الْحُلُولِ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ " .

وقال الإمام محمَّد الطاهر بن عاشور التُّونسي في "التَّحرير والتَّنوير " (٢٩/ ٣٣) : " فَيَصِيرُ قَوْلُهُ : مَنْ فِي السَّماءِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مِنْ قَبِيلِ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي يُعْطِي ظَاهِرُهُ مَعْنَىٰ الْحُلُولِ فِي مَكَانٍ ، وَذَلِكَ لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ ، وَيَجِيءُ فِيهِ مَا فِي أَمْثَالِهِ مِنْ طَرِيقَتَي التَّفْوِيضِ لِلسَّلَفِ وَالتَّأْوِيلِ لِلْخَلَفِ ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ " .

وجاء في الفتاوىٰ الهنديَّة (٢/ ٢٥٩) : " يَكْفُرُ بِإِثْبَاتِ الْمَكَانِ لِلَّهِ تَعَالَىٰ ، ... وَلَوْ قَالَ : اللَّهُ تَعَالَىٰ فِي السَّمَاءِ ، فَإِنْ قَصَدَ بِهِ حِكَايَةَ مَا جَاءَ فِيهِ ظَاهِرُ الْأَخْبَارِ لَا يَكْفُرُ ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْمَكَانَ يَكْفُرُ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ يَكْفُرُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَىٰ . وَيَكْفُرُ بِقَوْلِهِ : اللَّهُ تَعَالَىٰ جَلَسَ لِلْإِنْصَافِ ، أَوْ قَامَ لَهُ بِوَصْفِهِ اللَّهَ تَعَالَىٰ بِالْفَوْقِ وَالتَّحْتِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ " .

﴿سُؤالٌ﴾ : أُذْكُرْ لَنَا بَعْضاً مِنْ أَقْوَالِ عُلَمَاءِ الأُمَّةِ فِيْ تَنْزِيْهِ اللهِ تَعَالَى عَنِ الجِسْمِيَّةِ ؟

الجواب : من المعلوم أنَّ علماء الأمَّة أجمعوا علىٰ تنزيه الله تعالىٰ عن الجسميَّة وسائر المحدثات ، وأكَّدوا علىٰ أنَّه لم يأت في الشَّريعة ذلك ، فبطل ... ولذا لا يجوز أن يُسمَّىٰ الله تعالىٰ بالجسم ... ومن أقوالهم في ذلك :

قال الإمام محمَّد بن جرير الطَّبري في " تاريخ الأمم والملوك" (١/ ٢٥-٢٦) : " القول في الدّلالة علىٰ أنَّ الله عزَّ وجلَّ القديم الأوَّل قبل شيء ، وأنَّه هو المحدث كلَّ شيء بقدرته تعالىٰ ذكره .

فمن الدِّلالة علىٰ ذلك : أنَّه لا شيء في العالم مشاهد إلَّا جسم أو قائم بجسم ، وأنَّه لا جسم إلَّا مفترق أو مجتمع ، وأنَّه لا مفترق منه إلَّا وهو موهومٌ فيه الائتلاف إلىٰ غيره من أشكاله ، ولا مجتمع منه إلَّا وهو موهومٌ فيه الافتراق ، وأنَّه متىٰ عدم أحدهما عدم الآخر معه ، وأنَّه إذا اجتمع الجزءان منه بعد الافتراق ، فمعلوم أنَّ اجتماعهما حادث فيهما بعد أن لم يكن ، وأنَّ الافتراق إذا حدث فيهما بعد الاجتماع فمعلوم أنَّ الافتراق فيهما حادث بعد أن لم يكن .

وإذا كان الأمر فيما في العالم من شيء كذلك ، وكان حكم ما لم يشاهد وما هو من جنس ما شاهدنا في معنىٰ جسم أو قائم بجسم ، وكان ما لم يخل من الحدث لا شكَّ أنَّه محدث بتأليف مؤلِّف له إن كان مجتمعاً ، وتفريق مفرق له إن كان مفترقاً ، وكان معلوماً بذلك أنَّ جامع ذلك إن كان مجتمعاً ، ومفرقه إن كان مفترقاً ، من لا يشبهه ومن لا يجوز عليه الاجتماع والافتراق ، وهو الواحد القادر الجامع بين المختلفات الذي لا يشبهه شيء ، وهو علىٰ كلِّ شيء قدير .

فتبيَّن بما وصفنا أنَّ بارئ الأشياء ومحدثها كان قبل كلِّ شيء ، وأنَّ الليل والنَّهار والزَّمان والسَّاعات محدثات ، وأنَّ محدثها الذي يدبِّرها ويصرِّفها قبلها إذ كان من المحال أن يكون شيء يحدث شيئاً إلَّا ومحدثه قبله ، وأنَّ في قوله تعالىٰ ذكره : **﴿أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّماءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى الْجِبالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾** [الغاشية: ١٧ – ٢٠] ، لأبلغ الحُجج ، وأدلّ الدَّلائل لمن فكَّر بعقلٍ ، واعتبر بفهمٍ علىٰ قِدم بارئها ، وحدوث كلّ ما جانسها ، وأنَّ لها خالقاً لا يشبهها .

وذلك أنَّ كلّ ما ذكر ربُّنا تبارك وتعالىٰ في هذه الآية من الجبال والأرض والإبل ، فإنَّ ابن آدم يعالجه ويدبِّره بتحويل وتصريف ، وحفر ونحت وهدم ، غير ممتنع عليه شيء من ذلك ، ثمَّ إنَّ ابن آدم مع ذلك غير قادر علىٰ إيجاد شيء من ذلك من غير أصل ، فمعلوم أنَّ العاجز عن إيجاد ذلك لم يُحْدِث نفسه ، وأنَّ الذي هو غير ممتنع ممَّن أراد تصريفه وتقليبه لم يوجدْه من هو مثله ، ولا هو أوجد نفسه ، وأنَّ الذي

أنشأه وأوجد عينه هو الذي لا يعجزه شيء أراده ، ولا يمتنع عليه إحداث شيء شاء إحداثه ، وهو الله الواحد القهَّار .

فإن قال قائل : فما تنكر أن تكون الأشياء التي ذكرت من فعل قديمين ؟

قيل : أنكرنا ذلك لوجودنا اتِّصال التَّدبير وتمام الخلق ، فقلنا : لو كان المدبِّر اثنين لم يخْلُوَا من اتِّفاق أو اختلاف ، فإن كانا متَّفقين فمعناهما واحد ، وإنَّما جعل الواحد اثنين من قال بالاثنين ، وإن كانا مختلفين كان محالاً وجود الخلق علىٰ التَّمام والتَّدبير علىٰ الاتِّصال ، لأنَّ المختلفين ، فعلُ كلّ واحد منهما خلاف فعل صاحبه ، بأنَّ أحدهما إذا أحيا أمات الآخر ، وإذا أوجد أحدهما أفنىٰ الآخر ، فكان محالاً وجود شيء من الخلق علىٰ ما وجد عليه من التَّمام والاتِّصال .

وفي قول الله عزَّ وجلَّ ذكره : **﴿لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتا فَسُبْحانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾** [الأنبياء: ٢٢] ، وقوله عزَّ وجلَّ : **﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَما كانَ مَعَهُ مِنْ إِلهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلهٍ بِما خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلى بَعْضٍ سُبْحانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * عالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهادَةِ فَتَعالى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾** [المؤمنون: ٩١ – ٩٢] ، أبلغ حجَّة ، وأوجز بيان ، وأدلُّ دليل علىٰ بُطول ما قاله المُبطلون من أهل الشِّرك بالله ، وذلك أنَّ السَّموات والأرض لو كان فيهما إله غير الله ، لم يخلُ أمرهما ممَّا وصفت من اتِّفاق واختلاف . وفي القول باتِّفاقهما فساد القول بالتَّثنية ، وإقرار بالتَّوحيد ، وإحالة في الكلام بأنَّ قائله سمَّىٰ الواحد اثنين . وفي القول باختلافهما القول بفساد السَّموات والأرض ، كما قال ربُّنا جلَّ وعزَّ : **﴿لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتا فَسُبْحانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾** [الأنبياء: ٢٢] ، لأنَّ أحدهما كان إذا أحدث شيئاً وخلقه كان من شأن الآخر إعدامه وإبطاله ، وذلك أنَّ كل مختلفين فأفعالُهما مختلفة ، كالنَّار التي تسخِّن ، والثَّلج الذي يبرِّد ما أسخنته النَّار .

وأخرىٰ ، أنَّ ذلك لو كان كما قاله المشركون بالله ، لم يخلُ كلّ واحد من الاثنين اللذين أثبتوهما قديمين من أن يكونا قويَّين أو عاجزين ، فإن كانا عاجزين ، فالعاجزُ مقهور وغير كائن إلهاً . وإن كانا قويين فإنَّ كلّ واحد منهما بعجزه عن صاحبه عاجز ، والعاجز لا يكون إلهاً . وإن كان كلّ واحد منهما قويّاً علىٰ صاحبه ، فهو بقوَّة صاحبه عليه عاجز ، تعالىٰ ذكره عمَّا يشرك المشركون !!

فتبيَّن إذاً أنَّ القديم بارىٔ الأشياء وصانعها هو الواحد الذي كان قبل كلِّ شيء ، وهو الكائن بعد كلِّ شيء ، والأوَّل قبل كلِّ شيء ، والآخر بعد كلِّ شيء ، وأنَّه كان ولا وقت ولا زمان ، ولا ليل ولا نهار ، ولا ظلمة ولا نور ، إلَّا نور وجهه الكريم . ولا سماء ولا أرض ، ولا شمس ولا قمر ولا نجوم ، وأنَّ كل

شيء سواه محدَث مدبَّر مصنوع ، انفرد بخلق جميعه بغير شريك ولا مُعين ولا ظهير ، سبحانه من قادر قاهر ".

فالإمام الطَّبري شرح في كلامه السَّابق دليل " التَّمانع " ، فجلَّاه بأوضح عبارة ، ووضَّح أنَّ صانع العالم واحد ، وأنَّ العالم لو كان له صانعان لثبت بينهما تمانع ، وهو دليل حدوثهما أو حدوث أحدهما ؛ فلو أراد أحدهما أن يخلق حياة في شخص ، وأراد الآخرُ أن يخلق فيه موتاً ، فإذا تمَّ مرادهما معاً فهو محال؛ لاجتماع الضدِّين في محلٍّ واحد، وإذا لم يحصل مرادهما فهو دليلُ عجزهما معاً ، ولو تمَّ مراد أحدهما دون الآخر فهو دليل علىٰ عجز من لم يُنْفِذ إرادته، وبالتَّالي فإنَّ العاجز لا يصلح أن يكون إلهاً ... وهذا هو دليل التَّمانع المأخوذ من قوله تعالىٰ: **﴿لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتا فَسُبْحانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾** [الأنبياء: ٢٢] ...

ولخطورة نسبة الجسميَّة إلىٰ الله تعالىٰ ، فقد شدَّد العلماء في ذلك حتَّىٰ حكم بعضهم بكفر مُعتقدِه ...

فقد حكم الإمام أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه بكفر من اعتقد بأنَّ الله جسم ، وأنَّه غير عارف بربِّه ، فقال : " من اعتقد أنَّ الله جسم ، فهو غير عارف بربِّه ، وإنَّه كافر به " . انظر : إشارات المرام من عبارات الإمام (ص١٦٨)

وأضاف بأنَّ أهل السُّنَّة يعتقدون بأنَّ الله تعالىٰ لا يُشبه شيئاً من المخلوقات ، فقال : " وقال أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث : ليس بجسم ولا يشبه الأشياء ". انظر : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (ص٢١١) .

وفي كلامه علىٰ مجيء الله تعالىٰ يوم القيامة ، أكَّد الإمام الأشعري علىٰ أنَّ مجيء الله ليس بنُقلة ولا بحركة من مكان إلىٰ آخر ، لأنَّ الله تعالىٰ ليس بجسم ولا جوهر ، وصرَّح بأنَّ الأمَّة مُجمعة علىٰ ذلك ، فقال : " وأجمعوا علىٰ أنَّه عزَّ وجلَّ يجيء يوم القيامة والملك صفَّاً صفَّاً لعرض الأُمم وحسابها وعقابها وثوابها ، فيغفر لمن يشاء من المذنبين ، ويعذِّب منهم من يشاء ، كما قال ، وليس مجيئه حركة ولا زوالاً ، وإنَّما يكون المجيء حركة وزوالاً إذا كان الجائي جسماً أو جوهراً ، فإذا ثبت أنَّه عزَّ وجلَّ ليس بجسم ولا جوهر ، لم يجب أن يكون مجيئه نُقلة أو حركة ، ألا ترىٰ أنَّهم لا يريدون بقولهم : جاءت زيداً الحُمَّىٰ ، أنَّها تنقَّلت إليه أو تحرَّكت من مكان كانت فيه ، إذ لم تكن جسماً ولا جوهراً ، وإنَّما مجيئها إليه وجودها به ، وأنَّه عزَّ وجلَّ ينزل إلىٰ السَّماء الدُّنيا ، كما روي عن النَّبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وليس نزوله نُقلة ، لأنَّه ليس بجسم ولا جوهر ". انظر : أصول أهل السنَّة المسمَّاة برسالة أهل الثغر (ص٧٠) .

وقال إمام المدرسة الماتريديَّة التي يتبعها غالبيَّة أتباع المذهب الحنفي في العقيدة الإمام أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) : " مَسْأَلَة : لَا يجوز إِطْلَاق لفظ الْجِسْم على الله تَعَالَى ". انظر : التَّوحيد (ص٣٨) .

وقال أيضاً : " ... وَأمَّا الْجِسْم فَهُوَ اسْم لكلِّ مَحْدُود ، وَالشَّيْء إِثْبَات لَا غير ، وَفِي وجود الْعَالم على مَا عَلَيْهِ دَلِيل الْإِثْبَات ، لذَلِك قيل بالشَّيْء ، وَفِيه – إِذْ هُوَ متناه لَا من حَيْثُ الشَّيئيَّة بل من حَيْثُ الْحَدّ – دَلِيل نفي الْحَدِّ عَن الله جلّ ثَنَاؤُهُ . إِلَّا أَن يُرَاد بِالْحَدِّ الوحدانيَّة والرُّبوبيَّة ، فَهُوَ كَذَلِك ، وحرف الْحَدِّ سَاقِط لأَنَّه يغلب فِي الدّلَالَة على نِهَايَة الشَّيء من طَرِيق الْعرض وَنَحْو ذَلِك مِمَّا يتعالى عَن ذَلِك ، وَذَلِكَ معنى الْجِسْم فِي الشَّاهِد . وَفِيه أَيْضاً إِيجَاب الْجِهَات الْمُحْتَمل كلّ جِهَة أَن يكون أطول مِنْهَا وَأعْرض وأقصر ، فَلذَلِك بَطل القَوْل بذلك ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه .

ثمَّ الهويَّة فِي الشَّاهِد كِنَايَة عَن الْوُجُود ، وتأويله نفي الْعَدَم عَنهُ ، وَالله تَعَالَى لم يزل وَلَا يزَال بِلَا تغيُّر وَلَا زَوَال وَلَا انْتِقَال من حَال إِلَى حَال ، وَلَا تحرّك وَلَا قَرَار ، إِذْ هُوَ وصف اخْتِلَاف الْأَحْوَال ، وَمن تخْتَلف الْأَحْوَال عَلَيْهِ فَهُوَ غير مفارق لَهَا ، وَمن لَا يُفَارق الْأَحْوَال وَهُنَّ أَحْدَاث ، فَيجب بهَا الْوَصْف بالإحداث ، وَفِي ذَلِك سُقُوط الوحدانيَّة ، ثمَّ الْقِدَم ، ثمَّ جَرْي لتدبير الْغَيْر عَلَيْهِ ، إِذْ حَال من الْأَحْوَال لَو كَانَت لذاته لم يجز تغيّرها مَا دَامَت ذَاته ، فَثَبت بذلك الْغَيْر لتغيُّر الْأَحْوَال عَلَيْهِ ، وبنقله من حَال إِلَى حَال ، وَذَلِكَ دَلِيل تعاليه عَن الْوَصْف بِالْمَكَانِ ، إِذْ قد ثَبت أَن كَانَ وَلَا مَكَان ، وَلَيْسَ فِي الْإِضَافَة إِلَى أَنَّه على الْعَرْش اسْتَوَى تثبيت مَكَان ، كَمَا لم يكن فِي قَوْله : **﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيد﴾** [ق: ١٦] ، وَقَوله : **﴿مَا يَكُونُ مِن نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رابِعُهُمْ﴾** [المجادلة: ٧] ، وَقَوله : **﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾** [الواقعة: ٨٥] . ذَلِك على أَنَّ القَوْل بِالْمَكَانِ لَيْسَ من نوع التَّعْظِيم والتَّبجيل ، بل الْأَمْكِنَة إِنَّما شرُفت بِهِ وتفاوتت أقدارها بتفضيله مَكَاناً على مَكَان يَجعله مَخْصُوصاً لأخيار خلقه أَو لما جعل لعبادته وتعظيمه فِيه .

فَأَمَّا أَن يكون أحد تعلو رتبته بِالْمَكَانِ من مُلُوك الأَرْض أَو الأخيار ، فَلَيْسَ بِهِ ، فَكيف بِالْملكِ الْجَبَّار الَّذِي مَا ارْتَفع قدر مَكَان ، وَلَا جلَّ خطره إِلَّا بِهِ ، وَإِذا كَانَ كَذَلِك بَطل أَن يكون فِي الْإِضَافَة تَعْظِيمه ، ثمَّ يكون فِيمَا بعد ذَلِك للْحَاجة ، وَهُوَ يتعالى عَنْهَا فلذَلِك لم يجب بقوله : **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾** [طه: ٥] ، معنى الْكَوْن فِي الْمَكَان ، إِذْ ذَلِك الْحَرْف يعبَّر بِهِ عَن الْعُلُوّ والجلال ، ومحال مثله لَهُ بخلقه ، فَثَبت أَنَّ ذَلِك من الْوَجْه الَّذِي يسْتَحقّهُ بِذَاتِهِ من الْعُلُوّ والرفعة وَمَا هُوَ بِذَاتِهِ عَلَيْهِ ، فَهُوَ كَانَ كَذَلِك وَلَا خلق ، لم يجز الْوَصْف لَهُ بالخلق ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه .

مَعَ مَا يكون ذَلِك الإعتقاد عَن علم تقدم بِحَال من يُضَاف إِلَيْهِ ذَلِك فِي الشَّاهِد قبل الْإِضَافَة من الإحتمال ، ثمَّ الله سُبْحَانَهُ كَانَ وَلَا مَكَان ، وعَلى ذَلِك اعْتِقَاد الْأَنَام لم يجز أَن يتَغَيَّر الْفَهم عَن الْإِضَافَة

عَمَّا كَانَ من قبل ، وَإِلَيْهِ ينْصَرف الْفَهم عَن الْإِضَافَة إِلىٰ خلقه ، علىٰ أَنَّ تَخْصِيص إضافات الْأَشْيَاء إِلىٰ الله فِي الشَّاهِد يخرج مخرج التَّعْظِيم لَهَا بِمَا جعل فِيهَا من الْأُمُور المرضيَّة وَالْأَحْوَال المحمـودة ، فَمَا بَال الْعَرْش من بَين ذَلِك ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه .

وعَلىٰ ذَلِك يفْسد قَول من يصفه بِكُلِّ مَكَان ، إِذْ لَا فرق بَين مَكَان وَاحِد مَخْصُوص يُضَاف إِلَيْهِ وَبَين الْجُمْلَة ، بل الْفَرد فِي بَيَان تَعْظِيمه أولىٰ ، إِذْ فِي ذَلِك تَخْصِيص ذَلِك الشَّيء بِالذِّكر ، وَفِي الذِّكر تشريف وتكريم ، فَيرجع إِلىٰ ذكر علوّ ذَلِك الشَّيء ، وَفِي الْإِرْسَال وَجمع الْكلّ إِلىٰ تَخْصِيصه وَحَقِيقَته صفة الله كَمَا يُقَال : ربّ كلِّ شَيْء ، وإله كلّ شَيْء ، علىٰ تَعْظِيم الرَّبِّ وتبجيله ، وَإِذا قيل : ربّ محمَّد ، وإله إِبْرَاهِيم ، فَإِنَّمَا يقْصد قصد تشريفهما وتعظيمهما ، فَقِيَاس ذَلِك أَن تكون الْإِضَافَة إِلىٰ الْعَرْش توجب تَعْظِيم الْعَرْش وتكريمه وَإِلَىٰ كل الْأَمْكِنَة توجب وصف الله بهَا ، وَذَلِكَ قَبِيح ، إِذْ لم يكن يُوصف بِهِ فِي الْأَزَل ، وَلَا يُوصف شَيْء بِالْقربِ إِلىٰ الله من طَرِيق الْمسَافَة والمساحة ، وَلَا هُوَ بِالْقربِ إِلىٰ شَيْء من ذَلِك الْوَجْه ، إِذْ ذَلِك جِهَة الْحُدُود وَالتَّقْدِير بالأمكنة ، وَقد كَانَ وَلَا مَكَان فَهُوَ علىٰ مَا كَانَ يتعالىٰ عَن الزَّمَان وَالْمَكَان ، إِذْ إِلَيْهِمَا ترجع حُدُود الْأَشْيَـاء ونهايتها ، وَلَا قُـــوَّة إِلَّا بِاللَّه ". انظر : التَّوحيد (ص١٠٤-١٠٦) .

فالإمام الماتريدي في كلامه السّابق نزَّه الله عن الجسميَّة ، كما نزَّهه سبحانه عن الكون في المكان ، وأنَّه تعالىٰ كان ولا مكان ، وأنَّ الكون في المكان لا يمنح المتمكِّن فيه التَّعْظِيم والتَّبجيل ، وأنَّ الْأَمْكِنَة إنَّما تشرُفُ بتفضيل الله تعالىٰ لمَكَان علىٰ مَكَان ، وأنَّ حرَّاس ملوك الدُّنيا قد يكونون في مكان أعلىٰ من مكان الملوك ، ومع ذلك لا ترتفع مكانتهم بالمكان الذي يكونون فيه ... وختم كلامه بالقول بأنَّ الله تعالىٰ لَا يُوصف بِالْقربِ بطَرِيق الْمسَافَة والمساحة ، لأنَّ ذلك كلّه من أمارات الحدث ...

وقال الإمام أبو منصور الماتريدي أيضاً : " ... وفي الشَّاهد الإتيان في العرض : ظهوره ، وفي الجسم : نقله من مكان إلىٰ مكان ، وهو – جلَّ ذكره – جلَّ أن يوصف بجسم أو عرض . كذلك إتيانه لا يشبه إتيان الأجسام والأعراض ، ويكون إتيان لا يعرف كيفيَّته ... " . انظر : تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) (٢/ ١٠٥) .

وقال الإمام ابن حبَّان في "الثِّقات" (١/ ١) : " الْحَمد لله الَّذِي لَيْسَ لَهُ حدٌّ مَحْدُود فيحوىٰ ، وَلَا لَهُ أجل مَعْدُود فيفنىٰ ، وَلَا يُحِيط بِهِ جَوَامِع الْمَكَان ، وَلَا يشْتَمل عَلَيْهِ تَوَاتر الزَّمَان ، وَلَا يدْرك نعْمَته بالشَّواهد والحواس ، وَلَا يُقَاس صِفَات ذَاته بِالنَّاسِ ، تعاظم قدْره عَن مبالغ نعت الواصفين ، وَجلَّ وَصفه عَن إِدْرَاك غَايَة النَّاطقين "

وبمناسبة الكلام عن ابن حبَّان نذكِّر بما قاله الإمام السُّبْكِي في ترجمة ابن حبَّان (٣٥٤هـ) ، قال : " ... فَاعْلَم أَنَّ أَبَا إِسْمَاعِيل عبد الله بن محمَّد الهروي (٤٨١هـ) الذي تسمِّيه المجسِّمة : شيخ الْإِسْلَام ، قَالَ : سَأَلت يحيىٰ بن عمَّار عَن ابْن حبَّان ، قلت : رَأَيْته ؟ قَالَ : وَكَيف لم أره ، وَنحن أخرجناه من سجستان ، كَانَ لَهُ علم كثير ، وَلم يكن لَهُ كَبِير دين ، قدم علينا ، فَأنْكر الْحَدَّ لله !!! فأخرجناه من سجستان ، انْتهىٰ .

قلت : - السُّبْكِي - انْظُر مَا أَجْهَل هَذَا الْجَــــارِح ، وليت شعرىٰ من الْمَجْرُوح : مُثبت الْحَدِّ لله أَو نافيه ؟ ". انظر : طبقات الشافعية الكبرىٰ (٣/ ١٣٢) .

ومن المعروف أنَّ الهرويَّ سابق الذِّكر ، حنبليٌّ متعصِّب للحنابلة ، عدوٌّ لدودٌ للإمام الأشعري والأشاعرة ، ، وهو القائل عن الأشاعرة : " وقد شاع في المسلمين أنَّ رأسهم علي بن إسماعيل الأشعري كان لا يستنجي ولا يتوضَّأ ولا يصلِّي " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٤/ ٤١٥) .

وعلىٰ كلِّ حال فقد علَّق الإمام الذَّهبي علىٰ كلام الهروي المتعلِّق بالحدِّ لله تعالىٰ ، فقال : " إنكاره الحدّ وإثباتكم للحدِّ نوع من فضول الكلام ، والسُّكوت عن الطَّرفين أولىٰ ، إذ لم يأت نصٌّ بنفي ذلك ولا إثباته ، والله تعالىٰ ليس كمثله شيء ، فمن أثبته قال له خصمه : جعلت لله حدَّاً برأيك ، ولا نصَّ معك بالحدِّ ، والمحدود مخلوق ، تعالىٰ الله عن ذلك ، وقال هو للنَّافي : ساويت ربَّك بالشَّيء المعدوم ، إذ المعدوم لا حدَّ له ، فمن نزَّه الله وسكت سلم وتابع السَّلف " . انظر : ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٣/ ٥٠٧) .

وكلام الذَّهبي في التَّعقُّب فيه دَخَنٌ ... ولذلك تعقَّبه الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في "لسان الميزان" (٥/ ١١٤) ، فقال : " وقوله : قال له النَّافي : ساويت ربَّك بالشَّيء المعدوم إذ المعدوم لا حدَّ له نازل ، فإنَّا لا نسلم أنَّ القول بعدم الحدِّ يُفضي إلىٰ مساواته بالمعدوم بعد تحقُّق وجوده ، وقوله : بدت من بن حبَّان هفوة طعنوا فيه لها إن أراد القصَّة الأولىٰ التي صدَّر بها كلامه فليست هذه بهفوة ، والحقُّ أنَّ الحقَّ مع بن حبَّان فيها ، وإن أراد الثَّانية فقد اعتذر هو عنها أوَّلاً ، فكيف يحكم عليه بأنَّه هفا ، ماذا إلَّا تعصُّب زائد علىٰ المتأوِّلين ، وابن حبَّان قد كان صاحب فنون وذكاء مفرط ، وحفظ واسع إلىٰ الغاية ، رحمه الله " .

نعم ، فالحقُّ أنَّ الحقَّ مع بن حبَّان في المسألة ... فالله تعالىٰ منزَّه عن الحدِّ ، لأنَّه تعالىٰ لو كان جَوْهَراً فَرداً لكانَ الجوْهرُ الفردُ مِثْلاً له ، ولو كانَ زائداً علىٰ ذلك للزم كونه مؤلَّفاً مُركَّباً ، والمُركَّب مُحتاجٌ إلىٰ من يُركّبه ، والاحتياج إلىٰ الغير دليل الحدوث ... ومع هذا كلِّه ، فقد وصل الأمر بابن تيمية إلىٰ تكفير من لم يؤمن بالحدِّ لله تعالىٰ ، والعياذ بالله ... قال ابن تيمية في "درء تعارض العقل والنَّقل" (٢/ ٥٨) : " ...

فهذا كلُّه وما أشبهه شواهد ودلائل علىٰ الحدِّ ، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله !!! وجحد آيات الله !!! " ...

فَهَذِهِ هي عقيدتهم ، التي أوصلتهم إلىٰ تكفير من سواهم ممَّن هو علىٰ غير منهجهم وطريقتهم وعقيدتهم ، فهم لا يرون علىٰ الإسلام إلَّا هم ، ويرون – أنفسهم كما قال السُّبْكِي – : " أنَّهم أهل السُّنَّة ، وَلَو عُدُّوا عدداً لما بلغ علماؤهم وَلَا عَالم فيهم عَلَىٰ الْحَقِيقَة مبلغاً يعْتَبر ، ويكفِّرون غَالب عُلَمَاء الْأمَّة !!! ثمَّ يعتزون إلىٰ الإِمَام أَحْمد بن حَنْبَل رَضِي الله عَنهُ وَهُوَ مِنْهُم برِيء !!! وَلكنَّه كَمَا قَالَ بعض العارفين ورأيته بِخَط الشَّيخ تقي الدِّين ابْن الصَّلاح : إماما ابتلاهما الله بأصحابهما ، وهما بريَّان مِنْهُم : أَحْمد ابْن حَنْبَل ابْتُلِيَ بالمُجَسِّمَة ، وجعفر الصَّادِق ابْتُلِيَ بالرَّافضة ". انظر : طبقات الشافعية الكبرىٰ (٢/ ١٧) .

واستغلُّوا في تمرير عقائدهم جهلَ الكثيرين ... لأنَّهم لا ينبُتون إلَّا حيث يكون الجهل ، فقد " أوهموا النَّاس أنَّهم يمثِّلون السَّلف الصَّالح من الصَّحابة ومن بعدهم من التَّابعين لهم بإحسان ، والتَّاريخ يشهد ، والعلم بكتاب الله ينادي أنَّهم ما مثَّلوا إلَّا سلف سوء من أشياخ المشبِّهة وأئمَّة المجسِّمة ، الذين يفسِّرون الكتاب بأهوائهم ، ويحملون السُّنَّة علىٰ آرائهم ، ويتقوَّلون علىٰ معاني كتاب الله ، ويضعون علىٰ رسول الله ، ويأخذون بالضَّعيف إذا وافق منهم هوىٰ ، ويردُّون الصَّحيح أو يشكِّكون في صحَّته إذا كان حجَّة عليهم " . انظر : فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان (ص١١) .

وقال الإمام أبو بكر الجصَّاص (٣٧٠هـ) : " ... وأنَّه ليس بجسم ، ولا مشبه الأجسام ، إذ الأجسام لا يمكنها فعل ذلك ، ولا ترومه ، ولا تطمع فيه " .

وقال أيضاً : " ... لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْإِتْيَانُ وَلَا الْمَجِيءُ وَلَا الِانْتِقَالُ وَلَا الزَّوَالُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ ، وَدَلَالَاتِ الْحَدَثِ ، وَقَالَ تَعَالَىٰ فِي آيَةٍ مُحْكَمَةٍ **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ: ١١] ، وَجَعَلَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا شَهِدَهُ مِنْ حركات النُّجوم وانتقالها دليلاً علىٰ حدثها ، وَاحْتَجَّ بِهِ عَلَىٰ قَوْمِهِ ، فَقَالَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ : **﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾** [الأنعام: ٨٣] ، يَعْنِي فِي حَدَثِ الْكَوَاكِبِ وَالْأَجْسَامِ ، تَعَالَىٰ اللَّهُ عَنْ قَوْلِ الْمُشَبِّهَةِ عُلُوّاً كَبِيراً " .

وقال أيضاً :" ... لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْقُرْبُ وَالْبُعْدُ بِالْمَسَافَةِ إذْ هُوَ مِنْ صِفَةِ الْأَجْسَامِ " .

وقال أيضاً : " وَيَدُلُّ وُقُوفُ السَّموات وَالْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ عَمَدٍ أَنَّ مُمْسِكَهَا لَا يُشْبِهُهَا ، لِاسْتِحَالَةِ وُقُوفِهَا مِنْ غَيْرِ عَمَدٍ مِنْ جِسْمٍ مِثْلِهَا إلىٰ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الدَّلَائِلِ الْمُضَمَّنَةِ بِهَا ، ودلالة الليل والنَّهار علىٰ اللّه تعالىٰ : أنَّ الليل والنَّهار محدثان لوجود كلٍّ واحد منهما بعد أن لم يكن موجوداً ، ومعلوم أنَّ الأجسام لا تقدر

علىٰ إيجادها ، ولا علىٰ الزِّيادة والنُّقصان فيها ، وقد اقتضيا محدثاً من حيث كانا محدثين ، لاستحالة وجود حادث لا مُحدِث له ، فوجب أنَّ مُحدثهما ليس بجسم ، ولا مشبه للأجسام ، لوجهين : أحدهما : أنَّ الأجسام لا تقدر علىٰ إحداث مثلها ، والثَّاني : المشبه للجسم يجري عليه ما يجري عليه من حكم الحدوث ، فلو كان فاعلها حادثاً لاحتاج إلىٰ محدث ، ثمَّ كذلك يحتاج الثَّاني إلىٰ الثَّالث إلىٰ ما لا نهاية له ، وذلك محال ، فلا بدَّ من إثبات صانع قديم لا يشبه الأجسام ، واللّه أعلم ". انظر : أحكام القرآن (١/ ١٢٨) ، (١/ ٣٩٧) ، (٢/ ٣٣٣) ، (٢/ ٣٣٥) .

ففي كلامه السَّابق أكَّد الإمام الجصَّاص علىٰ تنزيه الله تعالىٰ عن الجسميَّة ، وأنَّه تعالىٰ منزَّه عن صفات الأجسام ودلالات الحدث من الحركة والانتقال والزَّوال والبُعد والقُرب بالمسافة ...

وجاء في "الرِّسالة القشيريَّة"(١/ ٢٥) : " وسمعت الإِمَام أبا بَكْر بْن فورك (٤٤٩هـ) رحمه اللَّه تعالىٰ يَقُول : سمعت أبا عُثْمَان المغربي (٣٧٣هـ) يَقُول : كنتُ أعتقد شَيْئاً من حَدِيث الجهة ، فلمَّا قدمت بغداد زال ذَلِكَ عَن قلبي ، فكتبت إلىٰ أَصْحَابنا بمكَّة : إنِّي أسلمت الآن إسلاماً جديداً " .

وقال الإمام أبو بكر الكلاباذي البخاري الحنفي (٣٨٠هـ) : " اجْتمعت الصُّوفِيَّة علىٰ : أَنَّ الله وَاحِد أحد ، فَرد صَمد ، قديم عَالم ، قَادر حَيّ ، سميع بَصِير ، عَزِيز عَظِيم ، جليل كَبِير ، جواد رؤوف ، متكبِّر جَبَّار ، بَاقٍ أَوَّل ، إِلَه سيِّد ، مَالك ربٌّ ، رَحْمَن رَحِيم ، مُرِيد حَكِيم ، مُتَكَلِّم خَالق زراق ، مَوْصُوف بِكُل مَا وصف بِهِ نَفسه من صِفَاته ، مُسَمَّىٰ بِكُل مَا سمَّىٰ بِهِ نَفسه ، لم يزل قَدِيماً بأسمائه وَصِفَاته ، غير مشبه لِلْخلقِ بِوَجْه من الْوُجُوه ، لَا تشبه ذَاته الذَّوات ، وَلَا صفته الصِّفَات ، لَا يجْرِي عَلَيْهِ شيء من سمات المخلوقين الدَّالَّة علىٰ حَدثهمْ ، لم يزل سَابِقاً مُتَقَدماً للمحدثات ، مَوْجُوداً قبل كلِّ شيء ، لَا قديم غَيره ، وَلَا إِلَه سواهُ ، لَيْسَ بجسم ، وَلَا شبح ، وَلَا صُورَة ، وَلَا شخص ، وَلَا جَوْهَر ، وَلَا عرض ، لَا اجْتِمَاع لَهُ وَلَا افْتِرَاق ، لَا يَتَحَرَّك وَلَا يسكن ، وَلَا ينقص وَلَا يزْدَاد ، لَيْسَ بِذِي أبعاض وَلَا أَجزَاء ، وَلَا جوارح وَلَا أَعْضَاء ، وَلَا بِذِي جِهَات وَلَا أَمَاكِن ، لَا تجْرِي عَلَيْهِ الْآفَات ، وَلَا تأخذه السِّنات ، وَلَا تداوله الْأَوْقَات ، وَلَا تعينه الإشارات ، لَا يحويه مَكَان ، وَلَا يجْرِي عليه زمَان ، لَا تجوز عَلَيْهِ المماسَّة ، وَلَا الْعُزْلَة ، وَلَا الْحُلُول فِي الْأَمَاكِن ، لَا تحيط بِهِ الأفكار ، وَلَا تحجبه الأستار ، وَلَا تُدْرِكهُ الْأَبْصَار " . انظر : التعرف لمذهب أهل التصوف (ص٣٤) .

وقال الإمام الخطَّابي (٣٨٨هـ) : " ... وهذه صفة الأجسام والأشباح ، فأمَّا نزول من لا تستولي عليه صفات الأجسام ، فإنَّ هذه المعاني غير متوهَّمة فيه ، وإنَّما هو خبر عن قدرته ورأفته بعباده ، وعطفه عليهم ، واستجابته دعاءهم ، ومغفرته لهم ، يفعل ما يشاء ، لا يتوجَّه علىٰ صفاته كيفيَّة ، ولا علىٰ أفعاله لميَّة ،

سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] . انظر : أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) (١/ ٦٣٩) .

فالحافظ اللغوي الخطَّابي أوَّل النُّزول المُضاف إلىٰ الله تعالىٰ بأنَّه خبر عن قدرته ورأفته بعباده ، لأنَّ الانتقال من مكان إلىٰ مكان من صفات الأجسام ، والله تعالىٰ لا تستولي عليه صفات الأجسام ...

وقال الإمام الحَلِيمي (٤٠٣هـ) : " ... أنَّ الله جلَّ ثناؤه الذي ليس بجسم ، ولا يجوز عليه أن تحلّه الأعراض والحوادث ... " . انظر : المنهاج في شعب الإيمان (١/ ٢٣٣) .

وقال الإمام أبو بكر الباقلَّاني (٤٠٣هـ) : " إِن قَالَ قَائِل : لم أنكرتم أَن يكون الْقَدِيم سُبْحَانَهُ جسماً ؟ قيل لَهُ : لما قدَّمْنَاهُ من قبل ، وَهُوَ أَنَّ حَقِيقَة الْجِسْم أَنَّه مؤلَّف مُجْتَمع ، بِدَلِيل قَوْلهم : رجلٌ جسيمٌ ، وَزيدٌ أجسم من عَمْرو ، وعلماً بِأَنَّهُم يقصرون هَذِه الْمُبَالغَة علىٰ ضرب من ضروب التَّأْلِيف فِي جِهَة الْعرض والطُّول ، وَلَا يوقعونها بِزِيَادَة شَيْء من صِفَات الْجِسْم سوىٰ التَّأْلِيف ، فَلَمَّا لم يجز أَن يكون الْقَدِيم مجتمعاً مؤتلفاً ، وَكَانَ شَيْئاً وَاحِداً ، ثَبت أَنَّه تَعَالَىٰ لَيْسَ بجسم . فإن قالوا : ومن أين استحال أن يكون القديم مجتمعاً مؤتلفاً ؟ قيل لهم : من وجوه :

أحدها : أنَّ ذلك لو جاز عليه لوجب أن يكون ذا حيِّز وشغل في الوجود ، وأن يستحيل أن يماس كلّ بعض من أبعاضه وجزء من أجزائه غير ما ماسه من الأبعاض وأجزاء الجواهر أيضاً من جهة ما هما متماسَّان ، لأنَّ الشَّيء المماس لغيره لا يجوز أن يماسّه ويماس غيره من جهة واحدة ، وليس يقع هذا التَّمانع من المماسَّة إلّا للتَّحيُّز والشُّغل ، ألا ترىٰ أنَّ العرض الموجود بالمكان إذا لم يكن له حيِّز وشغل ، لم يمنع وجوده من وجود غيره من الأعراض في موضعه ، وإذا ثبت ذلك وجب أن تكون سائر الأبعاض المجتمعة ذا حيِّز وشغل ، وما هذه سبيله ، فلا بدَّ أن يكون حاملاً للأعراض ومن جنس الجواهر والأجسام ، فلمَّا لم يجز أن يكون القديم سبحانه من جنس شيء من المخلوقات ، لأنَّه لو كان كذلك لسدَّ مسد المخلوق ، وناب منابه ، واستحقَّ من الوصف لنفسه ما يستحقُّه ما هو مثله لنفسه ، فلما لم يجب أن يكون القديم سبحانه محدثاً والمحدث قديماً ، ثبت أنَّه لا يجوز أن يكون القديم سبحانه مؤتلفاً مجتمعاً ، ويدلُّ علىٰ ذلك أيضاً أنَّه لو كان القديم سبحانه ذا أبعاض مجتمعة ، لوجب أن تكون أبعاضه قائمة بأنفسها ومحتملة للصِّفات ولم يخل كلُّ بعض منها من أن يكون عالماً قادراً حيَّاً أو غير حي ولا عالم ولا قادر ، فإن كان واحد منها فقط هو الحيُّ العالم القادر دون سائرها ، وجب أن يكون ذلك البعض منه هو الإله المعبود المستوجب للشُّكر دون غيره ، وهذا يوجب أن تكون العبادة والشُّكر واجبين لبعض القديم دون جميعه ، وهذا كفر من قول الأمَّة كافَّة ، وإن كانت سائر أبعاضه عالمة حيَّة قادرة وجب جواز تفرُّد كلّ

شيء منها بفعل غير فعل صاحبه ، وأن يكون كلّ واحد منها إلهاً لما فعله دون غيره ، وهذا يوجب أن يكون الإله أكثر من اثنين وثلاثة علىٰ ما تذهب إليه النَّصارىٰ ، وذلك خروج عن قول الأمَّة ، وكلّ أمَّة أيضاً ، وعلىٰ أنَّ ذلك لو كان كذلك لجاز أن تتمانع هذه الأبعاض ويريد بعضها تحريك الجسم في حال ما يريد الآخر تسكينه ، فكانت لا تخلو عند الخلاف والتَّمانع من أن يتمَّ مرادها أو لا يتم بأسره أو يتم بعضه دون بعض ، وذلك يوجب إلحاق العجز بسائر الأبعاض أو بعضها ، والحكم لها بسائر الحدث ، علىٰ ما بيَّنّاه في الدّلالة علىٰ إثبات الواحد ، وليس يجوز أن يكون صانع العالم محدثاً ، ولا شيء منه ، فوجب استحالة كونه مؤلَّفاً .

فإن قالوا : فكذلك فجوّزوا تمانع أجزاء الإنسان إذا قدر وأراد وتصرَّف كلُّ شيء منها بقدرة وإرادة غير إرادة صاحبه ، قيل له لا يجب ذلك ، ولا يجوز أيضاً تمانع الحيين المحدثين المتصرّفين بإرادتين ، وإن كانا متباينين لقيام الدَّليل علىٰ أنَّه لا يجوز أن يكون محل فعل المحدثين واحداً ، واستحالة تعدِّي فعل كلّ واحد منهما لمحلِّ قدرته .

والتَّمانع بالفعلين لا يصحّ حتَّىٰ يكون محلّهما واحداً ، فلم يجب ما سألتم عنه . فإن قالوا : ولم أنكرتم أن يكون الباري سبحانه جسماً لا كالأجسام ، كما أنَّه عندكم شيء لا كالأشياء ، قيل له : لأنَّ قولنا شيء لم يبن لجنس دون جنس ، ولا لإفادة التَّأليف ، فجاز وجود شيء ليس بجنس من أجناس الحوادث وليس بمؤلَّف ، ولم يكن ذلك نقضاً لمعنىٰ تسميته بأنَّه شيء ، وقولنا : جسم موضوع في اللغة للمؤلَّف دون ما ليس بمؤلَّف ، كما أنَّ قولنا : إنسان ومحدث اسم لما وجد من عدم ولما له هذه الصُّورة دون غيرها ، فكما لم يجز أن نثبت القديم سبحانه محدثاً لا كالمحدثات وإنساناً لا كالنَّاس ، قياساً علىٰ أنَّه شيء لا كالأشياء ، لم يجز أن نثبته جسماً لا كالأجسام ، لأنَّه نقض لمعنىٰ الكلام ، وإخراج له عن موضوعه وفائدته .

فإن قالوا : فما أنكرتم من جواز تسميته جسماً ، وإن لم يكن بحقيقة ما وضع له هذا الاسم في اللغة ، قيل لهم : أنكرنا ذلك لأنَّ هذه التَّسمية لو ثبتت لم تثبت له إلَّا شرعاً ، لأنَّ العقل لا يقتضيها بل ينفيها إن لم يكن القديم سبحانه مؤلَّفاً ، وليس في شيء من دلائل السَّمع من الكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمَّة وما يستخرج من ذلك ما يدلُّ علىٰ وجوب هذه التَّسمية ولا علىٰ جوازها أيضاً ، فبطل ما قلتموه ، فإن قالوا : ولم منعتم من جواز ذلك وإن لم توجبوه ، قيل لهم : أمَّا العقل فلا يمنع ولا يحرم ولا يحيل إيقاع هذه التَّسمية عليه تعالىٰ وإن أحال معناها في اللسان وإنَّما تحرم تسميته بهذا الاسم وبغيره ممَّا ليس بأسمائه لأجل حظر السَّمع لذلك ، لأنَّ الأمَّة مجمعة علىٰ حظر تسميته عاقلاً وفطناً ، وإن كان بمعنىٰ من يستحق

هذه التَّسمية لأنَّه عالم وليس العقل والحفظ والفطنة والدِّراية شيئاً أكثر من العلم . وإجازة وصفه وتسميته بأنَّه نور ، وأنَّه ماكر ، ومستهزئ ، وساخر من جهة السَّمع ، وإن كان العقل يمنع من معاني هذه الأسماء فيه ، فدلَّ ذلك على أنَّ المراعى في تسميته ما ورد به الشَّرع والإذن دون غيره .

وفي الجملة ، فإنَّ الكلام إنَّما هو في المعنى دون الاسم ، فلا طائل في التَّعلُّل والتَّعلُّق بالكلام في الأسماء ، فإن قال قائل : ما أنكرتم أن يكون جسماً على معنى أنَّه قائم بنفسه أو بمعنى أنَّه شيء أو بمعنى أنَّه حامل للصِّفات أو بمعنى أنَّه غير محتاج في الوجود إلى شيء يقوم به ، قيل له : لا ننكر أن يكون الباري سبحانه حاصلاً على جميع هذه الأحكام والأوصاف ، وإنَّما ننكر تسميتكم لمن حصلت له بأنَّه جسم ، وإن لم يكن مؤلَّفاً ، فهذا عندنا خطأ في التَّسمية دون المعنى ، لأنَّ معنى الجسم أنَّه المؤلَّف على ما بيَّنّاه ، ومعنى الشَّيء أنَّه الثَّابت الموجود ، وقد يكون جسماً إذا كان مؤلَّفاً ، ويكون جوهراً إذا كان جزءاً منفرداً ، ويكون عرَضاً إذا كان ممَّا يقوم بالجوهر ، ومعنى القائم بنفسه : هو أنَّه غير محتاج في الوجود إلى شيء يوجد به ،ومعنى ذلك : أنَّه ممَّا يصحُّ له الوجود ، وإن لم يفعل صانعه شيئاً غيره إذا كان محدثاً ، ويصحُّ وجوده وإن لم يوجد قائم بنفسه سواه إذا كان قديماً ، وليس هذا من معنى قولنا : جسم ومؤلَّف بسبيل فبطل ما قلتم ، فإن قالوا : ما أنكرتم أن يكون معنى جسم ومعنى قائم بنفسه وغير قائم بغيره ، ومعنى أنَّه حامل للصِّفات هو معنى أنَّه شيء ، لأنَّه لو لم يكن معنى جسم ومعنى قائم بنفسه وغير قائم بغيره ومعنى أنَّه حامل للصِّفات هو معنى شيء لجاز وجود شيء حامل للصِّفات ليس بشيء وقائم بنفسه وغير قائم بغيره وليس بجسم ، ولو جاز ذلك لجاز وجود جسم ليس بشيء ، ولا قائم بنفسه ، ولا حامل للصِّفات ، فلمَّا لم يجز ذلك ، وجب أن يكون معنى الجسم ما قلناه ، يقال لهم : لو كان هذا العكس الذي عكستموه صحيحاً واجباً ، لوجب أن يكون معنى موجود محدث مركَّب حامل للأغراض معنى ، لأنَّه لو لم يكن ذلك كذلك لجاز وجود شيء ليس بموجود ولا محدث ولا مؤلَّف ولا مركَّب ولا حامل للأعراض ولا قائم بنفسه ، ولو جاز ذلك لجاز وجود محدث قائم بنفسه مركَّب مؤلف حامل للصِّفات ، ليس بشيء ولا موجود ، فلما لم يجز ذلك ثبت أنَّ معنى شيء غير معنى : محدث مؤلَّف حامل للأعراض ، فإن لم يجب هذا لم يجب ما قلتموه ، مسألة : ويقال لهم ما الدَّليل على أنَّ صانع العالم جسم : فإن قالوا لأنَّنا لم نجد في الشَّاهد والمعقول فاعلاً إلَّا جسما فوجب القضاء بذلك على الغائب ، قيل لهم فيجب على موضوع استدلالكم هذا أن يكون القديم سبحانه مؤلَّفاً محدثاً مصوَّراً ذا حيِّز وقبول للأعراض ، لأنَّكم لم تجدوا في الشَّاهد وتعقلوا فاعلاً إلَّا كذلك ، فإن مرُّوا على ذلك تركوا قولهم وفارقوا التَّوحيد ، وإن أبوه نقضوا استدلالهم ... قوله **﴿لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصارَ﴾** [الأنعام: ١٠٣] ، أنَّها لا تدركه جسماً مصوَّراً

متحيِّزاً ولا حالّاً في شيء على ما يقوله النَّصارى ، ولا مشبهاً لشيء على ما يقوله أهل التَّشبيه" . انظر : تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل (ص٢٢٠ فما بعدها) .

وقال الإمام ابن فورك (٤٠٦هـ) : " وَاعْلَم أَنَّه لَا فرق بَين الْإِتْيَان والمجيء وَالنُّزُول إِذا أضيف جَمِيع ذَلِك إِلَى الْأَجْسَام الَّتِي تتحرَّك وتنتقل وتحازي مَكَاناً ، إِنَّ جَمِيع ذَلِك يعقل من ظَاهرهَا ، وَالْمعْنَى الَّذِي هُوَ الْحَرَكَة والنُّقلة الَّتِي هِيَ تَفْرِيغ مَكَان وشغل مَكَان . وَإِذا أضيف إِلَى مَا لَا يَلِيق بِهِ الإنتقال من مَكَان إِلَى مَكَان لإستحالة وَصفه كَانَ معنى مَا يُضَاف إِلَيْهِ من الْإِتْيَان والمجيء على حسب مَا يَلِيق بنعمته وَصفته ... " .

وقال أيضاً : " ... اعْلَم أَنَّ كلّ مَا ذكر فِيهِ الْحجاب ، من أَمْثَال هَذَا الْخَبَر ، فَإِنَّمَا يرجع مَعْنَاهُ إِلَى الْخلق ، لأَنَّهم هم المحجوبون عَنهُ بحجاب يخلقه فيهم ، لَا يجوز أَن يكون الله عزَّ وجلَّ محتجباً وَلَا محجوباً ، لاستحالة كَونه جوهراً أَو جسماً محدوداً ، لِأَنَّ مَا يستره الْحجاب أكبر مِنْهُ ، وَيكون متناهياً محاذياً جَائِزاً عَلَيْهِ المماسَّة والمفارقة ، وَمَا كَانَ كَذَلِك كَانَت عَلَامَات الْحَدث فِيهِ قَائِمَة ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُوَحِّدين إِنَّما توصَّلوا إِلَى الْعلم بِحَدَث الْأَجْسَام من حَيْثُ وجدوها متناهية محدودة محلاً للحوادث ، فَكَانَ تعاقبها عَلَيْهَا دَلِيلاً على حدثها " .

وقال أيضاً : " ... اعلم أَنَّ الْوَطْأَة الَّتِي هِيَ بِمَعْنى مماسَّة بجارحة أَو بِبَعْض الْأَجْسَام لَا يَصحُّ فِي وصف الله تَعَالَى لاستحالة كَونه جسماً ، واستحالة المماسَّة عَلَيْهِ ، واستحالة تَغْيِيره بِمَا يحدث فِيهِ من الْحَوَادِث " .

وقال أيضاً : " إِنَّ خُرُوج من الشَّيء على وَجْهَيْن :

أَحدهمَا : كخروج الْجِسْم من الْجِسْم ، وَذَلِكَ بمفارقة مَكَانَهُ واستبداله مَكَاناً آخر ، وَلَيْسَ الله تَعَالَى جسماً ، وَلَا كَلَامه جسم ، لأَنَّه لَو كَانَ جسماً لاقتضى محلاً وَاحِداً ، وَذَلِكَ فَاسد .

وَالْوَجْه الثَّانِي من معنى الْخُرُوج : كَقَوْلِك : خرج لنا من كلامك خير كثير ، وأتانا مِنْهُ نفع مُبين ، إِذا أَرَادَ أَنَّه ظهر لَهُم مِنْهُ مَنَافِع ، فَأَمَّا الْخُرُوج الَّذِي بِمَعْنى الإنتقال ، فَلَا يَصحُّ على كَلَام الله سُبْحَانَهُ ، وَلَا على شَيْء من الْكَلَام ، لأجل أَنَّه لَيْسَ بجسم ، وَلَا جَوْهَر ، وإنَّما يجوز الإنتقال على الْجَوَاهِر والأجسام ... "

. انظر : مشكل الحديث وبيانه (ص٢٠١) ، (ص٢١٣) ، (ص٢٧٩) ، (ص٢٨٦-٢٨٧) بالترتيب .

وقال الإمام الثَّعلبي (٤٢٧هـ) : " وأعلم أنَّ الآيات والأخبار الصِّحاح في هذا الباب كثيرة ، وكلُّها إلى العلوِّ مشيرة ، ولا يدفعها إلَّا مُلحدٌ جاحدٌ أو جاهلٌ معاندٌ ، والمراد بها- والله أعلم- توقيره ، وتعظيمه ،

وتنزيهه عن السُّفل والتَّحت ، ووصفه بالعلوّ والعظمة دون أن يكون موصوفاً بالأماكن والجهات ، والحدود والحالات ، لأنَّها صفات الأجسام وأمارات الحدث ، والله سبحانه وتعالىٰ كان ولا مكان ، فخلق الأمكنة غير محتاج إليها ... ". انظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٩/ ٣٦٠) .

وذكر الإمام ابن العماد الحنبلي في" شذرات الذَّهب في أخبار من ذَهَب" (٥/ ١٣٩) في ترجمة الإمام أبي علي الهاشمي الحنبلي ، محمَّد بن أحمد بن أبي موسىٰ البغدادي (٤٢٨هـ) موضِّحاً عقيدته ، قال : " أنَّ الله عزَّ وجلَّ واحدٌ أحدٌ ، فردٌ صمدٌ ، لا يغيِّره الأبد ، ليس له والدٌ ولا ولد ، وأنَّه سميعٌ بصيرٌ ، بديعٌ قديرٌ ، حكيمٌ خبيرٌ ، عليٌّ كبيرٌ ، وليٌّ نصيرٌ ، قويٌ مُجيرٌ ، ليس له شبيهٌ ولا نظيرٌ ، ولا عونٌ ولا ظهيرٌ ، ولا شريكٌ ولا وزيرٌ ، ولا ندٌّ ولا مُشيرٌ ، سبق الأشياء، فهو قديم لا كقِدمها ، وعلم كون وجودها في نهاية عدمها ، لم تملكه الخواطر فتكيِّفه ، ولم تدركه الأبصار فتصفُه ، ولم يخل من علمه مكان فيقع به التَّأيين ، ولم يعدمه زمان فينطلق عليه التَّأوين . ولم يتقدَّمه دهرٌ ولا حينٌ ، ولا كان قبله كونٌ ولا تكوينٌ ، ولا تجري ماهيَّته في مقال ، ولا تخطرُ كيفيَّته ببال ، ولا يدخل في الأمثال والأشكال ، صفاته كذاته ، ليس بجسمٍ في صفاته ، جلَّ أن يشبّه بمبتدعاته أو يضاف إلىٰ مصنوعاته ، **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ: ١١] .

وقال الإمام أبو منصور عبد القاهر الإسفراييني (٤٢٩هـ) : " لو كان الإله مقدَّراً بحدٍّ ونهاية لم يخل من أن يكون مقداره مثل أقل المقادير ، فيكون كالجزء الذي لا يتجزَّأ ، أو يختصُّ ببعض المقادير ، فيتعارض فيه المقادير ، فلا يكون بعضها أولىٰ من بعض إلَّا بمخصِّص خصَّه ببعضها ، وإذا بطل هذان الوجهان صحَّ أنَّه بلا حدٍّ ولا نهاية " . انظر : كتاب أُصول الدِّين (ص٧٣) .

وقال الإمام ابن بطَّال (٤٤٩هـ) : " ... ولا فرق بين الإتيان والمجيء والنُّزول إذا أضيف جميع ذلك إلىٰ الأجسام التي يجوز عليها الحركة والنُّقلة التي هي تفريغ مكان وشغل غيره ، فإذا أضيف ذلك إلىٰ من لا يليق به الانتقال والحركة ، كان تأويل ذلك علىٰ حسب ما يليق بنعته وصفته عزَّ وجلَّ " .

وقال أيضاً : " ... لأنَّ الموصوف بالسّعة يصحُّ وصفه بالضِّيق بدلاً منه ، والوصفان جميعاً من صفات الأجسام ، وإذا استحال وصفه بما يؤدِّي إلىٰ القول بكونه جسماً ، وجب صرف قولها عن ظاهره إلىٰ ما اقتضىٰ صحَّته الدَّليل ... ولم يرد بوصفه بالقُرب قُرب المسافة ؛ لأنَّ الله تعالىٰ لا يصحُّ وصفه بالحلول في الأماكن ؛ لأنَّ ذلك من صفات الأجسام " .

وقال أيضاً : " ... غرضه في هذا الباب ردّ شبهة الجهميَّة المجسِّمة في تعلُّقها بظاهر قوله : **﴿مِنَ اللَّهِ ذِي الْمَعارِجِ * تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كانَ مِقْدارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾** [المعارج: ٣ – ٤] ، وقوله

: ﴿**إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ**﴾ [فاطر: ١٠] ، وما تضمَّنته أحاديث الباب من هذا المعنىٰ ، وقد تقدَّم الكلام في الرَّدِّ عليهم ، وهو أنَّ الدَّلائل الواضحة قد قامت علىٰ أنَّ الباري تعالىٰ ليس بجسم ، ولا محتاجاً إلىٰ مكان يحلّه ويستقر فيه ؛ لأنَّه تعالىٰ قد كان ولا مكان ، وهو علىٰ ما كان ، ثمَّ خلق المكان ، فمحالٌ كونه غنيَّاً عن المكان قبل خلقه إيَّاه ، ثمَّ يحتاج إليه بعد خلقه له ، هذا مستحيل " .

وقال أيضاً : " ... فلا تعلُّق فيه للمجسِّمة في إثبات الجسم والمكان ، لما تقدَّم من استحالة كونه جسماً أو حالّاً في مكان ". انظر : شرح صحيح البخاريٰ لابن بطال (٣/ ١٣٧) ، (١٠/ ٤١٧) ، (١٠/ ٤٥٣) ، (١٠/ ٤٦٦) بالترتيب .

وقال الإمام ابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ) : " ذهب طَائِفَة إلىٰ القَوْل بِأَنَّ الله تَعَالَىٰ جسم ، وحجَّتهم فِي ذَلِك : أَنَّه لَا يقوم فِي الْمَعْقُول إِلَّا جسم أَو عَرَض ، فَلَمَّا بَطل أَن يكون تَعَالَىٰ عرضاً ، ثَبت أَنَّه جسم ، وَقَالُوا : إِنَّ الْفِعْل لَا يَصحُّ إِلَّا من جسم ، والباري تَعَالَىٰ فَاعلٌ ، فَوَجَبَ أَنَّه جسم ، وَاحْتَجُّوا بآيَات من الْقُرْآن فِيهَا ذكر الْيَد ، وَالْيَدَيْنِ ، وَالْأَيْدِي ، وَالْعين ، وَالْوَجْه ، وَالْجنب ، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ**﴾ [الفجر: ٢٢] ، و ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ**﴾ [البقرة: ٢١٠] ، وتجلِّيه تَعَالَىٰ للجبل ، وبأحاديث فِيهَا ذكر الْقَدَم ، وَالْيَمِين ، وَالرِّجل ، والأصابع ، والتَّنزُّل .

قَالَ أَبُو محمَّد : وَلِجَمِيع هَذِه النُّصُوص وُجُوه ظَاهِرَة بَيِّنَة خَارِجَة علىٰ خلاف مَا ظنُّوه وتأوَّلوه .

قَالَ أَبُو محمَّد : وَهَذَانِ الاستدلالان فاسدان . أَمَّا قَوْلهم : أَنَّه لَا يقوم فِي الْمَعْقُول إِلَّا جسم أَو عرَض ، فَإِنَّهَا قسْمَة نَاقِصَة ، وإِنَّما الصَّوَاب أَنَّه لَا يُوجد فِي الْعَالم إِلَّا جسم أَو عَرَض ، وَكِلَاهُمَا يَقْتَضِي بطبيعته وجود مُحدث لَهُ فبالضَّرورة نعلم أَنَّه لَو كَانَ محدثهما جسماً أَو عرضاً لَكَانَ يَقْتَضِي فَاعِلاً فعله وَلَا بُدَّ . فَوَجَبَ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ فَاعل الْجِسْم وَالْعرَض لَيْسَ جسْماً ، وَلَا عَرَضاً ، وَهَذَا برهَان يضْطَر إِلَيْهِ كلّ ذِي حسٍّ بضرورة الْعقل ، وَلَا بُدَّ .

وَأَيْضاً فَلَو كَانَ الْبَارِي – تَعَالَىٰ عَن إلحادهم – جسماً لاقتضىٰ ذَلِك ضَرُورَة أَن يكون لَهُ زمَان وَمَكَان هما غَيره ، وَهَذَا إِبْطَال التَّوحيد وَإِيجَاب الشِّرك مَعَه تَعَالَىٰ لشيئين سواهُ ، وَإِيجَاب أَشْيَاء مَعَه غير مخلوقة ، وَهَذَا كفر ، وَقد تقدَّم إفسادنا لهَذَا القَوْل .

وَأَيْضاً ، فَإِنَّهُ لَا يعقل الْبَتَّة جسْم إِلَّا مؤلَّف طَوِيل عريض عميق ، ونظَّارهم لَا يَقُولُونَ بِهَذَا ، فَإِن قَالُوهُ لَزِمَهُم أَنَّ لَهُ مؤلِّفاً جَامعاً مخترعاً فَاعِلاً ، فَإِن منعُوا من ذَلِك لَزِمَهُم أَن لَا يوجبوا لما فِي الْعَالم من التَّأْلِيف لَا مؤلّف وَلَا جَامعاً ، إِذْ الْمُؤلَّف كُلّه كَيْفَمَا وجد يَقْتَضِي مؤلّفاً ضَرُورَة ، فَإِن قَالُوا : هُوَ جسم غير مؤلَّف

، قيل لَهُم : هَذَا هُوَ الَّذِي لَا يعقل حَسَّاً ، وَلَا يتشكَّل فِي النَّفس الْبَتَّة ، فَإِن قَالُوا : لَا فرق بَين قولنا شَيْء وَبَين قَوْلنَا جسم ، قيل لَهُم : هَذِه دَعْوَى كَاذِبَة على اللُّغَة الَّتِي بهَا يَتَكَلَّمُونَ .

وَأَيْضاً فَهُوَ بَاطِل لِأَنَّ الْحَقِيقَة أَنَّه لَو كَانَ الشَّيء والجسْم بِمَعْنى وَاحِد لَكَانَ الْعرَض جسْماً ، لأَنَّه شَيْء ، وَهَذَا بَاطِل بيقين . والحقيقة هِيَ أَنَّه لَا فرق بَين قَوْلنَا : شَيْء ، وَقَوْلنَا : مَوْجُود وَحقّ وَحَقِيقَة ومثبت ، فَهَذِهِ كلهَا أَسمَاء مترادفة على معنى وَاحِد لَا يخْتَلف ، وَلَيْسَ مِنْهَا اسْم يَقْتَضِي صفة أَكثر من أَنَّ الْمُسَمَّى بذلك حقّ وَلَا مزِيد ، وَأَمَّا لَفْظَة جسم فَإِنَّهَا فِي اللُّغَة عبارَة عَن الطَّوِيل العريض العميق ، الْمُحْتَمل للْقِسْمَة ذِي الْجِهَات السِّت ، الَّتِي هِيَ فَوق وَتَحْت ، ووراء وأمام ، وَيَمِين وشمال ، وَرُبَّمَا عدم وَاحِدَ مِنْهَا ، وَهِي الفوق ، هذا حكم هَذِه الْأَسْمَاء فِي اللُّغَة الَّتِي هَذِه الْأَسْمَاء مِنْهَا ، فَمن أَرَادَ أَن يُوقع شَيْئاً مِنْهَا على غير موضوعها فِي اللُّغَة فَهُوَ مَجْنُون وقاح ، وَهُوَ كمن أَرَادَ أَن يُسَمِّي الْحق بَاطِلاً وَالْبَاطِل حَقَّاً ، وَأَرَادَ أَن يُسَمِّي الذَّهَب خشباً ، وَهَذَا غَايَة الْجَهْل والسّخف ، إِلَّا أَن يَأْتِي نَصٌّ بِنَقْل اسْم مِنْهَا عَن مَوْضُوعه إِلَى معنى آخر فَيُوقف عِنْده ، وَإِلَّا فَلَا ، وإِنَّما يلْزم كل مناظر يُرِيد معرفَة الْحَقَائِق أَو التَّعْرِيف بهَا أَن يُحَقّق الْمعَانِي الَّتِي يَقع عَلَيْهَا الِاسْم ثمَّ يخبر بعد بهَا أَو عنها بِالْوَاجِبِ ، وَأَمَّا مزج الْأَشْيَاء وقلبها عَن موضوعاتها فِي اللُّغَة ، فَهَذَا فعل السّوفسطائيَّة الوقحاء الْجُهَّال ، العابثون بعقولهم وأنفسهم .

فَإِن قَالُوا لنا : إِنَّكُم تَقولُونَ إِنَّ الله عزَّ وجلَّ حَيّ لَا كالأحياء ، وَعَلِيم لَا كالعلماء ، وقادر لَا كالقادرين ، وَشَيْء لَا كالأشياء ، فَلمَ منعتم القَوْل بِأَنَّهُ جسم لَا كالأجسام ؟!!

قيل لَهُم وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيق : لَوْلَا النَّص الْوَارِد بتسميته حَيَّاً وقديراً وَعَلِيماً مَا سمَّيناه بِشَيْء من ذَلِك ، لَكِن الْوُقُوف عِنْد النَّص فرضٌ ، وَلم يَأْتِ نَصٌّ بتسميته تَعَالَى جسماً ، وَلَا قَامَ الْبُرْهَان بتسميته جسماً ، بل الْبُرْهَان مَانعٌ من تَسْمِيَته تعالى بذلك . وَلَو أَتَانَا نَصٌّ بتسميته تَعَالَى جسماً لَوَجَبَ علينا القَوْل بذلك ، وَكُنَّا حِينَئِذٍ نقُول : أَنَّه جسمٌ لَا كالأجسام ، كَمَا قُلْنَا فِي عليم ، وقدير ، وَحيّ ، وَلَا فرق ، وَأَمَّا لَفْظَة شَيْء ، فالنَّصّ أَيْضاً جَاءَ بهَا ، والبرهان أوجبهَا على مَا نذْكر بعد هَذَا ، إِن شَاءَ الله تَعَالَى ". انظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٩٢-٩٣) .

وقال أيضاً : " قَالَ الله عزَّ وجلَّ : **﴿وَيَبْقى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالْإِكْرامِ﴾** [الرحمن: ٢٧] ، فَذَهَبت المجسّمة إِلَى الِاحْتِجَاج بِهَذَا فِي مَذْهَبهم ، وَقَالَ الْآخرُونَ : وَجه الله تَعَالَى إِنَّما يُرَاد بِهِ : الله عزَّ وجلَّ .

قَالَ أَبُو محمَّد : وَهَذَا هُوَ الْحق الَّذِي قَامَ الْبُرْهَان بِصِحَّتِهِ ، لما قدَّمنَا من إِبْطَال القَوْل بالتَّجسيم ، وَقَالَ أَبُو الْهُذيْل : وَجه الله هُوَ الله .

قَالَ أَبُو محمَّد : وَهَذَا لَا يَنْبَغِي أَن يُطلق ، لأَنَّه تَسْمِيَة ، وَتَسْمِيَة الله تَعَالَىٰ لَا يجوز إِلَّا بِنَصٍّ ، وَلَكنَّا نقُول : وَجه الله لَيْسَ هُوَ غير الله تَعَالَىٰ ، وَلَا نرْجع مِنْهُ إِلىٰ شَيْء سوىٰ الله تَعَالَىٰ ، برهَان ذَلِك : قَول الله تَعَالَىٰ حاكياً عَمَّن رَضِي قَوْله : ﴿ **إِنَّما نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ** ﴾ [الإنسان: ٩] ، فصحَّ يَقِيناً : أَنَّهم لم يقصدوا غير الله تَعَالَىٰ ، وَقَوله عزَّ وجلَّ : ﴿ **فَأَيْنَما تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ** ﴾ [البقرة: ١١٥] ، إِنَّما مَعْنَاهُ : فثمَّ الله تَعَالَىٰ بِعِلْمِهِ ، وقبوله لمن توجَّه إِلَيْهِ ، وَقَالَ تَعَالَىٰ : ﴿ **يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ** ﴾ [الفتح: ١٠] ، وَقَالَ تَعَالَىٰ : ﴿ **لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ [ص: ٧٥] ، وَقَالَ تَعَالَىٰ : ﴿ **مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينا أَنْعاماً** ﴾ [يس: ٧١] ، وَقَالَ : ﴿ **بَلْ يَداهُ مَبْسُوطَتانِ** ﴾ [المائدة: ٦٤] . وقَالَ رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " المقسطون عَن يمين الرَّحمن " (أخرجه أحمد في المسند (١١/ ٣٢ برقم ٦٤٩٢) ، قال الأرنؤوط في تخريجه للحديث : " إسناده صحيح على شرط الشيخين. سفيان: هو ابن عُيينة.وأخرجه الحميدي (٥٨٨) ، وحسين المروزي في زوائده على "الزهد" لابن المبارك (١٤٨٤) ، وابنُ أبي شيبة ١٣/ ١٢٧ ، ومسلم (١٨٢٧) ، والنسائي في "المجتبى" ٨/ ٢٢١، وابنُ حبان (٤٤٨٤) و (٤٤٨٥) ، والأجري في "الشريعة" ص ٣٢٢، والبيهقي في "السنن" ١/ ٨٧٠، وفي "الأسماء والصفات" ص ٣٢٤، والخطيب في "تاريخه" ٥/ ٣٦٧، والبغوي (٢٤٧٠) من طرق، عن سفيان، بهذا الإسناد) ، " وكلتا يَدَيْهِ يَمِين " ، فَذَهَبت المجسِّمة إِلىٰ مَا ذكرنَا مِمَّا قد سلف من بطلَان قَوْلهم فِيهِ . وَذَهَبت الْمُعْتَزلَة : إِلىٰ أَنَّ " الْيَد " النِّعْمَة ، وَهُوَ أَيْضاً لَا معنىٰ لَهُ ، لِأَنَّهَا دَعْوَىٰ بِلَا برهَان . وَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ : إِنَّ المُرَاد بقول الله تَعَالَىٰ : أَيْدِينَا ، إِنَّما مَعْنَاهُ : اليدان ، وَإِنَّ ذكر الْأَعْين إِنَّما مَعْنَاهُ : عينان . وَهَذَا بَاطِل مدْخل فِي قَول المجسِّمة ، بل نقُول : إِنَّ هَذَا إِخْبَارٌ عَن الله عزَّ وجلَّ ، لَا يرجع من ذكر الْيَد إِلىٰ شَيْء سواهُ تَعَالَىٰ ، ونقرُّ أَنَّ لله تَعَالَىٰ كَمَا قَالَ : يداً ، ويدين ، وأيدي ، وَعيناً ، وَأَعْيُناً ، كَمَا قَالَ عزَّ وجلَّ : ﴿ **وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي** ﴾ [طه: ٣٩] ، وَقَالَ تَعَالَىٰ : ﴿ **فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنا** ﴾ [الطور: ٤٨] ، وَلَا يجوز لأحد أَن يصف الله عزَّ وجلَّ بأَنَّ له عينين ، لأَنَّ النَّصَّ لم يأت بذلك ، ونقول : إِنَّ المراد بما ذكرنا الله عزَّ وجلَّ لا شيء غيره .

وقال تعالى حاكياً عن قول قائل : ﴿ **يَا حَسْرَتى عَلى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ** ﴾ [الزمر:٥٦] ، وهذا مَعْنَاهُ فِيمَا يقْصد بِهِ الله عزَّ وجلَّ وفي جانب عبادته . وَصَحَّ عَن رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " وكلتا يَدَيْهِ يَمِين " ، " وَعَن يَمِين الرَّحمن " ، فَهُوَ مثل قَوْله : ﴿ **وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانكُم** ﴾ [النساء: ٣٦] ، يُرِيد : وَمَا ملكتم . وَلَمَّا كَانَت الْيَمين فِي لُغَة الْعَرَب : يُرَاد بهَا الْحَظ للأفضل كَمَا قَالَ الشّماخ :

إذا مَا رايَة رفعت لمجدٍ تلقَّاها عرابه بِالْيَمِينِ

يُرِيد أَنَّه يتلقَّاها بالسَّعي الأعلىٰ ، كَانَ قَوْله : " وكلتا يَدَيْهِ يَمِين " ، أَي : كلُّ مَا يكون مِنْهُ تَعَالَىٰ من الْفَضل فَهُوَ الأعلىٰ .

وَكَذَلِكَ صَحَّ عَن رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه قَالَ : " إِنَّ جَهَنَّم لَا تمتلئ حتَّىٰ يضع فِيهَا قَدَمَه " (أخرجه البخاري (٩/ ١٣٤ برقم ٧٤٤٩) ، وَصَحَّ أَيْضاً فِي الحَدِيث : " حتَّىٰ يضع فِيهَا رِجْلَه " (أخرجه أبو عوانة في المستخرج (١/ ١٦٠ برقم ٤٦٤) ، مسلم (٤/ ٢١٨٧ برقم ٢٨٤٦) ، وَمعنىٰ هَذَا مَا قد بَيَّنه رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيث آخر صَحِيح أخبر فِيهِ أَنَّ الله تَعَالَىٰ بعد يَوْم الْقِيَامَة يخلق خلقاً يدخلهم الْجنَّة ، وَأَنَّه تعالىٰ يَقُول للجنَّة وَالنَّار : " لكلِّ وَاحِدَة مِنْكُمَا ملؤُهَا " ، فَمَعْنَى الْقدَم فِي الحَدِيث الْمَذْكُور إنَّما هُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ : ﴿**أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ**﴾ [يونس: ٢] ، يُرِيد سالف صِدق ، فمَعْنَاهُ الْأمة الَّتِي تقدَّم فِي علمه تَعَالَىٰ أَنَّه يمْلَأ بهَا جَهَنَّم ، وَمعنىٰ رِجْله مثل ذَلِك ، لِأَنَّ الرِّجل : الْجَمَاعَة فِي اللُّغَة ، أَي : يضع فِيهَا الْجَمَاعَة الَّتِي قد سبق فِي علمه أَنَّه يمْلَأ جَهَنَّم بهَا .وَكَذَلِكَ الحَدِيث الصَّحِيح : أَنَّ رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : " إِنَّ قلب الْمُؤمن بَين اصبعين من أَصَابِع الله عزَّ وجلَّ " ، أَي : بَين تدبيرين ونعمتين من تَدْبِير الله عزَّ وجلَّ ونعمه ، إِمَّا كِفَايَة تسرُّهُ ، وَإِمَّا بلَاء يأجره عَلَيْهِ ، والإصبع فِي اللُّغَة : النِّعْمَة . وقلب كلّ أحد بَين توفيق الله وجلاله ، وَكِلَاهُمَا حكمة . وَأخْبر عَلَيْهِ السَّلَام : أَنَّ الله يَبْدُو للمؤمنين يَوْم الْقِيَامَة فِي غير الصُّورَة الَّتِي عرفوه عليها .

وَهَذَا ظَاهر بَيِّنٌ ، وَهُوَ أَنَّهم يرَوْنَ صُورَة الْحَال من الهول والمخافة غير الذي كانوا يظنُّون فِي الدُّنيا . وبرهان صِحَّة هَذَا القَوْل : قَوْله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الحَدِيث الْمَذْكُور : " غير الَّذِي عرفتموه بهَا " ، وبالضَّرورة نعلم أَنَّنا لا نعلم لله عزَّ وجلَّ فِي الدُّنيا صُورَة أصلاً ، فصحَّ ما ذَكَرْنَاهُ يَقِيناً . وَكَذَلِكَ القَوْل فِي الحَدِيث الثَّابِت : " خلق الله آدم علىٰ صورته " . أخرجه البخاري (٨/ ٥٠ برقم ٦٢٢٧) ، ونص الحديث هو : " " خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَىٰ صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَىٰ أُولَئِكَ، النَّفَرِ مِنَ المَلاَئِكَةِ، جُلُوسٌ، فَاسْتَمِعْ مَا يُحَيُّونَكَ، فَإِنَّهَا تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ، فَقَالَ: السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ، فَقَالُوا: السَّلاَمُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَزَادُوهُ: وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ عَلَىٰ صُورَةِ آدَمَ، فَلَمْ يَزَلِ الخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حَتَّىٰ الآنَ " . فالكلام برمّته كلام عن سيدنا آدم عليه السلام ، ولا علاقة له بالله تعالىٰ ...

فَهَذِهِ إِضَافَة ملكٍ ، يُرِيد الصُّورَة الَّتِي تخيَّرها الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليَكُون آدم مصوَّراً عَلَيْهَا . وكل فَاضل فِي طبقته ، فَإِنَّهُ ينْسب إِلىٰ الله عزَّ وجلَّ ، ويُضاف إليه ، كَمَا يَقُول : بَيت الله عزَّ وجلَّ ، عَن الْكَعْبَة ، والبيوت كلّهَا بيُوت الله تَعَالَىٰ ، وَلَكِن لَا يُطلق علىٰ شَيْء مِنْهَا هَذَا الِاسْم ، كَمَا يطلق علىٰ الْمَسْجِد الْحَرَام ، وكما نقُول فِي جِبْرِيل وَعِيسَىٰ عَلَيْهِمَا السَّلَام : روح لله ، والأرواح كلُّهَا لله تعالىٰ ، ملك لَهُ ، وكما نقول فِي نَاقَة صَالح عَلَيْهِ السَّلَام : ناقة الله ، والنُّوق كلّهَا لله تعالىٰ . فعلىٰ هَذَا الْمَعْنىٰ قيل : علىٰ صُورَة الرَّحمن . والصُّور كلّهَا لله ، وهِيَ ملك لَهُ ، وَخلق لَهُ ...

وَكَذَلِكَ مَا صَحَّ عَن النَّبِي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَن يَوْم الْقِيَامَة : أَنَّ الله عزَّ جلَّ يكْشف عَن سَاق ، فَيَخِرُّونَ سجَّداً ، فَهو كَمَا قَالَ الله عزَّ وجلَّ : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُوْد﴾ [القلم: ٤٢] ، وإنَّما هذا إِخْبَارٌ عَن شدَّة الْأَمر ، وَهُولِ الْمَوْقف ، كَمَا يُقال : قد شمَّرت الْحَرْب عَن سَاقهَا ، قَالَ جرير :

ألا رُبَّ سامي الطّرف من آل مَازِن   إِذا شمَّرت عَن سَاقهَا الْحَرْب شمرا

وَالْعجب مِمَّن يُنكر هَذِه الْأَخْبَار الصِّحاح ، وإنَّما جاءت بِمَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآن نصَّاً ، وَلَكِن من ضَاقَ علمه أنكر مَا لَا علم لَهُ بِهِ ، وَقد عَابَ الله هَذَا فَقَالَ : ﴿بل كذبُوا بِمَا لم يحيطوا بِعِلْمِهِ وَلما يَأْتهمْ تَأْوِيله﴾ [يونس: ٣٩] . انظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ١٢٧-١٢٩) .

وقال الإمام البيهقي (٤٥٨هـ) : " قَالَ الْحَلِيمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى : وَأَمَّا الْبَرَاءَةُ مِنَ التَّشْبِيهِ بِإِثْبَاتِ أَنَّه لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ، فَلِأَنَّ قَوْماً زَاغُوا عَنِ الْحَقِّ فَوَصَفُوا الْبَارِئَ - جَلَّ وَعَزَّ - بِبَعْضِ صِفَاتِ الْمُحْدَثِينَ ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَنَّه جَوْهَرٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَنَّه جِسْمٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ أَنْ يَكُونَ عَلَىٰ الْعَرْشِ قَاعِداً ، كَمَا يَكُونُ الْمَلِكُ عَلَىٰ سَرِيرِهِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ فِي وُجُوبِ اسْمِ الْكُفْرِ لِقَائِلِهِ ، كَالتَّعْطِيلِ ، وَالتَّشْرِيكِ ، فَإِذَا أَثْبَتَ الْمُثْبِتُ أَنَّه لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَجِمَاعُ ذَلِكَ أَنَّه لَيْسَ بِجَوْهَرٍ ، وَلَا عَرَضٍ ، فَقَدِ انْتَفَىٰ التَّشْبِيهُ ، لأَنَّه لَوْ كَانَ جَوْهَراً أَوْ عَرَضاً لَجَازَ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَىٰ سَائِرِ الْجَوَاهِرِ ، وَالْأَعْرَاضِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ جَوْهَراً ، وَلَا عَرَضاً لَمْ يَجُزْ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَىٰ الْجَوَاهِرِ مِنْ حَيْثُ أَنَّها جَوَاهِرُ ، كَالتَّأْلِيفِ ، وَالتَّجْسِيمِ أو شَغْلِ الْأَمْكِنَةِ وَالْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ ، وَلَا مَا يَجُوزُ عَلَىٰ الْأَعْرَاضِ مِنْ حَيْثُ أَنَّها أَعْرَاضٌ ، كَالْحُدُوثِ ، وَعَدَمِ الْبَقَاءِ " .

فالإمام الحليمي يؤكِّد ويبرهن علىٰ تنزيه الله تعالىٰ عن الجسميَّة ، وعن لوازمها من الحركة والسُّكون ، إذ كلَّ جسم لا ينفكُّ عن الحركة والسُّكون والاجتماع والافتراق ، وهي أعراض ملازمة للأجسام ، ولا تقوم إلَّا بها ، وهي حادثة لتغيرُّها وتبدُّلها ، وما لا ينفكُّ عن الحوادث فهو حادث ، والله تعالىٰ واجب الوجود لذاته ، فلا يجوز أن يكون جسْماً أو عَرَضاً ، فلو كان جسْماً أو عَرَضاً لاحتاج للمحلِّ ، وافتقر إليه ، وبالحاجة للمكان يصبح الواجب مفتقراً للغير فيكون ممكناً ، واللازم باطل فالملزوم مثله ، وبالتَّالي لا يجوز عليه ما يجوز علىٰ المحدثات من الحركة والسُّكون والانتقال من مكان إلىٰ آخر ، فهو تعالىٰ ليس محلاًّ للحوادث ، فلا يحلُّ بها ولا تحلُّ فيه سبحانه وتعالىٰ ...

وقال أيضاً : " فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَمَا الدَّلِيلُ عَلَىٰ أَنَّه لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا جَوْهَرٍ ، لَا عَرَضٍ قِيلَ : لأَنَّه لَوْ كَانَ جِسْماً لَكَانَ مُؤَلَّفاً . وَالْمُؤَلَّفُ شَيْئَانِ ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ ولَا يَحْتَمِلُ التَّأْلِيفِ ، وَلَيْسَ بِجَوْهَرٍ لِأَنَّ الْجَوْهَرَ هُوَ الْحَامِلُ لِلْأَعْرَاضِ ، الْمُقَابِلُ لِلْمُتَضَادَّاتِ ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلاً عَلَىٰ حُدُوثِهِ ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ تَعَالَىٰ قَدِيمٌ لَمْ يَزَلْ ، وَلَيْسَ بِعَرَضٍ لِأَنَّ الْعَرَضَ لَا يَصِحُّ بَقَاؤُهُ ، وَلَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ ، - وَهُوَ - سُبْحَانَهُ

قَائِمٌ بِنَفْسِهِ لَمْ يَزَلْ مَوْجُوداً ، فَلَا يَصِحُّ عَدَمُهُ . فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَإِذَا كَانَ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ شَيْئاً لَا كَالْأَشْيَاءِ ، مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ جِسْماً لَا كَالْأَجْسَامِ ؟ قِيلَ لَهُ : لَوْ لَزِمَ ذَلِكَ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ صُورَةً لَا كَالصُّوَرِ ، وَجَسَداً لَا كَالْأَجْسَادِ ، وَجَوْهَراً لَا كَالْجَوَاهِرِ ، فَلَمَّا لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ ، لَمْ يَلْزَمْ هَذَا " . انظر : شعب الإيمان (١/ ١٩٠) ، (٢/ ٢٦٣)
.

وقال أيضاً : " وفي الجُملة يجب أن يعلم : أنَّ استواء الله سبحانه وتعالىٰ ليس باستواء اعتدال عن اعوجاج ، ولا استقرار في مكان ، ولا مماسَّة لشيء من خلقه ، لكنَّه مستو علىٰ عرشه كما أخبر ، بلا كيف بلا أين ، بائن من جميع خلقه ، وأنَّ إتيانه ليس بإتيان من مكان إلىٰ مكان ، وأنَّ مجيئه ليس بحَرَكة ، وأنَّ نزوله ليس بنُقلة ، وأنَّ نفسه ليس بجِسْم ، وأنَّ وجهه ليس بصُورة ، وأنَّ يدَه ليست بجارحة ، وأنَّ عيْنه ليست بحَدَقة ، وإنَّما هذه أوصاف جاء بها التَّوقيف فقلنا بها ونفينا عنها التَّكييف ، فقد قال **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ: ١١] ، وقال : **﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾** [الإخلاص: ٤] ، وقال : **﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾** [مريم: ٦٥] . انظر : الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد علىٰ مذهب السلف وأصحاب الحديث (ص١١٧) .

وقال أيضاً : " أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا محمَّد أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ الْمُزَنِيَّ يَقُولُ : " حَدِيثُ النُّزُولِ قَدْ ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وُجُوهٍ صَحِيحَةٍ ، وَوَرَدَ فِي التَّنْزِيلِ مَا يُصَدِّقُهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : **﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾** [الفجر: ٢٢] ، وَالنُّزُولُ وَالْمَجِيءُ صِفَتَانِ مَنْفِيَّتَانِ عَنِ اللهِ تَعَالَىٰ مِنْ طَرِيقِ الْحَرَكَةِ وَالِانْتِقَالِ مِنْ حَالٍ إلىٰ حَالٍ ، بَلْ هُمَا صِفَتَانِ مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَىٰ بِلَا تَشْبِيهٍ ، جَلَّ اللهُ تَعَالَىٰ عَمَّا تَقُولُ الْمُعَطِّلَةُ لِصِفَاتِهِ ، وَالْمُشَبِّهَةُ بِهَا عُلُوّاً كَبِيراً " .

قُلْتُ : وَكَانَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ (٣٨٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ يَقُولُ : إِنَّما يُنْكِرُ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْحَدِيثِ مَنْ يَقِيسُ الْأُمُورَ فِي ذَلِكَ بِمَا يُشَاهِدُهُ مِنَ النُّزُولِ الَّذِي هُوَ تَدَلِّي مِنْ أَعْلَىٰ إلىٰ أَسْفَلَ ، وَانْتِقَالٌ مِنْ فَوْقٍ إلىٰ تَحْتٍ وَهَذِهِ صِفَةُ الْأَجْسَامِ وَالْأَشْبَاحِ ، فَأَمَّا نُزُولُ مَنْ لَا تَسْتَوْلِي عَلَيْهِ صِفَاتُ الْأَجْسَامِ فَإِنَّ هَذِهِ الْمَعَانِيَ غَيْرُ مُتَوَهَّمَةٍ فِيهِ ، وإنَّما هُوَ خَبَرٌ عَنْ قُدْرَتِهِ وَرَأْفَتِهِ بِعِبَادِهِ ، وَعَطْفِهِ عَلَيْهِمْ ، وَاسْتِجَابَتِهِ دُعَاءَهُمْ ، وَمَغْفِرَتِهِ لَهُمْ ، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ لَا يَتَوَجَّهُ عَلَىٰ صِفَاتِهِ كَيْفِيَّةٌ وَلَا عَلَىٰ أَفْعَالِهِ كَمِّيَّةٌ ، سُبْحَانَهُ **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ: ١١] . انظر : السنن الكبرىٰ (٣/ ٤) .

وقال الإمام الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) : " وَيَتَجَنَّبُ الْمُحَدِّثُ فِي أَمَالِيهِ رِوَايَةِ مَا لَا تَحْتَمِلُهُ عُقُولُ الْعَوَامِّ ، لِمَا لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِمْ فِيهِ مِنْ دُخُولِ الْخَطَأِ وَالْأَوْهَامِ ، وَأَنْ يُشَبِّهُوا اللَّهَ تَعَالَىٰ بِخَلْقِهِ ، وَيُلْحِقُوا بِهِ مَا يَسْتَحِيلُ فِي وَصْفِهِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ الَّتِي ظَاهِرُهَا يَقْتَضِي التَّشْبِيهَ وَالتَّجْسِيمَ ، وَإِثْبَاتَ الْجَوَارِحِ وَالْأَعْضَاءِ لِلْأَزَلِيِّ الْقَدِيمِ ، وَإِنْ كَانَتِ الْأَحَادِيثُ صِحَاحاً ، وَلَهَا فِي التَّأْوِيلِ طُرُقٌ وَوُجُوهٌ ،إِلَّا أَنَّ مِنَ حَقِّهَا

أَنْ لَا تُرْوَىٰ إِلَّا لِأَهْلِهَا خَوْفاً مِنْ أَنْ يُضَلَّ بِهَا مَنْ جَهِلَ مَعَانِيَهَا ، فَيَحْمِلُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا أَوْ يَسْتَنْكِرُهَا ، فَيَرُدَّهَا وَيُكَذِّبُ رِوَاتِهَا وَنَقَلَتَهَا " . انظر : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٠٧) .

وقال الإمام ابن عبد البرّ (٤٦٣هـ) : " وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ، وَلَيْسَ مَجِيئُهُ حَرَكَةً ، وَلَا زَوَالاً ، وَلَا انْتِقَالاً ، لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّما يَكُونُ إِذَا كَانَ الْجَائِي جِسْماً أَوْ جَوْهراً ، فَلَمَّا ثَبَتَ أَنَّه لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جَوْهَرٍ ، لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ مَجِيئُهُ حَرَكَةً وَلَا نَقْلَةً ، وَلَوِ اعْتَبَرْتَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ : جَاءَتْ فُلَاناً قِيَامَتُهُ ، وَجَاءَهُ الْمَوْتُ ، وَجَاءَهُ الْمَرَضُ ، وَشِبْهُ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَوْجُودٌ نَازِلٌ بِهِ وَلَا مَجِيءَ لَبَانَ لَكَ ، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ ". انظر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٣٧) .

وقال الإمام القُشيري في " الرِّسالة القشيريَّة" (ص١١-١٢) عند ذكره لعقيدة الصُّوفيَّة : " وَهَذِهِ فصول تشتمل عَلَىٰ بيان عقائدهم فِي مسائل التَّوحيد ، ذكرناها عَلَىٰ وجه التَّرتيب . قَالَ شيوخ هذه الطَّريقة عَلَىٰ مَا يدلُّ عَلَيْهِ متفرّقاتُ كلامهم ومجموعاتها ومصنَّفاتهم فِي التَّوحيد : أَنَّ الحقَّ سبحانه وتعالىٰ موجودٌ ، قديمٌ ، واحدٌ ، حَكِيمٌ ، قادرٌ ، عليمٌ ، قاهرٌ ، رحيمٌ ، مُريدٌ ، سميعٌ ، مجيدٌ ، رفيعٌ ، متكلِّمٌ ، بصيرٌ ، متكبِّرٌ ، قديرٌ ، حيٌّ ، أحدٌ ، باقٍ ، صمد، وأنَّه عالم بعلم ، قادر بقدرة ، مريد بإرادة ، سميع بسمع ، بصيرٌ ببصر ، متكلِّمٌ بكلام ، حيٌّ بحياة ، باقٍ ببقاء ، وَلَهُ يدان ، هما صفتان يخلق بهما مَا يشاء سبحانه عَلَىٰ التَّخصيص ، وَلَهُ الوجه الجميل وصفات ذاته مختصَّة بذاته ، لا يقال هِيَ وَهُوَ ، ولا هِيَ أغيار لَهُ ، بَل هِيَ صفات لَهُ أزليَّة ونعوت سرمديَّة ، وأنَّه أحديُّ الذَّات لَيْسَ يشبه شيئاً من المصنوعات ، ولا يشبهه شَيْء من المخلوقات ، لَيْسَ بجسْم ، ولا جوهر ، ولا عَرَض ، ولا صفاته أعراض ، ولا يتصوَّر فِي الأوهام ولا يتقدَّر فِي العقول ، ولا لَهُ جهة ولا مكان ، ولا يجري عَلَيْهِ وقت وزمان ، ولا يَجُوز فِي وصفه زيادة ولا نقصان ، ولا يخصّه هيئة وَقَدّ ، ولا يقطعه نهاية وحدٌّ ، ولا يحلُّه حادث ، ولا يحمله عَلَىٰ الفعل باعثٌ ، ولا يَجُوز عَلَيْهِ لون ، ولا كون ، ولا ينصره مددٌ ولا عون ، ولا يخرج عَن قدرته مقدورٌ ، ولا ينفكُّ عَن حكمه مفطور ، ولا يعزب عَن علمه معلوم ، ولا هُوَ عَلَىٰ فعله كَيْفَ وَمَا يصنع ملوم ، لا يقال لَهُ أين ، ولا حيث ، ولا كَيْفَ ، ولا يستفتح لَهُ وجود ، فيقال : مَتَىٰ كَانَ ، ولا ينتهي لَهُ بقاء ، فيقال : استوفىٰ الأجل والزَّمان ، ولا يقال : لَمَ فعل مَا فعل ، إذ لا علَّة لأفعاله ، ولا يقال : مَا هُوَ إذ لا جنس لَهُ فيتميَّز بأمارة عَن أشكاله ، يرىٰ لا عَن مقابلة ويرىٰ غيره لا عَن مماقلة ، ويصنع لا عَن مباشرة ومزاولة ، لَهُ الأسماء الحسنىٰ والصِّفات العلا ، يفعل مَا يريد ، ويذلّ لحكمه العبيد ، لا يجري فِي سلطانه إلَّا مَا يشاء ، ولا يحصل فِي ملكه غَيْر مَا سبق بِهِ الْقَضَاء ، مَا علم أنَّه يَكُون من الحادثات أراد أَن يَكُون وَمَا علم أنَّه لا يَكُون مِمَّا جاز أَن يَكُون أراد أَن لا يَكُون " .

وقال الإمام الاسفراييني (٤٧١هـ) : " ... وَأن تعلم أَنَّ الْقَدِيم سُبْحَانَهُ لَيْسَ بجِسْم ، وَلَا جَوْهَر ، لِأَنَّ الْجِسْم يكون فِيهِ التَّأْلِيف ، والجوهر يجوز فِيهِ التَّأْلِيف والاتِّصال ، وكلُّ مَا كَانَ لَهُ الاتِّصال أَو جَازَ عَلَيْهِ الاتِّصال يكون لَهُ حدٌّ وَنِهَايَة . وَقد دلَّلنا على اسْتِحَالَة الْحَدّ وَالنِّهَايَة على الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى . وَقد ذكر الله تَعَالَى فِي صفة الْجِسْم : الزِّيَادَة ، فَقَالَ : وزاده بسطة فِي الْعلم والجسم ، فَبيَّن أَنَّ مَا كَانَ جسْماً جَازَت عَلَيْهِ الزِّيَادَة وَالنُّقْصَان ، وَلَا تجوز الزِّيَادَة وَالنُّقْصَان على الْبَارِي سُبْحَانَهُ " .

وقال أيضاً : " ... وأن تعلم أنَّ الحركة ، والسُّكون ، والذَّهاب ، والمجيء ، والكون في المكان ، والاجتماع ، والافتراق ، والقُرب ، والبُعد من طريق المسافة ، والاتِّصال ، والانفصال ، والحجم ، والجِرم ، والجثَّة ، والصُّورة ، والحيِّز ، والمقدار ، والنَّواحي ، والأقطار ، والجوانب ، والجهات كلُّها لا تجوز عليه تعالى ، لأنَّ جميعها يوجب الحدَّ والنهاية . وقد دلَّلنا على استحالة ذلك على الباري سبحانه وتعالى . وأصل هذا في كتاب الله تعالى ، وذلك أنَّ إبراهيم عليه السَّلام لمَّا رأى هذه العلامات على الكواكب والشَّمس والقمر ، قال : **﴿لَا أحب الآفلين﴾** [الأنعام: ٧٦] ، فبيَّن أنَّ ما جاز عليه تلك الصِّفات لا يكون خالقاً " . انظر : التبصير في الدِّين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص١٥٩) ، (ص١٦٠) بالترتيب .

وقال الإمام المتولِّي النَّيسابوري الشَّافعي (٤٧٨هـ) : " الباري تعالى ليس بجِسْم ، وذهبت الكرَّاميَّة إلى أنَّ الله تعالى جسم ، والدَّليل على فساد قولهم : أنَّ الجسم في اللغة بمعنى التَّأليف واجتماع الأجزاء ، والدَّليل عليه : أنَّه نقول عند زيادة الأجزاء وكثرة التَّأليف : جسم وأجْسَمُ ، كما يقال عند زيادة العلم : عليمٌ وأعلم ، وقال تعالى : وزاده بسطه في العلم والجسم ، فلمَّا كان وصف المبالغة كزيادة التَّأليف ، دلَّ على أنَّ أصل الاسم للتَّأليف ، فإذا ثبت ما ذكرنا بطل مذهبهم ، لأنَّ الله تعالى لا يجوز عليه التَّأليف " .
انظر : الغنية في أصول الدِّين (ص٨٠-٨١) .

وقال الإمام الجويني (٤٧٨هـ) : " من انتهض لطلب مدبِّره ، فإن اطمأنَّ إلى موجود انتهى إليه فكره فهو مشبِّه ، وإن اطمأنَّ إلى النَّفي المحض فهو معطِّل ، وإن قطع بموجود ، واعترف بالعجز عن دَرْك حقيقته فهو موحِّد ". انظر : العقيدة النظاميَّة في الأركان الإسلاميَّة (ص٢٣) .

وقال الإمام أبو حامد الغزالي (٥٠٥هـ) : " الأصل الرَّابع : العلم بأنَّه تعالى ليس بجوهر يتحيَّز ، بل يتعالى ويتقدَّس عن مناسبة الحيِّز .

وبرهانه : أنَّ كلَّ جوهر متحيِّز فهو مختصٌّ بحيِّزه ، ولا يخلو من أن يكون ساكناً فيه أو متحرِّكاً عنه ، فلا يخلو عن الحركة أو السُّكون ، وهما حادثان ، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث . ولو تصوّر جوهر

متحيِّز قديم ، لكان يعقل قدم جواهر العالم ، فإن سمَّاه مسم جوهراً ولم يرد به المتحيِّز ، كان مخطئاً من حيث اللفظ لا من حيث المعنىٰ .

الأصل الخامس : العلم بأنَّه تعالىٰ ليس بجسم مؤلَّف من جواهر ، إذ الجسم عبارة عن المؤلَّف من الجواهر ، وإذا بطل كونه جوهراً مخصوصاً بحيِّز ، بطل كونه جسماً ، لأنَّ كلَّ جسم مختصٍّ بحيِّز ومركَّب من جوهر ، فالجوهر يستحيل خلُّوه عن الافتراق ، والاجتماع ، والحركة ، والسُّكون ، والهيئة ، والمقدار ، وهذه سمات الحدوث . ولو جاز أن يعتقد أنَّ صانع العالم جسم لجاز أن يعتقد الإلهيَّة للشَّمس والقمر أو لشيء آخر من أقسام الأجسام " . انظر : إحياء علوم الدِّين (١/ ١٠٦-١٠٧) .

وقال أيضاً : " الدَّعوىٰ الثَّامنة : ندَّعي أنَّ الله تعالىٰ منزَّه عن أن يوصف بالاستقرار علىٰ العرش ، فإنّ كلّ متمكِّن علىٰ جسم ومستقر عليه مقدَّر لا محالة ، فإنَّه إمَّا أن يكون أكبر منه أو أصغر أو مساوياً ، وكلُّ ذلك لا يخلو عن التَّقدير ، وأنَّه لو جاز أن يماسّه جسم من هذه الجهة ، لجاز أن يماسّه من سائر الجهات فيصير محاطاً به ، والخصم لا يعتقد ذلك بحال ، وهو لازم علىٰ مذهبه بالضَّرورة ، وعلىٰ الجملة : لا يستقرُّ علىٰ الجسم إلَّا جسم ، ولا يحلُّ فيه إلا عرضٌ ، وقد بان أنَّه تعالىٰ ليس بجسم ولا عَرَض ، فلا يحتاج إلىٰ إقران هذه الدَّعوىٰ بإقامة البرهان ". انظر : الاقتصاد في الاعتقاد (ص٣٨) .

وقال أيضاً : " ... وَأَنَّه لَيْسَ بجسم مُصَور ، وَلَا جَوْهَر مَحْدُود مُقَدّر ، وَأَنَّه لَا يماثل الْأَجْسَام ، لَا فِي التَّقْدِير وَلَا فِي قبُول الانقسام ، وَأَنَّه لَيْسَ بجوهر ، وَلَا تحلُّه الْجَوَاهِر ، وَلَا بِعرَض ، وَلَا تحلُّه الْأَعْرَاض ، بل لَا يماثل مَوْجُوداً ، وَلَا يماثله مَوْجُود ، لَيْسَ كمثله شَيْء ، وَلَا هُوَ مثل شَيْء ، وَأَنَّه لَا يحدُّه الْمِقْدَار ، وَلَا تحويه الأقطار ، وَلَا تحيط بِهِ الْجِهَات ، وَلَا تكتنفه الأرضون وَلَا السَّموات ، وَأَنَّه مستوي علىٰ الْعَرْش ، علىٰ الْوَجْه الَّذِي قَالَه ، وبالمعنىٰ الَّذِي أَرَادَهُ ، اسْتِوَاء منزَّهاً عَن المماسَّة والاستقرار ، والتَّمكُّن والحلول والانتقال ، لَا يحملهُ الْعَرْش ، بل الْعَرْش وَحَمَلته ، محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون فِي قَبضته ، وَهُوَ فَوق الْعَرْش وَالسَّمَاء ، وَفَوق كل شَيْء إلىٰ تُخوم الثَّرىٰ ، فوقيَّة لَا تزيده قرباً إلىٰ الْعَرْش وَالسَّمَاء ، كَمَا لَا تزيده بُعداً عَن الأَرْض وَالثَّرَىٰ ، بل هُوَ رفيع الدَّرَجَات عَن الْعَرْش وَالسَّمَاء ، كَمَا أَنَّه رفيع الدَّرَجَات عَن الأَرْض وَالثَّرَىٰ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِك قريب من كلِّ مَوْجُود ، وَهُوَ أقرب إلىٰ العَبْد من حَبل الوريد ، وَهُوَ علىٰ كلِّ شَيْء شَهِيد ، إذا لَا يماثل قُربه قُرب الْأَجْسَام ، كَمَا لَا تماثل ذَاته ذَات الْأَجْسَام ، وَأَنَّه لَا يحلُّ فِي شَيْء ، وَلَا يحلُّ فِيهِ شَيْء " .

وقال أيضاً : " الْعِلْمُ بِأَنَّه تَعَالَىٰ لَيْسَ بجسم مؤلَّف من جَوَاهِر ، إِذْ الْجِسْم عبارَة عَن الْمُؤلَّف من الْجَوَاهِر ، وَإِذ بَطل كَونه جوهراً مَخْصُوصاً بحيِّز ، بَطل كَونه جسماً ، لِأَنَّ كلّ جسم مُخْتَصّ بحيِّز ومركَّب من جَوْهَر

، فالجوهر يَسْتَحِيل خلوُّه عَن الاِفْتِرَاق والاجتماع ، وَالْحَرَكَة والسُّكون ، والهيئة والمقدار ، وَهَذِه سمات الْحُدُوث ، وَلَو جَازَ أَن يعْتَقد أَنَّ صانع الْعَالم جسم ، لجَاز أَن يعْتَقد الإلهيَّة للشَّمس وَالْقَمَر أَو لشَيْء آخر من أَقسَام الْأَجْسَام ، فَإِن تجاسر متجاسرٌ علىٰ تَسْمِيَته تَعَالَىٰ جسماً من غير إِرَادَة التَّأْلِيف من الْجَوَاهِر ، كَانَ ذَلِك غَلطاً فِي الِاسْم مَعَ الْإِصَابَة فِي نفي معنىٰ الْجِسْم " .

وقال أيضاً : " الأَصْل السَّادِس التَّنَزُّه عَن كَونه عرَضاً : الْعلم بِأَنَّهُ تَعَالَىٰ لَيْسَ بِعرَض قَائِم بجسم أَو حَال فِي مَحلٍّ ، لِأَنَّ الْعرَض مَا يحلُّ فِي الْجِسْم ، فَكلُّ جسم فَهُوَ حَادث لَا محَالة ، وَيكون محدِثُه مَوْجُوداً قبله ، فَكيف يكون حَالاً فِي الْجِسْم ، وَقد كَانَ مَوْجُوداً فِي الْأَزَل وَحده ؟!!! وَمَا مَعَه غَيره ثمَّ أحدث الْأَجْسَام والأعراض بعده .

وَلِأَنَّهُ عَالم قَادر مُرِيد خَالق ، وَهَذِه الْأَوْصَاف تستحيل علىٰ الْأَعْرَاض ، بل لَا تعقل إِلَّا لموجود قَائِم بِنَفسِهِ ، مُسْتَقل بِذَاتِهِ ، وَقد تحصَّل من هَذِه الْأُصُول أَنَّه مَوْجُود قَائِم بِنَفسِهِ ، لَيْسَ بجوهر ، وَلَا جسم ، وَلَا عرَض ، وَأَنَّ الْعَالم كُلّه جَوَاهِر وأعراض وأجسام ، فَإِذاً لَا يشبه شَيْئاً ، ولَا يُشبههُ شَيْء ، بل الْحَيّ القيوم الَّذِي لَيْسَ كمثله شَيْء ، وأنىٰ يشبه الْمَخْلُوق خالقه ، والمقدور مقدِّره ، والمصوَّر مصوِّره ، والأجسام والأعراض كلّهَا من خلقه وصنعه ، فاستحال الْقَضَاء عَلَيْهَا بمماثلته ومشابهته .

الأَصْل السَّابع : الْعلم بِأَنَّ الله تَعَالَىٰ منزَّه الذَّات عَن الِاخْتِصَاص بالجهات :

فَإِنَّ الْجِهَة : إِمَّا فَوق وَإِمَّا أَسْفَل وَإِمَّا يَمِين وَإِمَّا شمال أَو قُدَّام أَو خلف ، وَهَذِه الْجِهَات هُوَ الَّذِي خلقهَا وأحدثها بِوَاسِطَة خلق الْإِنْسَان ، إِذْ خلق لَهُ طرفين ، أَحدهمَا : يعْتَمد علىٰ الأَرْض ، وَيُسمَّىٰ رِجلاً ، وَالْآخر يُقَابله وَيُسمَّىٰ رَأْساً ، فَحدث اسْم الفوق لما يَلِي جِهَة الرَّأْس ، وَاسم السّفل لما يَلِي جِهَة الرِّجل ، حتَّىٰ إِنَّ النَّملة الَّتِي تدبُّ منكَّسة تَحت السّقف ، تنْقَلب جِهَة الفوق فِي حَقّهَا تحتاً ، وَإِن كَانَ فِي حَقِّنا فوقاً ، وَخلق للْإِنْسَان الْيَدَيْنِ وإحداهما أقوىٰ من الْأُخْرَىٰ فِي الْغَالِب ، فَحدث اسْم الْيَمين للأقوىٰ ، وَاسم الشِّمَال لما يُقَابله ، وَتسَمَّىٰ الْجِهَة الَّتِي تلِي الْيَمين يَمِيناً ، وَالْأُخْرَىٰ شمالاً ، وَخلق لَهُ جانبين يبصر من أَحدهمَا ويتحرَّك إِلَيْهِ ، فَحدث اسْم القدام للجهة الَّتِي يتَقَدَّم إِلَيْهَا بالحركة ، وَاسم الْخلف لما يقابلها ، فالجهات حَادِثَة بحدوث الْإِنْسَان ، وَلَو لم يخلق الْإِنْسَان بِهَذِهِ الْخلقَة ، بل خلق مستديراً كالكرة ، لم يكن لهَذِهِ الْجِهَات وجود ألبته ، فَكيف كَانَ فِي الْأَزَل مُخْتَصّاً بِجِهَة ، والجهة حَادِثَة أَو كَيفَ صَار مُخْتَصّاً بِجِهَة بعد أَن لم يكن لَهُ ؟ أبأن خلق الْعَالم فَوْقه ، وَتَعَالَىٰ عَن أَن يكون لَهُ فَوق ، إِذْ تَعَالَىٰ أَن يكون لَهُ رَأس ، والفوق عبارَة عَمَّا يكون جِهَة الرَّأْس ، أَو خلق الْعَالم تَحْتَهُ ، فتعالىٰ عَن أَن يكون لَهُ تَحت ، إِذْ تَعَالَىٰ عَن أَن يكون لَهُ رِجل ، والتَّحت عبارَة عَمَّا يَلِي الرِّجل ، وكلّ ذَلِك مِمَّا يَسْتَحِيل فِي الْعقل ، وَلِأَنَّ الْمَعْقُول من كَونه

مُخْتَصَّاً بِجِهَة أَن مُخْتَصّ بحيِّز اخْتِصَاص الْجَوَاهِر ، أَو مُخْتَصّ بالجواهر اخْتِصَاص الْعَرَض ، وَقد ظهر اسْتِحَالَة كَونه جوهراً أَو عرَضاً ، فاستحال كَونه مُخْتَصَّاً بالجهة ، وَإِن أُرِيد بالجهة غير هذَيْن الْمَعْنيين كَانَ غَلطاً فِي الِاسْم مَعَ المساعدة علىٰ الْمَعْنىٰ ، وَلِأَنَّهُ لَو كَانَ فَوق الْعَالم لَكَانَ محاذياً لَهُ ، وكلُّ محاذ لجسم ،فإمَّا أَن يكون مثله أَو أَصْغَر أَو أكبر ، وكلُّ ذَلِك تَقْدِير محوج بِالضَّرُورَةِ إِلىٰ مُقَدّر ، ويتعالىٰ عَنهُ الْخَالِق الْوَاحِد الْمُدبر .

فَأَمَّا رفع الْأَيْدِي عِنْد السُّؤَال إِلىٰ جِهَة السَّماء ، فَهُوَ لِأَنَّهَا قبْلَة الدُّعَاء ، وَفِيه أَيْضاً إِشَارَة إِلىٰ مَا هُوَ وصف للمدعو من الْجلَال والكبرياء وتنبيهاً بِقصد جِهَة الْعُلُوّ علىٰ صفة الْمجد والْعَلَاء ، فَإِنَّهُ تَعَالَى فَوق كلِّ مَوْجُود بالقهر والاستيلاء " . انظر : قواعد العقائد (ص١٦٠-١٦٥) ، (ص٥١-٥٣) ، (ص١٥٩) بالترتيب .

وقال أيضاً : " الدَّعوىٰ الخامسة : ندَّعي أنَّ صانع العالم ليس بجسم ، لأنَّ كلَّ جسم فهو متألِّف من جوهرين متحيِّزين ، وإذا استحال أن يكون جوهراً استحال أن يكون جسماً ، ونحن لا نعني بالجسم إلَّا هذا .

فإن سمَّاه جسْماً ولم يرد هذا المعنىٰ كانت المضايقة معه بحقِّ اللغة أو بحقِّ الشَّرع لا بحقِّ العقل ، فإنَّ العقل لا يحكم في إطلاق الألفاظ ونظم الحروف والأصوات التي هي اصطلاحات ، ولأنَّه لو كان جسماً لكان مقدَّراً بمقدار مخصوص ، ويجوز أن يكون أصغر منه أو أكبر ، ولا يترجَّح أحد الجائزين عن الآخر إلَّا بمخصِّص ومرجِّح ، كما سبق ، فيفتقر إلىٰ مخصِّص يتصرَّف فيه فيقدِّره بمقدار مخصوص ، فيكون مصنوعاً لا صانعاً ومخلوقاً لا خالقاً ". انظر : الاقتصاد في الاعتقاد (ص٣٢) .

وقال أيضاً : " اعْلَمْ أَنَّ الْحَقَّ الصَّحِيحَ الَّذِي لَا مِرَاءَ فِيهِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصَائِرِ ، هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ أَعْنِي مذهب الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ ... حَقِيقَةُ مَذْهَبِ السَّلَفِ ، وَهُوَ الْحَقُّ عِنْدَنَا : أَنَّ كُلَّ مَنْ بَلَغَهُ حَدِيثٌ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ مِنْ عَوَامِّ الْخَلْقِ يَجِبُ عَلَيْهِ فيه سَبْعَةُ أُمُورٍ : التَّقْدِيسُ ثمَّ التَّصْدِيقُ ثمَّ الِاعْتِرَافُ بِالْعَجْزِ ثمَّ السُّكُوتُ ثمَّ الْكَفُّ ثمَّ الْإِمْسَاكُ ثمَّ التَّسْلِيمُ لِأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ .

أَمَّا التَّقْدِيسُ ، فأعني به تَنْزِيهُ الرَّبِّ تعالىٰ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَتَوَابِعِهَا ... " . انظر : إلجام العوام عن علم الكلام (ص٤)

وقال أيضاً : " ... أمَّا إذا كفر ببدعته ، فعند ذلك لا يُعتبر خلافه إن كان يصلِّي إلىٰ القبلة ويعتقد نفسه مسلماً ، لأنَّ الأُمَّة ليست عبارة عن المصلِّين إلىٰ القبلة ، بل عن المؤمنين ، وهو كافر ، وإن كان لا يدري أنَّه كافر ، نعم لو قال بالتَّشبيه والتَّجسيم وكفَّرناه ، فلا يستدلُّ علىٰ بطلان مذهبه بإجماع مخالفيه علىٰ بطلان التَّجسيم مصيراً إلىٰ أنَّهم كلّ الأُمَّة ؛ لأنَّ كونهم كلّ الأُمَّة موقوف علىٰ إخراج هذا من الأمَّة ،

والإخراج من الأُمَّة موقوف علىٰ دليل التَّكفير ، فلا يجوز أن يكون دليل تكفيره ما هو موقوف علىٰ تكفيره ، فيؤدِّي إلىٰ إثبات الشَّيء بنفسه ... ". انظر : المستصفىٰ (ص١٤٥) .

وقال الإمام أبو الحسين ابن أبي يعلىٰ (٥٢٦هـ) : " وقد قَالَ الوالد السَّعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أخبار الصِّفات : المذهب فِي ذَلِكَ : قبول هَذِهِ الأحاديث عَلَىٰ ما جاءت به من غير عدول عَنْهُ إلىٰ تأويل يخالف ظاهرها ، مَعَ الاعتقاد بأنَّ اللَّه سبحانه بخلاف كلِّ شيء سواه ، وكلّ ما يقع في الخواطر من حدٍّ أو تشبيه أو تكييف : فالله سبحانه وتعالىٰ عن ذَلِكَ ، وَاللَّهِ ليس كمثله شيء ، ولا يوصف بصفات المخلوقين الدالَّة عَلَىٰ حدَثهم ، ولا يجوز عَلَيْهِ ما يجوز عليهم من التغيُّر من حال إلىٰ حال ، ليس بجسم ، ولا جوهر ، ولا عرَض ، وأنَّه لم يزل ، ولا يزال ، وأنَّه الَّذِي لا يتصوَّر فِي الأوهام ، وصفاته لا تشبه صفات المخلوقين ، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورىٰ: ١١] ...

قَالَ أَحْمَد : لا يوصف اللَّه تعالىٰ بأكثر ممَّا وصف به نفسه .

قَالَ الوالد السَّعيد : فمن اعتقد أنَّ اللَّه سبحانه جسمٌ من الأجسام ، وأعطاه حقيقة الجسم من التَّأليف والانتقال : فهو كافر ، لأنَّه غير عارف بالله عزَّ وجلَّ ، لأنَّ اللَّه سبحانه يستحيل وصفه بهذه الصِّفات ، وَإِذَا لم يعرف اللَّه سبحانه : وجب أن يكون كافراً " . انظر : طبقات الحنابلة (٢/ ٢١٠-٢١٢) .

وقال الإمام أبو عبد الله المازري المالكي (٥٣٦هـ) : " ... واعلم أنَّ هذا الحديث غلِط فيه ابن قتيبة وأجراه علىٰ ظاهره ، وقال : " فإنَّ الله سبحانه له صورة لا كالصُّور ، وأجرىٰ الحديث علىٰ ظاهره " ، والذي قاله لا يخفىٰ فساده ، لأنَّ الصُّورة تفيد التَّركيب ، وكلُّ مركَّبٍ مُحدَث ، والباري سبحانه وتعالىٰ ليس بمحْدَث ، فليس بمركَّب ، وما ليس بمركَّب فليس بمصوَّر . وهذا من جنس قول المبتدعة : إنَّ الباري عزَّ وجلَّ جسم لا كالأجسام ، لمَّا رأوا أهل السُّنَّة ، يقولون : الباريء سبحانه شيء لا كالأشياء ، طرَّدوا هذا ، فقالوا : جسم لا كالأجسام ، وقال ابن قتيبة : صورة لا كَالصُّوَر . والفَرق بَين مَا قلنَاه وَمَا قَالوه : أنَّ لفظة شيء لا تُفيد الحدوث ، ولا تتضمَّن ما يقتضيه . وقولنا : جسم وصورَة يتضمَّنَان التَّأليف والتَّركيب ، وذلك دليل الحدوث " . انظر : المُعْلم بفوائد مسلم (٣/ ٢٩٩) .

وقال الإمام الزَّمخشري (٥٣٨هـ) : " ... علىٰ أنَّ الجزء إنَّما يصح في الأجسام ، وهو متعالٍ عن صفات الأجسام والأعراض " .

وقال أيضاً : " ... والله تعالىٰ منزَّه عن الجوارح ، وعن صفات الأجسام " . انظر : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (١/ ٦٢٧) ، (٤/ ٣٣٧) بالترتيب .

وقال الإمام القاضي عياض (٥٤٤هـ) : " والله – سبحانه – ليس بجسم ، ولا يجوز عليه تنقُّل ولا حركة ولا سكون ". انظر : إكمال المعلم شرح صحيح مسلم (٨/ ٨٥) .

وقال أيضاً : " والله تعالىٰ منزَّه عن الجسميَّة وصفات المخلوقات " . انظر : مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار (٢/ ٢٤٦)

وقال الإمام الشَّهرستاني (٥٤٨هـ) : " القاعدة الرَّابعة : في إبطال التَّشبيه :

وفيها الرَّدُّ علىٰ أصحاب الصُّور ، وأصحاب الجهة والكراميَّة في قولهم : إنَّ الربَّ تعالىٰ محلٌّ للحوادث . فمذهب أهل الحقِّ أنَّ الله سبحانه لا يشبه شيئاً من المخلوقات ، ولا يشبهه شيء منها بوجه من وجوه المشابهة والمماثلة ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورىٰ: ١١] ، فليس الباري سبحانه بجوهر ، ولا جسم ، ولا عَرَض ، ولا في مكان ، ولا في زمان ، ولا قابل للأعراض ، ولا محلٍّ للحوادث ... ". انظر : نهاية الإقدام في علم الكلام (ص٦٣) .

وقال الإمام ابن عساكر (٥٧١هـ) : " الْفَصْل الأوَّل : فِي تَرْجَمَة عقيدة أهل السُّنَّة ... وَأَنَّه لَيْسَ بجسم مُصَوَّر ، وَلَا جَوْهَر مَحْدُود مُقَدّر ، وَأَنَّه لَا يماثل الْأَجْسَام لَا فِي التَّقْدِير وَلَا فِي قبُول الانقسام ، وَأَنَّه لَيْسَ بجوهر ، وَلَا تحلُّه الْجَوَاهِر ، وَلَا بِعَرَض وَلَا تحلُّه الْأَعْرَاض ، بل لَا يماثل مَوْجُوداً وَلَا يماثله مَوْجُود ، وَلَيْسَ كمثله شَيْء ، وَلَا هُوَ مثل شَيْء ، وَأَنَّه لَا يحدُّه الْمِقْدَار ، وَلَا تحويه الأقطار ، وَلَا تحيط بِهِ الْجِهَات ، وَلَا تكتنفه الأرضون وَالسَّمَوَات ، وَأَنَّه اسْتَوَىٰ علىٰ الْعَرْش علىٰ الْوَجْه الَّذِي قَالَه ، وبالمعنىٰ الَّذِي أَرَادَهُ ، اسْتِوَاء منزَّهاً عَن المماسَّة والاستقرار ، والتَّمكُّن والحلول والانتقال ، لَا يحملهُ الْعَرْش ، بل الْعَرْش وَحَمَلته محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون فِي قَبضته ، وَهُوَ فَوق الْعَرْش وَفَوق كلِّ شَيْء إلىٰ تخوم الثَّرىٰ ، فوقيَّة لَا تزيده قرباً إلىٰ الْعَرْش والسَّما ، بل هُوَ رفيع الدَّرَجَات عَن الْعَرْش ، كَمَا أَنَّه رفيع الدَّرَجَات عَن الثَّرىٰ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِك قريبٌ من كل مَوْجُود ، وَهُوَ أقرب إلىٰ العبيد من حَبل الوريد ، وَهُوَ علىٰ كلِّ شَيْء شَهِيد ، إِذ لَا يماثلُ قُربه قرب الْأَجْسَام ، كَمَا لَا تماثل ذَاته ذَات الْأَجْسَام ، وَأَنَّه لَا يحلُّ فِي شَيْء ، وَلَا يحلُّ فِيهِ شَيْء ، تَعَالَىٰ عَن أَن يحويه مَكَان ، كَمَا تقدَّس عَن أَن يحدُّه زمَان ، كَان قبل أَن خلق الزَّمَان وَالْمَكَان ، وَهُوَ الْآن علىٰ مَا عَلَيْهِ كَانَ ، وَأَنَّه بَائِن من خلقه بصفاته ، وَلَيْسَ فِي ذَاته سواهُ ، وَلَا فِي سواهُ ذَاته ، وَأَنَّه مقدَّس عَن التَّغَيُّر والانتقال ، لَا تحلُّه الْحَوَادِث ، وَلَا تعتريه الْعَوَارِض ، بل لَا يزَال فِي نعوت جَلَاله منزَّهاً عَن الزَّوَال ، وَفِي صِفَات كَمَاله مستغنياً عَن زِيَادَة الاستكمال ... " .

وقال أيضاً في كلامه عن الأشاعرة : " فيا ليت شعري ، مَاذَا الَّذِي تنفر مِنْهُ الْقُلُوب عَنْهُم ؟ أم مَاذَا ينقم أَرْبَاب الْبدع مِنْهُم ؟ أغزارة الْعلم ، أم رجاحة الْفَهم ؟ أم اعْتِقَاد التَّوحيد والتَّنزيه ؟ أم اجتنَاب القَوْل بالتَّجسيم والتَّشبيه ؟ أم القَوْل بِإِثْبَات الصِّفَات ؟ أم تقديس الرَّبِّ عَن الْأَعْضَاء والأدوات ؟ أم تثبيت الْمَشِيئَة لِلَّه وَالْقدر ؟ أم وَصفه عزَّ وجلَّ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَر ؟ أم القَوْل بقدم الْعلم وَالْكَلَام ؟ أم تنزيههم الْقَدِيم عَن صِفَات الْأَجْسَام " . انظر : تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري (ص٢٩٩-٣٠٠) ، (ص٣٦٧) بالترتيب .

وقال الإمام جمال الدِّين الغزنوي الحنفي (٥٩٣هـ) : " صانع الْعَالم لَيْسَ بجسم ، لِأَنَّ الْجِسْم مؤلَّف من الْجَوْهَر ، وَإِذا بَطل كَونه جوهراً ، بَطل كَونه جسماً ضَرُورَة ". انظر : كتاب أصول الدِّين (ص٦٧-٦٨) .

وقال الإمام ابن الجوزي الحنبلي (٥٩٧هـ) : " قال ابن عقيل (٥١٣هـ) : تعالىٰ الله أن يكون له صفة تشغل الأمكنة . هذا عين التَّجسيم ، وليس الحقُّ بذي أجزاء وأبعاض يعالج بها . ثمَّ أليس يعملُ في النَّار أمرُه وتكوينه ؟!!! فكيف يستعينُ بشيء من ذاته ويعالجها بصفة من صفاته ، وهو القائل : **﴿يَا نارُ كُونِي بَرْداً وَسَلاماً عَلى إِبْراهِيمَ﴾** [الأنبياء:٦٩] ، فما أسخف هذا الاعتقاد وأبعده عن مكوِّن الأملاك والأفلاك ، فقد كذَّبهم الله ، فكيف يُظن بالخالق أنَّه يَرِدُها ؟ !! تعالىٰ الله عن تجاهل المجسِّمة ". انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص١٧٤) .

وقال أيضاً : " ... والواجب علىٰ الخلق اعتقاد التَّنزيه وامتناع تجويز النُّقلة ، وأنَّ النُّزول الذي هو انتقال من مكان إلىٰ مكان يفتقر إلىٰ ثلاثة أجسام : جسمٌ عالي ، وهو مكان السَّاكن ، وجسمٌ سافل ، وجسمٌ ينتقل من علوٍّ إلىٰ أسفل ، وهذا لا يجوز علىٰ الله تعالىٰ قطعاً .

فإن قال العاميُّ : فما الذي أراد بالنُّزول ؟ قيل : أراد به معنىٰ يليق بجلاله ، لا يلزمك التَّفتيش عنه . فإن قال : كيف حدَّث بما لا أفهمه ؟ قلنا : قد علمت أنَّ النَّازل إليك قريب منك ، فاقتنع بالقرب ولا تظنُّه كقُرب الأجسام ". انظر : دفع شبه التشبيه بأكفِّ التنزيه (ص١٩٤-١٩٦) .

وقال أيضاً : " وقد وقف أقوام مَعَ الظَّواهر ، فحملوها عَلَىٰ مقتضىٰ الحسِّ ، فَقَالَ بعضهم : إنَّ اللَّه جسم ، تعالىٰ اللَّه عَنْ ذلك ، وهذا مذهب هشام بْن الحكم (١٩٩هـ) ، وعلي بْن منصور ومحمد بْن الخليل ويونس بْن عَبْدِ الرَّحمن ، ثمَّ اختلفوا فَقَالَ بعضهم : جسم كالأجسام ، ومنهم من قَالَ : لا كالأجسام ثمَّ اختلفوا ...

ومن الواقفين مَعَ الحسّ أقوام ، قالوا : هو عَلَىٰ العرش بذاته عَلَىٰ وجه المماسَّة ، فَإِذَا نزل انتقل وتحرَّك ، وجعلوا لذاته نهاية ، وهؤلاء قد أوجبوا عَلَيْهِ المساحة والمقدار ، واستدلُّوا عَلَىٰ أَنَّه عَلَىٰ العرش بذاته بقول النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " ينزل اللَّه إلىٰ سماء الدُّنيا " ، قالوا : ولا ينزل إلَّا من هو فوق ، وهؤلاء حملوا نزوله عَلَىٰ الأمر الحسِّي الذي يوصف به الأجسام ، وهؤلاء المشبِّهة الذين حملوا الصِّفات عَلَىٰ مقتضىٰ الحسّ . وَقَدْ ذكرنا جمهور كلامهم فِي كتابنا المسمَّىٰ : بـ" منهاج الوصول إلىٰ علم الأصول " ... وإنَّما الصَّواب قراءة الآيات والأحاديث من غير تفسير ولا كلام فيها ... والذي أراه : السُّكوت عَلَىٰ هَذَا التَّفسير أيضاً ، إلَّا أنَّه يجوز أن يكون مراداً ، ولا يجوز أن يكون ثمَّ ذات تقبل التَّجزِّي ... ". انظر : تلبيس إبليس (ص٧٨-٨٠ باختصار) .

وقال أيضاً : " ... لأنَّ الله عزَّ وجلَّ ليس بجسم ... " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص٢٧١) .

وقال أيضاً : " ... وَكَانَ ابْن عقيل يَقُول: الصُّورَة علىٰ الْحَقِيقَة تقع علىٰ التَّخاطيط والأشكال ، وَذَلِكَ من صِفَات الْأَجْسَام ، وَالَّذِي صرفنَا عَن كَونه جسماً من الْأَدِلَّة النُّطقيَّة قَوْله **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ: ١١] ، وَمن أَدِلَّة الْعُقُول : أَنَّه لَو كَانَ جسماً لكَانَتْ صورته عَرَضاً ، وَلَو كَانَ جسماً حَامِلاً للأعراض لجَاز عَلَيْهِ مَا يجوز علىٰ الْأَجْسَام ، وَاحْتَاجَ إلىٰ مَا احْتَاجَت إِلَيْهِ من الصَّانِع ، وَلَو جَازَ قِدمه مَعَ كَونه جسماً لما امْتنع قِدَم أَحدنَا " . انظر : كشف المُشكل من حديث الصَّحيحين (٣/ ١٣٤) .

وقال أيضاً : " ... وفي المشار إليه بقوله : **﴿ثُمَّ دَنَا﴾** [النجم:٣] ثلاثة أقوال ... وقد كشفتُ هذا الوجه في كتاب المُغْني ، وبيَّنتُ أنَّه ليس كما يخطُر بالبال من قُرب الأجسام وقطع المسافة ، لأنَّ ذلك يختصُّ بالأجسام ، والله منزَّه عن ذلك ". انظر : زاد المسير في علم التفسير (٤/ ١٨٥) .

فقد وضَّح وبرهن الإمام ابن الجوزي علىٰ أنَّ الواجب علىٰ الخلق : اعتقاد التَّنزيه وامتناع تجويز النُّقلة ، وأنَّ النُّزول الذي هو انتقال من مكان إلىٰ مكان يفتقر إلىٰ ثلاثة أجسام : جسم عالي ، وهو مكان السَّاكن ، وجسم سافل ، وجسم ينتقل من علو إلىٰ أسفل ، وهذا لا يجوز علىٰ الله تعالىٰ قطعاً ...

وقال الإمام فخر الدِّين الرَّازي (٦٠٦هـ) : " وَمِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُشْعِرَةِ بِالْجِسْمِيَّةِ وَالْجِهَةِ : الْأَلْفَاظُ الْمُشْتَقَّةُ مِنَ " الْعُلُوِّ " ، فمنها : قوله تعالىٰ : **﴿الْعَلِيُّ﴾** [البقرة: ٢٥٥] ، وَمِنْهَا : قَوْلُهُ : **﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾** [الأعلىٰ: ١] ، وَمِنْهَا : الْمُتَعَالِي ، وَمِنْهَا : اللَّفْظُ الْمَذْكُورُ عِنْدَ الْكُلِّ عَلَىٰ سَبِيلِ الْإِطْبَاقِ وَهُوَ أَنَّهم كُلَّمَا ذَكَرُوهُ أَرْدَفُوا ذَلِكَ الذِّكْرَ بِقَوْلِهِمْ : " تَعَالَىٰ " ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ فِي أَوَّلِ سُورَةِ النَّحْلِ : **﴿سُبْحانَهُ وَتَعالى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾** [النحل: ١] . إِذَا عَرَفْتَ هَذَا ، فَالْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ فِي الْجِهَةِ وَالْمَكَانِ قَالُوا : مَعْنَىٰ عُلُوِّهِ وَتَعَالِيهِ كَوْنُهُ مَوْجُوداً فِي جِهَةِ فَوْقُ ، ثمَّ هَؤُلَاءِ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَنَّه جَالِسٌ فَوْقَ الْعَرْشِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَنَّه مُبَايِنٌ لِلْعَرْشِ بِبُعْدٍ مُتَنَاهٍ ،

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَنَّه مُبَايِنٌ لِلْعَرْشِ بِبُعْدٍ غَيْرِ مُتَنَاهٍ ، وَكَيْفَ كَانَ فَإِنَّ الْمُشَبِّهَةَ حَمَلُوا لَفْظَ الْعَظِيمِ وَالْكَبِيرِ عَلَىٰ الْجِسْمِيَّةِ وَالْمِقْدَارِ، وَحَمَلُوا لَفْظَ الْعَلِيِّ عَلَىٰ الْعُلُوِّ فِي الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ ، وَأَمَّا أَهْلُ التَّنْزِيهِ وَالتَّقْدِيسِ فَإِنَّهُمْ حَمَلُوا الْعَظِيمَ وَالْكَبِيرَ عَلَىٰ وُجُوهٍ لَا تُفِيدُ الْجِسْمِيَّةَ وَالْمِقْدَارَ :

فَأَحَدُهَا : أَنَّه عَظِيمٌ بِحَسَبِ مُدَّةِ الْوُجُودِ ، وَذَلِكَ لأَنَّه أَزَلِيٌّ أَبَدِيٌّ ، وَذَلِكَ هُوَ نِهَايَةُ الْعَظَمَةِ وَالْكِبْرِيَاءِ فِي الْوُجُودِ وَالْبَقَاءِ وَالدَّوَامِ .

وَثَانِيهَا : أَنَّه عَظِيمٌ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ .

وَثَالِثُهَا : أَنَّه عَظِيمٌ فِي الرَّحْمَةِ وَالْحِكْمَةِ .

وَرَابِعُهَا: أَنَّه عَظِيمٌ فِي كَمَالِ الْقُدْرَةِ ، وَأَمَّا الْعُلُوُّ فَأَهْلُ التَّنْزِيهِ يَحْمِلُونَ هَذَا اللَّفْظَ عَلَىٰ كَوْنِهِ مُنَزَّهاً عَنْ صِفَاتِ النَّقَائِصِ وَالْحَاجَاتِ .

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَلَفْظُ الْعَظِيمِ وَالْكَبِيرِ عِنْدَ الْمُشَبِّهَةِ مِنْ أَسْمَاءِ الذَّاتِ ، وَعِنْدَ أَهْلِ التَّوحيد مِنْ أَسْمَاءِ الصِّفَاتِ ، وَأَمَّا لَفْظُ الْعَلِيِّ فَعِنْدَ الْكُلِّ مِنْ أَسْمَاءِ الصِّفَاتِ ، إِلَّا أَنَّه عِنْدَ الْمُشَبِّهَةِ يُفِيدُ الْحُصُولَ فِي الْحَيِّزِ الَّذِي هُوَ الْعُلُوُّ الْأَعْلَىٰ ، وَعِنْدَ أَهْلِ التَّوحيد يُفِيدُ كَوْنَهُ مُنَزَّهاً عَنْ كُلِّ مَا لَا يَلِيقُ بِالْإِلَهِيَّةِ " .

وقال أيضاً : " ... وَالْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ : أَنَّ جَمِيعَ الصِّفَاتِ الْمَعْلُومَةِ عِنْدَ الْخَلْقِ : إِمَّا صِفَاتُ الْجَلَالِ ، وَإِمَّا صِفَاتُ الْإِكْرَامِ ، أَمَّا صِفَاتُ الْجَلَالِ فَهِيَ قَوْلُنَا : لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا بِجَوْهَرٍ ، وَلَا عَرَضٍ ، وَلَا فِي الْمَكَانِ ، وَلَا فِي الْمَحَلِّ ... " .

وقال أيضاً : " وَأَمَّا التَّنْزِيهُ ، فَالَّذِي يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّه لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا فِي مَكَانٍ قَوْلُهُ : قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، فَإِنَّ الْمُرَكَّبَ مُفْتَقِرٌ إِلىٰ أَجْزَائِهِ ، وَالْمُحْتَاجَ مُحْدَثٌ ، وَإِذَا كَانَ أَحَداً وَجَبَ أَنْ لَا يَكُونُ جِسْماً ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ جِسْماً لَمْ يَكُنْ فِي الْمَكَانِ " .

وقال في تفسيره لقول الله تعالىٰ : **﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾** [البقرة: ١١٥] : " الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ : الْآيَةُ مِنْ أَقْوَىٰ الدَّلَائِلِ عَلَىٰ نَفْيِ التَّجْسِيمِ وَإِثْبَاتِ التَّنْزِيهِ ، وَبَيَانُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّه تَعَالَىٰ قَالَ : **﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾** ، فَبَيَّنَ أَنَّ هَاتَيْنِ الْجِهَتَيْنِ مَمْلُوكَتَانِ لَهُ ، وإِنَّما كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْجِهَةَ أَمْرٌ مُمْتَدٌّ فِي الْوَهْمِ طُولاً وَعَرْضاً وَعُمْقاً ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ ، وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ فَهُوَ مُؤَلَّفٌ مُرَكَّبٌ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَالِقٍ وَمُوجِدٍ ، وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ عَامَّةٌ فِي الْجِهَاتِ كُلِّهَا ، أَعْنِي الْفَوْقَ وَالتَّحْتَ ، فَثَبَتَ بِهَذَا أَنَّه تَعَالَىٰ خَالِقُ الْجِهَاتِ كُلِّهَا ، وَالْخَالِقُ مُتَقَدِّمٌ عَلَىٰ الْمَخْلُوقِ لَا مَحَالَةَ

، فقَدْ كَانَ الْبَارِي تَعَالَىٰ قَبْلَ خَلْقِ الْعَالَمِ مُنَزَّهاً عَنِ الْجِهَاتِ وَالْأَحْيَازِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَبْقَى بَعْدَ خَلْقِ الْعَالَمِ كَذَلِكَ لَا مَحَالَةَ لِاسْتِحَالَةِ انْقِلَابِ الْحَقَائِقِ وَالْمَاهِيَّاتِ .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّه تَعَالَىٰ قَالَ : **﴿فَأَيْنَما تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾** ، وَلَوْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَىٰ جِسْماً وَلَهُ وَجْهٌ جُسْمَانِيٌّ ، لَكَانَ وَجْهُهُ مُخْتَصّاً بِجَانِبٍ مُعَيَّنٍ ، وَجِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، فَمَا كَانَ يَصْدُقُ قَوْلُهُ : **﴿فَأَيْنَما تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾** ، فَلَمَّا نَصَّ اللَّهُ تَعَالَىٰ عَلَىٰ ذَلِكَ ، عَلِمْنَا أَنَّه تَعَالَىٰ مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ " .

وقال أيضاً : " أَمَّا الْإِيمانُ بِوُجُودِهِ ، فَهُوَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ وَرَاءَ الْمُتَحَيِّزَاتِ مَوْجُوداً خَالِقاً لَهَا ، وَعَلَىٰ هَذَا التَّقْدِيرِ فَالْمُجَسِّمُ لَا يَكُونُ مُقِرّاً بِوُجُودِ الْإِلَهِ تَعَالَىٰ ، لأَنَّه لَا يُثْبِتُ مَا وَرَاءَ الْمُتَحَيِّزَاتِ شَيْئاً آخَرَ ، فَيَكُونُ اخْتِلَافُهُ مَعَنَا فِي إِثْبَاتِ ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَىٰ ".

وقال أيضاً : " وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ النَّظَرِ تَقْلِيبَ الْحَدَقَةِ إِلىٰ جَانِبِ الْمَرْئِيِّ الْتِمَاساً لِرُؤْيَتِهِ ، لِأَنَّ هَذَا مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ ، وَتَعَالَىٰ إِلَهُنَا عَنْ أَنْ يَكُونَ جِسْماً " .

وقال أيضاً : " اخْتَلَفَتِ الْأُمَّةُ فِي تَفْسِيرِ يَدِ اللَّه تَعَالَىٰ ، فَقَالَتِ الْمُجَسِّمَةُ : أَنَّها عُضْوٌ جُسْمَانِيٌّ ، كَمَا فِي حَقِّ كُلِّ أَحَدٍ ، وَاحْتَجُّوا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ : **﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِها أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِها أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِها أَمْ لَهُمْ آذانٌ يَسْمَعُونَ بِها﴾** [الأعراف: ١٩٥] ، وَجْهُ الاِسْتِدْلَال : أَنَّه تَعَالَىٰ قَدَحَ فِي إِلَهِيَّةِ الْأَصْنَامِ لِأَجْلِ أَنَّها لَيْسَ لَهَا شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ ، فَلَوْ لَمْ تَحْصُلْ للَّه هَذِهِ الْأَعْضَاءُ لَزِمَ الْقَدْحُ فِي كَوْنِهِ إِلَهاً ، وَلَمَّا بَطَلَ ذَلِكَ وَجَبَ إِثْبَاتُ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ لَهُ . قَالُوا وَأَيْضاً اسْمُ الْيَدِ مَوْضُوعٌ لِهَذَا الْعُضْوِ ، فَحَمْلُهُ عَلَىٰ شَيْءٍ آخَرَ تَرْكٌ لِلُّغَةِ ، وَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْكَلَامَ فِي إِبْطَالِ هَذَا الْقَوْلِ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ أَنَّه تَعَالَىٰ لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْجِسْمَ لَا يَنْفَكُّ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ ، وَهُمَا مُحْدَثَانِ ، وَمَا لَا يَنْفَكُّ عَنِ الْمُحْدَثِ فَهُوَ مُحْدَثٌ ، وَلِأَنَّ كُلَّ جِسْمٍ فَهُوَ مُتَنَاهٍ فِي الْمِقْدَارِ ، وَكُلُّ مَا كَانَ مُتَنَاهِياً فِي الْمِقْدَارِ فَهُوَ مُحْدَثٌ ، وَلِأَنَّ كُلَّ جِسْمٍ فَهُوَ مُؤَلَّفٌ مِنَ الْأَجْزَاءِ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ قَابِلاً لِلتَّرْكِيبِ وَالاِنْحِلَالِ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ افْتَقَرَ إِلىٰ مَا يُرَكِّبُهُ وَيُؤَلِّفُهُ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُحْدَثٌ ، فَثَبَتَ بِهَذِهِ الْوُجُوهِ أَنَّه يَمْتَنِعُ كَوْنُهُ تَعَالَىٰ جِسْماً ، فَيَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ يَدُهُ عضواً جسمانياً " .

وقال أيضاً : " وَحَشْوِيَّةُ الْمُسْلِمِينَ يَقُولُونَ : إِنَّ مَنْ قَرَأَ كَلَامَ اللَّهِ ، فَالَّذِي يَقْرَؤُهُ هُوَ عَيْنُ كَلَامِ تَعَالَىٰ ، وَكَلَامُ اللَّهِ تَعَالَىٰ مَعَ أَنَّه صِفَةُ اللَّهِ يَدْخُلُ فِي لِسَانِ هَذَا الْقَارِئِ ، وَفِي لِسَانِ جَمِيعِ الْقُرَّاءِ ، وَإِذَا كُتِبَ كَلَامُ اللَّهِ فِي جِسْمٍ ، فَقَدْ حَلَّ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَىٰ فِي ذَلِكَ الْجِسْمِ ، فَالنَّصَارَىٰ إِنَّما أَثْبَتُوا الْحُلُولَ وَالاِتِّحَادَ فِي حَقِّ عِيسَىٰ . وَأَمَّا هَؤُلَاءِ الْحَمْقَىٰ فَأَثْبَتُوا كَلِمَةَ اللَّهِ فِي كُلِّ إِنْسَانٍ قَرَأَ الْقُرْآنَ ، وَفِي كُلِّ جِسْمٍ كُتِبَ فِيهِ الْقُرْآنُ ،

فَإِنْ صَحَّ فِي حَقِّ النَّصَارَىٰ أَنَّهم لَا يُؤْمِنُونَ باللَّه بِهَذَا السَّبَبِ ، وَجَبَ أَنْ يَصِحَّ فِي حَقِّ هَؤُلَاءِ الْحُرُوفِيَّةِ وَالْحُلُولِيَّةِ أَنَّهم لَا يُؤْمِنُونَ باللَّه ، فَهَذَا تَقْرِيرُ هَذَا السُّؤَالِ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ الدَّلِيلَ دَلَّ عَلَىٰ أَنَّ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْإِلَهَ جِسْمٌ فَهُوَ مُنْكِرٌ لِلْإِلَهِ تَعَالَىٰ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ إِلَهَ الْعَالَمِ مَوْجُودٌ لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا حَالٍّ فِي الْجِسْمِ ، فَإِذَا أَنْكَرَ الْمُجَسِّمُ هَذَا الْمَوْجُود ، فَقَدْ أَنْكَرَ ذَاتَ الْإِلَهِ تَعَالَىٰ ، فَالْخِلَافُ بَيْنَ الْمُجَسِّمِ وَالْمُوَحِّدِ لَيْسَ فِي الصِّفَةِ ، بَلْ فِي الذَّاتِ ، فَصَحَّ فِي الْمُجَسِّمِ أَنَّه لَا يُؤْمِنُ باللَّه " .

وقال أيضاً : " فَقَوْلُهُ : ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣] ، إِشَارَةٌ إِلىٰ أَنَّه فَوْقَ الْكَامِلِينَ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ ، وَهَذَا يُبْطِلُ الْقَوْلَ بِكَوْنِهِ جِسْماً وَفِي حَيِّزٍ ، لِأَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ فِي حَيِّزٍ ، فَإِنَّ الْعَقْلَ يَحْكُمُ بِأَنَّهُ مُشَارٌ إِلَيْهِ ، وَهُوَ مَقْطَعُ الْإِشَارَةِ ، لِأَنَّ الْإِشَارَةَ لَوْ لَمْ تَقَعْ إِلَيْهِ لَمَا كَانَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ هو ، وإذا وقعت الإشارة إليه ، فقد تناهب الْإِشَارَةُ عِنْدَهُ ، وَفِي كُلِّ مَوْقِعٍ تَقِفُ الْإِشَارَةُ بِقَدْرِ الْعَقْلِ عَلَىٰ أَنْ يَفْرِضَ الْبُعْدَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، فَيَقُولُ : لَوْ كَانَ بَيْنَ مَأْخَذِ الْإِشَارَةِ وَالْمُشَارِ إِلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا الْبُعْدِ لَكَانَ هَذَا الْمُشَارُ إِلَيْهِ أَعْلَىٰ فَيَصِيرُ عَلِيّاً بِالْإِضَافَةِ لَا مُطْلَقاً ، وَهُوَ عَلِيٌّ مُطْلَقاً ، وَلَوْ كَانَ جِسْماً لَكَانَ لَهُ مِقْدَارٌ ، وَكُلُّ مِقْدَارٍ يُمْكِنُ أَنْ يُفْرَضَ أَكْبَرُ مِنْهُ فَيَكُونَ كَبِيراً بِالنِّسْبَةِ إِلىٰ غَيْرِهِ لَا مُطْلَقاً وَهُوَ كَبِيرٌ مطلقاً " .

وقال أيضاً : " الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ : تَمَسَّكَتِ الْمُجَسِّمَةُ فِي إِثْبَاتِ الْعُلُوِّ بِالْمَكَانِ بِقَوْلِهِ : ﴿رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْعُلُوَّ بِالْجِهَةِ عَلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ مُحَالٌ ، لأَنَّه تَعَالَىٰ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَنَاهِياً أَوْ غَيْرَ مُتَنَاهٍ ، فَإِنْ كَانَ مُتَنَاهِياً كَانَ طَرَفُهُ الْفَوْقَانِيُّ مُتَنَاهِياً ، فَكَانَ فَوْقَهُ جِهَةً فَلَا يَكُونُ هُوَ سُبْحَانَهُ أَعْلَىٰ مِنْ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَنَاهٍ فَالْقَوْلُ : بِوُجُودِ أَبْعَادٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ مُحَالٌ ، وَأَيْضاً فَلِأَنَّهُ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَنَاهٍ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ ذَاتُهُ تَعَالَىٰ مُخْتَلِطَةً بِالْقَاذُورَاتِ تَعَالَىٰ اللَّهَ عَنْهُ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَنَاهٍ مِنْ بَعْضِ الْجِهَاتِ وَمُتَنَاهِياً مِنْ بَعْضِ الْجِهَاتِ كَانَ الْجَانِبُ الْمُتَنَاهِي مُغَايِراً لِلْجَانِبِ غَيْرِ الْمُتَنَاهِي ، فَيَكُونُ مُرَكَّباً مِنْ جُزْأَيْنِ ، وَكُلُّ مُرَكَّبٍ مُمْكِنٌ ، فَوَاجِبُ الْوُجُودِ لِذَاتِهِ مُمْكِنُ الْوُجُودِ ، هذا مُحَالٌ . فَثَبَتَ أَنَّ الْعُلُوَّ هَاهُنَا لَيْسَ بِمَعْنَىٰ الْعُلُوِّ فِي الْجِهَةِ ، مِمَّا يُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَنَّ مَا قَبْلَ هَذِهِ الْآيَةِ وَمَا بَعْدَهَا يُنَافِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ هُوَ الْعُلُوُّ بِالْجِهَةِ ، أَمَّا مَا قَبْلَ الْآيَةِ فَلِأَنَّ الْعُلُوَّ عِبَارَةٌ عَنْ كَوْنِهِ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ عَنِ الْعَالَمِ ، وَهَذَا لَا يُنَاسِبُ اسْتِحْقَاقَ التَّسْبِيحِ وَالثَّنَاءِ وَالتَّعْظِيمِ ، أَمَّا الْعُلُوُّ بِمَعْنَىٰ كَمَالِ الْقُدْرَةِ وَالتَّفَرُّدِ بِالتَّخْلِيقِ وَالْإِبْدَاعِ ، فَيُنَاسِبُ ذَلِكَ ، وَالسُّورَةُ هَاهُنَا مَذْكُورَةٌ لِبَيَانِ وَصْفِهِ تَعَالَىٰ بِمَا لِأَجْلِهِ يَسْتَحِقُّ الْحَمْدَ وَالثَّنَاءَ وَالتَّعْظِيمَ ... " . انظر : تفسير الرازي (١/ ١٣٤) ، (١/ ١٣٧) ، (٢/ ٣٢٥) ، (٤/ ٢١) ،(٥/ ٣٥٦-٣٥٨) ، (٧/ ١٠٧) ، (٨/ ٢٦٧) ، (١٢/ ٣٩٥) ، (١٦/ ٢٤) ، (١٦/ ١٢٧) بالترتيب .

وقال أيضاً : " الْفَصْل الثَّانِي فِي تَقْدِير الدَّلَائِل السَّمعيَّة على أَنَّه تَعَالَى منزَّه عَن الجسميَّة ، والحيِّز ، والجهة :

الْحجَّة الأُولى : قَوْله تَعَالَى : **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾** [الإخلاص: ١ – ٤] ، وَاعْلَم أَنَّه قد اشْتهر فِي التَّفْسِير : أَنَّ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَن مَاهِيَّة ربِّه ، وَعَن نَعته ، وَصفته ، فانتظر الْجَواب من الله تَعَالَى ، فَأنْزل هَذِه السُّورَة . إِذا عرفت ذَلِك فَنَقُول : هَذِه السُّورَة يجب أَن تكون من المحكمات لَا من المتشابهات ، لأَنَّه تَعَالَى جعلهَا جَوَاباً عَن سُؤال الْمُتَشَابه ، بل وأنزلها عِنْد الْحَاجة . وَذَلِكَ يَقْتَضِي كَونهَا من المحكمات لَا من المتشابهات .

وَإِذا ثَبت هَذَا وَجب الْجَزْم بِأَنَّ كلَّ مَذْهَب يُخَالف هَذِه السُّورَة يكون بَاطِلاً ، فَنَقُول : إِنَّ قَوْله تَعَالَى : **﴿أَحَدٌ﴾** ، يدلُّ على نفي الجسميَّة ، وَنفي الحيِّز والجهة . أَمَّا دلَالَته على أَنَّه تَعَالَى لَيْسَ بجسم ، فَذَلِك لِأَنَّ الْجِسْم أَقَله أَن يكون مركَّباً من جوهرين ، وَذَلِكَ يُنَافِي الْوحدَة . ولمَّا كان قَوله : ٱٌّ لِيَّ مُبَالغَة فِي الواحديَّة ، كان قوله : ٱٌّ لِيَّ منافياً للجسميَّة .

وَأَمَّا دلَالَته على أَنَّه لَيْسَ بجوهر ، فَنَقُول : أَمَّا الَّذين يُنكرُونَ الْجَوْهَر الْفَرد ، فَإِنَّهُم يَقُولُونَ : إِنَّ كلَّ متحيِّز فَلَا بُدَّ وَأَن يتَمَيَّز أحد جانبيه عَن الثَّانِي ، وَذَلِكَ لأَنَّه لَا بُدَّ من أَن يتَمَيَّز يَمِينه عَن يسَاره ، وقدَّامه عَن خَلفه ، وفوقه عَن تَحْتَهُ ، وكلّ مَا تميَّز فِيهِ شَيْء عَن شَيْء ، فَهُوَ منقسمٌ ، لِأَنَّ يَمِينه مَوْصُوف بِأَنَّهُ يَمِين لَا يسَار ، ويساره مَوْصُوف بِأَنَّهُ يسَار لَا يَمِين ، فَلَو كَانَ يَمِينه عين يسَاره ، لاجتمع فِي الشَّيء الْوَاحِد ، أَنَّه يَمِين ، وَلَيْسَ بِيَمِين ، ويسار وَلَيْسَ بيسار ، فَيلْزم اجْتِمَاع النَّفْي وَالْإِثْبَات فِي الشَّيء الْوَاحِد ، وَهُوَ محَال .

قَالُوا : فَثَبت أَنَّ كلَّ متحيِّز فَهُوَ منقسمٌ ، وَثَبت أَنَّ كلَّ منقسم فَهُوَ لَيْسَ بِأحد ، فَلَمَّا كَانَ الله تَعَالَى مَوْصُوفاً بِأَنَّهُ أحد ، وَجب أَن لَا يكون متحيِّزاً أصلاً ، وَذَلِكَ يَنْفِي كَونه جوهراً .

وَأَمَّا الَّذين يثبتون الْجَوْهَر الْفَرد ، فَإِنَّهُ لَا يُمكنهُم الاستدلال على نفي كَونه تَعَالَى جوهراً من هَذَا الاعتبار ، ويمكنهم أَن يحتجُّوا بِهَذِهِ الْآيَة على نفي كَونه جوهراً من وَجه آخر ، وَبَيَانه : هُوَ أَنَّ الْأَحد كَمَا يُرَاد بِهِ نفي التَّرْكِيب والتأليف فِي الذَّات ، فقد يُرَاد بِهِ الضِّدّ والندّ ، فلَو كَانَ تَعَالَى جوهراً فَرداً ، لَكَانَ كل جَوْهَر فَرد مثلاً لَهُ ، وَذَلِكَ يَنْفِي كَونه أحداً . ثمَّ أكدوا هَذَا الْوَجْه بقوله تَعَالَى : **﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾** ، وَلَو كَانَ جوهراً لَكَانَ كل جَوْهَر فَرد كفواً لَهُ ، فدلَّت هَذِه السُّورَة من الْوَجْه الَّذِي قَرَّرْنَاهُ على أَنَّه تَعَالَى لَيْسَ بجسم وَلَا بجوهر ، وَإِذا ثَبت أَنَّه تَعَالَى لَيْسَ بجسم وَلَا بجوهر ، وَجب أَن لَا يكون فِي شَيْء من الأحياز والجهات ، لِأَنَّ كلّ مَا كَانَ مُخْتَصّاً بحيِّز وجهة ، فَإِن كَانَ منقسماً كَانَ جسماً ، وَقد بَينَّا إِبطَال ذَلِك ، وَإِن لم يكن منقسماً كَانَ جوهراً فَرداً ، وَقد بَينَّا أَنَّه بَاطِل ، وَلما بَطل القسمان ، ثَبت أَنَّه يمْتَنع أَن يكون

فِي جِهَة أصلاً ، فَثبت أَنَّ قَوْله تَعَالَىٰ : ﴿أَحَدٌ﴾ ، يدلُّ دلَالَة قَطْعِيَّة علىٰ أَنَّه تَعَالَىٰ لَيْسَ بجسم ، وَلَا بجوهر ، وَلَا فِي حيِّز وجهة أصلاً .

وَاعْلَم أَنَّه تَعَالَىٰ كَمَا نَصَّ علىٰ أَنَّه تَعَالَىٰ وَاحِد ، فقد نَصَّ علىٰ الْبُرْهَان الَّذِي لأَجله يجب الحكم بِأَنَّهُ أحد ، وَذَلِكَ أَنَّه قَالَ : ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، وَكَونه إِلَهاً يَقْتَضِي كَونه غَنِياً عَمَّا سواهُ ، وكلّ مركَّب ، فَإِنَّهُ مفتقر إِلىٰ كلِّ وَاحِد من أَجْزَائِهِ ، وكل وَاحِد من أَجْزَائِهِ غَيره ، فكلُّ مركَّب فَهُوَ مفتقرٌ إِلىٰ غَيره ، وَكَونه إِلَهاً يمْنَع من كَونه مفتقراً إِلىٰ غَيره ، وَذَلِكَ يُوجب الْقطع بِكَوْنِهِ أحداً ، وَكَونه أحداً يُوجب الْقطع بِأَنَّهُ لَيْسَ بجسم ، وَلَا جَوْهَر ، وَلَا فِي حيّز وجهة . فَثبت : أَنَّ قَوْله تَعَالَىٰ : ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، برهَان قَاطع علىٰ ثُبُوت هَذِه المطالب .

وَأَمَّا قَوْله : ﴿اللهُ الصَّمَد﴾ ، فالصَّمد هُوَ السَّيِّد المصمود إِلَيْهِ فِي الْحَوَائِج ، وَذَلِكَ يدلُّ علىٰ أَنَّه لَيْسَ بجسم ، وعَلىٰ أَنَّه غير مُخْتَصٍّ بالحيِّز والجهة . .

أَمَّا بَيَان دلَالَته علىٰ نفي الجسميَّة ، فَمن وُجُوه :

الأوَّل : أَنَّ كلَّ جسم فَهُوَ مركَّب ، وكلُّ مركَّب فَهُوَ مُحْتَاج إِلىٰ كلِّ وَاحِد من أَجْزَائِهِ ، وكلُّ وَاحِد من أَجْزَائِهِ غَيره ، فَكلُّ مركَّب فَهُوَ مُحْتَاج إِلىٰ غَيره ، والمحتاج إِلىٰ الْغَيْر لَا يكون غَنِياً مُحْتَاجاً إِلَيه ، فَلم يكن صمداً مُطلقاً .

الثَّانِي : لَو كَانَ مركَّباً من الْجَوَارِح والأعضاء لاحتاج فِي الإبصار إِلىٰ الْعين ، وَفِي الْفِعْل إِلىٰ الْيَد ، وَفِي الْمَشْي إِلىٰ الرِّجل ، وَذَلِكَ يُنَافِي كَونه صمداً مُطلقاً .

الثَّالِث : أَنَّا نُقِيم الدّلَالَة علىٰ أَنَّ الْأَجْسَام متماثلة ، والأشياء المتماثلة يجب اشتراكها فِي اللوازم ، فَلَو احْتَاجَ بعض الْأَجْسَام إِلىٰ بعض ، لزم كَون الْكلِّ مُحْتَاجاً إِلىٰ ذَلِك الْجِسْم ، وَلزِمَ أَيْضاً كَونه مُحْتَاجاً إِلىٰ نَفسه ، وكلُّ ذَلِك محَال . وَلمَّا كَانَ ذَلِك محَالاً ، وَجب أَن لَا يحْتَاج إِلَيْهِ شَيْء من الْأَجْسَام ، وَلَو كَانَ كَذَلِك لم يكن صمداً علىٰ الْإِطْلَاق .

وَأَمَّا بَيَان دلَالَته علىٰ أَنَّه تَعَالَىٰ منزَّه عَن الحيِّز والجهة ، فَهُوَ أَنَّه تَعَالَىٰ لَو كَانَ مُخْتَصّاً بالحيِّز والجهة ، لَكَانَ إِمَّا أَن يكون حُصُوله فِي الحيِّز الْمعيَّن وَاجِباً أَو جَائِزاً ، فَإِن كَانَ وَاجِباً فَحِينَئِذٍ يكون ذَاته تَعَالَىٰ مفتقراً فِي الْوُجُود والتحقق إِلىٰ ذَلِك الحيِّز الْمعيَّن ، وذَلِك الحيِّز الْمعيَّن فَإِنَّهُ يكون غَنِياً عَن ذَاته الْمَخْصُوص ، لأَنَّا لَو فَرضنَا عدم حُصُول ذَات الله تَعَالَىٰ فِي ذَلِك الحيِّز الْمعيَّن لم يبطل ذَلِك الحيِّز أصلاً ، وعَلىٰ هَذَا التَّقْدِير يكون تَعَالَىٰ مُحْتَاجاً إِلىٰ ذَلِك الحيِّز ، فَلم يكن صمداً علىٰ الْإِطْلَاق . وأما إِن كَانَ حُصُوله فِي

الحيِّز الْمعيَّن جَائِزاً لَا وَاجِباً ، فَحِينَئِذٍ يفْتَقر إِلىٰ مُخَصِّص يخصَّصه بالحيِّز الْمعيَّن ، وَذَلِكَ يُوجِب كَونه مُحْتَاجاً ، وينافي كَونه صَمَداً .

وَأمَّا قَوْله تَعَالَىٰ : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ، فَهَذَا أَيْضاً يدلُّ علىٰ أَنَّه لَيْسَ بجِسْم ، وَلَا جَوْهَر ، لأَنَّا سنقيم الدّلَالَة علىٰ أَنَّ الْجَوَاهِر متماثلة ، فَلَو كَانَ تَعَالَىٰ جوهراً ، لَكَانَ مثلاً لجَمِيع الْجَوَاهِر فَكَانَ كلُّ وَاحِد من الْجَوَاهِر : كفؤا لَهُ . وَلَو كَانَ جسماً لَكَانَ مؤلَّفاً من الْجَوَاهِر ، لِأَنَّ الْجِسْم يكون كَذَلِك ، وَحِينَئِذٍ يعود الْإِلْزَام الْمَذْكُور . فَثَبت أَنَّ هَذِه السُّورَة من أظهر الدَّلَائِل علىٰ أَنَّه تَعَالَىٰ لَيْسَ بجسم وَلَا بجَوْهر ، وَلَا حَاصِل فِي مَكَان وحيِّز .

وَاعْلَم أَنَّه كَمَا أَنَّ الْكفَّار لما سَأَلُوا الرَّسُول عَن صفة ربِّه ، وأجَاب الله بِهَذِهِ السُّورَة الدَّالَّة علىٰ كَونه تَعَالَىٰ منزَّهاً عَن أَن يكون جسماً أَو جوهراً أَو مُخْتَصّاً بِالْمَكَانِ ، فَكَذَلِك فِرْعَوْن سَأَلَ مُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَام عَن صفة الله تَعَالَىٰ ، فَقَالَ : ﴿وَمَا رَبُّ العَالَمِيْن﴾ [الشعراء: ٢٣] ، ثمَّ إِنَّ مُوسَىٰ لم يذكر الْجَوَاب عَن هَذَا السُّؤَال ، إِلَّا بِكَوْنِهِ تَعَالَىٰ خَالِقاً للنَّاس ومدبراً لَهُم ، وخالقاً للسَّمَوَات وَالْأَرْض ومدبراً لَهما " . انظر : أساس التقديس (ص٣٠ فما بعدها) .

وقال الإمام الرَّازي أيضاً : " ... بل الْأَقْرَب أَنَّ المجسِّمة كفَّار ، لأَنَّهم اعتقدوا أَنَّ كلَّ مَا لَا يكون متحيِّزاً ، وَلَا فِي جِهَة ، فَلَيْسَ بموجود ، وَنحن نعتقد أَنَّ كلَّ متحيِّز فَهُوَ مُحدث ، وخالقه مَوْجُود ، لَيْسَ بمتحيِّز ، وَلَا فِي جِهَة ، فالمجسِّمة نفوا ذَات الشَّيْء الَّذِي هُوَ الْإِلَه ، فيلزمهم الْكفْر " . انظر : معالم أصول الدِّين (ص١٣٨) .

وقال الإمام الآمدي (٦٣١هـ) : " ... أَنَّه لَا حدَّ لَهُ وَلَا نِهَايَة ، وَلَيْسَ بجسم وَلَا عَرَض " .

وقال أيضاً : " الْقَاعِدَة الثَّانِيَة : فِي إبطال التَّشْبِيه ، وَبَيَان مَا لَا يجوز علىٰ الله تَعَالَىٰ :

مُعْتَقد أهل الْحق أَنَّ الباري لَا يُشبه شَيْئاً من الحادثات ، وَلَا يماثله شيء من الكائنات ، بل هُوَ بِذَاتِهِ مُنْفَرد عَن جَمِيع الْمَخْلُوقَات ، وَأَنَّه لَيْسَ بجوهر ، وَلَا جسم ، وَلَا عَرَض ، وَلَا تحلُّه الكائنات ، وَلَا تمازجه الحادثات ، وَلَا لَهُ مَكَان يحويه ، وَلَا زمَان هُوَ فِيهِ ، أَوَّل لَا قَبْل لَهُ ، وَآخر لَا بَعْد لَهُ ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] " .

وقال أيضاً : " فَإِن قيل : مَا نشاهده من الموجودات لَيْسَ إِلَّا أجساماً وأعراضاً ، وَإِثْبَات قسم ثَالِث مِمَّا لَا نعقله ، وَإِذا كَانَت الموجودات منحصرة فِيمَا ذَكَرْنَاهُ ، فَلَا جَائِز أَن يكون الباري عَرَضاً ، لِأَنَّ الْعَرَض

مفتقرٌ إلىٰ الْجِسْم ، والباري لَا يفْتَقر إلىٰ شيء ، وإلا كَانَ المفتقر إِلَيْهِ أشرف مِنْهُ ، وَهُوَ محَال ، وَإِذا بَطل أَن يكون عَرَضاً بقي أَن يكون جسماً .

قُلْنَا : منشأ الْخبط هَهُنَا إِنَّما هُوَ من الْوَهم بإعطاء الْغَائِب حكم الشَّاهِد ، وَالْحكم علىٰ غير المحسوس بِمَا حُكم بِهِ علىٰ المحسوس ، وَهُوَ كَاذِب غير صَادِق ، فإِنَّ الْوَهم قد يرتمي إلىٰ أَنَّه لَا جسم إِلَّا فِي مَكَان ، بِنَاء علىٰ الشَّاهِد ، وَإِن شهد الْعقل بِأَنَّ الْعَالم لَا فِي مَكَان ، لكَون الْبُرْهَان قد دلَّ علىٰ نهايته ، بل وَقد يشْتَد وهمُ بعض النَّاس بِحَيْثُ يقْضِي بِهِ علىٰ الْعقل ، وَذَلِكَ كمن ينفر عَن الْمبيت فِي بَيت فِيهِ ميِّت لتوهُّمه أَنَّه يَتَحَرَّك أَو يقوم ، وإن كَانَ عقله يقْضِي بانتقاء ذَلِك ، فَإِذاً اللبيب من ترك الْوَهم جانباً ، وَلم يتَّخذ غير الْبُرْهَان وَالدَّلِيل صاحباً . وَإِذا عرف أَن مُسْتَند ذَلِك لَيْسَ إِلَّا مُجَرّد الْوَهم ، فطريق كشف الخيال إِنَّما هُوَ بِالنَّظرِ فِي الْبُرْهَان ، فَإِنَّا قد بَينَّا أَنَّه لَا بُدَّ من مَوْجُود هُوَ مبدأ الكائنات ، وَبينَّا أَنَّه لَا جَائِز أَن يكون لَهُ مثل من الموجودات شَاهداً وَلَا غَائِباً ، وَمَعَ تَسْلِيم هَاتين القاعدتين يتَبَيَّن أَنَّ مَا يقضي بِهِ الْوَهمُ لَا حَاصِل لَهُ ، ثمَّ وَلَو لزم أَن يكون جسماً كَمَا فِي الشَّاهِد ، للَزِمَ أَن يكون حَادِثاً وَهُوَ مُمْتَنع لما سبق . وَلَيْسَ هُوَ أَيْضاً عَرَضاً ، وَإِلَّا لافتقر إلىٰ مقوم يقومه فِي وجوده ، إِذْ الْعَرَض لَا معنىٰ لَهُ إِلَّا مَا وجوده فِي مَوْضُوع ، وَذَلِكَ أَيْضاً مُحَال ... فَإِذاً قد ثَبت أَنَّ البارئ تَعَالَىٰ لَيْسَ بجوهر ، وَلَا جسم ، وَلَا عَرَض ، وَلَا مُحدث ... ". انظر : غاية المرام في علم الكلام ، الآمدي (ص٣٤) ، (ص١٧٩) ، (ص١٨٥-١٨٦) بالترتيب .

وقال الإمام أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٦٥٦هـ) : " ... وأَنَّهُ تعالىٰ منزَّهٌ عن صفاتِ النَّقصِ التي هي أضدادُ تلك الصِّفات ، وعن صفاتِ الأجسامِ والمتحيِّزات ، وأَنَّهُ واحدٌ حقٌّ ، صمدٌ فَرْدٌ ، خالقُ جميعِ المخلوقات ، متصرِّفٌ فيها بما يشاء من التَّصرُّفات " .

وقال أيضاً : " ... فإنَّه منزَّه عن الجسميَّة ولوازمها " .

وقال أيضاً في كلامه عن العرش : " ... وإضافته إلىٰ الله علىٰ جهة الملك أو التَّشريف ، لا لأنَّ الله استقرَّ عليه أو استظلَّ به ، كما قد توهَّمه بعض الجُهَّال في الاستقرار ، وذلك علىٰ الله مُحال ؛ إذ تستحيل عليه الجسميَّة ولواحقها " .

وقال أيضاً : " ونسبة الفوقيَّة المكانيَّة إلىٰ الله تعالىٰ مُحال ؛ لأنَّه منزَّه عن الفوقيَّة ، كما هو منزَّه عن التّحتيَّة ؛ إذ كلُّ ذلك من لوازم الأجرام ، وخصائص الأجسام ، ويتقدَّس عنها الذي ليس كمثله شيء من جميع الأنام " .

وقال أيضاً : " وقد شهد العقل والنَّقل : أنَّ الله تعالىٰ منزَّه عن مماثلة الأجسام ، وعن الجوارح المركَّبة من الأعصاب والعظام ، وما جاء في الشَّريعة مِمَّا يوهم شيئاً من ذلك فهو توسُّعٌ ، واستعارة حسب عادات مخاطباتهم الجارية علىٰ ذلك " .

وقال أيضاً : " وممَّا يعلم استحالته : كون العرش حاملاً لله تعالىٰ ، وأنَّ الله تعالىٰ مستقرٌّ عليه كاستقرار الأجسام ؟ إذ لو كان محمولاً لكان محتاجاً فقيراً لما يحمله ، وذلك ينافي وصف الإلهيَّة " .

وقال أيضاً : " وقد ضلَّ بظاهر هذا اللفظ من أذهبَ اللهُ عقلَه ، وأعدَم فهمَه ، وهم المجسِّمة المشبِّهة ، فاعتقدوا : أنَّ لله تعالىٰ رِجلاً من لحم وعصب تشبه رِجلنا ، كما اعتقدوا في الله تعالىٰ أنَّه جسم يشبه أجسامنا ذو وجه ، وعينين ، وجنب ، ويد ، ورِجل ، وهكذا ... وهذا ارتكاب جهالة خالفوا بها العقول وأدلَّة الشَّرع المنقول ، وما كان سلف هذه الأُمَّة عليه من التَّنزيه عن المماثلة والتَّشبيه ، وكيف يستقرُّ هذا المذهب الفاسد في قلب من له أدنىٰ فكرة ، ومن العقل أقلّ مسكة ، فإنَّ الأجسام من حيث هي كذلك متساوية في الأحكام العقليَّة ، وما ثبت للشيء ثبت لمثله ، وقد ثبت لهذه الأجسام الحدوث ، فيلزم عليه أن يكون الله تعالىٰ حادثاً " . انظر : المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١/ ٦٠) ، (٣/ ٥٩) ، (٣/ ٦٠) ، (١١/ ١١٠) ، (١٢/ ٧٨) (٢٢/ ٣٤) ، (٢٣/ ٥٣) بالترتيب .

وقال الإمام أبو عبد الله محمَّد بن أحمد القرطبي (٦٧١هـ) نقلاً عن شيخه أَبُو العبَّاس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٦٥٦هـ) : " مُتَّبِعُو الْمُتَشَابِهِ لَا يَخْلُو أَنْ يَتَّبِعُوهُ ويجمعوه طلباً للتَّشكيك فِي الْقُرْآنِ وَإِضْلَالِ الْعَوَامِّ ، كَمَا فَعَلَتْهُ الزَّنَادِقَةُ وَالْقَرَامِطَةُ الطَّاعِنُونَ فِي الْقُرْآنِ ، أَوْ طَلَباً لِاعْتِقَادِ ظَوَاهِرِ الْمُتَشَابِهِ ، كَمَا فَعَلَتْهُ الْمُجَسِّمَةُ الَّذِينَ جَمَعُوا مَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِمَّا ظَاهِرُهُ الْجِسْمِيَّةُ حتَّىٰ اعْتَقَدُوا أَنَّ الْبَارِئَ تَعَالَىٰ جِسْمٌ مُجَسَّمٌ ، وصورة مصوَّرة ، ذات وجه ، وعين ، ويد ، وَجَنْبٍ ، وَرِجْلٍ ، وَأُصْبُعٍ ، تَعَالَىٰ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ يَتَّبِعُوهُ عَلَىٰ جِهَةِ إِبْدَاءِ تَأْوِيلَاتِهَا وَإِيضَاحِ مَعَانِيهَا ، أَوْ كَمَا فَعَلَ صَبِيغٌ حِينَ أَكْثَرَ عَلَىٰ عُمَرَ فِيهِ السُّؤَالَ ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ :

الْأَوَّلُ: لَا شَكَّ فِي كُفْرِهِمْ ، وَأَنَّ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمُ الْقَتْلُ مِنْ غَيْرِ اسْتِتَابَةٍ .

الثَّانِي: الصَّحِيحُ الْقَوْلُ بِتَكْفِيرِهِمْ ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ عُبَّادِ الْأَصْنَامِ وَالصُّوَرِ ، وَيُسْتَتَابُونَ فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا قُتِلُوا كَمَا يُفْعَلُ بِمَنِ ارْتَدَّ .

الثَّالِثُ: اختلفوا في جواز ذلك بناء عَلَى الْخِلَافِ فِي جَوَازِ تَأْوِيلِهَا . وَقَدْ عُرِفَ ، أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ تَرْكُ التَّعَرُّضِ لِتَأْوِيلِهَا مَعَ قَطْعِهِمْ بِاسْتِحَالَةِ ظَوَاهِرِهَا ، فَيَقُولُونَ أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ . وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلىٰ إِبْدَاءِ تَأْوِيلَاتِهَا وَحَمْلِهَا عَلَىٰ مَا يَصِحُّ حَمْلُهُ فِي اللِّسَانِ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ بِتَعْيِينِ مُجْمَلٍ مِنْهَا .

الرَّابِعُ: الْحُكْمُ فِيهِ الْأَدَبُ الْبَلِيغُ ، كَمَا فَعَلَهُ عُمَرُ بِصَبِيغٍ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَارِيُّ : وَقَدْ كَانَ الْأَئِمَّةُ مِنَ السَّلَفِ يُعَاقِبُونَ مَنْ يَسْأَلُ عَنْ تَفْسِيرِ الْحُرُوفِ الْمُشْكِلَاتِ فِي الْقُرْآنِ ، لِأَنَّ السَّائِلَ إِنْ كَانَ يَبْغِي بِسُؤَالِهِ تَخْلِيدَ الْبِدْعَةِ وَإِثَارَةَ الْفِتْنَةِ فَهُوَ حَقِيقٌ بِالنَّكِيرِ وَأَعْظَمِ التَّعْزِيرِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَقْصِدَهُ فَقَدِ اسْتَحَقَّ الْعَتْبَ بِمَا اجْتَرَمَ مِنَ الذَّنْبِ ، إِذْ أَوْجَدَ لِلْمُنَافِقِينَ الْمُلْحِدِينَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ سَبِيلاً إِلىٰ أَنْ يَقْصِدُوا ضَعَفَةَ الْمُسْلِمِينَ بِالتَّشْكِيكِ وَالتَّضْلِيلِ فِي تَحْرِيفِ الْقُرْآنِ عَنْ مَنَاهِجِ التَّنْزِيلِ وَحَقَائِقِ التَّأْوِيلِ " . انظر : الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) (٤/ ١٣-١٤) .

وقال الإمام عبد العزيز بن عبد السَّلام (٦٦٠هـ) ، فيما نقله عنه الإمام تاج الدِّين السُّبْكِي (٧٧١هـ) : " وَأَنَّه لَيْسَ بجسم مُصَوَّر ، وَلَا جَوْهَر مَحْدُود مُقَدّر ، وَأَنَّه لَا يماثل الْأَجْسَام ، لَا فِي التَّقْدِير وَلَا فِي قبُول الانقسام ، وَأَنَّه لَيْسَ بجوهر وَلَا تحلُّه الْجَوَاهِر ، وَلَا بِعرْض وَلَا تحله الْأَعْرَاض ، بل لَا يماثل مَوْجُوداً ، وَلَا يماثله مَوْجُود ، ولَيْسَ كمثله شَيْء ، ولا هو مثل شَيْء ، وَأَنَّه لَا يحدُّه الْمِقْدَار ، وَلَا تحويه الأقطار ، وَلَا تحيط بِهِ الْجِهَات ، وَلَا تكتنفه الأرضون وَالسَّمَوَات ، وَأَنَّه اسْتَوَىٰ علىٰ الْعَرْش علىٰ الْوَجْه الَّذِي قَالَه ، وبالمعنىٰ الَّذِي أَرَادَهُ ، اسْتِوَاء منزَّهاً عَن المماسَّة والاستقرار ، والتَّمكُّن والحلول والانتقال ... " . انظر : طبقات الشافعية الكبرىٰ (٦/ ٢٣١) .

وقال الإمام أبو عبد الله محمَّد القرطبي (٦٧١هـ) : " وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالْخَبَرِ عَلَىٰ وَجْهِ الِانْتِقَالِ وَالْحَرَكَةِ وَالزَّوَالِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْرَامِ وَالْأَجْسَامِ ، تَعَالَىٰ اللَّهُ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ، ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ عَنْ مُمَاثَلَةِ الْأَجْسَامِ عُلُوّاً كَبِيراً " .

وقال أيضاً : " وَلَيْسَ مَجِيئُهُ تَعَالَىٰ حَرَكَةً وَلَا انْتِقَالاً وَلَا زَوَالاً ، لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ الْجَائِي جِسْماً أَوْ جَوْهَراً . وَالَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَئِمَّةِ أَهْلِ السنة أَنَّهم يقولون : يجئ وَيَنْزِلُ وَيَأْتِي ، وَلَا يُكَيِّفُونَ ، لأَنَّه ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** ﴾ [الشورىٰ: ١١] .

وقال أيضاً : " وَالْأَخْبَارُ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ صَحِيحَةٌ مُنْتَشِرَةٌ ، مُشِيرَةٌ إِلىٰ الْعُلُوِّ ، لَا يَدْفَعُهَا إِلَّا مُلْحِدٌ أَوْ جَاهِلٌ مُعَانِدٌ . وَالْمُرَادُ بِهَا تَوْقِيرُهُ وَتَنْزِيهُهُ عَنِ السُّفْلِ وَالتَّحْتِ . وَوَصْفُهُ بِالْعُلُوِّ وَالْعَظَمَةِ لَا بِالْأَمَاكِنِ

وَالْجِهَاتِ وَالْحُدُودِ ، لِأَنَّهَا صِفَاتُ الْأَجْسَامِ ". انظر : الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) (٣/ ٢٦) ، (٧/ ١٤٥) ، (١٨/ ٢١٦) بالترتيب .

وقال الإمام النَّووي (٦٧٦هـ) : " لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ التَّجَسُّمُ ، وَلَا اخْتِلَافُ الْأَحْوَالِ ". انظر : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٥/ ٢٥) .

وقال أيضاً : " قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَنْ يَكْفُرُ بِبِدْعَتِهِ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ وَرَاءَهُ ، وَمَنْ لَا يَكْفُرُ تَصِحُّ ، فَمِمَّنْ يَكْفُرُ مَنْ يُجَسِّمُ تَجْسِيماً صَرِيحاً ". انظر : المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي) (٤/ ٢٥٣) .

وقال الإمام كمال الدِّين السِّيواسي (٦٨١هـ) : " وإن قال : جسمٌ لا كالأجسام ، فهو مبتدع ، لأنَّه ليس فيه إلَّا إطلاق لفظ الجسم عليه ، وهو موهمٌ للنَّقص ، فرفعه بقوله لا كالأجسام ، فلم يبق إلَّا مجرَّد الإطلاق ، وذلك معصية تنتهض سبباً للعقاب ، لما قلنا من الإيهام ، بخلاف ما لو قاله على التَّشبيه ، فإنَّه كافر ، وقيل : يكفر بمجرد الإطلاق أيضاً ، وهو حسن ، بل هو أولى بالتَّكفير ". انظر : شرح فتح القدير (١/ ٣٥٠) .

وقال الإمام القرافي (٦٨٤هـ) : **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾** [البقرة: ٢١٠] ، وَالْمَجِيءِ فِي قَوْله تَعَالَىٰ : **﴿وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾** [الفجر: ٢٢] ، وَالْوَجْهِ فِي قَوْله تَعَالَىٰ : **﴿وَيَبْقى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالْإِكْرامِ﴾** [الرحمن: ٢٧] ، وَالْيَدِ فِي قَوْله تَعَالَىٰ : **﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾** [الفتح: ١٠] ، وَالنُّزُولِ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ " يَنْزِلُ رَبُّنَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إلىٰ سَمَاءِ الدُّنيا " ، وَالصُّورَةِ فِي حَدِيثِهِمَا أَيْضاً : " إنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَىٰ صُورَتِهِ " ، فَهَذَا يَجُوزُ إطْلَاقُهُ عَلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ ، لَكِنْ إمَّا مَعَ التَّأْوِيلِ التَّفْصِيلِيِّ ، كَمَا هُوَ طَرِيقَةُ الْخَلَفِ ، بِأَنْ يُقَالَ : الْمُرَادُ بِالِاسْتِوَاءِ : الِاسْتِيلَاءُ وَالْمُلْكُ ، كَمَا قَالَ :

قَدْ اسْتَوَىٰ بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

وَبِالْفَوْقِيَّةِ : التَّعَالِي فِي الْعَظَمَةِ دُونَ الْمَكَانِ ، وَبِالْإِتْيَانِ : إتْيَانُ رَسُولِ عَذَابِهِ أَوْ رَحْمَتِهِ وَثَوَابِهِ ، وَكَذَا النُّزُولُ ، وَبِالْوَجْهِ : الذَّاتُ أَوْ الْوُجُودُ ، وَبِالْيَدِ : الْقُدْرَةُ ، وَيَرْجِعُ ضَمِيرٌ عَلَىٰ صُورَتِهِ إلىٰ الْأَخِ الْمُصَرَّحِ فِي الطَّرِيقِ الْأُخْرَىٰ الَّتِي رَوَاهَا مُسْلِمٌ بِلَفْظِ : " إذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَتَجَنَّبْ الْوَجْهَ ، فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَىٰ صُورَتِهِ " ، وَالْمُرَادُ بِالصُّورَةِ : الصِّفَةُ . وإمَّا مَعَ التَّأْوِيلِ الْإِجْمَالِيِّ ، وَيُفَوَّضُ عِلْمُ الْمَعْنَىٰ الْمُرَادَ مِنْ ذَلِكَ النَّصِّ تَفْصِيلاً إلَيْهِ تَعَالَىٰ ، كَمَا هُوَ طَرِيقُ السَّلَفِ ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ : لَمَّا سُئِلَ عَنْ قَوْله تَعَالَىٰ : **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾** [طه: ٥] : الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ ، وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ ، كَمَا فِي شَرْحِ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَىٰ جَوْهَرَةِ التَّوحيد .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : مَا وَرَدَ نَظِيرُهُ فِي كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ صَحِيحَةٍ ، وَإِلَىٰ مِثَالِهِ وَحُكْمِهِ أَشَارَ الْعَلَّامَةُ الْأَمِيرُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَىٰ شَرْحِ الشَّيخ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَىٰ جَوْهَرَةِ التَّوحيد ، بِقَوْلِهِ : وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْ قَالَ جِسْمٌ كَالْأَجْسَامِ ، فَاسِقٌ ، وَلَا يُعَوَّلُ عَلَىٰ اسْتِظْهَارِ بَعْضِ أَشْيَاخِنَا كُفْرَهُ كَيْفَ ، وَقَدْ صَحَّ : وَجْهٌ لَا كَالْوُجُوهِ ، وَيَدٌ لَا كَالْأَيْدِي ، نَعَمْ لَمْ تَرِدْ عِبَارَةُ جِسْمٍ فَلْيُتَأَمَّلْ اهـ بِلَفْظِهَا .

قُلْت : وَمِنْ هَذَا الْقِسْمِ قَوْلُ الْقَائِلِ : أَنَّه تَعَالَىٰ فِي مَكَان لَيْسَ كَمَكَانِ الْحَوَادِثِ ، لأَنَّه قَدْ صَحَّ اسْتِوَاءٌ عَلَىٰ الْعَرْشِ لَا كَالِاسْتِوَاءِ عَلَىٰ السَّرِيرِ ، نَعَمْ لَمْ تَرِدْ عِبَارَةُ مَكَان ، بَلْ قَالَ إمَامُ الْحَرَمَيْنِ : حَدِيثُ " لَا تُفَضِّلُونِي عَلَىٰ يُونُسَ "يُفِيدُ أَنَّه تَعَالَىٰ مُنَزَّهٌ عَنْ الْمَكَانِ أَزَلاً ، إذْ لَوْلَا تَنَزُّهُهُ عَنْ الْجِهَةِ لَكَانَ محمَّد – صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي مِعْرَاجِهِ أَقْرَبَ مِنْ يُونُسَ فِي نُزُولِ الْحُوتِ بِهِ لِقَاعِ الْبَحْرِ ،كَمَا أَفَادَهُ الْأَمِيرُ فِي الْحَاشِيَة الْمَذْكُورَةِ ... ". انظر : الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق) (٤/ ٢٩٥) .

وقال الإمام البيضاوي (٦٨٥هـ) : " لمَّا ثبت بالقواطع العقليَّة والنقليَّة أنَّه تبارك وتعالىٰ منزَّه عن الجسميَّة ، والتحيُّز ، والحلول ، امتنع عليه النُّزول علىٰ معنىٰ الانتقال من موضع أعلىٰ إلىٰ ما هو أخفض منه ". انظر : تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة (١/ ٣٦٤) .

قال الإمام أحمد بن حمدان الحنبلي (٦٩٥هـ) : " ... لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء ، ومن شبَّهه بخلقه فقد كفر ، نصَّ عليه أحمد . وكذا من جسَّم ، أو قال : أنَّه جسم لا كالأجسام ، ذكره القاضي " . انظر : نهاية المبتدئين في أصول الدِّين (ص٣١) .

وقال الإمام النَّسفي (٧١٠هـ) : " ... والله منزَّه عن الجوارح ، وعن صفات الأجسام " . انظر : تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) (٣/ ٣٣٦) .

وقال الإمام سليمان الطُّوفي الصّرصري (٧١٦هـ) : " وَكَذَلِكَ مَنِ اعْتَقَدَ فِي اللَّهِ – عزَّ وجلَّ – مَا يَعْلَمُ أَنَّه لَا يَلِيقُ بِهِ ، كَمَنِ اعْتَقَدَ أَنَّه جِسْمٌ ؛ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ الْجِسْمِيَّةَ لَا تَلِيقُ بِهِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، لأَنَّه مُسْتَهْزِئٌ بِالْحُرْمَةِ الْإِلَهِيَّةِ ، مُتَلَاعِبٌ بِهَا ، فَهَذَانِ يَكْفُرَانِ ، وَمَنْ سِوَاهُمْ ، فَلَا ، وَاللَّهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ " . انظر : شرح مختصر الروضة (٣/ ٦٦١) .

وقال الإمام الحسين بن محمود الشِّيرازيُّ الحَنَفيُّ المشهورُ بالمُظْهِري (٧٢٧ هـ) : " لأنَّ الإتيانَ صفةُ الأجسام ، والله تعالىٰ منزَّه عمَّا هو جسمٌ وجسمانيٌّ " . انظر : المفاتيح في شرح المصابيح (٥/ ٥١٤) .

وقال أيضاً : " والله سبحانه منزَّه عن الجوارح ؛ فإنَّها صفةُ الأجسام ، ومِثْلُ هذا من المتشابهات ؛ فتركُ الخوضِ فيها أقربُ إلىٰ السَّلامة ". انظر : المفاتيح في شرح المصابيح (٥/ ٥١٦) .

وقال الإمام الخازن (٧٢٨هـ) : " أمَّا الجارحة فمنتفية في صفة الله عزَّ وجلَّ ، لأنَّ العقل دلَّ على أنَّه يمتنع أن تكون يد الله عبارة عن جسم مخصوص ، وعضو مركَّب من الأجزاء والأبعاض ، تعالى الله عن الجسميَّة والكيفيَّة والتَّشبيه علوّاً كبيراً ، فامتنع بذلك أن تكون يد الله بمعنى الجارحة " .

وقال أيضاً : " ... الإيمان به وتنزيه الرَّبِّ تبارك وتعالى عن صفات الأجسام . المذهب الثَّاني : وهو قول جماعة من المتكلِّمين وغيرهم : أنَّ الصُّعود والنُّزول من صفات الأجسام ، والله تعالى يتقدَّس عن ذلك " .

وقال أيضاً : " ... فإن فسِّر الصَّمد بهذا ، كان من صفات الأجسام ، ويتعالى الله جلَّ وعزَّ عن صفات الجسميَّة ". انظر : تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل (٢/ ٧١) ، (٦/ ٢٤٣) ، (٧/ ٣٢٠) بالترتيب .

وقال الإمام تاج الدِّين السُّبْكِي (٧٧١هـ) نقلاً عن الإمام أَحْمد بن يحيى بن إِسْمَاعِيل الشَّيخ شهَاب الدِّين ابْن جهبل الْكلابِي الْحلَبِي (٧٣٣هـ) في ردِّه على ابن تيمية : " فَهَذِهِ كَلِمَات أَعْلَام أهل التَّوحيد وأئمَّة جُمْهُور الْأمَّة ، سوى هَذِه الشِّرذمة الزَّائغة ، كتبهم طافحة بذلك ، وردُّهم على هَذِه النَّازعة لَا يكَاد يحصر ، وَلَيْسَ غرضنا بذلك تقليدهم ، لمنع ذَلِك فِي أُصُول الدِّيانَات ، بل إِنَّما ذكرت ذَلِك ليعلم أَنَّ مَذْهَب أهل السُّنَّة مَا قدمْنَاهُ .

ثمَّ إِنَّ قَوْلنَا : إِنَّ آيَات الصِّفَات وأخبارها على من يسْمعهَا وظائف التَّقْدِيس ، وَالْإِيمَان بِمَا جَاءَ عَن الله تَعَالَى وَعَن رَسُوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على مُرَاد الله تَعَالَى ، وَمُرَاد رَسُوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، والتَّصديق وَالِاعْتِرَاف بِالْعَجزِ ، وَالسُّكُوت والإمساك عَن التَّصَرُّف فِي الْأَلْفَاظ الْوَارِدَة ، وكف الْبَاطِن عَن التفكُّر فِي ذَلِك ، واعتقاد أَنَّ مَا خَفِي عَلَيْهِ مِنْهَا لم يخف عَن الله وَلَا عَن رَسُوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَسَيَأْتِي شرح هَذِه الوظائف إِن شَاءَ الله تَعَالَى ، فليت شعري فِي أَي شَيْء نخالف السَّلف ، هَل هُوَ فِي قَوْلنَا : كَانَ وَلَا مَكَان ؟ أَو فِي قَوْلنَا : أَنَّه تَعَالَى كَوَّن الْمَكَان ؟ أَو فِي قَوْلنَا : وَهُوَ الْآن على مَا عَلَيْهِ كَانَ ؟ أَو فِي قَوْلنَا : تقدَّس الْحقُّ عَن الجسميَّة ومشابهتها ؟ أَو فِي قَوْلنَا : يجب تَصْدِيق مَا قَالَه الله تَعَالَى وَرَسُوله بِالْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَ ؟ أَو فِي قَوْلنَا : يجب الِاعْتِرَاف بِالْعَجزِ ؟ أَو فِي قَوْلنَا : نسكت عَن السُّؤَال والخوض فِيمَا لَا طَاقَة لنا بِهِ ؟ أَو فِي قَوْلنَا : يجب إِمْسَاك اللِّسَان عَن تَغْيِير الظَّوَاهِر بِالزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَان .

وليت شعري فِي مَاذَا وافقوا هم السَّلف ؟ هَل فِي دُعَائِهِمْ إِلَى الْخَوْض فِي هَذَا ، والحثِّ على الْبَحْث مَعَ الْأَحْدَاث الغرين ، والعوام الطغام الَّذين يعجزون عَن غسل مَحل النّجو وَإِقَامَة دعائم الصَّلَاة ، أَو وافقوا السَّلف فِي تَنْزِيه الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَن الْجِهَة ؟ وَهل سمعُوا فِي كتاب الله أَو أثارة من علم

عَن السَّلف أَنَّهم وصفوا الله تَعَالَىٰ بِجِهَة الْعُلُوّ ؟ وَأَنَّ كلَّ مَالا يصفه بِهِ فَهُوَ ضالٌّ مضلٌّ من فراخ الفلاسفة والهنود واليونان ﴿انْظُر كَيفَ يفترون على الله الْكَذِب وَكفى بِهِ إِثْمًا مُبينًا﴾ [النساء: ٥٠] . انظر : طبقات الشافعية الكبرىٰ (٩/ ٤٣-٤٤) .

وقال الإمام ابن جماعة (٧٣٣هـ) : " فالعُمدة عندنَا فِي أُمُور العقائد هِيَ الْأَدِلَّة القطعيَّة الَّتِي توافرت علىٰ أَنَّه تَعَالَىٰ لَيْسَ جسماً ، وَلَا متحيِّزاً ، وَلَا متجزِّئاً ، وَلَا متركِّباً ، وَلَا يحْتَاج لأحدٍ ، وَلَا إلىٰ مَكَانٍ ، وَلَا إلىٰ زمَانٍ ، وَلَا نَحْو ذَلِك .

وَلَقَد جَاءَ الْقُرْآن بِهَذَا فِي محكماته إِذْ يَقُول : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] ، وَيَقُول : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١ - ٤] ، ويقول : ﴿وَإِن تكفرُوا فَإِن الله غَنِي عَنْكُم وَلَا يرضى لِعِبَادِهِ الْكفْر وَإِن تشكروا يرضه لكم﴾ [الزمر: ٧] ، ويقول : ﴿يَا أَيهَا النَّاس أَنْتُم الْفُقَرَاء إِلَى الله وَالله هُوَ الْغَنِيّ الحميد﴾ [فاطر: ١٥] ، وَغير هَذَا كثير فِي الْكتاب وَالسُّنَّة . فَكلُّ مَا جَاءَ مُخَالفاً بِظَاهِرِهِ لتِلْك القطعيَّات المحكمات ، فَهُوَ من المتشابهات الَّتِي لَا يجوز اتباعها ، كَمَا تبيَّن لَك فِيمَا سلف " .

وقال أيضاً عند الكلام علىٰ قول الله تعالىٰ : ﴿أَن تَقول نفس يَا حسرتى على مَا فرطت فِي جنب الله﴾ [الزمر: ٥٦] : " قد تقدَّم أَنَّ الجسميَّة فِي حَقه تَعَالَىٰ مُحَال ، فَوَجَبَ تَأْوِيل الْجنب الْمَذْكُور هُنَا ، وَأَنَّ المُرَاد بِهِ : طَاعَته وَأمره ، لِأَنَّ اسْتِعْمَال ذَلِك فيهمَا مَعْهُود شايع فِي كَلَام الْعَرَب وَعرف النَّاس . قَالَ مُجَاهِد : يَعْنِي : مَا ضيَّعت فِي أَمر الله ، وَيُقَال : فلَان يهمل جَانب فلَان ، وَرمىٰ فلَان جنب فلَان ، أَي : لَا يطيعه ، وَلَا يتعهَّده ، ذَلِك لِأَنَّ الْجنب الْمَعْهُود لَا يَقع فِيهِ تَفْرِيط ، وَلَا يعقل مَعْنَاهُ فِيهِ ، بل إِنَّما يَقع التَّفْرِيط فِي طَاعَة الْأَمر ، وَفِي حق وَاجِب ، أَي : بِتَرْكِهِ . وَقد أَنْشد ثَعْلَب فِيهِ : خليلي كفَّا وَاذْكُر الله فِي جَنْبِي . وَوجه التَّجَوُّز عَن الطَّاعَة أَن تَارِك الْحق مُخَالف الْأَمر " .

وقال أيضاً : " ... وَلما ثَبت أَنَّه تَعَالَىٰ لَيْسَ بجسم ، وَجب تَأْوِيل ذَلِك علىٰ مَا يَلِيق بجلاله ... " . انظر : إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص٦٤-٦٥) ، (ص١٣٢) ، (ص١٤١) بالترتيب .

وقال الإمام شرف الدِّين الحسين بن عبد الله الطِّيبي (٧٤٣هـ) : " لمَّا ثبت بالقواطع العقليَّة والنقليَّة أَنَّه تبارك وتعالىٰ منزَّه عن الجسميَّة والتَّحيُّز ، والحلول ، امتنع عليه النُّزول علىٰ معنىٰ الانتقال من موضع أعلىٰ إلىٰ ما هو أخفض منه ". انظر : شرح الطيبي علىٰ مشكاة المصابيح المسمىٰ بـ (الكاشف عن حقائق السنن) (٤/ ١٢٠٤)
.

وقال الإمام الزَّيلعي (٧٤٣هـ) : " وَالْمُشَبِّهِ إذَا قَالَ : لَهُ تَعَالَىٰ يَدٌ وَرِجْلٌ كَمَا لِلْعِبَادِ فَهُوَ كَافِرٌ مَلْعُونٌ ، وَإِنْ قَالَ : جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ؛ لأنَّه لَيْسَ فِيهِ إلَّا إطْلَاقَ لَفْظِ الْجِسْمِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مُوهِمٌ لِلنَّقْصِ فَرَفَعَهُ بِقَوْلِهِ : لَا كَالْأَجْسَامِ ، فَلَمْ يَبْقَ إلَّا مُجَرَّدَ الْإِطْلَاقِ ، وَذَلِكَ مَعْصِيَةٌ تَنْتَهِضُ سَبَباً لِلْعِقَابِ " . انظر : تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ (١/ ١٣٥) .

فأقلُّ ما قاله العلماء فيمن قال : جسمٌ لا كالأجسام : أنَّه مبتدع عاصٍ يستحقُّ العقاب ، وبعضهم حكم بكفره ، والعياذ بالله ...

وقال الإمام أبو حيَّان الأندلسي (٧٤٥هـ) : " ... إِذَا كَانَ لِلَّفْظِ دَلَالَةٌ عَلَىٰ التَّجْسِيمِ فَنَحْمِلُهُ ، إِمَّا عَلَىٰ مَا يُسَوَّغُ فِيهِ مِنَ الْحَقِيقَةِ الَّتِي يَصِحُّ نِسْبَتُهَا إِلىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ إِنْ كَانَ اللَّفْظُ مُشْتَرَكاً ، أَوْ مِنَ الْمَجَازِ إِنْ كَانَ اللَّفْظُ غَيْرَ مُشْتَرَكٍ . وَالْمَجَازُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَكْثَرُ مِنْ رَمْلِ يَبْرِينَ وَنَهْرِ فِلَسْطِينَ .

فَالْوُقُوفُ مَعَ ظَاهِرِ اللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَىٰ التَّجْسِيمِ غَبَاوَةٌ وَجَهْلٌ بِلِسَانِ الْعَرَبِ وَأَنْحَائِهَا وَمُتَصَرِّفَاتِهَا فِي كَلَامِهَا ، وَحُجَجِ الْعُقُولِ الَّتِي مَرْجِعُ حَمْلِ الْأَلْفَاظِ الْمُشْكِلَةِ إِلَيْهَا . وَنَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ نَكُونَ كَالْكَرَّامِيَّةِ ، وَمَنْ سَلَكَ مَسْلَكَهُمْ فِي إِثْبَاتِ التَّجْسِيمِ وَنِسْبَةِ الْأَعْضَاءِ لِلَّهِ ، تَعَالَىٰ اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الْمُفْتَرُونَ عُلُوّاً كَبِيراً " .

وقال أيضاً : " ... وَاللَّهُ تَعَالَىٰ مُنَزَّهٌ عَنْ الْجَوَارِحِ ، وَعَنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ " . انظر : البحر المحيط في التفسير (١/ ٥٧٨) ، (٩/ ٤٨٧) بالترتيب .

وقال الإمام الذَّهبي (٧٤٨هـ) : " قَالَ أهل السُّنَّة وَأَصْحَاب الحَدِيث : أَنَّه لَيْسَ بجسم ، وَلَا يشبه الْأَشْيَاء " . انظر : العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها (ص٢١٨) .

وقال الإمام عضد الدِّين الإيجي (٧٥٦هـ) : " أنَّه تعالىٰ ليس بجسم ، وذهب بعض الجهَّال إلىٰ أنَّه جسم ، ... والمجسِّمة قالوا : هو جسم حقيقة ، فقيل : من لحم ودم ، كمقاتل بن سليمان . وقيل : نور يتلألأ كالسَّبيكة البيضاء ، وطوله : سبعة أشبار من شبر نفسه ، ومنهم من يقول : أنَّه علىٰ صورة إنسان ، فقيل : شاب أمرد جعد قطط ، وقيل : شيخ أشمط الرَّأس واللحية ، تعالىٰ الله عن قول المبطلين ، والمعتمد في بطلانه : أنَّه لو كان جسماً لكان متحيِّزاً ، واللازم قد أبطلناه ، وأيضاً يلزم تركُّبه وحدوثه ، وأيضاً : فإن كان جسماً لاتَّصف بصفات الأجسام ، إمَّا كلّها فيجتمع الضدَّان ، أو بعضها فيلزم التَّرجيح بلا مرجِّح أو الاحتياج ، وأيضاً ، فيكون متناهياً ، فيتخصَّص بمقدار وشكل ، واختصاصه بهما دون سائر الأجسام يكون لمخصص ويلزم الحاجة " .

وقال أيضاً : " ... ثمَّ علمت أنَّ الله تعالى ليسَ جسْماً ، ولا في جهة ، ويستحيلُ عليه مقابلة ومواجهة وتقليب حدقة نحوه ". انظر : كتاب المواقف (٣/ ٣٨-٣٩) ، (٣/ ١٥٣ ، ١٧٤) بالترتيب .

وقال الإمام صلاح كيكلدي الدِّمشقي (٧٦١هـ) : " ... وَطَرِيقُ الصَّوَابِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِمَّا فِي الإِيمَانِ بِهِ وَتَفْوِيضِ عِلْمِهِ إِلى اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الظَّاهِرَ الْمُوهِمَ لِلْجِسْمِيَّةِ وَقُبُولَ الْحَوَادِثِ غَيْرُ مُرَادٍ ، وَإِمَّا بِتَأْوِيلِهِ عَلَى مَعْنَىً يَلِيقُ بِجَلالِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، بِمَا هُوَ عَلى قَوَاعِدِ مَجَازِ كَلامِ الْعَرَبِ وَاسْتِعَارَاتِهَا ، مِمَّا لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِهِ ، وَكُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ الطَّرِيقَيْنِ يَسْلُكُهُ الإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ ، وَلَيْسَا بِقَوْلَيْنِ لَهُ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ الأَئِمَّةِ ، بَلْ هُمَا طَرِيقَانِ يَرْجِعُ إِلَيْهِمَا فِي تَصَانِيفِهِ ، وَأَمَّا التَّفْوِيضُ مَعَ اعْتِقَادِ الظَّاهِرِ فَمِمَّا لا يَجُوزُ ، لِلْقَطْعِ بِتَنْزِيهِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَنْ صِفَاتِ الْحُدُوثِ وَسِمَاتِ النَّقْصِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ ". انظر : إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة (١/ ٢١٩) .

وقال الإمام تاج الدِّين السُّبْكِي (٧٧١هـ) : " وهذه المذاهب الأربعة وللَّه الحمد في العقائد واحدة ، إلَّا من لحق منها بأهل الاعتزال والتَّجسيم . وإلَّا فجمهورها على الحق ؛ يقرُّون عقيدة أبي جعفر الطَّحاوي التي تلقّاها العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول ، ويدينون اللَّه برأي شيخ السنَّة أبي الحسن الأشعريّ الذي لم يعارضه إلَّا مبتدع " .

وقال أيضاً : " وهؤلاء الحنفيَّة ، والشَّافعيَّة والمالكيَّة وفضلاء الحنابلة وللَّه الحمد في العقائد يدٌ واحدة ، كلهم على رأي أهل السُّنَّة والجماعة ، يدينون اللَّه تعالى بطريق شيخ السُّنَّة أبي الحسن الأشعري رحمه اللَّه ، لا يحيد عنها إلَّا رَعَاع من الحنفيَّة والشَّافعيَّة ، لحقوا بأهل الإعتزال ، ورَعاع من الحنابلة لحقوا بأهل التَّجسيم ، وبرَّأ اللَّه المالكيَّة فلم نرَ مالكيَّاً إلَّا أشعريَّاً عقيدة ". انظر : معيد النعم ومبيد النقم (ص٢٥) ، (ص٦٢) بالترتيب .

وقال الإمام الكرماني (٧٨٦هـ) : " ولمَّا كان منزَّهاً عن الجسميَّة والحدقة ونحوها ، لا بدَّ من الصَّرف إلى ما يليق به ". انظر : الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٢٥/ ١٢٠) .

وقال الإمام سعد الدِّين التَّفتازاني (٧٩١هـ) : " لمَّا ثبت أنَّ الواجب ليس بجسم ، ظهر أنَّه لا يتَّصف بشيء من الكيفيَّات المحسوسة بالحواسِّ الظاهرة أو الباطنة ، مثل : الصُّورة ، واللون ، والطَّعم ، والرَّائحة ، واللذَّة ، والألم ، والفرح ، والغمّ ، والغضب ، ونحو ذلك ، إذ لا يعقل منها إلَّا ما يخصُّ الأجسام ، وإن كان البعض منها مختصَّاً بذوات الأنفس ، ولأنَّ البعض منها تغيُّرات وانفعالات ، وهي على الله تعالى مُحال ". انظر : شرح المقاصد في علم الكلام (٣/ ٦٧) .

وقال الإمام الزّركشي (٧٩٤هـ) : " قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿**وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ**﴾ [الأنعام:٣] اخْتَارَ الْبَيْهَقِيُّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ الْمَعْبُودُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿**وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأرض**﴾ [الزخرف:٨٤] ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ أَصَحُّ الْأَقْوَالِ وَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ فِي الْمُوجَزِ: ﴿**وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ**﴾ [الأنعام: ٣] ، أَيْ عَالِمٌ بِمَا فِيهِمَا وَقِيلَ: {وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ} جُمْلَةٌ تَامَّةٌ {وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ} كَلَامٌ آخَرُ وَهَذَا قَوْلُ الْمُجَسِّمَةِ وَاسْتَدَلَّتِ الْجَهْمِيَّةُ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَىٰ أَنَّهُ تَعَالَى فِي كُلِّ مَكَانٍ وَظَاهِرُ مَا فَهِمُوهُ مِنَ الْآيَةِ مِنْ أَسْخَفِ الْأَقْوَالِ " . انظر : البرهان في علوم القرآن (٢/ ٨٣)

وقال أيضاً : " ونقل صاحب (الخصال) من الحنابلة عن أحمد أنَّه قال : من قال : جسم لا كالأجسام كفر ". انظر : تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدِّين السبكي (٤/ ٦٤٨) .

وقال الإمام ابن الملقِّن (٨٠٤هـ) : " أنَّ الله واحد ، وأنَّه ليس بجسم ؛ لأنَّ الجسم ليس بشيء واحد ، وإنَّما هي أشياء كثيرة مؤلَّفة ، في نفس التَّرجمة الرَّدّ علىٰ الجهميَّة في قولها : أنَّه تعالىٰ جسم ، تعالىٰ الله عن قولهم . والدَّليل علىٰ استحالة كونه جسماً : أنَّ الجسم موضوع في اللغة للمؤلَّف المجتمع ، وذلك محالٌ عليه تعالىٰ ؛ لأنَّه لو كان كذلك لم ينفك عن الأعراض المتعاقبة عليه ، الدالَّة بتعاقبها عليه علىٰ حدثها لفناء بعضها عند مجيء أضدادها ، وما لم ينفك عن المحدثات فمحدث مثلها ، وقد قام الدَّليل علىٰ قِدمه تعالىٰ ، فبطل كونه جسماً ". انظر : التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١/ ٢١٨) .

وقال الإمام ابن خلدون الإشبيلي (٨٠٨هـ) : " والقطع بنفي المكان حاصلٌ من دليل العقل النّافي للافتقار . ومن أدلَّة السُّلوب المؤذنة بالتَّنزيه مثل : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [الشورىٰ: ١١] ، وأشباهه . ومن قوله : ﴿**وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ**﴾ [الأنعام: ٣] ، إذ الموجود لا يكون في مكانين ، فليست في هذا للمكان قطعاً ، والمراد غيره . ثمَّ طرَّدوا ذلك المحمل الذي ابتدعوه في ظواهر الوجه والعينين واليدين ، والنُّزول والكلام بالحرف والصَّوت يجعلون لها مدلولات أعمّ من الجسمانيَّة وينزِّهونه عن مدلول الجسماني منها . وهذا شيء لا يعرف في اللّغة . وقد درج علىٰ ذلك الأوَّل والآخر منهم ، ونافرهم أهل السُّنَّة من المتكلِّمين الأشعريَّة والحنفيَّة . ورفضوا عقائدهم في ذلك ، ووقع بين متكلِّمي الحنفيَّة ببخارىٰ وبين الإمام محمَّد بن إسماعيل البخاريِّ ما هو معروف .

وأمَّا المجسِّمة ففعلوا مثل ذلك في إثبات الجسميَّة ، وأنّها لا كالأجسام . ولفظ الجسم له يثبت في منقول الشَّرعيَّات . وإنَّما جرَّأهم عليه إثبات هذه الظَّواهر ، فلم يقتصروا عليه ، بل توغَّلوا وأثبتوا الجسميَّة ، يزعمون فيها مثل ذلك وينزِّهونه بقول متناقض سفساف ، وهو قولهم : جسم لا كالأجسام . والجسم

في لغة العرب هو العميق المحدود وغير هذا التَّفسير من أنَّه القائم بالذَّات أو المركَّب من الجواهر وغير ذلك ، فاصطلاحات للمتكلِّمين يريدون بها غير المدلول اللّغويّ . فلهذا كان المجسِّمة أوغل في البدعة بل والكفر . حيث أثبتوا للَّه وصفاً موهماً يُوهم النَّقص ، لم يرد في كلامه ، ولا كلام نبيِّه . فقد تبيَّن لك الفرق بين مذاهب السّلف والمتكلِّمين السنّية والمحدِّثين والمبتدعة من المعتزلة والمجسِّمة بما أطلعناك عليه . وفي المحدِّثين غُلاة يسمُّون المشبِّهة لتصريحهم بالتَّشبيه ، حتَّىٰ أنَّه يحكىٰ عن بعضهم أنَّه قال : اعفوني من اللّحية والفرج وسلوا عمَّا بدا لكم من سواهما . وإن لم يتأوّل ذلك لهم ، بأنّهم يريدون حصر ما ورد من هذه الظَّواهر الموهمة ، وحملها علىٰ ذلك المحمل الّذي لأئمَّتهم ، وإلَّا فهو كفر صريح والعياذ باللَّه . وكتب أهل السُّنَّة مشحونة بالحجاج علىٰ هذه البدع ، وبسط الرَّدّ عليهم بالأدلَّة الصَّحيحة . وإنَّما أومأنا إلىٰ ذلك إيماء يتميَّز به فصول المقالات وجملها ". انظر : ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (١/ ٦٠٥-٦-٦) .

وقال الإمام نظام الدِّين الحسن القمِّي النَّيسابوري (٨٥٠هـ) : " ... والاستواء بمعنىٰ الانتصاب ضدّ الاعوجاج من صفات الأجسام ، وإنَّه تعالىٰ منزَّه عن ذلك " .

وقال أيضاً : " ... ولا يجوز أن يكون المراد من النَّظر تقليب الحدقة إلىٰ جانب المرئي التماساً لرؤيته ، لأنَّ هذا من صفات الأجسام ، وهو تعالىٰ منزَّه عن ذلك " .

وقال أيضاً : " ... ولتنزُّهه سبحانه عن الجسميَّة وصفاتها " .

وقال أيضاً : " وقال أهل السُّنَّة : الدَّليل الدالُّ علىٰ أنَّه تعالىٰ منزَّه عن الجسميَّة ، وعن كلِّ صفات الحدوث وسمات الإمكان ، دلَّ علىٰ أنَّ السَّاق لم يرد بها الجارحة ". انظر : غرائب القرآن ورغائب الفرقان (١/ ٢١٠) ، (٢/ ١٩٣) ، (٥/ ٢٣٣) ، (٦/ ٣٤٠) بالترتيب .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) : " ... وَقَالَ عِيَاضٌ (٥٤٤هـ) : كَانَتِ الْعَرَبُ تَسْتَعْمِلُ الِاسْتِعَارَةَ كَثِيراً ، وَهُوَ أَرْفَعُ أَدَوَاتِ بَدِيعِ فَصَاحَتِهَا وَإِيجَازِهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿**جناح الذل**﴾[الإسراء: ٢٤] ، فَمُخَاطَبَةُ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ بِرِدَاءِ الْكِبْرِيَاءِ عَلَىٰ وَجْهِهِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ هَذَا الْمَعْنَىٰ ، وَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ ذَلِكَ تَاهَ ، فَمَنْ أَجْرَىٰ الْكَلَامَ عَلَىٰ ظَاهِرِهِ أَفْضَىٰ بِهِ الْأَمْرُ إِلىٰ التَّجْسِيمِ ، وَمَنْ لَمْ يَتَّضِحْ لَهُ وَعَلِمَ أَنَّ اللَّهَ مُنَزَّهٌ عَنِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُهَا : إِمَّا أَنْ يُكَذِّبَ نَقَلَتَهَا ، وَإِمَّا أَنْ يُؤَوِّلَهَا ، كَأَنْ يَقُولَ : اسْتَعَارَ لِعَظِيمِ سُلْطَانِ اللَّهِ وَكِبْرِيَائِهِ وَعَظَمَتِهِ وَهَيْبَتِهِ وَجَلَالِهِ الْمَانِعِ إِدْرَاكَ أَبْصَارِ الْبَشَرِ مَعَ ضَعْفِهَا لِذَلِكَ رِدَاءَ الْكِبْرِيَاءِ ، فَإِذَا شَاءَ تَقْوِيَةَ

أَبْصَارِهُمْ وَقُلُوبِهِمْ كَشَفَ عَنْهُمْ حِجَابَ هَيْبَتِهِ وَمَوَانِعَ عَظَمَتِهِ " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٣/ ٤٣٢)

.

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) في كلامه على قول اليهودي : " إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّموات عَلَى إِصْبَعٍ ... " : " ... وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ (٦٥٦هـ) فِي الْمُفْهِمِ : قَوْلُهُ : " إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ إلى آخِرِ الْحَدِيثِ : هَذَا كُلُّهُ قَوْلُ الْيَهُودِيِّ ، وَهُمْ يَعْتَقِدُونَ التَّجْسِيمَ ، وَأَنَّ اللَّهَ شَخْصٌ ذُو جَوَارِحَ ، كَمَا يَعْتَقِدُهُ غُلَاةُ الْمُشَبِّهَةِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، وَضَحِكُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّما هُوَ لِلتَّعَجُّبِ مِنْ جَهْلِ الْيَهُودِيِّ ، وَلِهَذَا قَرَأَ عِنْدَ ذَلِكَ : ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قدره﴾ [الزمر: ٦٧] ، أَيْ : مَا عَرَفُوهُ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ ، وَلَا عَظَّمُوهُ حَقَّ تَعْظِيمِهِ ، فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ هِيَ الصَّحِيحَةُ الْمُحَقَّقَةُ ، وَأَمَّا مَنْ زَادَ وَتَصْدِيقاً لَهُ ، فَلَيْسَتْ بِشَيْءٍ ، فَإِنَّهَا مِنْ قَوْلِ الرَّاوِي ، وَهِيَ بَاطِلَةٌ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُصَدِّقُ الْمُحَالَ ، وَهَذِهِ الْأَوْصَافُ فِي حَقِّ اللَّهِ مُحَالٌ ، إِذْ لَوْ كَانَ ذَا يَدٍ ، وَأَصَابِعَ ، وَجَوَارِحَ ، كَانَ كَوَاحِدٍ مِنَّا ، فَكَانَ يَجِبُ لَهُ مِنَ الِافْتِقَارِ ، وَالْحُدُوثِ ، وَالنَّقْصِ ، وَالْعَجْزِ ، مَا يَجِبُ لَنَا ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَاسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ إِلَهاً ، إِذْ لَوْ جَازَتِ الْإِلَهِيَّةُ لِمَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ لَصَحَّتْ لِلدَّجَّالِ ، وَهُوَ مُحَالٌ ، فَالْمُفْضِي إِلَيْهِ كَذِبٌ ، فَقَوْلُ الْيَهُودِيِّ كَذِبٌ وَمُحَالٌ ، وَلِذَلِكَ أَنْزَلَ اللَّهُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ : وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قدره ، وإِنَّما تَعَجَّبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ جَهْلِهِ ، فَظَنَّ الرَّاوِي أَنَّ ذَلِكَ التَّعَجُّبَ تَصْدِيقٌ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، فَإِنْ قِيلَ : قَدْ صَحَّ حَدِيثُ : إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحمن ، فَالْجَوَابُ : أَنَّه إِذَا جَاءَنَا مِثْلُ هَذَا فِي الْكَلَامِ الصَّادِقِ تَأَوَّلْنَاهُ أَوْ تَوَقَّفْنَا فِيهِ إلى أَنْ يَتَبَيَّنَ وَجْهُهُ مَعَ الْقَطْعِ بِاسْتِحَالَةِ ظَاهِرِهِ ، لِضَرُورَةِ صِدْقِ مَنْ دَلَّتِ الْمُعْجِزَةُ عَلَى صِدْقِهِ ، وَأَمَّا إِذَا جَاءَ عَلَى لِسَانِ مَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ بَلْ عَلَى لِسَانِ مَنْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ عَنْ نَوْعِهِ بِالْكَذِبِ وَالتَّحْرِيفِ كَذَّبْنَاهُ وَقَبَّحْنَاهُ ، ثمَّ لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَرَّحَ بِتَصْدِيقِهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ تَصْدِيقاً لَهُ فِي الْمَعْنَى ، بَلْ فِي اللَّفْظِ الَّذِي نَقَلَهُ مِنْ كِتَابِهِ عَنْ نَبِيِّهِ ، لوَ نَقْطَعُ بِأَنَّ ظَاهِرَهُ غَيْرُ مُرَادٍ " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٣/ ٣٩٨) .

وقال الإمام بدر الدِّين العيني (٨٥٥هـ) : " ... وَلمَّا كَانَ منزهاً عَن الجسميَّة والحدقة وَنَحْوهمَا ، لَا بُدَّ من الصّرْف إلى مَا يَلِيق بِهِ . واحتجَّت المجسِّمة بقوله : " إِنَّ الله لَيْسَ بأعور وَأَشَارَ بِيَدِهِ إلى عينه " ، على أَنَّ عينه كَسَائِر الْأَعْين . قُلْنَا : إِذا قَامَت الدَّلَائِل على اسْتِحَالَة كَونه مُحدثاً ، وَجب صرف ذَلِك إلى معنى يَلِيق بِهِ ، وَهُوَ نفي النَّقْص والعور عَنهُ ، جلَّت عَظمته ". انظر : عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٥/ ١٠٢) .

وقال الإمام أبو زيد عبد الرَّحمن الثَّعالبي (٨٧٥هـ) : " ... فاللَّه سبحانه منزَّه عن صفَاتِ الأجْسَامِ " .
انظر : الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٢/ ١٣٤) .

وقال الإمام إبراهيم البقاعي (٨٨٥هـ) : " وقال الإقليشي في شرح الأسماء : الأحد هو الذي ليس بمنقسم ولا متجزِّئ ، فهو علىٰ هذا اسم لعين الذَّات ، فيه سلب الكثرة عن ذاته ، فتقدَّس بهذا الوصف عن صفات الأجسام القابلة للتَّجزِّي والانقسام ". انظر : نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٨/ ٥٨٥) .

وقال الإمام جلال الدِّين السُّيوطي (٩١١هـ) : " وَقَدْ شَهِدَ الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ مُنَزَّهٌ عَنْ مُمَاثَلَةِ الْأَجْسَامِ وَالْجَوَارِحِ ". انظر : حاشية السندي علىٰ سنن النسائي (مطبوع السنن) (٨/ ٢٢١) .

وقال الإمام أحمد بن محمَّد القسطلاني (٩٢٣هـ) : " والله سبحانه وتعالىٰ منزَّه عن الجوارح ، وعن صفات الأجسام " .

وقال أيضاً في شرحه لحديث : " إنَّ الله ليس بأعور ... " : " ... فالمراد التَّمثيل والتَّقريب للفهم ، لا إثبات الجارحة ، ولا دلالة فيه للمجسِّمة ، لأنَّ الجسم حادث وهو قديم ، فالمراد : نفي النَّقص والعور عنه ، وأنَّه ليس كمن لا يرىٰ ولا يبصر ، بل مُنتَفٍ عنه جميع النَّقائص والآفات " .

وقال أيضاً : " ... وقالت المجسِّمة : معناه الاستقرار ، ودفع بأنَّ الاستقرار من صفات الأجسام ، ويلزم منه الحلول ، وهو مُحال في حقِّه تعالىٰ ". انظر : إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١٠/ ٢٦٩) ، (١٠/ ٣٨٣) ، (١٠/ ٣٩١) بالترتيب .

وقال الإمام ابن نُجيم المصري (٩٧٠هـ) : " وَاَللَّهُ تَعَالَىٰ لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا جَوْهَرٍ ، وَلَا عَرَضٍ ، وَلَا حَالٍّ بِمَكَانٍ ". انظر : البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٨/ ٢٠٥) ، ومعه تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري ، وبالحاشية : منحة الخالق لابن عابدين .

وقال الإمام ابن حجر الهيتمي (٩٧٤ هـ) : " واللَّه سبحانه وتعالىٰ منزَّه عن الجسميَّة وسائرِ لوازمها ".
انظر : الفتح المبين بشرح الأربعين (ص١٨٥) .

وقال أيضاً : " واعلم أنَّ القرافي وغيره حكوا عن الشَّافعي ، ومالك ، وأحمد ، وأبي حنيفة ، رضي الله عنهم القول بكفر القائلين بالجهة والتَّجسيم ، وهم حقيقون بذلك ". انظر : المنهاج القويم (ص١٤٤) .

وقال الإمام الشَّربيني الشَّافعي (٩٧٧هـ) في كلامه علىٰ حديث النُّزول : " وهذا الحديث من أحاديث الصِّفات وفيه مذهبان معروفان :

أحدهما : وهو مذهب السَّلف وغيرهم : أنَّه يمرّ كما جاء من غير تأويل ولا تعطيل ، وترك الكلام فيه وفي أمثاله ، مع الإيمان به وتنزيه الربِّ سبحانه عن صفات الأجسام .

المذهب الثَّاني : وهو قول جماعة من المتكلِّمين وغيرهم : أنَّ الصُّعود والنُّزول من صفات الأجسام ، فالله تعالىٰ منزَّه عن ذلك " . انظر : السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٤/ ٩٧) .

وقال الإمام علي بن سلطان القارّي (١٠١٤هـ) : " وَقَالَ بَعْضُهُمْ : اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ مُنَزَّهٌ عَنِ الْحُدُوثِ وَصِفَةِ الْأَجْسَامِ ، وَكُلُّ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ فِي صِفَاتِهِ ، مِمَّا يُنْبِئُ عَنِ الْجِهَةِ وَالْفَوْقِيَّةِ ، وَالِاسْتِقْرَارِ وَالْإِتْيَانِ ، وَالنُّزُولِ ، فَلَا نَخُوضُ فِي تَأْوِيلِهِ ، بَلْ نُؤْمِنُ بِمَا هُوَ مَدْلُولُ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَ سُبْحَانَهُ ، مَعَ التَّنْزِيهِ عَمَّا يُوهِمُ الْجِهَةَ وَالْجِسْمِيَّةَ " .

وقال أيضاً : " فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ ، وَعَمَّا يُؤَدِّي إِلَيْهَا ". انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، علي بن سلطان القاري (٨/ ٣٥٠٦) ، (٨/ ٣٥٢٨) بالترتيب .

وقال الإمام زين الدِّين المناوي (١٠٣١هـ) : " ... والكلام كلّه في مبتدع لا يكفر ببدعته ، أمَّا من كفر بها كمنكر العلم بالجزئيَّات ، وزاعم التَّجسيم أو الجهة أو الكون أو الاتِّصال بالعالم أو الانفصال عنه ، فلا يوصف عمله بقبول ولا ردّ ، لأنَّه أحقر من ذلك " .

وقال أيضاً : " والله منزَّه عن الجسميَّة ولوازمها " .

وقال أيضاً : " فالمراد بقرب العبد من ربِّه قربه بالعمل الصَّالح لا قرب المكان لأنَّه من صفات الأجسام المستحيلة عليه ". انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (١/ ٧٢) ، (١/ ٥١٤) ، (٣/ ٢٦٤) بالترتيب .

وقال الإمام مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي (١٠٣٣هـ) : " قَالَ الْكَمَال بن الْهمام الْحَنَفِيّ (٨٦١هـ) بعد أَن تكلَّم على الاستواء مَا حَاصله : وجوب الْإِيمَان بِأَنَّهُ اسْتَوَىٰ على الْعَرْش ، مَعَ نفي التَّشْبِيه ، وَأمَّا كَون الاستواء بِمَعْنى الاستيلاء على الْعَرْش مَعَ نفي التَّشْبِيه ، فَأمر جَائِز الْإِرَادَة ، إِذْ لَا دَلِيل على إِرَادَته عيناً ، فَالْوَاجِب عيناً مَا ذكرنَا ، لَكِن قَالَ : إِذا خيفَ على الْعَامَّة عدم فهم الاستواء إِلَّا بالاتِّصال وَنَحْوه من لَوَازِم الجسميَّة ، فَلَا بَأْس بِصَرْف فهمهم إِلَى الاستيلاء .

قَالَ : وعَلى نَحْو مَا ذكر كلّ مَا ورد مِمَّا ظَاهره الجسميَّة فِي الشَّاهِد ، كالإصبع ، وَالْيَد ، والقدم ، فَإِنَّ الإصبع وَالْيَد صفة لَهُ تَعَالَى لَا بِمَعْنى الْجَارِحَة ، بل على وَجه يَلِيق بِهِ ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ أعلم بِهِ .

وَقد تؤول الْيَد والإصبع بِالْقُدْرَةِ والقهر ، وَقد يؤول الْيَمين فِي قَوْله : " الْحجر الْأسود يَمِين الله فِي الأَرْض " (أخرجه الأزرقي في أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار (١/ ٣٢٥) ، ابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (٢/ ٨٥ برقم ٩٤٤ ، وقال : "هَذَا حَدِيثٌ لا يصح وإسحاق بْن بشر قد كذبه أبوبكر بْن أَبِي شَيْبَة وغيره وقال الدارقطني: "هُوَ فِي عداد من يضع الحديث ، قال : وأبو معشر ضعيف) ، على التَّشريف وَالْإِكْرَام ، لما ذكرنَا من صرفِ فهمِ الْعَامَّة عَن

الجسميَّة ، قَالَ : وَهُوَ مُمكن أَن يُرَاد وَلَا يجْزم بإرادته علىٰ قَول أَصْحَابنَا أَنَّه من الْمُتَشَابه ، وَحكم الْمُتَشَابه : انْقِطَاع معرفَة الْمُرَاد مِنْهُ فِي هَذِه الدَّار ، وَإِلَّا لَكَانَ قد علم ". انظر : أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص١٣٢-١٣٤) .

وقال الإمام محي الدِّين عبد القادر العَيْدَرُوس (١٠٣٨هـ) نقلاً عن الإمام محمَّد بن عَليّ بن عراق الْكِنَانِي الشَّافِعِي (٩٣٣هـ) : " ذَاته لَيْسَ بجوهر ، فالجوهر بالتَّحيُّز مَعْرُوف ، وَلَا بِعرْض ، فالعرض باستحالة الْبَقَاء مَوْصُوف ، وَلَا بجسم ، فالجسم بالجهات محفوف ، هُوَ الله الَّذِي لَا آله إِلَّا هُوَ الْملك القدوس علىٰ الْعَرْش اسْتَوَىٰ من غير تمكُّن وَلَا جُلُوس ، لَا الْعَرْش لَهُ من قبل الْقَرار ، وَلَا الاسْتوَاء من جِهَة الِاسْتِقْرَار ،الْعَرْش لَهُ حدٌّ وَمِقْدَار ، الرَّبُّ لَا تُدْرِكهُ الْأَبْصَار ، الْعَرْش تكيِّفه خواطر الْعُقُول ، وتصفه بِالْعرضِ والطُّول ، وَهُوَ مَعَ ذَلِك مَحْمُول ، وَالْقَدِيم لَا يحول وَلَا يَزُول ، الْعَرْش بِنَفسِهِ هُوَ الْمَكَان ، وَله جَوَانِب وأركان ، وَكَانَ الله وَلَا مَكَان ، وَهُوَ الان علىٰ مَا عَلَيْهِ كَانَ ، جلَّ عَن التَّشْبِيه وَالتَّقْدِير ، والتَّكييف والتَّغيير ، والتَّأليف والتَّصوير ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورىٰ: ١١] . انظر : النور السافر عن أخبار القرن العاشر (١/ ١٧٥) .

وقال الإمام محمَّد بن علاَّن الصِّدِّيقي الشَّافعي الأشعري (١٠٥٧هـ) : " وأنَّه تعالىٰ منـزَّه عن الجهة والمكان والجسم ، وسائر أوصاف الحدوث ، وهذا معتقد أهل الحقِّ ومنهم الإمام أحمد ، وما نسبه إليه بعضهم من القول بالجهة أو نحوها كذبٌ صُراحٌ عليه وعلىٰ أصحابه المتقدِّمين ، كما أفاده ابن الجوزي من أكابر الحنابلة ". انظر : الفتوحات الربّانية علىٰ الأذكار النووية (٣/ ١٩٦) .

وقال الإمام أحمد بن محمَّد بن عمر الخفَّاجي (١٠٦٩هـ) :" ... لأنَّه تعالىٰ منزَّه عن الجسميَّة والكيفيَّة " .

وقال أيضاً : " وهو سبحانه وتعالىٰ منزَّه عن الجسميَّة وما يتبعها من التَّركيب ، لأنَّه واحد أحد ، لا يضافُ إليه انقسام حقيقة ولا فرضاً ، ولا خارجاً ولا ذهناً " .

وقال أيضاً : " ... والله تعالىٰ منزَّه عن الجوارح ، وعن صفات الأجسام ". انظر : حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي (٦/ ٣٧٨) ، (٧/ ٤٣٥) ، (٨/ ٥٧) بالترتيب .

وقال الإمام عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر البعلي الأزهريابن فَقِيه فُصَّة (١٠٧١هـ) : " ويجب الجزم بأنَّ الله تعالىٰ ليس بجوهر ، ولا جسم ، ولا عرَض ، ولا تحلُّه الحوادث ، ولا يحلُّ في حادث ، ولا ينحصر فيه . فمن اعتقد أو قال إنَّ الله بذاته في مكان ، فكافر ، بل يجب الجزم بأنَّه سبحانه وتعالىٰ

بائن من خلقه ، فكان ولا مكان ، ثمَّ خلق المكان ، وهو كما كان قبل خلق المكان ، ولا يعرف بالحواس ، ولا يقاس بالنَّاس ، فهو الغنيُّ عن كلِّ شيء ، ولا يستغني عنه شيء ، ولا يشبه شيئاً ، ولا يشبهه شيء ، وعلىٰ كلِّ حال : مهما خطر بالبال ، أو توهَّمه الخيال ، فهو بخلاف ذي الإكرام والجلال ". انظر : العين والأثر في عقائد أهل الأثر (ص٣٤-٣٥) .

وقال الإمام أحمد بن غانم النَّفراوي الأزهري المالكي (١١٢٦هـ) : " ... (وَيُقْتَلُ) وُجُوباً كُلُّ (مَنْ ارْتَدَّ) ، أَيْ : قَطَعَ إسْلَامَهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ بِصَرِيحِ لَفْظِهِ كَقَوْلِهِ : ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] أَوْ الْبَعِيدُ كَفَرَ بِاَللَّهِ ، أَوْ أَشْرَكَ بِهِ ، أَوْ أَتَىٰ بِلَفْظٍ يَقْتَضِي الْكُفْرَ ، كَقَوْلِهِ : الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ غَيْرُ مَفْرُوضَةٍ ، أَوْ الرُّكُوعُ أَوْ السُّجُودُ غَيْرُ فَرْضٍ ، لِأَنَّ الْجَاحِدَ كَافِرٌ ، أَوْ الْحَجُّ غَيْرُ فَرْضٍ عَلَىٰ الْمُسْتَطِيعِ ، أَوْ اللَّهُ جِسْمٌ كَأَجْسَامِ الْحَوَادِثِ ... " . انظر : الفواكه الدواني علىٰ رسالة ابن أبي زيد القيرواني (٢/ ٢٨٢) .

وقال الإمام إسماعيل حقي الخلوتي (١١٢٧هـ) : " ... وفي بحر العلوم : هو العلي شأنه ، أي : أمره وجلاله في ذاته وأفعاله ، لا شيء أعلىٰ منه شأناً ، لأنَّه فوق الكلِّ بالإضافة وبحسب الوجوب ـ وهو فعيل من العلو في مقابلة السّفل ، وهما في الأمور المحسوسة ، كالعرش ، والكرسي مثلاً ، وفي الأمور المعقولة ، كما بين النَّبي وأُمَّته ، وبين الخليفة والسُّلطان ، والعالم والمتعلِّم من التَّفاوت في الفضل والشَّرف والكمال والرِّفعة ، ولمَّا تقدَّس الحقُّ سبحانه عن الجسميَّة ، تقدَّس علوُّه عن أن يكون بالمعنىٰ الأوَّل ، وهو الأمور المحسوسة ، فتعيَّن واختصَّ بالثَّاني ... " .

وقال أيضاً : " ... فَسُبْحانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ، أي : نزِّهوه تنزيهاً عما يصفونه به ، من اتخاذ الشَّريك ، والصَّاحبة ، والولد ، لأنَّ ذلك من صفات الأجسام ، ولو كان الله جسماً لم يقدر علىٰ خلق العالم وتدبير أمره ... ". انظر : روح البيان (٦/ ٥٥) ، (٥/ ٤٦٤) .

وقال الإمام محمَّد بن عبد الهادي السَّندي (١١٣٨هـ) : " والَّا فقد قَامَ الْأَدِلَّة الْعَقْلِيَّة والنَّقليَّة علىٰ أنَّه تَعَالَىٰ منزَّه عَن مماثلة الْأَجْسَام والجوارح . انظر : حاشية السندي علىٰ سنن النسائي (مطبوع مع السنن) ، (٨/ ٢٢٢) .

وقال الإمام شمس الدِّين السَّفاريني الحنبلي (١١٨٨هـ) : " ... وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ، فَهِيَ مِنَ الْمُسْتَحِيلَةِ فِي حَقِّهِ تَعَالَىٰ، وَمَا نَفَاهُ سُبْحَانَهُ تَعَالَىٰ عَنْ نَفْسِهِ فِي مُحْكَمِ الذِّكْرِ كَقَوْلِهِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورىٰ: ١١] ، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] ، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤] ، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] ، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣ - ٤] ، ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ [الفرقان: ٢] ، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾ [الإسراء: ١١١] ، وَنَحْوِ ذَلِكَ" .

وقال أيضاً : " وَالْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لَيْسَ بِجِسْمٍ ". انظر : لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية (١/ ٢٦٣) ، (٢/ ٢٥٥) بالترتيب .

وقال الإمام الزَّبيدي (١٢٠٥هـ) : " ... والله تعالىٰ منزَّه عن التَّحيُّز ، ولأنَّ الحلول ينافي الوجوب الذَّاتي لافتقار الحالِّ إلىٰ المحلِّ . وأمَّا صفاته فلانَّ الانتقال من صفات الأجسام ، والله تعالىٰ منزَّه عن الجسميَّة ".

وقال أيضاً : " ... ولمَّا ثبت انتفاء الجسميَّة بالمعنىٰ المذكور ، ثبت انتفاء لوازمها ، وانتفاء الملزوم يستلزم انتفاء لازمه المساوي ، ولوازم الجسميَّة هي : الاتّصاف بالكيفيَّات المحسوسة بالحسِّ الظَّاهر أو الباطن من اللون ، والرَّائحة ، والصُّورة ، والعوارض النَّفسانيَّة من اللذَّة ، والألم ، والفرح ، والغمِّ ، ونحوها ، ولأنَّ هذه الأمور تابعة للمزاج المستلزم للتَّركيب المنافي للوجوب الذَّاتي ، ولأنَّ البعض منها تغيّرات وانتقالات ، وهي علىٰ البارئ تعالىٰ محالٌ ، وما ورد في الكتاب والسُّنَّة من ذكر الرِّضا ، والغضب ، والفرح ، ونحوها ، يجب التَّنزيه عن ظاهره علىٰ ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالىٰ " . انظر : اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدِّين (٢/ ٢٤) ، (٢/ ٩٩) بالترتيب ، وانظر أيضاً : (٩/ ٤٧) ، (٩/ ١٢٨) .

وقال الإمام محمَّد ثناء الله النَّقشبندي المظهري (١٢٢٥هـ) : " أجمع علماء أهل السُّنَّة من السَّلف والخلف أنَّ الله سبحانه منزَّه عن صفات الأجسام وسمات الحدوث ". انظر : التفسير المظهري (١/ ٢٤٩) ، وانظر : (٥/ ٦) .

وقال الإمام محمَّد عرفه الدَّسوقي (١٢٣٠هـ) : " ... قَوْلُهُ : (أو لَفْظٍ يَقْتَضِيهِ) ، أَيْ : يَقْتَضِي الْكُفْرَ ، أَيْ : يَدُلُّ عليه ، سَوَاءٌ كانت الدَّلَالَةُ الْتِزَامِيَّةً ، كَقَوْلِهِ : اللَّهُ جِسْمٌ مُتَحَيِّزٌ ، فإن تَحَيُّزُهُ يَسْتَلْزِمُ حُدُوثَهُ لِافْتِقَارِهِ لِلْحَيِّزِ ، وَالْقَوْلُ بِذَلِكَ كُفْرٌ أو تَضَمُّنِيَّةٌ ، كما إذَا أتىٰ بِلَفْظٍ له مَعْنًىٰ مُرَكَّبٌ من كُفْرٍ وَغَيْرِهِ ... ". انظر : حاشية الدسوقي علىٰ الشرح الكبير (٤/ ٣٠١) .

وقال الإمام ابن عابدين الحنفي (١٢٥٢هـ) : " (قَوْلُهُ : كَقَوْلِهِ جِسْمٌ كَالْأَجْسَامِ) وَكَذَا لَوْ لَمْ يَقُلْ كَالْأَجْسَامِ ، وَأَمَّا لَوْ قَالَ لَا كَالْأَجْسَامِ فَلَا يَكْفُرُ لأَنَّه لَيْسَ فِيهِ إلَّا إطْلَاقُ لَفْظِ الْجِسْمِ الْمُوهِمِ لِلنَّقْصِ فَرَفَعَهُ بِقَوْلِهِ لَا كَالْأَجْسَامِ ، فَلَمْ يَبْقَ إلَّا مُجَرَّدَ الْإِطْلَاقِ ، وَذَلِكَ مَعْصِيَةٌ ". انظر : رد المحتار علىٰ الدر المختار (١/ ٥٦١) .

وقال الإمام شهاب الدِّين محمود الألوسي (١٢٧٠هـ) عند تفسير قوله تعالىٰ : **﴿خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعالى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾** [النحل:٣] : " ... واستدلَّ بالآية علىٰ أنَّه تعالىٰ ليس من قبيل الأجرام والأجسام

، كما يقوله المجسِّمة ، ووجه ذلك أنَّها تدلُّ على احتياج الأجرام والأجسام إلى خالق سبحانه وتعالى لا يجانسها ، وإلَّا لاحتاج إليه فلا يكون خالقاً " .

وقال أيضاً عند تفسير قوله تعالى : ﴿**فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَباً قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لا أُحِبُّ الْآفِلِينَ**﴾[الأنعام: ٧٦] : " أنَّ قوله سبحانه : ٱ ﱹ ﱺ ﱻ يدلَّ على أنَّه عزَّ وجلَّ ليس بجسم ، إذ لو كان جسماً لكان غائباً عنَّا ، فيكون آفلاً ، والأفول ينافي الرُّبوبيَّة ، ولا يخفى أنَّ عدَّ تلك الغيبة المفروضة أفولاً لا يخلو عن شيء ، لأنَّ الأُفول احتجاب مع انتقال ، وتلك الغيبة المفروضة لم تكن كذلك ، بل هي مجرَّد احتجاب فيما يظهر . نعم أنَّه ينافي الرُّبوبيَّة أيضاً ، لكن الكلام في كونه أفولاً ليتم الاحتجاج بالآية ، لا يقال : قد جاء في حديث الإسراء ذكر الحجاب ، فكيف يصحُّ القول بأنَّ الاحتجاب مناف للرُّبوبيَّة لأنَّا نقول : الحجاب الوارد - كما قال القاضي عياض- إنَّما هو في حقِّ العباد ، لا في حقِّه تعالى ، فهم المحجوبون ، والباري جلَّ اسمه منزَّه عمَّا يحجبه ، إذ الحجاب إنَّما يحيط بمقدَّر محسوس ، ونصَّ غير واحد أنَّ ذكر الحجاب له تعالى تمثيل لمنعه سبحانه الخلق عن رؤيته " .

وقال أيضاً : " إذ علمت هذا فاعلم أنَّ إطلاق النُّور على الله سبحانه وتعالى بالمعنى اللغوي والحكمي السَّابق غير صحيح ، لكمال تنزُّهه جلَّ وعلا عن الجسميَّة والكيفيَّة ولوازمهما ". انظر : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (٧/ ٣٤٠) ، (٤/ ١٩٧) ، (٩/ ٣٥٦) بالترتيب .

وقال الإمام محمَّد بن أحمد بن محمَّد عليش ، أبو عبد الله المالكي (١٢٩٩هـ) : " وَسَوَاءٌ كَفَرَ (بِـ) قَوْلٍ (صَرِيحٍ) فِي الْكُفْرِ ، كَقَوْلِهِ كُفْرٌ بِاَللَّهِ أَوْ بِرَسُولِ اللَّهِ أَوْ بِالْقُرْآنِ أَوْ الْإِلَهُ اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ أَوْ الْعَزِيزُ ابْنُ اللَّهِ (أَوْ) بِـ (لَفْظٍ يَقْتَضِيه) ، أَيْ : يَسْتَلْزِمُ اللَّفْظُ الْكُفْرَ اسْتِلْزَاماً بَيِّناً ، كَجَحْدِ مَشْرُوعِيَّةِ شَيْءٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ ، مَعْلُومٍ مِنْ الدِّين ضَرُورَةً ، فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ تَكْذِيبَ الْقُرْآنِ أَوْ الرَّسُولِ ، وَكَاعْتِقَادِ جِسْمِيَّةِ اللَّهِ وَتَحَيُّزِهِ ، فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ حُدُوثَهُ وَاحْتِيَاجَهُ لِمُحْدِثٍ وَنَفْيِ صِفَاتِ الْأُلُوهِيَّةِ عَنْهُ جَلَّ جَلَالُهُ وَعَظُمَ شَأْنُهُ ". انظر : منح الجليل شرح مختصر خليل (٩/ ٢٠٥-٢٠٦) .

وقال الإمام سليم البِشْري المالكي (١٣٣٥هـ) : " ... من اعتقد أنَّ الله جسم أو أنَّه مماسّ للسَّطح الأعلى من العرش ، وبه قالت الكرَّاميَّة واليهود ، وهؤلاء لا نزاع في كفرهم ، ومنهم من أثبت الجهة مع التَّنزيه ، وأنَّ كونه فيعا ليس ككون الأجسام ، وهؤلاء ضُلَّال فُسَّاق في عقيدتهم ، وإطلاقهم ما لم يأذن به الشَّارع ، ولا مِرية أنَّ فاسق العقيدة أقبح وأشنع من فاسق الجَارحة بكثير ، سيَّما من كان داعية ، أو مُقتدى به ". انظر : فرقان القرءان بين صفات الخالق وصفات الأكوان (ص٦٥) .

وقال الإمام أبو العلا المباركفورى (١٣٥٣هـ) : " ... فَإِنْ فُسِّرَ الصَّمَدُ بِهَذَا كَانَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ ، وَيَتَعَالَىٰ اللَّهُ عزَّ وجلَّ عَنْ صِفَاتِ الْجِسْمِيَّةِ ". انظر : تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٩/ ٢١١) .

وقال الإمام محمَّد رشيد بن علي رضا القلموني الحسيني (١٣٥٤هـ) : " وَلَكِنْ تَقْدِيسُهُ الَّذِي هُوَ نَفْيٌ لِلْمُحَالِ عَنْهُ ، يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُفَصَّلاً ، فَإِنَّ الْمَنْفِيَّ هِيَ الْجِسْمِيَّةُ وَلَوَازِمُهَا ... وَلِهَذَا أَقُولُ : يَحْرُمُ عَلَىٰ الْوُعَّاظِ عَلَىٰ رُءُوسِ الْمَنَابِرِ الْجَوَابُ عَلَىٰ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالْخَوْضِ فِي التَّأْوِيلِ وَالتَّفْصِيلِ ، بَلِ الْوَاجِبُ عَلَيْهِمُ الِاقْتِصَارُ عَلَىٰ مَا ذَكَرْنَاهُ وَذَكَرَهُ السَّلَفُ ، وَهُوَ الْمُبَالَغَةُ فِي التَّقْدِيسِ وَنَفْيِ التَّشْبِيهِ ، وَأَنَّهُ – تَعَالَىٰ – منزَّه عَن الْجِسْمِيَّةِ وَعَوَارِضِهَا ، وَلَهُ الْمُبَالَغَةُ فِي هَذَا بِمَا أَرَادَ حتَّى يَقُولَ : كُلُّ مَا خَطَرَ بِبَالِكُمْ وَهَجَسَ فِي ضَمِيرِكُمْ وَتُصُوِّرَ فِي خَاطِرِكُمْ ، فَاللهُ – تَعَالَىٰ – خَالِقُهَا ، وَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهَا وَعَنْ مُشَابَهَتِهَا ، وَأَنْ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْإِخْبَارِ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ . وَأَمَّا حَقِيقَةُ الْمُرَادِ فَلَسْتُمْ مِنْ أَهْلِ مَعْرِفَتِهَا وَالسُّؤَالِ عَنْهَا ، فَاشْتَغِلُوا بِالتَّقْوَىٰ ، فَمَا أَمَرَكُمُ اللهُ – تَعَالَىٰ – بِهِ فَافْعَلُوهُ ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ ، وَهَذَا قَدْ نُهِيتُمْ عَنْهُ فَلَا تَسْأَلُوا عَنْهُ ، وَمَهْمَا سَمِعْتُمْ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَاسْكُتُوا ، وَقُولُوا : آمَنَّا ، وَصَدَّقْنَا ، وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ جُمْلَةِ مَا أُوتِينَا " .

وقال أيضاً : " وَمَا أَهْوَنَ عَلَىٰ الْبَصِيرِ أَنْ يَغْرِسَ فِي قَلْبِ الْعَامِّيِّ التَّنْزِيهَ وَالتَّقْدِيسَ عَنْ صُورَةِ النُّزُولِ ، بِأَنْ يَقُولَ لَهُ : إِنْ كَانَ نُزُولُهُ إِلىٰ السَّماء الدُّنيا لِيُسْمِعَنَا نِدَاءَهُ وَقَوْلَهُ فَمَا أَسْمَعَنَا ، فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي نُزُولِهِ ؟ وَلَقَدْ كَانَ يُمْكِنُهُ أَنْ يُنَادِيَنَا كَذَلِكَ وَهُوَ عَلَىٰ الْعَرْشِ أَوْ عَلَىٰ السَّماء الْعُلْيَا ، فَهَذَا الْقَدْرُ يَعْرِفُ الْعَامِّيُّ أَنَّ ظَاهِرَ النُّزُولِ بَاطِلٌ ، بَلْ مِثَالُهُ أَنْ يُرِيدَ مَنْ فِي الْمَشْرِقِ إِسْمَاعَ شَخْصٍ فِي الْمَغْرِبِ ، وَمُنَادَاتَهُ ، فَتَقَدَّمَ إِلىٰ الْمَغْرِبِ بِأَقْدَامٍ مَعْدُودَةٍ ، وَأَخَذَ يُنَادِيهِ ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنْ لَا يَسْمَعَ ، فَيَكُونُ نَقْلُهُ الْأَقْدَامَ عَمَلاً بَاطِلاً وَفِعْلاً كَفِعْلِ الْمَجَانِينِ ، فَكَيْفَ يَسْتَقِرُّ مِثْلُ هَذَا فِي قَلْبِ عَاقِلٍ ؟ بَلْ يَضْطَرُّ بِهَذَا الْقَدْرِ كُلُّ عَامِّيٍّ إِلىٰ أَنْ يَتَيَقَّنَ نَفْيَ صُورَةِ النُّزُولِ ، وَكَيْفَ وَقَدْ عَلِمَ اسْتِحَالَةَ الْجِسْمِيَّةِ عَلَيْهِ ، وَاسْتِحَالَةُ الِانْتِقَالِ عَلَىٰ غَيْرِ الْأَجْسَامِ ، كَاسْتِحَالَةِ النُّزُولِ مِنْ غَيْرِ انْتِقَالٍ ". انظر : تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار) (٣/ ١٧٥-١٧٦) ، (٣/ ١٨١-١٨٢) .

وقال الإمام عبد الرَّحمن الجزيري (١٣٦٠هـ) : " فإنَّ المالكيَّة قالوا : إنَّ ما يوجب الردَّة ينقسم إلىٰ ثلاثة أقسام : ... الثَّاني : ... أو يقول : إنَّ الله جسمٌ متحيِّز في مكان ، لأنَّ ذلك يستلزم أن يكون الإله محتاجاً للمكان ، والمحتاج حادث لا قديم " .

وقال أيضاً : " الردَّة – والعياذ بالله تعالىٰ – كفر مسلم تقرَّر إسلامه بالشَّهادتين مختاراً بعد الوقوف علىٰ الدَّعائم ، والتزامه أحكام الإسلام ، ويكون ذلك بصريح القول ، كقوله : أشرك بالله ، أو قول يقتضي الكفر ، كقوله : إنَّ الله جسم كالأجسام ". انظر : الفقه علىٰ المذاهب الأربعة (٤/ ٢٠٥) ، (٥/ ٣٧٢) بالترتيب .

وقال الإمام محمَّد عبد العظيم الزُّرقاني (١٣٦٧هـ) : " لقد أسرفَ بعض النَّاس في هذا العصر ، فخاضوا في متشابه الصِّفات بغير حقٍّ ، وأتوا في حديثهم عنها وتعليقهم عليها بما لم يأذن به الله ، ولهم فيها كلمات غامضة تحتمل التَّشبيه والتَّنزيه ، وتحتمل الكفر والإيمان ، حتَّىٰ باتت هذه الكلمات نفسها من المتشابهات .

ومن المؤسف أنَّهم يواجهون العامَّة وأشباههم بهذا ، ومن المحزن أنَّهم ينسبون ما يقولون إلىٰ سلفنا الصَّالح ، ويخيِّلون إلىٰ الناس أنَّهم سلفيُّون . من ذلك قولهم : إنَّ الله تعالىٰ يُشار إليه بالإشارة الحسيَّة ، وله من الجهات السِّت جهة الفوق ، ويقولون : أنَّه استوىٰ علىٰ عرشه بذاته استواء حقيقيَّاً ، بمعنىٰ أنَّه استقرَّ فوقه استقراراً حقيقيَّاً ، غير أنَّهم يعودون فيقولون : ليس كاستقرارنا ، وليس علىٰ ما نعرف ، وهكذا يتناولون أمثال هذه الآية ، وليس لهم مستندٌ فيما نعلم إلَّا التشبُّث بالظَّواهر ، ولقد تجلَّىٰ لك مذهب السَّلف والخلف ، فلا نطيل بإعادته .

ولقد علمت أنَّ حملَ المتشابهات في الصِّفات علىٰ ظواهرها مع القول بأنَّها باقية علىٰ حقيقتها ليس رأياً لأحد من المسلمين ، وإنَّما هو رأيٌ لبعض أصحاب الأديان الأخرىٰ ، كاليهود ، والنَّصارىٰ ، وأهل النِّحل الضَّالَّة ، كالمشبِّهة ، والمجسِّمة . أمَّا نحن معاشر المسلمين فالعُمدة عندنا في أمور العقائد هي الأدلة القطعيَّة التي توافرت علىٰ أنَّه تعالىٰ ليس جسماً ، ولا متحيِّزاً ، ولا متجزِّئاً ، ولا متركِّباً ، ولا محتاجاً لأحد ، ولا إلىٰ مكان ، ولا إلىٰ زمان ، ولا نحو ذلك .

ولقد جاء القرآن بهذا في محكماته إذ يقول : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورىٰ: ١١] ، ويقول : ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ**﴾ [الإخلاص: ١ – ٤] ، ويقول : ﴿**إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ**﴾ [الزمر: ٧] ، ويقول : ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ**﴾ [فاطر: ١٥] ، وغير هذا كثير في الكتاب والسُّنَّة . فكلُّ ما جاء مخالفاً بظاهره لتلك القطعيَّات والمحكمات ، فهو من المتشابهات التي لا يجوز اتِّباعها ، كما تبيَّن لك فيما سلف .

ثمَّ إنَّ هؤلاء المتمسِّحين بالسَّلف متناقضون ، لأنَّهم يثبتون تلك المتشابهات علىٰ حقائقها ، ولا ريب أنَّ حقائقها تستلزم الحدوث وأعراض الحدوث ، كالجسميَّة ، والتَّجزُّؤ ، والحركة ، والانتقال ، لكنَّهم

بعد أن يُثبتوا تلك المتشابهات على حقائقها ينفون هذه اللوازم ، مع أنَّ القول بثبوت الملزومات ونفي لوازمها تناقضٌ لا يرضاه لنفسه عاقلٌ فضلا عن طالب أو عالم .

فقولهم في مسألة الاستواء الآنفة : إنَّ الاستواء باقٍ على حقيقته . يفيد أنَّه الجلوس المعروف المستلزم للجسميَّة والتَّحيُّز ، وقولهم بعد ذلك : ليس هذا الاستواء على ما نعرف ، يفيد أنَّه ليس الجلوس المعروف المستلزم للجسميَّة والتَّحيُّز ، فكأنهم يقولون : أنَّه مستو غير مستو ، ومستقرّ فوق العرش غير مستقر ، أو متحيِّز غير متحيِّز ، وجسم غير جسم ، أو أنَّ الاستواء على العرش ليس هو الاستواء على العرش ، والاستقرار فوقه ليس هو الاستقرار فوقه ، إلى غير ذلك من الإسفاف والتَّهافت .

فإن أرادوا بقولهم : الاستواء على حقيقته ، أنَّه على حقيقته التي يعلمها الله ، ولا نعلمها نحن ، فقد اتَّفقنا ، لكن بقي أنَّ تعبيرهم هذا موهمٌ لا يجوز أن يصدر من مؤمنٍ ، خصوصاً في مقام التعليم والإرشاد ، وفي موقف النِّقاش والحِجاج ، لأنَّ القول بأنَّ اللفظ حقيقة أو مجاز لا ينظر فيه إلى علم الله وما هو عنده ، ولكن ينظر فيه إلى المعنى الذي وُضع له اللفظ في عرف اللغة ، والاستواء في اللغة العربيَّة يدلُّ على ما هو مستحيلٌ على الله في ظاهره ، فلا بدَّ إذن من صرفه عن هذا الظَّاهر ، واللفظ إذا صُرف عمَّا وُضع له ، واستعمل في غير ما وُضع له ، خرج عن الحقيقة إلى المجاز لا محالة ما دامت هناك قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي .

ثمَّ إنَّ كلامهم بهذه الصُّورة فيه تلبيس على العامَّة وفتنة لهم ، فكيف يواجهونهم به ويحملونهم عليه ، وفي ذلك ما فيه من الإضلال ، وتمزيق وحدة الأُمَّة ، الأمر الذي نهانا القرآن عنه ، والذي جعل عمر يفعل ما يفعل بصبيغ أو بابن صبيغ ، وجعل مالكاً يقول ما يقول ويفعل ما يفعل بالذي سأله عن الاستواء ، وقد مرَّ بك هذا وذاك .

ولو أنصف هؤلاء لسكتوا عن الآيات والأخبار المتشابهة ، واكتفوا بتنزيه الله تعالى عمَّا تُوهِمه ظواهرها من الحدوث ولوازمه ، ثمَّ فوَّضوا الأمر في تعيين معانيها إلى الله وحده ، وبذلك يكونوه سلفيِّين حقاً ، لكنَّها شبهات عرضت لهم في هذا المقام فشوَّشت حالهم ، وبلبلت أفكارهم " .

وقال أيضاً : " ... والمتتبِّع لكلامهم يجد فيه العبارات الصَّريحة في إثبات الجهة لله تعالى ، وقد كفَّر العراقي وغيره مثبت الجهة لله تعالى ، وهو واضح ، لأنَّ معتقد الجهة لا يمكنه إلَّا أن يعتقد التَّحيُّز والجسميَّة ، ولا يتأتَّى غير هذا ، فإن سمعت منهم سوى ذلك ، فهو قول متناقض ، وكلامهم لا معنى له ". انظر : مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ٢٩١-٢٩٣) ، (٢/ ٢٩٧) بالترتيب .

وقال الإمام سلامة القضاعي العزامي الشَّافعي (١٣٧٦هـ) : " إذا سمعت في بعض عبارات بعض السَّلف : إنَّما نؤمن بأنَّ له وجهاً لا كالوجوه ، ويداً لا كالأيدي ، فلا تظن أنَّهم أرادوا أنَّ ذاته العليَّة منقسمة إلىٰ أجزاء وأبعاض ، فجزء منها يد ، وجزء منه وجه ، غير أنَّه لا يشابه الأيدي والوجوه التي للخلق .

حاشاهم من ذلك ، وما هذا إلَّا التَّشبيه بعينه ، وإنَّما أرادوا بذلك أنّ لفظ الوجه واليد قد استعمل في معنىٰ من المعاني وصفة من الصِّفات الَّتي تليق بالذات العليَّة ، كالعظمة والقدرة ، غير أنَّهم يتورَّعون عن تعيين تلك الصِّفة تهيُّباً من التَّهجُّم علىٰ ذلك المقام الأقدس ، وانتهز المجسِّمة والمشبِّهة مثل هذه العبارة فغرَّروا بها العوام ، وخدعوا بها الأغمار من النَّاس ، وحملوها علىٰ الأجزاء فوقعوا في حقيقة التَّجسيم والتَّشبيه ، وتبرَّأوا من اسمه ، وليس يخفىٰ نقدهم المزيَّف علىٰ صيارفة العلماء وجهابذة الحكماء " . انظر : فرقان القرءان بين صفات الخالق وصفات الأكوان (ص٧٠-٧١) .

وقال الإمام محمَّد العربي بن التبَّاني المالكي (١٣٩٠هـ) ما نصّه : " اتَّفق العقلاء من أهل السُّنَّة الشَّافعيَّة ، والحنفيَّة ، والمالكيَّة ، وفضلاء الحنابلة وغيرهم علىٰ أنَّ الله تبارك وتعالىٰ مُنَزَّهٌ عن الجهة ، والجسميَّة ، والحدِّ ، والمكان ، ومشابَهة مخلوقاته " . انظر : براءة الأشعريين من عقائد المخالفين (ص٧٩) .

وقال الإمام محمَّد الطَّاهر بن عاشور التُّونسي (١٣٩٣هـ) : " وَلَمَّا كَانَ الْإِتْيَانُ يَسْتَلْزِمُ التَّنَقُّلَ أَوِ التَّمَدُّدَ لِيَكُونَ حَالّاً فِي مَكَانٍ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ حتَّى يَصِحَّ الْإِتْيَانُ ، وَكَانَ ذَلِك يسْتَلْزم التنقل الْجِسْمَ ، وَاللَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْهُ ، تَعَيَّنَ صَرْفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ بِالدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ ، فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ خَبَراً أَوْ تَهَكُّماً فَلَا حَاجَةَ لِلتَّأْوِيلِ ، لِأَنَّ اعْتِقَادَهُمْ ذَلِكَ مَدْفُوعٌ بِالْأَدِلَّةِ ، وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ وَعِيداً مِنَ اللَّهِ لَزِمَ التَّأْوِيلَ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَوْجُودٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَكِنَّهُ لَا يَتَّصِفُ بِمَا هُوَ مِنْ صِفَاتِ الْحَوَادِثِ ، كَالتَّنَقُّلِ وَالتَّمَدُّدِ لِمَا عَلِمْتَ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِ هَذَا عِنْدَنَا عَلَىٰ أَصْلِ الْأَشْعَرِيِّ فِي تَأْوِيلِ الْمُتَشَابِهِ ". انظر : التحرير والتنوير (٢/ ٢٨٤) .

وقال أيضاً : " وَكَانَ السَّلَفُ يُقِرُّونَ أَنَّ الْيَدَيْنِ صِفَةٌ خَاصَّةٌ لِلَّهِ تَعَالَىٰ ، لِوُرُودِهِمَا فِي الْقُرْآنِ مَعَ جَزْمِهِمْ بِتَنْزِيهِ اللَّهِ عَنْ مُشَابَهَةِ الْمَخْلُوقَاتِ وَعَنِ الْجِسْمِيَّةِ ... ". انظر : التحرير والتنوير (٢٣/ ٣٠٣) .

وقال الإمام محمَّد علي السَّايس (١٣٩٦هـ) : " فإنَّ اليهود يعتقدون أنّ الإله جسم ، مع أنَّ الإله الحقَّ منزَّه عن الجسميَّة والشَّبيه ، فهم لا يؤمنون بوجود الإله الحقّ المنزَّه عن الجسميَّة ". انظر : تفسير آيات الأحكام (ص٤٤٩)

وقال الإمام محمَّد بن السيِّد علوي المالكي الحسني (١٤٢٥هـ) : " ونزول الجسم ومجيئه إنَّما يكون بالانتقال اللائق بالأجسام ، ونزول من ليس بجسم يستحيل أن يكون النـُّزول المعروف من الأجسام ، وإنَّما هو نزول إلهي منـزَّه عن الانتقال والمثل ، كما أنَّ الذَّات تعالت وتقدَّست عن المِثل .

وكما أنَّ أهل السُّنَّة لا خلاف بينهم في أنَّ اليد في قوله تعالىٰ : **﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبايِعُونَكَ إِنَّما يُبايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾** [الفتح : ١٠] ، هي غير الجارحة المعلومة ، وكذلك السَّاق والأصبع ، ونحو ذلك ، فهي غير اليد التي نعرفها ، والسَّاق التي نعرفها ، والأصبع التي نعرفها ، فيجب أن نقول : نزوله ومجيئه واستواؤه ، غير النـُّزول المعروف في الأجسام ومجيئها واستوائها .

ومن أثبت للحقِّ النـُّزول والمجيء والاستواء الجسماني اللازم للأجسام ، فقد ضلّ ، وقد آمن أهل الحقِّ بالنـُّزول والمجيء الإلهي المنـزَّه عن صفات الأجسام وسمات الحدوث ، وكفروا بالنـُّزول والمجيء الجسماني بالانتقال من مكان إلىٰ مكان ، وآمنوا بالاستواء الإلهي علىٰ العرش ، وكفروا بالاستواء المعروف من الأجسام ، لأنَّ الاستواء المعروف من الأجسام مكيَّف .

وهذه هي الطَّريقة السَّلفيَّة الصَّحيحة التي كان عليها خير الأُمَّة من الصَّحابة والتَّابعين . وقد آمنَّا بما جاء عن الله علىٰ مراد الله عزَّ وجلَّ ، وآمنَّا بما جاء عن الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، وهو الذي يليق بالمنـزَّه عن الجسميَّة قطعاً ، لا علىٰ مراد الخيالات والتَّصوُّرات والأوهام . وكلُّ ما خطر ببالك – من تصوُّر للذَّات العليَّة – فهو هالك ، والله بخلاف ذلك . وليس للإنسان أن يذهب في تصوُّر الذَّات العليَّة المذهب الخاطئ حيث يقيس الخالق علىٰ المخلوق مع علمه بأنَّه المنـزَّه الذي ليس له مثيل ". انظر : منهج السلف في فهم النصوص بين النظرية والتطبيق (ص١٧–١٨) .

وقال الإمام محمَّد سيِّد طنطاوي (١٤٣١هـ) : " كما أنَّه – عزَّ وجلَّ – منزَّه عن الجسميَّة والتَّحيُّز ، ومشابهة غيره ". انظر : التفسير الوسيط للقرآن الكريم (١٥/ ٥٤٠) .

وقال الدكتور وهبة بن مصطفىٰ الزُّحيلي (٢٠١٥م) : " متَّبعو المتشابه إمَّا أن يتَّبعوه طلباً للتَّشكيك في القرآن وإضلال العوامّ ، كما فعلته الزَّنادقة والقرامطة الطَّاعنون في القرآن ، وإما أن يتَّبعوه طلباً لاعتقاد ظواهر المتشابه ، كما فعلته المجسِّمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسُّنَّة ، ممَّا ظاهره الجسميَّة ، حتَّىٰ اعتقدوا أنَّ البارئ تعالىٰ جسمٌ مجسَّم ، وصورة مصوَّرة ذات وجه ، وعين ، ويد ، وجنب ، ورِجل ، وأصبع ، تعالىٰ الله عن ذلك " . انظر : التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج (٣/ ١٥٧) .

وقال أيضاً : " والمراد بقوله : ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ ساقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلا يَسْتَطِيعُونَ**﴾ [القلم:٤٢] : شدَّة الأمر ، وعظم الخطب ، لأنَّ الله تعالىٰ منزَّه عن الجسميَّة وعن كلِّ صفـــات الحوادث ، فليس المراد بالسَّاق الجـــارحة ، وإنَّما ذلك مؤول بما ذكر ". انظر : التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج (٢٩/ ٦٩)

.

وقال الإمام محمَّد بن علي بن آدم بن موسىٰ الإثيوبي الوَلَّوِي (معاصر) : " ... وقد قال الله – عَزَّ وَجَلَّ– : ﴿**وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا**﴾ [الفجر: ٢٢]، وليس مجيئه حركة ، ولا زوالاً ، ولا انتقالاً ، لأنَّ ذلك إنَّما يكون إذا كان الجائي جسماً ، أو جوهراً ، فلمّا ثبت أنَّه ليس بجسم ولا جوهر ، لم يجب أن يكون مجيئه حركة ، ولا نقلة ، ولو اعتبرت ذلك بقولهم : جاءت فلاناً قيامته ، وجاءه الموت ، وجاءه المرض ، وشبه ذلك ممَّا هو موجود نازل به ، ولا مجيء ، لبان لك . وبالله العصمة والتَّوفيق " . انظر : شرح سنن النسائي المسمَّىٰ " ذخيرة العقبىٰ في شرح المجتبىٰ " (١٤/ ٢٧٧) .

ومع كلِّ ما سبق بيانه ... فقد تغاضىٰ مجسِّمة الحنابلة عن القواطع العقديَّة التي تنفي كون الله تعالىٰ جسماً ، ومالوا إلىٰ التَّجسيم ، ودافعوا ونافحوا عنه بكلِّ ما أُوتوا من قوَّة ...

ومن المعلوم أنَّ المتمسلفة اعتادوا علىٰ إلصاق ما يرونه من عقائد بالسَّلف الصَّالح لتأكيدها وتمريرها ... وهذه عادة نعرفها من أخزم ... قال الإمام العز بن عبد السَّلام فيما نقله عنه الإمام تاج الدِّين السُّبْكِي في طبقاته : " والحشويَّة المشبِّهة الَّذين يشبِّهون الله بخلقه ضَرْبَان : أَحدهمَا لَا يتحاشىٰ من إِظْهَار الحشو ﴿**وَيَحْسبُونَ أَنهم على شَيْء أَلا إِنَّهُم هم الْكَاذِبُونَ**﴾ [المجادلة: ١٨] ، وَالْآخر يتستَّر بِمذهب السَّلف ، لسحتٍ يَأْكُلهُ أَو حطام يَأْخُذهُ ـ

أظهرُوا للنَّاس نسكاً وعَلىٰ المنقوش داروا

﴿**يُرِيدُونَ أَن يأمنوكم ويأمنوا قَومهمْ**﴾ [النساء: ٩١] ، وَمذهب السَّلف إنَّما هُوَ التَّوحيد والتَّنزيه دون التَّجسيم والتَّشبيه ، وَلذَلِك جَمِيع المبتدعة يَزْعمُونَ أَنَّهم علىٰ مَذْهَب السَّلف ، فهم كَمَا قَالَ الْقَائِل :

وكلٌّ يدَّعونَ وصال ليلىٰ وليلىٰ لَا تقرُّ لَهُم بذاكا

وَكَيف يدَّعىٰ علىٰ السَّلف أَنَّهم يَعْتَقِدُونَ التَّجسيم والتَّشبيه أَو يسكتون عِنْد ظُهُور الْبدع ، ويخالفون قَوْله تَعَالَىٰ : ﴿**وَلَا تلبسوا الْحق بِالْبَاطِلِ وتكتموا الْحق وَأَنْتُم تعلمُونَ**﴾ [البقرة: ٤٢] ، وَقَوله : ﴿**وَإِذ أَخذ الله مِيثَاق الَّذين أُوتُوا الْكتاب لتبيننه للنَّاس وَلَا تكتمونه**﴾ [آل عمران: ١٨٧] ، وَقَوله : ﴿**لتبين للنَّاس مَا نزل إِلَيْهِم**﴾ [النحل: ٤٤] . انظر : طبقات الشافعية الكبرىٰ (٨/ ٢٢٢-٢٢٣) .

فالنَّاظر في أقوال المنتسبين للإمام السَّلفي أحمد بن حنبل يجد أنَّهم حادوا كثيراً عن المنهج التَّنزيهي لأهل الحقّ – ومنهم الإمام أحمد – ، ومن ذلك ما قاله القاضي أبو يعلىٰ ، محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن خلف ابن الفرَّاء (٤٥٨هـ) : " وَذَكَرَ أَبُو عبد اللَّه بْن بطَّة (٣٨٧هـ) فِي كتاب الإبانة ، قَالَ أَبُو بكر أحمد بْن سلمان النّجاد (٣٤٨هـ) : لو أنَّ حالفاً حلف بالطَّلاق ثلاثاً : أنَّ اللَّه تَعَالَىٰ يُقعد محمَّداً صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معه عَلَىٰ العرش واستفتاني فِي يمينه لقلت لَهُ : صدقت فِي قولك ، وبررت فِي يمينك ، وامرأتك عَلَىٰ حالها ، فهذا مذهبنا وديننا واعتقادنا !!! وعليه نشأنا !!! ونحن عَلَيْهِ إلىٰ أن نموت إن شاء اللَّه !!! فلزمنا الإنكار عَلَىٰ من ردَّ هَذِهِ الفضيلة !!! الَّتِي قالتها العلماء وتلقُّوها بالقبول ، فمن ردَّها فهو من الفِرق الهالكة !!! ". انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٤٨٥) .

فلا حول ولا قوَّة إلَّا بالله ، ونعوذ بالله من الخذلان ...

وبالغ ابن تيمية واستمات في الدِّفاع عن التَّجسيم والمجسِّمة ...، وممَّا قاله ابن تيمية في ذلك : " ولم يذمّ أحدٌ من السَّلف أحداً بأنَّه مجسِّمٌ ، ولا ذمّ المجسِّمة ، وإنَّما ذمُّوا الجهميَّة النُّفاة لذلك !!! وغيره ... " .

وصرَّح ابن تيمية بالجسميَّة ، فقال : " ... والموصوف بهذه الصِّفات لا يكون إلَّا جسماً ، فالله تعالىٰ جسمٌ لا كالأجسام !!! قالوا : وهذا ممَّا لا يمكن النِّزاع فيه !! إذا فهم المعنىٰ المراد بذلك ، لكن أي محذور في ذلك ؟!! وليس في كتاب الله ولا سنَّة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمَّة وأئمَّتها ، أنَّه ليس بجسم !!! وأنَّ صفاته ليست أجساماً وأعراضاً ؟!! فنفي المعاني الثَّابتة بالشَّرع والعقل ؛ بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل ، جهلٌ وضلال " .

فالله تعالىٰ ليس جسماً ، لأنَّ الجسم يتشكَّل من أجزاء ، ولا يقوم بغير أجزائه ، كما أنَّه لا ينفكُّ عن لوازمه من الحركة والسُّكون والاجتماع والافتراق ، وهذه اللوازم كلّها حادثة لتغيُّرها وتبدُّلها وعدم قيامها بنفسها ، وما لا ينفكُّ عن الحوادث فهو حادث ، ويلزم من القول بالجسميَّة حدوث الله ، والله تعالىٰ واجب الوجود لذاته ، ولو كان جسماً لكان له شبيه ومثيل ، ونحن نعلم أنَّ العديد من آيات القرآن الكريم نفت عن اللّه تعالىٰ الشَّبيه والمثيل ، فلا يجوز أن يكون جسماً ، والجسم مركَّب وهو مفتقرٌ إلىٰ ما ركِّب منه ، وكذا مفتقر إلىٰ من يركِّبه ، وبالتَّالي فإنَّ واجب الوجود يكون ممكناً ، وهذا يتعارض مع ما ثبت بالضَّرورة أنَّه واجب الوجود ...

وقد دفعت العديدُ من الرِّوايات الحنابلة إلىٰ الغلو والتَّعصُّب حتَّىٰ وقعوا في التَّجسيم البحت ، قال الإمام أبو محمَّد عفيف الدِّين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (٧٦٨هـ) في كتابه الطيِّب : "

مرهم العلل المعضلة في دفع الشُّبَه والرَّدِّ على المعتزلة : " ومتأخِّرو الحنابلة غلوا في دينهم غلوَّاً فاحشاً ، وتسفّهوا سفهاً عظيماً ، وجسّموا تجسيماً قبيحاً ، وشبَّهوا الله بخلقه تشبيهاً شنيعاً ، وجعلوا له من عباده أمثالاً كثيرة ؛ حتَّى قال أبوبكر ابن العربي في (العواصم) : " أخبرني من أثق به من مشيختي ، أنَّ القاضي أبا يعلى الحنبلي كان إذا ذكر الله سبحانه يقول فيما ورد من هذه الظَّواهر في صفاته تعالى : ألزموني ما شئتم فإنِّي ألتزمه إلَّا اللحية والعورة .

قال أئمَّة بعض أهـل الحق : وهـذا كفرٌ قبيحٌ ، واستهزاء بالله تعالى شنيع ، وقائله جاهل به تعالى ، لا يُقتدى به ولا يُلتفت إليه ، ولا هو متَّبع لإمامه الذي ينتسب إليـه ويتستَّر به ؛ بل هـو شريك للمشركين في عبادة الأصنام ؛ فإنَّه ما عبَد الله ولا عرفه ، وإنَّما صوَّر صنماً في نفسه ، فتعالى الله عمَّا يقول الملحدون والجاحدون علوَّاً كبيراً " .

ومثل ما نقله ابن العربي عن أبي يعلى هذا ، منقول في كتب الملل والنِّحل عن داود الجواربي ، تعالى الله عن ذلك . ثمَّ قال اليافعي : " ولقد أحسن ابن الجوزي من الحنابلة حيث صنَّف كتاباً في الرَّدِّ عليهم ، ونقل عنهم أنَّهم أثبتوا لله صورة كصورة الآدمي في أبعاضها ، وقال في كتابه : " دفع شُبه التَّشبيه " : هؤلاء قد كسوا هذا المذهب شيناً قبيحاً حتَّى صار لا يُقال عن حنبلي إلَّا مجسِّم ، قال : وهؤلاء متلاعبون !!! وما عرفوا الله ولا عندهم من الإسلام خبر ولا يحدَّثون ، فإنهم يكابرون العقول ، وكأنَّهم يحدِّثون الصِّبيان والأطفال ، قال : وكلامهم صريحٌ في التَّشبيه ، وقد تبعهم خلقٌ من العوام ، وفضحوا التَّابع والمتبوع ". انظر : السيف الصقيل في الردّ على ابن زفيل (ص١٣٠-١٣١) .

قلت : ومن المؤسف حقَّاً أن يقوم القائمون على المكتبة الشَّاملة / الإصدار السَّادس ، بشطب هذه الفقرة من كتاب : " مرهم العلل المعضلة في دفع الشُّبه والرَّدِّ على المعتزلة " ، وهذه خيانة من خياناتهم ، حتَّى أنَّني أجزم أنَّ من أهمِّ الأسباب التي دعتهم لإصدار المكتبة الشَّاملة : العبث بكتب أهل العلم ، كي توافق هواهم وعقائدهم ، ولكن هيهات ، فإنَّ للحقِّ رجال ، يأبى الله تعالى إلَّا أن يسخِّرهم ويستخدمهم لكشف مخازي القوم وسقطهم وخياناتهم على مدى الزَّمان ...

ومن أشهر الحنابلة الذين غلوا في دينهم غلوَّاً فاحشاً : ابن حامد الحسن بن حامد بن علي بن حامد الورَّاق (٤٠٣هـ) ... قال الإمام التَّقي الحِصني : " وقال ابن حامد الرَّاسم نفسه بالحنبلي : هو فوق العرش بذاته ، وينزل من مكانه الذي هو فيه !!! فينزل وينتقل . ولـمَّا سمع تلميذه القاضي منه هذا استبشعه ، فقال : النُّزول صفة ذاتيَّة ، ولا نقول نزوله انتقال ، أراد أن يغالط الأغبياء بذلك .

وقال غيره : يتحرَّك إذا نزل ، وحكوا هذه المقالة عن الإمام أحمد فُجوراً منه ، بل هو كذب محض على هذا السيِّد الجليل السَّلفي المنزِّه ، فإنَّ النُّزول إذا كان صفة لذاته لزم تجدُّدها كلّ ليلة وتعدُّدها ، والإجماع منعقد على أنَّ صفاته قديمة ، فلا تجدُّد ولا تعدُّد ، تعالى الله عمَّا يصفون .

وقد بالغ في الكفر من ألحق صفة الحقِّ بالخلق ، وأدرج نفسه في جريدة السَّامرة واليهود الذين هم أشدُّ عداوة للذين آمنوا ... " . انظر : دفع شبه من شبَّه وتمرَّد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد (ص١٣-١٤) ...

ومن المعلوم أنَّ ابن حامد الذي أشار إليه الإمام التَّقي الحصني صاحب طامَّات وأوابد ، وقد ردَّ عليه الإمام ابن الجوزي في كتابه الطيِّب : " دفع شُبه التَّشبيه بأكفِّ التَّنزيه " ، وممَّا قاله ابن الجوزي نقلاً عن ابن حامد : " وقال ابن حامد : أثبتنا لله وجهاً ، ولا نجوِّز إثبات رأس . قلت – ابن الجوزي – : ولقد اقشعرَّ بدني من جراءته على ذكر هذا ، فما أعوزه في التَّشبيه غير الرَّأس " .

وقال أيضاً : " ... وحكى ابن حامد أعظم من هذا ، فقال : ذهبت طائفة في قوله تعالى : **﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾** [الحجر: ٢٩] ، إلى أنَّ تلك الرُّوح صفة من ذاته ، وأنَّها إذا خرجت رجعت إلى الله تعالى .

قلت – ابن الجوزي – : وهذا أقبح من كلام النَّصارى ، فما أبقى هذا من التَّشبيه بقيَّة " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : يجب الإيمان بأنَّ لله تعالى ساقاً صفة لذاته ، فمن جحد ذلك كفر . قلت – ابن الجوزي – : ولو تكلَّم بهذا عامِّيٌّ جلف كان قبيحاً ، فكيف بمن يُنسب إلى العلم ؟!! فإنَّ المتأوِّلين أعذر منهم ، لأنَّهم ردُّوا الأمر إلى اللغة ، وهؤلاء أثبتوا ساقاً للذَّات وَقَدَمَاً ، حتَّى يتحقَّق التَّجسيم والصُّورة " .

وقال أيضاً : " وقال ابن حامد : الحقُّ يختصُّ بمكان دون مكان ، ومكانه الذي هو فيه وجود ذاته على عرشه . وقال : وذهبت طائفة إلى أنَّ الله تعالى على عرشه قد ملأه ، والأشبه أنَّه مماسّ للعرش ، والكرسي موضع قدميه " .

وقال أيضاً : " وقال ابن حامد : نؤمن بأنَّ لله تعالى جنباً بهذه الآية – يعني بالآية قوله تعالى : **﴿يَا حَسْرَتى عَلى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾** [الزمر: ٥٦] . قلت – ابن الجوزي – : واعجباً من عدم العقول ، إذا لم يتهيَّأ التَّفريط في جنب مخلوق ، كيف يتهيَّأ في صفة الخالق " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : هذا خطأ ، إنَّما ينزل بذاته بانتقال " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : هو على العرش بذاته ، مماسّ له ، وينزل من مكانه الذي هو فيه فيزول وينتقل . قلت – ابن الجوزي – : وهذا رجلٌ لا يعرف ما يجوز على الله تعالى " .

" وروىٰ ابن حامد : **﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾** [الأعراف: ١٤٣] ، قال : خرج منه أوَّل مفصل من خنصره " .

قال ابن حامد : يجب التَّصديق بأنَّ لله تعالىٰ حقواً – خصْراً – فتأخذ الرَّحم بحقوه . قال : وكذلك نؤمن بأنَّ لله جنْباً ، لقوله تعالىٰ : **﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتى عَلى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾** [الزمر: ٥٦] . قلت – ابن الجوزي – : وهذا لا فهم له أصلاً ، كيف يقع التَّفريط في جنب الذَّات " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : والمراد بالتَّعلُّق : القُرب والمماسَّة بالحقو ، كما روي أنَّ الله تعالىٰ يُدني إليه داود حتَّىٰ يمسَّ بعضَه " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : يجب الإيمانُ بما ورد من المماسَّة والقُرب من الحقِّ لنبيِّه في إقعاده علىٰ العرش ، قال : وقال ابن عمر : **﴿وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنا لَزُلْفى وَحُسْنَ مَآبٍ﴾** [ص: ٤٠] ، قال : ذكر الله الدُّنو منه حتَّىٰ يمسَّ بعضه .

قلت – ابن الجوزي – : وهذا كذب علىٰ ابن عمر ، ومن ذكر تبعيض الذَّات كفر بالإجماع " .

وقال ابن حامد : رأيت بعض أصحابنا يثبتون لله وصفاً في ذاته ، بأنَّه يتنفَّس ، قال : وقالوا : الرِّياح الهابَّة مثل الرِّياح العاصفة ، والعقيم ، والجنوب ، والشِّمال ، والصّبا ، والدبُّور ، مخلوقة إلَّا ريحاً من صفاته ، هي : ذات نسيم حياتي ، وهي من نفس الرَّحمن . قلت – ابن الجوزي – : علىٰ من يعتقد هذا اللعنة ، لأنَّه يثبت جسداً مخلوقاً ، وما هؤلاء بمسلمين "... انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص١١٣) ، (ص١١٧) ، (ص١٢٠-١٢١) ، (ص١٣٥) ، (ص١٤٠) ، (ص١٤١) ، (ص١٩٧) ، (ص٢١٤) ، (ص٢٣١) ، (ص٢٣٢) ، (ص٢٤٥) ، (ص٢٧٤) بالترتيب .

وما قاله ابن حامد وغيره من المنتسبين للحنابلة ما جاء إلَّا من روايات باطلة وشاذَّة ومنكرة رواها بعض علمائهم ... كتلك التي رواها أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السِّجستاني (٢٨٠هـ) ، وغيره من علمائهم ...

ومن الرِّوايات المُنكَرة التي رواها عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السِّجستاني : " حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ أبنا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلِيفَةَ قَالَ : " أَتَتِ امْرَأَةٌ إِلىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَتْ : ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ ، فَعَظَّمَ الرَّبَ . فَقَالَ : إِنَّ كُرْسِيَّهُ وَسِعَ السَّموات وَالْأَرْضَ ، وَإِنَّهُ لَيَقْعُدُ عَلَيْهِ ، فَمَا يَفْضَلُ مِنْهُ إِلَّا قَدْرُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ ، وَمَدَّ أَصَابِعَهُ الْأَرْبَعَ ، وَإِن لَهُ أطيطاً الرحل الْجَدِيد إِذْ رَكبه من يثقله " .

وأيضاً : " حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ الدِّمَشْقِيُّ ، ثَنَا محمَّد بْنُ شُعَيْبِ بْنِ شَابُور أبنا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَىٰ غفرة ، قَالَ : سعمت أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلىٰ الله عيله وَسَلَّمَ : أَتَانِي جِبْرِيلُ ، فَقَالَ : إِنَّ رَبَّكَ اتَّخَذَ فِي الْجَنَّةِ وَادِياً أَفْيَحَ مِنْ مِسْكٍ أَبْيَضَ ، فَإِذَا كَانَ يَوْم الْجُمُعَة من أَيَّام الْآخِرَةِ هَبَطَ الرَّبُّ مِنْ عَرْشِهِ إلىٰ كُرْسِيِّهِ ... " .

وقال أيضاً : "وَقَدْ بَلَغَنَا أَنَّهم حِينَ حَمَلُوا الْعَرْشَ وَفَوْقَهُ الْجَبَّارُ فِي عِزَّتِهِ ، وَبَهَائِهِ ضَعُفُوا عَنْ حَمْلِهِ وَاسْتَكَانُوا ، وَجَثَوْا عَلَىٰ رُكَبِهِمْ ، حتَّىٰ لُقِّنُوا "لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، فَاسْتَقَلُّوا بِهِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ . لَوْلَا ذَلِكَ مَا اسْتَقَلَّ بِهِ الْعَرْشُ ، وَلَا الْحَمَلَةُ ، وَلَا السَّموات وَالْأَرْضُ ، وَلَا مَنْ فِيهِنَّ . وَلَوْ قَدْ شَاءَ لَاسْتَقَرَّ عَلَىٰ ظَهْرِ بَعُوضَةٍ ، فَاسْتَقَلَّتْ بِهِ بِقُدْرَتِهِ وَلُطْفِ رُبُوبِيَّتِهِ ، فَكَيْفَ عَلَىٰ عَرْشٍ عَظِيمٍ أَكْبَرَ مِنَ السَّموات السَّبْعِ وَالْأَرَضِينَ السَّبْعِ ؟ وَكَيْفَ يُنْكَرُ أَيُّهَا النفاج أَن عَرْشه يقلهُ ... ". انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علىٰ المريسي الجهمي العنيد فيما افترىٰ علىٰ الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/ ٤٢٥-٤٢٦) ، (١/ ٤٢٠-٤٢١) ، (١/ ٤٥٨) بالترتيب ، وانظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٢٤٣) .

ومن المعلوم أنَّ ابن تيمية كان يوصي بقراءة كُتُب عثمان بن سعيد الدَّارمي (٢٨٠هـ) ، ويقول بأنَّ فيها مِنْ تَقْرِيرِ التَّوحيد ما ليسَ في غيرها ، قال الإمام ابن قيِّم الجوزية (٧٥١هـ) ، تلميذ ابن تيمية : " وَكَانَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يُوصِي بِهَذَيْنَ الْكِتَابَيْنِ – أي : كتابَيْ عثمان بن سعيد الدَّارمي : الرَّدّ علىٰ الجهميَّة ، وكتاب الرَّدّ علىٰ بشر المريسي – أَشَدَّ الْوَصِيَّةِ وَيُعَظِّمُهُمَا جَدّاً ، وَفِيهِمَا مِنْ تَقْرِيرِ التَّوحيد وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ بِالْعَقْلِ وَالنَّقْلِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهِمَا !!! ". انظر : اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/ ٢٣١) .

وعثمان الدَّارمي هذا هو القائل : " ... لِأَنَّ الْحَيَّ الْقَيُّومَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ، وَيَتَحَرَّكُ إِذَا شَاءَ ، ويهبطُ ويرتفعُ إذا شَاءَ ، وينقبض ، وَيَبْسُطُ ، وَيَقُومُ ، وَيَجْلِسُ إِذَا شَاءَ ؛ لِأَنَّ أَمَارَةُ مَا بَيْنَ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ التَّحَرُّكَ ، كُلُّ حَيٍّ مُتَحَرِّكٌ لَا مَحَالَةَ ، وَكُلُّ مَيِّتٍ غَيْرُ مُتَحَرِّكٍ لَا مَحَالَةَ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علىٰ المريسي الجهمي العنيد فيما افترىٰ علىٰ الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/ ٢١٥) .

وهذا كلامٌ صريحٌ في التَّجسيم الذي اشتهر به عثمان الدَّارمي ، فالنُّزول والمجيء والإتيان صفات منفيَّة عن الله تعالىٰ من طريق الحركة والانتقال التي هي انتقال من مكان إلىٰ مكان ، لأنَّ الحركة لا تتمّ إلَّا من خلال جسم ينتقل من مكان إلىٰ آخر ، والله تعالىٰ ليس جسماً ، وغير حالٍّ في مكان ... كما أنَّ كلامه يحمل تصريحاً قبيحاً بحلول الحوادث في الله تعالىٰ ، والعياذ بالله ...

وأبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السِّجستاني (٢٨٠هـ) ، هو غير الدَّارمي صاحب السُّنن المشهور الذي هو أبو محمَّد عبد الله بن عبد الرَّحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصَّمد الدَّارمي ، التَّميمي السَّمرقندي (٢٥٥هـ) ...

وها هو من لا يحيد عن أقوال الدَّارمي قيْد أُنمله : أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرَّاني يقول في " مجموع الفتاوىٰ" (٤/ ٣٧٤) : " إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا ، فَقَدْ حَدَثَ الْعُلَمَاءُ الْمَرْضِيُّونَ وَأَوْلِيَاؤُهُ الْمَقْبُولُونَ : أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجْلِسُهُ رَبُّهُ عَلَىٰ الْعَرْشِ مَعَهُ . رَوَىٰ ذَلِكَ محمَّد بْنُ فَضِيلٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ ؛ فِي تَفْسِيرِ : ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] ، وَذَكَرَ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهٍ أُخْرَىٰ مَرْفُوعَةٍ وَغَيْرِ مَرْفُوعَةٍ " .

وقال ابن تيمية في "مجموع الفتاوىٰ" (٦/ ١٦٦) : " ... وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّه إِذَا جَاءَهُمْ وَجَلَسَ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ ، أَشْرَقَتْ الْأَرْضُ كُلُّهَا بِأَنْوَارِهِ " .

وقال إمامهم حافظ الحكمي (١٣٧٧هـ) : " ... عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلىٰ السَّماء الدُّنيا ، وَلَهُ فِي كُلِّ سَمَاءٍ كُرْسِيٌّ ، فَإِذَا نَزَلَ إِلىٰ سَمَاءِ الدُّنيا جَلَسَ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ ثمَّ مَدَّ سَاعِدَيْهِ فَيَقُولُ : مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ وَلَا ظَلُومٍ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَتُوبُ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الصُّبْحِ ارْتَفَعَ فَجَلَسَ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ " . رَوَاهُ ابْنُ مَنْدَهْ " .

وقال أيضاً : " ... إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَ فِي الْجَنَّةِ وَادِياً أَفْيَحَ مِنْ مِسْكٍ أَبْيَضَ ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ نَزَلَ رَبُّنَا عزَّ وجلَّ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ أَعْلَىٰ ذَلِكَ الْوَادِي " .

وقال أيضاً : " ... فَآتِي رَبِّي وَهُوَ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ – أَوْ عَلَىٰ سَرِيرِهِ – فَيَتَجَلَّىٰ لِي رَبِّي ، فَأَخِرُّ لَهُ سَاجِداً " .

وقال أيضاً : " وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ أَنَّ جَعْفَراً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَاءَهَا إِذْ هُمْ بِالْحَبَشَةِ يَبْكِي ، فَقَالَتْ : مَا شَأْنُكَ ؟ قَالَ : " رَأَيتَ فَتَىٰ مُتْرَفاً مِنَ الْحَبَشَةِ ، شَابّاً جَسِيماً مَرَّ عَلَىٰ امْرَأَةٍ ، فَطَرَحَ دَقِيقاً كَانَ مَعَهَا ، فَنَسَفَتْهُ الرِّيحُ ، فَقَالَتْ: أَكِلُكَ إِلىٰ يَوْمِ يَجْلِسُ الْمَلِكُ عَلَىٰ الْكُرْسِيِّ ، فَيَأْخُذُ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ " . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ وَغَيْرُهُ ". انظر : معارج القبول بشرح سلم الوصول إلىٰ علم الأصول (١/ ٢٩٥) ، (١/ ٣٢٠) ، (١/ ٣٣٢) ، (١/ ١٧٨) بالترتيب .

وللعلم فإنَّ لفظة الجلوس لم يرد إطلاقها علىٰ الله لا في القرءان ولا في الحديث ، وهي إحدىٰ بدع المجسِّمة التي أخذوها عن اليهود ...

ومن المعلوم يقيناً أنَّ العديد من عقائد المجسِّمة مأخوذة عن عقائد اليهود الذين ينسبون لله الجلوس علىٰ العرش ، والجسم ، والجوارح ، والأعضاء ، وغير ذلك ... ومع ذلك نسبوا أنفسهم زوراً وبُهتاناً للسَّلف الصَّالح ، والعياذ بالله تعالىٰ ...

﴿سُؤالٌ﴾ : هَلْ صَحِيْحٌ أَنَّ مَنْ يَزْعُمُوْنَ السَّلَفِيَّةَ يَنْسُبُوْنَ إلى الله تَعَالَى الصُّوْرَة ؟

قال الإمام ابن تيمية : " ... فقوله : " فإذا أنا بربِّي في أحسن صورة " ، صريحٌ في أنَّ الذي كان في أحسن صورة هو ربُّه " .

فماذا تقولون في هذا التَّشبيه ؟؟

وقال أيضاً : " ... أنَّ حديث أُم الطُّفيل نصٌّ في أنَّ الصُّورة كانت للمرئي ، حيث قال : سمعت رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يذكر أنَّه رأىٰ ربَّه في صورة شاب موفّر ، رِجْلاه في خضر ، عليه نعلان من ذهب ، علىٰ وجهه فراش من ذهب " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (١/ ٣٥٨) ، (٧/ ٣٦٥) بالترتيب .

وهذا أيضاً ... ألا يُعتبر ما تضمَّنه الحديث تشبيهاً لله تعالىٰ بخلقه ؟!! أم ماذا هو ؟!! وألا يعتبر الحديث تحديداً لله تعالىٰ ؟ وألا يشتمل الحديث علىٰ كونه تعالىٰ متحيِّزاً ؟!! لأنَّ الشابَّ الأمرد لا يعيش إلَّا ضمن حيِّزٍ ، ثمَّ أليس الحديث لوناً من ألوان التَّجسيم بأبعاده الثَّلاثة من الطُّول والعَرْض والارتفاع ؟!! . مع أنَّ حديث أُم الطُّفيل هذا حديث باطل منكر ، حكم بضعفه الإمام أحمد ، قال القاضي أبو يعلىٰ (٤٥٨هـ) : " ورأيت فِي مسائل مهنا بن يحيىٰ الشَّامي (٢٦٠هـ) ، قَالَ : سألته يعني أَحْمَد عن حديث رواه ابن وهب ، عن عمرو بن الحرث ، عن سعيد بن أَبِي هلال ، أن مروان بن عثمان حدثه ، عن أُم الطُّفيل امرأة أَبِي بن كعب ، أنَّها قالت : سمعت النَّبيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يذكر أنَّه رأىٰ ربَّه فِي المنام فِي صورة شابٍّ موفر ، رجلاه فِي خضر ، عليه نعلان من ذهب ، عَلَىٰ وجهه فراش من ذهب " فحوَّل وجهه عنِّي ، وَقَالَ : هَذَا حديث منكر، وَقَالَ : لا نعرف هَذَا رجل مجهول يعني مروان بن عثمان ، فظاهر هَذَا التَّضعيف من أَحْمَد لحديث أُم الطُّفيل " . انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ١٤٠-١٤١) .

فالحديث موضوعٌ تالفٌ ، وقد ضعَّفه الإمام أحمد كما سبق ... قال الأستاذ حسن السقَّاف في تخريجه للحديث : " هذا الحديث لا يثبت من ناحية سنده ومتنه من وجوه : فالحديث لا يثبت من ناحية سنده ومتنه من وجوه :

الأوَّلُ : رواه التِّرمذي في سننه (٥ / ٣٦٦) ، وحسَّنه ، والخطيب البغدادي في تاريخه (٨/ ١٥٢) ، وابن الجوزي في " الموضوعات " (١ / ١٢٥) ، والطَّبراني في " المعجم الكبير " (١ / ٣١٧) ، وأورده الحافظ السُّيوطي في كتابه " اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة " (١ / ٣١) ، وذكر أنَّ في سنده حمَّاد بن سلمة ، وقد روي الحديث عن حمَّاد بلفظ آخر ، كما قال السُّيوطي في " اللآلئ المصنوعة " (١ / ٣١) ، ذكر هذا اللفظ الحافظ الذَّهبي في " الميزان " ، وابن عدي في " الكامل في الضُّعفاء " ، ففي ميزان الاعتدال (١ / ٥٩٣) ، قال : رأيت ربي جعداً أمرد عليه حلَّة خضراء . قلت : أورد الذَّهبي صدر الحديث الذي نحن بصدده والذي اضطرب فيه الرُّواة وماجوا اضطراباً عجيباً في كتابه القيِّم : " سير أعلام النُّبلاء " (١٠ / ١١٣ – ١١٤) من طريق حمَّاد هذا ، وقال : وهو بتمامه في تأليف البيهقي ، وهو خبر منكر ، نسأل الله السَّلامة في الدِّين .. ا.هـ .

قلت : الإمام الحافظ البيهقي قال في كتابه " الأسماء والصِّفات " (ص ٣٠٠ بتحقيق المحدث الكوثري) : وقد روي من وجه آخر وكلّها ضعيف . ا.هـ قلت : وهذا تصريحٌ من البيهقي بضعف طرق هذا الحديث ، وقول الذَّهبي معه بأنَّه منكر ، مع إيراد الحافظ السُّيوطي وابن الجوزي له في الموضوعات يثبت وضعه بلا شكٍّ ولا ريب . كما أنَّ الحافظ ابن خزيمة أطـــال في ردَّ أحاديث الصُّورة في كتابه في الصِّفات . فإن قال قائل : قد حسَّن التِّرمذي الحديث بل قد صحَّحـــه في بعض الرِّوايات عنه ، قلنا : هذا لا ينفع لوجوه : منها : أنَّ التِّرمذي رحمه الله تعالىٰ متساهل في التَّصحيح والتَّحسين ، مثله مثل الحاكم رحمه الله في المستدرك ، يصحِّح الموضوعات ، كما هو مشهور عند أهل الحديث . ومنها : أنَّ تضعيف هؤلاء الحفَّاظ الذين ذكرناهم وهم جهابذة أهل الحديث الذين حكموا علىٰ الحديث بأنَّه منكر وموضوع وغير ذلك ، مقدَّم علىٰ تحسين التِّرمذي أو تصحيحه . ومنها : أنَّ الثَّابت من كلام التِّرمذي رحمه الله من نسخ سننه أنَّه قـــال : حسن غريب ، كما نقل ذلك عنه الحافظ المزِّي في " تحفـــة الأشراف " (٤/ ٣٨٢/ ٤) ، والمنذري في " التَّرغيب والتَّرهيب " ، وقد فصَّل القول في المسألة الحافظ ابن حجر العسقلاني حيث قال في كتابـــــه : " النُّكت الظِّراف " المطبوع مع تحفة الأشراف معلَّقاً علىٰ قول التِّرمذي : " حسن غريب " ما نصّه : " حديث : أتاني ربِّي في أحسن صورة ... الحديث . قلت : قال محمَّد بن نصر المروزي في كتاب " تعظيم قدر الصَّلاة " : هذا حديث اضطرب الرُّواة في إسناده ، وليس يثبت عند أهل المعرفة " . ا.هـ كلام ابن حجر العسقلاني . وقال الحافظ ابن حجر في " تهذيب التَّهذيب " (٦ / ١٨٥ طبعة دار الفكر) : قال أبو زرعة الدِّمشقي : قلت لأحمد : إنَّ ابن جابر يحدِّث عن ابن اللجلاج عن عبد الرَّحمن بن عائش حديث : " رأيت ربِّي في أحسن صورة " ، ويحدث به قتادة ، عن أبي قلابة ، عن خالد بن اللجلاج ، عن ابن عبَّاس ، قال : هذا ليس بشيء . ا.هـ وقال ابن الجوزي في كتابه " العلل المتناهية " (١/ ٣٤) عقب هذا الحديث : أصل هذا الحديث وطرقه مضطربة ، قال الدَّارقطني : كلُّ أسانيده مضطربة ليس فيها صحيح ا.هـ. قلت : والمضطرب من أقسام الضَّعيف كما هو معلوم ...

الوَجْهُ الثَّانِي : هناك ألفاظ مُنكرة في متن الحديث تؤكِّد وضعه ، منها : إثبات الصُّورة لله تعالىٰ ، وكذلك إثبات الكفِّ له سبحانه وتعالىٰ عن ذلك ، وأنَّها بقدر ما بين كتفي سيِّدنا رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وإثبات علم ما في السَّماوات والأرض للنَّبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وغير ذلك ممَّا لا أودُّ الآن الإطالة بسرده ، فأقول مجيباً عن بعض هذه المسائل : أمَّا الأولىٰ : فالله عزَّ وجلَّ ليست له صورة ، بلا شكٍّ ، وذلك لأنَّه بيَّن أنَّ المخلوقات ، ومنها الإنسان : مركَّبة من صورة ، وهو سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ : ١١] ، إذ قال سبحانه : ﴿يا أَيُّهَا الْإِنْسانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ * الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ * فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار :٦– ٨] وأجمع أهل السُّنَّة علىٰ استحالة الصُّورة علىٰ الله عزَّ وجلَّ ، كما نقل ذلك الاجماع الشَّيخ الإمام عبد القاهر البغدادي في كتابه العظيم : " الفَرْقُ بين الفِرَق " (ص ٣٣٢) ، وقال الشَّافعي رحمه الله تعالىٰ ورضي الله عنه ، كما في " سير أعلام النُّبلاء " ، و " الحلية " (٩ / ١٠٥) ، و " آداب الشَّافعي " لابن أبي حاتم ، وغير ذلك : الاجماع أكبر من الحديث المنفرد . ا هـ. أي أنَّ الاجماع إذا صادمه حديث آحاد أسقط الاحتجاج به ، بل يدلُّ ذلك علىٰ وضعه ، وأنه لا أصل له ، كما يقول الحافظ الخطيب البغدادي في كتابه : " الفقيه والمتفقِّه " (١ / ١٣٢) . كما أنَّ قوله في الحديث : " فعلمت ما بين السَّماوات والأرض " تنقضه نصوص صحيحة صريحة ، منها : قوله تعالىٰ : **﴿وَعِنْدَهُ مَفاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُها إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَما تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُها وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُماتِ الْأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يابِسٍ إِلاَّ فِي كِتابٍ مُبِينٍ﴾** [الأنعام : ٥٩] ، فالله عزَّ وجل أوضح لنا وبيَّن أنَّ علمه بهذه الأشياء الموجودة في ظلمات الأرض ممَّا لا يعلمها إلا هو ، وأمَّا الملائكة فكلٌّ منهم موكَّل بشيء محدود معلوم في السَّماء أو في الأرض ، أمَّا علم جميع وظائفهم ، وما في السَّماء والأرض فهو لله عزَّ وجلَّ . ومنها : قوله سبحانه : **﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ غَيْبَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِما تَعْمَلُونَ﴾** [الحجرات : ١٨] ، فلو كان سيّدنا محمَّد صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعلم ذلك أيضاً لقال : " إنَّ الله ورسوله يعلمان غيب السَّماوات والأرض

" . وفي الحديث الصَّحيح : سئل النَّبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أي البقاع خير ؟ فقال : " لا أدري " ، فقال السَّائل : أي البقاع شرّ ؟ فقال : " لا أدري " ، فسأل سيّدنا جبريل ، فقال : لا أدري ، فسأل الله تعالىٰ ، فأوحىٰ إليه : إنَّ خير البقاع المساجد ، وشرّ البقاع الأسواق ... " . انظر : أقوال الحفاظ المنثورة لبيان وضع حديث : " رأيت ربِّي في أحسن صورة ، الأستاذ حسن السقاف ، مطبوع بذيل كتاب دفع شبه التشبيه لابن الجوزي (ص٢٨١-٢٨٦ باختصار) .

ومن العجائب والغرائب أن يقوم ابن تيمية بتصحيح رواية الشَّاب الأمرد ، فقد قال في كتابه : " بيان تلبيس الجهميَّة" (٧/ ٢٩٠) : " كما في الحديث الصَّحيح المرفوع عن قتادة عن عكرمة عن ابن عبَّاس قال : قال رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " رأيت ربِّي في صورة شابٍّ أمرد له وفرة جعد قطط في روضة خضراء " .

وقام المدعو حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرَّحمن التُّويجري (١٤١٣هـ) ، بتصنيف كتاب سمَّاه : " عقيدة أهل الإيمان في خلق ءادم علىٰ صورة الرَّحمن " ، جاء فيه : " أنَّ الله جلَّ وعزَّ لمَّا خلق السَّماء والأرض ، قال : نخلقُ بشراً بصورتنا ، فخلق آدم ... " .

وفي كتابه سالف الذِّكر نقل التُّويجري عن التَّوراة المحرَّفة ، فقال : " وأيضاً فهذا المعنىٰ عند أهل الكتاب من الكتب المأثورة عن الأنبياء كالتَّوراة فإنَّ في السِّفر الأوَّل منها : سنخلُقُ بشراً علىٰ صورتنا يشبهها " .

وقال أيضاً : " ... وكذلك حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما أَنَّ موسىٰ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضرب الحجر لبني إسرائيل فتفجَّر ، وقال : " اشربوا يا حمير " ، فأوحىٰ الله تبارك وتعالىٰ إليه : " عمدت إلىٰ خلقٍ من خلقي ، خلقتُهم علىٰ صُورتي ، فشبَّهتهم بالحمير " ، فما برح حتَّىٰ عُوتب " .

وقال أيضاً : " ... عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "من قاتل فليجتنب الوجه ، فإنَّ صورة وجه الإنسان علىٰ صورة وجه الرَّحمن " .

وقال أيضاً : " ... وثانيها : حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنَّ رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قال : " لا تقبِّحوا الوجه ، فإنَّ الله خلق آدم علىٰ صورة الرَّحمن " . أخرجه ابن خزيمه في كتاب التَّوحيد وإثبات صفات الرَّب عزَّ وجلَّ (١/ ٨٥) ، وقال : " وقد افتتن بهذه اللفظة التي في خبر عطاء عالم ممَّن لم يتحر العلم ، وتوهَّموا أنَّ إضافة الصُّورة إلىٰ الرَّحمن في هذا الخبر من إضافة صفات الذَّات ، فغلطوا في هذا غلطاً بيِّناً ، وقالوا مقالة شنيعة مضاهية لقول المشبِّهة ، أعاذنا الله وكلّ المسلمين من قولهم .

والذىٰ عندي في تأويل هذا الخبر إن صحَّ من جهه النَّقل موصولاً ، فإنَّ في الخبر عللاً ثلاثاً :

إِحْدَاهُنَّ : أنَّ الثَّوري قد خالف الأعمش في إسناده ، فأرسل الثَّوري ولم يقل عن ابن عمر .

وَالثَّانِيَة : أنَّ الأعمش مدلِّس ، لم يذكر أنَّه سمعه من حبيب بن أبي ثابت .

وَالثَّالِثَة : أنَّ حبيب بن أبي ثابت أيضاً مدلِّس ، لم يعلم أنَّه سمعه من عطاء ، سمعت إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشَّهيد يقول : ثنا أبو بكر بن عيَّاش عن الأعمش ، قال : قال حبيب بن أبي ثابت : لو حدَّثني رجل عنك بحديث لم أبال أن أرويه عنك ، يريد : لم أبال أن أدلِّسه .

قال أبو بكر : ومثل هذا الخبر لا يكاد يحتجُّ به علماؤنا من أهل الأثر ، لا سيَّما إذا كان الخبر في مثل هذا الجنس فيما يوجب العلم لو ثبت ، لا فيما يوجب العمل بما قد يستدلّ علىٰ صحَّته وثبوته بدلائل من نظر وتشبيه وتمثيل بغيره من سنن النَّبي من طريق الأحكام والفقه .

فإن صحَّ هذا الخبر مسنداً بأن يكون الأعمش قد سمعه من حبيب بن أبي ثابت ، وحبيب قد سمعه من عطاء بن أبي رباح ، وصحَّ أنَّه عن ابن عمر علىٰ ما رواه الأعمش ، فمعنىٰ هذا الخبر عندنا أنَّ إضافة الصُّورة إلىٰ الرَّحمن في هذا الخبر إنَّما هو من إضافة الخلق إليه " .

وهذا نصٌّ صريحٌ في أَنَّ الله تعالىٰ خلق الإنسان علىٰ صورة وجهه الذي هو صفة من صفات ذاته . وهذا النَّصُّ لا يحتمل التَّأويل ، وفيه أبلغُ ردٍّ علىٰ ابن خزيمة ، وعلىٰ كلِّ من تأَوَّل الحديث بتأويلات الجهميَّة المعطِّلة " . انظر : عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم علىٰ صورة الرَّحمن (ص١٦) ، (ص٣١) ، (ص٧٦) ، (ص٢٧) ، (ص١٢٩) ، (ص٤٠) .

وقال الدكتور المتوهبن المتمسلف محمَّد خليل هرَّاس في تعليقه علىٰ كتاب " التَّوحيد " لابن خزيمة : " فالصُّورةُ لا تُضاف إلىٰ الله كإضافة خلقه إليه ، لأنَّها وصفٌ قائمٌ به ". انظر : هامش كتاب التَّوحيد وإثبات صفات الرب لابن خزيمة (ص٣٨-٣٩) ، ط١٩٧٨م .

وقد رددتُ عليهم في هذه المسألة في رسالة منشورة بعنوان : " أقوالُ العلماء المنثورة في تنزيه الله عن الصُّورة " .

﴿سُؤالٌ﴾ : هَلْ صَحِيْحٌ أَنَّ مَنْ يَزْعُمُوْنَ السَّلَفِيَّة يَنْسُبْوْنَ إلى الله تَعَالَى الصَّوْتَ ؟

قال الإمام ابن تيمية في "مجموع الفتاوىٰ" (٥/٥٥٦) : " وَجُمْهُورُ الْمُسْلِمِينَ يَقُولُونَ: إنَّ الْقُرْآنَ الْعَرَبِيَّ كَلَامُ اللَّهِ وَقَدْ تَكَلَّمَ اللَّهُ بِهِ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ " .

وقال أيضاً : " كَمَا رَوَىٰ الْخَلَّالُ فِي كِتَابِ السُّنَّةِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، فِيمَا رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ ، قَالَ : " لَمَّا سَمِعَ مُوسَىٰ كَلَامَ اللَّهِ ، قَالَ : يَا رَبِّ هَذَا الْكَلَامُ الَّذِي أَسْمَعُ هُوَ كَلَامُكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ يَا مُوسَىٰ ، هُوَ كَلَامِي ، وإنَّما كَلَّمْتُكَ بِقُوَّةِ عَشَرَةِ آلَافِ لِسَانٍ ، وَلِي قُوَّةُ الْأَلْسُنِ كُلِّهَا ، وَأَنَا أَقْوَىٰ مِنْ ذَلِكَ ، وإنَّما

كَلَّمْتُكَ عَلَىٰ قَدْرِ مَا يُطِيقُ بَدَنُكَ ، وَلَوْ كَلَّمْتُكَ بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا لَمِتَّ ، فَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلىٰ قَوْمِهِ قَالُوا لَهُ : صِفْ لَنَا كَلَامَ رَبِّكَ . فَقَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَهَلْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَصِفَهُ لَكُمْ ؟ قَالُوا : فَشَبِّهْهُ لَنَا !!! قَالَ : هَلْ سَمِعْتُمْ أَصْوَاتَ الصَّوَاعِقِ الَّتِي تُقْبِلُ فِي أَحْلَىٰ حَلاوَةٍ سَمِعْتُمُوهَا ، فَكَأَنَّهُ مِثْلُهُ !!! ". انظر : الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤/ ١١) ، مجموع الفتاوىٰ (٦/ ١٥٤) ، درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٩٤) ، (٥/ ١٦٠) .

وقال أيضاً : " عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ أَنَّ مُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا نُودِيَ مِنْ الشَّجَرَةِ **﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾** [طه: ١٢] ، أَسْرَعَ الْإِجَابَةَ ، وَتَابَعَ التَّلْبِيَةَ ، وَمَا كَانَ ذَلِكَ إلَّا اسْتِئْنَاساً مِنْهُ بِالصَّوْتِ ، وَسُكُوناً إلَيْهِ . وَقَالَ : إنِّي أَسْمَعُ صَوْتَك ، وَأُحِسُّ حِسَّك ، وَلَا أَدْرِي مَكَانَك ، فَأَيْنَ أَنْتَ ؟!!! " . انظر : مجموع الفتاوىٰ (٥/ ٤٠٨) ، شرح حديث النزول (ص٦١) .

وقال أيضاً : " وَاَللَّهُ تَكَلَّمَ بِالْقُرْآنِ بِحُرُوفِهِ وَمَعَانِيهِ بِصَوْتِ نَفْسِهِ ، وَنَادَىٰ مُوسَىٰ بِصَوْتِ نَفْسِهِ ؛ كَمَا ثَبَتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ . وَصَوْتُ الْعَبْدِ لَيْسَ هُوَ صَوْتُ الرَّبِّ ، وَلَا مِثْلُ صَوْتِهِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ : لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَفْعَالِهِ . وَقَدْ نَصَّ أَئِمَّةُ الْإِسْلَامِ أَحْمَد وَمَنْ قَبْلَهُ مِنْ الْأَئِمَّةِ عَلَىٰ مَا نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ أَنَّ اللَّهَ يُنَادِي بِصَوْتِ ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُهُ تَكَلَّمَ بِهِ بِحَرْفِ وَصَوْتٍ لَيْسَ مِنْهُ شَيْءٌ كَلَاماً لِغَيْرِهِ ، لَا جِبْرِيلَ وَلَا غَيْرِهِ . وَأَنَّ الْعِبَادَ يَقْرَءُونَهُ بِأَصْوَاتِ أَنْفُسِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ ، فَالصَّوْتُ الْمَسْمُوعُ مِنْ الْعَبْدِ صَوْتُ الْقَارِئِ ، وَالْكَلَامُ كَلَامُ الْبَارِئِ . وَكَثِيرٌ مِنْ الْخَائِضِينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ صَوْتِ الْعَبْدِ وَصَوْتِ الرَّبِّ ... " . انظر : مجموع الفتاوىٰ (١٢/ ٥٨٤-٥٨٥) .

وقال إمامهم حافظ الحكمي (١٣٧٧هـ) : " قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " ... فَيَضَعُ اللَّهُ كُرْسِيَّهُ حَيْثُ يَشَاءُ مِنْ أَرْضِهِ ثُمَّ يَهْتِفُ بِصَوْتِهِ فَيَقُولُ ... " . انظر : معارج القبول بشرح سلم الوصول إلىٰ علم الأصول (٢/ ٨٠٣)

وقال المدعو محمَّد خليل هرَّاس في تعليقه علىٰ كتاب التَّوحيد لابن خزيمة : " وأنَّ كلامه حروف وأصوات ، يسمعها من يشاء من خلقه " . انظر : هامش كتاب التَّوحيد وإثبات صفات الرَّب لابن خزيمة (ص١٣٨) .

وقال الشَّيخ ابن عثيمين في " مجموع فتاوىٰ ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين " (١/ ٢١٢) : " ... في هذا إثبات القول لله وأنَّه بحرف وصوت ؛ لأنَّ أصل القول لا بدَّ أن يكون بصوت ، ولو كان قولاً بالنَّفس لقيَّده الله كما قال تعالىٰ : **﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ﴾** [المجادلة:٨] ، فإذا أطلق القول فلا بدَّ أن يكون بصوت " .

مع العلم أنَّ نسبة الصَّوت لله تعالىٰ لم تأت لا في القرآن ، ولا في أيِّ حديث صحيح ... انظر الأحاديث التي يستشهدون بها علىٰ إثبات الصوت لله تعالىٰ والكلام عليها في كتاب : " إتحاف الكائنات " لمحمود خطاب السُّبْكِي " (ص٥٠ فما بعدها) ، بتحقيقنا .

سُؤَالٌ : هَلْ صَحِيْحٌ أَنَّ مَنْ يَزْعُمُوْنَ السَّلَفِيَّة يَنْسُبُوْنَ إلىٰ الله تَعَالَى النُّزُوْلَ بِمَعْنَىٰ النُّقْلَة وَالحَرَكَة وَالنُّقْلَة؟

قال الإمام ابن تيمية في " درء تعارض العقل والنَّقل" (٢/ ٢٤١-٢٤٢) : " فمن نفىٰ الصِّفات جعله كالأعمىٰ الأصم الأبكم ، ومن قال : أنَّه لا يقبل لا هذا ولا هذا جعله كالجماد الذي هو دون الحيوان الأعمىٰ الأصم الأبكم ، وهذا بعينه موجود في الأفعال ، فإنَّ الحركة بالذَّات مستلزمة للحياة وملزومة لها ، بخلاف الحركة بالعَرض كالحركة القسريَّة التَّابعة للقاسر ، والحركة الطبيعيَّة التي تطلب بها العين العود إلىٰ مركزها لخروجها عن المركز ، فإنَّ تلك حركة بالعَرض . والعقلاء متَّفقون علىٰ ما كان من الأعيان قابلاً للحركة فهو أشرف ممَّا لا يقبلها ، وما كان قابلاً للحركة بالذَّات فهو أعلىٰ مما لا يقبلها بالعَرض ، وما كان متحرِّكاً بنفسه كان أكمل من الموات الذي تحركه بغيره !!! " .

وقال في " منهاج السُّنَّة النَّبويَّة في نقض كلام الشِّيعة القدريَّة" (٢/ ٢٦٣) أيضاً : " أَنَّه يَتَحَرَّكُ وَتَقُومُ بِهِ الْحَوَادِثُ وَالْأَعْرَاضُ ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَىٰ بُطْلَانِ قَوْلِنَا ؟ " .

وقال الإمام ابن قيِّم الجوزيَّة : " وَقَدْ يُرَادُ بِالْحَرَكَةِ وَالِانْتِقَالِ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ فِعْلٌ يَقُومُ بِذَاتِ الْفَاعِلِ يَتَعَلَّقُ بِالْمَكَانِ الَّذِي قَصَدَ لَهُ ، وَأَرَادَ إِيقَاعَ الْفِعْلِ بِنَفْسِهِ فِيهِ ، وَقَدْ دَلَّ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ عَلَىٰ أَنَّه سُبْحَانَهُ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَيَنْزِلُ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَ عِبَادِهِ ، وَيَأْتِي فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ ، وَيَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إلىٰ سَمَاءِ الدُّنيا ، وَيَنْزِلُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ ، وَيَنْزِلُ إلىٰ الْأَرْضِ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَيَنْزِلُ إلىٰ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَهَذِهِ أَفْعَالٌ يَفْعَلُهَا بِنَفْسِهِ فِي هَذِهِ الْأَمْكِنَةِ ، فَلَا يَجُوزُ نَفْيُهَا عَنْهُ بِنَفْيِ الْحَرَكَةِ وَالنُّقْلَةِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْمَخْلُوقِينَ " . انظر : مختصر الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة (ص٤٧٣) .

ولم يقف مدَّعو السَّلفيَّة في هذه المسألة عند حدٍّ ، فقد سمحوا لعقولهم أن تسبح في بحر الوهم والتَّوهُّم ، حتَّىٰ سألوا أنفسهم هذا السُّؤال : هل يستلزم نزول الله – عزَّ وجلَّ – أن يخلو العرش منه أو لا ؟؟! فقد جاء في "مجموع فتاوىٰ ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين" (١/ ٢٠٤-٢٠٥) : " وسئل فضيلته : هل يستلزم نزول الله – عزَّ وجلَّ – أن يخلو العرش منه أو لا ؟

فأجاب بقوله : نقول : أصل هذا السُّؤال تنطُّعٌ ، وإيراده غير مشكور عليه مورده ، لأنَّنا نسأل هل أنت أحرص من الصَّحابة علىٰ فهم صفات الله ؟ إنْ قال : نعم ، فقد كذب . وإن قال : لا . قلنا : فليسعك ما وسعهم ، فهم ما سألوا الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وقالوا : يا رسول الله إذا نزل هل يخلو منه العرش ؟ وما لك ولهذا السُّؤال ، قل : ينزل واسكت . يخلو منه العرش أو ما يخلو ، هذا ليس إليك ، أنت مأمور

بأنَّ تصدِّق الخبر !!! ولا سيَّما ما يتعلَّق بذات الله وصفاته ؛ لأنَّه أمرٌ فوق العقول فإذاً نقول : هذا السُّؤال تنطُّعٌ أصلاً لا يرد ، وكلّ إنسان يريد الأدب كما تأدَّب الصَّحابة مع رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإنَّه لا يورده ، فإذا قدر أنَّ شخصاً ابتلي بأن وجد العلماء بحثوا في هذا واختلفوا فيه ، فمنهم من يقول : يخلو ، ومنهم من يقول : لا يخلو ، ومنهم من توقَّف ، فالسَّبيل الأقوم في هذا هو التوقُّف ، ثمَّ القول بأنَّه لا يخلو منه العرش ، وأضعف الأقوال : القول بأنَّه يخلو منه العرش ، فالتوقُّف أسلمها وليس هذا مما يجب علينا القول به ؛ لأنَّ الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يبيِّنه والصَّحابة لم يستفسروا عنه، ولو كان هذا مما يجب علينا أن نعتقده لبيَّنه الله ورسوله بأيّ طريق ، ونحن نعلم أنَّه أحياناً يبيِّن الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحق من عنده ، وأحياناً يتوقَّف فينزل الوحي ، وأحياناً يأتي أعرابي فيسأل عن شيء ، وأحياناً يسأل الصَّحابة أنفسهم عن الشَّيء ، كل هذا لم يرد في هذا الحديث ، فإذا لو توقفنا وقلنا : الله أعلم فليس علينا سبيل ، لأنَّ هذا هو الواقع " .

قلت : وهذا كلام غريب عجيب ، وكم في كلامهم من الغرائب والعجائب والمصائب والمعاطب !!! فإنَّ من نعتوه بشيخ الإسلام هو من قال هذا الكلام ، فقد ذكر في كتبه ما اعتبره وجعله ابن عثيمين تنطُّعاً أكثر من مرَّة ، كما أنَّ ابن عثيمين أشار في كلامه إلىٰ أنَّ الصَّحابة الكرام لم يسألوا الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذا السُّؤال ، وبالتَّالي فإنَّ من ذكر في كتبه هذا السُّؤال ، وسمح لنفسه به ، مخالفٌ لما كان عليه الصَّحابة الكرام رضوان الله عليهم أجمعين ، كما أنَّ ابن عثيمين ذكر في معرض كلامه أنَّ المسألة أمرٌ فوق العقول ، فلماذا سمح مدَّعو السَّلفيَّة لعقولهم أن تسبح وتتكلَّم فيما لا طاقة للعقول إلىٰ الولوج فيه ؟!!! ... والنَّتيجة : أنَّ ابن تيمية ليس سلفيَّاً بشهادة ابن عثيمين ، فقد ذكر في كتبه غير مرَّة ما هو من باب التَّنطُّع المخالف لما كان عليه الصَّحابة ، من ذلك :

قال الإمام ابن تيمية : " وَالصَّوَابُ : قَوْلُ " السَّلَفِ ": أَنَّه يَنْزِلُ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ " . فابن تيمية ينسب ما قاله للسَّلف ، وابن عثيمين ينفي ذلك ...

وقال الإمام ابن تيمية أيضاً : " وَأَنَّهُ يَنْزِلُ إلىٰ السَّماء الدُّنيا وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ " .

وقال أيضاً : " وَالْمَقْصُودُ هُنَا : الْكَلَامُ عَلَىٰ مَنْ يَقُولُ : يَنْزِلُ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ ، وَإِنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ فِي هَذَا عَلَىٰ ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ : مِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُ أَنْ يُقَالَ : يَخْلُو أَوْ لَا يَخْلُو ، كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ (٦٠٠هـ) وَغَيْرُهُ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : بَلْ يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ . وَقَدْ صَنَّفَ عَبْدُ الرَّحمن بْنُ منده (٤٧٠هـ) مُصَنَّفاً فِي الْإِنْكَارِ عَلَىٰ مَنْ قَالَ : لَا يَخْلُو مِنَ الْعَرْشِ أَوْ لا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ – كَمَا تَقَدَّمَ بَعْضُ كَلَامِهِ – . وَكَثِيرٌ

مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَتَوَقَّفُ عَنْ أَنْ يَقُولَ يَخْلُو أَوْ لَا يَخْلُو . وَجُمْهُورُهُمْ عَلَى أَنَّه لَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ " . انظر : مجموع الفتاوىٰ (٥/ ١٣٢ ، ٥/ ٢٤٢ ، ٥/ ٢٤٣) ، (٥/ ٣٦٧) (٥/ ٤١٤) .

قلت : وأين ما ادَّعاه ابن تيمية علىٰ الإمام ابن منده ، وهو القائل : " ... وَأَنَا متمسكٌ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، مُتبَرِّئٌ إلىٰ اللهِ مِنَ الشِّبْه وَالمِثْلِ وَالنِّدِّ وَالضِّدِّ وَالأَعضَاء وَالجِسْم وَالآلاَت ، وَمِنْ كُلِّ مَا يَنسُبه النَّاسبُوْنَ إِلَيَّ ، وَيَدَّعيه المدعُوْنَ عليَّ مِنْ أَنْ أَقُوْلَ فِي الله – تَعَالَىٰ – شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ ، أَوْ قُلته ، أَوْ أَرَاهُ ، أَوْ أَتوَهَّمُه ، أَوْ أَصفه بِهِ " . انظر : سير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٥١) .

فإذا ثبت أنَّه قال ما نسبه له ابن تيمية ، فهو متناقض مع نفسه ، وكم في كلامهم من التَّناقض والتَّباين ، والعجائب والغرائب والمعاطب ...

وقال الإمام ابن تيمية في "منهاج السُّنَّة النَّبويَّة في نقض كلام الشِّيعة القدريَّة" (٢/ ٦٣٨) : " ثمَّ إِنَّ جُمْهُورَ أَهْلِ السُّنَّةِ !!! يَقُولُونَ : أَنَّه يَنْزِلُ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ " .

وهنا ينسب ابن تيمية ما قاله لجمهور السَّلف ، مع أنَّ السَّلف لم يتكلَّم أحد منهم بما نَسبه ابنُ تيمية لجمهورهم ، فهذا كذبٌ بشهادة ابن عثيمين !!! ثمَّ إنَّ ابن تيمية لم يستند في كلامه علىٰ أيِّ حديث صحيح ، بل هو مجرَّد أقوال لعلماء ، ومتىٰ كان الدِّين يُبنىٰ علىٰ أقوال العلماء التي لا تستند في وجودها وصحَّتها لكتاب ولا لسُنَّة ؟!!! فلا حول ولا قوَّة إلَّا بالله ...

وقال الإمام ابن تيمية ما هو أعظم من قوله السَّابق ، فقد قال في " درء تعارض العقل والنَّقل" (١/ ١١٨) : " فمن أين في القرآن ما يدلُّ دلالة ظاهرة علىٰ أنَّ كلَّ متحرِّك مُحدَث أو مُمكن ؟!! وأنَّ الحركة لا تقوم إلَّا بحادث أو ممكن ؟!! وأنَّ ما قامت به الحوادث لم يخل منها ؟!! وأنَّ ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث ؟!! وأين في القرآن امتناع حوادث لا أوَّل لها ؟!! " .

ولأجل نصرة ما يعتقد مدَّعو السَّلفيَّة ، جيَّشوا جيوشهم ، وجاءوا بقضِّهم وقضيضهم ، ففتَّشوا ، ونقَّبوا ، وبحثوا في كلِّ صعيد ، فجمعوا كلَّ ما يتعلَّق بمسألة النُّزول ، من روايات صحيحة وتالفة وشاذَّة وباطلة ... لنصرة مذهبهم ، فقد ذكر إمامهم حافظ حكمي في كتابه : " معارج القبول بشرح سُلَّم الوصول إلىٰ علم الأصول " (١/ ٢٩٥-٢٩٧) العديد العديد من الرِّوايات التي تُضحك الثَّكلىٰ ، مع زعمه بصحَّتها ، – مع أنَّ الكثير منها روايات وأحاديث تالفة ، كما قال محقِّق الكتاب المتمسلف !!! – ، ومن تلك الرِّوايات : " ... عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إلىٰ السَّماء الدُّنيا ، وَلَهُ فِي كُلِّ سَمَاءٍ كُرْسِيٌّ !! فَإِذَا نَزَلَ إلىٰ سَمَاءِ الدُّنيا جَلَسَ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ ثمَّ مَدَّ سَاعِدَيْهِ ، فَيَقُولُ : مَنْ

ذَا الَّذِي يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ وَلَا ظَلُومٍ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَتُوبُ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الصُّبْحِ ارْتَفَعَ فَجَلَسَ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ " ، رَوَاهُ ابْنُ مَنْدَهْ ، قَالَ : وَلَهُ أَصْلٌ مُرْسَلٌ .

وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ الله عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ- صَلَّىٰ الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ، قَالَ : " يَنْزِلُ الله إِلىٰ سَمَاءِ الدُّنيا كُلَّ لَيْلَةٍ ، فَيَقُولُ جَلَّ جَلَالُهُ : هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ " . حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَأَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ .

وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ الله عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلىٰ سَمَاءِ الدُّنيا لِثُلُثِ اللَّيْلِ ، فَيَقُولُ : أَلَا عَبْدٌ مِنْ عَبِيدِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، أَوْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ يَدْعُونِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، أَلَا مُقَتَّرٌ عَلَيْهِ رِزْقُهُ ، أَلَا مَظْلُومٌ يَسْتَنْصِرُنِي فَأَنْصُرَهُ ، أَلَا عَانٍ يَدْعُونِي فَأَفُكَّ عَنْهُ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مَكَانَهُ حَتَّىٰ يَفِيءَ الْفَجْرُ ثُمَّ يَعْلُو رَبُّنَا عزَّ وجلَّ إِلىٰ السَّماء الْعُلْيَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ " . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ .

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ الله عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ إِذَا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ نَزَلَ إِلىٰ سَمَاءِ الدُّنيا ثُمَّ بَسَطَ يَدَهُ ، فَقَالَ : مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، حَتَّىٰ يَطْلُعَ الْفَجْرُ " . حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ وَرِجَالُهُ أَئِمَّةٌ ، وَرَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ بِلَفْظِ : " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ يَفْتَحُ أَبْوَابَ السَّماء ثُمَّ يَهْبِطُ إِلىٰ السَّماء الدُّنيا ثُمَّ يَبْسُطُ يَدَهُ ، فَيَقُولُ : أَلَا عَبْدٌ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ حَتَّىٰ يَطْلُعَ الْفَجْرُ " .

وَعَنْ رِفَاعَةَ الْجُهَنِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِذَا مَضَىٰ نِصْفُ اللَّيْلِ أَوْ ثُلُثُ اللَّيْلِ نَزَلَ الله إِلىٰ سَمَاءِ الدُّنيا ، فَقَالَ : لَا أَسْأَلُ عَنْ عِبَادِي غَيْرِي ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، حَتَّىٰ يَنْفَجِرَ الْفَجْرُ " . حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ . وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ الثَّقَفِيِّ رَضِيَ الله عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ، صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَنْزِلُ الله إِلىٰ سَمَاءِ الدُّنيا كُلَّ لَيْلَةٍ ، فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ . وَأَنَّ دَاوُدَ خَرَجَ ذَاتَ لَيْلَةٍ ، فَقَالَ : لَا يُسْأَلُ الله شَيْئاً إِلَّا أَعْطَاهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَاحِراً أَوْ عَشَّاراً " . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِنَحْوِهِ . وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ الله عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَنْزِلُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ فِي آخِرِ ثَلَاثِ سَاعَاتٍ بَقِينَ مِنَ اللَّيْلِ ، يَنْظُرُ فِي السَّاعَةِ الْأُولَىٰ مِنْهُنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي لَا يَنْظُرُ فِيهِ غَيْرُهُ ، فَيَمْحُو مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ ، ثُمَّ يَنْظُرُ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ وَهِيَ مَسْكَنُهُ الَّذِي يَسْكُنُ ، لَا يَكُونُ مَعَهُ فِيهَا إِلَّا الْأَنْبِيَاءُ وَالشُّهَدَاءُ وَالصِّدِّيقُونَ ، وَفِيهَا مَا لَمْ يَرَ أَحَدٌ وَلَمْ يَخْطُرْ عَلَىٰ قَلْبِ بَشَرٍ ، ثُمَّ يَهْبِطُ فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ ، يَقُولُ : أَلَا مُسْتَغْفِرٌ فَأَغْفِرَ لَهُ ، أَلَا سَائِلٌ فَأُعْطِيَهُ ، أَلَا دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ " . رَوَاهُ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ .

وَرَوَىٰ مُوسَىٰ بْنُ عُقْبَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَىٰ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ الله عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَنْزِلُ الله كُلَّ لَيْلَةٍ إلىٰ سَمَاءِ الدُّنيا حِينَ يَبْقَىٰ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ ، فَيَقُولُ : أَلَا عَبْدٌ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، أَلَا ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ يَدْعُونِي فَأَقْبَلَهُ ، فَيَكُونُ كَذَلِكَ إلىٰ مَطْلِعِ الصُّبْحِ وَيَعْلُو عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ " . وَعَنْ أَبِي الْخَطَّابِ رَضِيَ الله عَنْهُ أَنَّه قَالَ : وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الْوِتْرِ : أُحِبُّ أُوتِرُ نِصْفَ اللَّيْلِ ، فَإِنَّ اللَّهَ يَهْبِطُ مِنَ السَّماء السَّابِعَةِ إلىٰ السَّماء الدُّنيا فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ مُذْنِبٍ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ ، هَلْ مِنْ دَاعٍ ، حتَّىٰ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ ارْتَفَعَ " .

وقد دفعت أمثالُ هذه الرِّوايات الحنابلةَ إلىٰ الغلوّ والتَّعصُّب في مسألة النُّزول ، حتَّىٰ وقعوا في التَّجسيم البَحت ...

فقد صرَّح أئمَّتهم بأنَّ نزول الله تعالىٰ نزول حقيقي من علو إلىٰ سفلٍ ... ، قال إمامهم صدر الدِّين محمَّد بن علاء الدِّين عليّ بن محمَّد ابن أبي العزّ الحنفي ، الأذرعي الصَّالحي الدِّمشقي في " شرح العقيدة الطَّحاويَّة" (ص٢٨٦) : " ...التَّصْرِيحُ بِنُزُولِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ إلىٰ سَمَاءِ الدُّنيا ، والنُّزول الْمَعْقُولُ عِنْدَ جَمِيعِ الْأُمَمِ إنَّما يَكُونُ مِنْ عُلُوٍّ إلىٰ سُفْلٍ " .

وقال إمامهم عبد الرَّحمن السَّعدي في" شرح رسالة في أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة" (ص١١) : " ونزوله سبحانه نزول حقيقي يليق بجلاله وعظمته ، ولا يصحُّ تحريف معناه إلىٰ غير ذلك من التَّحريفات الباطلة ، مثل قولهم : معنىٰ النُّزول : نزول أمره أو رحمته أو ملك من ملائكته ، فهذا من أبطل الباطل " .

وقال الشَّيخ ابن عثيمين : " وأجمع السَّلف علىٰ ثبوت النُّزول لله ، فيجب إثباته له من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ، وهو نزول حقيقي يليق بالله " . انظر : تعليق مختصر علىٰ كتاب لمعة الاعتقاد الهادي إلىٰ سبيل الرشاد (ص٥٨) .

وقال أيضاً : " ... فهذا ليس عند الإنسان شكٌّ في أنَّه نزول حقيقي " . انظر : شرح العقيدة السفارينية (الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية) (ص٣٠٩) .

وقال أيضاً : " ... كذلك النُّزول إلىٰ السَّماء الدُّنيا حينما يبقىٰ ثلث الليل الآخر نؤمن به علىٰ أنَّه نزول حقيقي ... " . انظر : منهاج أهل السُّنَّة والجماعة في العقيدة والعمل (ص١٥) .

قلت : والنُّزول الحقيقي هو النُّزول المعهود الذي يعني انتقال الجسم بالحركة من مكان إلىٰ مكان آخر ، وهو لا يتمّ إلا بثلاثة أركان : مكانٌ مُنتقلٌ منه ، ومكانٌ منتقلٌ إليه ، وجسمٌ منتقِلٌ بين المكانين ...

وقال المدعو خالد بن عبد الله بن محمَّد المصلح : " ونزوله هو نزول حقيقي ، ولا تقل : كيف ينزل ؟ ولا يشكل عليك ماهيَّة ذلك وحقيقته وكُنهه ، فإنَّك لم تكلَّف بذلك ، وإنَّما كلِّفت بأن تؤمن بكلِّ ما أخبر الله به عن نفسه ، وأخبر به رسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنه .

وتأويل النُّزول بغير ما دلَّ عليه ظاهر النَّصِّ !! كمن يقولون : تنزل رحمته ، أو ينزل ملك من الملائكة ، فإنَّ هذا خطأ كبير !!! وتحريف خطير للنصِّ ؛ لأنَّ النَّبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول : " ينزل ربُّنا تبارك وتعالىٰ كلّ ليلة إلىٰ السَّماء الدُّنيا ، فيقول : هل من داعٍ فأجيبه ، هل من سائل فأعطيه ، هل من مستغفر فأغفر له " ، فهل يسوغ أن يقول هذا القول مَلكٌ من الملائكة ؟ " . انظر : شرح لمعة الاعتقاد (٣/ ٢٤) .

ونسي هذا المُسيكين أنَّ الحديث جاء في رواية أُخرىٰ بلفظ : " إنَّ الله يُمهِلُ حتَّىٰ يمضي شطر الليل الأوَّل ثمَّ يأمُرُ مُنادياً يُنادي : هل مِن داعٍ فَيُستجاب له ؟ وهل مِن مستغفر فَيُغفر له ؟ وهل مِن سائل فَيُعطىٰ ؟ ". والحديث واضحٌ وصريحٌ ومحكمٌ ، ومؤيِّدٌ للتَّأويل الحقّ ، وهو أنَّ الله تعالىٰ يأمر مَلَكاً من ملائكته الكرام بالنُّزول إِلَىٰ السَّماء ، يُنادي فيقول : هل مِن داعٍ فَيُستجاب له ؟ وهل مِن مستغفر فَيُغفر له ؟ وهل مِن سائل فَيُعطىٰ ؟ ...

وقد انتهىٰ بهم الأمر في هذه المسألة إلىٰ قياس الخالق علىٰ المخلوق ، حيث جعلوا الحركة أمارة ما بين الحيِّ والميِّت ، وفي ذلك قال الإمام ابن تيمية : " ... لأنَّ الحيَّ القيوم يفعل ما يشاء ، ويتحرَّك إذا شاء ، ويهبط ويرتفع إذا شاء ، ويقبض ويبسط ، ويقوم ويجلس إذا شاء ، لأنَّ أمارة ما بين الحي والميت التحرُّك ، كل حيٍّ متحرِّك لا محالة ، وكل ميِّت غير متحرِّك لا محالة " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٥١) ، (٢/ ٧٢) ، شرح العقيدة الأصفهانية (ص٧٩) .

وأنا أقول له : يا ابن تيمية : إنَّ الأرض جماد لا روح فيها ، وهي تتحرَّك ، ولا يخالف في ذلك إلَّا أعمىٰ البصر والبصيرة ، تماماً كما فعل الشَّيخ ابن باز فألَّف كتاباً بعنوان : " الأدلَّة النَّقليَّة والعقليَّة علىٰ سكون الأرض وحركة الكواكب والنُّجوم " ، وما ألَّف هذا الكتاب الهالك المتهالك إلَّا لنصرة باطل مذهبه ، بالغشِّ والتَّدليس والكذب والخيانة والتَّلاعب بعقول الجهَّال والعميان ، فسبحان مقلِّب القلوب ، ومقسِّم العقول ...

وقد ذكر الله تعالىٰ في الكتاب المجيد أنَّ الجبال تتحرَّك ، فقال : **﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾** [النمل : ٨٨] . قال الإمام الشَّعراوي : " فليس غريباً الآن أن نعرف أنَّ للجبال حركة ، وإنَّ

كنَّا لا نراها ؛ لأنَّها ثابتة بالنِّسبة لموقعك منها ؛ لأنَّك تسير بنفس حركة سيرها ، كما لو أنَّك وصاحبك في مركب ، والمركب تسير بكما ، فأنت لا تدرك حركة صاحبك لأنَّك تتحرَّك بنفس حركته .
وقد شبَّه الله حركة الجبال بمرِّ السحاب، فالسَّحاب لا يمرُّ بحركة ذاتية فيه، إنَّما يمرُّ بدفْع الرِّياح، كذلك الجبال لا تمرُّ بحركة ذاتيَّة إنَّما بحركة الأرض كلّها، وهذا دليل واضح على حركة الأرض ". انظر : تفسير الشعراوي (١٥/ ٩٥٢٧) .

وكذا صرَّح إمامهم الألباني بأنَّ نزول الله تعالى نزول حقيقي ، فقال : " فنزوله نزول حقيقي يليق بجلاله ، لا يُشبه نزول المخلوقين ، وكذلك دنوُّه عزَّ وجلَّ دنوٌّ حقيقي يليق بعظمته ، وخاص بعباده المتقرِّبين إليه بطاعته ، ووقوفهم بعرفة تلبية لدعوته عزَّ وجلَّ . فهذا هو مذهب السَّلف في النُّزول والدُّنو ، فكن على علم بذلك " . انظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (٦/ ١٠٨) . ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله ...

فما قالوه ... مغالطة كبيرة ، لأنَّه لا بدَّ من الاحتكام للغة العربيَّة في معرفة معاني الآيات الكريمة ، وكذا الأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة ... ولا يوجد في معاجم وقواميس اللغة معنى من المعاني كالذي قالوا ، فإنَّ قولهم لا مكان له من الإعراب في لغة العرب ، إلَّا إذا قلنا بتفويض الكيْف والمعنى ، وهم يأبون علينا ... بل يقولون بأنَّ التَّفويض من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد ، كما قال ابن تيمية في " درء التَّعارض " (١/ ٢٠٥) ، قال : " فتبيَّن أنَّ قول أهل التَّفويض الذين يزعمون أنَّهم متَّبعون للسُّنَّة والسَّلف : من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد !!! " ، والعياذ بالله تعالى ...

بقي أمرٌ قاله الألباني ، وهو قوله : " وكذلك دنوُّه عزَّ وجلَّ دنوٌّ حقيقي يليق بعظمته " . والدُّنو الذي يقصده الألباني ومن معه من مدَّعي السَّلفيَّة : هو دنوُّ الله تعالى من محمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وهم بذلك يفسِّرون الدُّنو والتَّدلي الواردين في سورة " النَّجم " ، وهم بتفسيرهم هذا مخالفون لجمهور أهل العلم ... قال الإمام الطَّبري (٣١٠هـ) : " الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : **﴿ثُمَّ دَنا فَتَدَلَّى * فَكانَ قابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنى﴾** [النجم ٨-٩] : يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ : ثمَّ دَنَا جِبْرِيلُ مِنْ محمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَدَلَّى إِلَيْهِ ، وَهَذَا مِنَ الْمُؤَخَّرِ الَّذِي مَعْنَاهُ التَّقْدِيمُ ، وإنَّما هُوَ : ثمَّ تَدَلَّى فَدَنَا ، وَلَكِنَّهُ حَسُنَ تَقْدِيمُ قَوْلِهِ : **﴿ثُمَّ دَنا فَتَدَلَّى﴾** [النجم : ٨] ، إِذْ كَانَ الدُّنُوُّ يَدُلُّ عَلَى التَّدَلِّي وَالتَّدَلِّي عَلَى الدُّنُوِّ، كَمَا يُقَالُ : زَارَنِي فُلَانٌ فَأَحْسَنَ ، وَأَحْسَنَ إِلَيَّ فَزَارَنِي ، وَشَتَمَنِي فَأَسَاءَ ، وَأَسَاءَ فَشَتَمَنِي لِأَنَّ الْإِسَاءَةَ هِيَ الشَّتْمُ : وَالشَّتْمُ هُوَ الْإِسَاءَةُ ، وَبِنَحْوِ الَّذِي قُلْنَا فِي ذَلِكَ قَالَ أَهْلُ التَّأويل ... ثمَّ ذكر من القائلين بذلك : الحسن البصري ، قتادة (١١٨هـ) ، والرَّبيع ". انظر : تفسير الطَّبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (٢٢/ ١٣-١٤) .

وقال الإمام البغوي في" معالم التنزيل في تفسير القرآن" (تفسير البغوي) (٤/ ٣٠١-٣٠٢) : " قَوْلُهُ عزَّ وجلَّ : **﴿ثُمَّ دَنا فَتَدَلَّى * فَكانَ قابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنى﴾** [النجم : ٨-٩] ، اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَاهُ .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَحْمَدَ الْمَلِيحِيُّ أَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّعِيمِيُّ أَنَا محمَّد بن يوسف ثنا محمَّد بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا محمَّد بن يوس ثنا أبو أسامة ثنا زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ أبي الْأَشْوَعِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ : فَأَيْنَ قَوْلُهُ **﴿ثُمَّ دَنا فَتَدَلَّى * فَكانَ قابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنى﴾** [النجم : ٨-٩] ؟ قَالَتْ : ذَلِكَ جِبْرِيلُ كَانَ يَأْتِيهِ فِي صُورَةِ الرَّجُلِ وَإِنَّهُ أَتَاهُ هَذِهِ الْمَرَّةَ فِي صُورَتِهِ الَّتِي هِيَ صُورَتُهُ ، فَسَدَّ الْأُفُقَ .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَحْمَدَ الْمَلِيحِيُّ أَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّعِيمِيُّ أَنَا محمَّد بْنُ يُوسُفَ ثَنَا محمَّد بن إسماعيل ثنا طلق بن غنّام ثنا زَائِدَةُ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ : سَأَلْتُ زِرّاً عَنْ قَوْلِهِ : **﴿فَكانَ قابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنى﴾** [النجم : ٩] ، قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ أَنَّ محمَّدا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَىٰ جِبْرِيلَ لَهُ سِتُّمِائَةِ جَنَاحٍ .

فَمَعْنَى الْآيَةِ : ثمَّ دَنَا جِبْرِيلُ بَعْدَ اسْتِوَائِهِ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ مِنَ الْأَرْضِ ، فَتَدَلَّىٰ فَنَزَلَ إلىٰ محمَّد صَلَّىٰ الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ، بَلْ أَدْنَىٰ ، وَبِهِ قَالَ ابن عبَّاس ، والحسن ، وقتادة (١١٨هـ) .

وقيل : فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ ، تَقْدِيرُهُ : ثمَّ تَدَلَّىٰ فَدَنَا ، لِأَنَّ التَّدَلِّيَ سَبَبُ الدُّنُوِّ " .

وعليه : فابن عبَّاس ، والحسن البصري ، وقتادة (١١٨هـ) ، والرَّبيع ... قالوا : إنَّ مسألة التَّدلِي مرتبطة بأمين الوحي جبريل عليه السَّلام ، وليس الأمر كما يعتقد مدَّعو السَّلفيَّة : أنَّ المتدلِّي هو الله تعالىٰ ، ...

والذي ذكرناه هو قول جمهور المفسِّرين . انظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٤/ ١٩٤) ، زاد المسير في علم التفسير (٤/ ١٨٥) ، غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٦/ ٢٠١) ، الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٥/ ٣٢٣) ، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٥/ ٥٠١)

وأخيراً نقول : هل تأويل الإمام مالك لنزول الله تعالىٰ بنزول أمره كما سيأتي – من أبطل الباطل كما قال المتمسلفة ؟!!! وهل جمهور علماء الأمَّة ممَّن نقلنا عنهم في كتابنا " إِرْشَادُ الفُحُوْلِ إِلَىٰ مَا قَالَهُ أَسَاطِيْنُ العِلْمِ فِيْ تَنْزِيْهِ اللهِ عَنِ الحَرَكَةِ وَالنُّزُوْلِ " تأويل النُّزول بنزول أمره أو غيره من التَّأويلات المُراعية جلال الله تعالىٰ وعظمته وتنزيهه عن مشابهة الحوادث ... من أبطل الباطل ؟!!! ، وهل وقعوا في خطأ كبير ، وحرَّفوا الكلم عن مواضعه ؟!!! ... لقد استهوىٰ سلطانُ المخالفة هؤلاء ، وسيطر علىٰ كيانهم حتَّىٰ جعلوا – وعلىٰ الدَّوام – أقوالهم وأقوال علمائهم هي الصَّواب الذي لا يحتمل الخطأ ، وأقوال غيرهم ولو كانت مجموع الأمَّة خطأ لا يحتمل الصَّواب ...

فإذا كان هؤلاء مبتدعة ضالُّون محرِّفون للكَلِم عن موضعه – كما يزعم مدَّعو السَّلفيَّة – فمن بقي بعدهم من علماء الأمَّة الذين يعوَّل علىٰ كلامهم ؟!! ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم : ٣٦] ، ﴿أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس : ٣] ، ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطانٌ مُبِينٌ * فَأْتُوا بِكِتابِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ﴾ [الصافات : ١٥٦-١٥٧] ، ولذا فإنَّ الواجب علىٰ علماء الأمَّة أن يوقفوا هؤلاء وأمثالهم عند حدِّهم ، فقد بغوا وطغوا في البلاد ، وأكثروا فيها الفساد ، ولبسوا لبوس المراوغة والعناد ، وتطاولوا علىٰ علماء الأمَّة بجهلهم وأموالهم وإعلامهم وكذا بالكُتب المزوَّقة التي تُوزَّع بالملايين فتُهدىٰ ولا تُباع في مختلف الأصقاع !!! ... فالواجب أن تجتمع الكلمة علىٰ التَّحذير منهم ، بكشف مخازيهم وضلالاتهم ، وعيوبهم ، وإفلاسهم العلمي ، فقد استغلُّوا غفلة النَّاس وجهلهم ، فعمدوا إلىٰ نشر ترَّهاتهم وخُزعبلاتهم التي أخمدها علماء الأمَّة في القرن الثَّامن الهجري ، وبقيت هامدة خامدة الأنفاس لا تقوىٰ علىٰ الحِراك حتَّىٰ القرن الثَّاني عشر ، فوجدت الهمج الرّعاع الأعراب الأجلاف الجهَّال الذين اعتنقوها واعتقدوها مرَّة ثانية بعد أسلافهم من الحشويَّة والمشبِّهة ، الذين طغوا في البلاد ، وأكثروا فيها الفساد ...

وبسبب جرأة من يزعمون ويدَّعون السَّلفيَّة في إظهار باطلهم ، فقد اضطرَّ العديد من علماء الأمَّة إلىٰ أن يكتبوا محاضر في العقائد الصَّحيحة ، حرصاً منهم علىٰ التَّصحيح والتَّصويب ، ونشر الحقِّ بين الأُمَّة وخاصَّة في أمور العقيدة ، ومن ذلك : المحضر الذي كتبه جماعة من أئمَّة الشَّافعية ، منهم : الشَّيخ أبو إسحاق الشِّيرازي (٤٧٦هـ) ، والإمام أبو بكر الشَّاشي (٥٠٧هـ) ، وغيرهما ، وهذا نصُّه :

بِسم اللَّه الرَّحمن الرَّحِيم : يشْهد من ثَبت اسْمه وَنسبه ، وَصَحَّ نهجه ومذهبه ، واختبر دينه وأمانته ، من الْأَئِمَّة الْفُقَهَاء ، والأماثل الْعلمَاء ، وَأهل الْقُرْآن والمعدلين الْأَعْيَان ، وَكَتَبُوا خطوطهم الْمَعْرُوفَة ، بعباراتهم المألوفة ، مسارعين إِلىٰ أَدَاء الْأَمَانَة ، وتوخَّوا فِي ذَلِك مَا تحظره الدّيانَة ، مَخَافَة قَوْله تَعَالَىٰ : ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٤٠] ، إِنَّ جمَاعَة من الحشويَّة والأوباش الرّعاع ، المتوسِّمين بالحنبليَّة ، أظهرُوا بِبَغْدَادَ من الْبدع الفظيعة والمخازي الشَّنيعة ، مالم يتسمح بِهِ ملحد فضلاً عَن موحِّد ، وَلَا تجوز بِهِ قَادِح فِي أصل الشَّرِيعَة ، وَلَا معطِّل ، ونسبوا كلَّ من ينزِّه الْبَارِي تَعَالَىٰ وَجلَّ عَن النَّقائص والآفات ، وينفي عَنهُ الْحُدُوث والتشبيهات ، ويقدِّسه عَن الْحُلُول والزَّوال ، ويعظمه عَن التَّغَيُّر من حَال إِلىٰ حَال ، وَعَن حُلُوله فِي الْحَوَادِث ، وحدوث الْحَوَادِث فِيهِ ، إِلىٰ الْكفْر والطغيان ، ومنَافاة أهل الْحق وَالْإِيمَان ، وتنَاهوا فِي قذف الْأَئِمَّة الماضين ، وثلب أهل الْحق وعصابة الدِّين ، ولعنهم فِي الْجَوَامِع والمشاهد والمحافل والمساجد والأسواق والطُّرقات وَالْخلْوَة وَالْجَمَاعَات ، ثمَّ غرَّهم الطَّمع والإهمال ، ومدَّهم فِي طغيانهم الغيُّ والضَّلال ، إِلىٰ الطعْن فِيمَن يعتضد بِهِ أَئِمَّة الْهدىٰ ، وَهُوَ للشريعة العروة الوثقىٰ

، وَجعلُوا أَفعاله الدِّينِيَّة معاصي دنيَّة ، وترقّوا من ذَلِك إِلىٰ الْقدح فِي الشَّافِعِي رَحْمَة الله عَلَيْهِ وَأَصْحَابه ، وَاتفقَ عود الشَّيخ الإِمَام الأوحد أَبِي نصر ابْن الْأُسْتَاذ الإِمَام زين الْإِسْلَام أبي الْقَاسم الْقشيرِي (٤١٨هـ) رَحْمَة اللَّه عَلَيْهِ من مَكَّة حرسها اللَّه ، فَدَعَا النَّاس إِلىٰ التَّوحيد ، وَقدَّس الْبَارِي عَن الْحَوَادِث والتحديد ، فَاسْتَجَاب لَهُ أهل التَّحْقِيق ، من الصُّدُور الْفَاضِل السَّادة الأماثل ، وتمادت الحشويَّة فِي ضلالتها ، والإصرار علىٰ جهالتها ، وَأَبُو إِلَّا التَّصْرِيح بِأَنَّ المعبود ذُو قدم وأضراس ، ولهوات وأنامل ، وَأَنه ينزل بِذَاتِهِ ، ويتردَّد علىٰ حمَار فِي صُورَة شَاب أَمْرَد ، بِشعر قطط ، وَعَلِيهِ تَاج يلمع ، وَفِي رجلَيْهِ نَعْلَانِ من ذهب ، وَحفظ ذَلِك عَنْهُم ، وعلَّلوه ودوَّنوه فِي كتبهمْ ، وَإِلَىٰ الْعَوام أَلقوه ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَار لَا تَأْوِيل لَهَا ، وأنَّها تجرىٰ علىٰ ظواهرها ، وتعتقد كَمَا ورد لَفظهَا ، وأنَّه تَعَالَىٰ يتكَلَّم بِصَوْت كالرعد ، كصهيل الْخَيل ، وينقمون علىٰ أهل الْحق ، لقَولهم : إِنَّ اللَّه تَعَالَىٰ مَوْصُوف بِصِفَات الْجلَال ... " . انظر : تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري (ص٣١٠-٣١١) .

قلت : سبحان الله ... أحداث التَّاريخ تعود كما حدثت في السَّابق ... فأعمال هذه الشِّرذمة القليلة هي هيَ علىٰ مدار التَّاريخ ، فما وُجدوا في زمنٍ إلَّا أفسدوه ، ولا دخلوا بلداً إلَّا جعلوا أهله شِيَعاً وأحزاباً ، يلعنُ بعضُهم بعضاً ، ويسبُّ بعضُهم بعضاً ، ويكفِّرُ بعضُهم بعضاً ، ويطعنُ بعضهم بعضاً ... وإلَّا قل لي بربِّك : ماذا أفادت هذه الشِّرذمة أُمَّة الإسلام مُذ وجدت ؟!! ألسنا في كلِّ يوم نرجع القهقرىٰ إلىٰ الورىٰ ؟!! فبعد أن كنَّا نناطح السَّحاب شموخاً وعزَّة وأنفة ، أصبحنا يُضرب بنا المثل في الخنوع والخضوع ، وصرنا في وضع لا نُحسد عليه ... لقد أنهكوا أهل العلم بالرَّدِّ علىٰ ترَّهاتهم وخزعبلاتهم ، بدلاً من أن تُوجَّه جُهودهم لنصرة الإسلام والرَّدِّ علىٰ كلِّ من يكيد للإسلام من خارج أبناء الأُمَّة ، ولكن أبىٰ هؤلاء إلَّا أن يُوقفوا المسيرة ، ويكونوا مِعْوَلاً بيد أعداء الحقِّ لهدم الإسلام ، وهذا هو دَوْرُهم المرسُوم لهم ... ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العليِّ العظيم .

﴿سُؤالٌ﴾ : هَلْ صَحِيْحٌ أَنَّ مَنْ يَزْعُمُوْنَ السَّلَفِيَّة يَنْسبُوْنَ القُعُوْدَ وَالجُلُوْسَ لله تَعَالَى ؟

قال إمامهم عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السجستاني (٢٨٠هـ) : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ أبنا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلِيفَةَ قَالَ: "أَتَتِ امْرَأَةٌ إِلىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ، فَعَظَّمَ الرَّبَ. فَقَالَ: إِنَّ كُرْسِيَّهُ وَسِعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَإِنَّهُ لَيَقْعُدُ عَلَيْهِ، فَمَا يَفْضُلُ مِنْهُ إِلَّا قَدْرُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ، وَمَدَّ أَصَابِعَهُ الْأَرْبَعَ ، وَإِن لَهُ أطيطًا الرحل الْجَدِيد إِذْ رَكبه من يثقله" .

انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علىٰ المريسي الجهمي العنيد فيما افترىٰ علىٰ الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/ ٤٢٦) . قال المحقق : " الحَدِيث بِهَذَا الْإِسْنَاد ضَعِيف، فِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلِيفَةَ. قَالَ عَنهُ الذَّهَبِيّ فِي الْمِيزَان ٢/ ٤١٤: "لَا يكَاد يعرف"، وَقَالَ عَنهُ ابْن

حجر فِي التَّقْرِيب ١/ ٤١٢: "مَقْبُول" وَقَالَ الألباني فِي سلسلة الْأَحَادِيث الضعيفة ٢/ ٢٥٧: "لم يوثقه غير ابْن حبَان وتوثيقه لَا يعْتد بِهِ كَمَا بيّنت ذَلِك مرَارًا"، وَقَالَ ابْن كثير فِي تَفْسِيره ١/ ٣١٠: "لَيْسَ بذلك الْمَشْهُور، وَفِي سَمَاعه من عمر نظر، ثمَّ مِنْهُم من يرويهِ عَن عمر، مَوْقُوفا، وَمِنْهُم من يرويهِ مُرْسلا، وَمِنْهُم من يزِيد فِي مَتنه زِيَادَة غَرِيبَة، وَمِنْهُم من يحذفها، وَأغْرب مِنْهُ حَدِيث جُبَير بن مطعم فِي صفة الْعَرْش كَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فِي كِتَابه السّنة من سنَنه وَالله أعلم" وَأوردهُ ابْن خُزَيْمَة فِي التَّوْحِيد، مُرَاجعَة وَتَعْلِيق محمَّد هراس ص"١٠٦"، بِصِيغَة التمريض من طَرِيق عبد الله بن خَليفَة وَقَالَ: "وَقد رَوَاهُ وَكِيع بن الْجراح، عَن إِسْرَائِيل، عَن أبي إِسْحَاق عبد الله بن خَليفَة وَقَالَ: "قد رَوَاهُ وَكِيع بن الْجراح، عَن إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عبد الله بن خَليفَة مُرْسلا لَيْسَ فِيهِ ذكر عمر بِيَقِين وَلَا ظن، وَلَيْسَ هَذَا الْخَبَر من شرطنا؛ لأَنَّه غير مُتَّصِل الْإِسْنَاد، لسنا نحتج فِي هَذَا الْجِنْس من الْعلم بالمراسيل المنقطعات".

وَأوردهُ الهيثمي فِي الْمجمع (١/ ٨٣) عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِلَفْظ. الأطيط وَلَيْسَ فِيهِ الْعُقُود وَمِقْدَار الْأَصَابِع وَقَالَ: رَوَاهُ الْبَزَّار وَرِجَاله رجال الصَّحِيح.

وَتعقب فِي الْهَامِش بِأَن فِيهِ عبد الله بن خَليفَة وَهُوَ مَجْهُول.

وَأوردهُ الألباني فِي سلسلة الْأَحَادِيث الضَّعِيفة برقم(٨٦٦، ٢/ ٢٥٦) ... " .

وقال أيضاً : " وَقَدْ بَلَغَنَا أَنَّهم حِينَ حَمَلُوا الْعَرْشَ وَفَوْقَهُ الْجَبَّارُ فِي عِزَّتِهِ، وَبَهَائِهِ ضَعُفُوا عَنْ حَمْلِهِ وَاسْتَكَانُوا، وَجَثَوْا عَلَىٰ رُكَبِهِمْ، حتَّىٰ لُقِّنُوا "لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ" فَاسْتَقَلُّوا بِهِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ. لَوْلَا ذَلِكَ مَا اسْتَقَلَّ بِهِ الْعَرْشُ، وَلَا الْحَمَلَةُ، وَلَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَلَا مَنْ فِيهِنَّ. وَلَوْ قَدْ شَاءَ لَاسْتَقَرَّ عَلَىٰ ظَهْرِ بَعُوضَةٍ فَاسْتَقَلَّتْ بِهِ بِقُدْرَتِهِ وَلُطْفِ رُبُوبِيَّتِهِ، فَكَيْفَ عَلَىٰ عَرْشٍ عَظِيمٍ أَكْبَرَ مِنَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرَضِينَ السَّبْعِ ؟ وَكَيْفَ يُنْكَرُ أَيُّهَا النفاج أَن عَرْشه يقلّهُ اوالعرش أَكْبَرَ مِنَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرَضِينَ السَّبْعِ؟ وَلَوْ كَانَ الْعَرْشُ فِي السَّمَوَات وَالْأَرضين مَا وسعته وكلنه فَوْقَ السَّماء السَّابِعَةِ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علىٰ المريسي الجهمي العنيد فيما افترىٰ علىٰ الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/ ٤٥٨) . قال المحقق : " هَذَا غير صَحِيح، فَلَيْسَ الْعَرْش حَامِلا للرب وَلَا يقلهُ، بل الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مستغن عَن الْعَرْش وَغَيره من الْمَخْلُوقَات وَهُوَ الْحَامِل للعرش ولحملة الْعَرْش بقوته وَقدرته، وَهُوَ الَّذِي "يمسك السَّمَاوَات وَالْأَرْض أَن تَزُولَا وَلَئِن زالتا إِن أمسكهما من أحد من بعده أَنَّه كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا" وَمن الْمَعْلُوم بِالضَّرُورَةِ من دين الْمُرْسلين أَن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ غَنِي عَن جَمِيع الْمَخْلُوقَات عين فَمَا دونهَا إِلَّا بِهِ سُبْحَانَهُ وَهُوَ الْغَنِيّ الحميد " .

وقال ابن تيمية مقرّاً : " قَالَ ابْنُ حَامِدٍ: فَالْمَذْهَبُ عَلَىٰ مَا ذَكَرْنَا لَا يَخْتَلِفُ أَنَّ ذَاتَه تَنْزِلُ ... قَالَ: وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَىٰ أَنَّه إذَا جَاءَهُمْ وَجَلَسَ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ أَشْرَقَتْ الْأَرْضُ كُلُّهَا بِأَنْوَارِهِ " . انظر : مجموع الفتاوىٰ (٦/ ١٦٤-١٦٦ باختصار) .

وجاء في " معارج القبول بشرح سلم الوصول إلىٰ علم الأصول " (١/ ٢٩٥) : " إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلىٰ السَّماء الدُّنيا وَلَهُ فِي كُلِّ سَمَاءٍ كُرْسِيٌّ فَإِذَا نَزَلَ إِلىٰ سَمَاءِ الدُّنيا جَلَسَ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ ثمَّ مَدَّ سَاعِدَيْهِ فَيَقُولُ: مَنْ ذَا

الَّذِي يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ وَلَا ظَلُومٍ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَتُوبُ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الصُّبْحِ ارْتَفَعَ فَجَلَسَ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ " .

وجاء فيه أيضاً : " فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ نَزَلَ رَبُّنَا عزَّ وجلَّ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ أَعْلَىٰ ذَلِكَ الْوَادِي وَقَدْ حُفَّ الْكُرْسِيُّ بِمَنَابِرَ مِنْ ذَهَبٍ مُكَلَّلَةٍ بِالْجَوْهَرِ وَقَدْ حُفَّتْ تِلْكَ الْمَنَابِرُ بِكَرَاسِيَّ مِنْ نُورٍ " . انظر : معارج القبول بشرح سلم الوصول إلىٰ علم الأصول (١/ ٣٢٠) .

وقال ابن تيمية في "مجموع الفتاوىٰ" (٤/ ٣٧٤) : " إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا فَقَدْ حَدَثَ الْعُلَمَاءُ الْمَرْضِيُّونَ وَأَوْلِيَاؤُهُ الْمَقْبُولُونَ: أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجْلِسُهُ رَبُّهُ عَلَىٰ الْعَرْشِ مَعَهُ. رَوَىٰ ذَلِكَ محمَّد بْنُ فَضِيلٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ؛ فِي تَفْسِيرِ: **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾** [الإسراء:٧٩] ، وَذَكَرَ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهٍ أُخْرَىٰ مَرْفُوعَةٍ وَغَيْرِ مَرْفُوعَةٍ قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: وَهَذَا لَيْسَ مُنَاقِضًا لِمَا اسْتَفَاضَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ مِنْ أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ الشَّفَاعَةُ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ مِنْ جَمِيعِ مَنْ يَنْتَحِلُ الْإِسْلَامَ وَيَدَّعِيهِ لَا يَقُولُ إنَّ إجْلَاسَهُ عَلَىٰ الْعَرْشِ مُنْكَرًا ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَهُ بَعْضُ الْجَهْمِيَّةِ وَلَا ذَكَرَهُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ مُنْكَرٌ " .

وأنا أقول للإمام ابن تيمية ولمن يؤمن بعقيدة الإجلاس علىٰ العرش : لا ، لم يُحدِّث العلماءُ المرضيُّون ولا أولياؤه المقبولون بأنَّ محمَّداً صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجلسه ربُّه علىٰ العرش معه ، بل استنكروه واستعظموه ، ورجَّحوا ما جاء في الصَّحيح من تفسير المقام المحمود بالشَّفاعة العظمىٰ ، وهأنذا أسردُ عليك بعضاً من أقوالهم في استنكاره :

قال الإمام ابن عبد البر في " التَّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" (١٩/ ٦٤) : " ... عَلَىٰ هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ : **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾** [الإسراء: ٧٩] ، أنَّه الشَّفَاعَةُ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ (١٠٤هـ) : أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ أَنْ يُقْعِدَهُ مَعَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى الْعَرْشِ ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ مُنْكَرٌ !!! فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ ، وَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْخَالِفِينَ : أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ الْمُقَامُ الَّذِي يَشْفَعُ فِيهِ لِأُمَّتِهِ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ مِثْلُ مَا عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ مِنْ ذَلِكَ ، فَصَارَ إِجْمَاعاً فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْكِتَابِ والسُّنَّة . ذَكَرَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ شَبَابَةَ عَنْ وَرْقَاءُ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ في قوله : **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾** [الإسراء: ٧٩] ، قَالَ : شَفَاعَةُ محمَّد صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " .

وعقيدة الإقعاد أو الإجلاس علىٰ العرش عقيدة باطلة ، قال الإمام الذَّهبي (٧٤٨هـ) : " فأمَّا قضيَّة قعود نبيِّنا علىٰ العرش ، فلم يثبت في ذلك نصٌّ !!! بل في الباب حديث واه " . انظر : مختصر العلو للعلي العظيم (ص١٨٣)

ومجسِّمة الحنابلة هم من قالوا بعقيدة الإقعاد على العرش ، وهي عقيدة مزدكيَّة ، قال الإمام الكوثري (١٩٥٢م) : " ومن معتقد المزدقيَّة منهم – الثنويَّة – أنَّ المعبود قاعد على كرسيِّه في العالم الأعلى على هيئة قعود خسرو (الملك) في العالم الأسفل " . انظر : مقدِّمات الإمام الكوثري (ص٣٨) .

ومن المعلوم أنَّ الجلوس لم يرد إطلاقه على الله لا في الكتاب ولا في السُّنَّة الصَّحيحة ، ومع ذلك فقد أراق مجسِّمةُ الحنابلةِ لأجلها دماءَ الموحِّدين الرَّافضين لها ، وكفَّروا من لا يؤمن بها ، كما صنعوا مع الإمام التِّرمذي ، الذي أنكر عليهم هذه العقيدة التَّجسيميَّة التَّكفيرية ، فكفَّروه في غير ما مناسبة ، كما تجد ذلك في " كتاب السُّنَّة " للخلَّال ، والعياذ بالله تعالى ...

قال الإمام ياقوت الحموي في" معجم الأدباء" (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) (٦/ ٢٤٥٠) في ترجمة الإمام الطَّبري : " ... وقصده الحنابلة فسألوه عن أحمد بن حنبل في الجامع يوم الجمعة ، وعن حديث الجلوس على العرش ، فقال أبو جعفر : أمَّا أحمد بن حنبل فلا يعدُّ خلافه ، فقالوا له : فقد ذكره العلماء في الاختلاف ، فقال : ما رأيته روي عنه ، ولا رأيت له أصحاباً يعوّل عليهم ، وأمَّا حديث الجلوس على العرش فمُحال ، ثمَّ أنشد :

سبحان من ليس له أنيس   ولا له في عرشه جليس

فلمَّا سمع ذلك الحنابلة منه وأصحاب الحديث ، وثبوا ورموه بمحابرهم ... " .

وقال الإمام ابن الأثير في " الكامل في التَّاريخ" (٦/ ٧٤٦) أحداث سنة (٣١٧هـ) : " وَفِيهَا وَقَعَتْ فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ بِبَغْدَاذَ بَيْنَ أَصْحَابِ أَبِي بَكْرٍ الْمَرْوَزِيِّ الْحَنْبَلِيِّ (٢٧٥هـ) وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْعَامَّةِ ، وَدَخَلَ كَثِيرٌ مِنَ الْجُنْدِ فِيهَا ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ أَصْحَابَ الْمَرْوَزِيِّ قَالُوا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾** [الإسراء: ٧٩] ، هُوَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يُقْعِدُ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ ، وَقَالَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى : إِنَّما هُوَ الشَّفَاعَةُ ، فَوَقَعَتِ الْفِتْنَةُ وَاقْتَتَلُوا ، فَقُتِلَ بَيْنَهُمْ قَتْلَى كَثِيرَةٌ " .

ولم ينتبه غوغائيُّو الحنابلة إلى أنَّ عقيدة الإقعاد على العرش عقيدة تجسيميَّة بحتة ، خالفوا فيها جمهور الأمَّة الذي ذهب إلى نفيها واستنكارها ، قال الإمام أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثمَّ الدِّمشقي (٧٧٤هـ) في حوادث سنة (٣١٧هـ) : " وَفِيهَا وَقَعَتْ فِتْنَةٌ بِبَغْدَادَ بَيْنَ أَصْحَابِ أَبِي بكر المروذي الْحَنْبَلِيِّ ، وَبَيْنَ طَائِفَةٍ مِنَ الْعَامَّةِ ، اخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : **﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾** [الإسراء: ٧٩] ، فَقَالَتِ الْحَنَابِلَةُ : يُجْلِسُهُ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ . وَقَالَ الْآخَرُونَ : الْمُرَادُ بِذَلِكَ الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى ، فَاقْتَتَلُوا بِسَبَبِ ذلك ، وقتل بينهم قتلى ، فإنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ راجِعُونَ . وَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ : أَنَّ

الْمُرَادَ بِذَلِكَ : مَقَامُ الشَّفَاعَةِ العظمىٰ ، وهي الشَّفاعة في فصل القضاء بين العباد ، وَهُوَ الْمَقَامُ الَّذِي يَرْغَبُ إِلَيْهِ فِيهِ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ ، حتَّىٰ إبراهيم ، وَيَغْبِطُهُ بِهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخَرُونَ " . انظر : البداية والنهاية (١١/ ١٦٢) .

وقال الإمام أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشَّافعي (٨٥٢هـ) : " قَالَ بن بَطَّالٍ (٤٤٩هـ) أَنْكَرَتِ الْمُعْتَزِلَةُ وَالْخَوَارِجُ الشَّفَاعَةَ فِي إِخْرَاجِ مَنْ أُدْخِلَ النَّارِ مِنَ الْمُذْنِبِينَ وَتَمَسَّكُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿**فَمَا تَنفعهم شَفَاعَةُ الشَّافِعِيْن**﴾[المدثر: ٤٨] ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ وَأَجَابَ أَهْلُ السُّنَّة بِأَنَّهَا فِي الْكُفَّارِ ، وَجَاءَتِ الْأَحَادِيثُ فِي إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ مُتَوَاتِرَةً ، وَدَلَّ عَلَيْهَا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿**عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا**﴾[الإسراء: ٧٩] ، وَالْجُمْهُورُ عَلَىٰ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الشَّفَاعَةُ ، وَبَالَغَ الْوَاحِدِيُّ (٤٦٨هـ) فَنَقَلَ فِيهِ الْإِجْمَاعَ ، وَلَكِنَّهُ أَشَارَ إِلىٰ مَا جَاءَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَزَيَّفَهُ !!! وَقَالَ الطَّبَرِيُّ : قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ التَّأويل : الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ هُوَ الَّذِي يَقُومُهُ النَّبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُرِيحَهُمْ مِنْ كَرْبِ الْمَوْقِفِ ، ثمَّ أَخْرَجَ عِدَّةَ أَحَادِيث فِي بَعْضُهَا التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ وَفِي بَعْضِهَا مُطْلَقُ الشَّفَاعَةِ ". انظر فتح الباري (١١/ ٤٢٦) .

وقال الشَّيخ محمَّد ناصر الدِّين الألباني في مقدِّمة العلو : " لو أنَّ المؤلِّف رحمه الله وقف عند ما ذكرنا لأحسن ، ولكنَّه لم يقنع بذلك ، بل سوَّد أكثر من صفحة كبيرة في نقل أقوال من أفتىٰ بالتَّسليم بأثر مجاهد في تفسير قَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿**عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا**﴾[الإسراء: ٧٩] ، قال : يُجلسه أو يُقعده علىٰ العرش . بل قال بعضهم : أنا منكرٌ علىٰ كل من ردَّ هذا الحديث ، وهو عندي رجل سوء متَّهم ... بل ذكر عن الإمام أحمد أنَّه قال : هذا تلقَّته العلماء بقبول إلىٰ غير ذلك من الأقوال التي تراها في الأصل ، ولا حاجة بنا إلىٰ استيعابها في هذه المقدِّمة . وذكر في " مختصره " المسمَّىٰ بـ " الذَّهبيَّة " أسماء جمع آخرين من المحدِّثين سلَّموا بهذا الأثر ، ولم يتعقَّبهم بشيء هناك . وأمَّا هنا فموقفه مضطربٌ أشدّ الاضطراب !!! فبينما تراه يقول في آخر ترجمة محمَّد بن مصعب العابد عقب قول من تلك الأقوال (ص١٢٦) : فأبصر – حفظك الله من الهوىٰ – كيف آل الفكر بهذا المحدِّث إلىٰ وجوب الأخذ بأثر منكر " ... فأنت إذا أمعنت النَّظر في قوله هذا ، ظننت أنَّه ينكر هذا الأثر ولا يعتقده ، ويلزمه ذلك ولا يتردَّد فيه ، ولكنك ستفاجأ بقوله (ص١٤٣) بعد أن أشار إلىٰ هذا الأثر عقب ترجمة حرب الكرماني : وغضب العلماء لإنكار هذه المنقبة العظيمة التي انفرد بها سيِّد البشر ، ويبعد أن يقول مجاهد ذلك إلا بتوقيف ... " . ثمَّ ذكر أشخاصاً آخرين ممَّن سلَّموا بهذا الأثر غير من تقدَّم ، فإذا أنت فرغت من قراءة هذا ، قلت : لقد رجع الشَّيخ من إنكاره إلىٰ التَّسليم به ، لأنَّه قال : أنَّه لا يقال إلا بتوقيف ! ولكن سرعان ما تراه يستدرك علىٰ ذلك بقوله بعد سطور : ولكن ثبت في " الصِّحاح " أنَّ المقام المحمود هو الشَّفاعة العامَّة الخاصَّة بنبيِّنا

صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " . قلت : وهذا هو الحقُّ في تفسير المقام المحمود دون شكٍّ ولا ريب ، للأحاديث التي أشار إليها المصنِّف رحمه الله تعالىٰ ، وهو الذي صحَّحه الإمام ابن جرير في " تفسيره (١٥/ ٩٩) ثمَّ القرطبي (١٠/ ٣٠٩) وهو الذي لم يذكر الحافظ ابن كثير غيره ، وساق الأحاديث المشار إليها . بل هو الثَّابت عند مجاهد نفسه من طريقين عنه عند ابن جرير . وذاك الأثر عنه ليس له طريق معتبر ، فقد ذكر المؤلِّف (ص١٢٥) أنَّه روي عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ ، وعطاء بن السَّائب ، وأبي يحيىٰ القتَّات ، وجابر بن يزيد " . قلت : والأولان مختلطان ، والآخران ضعيفان ، بل الأخير متروكٌ متَّهم " . انظر : مقدمة مختصر العلو للعلي العظيم (ص١٥-١٦) .

قلت : وفي كتابه : " السُّنَّة " أورد الخلَّالُ (٣١١هـ) عشرات الرِّوايات حولَ هذه المسألة ، حمل بعضُها الإغلاظ علىٰ من أنكرها ، وحكمت بعض الرِّوايات بكفر من ردَّها وأنكرها ، بعد أن اعتبروها فضيلة للرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مع أنَّها روايات باطلة مُنْكرة ... انظر في هذه المسألة : السُّنَّة للخلال (١/ ٢١٢-٢٥٩) .

وقال القاضي أبو يعلىٰ ، محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن خلف ابن الفرَّاء في "إبطال التَّأويلات لأخبار الصِّفات" (١/ ٤٨٥) : " وَذَكَرَ أَبُو عبد اللَّه بْن بطَّة (٣٨٧هـ) فِي كتاب " الإبانة " ، قَالَ أَبُو بكر أحمد بْن سلمان النِّجاد (٣٤٨هـ) : لو أنَّ حالفاً حلف بالطَّلاق ثلاثاً : أنَّ اللَّه تَعَالَىٰ : يُقْعدُ محمَّداً صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معه عَلَىٰ العرش واستفتاني فِي يمينه لقلت لَهُ : صدقت فِي قولك ، وبررت فِي يمينك ، وامرأتك عَلَىٰ حالها ، فهذا مذهبنا وديننا واعتقادنا !!! وعليه نشأنا !!! ونحن عَلَيْهِ إلىٰ أن نموت إن شاء اللَّه !!! فلزمنا الإنكار عَلَىٰ من ردَّ هَذِهِ الفضيلة الَّتِي قالتها العلماء وتلقُّوها بالقبول ، فمن ردَّها فهو من الفرق الهـالكة !!! " .

فلا حول ولا قوَّة إلَّا بالله ، ونعوذ بالله من الخذلان ...

﴿سُؤالٌ﴾ : هَلْ صَحِيْحٌ أَنَّ مَنْ يَزْعُمُوْنَ السَّلَفِيَّة يَنْسُبُوْنَ إلى الله تَعَالَى الوَجْهَ بِمَعْنَى الجَارِحَة ؟

قال الإمام أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السِّجستاني في" نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علىٰ المريسي الجهمي العنيد فيما افترىٰ علىٰ الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد" (٢/ ٧٠٩) : " وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ٱلى لي ما هم نرنز [القصص:٨٨] نَفْسُهُ الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ الْوُجُوهِ، وَأَجْمَلُ الْوُجُوهِ وَأَنْوَرُ الْوُجُوهِ، الْمَوْصُوفُ بِذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، الَّذِي لَا يَسْتَحِقُّ هَذِهِ الصِّفَةَ غَيْرُ وَجْهِهِ، وَأَنَّ الْوَجْهَ مِنْهُ غَيْرُ الْيَدَيْنِ، وَالْيَدَيْنِ مِنْهُ غَيْرِ الْوَجْهِ عَلَىٰ رَغْمِ الزَّنَادِقَةِ والجهمية " .

وقال الإمام ابن تيمية في " مجموع الفتاوىٰ" (٤/ ١٧٤) : " بَلْ إِثْبَاتُ جِنْسِ هَذِهِ الصِّفَاتِ قَدْ اتَّفَقَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ وَالتَّصَوُّفِ وَالْمَعْرِفَةِ وَأَئِمَّةُ أَهْلِ الْكَلَامِ مِنْ الْكُلَّابِيَة والكَرَّامِيَة وَالْأَشْعَرِيَّةِ كُلُّ هَؤُلَاءِ يُثْبِتُونَ لِلَّهِ صِفَةَ الْوَجْهِ وَالْيَدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَقَدْ ذَكَرَ الْأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِ الْمَقَالَاتِ أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَقَالَ: أنَّه بِهِ يَقُولُ. فَقَالَ فِي جُمْلَةِ مَقَالَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ: " جُمْلَةُ مَقَالَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ: الْإِقْرَارُ بِكَذَا وَكَذَا وَأَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ عَرْشِهِ اسْتَوَىٰ وَأَنَّ لَهُ يَدَيْنِ بِلَا كَيْفٍ كَمَا قَالَ: **﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾** [ص:٧٥] ، وَكَمَا قَالَ: **﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾** [المائدة:٦٤] ، وَأَنَّ لَهُ عَيْنَيْنِ بِلَا كَيْفٍ كَمَا قَالَ: **﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾** [القمر:١٤] ، وَأَنَّ لَهُ وَجْهًا كَمَا قَالَ: **﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾** [الرحمن:٢٧] .

وقال الشَّيخ ابن عثيمين في" شرح العقيدة الواسطيَّة" (١/ ٢٨٣) : " والوجه: معناه معلوم، لكن كيفيَّته مجهولة، لا نعلم كيف وجه الله عزَّ وجلَّ ، كسائر صفاته، لكنَّنا نؤمن بأنَّ له وجهاً موصوفاً بالجلال والإكرام، وموصوفاً بالبهاء والعظمة والنُّور العظيم " .

وقال الشَّيخ ابن عثيمين أيضاً : " وأجمع السَّلف علىٰ إثبات الوجه لله تعالىٰ فيجب إثباته له بدون تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل وهو وجه حقيقي يليق بالله " . انظر : تعليق مختصر علىٰ كتاب لمعة الاعتقاد الهادي إلىٰ سبيل الرشاد (ص٤٨) .

وقال الشَّيخ عبد الرَّحمن بن حسن بن محمَّد بن عبد الوهَّاب التَّميمي : " ... قال فيأتون إلىٰ الرَّحمن الرَّحيم فيسفر لهم عن وجهه الكريم حتَّىٰ ينظروا إليه فإذا رأوه قالوا : اللهمَّ أنت السَّلام ومنك السَّلام وحقَّ لك الجلال والإكرام " ... انظر : كتاب التَّوحيد وقرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين (ص١٨٧) .

﴿سُؤالٌ﴾ : هَلْ صَحِيْحٌ أَنَّ مَنْ يَزْعُمُوْنَ السَّلَفِيَّة يَنْسُبُوْنَ إلى الله تَعَالَى الفَم الوَجْهَ ؟

الجواب : قال إمامهم أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السِّجستاني (٢٨٠هـ) : " قَرَأْتُ عَلَىٰ أَبِي الْيَمَانِ ، قُلْتُ : أُخْبِرُكُمْ شُعَيْبٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحمن بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، أنَّه أَخْبَرَهُ جَزْءُ بْنُ جَابِرٍ الْخَثْعَمِيُّ ، أنَّه سَمِعَ كَعْبَ الْأَحْبَارِ !!! يَقُولُ : " لَمَّا كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ بِالْأَلْسِنَةِ كُلِّهَا قَبْلَ لِسَانِهِ ، طَفِقَ مُوسَىٰ يَقُولُ : أَيْ رَبِّ ، مَا أَفْقَهُ هَذَا ، حتَّىٰ كَلَّمَهُ آخِرَ الْأَلْسِنَةِ بِلِسَانِهِ بِمِثْلِ صَوْتِهِ ، يَعْنِي بِمِثْلِ لِسَانِ مُوسَىٰ ، وَبِمِثْلِ صَوْتِ مُوسَىٰ ... فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ قَدْ رُوِيَتْ ، وَأَكْثَرُ ، مِنْهَا مَا يُشْبِهُهَا ، كُلُّهَا مُوَافِقَةٌ لِكِتَابِ اللَّهِ فِي الْإِيمَانِ بِكَلَامِ اللَّهِ ". انظر : الرد علىٰ الجهمية (ص١٧٨-١٧٩) .

وقال أيضاً : " وَأُخْرَىٰ أَنَّ الْكَلَامَ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ شَيْئاً يُرَىٰ ويحس إِلَّا بِلِسَانٍ مُتَكَلِّمٍ بِهِ " .

وقال أيضاً : " وَهُوَ يَعْلَمُ الْأَلْسِنَةَ كُلَّهَا وَيَتَكَلَّمُ بِمَا شَاءَ مِنْهَا: إِنْ شَاءَ تَكَلَّمَ بِالْعَرَبِيَّةِ وَإِنْ شَاءَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ ، وَإِن شَاءَ بالسُّرْيَانيَّة " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/ ٥٦٦) .

وقال أيضاً : " قَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْيَمَانِ، قُلْتُ: أُخْبِرُكُمْ شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحمن بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، أَنَّه أَخْبَرَهُ جَزْءُ بْنُ جَابِرٍ الْخَثْعَمِيُّ، أَنَّه سَمِعَ كَعْبَ الْأَحْبَارِ، يَقُولُ: " لَمَّا كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ بِالْأَلْسِنَةِ كُلِّهَا قَبْلَ لِسَانِهِ، طَفِقَ مُوسَىٰ يَقُولُ: أَيْ رَبِّ، مَا أَفْقَهُ هَذَا، حتَّىٰ كَلَّمَهُ آخِرَ الْأَلْسِنَةِ بِلِسَانِهِ بِمِثْلِ صَوْتِهِ، يَعْنِي بِمِثْلِ لِسَانِ مُوسَىٰ، وَبِمِثْلِ صَوْتِ مُوسَىٰ ... قَالَ أَبُو سَعِيدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ قَدْ رُوِيَتْ، وَأَكْثَرُ، مِنْهَا مَا يُشْبِهُهَا، كُلُّهَا مُوَافِقَةٌ لِكِتَابِ اللَّهِ فِي الْإِيمَانِ بِكَلَامِ اللَّهِ، وَلَوْلَا مَا اخْتَرَعَ هَؤُلَاءِ الزَّائِغَةُ مِنْ هَذِهِ الْأُغْلُوطَاتِ وَالْمعَانِي يَرُدُّونَ بِهَا صِفَاتِ اللَّهِ، وَيُبَدِّلُونَ بِهَا كَلَامَهُ، لَكَانَ مَا ذَكَرَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ كَافِيًا لِجَمِيعِ الْأُمَّةِ، مَعَ أَنَّه كَمَيْلٍ شَافٍ إِلَّا لِمُتَأَوِّلٍ ضَلَالٍ، أَوْ مُتَّبِعِ رِيبَةٍ، فَحِينَ رَأَيْنَا ذَلِكَ أَلَّفْنَا هَذِهِ الْآثَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ، لِيَعْلَمَ مَنْ بَقِيَ مِنَ النَّاسِ أَنَّ مَنَ مَضَىٰ مِنَ الْأُمَّةِ لَمْ يَزَالُوا يَقُولُونَ فِي ذَلِكَ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، لَا يَعْرِفُونَ لَهُ تَأْوِيلًا غَيْرَ مَا يُتْلَىٰ مِنْ ظَاهِرِهِ أَنَّه كَلَامُ الرَّحمن تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، حتَّىٰ نَبَغَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ اقْتَرَبُوا لَرَدِّ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَعْطِيلِ كَلَامِهِ وَصِفَاتِهِ الْمُقَدَّسَةِ بِهَذِهِ الْأُغْلُوطَاتِ " . انظر : الرد على الجهمية (١/ ٥٤٦) ، (ص١٧٨-١٧٩) بالترتيب .

وقال الإمام أبو الحسين ابن أبي يعلىٰ الفرَّاء في" طبقات الحنابلة" (١/ ٢٩) : **﴿وَكَلَّمَ اللَّه مُوْسَى تَكْلِيْماً﴾** [النساء: ١٦٤] ، من فِيْه ، وناوله التَّوراة من يده إلىٰ يده " .

وقال أيضاً : " حديث آخر : رَوَاهُ أَبُو بكر أحمد بْن سلمان النجاد فِي السنَّة، عَنْ عَبْدِ اللَّه بْن أحمد قَالَ: نا معمر، قَالَ: نا وكيع، عَن مُوسَىٰ بْن عبيد، عَن محمَّد بْن كعب، قَالَ: كأَنَّ النَّاس إِذَا سمعوا القرآن من فِيْ الرَّحمن عزَّ وجلَّ يوم القيامة، فكأَنَّهم لَمْ يسمعوه قبل ذلك .

وناه أَبُو محمَّد الحسن بْن محمد، قَالَ: نا عمر بْن أحمد بْن عثمان، قَالَ: نا محمَّد بْن هارون بْن حميد، قَالَ: نا عثمان بْن أَبِي شيبة، قَالَ: نا وكيع، قَالَ: نا مُوسَىٰ بْن عبيدة، قَالَ: سمعت محمَّد بْن كعب القرظي يقول: إِذَا سمع القرآن من فِيْ الرَّحمن فِي القيامة فكأَنَّهم لَمْ يسمعوه قبل ذلك .

ونا أَبُو القسم عبد العزيز بِإِسْنَادِهِ، عَن أَبِي هريرة، قَالَ: قَالَ رَسُول اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " كأَنَّ الخلق لَمْ يسمعوا القرآن حين سمعوه من فِيْهِ يوم القيامة " اعلم أَنَّه غير ممتنع إطلاق الفيْ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ، كَمَا لَمْ يمتنع إطلاق اليد والوجه والعين .

وقد نصَّ أحمد عَلَىٰ ذلك فِي رسالة أَبِي العبَّاس أحمد بْن جعفر الفارسي فَقَالَ: كلَّم اللَّه مُوسَىٰ تكليماً من فِيْهِ ، فإن قِيلَ: هَذَا الحديث ضعيف يرويه مُوسَىٰ بْن عبيدة، وَقَالَ يَحْيَىٰ بْن سعيد القطان: مُوسَىٰ بْن عبيدة ضعيف ، قيل: هَذَا غلط، لأَنَّ مُوسَىٰ بْن عبيدة رجل من أهل الرّبذة لا بأس به، وقد روي عَنْهُ وكيع وَهُوَ من أئمَّة أصحاب الحديث وأمَّا محمَّد بْن كعب: فهو من علماء التَّابعين بالتَّفسير والفتيا، وأبوه كعب بْن سليمان من الصَّحابة فإن قِيلَ: فنتأوَّل قوله: " من فِيِّ الرَّحمن " معناه من الرَّحمن قيل: هَذَا غلط، لأنَّه يتضمَّن حذف صفة قد ورد الخبر بها، وعلىٰ أنَّه إن جاز هَذَا التَّأويل وجب مثله فِي قوله : ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] معناه بذاتي ويكون ذكر اليد زائد، وكذلك قوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧] ، وقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨] المراد به: ذاته، وليس المراد به الوجه الَّذِي هُوَ صفة، ولما لَمْ يجز هَذَا هناك كذلك ها هنا، ولأن هَذَا يؤدِّي إلىٰ جواز القول بأنَّ لله فِيّ ، وأنَّه يجوز أن يدعىٰ فيقال: يَا فِيّ اغفر لنا، وَهَذَا لا يجوز، فامتنع أَنْ يَكُونَ المراد بالفِيِّ الذَّات، لأنَّه لا يجوز وصفه ودعاءه بذلك " ... انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٣٨٧-٣٨٩) .

﴿سُؤالٌ﴾ : هَلْ صَحِيْحٌ أَنَّ مَنْ يَزْعُمُوْنَ السَّلَفِيَّة يَنْسُبُوْنَ إلى الله تَعَالَى القَدَمَ التِي بِهَا يَتَحَرَّك ؟

الجواب : قال الإمام أبو الحسين ابن أبي يعلىٰ، محمَّد بن محمَّد (٥٢٦هـ) : " والله عزَّ وجلَّ علىٰ العرش والكرسي موضع قدميه ، وهو يعلم ما في السَّموات والأرضين السَّبع وما بينهما وما تحت الثَّرىٰ " . انظر : طبقات الحنابلة (١/ ٢٨)

وقال الشَّيخ محمَّد بن صالح بن محمَّد العثيمين (١٤٢١هـ) : " والسَّماوات والأرض كلّها بالنِّسبة للكرسي موضع القدمين كحلقة ألقيت في فلاة من الأرض " . انظر : مجموع فتاوىٰ ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين (١/ ١٦٦) .

وقال أيضاً : " ونؤمن بأنَّ لله تعالىٰ عينين اثنتين حقيقيَّتين لقوله تعالىٰ: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هود:٣٧]" . انظر : مجموع فتاوىٰ ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين (٣/ ٢٣٤) .

وقال أيضاً : " الكرسي موضع قدمي الرَّحمن سبحانه وتعالىٰ وعظمته ، كما جاء في الحديث : «ما السَّماوات السَّبع والأرضون السَّبع بالنِّسبة إلىٰ الكرسي إلَّا كحلقة ألقيت في فلاة من الأرض، وإنَّ فضل العرش علىٰ الكرسي كفضل الفلاة علىٰ تلك الحلقة» .

وهذا يدلُّ علىٰ عظمة الخالق سبحانه وتعالىٰ ، والكرسي غير العرش؛ لأنَّ الكرسي موضع القدمين " ... انظر : مجموع فتاوىٰ ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين (٤/ ٢٦٧) .

سُؤالٌ : هَلْ صَحِيْحٌ أَنَّ مَنْ يَزْعُمُوْنَ السَّلَفِيَّة يَنْسُبُوْنَ إلى الله تَعَالَى اليَدَ وَالقَبْضَةَ وَاليَمِيْنَ وَالكَفَّيْن ؟

قال إمامهم أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السِّجستاني (٢٨٠هـ) : " وَيَدَ اللَّهِ غَيْرُ آدَمَ فَأَكَّدَ اللَّهُ لِآدَمَ الْفَضِيلَةَ الَّتِي كَرَّمَهُ وَشَرَّفَهُ بِهَا، وَآثَرَهُ عَلَى جَمِيعِ عِبَادِهِ إِذْ كُلُّ عِبَادِهِ، خَلَقَهُمْ بِغَيْرِ مَسِيسٍ بِيَدٍ، وَخَلَقَ آدَمَ بِمَسِيسٍ " .

وقال أيضاً : " وَقَدْ قُلْنَا: يَكْفِينَا فِي مَسِّ اللَّهِ آدَمَ بِيَدِهِ " .

وقال أيضاً : " يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ بِخِلَافِهِمْ، لَهُ يَد يبطش بهَا، وَعين يبصر بهَا، وَسَمْعٌ يَسْمَعُ بِهِ " .

وقال أيضاً : " فيُقال لِهَذَا الثَّلْجِيِّ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَنْفِيَ عَن الله بِهَذِهِ الضَّلالات يَدَيْهِ اللَّتَيْنِ خَلق بِهِمَا آدَمَ وَيْلَكَ أَيُّهَا الثَّلْجِيُّ! إِنَّ تَفْسِيرَهُ عَلَى خِلَافِ مَا ذَهَبْتَ إِلَيْهِ، وَقَدْ عَلِمْنَا يَقِينًا أَنَّ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ لَيْسَ بِيَدِ اللَّهِ نَفْسِهِ، وَأَنَّ يَمِينَ اللَّهِ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ غَيْرُ بَائِنٍ مِنْهُ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/ ٢٣٢) ، (١/ ٢٩١) ، (١/ ٣٠٦) ، (٢/ ٦٩٥) بالترتيب .

وجاء في مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/ ١٨٤) منسوباً للنَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " فَيَأْخُذُ رَبُّك بِيَدِهِ غَرْفَةً مِنْ الْمَاءِ فَيَنْضَحُ قِبَلَكُمْ فَلَعَمْرُ إلَهِك مَا يُخْطِئُ وَجْهَ أَحَدِكُمْ مِنْهَا قَطْرَةٌ " .

وقال المدعو محمَّد خليل هرَّاس في تعليقه على كتاب التَّوحيد لابن خزيمة : " فإنَّ القبض إنَّما يكون باليد الحقيقيَّة لا بالنِّعمة ، فإن قالوا : إنَّ الباء هنا للسَّببيَّة أي بسبب إرادته الإنعام ، قلنا لهم: بماذا قبض؟ فإنَّ القبض محتاج إلى آلة ، فلا مناص لهم لو أنصفوا من أنفسهم إلَّا أن يعترفوا بثبوت ما صرَّح به الكتاب والسُّنَّة " . انظر : هامش كتاب التَّوحيد وإثبات صفات الرب لابن خزيمة (ص٦٤) .

وقال أيضاً " وهذه الآية صريحة في إثبات اليد ، فإنَّ الله يُخبر فيها أنَّ يده تكون فوق أيدي المبايعين لرسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ولا شكَّ أنَّ المبايعة إنَّما تكون بالأيدي لا بالنِّعم ولا بالقدر". انظر : هامش كتاب التَّوحيد وإثبات صفات الرب لابن خزيمة (١/ ١٦٥) .

وقال الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين في" مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين" (١/ ١٦٥) : " وعلى كلٍّ فإنَّ يديه سبحانه اثنتان بلا شكٍّ ، وكلٌّ واحدة غير الأخرى ، وإذا وصفنا اليد الأخرى بالشِّمال فليس المراد أنَّها أنقص من اليد اليمنى بل كلتا يديه يمين " ...

﴿سُؤالٌ﴾ : هَلْ صَحِيْحٌ أَنَّ مَنْ يَزْعُمُوْنَ السَّلَفِيَّة يَنْسُبُوْنَ إلى الله تَعَالَى المَكَانَ وَالحَدَّ وَالتَّحَيُّزَ ؟

الجواب : قال إمامهم أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السِّجستاني (٢٨٠هـ) : " وَقَدِ اتَّفَقَتِ الْكَلِمَةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَافِرِينَ أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ، وَحَدُّوهُ بِذَلِكَ إِلَّا الْمَرِيسِيَّ الضَّالَّ وَأَصْحَابَهُ،

حَتَّىٰ الصِّبْيَانُ الَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ قَدْ عَرَفُوهُ بِذَلِكَ، إِذَا حَزَبَ الصَّبِي شَيْءٍ يرفع يَدَيْهِ إِلىٰ رَبِّهِ يَدْعُوهُ فِي السَّماء دُونَ مَا سِوَاهَا، فَكُلُّ أَحَدٍ بِاللَّهِ وَبِمَكَانِهِ أَعْلَمُ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ " .

وقال أيضاً : " ... بَلْ هُوَ عَلَىٰ عَرْشِهِ، فَوْقَ جَمِيعِ الْخَلَائِقِ فِي أَعْلَىٰ مَكَانٍ وَأَطْهَرِ مَكَانٍ، كَمَا قَالَ الله تَعَالَىٰ: **﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾** [الأنعام:١٨] ، يَعْلَمُ مِنْ فَوْقِ عَرْشِهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ، وَمَا تَحْتَ الثَّرَىٰ، يُدَبِّرُ مِنْهُ الْأَمر " .

وقال أيضاً : " ... وَيحك! هَذَا الْمَذْهَب أَنْزَهُ لِلَّهِ مِنَ السُّوءِ أَمْ مَذْهَبُ مَنْ يَقُولُ: فَهُوَ بِكَمَالِهِ وَجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ وَبَهَائِهِ فَوْقَ عَرْشِهِ فَوق سمواته، وَفَوق جَمِيع الْخَلَائِقِ فِي أَعْلَىٰ مَكَانٍ، وَأَطْهَرِ مَكَانٍ، حَيْثُ لَا خَلْقَ هُنَاكَ مِنْ إِنْسٍ وَلَا جَانٍّ " .

وقال أيضاً : " لِأَنَّا قد أَيَّنَا لَهُ مَكَانا وَاحِدًا، أَعْلَىٰ مَكَانٍ، وَأَطْهَرَ مَكَانٍ وَأَشْرَفَ مَكَانٍ: عَلَىٰ عَرْشِهِ الْعَظِيمِ الْمُقَدَّسِ الْمَجِيدِ، فَوْقَ السَّماء السَّابِعَةِ الْعُلْيَا، حَيْثُ لَيْسَ مَعَهُ هُنَاكَ إِنْسٌ وَلَا جان وَلَا بجنبيه حُشٌّ وَلَا مِرْحَاضٌ وَلَا شَيْطَانٌ " .

وقال أيضاً : " وَأَمَّا قَوْلُكَ: غَيْرُ بَائِنٍ بِاعْتِزَالٍ، وَلَا بِفُرْجَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ، فَقَدْ كَذَبْتَ فِيهِ وَضَلَلْت ، عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ، بَلْ هُوَ بِائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ فَوْقَ عَرْشِهِ بِفُرْجَةٍ بَيِّنَةٍ. وَالسَّمَوَاتُ السَّبْعُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ فِي الْأَرْضِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مِنْ فَوْقِ عَرْشِهِ مَا هُمْ عَامِلُونَ، لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ مِنْهُمْ خَافِيَةٌ كَمَا أَنْبَأَنَا اللَّهُ تَعَالَىٰ وَرَسُوله وَأَصْحَاب رَسُولُهُ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " .

وقال أيضاً : " وَإِلَهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلَىٰ عَرْشٍ مَخْلُوقٍ عَظِيمٍ فَوْقَ السَّماء السَّابِعَة دون مَا سواهَا مِنَ الْأَمَاكِنِ. مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ بِذَلِكَ كَانَ كَافِرًا بِهِ وَبِعَرْشِهِ " .

وقال أيضاً : " فَيُقَالُ لِهَذَا الْمُعَارِضِ الْمُدَّعِي مَا لَا عِلْمَ لَهُ: مَنْ أَنْبَأَكَ أَنَّ رَأْسَ الْجَبَلِ لَيْسَ بِأَقْرَبَ إِلىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ مِنْ أَسْفَلِهِ؟؛ لأَنَّه مَنْ آمَنَ بِأَنَّ اللَّهَ فَوْقَ عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلِمَ يَقِينًا أَنَّ رَأْسَ الْجَبَلِ أَقْرَبُ إِلىٰ اللَّهِ مِنْ أَسْفَلِهِ، وَأَنَّ السَّماء السَّابِعَةَ أَقْرَبُ إِلىٰ عَرْشِ اللَّهِ تَعَالَىٰ مِنَ السَّادِسَةِ، وَالسَّادِسَةَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ الْخَامِسَةِ، ثمَّ كَذَلِكَ إِلىٰ الْأَرْضِ. كَذَلِكَ رَوَىٰ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنّه قَالَ: "رَأْسُ الْمَنَارَةِ أَقْرَبُ إِلىٰ اللَّهِ مِنْ أَسْفَلِهِ وَصَدَقَ ابْنُ الْمُبَارَكِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ إِلىٰ السَّماء أَقْرَبُ كَانَ إِلىٰ اللَّهِ أَقْرَبَ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علىٰ المريسي الجهمي العنيد فيما افترىٰ علىٰ الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/ ٢٢٨) ، (١/ ٤٤٧) ، (١/ ٤٥٠) ، (١/ ٤٩٣) ، (١/ ٤٤١) ، (١/ ٤٤٢) ، (١/ ٥٠٤) بالترتيب .

وقال في" الرد علىٰ الجهمية" (ص٧٦) : " إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يَنْزِلُ فِي ثَلَاثِ سَاعَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ يَفْتَحُ الذِّكْرَ، فَيَنْظُرُ اللَّهُ فِي السَّاعَةِ الْأُولَىٰ مِنْهُنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي لَمْ يَرَهْ غَيْرُهُ، فَيَمْحُو مَا يَشَاءُ، وَيُثْبِتُ مَا يَشَاءُ،

ثمَّ يَنْزِلُ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ إلىٰ جَنَّةِ عَدْنٍ، وَهِيَ دَارُهُ الَّتِي لَمْ تَرَهَا عَيْنٌ، وَلَمْ تَخْطُرْ عَلَىٰ قَلْبِ بَشَرٍ، وَهِيَ مَسْكَنُهُ، وَلَا يَسْكُنُهَا مَعَهُ مِنْ بَنِي آدَمَ غَيْرُ ثَلَاثَةٍ: النَّبِيِّينَ، وَالصِّدِّيقِينَ، وَالشُّهَدَاءِ، ثمَّ يَقُولُ: طُوبَىٰ لِمَنْ دَخَلَكِ " ، ونسبه للرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وقال أيضاً : " فَلِمَاذَا يَحُفُّونَ حَوْلَ الْعَرْشِ إِلَّا لِأَنَّ اللَّهَ عزَّ وجلَّ فَوْقَهُ، وَلَوْ كَانَ فِي كُلِّ مَكَانٍ لَحَفُّوا بِالْأَمْكِنَةِ كُلِّهَا، لَا بِالْعَرْشِ دُونَهَا، فَفِي هَذَا بَيَانٌ بَيِّنٌ لِلْحَدِّ، وَأَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَالْمَلَائِكَةَ حَوْلَهُ حَافُّونَ يُسَبِّحُونَهُ وَيُقَدِّسُونَهُ، وَيَحْمِلُ عَرْشَهُ بَعْضُهُمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: **﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ، وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾** [غافر: ٧] .

وقال الإمام ابن تيمية في " مجموع الفتاوىٰ " (٥/ ٤٠٦) : " وَفِي " الْإِنْجِيلِ " أَنَّ الْمَسِيحَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا تَحْلِفُوا بِالسَّمَاءِ فَإِنَّهَا كُرْسِيُّ اللَّهِ. وَقَالَ لِلْحَوَارِيِّينَ: إنْ أَنْتُمْ غَفَرْتُمْ لِلنَّاسِ فَإِنَّ أَبَاكُمْ - الَّذِي فِي السَّماء - يَغْفِرُ لَكُمْ كُلِّكُمْ اُنْظُرُوا إلىٰ طَيْرِ السَّمَاءِ: فَإِنَّهُنَّ لَا يَزْرَعْنَ وَلَا يَحْصُدْنَ وَلَا يَجْمَعْنَ فِي الْأَهْوَاءِ وَأَبُوكُمْ الَّذِي فِي السَّماء هُوَ الَّذِي يَرْزُقُهُمْ أَفَلَسْتُمْ أَفْضَلَ مِنْهُنَّ؟ .

وجاء في كتاب " قرَّة عيون الموحِّدين " (ص٤٧٩) : " وقال أبو عمر الطَّلمنكي في كتاب الأصول: أجمع المسلمون من أهل السُّنَّة علىٰ أنَّ الله مستو علىٰ عرشه بذاته . ذكره الذَّهبي في كتاب العلو " .

وجاء في "معارج القبول "(١/ ٣٠٤) : " يَهْبِطُ الرَّبُّ تَعَالَىٰ مِنَ السَّماء السَّابِعَةِ إِلىٰ الْمَقَامِ الَّذِي هُوَ قَائِمُهُ " ، ونسبه للرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

﴿سُؤالٌ﴾ : أُذْكُرْ لَنَا بَعْضَاً مِنَ الصِّفَاتِ التَّجْسِيْمِيَّة الأُخْرَى التِيْ أَثْبَتَهَا مُدَّعُو السَّلَفِيَّةِ للهِ تَعَالَى ؟

الجواب : لم يكتف المجسِّمة بما شابهوا به اليهود من أُطر تجسيميَّة بحتة ، فراحوا يُكملون المشهد الذي لم يستطع اليهود إكماله ... فأثبتوا لله تعالىٰ صفات تجسيميَّة عديدة ، منها :

(١) إِعْتِقَادُهُم بِالحَدِّ لله تَعَالَى :

فقد نقل ابن تيمية عن عثمان بن سعيد موافقاً ومقرّاً له : إثبات الحدِّ لله تعالىٰ ، وأنَّ من لم يؤمن بذلك فقد كفر بتنزيل الله تعالىٰ ، وجحد آيات الله تعالىٰ ، وفي ذلك يقول : " باب الحدِّ والعرش : قال أبو سعيد : وادعىٰ المعارض أيضاً : أنَّه ليس لله حدٌّ ، ولا غايةٌ ، ولا نهايةٌ .

قال : وهذا هو الأصل الذي بنىٰ عليه جهم جميع ضلالاته ، واشتقَّ منها جميع أغلوطاته ، وهي كلمة لم يبلغنا أنَّه سبق جهماً إليها أحد من العالمين ، فقال له قائل ممَّن يحاوره : قد علمت مرادك أيها الأعجمي ، تعني أنَّ الله لا شيء ، لأنَّ الخلق كلهم قد علموا أنَّه ليس له شيء يقع عليه اسم الشَّيء إلا وله حدٌّ وغاية

وصفة ، وأن (لا شيء) ليس له حد ولا غاية ولا صفة ، فالشَّيء أبداً موصوف لا محالة ، ولا شيء يوصف بلا حدٍّ ولا غاية ، وقولك : لا حدَّ له يعني أنَّه لا شيء .

قال أبو سعيد : والله تعالىٰ له حدٌّ لا يعلمه أحد غيره ، ولا يجوز أن يتوهَّم لحدِّه غاية في نفسه ، ولكن نؤمن بالحدِّ ، ونكل علم ذلك إلىٰ الله ، ولمكانه أيضاً حدٌّ ، وهو علىٰ عرشه فوق سمواته ، فهذان حدَّان اثنان .

وسئل عبد الله بن المبارك ، بم نعرف ربَّنا ؟ قال : بأنَّه علىٰ عرشه بائن من خلقه .

قيل : بحدٍّ ؟ قال : بحدٍّ .

حدَّثناه الحسن بن الصَّباح البزَّار عن علي بن الحسين بن شقيق عن ابن المبارك .

فمن ادَّعىٰ أنَّه ليس لله حدٌّ فقد ردَّ القرآن !! وادَّعىٰ أنَّه لا شيء ، لأنَّ الله وصف حدَّ مكانه في مواضع كثيرة ، من كتابه ، فقال : **﴿ الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾** [طه: ٥] ، **﴿ أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّماءِ﴾** [الملك: ١٦] ، **﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرافِعُكَ إِلَيَّ﴾** [آل عمران: ٥٥] ، **﴿يَخافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾** [النحل: ٥٠] ، **﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾** [فاطر: ١٠] .

فهذا كلُّه وما أشبهه شواهـــــد ودلائل علىٰ الحدِّ ، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله ، وجحد آيات الله " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٥٦-٥٨) ، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٦٨٦-٦٨٩) .

وقال ابن تيمية في" بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية" (٣/ ٤٨) : " قد دلَّ الكتاب والسُّنَّة علىٰ معنىٰ ذلك ، كما تقدَّم احتجاج الإمام أحمد لذلك بما في القرآن ، مما يدلُّ علىٰ أنَّ الله تعالىٰ له حدٌّ يتميَّز به عن المخلوقات ، وأنَّ بينه وبين الخلق انفصالاً ومباينة " .

وقال ابن تيمية : " قال القاضي : " وإذا ثبت استواؤه ، وأنَّه في جهة ، وأنَّ ذلك من صفات الذَّات ، فهل يجوز إطلاق الحدِّ عليه ؟!!!

قد أطلق أحمد القول بذلك في رواية المروذي ، فقد ذكر له قول ابن المبارك : " نعرف الله علىٰ العرش بحدٍّ " ، فقال أحمد : " بلغني ذلك وأعجبه " . وقال الأثرم : قلت لأحمد : يحكىٰ عن ابن المبارك : " نعرف ربَّنا في السَّماء السابعة علىٰ عرشه بحدٍّ " ، فقال أحمد : " هكذا هو عندنا " . قال القاضي : " ورأيت بخطِّ أبي إسحاق : أنا أبو بكر أحمد بن نصر الرفاء ، سمعت أبا بكر بن أبي داود ، سمعت أبي يقول : جاء رجل إلىٰ أحمد بن حنبل ، فقال له : لله تبارك وتعالىٰ حدٌّ ؟ قال : " نعم لا يعلمه إلَّا هو ، قال الله تبارك وتعالىٰ : **﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾** [الزمر: ٧٥] ، يقول محدقين " .

قال : " فقد أطلق أحمد القول بإثبات الحدِّ ، وقد نفاه في رواية حنبل ، فقال : " نحن نؤمن بأنَّ الله علىٰ العرش ، كيف شاء ، وكما شاء ، بلا حدٍّ ، ولا صفة يبلغها واصف أو يحدُّه أحد . فقد نفىٰ الحدَّ عن الصِّفة المذكورة ، وهو الحدُّ الذي يعلمه خلقه ، والموضع الذي أطلقه محمول علىٰ معنيين :

أحدهما : أنَّه تعالىٰ في جهة مخصوصة ، وليس هو تعالىٰ ذاهباً في الجهات ، بل خارج العالم ، متميِّز عن خلقه ، منفصل عنهم ، غير داخل في كلِّ جهة . وهذا معنىٰ قول أحمد : له حدٌّ لا يعلمه إلَّا هو .

والثَّاني : أنَّه علىٰ صفة يبيِّن بها عن غيره ، ويتميَّز ، ولهذا سمِّي البواب حداداً ، لأنَّه يمنع غيره عن الدُّخول ، فهو تعالىٰ فرد واحد ، ممتنعٌ عن الاشتراك له في أخصِّ صفاته .

قال : وقد منعنا من إطلاق القـــــول بالحدِّ في غير موضع من كتابنا ، ويجب أن يجوز علىٰ الوجه الذي ذكرناه .

فهذا رجوع منه إلىٰ القول بإثبات الحدِّ ، لكن اختلف في ذلك كلامه ، فقال هنا : ويجب أن يحمل علىٰ اختلاف كلام أحمد في إثبات الحدِّ علىٰ اختلاف حالين ، فالموضع الذي قال : أنَّه علىٰ العرش بحدٍّ معناه : ما حاذىٰ العرش من ذاته ، فهو حدٌّ له ، وجهة له . والموضع الذي قال : هو علىٰ العرش بغير حدٍّ ، معناه : ما عدا الجهة المحاذية للعرش ، وهي الفوق ، والخلف ، والإمام ، والميمنة ، والميسرة ، وكان الفرق بين جهة التَّحت المحاذية للعرش وبين غيرها ما ذكرنا أنَّ جهة التَّحت تحاذي العرش بما قد ثبت من الدَّليل ، والعرش محدود ، فجاز أن يُوصف ما حاذاه من الذَّات أنَّه حدٌّ وجهة ، وليس كذلك فيما عداه ، لأنَّه لا يحاذي ما هو محدود ، بل هو مارٌّ في الميمنة ، والميسرة ، والفوق ، والأمام ، والخلف إلىٰ غير غاية ، فلهذا لم يوصف واحد من ذلك بالحدِّ والجهة . وجهة العرش تحاذي ما قابله من جهة الذَّات ، ولم تحاذ جميع الذَّات ، لأنَّه لا نهاية لها " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٧٣٣-٧٣٦) .

وافترىٰ ابن تيمية علىٰ السَّلف ، والأئمَّة ، وأهل الحديث ، والكلام ، والفقه ، والتَّصوُّف ، فزعم أنَّهم يقولون بالحدِّ لله تعالىٰ ، وفي ذلك يقول : " قول السَّلف والأئمَّة ، وأهل الحديث ، والكلام ، والفقه ، والتَّصوُّف ، الذين يقولون : له حدٌّ لا يعلمه غيره " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٣٠١) .

كما زعم ابن تيمية أنَّ المحفوظ عن السَّلف والأئمَّة إثبات الحدِّ لله ، فيقول : " وهذا المحفوظ عن السَّلف والأئمَّة من إثبات حدٍّ لله في نفسه ، قد بيَّنوا مع ذلك أنَّ العباد لا يحدونه ولا يدركونه ، ولهذا لم يتناف كلامهم في ذلك كما يظنُّه بعض النَّاس ، فإنَّهم نفوا أن يحدّ أحد الله ، كما ذكره حنبل عنه في كتاب السُّنَّة والمحنة ، وقد رواه الخلَّال في كتاب السُّنَّة : أخبرني عبيد الله بن حنبل ، حدَّثني أبي حنبل بن

إسحاق ، قال : قال عمِّي : نحن نؤمن بالله عزَّ وجلَّ علىٰ عرشه ، كيف شاء ، وكما شاء ، بلا حدٍّ ، ولا صفة يبلغها واصف أو يحدُّه أحد " .

ويستمرُّ ابن تيمية في الإفتراء ، فيزعم أنَّ كثيراً من أئمَّة السَّلف والحديث أو أكثرهم يقولون بالحدِّ لله تعالىٰ ، فيقول : " ثمَّ إنَّ كثيراً من أئمَّة السُّنَّة والحديث أو أكثرهم يقولون : أنَّه فوق سمواته علىٰ عرشه ، بائن من خلقه بحدٍّ ، ومنهم من لم يطلق لفظ الحدِّ ، وبعضهم أنكر الحدَّ " .

وقال ابن تيمية أيضاً : " وأمَّا سلف الأمَّة وأئمَّتها ومن اتَّبعهم ، فألفاظهم فيها أنَّه فوق العرش ، وفيها إثبات الصِّفات الخبريَّة التي يعبر هؤلاء المتكلِّمون عنها بأنَّها أبعاض ، وأنَّها تقتضي التَّركيب والانقسام ، وقد ثبت عن أئمَّة السَّلف أنَّهم قالوا : لله حدٌّ ، وأنَّ ذلك لا يعلمه غيره ، وأنَّه مباينٌ لخلقه ، وفي ذلك لأهل الحديث والسُّنَّة مصنَّفات... " .

وزعم ابن تيمية أنَّ كلمة المسلمين اتَّفقت علىٰ إثبات الحدِّ لله تعالىٰ ، وفي ذلك يقول : " وقد اتَّفقت الكلمة من المسلمين والكافرين !!! أنَّ الله في السَّماء !!! وحَدُّوهُ بذلك ، إلَّا المريسي الضَّال وأصحابه ، حتَّىٰ الصِّبيانِّ !!! الذين لم يبْلغوا الحِنث قد عرفوه بذلك ، إذا حزب الصَّبيَّ شيءٌ يرفع يديه إلىٰ ربِّه تعالىٰ يدعوه في السَّماء دون ما سواها ، فكلُّ أحدٍ بالله تعالىٰ وبمكانه !!! أعلم من الجهميَّة " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٧٠٦) ، (٢/ ٥٢٧) ، (٣/ ٥٩١-٥٩٢) ، (٢/ ٦١١) بالترتيب .

وقال ابن تيمية أيضاً : " وذلك لا ينافي ما تقدَّم من إثبـــات أنَّه في نفسه له حدٌّ يعلمه هو ، لا يعلمه غيره " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢/ ٦٢٨) ، وانظر المزيد من أقوال ابن تيمية في اعتقاد الحدِّ لله تعالىٰ في كتابه : " بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية " : (١/ ١٥٢) ، (٢/ ٥٢٧) ، (٢/ ٦٠٧) ، (٢/ ٦١٦) ، (٢/ ٦٢٩) ، (٣/ ٢١) ، (٣/ ٢٣) ، (٣/ ٢٤) ، (٣/ ٢٥) ، (٣/ ٣٥) ، (٣/ ٤١) ، (٣/ ٤٣) ، (٣/ ٢٠٩) ، (٣/ ٦٨٦) ، (٣/ ٦٨٩) ، (٣/ ٦٩٧) ، (٣/ ٦٩٩) ، (٣/ ٧٢٨) ، (٣/ ٧٢٩) ، (٣/ ٧٣٣) ، (٣/ ٧٣٤) ، (٣/ ٧٣٥) ، (٣/ ٧٣٦) ، (٣/ ٧٣٧) ، (٣/ ٧٤١) ، (٥/ ١٨١-١٨٢) ، (٨/ ١٥٣) .

وقال ابن أبي العزّ في " شرح العقيدة الطَّحاويَّة "(ص٢٤٠) : " فالحدُّ بهذا المعنىٰ لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلاً !!! فإنَّه ليس وراء نفيه إلَّا نفي وجود الرَّبِّ ، ونفي حقيقته " .

وقام أشقاهم المدعو محمَّد محمود بن أبي القاسم الدّشتي بكتابة كتاب سمَّاه : " إثباتُ الحدِّ لله وبأنَّه قاعدٌ وجالسٌ علىٰ العرش " .

وهم بذلك مخالفون لعقيدة ودين الأُمَّة التي نزَّهت الله تعالىٰ عن الحدِّ والجسم ، فما قالوه في هذه المسألة وغيرها الكثير ... هو التَّجسيم بعينه وشينه ومينه !!!! قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (٤٠هـ) : " مَنْ زَعَمَ أَنَّ إِلَهَنَا مَحْدُودٌ ، فَقَدْ جَهَلَ الْخَالِقَ الْمَعْبُودَ " . انظر : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (١/ ٧٣) .

(٢) إِعْتِقَادُهُم بِالقُرْبِ المَادِّي لله تَعَالَى :

من المعلوم أنَّ من يدَّعون السَّلفيَّة يعتقدون بالقرب المادي لله تعالىٰ ، فقد زعم إمامهم أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السِّجستاني ، فقال : " فَيُقَالُ لِهَذَا الْمُعَارِضِ الْمُدَّعِي مَا لَا عِلْمَ لَهُ : مَنْ أَنْبَأَكَ أَنَّ رَأْسَ الْجَبَلِ لَيْسَ بِأَقْرَبَ إِلىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ مِنْ أَسْفَلِهِ ؟؛ لأَنَّه مَنْ آمَنَ بِأَنَّ اللَّهَ فَوْقَ عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلِمَ يَقِيناً أَنَّ رَأْسَ الْجَبَلِ أَقْرَبُ إِلىٰ اللَّهِ مِنْ أَسْفَلِهِ ، وَأَنَّ السَّماء السَّابِعَةَ أَقْرَبُ إِلىٰ عَرْشِ اللَّهِ تَعَالَىٰ مِنَ السَّادِسَةِ ، وَالسَّادِسَةَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ الْخَامِسَةِ ، ثمَّ كَذَلِكَ إِلىٰ الْأَرْضِ . كَذَلِكَ رَوَىٰ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أنَّه قَالَ : " رَأْسُ الْمَنَارَةِ أَقْرَبُ إِلىٰ اللَّهِ مِنْ أَسْفَلِهِ وَصَدَقَ ابْنُ الْمُبَارَكِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ إِلىٰ السَّماء أَقْرَبُ كَانَ إِلىٰ اللَّهِ أَقْرَبَ . وَقُرْبُ اللَّهِ إِلىٰ جَمِيعِ خَلْقِهِ أَقْصَاهُم وأدناهم وَاحِد لَا يَبْعُدُ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ . وَبَعْضُ الْخَلْقِ أَقْرَبُ مِنْ بَعْضٍ عَلَىٰ نَحْوِ مَا فَسَّرْنَا مِنْ أَمْرِ السَّموات وَالْأَرْضِ ، وَكَذَلِكَ قُرْبُ الْمَلَائِكَةِ مِنَ اللَّهِ ، فَحَمَلَةُ الْعَرْشِ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ جَمِيعِ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ فِي السَّموات ، وَالْعَرْشُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ السَّماء السَّابِعَةِ ... " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علىٰ المريسي الجهمي العنيد فيما افترىٰ علىٰ الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/ ٥٠٤) .

وأكَّد ابن تيمية علىٰ القُرب والبُعد المكانيِّ لله تعالىٰ ، فقال في" مجموع الفتاوىٰ" (٦/ ٧) : " الثَّالِثُ : قَوْلُ : " أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ " الَّذِينَ يُثْبِتُونَ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ الْعَرْشِ ، وَأَنَّ حَمَلَةَ الْعَرْشِ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِمَّنْ دُونَهُمْ ، وَأَنَّ مَلَائِكَةَ السَّماء الْعُلْيَا أَقْرَبُ إِلىٰ اللَّهِ مِنْ مَلَائِكَةِ السَّماء الثَّانِيَةِ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا عُرِجَ بِهِ إِلىٰ السَّماء صَارَ يَزْدَادُ قُرْباً إِلىٰ رَبِّهِ بِعُرُوجِهِ وَصُعُودِهِ ، وَكَانَ عُرُوجُهُ إِلىٰ اللَّهِ لَا إِلىٰ مُجَرَّدِ خَلْقٍ مِنْ خَلْقِهِ ، وَأَنَّ رُوحَ الْمُصَلِّي تَقْرُبُ إِلىٰ اللَّهِ فِي السُّجُودِ ، وَإِنْ كَانَ بَدَنُهُ مُتَوَاضِعاً . وَهَذَا هُوَ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ نُصُوصُ الْكِتَابِ ... " .

وزعم ابن تيمية أنَّ القول المعروف عن السَّلف ، والأشعري ، والكلابيَّة هو أنَّ الله تعالىٰ يقرِّبُ العباد إلىٰ ذاته تعالىٰ ، وأنَّه استوىٰ علىٰ العرش بذاته ، فقال : " وَالَّذِينَ يُثْبِتُونَ تَقْرِيبَهُ الْعِبَادَ إِلىٰ ذَاتِهِ هُوَ الْقَوْلُ الْمَعْرُوفُ لِلسَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ الْكُلَّابِيَة ؛ فَإِنَّهُمْ يُثْبِتُونَ قُرْبَ الْعِبَادِ إِلىٰ ذَاتِهِ ، وَكَذَلِكَ يُثْبِتُونَ اسْتِوَاءَهُ عَلَىٰ الْعَرْشِ بِذَاتِهِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَيَقُولُونَ : الِاسْتِوَاءُ فِعْلٌ فَعَلَهُ فِي الْعَرْشِ فَصَارَ

مُسْتَوِياً عَلَى الْعَرْشِ . وَهَذَا أَيْضاً قَوْلُ ابْنِ عَقِيلٍ ، وَابْنِ الزَّاغُونِي ، وَطَوَائِفَ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَد ، وَغَيْرِهِمْ " . انظر : مجموع الفتاوى (٥/ ٤٦٦) ، شرح حديث النزول (ص١٠٥) .

وقال إمامهم ابن أبي العزّ الحنفي (٧٩٢هـ) : " فَكَيْفَ يَسْتَبْعِدُ الْعَقْلُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّه يَدْنُو سُبْحَانَهُ مِنْ بَعْضِ أَجْزَاءِ الْعَالَمِ وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ ؟ أَوْ يُدْنِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ ؟ فَمَنْ نَفَى ذَلِكَ لَمْ يَقْدِرْهُ حَقَّ قَدْرِهِ . وَفِي حَدِيثِ أَبِي رَزِينٍ الْمَشْهُورِ ، الَّذِي رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رُؤْيَةِ الرَّبِّ تَعَالَى : " فَقَالَ لَهُ أَبُو رَزِينٍ : كَيْفَ يَسَعُنَا – يَا رَسُولَ اللَّهِ – وَهُوَ وَاحِدٌ وَنَحْنُ جَمِيعٌ ؟ فَقَالَ : سَأُنَبِّئُكَ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي آلَاءِ اللَّهِ: هَذَا الْقَمَرُ ، آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، كُلُّكُمْ يَرَاهُ مُخْلِياً بِهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ " ، وَإِذْ قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّه أَعْظَمُ وَأَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ . فَهَذَا يُزِيلُ كُلَّ إِشْكَالٍ ، وَيُبْطِلُ كُلَّ خَيَالٍ " . انظر : شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز الحنفي (ص٢٦٠) ، وانظر : مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين (١/ ١٩١) .

(٣) إِعْتِقَادُهُم بِأَنَّ الله يَلْمَسُ وَيُلْمَس :

قال إمامهم أبو سعيد عثمان بن سعيد الدَّارمي (٢٨٠هـ) : " وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ تَعَالَى يَدَانِ بِهِمَا خَلَقَ آدَمَ وَمَسَّهُ بِهِمَا مَسِيساً كَمَا ادَّعَيْتَ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَال : **﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾** [آل عمران: ٢٦] ، **﴿وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ﴾** [الحديد: ٢٩] ، **﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾** [الملك: ١] ، لِلْمَذْهَبِ الَّذِي فَسَّرْنَا . فَإِنْ كُنْتَ لَا تُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ فَسَلْ مَنْ يُحْسِنُهَا ثُمَّ تَكَلَّمْ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/ ٢٣٩) .

وجاء في كتاب السُّنَّة المنسوب لعبد الله بن أحمد بن حنبل : " قَرَأْتُ عَلَى أَبِي ، نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ ، قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ عزَّ وجلَّ لَمْ يَمَسَّ بِيَدِهِ شَيْئاً إِلَّا ثَلَاثاً : خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ ، وَغَرَسَ الْجَنَّةَ بِيَدِهِ ، وَكَتَبَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ " . انظر : السنة (١/ ٢٩٦ برقم ٥٧٣) .

وجاء فيه أيضاً : " حَدَّثَنِي أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ ، نا أَبُو الْمُغِيرَةِ ، حَدَّثَتْنَا عَبْدَةُ ، عَنْ أَبِيهَا ، خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ ، قَالَ : إِنَّ اللَّهَ عزَّ وجلَّ لَمْ يَمَسَّ بِيَدِهِ إِلَّا آدَمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ خَلَقَهِ بِيَدِهِ ، وَالْجَنَّةَ ، وَالتَّوْرَاةَ كَتَبَهَا بِيَدِهِ ، قَالَ : وَدَمْلَجَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ لُؤْلُؤَةً بِيَدِهِ فَغَرَسَ فِيهَا قَضِيباً ، فَقَالَ : امْتَدِّي حَتَّى أَرْضِي ، وَأَخْرِجِي مَا فِيكِ بِإِذْنِي ، فَأَخْرَجَتِ الْأَنْهَارَ وَالثِّمَارَ ". انظر : السنة (١/ ٢٩٧ برقم ٥٧٤) .

وجاء فيه أيضاً : " حَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ ، نا سُفْيَانُ ، عَنْ حُمَيْدٍ يَعْنِي الْأَعْرَجَ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ ، **﴿وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى﴾** ، قَالَ : يَقُولُ أُدْنُهْ أُدْنُهْ إِلى مَوْضِعٍ اللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ .

حَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ ، نا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ ، قَالَ : حتَّىٰ يَضَعَ بَعْضَهُ عَلَيْهِ !!! .

حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ ، نا ابْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : حتَّىٰ يَأْخُذَ بِقَدَمِهِ !!! " . انظر : السنة (٢/ ٤٧٥ برقم ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧) .

وقال ابن تيمية الحرَّاني في " بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية" (٥/ ١٢٧) : " كونه فوق العرش ثبت بالشَّرع المتواتر وإجماع سلف الأُمَّة مع دلالة العقل ضرورة ونظراً أنَّه خارج العالم ، فلا يخلو مع ذلك : إمَّا أن يلزم أن يكون مماسَّاً أو مبايناً أو لا يلزم ، فإن لزم أحدهما كان ذلك لازماً للحقّ ، ولازمُ الحق حقٌّ ، وليس في مماسَّته للعرش ونحوه محذورٌ ، كما في مماسَّته لكلِّ مخلوق من النَّجاسات والشَّياطين وغير ذلك " .

وقال في" مجموع الفتاوىٰ" (٦/ ١٣٦) : " وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَصِفُونَهُ بِاللَّمْسِ ، وَكَذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَد ، وَغَيْرِهِمْ ، وَلَا يَصِفُونَهُ بِالذَّوْقِ " .

وقال أيضاً : " وَقَالَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ : نَصِفُهُ أَيْضاً بِإِدْرَاكِ اللَّمْسِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ كَمَالٌ لَا نَقْصَ فِيهِ . وَقَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ ، بِخِلَافِ إدْرَاكِ الذَّوْقِ ، فَإِنَّهُ مُسْتَلْزِمٌ لِلْأَكْلِ ، وَذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ لِلنَّقْصِ ،كَمَا تَقَدَّمَ . وَطَائِفَةٌ مِنْ نُظَّارِ الْمُثْبِتَةِ وَصَفُوهُ بِالْأَوْصَافِ الْخَمْسِ مِنْ الْجَانِبَيْنِ " . انظر : مجموع الفتاوىٰ (٦/ ١٣٦) ، مجموعة الرسائل والمسائل (٥/ ٧٦) .

وقال أيضاً : " ... والمنازع وأصحابه يعلمون صحَّة هذا الكلام ، لأنهم يقرُّون في مسألة الرُّؤية أنَّ كلَّ موجود يجوز أن يُحس بالحواسِّ الخمس ، ويلتزمون علىٰ ذلك أنَّ الله يجوز أن يُحس به بالحواسِّ الخمس : السَّمع ، والبصر ، والشَّمُّ ، والذَّوق ، واللمس ، وأنَّ مالا يُحسّ به بالحواسِّ الخمس لا يكون إلَّا معدوماً !!! فعامَّة السَّلف والصِّفاتيَّة علىٰ أنَّ الله يمكن أن يُشْهد ، ويُرىٰ ، ويُحسُّ به " .

وقال أيضاً : " فإن أهل السُّنَّة والجماعة المقرين بأنَّ الله تعالىٰ يُرىٰ متَّفقين علىٰ أنَّ ما لا يُمكن معرفته بشيء من الحواسِّ ، فإنَّما يكون معدوماً لا موجوداً " .

وعقيدتهم في أنَّ الله تعالىٰ يمسُّ ويُمسُّ هي التَّجسيم بعينه وشينه ومينه ... وقد رددتُ عليهم ضمن سلسلة الرُّدود عليهم ، بحمد الله ...

(٤) إعْتِقَادُهُم بِالسَّاعِدِ لله تَعَالَى :

قال القاضي أبو يعلىٰ ، محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن خلف ابن الفرَّاء في " إبطال التأويلات لأخبار الصفات" (١/ ٣٤٤-٣٤٦ باختصار) : " اعلم أنَّه غير ممتنع حمل الخبر عَلَىٰ ظاهره فِي إثبات " السَّاعد " صفة

لذاته، كَمَا حملنا قوله تَعَالَىٰ: **﴿قالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِما خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾** [ص:٧٥] عَلَىٰ ظاهره، وأَنَّها صفة ذات إذ ليس فِي ذلك مَا يحيل صفاته، لأَنَّا لا نحمله عَلَىٰ ساعد هُوَ جارحة، بل صفة ذات لا نعقلها، كَمَا أثبتنا ذاتاً لا كالذَّوات فإن قِيلَ: المراد بالسَّاعد ها هنا: القوَّة، فعبر عنها بالسَّاعد لأَنَّه محل للقوَّة، وقد يعبر عَن الشَّيء بمحله كَمَا سمت العرب البصر: عينا، والسَّمع: أذنا، كذلك تسمَّىٰ القدرة ساعداً، وَمِنْهُ يقال: جمعت هَذَا المال بقوَّة ساعدي، ويراد به بالتَّدبير والقوَّة دون المباشرة بالسَّاعد قيل: هَذَا غلط، لأَنَّه يوجب حمل قوله: **﴿قالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِما خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾** [ص:٧٥] معناه بالقدرة ... وإنما لَمْ يجب حمل الموسىٰ عَلَىٰ أَنَّه صفة للذَّات كالسَّاعد لأَنَّ الموسىٰ آلة، والآلات لا تكون صفاتاً للذَّات، وليس كذلك السَّاعد، لأَنَّه قد يكون من صفات الذَّات بدليل كونه صفة للذَّات فِي الشَّاهد، فإذا ورد الشَّرع بإضافته، لَمْ يمتنع حمله عَلَىٰ ظاهره، كَمَا لَمْ يمتنع حمل اليد والوجه عَلَىٰ ظاهره ".

قال الإمام ابن الجوزي في "دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه" (ص٢١٦) في الرَّدِّ عليه : " قال القاضي أبو يعلىٰ : لا يمتنع حمل الخبر علىٰ ظاهرة في إثبات السَّاعد صفة لذاته .

قلت : وهذا منه غفلة عامية وخروج عن مقتضىٰ الفهم، وكان ينبغي أن يثبت الموسىٰ .

قلت : إثبات صفة الله بهذا الخبر الذي لا يكاد يثبت مع الإعراض عن فهم خطاب العرب وأَنَّها تريد بمثل هذا التَّجوُّز والإستعارة قبيح جداً .

والمراد بالسَّاعد : القوَّة لأنَّ قوَّة الإنسان في ساعده " .

(٥) إِعْتِقَادُهُم بِأَنَّ الله يَشْعُرُ بِالمَلَلِ :

قال القاضي أبو يعلىٰ ، محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن خلف ابن الفرَّاء في " إبطال التأويلات لأخبار الصفات" (١/ ٣٧٠) : " اعلم أَنَّه غير ممتنع إطلاق وصفه تَعَالَىٰ بالملل لا عَلَىٰ مَعْنَىٰ السَّآمة والاستثقال ونفور النَّفس عَنْهُ، كَمَا جاز وصفه بالغضب لا عَلَىٰ وجه النُّفور ... " .

قال الإمام ابن الجوزي في" دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه" (ص٢٢٠) في الرَّدِّ عليه : " ... المعنىٰ لا يملّ وإن ملُّوا ، وإلَّا لم يكن له فضل عليهم .

وقال قوم : من ملَّ من شيء تركه ، والمعنىٰ لا يترك الثَّواب ما لم يتركوا العمل . وأمَّا الملل الذي هو كراهة الشَّيء والاستثقال له ونفور النَّفس عنه والسَّآمة منه فمحال في حقِّه تعالىٰ ، لأَنَّه يقتضي تغيّره وحلول الحوادث .

وقال القاضي أبو يعلىٰ : لا يمتنع إطلاق الملل عليه لا بمعنىٰ السَّآمة .

قلت : وهذا بعيد عن معرفة اللغة وما يجوز عليه وما لا يجوز عليه " .

(٦) إِعْتِقَادُهُم بِالحَقْو لله تَعَالَى :

قال القاضي أبو يعلىٰ ، محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن خلف ابن الفرَّاء في " إبطال التَّأويلات لأخبار الصِّفات" (١/ ٤٢٠-٤٢١) : " ... اعلم أنَّه غير ممتنع حمل هَذَا الخبر عَلَىٰ ظاهره، وأنَّ الحقو والحجزة صفة ذات لا عَلَىٰ وجه الجارحة والبعض، وأنَّ الرَّحم آخذة بها عَلَىٰ وجه الاتِّصال والمماسَّة بل نطلق ذلك تسمية كَمَا أطلقها الشَّرع ، ونظير هَذَا مَا حملناه عَلَىٰ ظاهره فِي وضع القدم فِي النَّار، وَفِي أخذ داود بقدمه لا عَلَىٰ وجه الجارحة وَلا عَلَىٰ وجه المماسَّة، كَمَا أثبتنا خلق آدم بيديه، فاليدان صفة ذات، والخلق بها لا عَلَىٰ وجه المماسَّة والملاقاة، كذلك ها هنا، وَكَمَا أثبتنا الاستواء لا عَلَىٰ وجه الجهة والمماسَّة .

وَذَكَرَ شيخنا أَبُو عبد اللَّه رحمه اللَّه فِي كتابه هَذَا الحديث وأخذ بظاهره وهو ظاهر كلام أحمد .

قَالَ المروذي: جاءني كتاب من دمشق فعرضته عَلَىٰ أَبِي عبد اللَّه فنظر فِيهِ، وكان فِيهِ: أنَّ رجلاً ذكر حديث أَبِي هريرة، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إنَّ اللَّه عزَّ وجلَّ خلق الخلق حتَّىٰ إِذَا فرغ منها قامت الرَّحم فأخذت بحقو الرَّحمن " وكان الرَّجل تلقيه يَعْنِي حديث أَبِي هريرة فرفع المحدِّث رأسه وَقَالَ: أخاف أن تكون كفرت، فَقَالَ أَبُو عبد اللَّه: هَذَا جهمي " .

قال الإمام ابن الجوزي في " دفع شبه التَّشبيه بأكُفِّ التَّنزيه" (ص٢٣١-٢٣٢) في الرَّدِّ عليه : " قلت وهذه الأمثال كلّها ترجع إلىٰ ما بينَّا ، ومعنىٰ تعلّقها بحقو الرَّحمن : الإستجارة والإعتصام .

وفي صحيح مسلم من حديث عائشة عن النَّبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال : الرَّحم معلَّقة بالعرش تقول : من وصلني وصله الله ومن قطعني قطعه الله .

قال أبو بكر البيهقي : الحقو الإزار والمعنىٰ يتعلَّق بعزِّه .

قال ابن حامد : يجب التَّصديق بأنَّ لله تعالىٰ حقواً فتأخذ الرَّحم بحقوه ...

قال ابن حامد : والمراد بالتَّعلُّق : القُربُ والمماسَّة بالحقو كما روي : أنَّ الله تعالىٰ يُدني إليه داود حتَّىٰ يمسّ بعضه !!!

قلت – ابن الجوزي – : قد طمَّ القاضي أبو يعلىٰ علىٰ هذا فقال : لا علىٰ وجه الجارحة والتَّبعيض ، والرَّحم آخذة بها لا علىٰ وجه الجارحة والتَّبعيض ، والرَّحم آخذة بها لا علىٰ وجه الاتِّصال والمماسَّة ، ثمَّ نقض هذا التَّخليط وقال : في الخبر إضمار تقديره : ذو الرَّحم يأخذ بحقو الرَّحمن فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، قال : لأنَّ الرَّحم لا يصحُّ عليها التَّعلُّق ، فالمراد ذو الرَّحم يتعلَّق بالحقو .

قلت : فقد زاد على التَّشبيه التَّجسيم ، والكلام مع هؤلاء ضائع ، كما يقال : لا عقل ولا قرآن ، وإذا تعلَّق ذو الرَّحم وهو جسم فبماذا يتعلَّق ، نعوذ بالله من سوء الفهم " .

(٧) إِعْتِقَادُهُم بِالجَنْبِ لله تَعَالَى :

قال القاضي أبو يعلى ، محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن خلف ابن الفرَّاء في "إبطال التَّأويلات لأخبار الصِّفات" (٤٢٧/١) : " ... قَالَ : وأخبرني يزيد بْن هارون، عَن الحجَّاج بْن أرطأة قَالَ: الشّجنة كالغصن تكون من الشَّجر أو كلمه نحوها وأمَّا قوله تَعَالَى: **﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتى عَلى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾** [الزمر:٥٦] فحكى شيخنا أَبُو عبد اللَّه رحمه فِي كتابه عَن جماعة من أصحابنا الأخذ بظاهر الآية فِي إثبات الجنب صفة لَهُ سُبْحَانَهُ " .

وقال ابن قيِّم الجوزيَّة : " هَبْ أَنَّ الْقُرْآنَ دَلَّ عَلَى إِثْبَاتِ جَنْبٍ هُوَ صِفَةٌ، فَمِنْ أَيْنَ لَكَ ظَاهِرُهُ أَوْ بَاطِنُهُ عَلَى أَنَّه جَنْبٌ وَاحِدٌ وَشِقٌّ وَاحِدٌ؟ وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِطْلَاقَ مِثَالِ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّه شِقٌّ وَاحِدٌ كَمَا «قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: " صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ» "، وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّه لَيْسَ لِلْمَرْءِ إِلَّا جَنْبٌ وَاحِدٌ.

فَإِنْ قِيلَ: الْمُرَادُ عَلَى جَنْبٍ مِنْ جَنْبِكَ، قُلْنَا: فَقَدْ عُلِمَ أَنَّ ذِكْرَ الْجَنْبِ مُفْرَدًا لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ أَنْ يَكُونَ لَهُ جَنْبٌ آخَرُ " . انظر : مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص٣٦-٣٧) .

قال الإمام ابن الجوزي في " دفع شبه التَّشبيه بأكُفِّ التَّنزيه" (١٤٠/١) في الرَّدِّ عليهم : " ... أي في طاعته وأمره ، أي : لأنَّ التَّفريط لا يقع إلَّا في ذلك ، وأمَّا الجنب المعهود من ذي الجوارح فلا يقع فيه تفريط .

وقال ابن حامد : نؤمن بأنَّ لله تعالى جنباً بهذه الآية .

قلت : وآعجباً من عدم العقول إذا لم يتهيَّأ التَّفريط في جنب مخلوق كيف يتهيَّأ في صفة الخالق ؟!!

وأنشد ثعلب وفسَّره :

خليليَّ كفَّا فاذكرا الله في جنبي أي في أمري

(٨) إِعْتِقَادُهُم بِالخِنْصَرُ لله تَعَالَى :

قال القاضي أبو يعلى ، محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن خلف ابن الفرَّاء (٤٥٨هـ) : " ... فِي الخنصر: وَهُوَ عَلَى ظاهره، إذ ليس فِي حمله عَلَى ذلك مَا يحيل صفاته، وأنَّ الخنصر كالإصبع، والإصبع كاليد، وقد جاز إطلاق اليدين، كذلك ها هنا يجب أن يجوز لا عَلَى وجه التَّبعيض والعضو ... " . انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٣٣٥) .

وروى أحمد بسنده من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ**﴾ [الأعراف: ١٤٣] قَالَ: " قَالَ: هَكَذَا، يَعْنِي أَنَّه أَخْرَجَ طَرَفَ الْخِنْصَرِ " قَالَ: أَبِي: " أَرَانَاهُ مُعَاذٌ " قَالَ: فَقَالَ لَهُ حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ: مَا تُرِيدُ إِلَى هَذَا يَا أَبَا مُحَمَّدٍ؟ قَالَ: فَضَرَبَ صَدْرَهُ ضَرْبَةً شَدِيدَةً، وَقَالَ: مَنْ أَنْتَ يَا حُمَيْدُ؟ وَمَا أَنْتَ يَا حُمَيْدُ، يُحَدِّثُنِي بِهِ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتَقُولُ أَنْتَ مَا تُرِيدُ إِلَيْهِ " . أخرجه أحمد في المسند (١٩/ ٢٨١ برقم ١٢٢٦٠) .

قال الإمام ابن الجوزي : " قلت هذا الحديث تكلَّم فيه علماء الحديث وقالوا لم يروه عن ثابت غير حمَّاد بن سلمة ، وكان ابن أبي العوجاء الزِّنديق قد أدخل على حمَّاد أشياء فرواها في آخر عمره ، ولذلك تجافى أصحاب الصَّحيح الإخراج عنه ، ومخرج الحديث سهل وذلك أنَّ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقرِّب إلى الإفهام بذكر الحسيَّات فوضع يده على خنصره إشارة إلى أنَّ الله تعالى أظهر اليسير من آياته .

قال ابن عقيل : كشف من أنواره التي يملكها بقدر طرف الخنصر ، وهذا تقدير لنا بحسب ما نفهم من القلَّة لا نحكم أنَّه يتقدَّر فإن قيل كيف أنكر حميد على ثابت ، قلنا : يحتمل أن يكون توهَّم أنَّ هذا يرجع إلى الصِّفات . وقد أثبت القاضي أبو يعلى لله سبحانه خنصراً بهذا الحديث المعلول " ... انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص٢١٥) .

(٩) إِعْتِقَادُهُم بِالأَصَابِعِ لله تَعَالَى :

قال القاضي أبو يعلى : " إثبات صفة الأصابع للرَّحمن سُبْحَانَهُ ... اعلم أنَّه غير ممتنع حمل الخبر عَلَى ظاهره فِي إثبات الأصابع والسبَّابة والتي تليها عَلَى مَا روي فِي حديث جابر، إذ ليس فِي حمله عَلَى ظاهره مَا يحيل صفاته ، وَلا يخرجها عمَّا تستحقُّه، لما بينا فِي الخبر الَّذِي قبله، لأنَّا لا نثبت أصابعاً هِيَ جارحة وَلا أبعاضاً ... اعلم أنَّه غير ممتنع حمل الخبر عَلَى ظاهره، وأنَّ الإصبع صفة ترجع إلى الذَّات، وأنَّه تجوز الإشارة فيها بيده ..." . انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٣١١-٣٢٢ باختصار) .

وقد ردَّ الإمام ابن الجوزي على القاضي في هذه المسألة ، فقال : " وقال القاضي أبو يعلى غير ممتنع حمل الخبر على ظاهره في الإثبات ، والإصبع صفة راجعة إلى الذَّات لأنَّا لا نثبت أصابعاً هي جارحة ولا أبعاضاً .

قلت : وهذا كلام مخبط لأنَّه إمَّا أن يثبت جوارحاً وإمَّا أن يتأوَّلها ، فأمَّا حملها على ظواهرها فظواهرها الجوارح ، ثمَّ يقول : ليست أبعاضاً ، فهذا كلام قائم قاعد ويضيع الخطاب لمن يقول هذا " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص٢٠٧) .

(١٠) إِعْتِقَادُهُم بِأَنَّ الله يَتَوَجَّع :

فقد جاء في كتاب : " تيسير الكريم الرَّحمن في تفسير كلام المنَّان " للشَّيخ السَّعدي : " قال الله متوجِّعاً !!! للعباد : ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبادِ﴾ [يس : ٣٠] ، أي : ما أعظم شقاءهم ، وأطول عناءهم ، وأشدّ جهلهم ، حيث كانوا بهذه الصِّفة القبيحة ، التي هي سبب لكلِّ شقاء وعذاب ونكال " . انظر : تيسير الكريم الرَّحمن في تفسير كلام المنان (ص٦٩٥) .

فالسَّعدي يصف الله تعالىٰ بصفة " التَّوجُّع " التي لم يقُلها قبله أحدٌ من العالمين ، وقد ورد هذا اللفظ الشَّنيع في طبعات : دار الرِّسالة ، ودار ابن الجوزي ، وطبعة مكتبة الرُّشد ، وقد حاول بعض أدعياء السَّلفيَّة تدارك فداحة ما وقع فيه مفسِّرهم السَّعدي المعتمد لديهم ، فحرَّف قوله : (متوجِّعاً !!!) لتصبح (مترحِّماً) ، وقد نشرت التَّحريف في طبعتها لكتاب السَّعدي كلٌّ من : دار المدني بجدَّة ، وطبعة المؤسسة السَّعيديَّة ، وكذا طبعة مركز ابن صالح ... فما رأيكم بهذا التَّحريف الذي ما كان إلَّا لجبر كسر كبير حصل في كلام عالم من كبار علمائهم ؟!! أم أنَّهم سيقولون بوصلتهم المعروفة دائماً : إنَّ الله تعالىٰ يتوجَّع لا كتوجُّعنا ، بل يتوجَّع توجُّعاً يليق به !! سبحانك ربِّي هذا بهتانٌ عظيم ...

والحقّ ... أنَّ جميع المسائل السَّابقة وغيرها الكثير الكثير من تخرُّصاتهم وتخابطاتهم ... وقد قمت بالرَّدِّ عليها ضمن سلسلة الرُّدود عليهم ، وبرهنت بالأدلَّة من الكتاب والسُّنَّة ... علىٰ مخالفتهم لعموم الأمَّة سلفاً وخلفاً ، وبالتَّالي يتَّضح لكلِّ عاقل بأنَّ من يدَّعون السَّلفيَّة مخالفون للسَّلف في أغلب المسائل التي طرحوها ، وأنَّ السَّلف منهم براء ، لأنَّ السَّلف الصَّالح فوَّضوا معاني جميع الألفاظ المتشابهة إلىٰ الله تعالىٰ ، مع إيمانهم بها واعتقاد تنزيهه سبحانه عن ظاهر معناها ...

۞ الفَصْلُ الثَّانِيْ ۞

حَقِيْقَةُ التَّفْوِيْضُ وَالتَّفْسِيْرُ وَالتَّأْوِيْل

﴿سُؤالٌ﴾ : مَا مَعْنَى التَّفْوِيْض فِيْ اللُغَة ؟

الجواب : قال الإمام أحمد بن فارس في" معجم مقاييس اللغة" (٤/ ٤٦٠) : " الْفَاءُ وَالْوَاوُ وَالضَّادُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَىٰ اتِّكَالٍ فِي الْأَمْرِ عَلَىٰ آخَرَ وَرَدِّهِ عَلَيْهِ ، ثمَّ يُفَرَّعُ فَيُرَدُّ إِلَيْهِ مَا يُشْبِهُهُ . مِنْ ذَلِكَ : فَوَّضَ إِلَيْهِ أَمْرَهُ ، إِذَا رَدَّهُ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ فِي قِصَّةِ مَنْ قَالَ : **﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾** [غافر: ٤٤] . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : بَاتُوا فَوْضَىٰ ، أَيْ مُخْتَلِطِينَ ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ كُلّاً فَوَّضَ أَمْرَهُ إِلَى الْآخَرِ . قَالَ :

طَعَامُهُمْ فَوْضَىٰ فَضًا فِي رِحَالِهِمْ وَلَا يُحْسِنُونَ السِّرَّ إِلَّا تَنَادِيَا " .

وقال الإمام ابن منظور في " لسان العرب" (٧/ ٢١٠) : " فَوَّضَ إِليه الأَمرَ : صَيَّرَه إِليه وجعَلَه الْحَاكِمُ فِيهِ . وَفِي حَدِيثِ الدُّعَاءِ : " فَوَّضْتُ أَمْري إِليك " ، أَي : رَدَدْتُه إِليك . يُقَالُ : فَوَّضَ أَمرَه إِليه إِذا رَدَّهُ إِليه وجعله الحاكم فيه " .

وقال الإمام الفيروزآبادي في "بصائر ذوي التَّمييز في لطائف الكتاب العزيز" (٢/ ٣٢٥-٣٢٦) : " يقال : فَوَّض إِليه أَمرَه ، أَي : ردَّه إِليه . وأَصله من قولهم : أَمرهم فوضَىٰ بينهم وفوْضُوضَىٰ وفَوْضُوضاءُ إِذا كانوا مختلِطين يتصرَّف كلٌّ منهم في مال الآخر . وقوم فَوْضَىٰ : متساوون لا رئيس لهم . أَو متفرِّقون أَو مختلِط بعضُهم ببعض . ومنه شركة المفاوضة وشركة التَّفاوض . وهو الاشتراك في كلّ شيءٍ .

واختُلِف في التَّفويض والتَّوكُّل أَيُّهما أَعلىٰ وأَرفع . فقال الشَّيخ أَبو عبد الله الأَنصاري : التَّفويض أَلطف إِشارةً وأَوسع معنىٰ ؛ فإِنَّ التَّوكُّل بعد وقوع السَّبب ، والتَّفويض قبل وقوعه وبعده . وهو من الاستسلام ، والتَّوكُّل شُعبةٌ منه يعني أَنَّ المفوِّض بين أَمر الحَول والقوَّة ، ويُفوِّض الأَمر إِلىٰ صاحبه من غير أَن يقيمه مُقام نفسه في مصالحه . بخلاف التوكُّل فإِنَّ الوكالة تقتضي أَن يقوم الوكيل مقام الموكِّل . والتَّفويض براءَة وخروج من الحول والقوَّة وتسليم الأَمر كلَّه إِلىٰ مالكه . وقال غيره : كذلك التَّوكُّل أَيضاً ، وما قَدَحْتُم به في التوكُّل يرِد عليكم نظيره في التّفويض سواءً ، فإِنَّا نقول : كيف يفوّض شيئاً لا يملكه البتَّة إِلىٰ مالكه ؟ وهل يصحّ أَن يفوّض واحد من آحاد الرَّعيَّة المُلْك إِلىٰ ملِك زمانه . فالعلَّة إِذاً في التَّفويض أَعظم منها في التوكُّل . بل لو قال قائل : التَّوكُّل فوق التَّفويض وأَجلّ منه وأرفع ، لكان مصيباً . ولهذا القرآن مملوء به أَمراً وإِخباراً عن خاصَّة الله وأَوليائه وصفوة عباده ؛ فإِنَّه حالهم ، وأَمر به رسوله في أَربعة مواضع ، كما تقدَّم في بصيرة التَّوكُّل . وسمَّاه المتوكِّلَ في الَّتوراة ؛ ثبت ذلك في صحيح البخاري ، وأَخبر عن رُسُله بأَنَّ حالهم التوكُّل ، وأَخبر النَّبيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن السَّبعين أَلفاً الذين يدخلون الجنَّة بغير حساب

أَنَّهم أَهل مقام التَّوكُّل . ولم يجيء التَّفويض في القرآن إلاَّ فيما حكاه تعالىٰ عن مؤمن آل فرعون من قوله : ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى الله﴾ [غافر: ٤٤] .

﴿سُؤالٌ﴾ : مَا مَعْنَى التَّفْوِيْض فِيْ الاصْطِلَاح ؟

الجواب : من خلال التَّعريف اللغوي للتَّفويض ، وكذا المُسلَّمات اللغويَّة والعقديَّة نستطيع أن نحدِّد المعنىٰ الاصطلاحي للتَّفويض بأنَّه : ردُّ العلم بالنُّصوص الموهمة للتَّشبيه ، وكذا النُّصوص التي لا يتوصَّل الباحث إلىٰ دَرْكِ معانيها إلىٰ الله تعالىٰ ، وعدم التَّعرُّض لمعانيها ، وإمرارها كما جاءت من غير تحريف ، ولا تكييف ، ولا زيادة ، ولا نقصان ، مع تنزيه الله عن مشابهة الحوادث ، واعتقاد أنَّ الظَّاهر غير مراد .

هذه هي الأُطُر العامَّة لمعنىٰ التَّفويض في الاصطلاح ... والذي دعا إلىٰ هذه المحدِّدات هو أنَّ ألفاظ اللغة المحدودة لا تستطيع أن تصوِّر للعقل الإنسانيِّ القاصر الحقائق الإلهيَّة إلَّا في صورة يألفها ، ويقوىٰ علىٰ إدراكها...

وعلىٰ ضوء ما سبق بيانه ، فإنَّه لـمَّا كان جلَّ جلاله متعالياً عن الشَّبيه والنَّظير ، **﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾** [الإخلاص: ٤] ، و **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ: ١١] . فإنَّ من العبث أن يحاول المخلوق اكتناه الخالق الواجب الوجود ، المتعالي عن الشَّبيه والنَّظير ، فإنَّ هذا غير ممكن ، ولهذا قيل : كلُّ ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك .

وما ذلك إلَّا لأنَّ للعقل حدوداً إذا جاوزها عجز وضلَّ ، وخبط في غير فهم ولا إدراك ... مع العلم أنَّ هناك ظواهر كثيرة تقع تحت حسّ الإنسان ، وهو مع ذلك يعجز عن الوصول إلىٰ كُنْهها وحقيقتها ، كالضُّوء ، والكهرباء ، و... و.... فإذا كان هذا حال الإنسان مع المخلوق ، فكيف حاله مع الخالق العظيم الذي **﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ: ١١] .؟!!!

ولذلك ، فإنَّ كلّ ما يعجز العقل عن التَّوصُّل إلىٰ معرفته ، والإحاطة بمعناه ، فالأولىٰ أن يفوِّض العلم فيه إلىٰ الله تعالىٰ ، وهذا هو صنيع المفوِّضة مع النُّصوص التي لا سبيل إلىٰ درك معناها ، فهم وإن كانوا قد أثبتوا اللفظ لكنَّهم توقَّفوا في تعيين المراد به في حقِّ الله تعالىٰ ، بل يمنعون أن يكون ظاهره مراداً ، ويقولون : " لا ندري ما أراد الله به " ، الله أعلم بمراده " ، " آمنَّا به علىٰ مراد الله ومراد رسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " .

لقد كان التَّفويض هو منهج الجمهور من سلف الأمَّة فيما لا تبلغه عقولهم ، ولا تدركه أفهامهم ، ومن ذلك ما جاء عن الإمام أحمد حيث قال : " ومن لم يعرف تفسير الحديث ويبلغه عقله ، فقد كُفي ذلك وأُحكم له ، فعليه بالإيمان به والتَّسليم له ، مثل حديث الصَّادق المصدوق ، وما كان مثله في القدر ،

ومثله أحاديث الرُّؤية كلّها وإن نبت عن الأسماع ، واستوحش منها المستمع فإنَّما عليه الإيمان بهـا ، وأن لا يردّ منها حرفاً واحداً ، وغيرها من الأحاديث المأثورات عن الثِّقات " . انظر : طبقات الحنابلة (١/ ٢٤١-٢٤٢)
.

إنَّ الواجب علىٰ الإنسان أن يُفكّر في آثار صنع الله ، ليعرف عظمة الله من خلال خلقـه ، وليهتدي إلىٰ منافـع خلقه ، ويشبع رغبته في البحث ضمن الدَّائرة التي من شأنه أن يجول فيهـا ويصول ، وقد جاء في الأثر عن ابن عبَّاس : " تَفَكَّرُوا فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي ذَاتِ اللَّهِ " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٣/ ٣٨٣ ، وقال : مَوْقُوفٌ وَسَنَدُهُ جَيِّدٌ) .

وفي هذا الإطار يقول الإمام محمَّد الغزالي الطُّوسي : " فالصَّواب إذن أن لا يتعرَّض لمجاري الفكر في ذات الله سبحانه وصفاته ، فإنَّ أكثر العقول لا تحتمله ، بل القدر اليسير الذي صرَّح به بعض العلماء ، وهو أنَّ الله تعالىٰ مقدَّس عن المكان ، ومنزَّه عن الأقطار والجهات ، وأنَّه ليس داخل العالم ولا خارجه ، ولا هو متَّصل بالعالم ولا هو منفصل عنه ، قد حيَّر عقول أقوام حتَّىٰ أنكروه ، إذ لم يطيقوا سماعه ومعرفته ، بل ضعفت طائفة عن احتمال أقلّ من هذا إذ قيل لهم : إنَّه يتعاظم ويتعالىٰ عن أن يكون له : رأس ، وَرِجْل ، وَيَد ، وعيْن ، وعُضو ، وأن يكون جسماً مشخَّصاً ، له مقدار وحجم .

فأنكروا هذا وظنُّوا أنَّ ذلك قدحٌ في عظمة الله وجلاله ، حتَّىٰ قال بعض الحمقىٰ من العوام : إنَّ هذا وصف بطيخ هندي ، لا وصف الإله ، لظنِّ المسكين أنَّ الجلالة والعظمة في هذه الأعضاء . وهذا لأنَّ الإنسان لا يعرف إلَّا نفسه ، فلا يستعظم إلا نفسه ، فكلّ ما لا يساويه في صفاته فلا يفهم العظمة فيه ، نعم غايته أن يقدّر نفسه جميل الصُّورة جالساً علىٰ سريره وبين يديه غلمان يمتثلون أمره ، فلا جرم غايته أن يقدّر ذلك في حقِّ الله تعالىٰ وتقدَّس حتَّىٰ يفهم العظمة " . انظر : إحياء علوم الدِّين (٤/ ٤٣٤) .

وسيتجلَّىٰ الأمر أكثر فأكثر بما سنذكره من أقوال علماء السَّلف والخلف الذين بيَّنوا لنا أنَّ تفويض المعنىٰ إلىٰ الله تعالىٰ هو ما كان عليه جمهور السَّلف وبعض الخلف الذين لم يقفوا علىٰ معاني العديد من الألفاظ المضافة إلىٰ الله تعالىٰ ...

﴿سُؤالٌ﴾ : مَا هِيَ الأَدلَّة عَلَى تَفْوِيْضِ الكَيْفِ وَالمَعنَى فِيْ أَخبَارِ الصِّفَاتِ إِلَى اللهِ تَعَالَى ؟

الجواب : استدلَّ من ذهبوا إلىٰ التَّفويض في أخبار الصِّفات إلىٰ الله تعالىٰ بالعديد من الأدلَّة ، من أهمها :

أوَّلاً : التَّمسُّك بوجوب الوقف علىٰ قوله تعالىٰ : **﴿وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾** [آل عمران: ٧] .

والذي يدلُّ علىٰ أنَّ الوقف واجب وجوه :

-أنَّ ما قبل هذه الآية يدلُّ على أنَّ طلب المتشـــابه مذموم حيث قال : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧] ، فلو كان طلب المتشابه جائزاً ، لما ذمَّ الله تعالى على ذلك .

قلت : وهذا ليس على إطلاقه ، فالآية الكريمة حدَّدت وحصرت الزَّيغ فيمن طلبه ابتغاء الفتنة والتَّشويش أو التَّأويل المناسب لبعض المعتقدات الفاسدة .

قال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٤/ ١٥) ، في تفسير قوله تعالى : ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران : ٧] : قَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْعَبَّاسِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ : مُتَّبِعُو الْمُتَشَابِهِ لَا يَخْلُو أَنْ يَتَّبِعُوهُ ويجمعوه طلباً للتَّشكيك فِي الْقُرْآنِ وَإِضْلَالِ الْعَوَامِّ ، كَمَا فَعَلَتْهُ الزَّنَادِقَةُ وَالْقَرَامِطَةُ الطَّاعِنُونَ فِي الْقُرْآنِ ، أَوْ طَلَبًا لِاعْتِقَادِ ظَوَاهِرِ الْمُتَشَابِهِ ، كَمَا فَعَلَتْهُ الْمُجَسِّمَةُ الَّذِينَ جَمَعُوا مَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِمَّا ظَاهِرُهُ الْجِسْمِيَّةُ حتَّى اعْتَقَدُوا أَنَّ الْبَارِئَ تَعَالَى جِسْمٌ مُجَسَّمٌ وصورة مصورة ذات وجه وعين وئد وَجَنْبٍ وَرِجْلٍ وَأُصْبُعٍ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ يَتَّبِعُوهُ عَلَى جِهَةِ إِبْدَاءِ تَأْوِيلَاتِهَا وَإِيضَاحِ مَعَانِيهَا ، أَوْ كَمَا فَعَلَ صَبِيغٌ حِينَ أَكْثَرَ عَلَى عُمَرَ فِيهِ السُّؤَالَ . فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ :

الْأَوَّلُ : لَا شَكَّ فِي كُفْرِهِمْ ، وَأَنَّ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمُ الْقَتْلُ مِنْ غَيْرِ اسْتِتَابَةٍ .

الثَّانِي : الصَّحِيحُ الْقَوْلُ بِتَكْفِيرِهِمْ ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ عُبَّادِ الْأَصْنَامِ وَالصُّوَرِ ، وَيُسْتَتَابُونَ فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا قُتِلُوا كَمَا يُفْعَلُ بِمَنِ ارْتَدَّ .

الثَّالِثُ : اختلفوا في جواز ذلك بناء عَلَى الْخِلَافِ فِي جَوَازِ تَأْوِيلِهَا . وَقَدْ عُرِفَ ، أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ تَرْكُ التَّعَرُّضِ لِتَأْوِيلِهَا مَعَ قَطْعِهِمْ بِاسْتِحَالَةِ ظَوَاهِرِهَا ، فَيَقُولُونَ أَمِرُوهَا كَمَا جَاءَتْ . وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى إِبْدَاءِ تَأْوِيلَاتِهَا وَحَمْلِهَا عَلَى مَا يَصِحُّ حَمْلُهُ فِي اللِّسَانِ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ بِتَعْيِينِ مُجْمَلٍ مِنْهَا .

الرَّابِعُ : الْحُكْمُ فِيهِ الْأَدَبُ الْبَلِيغُ ، كَمَا فَعَلَهُ عُمَرُ بِصَبِيغٍ " .

٢ . أنَّ الله تعالى مدح الرَّاسخين في العلم بأنَّهم ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران : ٧] ، وقال في سورة البقرة : ﴿فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة : ٢٦] .

فهؤلاء الرَّاسخون لو كانوا عالمين بتأويل ذلك المتشابه على التَّفصيل ، لما كان لهم في الإيمان به مزيد مدح ، لأنَّ كلّ من عرف شيئاً على سبيل التَّفصيل آمن به ... فالرَّاسخون هم الذين علموا بالدَّلائل القطعيَّة النَّقليَّة والعقليَّة أنَّه تعالى عالم بما لا نهاية له من المعلومات ، وعلموا أنَّ القرآن كلام الله تعالى ، وعلموا أنَّه سبحانه لا يتكلَّم بالباطل ولا بالعبث . فإذا سمعوا آية دلَّت القواطع على أنَّه لا يجوز أن يكون ظاهرها

مراداً لله تعالىٰ ، بل مراد الله بها غير ذلك الظَّاهر ، فوَّضوا تعيين ذلك المراد إلىٰ علمه تعالىٰ ، وقطعوا بأنَّ ذلك المعنىٰ – أي معنىٰ كان– هو الحقُّ والصَّواب .

٣. أنَّه لو كان قوله تعالىٰ : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ معطوفاً علىٰ قوله : ﴿إِلاَّ اللَّهُ﴾ لصار قوله : لصار قوله : ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ ابتداء ، وأنَّه بعيد عن الفصاحة ، لأنَّه كان الأولىٰ أن يقال : وهم يقولون آمنَّا به ، أو يقولون : آمنَّا به .

٤. قوله تعالىٰ : ﴿كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ ، يعني : أنَّهم آمنوا بما عرفوه علىٰ التَّفصيل ، وبما لم يعرفوا تفصيله وتأويله ، إذ لو كانوا عالمين بالتَّفصيل في الكلام لم يبق لهذا الكلام فائدة . فهذا أجمل وجوه الاستدلال بهذه الآية في نصرة مذهب السَّلف . انظر : أساس التقديس (ص٢٠٧–٢٠٩ ببعض التصرف) ، تحقيق : أحمد حجازي السقا .

قلت : وهذا لا يكون إلَّا عند عجزهم عن الوصول إلىٰ المراد بعد البحث واستفراغ الجهد في الوصول إلىٰ المعنىٰ المراد ...

ثَانِيَاً : قوله تعالىٰ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١] ، وقوله تعالىٰ : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] . فالآية الأولىٰ من أدلِّ الأدلَّة علىٰ أنَّ الله تعالىٰ منزَّه عن الجسميَّة والحيِّز والجهة ، ذلك أنَّ الله تعالىٰ ليس بجسم مصوَّر ، ولا جوهر محدَّد مقدَّر ، وأنَّه لا يماثل الأجسام ، لا في التَّقدير ولا في قبول الانقسام ، وأنَّه ليس بجوهر ولا تحلُّه الجواهر ، ولا بعَرَض ولا تحلُّه الأعراض ، بل لا يماثل موجوداً ، ولا يماثله موجود ، ولا يحدُّه المقدار ، ولا تحويه الأقطار ، ولا تحيط به الجهات ، ولا تكتنفه الأرضون ولا السَّموات ، وأنَّه مستوٍ علىٰ العرش علىٰ الوجه الذي قاله ، وبالمعنىٰ الذي أراده ، استواءً منزَّهاً عن المماسَّة والاستقرار ، والتمكُّن والحلول والانتقال ، لا يحمله العرش، بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون في قبضته ، وهو فوق العرش والسَّماء ، وفوق كلّ شيء إلىٰ تخوم الثَّرىٰ ، فوقيةً لا تزيده قرباً الىٰ العرش والسماء كما لا تزيده بُعداً عن الأرض والثَّرىٰ ، بل هو رفيع الدَّرجات عن العرش والسَّماء ، كما أنَّه رفيع الدَّرجات عن الأرض والثَّرىٰ ، وهو مع ذلك قريب من كلِّ موجودٍ ، وهو أقرب إلىٰ العبد من حبل الوريد ، وهو علىٰ كلِّ شيء شهيد ، إذ لا يماثل قُربه قُرب الأجسام ، كما لا تماثل ذاته ذات الأجسام ، وأنَّه لا يحلُّ في شيء ، ولا يحلُّ فيه شيء ، تعالىٰ عن أن يحويه مكان ، كما تقدَّس عن أن يحدُّه زمان ، بل كان قبل أن خلق الزَّمان والمكان ، وهو الآن علىٰ ما عليه كان ، وأنَّه بائن عن خلقه بصفاته ، ليس في ذاته سواه ، ولافي سواه ذاته ، وأنَّه مقدَّس عن التَّغيير والانتقال ، لا تحلُّه الحوادث ، ولا تعتريه العوارض، بل لا يزال في نعوت جلاله منزَّهاً عن الزَّوال ، وفي صفات كماله

مستغنياً عن زيادة الاستكمال ، وأنَّه في ذاته معلوم الوجود بالعقول ، مرئي الذَّات بالأبصار ، نعمةً منه ولطفاً بالأبرار في دار القرار ، وإتماماً منه للنَّعيم بالنَّظر إلىٰ وجهه الكريم . انظر : إحياء علوم الدِّين (١/ ٩٠) .

قلت : فَعُلِمَ ممَّا سبق من كلام أهل التَّفسير وغيرهم من علماء الأمَّة أنَّ قوله تعالىٰ : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ :١١] . أصلٌ في تنزيه الله تعالىٰ عن الجوارح والحواس والأعضاء ، سواء عند من فوَّض أو أوَّل ما ورد في القرآن ممَّا يسمِّيه البعض بالمتشابه ...

وعُلِم – أيضاً – أنَّ الحقَّ تعالىٰ مستحقٌّ للتَّنزيه دون التَّشبيه ، وللتَّوحيد دون التَّحديد ، وللتَّحصيل دون التَّعطيل والتَّمثيل ، وأنَّه تعالىٰ ليس له مِثْلٌ في ذاته وصفاته وحكمته وقدرته وعلمه ... وأنَّ هذه الآية صريحة في نفي كونه تعالىٰ جسماً مركَّباً من الأعضاء والأجزاء وحاصلاً في المكان والجهة ، إذ لو كان جسماً لكان مماثلاً لسائر الأجسام ...

وأمَّا قوله تعالىٰ : **﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾** [الإخلاص: ٤] ، فمعناه : " ولم يكن له شبيه ولا مِثْل ولا عِدْل ، ولم يكن له صاحبة " . انظر : تفسير الطبري (٢٤/ ٦٩٣) .

وقد جاء في الحديث عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ، أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا لِرَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ : **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ﴾** [الإخلاص: ١ – ٢] ، فَالصَّمَدُ : الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ، لأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يُولَدُ إِلاَّ سَيَمُوتُ ، وَلَيْسَ شَيْءٌ يَمُوتُ إِلاَّ سَيُورَثُ ، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لاَ يَمُوتُ وَلاَ يُورَثُ : **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾** [الإخلاص: ١ – ٤] ، قَالَ : لَمْ يَكُنْ لَهُ شَبِيهٌ وَلاَ عِدْلٌ وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ " . أخرجه الترمذي (٥/٣٠٨ برقم ٣٣٦٤) ، الحاكم في المستدرك علىٰ الصحيحين (٢/ ٥٨٩ برقم ٣٩٨٧ ، وقال : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ ، ووافقه الذهبي) ، البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٩٢ برقم ٥٠) ، الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد علىٰ مذهب السلف وأصحاب الحديث (ص٤٤) ، أبو الشَّيخ الأصبهاني في العظمة (١/ ٣٧٢ برقم ٨٨) ، الشاشي في المسند (٣/ ٣٧١ برقم ١٤٩٦) ، ابن خزيمة في كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل (١/ ٩٥) ، الدولابي في الكنىٰ والأسماء (٢/ ٥٧٨ برقم ١٠٣٤) ، ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٩٧ برقم ٦٦٣) .

فممَّا سبق بيانه نعلم أنَّ ذات الله تعالىٰ واحدة ، لا تعدُّد فيها ولا تركيب ، أي : ليس مركَّباً من أجزاء ، ولا مكوَّناً من أعضاء ، ولا توجد ذات تشبه ذاته ، فليس له ندٌّ ولا نظير، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ... لأنَّ التَّعدُّد معناه وجود شركاء ، والتَّركيب فيه احتياج ، ووجود الشَّبيه مماثلة للحوادث ، وكلُّ ذلك مستحيل عليه تعالىٰ .

ولمَّا كان إجراء بعض الآيات علىٰ ظاهرها يؤدِّي إلىٰ ما يعارض تنزيه الله تعالىٰ ، فإنَّ جمهور السَّلف ، رضوان الله عليهم – علىٰ ما سيأتي – فوَّضوا علم معاني الآيات إلىٰ الله تعالىٰ...

ثَالِثَاً : أخرج الإمام أحمد بسنده عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : لَقَدْ جَلَسْتُ أَنَا وَأَخِي مَجْلِساً مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي بِهِ حُمْرَ النَّعَمِ . أَقْبَلْتُ أَنَا وَأَخِي وَإِذَا مَشْيَخَةٌ مِنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جُلُوسٌ عِنْدَ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِهِ ، فَكَرِهْنَا أَنْ نُفَرِّقَ بَيْنَهُمْ ، فَجَلَسْنَا حَجْرَةً ، إِذْ ذَكَرُوا آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ ، فَتَمَارَوْا فِيهَا ، حتَّىٰ ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمْ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُغْضَباً ، قَدِ احْمَرَّ وَجْهُهُ ، يَرْمِيهِمْ بِالتُّرَابِ ، وَيَقُولُ : " مَهْلاً يَا قَوْمِ ، بِهَذَا أُهْلِكَتِ الأُمَمُ مِنْ قَبْلِكُمْ ، بِاخْتِلافِهِمْ عَلَىٰ أَنْبِيَائِهِمْ ، وَضَرْبِهِمُ الْكُتُبَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ ، إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزِلْ يُكَذِّبُ بَعْضُهُ بَعْضاً ، بَلْ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضاً ، فَمَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ ، فَاعْمَلُوا بِهِ ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ ، فَرُدُّوهُ إِلَىٰ عَالِمِهِ " . أخرجه أحمد في المسند ، (١١/ ٣٠٤ برقم ٦٧٠٢، قال الأرنؤوط : صحيح ، وهذا إسناد حسن .

قلت : فقوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ ، فَرُدُّوهُ إِلَىٰ عَالِمِهِ " : هو عين التَّفويض ، وهو إنَّما يُلجأ له عند العجز عن درْك المعنىٰ ، لا من أوَّل الطَّريق ، دون بذل الجهد والوُسْع والطَّاقة للوصول إلىٰ معناه ...

رَابِعَاً : " إجماع الصَّحابه – رضي الله عنهم – علىٰ أنَّ هذه المتشابهات في القرآن والأخبار كثيرة ، والدَّواعي إلىٰ البحث عنها ، والوقوف علىٰ حقائقها : متوفِّرة . فلو كان البحث عن تأويلها علىٰ سبيل التَّفصيل جائزاً ، لكان أولىٰ الخلق بذلك الصَّحابه والتَّابعون– رضي الله عنهم– ولو فعلوا ذلك لاشتهر ونقل بالتَّواتر . وحيث لم ينقل عن واحدٍ من الصَّحابة والتَّابعين الخوض فيها ، علمنا أنَّ الخوض فيها غير جائز " . انظر : أساس التقديس (ص٢٠٩) ، تحقيق : أحمد حجازي السقا .

قلت : وكلام الرَّازي هذا ليس دقيقاً ، بل الواقع يردُّه ، لأنَّ الاستقراء يثبت لنا وبلا مرية أنَّ التَّأويلات المرويَّة عن سلف الأمَّة من الكثرة ، بحيث لو استقصيناها لكانت كفيلة بصنع سفرٍ عظيم !!

خَامِسَاً : أنَّ للعقل جهوداً اذا جاوزها عجز وضل ، وخبط في غير فهم ولا إدراك... وهناك ظواهر كثيرة تقع تحت حسِّ الإنسان ، وتتداخل في مدركاته ، وهو مع ذلك يعجز عن الوصول إلىٰ كنهها ، فالنَّفس ، والرُّوح ، والعقل ، والضُّوء ، والكهرباء ، والأثير ، قريبة منه كلّ القرب ، ولكنَّه لا يستطيع معرفة حقيقتها ، وهو لذلك يكتفي بالبحث في آثارها وأعراضها ، وما يمكن أن يفيده منها ، ويَدَعُ – مضطرّاً– محاولة اكتناهها ، وما ذاك إلّا لأنَّ إدراكه ينتهي عند غايةٍ محدودة ، فالتَّفكير فيما وراء هذه الغاية إضاعة للوقت ، وصرف للقوىٰ فيما خلقت غير مستعدة له .

وإذا كان هذا حال العقل الإنساني مع ما يساويه في الوجود أو ينحط عنه ، بل كذلك شأنه فيما يظنّ من الأفعال أنَّه صادر عنه كالفكر ، فما يكون من أمره بالنِّسبة إلىٰ ذلك الوجود الأعلىٰ ؟! انظر : الله تبارك وتعالىٰ ، طه عفيفي (ص١٥١) .

﴿سُؤالٌ﴾ : وَضِّحْ لَنَا مَوْقِـفَ السَّلَفِ وَالخَلَـفِ مِـنَ التَّفْوِيْض ؟

الجواب : إنَّ النَّاظر فيما قام عليه موقف السَّلف والخلف من الألفاظ المضافة إلىٰ الله تعالىٰ يجد أنَّ جمهور السَّلف وبعض الخلف ذهبوا إلىٰ التَّفويض... وأنَّ الذي دعا الخلف إلىٰ التَّوسُّع في التَّأويل هو الضَّرورة الملحَّة ، والتي كانت بسبب كثرة السَّاعين في الإضلال في ذلك الزَّمن ...

وفي هذا يقول الإمام حسن البنَّا :

" ... وإذا تقـرَّر هذا ، فقد اتَّفق السَّلف والخلف علىٰ أصل التَّأويل ، وانحصر الخلاف بينهما في أنَّ الخلـف زادوا تحديد المعنىٰ المراد حيثما ألجأتهم ضرورة التَّنزيه إلىٰ ذلك ، حفظاً لعقائد العـوام من شُبَه التَّشبيه ، وهو خلافٌ لا يستحقُّ ضجَّة ، ولا إعناتاً ، ونحن نعتقد أنَّ رأي السَّلـف من السُّكـوت وتفويض علم هذه المعاني إلىٰ الله تبارك وتعالىٰ أسلم ، وأولىٰ بالاتِّباع ، حسماً لمادَّة التَّأويل والتَّعطيل " . انظر : العقائد ، حسن البنا (ص٧٩) .

قلت : وهذا الذي اعتقده الشَّهيد الإمام البنَّا من السُّكوت وتفويض المعاني إلىٰ الله تبارك وتعالىٰ هو ما مال إليه بعض الخلف ، حيث ذهبوا إلىٰ ترجيح مذهب التَّفويض علىٰ مذهب التَّأويل ، معتقدين بأنَّ الله سبحانه قد وصف نفسه ، ووصفه نبيُّه صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالمعنىٰ الـذي أراده ، وعلىٰ الوجـه الذي قالـه ، عملاً بقوله تعالىٰ : **﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتابَ مِنْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتابِ وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشابَهَ مِنْهُ ابْتِغاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغاءَ تَأْوِيلِهِ وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا وَما يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُوا الْأَلْبابِ﴾** [آل عمران: ٧] ، حيـث وقفوا علىٰ قوله تعالىٰ : **﴿وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾** ، وجعلوا قوله تعالىٰ : **﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا﴾** كلاماً مستأنفاً...

لقد اتَّسم موقف جمهور السَّلف من آيات وأحاديث الصِّفات بالتَّفويض ، وذلك بإمرارها كما جاءت من غير تكييـف ولا تشبيه ولا تعطيـل ، وأنَّ الظَّاهر المتبادر إلىٰ أذهان المشبِّهين منفيٌّ عن الله تعـالىٰ ، فـإنَّ الله سبحانـه **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ: ١١] ، ثمَّ تفويض معنـاها إلىٰ الله تعالىٰ ، إلَّا أن تقـع ضرورة ، فعند ذلك يلجأ إلىٰ التَّأويل التَّفصيلي ...

قال الإمام أبو الفرج عبد الرَّحمن بن الجوزي الحنبلي في " دفع شُبَه التَّشبيه بأكفِّ التَّنزيه" (ص٢٢٤) :
" واعلم أنَّ النَّاس في أخبار الصِّفات على ثلاث مراتب ، وذكر منها :
" ... إمرارهـا على ما جاءت من غير تفسير ولا تأويل ، إلاّ أن تقع ضرورة كقوله : **﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾** [الفجر: ٢٢] ، أي : جـاء أمره ، وهذا مذهب السَّلف " .

وعليه فإنَّ مذهب السَّلف في الصِّفات يتلخَّص في طريقين :

١ .طريق التَّفويض بإمرارها على ما جاءت من غير تعرُّض للمعنى وعليه جمهور السَّلف حيث :

– آمـن السَّلف رضوان الله عليهم بالصِّفات الخبريَّة وأجروها كما وردت من غير تفسير ، وهذا خاصٌّ بمن لم يفرغ جهده في الوصول إلى معانيها ، أمَّا من بذل الجهد منهم ، فقد وردت عنهم العديد من معانيها المجازيَّة ، كما هو مسطور في كتب التَّفسير ، والأثر ، كتفسير ابن جرير الطَّبري ...

– اعترفوا بعجـز العقل الإنسانيِّ عن إدراك كُنْه وحقيقة هذه الصِّفات التي أطلقها الرَّبُّ تعالى على نفسـه الكريمة ، وقالوا : إنَّ العجز عن دَرْكِ الإدْرَاكِ إدْرَاك ، فآمنوا وتوقَّفوا عنده وعملوا به ، وزجروا من خاض فيه وسأل عنه ، بقصد التَّشويش وبلبلة عقائد العوام . فقد أخرج البيهقي بسند جيِّد عن عبد الله بن وهب ، قال : كنَّا عند مالك فدخل رجل ، فقال : يا أبا عبد الله **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾** [طه :٥] ، كيف استوى ؟ فأطرق مالك فأخذته الرُحَضَاء – عرق الحمَّى – ثمَّ رفع رأسه ، فقال : الرَّحمن على العرش استوى كما وصف الله نفسه ، ولا يقال كيف ، وكيف عنه مرفوع ، وما أراك إلَّا صاحب بدعة ... أَخْرِجُوه . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٣/ ٤٠٧) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم : تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته (١٣/ ٢٩) .

– " كانـوا لا يجادلون في هذه الصِّفات ولا يناقشونها ، فَمَنْ أمعن النَّظر في دواوين الحديث النَّبوي ووقـف على الآثار السَّلفيَّة علم أنَّه لم يَرِدْ قَطّ من طريق صحيح ولا سقيم ، عن أحـد من الصَّحابة رضي الله عنهم ، على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم أنَّه سأل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن معنى لسان نبيِّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بل كانـوا جميعاً ينكرون الجدل في الدِّين ، والخصومة في القـدر ، والمناظرة فيما يتناظر فيه أهل الجدل ويتنازعون فيه من دينهم بالتَّسليم للرِّوايـات الصَّحيحة ولما جاءت به الآثار التي رواها الثِّقات عدلاً عن عدل حتَّى ينتهي ذلك إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

– كانـت النَّزعة الغالبة على أكثرهم التَّوقُّف في مسائل العقائد والاقتصـاد في الجدل الدِّيني وعدم الولوع فيه ، والتَّسليم لما ورد في القرآن الكريم والأحاديـث النَّبويَّة الشَّريفة به . وهذا الموقف السَّليم

كان نتيجة منطقيَّة للنّزعة العمليَّة التي تسود الإسلام ، والتي تجعله زاهداً أشدَّ الزُّهد في المناقشات الجدليَّة ، فكانت طبيعته طبيعة عمليَّة تتَّجه نحو تحقيق الأفعال الإنسانيَّة ، وتحاول قدر الإمكان أن تتجنَّب المسائل الجدليَّة الاعتقاديَّة ... " . انظر : دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ، عرفان عبد الحميد ، (ص٢٠٥-٢٠٦) ، إلَّا إذا دعت الحاجة لذلك ... وعندها ما كانوا يتردَّدون في بيان معاني الألفاظ ، كما روي عن الإمام أحمد أنَّه قال في قوله تعالىٰ : ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ**﴾ [الفجر: ٢٢] ، أي : جاء أمره ...

٢. طريق التَّأويل التَّفصيلي ، وعليه بعض السَّلف ...

وقبل أن نُنهي الكلام عن موقف السَّلف من التَّفويض ، يجدر بنا الإشارة إلىٰ السَّبب الذي لأجله سكت جمهور السَّلف عن تفسير النُّصوص ، وقالوا : امرُّوها كما جاءت من غير تفسير ...

يقول الإمام ابن الجوزي في "دفع شُبَه التَّشبيه بأكُفِّ التَّنزيه" (ص١١٠) : " إنَّما سكت السَّلف عن تفسير النُّصوص لثلاثة أوجه هي :

أَحَدُهَا : أنَّها ذكرت للإيناس بموجود فإذا فسِّرت لم يحصل الإيناس ، مع أنَّ فيها ما لا بدَّ من تأويله ، كقوله تعالىٰ : ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ**﴾ [الفجر: ٢٢] ، أي : جاء أمره .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : " وإنَّما صرفه إلىٰ ذلك أدلَّة العقل ، فإنَّه لا يجوز عليه الانتقال .

وَالوَجْهُ الثَّانِي : أنَّه لو تأوّلت اليد بمعنىٰ القدرة ، جاز أن يتأوَّل بمعنىٰ القوَّة ، فيحصل الخطر بالصَّرف عمَّا يحتمل .

وَالثَّالِثُ : أنَّهم لو أطلقوا في التَّأويل اتسع الخرق فخلط المتأوِّل ، فإذا سأل العامِّيُّ عن قوله تعالىٰ : ﴿**ثُمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ**﴾ [الأعراف: ٥٤] ، قيل له : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسُّؤال عنه بدعة ، وإنَّما فعلنا هذا لأنَّ العوام لا يدركون الغوامض " .

وروي هذا الكلام عن الإمام مالك ، وربيعة بن عبيد الرَّحمن ، وأمِّ سلمة رضي الله عنها ... والحقُّ أنَّ ذلك لم يثبت عنهم . قال الأستاذ العلَّامة حسَّان عبد المنَّان : "ليس لهذا إسناد يثبتُ وإليك تفصيله :

رواه اللالكائي في " شرح أصول الاعتقاد " (٦٦٤) ، وإسماعيل بن عبد الرَّحمن الصَّابوني في " عقيدة السَّلف " (١/ ١١٠-١١١) (من الرَّسائل المنيريَّة) ، وأبو نعيم في " الحلية " (٦/ ٣٢٥- ٣٢٦) من طريق سلمة بن شبيب ، عن مهدي بن جعفر عن جعفر بن عبد الله ، عن مالك بن أنس . وتابعه الدَّارمي في " الردّ علىٰ الجهميَّة " (ص٢٨٠) ، فقال : عن مهدي بن جعفر ، عن جعفر بن عبد الله ، عن رجلٍ قد سمّاه لي ، قال : جاء رجل إلىٰ مالك بن أنس ... وفي هذا الإسناد ثلاث عِلَلٍ :

رواية الدَّارمي المخالفة لرواية سلمة بن شبيب ، فزاد فيها رجلاً مجهولاً ، وجهالة جعفر بن عبد الله فإني لم أتبيَّنه ، وما عند الدَّارمي في روايته من توثيقه لا يُحسِّنُ أمرَه وحالَه ، وأمَّا مهدي بن جعفر – وهو الرَّملي – ففيه نظر ، إذ نقلوا أنَّ ابن عدي ، قال : يروي عن الثِّقات أشياء لا يُتابعُه عليها أحدٌ ، وهذا يُشعر بنكارة حديثه ، وهو ما حكم به البخاري ، فقال : حديثُه منكر " التَّهذيب " . ورواه ابن عبد البر

في " التَّمهيد " (٧/ ١٥١) ، من طريق بقي بن مخلد ، حدَّثنا بكار بن عبد الله القرشي ، حدَّثنا مهدي بن جعفر ، عن مالك بن أنس ، به . وفي هذه الرِّواية وهمٌ وتدليسٌ كأنَّه من بكَّار بن عبد الله ، فقد أسقطَ مَنْ بينَ مهدي بن جعفر ومالك ، وقد بيَّنا ذلك في الرِّواية السَّابقة .

ورواه إسماعيل بن عبد الرَّحمن الصَّابوني (١/ ١١٠) ، عن أبي الحسن بن إسحاق المدني ، حدَّثنا أحمد بن الخضر أبو الحسن الشَّافعي ، حدَّثنا شاذان ، حدَّثنا ابن مخلد بن يزيد القهستاني ، حدَّثنا جعفر بن ميمون ، قال : سُئل مالك بن أنس ... وهذا إسنادٌ لا يصحُّ أيضاً ، فجعفر بن ميمون هو الأنماطي ، وهو ضعيف ، وشاذان وشيخُه لم أعثر لهما علىٰ ترجمة !! ورواه البيهقي في " الأسماء والصِّفات " (ص٤٠٨) ، عن أبي عبد الله ، أخبرني أحمد بن محمَّد بن إسماعيل بن مهران ، حدَّثنا أبي ، حدثنا أبو الرَّبيع ابن أخي رشدين بن سعد ، قال : سمعتُ عبد الله بن وهب يقول : كُنَّا عند مالك بن أنس .. فذكره . وهذا إسنادٌ لا يصحُّ أيضاً ، وإن جوَّد إسناده ابن حجر في " الفتح " (١٣/ ٤٠٧) ، فأبو الرَّبيع لم أعرفه ، وأحمد : لم أعثر له علىٰ ترجمة ، وأبوه مترجم في " اللسان " (٥/ ٨١-٨٢) ، وفيه نظرٌ وضعف في آخر ستّ سنوات من عمره .

ورواه البيهقي (ص٤٠٨) ، عن أبي بكر أحمد بن محمَّد بن الحارث الفقيه الأصفهاني ، أخبرنا أبو محمَّد عبد الله بن محمَّد بن جعفر بن حيَّان المعروف بأبي الشَّيخ ، حدَّثنا أبو جعفر بن زيرك البزي ، سمعتُ محمَّد بن عمرو بن النَّضر النَّيسابوري يقول : سمعتُ يحيىٰ بن يحيىٰ يقول : كُنَّا عند مالك بن أنس فجاء رجل ... فذكره .

وهذا إسنادٌ لا يصحُّ أيضاً ، فابنُ زيرك لم أجد له ترجمة ، ومحمد بن عمرو بن النَّضر ذكره ابن حجر في " نزهة الألباب " (٢/ ٩٢) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وانظر " سير أعلام النُّبلاء " (٨/ ١٠٠-١٠١) . ورواه ابن عبد البرّ في " التَّمهيد " (٧/ ١٥١) ، عن محمَّد بن مالك ، قال : حدَّثنا عبد الله بن يونس ، قال : حدَّثنا بقي بن مخلد ، قال : حدَّثنا أيوب بن صلاح المخزومي بالرَّملة ، قال : كُنَّا عند مالك إذ جاءَه عراقي ، فقال له ... فذكره . كذا في المطبوع : " أيُّوب بن صلاح " ، وهو تحريف ، إنَّما هو أيُّوب بن صالح بن سلمة الحرَّاني المخزومي ، وهو ضعيف ، ضعَّفه ابن معين وغيرُه . انظر ترجمته في " اللسان " (١/ ٤٨٣-٤٨٤) . وبهذا يتبيَّن لك خطأ الحافظ الذَّهبي في قوله في " العلو " (ص١٤١مختصره) : " هذا ثابت عن مالك " !! ومن ثمَّ خطأ كُلّ مَن سَلَّمَ بما نُسِبَ إلىٰ الإمام مالك رحمه الله ، لأنَّ أسانيده لا تَقُم لذلك .

وقد يَرِدُ علينا أنَّ ذلك بمجموع هذه الطُّرق والأسانيد يصحُّ .

فنقولُ : إنَّ مثلَ هذه الأسانيد لا تتقوَّىٰ وليس عجيباً أن تتكثَّرَ ، لأنَّ الفتنة في هذه المسألة قد انتشرت في ذاك الحين ، ونُسِبَ زوراً هذا القول إلىٰ مالك وغيره ، فتناقلَه مجاهيلُ من النَّاس لا يُعرفون بصحيح علمٍ ، ولا توثيق ، فانتشرت لشائعاتها ، وإلاَّ فقُل لي – بربِّكَ – : أين الثِّقات من تلامذة الإمام مالك ، وتلامذتهم عن مثل هذه الحادثة ، وهذا القول ؟! .

وفي الباب مما رُوِيَ بنحوِه :

١-قول أمّ سلمة : رواه اللالكائي (٦٦٣) ، والصَّابوني في " عقيدة السَّلف " (١/ ١١٠) ، وابن قدامة في " العلو " (٨٢) ، وفي إسنادِه محمَّد بن أشرس ، وهو متَّهم في الحديث ، وقد تركه غير واحد .

وقال شيخ الإسلام في " الفتاوىٰ " (٥/ ٣٦٥) : وقد رُوِيَ هذا الجواب عن أمِّ سلمة رضي الله عنها موقوفاً ومرفوعاً ، ولكن ليس إسناده مما يُعتمد عليه .

٢- قول ربيعة شيخ الإمام مالك : رواه اللالكائي (٦٦٥) ، والبيهقي (ص٤٠٨-٤٠٩) ، وابن قدامة في " العلو " (٩٠) ... بأسانيد لا تصحُّ . وعلىٰ أيٍّ فالقضية تبقىٰ رأياً من عالم غير ملزمٍ للنَّاس ، ولا قاطع للجدل والفهمِ ، ولا محدِّدٍ لفهمٍ واحدٍ ، بل لكُلٍّ مُتَّسع فيما يرىٰ ... والله أعلم " . انظر : مجموعة رسائل محمَّد نسيب الرفاعي ، حسَّان عبد المنَّان ، (ص٢٨-٢٩) .

فالله تعالىٰ لا كَيْفَ له ، لأنَّ الكَيْفَ كلمة مدلولها استفهام عن عموم الأحوال التي شأنها أن تُدرك بالحواس ، والله تعالىٰ يتنزَّه عن ذلك...

وهأنذا أنقـلُ من نصوص علماء السَّلف والخلف ما يثبت أنَّ تفويض معاني النُّصوص هو منهج سار عليه جمهور السَّلف وبعض الخلف ...

قال الإمـــام ابن حبَّان في "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبَّان " (١٥/ ٤٨) : " ... إِنَّ الْمُصْطَفَىٰ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا خَاطَبَ أُمَّتَهُ قَطُّ بِشَيْءٍ لَمْ يُعْقَلْ عَنْهُ ، وَلَا فِي سُنَنِهِ شَيْءٌ لَا يُعْلَمُ مَعْنَاهُ ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ السُّنَنَ إِذَا صَحَّتَ يَجِبُ أَنْ تُرْوَىٰ وَيُؤْمَنَ بِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تُفَسَّرَ وَيُعْقَلَ مَعْنَاهَا ، فَقَدْ قَدَحَ فِي الرِّسَالَةِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ السُّنَنُ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي فِيهَا صِفَاتُ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا الَّتِي لَا يَقَعُ فِيهَا التَّكْيِيفُ ، بَلْ عَلَىٰ النَّاسِ الْإِيمَانُ بِهَا ... " .

وقال الإمام الخطَّابي في " معالم السُّنن " (٤/ ٣٣١-٣٣٢) : " مذهب علماء السَّلف وأئمَّة الفقهاء أن يُجرُوا مثل هذه الأحاديث علىٰ ظاهرها ، وأن لا يُريغوا لها المعاني ، ولا يتأوَّلوها لعلمهم بقصور علمهم عن دَرْكها .

حدَّثنا الزَّعفراني ، حدَّثنا ابن أبي خيثمة ، حدَّثنا عبد الوهَّاب بن نجدة الحوطي ، حدَّثنا بقيَّة ، عن الأوزاعي (١٥٧هـ) ، قال : كان مكحول (١١٢هـ) والزُّهري (١٢٤هـ) يقولان : أمرُّوا الأحاديث كما جاءت .

قلت : وهذا من العلم الذي أمرنا أن نؤمن بظاهره ، وأن لا نكشف عن باطنه ، وهو من جملة المُتشابه الذي ذكره الله عزَّ وجلَّ في كتابه ، فقال : ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتابَ مِنْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتابِ وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ**﴾ [آل عمران: ٧] الآية ؛ فالمُحكم منه يقع به العلم الحقيقي والعمل ، والمتشابه يقع به الإيمان والعلم بالظَّاهر ، ونُوكل باطنه إلىٰ الله سبحانه ؛ وهو معنىٰ قوله : ﴿**وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ**﴾ [آل عمران: ٧] ، وإنَّما حظُّ الرَّاسخين في العلم أن يقولوا : ﴿**آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا**﴾ [آل عمران: ٧] ، وكذلك كلّ ما جاء من هذا الباب في القرآن ، كقوله : ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ**﴾ [البقرة: ٢١٠] ، وقوله : ﴿**وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا**﴾ [الفجر: ٢٢] ، والقول في جميع ذلك عند علماء السَّلف هو ما قلنا ، وقد روي مثل ذلك عن جماعة من الصَّحابة .

وقد زلَّ بعض شيوخ أهل الحديث ممَّن يرجع إلىٰ معرفته بالحديث والرِّجال ، فحاد عن هذه الطَّريقة حين روىٰ حديث النُّزول ، ثمَّ أقبل يسأل نفسه عليه ، فقال : إن قال قائل : كيف ينزل ربُّنا إلىٰ السَّماء ؟ قيل له : ينزل كيف شاء ، فإن قال : هل يتحرَّك إذا نزل أم لا ؟ فقال : إن شاء تحرَّك ، وإن شاء لم يتحرَّك .

قلت : وهذا خطأ فاحش ، والله سبحانه لا يوصف بالحركة ، لأنَّ الحركة والسُّكون يتعاقبان في محلٍّ واحد ، وإنَّما يجوز أن يوصف بالحركة من يجوز أن يوصف بالسُّكون ، وكلاهما من أعراض الحدث ، وأوصاف المخلوقين ، والله جلَّ وعزَّ متعال عنهما ، ليس كمثله شيء ، فلو جرىٰ هذا الشَّيخ عفا الله عنَّا وعنه علىٰ طريقة السَّلف الصَّالح ، ولم يدخل نفسه فيما لا يعنيه ، لم يكن يخرج به القول إلىٰ مثل هذا الخطأ الفاحش ، وإنَّما ذكرت هذا لكي يتوقَّىٰ الكلام فيما كان من هذا النَّوع ، فإنَّه لا يثمر خيراً ولا يفيد رشداً ، ونسأل الله العصمة من الضَّلال والقول بما لا يجوز من الفاسد المحال " .

وكلام الإمام الخطَّابي هذا حقٌّ ... فقد وُجد الكثيرون ممَّن أجروا الألفاظ علىٰ ظاهرها ، وفسَّروها بالظَّواهر المحالة علىٰ الله تعالىٰ ، وبالمعاني الحسيَّة التي هي من دلائل إمكان من قامت به ...

فقد صرَّح بأنَّ الإيمان بالمتشابه يقتضي أن نكِل العلم بحقيقته إلىٰ الله تعالىٰ ، وهذا هو التَّأويل الإجمالي ...

وقال الإمام أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطَّبري الرَّازي اللالكائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة" (٣/ ٤٨٠) : " أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ محمَّد بْنِ حَفْصٍ ، قَالَ : ثَنَا محمَّد بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَلَمَةَ ، قَالَ : ثَنَا أَبُو محمَّد سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ حَكِيمٍ السُّلَمِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْمَهْدِيِّ بْنِ يُونُسَ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا سُلَيْمَانَ دَاوُدَ بْنَ طَلْحَةَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي حَنِيفَةَ الدَّوْسِيَّ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ محمَّد بْنَ الْحَسَنِ (١٨٩هـ) يَقُولُ : " اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَىٰ الْمَغْرِبِ عَلَىٰ الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثِّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صِفَةِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ وَلَا وَصْفٍ وَلَا تَشْبِيهٍ ، فَمَنْ فَسَّرَ الْيَوْمَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ ، فَقَدْ خَرَجَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوا وَلَمْ يُفَسِّرُوا ، وَلَكِنْ أَفْتَوْا بِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ثمَّ سَكَتُوا ، فَمَنْ قَالَ بِقَوْلِ جَهْمٍ فَقَدْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَصَفَهُ بِصِفَةِ لَا شَيْءَ " .

وقال الإمام عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الدَّاني في " الرِّسالة الوافية لمذهب أهل السُّنَّة في الاعتقادات وأصول الدِّيانات" (ص١٣٧-١٣٨) : " حدَّثنا عبد الرَّحمن بن عثمان ، قال : نا قاسم بن أصبغ ، قال : نا أحمد بن زهير ، قال : نا عبد الوَّهاب بن نجدة ، قال : نا بقيَّة بن الوليد ، قال : نا الأوزاعي ، قال : كان مكحول والزُّهري يقولان : أمرّ الأحاديث كما جاءت .

قال أبو عمرو : وهذا دين الأمَّة ، وقول أهل السُّنَّة في هذه الصِّفات : أن تمرّ كما جاءت بغير تكييف ، ولا تحديد ، فمن تجاوز المرويَّ فيها ، وكيَّف شيئاً منها ، ومثَّلها بشيء من جوارحنا وآلتنا فقد ضلَّ واعتدىٰ ، وابتدع في الدِّين ما ليس منه ، وخرق إجماع المسلمين ، وفارق أئمَّة الدِّين " .

وقد ذكر الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرَّحمن الصَّابوني في " عقيدة السَّلف أصحاب الحديث" (ص٣) في كلامه عن عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة ، أنَّهم : " ينتهون فيها إلىٰ ما قاله الله تعالىٰ ، وقاله رسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من غير زيادة عليه ولا إضافة إليه ، ولا تكييف له ولا تشبيه ، ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير ، ولا إزالة للفظ الخبر عمَّا تعرفه العرب ، وتضعه عليه بتأويل منكر ، ويجرونه علىٰ الظَّاهر ، ويكِلون علمه إلىٰ الله تعالىٰ ، ويقرُّون بأنَّ تأويله لا يعلمه إلَّا الله ، كما أخبر الله عن الرَّاسخين في العلم أنَّهم يقولونه في قوله تعالىٰ : **﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا وَما يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُوا الْأَلْبابِ﴾** [آل عمران: ٧] " .

وقال الإمام ، شَيْخُ العَرَبِيَّة ، أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ القَاهِرِ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الجُرْجَانِيُّ في " أسرار البلاغة" (ص٢٨٧-٢٨٩) : ومن قدح في المجاز وهمَّ أن يصفه بغير الصِّدق فقد خبط خبطًا عظيماً ، وتهدف لما لا يخفىٰ . ولو لم يجب البحث عن حقيقة المجاز والعناية به حتَّىٰ تُحصل ضروبه ، وتُضبط أقسامه ، إلَّا للسَّلامة من مثل هذه المقالة ، والخلاص ممَّا نحا نحو هذه الشُّبهة ، لكان من حقِّ العاقل أن يتوفَّر عليه ، ويصرف العناية إليه ، فكيف وبطالب الدِّين حاجة ماسَّة إليه من جهات يطول عدُّها ، وللشَّيطان من جانب الجهل به مداخل خفيَّة يأتيهم منها ، فيسرق دينهم من حيث لا يشعرون ، ويُلقيهم في الضَّلالة من حيث ظنُّوا أنَّهم يهتدون ؟ وقد اقتسمهم البلاء فيه من جانبي الإفراط والتَّفريط ، فمن مغرور مُغْرًىٰ بنفيه دَفْعة ، والبراءة منه جملة ، يشمئز من ذكره ، وينبو عن اسمه ، يرىٰ أنَّ لزوم الظَّواهر فرض لازم ، وضربَ الخيام حولها حتمٌ واجب ، وآخر يغلو فيه ويفرط ، ويتجاوز حدَّه ويخبط ، فيعدل عن الظَّاهر والمعنىٰ عليه ، ويسوم نفسه التعمُّق في التَّأويل ولا سبب يدعو إليه .

أمَّا التَّفريط ، فما تجد عليه قوماً في نحو قوله تعالىٰ : **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمامِ وَالْمَلائِكَةُ﴾** [البقرة : ٢١٠] ، وقوله : **﴿وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾** [الفجر : ٢٢] ، **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾** [طه : ٥] ، وأشباه ذلك من النُّبوّ عن أقوال أهل التَّحقيق . فإذا قيل لهم : إنَّ الإتيان والمجيء ، انتقال من مكان إلىٰ مكان ، وصفة من صفات الأجسام ، وأنَّ الاستواء إنْ حُمل علىٰ ظاهره لم يصح إلَّا في جسم يشغل حَيّزاً ويأخذ مكاناً ، والله عزَّ وجلَّ خالق الأماكن والأزمنة ، ومنشئ كلَّ ما تصحُّ عليه الحركة والنُّقلة والتَّمكُّن والسُّكون ، والانفصال والاتِّصال ، والمماسَّة والمحاذاة ، وأنَّ المعنىٰ علىٰ : " إلا أن يأتيهم أمر الله " ، وجاء أمر ربِّك ، وأنَّ حقَّه أن يعبّر بقوله تعالىٰ : **﴿وَأَتاهُمُ الْعَذابُ مِنْ حَيْثُ لا يَشْعُرُونَ﴾** [الزمر: ٢٥] وقول الرَّجل : آتيك من حيث لا تشعر ، يريد : أُنزل بك المكروهَ ، وأفعلُ ما يكون جزاءً لسوء صنيعك ، في حال غفلة منك ، ومن حيث تأمن حلوله بك . وعلىٰ ذلك قوله :

أتيناهُمُ مِن أيمنِ الشِّقِّ عندهمْ ويأتي الشَّقيَّ الحَيْن من حيث لا يدري

نعم ، إذا قلت ذلك للواحد منهم ، رأيته إن أعطاك الوفاق بلسانه ، فبين جنبيه قلب يتردَّد في الحيْرة ويتقلَّب ، ونفس تَفِرُّ من الصَّواب وتهرُب ، وفكر واقف لا يجيء ولا يذهب ، يُحضره الطَّبيب بما يبرئه من دائه ، ويريه المرشد وجه الخلاص من عنائه ، ويأبىٰ إلَّا نِفاراً عن العقل ، ورجوعاً إلىٰ الجهل . لا يحضره التَّوفيق بقدر ما يعلم به أنَّه إذا كان لا يجري في قوله تعالىٰ : ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف : ٨٢] ، علىٰ الظَّاهر لأجل علمه أنَّ الجماد لا يسأل ، مع أنَّه لو تجاهل متجاهل فادَّعىٰ أنَّ الله تعالىٰ خلق الحياة في تلك القرية حتَّىٰ عقلت السُّؤال ، وأجابت عنه ونطقت ، لم يكن قال قولاً يكفر به ، ولم يزد علىٰ شيء يعلم كذبه فيه ، فمن حقِّه أن لا يجثم ها هنا علىٰ الظَّاهر ، ولا يضرب الحجاب دون سمعه وبصره حتَّىٰ لا يعي ولا يراعىٰ ، مع ما فيه ، إذا أخذ علىٰ ظاهره ، من التَّعرُّض للهلاك والوقوع في الشِّرك " .

ومن المؤسف حقَّاً أن يقوم مدَّعو السَّلفيَّة بالعبث بكتاب أسرار البلاغة التي لا يجيدون فنَّها ، فيشطبون هذه الفقرة برمَّتها من أسرار الجرجاني ، والسَّبب أنَّها لا تتوائم ولا تتوافق مع ما ذهبوا إليه من إنكار المجاز ، فقد قام المشرفون علىٰ المكتبة الشَّاملة / الإصدار السَّادس بشطب هذه الفقرة من أسرار البلاغة ، وهذه خيانة علميَّة توارثوها جيلاً بعد جيل ، فقد سبق لأسلافهم العبث بكتب أهل العلم ، بل تعدُّوه إلىٰ كتابة كتب نسبوها للعديد من أساطين العلم لنصرة مذهبهم وباطلهم ...

وقد تتبَّعت بحمد الله تعالىٰ جرائمهم العبثيَّة بكتب أهل العلم ، وكذا سرقاتهم لكتب وأفكار العلماء ، وجعلت ذلك ضمن فصلين في كتابنا هذا ...

وقال الإمام أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني في " العقيدة النِّظاميَّة (ص٣٢) : " وقد اختلفت مسالك العلماء في الظَّواهر التي وردت في الكتاب والسُّنَّة . وامتنع علىٰ أهل الحقِّ اعتقاد فحواها ، وإجراؤها علىٰ موجب ما تبتدره أفهام أرباب اللسان منها ، فرأىٰ بعضهم تأويلها والتزام هذا المنهج في آي الكتاب ، وما يصحُّ من سُنن الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وذهب أئمَّة السَّلف إلىٰ الانكفاف عن التَّأويل ، وإجراء الظَّواهر علىٰ مواردها ، وتفويض معانيها إلىٰ الرَّبِّ تعالىٰ ، والذي نرتضيه رأياً ، وندين الله به عقلاً : اتِّباع سلف الأمَّة ، فالأولىٰ الاتِّباع ، وترك الابتداع ، والدَّليل السَّمعي القاطع في ذلك : أنَّ إجماع الأمَّة حجَّة متَّبعة ، وهو مستند معظم الشَّريعة ... " .

وقال الإمام ابن العربي المالكي في " العواصم من القواصم (النَّص الكامل) (ص٢٠٨-٢١١) : " قاصمة :

وقد بينّا في غير موضع أنَّ الكائدين للإسلام كثير ، والمقصِّرون فيه كثير ، وأولياؤه المشتغلون به قليل ، فممَّن كاده : الباطنيَّة ، وقد بينّا جملة أحوالهم ، وممَّن كاده : الظَّاهريَّة ، وهم طائفتان :

إِحْدَاهُمَا : المتَّبعون للظَّاهر في العقائد والأصول .

الثَّانِيَةُ : المتَّبعون للظَّاهر في الأصول .

وكلا الطَّائفتين في الأصل خبيثة ، وما تفرَّع عنهما خبيث مثلهما ، فالولد من غير نكاح لغية ، والحيَّة لا تلد إلَّا حيَّة .

وهذه الطَّائفة الآخذة بالظَّاهر في العقائد هي في طرف التَّشبيه ، كالأولىٰ في التَّعطيل ، وقد بُليتُ بهم في رحلتي ، وتعرَّضوا لي كثيراً دون بُغيتي ، وأكثر ما شاهدتهم بمصرَ والشَّام وبغداد .

يقولون : إنَّ الله تعالىٰ أعلم بنفسه وصفاته ومخلوقاته منَّا ، وهو معلِّمنا ، فإذا أخبرنا بأمره آمنَّا به كما أخبر واعتقدناه كما أمر .

وقالوا حين سمعوا : **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾** [البقرة : ٢١٠] ، و **﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾** [الفجر : ٢٢] ، و **﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾** [النحل : ٢٦] ، و " ينزل ربُّنا كلَّ ليلة إلىٰ السَّماء الدُّنيا " : أنَّهُ يتحرَّك ، وينتقل ، ويجيء ، ويذهب من موضع إلىٰ موضع .

ولـمَّا سمعوا قوله **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾** [طه : ٥] ، قالوا : إنَّه جالسٌ عليه ، متَّصل به ، وأنَّه أكبر بأربع أصابع ، إذ لا يصحُّ أن يكون أصغر منه ، لأنَّه العظيم ، ولا يكون مثله لأنَّه **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ : ١١] ، فهو أكبر من العرش بأربع أصابع .

ولقد أخبرني جماعة من أهل السُّنَّة بمدينة السَّلام أنَّه ورد بها الأستاذ أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري الصُّوفي (٤٦٥هـ) من نيسابور ، فعقد مجلساً للذِّكر ، وحضر فيه كافَّة الخلق ، وقرأ القارئ **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾** [طه : ٥] ، قال لي أخصهم : فرأيت – يعني الحنابلة – يقومون في أثناء المجلس ، ويقولون : قاعدٌ قاعدٌ بأرفع صوتٍ وأبعده مدىٰ ، وثار إليهم أهل السُّنَّة من أصحاب القشيري ومن أهل الحضرة ، وتثاور الفئتان ، وغلبت العامَّة ، فأجحروهم المدرسة النِّظاميَّة ، وحصروهم فيها ، فرموهم بالنّشَّاب ، فمات منهم قوم ، وركب زعيم الكفاة ، وبعض الدَّارية ، فسكنوا ثورتهم ، وأطفوا نورتهم .

وقالوا : إنَّه يتكلَّم بحرف وصوت ، وعزوه إلىٰ أحمد بن حنبل ، وتعدَّىٰ بهم الباطل إلىٰ أن يقولوا : إنَّ الحروف قديمة !!

وقالوا : إنَّه ذو يد ، وأصابع ، وساعد ، وذراع ، وخاصرة ، وساق ، ورِجْل يطأ بها حيث شاء ، وأنَّه يضحك ، ويمشي ، ويهرول .

وأخبرني من أثق به من مشيختي أنَّ أبا يعلىٰ محمَّد بن الحسين الفرَّاء (٤٥٨هـ) – رئيس الحنابلة ببغداد – كان يقول إذا ذكر الله تعالىٰ وما ورد من هذه الظَّواهر في صفاته ، يقول : ألزموني ما شئتم فإنِّي ألتزمه إلَّا اللحية والعَوْرَة !!

وانتهىٰ بهم القول إلىٰ أن يقولوا : إن أراد أحد أن يعلم الله فلينظر إلىٰ نفسه فإنَّه الله بعينه ، إلَّا أنَّ الله منزَّه عن الآفات قديم لا أوَّل له ، دائم لا يفنىٰ ، لقول النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إنَّ الله خلق آدم علىٰ صورته " ، وفي رواية : " علىٰ صورة الرَّحمن " ، وهي صحيحة . فلله الوجه بعينه لا ننفيه ولا نتأوَّله ، إلىٰ محالات لا يرضىٰ بها ذو نهىٰ .

وكان رأس هذه الطَّائفة بالشَّام أبو الفرج الحنبلي بدمشق ، وابن الرّميلي المحدِّث ببيت المقدس ، والقطرواني بنواحي نابلس ، والفاخوري بديار مصر ، ولحقت منهم ببغداد أبا الحسين بن أبي يعلىٰ الفرَّاء ، وكلّ منهم ذو أتباع من العوام !!! ، جمعاً غفيراً ، وعصبة عصيَّة عن الحقّ ، وعصبيَّة علىٰ الخلق .

ولو كانت لهم أفهام ورزقوا معرفة بدين الإسلام ، لكان لهم من أنفسهم وازع ، لظهور التَّهافت علىٰ مقالاتهم ، وعموم البطلان لكلماتهم . ولكنَّ الفدامة استولت عليهم ، فليس لهم قلوب يعقلون بها ، ولا أعين يبصرون بها ، ولا آذان يسمعون بها ، أولئك كالأنعام بل هم أضل . ولقد أخبرني غير واحد عن أبي حامد أحمد بن أبي طاهر الاسفراييني (٤٠٦هـ) أنَّه خرج يوماً علىٰ أصحابه مسروراً فسألوه ، فقال : ناظرت اليوم عاميَّاً فظهرت عليه . فقيل له : وأنت تظهر علىٰ الأيمَّة ، فكيف تفرح بالظُّهور علىٰ العوام ؟ فقال : العالم يردُّه علمه وعقله ودينه ، والعامِّيُّ لا يردُّه فهمٌ ، ولا يردعه دين ، فغلبته نهزة ونادرة .

قال القاضي أبو بكر رضي الله عنه : وأنبئكم بغريبة ، أنِّي ما لقيت طائفة إلَّا وكانت لي معهم وقفة في مقالاتهم – عصمني الله بالنَّظر بتوفيقه منها – إلَّا الباطنيَّة والمشبِّهة ، فإنَّها زعنفة تحققت أنَّه ليس وراءها معرفة . فقذفتْ نفسي كلامها من أوَّل مرَّة ، وسائر الطَّوائف لا بدَّ أن يقف الفكر عقلاً وشرعاً من أي وجه طلبت الدَّليل حتَّىٰ يرشده العقل والشَّرع إلىٰ مأخذ النَّجاة " .

وقال الإمام ابن العربي المالكي في " العواصم من القواصم (النَّص الكامل) (ص٢١٣-٢١٤) : " عاصمة :

قال القاضي أبو بكر رضي الله عنه : وقبل وبعد ، فينبغي أنَّ تعلموا أنَّ هذه الطَّائفة في حفظ ظاهر هذه الأخبار ، لا يقال : إنَّها بَنَتْ قَصْراً ، أو هَدَمَت مِصْراً ، بل هَدَمت الكعبة ، واستوطنت البيعة ، وحذار أن

تنشؤوا معهم دليلاً ، ولا تستأنفوا معهم من الكلام نقيراً ولا فتيلاً ، فليسوا لذلك أهلاً ، ولا ينجع فيهم أن ينشر ذلك معهم ، إلَّا أن تدخل إليهم من بابهم ، وهو أيسر طريق إليهم في الكشف لضلالهم ، ولا تلتزم معهم مذهباً إلَّا أن تبطل رأيهم ، ولا يظهر لك اعتقاد إلَّا ردّ الكلام إلىٰ القرآن والسُّنَّة ، وما أجمعت عليه هذه الأُمَّة ، وهو قد خالفوا الكلّ ، فالمهم إفساد مقالتهم ، وبيان ضلالتهم ، فيقال لهم : ما لكم أصحاب إلَّا اليهود ، فإنَّها ألفت في التَّوارة : حين خلق الله السَّموات والأرض ، ذكر فيه أنَّه خلقها في ستَّة أيَّام ، واستراح يوم السَّبت ، فكذَّبهم الله في قوله فقال : ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَما بَيْنَهُما فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَما مَسَّنا مِنْ لُغُوبٍ**﴾ [ق : ٣٨] ، فأخذوا لفظ الرَّاحة بظاهره ، وهو إعفاء النَّفس من كدِّ التَّعب ، بعد تسخيرها فيه ، واعتقدته بحاله فكفَّرهم الله ، وكذَّبهم . ثمَّ نعطف عنان القول ، فنقول : قوله : ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ**﴾ [البقرة : ٢١٠] ، وأنتم قد قلتم : إنَّه أكبر من العرش مقداراً ، كيف يشتمل عليه ظلّ الغمام ؟ وكيف يأتي الحقُّ مع الخلق يوم الفصل ، أو يأتي البنيان وهو أكبر من العرش ، والعرش أكبر من السَّموات والأرض ؟ وقوله : ﴿**الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى**﴾ [طه:٥] ، يقال لهم : قال الله : ﴿**الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى**﴾ [طه: ٥] ، ما العرش ؟ وما معنىٰ استوىٰ ؟ وينبغي أن تعلموا كلّكم أنتم وهم قبل وبعد أن بِنَاء "ظ هـ ر" مفيد في العربيَّة لكلِّ شيء خرج عن حدِّ الخفاء والجهل إلَّا العلم ، كان من المحسوس يخفىٰ علىٰ البصر والسَّمع وسائر الحواس ، أو من المعاني يخفىٰ علىٰ العقل . فاحذروا من يأخذ الظَّاهر فيجعله في حدِّ الباطن بتأويله له ، أو يحكم بظاهر علىٰ معنىٰ هو خفي ، فلمَّا قال : ﴿**الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى**﴾ [طه : ٥] ، كان معناها هنا في المطلوب ثلاثة معان : معنىٰ الرَّحمن ، ومعنىٰ استوىٰ ، ومعنىٰ العرش ، فأمَّا الرَّحمن فمعلوم لا خلاف فيه ولا كلام . وأمَّا العرش فهو في العربيَّة لمعان فأيّها تريدون ، وكذا استوىٰ عليه ، يحتمل خمسة عشر معنىٰ في اللغة ، فأيّها تريدون ؟ أو أيّها تدّعون ظاهراً منها ؟ ولم قلتم : إنَّ العرش ها هنا المراد به مخلوق مخصوص ؟ فادعيتموه علىٰ العربيَّة والشَّريعة ، ولم قلتم : إنَّ معنىٰ استوىٰ ، قعد أو جلس ؟ فتحكمون باتِّصاله به ، ثمَّ تقولون : إنَّه أكبر منه من غير ظاهر ، ولم يكن عظيماً بقدر جسمي حتَّىٰ تقولوا : إنَّه أكثر أجزاء منه . ثمَّ تحكمكم بأنَّه أكبر منه بأربع أصابع ، تحكُّم لا معنىٰ له " .

فكلام الإمام ابن العربي حمل تحذيراً لعموم الأمَّة من فتن المشبِّهة والمجسِّمة ، أولئك النَّفر الذين أخذوا بظاهر معنىٰ الألفاظ الموهمة للتَّشبيه ، وفسَّروا بها جميع الألفاظ المضافة إلىٰ الله تعالىٰ في الكتاب والسُّنَّة ، وبيَّن ضررهم وخطرهم ... وممَّا يؤسف له : أن يقوم محبُّ الدِّين الخطيب – غفر الله له – بتلخيص كتاب : " العواصم من القواصم " للإمام ابن العربي ، فيهدم بتلخيصه وتبخيسه هذا الكتاب

الرَّائع ، الذي شوَّهه ببتر جواهره التي لا تستقيم معها عقائد من يدَّعون السَّلفيَّة ... وهذا هو صنيعهم مع الكتب التي تُعارض فكرهم من أساسه ، فتارة يشوِّهونها بالتَّلخيص أو ما يسمُّونه بالتَّهذيب ، وتارة بدعوىٰ التَّحقيق الذي غدا بسبب التَّشويه المتعمَّد تلفيقاً لا تحقيقاً ، فإلىٰ الله وحده المشتكىٰ ، ولذلك يجب الحذر عند شراء أو قراءة أي كتاب حقَّقوه أو حكَّكوه ...

وقال الإمام ابن عساكر في " تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري" (ص١٤٩-١٥٠) في كلامه علىٰ عقيدة أبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسىٰ بن أبي بردة بن أبي موسىٰ الأشعري (٣٢٤هـ) : " وَكَذَلِكَ قَالَت الحشويَّة المشبِّهة : إِنَّ اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يرىٰ مكيَّفاً محدوداً كَسَائِر المرئيَّات ، وَقَالَت الْمُعْتَزلَة والجهميَّة والنَّجَّاريَّة : إِنَّه سُبْحَانَهُ لَا يُرىٰ بِحَال من الْأَحْوَال ، فسلك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طَرِيقَة بينهمَا ، فَقَالَ : يرىٰ من غير حُلُول وَلَا حُدُود وَلَا تكييف ، كَمَا يرانَا هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ، وَهُوَ غير مَحْدُود ، وَلَا مكيَّف ، فَكَذَلِك نرَاهُ وَهُوَ غير مَحْدُود وَلَا مكيَّف ، وَكَذَلِكَ قَالَت النَّجَّاريَّة : إِنَّ الْبَارِي سُبْحَانَهُ بِكُلِّ مَكَان من غير حُلُول وَلَا جِهَة ، وَقَالَت الحشويَّة والمجسِّمة : إِنَّه سُبْحَانَهُ حَالٌّ فِي الْعَرْش ، وَإِن الْعَرْش مَكَان لَهُ ، وَهُوَ جَالس عَلَيْهِ ، فسلك طَرِيقَة بَينهمَا ، فَقَالَ : كَانَ وَلَا مَكَان ، فخلق الْعَرْش والكرسيَّ ، وَلم يحْتَج إِلَىٰ مَكَان ، وَهُوَ بعد خلق الْمَكَان كَمَا كَانَ قبل خلقه ، وَقَالَت الْمُعْتَزلَة : لَهُ يَد يَد قدرَة ونعمة ، وَوَجهه وَجه وجود ، وَقَالَت الحشويَّة : يَده يَد جارحة وَوَجهه وَجه صُورَة ، فسلك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طَرِيقَة بَينهمَا ، فَقَالَ : يَده يَد صفة وَوَجهه وَجه صفة ، كالسَّمع وَالْبَصَر ، وَكَذَلِكَ قَالَت الْمُعْتَزلَة : النُّزُول نزُول بعض آيَاته وَمَلَائِكَته ، والاستواء بمعنىٰ الِاسْتِيلَاء ، وَقَالَت المشبِّهة والحشويَّة : النُّزُول نزُول ذَاته بحركة وانتقال من مَكَان إِلَىٰ مَكَان ، والاستواء جُلُوس علىٰ الْعَرْش ، وحلول فِيهِ ، فسلك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طَرِيقَة بَينهمَا ، فَقَالَ : النُّزُول صفة من صِفَاته والإستواء ... " .

وقال الإمام ابن الصَّلاح في فتاوىٰ ابن الصَّلاح (١/ ٨٣) : " وَفِيمَا ورد من الْآيَات والأخبار المتشابهات أَنَّ الثَّابِت فِيهَا فِي نفس الْأَمر كل مَا هُوَ لَائِق فِيهَا بِجلَال الله وكماله وتقديسه المطلقين ، وَذَلِكَ هُوَ معتقدنا فِيهَا ، وَلَيْسَ علينا تَفْصِيله وتعيينه ، وَلَيْسَ الْبَحْث عَنهُ من شَأْننَا ، بل نكِل علم تَفْصِيله إِلَىٰ الله تبَارك وَتَعَالَىٰ ، ونصرف عَن الْخَوْض فِيهِ قُلُوبنَا وألسنتنا ، فَهَذَا وَنَحْوه عَن أَئِمَّة الْفَتْوَىٰ هُوَ الصَّوَاب فِي ذَلِك ، وَهُوَ سَبِيل سلف الْأمَّة ، وأئمَّة الْمذَاهب الْمُعْتَبرَة ، وأكابر الْفُقَهَاء وَالصَّالِحِينَ ، وَهُوَ أصوب وَأسلم للعامَّة وأشباههم ... " .

وقال الإمام أبو العبَّاس أحمَدُ بنُ عُمَرَ القرطبيُّ في " المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، أحمَدُ بنُ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ الحافظ ، الأنصاريُّ القرطبيُّ" (٣/ ٤٢) : " تنبيه : اعلم أنَّ النَّاس قد أكثروا في تأويلات

هذه الأحاديث ، فمِن مبعدٍ ومن ومحوّم ، وما ذكرناه أحسنها وأقربها لمنهاج كلام العرب ، ولأنْ يكون هو المراد . ومع ذلك فلا نقطع بأنَّه هو المراد . والتَّحقيق أن يقال : الله ورسوله أعلم ، والتَّسليم الذي كان عليه السَّلف أسلم ، لكن مع القطع بأنَّ هذه الظَّواهر الواردة في الكتاب والسُّنَّة الموهمة للتَّجسيم والتَّشبيه يستحيل حملها علىٰ ظواهرها ؛ لما يعارضها من ظواهر أخر كما قد قرَّره أئمَّتنا في كتبهم ، ولما دلَّ العقل الصَّريح عليه " .

وقال الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن " (١٤/٤) : " وَقَدْ عُرِفَ، أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ تَرْكُ التَّعَرُّضِ لِتَأْوِيلِهَا مَعَ قَطْعِهِمْ بِاسْتِحَالَةِ ظَوَاهِرِهَا، فَيَقُولُونَ أَمِرُوهَا كَمَا جَاءَتْ. وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ إِبْدَاءِ تَأْوِيلَاتِهَا وَحَمْلِهَا عَلَىٰ مَا يَصِحُّ حَمْلُهُ فِي اللِّسَانِ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ بِتَعْيِينِ مُجْمَلٍ مِنْهَا" .

وقال الإمام ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ في " إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام " (٣٥٣/١) في كلامه علىٰ قول الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَا أُمَّةَ محمَّد ، وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ أَوْ تَزْنِيَ أَمَتُهُ ، يَا أُمَّةَ محمَّد وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلاً وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيراً " : " المنزِّهون لله تعالىٰ عن سمات الحدّ ومشابهة المخلوقين بين رجلين : إمَّا ساكت عن التَّأويل ، وإمَّا مؤوِّل علىٰ أن يريد شدَّة المنع والحماية من الشَّيء ، لأنَّ الغائر علىٰ الشَّيء مانع له ، وحام منه ، فالمنع والحماية من لوازم الغيْرة ، فأطلق لفظ الغيرة عليهما من مجاز الملازمة ، أو علىٰ غير ذلك من الوجوه السَّائغة في لسان العرب ، والأمر في التَّأويل وعدمه في هذا قريب عند من يسلم التَّنزيه ، فإنَّه حكم شرعيٌّ ، أعني : الجواز وعدمه ، ويؤخذ كما تؤخذ سائر الأحكام إلَّا أن يدَّعي المدَّعي أنَّ هذا الحكم ثبت بالتَّواتر عن صاحب الشَّرع ، أعني : المنع من التَّأويل ثبوتاً قطعيَّاً ، فخصمه يقابله حينئذ بالمنع الصَّريح وقد يتعدَّىٰ بعض خصومه إلىٰ التَّكذيب القبيح " .

وقال الإمام الذَّهبي في " العلوُّ للعليِّ الغفَّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها"(ص١٤٦) : " أخبرنَا يحيىٰ بن أبي مَنْصُور فِي كِتَابه : أَنبأَنَا عبد الْقَادِر بن عبد الله ، أَنبأَنَا مَسْعُود بن الْحسن ، أَنبأَنَا عبد الْوَهَّاب بن مَنْدَه ، أَنبأَنَا أبي ، أَنبأَنَا أَحْمد بن محمَّد بن زِيَاد ، حَدَّثنَا عَبَّاس الدُّوري ، سَمِعت يحيىٰ بن معِين يَقُول : شهِدت زَكَرِيَّاء بن عدي سَأَلَ وكيعاً ، فَقَالَ : يَا أَبَا سُفْيَان هَذِه الْأَحَادِيث مثل حَدِيث : " الْكُرْسِيّ مَوضِع الْقَدَمَيْنِ " ، وَنَحْو هَذَا ، فَقَالَ : كَانَ إِسْمَاعِيل بن أبي خَالِد (١٤٦هـ) ، وَالثَّوْري (١٦١هـ) ، ومسعر (١٥٥هـ) يروون هَذِه الْأَحَادِيث لَا يفسِّرون مِنْهَا شَيْئاً " .

وقال الإمام الذَّهبي في" سير أعلام النُّبلاء " (١٠٥/٨) : " المَحْفُوْظُ عَنْ مَالِكٍ (١٧٩هـ) – رَحِمَهُ اللهُ – رِوَايَةُ الوَلِيْدِ بنِ مُسْلِمٍ ، أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ أَحَادِيْثِ الصِّفَاتِ ، فَقَالَ : أَمِرَّهَا كَمَا جَاءتْ ، بِلاَ تَفْسِيْرٍ " .

وقال الإمام الذَّهبي في " سير أعلام النبلاء " (١٠/٥٠٦) : " قَدْ فَسَّرَ عُلَمَاءُ السَّلَفِ المُهِمَّ مِنَ الأَلْفَاظِ وَغَيْرَ المُهِمِّ ، وَمَا أَبْقَوْا مُمْكِناً ، وَآيَاتُ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيْثُهَا لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِتَأْوِيْلِهَا أَصْلاً ، وَهِيَ أَهَمُّ الدِّين ، فَلَو كَانَ تَأْوِيْلُهَا سَائِغاً أَوْ حَتْماً ، لَبَادَرُوا إِلَيْهِ ، فَعُلِمَ قَطْعاً أَنَّ قِرَاءتَهَا وَإِمرَارَهَا عَلَىٰ مَا جَاءتْ هُوَ الحَقُّ ، لاَ تَفْسِيْرَ لَهَا غَيْرُ ذَلِكَ ، فَنُؤْمِنُ بِذَلِكَ ، وَنَسْكُتُ اقْتِدَاءً بِالسَّلَفِ ، مُعْتَقِدِيْنَ أَنَّهَا صِفَاتٌ للهِ - تَعَالَىٰ - اسْتَأْثَرَ اللهُ بِعِلْمِ حَقَائِقِهَا ، وَأَنَّها لاَ تُشْبِهُ صِفَاتِ المَخْلُوْقِينَ ، كَمَا أَنَّ ذَاتَهُ المُقَدَّسَةَ لاَ تُمَاثِلُ ذَوَاتِ المَخْلُوْقِينَ ، فَالكِتَابُ وَالسُّنَّةُ نَطَقَ بِهَا، وَالرَّسُوْلُ - صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بَلَّغَ ، وَمَا تَعَرَّضَ لِتَأْوِيْلٍ ، مَعَ كَوْنِ البَارِي قَالَ : ﴿**لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِم**﴾ [النَّحْل: ٤٤] ، فَعَلَيْنَا الإِيْمَانُ وَالتَّسْلِيْمُ لِلنُّصُوْصِ ، وَاللهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيْمٍ " .

وقال الإمام تاج الدِّين عبد الوهَّاب بن تقيِّ الدِّين السُّبْكِي في " طبقات الشَّافعيَّة الكبرىٰ"(٥/ ١٩١-١٩٢) : " للأشاعرة قَولَانِ مشهوران فِي إِثْبَات الصِّفَات : هَل تمرُّ علىٰ ظَاهرهَا مَعَ اعْتِقَاد التَّنْزِيه أَو تؤوَّل ؟ وَالْقَوْل بالإمرار مَعَ اعْتِقَاد التَّنْزِيه هُوَ المعزوّ إِلَىٰ السَّلف ، وَهُوَ اخْتِيَار الإِمَام فِي الرِّسَالَة النِّظاميَّة ، وَفِي مَوَاضِع من كَلَامه ، فرجوعه مَعْنَاهُ : الرُّجُوع عَن التَّأْوِيل إِلَىٰ التَّفْوِيض ، وَلَا إِنْكَار فِي هَذَا ، وَلَا فِي مُقَابلَة ، فَإِنَّهَا مَسْأَلَة اجتهاديَّة ، أَعنِي : مَسْأَلَة التَّأْوِيل أَو التَّفْوِيض مَعَ اعْتِقَاد التَّنْزِيه ، إِنَّمَا الْمُصِيبَة الْكُبْرَىٰ ، والدَّاهية الدَّهياء : الإمرار علىٰ الظَّاهِر ، والاعتقاد أَنَّه المُرَاد ، وَأَنَّه لَا يَسْتَحِيل علىٰ الْبَارِي ، فَذَلِك قَول المجسِّمة عبَّاد الوثن الَّذين فِي قُلُوبهم زيغ يحملهم الزَّيغ علىٰ اتِّبَاع الْمُتَشَابه ابْتِغَاء الْفِتْنَة ، عَلَيْهِم لعائن الله تترىٰ ، وَاحِدَة بعد أُخْرَىٰ ، مَا أجرأهم علىٰ الْكَذِب ، وَأَقل فهمهم للحقائق " .

وقال الإمام الشَّاطبي في "الموافقات " (٣/٣١٨-٣١٩) : " قَدْ ظَهَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ التَّشَابُهَ بِاعْتِبَارِ وُقُوعِ الْأَدِلَّةِ مَعَ مَا يُعَارِضُهَا كَالْعَامِّ وَالْخَاصِّ وَمَا ذُكِرَ مَعَهُ قَلِيلٌ ، وَأَنَّ مَا عُدَّ مِنْهُ غَيْرُ مَعْدُودٍ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا يُعَدُّ مِنْهُ التَّشَابُهُ الْحَقِيقِيُّ خَاصَّةً . وَأَمَّا مَسَائِلُ الْخِلَافِ وَإِنْ كَثُرَتْ ؛ فَلَيْسَتْ مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ بِإِطْلَاقٍ ، بَلْ فِيهَا مَا هُوَ مِنْهَا وَهُوَ نَادِرٌ ؛ كَالْخِلَافِ الْوَاقِعِ فِيمَا أَمْسَكَ عنه السَّلف الصَّالح فلم يَتَكَلَّمُوا فِيهِ بِغَيْرِ التَّسْلِيمِ لَهُ وَالْإِيمَانِ بِغَيْبَةِ الْمَحْجُوبِ أَمْرُهُ عَنِ الْعِبَادِ ؛ كَمَسَائِلِ : الِاسْتِوَاءِ ، وَالنُّزُولِ ، وَالضَّحِكِ ، وَالْيَدِ ، وَالْقَدَمِ ، وَالْوَجْهِ ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ .

وَحِينَ سَلَكَ الْأَوَّلُونَ فِيهَا مَسْلَكَ التَّسْلِيمِ وَتُرِكَ الْخَوْضُ فِي مَعَانِيهَ ؛ دَلَّ عَلَىٰ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْحُكْمُ عِنْدَهُمْ فِيهَا ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا لَا يُحَاطُ بِهِ جَهْلٌ ، وَلَا تَكْلِيفَ يَتَعَلَّقُ بِمَعْنَاهَا " .

وقال الإمام ابن رجب الحنبلي في "فضل علم السَّلف علىٰ الخلف " (ص٤) : " ... والصَّواب ما عليه السَّلف الصَّالح من إمرار آيات الصِّفات وأحاديثها كما جاءت من غير تفسير لها ، ولا تكييف ، ولا تمثيل

، ولا يصحُّ من أحد منهم خلاف ذلك البتَّة ، خصوصاً الإمام أحمد ، ولا خوض في معانيها ، ولا ضرب مثل من الأمثال لها ... " .

وقال الإمام أبو الفرج عبد الرَّحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي في" ذيل طبقات الحنابلة " (٢/ ١٥٤-١٥٦) في ترجمة يحيىٰ بن محمَّد بن هبيرة بن سعد بن الحسن بن أحمد بن الحسن بن الجهم بن عمر بن هبيرة بن علوان بن الحوفزان . وهو الحرث بن شريك بن عمرو بن قيس بن شرحبيل بن مرة بن همام بن مرة بن ذهل بن شيبان بن ثعلبة بن عكاية الشَّيباني الدُّوري ، ثمَّ البغدادي ، الوزير العالم العادل ، صدر الوزراء ، عون الدِّين ، أَبُو المظفَّر (٥٦٠هـ) : " ومن كلامه في السُّنَّة : قال أَبُو الفرج بن الجوزي : سمعت الوزير يقول : تأويل الصِّفات أقرب إلىٰ الحظ من إثباتها علىٰ وجه التَّشبيه ، فإنَّ ذلك كفر ، وهذا غايته البدعة .

قال : وسمعته ينشد لنفسه :

لا قول عند آية المتشابه للرَّاسخين غير " آمنَّا به "

قال : وسمعته يقول : ما أنزل الله آية إلَّا والعلماء قد فسَّروها ، لكنَّه يكون للآية وجوه محتملات ، فلا يعلم ما المراد من تلك الوجوه المحتملات إلَّا الله عزَّ وجلَّ ...

قال مصنِّف سيرته : كثيراً ما سمعته يقول : ليس مذهب أحمد إلَّا الاتِّباع فقط . فما قاله السَّلف قاله ، وما سكتوا عنه سكت عنه ، فإنَّه كان يكثر أن يقال : لفظي بالقرآن مخلوق ، أو غير مخلوق ، لأنَّه لم يقل . وكان يقول في آيات الصِّفات : تمرُّ كما جاءت .

قال : وسمعته يقول : تفكَّرت في أخبار الصِّفات ، فرأيت الصَّحابة والتَّابعين سكتوا عن تفسيرها ، مع قوَّة علمهم ، فنظرت السَّبب في سكوتهم ، فإذا هو قوَّة الهيبة للموصوف ، ولأنَّ تفسيرها لا يتأتَّىٰ إلَّا بضرب الأمثال لله ، وقد قال عزَّ وجلَّ : **﴿تَضْرِبُوا لِلَّهِ الأَمْثَالَ﴾** [النحل: ٧٤] ، قَالَ : وَكان يقول : لا يفسّر علىٰ الحقيقة ولا علىٰ المجاز ، لأنَّ حملها علىٰ الحقيقة تشبيه ، وعلىٰ المجاز بدعة " .

وقال الإمام ابن تيمية الحرَّاني: " وقال الخلَّال : وأخبرني علي بن عيسىٰ أنَّ حنبلاً حدَّثهم ، قال : سألت ابا عبد الله عن الأحاديث التي تُروىٰ : " أنَّ الله تبارك وتعالىٰ ينزل إلىٰ السَّماء الدُّنيا ، وأنَّ الله يضع قدمه " ، وما أشبه هذه الأحاديث ، فقال أبو عبد الله : نؤمن بها ونصدِّق بها ، **وَلَا كَيْفَ وَلا مَعْنَى** ، ولا نردّ منها شيئاً ونعلم أنَّ ما جاء به الرَّسول حقٌّ إذا كانت بأسانيد صحاح ،ـ ولا نردّ علىٰ الله قوله ، ولا يوصف بأكثر

ممَّا وصف به نفسه ، بلا حدٍّ ولا غاية ليس كمثله شيء " . انظر : الفتاوىٰ الكبرىٰ لابن تيمية (٦/ ٣٨٧) ، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢/ ٦٢٣) ، (٦/ ٥١٠) ، درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٣١) .

وقال الإمام ابن أمير حاج الحنفي في" التَّقرير والتَّحبير " (١/ ١٥٩-١٦٠) : " (وَمَا) كَانَ مِنْ خَفَاءِ اللَّفْظِ فِي الْمَعْنَىٰ الَّذِي خَفِيَ اللَّفْظُ فِيهِ بِحَيْثُ (لَمْ يُرْجَ مَعْرِفَتُهُ فِي الدُّنْيَا مُتَشَابِه) اصْطِلَاحاً مِنْ التَّشَابُهِ بِمَعْنَىٰ الِالْتِبَاسِ (كَالصِّفَاتِ) الَّتِي وَرَدَ بِهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ الصَّحِيحَةُ لِلَّهِ تَعَالَىٰ (فِي نَحْوِ الْيَدِ) وَالْوَجْهِ الظَّاهِرُ مِنْ نَحْوِ الْيَدِ (وَالْعَيْنِ) ، كَمَا فِي قَوْله تَعَالَىٰ : **﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾** [الفتح: ١٠] ، **﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾** [طه: ٣٩] (وَالْأَفْعَالِ كَالنُّزُولِ) الْوَارِدِ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا : " يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَىٰ الثُّلُثُ الْأَخِيرُ " ، إلَىٰ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا دَلَّ السَّمْعِيُّ الْقَاطِعُ عَلَىٰ ثُبُوتِهِ لِلَّهِ - تَعَالَىٰ - مَعَ الْقَطْعِ بِامْتِنَاعِ مَعْنَاهُ الظَّاهِرِ عَلَيْهِ - سُبْحَانَهُ - بِنَاءً عَلَىٰ مَا عَلَيْهِ السَّلَفُ مِنْ تَفْوِيضِ عِلْمِهِ إلَىٰ اللَّهِ - تَعَالَىٰ - وَالسُّكُوتِ عَنْ التَّأْوِيلِ ، مَعَ الْجَزْمِ بِالتَّقْدِيسِ وَالتَّنْزِيهِ وَاعْتِقَادِ عَدَمِ إرَادَةِ الظَّوَاهِرِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْحُدُوثِ وَالتَّشْبِيهِ ، كَمَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْأَسْلَمُ " .

وقال الإمام علي بن (سلطان) محمَّد ، أبو الحسن نور الدِّين الملا الهروي القاري في " مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح " (١/ ١٦٢) : " وَالْحَاصِلُ أَنَّ السَّلَفَ ، وَالْخَلَفَ مُؤَوِّلُونَ لِإِجْمَاعِهِمْ عَلَىٰ صَرْفِ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ ، وَلَكِنَّ تَأْوِيلَ السَّلَفِ إِجْمَالِيٌّ لِتَفْوِيضِهِمْ إِلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ ، وَتَأْوِيلَ الْخَلَفِ تَفْصِيلِيٌّ لِاضْطِرَارِهِمْ إِلَيْهِ لِكَثْرَةِ الْمُبْتَدِعِينَ " . وانظر : (٣/ ٩٢٤) .

وقال الإمام مرعي بن يوسف بن أبىٰ بكر بن أحمد الكرمىٰ المقدسي الحنبلي في " أقاويل الثِّقات في تأويل الأسماء والصِّفات والآيات المحكمات والمشتبهات" (ص٧٧-٧٨) : " قَالَ التِّرمِذِيّ : وَقد رُوِيَ عَن النَّبِي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رِوَايَات كَثِيرَة فِي مثل هَذَا ، وَالْمذهب فِي هَذَا عَن أهل الْعلم من الْأَئِمَّة مثل : سُفْيَان الثَّوْريّ (١٦١هـ) ، وَمَالك بن أنس (١٧٩هـ) ، وسُفْيَان بن عُيَيْنَة (١٩٨هـ) ، وَابْن الْمُبَارك (١٨١هـ) ، ووكيع (١٩٧هـ) ، وَغَيرهم ، أَنَّهم قَالُوا : نروي هَذِه الْأَحَادِيث ، ونؤمن بهَا ، وَلَا يُقَال : كَيفَ ، وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ أهل الحَدِيث أَن يرووا هَذِه الْأَشْيَاء كَيفَ جَاءَت ، ويؤمن بهَا ، وَلَا تفسَّر !!! وَلَا يتوَهَّم !!! وَلَا يُقَال : كَيفَ ، قَالَ : وَهَذَا أَمر أهل الْعلم الَّذِي أختاروه وذهبوا إِلَيْهِ .

وَقَالَ الْخطابِيّ (٣٨٨هـ) : كَانَ أَبُو عبيد الْقَاسِم بن سَلام (٢٢٤هـ) ، وَهُوَ أحد أنهياء أهل الْعلم يَقُول : نَحن نروي هَذِه الْأَحَادِيث ، وَلَا نُريغ لَهَا الْمعَانِي .

قَالَ الْخطابِيّ : وَنحن أَحْرَىٰ أَن لَا نتقدَّم فِيمَا تَأَخّر عَنهُ من هُوَ أَكثر منَّا علماً ، وأقدم زَمَاناً وسنّاً ، وَلَكِنَّ الزَّمَان الَّذِي نَحن فِيهِ قد صَار أَهله حزبين : مُنكرٌ لما يُرْوىٰ من هَذِه الْأَحَادِيث ، ومكذِّب بِهِ أصلاً ، وَفِي

ذَلِك تَكْذِيب الْعلمَاء الَّذين رووا هَذِه الْأَحَادِيث ، وهم أَئِمَّة الدِّين ، وثقة السُّنَن ، والواسطة بَيْننَا وَبَين رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . والطَّائفة الْأُخْرَىٰ مسلِّمة للرُّواة فِيهَا ، ذَاهِبَة فِي تَحْقِيق الظَّاهِر مِنْهَا مذهباً يكَاد يُفْضِي إِلَىٰ القَوْل بالتَّشبيه ، وَنحن نرغب عَن الْأَمريْنِ مَعاً ، وَلَا نرضىٰ بِوَاحِد مِنْهُمَا ، فيحقُّ علينا أَن نطلب لما يرد من هَذِه الْأَحَادِيث إِذا صحَّت من طَرِيق النَّقْل والسَّند تَأْوِيلاً ... " .

وقال الإمام مرعي الكرمي الحنبلي في " أقاويل الثِّقات" (ص٦٠) : " فاعْلَم أَنَّ من المتشابهات آيَات الصِّفَات الَّتِي التَّأْوِيل فِيهَا بعيد ، فَلَا تؤول ، وَلَا تفسَّر ، وَجُمْهُور أهل السُّنَّة مِنْهُم السَّلف وَأهل الحَدِيث علىٰ الْإِيمَان بهَا ، وتفويض مَعْنَاهَا الْمُرَاد مِنْهَا إِلَىٰ الله تَعَالَىٰ ، وَلَا نفسِّرها ، مَعَ تنزيهنا لَهُ عَن حَقِيقَتهَا " .

وقال الإمام شمس الدِّين ، أبو العون محمَّد بن أحمد بن سالم السَّفاريني الحنبلي في "لوامع الأنوار البهيَّة وسواطع الأسرار الأثريَّة لشرح الدُّرَّة المضيَّة في عقد الفرقة المرضيَّة " (١/ ٩٦-٩٧) : " فَمَذْهَبُ السَّلَفِ أَنَّهُمْ يَصِفُونَ اللَّهَ – تَعَالَىٰ – بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَكْيِيفٍ ، وَهُوَ – سُبْحَانَهُ – لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ لَا فِي ذَاتِهِ ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ ، وَلَا فِي أَفْعَالِهِ ، وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ نَقْصاً أَوْ حُدُوثاً فَاللَّهُ – تَعَالَىٰ – مُنَزَّهٌ عَنْهُ حَقِيقَةً ، فَإِنَّهُ – تَعَالَىٰ – مُسْتَحِقُّ الْكَمَالِ الَّذِي لَا غَايَةَ فَوْقَهُ ، وَمَذْهَبُ السَّلَفِ عَدَمُ الْخَوْضِ فِي مِثْلِ هَذَا ، وَالسُّكُوتُ عَنْهُ ، وَتَفْوِيضُ عِلْمِهِ إِلَىٰ اللَّهِ – تَعَالَىٰ . قَالَ حَبْرُ الْقُرْآنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : هَذَا مِنَ الْمَكْتُومِ الَّذِي لَا يُفَسَّرُ ، فَالْوَاجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يُؤْمِنَ بِظَاهِرِهِ ، وَيَكِلَ عِلْمَهُ إِلَىٰ اللَّهِ – تَعَالَىٰ . وَعَلَىٰ ذَلِكَ مَضَتْ أَئِمَّةُ السَّلَفِ ، كَالزُّهْرِيِّ (١٢٤هـ) ، وَمَالِكٍ (١٧٩هـ) ، وَالْأَوْزَاعِيِّ (١٥٧هـ) ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ (١٦١هـ) ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (١٧٥هـ) ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ (١٨١هـ) ، وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ (٢٤١) ، وَإِسْحَاقَ (٢٣٨هـ) ، فَكُلُّ هَؤُلَاءِ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ – يَقُولُونَ فِي الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَةِ : أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ. قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (١٩٨هـ) – وَنَاهِيكَ بِهِ : كُلُّ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ ، فَتَفْسِيرُهُ قِرَاءَتُهُ وَالسُّكُوتُ عَنْهُ ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُفَسِّرَهُ إِلَّا اللَّهُ وَرَسُولُهُ . فَهَذَا مَذْهَبُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَفُضَلَاءِ الْأَئِمَّةِ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ... " .

وفي هذا المعنىٰ يقول الإمام ابن الجوزي في " صيد الخاطر " (ص٩٨-١٠٠) : " عجبت من أقوام يدَّعون العلم ، ويميلون إلىٰ التَّشبيه ، بحملهم الأحاديث علىٰ ظواهرها ، فلو أنَّهم أمرُّوها كما جاءت ، سلموا ؛ لأنَّ من أمرَّ ما جاء ، ومرَّ من غير اعتراض ولا تعرُّض ، فما قال شيئاً ، لا له ولا عليه .

ولكن أقواماً قصرت علومهم ؛ فرأت أنَّ حمل الكلام علىٰ غير ظاهره نوع تعطيل ، ولو فهموا سعة اللغة ، لم يظنُّوا هذا ، وما هم إلا بمثابة قول الحجاج لكاتبة وقد مدحته الخنساء ، فقالت :

إِذَا هَبَطَ الحَجَّاجُ أرضًا مريضَــةً	تَتَبَّعَ أَقْصَـــىٰ دَائِهَا فَشَفَاهَا
شَفَاهَا مِنَ الدَّاءِ العُضَالِ الَّذِي بِهَا	غُلَامٌ إِذَا هَزَّ القَنَـــــاةَ شَفَاهَا

فلمَّا أتمَّت القصيدة ، قال لكاتبه : اقطع لسانها !!! فجاء ذاك الكاتب المغفَّل بالموسىٰ ، فقالت له : ويلك !!! إنَّما قال : أجزل لها العطاء ، ثمَّ ذهبت إلىٰ الحجَّاج ، فقالت : كاد والله يقطع مِقْوَلِي .

فكذلك الظَّاهريَّة الذين لم يسلموا بالتَّسليم ، فإنَّه من قرأ الآيات والأحاديث ولم يزد ، لم أَلُمْه ، وهذه طريقة السَّلف .

فَأَمَّا من قال : الحديث يقتضي كذا ، ويحمل علىٰ كذا ، مثل أن يقول : استوىٰ علىٰ العرش بذاته ، وينزل إلىٰ السَّماء الدُّنيا بذاته ، فهذه زيادة فهمها قائلها من الحس لا من النقل .

ولقد عجبت لرجل أندلسي يقال له : ابن عبد البر (٤٦٣هـ) ، صنَّف كتاب التَّمهيد ، فذكر فيه حديث النُّزول إلىٰ السَّماء الدُّنيا ، فقال : هذا يدلُّ علىٰ أنَّ الله تعالىٰ علىٰ العرش ؛ لأنَّه لولا ذلك ، لما كان لقوله : ينزل معنىٰ . وهذا كلام جاهل بمعرفة الله عزَّ وجلَّ ؛ لأنَّ هذا استسلف من حسِّه ما يعرفه من نزول الأجســـام ، فقاس صفة الحقِّ عليه ، فأين هؤلاء واتِّبـــاع الأثر ؟! ولقد تكلَّموا بأقبح ما يتكلَّم به المتأوِّلون ، ثمَّ عابوا المتكلِّمين .

واعلم أيُّها الطَّـــالب للرَّشاد أنَّه قد سبق إلينا من العقل والنَّقل أصلان راسخان ، عليهما أمر الأحاديث كلّها :

أمَّا النَّقل ؛ فقوله سبحانه وتعالىٰ : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ: ١١] ، ومن فهم هذا ، لم يحمل وصفًا له علىٰ ما يوجبه الحسّ .

وأمَّا العقل ، فإنَّه قد علم مباينة الصَّانع للمصنوعات ، واستدلَّ علىٰ حدوثها بتغيُّرها ، ودخول الانفعال عليها ، فثبت له قدم الصَّانع .

واعجَباً كلّ العجب من رَادٍّ لم يفهم طبيعة الكلام !!! أليس في الحديث الصَّحيح : " أَنَّ المَوْتَ يُذْبَحُ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ " ؟! أو ليس العقل إذا استفتىٰ في هذا ، صرف الأمر عن حقيقته ، لما ثبت عند من يفهم ماهيَّة الموت ، فقال : الموت عَرَض يوجب بطلان الحياة ، فكيف يمات الموت ؟! فإذا قيل له : فما تصنع بالحديث ؟! قال : هذا ضرب مَثَلًا بإقامة صورة ، ليعلم بتلك الصُّورة الحسيَّة فوات ذلك المعنىٰ .

قلنا له : فقد روي في الصَّحيح : " تأتي البقرة وآل عمران كأنَّهما غمامتان " .فقال : الكلام لا يكون غمامة ، ولا يتشبَّه بها . قلنا له : أفتعطِّل النَّقل ؟! قال : لا ، ولكن يأتي ثوابُهما . قلنا : فما الدَّليل الصَّارف

لك عن هذه الحقائق ؟ فقال : علمي بأنَّ الكلام لا يتشبَّه بالأجسام ، والموت لا يذبح ذبح الأنعام ، " ولو علمتم سعة لغة العرب ، ما ضاقت أعطانكم من سماع مثل هذا !!!

فقال العلماء : صدقت ، هكذا نقول في تفسير مجيء البقرة ، وفي ذبح الموت .

فقال : واعجباً لكم ! صرفتم عن الموت والكلام ما لا يليق بهما حفظاً لما علمتم من حقائقهما ، فكيف لم تصرفوا عن الإله القديم ما يوجب التَّشبيه له بخلقة بما قد دلَّ الدَّليل على تنزيهه عنه " .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني في " فتح الباري شرح صحيح البخاري" (١٣/ ٣٨٣) : " وَقَالَ بن دَقِيقِ الْعِيدِ : فِي الْعَقِيدَةِ تَقُولُ فِي الصِّفَاتِ الْمُشْكِلَةِ إِنَّهَا حَقٌّ وَصِدْقٌ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ اللَّهُ ، وَمَنْ تَأَوَّلَهَا نَظَرْنَا فَإِنْ كَانَ تَأْوِيلُهُ قَرِيباً عَلَى مُقْتَضَى لِسَانِ الْعَرَبِ ، لَمْ نُنْكِرْ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ بَعِيداً تَوَقَّفْنَا عَنْهُ وَرَجَعْنَا إِلَى التَّصْدِيقِ مَعَ التَّنْزِيهِ " .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني في "فتح الباري شرح صحيح البخاري" (١٣/ ٣٩٩) : " قَالَ بن دَقِيقِ الْعِيدِ : الْمُنَزِّهُونَ لِلَّهِ إِمَّا سَاكِتٌ عَنِ التَّأْوِيلِ وَإِمَّا مُؤَوِّلٌ " .

قلت : ولا يكون السُّكوت إلَّا عندما لا يتَّضح المعنى المراد ، فإنَّ الله تعالى ما خاطبنا إلَّا بلساننا ، وما خاطبنا بما لا سبيل إلى معرفته لأحد من الخلق ...

﴿سُؤالٌ﴾ : مَا مَعْنَى التَّفْسِيْرِ فِيْ اللُّغَة ؟

الجواب : التَّفسير في اللغة مصدر فَسر ، ويعني الإيضاح والتَّبيين ، قال الإمام ابن منظور في " لسان العرب" (٥/ ٥٥) : " الفَسْرُ : الْبَيَانُ . فَسَر الشَّيءَ يفسِرُه ، بالكَسر ، ويفْسُره ، بِالضَّمِّ ، فَسْراً وفَسَّرَهُ : أَبانه ... والفَسْرُ : كَشْفُ المُغَطّى ، والتَّفْسير كَشف المُراد عَنِ اللَّفْظِ المُشْكل ... واسْتَفْسَرْتُه كَذَا أَي سأَلته أَن يُفَسِّره لِي . والفَسْر : نَظَرُ الطَّبِيبِ إِلَى الْمَاءِ ، وَكَذَلِكَ التَّفْسِرةُ ... وَكُلُّ شَيْءٍ يُعْرَفُ بِهِ تَفْسِيرُ الشَّيْءِ وَمَعْنَاهُ، فَهُوَ تَفْسِرَتُه " .

فالتَّفسير هو إيضاح المعنى وبيانه ، ويفيد معنى الإظهار والكشف ... وجاءت كلمة التَّفسير في القرآن مرَّة واحدة في قولــه تعالى : **﴿وَلا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلاَّ جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيراً﴾**[الفرقان: ٣٣] ، أي : بياناً وتفصيلاً ...

﴿سُؤالٌ﴾ : مَا مَعْنَى التَّفْسِيْر فِي الاصْطِلَاح ؟

الجواب : " عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ فَهْمُ كِتَابِ اللَّهِ الْمُنَزَّلِ عَلَى نَبِيِّهِ محمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَبَيَانُ مَعَانِيهِ ، وَاسْتِخْرَاجُ أَحْكَامِهِ وَحِكَمِهِ ، وَاسْتِمْدَادُ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ وَعِلْمِ الْبَيَانِ وَأُصُولِ الْفِقْهِ وَالْقِرَاءَاتِ ، وَيَحْتَاجُ لِمَعْرِفَةِ أَسْبَابِ النُّزُولِ وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ " . انظر : البرهان في علوم القرآن (١/ ١٣) .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : التَّفْسِيرُ فِي الِاصْطِلَاحِ : علم نزول الآيات وشئونها وَأَقَاصِيصِهَا ، وَالْأَسْبَابِ النَّازِلَةِ فِيهَا ثمَّ تَرْتِيبِ مَكِّيِّهَا وَمَدَنِيِّهَا ، وَمُحَكَّمِهَا وَمُتَشَابِهِهَا ، وَنَاسِخِهَا وَمَنْسُوخِهَا ، وَخَاصِّهَا وَعَامِّهَا ، وَمُطْلَقِهَا وَمُقَيَّدِهَا ، وَمُجْمَلِهَا وَمُفَسَّرِهَا ، وَحَلَالِهَا وَحَرَامِهَا وَوَعْدِهَا وَوَعِيدِهَا ، وَأَمْرِهَا وَنَهْيِهَا ، وَعِبَرِهَا وَأَمْثَالِهَا " . انظر : الإتقان في علوم القرآن (٤/ ١٩٤) .

﴿سُؤالٌ﴾ : مَا مَعْنَى التَّأوِيْل فِيْ اللُغَة ؟

الجواب : التَّأويل هو من أَوَّلَ يُؤول تأويلاً ، و : " الأَوْلُ : الرُّجُوعُ . آلَ الشَّيءُ يَؤُولُ أَوْلاً ومَآلاً : رَجع . وأَوَّلَ إِليه الشَّيءَ : رَجَعَه ... وأَوَّلَ الكلامَ وتَأَوَّلَهُ : دَبَّره وقدَّره ، وأَوَّلَهُ وتَأَوَّلهُ : فَسَّره . وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : **﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾** [يونس: ٣٩] ؛ أَي : لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ عِلْمُ تأْويله ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَن عِلْمَ التَّأْوِيل يَنْبَغِي أَن يُنْظَرَ فِيهِ ، وَقِيلَ : مَعْنَاهُ لَمْ يأْتهم ما يؤُول إِليه أَمرهم فِي التَّكْذِيبِ بِهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ " . انظر : لسان العرب (١١/ ٣٢-٣٣) .

وقد جاءَ التَّأويل في القرآن على خمسة أَوجه :

الأَوَّلُ : بمعنى المُلْك **﴿وابتغاء تَأْوِيلِهِ﴾** [آل عمران: ٧] ، أَي : مُلْك محمَّد **﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ﴾** [آل عمران: ٧] ، أَي : نهاية ملكه . فزعم اليهود أَنَّهم أَخذوه من حساب الجُمَّل .

الثَّانِي : بمعنى العاقبة ، ومآل الخير والشَّرّ الَّذى وعد به الخَلْق : **﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾** [الأعراف: ٥٣] ، أَي : عاقبته ، **﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾** [النساء: ٥٩] ، أَي : عاقبة **﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع﴾** [الكهف: ٨٢] ، أَي : عاقبته .

الثَّالِثُ : بمعنى تعبير الرّؤيا : **﴿وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ الأَحَادِيْث﴾** [يوسف: ١٠١] ، أَي : تعبير الرُّؤيا .

الرَّابِعُ : بمعنى التَّحقيق والتَّفسير : **﴿هَاذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ﴾** [يوسف: ١٠٠] ، أَي : تحقيقها وتفسيرها .

الخَامِسُ : بمعنى أَنواع الأَطعمة وأَلوانها : **﴿لاَ يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلاَّ نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ﴾** [يوسف :٣٧] ، أَي : بأَلوانه وأَنواعه " .

﴿سُؤالٌ﴾ : مَا الفَرْقُ بَيْنَ التَّفْسِيْرِ وَالتَّأوِيْل ؟

الجواب : بناء على ما سبق بيانه ، فقد اختلف العلماء في بيان الفَرْق بين التَّفسير والتَّأويل ... وقد لخَّص الإمام السُّيوطي الفرق بينهما ، فقال : " واختلف في التَّفسير أو التَّأويل ، فَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ وَطَائِفَةٍ : هُمَا بِمَعْنًى : وَقَدْ أَنْكَرَ ذَلِكَ قَوْمٌ حتَّى بَالَغَ ابْنُ حَبِيبٍ النَّيْسَابُورِيُّ ، فَقَالَ : قَدْ نَبَغَ فِي زَمَانِنَا مُفَسِّرُونَ لَوْ سُئِلُوا عَنْ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ مَا اهْتَدَوْا إِلَيْهِ .

وَقَالَ الرَّاغِبُ : التَّفْسِيرُ أَعَمُّ مِنَ التَّأْوِيلِ ؛ وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْأَلْفَاظِ وَمُفْرَدَاتِهَا وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِ التَّأْوِيلِ فِي الْمَعَانِي وَالْجُمَلِ ، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْكُتُبِ الْإِلَهِيَّةِ ، وَالتَّفْسِيرُ يُسْتَعْمَلُ فِيهَا وَفِي غَيْرِهَا .

وَقَالَ غَيْرُهُ : التَّفْسِيرُ بَيَانُ لَفْظٍ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا وَجْهًا وَاحِداً ، وَالتَّأْوِيلُ تَوْجِيهُ لَفْظٍ مُتَوَجِّهٍ إِلَى مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا، بِمَا ظَهَرَ مِنَ الْأَدِلَّةِ . وَقَالَ الْمَاتُرِيدِيُّ : التَّفْسِيرُ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ اللَّفْظِ هَذَا، وَالشَّهَادَةُ عَلَى اللَّهِ أَنَّهُ عَنَى بِاللَّفْظِ هَذَا ، فَإِنْ قَامَ دَلِيلٌ مَقْطُوعٌ بِهِ فَصَحِيحٌ ، وَإِلَّا فَتَفْسِيرٌ بِالرَّأْيِ ، وَهُوَ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ، وَالتَّأْوِيلُ تَرْجِيحُ أَحَدِ الْمُحْتَمِلَاتِ بِدُونِ الْقَطْعِ وَالشَّهَادَةُ عَلَى اللَّهِ .

وَقَالَ أَبُو طَالِبٍ التَّغْلِبِيُّ : التَّفْسِيرُ بَيَانُ وَضْعِ اللَّفْظِ إِمَّا حَقِيقَةً ، أَوْ مَجَازًا، كَتَفْسِيرِ الصِّرَاطِ : بِالطَّرِيقِ وَالصَّيِّبِ : بِالْمَطَرِ وَالتَّأْوِيلُ تَفْسِيرُ بَاطِنِ اللَّفْظِ مَأْخُوذٌ مِنَ الْأَوَّلِ وَهُوَ الرُّجُوعُ لِعَاقِبَةِ الْأَمْرِ فَالتَّأْوِيلُ إِخْبَارٌ عَنْ حَقِيقَةِ الْمُرَادِ وَالتَّفْسِيرُ إِخْبَارٌ عَنْ دَلِيلِ الْمُرَادِ ، لِأَنَّ اللَّفْظَ يَكْشِفُ عَنِ الْمُرَادِ وَالْكَاشِفُ دَلِيلٌ ، مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : **﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾** [الفجر: ١٤] ، تَفْسِيرُهُ أَنَّهُ مِنَ الرَّصْدِ ، يُقَالَ رَصَدْتُهُ رَقَبْتُهُ، وَالْمِرْصَادُ "مِفْعَالٌ" مِنْهُ وَتَأْوِيلُهُ التَّحْذِيرُ مِنَ التَّهَاوُنِ بِأَمْرِ اللَّهِ وَالْغَفْلَةِ عَنِ الْأُهْبَةِ وَالِاسْتِعْدَادِ لِلْعَرْضِ عَلَيْهِ ، وَقَوَاطِعُ الْأَدِلَّةِ تَقْتَضِي بَيَانَ الْمُرَادِ مِنْهُ ، عَلَى خِلَافِ وَضْعِ اللَّفْظِ فِي اللُّغَةِ . وَقَالَ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ : اعْلَمْ أَنَّ التَّفْسِيرَ فِي عُرْفِ الْعُلَمَاءِ كَشْفُ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَبَيَانُ الْمُرَادِ ، أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِحَسَبِ اللَّفْظِ الْمُشْكَلِ وَغَيْرِهِ ، وَبِحَسَبِ الْمَعْنَى الظَّاهِرِ وَغَيْرِهِ ، وَالتَّأْوِيلُ أَكْثَرُهُ فِي الْجُمَلِ ، وَالتَّفْسِيرُ إِمَّا أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي غَرِيبِ الْأَلْفَاظِ نَحْوَ الْبَحِيرَةِ وَالسَّائِبَةِ ، وَالْوَصِيلَةِ ، أَوْ فِي وَجِيزٍ يَتَبَيَّنُ بِشَرْحٍ ، نَحْوَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَآتُوا الزَّكَاةَ ، وَإِمَّا فِي كَلَامٍ مُتَضَمِّنٍ لِقِصَّةٍ لَا يُمْكِنُ تَصْوِيرُهُ إِلَّا بِمَعْرِفَتِهَا ، كَقَوْلِهِ : **﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾** [التوبة: ٣٧] ، وَقَوْلُهُ : **﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾** [البقرة: ١٨٩] ؛ وَأَمَّا التَّأْوِيلُ فَإِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ مَرَّةً عَاماً وَمَرَّةً خَاصّاً ، نَحْوَ الْكُفْرُ الْمُسْتَعْمَلُ تَارَةً فِي الْجُحُودِ الْمُطْلَقِ ، وَتَارَةً فِي جُحُودِ الْبَارِئِ عَزَّ وَجَلَّ خَاصَّةً ، وَالْإِيمَانُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي التَّصْدِيقِ الْمُطْلَقِ تَارَةً وَفِي تَصْدِيقِ الْحَقِّ أُخْرَى ، وَإِمَّا فِي لَفْظٍ مُشْتَرِكٍ بَيْنَ مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ ، نَحْوَ لَفْظِ "وَجَدَ" الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْجِدَّةِ وَالْوَجْدِ وَالْوُجُودِ . وَقَالَ غَيْرُهُ : التَّفْسِيرُ يَتَعَلَّقُ بِالرِّوَايَةِ ، وَالتَّأْوِيلِ يَتَعَلَّقُ بِالدِّرَايَةِ .

وَقَالَ أَبُو نَصْرٍ الْقُشَيْرِيُّ : التَّفْسِيرُ مَقْصُورٌ عَلَى الِاتِّبَاعِ وَالسَّمَاعِ وَالِاسْتِنْبَاطُ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالتَّأْوِيلِ .

وَقَالَ قَوْمٌ : مَا وَقَعَ مُبينًا فِي كِتَابِ اللَّهِ وَمُعَيَّنًا فِي صَحِيحِ السُّنَّةِ سُمِّيَ تَفْسِيراً ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ قَدْ ظَهَرَ وَوَضَحَ ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَعَرَّضَ إِلَيْهِ بِاجْتِهَادٍ وَلَا غَيْرِهِ ، بَلْ يَحْمِلُهُ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي وَرَدَ لَا يَتَعَدَّاهُ ، وَالتَّأْوِيلُ مَا استنبطه العلماء العاملون لِمَعَانِي الْخِطَابِ الْمَاهِرُونَ فِي آلَاتِ الْعُلُومِ .

وَقَالَ قَوْمٌ مِنْهُمُ الْبَغْوَيُّ وَالْكَوَاشِيُّ : التَّأْوِيلُ صَرْفُ الْآيَةِ إِلَىٰ مَعْنَىٰ مُوَافِقٍ لِمَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا تَحْتَمِلُهُ الْآيَةُ ، غَيْرَ مُخَالِفٍ للكتاب والسنة من طَرِيقِ الِاسْتِنْبَاطِ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : التَّفْسِيرُ فِي الِاصْطِلَاحِ علم نزول الآيات وشئونها وَأَقَاصِيصِهَا ، وَالْأَسْبَابِ النَّازِلَةِ فِيهَا ثُمَّ تَرْتِيبِ مَكِّيِّهَا وَمَدَنِيِّهَا ، وَمُحْكَمِهَا وَمُتَشَابِهِهَا ، وَنَاسِخِهَا وَمَنْسُوخِهَا ، وَخَاصِّهَا وَعَامِّهَا ، وَمُطْلَقِهَا وَمُقَيَّدِهَا ، وَمُجْمَلِهَا وَمُفَسَّرِهَا ، وَحَلَالِهَا وَحَرَامِهَا وَوَعْدِهَا وَوَعِيدِهَا ، وَأَمْرِهَا وَنَهْيِهَا ، وَعِبَرِهَا وَأَمْثَالِهَا .

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ : التَّفْسِيرُ عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ كَيْفِيَّةِ النُّطْقِ بِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ وَمَدْلُولَاتِهَا وَأَحْكَامِهَا الْإِفْرَادِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِيَّةِ ، وَمَعَانِيهَا الَّتِي تُحْمَلُ عَلَيْهَا حَالَةُ التَّرْكِيبِ وَتَتِمَّاتٍ لِذَلِكَ ، قَالَ : فَقَوْلُنَا : " عِلْمٌ " جِنْسٌ ، وَقَوْلُنَا : " يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ كَيْفِيَّةِ النُّطْقِ بِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ " هُوَ عِلْمُ الْقِرَاءَةِ ، وَقَوْلُنَا : وَمَدْلُولَاتِهَا أَيْ مَدْلُولَاتِ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ ، وَهَذَا مَتْنُ عِلْمِ اللُّغَةِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْعِلْمِ ، وَقَوْلُنَا : " وَأَحْكَامِهَا الْإِفْرَادِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِيَّةِ " ، هَذَا يَشْمَلُ عِلْمَ التَّصْرِيفِ وَالْبَيَانِ وَالْبَدِيعِ وَقَوْلُنَا وَمَعَانِيهَا الَّتِي تُحْمَلُ عَلَيْهَا حَالَةُ التَّرْكِيبِ يَشْمَلُ مَا دَلَالَتُهُ بِالْحَقِيقَةِ ، وَمَا دَلَالَتُهُ بِالْمَجَازِ ، فَإِنَّ التَّرْكِيبَ قَدْ يَقْتَضِي بِظَاهِرِهِ شَيْئاً وَيَصُدُّ عَنِ الْحَمْلِ عَلَيْهِ صَادٌّ ، فَيُحْمَلُ عَلَىٰ غَيْرِهِ ، وَهُوَ الْمَجَازُ ، وَقَوْلُنَا : " وَتَتِمَّاتٍ لِذَلِكَ " ، هُوَ مِثْلُ مَعْرِفَةِ النَّسْخِ وَسَبَبِ النُّزُولِ وَقِصَّةٍ تُوَضِّحُ بَعْضَ مَا أُبْهِمَ فِي الْقُرْآنِ وَنَحْوَ ذَلِكَ . وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ : التَّفْسِيرُ عِلْمٌ يُفْهَمُ بِهِ كِتَابَ اللَّهِ الْمُنَزَّلِ عَلَىٰ نَبِيِّهِ محمَّد صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيَانَ مَعَانِيهِ ، وَاسْتِخْرَاجِ أَحْكَامِهِ وَحِكَمِهِ ، وَاسْتِمْدَادِ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ وَعِلْمِ الْبَيَانِ وَأُصُولِ الْفِقْهِ وَالْقِرَاءَاتِ ، وَيَحْتَاجُ لِمَعْرِفَةِ أَسْبَابِ النُّزُولِ وَالنَّاسِخِ والمنسوخ " . انظر : الإتقان في علوم القرآن (٤/ ١٩٢-١٩٥) ، وللاستزادة انظر : معاني القرآن (١/ ٣٥١-٣٥٣) ، تفسير الراغب الأصفهاني (١/ ١٠-١١)، تأويلات أهل السنة (ص٥-٦) ، البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٤٩-١٥٠) ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٥) ، التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ١٦) ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (١/ ٥-٦) ، محاسن التأويل (١/ ١٣) ، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (١/ ٥٤-٥٥) ، مقدمة الجواهر الحسان في تفسير القرآن (١/ ٤٤-٤٦) ، التفسير والمفسرون (١/ ١٦-١٨)

فمن خلال ما تقدَّم نرىٰ أنَّ هناك ثمَّة فرق بين التَّفسير والتَّأويل وأنَّهما ليسا بمعنىٰ واحد ، وهذا هو ما رجَّحه الدُّكتور الذَّهبي ، حيث قال : " والذىٰ تميل إليه النَّفس من هذه الأقوال : هو أنَّ التَّفسير ما كان راجعاً إلىٰ الرِّواية ، والتَّأويل ما كان راجعاً إلىٰ الدِّراية ، وذلك لأنَّ التَّفسير معناه الكشف والبيان . والكشف عن مراد الله تعالىٰ لا نجزم به إلَّا إذا ورد عن رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أو عن بعض

أصحابه الذين شهدوا نزول الوحي ، وعلموا ما أحاط به من حوادث ووقائع ، وخالطوا رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ورجعوا إليه فيما أُشكل عليهم من معاني القرآن الكريم .

وأمَّا التأويل ... فملحوظ فيه ترجيح أحد محتملات اللفظ بالدَّليل . والتَّرجيح يعتمد علىٰ الاجتهاد ، ويُتوصَّل إليه بمعرفة مفردات الألفاظ ومدلولاتها في لغة العرب ، واستعمالها بحسب السِّياق ، ومعرفة الأساليب العربيَّة ، واستنباط المعاني من كلِّ ذلك . قال الزّركشي : " وكان السَّبب في اصطلاح كثير علىٰ التَّفرقة بين التَّفسير والتَّأويل : التَّمييز بين المنقول والمستنبط ، ليحيل علىٰ الاعتماد في المنقول ، وعلىٰ النَّظر في المستنبط " . انظر : التَّفسير والمفسِّرون (١/ ١٨) .

فغاية التَّفسير هي الكشف عن معاني القرآن الكريم ، وأكثر ما يُستعمل في الألفاظ والمفردات ، وهو مُتعلِّق بالرِّواية ... أمَّا التَّأويل فغايته تفسير بواطن اللفظ ، وأكثر ما يُستعمل في المعاني والجُمل ، وهو مُتعلِّق بالدِّراية ، ويعتمد علىٰ ترجيح أحدِ محتملات اللفظ بالدَّليل ...

الفصل الثَّالِثُ

المُحْكَمُ وَالمُتَشَابِهُ وَعَلَاقَتُهُ بِالصِّفَاتِ الإِلَهِيَّة

من المعلوم أنَّه لا يصحّ أن يأتي في الشَّرع ما يضاد العقل، أو ما يضاد بعضه بعضا، ومع ذلك فقد تأتي آيات متشابهات ،وأحاديث مشكلات يعارض بعضها بعضاً، ويناقض بعضها دليل الشَّرع أحياناً في الظاهربحيث يمكن الجمع بينهما ... وأحياناً يتعذَّر الجمع، ولذلك فقد وقف العلماء إزاء ذلك أحد موقفين: إمَّا التَّفويض أو التَّأويل ... وبيان ذلك في أجوبة الأسئلة التَّالية :

﴿سُؤالٌ﴾ : مَا مَعْنَى المُحْكَم فِي اللُغَة ؟

الجواب : قال ابن فارس في " معجم مقاييس اللغة " (٢/ ٩١) : " الْحَاءُ وَالْكَافُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْمَنْعُ. وَأَوَّلُ ذَلِكَ الْحُكْمُ، وَهُوَ الْمَنْعُ مِنَ الظُّلْمِ. وَسُمِّيَتْ حَكَمَةُ الدَّابَّةِ لِأَنَّهَا تَمْنَعُهَا، يُقَالُ حَكَمْتُ الدَّابَّةَ وَأَحْكَمْتُهَا. وَيُقَالُ: حَكَمْتُ السَّفِيهَ وَأَحْكَمْتُهُ، إِذَا أَخَذْتَ عَلَىٰ يَدَيْهِ. قَالَ جَرِيرٌ:

أَبَنِي حَنِيفَةَ أَحْكِمُوا سُفَهَاءَكُمْ   إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ أَغْضَبَا

وَالْحِكْمَةُ هَذَا قِيَاسُهَا، لِأَنَّهَا تَمْنَعُ مِنَ الْجَهْلِ. وَتَقُولُ: حَكَّمْتُ فُلَانًا تَحْكِيمًا مَنَعْتُهُ عَمَّا يُرِيدُ" .

وجاء في بصائر ذوي التَّمييز" (٢/ ٤٨٧-٤٩١ باختصار) : " حَكَمه وأَحْكمه: أَتقنه وَمَنَعَه من الفساد ... وأَصل المادّة موضوع لمنع يُقصد به إِصلاح ومنه سمّى حَكمة الدّابة فقيل: حكمته وحكمت الدّابة منعتها بالحَكَمة، وأَحكمتها: جعلت لها حَكَمةً" .

وعليه، فالإحكام هو منع الاختلاط بين الشَّيئين، وهو إتقان الشَّيء وإحسانه، وكلا المعنيين يعضّد بعضهما بعضاً.

﴿سُؤالٌ﴾ : مَا مَعْنَى المُتَشَابِه فِيْ اللُغَة ؟

الجواب : قال ابن فارس في " معجم مقاييس اللغة " (٣/ ٢٤٣) : " الشِّينُ وَالْبَاءُ وَالْهَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى تَشَابُهِ الشَّيْءِ وَتَشَاكُلِهِ لَوْنًا وَوَصْفًا. يُقَالُ شِبْهٌ وَشَبَهٌ وَشَبِيهٌ. وَالشَّبَهُ مِنَ الْجَوَاهِرِ: الَّذِي يُشْبِهُ الذَّهَبَ. وَالْمُشَبِّهَاتُ مِنَ الْأُمُورِ: الْمُشْكِلَاتُ. وَاشْتَبَهَ الْأَمْرَانِ، إِذَا أَشْكَلَا" .

وقال صاحب " لسان العرب" (١٣/ ٥٠٤-٥٠٥) : " والشُّبْهةُ: الالتباسُ. وأُمورٌ مُشْتَبِهةٌ ومُشَبِّهَةٌ : مُشْكِلَة يُشْبِهُ بعضُها بَعْضًا؛ قَالَ:

واعْلَمْ بأَنَّك فِي زَمانِ مُشَبِّهاتٍ هُنَّ هُنَّهْ

وَبَيْنَهُمْ أَشْباهٌ أَي أَشياءُ يتَشابهون فِيهَا. وشَبَّهَ عَلَيْهِ: خَلَّطَ عَلَيْهِ الأَمْرَ حتَّى اشْتبه بِغَيْرِهِ. وَفِيهِ مَشابهُ مِنْ فُلَانٍ أَي أَشْباهٌ، وَلَمْ يَقُولُوا فِي وَاحِدَتِهِ مَشْبَهةٌ ... وَقَالَ اللَّيْثُ: المُشْتَبِهاتُ مِنَ الأُمور المُشْكِلاتُ. وَتَقُولُ: شَبَّهْتَ عليَّ يَا فلانُ إِذَا خَلَّطَ عَلَيْكَ. واشْتَبَه الأَمْرُ إِذَا اخْتَلَطَ، واشْتَبه عليَّ الشيءُ" .

﴿سُؤالٌ﴾ : تَكَلَّمْ لَنا عَنِ المُحْكَمِ وَالمُتَشَابِهِ فِي القُرْآن ؟

الجواب : لقد وصف الله سبحانه وتعالى القرآن كلَّه بأَنَّه مُحكم، وبأَنَّه كلَّه متشابه، وبأَنَّ بعضه مُحكم وبعضه مُتشابه.

أَمَّا ما دلَّ على أَنَّه كله محكم فهو قوله: **﴿الر تِلْكَ آياتُ الْكِتابِ الْحَكِيمِ﴾** [يونس:١]، وقوله: **﴿الر كِتابٌ أُحْكِمَتْ آياتُهُ﴾** [هود:١] .

فبيَّن في هاتين الآيتين أَّن كلَّه محكم. والمراد من المُحكم بهذا المعنى كونه كلاماً حقَّاً فصيح الألفاظ صحيح المعاني... ولن يتمكَّن أحد من الإتيان بكلام يساوي القرآن في هذين الوصفين. والعرب تقول في البناء الوثيق والعقد الوثيق الذي لا يمكن حله: مُحكم . فهذا معنى وصف جميعه بأَنَّه مُحكم.

وأَمَّا ما دلَّ على أَنَّه كلّه متشابه فهو قوله تعالى: **﴿كِتاباً مُتَشابِهاً مَثانِيَ﴾** [الزمر:٢٣] .

والمعنىٰ : أنَّـه يُشبه بعضُه بعضاً في الحُسن ، ويصدِّق بعضُه بعضاً ، وإليه الإشارة بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ كانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً ﴾ [النساء:٨٢] ، أي: لكان بعضه وارداً علىٰ نقيض الآخر، ولتفاوت نسق الكلام في الفصاحة والرَّكاكة.

وأمَّا ما دلَّ علىٰ أنَّ بعضه مُحكم وبعضه مُتشابه فهو قوله تعالىٰ: ﴿مِنْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتابِ وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ﴾ [آل عمران:٧] . انظر : استحالة المعيَّة بالذَّات (ص٥٧) .

وهذا النَّوع هو المراد هنا ، وهو الذي وقع الخلاف في تعيين المراد به بين العلماء...

ولتوضيح الأمر لابدَّ من ذكر أقوال العلماء ومذاهبهم في المحكم والمتشابه ، وهذه هي:

أوَّلاً : أنَّ الْمُحْكَمَاتُ مِنْ آيِ الْقُرْآنِ: الْمَعْمُولُ بِهِنَّ، وَهُنَّ النَّاسِخَاتُ، أَوْ الْمُثْبِتَاتُ الْأَحْكَامِ؛ وَالْمُتَشَابِهَاتُ مِنْ آيِهِ الْمَتْرُوكُ الْعَمَلِ بِهِنَّ، الْمَنْسُوخَاتُ ... وقد قال بهذا القول ابن عبَّاس ، وابن مسعود ، وقتادة ، والضحَّاك . انظر : تفسير الطَّبري (٥/ ١٩٣) .

ثانياً: أنَّ المُحكم مَا أَحْكَمَ اللَّهُ فِيهِ مِنْ آيِ الْقُرْآنِ وَقَصَصِ الْأُمَمِ وَرُسُلِهِمُ الَّذِينَ أُرْسِلُوا إِلَيْهِمْ، فَفَصَّلَهُ بِبَيَانِ ذَلِكَ لِمُحَمَّدٍ وَأُمَّتِهِ، وَالْمُتَشَابِهِ هُوَ مَا اشْتَبَهَتِ الْأَلْفَاظُ بِهِ مِنْ قَصَصِهِمْ عِنْدَ التَّكْرِيرِ فِي السُّوَرِ فَقِصَّةٌ بِاتِّفَاقِ الْأَلْفَاظِ وَاخْتِلَافِ الْمَعَانِي، وَقِصَّةٌ بِاخْتِلَافِ الْأَلْفَاظِ وَاتِّفَاقِ الْمَعَانِي . انظر : تفسير الطَّبري (٥/ ١٩٧) .

ثالثاً: أنَّ المُحكم مِنْ آيِ الْقُرْآنِ: مَا عَرَفَ الْعُلَمَاءُ تَأْوِيلَهُ، وَفَهِمُوا مَعْنَاهُ وَتَفْسِيرَهُ؛ وَالْمُتَشَابِهُ: مَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ إِلَىٰ عِلْمِهِ سَبِيلٌ مِمَّا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ دُونَ خَلْقِهِ، وَذَلِكَ نَحْوُ الْخَبَرِ عَنْ وَقْتِ مَخْرَجِ عِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ، وَوَقْتِ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَقِيَامِ السَّاعَةِ، وَفَنَاءِ الدُّنْيَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ، وَقَالُوا: إِنَّمَا سَمَّىٰ اللَّهُ مِنْ آيِ الْكِتَابِ الْمُتَشَابِهِ الْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةَ الَّتِي فِي أَوَائِلِ بَعْضِ سُوَرِ الْقرَانِ مِنْ نَحْوِ «الم، وَالمص، وَالمر، وَالر» ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُنَّ مُتَشَابِهَاتٌ فِي الْأَلْفَاظِ، وَمُوَافِقَاتٌ حُرُوفَ حِسَابِ الْجُمَّلِ . انظر : تفسير الطَّبري (٥/ ١٩٩) .

رابعاً: أنَّ المُحكم ما كان قائماً بنفسه لا يحتاج أن يرجع فيه إلىٰ غيره، نحو: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] ، ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تابَ﴾ [طه: ٨٢] ، والمتشابه ما احتاج إلىٰ بيان، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ [الزمر: ٥٣] ، يرجع فيه إلىٰ قوله جلَّ وعـلا : ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تابَ﴾ [طه: ٨٢] ، وإلىٰ قوله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء:٤٨] .

وهذا القول هو قول النَحّاس . انظر : تفسير ابن الجوزي (١/ ٣٥٠) ، تفسير القرطبي (٤/ ١١) ، فتح الباري (٨/ ٢١١) .

خَامِسَاً : أنَّ المُحكم من آي الكتاب ما لم يحتمل من التَّأويل غير وجه واحد، والمتشابه منها ما احتمل من التَّأويل أكثر من وجه. قال محمَّد بن جعفر بن الزُّبير: هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات فيهنَّ حجَّة الرَّب، وعصمة العباد، ودفع الخصوم والباطل، ليس لها تعريف ولا تصريف عمَّا وضعت عليه، وأُخر متشابهة في الصِّدق، لهنَّ تصريف وتحريف وتأويل، ابتلىٰ الله فيهنَّ العباد، كما ابتلاهم في الحلال والحرام، لا يصرفن إلىٰ الباطل ولا يحرفن عن الحقّ.

ونقل هذا المذهب عن مجاهد وابن إسحاق، واستحسنه ابن عطيَّة . انظر : تفسير الطبري (٣/ ١١٥-١١٦) ، تفسير البغوي (٢/ ٢٦٩) ، تفسير القرطبي (٤/ ١٠) .

وهو المنقول عن الشَّافعي، وأحمد في رواية ، وعزاه ابن الجوزي إلىٰ الشَّافعي وابن الأنباري . انظر : تفسير ابن الجوزي (١/ ٣٥١) .

وفي رأيي ، هذا هو أصوب الأقوال ، والله أعلم ...

فهذه هي أقوال العلماء في المحكم والمتشابه، وهي بمجموعها لا تخرج عن كون المُحكم ممَّا وضح وبان ولم يحتج إلىٰ توضيح وتفسير، والمتشابه ما احتاج إلىٰ كشف وبيان وتأويل، وإن كان أوضحها وأدقّها هو القول الرَّابع...

ومن المعلوم أنَّ هناك الفاظاً مشتركة في القرآن الكريم تحتمل أكثر من معنىٰ علىٰ أنَّ لها معنىٰ أصليَّاً في الوضع العربي وهو أرجح المعاني. ومع ذلك فإنَّ هنالك العديد من الألفاظ التي تحتمل أكثر من معنىٰ، ولذا فلا بدَّ من قانون يُعرف به المعنىٰ المراد منها ، لأنَّ الكلام عندها يكون متشابهاً .

يقول الإمام الرَّازي في تفسيره (٧/ ١٣٩) مبيِّناً القانون الذي يُعرف به المُحكم من المُتشابه في القرآن: " فَلَا بُدَّ هَاهُنَا مِنْ قَانُونٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ فَنَقُولُ: اللَّفْظُ إِذَا كَانَ مُحْتَمِلًا لِمَعْنَيَيْنِ وَكَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ أَحَدِهِمَا رَاجِحًا، وَبِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ الْآخَرِ مَرْجُوحًا، فَإِنْ حَمَلْنَاهُ عَلَىٰ الرَّاجِحِ وَلَمْ نَحْمِلْهُ عَلَىٰ الْمَرْجُوحِ، فَهَذَا هُوَ الْمُحْكَمُ وَأَمَّا إِنْ حَمَلْنَاهُ عَلَىٰ الْمَرْجُوحِ وَلَمْ نَحْمِلْهُ عَلَىٰ الرَّاجِحِ، فَهَذَا هُوَ الْمُتَشَابِهُ" .

﴿سُؤالٌ﴾ : هَلِ الأَلْفَاظُ المُضَافَةُ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِنَ المُتَشَابِه ؟

الجواب : لقد صرَّح الكثيرُ من أهل العلم في القديم والحديث بأنَّ النُّصوص التي حملت ألفاظاً مضافةً إلىٰ الله تعالىٰ ممَّا يسمِّيها البعض بالصِّفات التي يوهم ظاهرها التَّشبيه هي من المتشابه، وهذه طائفة من أقوالهم:

قال الإمام السَّمرقندي في " بحر العلوم"(١/ ٤٩٧) عند تفسير قول الله تعالىٰ : **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾**[الأنعام:١٥٨] : " ويقال: هذا من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلَّا الله " .

قال الإمام السَّمرقندي في "بحر العلوم"(١/ ٥٢٠) عند تفسير قول الله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤] : " قال بعضهم: هذا من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلَّا الله ، وذكر عن يزيد بن هارون أنَّه سئل عن تأويله ، فقال : تأويله: الإيمان به" .

وقال الإمام الغزالي في " المُستصفىٰ في علم الأصول " (١/ ٢٠٢-٢٠٣) : " في القرآن محكم ومتشابه ، كما قال تعالىٰ : ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران:٧] . واختلفوا في معناه ، وإذا لم يرد توقيف في بيانه فينبغي أن يفسَّر بما يعرفه أهل اللغة ويناسب اللفظ من حيث الوضع ، ولا يناسبه قولهم : المتشابه هي الحروف المقطَّعة في أوائل السُّور ، والمحكم ما وراء ذلك ، ولا قولهم : المُحكم ما يعرفه الرَّاسخون في العلم والمتشابه ما ينفرد الله تعالىٰ بعلمه ، ولا قولهم : المحكم : الوعد والوعيد والحلال والحرام ، والمتشابه القصص والأمثال ، وهذا أبعد ، بل الصَّحيح أن المحكم يرجع إلىٰ معنيين:

أحدهما: المكشوف المعنىٰ الذي لا يتطرق إليه إشكال واحتمال والمتشابه ما تعارض فيه الإحتمال

الثاني : أنَّ المحكم ما انتظم وترتَّب ترتيباً مفيداً ما علىٰ ما ظاهر أو علىٰ تأويل ما لم يكن فيه متناقض ومختلف ، لكن هذا المحكم يقابله المثبج -ال- والفاسد دون المتشابه ، وأمَّا المتشابه فيجوز أن يعبَّر به عن الأسماء المشتركة ، كالقُرء ، وكقوله تعالىٰ : ﴿الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة:٢٣٧] ، فإنَّه مردَّد بين الزَّوج والولي ، وكاللمس المردَّد بين المس والوطء وقد يطلق علىٰ ما ورد في صفات الله ممَّا يوهم ظاهره الجهة والتَّشبيه ويحتاج إلىٰ تأويله" .

فالإمام الغزالي يصرِّح وبوضوح أنَّ بعض الألفاظ تحتاج إلىٰ تأويل ، فالتَّأويل حقٌّ من أجل أن لا يقع المؤمن في تناقضات حين يقرأ : إضافة العين إليه سبحانه والأعين ، واليدين والأيدي ، وأنَّه سبحانه في السَّماء وفي الأرض ، وهو مع خلقه أينما كانوا وما إلىٰ غير ذلك ...

فأمَّا إذا تركنا النُّصوص علىٰ ظاهرها وقعنا في التَّناقض ، وهو محال في القرآن : ﴿وَلَوْ كانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً﴾ [النساء : ٨٢] .

والتَّأويل سواء كان إجماليَّاً أو تفصيليَّاً هو مسلك السَّلف الصَّالح من الصَّحابة ومن بعدهم ... وهو الأمر العاصم للعامَّة خاصَّة ، من الوقوع في التَّشبيه والتَّجسيم ...

والمستقرء يجد وبكلِّ وضوح أنَّ السَّلف شدَّدوا في صرف العامَّة عن تأويل المتشابه ، وزجرهم عن تفسيره ، مع التَّقرير البالغ والتَّأكيد التَّام ، في بيان أنَّه تعالىٰ منزَّه عن المعنىٰ الظَّاهر الجسماني الذي يتبادر للعامَّة عادة خوفاً من تسرُّع الجاهلين إلىٰ اعتقاد ما لا يليق في حقِّه تعالىٰ ، مستدلِّين عليه بأنَّ هذا هو

تأويل الكتاب أو السُّنَّة ، وكان هذا القدر من التَّحذير يكفي في صرف أهل زمانهم عن الخوض في تفسير هذه المتشابهات .

ولمَّا لجَّ كثيرٌ من الجهلة ومن أشباههم في طلب تأويل هذه المتشابهات اضطرَّ كثير من السَّلف أيضاً إلىٰ بيان التَّأويلات الصَّحيحة علىٰ ما تقتضيه اللغة التي نزل بها القرآن ، أفاضوا في بيان الأدلَّة العقليَّة والنَّقليَّة الدَّالَّة علىٰ أنَّ ما سمُّوه تأويلتً ليس هو بالتَّأويل الصَّحيح ، ولا بمراد الله ولا رسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وبهذا تعلم أنَّ السَّلف كلّهم متَّفقون علىٰ أنَّ كلّ ما أوهم من النُّصوص الجسميَّة أو شيئاً من لوازمها في حقِّه عزَّ وجلَّ فالله منزَّه عن الاتِّصاف بشيء منه ، وهذا الظَّاهر غير مراد منه قطعاً ، لا خلاف بينهم في ذلك ، ومن تأوَّل النُّصوص بهذه المعاني الظَّاهرة عند العوام فليس هو من السَّلف ولا تابعاً لهم .

ومع اتِّفاق السَّلف علىٰ ما ذكر من الصَّرف عن الَّظاهر الذي يتوهَّمه الجاهلون فأكثرهم اكتفوا بهذا القدر ولم يخوضوا في بيان التَّأويل المراد ، لأنَّه ليس ممَّا يجب معرفته علىٰ التَّعيين ، وقد يكون للفظ معنيان صحيحان ، فالحكم علىٰ أحدهما بكونه المراد دون الآخر تهجُّم علىٰ حرم الغيب لا مسوِّغ له في نظرهم ، والكثير منهم ـ رضي الله عنهم ـ كشفوا القناع عمَّا يصُّح أن يكون مراداً من التَّأويل ، دفعاً في نحور المبتدعة ومن انخدع بهم ، حيث يزعمون أنَّه لا معنىٰ للآية أو الحديث إلَّا ما فهموه من التَّأويل الباطل .

فقول كثير من أهل العلم إنَّ التَّأويل : هو طريقة الخلف وليس طريقة السَّلف ، إنَّما هو من ضيق الاطلاع ... " . انظر : البراهين السَّاطعة في ردِّ بعض البدع الشَّائعة (ص٢٣١-٢٣٢) .

وفي كتابه "أساس التَّقديس" عقد الإمام الرَّازي قسماً سمَّاه "تأويل المتشابهات من الأخبار والصِّفات" : ثمَّ ذكر فيه كثيراً من الأخبار الواردة في الكتاب والسُّنَّة كالصُّورة ، والمجيء ، والنُّزول ، والوجه والعين ، والنَّفس ، واليد ، والقبضة ، والأصابع ، والجنب ، والسَّاق ...

ثمَّ أنَّه عقد قسماً آخر ذكر في فصله الأوَّل حكم ذكر هذه المتشابهات . انظر : أساس التَّقديس (ص٩١) ، (ص٢١٧)

قال القاضي أبو بكر بن العربي في كتابه القيِّم " العواصم من القواصم " (ص٢٢٨-٢٢٩) : " والأحاديث الصَّحيحة في هذا الباب ـ يعني في باب الصِّفات ـ علىٰ ثلاث مراتب :

الأُوْلَى : ما ورد من الألفاظ كمال محض ليس للآفات والنَّقائص فيه حظ ، فهذا يجب اعتقاده .

الثَّانِيَةُ : ما ورد وهو نقص محض ، فهذا ليس لله فيه نصيب فلا يضاف إليه إلَّا وهو محجوب عنها في المعنىٰ ضرورة ، كقوله : " عَبْدِيَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي " ، وما أشبهه .

الثَّالِثَةُ : ما يكون كمالاً ، ولكنَّه يوهم تشبيهاً .

فأمَّا الذي ورد كمالاً محضاً كالوحدانيَّة ، والعلم ، والقدرة ، والإرادة ، والحياة ، والسَّمع ، والبصر ، والإحاطة ، والتقدير ، والتدبير ، وعدم المثل والنظير فلا كلام فيه ولا توقف .

وأمَّا الذي ورد بالآفات المحضة والنَّقائص كقوله : **﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً﴾** [البقرة:٢٤٥] ، وقوله : " جعت فلم تطعمني وعطشت .. " ، فقد علم المحفوظون ، والملفوظون ، والعالم والجاهل أنَّ ذلك كناية ، وأنَّه واسطة عمَّن تعلق به هذه النَّقائص ، ولكنَّه أضافها إلىٰ نفسه الكريمة المقدَّسة ، تكرمة لوليِّه ، وتشريفاً ، واستلطافاً للقلوب وتليينا ، وهذا أيُّها العاقلون تنبيه لكم علىٰ ما ورد من الألفاظ المحتملة ، فإنَّه ذكر الألفاظ الكاملة المعاني السَّالمة ، فوجبت له ، وذكر الألفاظ النَّاقصة والمعاني الدَّنيئة ، فتنزَّه عنها قطعاً ، فإذا جعلت الألفاظ المحتملة التي تكون للكمال بوجه ، وللنُّقصان بوجه ، وجب علىٰ كلِّ مؤمن حصيف أن يجعله كناية عن المعاني التي تجوز عليه ، وينفي عنه ما لا يجوز عليه ، فقوله في اليد والسَّاعد والكفّ والأصبع عبارات بديعة تدلُّ علىٰ معانٍ شريفة ، فإنَّ السَّاعد عند العرب عليه كانت تعول في القوَّة والبطش والشدَّة ... فأضاف السَّاعد إلىٰ الله ، لأنَّ الأمر كلَّه لله ، كما أضاف إليه الموسىٰ ، وكذلك قوله : " إنَّ الصَّدقة تقع في كفِّ الرَّحمن " عبَّر بها عن كفِّ المسكين ، تكرمة له ... " .

وقال الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن" (٧/ ١٤٤) عند تفسير قوله تعالىٰ : **﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾** [الأنعام:١٥٨] : " ويقال: هذ مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا الله" .

وقال الإمام ابن جزي الكلبي في " التَّسهيل لعلوم التَّنزيل" (٢/ ٢٢٥) عند تفسير قوله تعالىٰ : **﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾** [الزمر:٦٧] : " وأمَّا السَّلف الصَّالح فسلَّموا علم ذلك إلىٰ الله، ورأوا أنَّ هذا من المتشابه الذي لا يعلم علم حقيقته إلَّا الله" .

وقال الإمام ابن عادل الحنبلي في " اللباب في علوم الكتاب " (٨/ ٥٢٦) عند تفسير قوله تعالىٰ : **﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾** [الأنعام:١٥٨] : " وقيل: هذا من المُتَشَابه الَّذِي لا يَعْلَمُ تَأوِيله إلاَّ اللَّه" .

وفي كتابه "روضة النَّاظر " (١/ ٢٧) نصَّ الإمام ابن قدامة علىٰ أنَّ آيات الصِّفات من المتشابه وقال : " والصَّحيح: أنَّ المتشابه: ما ورد في صفات الله سبحانه ممَّا يجب الإيمان به، ويحرم التَّعرُّض لتأويله، كقوله تعالىٰ: **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾** [طه:٥] ، **﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾** [المائدة:٦٤] ، **﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾** [ص:٧٥] ، **﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾** [الرحمن:٢٧] ، **﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾** [القمر:١٤] ، ونحوه.

فهذا اتَّفق السَّلف -رحمهم الله- علىٰ الإقرار به، وإمراره علىٰ وجهه، وترك تأويله " .

وقال صاحب بصائر ذوي التَّمييز" (٣٠/ ٢٩٣-٢٩٤) : " ... والمتشابه من القرآن: ما أشكل تفسيره، لمشابهته غيره ، إمَّـا من حيث اللفظ، أو من حيث المعنىٰ... إلىٰ أن قال : والمتشابه من جهة المعنىٰ أوصاف الله عزَّ وجلَّ، وأوصاف القيامة، فإنَّ تلك الصِّفات لا تتصـوَّر لنا، إذ كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسّه، أو لم يكن من جنس ما نحسّه " .

وفي تفسيره الموسوم بـ "الجواهر الحسان في تفسير القرآن" (٢/ ١٠) يذكر الإمام الثَّعالبي بـأن من المتشابه ما ظاهره التَّشبيه مثل : ﴿**مِنْ رُوحِي**﴾ [ص: ٧٢] ، و﴿**أَيْدِينا**﴾ [يس: ٧١] ، و ﴿**بِيَدَيَّ**﴾ [ص: ٧٥] ، و ﴿**بِيَمِينِهِ**﴾ [الزمر: ٦٧] ، و ﴿**يَسْتَهْزِئُ**﴾ [البقرة: ١٥] ، و ﴿**مَكَرَ اللَّهُ**﴾ [آل عمران: ٥٤] ، ونحوه " . ومع أنَّ هذه الإضافات التي ذكرها الإمام الثَّعالبي من المتشابه إلَّا أنَّ لها تأويلات صحيحة عند العلماء الرَّاسخين في العلم سلفاً وخلفاً ...

أمَّا الإمام السُّيوطي فيعقد في كتابه "الإتقان في علوم القرآن " (٣/ ١٤) فصلاً خاصَّاً لذلك يقوله فيه: " مِنَ الْمُتَشَابِهِ آيَاتُ الصِّفَاتِ وَلِابْنِ اللَّبَّانِ فِيهَا تَصْنِيفٌ مُفْرَدٌ نَحْوَ: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾ [طه:٥] ، ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلا وَجْهَهُ**﴾ [القصص:٨٨] ، ﴿**وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ**﴾ [الرحمن:٢٧] ، ﴿**وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي**﴾ [طه:٣٩] ، ﴿**يدُ الله فَوقَ أيْدِيْهِم**﴾ [الفتح:١٠] ، ﴿**وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ**﴾ [الزمر:٦٧] " .

وقال الإمام الشَّوكاني في " فتح القدير " (٢/ ٢٠٦) عند تفسير قوله تعالىٰ : ﴿**أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ**﴾ [الأنعام:١٥٨] : " وَقِيلَ: هُوَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ" .

وقال الإمام الكرمي في " أقاويل الثِّقات في تأويل الأسماء والصِّفات والآيات المحكمات والمشتبهات" (ص٦٠) : "اعلم أنَّ من المتشابهات آيات الصِّفات، التي التَّأويل فيها بعيـد، فلا تؤول ولا تفسَّر، وجمهور أهل السُّنَّة منهم السَّلف وأهل الحديث علىٰ الإيمان بهـا، وتفويض معناها المراد منها إلىٰ الله تعالىٰ، ولا نفسِّرها مع تنزيهنا له عن حقيقتها" .

وعلىٰ هذا الطَّريق سار الكثير من المحدَثين كالأستاذ البوطي الذي قرَّر في كتابه "كبـرىٰ اليقينيَّـات الكونيَّة" (ص١٣٧) أنَّ آيات الصِّفات من المتشابه ، وأنَّ المقصود بالمتشابه : كلّ نصٍّ تجاذبتـه الاحتمالات حول المعنىٰ المراد منه وأوهم بظاهره ما قامت الأدلَّة علىٰ نفيه...

ومنهم الأستاذ عبد الرَّحمن الميداني ، حيث عقد فصلاً في كتابه "العقيدة الإسلاميَّة وأسسها" (ص٢٤٦) تحدَّث فيه عن النُّصوص المتشابهات في صفات الله تعالىٰ ...

وكذلك قال الأستاذ الدَّسوقي في كتابه "محاضرات في العقيدة الإسلاميَّة " (ص٨١) حيث ذكر بأنَّ الآيات المتشابهة هي التي تتحدَّث بألفاظ بشريَّة عن صفات الله عزَّ وجلَّ التي ليس كمثلها صفات بين المخلوقات قاطبة .

والحقّ أنَّ القول بأنَّ أخبار الصِّفات من المتشابه هو قول الكثيرين من المتقدِّمين والمتأخِّرين ، ولو أردنا الاستقصاء لاتَّسع الكلام...

ومن الجدير بالذِّكر هنا أنَّ السَّبب الرَّئيس الذي دفع هؤلاء العلماء وغيرهم إلىٰ ما ذهبوا إليه إنَّما هو التَّنزيه ، لأنَّ الأخذ بظاهر تلك الأخبار يؤدِّي إلىٰ التَّشبيه والتَّجسيم ، فأطلقوا علىٰ تلك الآيات وصف المتشابه .

وهنا يبرز لنا تساؤل وهو: لماذا لم يبيِّن النَّبيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معاني النُّصوص المتشابهة ؟

وللجواب عليه نقول : أنَّ النَّاظر بأمِّ عينيه في هذه القضيَّة يجد أنَّ النَّبيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يبيِّن معاني نصوص الصِّفات، لأنَّه لو فعل لوصل ذلك إلينا، ولكن...

ولبيان هذه المسألة أنقل نصَّ هذه المسألة والجواب عليها من المناظرة التي وقعت بين العلَّامة محمَّد الزَّمزمي ، والشَّيخ الألباني...

المسألة الأولىٰ : هل بيَّن النَّبيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معاني نصوص الصِّفات ؟

(الجواب) : وقد أجبت– أي الزَّمزمي – عن هذا السُّؤال: بأنَّ النَّبيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يبيِّن معاني نصوص الصِّفات اكتفاء ببيان القرآن ، لأنَّ البيان المُحتاج إليه في آيات الصِّفات موجود في القرآن . وهو قوله تعالىٰ: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيء**﴾ [الشورىٰ:١١] ، وقوله تعالىٰ: ﴿**وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوَاً أَحَد**﴾ [الإخلاص: ٤] .

فقال الألباني : معنىٰ هذا الكلام أنَّ النَّبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كتم معاني آيات الصِّفات .

قال الزَّمزمي : لا تقل : كتم ، لأنَّ كتمان العلم مذموم في الشَّرع، إذ الكتمان في اصطلاح الَّشرع هو البخل بالعلم علىٰ المحتاج إليه .

وآيات الصِّفات لم يكن بالنَّاس حاجة إلىٰ بيان معنىٰ لها زائد علىٰ المعنىٰ الذي بيَّنه القرآن ، إذ لو حدَّثهم النَّبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما يزيد علىٰ المعنىٰ الذي بيَّنه القرآن لقصرت عقولهم عن فهمه ، وكان فتنه لهم كما قال سيِّدنا علي رضي الله عنه: " حَدِّثُوا النَّاسَ، بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ، اللَّهُ وَرَسُولُهُ" . أخرجه البخاري (١/ ٣٧ برقم ١٢٧) .

فلأجل هذا ... نقول : إنَّ النَّبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يبيِّن معاني آيات الصِّفات. ولا نقـول : كتم معانيها ، لأنَّه لا حاجة بالنَّاس إلىٰ بيان معانيها . والكتمان في اللغة أعمّ مـن الكتمان في الشَّرع ، لأنَّ الكتمان في اللغة يُطلق علىٰ عدم البيان مطلقاً ، وفي الشَّرع لا يكون عدم البيان كتماناً إلَّا بالقيد الذي ذكرته" . انظر : المناظرة بين العلَّامة محمَّد الزمزمي والشَّيخ الألباني (١١-١٣) .

وقال الحافظ ابن الجوزي الحنبلي في "دفع شُبه التَّشبيه " (ص١٠٧-١٠٩) : " فإن قال قائل : ما الذي دعىٰ رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يتكلَّم بألفاظ موهمة للتَّشبيه ؟

قلنا : إنَّ الخلف غلب عليهم الحسّ ، فلا يكادون يعرفون غيره ، وسببه المجانسة لهم في الحديث ، فعبدَ قومٌ النُّجوم وأضافوا إليها المنافع والمضار ، وعبد قوم النُّور وأضافوا إليه الخير ، وأضافوا الشرَّ إلىٰ الظُّلمة ، وعبد قوم الملائكة ، وقوم الشَّمس ، وقوم عيسىٰ ، وقوم عُزير ، وعبد قوم البقر ، والأكثرون الأصنام ، فآنست نفوسهم بالحسّ المقطوع بوجوده ، ولذلك قال قوم سيِّدنا موسىٰ عليه السَّلام : **﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهاً﴾** [الأعراف : ١٢٧] . فلو جاءت الشَّرائع بالتَّنزيه المحض ، جاءت بما يطابق النَّفي ، فلمَّا قالوا : " صف لنا ربَّك " نزلت **﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد﴾** [الإخلاص : ١] ، ولو قال لهم : ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا طويل ولا عريض ولا يشغل الأمكنة ولا يحويه مكان ولا جهة من الجهات السِّت ، وليس بمتحرِّك ولا ساكن ، ولا يدركه الإحساس ، لقالوا : حُدَّ لنا النَّفي بأن تميِّز ما تدعونا إلىٰ عبادته عن النَّفي ، وإلَّا فأنت تدعو إلىٰ عدم .

فما علم الحقّ سبحانه ذلك جاءهم بأسماء يعقلونها من السَّمع والبصر والحلم والغضب ... وجاء بذكر الوجه واليدين والقدم والاستواء والنُّزول ، لأنَّ المقصود الإثبات ، فهو أهم عند الشَّرع من التَّنزيه ، وإن كان التَّنزيه منها ... فما أثبت وجوده بذكر صور الحسيّات نفىٰ خيال التَّشبيه بقوله : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيء﴾** [الشورىٰ : ١١] ... ثمَّ هو عربي وله التَّجوُّز" .

﴿سُؤالٌ﴾ : مَا مَوْقِفُ العُلَمَاءِ مِنَ المُتَشَابِه ؟

الجواب : اختلف العلماء في موقفهم من المتشابه ... والخلاف مبنيٌّ علىٰ تقدير الوقف في قوله تعالىٰ : **﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾** [آل عمران: ٧] .

وللعلماء فيه مذهبان:

الأَوَّلُ : الوقف علىٰ لفظ الجلالة **﴿إِلاَّ اللَّهُ﴾** ، وما بعده مستأنف، وهو مروي عن ابن عبَّاس ، وابن مسعود ، وعائشة ، وأبي نهيك ، وهو مذهب الجمهور .

أدلَّة هذا المذهب :

(١) قال الطَّبري في " التَّفسير " (٥/ ٢٢٠) :" ... بَلَغَنِي مَعَ ذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ أُبَيٍّ: وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَؤُهُ " .

(٢) ما رواه ابن جرير في " التَّفسير " (٥/ ٢١٨) بسنده عَنْ عَائِشَةَ، قَوْلُهُ: **﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾** [آل عمران: ٧] قَالَتْ: «كَانَ مِنْ رُسُوخِهِمْ فِي الْعِلْمِ أَنْ آمَنُوا بِمُحْكَمِهِ وَمُتَشَابِهِهِ، وَلَمْ يَعْلَمُوا تَأْوِيلَهُ» .

(٣) ما رواه الطَّبري في " التَّفسير " (٥/ ٢١٨) بسنده عَنْ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: كَانَ أَبِي يَقُولُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ **﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾** [آل عمران: ٧] " أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ لَا يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ، وَلَكِنَّهُمْ يَقُولُونَ: **﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾** [آل عمران: ٧] .

(٤) ما رواه الطَّبري في " التَّفسير " بسنده عَنْ أَبِي نَهِيكٍ الْأَسَدِيِّ، قَوْلُهُ: **﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾** [آل عمران: ٧] فَيَقُولُ: «إِنَّكُمْ تَصِلُونَ هَذِهِ الْآيَةَ وَإِنَّهَا مَقْطُوعَةٌ» **﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾** [آل عمران: ٧] «فَانْتَهَى عِلْمُهُمْ إِلَى قَوْلِهِمُ الَّذِي قَالُوا» .

الثَّاني : عدم الوقف، بل عطف الرَّاسخين في العلم على لفظ الجلالة ، ولذلك فإنَّ المتشابه ممَّا يعلمه الرَّاسخون في العلم .

وهذا مروي عن ابن عبَّاس ، ومجاهد ، والرَّبيع ، ومحمَّد بن جعفر بن الزُّبير، وغيرهم . انظر : تفسير القرطبي (٤/ ١٧) ، أيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله (٢/ ٥٦٦) .

أدلَّة هذا المذهب :

(١) ما رواه ابن جرير في " التَّفسير " (٥/ ٢٢٠) بسنده عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: «أَنَا مِمَّنْ يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ» .

(٢) ما رواه ابن جرير في " التَّفسير " (٥/ ٢٢٠) بسنده عَنْ مُجَاهِدٍ، وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ «يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ» .

(٣) لو كان المتشابه لا يعلم لَلَزِمَ عليه أن يتعبَّد الله خلقه بالشَّيء المجهول ، ويخاطب عباده بما لا يفهمون ، كما أنَّه يخالف وصفه تعالى للقرآن بأنَّه تبيان لكلِّ شيء . انظر : العدة لأبي يعلى (٢/ ٦٩٢) ، ترجيح أساليب القرآن (ص١٢٦) .

(٤) لو لم يكن المتشابه معلوماً للرَّاسخين في العلم لم يكن لهم مزية ولا فضيلة على العامَّة ، لأنَّ الجميع يقولون آمنَّا به . انظر : العدة لأبي يعلى (٢/ ٦٩٢) ، حقائق التأويل في متشابه التَّنزيل (ص٧٠) .

قال الإمام ابن قتيبة في " تأويل مشكل القرآن " (ص٧٢) : "ولسنا ممَّن يزعم أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الرَّاسخون في العلم ، وهذا غلط من متأوِّليه علىٰ اللغة والمعنىٰ ، ولم ينُزل الله شيئاً من القرآن إلَّا لينفع به عباده ، ويدلُّ به علىٰ معنىٰ أراده " .

وقال الإمام البغدادي في " الفقيه والمتفقِّه " (١/ ٢١٠) : " أَنَّ الْمُتَشَابِهَ يَعْلَمُهُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ، وَلَمْ يُنْزِلِ اللَّهُ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ شَيْئًا إِلَّا وَقَدْ جَعَلَ لِلْعُلَمَاءِ طَرِيقًا إِلَىٰ مَعْرِفَتِهِ " .

﴿سُؤالٌ﴾ : مَا خُلَاصَةُ الكَلَامِ فِيْ مَسْأَلَةِ المُتَشَابِه ؟

الجواب : من خلال استعراضنا لكلام العلماء في هذه المسألة يتبيَّن لنا أنَّ المتشابه نوعان:

الأَوَّلُ : ما استأثر الله بعلمه وتفرَّد بمعرفته ، فلا يستطيع الإنسان أن يصل إليه ، كالعلم بذات الله ، وحقائق صفاته ، و كوقت قيام السَّاعة ، وأشراطها ، وغيرها من الغيبيَّات التي احتفظ الله بعلمه لها ، مصداق قوله تعالىٰ : **﴿وَعِنْدَهُ مَفاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُها إِلاَّ هُوَ﴾** [الأنعام : ٥٩] .

الثَّانِي : ما يعلمه العلماء عن طريق البحث وبذل الوُسع والطَّاقة ، وإن كان قد يخفىٰ علىٰ كثير من النَّاس ، فالمتشابهات التي نشأ التَّشابه والخفاء فيها من الإجمال والبسط ، ونحوها .

والتَّحقيق في هذه المسألة إنَّما يعتمد علىٰ تقدير الوقف في قوله تعالىٰ: **﴿وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾** [آل عمران :٧] .

يقول الإمام الشَّريف الرَّضي في " حقائق التأويل في متشابه التَّنزيل" (ص٧-٩) : "... فمنهم من جعل الوقف عند اسم الله تعالىٰ ، واستأنف قوله سبحانه : **﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾** ، فمن ذهب هذا المذهب منهم يُخرج العلماء عن أن يعلموا كنْه التَّأويل وحقيقته ، ويطَّلعوا طلعه ، ويستنبطوا غوامضه ، ويستخرجوا كوامنه ، وحطّهم بذلك عن رتبة قد استحقُّوا الإيفاء عليها واطّلاع شرفها، لأنَّ الله سبحانه قد أعطاهم من نهج السَّبيل وضياء الدَّليل ما يفتتحون به المُبهم ـ ويصدعون المظلم ، كـلُّ ذلك بتوفيق الله إيَّاهم ، ونصب منار الأدلَّة لهم ، فعلمهم بذلك مستمدٌّ من علم الله سبحانه، فلا معنىٰ للوقوف بهم دون هذه المنزلة ، والإحجام عند إيصالهم إلىٰ أقصىٰ هذه الرُّتبة.

وأمَّا الذين يجعلون الوقف عند قوله تعالىٰ: **﴿وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾** فيوفّون الاستثناء حقَّه بإدخال العلماء فيه، ويجعلون لهم مزيَّة العلم بتأويل القـرآن ، ومعرفة مداخله ومخارجه ، وسلوك محاجّه ومناهجه ، وهذا القول مرويٌّ عن ابن عبَّاس ، ومجاهد ، والرَّبيع .

فأمَّا المحقِّقون من العلماء فيقفون في ذلك علىٰ منزلة وسطىٰ وطريقة مثلىٰ ، فلا يخرجون العلماء ههنا عن أن يعلموا شيئاً من تأويل القرآن جملة ، ولا يعطونهم منزلة العلم بجميعه، والاستيلاء علىٰ قليله

وكثيره . بل يقولون: إنَّ في التَّأويل ما يعلمه العلماء، وفيه ما لا يعلمه إلَّا الله تعالىٰ : من نحو تعيين الصَّغيرة، ووقت السَّاعة، وما بيننا وبينها من المدَّة ، ومقادير الجزاء علىٰ الأعمال، وما أشبه ذلك .

وهذا قول جماعة من متقدِّمي العلماء : منهم الحسن البصري ، وغيره ، وإليه ذهب أبوعلي الجبَّائي ، لأنَّه يجعل المراد بالتَّأويل في هذه الآية مصائر الأمور وعواقبها... وممَّا يؤكِّد ذلك أنَّ مجاهداً قال في قوله تعالىٰ : ﴿ذٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [الإسراء: ٣٥] . إنَّه سبحانه أراد بالتَّأويل ههنا : الجزاء علىٰ الأعمال . فهذا المعنىٰ يلامح ما نحن في ذكره ، لأنَّ الجزاء إنَّما هو الشَّيء الذي آلوا إليه وحصلوا عليه.

وقد قيل أيضاً: إنَّ المراد : وما يعلم تأويله علىٰ التَّفصيل إلَّا الله تعالىٰ ، أوْ لا يعلم تأويله بعينه إلَّا الله ، لأَّن كثيراً من المتشابه يحتمل الوجوه الكثيرة ، وكلُّها غير خارج عن أدلَّة العقول ، فيذكر المتأوِّلون جميعها ، ولا يقع القطع منهم علىٰ مراد الله تعالىٰ بعينه منها ، ولا يعلم ذلك إلَّا الله ، لأَّن الذي يلزم المكلَّف من ذلك أن يعلم في الجملة أنَّه سبحانه لم يرد ما يخالف أدلَّة العقول ، ولأنَّه ليس من تكليفنا أن نعلم أنَّ المراد من ذلك بعينه ، وإن كان العلماء يعلمونه علىٰ الجملة وعلىٰ الوجه الذي يمكن أن يعلم عليه .

وفي قول الرَّاسخين في العلم : ﴿كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا﴾ دلالة علىٰ استسلامهم في ما لم يعلموا من تأويل المتشابه ، وما استبدَّ الله بعلمه من قبيل ما ذكرنا: كوقت السَّاعة ، وتمييز الصَّغائر من الكبائر، إلىٰ ما أشبه ذلك ، فقد بان أنَّ في تأويل المتشابه ما لا يعلمونه ، وإن كانوا يعلمون كثيراً منه" .

والحقُّ أنَّه إن أُريد بالمتشابه ما لا سبيل إليه للمخلوق ، فالحقّ الوقف علىٰ ﴿الله﴾ ، وإن أُريد ما لا يتَّضح بحيث يتناول المجمل والمؤوَّل فالحقّ العطف، ويجوز الوقف أيضاً ، لأنَّه لا يعلم جميعه، أو لا يعلمه بالكُنْه إلَّا الله، وأمَّا إذا فُسِّر بما دلَّ القاطع- أي النَّص النَّقلي- أو الدَّليل الجازم العقلي علىٰ أنَّ ظاهره غير مراد ، ولم يقم دليل علىٰ ما هو المراد ففيه مذهبان : فمنهم من يجوِّز الخوض فيه وتأويله بما يرجع إلىٰ الجادَّة في مثله ، فيجوز عنده الوقف وعدمه ، ومنهم من يمنع الخوض فيه فيمتنع تأويله ويجب الوقف عنده . انظر : حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسِيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَىٰ تفْسِيرِ البَيضَاوي (٣/ ٧) .

وعلىٰ ضوء ما سبق بيانه يتبيَّن لنا أنَّ الواجب علىٰ المسلم إزاء المتشابه إنَّما هو التَّسليم مع تفويض العلم بحقيقته إلىٰ الله تعالىٰ ، لأنَّ الآية دلَّت علىٰ ذمِّ متَّبعي المتشابه ووصفهم بالزَّيغ وابتغاء الفتنة ، كما ومدحت الرَّاسخين بالعلم الذين فوَّضوا العلم بحقيقته إلىٰ الله وسلَّموا له ...

وفي ذلك يقول الإمام ابن حجر في " فتح الباري" (٨/ ٢١١-٢١٢) : " قَالَ الْخَطَّابِيُّ : الْمُتَشَابِهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا : مَا إِذَا رُدَّ إِلَى الْمُحْكَمِ وَاعْتُبِرَ بِهِ عُرِفَ مَعْنَاهُ ، وَالْآخَرُ : مَا لَا سَبِيلَ إِلَى الْوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَتِهِ ، وَهُوَ الَّذِي يَتَّبِعُهُ أَهْلُ الزَّيْغِ فَيَطْلُبُونَ تَأْوِيلَهُ وَلَا يَبْلُغُونَ كُنْهَهُ فَيَرْتَابُونَ فِيهِ فَيُفْتَنُونَ ، وَاللَّهُ أعلم" .

وقد حذَّر الله تعالى من تتبُّع المتشابه وطلب الوقوف على حقيقته فقال: **﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشابَهَ مِنْهُ ابْتِغاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغاءَ تَأْوِيلِهِ﴾** [آل عمران :٧] .

وروى البخاري (٦/ ٣٣ برقم ٤٥٤٧) بسنده عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: تَلاَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الآيَةَ: **﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ، مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ، وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾** ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الفِتْنَةِ، وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ، وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ، وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَقُولُونَ: آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الأَلْبَابِ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَإِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكِ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ» .

و" الْآيَةَ دَلَّتْ عَلَى ذَمِّ مُتَّبِعِي الْمُتَشَابِهِ لِوَصْفِهِمْ بِالزَّيْغِ وَابْتِغَاءِ الْفِتْنَةِ وَصَرَّحَ بِوَفْقِ ذَلِكَ حَدِيثُ الْبَابِ وَدَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى مَدْحِ الَّذِينَ فَوَّضُوا الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ وَسَلَّمُوا إِلَيْهِ كَمَا مَدَحَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْغَيْبِ" . انظر : فتح الباري (٨/ ٢١٠) .

والمتَّبعون المذمومون هنا هم أولئك الذين اتَّبعوا المتشابه لأجل الفتنة وابتغاء تأويله التَّأويل الفاسد الذي يتعارض مع القواطع العقديَّة التي تلتزم تنزيه الله تعالى عن مشابهة الحوادث .

أمَّا إذا كان التَّأويل منضبطاً بالضَّوابط الشَّرعيَّة واللغويَّة فهو ممدوح ومرغَّب فيه ، وإلَّا فما ميزة الرَّاسخ في العلم على غيره من العوام ؟!

وقال الإمام الطَّحاوي في " شرح مشكل الآثار" (٦/ ٣٣٨) : " أَخْبَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِعَجْزِ الْخَلْقِ عَنْ تَأْوِيلِ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِيهَا بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: **﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ﴾** [آل عمران: ٧] ، ثُمَّ أَخْبَرَ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا يَقُولُهُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ؛ لِيَمْتَثِلُوهُ وَيَتَمَسَّكُوا وَيَقْتَدُوا بِهِمْ فِيهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: **﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾** [آل عمران: ٧] ، فَهَكَذَا يَكُونُ أَهْلُ الْحَقِّ فِي الْمُتَشَابِهِ مِنَ الْقُرْآنِ يَرُدُّونَهُ إِلَى عَالِمِهِ، وَهُوَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ يَلْتَمِسُونَ تَأْوِيلَهُ مِنَ الْمُحْكَمَاتِ اللَّاتِي هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ، فَإِنْ وَجَدُوهُ فِيهَا عَمِلُوا بِهِ كَمَا يَعْمَلُونَ بِالْمُحْكَمَاتِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدُوهُ فِيهَا لِتَقْصِيرِ عُلُومِهِمْ عَنْهُ لَمْ يَتَجَاوَزُوا فِي ذَلِكَ الْإِيمَانَ بِهِ، وَرَدَّ حَقِيقَتِهِ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَمْ يَسْتَعْمِلُوا فِي ذَلِكَ الظُّنُونَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِمُ اسْتِعْمَالَهَا فِي غَيْرِهِ، وَإِذَا كَانَ اسْتِعْمَالُهَا فِي غَيْرِهِ حَرَامًا كَانَ اسْتِعْمَالُهَا فِيهِ أَحْرَمَ" .

فالطَّحاوي هنا يصرِّح بأنَّ الواجب على العلماء أن يعملوا على تأويل المتشابه ما أمكنهم ، فيفرغوا فيه وسعهم وطاقتهم ، ولا يلجأوا للتَّفويض إلَّا عند قصورهم عن دُرك المعنى المناسب لذلك اللفظ ، على أن يكون ذلك التَّأويل ملتزماً بقواعد اللغة العربيَّة وكذا الثَّوابت العقديَّة القطعيَّة .

وعليه فإنَّ الواجب على المسلم أن يؤمن بالكتاب كلِّه محكمه ومتشابهه... وكما أنَّه يجب عليه أن يعلم أنَّ فتح هذا الباب على مصراعيه هو سبيل أهل الزَّيغ والإلحاد ليفتنوا النَّاس عن دينهم لتمكُّنهم من تحريفه إلى عقائدهم الفاسدة ، كاحتجاج النَّصارى بأنَّ القرآن نطق بأنَّ عيسى روح الله وكلمته ، وتركوا الاحتجاج بقوله : **﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنعَمنَا عَلَيْـهِ﴾** [الزخرف: ٥٩] ، و **﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرابٍ﴾** [آل عمران: ٥٩] ، وهذا بخلاف المحكم فلا نصيب لهم فيه... انظر : استحالة المعيَّة بالذَّات (ص٦١) .

وقد قال الامام علي رضي الله عنه : "حَدِّثُوا النَّاسَ، بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ، اللَّهُ وَرَسُولُهُ" . أخرجه البخاري (١/ ٣٧ برقم ١٢٧) .

وجاء في الاثر: " مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً" . أخرجه مسلم (١/ ١١)

﴿سُؤالٌ﴾ : مَا الحِكْمَةُ مِنْ وُجُودِ المُتَشَابِه ؟

الجواب : لقد ذكر العلماء في فوائد وحِكَم المتشابه وجوهاً منها :

أَوَّلَاً: ما قاله ابن قتيبة في كتابه " تأويل مشكل القرآن " (ص٥٨) ، قال: " إنَّ القرآن نزل بألفاظ العرب ومعانيها ، ومذاهبها في الإيجاز والاختصار ، والإطالة والتَّوكيد ، والإشارة إلى الشَّيء ، وإغماض بعض المعاني حتَّى لا يظهر عليه إلَّا اللَّقِن ، وإظهار بعضها، وضرب الأمثال لما خفي . ولو كان القرآن مكشوفاً حتَّى يستوي في معرفته العالم والجاهل، لبطل التَّفاضل بين النَّاس، وسقطت المحنة وماتت الخواطر".

ثَانِياً : " إقامة دليل على عجز الإنسان وجهالته ، مهما عظم استعداده وغزر علمه ، وإقامة شاهد على قدرة الله الخارقة ، وأنَّه وحده هو الذي أحاط بكلِّ شيء علماً ، وأنَّ الخلق جميعاً لا يحيطون بشيء من علمه إلَّا بما شاء ، وهناك يخضع العبد ويخشع ويطامن من كبريائه ويخنع ويقول ما قالت الملائكة بالأمس: **﴿سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾** .

قال بعض العارفين : العقل مبتلى باعتقاد أحقيَّة المتشابه : كابتلاء البدن بأداء العبادة ، كالحكيم إذا صنَّف كتاباً أجمل فيه أحياناً ، ليكون موضع خضوع المتعلِّم لأستاذه ، وكالملك يتَّخذ علامة يمتاز بها من يطلعه على سرِّه ، وقيل : لو لم يبتل العقل الذي هو أشرف البدن لاستمرَّ العالم في أبهة العلم على التَّمرُّد ، فبذلك يستأنس إلى التَّذلُّل بذل العبوديَّة .

والمتشابه هو موضع خضوع العقول لبارئها ، استسلاماً ، واعترافاً بقصورها ، ولهذا ختم آية : **﴿هُوَ الّذي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الكِتابَ مِنْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتاب وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ﴾** ختمها بقوله : **﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاّ أُولوا الأَلْبَابِ﴾** [آل عمران : ٧] .

وذلك تعريضاً للزَّائغين ومدحاً للرَّاسخين ، ويعني من لم يتذكَّر ، ويعظ ، وخالف هواه ، فليس من أولي العقول ، ومن ثمَّ قال الرَّاسخون في العلم : **﴿رَبَّنا لا تُزِغْ قُلوبَنَا بَعْدَ إِذ هَدَيْتَنا وَهَبْ لَنا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الوَهَّابُ﴾** [آل عمران : ٨] .

فخضعوا لباريهم لاستنزال العلم اللدنِّي بعد أن استعاذوا به من الزَّيغ النَّفساني " . انظر : مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ٢٢٣-٢٢٤) .

ثَالِثَاً : قال الإمام الرَّازي في " التَّفسير" (٧/ ١٤١-١٤٢) : " وَاعْلَمْ أَنَّ الْعُلَمَاءَ ذَكَرُوا في فوائد المتشابهات وجوهاً:

الوجه الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مَتَىٰ كَانَتِ الْمُتَشَابِهَاتُ مَوْجُودَةً، كَانَ الْوُصُولُ إِلَىٰ الْحَقِّ أَصْعَبَ وَأَشَقَّ وَزِيَادَةُ الْمَشَقَّةِ تُوجِبُ مَزِيدَ الثَّوَابِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: **﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾** [آل عِمْرَانَ: ١٤٢] .

الْوَجْهُ الثَّانِي: لَوْ كَانَ الْقُرْآنُ مُحْكَمًا بِالْكُلِّيَّةِ لَمَا كَانَ مُطَابِقًا إِلَّا لِمَذْهَبٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ تَصْرِيحُهُ مُبْطِلًا لِكُلِّ مَا سِوَىٰ ذَلِكَ الْمَذْهَبِ، وَذَلِكَ مِمَّا يُنَفِّرُ أَرْبَابَ الْمَذَاهِبِ عَنْ قَبُولِهِ وَعَنِ النَّظَرِ فِيهِ، فَالِانْتِفَاعُ بِهِ إِنَّمَا حَصَلَ لَمَّا كَانَ مُشْتَمِلًا عَلَىٰ الْمُحْكَمِ وَعَلَىٰ الْمُتَشَابِهِ، فَحِينَئِذٍ يَطْمَعُ صَاحِبُ كُلِّ مَذْهَبٍ أَنْ يَجِدَ فِيهِ مَا يُقَوِّي مَذْهَبَهُ، وَيُؤْثِرُ مَقَالَتَهُ، فَحِينَئِذٍ يَنْظُرُ فِيهِ جَمِيعُ أَرْبَابِ الْمَذَاهِبِ، وَيَجْتَهِدُ فِي التَّأَمُّلِ فِيهِ كُلُّ صَاحِبِ مَذْهَبٍ، فَإِذَا بَالَغُوا فِي ذَلِكَ صَارَتِ الْمُحْكَمَاتُ مُفَسِّرَةً لِلْمُتَشَابِهَاتِ، فَبِهَذَا الطَّرِيقِ يَتَخَلَّصُ الْمُبْطِلُ عَنْ بَاطِلِهِ وَيَصِلُ إِلَىٰ الْحَقِّ.

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ الْقُرْآنَ إِذَا كَانَ مُشْتَمِلًا عَلَىٰ الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ افْتَقَرَ النَّاظِرُ فِيهِ إِلَىٰ الِاسْتِعَانَةِ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ، وَحِينَئِذٍ يَتَخَلَّصُ عَنْ ظُلْمَةِ التَّقْلِيدِ، وَيَصِلُ إِلَىٰ ضِيَاءِ الِاسْتِدْلَالِ وَالْبَيِّنَةِ، أَمَّا لَوْ كَانَ كُلُّهُ مُحْكَمًا لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَىٰ التَّمَسُّكِ بِالدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ فَحِينَئِذٍ كَانَ يَبْقَىٰ فِي الْجَهْلِ وَالتَّقْلِيدِ.

الْوَجْهُ الرَّابِعُ: لَمَّا كَانَ الْقُرْآنُ مُشْتَمِلًا عَلَىٰ الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ، افْتَقَرُوا إِلَىٰ تَعَلُّمِ طُرُقِ التَّأْوِيلَاتِ وَتَرْجِيحِ بَعْضِهَا عَلَىٰ بَعْضٍ، وَافْتَقَرَ تَعَلُّمُ ذَلِكَ إِلَىٰ تَحْصِيلِ عُلُومٍ كَثِيرَةٍ مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَعِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ مَا كَانَ يَحْتَاجُ الْإِنْسَانُ إِلَىٰ تَحْصِيلِ هَذِهِ الْعُلُومِ الْكَثِيرَةِ، فَكَانَ إِيرَادُ هَذِهِ الْمُتَشَابِهَاتِ لِأَجْلِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْكَثِيرَةِ.

الْوَجْهُ الْخَامِسُ: وَهُوَ السَّبَبُ الْأَقْوَىٰ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْقُرْآنَ كِتَابٌ مُشْتَمِلٌ عَلَىٰ دَعْوَةِ الْخَوَاصِّ وَالْعَوَامِّ بِالْكُلِّيَّةِ، وَطَبَائِعُ الْعَوَامِّ تَنْبُو فِي أَكْثَرِ الْأَمْرِ عَنْ إِدْرَاكِ الْحَقَائِقِ، فَمَنْ سَمِعَ مِنَ الْعَوَامِّ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ إِثْبَاتَ مَوْجُودٍ لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا بِمُتَحَيِّزٍ وَلَا مُشَارٍ إِلَيْهِ، ظَنَّ أَنَّ هَذَا عَدَمٌ وَنَفْيٌ فَوَقَعَ فِي التَّعْطِيلِ، فَكَانَ الْأَصْلَحُ أَنْ يُخَاطَبُوا بِأَلْفَاظٍ دَالَّةٍ عَلَىٰ بَعْضِ مَا يُنَاسِبُ مَا يَتَوَهَّمُونَهُ وَيَتَخَيَّلُونَهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مَخْلُوطًا بِمَا يَدُلُّ عَلَىٰ الْحَقِّ الصَّرِيحِ، فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ وَهُوَ الَّذِي يُخَاطَبُونَ بِهِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ يَكُونُ مِنْ بَابِ الْمُتَشَابِهَاتِ، وَالْقِسْمُ الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي يُكْشَفُ لَهُمْ فِي آخِرِ الْأَمْرِ هُوَ الْمُحْكَمَاتُ، فَهَذَا مَا حَضَرَنَا فِي هَذَا الْبَابِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ" .

التَّفْوِيْضُ مَنْهَجٌ عَامٌّ لِجَمْهُوْرِ السَّلَف وبعض الخلف

من يقرأ كلام أهل العلم في مسألة التَّفويض يجد أنَّهم اتَّخذوه منهجاً عامَّاً في كلِّ ما لا يعرفونه أو يُحيطون بعلمه ... وهو أمر متفاوت بين عالم وآخر ... ولذلك رأينا منهم من يتكلَّم في معنى أحجم عن الكلام فيه آخر ، وهكذا ... فقد روى ابن أبي شيبة في "المصنَّف" (١٠/ ٥١٢ برقم ٣٠٧٢٧) بسنده عَنِ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ : أَدْرَكْت أَصْحَابَ عَبْدِ اللهِ وَأَصْحَابَ عَلِيٍّ وَلَيْسَ هُمْ لِشَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ أَكْرَهُ مِنْهُمْ لِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ ، قَالَ : وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَقُولُ : أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي إذَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللهِ مَا لاَ أَعْلَمُ" .

وروى في " المصنَّف " (١٠/ ٥١٣ برقم ٣٠٧٣١) بسنده عَنْ إبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ سُئِلَ عَن **﴿وفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾** ، فَقَالَ : أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي إذَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللهِ مَا لاَ أَعْلَمُ" .

وروى أبو نعيم الأصبهاني في " حلية الأولياء وطبقات الأصفياء " (٣/ ٣٦٩) بسنده عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّهُ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ» ، فَسَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ عَنْهُ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: مِنَ اللهِ الْعِلْمُ، وَعَلَى رَسُولِهِ الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ، أَمِرُّوا أَحَادِيثَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا جَاءَتْ" ...

ومن أقوال أهل العلم في ذلك :

قال الإمام محمَّد بن مفلح بن محمَّد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدِّين المقدسي الرَّامينى ثمَّ الصَّالحي الحنبلي في " كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدِّين علي بن سليمان المرداوي " (١٠/ ٢١٣) : " وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ إنْكَارُ مَنْ سَمَّى شَارِبَ الْخَمْرِ كافراً ، وكذلك أَنْكَرَ الْقَاضِي جَوَازَ إطْلَاقِ اسْمِ كُفْرِ النِّعْمَةِ عَلَى أَهْلِ الْكَبَائِرِ، وَحَكَى ابْنُ حَامِدٍ عَنْ أَحْمَدَ جَوَازَ إطْلَاقِ الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ عَلَى بَعْضِ الذُّنُوبِ الَّتِي لَا تَخْرُجُ عَنْ الْمِلَّةِ . وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَانَ يَتَوَقَّى الْكَلَامَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ النُّصُوصِ تَوَرُّعًا ، وَيَمُرُّهَا كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ، مَعَ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الْمَعَاصِيَ لا تخرج عن الملة ، انتهى ملخَّصاً" .

وقال الإمام ابن رجب في " فتح الباري " (١/ ١٢٩-١٣٠) : " وقد وردت نصوص اختلف العلماء في حملها عل الكُفر النَّاقل عن الملَّة أو على غيره ، مثل الأحاديث الواردة في كفر تارك الصَّلاة ، وتردَّد إسحاق بن راهوية فيما ورد في إتيان المرأة في دبرها أنَّه كفر ، هل هو مُخرج عن الدِّين بالكليَّة أم لا ؟

ومن العلماء من يتوقَّى الكلام في هذه النُّصوص تورُّعاً ، ويمرّها كما جاءت من غير تفسير ، مع اعتقادهم أنَّ المعاصي لا تُخرج عن الملَّة" .

وقال الإمام منصور بن يونس بن صلاح الدِّين ابن حسن بن إدريس البهُّوتى الحنبلى في " دقائق أولي النُّهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات " (٣/ ٣٩٧) : " (وَمَنْ أَطْلَقَ الشَّارِعُ) أَيْ النَّبِيُّ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (كُفْرَهُ كَدَعْوَاهُ لِغَيْرِ أَبِيهِ وَمَنْ أَتَىٰ عَرَّافًا) وَهُوَ الَّذِي يُحَدِّثُ وَيَتَخَرَّصُ (فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَهُوَ تَشْدِيدٌ) وَتَأْكِيدٌ نَقَلَ حَنْبَلٌ: كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ (لا يَخْرُجُ بِهِ عَنْ الْإِسْلَامِ) انْتَهَىٰ. وَقِيلَ: كُفْرُ نِعْمَةٍ وَقَالَهُ طَوَائِفُ مِنْ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ ، وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ وَقِيلَ: قَارَبَ الْكُفْرَ وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ وَجمَاعَةٌ مِنْ الْعُلَمَاءِ فِي قَوْلِهِ " مَنْ أَتَىٰ عَرَّافًا فقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَىٰ محمَّد " أَيْ: جَحَدَ تَصْدِيقَهُ بِكَذِبِهِمْ وَقَدْ يَكُونُ عَلَىٰ هَذَا إذَا اعْتَقَدَ تَصْدِيقَهُمْ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِتَكْذِيبِ النَّبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ كُفْرًا حَقِيقَةً انْتَهَىٰ. قَالَ فِي تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ: وَالصَّوَابُ رِوَايَةُ حَنْبَلٍ وَحَمَلَهَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ الْمُسْتَحِلِّ.

وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَانَ يَتَوَقَّىٰ الْكَلَامَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ النُّصُوصِ تَوَرُّعًا وَيُمِرُّهَا كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ مَعَ اعْتِقَادِهِ أَنَّ الْمَعَاصِيَ لَا تُخْرِجُ عَنْ الْمِلَّةِ " .

فالمعروف عن السَّلف الصَّالح أنَّهم ما كانوا يتكلَّمون في أمر لا يعلمونه ، وكانوا يفوِّضون العلم فيه إلىٰ الله تعالىٰ ، وخاصَّة في الآيات المتشابهات ... حيث كانوا يفوِّضون العلم فيه إلىٰ الله تعالىٰ **كَيَفَاً ومعنى** ... وبيان ذلك في أجوبة الأسئلة التَّالية :

﴿سُؤالٌ﴾ : أُذكُرْ لَنَا بَعْضَاً مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ العِلْم فِيْ تَفْوِيْضِ السَّلف الصَّالِحِ ؟

الجواب : قال الإمام اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة" (٣/ ٤٨٠) : " أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ محمَّد بْنِ حَفْصٍ، قَالَ: ثَنَا محمَّد بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: ثَنَا أَبُو محمَّد سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ حَكِيمٍ السُّلَمِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْمَهْدِيِّ بْنِ يُونُسَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا سُلَيْمَانَ دَاوُدَ بْنَ طَلْحَةَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي حَنِيفَةَ الدَّوْسِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ محمَّد بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: " اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَىٰ الْمَغْرِبِ عَلَىٰ الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثِّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صِفَةِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ وَلَا وَصْفٍ وَلَا تَشْبِيهٍ ، فَمَنْ فَسَّرَ الْيَوْمَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، فَقَدْ خَرَجَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوا وَلَمْ يُفَسِّرُوا ، وَلَكِنْ أَفْتَوْا بِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ثمَّ سَكَتُوا ، فَمَنْ قَالَ بِقَوْلِ جَهْمٍ فَقَدْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَصَفَهُ بِصِفَةِ لَا شَيْءَ" .

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ، أَخْبَرَنَا محمَّد بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ، قَالَ: ثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ: ثَنَا أَبُو محمَّد أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ الْغُجْدَوَانِيُّ قَالَ: ثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ محمَّد بْنُ أَبِي عَمْرٍو الطَّوَاوِيسِيُّ قَالَ: ثَنَا عَمْرُو بْنُ وَهْبٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ شَدَّادَ بْنَ حَكِيمٍ يَذْكُرُ، عَنْ محمَّد بْنِ الْحَسَنِ، فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ: «إِنَّ اللَّهَ يَهْبِطُ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا» وَنَحْوَ هَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ: إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ قَدْ رَوَتْهَا الثِّقَاتُ، فَنَحْنُ نَرْوِيهَا وَنُؤْمِنُ بِهَا وَلَا نُفَسِّرُهَا" .

وقال الإمام أبو منصور الماتريدي في "التَّوحيد" (ص٦٨-٧٧باختصار) : " الأَصْل فِيهِ أَن الله سُبْحَانَهُ كَانَ وَلَا مَكَان ، وَجَائِز ارْتِفَاع الْأَمْكِنَة وبقاؤه علىٰ مَا كَانَ فَهُوَ علىٰ مَا كَانَ وَكَانَ علىٰ مَا عَلَيْهِ الْآن ، جلَّ عَن التَّغَيُّر والزَّوال والإستحالة والبُطلان ، إِذْ ذَلِك أَمَارَات الْحَدث الَّتِي بهَا عرف حدث الْعَالم وَدلَالَة إحتمال الفناء إِذْ لَا فرق بَين الزَّوَال من حَال إلىٰ حَال ليعلم أَنَّ حَاله الأولىٰ لم تكن لذاته إِذْ لَا يحْتَمل زَوَال مَا لزم ذَاته وَبَين أَنَّها لَيست لذاته لما احْتمل هُوَ قبُول الْأَعْرَاض وانتقال الْأَحْوَال ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه .... قَالَ أَبُو مَنْصُور رَحمَه الله : وَأَمَّا الأَصْل عندنَا فِي ذَلِك أَنَّ الله تَعَالَىٰ قَالَ : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ : ١١] ، فنفىٰ عَن نَفسه شبه خلقه وَقد بَينا أَنَّه فِي فعله وَصفته متعال عَن الْأَشْبَاه فَيجب القَوْل بـ **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾** [طه:٥] علىٰ مَا جَاءَ بِهِ التَّنْزِيل وَثَبت ذَلِك فِي الْعقل ثمَّ لَا نقطع تَأْوِيله علىٰ شَيْء لاحْتِمَاله غَيره مِمَّا ذكرنَا وإحتماله أَيْضاً مَا لم يبلغنَا مِمَّا يعلم أَنَّه غير مُحْتَمل شبه الْخلق ونؤمن بِمَا أراد الله بِهِ وَكَذَلِكَ فِي كلِّ أَمر ثَبت التَّنْزِيل فِيهِ نَحْو الرُّؤْيَة وَغير ذَلِك يجب نفىٰ الشّبَه عَنهُ وَالْإِيمَان بِمَا أَرَادَهُ من غير تَحْقِيق علىٰ شَيْء دون شَيْء ، وَالله الْمُوفِّق " .

وقال الإمام أبو طالب المكِّي في " قوتُ القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلىٰ مقام التَّوحيد" (٢/ ١٤٠-١٤٢) : " ... وهو سبحانه وتعالىٰ قد جاوز المقدار والأحكام ، وفات العقول والأوهام ، وسبق الأقدار ، واحتجب بعزِّه عن الأفكار ، لا يصوِّره الفكر ولا يملكه الوهم ، حجب عن العقول تشج ذاته ولم تحكم العقول بدرك صفاته ، إذ ليس كمثله شيء فيعرف بالتَّمثيل ، ولا له جنس فيُقاس علىٰ التَّجنيس ، وهو الله في السَّموات وفي الأرض ، ثمَّ استوىٰ علىٰ العرش ، وهو معكم أينما كنتم ، غير متَّصل بالخلق ولا مفارق ، وغير مماسّ لكون ولا متباعد ، بل متفرِّد بنفسه متَّحد بوصفه لا يزدوج إلىٰ شيء ولا يقترن به شيء ، هو أقرب من كلِّ شيء بقرب هو وصفه ، هو محيط بكلِّ شيء بحيطة هي نعته ، وهو مع كلِّ شيء وفوق كلِّ شيء ، وهو أمام كلّ شيء ووراء كلّ شيء ، بعلوّ ودنوّ هو قربه، فهو وراء الحول الذي هو وراء حملة العرش، وهو أقرب من حبل الوريد الذي هو الرُّوح، وهو مع ذلك فوق كلِّ شيء ومحيط بكلِّ شيء، وليس يحيط به شيء ، وليس هو تعالىٰ في كلِّ هذا مكاناً لشيء، ولا مكاناً له شيء، وليس كمثله في كلِّ هذا شيء، لا شريك له في ملكه ولا معين له في خلقه، ولا نظير له من عباده، ولا شبيه له في اتحاده ، وهو أوَّل في آخريَّته بأوليَّة هي صفته، وآخر في أوَّليته بآخريَّة هي نعته، وباطن في ظهوره بباطنيَّة هي قُربه، وظاهر في باطنيَّته بظهور هو عُلوه، لم يزل كذلك أزلاً، ولا يزال كذلك أبداً، لا يتوجَّه عليه التَّضاد ، ولا تجري عليه الحوادث والآباد، ولا ينتقص ولا يزاد، هو علىٰ عرشه باختياره لنفسه، فالعرش حدّ خلقه الأعلىٰ وهو غير محدود بعرشه تعالىٰ، والعرش محتاج إلىٰ مكان ، والرَّب غير

محتاج إليه، كما كان ﴿**الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى**﴾ ، الرَّحمن اسمه ، والاستواء نعته، متَّصل بذاته، والعرش خلقه منفصل عن صفاته، ليس بمضطر إلىٰ مكان يسعه، ولا حامل يحمله ولا حيطة تجمعه، ولا خلق يوجده، هو حامل للعرش وللحملة بخفي لطفه، وجامع للعرش وللحفظة بلطيف صنعه، وموجد ما أحب لمن يحبّ من التَّجلي بمعالي أسمائه وصفاته بخفي لطفه ولطيف قربه، لاختصاص رحمته، وهو أظهر الكون من وراء الحول، هو ممكن للعرش ببسطه في توسعة الحول، وهو محيط بالعرش والحوّل بالقدرة والطَّوْل، لا يسعه غير مشيئته ولا يظهر إلا في أنوار صفته، ولا يوجد إلَّا في سعة البسطة، فإذا قبض أخفىٰ ما أبدىٰ، وإذا بسط أعاد ما أخفىٰ، وكذلك جعله في كلِّ رسم كون، وفعله بكلِّ اسم مكان ممَّا جل فظهر، وممَّا دقَّ فاستتر، لا يسعه غير مشيئته بقربه، ولا يعرف إلَّا بشهوده، ولا يرىٰ إلَّا بنوره، هذا لأوليائه اليوم بالغيب في القلوب، ولهم ذلك غداً في المشاهدة بالأَبصار، ولا يعرف إلَّا بشيئته إن شاء وسعه أدنىٰ شيء، وإن شاء لم يسعه كلّ شيء، إن أراد عرفه كلّ شيء وإن لم يرد لم يعرفه كلّ شيء، إن أحب وجد عند أي شيء، وإن لم يحب لم يوجد بشيء، وقد جاوز الحدود والمعيار وسبق القبل والأقدار، ذو صفات لا تحصىٰ ولا تتناهىٰ، ليس محبوساً في صورة ولا موقوفاً بصفة، ولا محكوماً عليه بحكم ولا موجوداً بلمم، لا يتجلَّىٰ بوصف مرتين، ولا يظهر في صورة لإثنين، ولا يرد منه بمعنىٰ واحد كلمتان، بل لكلِّ تجل منه صورة، ولكلِّ عبد عند ظهوره له صفة، وعن كلّ نظرة كلام وبكلِّ كلمةٍ إفهام، ولا نهاية لتجلِّيه ولا غاية لأوصافه ولا نفاد لكلمه، ولا انقطاع لأفهامه ولا تكييف لمعانيه هذه، إذ ليس في التَّوحيد كيف، ولا للقدرة ماهيَّة، ولا يشبهه بهذه الأوصاف خلق، إذ ليس للذَّات كفؤ، إذا احتجب عن العيان والأبصار رفع ذاته عن القلوب والأفكار، فلم يخيله عقل ولم يصوره فكر، لئلَّا يملكه الوهم، فيكون مربوباً وهو ربّ، ولا ينظر إليه بفكر فيكون مقهوراً وهو قاهر، لا يعقل بعقل لأنَّه عاقل العقل، ولا يدرك بحيطة وهو محيط بكلِّ حيطة، حتَّىٰ يتجلَّىٰ آخراً بإحسانه، كما تجلَّىٰ أوَّلاً بحنانه، فيشهد بحضوره وينظر بنوره وليس هذا لسواه ولا يعرف بهذا إلَّا إيَّاه ... " .

وقال أيضاً في "قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلىٰ مقام التَّوحيد" (٢/١٤٠) : " ... وأنَّه رفيع الدَّرجات من الثَّرىٰ وهو رفيع الدَّرجات من العرش، وأنَّ قُربه من الثَّرىٰ ومن كلِّ شيء، كقُربه من العرش، وأنَّ العرش غير ملامس له بحسّ ولا مفكّر فيه بوجس، ولا ناظر إليه بعين ولا محيط به بدرك، لأنَّه تعالىٰ محتجب بقدرته عن جميع بريته، ولا نصيب للعرض منه إلَّا كنصيب موقن عالم به، واجد بما أوجده منه من أنَّ الله تعالىٰ عليه، وأنَّ العرش مطمئن به، وأنَّ الله تعالىٰ محيط بعرشه فوق كلِّ شيء وفوق، تحت كلِّ شيء، فهو فوق الفوق وفوق التَّحت، ولا يوصف بتحت فيكون له فوق، لأنَّه هو

العلي الأعلىٰ أين كان لا يخلو من علمه وقدرته مكان، ولا يحدّ بمكان ولا يفقد من مكان ولا يوجد بمكان، فالتَّحت للأسفل والفوق للأعلىٰ، وهو سبحانه فوق كلِّ فوق وفوق كلِّ تحت في السّمو، وهو فوق ملائكة الثَّرىٰ، وهو فوق ملائكة العرش والأماكن للممكنات ومكانه، مشيئته ووجوده قدرته والعرش والثَّرىٰ وما بينهما وحد للخلق الأسفل والأعلىٰ، بمنزلة خردلة في قبضته، وهو أعلىٰ من ذلك، ومحيط بجميع ذلك بحيطة هي صفته وسعة هي قدرته، وعلو هو عظمته بما لا يدركه العقل ولا يكيِّفه الوهم، ولا نهاية لعلوه ولا فوق لسمُوه ولا بُعد في دنوه، ولا حسّ في وجوده ولا مسّ في شهوده، ولا إدراك لحضوره ولا حيطة لحيطته، وقد قال الله تعالىٰ للكلِّ: ﴿**يَخافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ**﴾ [النحل:٥٠] ... "

.

وقال الإمام أبو محمَّد عبد الله بن يوسف الجويني والد إمام الحرمين في " كفاية المعتقد " : " أمَّا ما ورد من ظاهر الكتاب والسُّنَّة ما يوهم بظاهرها تشبيهاً فللسَّلف فيه طريقان :

إحداهما : الإعراض فيها عن الخوض فيها ، وتفويض عملها إلىٰ الله تعالىٰ ، وهذه طريقة ابن عبَّاس وعامَّة الصَّحابة ، وإليها ذهب كثير من السَّلف ، وذلك مذهب من يقف علىٰ قوله : ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ**﴾ [آل عمران:٧] ، ولا يستبعد ان يكون لله تعالىٰ سرّ في كتابه ، والصَّحيح أنَّ الحروف المقطَّعة من هذا القبيل ويعلم بالدَّليل يقيناً أنَّ ركناً من أركان العقيدة ليس تحت ذلك السِّر ، لأنَّ الله تعالىٰ لا يؤخِّر البيان المفتقر إليه عن وقت الحاجة ولا يكتم كتماناً ... " . انظر : اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدِّين (٢/ ١٠٩) .

وقال الإمام البيهقي في " الأسماء والصِّفات " (٢/ ١١٧) : " وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ محمَّد بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ محمَّد بْنِ مَحْبُورٍ الدَّهَّانُ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ الْفَقِيهُ، ثنا أَبُو يَحْيَىٰ زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَىٰ الْبَزَّازُ، ثنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ محمَّد بْنُ الْمُوَفَّقِ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَىٰ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، يَقُولُ: مَا وَصَفَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ فَقِرَاءَتُهُ تَفْسِيرُهُ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُفَسِّرَهُ بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَا بِالْفَارِسِيَّةِ" .

وقال الإمام طاهر بن محمَّد الأسفراييني، أبو المظفَّر في "التَّبصير في الدِّين وتمييز الفرقة النَّاجية عن الفرق الهالكين" (ص١٦١) : " وَأَن تعلم أَنَّه لَا يجوز عَلَيْهِ الْكَيْفِيَّة والكميَّة والأينيَّة ، لِأَنَّ من لَا مثل لَهُ لَا يُمكن أَن يُقَال فِيهِ : كَيفَ هُوَ ؟ وَمن لَا عدد لَهُ لَا يُقَال فِيهِ كم هُوَ ؟ وَمن لَا أوَّل لَهُ لَا يُقَال لَهُ مِم كَانَ ؟ وَمن لَا مَكَان لَهُ لَا يُقَال فِيهِ أَيْن كَانَ . وَقد ذكرنَا من كتاب الله تَعَالَىٰ مَا يدلُّ علىٰ التَّوحيد وَنفي التَّشْبِيه وَنفي الْمَكَان والجهة وَنفي الِابْتِدَاء والأوَّليَّة ، وَقد جَاءَ فِيهِ عَن أَمِير الْمُؤمنِينَ عَليّ رَضِي الله عَنهُ أشفىٰ الْبَيَان

حِين قيل لَهُ أَيْن الله ؟ فَقَالَ : إِنَّ الَّذِي أَيَّن الأين لَا يُقَال لَهُ أَيْن ، فَقيل لَهُ : كَيفَ الله ؟ فَقَالَ : إِنَّ الَّذِي كَيَّفَ الكيف لَا يُقَال لَهُ كَيفَ " .

وقال الإمام الغزالي في " قواعد العقائد" (ص١٦٠-١٦٥) : " ... وَأَنَّه لَيْسَ بجسم مُصَور ، وَلَا جَوْهَر مَحْدُود مُقَدّر ، وَأَنَّه لَا يماثل الْأَجْسَام ، لَا فِي التَّقْدِير وَلَا فِي قبُول الانقسام ، وَأَنَّه لَيْسَ بجوهر ، وَلَا تحلُّه الْجَوَاهِر ، وَلَا بِعرَض ، وَلَا تحلُّه الْأَعْرَاض ، بل لَا يماثل مَوْجُوداً ، وَلَا يماثله مَوْجُود ، لَيْسَ كمثله شَيْء ، وَلَا هُوَ مثل شَيْء ، وَأَنَّه لَا يحدُّه الْمِقْدَار ، وَلَا تحويه الأقطار ، وَلَا تحيط بِهِ الْجِهَات ، وَلَا تكتنفه الأرضون وَلَا السَّموات ، وَأَنَّه مستوي علىٰ الْعَرْش ، علىٰ الْوَجْه الَّذِي قَالَه ، وبالمعنىٰ الَّذِي أَرَادَهُ ، اسْتِوَاء منزَّهاً عَن المماسَّة والاستقرار ، والتَّمكُّن والحلول والانتقال ، لَا يحملهُ الْعَرْش ، بل الْعَرْش وَحَمَلته ، محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون فِي قَبضته ، وَهُوَ فَوق الْعَرْش وَالسَّمَاء ، وَفَوق كل شَيْء إلىٰ تُخوم الثَّرىٰ ، فوقيَّة لَا تزيده قرباً إلىٰ الْعَرْش وَالسَّمَاء ، كَمَا لَا تزيده بُعداً عَن الأَرْض وَالثَّرَىٰ ، بل هُوَ رفيع الدَّرَجَات عَن الْعَرْش وَالسَّمَاء ، كَمَا أَنَّه رفيع الدَّرَجَات عَن الأَرْض وَالثَّرَىٰ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِك قريب من كلِّ مَوْجُود ، وَهُوَ أقرب إلىٰ العَبْد من حَبل الوريد ، وَهُوَ علىٰ كلِّ شَيْء شَهِيد ، إِذا لَا يماثل قُربه قُرب الْأَجْسَام ، كَمَا لَا تماثل ذَاته ذَات الْأَجْسَام ، وَأَنَّه لَا يحلُّ فِي شَيْء ، وَلَا يحلُّ فِيهِ شَيْء " .

وقال في " إلجام العوام عن علم الكلام" (ص٤) : " اعْلَمْ أَنَّ الْحَقَّ الصَّحِيحَ الَّذِي لَا مِرَاءَ فِيهِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصَائِرِ ، هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ أَعْنِي مذهب الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ ... حَقِيقَةُ مَذْهَبِ السَّلَفِ ، وَهُوَ الْحَقُّ عِنْدَنَا : أَنَّ كُلَّ مَنْ بَلَغَهُ حَدِيثٌ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ مِنْ عَوَامِّ الْخَلْقِ يَجِبُ عَلَيْهِ فيه سَبْعَةُ أُمُورٍ : التَّقْدِيسُ ثمَّ التَّصْدِيقُ ثمَّ الِاعْتِرَافُ بِالْعَجْزِ ثمَّ السُّكُوتُ ثمَّ الْكَفُّ ثمَّ الْإِمْسَاكُ ثمَّ التَّسْلِيمُ لِأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ .

أَمَّا التَّقْدِيسُ ، فأعني به تَنْزِيهُ الرَّبِّ تعالىٰ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَتَوَابِعِهَا ... " .

وقال الإمام ابن عساكر في "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري" (ص٢٩٩-٣٠٠) : " الْفَصْل الأَوَّل : فِي تَرْجَمَة عقيدة أهل السُّنَّة ... وَأَنَّه لَيْسَ بجسم مُصَوَّر ، وَلَا جَوْهَر مَحْدُود مُقَدّر ، وَأَنَّه لَا يماثل الْأَجْسَام لَا فِي التَّقْدِير وَلَا فِي قبُول الانقسام ، وَأَنَّه لَيْسَ بجوهر ، وَلَا تحلُّه الْجَوَاهِر ، وَلَا بِعَرَض وَلَا تحلُّه الْأَعْرَاض ، بل لَا يماثل مَوْجُوداً وَلَا يماثله مَوْجُود ، وَلَيْسَ كمثله شَيْء ، وَلَا هُوَ مثل شَيْء ، وَأَنَّه لَا يحدُّه الْمِقْدَار ، وَلَا تحويه الأقطار ، وَلَا تحيط بِهِ الْجِهَات ، وَلَا تكتنفه الأرضون وَالسَّمَوَات ، وَأَنَّه اسْتَوَىٰ علىٰ الْعَرْش علىٰ الْوَجْه الَّذِي قَالَه ، وبالمعنىٰ الَّذِي أَرَادَهُ ، اسْتِوَاء منزَّهاً عَن المماسَّة والاستقرار ، والتَّمكُّن والحلول والانتقال ، لَا يحملهُ الْعَرْش ، بل الْعَرْش وَحَمَلته محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون فِي قَبضته ، وَهُوَ فَوق الْعَرْش وَفَوق كلِّ شَيْء إلىٰ تخوم الثَّرىٰ ، فوقيَّة لَا تزيده قرباً إلىٰ

الْعَرْش والسَّما ، بل هُوَ رفيع الدَّرَجَات عَن الْعَرْش ، كَمَا أَنَّه رفيع الدَّرَجَات عَن الثَّرىٰ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِك قريبٌ من كل مَوْجُود ، وَهُوَ أقرب إلىٰ العبيد من حَبل الوريد ، وَهُوَ علىٰ كلِّ شَيْء شَهِيد ، إِذ لَا يماثلُ قُربه قرب الْأَجْسَام ، كَمَا لَا تماثل ذَاته ذَات الْأَجْسَام ، وَأَنَّه لَا يحلُّ فِي شَيْء ، وَلَا يحلُّ فِيهِ شَيْء ، تَعَالَىٰ عَن أَن يحويه مَكَان ، كَمَا تقدَّس عَن أَن يحدُّه زمَان ، كَان قبل أَن خلق الزَّمَان وَالْمَكَان ، وَهُوَ الْآن علىٰ مَا عَلَيْهِ كَانَ ، وَأَنَّه بَائِن من خلقه بصفاته ، وَلَيْسَ فِي ذَاته سواهُ ، وَلَا فِي سواهُ ذَاته ، وَأَنَّه مقدَّس عَن التَّغَيُّر والانتقال ، لَا تحلُّه الْحَوَادِث ، وَلَا تعتريه الْعَوَارِض ، بل لَا يزَال فِي نعوت جَلَاله منزَّهاً عَن الزَّوَال ، وَفِي صِفَات كَمَاله مستغنياً عَن زِيَادَة الاستكمال ... " .

وقال في " تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري" (ص٣٦٧) في كلامه عن الأشاعرة : " فيا ليت شعري ، مَاذَا الَّذِي تنفر مِنْهُ الْقُلُوب عَنْهُم ؟ أم مَاذَا ينقم أَرْبَاب الْبدع مِنْهُم ؟ أغزارة الْعلم ، أم رجاحة الْفَهم ؟ أم اعْتِقَاد التَّوحيد والتَّنزيه ؟ أم اجتنَاب القَوْل بالتَّجسيم والتَّشبيه ؟ أم القَوْل بِإِثْبَات الصِّفَات ؟ أم تقديس الرَّبِّ عَن الْأَعْضَاء والأدوات ؟ أم تثبيت الْمَشِيئَة لِلَّه وَالْقدر ؟ أم وَصفه عزَّ وجلَّ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَر ؟ أم القَوْل بقدم الْعلم وَالْكَلَام ؟ أم تنزيههم الْقَدِيم عَن صِفَات الْأَجْسَام " .

وقال الإمام ابن الجوزي في " دفع شبه التَّشبيه بأكف التَّنزيه " (ص١٢٢) : " جميع السَّلف علىٰ امرار هذه الآية كما جاءت من غير تفسير ولا تأويل" .

وقال الإمام ابن الجوزي الحنبلي في " دفع شُبه التَّشبيه بأكُفِّ التَّنزيه" (ص١٧٤) : " قال ابن عقيل : تعالىٰ الله أن يكون له صفة تشغل الأمكنة . هذا عين التَّجسيم ، وليس الحقُّ بذي أجزاء وأبعاض يعالج بها . ثمَّ أليس يعملُ في النَّار أمرُه وتكوينه ؟!!! فكيف يستعينُ بشيء من ذاته ويعالجها بصفة من صفاته ، وهو القائل : ﴿**قُلْنا يَا نارُ كُونِي بَرْداً وَسَلاماً عَلى إِبْراهِيمَ**﴾ [الأنبياء:٦٩] ، فما أسخف هذا الاعتقاد وأبعده عن مكوِّن الأملاك والأفلاك ، فقد كذَّبهم الله ، فكيف يُظن بالخالق أنَّه يَرِدُها ؟ !! تعالىٰ الله عن تجاهل المجسِّمة " .

وقال الإمام ابن الجوزي في " دفع شُبه التَّشبيه بأكُفِّ التَّنزيه " (ص٢٢٤) : " واعلم أنَّ النَّاس في أخبار الصِّفات علىٰ ثلاث مراتب :

إحداها : إمرارها علىٰ ما جاءت من غير تفسير ولا تأويل إلَّا أن تقع ضرورة كقوله : ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ**﴾ ، أي : جاء أمره وهذا مذهب السَّلف" .

وقال الإمام ابن الجوزي في " تلبيس إبليس" (ص٨٠) : " فان قال قائل : قد عبت طريق المقلِّدين في الأصول وطريق المتكلِّمين ، فما الطَّريق السَّليم من تلبيس إبليس ؟ فالجواب : أنَّه ما كان عليه رسول الله

صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وأصحابه وتابعوهم بإحسان من إثبات الخالق سبحانه ، وإثبات صفاته على ما وردت به الآيات والأخبار ، من غير تفسير ولا بحث عمَّا ليس في قوَّة البشر إدراكه" .

وقال الإمام عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدِّمشقي الحنبلي في " الاقتصاد في الاعتقاد " (ص٢١٨) : " وقال محمَّد بن الحسن الشيباني ـ صاحب أبي حنيفة ـ اتَّفق الفقهاء كلُّهم من الشَّرق إلىٰ الغرب علىٰ الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الِّثقات عن رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صفة الرَّبِّ عزَّ وجلَّ، من غير تفسير ولا تشبيه، فمن فسَّر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج ممَّا كان عليه النَّبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " .

وقال الإمام أبو محمَّد موفق الدِّين عبد الله بن أحمد بن محمَّد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثمَّ الدمشقي الحنبلي ، الشَّهير بابن قدامة المقدسي في " ذمِّ التَّأويل" (ص١١) : " وَمذهب السَّلف رَحْمَة الله عَلَيْهِم الْإِيمَان بِصِفَات الله تَعَالَىٰ وأسمائه الَّتِي وصف بهَا نَفسه فِي آيَاته وتنزيله أَو علىٰ لِسَان رَسُوله ، من غير زِيَادَة عَلَيْهَا ، وَلَا نقص مِنْهَا ، وَلَا تجَاوز لَهَا ، وَلَا تَفْسِير ، وَلَا تَأْوِيل لَهَا بِمَا يُخَالف ظَاهرهَا ، وَلَا تَشْبِيه بِصِفَات المخلوقين ، وَلَا سمات الْمُحدثين ، بل أمرُّوها كَمَا جَاءَت ، وردُّوا علمهَا إِلَىٰ قَائِلهَا ، وَمَعْنَاهَا إِلَىٰ الْمُتَكَلِّم بهَا .

وَقَالَ بَعضهم : ويروىٰ ذَلِك عَن الشَّافِعِي رَحْمَة الله عَلَيْهِ : آمَنتُ بِمَا جَاءَ عَن الله علىٰ مُرَاد الله ، وَبِمَا جَاءَ عَن رَسُول الله علىٰ مُرَاد رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَعَلمُوا أَنَّ الْمُتَكَلِّم بهَا صَادِق ، لَا شكَّ فِي صدقه ، فصدَّقوه ، وَلم يعلمُوا حَقِيقَة مَعْنَاهَا ، فَسَكَتُوا عَمَّا لم يعلموه ، وَأخذ ذَلِك الآخر وَالْأَوَّل ، ووصَّىٰ بَعضهم بَعْضاً بِحسن الاتِّبَاع ، وَالْوُقُوف حَيْثُ وقف أَوَّلهمْ ، وحذَّروا من التَّجَاوز لَهُم ، والعدول عَن طريقهم ، وبيَّنوا لَهُم سبيلهم ومذهبهم ، ونرجوا أَن يجعلنا الله تَعَالَىٰ مِمَّن اقْتدىٰ بهم فِي بَيَان مَا بَينُوهُ ، وسلوك الطَّرِيق الَّذِي سلكوه " .

وقال الإمام ابن قدامة المقدسي في " ذمّ التَّأويل" (ص١٣ برقم ١٣) : " أخبرنَا الشَّيخ أَبُو بكر عبد الله بن محمَّد بن أَحْمد النقور ، أَنبأَنَا أَبُو بكر أَحْمد بن عَليّ بن الْحسن الطّريثيثي إِذْناً ، قَالَ : أخبرنَا أَبُو الْقَاسِم هبة الله بن الْحسن الطَّبَرِيّ قَالَ : أَنبأَنَا أَحْمد بن محمَّد بن حَفْص ، أَنبأَنَا أَحْمد بن محمَّد بن الْمسلمَة ، حَدَّثنَا سهل بن عُثْمَان بن سهل ، قَالَ : سَمِعت إِبْرَاهِيم بن الْمُهْتَدي يَقُول : سَمِعت دَاوُد بن طَلْحَة يَقُول : سَمِعت عبد الله بن أبي حنيفَة الدوسي يَقُول : سَمِعت محمَّد بن الْحسن يَقُول : اتّفق الْفُقَهَاء كلُّهم من الشَّرق إِلَىٰ الغرب علىٰ الْإِيمَان بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيث الَّتِي جَاءَ بهَا الثِّقَات عَن رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صفة الرَّبِّ عزَّ وَجلَّ ، من غير تَفْسِير وَلَا وصف وَلَا تَشْبِيه ، فَمن فسَّر شَيْئاً من ذَلِك ، فقد خرج

مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَفَارق الْجَمَاعَة ، فَإِنَّهُم لم يصفوا ، وَلم يفسِّروا ، وَلَكِن آمنُوا بِمَا فِي الْكتاب وَالسُّنَّة ، ثمَّ سكتوا ، فَمن قَالَ بقول جهم فقد فَارق الْجَمَاعَة ، لِأَنَّهُ وَصفه بِصفة لَا شَيْء" .

وقال الإمام النَّووي في "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج" (٥/ ٢٤) : " ... هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ ، وَفِيهَا مَذْهَبَانِ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا مَرَّاتٍ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ ، أَحَدُهُمَا : الْإِيمَانُ بِهِ مِنْ غَيْرِ خَوْضٍ فِي مَعْنَاهُ مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَتَنْزِيهِهِ عَنْ سِمَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ ..." .

وقال الإمام ابن جماعة في " إيضاح الدَّليل في قطع حجج أهل التَّعطيل" (ص٤٠-٤١) : " السَّلف الصَّالح فِي حقِّ صِفَات الله تَعَالَىٰ طَائِفَتَانِ :

قَالَت الطَّائِفَة الأولىٰ من السَّلف : الأَصْل الْإِيمَان بِجَمِيعِ مَا جَاءَ من عِنْد الله تَعَالَىٰ وَصَحَّ عَن رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حقِّ صِفَات الله تَعَالَىٰ ، وإمراره علىٰ مَا جَاءَ ، وَاعْتِبَار فهمه هُوَ قِرَاءَته ، وَعدم الْخَوْض فِيهِ بِشَيْء من الْكَلَام قطّ .

قَالَ محمَّد بن الْحسن الشَّيْبَانِيّ تلميذ الإِمَام أبي حنيفَة الثَّانِي رحمهمَا الله تَعَالَىٰ : اتَّفق الْفُقَهَاء كلُّهم من الشَّرق إِلَىٰ الغرب علىٰ الْإِيمَان بِالصِّفَات ، من غير تَفْسِير وَلَا تَشْبِيه ، وَقَالَ : مَا وصف الله تَعَالَىٰ بِهِ نَفسه فقراءته تَفْسِيره ، ذكره اللالكائي فِي شرح السُّنَّة .

وَذكر الْبَيْهَقِيّ بِسَنَدِهِ إِلَىٰ إِسْحَاق بن مُوسَىٰ الْأَنْبَارِي قَالَ : سَمِعت سُفْيَان بن عُيَيْنَة يَقُول : مَا وصف الله تبَارك وَتَعَالَىٰ بِهِ نَفسه فِي كِتَابه ، فقراءته تَفْسِيره ، لَيْسَ لأحد أَن يفسِّره بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَا بِالْفَارِسِيَّةِ. وَلما سُئِلَ الإِمَام أَحْمد رَحمَه الله تَعَالَىٰ عَن حَدِيث الرُّؤْيَة وَالنُّزُول وَنَحْو ذَلِك ، قَالَ : نؤمن بهَا ونصدق بهَا **وَلَا كَيفَ وَلَا معنى**" .

وقال الإمام الخازن في "لباب التَّأويل في معاني التَّنزيل" (١/ ١٧٨) :" قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «اللهمَّ مصرِّف القلوب ثبِّت قلوبنا علىٰ طاعتك» أخرجه مسلم. وهذا الحديث من أحاديث الصِّفات التي يجب الإيمان بها ، والسُّكوت عنها ، وإمرارها كما جاءت ، من غير تكييف ولا تشبيه ولا إثبات جارحة، هذا مذهب أهل السُّنَّة وسلف هذه الأمَّة" .

وقال الإمام الذَّهبي في " سير أعلام النُّبلاء" (٧/ ٣١٢) : " أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بنُ سَلاَمَةَ إِجَازَةً، عَنْ يَحْيَىٰ بنِ أَسْعَدَ، أَنْبَأَنَا عَبْدُ القَادِرِ بنُ مُحَمَّدٍ، أَنْبَأَنَا أَبُو إِسْحَاقَ البَرْمَكِيُّ، أَنْبَأَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ بُخَيْتٍ، أَنْبَأَنَا عُمَرُ بنُ محمَّد الجَوْهَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الأَثْرَمُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ العَزِيْزِ بنِ المَاجَشُوْنِ: أَنَّهُ سُئِلَ عَمَّا جَحَدَتْ بِهِ الجَهْمِيَّةُ ؟ فَقَالَ:

أَمَّا بَعْدُ ... ، فَقَدْ فَهِمتُ مَا سَأَلْتَ عَنْهُ، فِيْمَا تَتَابَعتِ الجَهْمِيَّةُ فِي صِفَةِ الرَّبِ العَظِيْمِ، الَّذِي فَاتَتْ عَظَمَتُهُ الوَصفَ وَالتَّقدِيرَ، وَكَلَّتِ الأَلْسُنُ عَنْ تَفْسِيْرِ صِفَتِهِ، وَانْحَسرتِ العُقُوْلُ دُوْنَ مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ، فَلَمَّا تَجدِ العُقُوْلُ مَسَاغاً، فَرَجَعتُ خَاسِئَةً حَسِيْرَةً، وَإِنَّمَا أُمِرُوا بِالنَّظَرِ وَالتَّفَكُّرِ فِيْمَا خَلَقَ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: كَيْفَ؟ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَرَّةً ثمَّ كَانَ، أَمَّا مَنْ لاَ يَحُولُ وَلَمْ يَزَلْ، وَلَيْسَ لَهُ مِثْلٌ، فَإِنَّهُ لاَ يَعْلَمُ كَيْفَ هُوَ، إِلاَّ هُوَ.

وَالدَّلِيْلُ عَلَىٰ عَجزِ العُقُوْلِ عَنْ تَحقِيْقِ صِفَتِهِ: عَجزُهَا عَنْ تَحقِيْقِ صِفَةِ أَصْغَرِ خَلْقِهِ، لاَ يَكَادُ يَرَاهُ صِغَراً، يَحُوْلُ وَيزُولُ، وَلاَ يُرَىٰ لَهُ بَصَرٌ وَلاَ سَمْعٌ، فَاعْرِفْ غِنَاكَ عَنْ تَكلِيْفِ صِفَةِ مَا لَمْ يَصِفِ الرَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ، بِعَجْزِكَ عَنْ مَعْرِفَةِ قَدرِ مَا وَصَفَ مِنْهَا، فَأَمَّا مَنْ جَحَدَ مَا وَصفَ الرَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ تَعَمُّقاً وَتَكلِيْفاً، فَقدِ اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِيْنُ فِي الأَرْضِ حَيْرَانَ، وَلَمْ يَزَلْ يُمْلِي لَهُ الشَّيْطَانُ، حتَّىٰ جَحَدَ قَوْلَه تَعَالَىٰ: **﴿وُجُوْهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ، إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾** [القِيَامَةُ: ٢٢- ٢٣] ، فَقَالَ: لاَ يُرَىٰ يَوْمَ القِيَامَةِ ... ، وَذَكَرَ فَصلاً طَوِيْلاً فِي إِقْرَارِ الصِّفَاتِ وَإِمْرَارِهَا، وَتَرْكِ التَّعَرُّضِ لَهَا" .

وقال الإمام الذَّهبي في " سير أعلام النُّبلاء" (٨/ ١٦٢) : " قَالَ أَبُو بَكْرٍ الخَلاَّلُ الفَقِيْهُ: أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بنُ محمَّد بنِ وَاصِلٍ المُقْرِئُ، حَدَّثَنَا الهَيْثَمُ بنُ خَارِجَةَ، أَخْبَرَنَا الوَلِيْدُ بنُ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ مَالِكاً، وَالثَّوْرِيَّ، وَاللَّيْثَ، وَالأَوْزَاعِيَّ عَنِ الأَخْبَارِ الَّتِي فِي الصِّفَاتِ، فَقَالُوا: أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءتْ.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: مَا أَدْركنَا أَحداً يُفَسِّرُ هَذِهِ الأَحَادِيْثَ، وَنَحْنُ لاَ نُفَسِّرُهَا.

قُلْتُ: قَدْ صَنَّفَ أَبُو عُبَيْدٍ كِتَابَ (غَرِيْبِ الحَدِيْثِ) ، وَمَا تَعرَّضَ لأَخْبَارِ الصِّفَاتِ الإِلَهِيَّةِ بِتَأْوِيلٍ أَبداً، وَلاَ فَسَّرَ مِنْهَا شَيْئاً.

وَقَدْ أَخبَرَ بِأَنَّهُ مَا لَحِقَ أَحداً يُفَسِّرُهَا، فَلَو كَانَ -وَاللهِ- تَفْسِيْرُهَا سَائِغاً، أَوْ حتماً، لأَوْشَكَ أَنْ يَكُوْنَ اهْتِمَامُهُم بِذَلِكَ فَوْقَ اهْتِمَامِهِم بِأَحَادِيْثِ الفُرُوْعِ وَالآدَابِ، فَلَمَّا لَمْ يَتعرَّضُوا لَهَا بِتَأْوِيلٍ، وَأَقَرُّوهَا عَلَىٰ مَا وَرَدَتْ عَلَيْهِ، عُلِمَ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الحَقُّ الَّذِي لاَ حَيْدَةَ عَنْهُ" .

وقال الإمام الذَّهبي في " سير أعلام النُّبلاء" (١٠/ ٥٠٥-٥٠٦) : ": قَدْ فَسَّرَ عُلَمَاءُ السَّلَفِ المُهِمَّ مِنَ الأَلْفَاظِ وَغَيْرَ المُهِمِّ، وَمَا أَبْقَوْا مُمْكِناً، وَآيَاتُ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيْثُهَا لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِتَأْوِيْلِهَا أَصْلاً، وَهِيَ أَهَمُّ الدِّيْنِ، فَلَو كَانَ تَأْوِيْلُهَا سَائِغاً أَوْ حَتْماً، لَبَادَرُوا إِلَيْهِ، فَعُلِمَ قَطْعاً أَنَّ قِرَاءتَهَا وَإِمرَارَهَا عَلَىٰ مَا جَاءتْ هُوَ الحَقُّ، لاَ تَفْسِيْرَ لَهَا غَيْرُ ذَلِكَ، فَنُؤْمِنُ بِذَلِكَ، وَنَسْكُتُ اقْتِدَاءً بِالسَّلَفِ، مُعْتَقِدِيْنَ أَنَّهَا صِفَاتٌ للهِ -تَعَالَىٰ- اسْتَأْثَرَ اللهُ بِعِلْمِ حَقَائِقِهَا، وَأَنَّها لاَ تُشْبِهُ صِفَاتِ المَخْلُوْقِينَ، كَمَا أَنَّ ذَاتَهُ المُقَدَّسَةَ لاَ تُمَاثِلُ ذَوَاتِ المَخْلُوْقِينَ، فَالكِتَابُ وَالسُّنَّةُ نَطَقَ بِهَا، وَالرَّسُوْلُ -صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بَلَّغَ، وَمَا تَعرَّضَ لِتَأْوِيْلٍ، مَعَ

كَوْنِ البَارِي قَالَ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِم﴾ [النَّحْل: ٤٤] ، فَعَلَيْنَا الإِيمَانُ وَالتَّسْلِيمُ لِلنُّصُوصِ، وَاللهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ" .

وقال الإمام الذَّهبي في " العرش" (٢/ ٢٤٩-٢٥٠) : " روىٰ عبد الله بن أبي حنيفة الدبَّوسي، قال سمعت محمَّد ابن الحسن يقول: "اتَّفق الفقهاء كلُّهم، من المشرق إلىٰ المغرب ، علىٰ الإيمان بالقرآن، والأحاديث التي جاء بها الثِّقات عن رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صفة الرَّبِّ عزَّ وجلَّ من غير تفسير، ولا وصف، ولا تشبيه، فمن فسَّر شيئاً من ذلك فقد خرج ممَّا كان عليه النَّبي صلىٰ الله عليه وسلم، وفارق الجماعة، فإنَّهم لم يصفوا، ولم يفسِّروا، ولكن آمنوا بما في الكتاب والسُّنَّة، ثمَّ سكتوا، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة، لأنَّه وصفه بصفة لا شيء" .

وقَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ (الفُرُوعُ) (٢١٣/ ١٠) : " وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَانَ يَتَوَقَّىٰ الكَلَامَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ النُّصُوصِ تَوَرُّعًا، وَيَمُرُّهَا كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ؛ مَعَ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ المَعَاصِيَ لَا تُخْرِجُ عَنِ المِلَّةِ" .

وقال الإمام ابن رجب في " فضل علم السَّلف علىٰ الخلف " (ص٤) : " والصَّواب ما عليه السَّلف الصَّالح من إمرار آيات الصِّفات وأحاديثها كما جاءت من غير تفسير لها ولا تكييف ولا تمثيل: ولا يصحُّ من أحد منهم خلاف ذلك البتَّة ، خصوصاً الإمام أحمد ، ولا خوض في معانيها ، ولا ضرب مثل من الأمثال لها: وإن كان بعض من كان قريباً من زمن الإمام أحمد فيهم من فعل شيئاً من ذلك اتباعاً لطريقة مقاتل ، فلا يقتدىٰ به في ذلك ، إنَّما الاقتداء بأئمَّة الإسلام كابن المبارك ، ومالك ، والثَّوري ، والأوزاعي ، والشَّافعي ، وأحمد ، وإسحق ، وأبي عبيد ، ونحوهم" .

وقال الإمام ابن حجر في " فتح الباري شرح صحيح البخاري " (١٣/ ٤٠٧) : " وَأَسْنَدَ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الْحَوَارِيِّ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ : كُلُّ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ ، فَتَفْسِيرُهُ تِلَاوَتُهُ وَالسُّكُوتُ عَنْهُ . وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ الضُّبَعِيِّ ، قَالَ : مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي قَوْله : **﴿الرَّحْمَن على الْعَرْش اسْتَوَى﴾** ، قَالَ : بِلَا كَيْفٍ .

وَالْآثَارُ فِيهِ عَنِ السَّلَفِ كَثِيرَةٌ ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ عَقِبَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي النُّزُولِ : وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ كَمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ ، كَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا يُشْبِهُهُ مِنَ الصِّفَاتِ . وَقَالَ فِي بَابِ فَضْلِ الصَّدَقَةِ : قَدْ ثَبَتَتْ هَذِهِ الرِّوَايَاتُ ، فَنُؤْمِنُ بِهَا وَلَا نَتَوَهَّمُ ، وَلَا يُقَالُ : كَيْفَ كَذَا ، جَاءَ عَن مَالك وبن عُيَيْنَة وبن الْمُبَارَكِ ، أَنَّهُمْ أَمَرُّوهَا بِلَا كَيْفٍ ، وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ .

وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ فَأَنْكَرُوهَا ، وَقَالُوا : هَذَا تَشْبِيهٌ . وَقَالَ إِسْحَاقُ بن رَاهْوَيْهِ : إِنَّمَا يَكُونُ التَّشْبِيهُ لَوْ قِيلَ : يَدٌ كَيَدٍ ، وَسَمْعٌ كَسَمْعٍ ، وَقَالَ فِي تَفْسِيرِ الْمَائِدَةِ : قَالَ الْأَئِمَّةُ : نُؤْمِنُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ ، مِنْهُم : الثَّوْرِيّ ، وَمَالك وبن عُيَيْنَة ، وبن الْمُبَارك . وَقَالَ بن عَبْدِ الْبَرِّ : أَهْلُ السُّنَّةِ مُجْمِعُونَ عَلَى الْإِقْرَارِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَلَمْ يحُكَيِّفُوا شَيْئًا مِنْهَا" .

وقال الإمام السُّيوطي في " الحاوي للفتاوي" (٢/ ٢٩٠-٢٩١) : " فَإِنَّكَ إِذَا كُنْتَ لَا تُطِيقُ بِأَنْ تَصِفَ نَفْسَكَ الَّتِي هِيَ بَيْنَ جَنْبَيْكَ بِكَيْفِيَّةٍ وَأَيْنِيَّةٍ ، وَلَا بِسَجِيَّةٍ وَلَا هَيْكَلِيَّةٍ ، وَلَا هِيَ بِمَرْئِيَّةٍ ، فَكَيْفَ يَلِيقُ بِعُبُودِيَّتِكَ أَنْ تَصِفَ الرُّبُوبِيَّةَ بِكَيْفَ وَأَيْنَ ، وَهُوَ مُقَدَّسٌ عَنِ الْكَيْفِ وَالْأَيْنِ؟ وَفِي ذَلِكَ أَقُولُ:

قُلْ لِمَنْ يَفْهَمُ عَنِّي مَا أَقُولُ ... قَصرَ الْقَوْلُ فَذَا شَرْحٌ يَطُولُ
هُوَ سِرٌّ غَامِضٌ مِنْ دُونِهِ ... ضُرِبَتْ وَاللَّهِ أَعْنَاقُ الْفُحُولْ
أَنْتَ لَا تَعْرِفُ إِيَّاكَ وَلَا ... تَدْرِ مَنْ أَنْتَ وَلَا كَيْفَ الْوُصُولْ
لَا وَلَا تَدْرِ صِفَاتٍ رُكِّبَتْ ... فِيكَ حَارَتْ فِي خَفَايَاهَا الْعُقُولْ
أَيْنَ مِنْكَ الرُّوحُ فِي جَوْهَرِهَا ... هَلْ تَرَاهَا فَتَرَىٰ كَيْفَ تَجُولْ
هَذِهِ الْأَنْفَاسُ هَلْ تَحْصُرُهَا ... لَا وَلَا تَدْرِي مَتَىٰ مِنْكَ تَزُولْ
أَيْنَ مِنْكَ الْعَقْلُ وَالْفَهْمُ إِذَا ... غَلَبَ النَّوْمُ فَقُلْ لِي يَا جَهُولْ
أَنْتَ أَكْلُ الْخُبْزِ لَا تَعْرِفُهُ ... كَيْفَ يَجْرِي مِنْكَ أَمْ كَيْفَ تَبُولْ
فَإِذَا كَانَتْ طَوَايَاكَ الَّتِي ... بَيْنَ جَنْبَيْكَ كَذَا فِيهَا خُلُولْ
كَيْفَ تَدْرِي مَنْ عَلَىٰ الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ... لَا تَقُلْ كَيْفَ اسْتَوَىٰ كَيْفَ النُّزُولْ
كَيْفَ تَجَلَّىٰ اللَّهُ أَمْ كَيْفَ يُرَىٰ ... فَلَعَمْرِي لَيْسَ ذَا إِلَّا فُضُولْ
هُوَ لَا كَيْفَ وَلَا أَيْنَ لَهُ ... وَهُوَ رَبُّ الْكَيْفِ وَالْكَيْفُ يَحُولْ
وَهُوَ فَوْقَ الْفَوْقِ لَا فَوْقَ لَهُ ... وَهُوَ فِي كُلِّ النَّوَاحِي لَا يَزُولْ
جَلَّ ذَاتًا وَصِفَـــــــاتًا وَسَمَا ... وَتَعَـــــــــالَىٰ قَدْرُهُ عَمَّا أَقُولْ

وقال الإمام السُّيوطي في " الإتقان في علوم القرآن " (٢/ ١٥) : " وَقَالَ: التِّرْمِذِيُّ فِي الْكَلَامِ عَلَىٰ حَدِيثِ الرُّؤْيَةِ الْمَذْهَبُ فِي هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْأَئِمَّةِ مِثْلَ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَابْنِ عُيَيْنَةَ وَوَكِيعٍ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ قال: وا نَرْوِي هَذِهِ الْأَحَادِيثَ كَمَا جَاءَتْ وَنُؤْمِنُ بِهَا وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ وَلَا نُفَسِّرُ وَلَا نَتوَهَّمُ.

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّنَا نُؤَوِّلُهَا عَلَىٰ مَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ تَعَالَىٰ وَهَذَا مَذْهَبُ الْخَلَفِ وَكَانَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ يَذْهَبُ إِلَيْهِ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ فَقَالَ: فِي الرِّسَالَةِ النِّظَامِيَّةِ الَّذِي نَرْتَضِيهِ دِينًا وندين الله بِهِ عَقْدًا اتِّبَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ فَإِنَّهُمْ دَرَجُوا عَلَىٰ تَرْكِ التَّعَرُّضِ لِمَعَانِيهَا.

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: عَلَىٰ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مَضَىٰ صَدْرُ الْأُمَّةِ وَسَادَاتُهَا وَإِيَّاهَا اخْتَارَ أَئِمَّةُ الْفُقَهَاءِ وَقَادَاتُهَا وَإِلَيْهَا دَعَا أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ وَأَعْلَامُهُ وَلَا أَحَدَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ من أصحابنا يصد ف عَنْهَا وَيَأْبَاهَا" .

وقال الإمام مرعي الكرمي في "أقاويل الثِّقات في تأويل الأسماء والصِّفات والآيات المحكمات والمشتبهات" (ص٦٩) : " والمناقشة فِي مثل هَذَا تطول وَتخرج عَن الْمَقْصُود ، وَالْمَقْصُود إِنَّمَا هُوَ الْإِشَارَة إِلَىٰ أَنَّ كلَّ وَاحِد يَدَّعِي أَنَّ الْحقَّ بِيَدِهِ ، وَيُقِيم الدَّلِيل عَلَيْهِ كَمَا تقدم ، فنسكت نَحن عَن الْخَوْض فِي ذَلِك ، وَلَا نبحث فِي تَحْقِيقه ، فَإِنَّهُ بِدعَة ، ونفوِّض علمه إِلَىٰ الله تَعَالَىٰ وَلَا نكفِّر أحداً من أهل الْفرق بِمَا ذهب إِلَيْهِ واعتقده ، خُصُوصاً مَعَ قيام الشُّبْهَة ، وَالدَّلِيل عِنْده ، فَإِنَّ الْإِيمَان الْمُعْتَبر فِي الشَّرْع هُوَ تَصْدِيق الْقلب الْجَازِم بِمَا علم ضَرُورَة مَجِيء الرَّسُول بِهِ من عِنْد الله تَفْصِيلًا فِيمَا علم تَفْصِيلًا كالتَّوحيد والنُّبوَّة ، وإجمالاً فِيمَا علم إِجْمَالاً كالأنبياء السَّالفة وَالصِّفَات الْقَدِيمَة الَّتِي نطق بهَا الْقُرْآن" .

(المتوفى: ١١٨٨هـ)قال الإمام السَّفاريني في " لوامع الأنوار البهيَّة وسواطع الأسرار الأثريَّة لشرح الدُّرَّة المضيَّة في عقد الفرقة المرضيَّة" (١/ ٢١٩) : " مَذْهَبُ السَّلَفِ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ أَنَّهَا لَا تُؤَوَّلُ، وَلَا تُفَسَّرُ بَلْ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهَا، وَتَفْوِيضُ مَعْنَاهَا الْمُرَادُ مِنْهَا إِلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ، فَقَدْ رَوَىٰ اللَّالْكَائِيُّ الْحَافِظُ عَنْ محمَّد بْنِ الْحَسَنِ قَالَ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَىٰ الْمَغْرِبِ عَلَىٰ الْإِيمَانِ بِالصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ وَلَا تَشْبِيهٍ.

قَالَ الْعَلَّامَةَ الشَّيخ مَرْعِيٌّ، وَغَيْرُهُ مِنْ عُلَمَائِنَا، وَغَيْرِهِمْ: مَضَتْ أَئِمَّةُ السَّلَفِ عَلَىٰ الْإِيمَانِ بِظَاهِرِ مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ، وَكَانَ الزُّهْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ ابْنُ رَاهَوَيْهِ، وَغَيْرُهُمْ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَرَضِيَ عَنْهُمْ - يَقُولُونَ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ: مُرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ.

وَقَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - وَنَاهِيكَ بِهِ عِلْمًا وَفَهْمًا وَوَرَعًا وَزُهْدًا وَإِمَامَةً -: وَكُلُّ مَا وَصَفَ اللَّهُ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ فَتَفْسِيرُهُ قِرَاءَتُهُ وَالسُّكُوتُ عَنْهُ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُفَسِّرَهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَىٰ وَرَسُولُهُ - صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، إِلَىٰ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا، وَمِمَّا لَمْ نَذْكُرْهُ مِمَّا هُوَ أَضْعَافُ أَضْعَافِ أَضْعَافِهِ" .

وقال الإمام مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى في " أقاويل الثِّقات في تأويل الأسماء والصِّفات والآيات المحكمات والمشتبهات" (ص٥٩-٦٠) : " وَأما إِثْبَات الْمَعْنى الْمُرَاد

فَلَا يُمكن بِالْعقلِ لِأَن طَرِيق ذَلِك تَرْجِيح مجَاز على مجَاز وَتَأْوِيل على تَأْوِيل وَذَلِكَ التَّرْجِيح لَا يُمكن إِلَّا بِالدَّلِيلِ اللَّفْظِيّ وَالدَّلِيل اللَّفْظِيّ فِي التَّرْجِيح ضَعِيف لَا يُفِيد إِلَّا الظَّن وَالظَّن لَا يعول عَلَيْهِ فِي الْمسَائِل الْأُصُولِيَّة القطعية فلهَذَا اخْتَار الْأَئِمَّة الْمُحَقِّقُونَ من السّلف وَالْخلف بعد إِقَامَة الدَّلِيل الْقَاطِع على أَن حمل اللَّفْظ على ظَاهره محَال ترك الْخَوْض فِي تعْيين التَّأْوِيل ، انْتهى .

وتوسَّط ابْن دَقِيق الْعِيد فَقبل التَّأْوِيل إِن قرب فِي لِسَان الْعَرَب نَحْو ﴿عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ الله﴾ [الزمر ٥٦] ، أَي : فِي حَقِّه وَمَا يجب لَهُ لَا إِن بعد ، أَي : كتأويل اسْتَوَى باستولى .

إذا تقرَّر هَذَا فَاعْلَم أَنَّ من المتشابهات آيَات الصِّفَات الَّتِي التَّأْوِيل فِيهَا بعيد فَلَا تؤول وَلَا تفسَّر ، وَجُمْهُور أهل السُّنَّة مِنْهُم السَّلف وَأهل الحَدِيث على الْإِيمَان بهَا وتفويض مَعْنَاهَا المُرَاد مِنْهَا إِلَى الله تَعَالَى ، وَلَا نفسِّرها مَعَ تنزيهنا لَهُ عَن حَقِيقَتهَا .

فقد روى الإِمَام اللالكائي الْحَافِظ عَن محمَّد بن الْحسن ، قَالَ : اتّفق الْفُقَهَاء كلهم من الْمشرق إِلَى الْمغرب على الْإِيمَان بِالصِّفَاتِ من غير تَفْسِير وَلَا تَشْبِيه" .

وقال الإمام حافظ بن أحمد بن علي الحكمي في " معارج القبول بشرح سُلَّم الوصول إلى علم الأصول" (١/ ١٨٨) : " وَقَالَ محمَّد بْنُ الْحَسَنِ: اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ عَلَى الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثِّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي صِفَةِ الرَّبِّ عزَّ وجلَّ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ وَلَا وَصْفٍ وَلَا تَشْبِيهٍ، فَمَنْ فَسَّرَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ خَرَجَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَهُ بِصِفَةِ لَا شَيْءَ" .

وقال الإمام محمَّد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرَّحمن، شرف الحقّ، الصدِّيقي، العظيم آبادي في " عون المعبود شرح سُنن أبي داود " (١٣/ ٣١-٣٢) : " العرش استوى ، قَالَ : بِلَا كَيْفٍ ، وَالْآثَارُ فِيهِ عَنِ السَّلَفِ كَثِيرَةٌ ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ .

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ عَقِبَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي النُّزُولِ : وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ كَمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهَ فِي كِتَابِهِ ، كَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا يُشْبِهُهُ مِنَ الصِّفَاتِ .

وَقَالَ فِي بَابِ فَضْلِ الصَّدَقَةِ : قَدْ ثَبَتَتْ هَذِهِ الرِّوَايَاتُ ، فَنُؤْمِنُ بِهَا وَلَا نَتَوَهَّمُ ، وَلَا يُقَالُ : كَيْف ، كذا جاء عن مالك وبن عيينة وبن الْمُبَارَكِ : أَنَّهُمْ أَمَرُّوهَا بِلَا كَيْفٍ ، وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ .

وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ فَأَنْكَرُوهَا وَقَالُوا : هَذَا تَشْبِيهٌ .

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْه : إِنَّمَا يَكُونُ التَّشْبِيهُ لَوْ قِيلَ : يَدٌ كَيَدٍ وَسَمْعٌ كَسَمْعٍ .

وَقَالَ فِي تَفْسِيرِ الْمَائِدَةِ : قَالَ الْأَئِمَّةُ : نُؤْمِنُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ غير تفسير ، منهم : الثَّوري ، ومالك ، وبن عيينة ، وبن المبارك .

وقال بن عَبْدِ الْبَرِّ أَهْلُ السُّنَّةِ مُجْمِعُونَ عَلَىٰ الْإِقْرَارِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَلَمْ يُكَيِّفُوا شَيْئًا مِنْهَا ، وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ وَالْخَوَارِجُ فقالوا : من أقربها فَهُوَ مُشَبِّهٌ .

وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ : اخْتَلَفَتْ مَسَالِكُ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الظَّوَاهِرِ ، فَرَأَىٰ بَعْضُهُمْ تَأْوِيلَهَا ، وَالْتَزَمَ ذَلِكَ فِي آيِ الْكِتَابِ وَمَا يَصِحُّ من السنن وذهب أئمة السلف إلا الِانْكِفَافِ عَنِ التَّأْوِيلِ وَإِجْرَاءِ الظَّوَاهِرِ عَلَىٰ مَوَارِدِهَا ، وتفويض مَعَانِيهَا إِلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ ، وَالَّذِي نَرْتَضِيهِ رَأْيًا وَنُدِينُ اللَّهَ بِهِ عَقِيدَةً : اتِّبَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ ، لِلدَّلِيلِ الْقَاطِعِ عَلَىٰ أَنَّ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ حُجَّةٌ ، فَلَوْ كَانَ تَأْوِيلُ هَذِهِ الظَّوَاهِرِ حَتْمًا لَأَوْشَكَ أَنْ يَكُونَ اهْتِمَامُهُمْ بِهِ فَوْقَ اهْتِمَامِهِمْ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ ، وَإِذَا انْصَرَمَ عَصْرُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَلَىٰ الْإِضْرَابِ عَنِ التَّأْوِيلِ كَانَ ذَلِكَ هُوَ الْوَجْهُ الْمُتَّبَعُ ، انْتَهَىٰ" .

وقال الإمام سليمان بن سحمان بن مصلح بن حمدان بن مصلح بن حمدان بن مسفر بن محمَّد بن مالك بن عامر الخثعمي التبالي العسيري النَّجدي في " تنبيه ذوي الألباب السَّليمة عن والوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة" (ص٣١) :" ...قوله: فكلّ ما جاء أي عن الله تعالىٰ من الآيات القرآنيَّة أو صحَّ مجيئه في الأخبار بالأسانيد الصَّحيحة بخلاف الضَّعيفة ، فإنَّ وجودها كعدمها ، فلا بدَّ من أن تكون الأخبار عن رواة ثقات في النَّقل من الأحاديث والآثار فما يوهم تشبيهاً فهو من المتشابه الذي لا يعلمه إلَّا الله نؤمن به وبأنه من عند الله ونمره كما قد جاء عنه تعالىٰ أو عن رسوله. فمذهب السَّلف عدم الخوض في هذا والسُّكوت عنه ونفوِّض علمه إلىٰ الله. قال ابن عبَّاس هذا من المكتوم الذي لا يفسَّر ، وكذا قال غيره من الصَّحابة والتَّابعين" .

وقَالَ الدكتور محمَّد سعيد رَمَضَان البوطي في " كُبرىٰ اليقينيَّات الكونيَّة" (ص١٣٧-١٤١) : " ... والْجَواب أَنَّ هَذِه النُّصُوص القرآنيَّة من نوع الْمُتَشَابه الَّذِي ذكر الله عزَّ وجلَّ أَنَّ فِي كِتَابه الْكَرِيم آيَات مِنْهُ . وَالْمَقْصُود بالمتشابه : كلُّ نَصٍّ تجاذبته الِاحْتِمَالَات حول الْمَعْنىٰ المُرَاد مِنْهُ ، وأوهم بِظَاهِرِهِ مَا قَامَت الْأَدِلَّة علىٰ نَفْيه . غير أَن هُنَالك آيَات أُخْرَىٰ تتعَلَّق بِصِفَات الله تَعَالَىٰ أيضاً ، وَلكنَّها محكمات ، أَي : قاطعة فِي دلالاتها ، لَا تحْتَمل إِلَّا مَعْنَاهَا الْوَاضِح الصَّرِيح ، كَقَوْلِه جلَّ جلاله : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ: ١١] ، و **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾** [الإخلاص: ١ – ٤] .

وَقد أوضح الله فِي كتابه بصريح العبارة ، ضَرُورَة اتِّبَاع الْمُؤمن للنُّصوص المحكمة فِي كِتَابه ، وَبِنَاء عقيدته فِي الله بموجبها ، ووضع النُّصُوص المتشابهة ، من وَرَائِهَا ، من حَيْثُ فهمها وَالْوُقُوف على الْمَعْنى المُرَاد منهَا . وشدَّد النَّكير على من يتجاهل النُّصُوص المحكمة النيِّرة القاطعة ليلحق العبارة المتشابهة الغامضة ، ويفسِّرها كَمَا يَشَاء ، وَذَلِكَ فِي قَوْله عزَّ وجلَّ : **﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتابَ مِنْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتابِ وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشابَهَ مِنْهُ ابْتِغاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغاءَ تَأْوِيلِهِ وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا وَما يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُوا الْأَلْبابِ﴾** [آل عمران: ٧] .

وَبِنَاء على ذَلِك ، فقد اتَّفق الْمُسلمُونَ كلُّهم ، على تَنْزِيه الله تَعَالَى عَمَّا يَقْتَضِيهِ ظَاهر تِلْكَ النُّصُوص القرآنيَّة ، والأحاديث النَّبويَّة ، من الصِّفات المنافية لكمال الله وألوهيَّته ، تنفيذاً لأمر الله عزَّ وجلَّ ، وانسجاماً مع تحذيره من اتِّبَاع الْمُتَشَابه ، والخوض فِي تَأْوِيله مَعَ ترك الْمُحكم الْوَاضِح .

وَبعد أَن اتَّفقُوا على ذَلِك – وَهَذَا هُوَ الْقدر الَّذِي يجب أَن يَعْتَقِدهُ المُسلم – اخْتلفُوا فِي موقفهم من تِلْكَ النُّصُوص المتشابهة إِلَى مذهبين :

أَوّلهمَا : تمسَّك بِهِ السَّلف المتقدِّمون ، وَثَانِيهمَا جنح إِلَيْهِ من بعدهمْ من الْمُتَأَخِّرين ، فَمذهب السَّلف إِلَى عدم الْخَوْض فِي تَأْوِيل أَوَ تَفْسِير تفصيلي لهَذِهِ النُّصُوص ، والاكتفاء بإثبات ما أثبته الله تعالى لذاته ، مع تنزيههه عزَّ وجلَّ عَن كلِّ نقص ومشابهة للحوادث ، وسبيل ذَلِك التَّأْوِيل الإجمالي لهَذِهِ النُّصُوص ، وتحويل الْعلم التَّفصيلي بِالْمَقْصُودِ مِنْهَا إِلَى علم الله عزَّ وجلَّ .

أَمَّا ترك هَذِه النُّصُوص على ظَاهرهَا دون أي تَأْوِيل لها سَوَاء كَانَ إجماليَّاً أَو تفصيليَّاً ، فَهُوَ غير جَائِز ، وَهُوَ شَيْء لم يجنح إِلَيْهِ سلف وَلَا خلف . كَيفَ وَلَو فعلت ذَلِك لحملت عقلك معاني متناقضة فِي شأن كثير من هَذِه الصِّفَات . فقد أَسْند الله تَعَالَى إِلَى نَفسه الْعين بِالْإِفْرَادِ فِي قَوْله : **﴿وَلِتُصْنَعَ عَلى عَيْنِي﴾** [طه: ٣٩] ، وَأسْندَ مرّة إِلَى نَفسه الْأَعْين بِالْجمعِ فَقَالَ : **﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنا﴾** [الطور: ٤٨] ، فَلَو ذهبت تفسِّر كلاً من الأيتين على ظاهرهما دون أَي تَأْوِيل لألزمت الْقُرْآن الْكَرِيم بتناقض هُوَ مِنْهُ بَرِيء ، وتقرأ قَوله تَعَالَى : **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾** [طه: ٥] ، وَقَوله : **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾** [ق: ١٦] ، فإِن فسَّرت الْآيَتَيْنِ على ظاهرهما دون أَي تَأْوِيل إجمالي أَو تفصيلي ألزمت كتاب الله تَعَالَى بالتَّناقض الْوَاضِح ، إِذْ كَيفَ يكوف مستوياً على عَرْشه وَبِدُون تَأْوِيل ، وَيكون فِي الْوَقْت نَفسه أقرب إِلَيَّ من حَبل الوريد ؟ ! بدون أي تأويل . وتقرأ قَوْله تَعَالَى : **﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّماءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ**

﴿فَإِذا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك: ١٦] ، وَقَوله تَعَالَىٰ : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّماءِ إِلهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] ، فَلئن فسَّرتهما علىٰ ظاهرهما أقحمت التَّنَاقُض فِي كتاب الله جلَّ جَلَاله كَمَا هُوَ وَاضح .

وَلَكِنَّك عندما تنزِّه الله تَعَالَىٰ حِيَال جَمِيع هَذِه الْآيَات عَن مشابهة مخلوقه فِي أَن يتحيَّز فِي مَكَان ، وَتَكون لَهُ أبعاد وأعضاء وَصُورَة وشكل ، ثمَّ أثبته لله ما أثبته هو لذاته ، علىٰ نحو يليق بكماله ، وذلك بأن تكِل تَفْصِيل الْمَقْصُود بِهَذِهِ النُّصُوص إلىٰ الله جلّ جَلَاله تكون قد سلمت بذلك من التَّنَاقُض فِي الْفَهم ، وسلمت الْقُرْآن من توهُّم أَي تنَاقض فِيهِ .

وَهَذِه هِيَ طَرِيقَة السَّلف رَحِمهم الله . أَلا تراهم يَقُولُونَ عنها : أمرُّوها بِلَا كَيفَ ، إِذْ لَوْلَا أَنَّهم يؤولونها تَأْوِيلاً إجماليّاً بِالْمَعْنَىٰ الَّذِي أوضحنا ، لما صَحَّ مِنْهُم أَن يَقُولُوا ذلك . إذ لماذا يمرُّونها بِلَا كَيفَ وَدلَالَة اللُّغَة والصِّياغة الْعَرَبيَّة الْوَاضِحَة تمنع كلَّ لُبس أَو جهل ، سَوَاء فِي أصل الْمَعْنىٰ أَو فِي كيفيَّته . وَلَكنَّهمْ أيقنوا أَنَّ الأمر لَيس علىٰ ظَاهر مَا تدلُّ عَلَيْهِ الصِّياغة واللغة ، بِسَبَب مَا دلَّت عَلَيْهِ الْآيَات المحكمة الْأُخْرَىٰ ، وَهَذَا تَأْوِيل إجمالي وَاضح . إِلَّا أَنَّهم لم يقحموا أنفسهم فِي تَفْسِير هَذِه النُّصُوص بكيفيَّات أُخْرَىٰ يلتزمونها ، وهذا هو التَّوقُّف عن التَّأويل التَّفصيلي ، فتأمَّل ذلك فإِنَّه دقيق وهو الحقُّ الذي لا ينبغي أن يلتبس عليك بغيره ... واعلم أنَّ مَذْهَب السَّلف في عصرهم كَانَ هُوَ الْأَفْضَل والأسلم ، مع الْإِيمَان الفطري المرتكز فِي كلٍّ من الْعقل وَالْقلب . وَمذهب الْخلف فِي عصرهم أصبح هُوَ الْمصير الَّذِي لَا يُمكن التَّحَوُّل عَنهُ ، بِسَبَب مَا قَامَ من الْمذَاهب الفكريَّة والمناقشات العلميَّة ، وبسبب ظُهُور عُلُوم البلاغة الْعَرَبيَّة مقعَّدة فِي قَوَاعِد من الْمجَاز ، والتَّشبيه ، والاستعارة .

وَهَكَذَا ، كَانَ بوسع الإِمَام مَالك رَحمَه الله أَن يَقُول فِي عصره لذَلِك الَّذِي سَأَلَهُ عَن معنىٰ الإستواء فِي الْآيَة : " الكيف غير مَعْقُول ، والإستواء غير مَجْهُول ، وَالْإِيمَان بِهِ وَاجِب ، وَالسُّؤَال عَنهُ بِدعَة " . إِذْ كَانَ الْعَصْر عصر إِيمَان ويقين راسخين ، بِسَبَب قرب الْعَهْد بعصر النُّبُوَّة ، وامتداد الْإِشْرَاق إِلَيْهِ . وَلَكِن لم يكن بوسع الأئمَّة الَّذين قاموا فِي عصر التَّدوين وازدهار الْعُلُوم واتساع حلقات الْبَحْث وفنون البلاغة أَن يسلمُوا ذَلِك التَّسْلِيم دون أَن يحلِّلوا هَذِه النُّصُوص علىٰ ضوء مَا انْتَهوا إِلَيْهِ من فنون البلاغة وَالْمجَاز ، خُصُوصا أَنَّ فهم الزَّنَادِقَة الَّذين لَا يقنعهم مَنْهَج التَّسْلِيم ، ويتظاهرون بِالْحَاجةِ إلىٰ الْفَهم التَّفصيلي ، وَإِن كَانُوا فِي حَقِيقَة الْأَمر معاندين .

والمهم أَن تعلم بِأَنَّ كلاً من المذهبين منهجان إلىٰ غَايَة وَاحِدَة ، لِأَنَّ المَآل فيهمَا إِلىٰ أَنَّ الله عزَّ وجلَّ لَا يُشبههُ شَيْء من مخلوقاته ، وَأَنَّه منزَّه عَن جَمِيع صِفَات النَّقْص . فَالْخِلَاف الَّذِي ترَاهُ بينهمَا خلاف لَفْظِي وشكلي فَقَط ".

۞ الفَصْلُ الخَامِسُ ۞

نَمَاذِجُ مِنْ تَفْوِيْضَاتِ السَّلَفِ وَالخَلَف

﴿سُؤالٌ﴾ : أُذْكُرْ لَنَا الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ التِيْ تَكَلَّمَتْ عَنِ اسْتِوَاءِ الرَّحْمَنِ عَلَى العَرْش ؟

الجواب : وردت كلمة الاستـواء على العرش في سبع آيات من القرآن الكريم هي :

قوله تعالى : **﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثاً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّراتٍ بِأَمْرِهِ أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعالَمِينَ﴾** [الأعراف: ٥٤] .

وقوله تعالى : **﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلاَّ مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾** [يونس: ٣] .

وقوله تعالىٰ : ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّماواتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَها ثمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآياتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ [الرعد: ٢] .

وقوله تعالىٰ : ﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾ [طه: ٥] .

وقوله تعالىٰ : ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَما بَيْنَهُما فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمنُ فَسْئَلْ بِهِ خَبِيراً﴾ [الفرقان: ٥٩] .

وقوله تعالىٰ : ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَما بَيْنَهُما فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا شَفِيعٍ أَفَلا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [السجدة: ٤] .

وقوله تعالىٰ : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَما يَخْرُجُ مِنْها وَما يَنْزِلُ مِنَ السَّماءِ وَما يَعْرُجُ فِيها وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِما تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤] .

﴿سُؤالٌ﴾ : مَا مَعْنَى الاسْتِوَاء لُغَةً وَاصْطِلَاحَاً ؟

قال الإمام ابن منظور في " لسان العرب" (١٣/ ٤١٠-٤١٤ باختصار) : " اللَّيْثُ: الاسْتِوَاءُ فِعْلٌ لازِمٌ مِنْ قَوْلِكَ : سَوَّيْتُه فاسْتَوىٰ. وَقَالَ أَبو الْهَيْثَمِ: الْعَرَبُ تَقُولُ : اسْتَوىٰ الشيءُ مَعَ كَذَا وَكَذَا وَبِكَذَا إِلَّا قولَهم للغلام إِذَا تَمَّ شَبابُه قَدِ اسْتَوَىٰ ... واستوىٰ الشيءُ: اعْتَدَلَ، وَالِاسْمُ السَّوَاءُ، يُقَالُ: سَوَاءٌ عَليَّ قمتَ أَو قعدتَ. واسْتَوَىٰ الرجلُ: بَلَغَ أَشُدَّه، وَقِيلَ: بَلَغَ أَربعين سَنَةً. وَقَوْلُهُ عزَّ وَجَلَّ: **﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ثمَّ اسْتَوى إِلَى السَّماءِ﴾** ؛ كَمَا تَقُولُ: قَدْ بلغَ الأَميرُ مِنْ بَلَدِ كَذَا وَكَذَا ثمَّ اسْتَوَىٰ إِلَىٰ بَلَدِ كَذَا، مَعْنَاهُ قَصَد بالاسْتِواء إِلَيْهِ، وَقِيلَ: **﴿اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾** صَعِدَ أَمره إِلَيْهَا، وَفَسَّرَهُ ثَعْلَبٌ فَقَالَ: أَقْبَلَ إِلَيْهَا، وَقِيلَ: اسْتَوْلىٰ. الْجَوْهَرِيُّ: اسْتَوىٰ إِلَىٰ السَّمَاءِ ، أَي : قَصَدَ، واسْتَوىٰ ، أَي : اسْتَوْلىٰ وظَهَر؛ وَقَالَ:

قَدِ اسْتَوىٰ بِشْرٌ عَلَىٰ العِرَاق   مِنْ غَيرِ سَيْفٍ ودَم مُهْراق

الْفَرَّاءُ: الاسْتِوَاء فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَىٰ وَجْهَيْنِ: أَحدهما : أَن يَسْتَوِي الرَّجُلُ وَيَنْتَهِيَ شبابُه وقوَّته، أَو يَسْتَوِي عَنِ اعْوِجَاجٍ، فَهَذَانَ وَجْهَانِ، وَوَجْهٌ ثَالِثُ أَن تَقُولَ: كَانَ فُلَانٌ مُقْبِلًا عَلَىٰ فُلَانٍ ثمَّ استوَىٰ عليَّ وإِليَّ يُشاتِمُني، عَلَىٰ مَعْنَى أَقبل إِليَّ وعليَّ، فَهَذَا قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: **﴿ثُمَّ اسْتَوى إِلَى السَّماءِ﴾** ؛ قَالَ الْفَرَّاءُ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ثمَّ اسْتَوَىٰ إِلَىٰ السَّمَاءِ صعِدَ، وَهَذَا كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ: كَانَ قَائِمًا فاسْتَوىٰ قَاعِدًا، وَكَانَ قَاعِدًا فاسْتَوَىٰ قَائِمًا، قَالَ: وكلٌّ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ جائِزٌ. وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: صَعِدَ إِلَىٰ السَّمَاءِ أَي صعِد أَمره إِلَىٰ السَّمَاءِ" .

وقال الإمام الرَّاغب الأصفهانى في " المفردات في غريب القرآن" (ص٤٣٩-٤٤٠) : "... واسْتَوَىٰ يقال علىٰ وجهين :

أَحَدُهُمَا : يسند إليه فاعلان فصاعداً ، نحو : اسْتَوَىٰ زيد وعمرو في كذا ، أي : تَسَاوَيَا ، وقال : لا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ .

وَالثَّانِي : أن يقال لاعتدال الشَّيء في ذاته، نحو: **﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى﴾** [النجم: ٦] ، وقال: **﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ﴾** [المؤمنون: ٢٨] ، **﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾** [الزخرف: ١٣] ، **﴿فَاسْتَوَى عَلَى سُوْقِهِ﴾** [الفتح: ٢٩] ، واستوىٰ فلان علىٰ عمالته، واستوىٰ أمر فلان، ومتىٰ عُدِّي بعلىٰ اقتضىٰ معنىٰ الاستيلاء، كقوله: **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾** [طه: ٥] ، وقيل: معناه استوىٰ له ما في السَّموات وما في الأرض، أي: استقام الكلُّ علىٰ مراده بِتَسْوِيَةِ الله تعالىٰ إيّاه، كقوله: **﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّماءِ فَسَوَّاهُنَّ﴾** [البقرة: ٢٩] ، وقيل: معناه استوىٰ كلُّ شيء في النِّسبة إليه، فلا شيء أقرب إليه من شيء، إذ كان تعالىٰ ليس كالأجسام الحالة في مكان دون مكان، وإذا عدّي بإلىٰ اقتضىٰ معنىٰ الانتهاء إليه، إمّا بالذّات، أو بالتّدبير، وعلىٰ الثاني قوله: **﴿ثُمَّ اسْتَوى إِلَى السَّماءِ وَهِيَ دُخانٌ﴾** [فصلت: ١١] " .

﴿سُؤالٌ﴾ : أُذْكُرْ لَنَا بَعْضَاً مِنْ أَقْوَالِ علَماءِ السَّلَفِ وَالخَلَفِ فِيْ تَفْوِيْضِ مَعْنَى الاسْتِوَاءِ عَلَى العَرْش ؟

الجواب : لقد وقفت أثناء البحث علىٰ العديد العديد من أقوال السَّلف والخلف الذين صرَّحوا بتفويض معنىٰ الاستواء إلىٰ الله تعالىٰ.... ومن هذه الأقوال :

قال الإمام أبو الحسن الأشعري في " الإبانة عن أصول الدِّيانة" (ص٢١) : " وأنَّ الله تعـالىٰ استوىٰ علىٰ العرش علىٰ الوجه الذي قاله ، وبالمعنىٰ الذي أراده ، استـواءً منزّهـاً عن المماسَّة والاستقـرار ، والتَّمكّن والحلول والانتقال ، لا يحمله العرش ، بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته ومقهورون في قبضته ، وهو فوق العرش وفوق كلِّ شيء إلىٰ تخوم الثَّرىٰ ، فوقيَّة لا تزيده قرباً إلىٰ العرش والسَّماء ، بل هو رفيع الدَّرجات عن العـرش ، كما أنَّه رفيع الدَّرجـات عن الثَّرىٰ ، وهو مع كلِّ ذلك قريب من كلِّ موجود ، وهو أقرب إلىٰ العبد من حبل الوريد ، وهو علىٰ كلِّ شيء شهيد " .

وقال الإمام الباقلاني في "الإنصاف" (ص٢٤) : " ... وأخبر أنَّه ذو الوجه الباقي بعد أن تقضي الماضيات ، كما قال عزَّ وجلَّ : " ... وأنَّ الله جلَّ ثناؤه مستو عن العرش ، ومستول علىٰ جميع خلقه ، كما قال تعالىٰ : **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾** [طه: ٥] بغير مماسَّة وكيفيَّة ، ولا مجاورة ، وأنَّه في السَّماء إله وفي الأرض إله ، كما أخبر بذلك ... وأنَّه مع ذلك ليس بذي جوارح وحواس توجد بها هذه الإدراكات . فتعالىٰ الله عن التَّصوير والجوارح ، والآلات . وأن يعلم : أنَّه مع إدراك سائر الأجناس من

المدركات وجميع الموجودات ، غير ملتذ ولا متألِّم بإدراك شيء منها ، ولا مشقة له منها ولا نافر عنها ، ولا منتفع بإدراكها ولا متضرِّر بها . ولا يجانس شيئاً منها ، ولا يضادها ، وإن كان مخالفاً لها " .

وقال الإمام عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الدَّاني في " الرسالة الوافية لمذهب أهل السُّنَّة في الاعتقادات وأصول الديانات" (ص١٣٠) : " أنَّه سبحانه فوق سماواته ، مستوٍ علىٰ عرشه ، ومستول علىٰ جميع خلقه ، وبائن منهم بذاته ، غير بائن بعلمه ، بل علمه محيط بهم ، يعلم سرَّهم وجهرهم ، ويعلم ما يكسبون ، علىٰ ما ورد به خبره الصَّادق ، وكتابه النَّاطق ، فقال تعالىٰ : **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾** [طه: ٥] ، واستواؤه عزَّ وجلَّ : علوُّه بغير كيفيَّة ، ولا تحديد ، ولا مجاورة ولا مماسَّة " .

وقال الإمام البيهقي في "الأسماء والصِّفات" (٢/ ٢٧٨) : " قَالَ الخَطَّابِيُّ : ... وَلَيْسَ مَعْنَىٰ قَوْلِ الْمُسْلِمِينَ : إِنَّ اللَّهَ اسْتَوَىٰ عَلَىٰ الْعَرْشِ ، هُوَ أَنَّهُ مُمَاسٌّ لَهُ ، أَوْ مُتَمَكِّنٌ فِيهِ ، أَوْ مُتَحَيِّزٌ فِي جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِهِ ، لَكِنَّهُ بَائِنٌ مِنْ جَمِيعِ خَلْقِهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ جَاءَ بِهِ التَّوْقِيفُ فَقُلْنَا بِهِ ، وَنَفَيْنَا عَنْهُ التَّكْيِيفَ ، إِذْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ " .

ثمَّ إنَّ الإمام البيهقي علَّق علىٰ الاستواء بقوله : " ثُمَّ قَدْ مَضَىٰ قَوْلُ أَهْلِ النَّظَرِ فِي مَعْنَاهُ ، وَحَكَيْنَا عَنِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا تَرْكَ الْكَلَامِ فِي أَمْثَالِ ذَلِكَ ، هَذَا مَعَ اعْتِقَادِهِمْ نَفْيَ الْحَدِّ وَالتَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ " . انظر : الأسماء والصفات (٢/ ٣٣٤) .

وقال في موضع آخر : " فَأَمَّا الِاسْتِوَاءُ ، فَالْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا لَا يُفَسِّرُونَهُ ، وَلَا يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ ، كَنَحْوِ مَذْهَبِهِمْ فِي أَمْثَالِ ذَلِكَ " . انظر : الأسماء والصفات (٢/ ٣٠٣) .

ولا يعني قوله : وكانوا لا يفسِّرونه ، أنَّه غير قابل للتَّفسير ، فإذا أحجموا هم عن تفسيره ، فقد فسَّره غيرهم ، وتفسيرهم له لم يتعارض مع المسلَّمات اللغويَّة والعقديَّة ...

وقال الإمام البيهقي في "شُعَب الإيمان" (١/ ١٩٠) : " ... وَأَمَّا الْبَرَاءَةُ مِنَ التَّشْبِيهِ بِإِثْبَاتِ أَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ ، فَلِأَنَّ قَوْماً زَاغُوا عَنِ الْحَقِّ فَوَصَفُوا الْبَارِئَ - جَلَّ وَعَزَّ - بِبَعْضِ صِفَاتِ الْمُحْدَثِينَ ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ جَوْهَرٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ جِسْمٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ أَنْ يَكُونَ عَلَىٰ الْعَرْشِ قَاعِداً كَمَا يَكُونُ الْمَلِكُ عَلَىٰ سَرِيرِهِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ فِي وُجُوبِ اسْمِ الْكُفْرِ لِقَائِلِهِ كَالتَّعْطِيلِ وَالتَّشْرِيكِ ، فَإِذَا أَثْبَتَ الْمُثْبِتُ أَنَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَجِمَاعُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ ، فَقَدِ انْتَفَىٰ التَّشْبِيهُ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ جَوْهَراً أَوْ عَرَضاً لَجَازَ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَىٰ سَائِرِ الْجَوَاهِرِ ، وَالْأَعْرَاضِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ جَوْهَراً ، وَلَا عَرَضاً لَمْ يَجُزْ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَىٰ الْجَوَاهِرِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا جَوَاهِرُ ، كَالتَّأْلِيفِ ، وَالتَّجْسِيمِ ، وشَغْلِ الْأَمْكِنَةِ ، وَالْحَرَكَةِ ، وَالسُّكُونِ ، وَلَا مَا يَجُوزُ عَلَىٰ الْأَعْرَاضِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا أَعْرَاضٌ ، كَالْحُدُوثِ ، وَعَدَمِ الْبَقَاءِ " .

وقال في "الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرَّشاد علىٰ مذهب السَّلف وأصحاب الحديث" (ص١١٧) : " وفي الجُملة يجب أن يعلم : أنَّ استواء الله سبحانه وتعالىٰ ليس باستواء اعتدال عن اعوجاج ، ولا استقرار في مكان ، ولا مماسَّة لشيء من خلقه ، لكنَّه مستو علىٰ عرشه كما أخبر ، بلا كيف بلا أين ، بائن من جميع خلقه ، وأنَّ إتيانه ليس بإتيان من مكان إلىٰ مكان ، وأنَّ مجيئه ليس بحَرَكة ، وأنَّ نزوله ليس بنُقلة ، وأنَّ نفسه ليس بجِسْم ، وأنَّ وجهه ليس بصُورة ، وأنَّ يدَه ليست بجارحة ، وأنَّ عيْنه ليست بحَدَقة ، وإنَّما هذه أوصاف جاء بها التَّوقيف فقلنا بها ونفينا عنها التَّكييف ، فقد قال : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ: ١١] ، وقال : **﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾** [الإخلاص: ٤] ، وقال : **﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾** [مريم: ٦٥] .

وقال الإمام أبو المظفَّر شاهفور بن طاهر بن محمَّد الإسفراييني في "التَّبصير في الدِّين وتمييز الفرقة النَّاجية عن الفرق الهالكين" (ص١٦١) : " وَأَن تعلم أَنَّه لَا يجوز عَلَيْهِ الْكَيْفِيَّة والكمِّيَّة والأينيَّة لِأَنَّ من لَا مثل لَهُ لَا يُمكن أَن يُقَال فِيهِ كَيفَ هُوَ ؟ وَمن لَا عدد لَهُ لَا يُقَال فِيهِ كمْ هُوَ ؟ وَمن لَا أوَّل لَهُ لَا يُقَال لَهُ مِمَّ كَانَ ؟ وَمن لَا مَكَان لَهُ لَا يُقَال فِيهِ أَيْن كَانَ ؟ وَقد ذكرنَا من كتاب الله تَعَالَىٰ مَا يدلُّ علىٰ التَّوحيد وَنفي التَّشْبِيه وَنفي الْمَكَان والجهة وَنفي الِابْتِدَاء والأوَّلية ، وَقد جَاءَ فِيهِ عَن أَمِير الْمُؤمنِينَ عَليّ رَضِي الله عَنهُ أشفىٰ الْبَيَان حِين قيل لَهُ : أَيْن الله ؟ فَقَالَ : إِنَّ الَّذِي أَيَّن الأين لَا يُقَال لَهُ أَيْن ، فَقيل لَهُ : كَيفَ الله ؟ فَقَالَ : إِنَّ الَّذِي كَيَّفَ الكيْف لَا يُقَال لَهُ كَيْفَ " .

وقال الإمام أبو إسحاق الشِّيرازي في " الإشارة إلىٰ مذهب أهل الحقّ" (ص٢٣٥-٢٣٦) : " أنَّ الله عزَّ وجلَّ مستوٍ علىٰ العرش؛ قال الله عزَّ وجلَّ: **﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ﴾** [الأعراف:٥٤] ، وأنَّ استواءه ليس باستقرار ولا ملاصقة ، لأنَّ الاستقرار والملاصقة صفة الأجسام المخلوقة، والرَّبُّ عزَّ وجلَّ قديم أزليٌّ، أبداً كان وأبداً يكون، لا يجوز عليه التَّغيير ولا التَّبديل، ولا الانتقال ولا التَّحريك. والعرش مخلوق لم يكن فكان؛ قال الله عزَّ وجلَّ: **﴿اللَّهُ لا إِلهَ إِلاَّ هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾** [النمل:٢٦] . فلو أنَّ المراد بالاستواء " الاستقرار والملاصقة "، لأدَّىٰ إلىٰ تغيُّر الرَّب وانتقاله من حال إلىٰ حال، وهذا محالٌ في حقِّ القديم؛ فإنَّ كلَّ متغيِّر لا بدَّ له من مغيِّر .

ولأنَّ العرش مخلوق محدود، فلو كان الرَّب عزَّ وجلَّ مستقرَّاً عليه، لكان لا يخلو: إمَّا أن يكون أكبر، أو أصغر منه، أو مثله:

فلو كان أكبر منه: يكون متبعِّضاً بعضه خالٍ من العرش، والبعض صفة الأجسام المؤلَّفة.

وإن كان أصغر منه: فيكون العرش مع كونه مخلوقاً أكبر منه، وذلك نقص. وإن كان مثله: يكون محدوداً كالعرش، فإن كان العرش مربَّعاً فيكون الرَّب مربَّعاً، وإن كان مخمَّساً فيكون الرَّب مخمَّساً، وما هو محدود له شَبَه وله مثل ولا يكون قديماً.

فدلَّ: علىٰ أنَّه كان ولا مكان، ثمَّ خلق المكان، وهو الآن علىٰ ما عليه كان.

فإن قيل: إذا قلتم إنَّه ليس علىٰ العرش، ولا في السَّماوات، ولا في جهة من الجهات، فأين هو؟!

يُقال لهم: أوَّل جهلكم: وصفكم له بـ" أين "؛ لأنَّ " أين " استخبار عن المكان، والرَّبُّ عزَّ وجلَّ منزَّه عن ذلك " .

وقال الإمام عبد الرَّحمن النَّيسابوري المعروف بالمتولِّي الشَّافعي في " الغنية في أصول الدِّين" (ص٧٥-٧٦) في معرض ردِّه علىٰ المجسِّمة والمشبِّهة :

"... فإن استدلُّوا بظواهر الكتاب والسُّنَّة مثل قوله سبحانه وتعالىٰ : **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾** [طه: ٥] ... ، ومثل قوله عليه الصَّلاة والسَّلام : " ينزل الله في كلِّ ليلة إلىٰ سماء الدُّنيا " ، وغير ذلك من الآيات والأخبار ، فلأصحابنا في ذلك طريقان :

أَحَدُهُمَا : الإعراض عن التَّأويل ، والإيمان بها كما جاءت ، والإيمان بها صحيح ، وإن لم يعرف معناها ، كما أنَّ إيماننا بجميع الأنبياء والملائكة صلوات الله عليهم ، والكتب المنزلة من الله تبارك وتعالىٰ صحيح ، وإن لم يعرف شيئاً من ذلك ، وإيماننا بالحروف المقطَّعة في أوائل السُّور صحيح ، وإن لم نعرف معناها ، وهذا الطَّريق أقرب إلىٰ السَّلامة ..." .

وقال الإمام أبو المظفَّر ، منصور بن محمَّد بن عبد الجبَّار ابن أحمد المروزىٰ السَّمعاني في " تفسير القرآن" (٢/ ٣٦٦) في تفسير " قَوْله تعالىٰ : **﴿ثُمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ﴾** [الأعراف: ٥٤] : " قد بينَّا مَذْهَب أهل السُّنَّة فِي الاسْتوَاء ؛ وَهُوَ أَنه نؤمن بِهِ ، وَنكِل علمه إِلَىٰ الله تَعَالَى ، من غير تَأْوِيل وَلَا تَفْسِير " .

وقال الإمام أبو حامد محمَّد بن محمَّد الغزالي في "إحياء علوم الدِّين" (١/ ١٠٨) : " ... العلم بأنَّه تعالىٰ مستو علىٰ عرشه بالمعنىٰ الذي أراد الله تعالىٰ بالاستواء ، وهو الذي لا ينافي وصف الكبرياء ، ولا يتطرَّق إليه سمات الحدوث والفناء ، وهو الذي أريد بالاستواء إلىٰ السَّماء ، حيث قال في القرآن " ثمَّ استوىٰ إلىٰ السَّماء وهي دخان ، وليس ذلك إلَّا بطريق القهر والاستيلاء ، كما قال الشَّاعر :

قَدِ اسْتَوَىٰ بِشْرٌ عَلَىٰ الْعِرَاقِ　　　مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ

واضطرَّ أهل الحقِّ إلىٰ هذا التَّأويل ... كما اضطرَّ أهل الباطن إلىٰ تأويل قوله تعالىٰ : **﴿ثُمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ﴾** [الحديد: ٤] ، إذ حمل ذلك بالاتِّفاق علىٰ الإحاطة والعلم ، وحمل قوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

" قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرَّحمن " ، علىٰ القدرة والقوَّة ، وحمل قوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ : " الحجر الأسود يمين الله في أرضه " ، علىٰ التَّشريف والإكرام ، لأَنَّه لو ترك علىٰ ظاهره للزم منه المحال ، فكذا الاستواء لو ترك علىٰ الاستقرار والتَّمكُّن لزم منه كون المتمكِّن جسماً مماسَّاً للعرش ، إما مثله أو أكبر منه أو أصغر ، وذلك محال ، وما يؤدِّي إلىٰ المحال فهو محال " .

وقال الإمام البغوي في " تفسير البغوي (٢/ ١٩٧) في معالم التَّنزيل عند كلامه علىٰ قوله تعالىٰ : **﴿ثُمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ﴾** [الأعراف :٥٤] : " فأمَّا أهل السُّنَّة يقولون : الِاسْتِوَاءُ عَلَىٰ الْعَرْشِ صِفَةٌ لِلَّهِ تَعَالَىٰ بِلَا كَيْفٍ ، يَجِبُ عَلَىٰ الرَّجُلِ الْإِيمَانُ بِهِ وَيَكِلُ الْعِلْمَ فِيهِ إِلَىٰ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .

وَسَأَلَ رَجُلٌ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ قَوْلِهِ : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ: ١١] . **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾** ، كَيْفَ اسْتَوَىٰ ؟ فَأَطْرَقَ رَأْسَهُ مَلِيّاً وَعَلَاهُ الرُّحَضَاءُ ثمَّ قَالَ : الِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ ، وَمَا أَظُنُّكَ إِلَّا ضَالّاً ، ثمَّ أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ . وَرُوِيَ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ الَّتِي جَاءَتْ فِي الصِّفَاتِ المتشابهات : أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ " .

قال الإمام أبو محمَّد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي في " المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" (٢/ ٤٧٥) في كلامه علىٰ الاستواء : " "معناه عند أبي المعالي وغيره من حذَّاق المتكلِّمين بالملك والسُّلطان ، وخصَّ العرش بالذِّكر تشريفاً له إذ هو أعظم المخلوقات ، وقال سفيان الثَّوري (١٦١هـ) : فعل فعلاً في العرش سمَّاه استواء " .

وقال الإمام أحمد بن علي بن ثابت الرِّفاعي الحسيني في " البرهان المؤيَّد" (ص١٦-١٩) : " أي سادة : نزِّهوا الله عن سمات المحدثين وصفات المخلوقين ، وطهِّروا عقائدكم من تفسير معنىٰ الاستواء في حقِّه تعالىٰ بالاستقرار ، كاستواء الأجسام علىٰ الأجسام ، المستلزم للحلول ، تعالىٰ الله عن ذلك . وإيَّاكم والقول بالفوقيَّة ، والسُّفليَّة ، والمكان ، واليد ، والعين بالجارحة ، والنُّزول بالإتيان والانتقال ، فإنَّ كلّ ما جاء في الكتاب والسُّنَّة ممَّا يدلُّ ظاهره علىٰ ما ذكر ، فقد جاء في الكتاب والسُّنَّة مثله ممَّا يؤيِّد المقصود ، فما بقي إلَّا ما قاله صلحاء السَّلف ، وهو الإيمان بظاهر كلِّ ذلك -المقصود هو ظاهر اللفظ لا ظاهر المعنىٰ - ، وردِّ علم المراد إلىٰ الله ورسوله ، مع تنزيه الباري تعالىٰ عن الكيْف وسمات الحدوث ، وعلىٰ ذلك درج الأئمَّة ، وكلّ ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره قراءته والسُّكوت عنه ، ليس لأحد أن يفسِّره إلَّا الله تعالىٰ ورسوله ، ولكم حمل المتشابه علىٰ ما يوافق أصل المحكم ، لأَنَّه أصل الكتاب ، والمتشابه لا يعارض المحكم ... سأل رجل الإمام مالكاً بن أنس رضي الله عنه عن قوله تعالىٰ : **﴿الرَّحْمنُ**

عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾ [طه: ٥] ، فقال : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسُّؤال عنه بدعة ، وما أراك إلَّا مبتدعاً ، وأمر به أن يُخرج .

وقال إمامنا الشَّافعي رضي الله عنه لما سئل عن ذلك : آمنت بلا تشبيه ، وصدَّقت بلا تمثيل ، واتَّهمت نفسي في الإدراك ، وأمسكت عن الخوض فيه كلّ الإمساك .

وقال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه : من قال : لا أعرف الله أفي السَّماء هو أم في الأرض فقد كفر ، لأنَّ هذا القول يوهم أنَّ للحقِّ مكاناً ، ومن توهَّم أنَّ للحقِّ مكاناً فهو مشبِّه .

وسئل الإمام أحمد رضي الله عنه عن الاستواء ، فقال : استوىٰ كما أخبر ، لا كما يخطر للبشر .

وقال الإمام ابن الإمام جعفر الصَّادق عليه السَّلام : من زعم أنَّ الله في شيء أو من شيء أو علىٰ شيء فقد أشرك ، إذ لو كان علىٰ شيء لكان محمولاً ، ولو كان في شيء لكان محصوراً ، ولو كان من شيء لكان محدثاً " .

وقال الإمـام القاضي محمَّد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي في " قانون التَّأويل" (ص٦٦٦) : " واختلف العلماء فيها – أي : آية الاستواء – علىٰ ثلاثة أقوال : فمنهم من قال : تمرُّ كما جاءت ، ولا يتكلَّم فيها " .

قال الإمام ابن تيمية الحرَّاني في " مجموع الفتاوىٰ" (١٣/ ٣٨٨) : " و " تَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةَ " خَيْرٌ مِنْ تَفْسِيرِ الزَّمخشري وَأَصَحُّ نَقْلاً وَبَحْثاً وَأَبْعَدُ عَنْ الْبِدَعِ وَإِنْ اشْتَمَلَ عَلَىٰ بَعْضِهَا ؛ بَلْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ بِكَثِيرِ ؛ بَلْ لَعَلَّهُ أَرْجَحُ هَذِهِ التَّفَاسِيرِ ؛ لَكِنَّ تَفْسِيرَ ابْنِ جَرِيرٍ أَصَحُّ مِنْ هَذِهِ كُلِّهَا . وَثَمَّ تَفَاسِيرُ أُخَرُ كَثِيرَةٌ جِدّاً كَتَفْسِيرِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ والماوردي " .

وقال الإمام عياض اليحصبي في "مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار" (٢/ ٢٣١-٢٣٢) : " وَقَوله : **﴿ثمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْش﴾** ، قَالَ ابْن عَرَفَة : الاسْتوَاء من الله الْقَصْد للشَّيْء والإقبال عَلَيْهِ ، وَمعنىٰ قَوْله هَذَا فعل يَفْعَله بِهِ أَو فِيهِ وَهُوَ نَحْو قَول الْأَشْعَرِيّ فعل فِيهِ فعلاً سمَّىٰ نَفسه بذلك ... وَقَالَ ابْن عَبَّاس : اسْتَوَىٰ إلىٰ السَّماء صعد أمره ، وَكَذَلِكَ قَوْله : **﴿ثمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء﴾** ، أَي : قصد كَمَا قَالَ ابْن عَرَفَة ، وَقيل : الْعَرْش هُنَا الْملك ، أَي : احتوىٰ عَلَيْهِ وحازه ، وَقيل : اسْتَوَىٰ رَاجع إلىٰ الْعَرْش ، أَي : بِاللَّه وسلطانه اسْتَوَىٰ ، وَقيل : اسْتَوَىٰ : من الْمُشكل الَّذِي لَا يعلم تَأْوِيله إِلَّا الله وعلينا الْإِيمَان بِهِ والتَّصديق وَالتَّسْلِيم وتفويض علمه إلىٰ الله تَعَالَىٰ ، وَهُوَ صَحِيح مَذْهَب الْأَشْعَرِيّ وَعَامَّة الْفُقَهَاء والمحدِّثين وَالصَّوَاب إِن شَاءَ الله . وَقَوله سوي أَو غير سوي السّوي المعتدل الْخلق المستوي التَّام وَهُوَ ضد المعوج والناقص " .

وقال الإمام الشَّهرستاني في " الملل والنحل " (١/ ٩١) : " اعلم أنَّ جماعة كبيرة من السَّلف كانوا يثبتون لله تعالىٰ صفات أزليَّة من العلم ، والقدرة ، والحياة ، والإرادة ، والسَّمع ، والبصر ، والكلام ، والجلال ، والإكرام ، والجود ، والإنعام ، والعزَّة ، والعظمة ، ولا يفرِّقون بين صفات الذَّات وصفات الفعل ، بل يسوقون الكلام سوقاً واحداً .

وكذلك يثبتون صفات خبريَّة ، مثل اليدين ، والوجه ، ولا يؤوِّلون ذلك إلَّا أنَّهم يقولون : هذه الصِّفات قد وردت في الشَّرع فنسمِّيها صفات خبريَّة .

ولمَّا كانت المعتزلة ينفون الصِّفات والسَّلف يثبتون ، سمِّي السَّلف صفاتيَّة ، والمعتزلة معطِّلة ، فبالغ بعض السَّلف في إثبات الصِّفات إلىٰ حدِّ التَّشبيه بصفات المحدثات .

واقتصر بعضهم علىٰ صفات دلَّت الأفعال عليها وما ورد به الخبر فافترقوا فرقتين :

فمنهم من أوَّله علىٰ وجه يحتمل اللفظ ذلك .

ومنهم من توقَّف في التَّأويل ، وقال : عرفنا بمقتضىٰ العقل أنَّ الله تعالىٰ ليس كمثله شيء ، فلا يشبه شيئاً من المخلوقات ، ولا يشبهه شيء منها ، وقطعنا بذلك ، إلا أنَّا لا نعرف معنىٰ اللفظ الوارد فيه مثل قوله تعالىٰ : **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾** [طه: ٥] ، ومثل قوله : **﴿قالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِما خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾** [ص: ٧٥] ، ومثل قوله : **﴿وَجاءَ رَبُّكَ﴾** [الفجر: ٢٢] ، إلىٰ غير ذلك .

ولسنا مكلَّفين بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها ، بل التَّكليف قد ورد بالاعتقاد بأنَّه لا شريك له ، وليس كمثله شيء ، وذلك قد أثبتناه يقيناً .

ثمَّ إنَّ جماعة من المتأخِّرين زادوا علىٰ ما قاله السَّلف ، فقالوا : لا بدَّ من إجرائها علىٰ ظاهرها ، فوقعوا في التَّشبيه الصِّرف ، وذلك علىٰ خلاف ما اعتقده السَّلف .

ولقد كان التَّشبيه صرفاً خالصاً في اليهود ، لا في كلِّهم ، بل في القرَّائين منهم ، إذ وجدوا في التَّوراة ألفاظاً كثيرة تدلُّ علىٰ ذلك .

ثمَّ الشِّيعة في هذه الشَّريعة وقعوا في غلوٍّ وتقصير .

أمَّا الغلو : فتشبيه بعض أئمَّتهم بالإله ، تعالىٰ وتقدَّس .

وأمَّا التَّقصير : فتشبيه الإله بواحد من الخلق .

ولمَّا ظهرت المعتزلة والمتكلِّمون من السَّلف رجعت بعض الرَّوافض عن الغلوِّ والتَّقصير ، ووقعت في الاعتزال ، وتخطَّت جماعة من السَّلف إلىٰ التَّفسير الظَّاهر ، فوقعت في التَّشبيه .

وأمَّا السَّلف الذين لم يتعرَّضوا للتَّأويل ، ولا تهدَّفوا للتَّشبيه فمنهم :

مالك بن أنس رضي الله عنهما إذ قال : الاستواء معلوم ، والكيفيَّة مجهولة ، والإيمان به واجب ، والسُّؤال عنه بدعة ، ومثل أحمد بن حنبل رحمه الله ، وسفيان الثَّوري ، وداود بن علي الأصفهاني (٢٧٠) ، ومن تابعهم " .

وقال الإمام عبد القادر بن موسىٰ بن عبد الله بن جنكي دوست الحسني ، أبو محمَّد ، محيي الدِّين الجيلاني ، أو الكيلاني ، أو الجيلي في " الغُنية لطالبي طريق الحقّ في الأخلاق والتَّصوُّف والآداب الإسلاميَّة" (ص٧٣-٧٤) : " وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل ، وأنَّه استواء الذَّات علىٰ العرش لا علىٰ معنىٰ القعود والمماسَّة ، كما قالت المجسِّمة ، والكراميَّة ، ولا علىٰ معنىٰ العلو والرِّفعة ، كما قالت الأشعريَّة ، ولا علىٰ معنىٰ الاستيلاء والغلبة كما قالت المعتزلة ، لأنَّ الشَّرع لم يرد بذلك ، ولا نقل عن أحد من الصَّحابة والتَّابعين من السَّلف الصَّالح من أصحاب الحديث ، بل المنقول عنهم حمله علىٰ الإطلاق .

وقد روي عن أمِّ سلمة زوج النَّبيِّ- صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في قوله عزَّ وجلَّ : ﴿**الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى**﴾ [طه: ٥] ، قالت : الكيف غير معقول ، والاستواء غير مجهول ، والإقرار به واجب ، والجحود به كفر .

وقد أسنده مسلم بن الحجَّاج عنها عن النَّبيِّ- صلَّىٰ الله عليه وسلَّم- في صحيحه ، وكذلك في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه .

وقال أحمد بن حنبل رحمه الله قبل موته بقريب : أخبار الصِّفات تمرُّ ، كما جاءت ، بلا تشبيه ولا تعطيل " .

قلت : وقد تتبَّعت روايات أمِّ المؤمنين أم سلمة في صحيح مسلم ، فلم أجد فيها ما نسبه الإمام الجيلاني إليها ... فلعلَّه وهمَ في ذلك ...

وقال الإمام ابن عساكر في " تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري" (ص٣٠٠) : " وَأَنَّه اسْتَوَىٰ علىٰ الْعَرْش علىٰ الْوَجْه الَّذِي قَالَه ، وبالمعنىٰ الَّذِي أَرَادَهُ ، اسْتِوَاء منزَّهاً عَن المماسَّة والاستقرار ، والتَّمكُّن والحلول والانتقال ، لَا يحملهُ الْعَرْش ، بل الْعَرْش وَحَمَلتُه ، محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون فِي قَبضته ، وَهُوَ فَوق الْعَرْش ، وَفَوق كلِّ شَيْء إلىٰ تُخوم الثَّرىٰ ، فوقيَّة لَا تزيده قرباً إلىٰ الْعَرْش والسَّما ، بل هُوَ رفيع الدَّرَجَات عَن الْعَرْش ، كَمَا أَنَّه رفيع الدَّرَجَات عَن الثَّرىٰ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِك قريب من كلِّ مَوْجُود ، وَهُوَ أقرب إلىٰ العبيد من حَبل الوريد ، وَهُوَ علىٰ كلِّ شَيْء شَهِيد ، إِذ لَا يماثل قُربه قربَ الْأَجْسَام ، كَمَا لَا تماثل ذَاته ذَات الْأَجْسَام ، وَأَنَّه لَا يحلُّ فِي شَيْء ، وَلَا يحلُّ فِيهِ شَيْء ، تَعَالَىٰ عَن

أَن يحويه مَكَان ، كَمَا تقدَّس عَن أَن يحدُّه زمَان ، بل كان قبل أَن خلق الزَّمَان وَالْمَكَان ، وَهُوَ الْآن علىٰ مَا عَلَيْهِ كَانَ ، وَأَنه بَائِن من خلقه بصفاته ، وَلَيْسَ فِي ذَاته سواهُ ، وَلَا فِي سواهُ ذَاته ، وَأَنَّه مقدَّس عَن التَّغَيُّر والانتقال ، لَا تحلُّه الْحَوَادِث ، وَلَا تعتريه الْعَوَارِض ، بل لَا يزَال فِي نعوت جَلَاله منزَّهاً عَن الزَّوَال ، وَفِي صِفَات كَمَاله مستغنياً عَن زِيَادَة الاستكمال " .

وقال الإمام جمال الدِّين الغزنوي الحنفي في "كتاب أصول الدِّين" (ص٧٣) : " استواؤه علىٰ الْعَرْش حقٌّ وَصدق ، وَنحن نؤمن ونعتقد علىٰ الْوَجْه الَّذِي أَرَادَهُ وَلَا نشتغل بكيفيَّته " .

وعند حديثه عن آية الاستواء قـال الإمـام أبو الفرج عبد الرَّحمن بن الجوزي الحنبلي في " دفع شُبَه التَّشبيه بأكفِّ التَّنزيه" (ص١٢٢) : " وجميع السَّلف علىٰ إمرار هذه الآية كما جاءت من غير تفسير ولا تأويـل .

قال عبدالله بن وهب : كنَّا عند مالك بن أنس فدخل رجل فقال : يا أبا عبد الله **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾** [طه: ٥] ، كيف استوىٰ ؟ فأطرق مالك وأخذته الرُّحَضَاء ثمَّ رفع رأسه ، فقال : **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾** كما وصف نفسه ، ولا يقال له كيف ، وكيف عنه مرفوع ، وأنت رجل سوء صاحب بدعة ، فأخرجوه ، فأخرج " .

وقال الإمام عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدِّمشقي الحنبلي في " الاقتصاد في الاعتقاد " (ص٢١٨) : " وقال محمَّد بن الحسن الشَّيباني ـ صاحب أبي حنيفة ـ : اتَّفق الفقهاء كلُّهم من الشَّرق إلىٰ الغرب علىٰ الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الِّثقات عن رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صفة الرَّب عزَّ وجلَّ، من غير تفسير ولا تشبيه، فمن فسَّر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج ممَّا كان عليه النَّبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " .

وقال الإمام عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدِّين في " : عقيدة الحافظ تقي الدِّين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي " (ص١٠٩-١١٠) : " قَالَ عبد الْملك بن وهب كُنَّا عِنْد مَالك بن أنس رَحمَه الله تَعَالَىٰ فَدخل عَلَيْهِ رجل فَقَالَ يَا ابا عبد الله **﴿الرَّحْمَن على الْعَرْش اسْتَوَى﴾** كَيفَ استواؤه قَالَ فَأَطْرَقَ مَالك وأخذته الرحضاء ثمَّ رفع رَأسه فَقَالَ **﴿الرَّحْمَن على الْعَرْش اسْتَوَى﴾** كَمَا وصف نَفسه وَلَا يُقَال كَيفَ وَكَيف عَنهُ مَرْفُوع وَأَنت رجل سوء صَاحب بِدعَة أَخْرِجُوهُ .

وَفِي لفظ لَهُ رَحْمَة الله تَعَالَىٰ بطرِيق يحيىٰ بن يحيىٰ : الاسْتوَاء غير مَجْهُول ، والكيف غير مَعْقُو ،ل وَالْإِيمَان بِهِ وَاجِب ، وَالسُّؤَال عَنهُ بِدعَة ، وَمَا أَرَاك إِلَّا مبتدعاً ، فَأمر بِهِ فَأخْرج .

وَرُوِيَ ذَلِك عَن ربيعَة الرَّأْي أستاذ مَالك رحمهمَا الله تَعَالَىٰ ، فَقَالَ عبد الله بن صَالح ابْن مُسلم : سُئِلَ ربيعَة الرَّأْي عَن قَول الله تبَارك وَتَعَالَىٰ : ﴿**الرَّحْمَن على الْعَرْش اسْتَوَى**﴾ : كَيفَ اسْتَوَىٰ ؟ قَالَ: الكيف مَجْهُول ، والاستواء غير مَعْقُول ، وَيجب عَليّ وَعَلَيْك الْإِيمَان بذلك كُلّه .

قَالَ الْبَيْهَقِيّ : أخبرنَا مُحَمَّد بن عبد الله الْحَافِظ ، قَالَ : هَذِه نُسْخَة الْكتاب الَّذِي أملاه الشَّيخ أَبُو بكر أَحْمد بن إسحاق بن أَيُّوب فِي مَذْهَب أهل السُّنَّة فِيمَا جرىٰ بَين مُحَمَّد بن إِسْحَاق بن خُزَيْمَة وَبَين أَصْحَابه ، فَذكرهَا وَذكر فِيهَا :﴿**الرَّحْمَن على الْعَرْش اسْتَوَى**﴾ بِلَا كَيفَ ، والْآثَار عَن السَّلف فِي هَذَا كَثِيرَة ، وعَلىٰ هَذِه الطَّرِيقَة يدلُّ مَذْهَب الشَّافِعِي رَحمَه الله تَعَالَىٰ ، وإليها ذهب أَحْمد بن حَنْبَل ، وَالْحُسَيْن بن الْفضل البَجلِيّ ، وَمن الْمُتَأَخِّرين أَبُو سُلَيْمَان الْخطابِيّ ... الخ .

وَقَالَ الإِمَام الْبَغَوِيّ فِي شرح السُّنَّة : أهل السُّنَّة يَقُولُونَ : الاسْتوَاء علىٰ الْعَرْش صفة الله تَعَالَىٰ بِلَا كَيفَ ، يجب علىٰ الرَّجل الْإِيمَان بِهِ ، ويكِل الْعلم فِيهِ إِلَىٰ الله عزَّ وجلَّ ، وَذكر خبر الإِمَام مَالك رَحمَه الله تَعَالَىٰ" .

وقال الإمام الرَّازي في التَّفسير الكبير (٢٦٩/١٤) عند كلامه علىٰ آية الاستواء : " حَصَلَ لِلْعُلَمَاءِ الرَّاسِخِينَ مَذْهَبَانِ :

الْأَوَّلُ : أَنْ نَقْطَعَ بِكَوْنِهِ تَعَالَىٰ مُتَعَالِياً عَنِ الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ ، وَلَا نَخُوضَ فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ عَلَىٰ التَّفْصِيلِ ، بَلْ نُفَوِّضُ عِلْمَهَا إِلَىٰ اللَّهِ ، وَهُوَ الَّذِي قَرَّرْنَاهُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ : ﴿**وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ**﴾ [آل عِمْرَانَ: ٧] ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ الَّذِي نَخْتَارُهُ وَنَقُولُ بِهِ وَنَعْتَمِدُ عَلَيْهِ ... " .

وقال الإمام ناصر الدِّين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمَّد الشِّيرازي البيضاوي في"أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل "(١٦/٣) : " ... وعن أصحابنا أنَّ الاستواء علىٰ العرش صفة لله بلا كيف ، والمعنىٰ : أنَّ له تعالىٰ استواء علىٰ العرش علىٰ الوجه الذي عناه ، منزَّهاً عن الاستقرار والتمكُّن " .

قال الإمام شهاب الدِّين أحمد بن محمَّد بن عمر الخفَّاجي المصري الحنفي في " حَاشِيَةُ الشِّهَابِ عَلَىٰ تفْسِيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة : عِنَايةُ القَاضِىٰ وكِفَايَةُ الرَّاضِىٰ عَلَىٰ تفْسِيرِ البَيضَاوي" (١٧٣/٤) عند تعليقه علىٰ كلام البيضاوي السَّابق : " ... وقيل بالتَّوقُّف فيه ، وأنَّه ليس كاستواء الأجسام ، وحمله المجسِّم علىٰ ظاهره " .

وقال الإمام الخازن في " لباب التَّأويل في معاني التَّنزيل" (٢٣٧/٢-٢٣٩) : " وقوله تعالىٰ : ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ**﴾ : العرش في اللغة : السَّرير ، وقيل : هو ما علا فأظلّ ، وسُمِّي مجلس السُّلطان عرشاً اعتباراً

بعلوِّه ، ويكنَّىٰ عن العزِّ والسُّلطان والمملكة بالعرش علىٰ الاستعارة والمجاز ، يقال : فلان فل عرشه بمعنىٰ ذهب عزُّه ومُلكه وسلطانه .

قال الرَّاغب في كتابه " مفردات القرآن " : وعرش الله عزَّ وجلَّ ممَّا لا يعلمه البشر إلَّا بالاسم علىٰ الحقيقة ، وليس هو كما تذهب إليه أوهام العامَّة فإنَّه لو كان كذلك لكان حاملاً له تعالىٰ الله عن ذلك ، وليس كما قال قوم أنَّه الفلك الأعلىٰ والكرسي فلك الكواكب ، وأمَّا استوىٰ بمعنىٰ استقرَّ فقد رواه البيهقي في كتابه " الأسماء والصفات " برواية كثيرة عن جماعة من السَّلف وضعَّفها كلّها !! وقال : أمَّا الاستواء فالمتقدِّمون من أصحابنا كانوا لا يفسِّرونه ولا يتكلَّمون فيه كنحو مذهبهم في أمثال ذلك ، وروىٰ بسنده عن عبد الله بن وهب أنَّه قال : كنَّا عند مالك بن أنس فدخل رجل ، فقال : يا أبا عبد الله الرَّحمن علىٰ العرش استوىٰ كيف استواؤه ؟ قال : فأطرق مالك وأخذته الرُّحضاء ثمَّ رفع رأسه فقال : **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾** كما وصف نفسه ، ولا يقال له : كيف ، وكيفٌ عنه مرفوع ، وأنت رجل سوء صاحب بدعة ، أخرجوه ، فأُخرج الرَّجل.

وفي رواية يحيىٰ بن يحيىٰ قال : كنَّا عند مالك بن أنس فجاء رجل ، فقال : يا أبا عبد الله **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾** كيف استواؤه ؟ فأطرق مالك برأسه حتَّىٰ عَلَتْه الرُّحَضَاء ثمَّ قال : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسُّؤال عنه بدعة وما أراك إلَّا مبتدعاً ، فأمر به أن يخرج.

روىٰ البيهقي بسنده عن ابن عيينة قال : ما وصف الله تعالىٰ به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسُّكوت عنه ، قال البيهقي : والآثار عن السَّلف في مثل هذا كثيرة وعلىٰ هذه الطَّريقة يدلُّ مذهب الشَّافعي رضي الله تعالىٰ عنه ، وإليه ذهب : أحمد بن حنبل ، والحسن بن الفضل البجلي ، ومن المتأخِّرين أبو سليمان الخطَّابي .

قال البغوي : أهلُ السُّنَّة يقولون : الاستواء علىٰ العرش صفة الله بلا كيف ، يجب علىٰ الرَّجل الإيمان به ويكِل العلم به إلىٰ الله عزَّ وجلَّ ، وذكر حديث مالك بن أنس مع الرَّجل الذي سأله عن الاستواء ، وقد تقدَّم.

وروي عن سفيان الثَّوري والأوزاعي والليث بن سعد وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك وغيرهم من علماء السُّنَّة في هذه الآيات التي جاءت في الصِّفات المتشابهة اقرؤوها كما جاءت بلا كيف.

وقال الإمام فخر الدِّين الرَّازي رحمه الله بعد ذكره الدَّلائل العقليَّة والسَّمعيَّة : أنَّه لا يمكن حمل قوله تعالىٰ : **﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾** علىٰ الجلوس والاستقرار وشغل المكان والحيِّز ، وعند هذا حصل للعلماء الرَّاسخين مذهبان :

الأوَّلُ : القطع بكونه تعالىٰ متعالياً عن المكان والجهة ولا نخوض في تأويل الآية علىٰ التَّفصيل بل نفوِّض علمها إلىٰ الله تعالىٰ ، هو الذي قرَّرنا في تفسير قوله : ﴿**وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ**﴾ [آل عمران:٧] ، وهذا المذهب هو الذي نختاره ونقول به ونعتمد عليه .

والمذهب الثَّاني : أنَّا نخوض في تأويله علىٰ التَّفصيل وفيه قولان ملخَّصان :

الأوَّلُ : ما ذكره القفَّال ، فقال : العرش في كلامهم هو السَّرير الذي يجلس عليه الملك ثمَّ جعل ثَلَّ العرش كناية عن نقض الملك ، يقال : ثُلَّ عرشه انتقض ملكه ، وإذا استقام له ملكه واطرد أمره ونفذ حكمه ، قالوا : استوىٰ علىٰ عرشه واستوىٰ علىٰ سرير مُلكه ، هذا ما قاله القفَّال ، والذي قاله القفَّال حقٌّ وصواب !! ثمَّ قال : الله تعالىٰ دلَّ علىٰ ذاته وصفاته وكيفيَّة تدبيره العالم علىٰ الوجه الذي ألفوه من ملوكهم واستقرَّ في قلوبهم تنبيهاً علىٰ عظمة الله جلَّ جلاله وكمال قدرته ، وذلك مشروط بنفي التَّشبيه ، والمراد منه نفاذ القدرة وجريان المشيئة .

قال : ويدلُّ علىٰ صحَّة هذا قوله في سورة يونس : ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ يُدَبِّر**﴾ ، فقوله : ﴿**يُدَبِّر**﴾ الأمرجرىٰ مجرىٰ التَّفسير لقوله : ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ**﴾ ، وأورد علىٰ هذا القول أنَّ الله تعالىٰ لم يكن مستوياً علىٰ الملك قبل خلق السَّموات والأرض ، والله تعالىٰ منزَّه عن ذلك ، وأُجيب عنه بأنَّ الله تعالىٰ كان قبل خلق السَّموات والأرض مالكها ، لكن لا يصحُّ أن يقال : شبع زيد إلَّا بعد أكله الطَّعام ، فإذا فسِّر العرش بالملك صحَّ أن يُقال : أنَّه تعالىٰ إنَّما استوىٰ علىٰ مُلكه بعد خلق السَّموات والأرض ... " .

وقال الإمام ابن جزي الكلبي في " التَّسهيل لعلوم التَّنزيل " (١/ ٢٩٠) : " ﴿**اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ**﴾ حيث وقع حمَلَه قومٌ علىٰ ظاهره ، منهم : ابن أبي زيد وغيره ، وتأوَّله قوم بمعنىٰ : قصد ، كقوله : ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَمَاِ**﴾ء ، ولو كان ذلك لقال : ثمَّ استوىٰ إلىٰ العرش ، وتأوَّلها الأشعريَّة أنَّ معنىٰ استوىٰ استولىٰ بالملك والقدرة ، والحقّ : الإيمان به من غير تكييف ، فإنَّ السَّلامة في التَّسليم ، ولله درُّ مالك بن أنس في قوله للذي سأله عن ذلك : الاستواء معلوم ، والكيفيَّة مجهولة ، والسُّؤال عن هذا بدعة ، وقد روي مثل قول مالك عن أبي حنيفة ، وجعفر الصَّادق ، والحسن البصري ، ولم يتكلَّم الصَّحابة ولا التَّابعون في معنىٰ الاستواء ، بل أمسكوا عنه ، ولذلك قال مالك : السُّؤال عن هذا بدعة" .

وقال الإمام أبو حيَّان في " البحر المحيط في التَّفسير" (٥/ ٦٥) : " وَأَمَّا اسْتِوَاؤُهُ عَلَى الْعَرْشِ فَحَمَلَهُ عَلَىٰ ظَاهِرِهِ مِنَ الِاسْتِقْرَارِ بِذَاتِهِ عَلَى الْعَرْشِ قَوْمٌ ، وَالْجُمْهُورُ مِنَ السَّلَفِ : السُّفْيَانَانِ (الثوري (١٦١هـ) ، ابن عيينة (١٩٨هـ) ، وَمَالِكٌ (١٧٩هـ) ، وَالْأَوْزَاعِيُّ (١٥٧هـ) ، وَاللَّيْثُ (١٧٥هـ) ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ (١٨١هـ) ، وَغَيْرُهُمْ فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ عَلَى الْإِيمَانِ بِهَا ، وَإِمْرَارِهَا عَلَىٰ مَا أَرَادَ اللَّهِ تَعَالَىٰ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ مُرَادٍ " .

وقال الإمام الذَّهبي في "سير أعلام النُّبلاء " (١٣/ ٣٣١) : " قَالَ إِسْمَاعِيْلُ بنُ عَلِيٍّ الأُبُلِّيُّ : سَمِعْتُ سَهْلَ بنَ عَبْدِ اللهِ بِالبَصْرَةِ فِي سَنَةِ ثَمَانِيْنَ وَمائَتَيْنِ يَقُوْلُ : العَقْلُ وَحدَهُ لاَ يَدُلُّ عَلَى قَدِيْمٍ أَزَلِيٍّ فَوْقَ عَرْشٍ مُحْدَثٍ ، نَصَبَهُ الحَقُّ دِلاَلَةً وَعَلَماً لَنَا ، لِتَهْتَدِي القُلُوْبُ بِهِ إِلَيْهِ وَلاَ تَتَجَاوَزُهُ ، وَلَمْ يُكَلِّفِ القُلُوْبَ عِلْمَ مَاهِيَةِ هُوِيَّتِهُ ، فَلاَ كَيْفَ لاسْتِوَائِهِ عَلَيْهِ ، وَلاَ يَجُوْزُ أَنْ يُقَالَ : كَيْفَ الاسْتِوَاءُ لِمَنْ أَوْجَدَ الاسْتِوَاءَ ؟

وَإِنَّمَا عَلَى المُؤْمِنِ الرِّضَى وَالتَّسْلِيْم ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: " إِنَّهُ عَلَى عَرْشِهِ " .

وقال الإمام الذَّهبي في "سير أعلام النُّبلاء " (١٤/ ٣٧٣) في معرض حديثه عن آيات الاستواء : " مَنْ أَقَرَّ بِذَلِكَ تَصْدِيْقاً لِكِتَابِ اللهِ ، وَلأَحَادِيْثِ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآمَنَ بِهِ مُفَوِّضاً مَعْنَاهُ إِلَى اللهِ وَرَسُوْلِهِ ، وَلَمْ يَخُضْ فِي التَّأْوِيْلِ وَلاَ عَمَّقَ ، فَهُوَ المُسْلِمُ المُتَّبِعُ " .

وقال في " سير أعلام النُّبلاء" (١٣/ ٣٢٥) : " أَوْضَحُ شَيْءٍ فِي هَذَا البَابِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾** [طه: ٥] ، فَلْيُمَرَّ كَمَا جَاءَ ، كَمَا هُوَ مَعْلُوْمٌ مِنْ مَذْهَبِ السَّلَفِ ، وَيُنْهَى الشَّخْصُ عَنِ المُرَاقَبَةِ وَالجِدَالِ " .

وقال الإمام الذَّهبي في "تذكرة الحفَّاظ "(٢/ ٤-٥) : " أخبرنا إسماعيل بن عبد الرَّحمن ، أنا ابن قدامة ، أنا سعد الله بن نصر ، أنا أبو منصور الخيَّاط ، أنا عبد الغفَّار بن محمَّد ، أنا أبو علي بن الصوَّاف ، أنا بشر بن موسى ، نا الحميدي ، قال : أصول السنَّة فذكر أشياء منها ، قال : وما نطق به القرآن والحديث مثل : **﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾** [المائدة: ٦٤] ، **﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾** [الزمر: ٨٧] ، وما أشبه هذا لا نزيد فيه ، ولا نفسِّره ونقف على ما وقف عليه القرآن والسنَّة ، ونقول: **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾** [طه: ٥] ومن زعم غير هذا فهو مبطل جهمي " .

وقال الإمام الذَّهبي في " العلو للعليِّ الغفَّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها" (١/ ٢٠٨) : " قَالَ الإِمَام أَبُو الْقَاسِم سعد بن عَليّ الزَّنجاني : سَأَلت أيَّدك الله بَيَان مَا صَحَّ لديَّ من مَذْهَب السَّلف وَصَالح الْخلف فِي الصِّفَات ، فاستخرتُ الله تَعَالَى ، وأجبتُ بِجَوَاب الْفَقِيه أبي الْعَبَّاس أَحْمد بن عمر بن سُرَيج (٣٠٦هـ) ، وَقد سُئِلَ عَن هَذَا ذكره أَبُو سعيد عبد الْوَاحِد بن محمَّد الْفَقِيه ، قَالَ : سَمِعت بعض شُيُوخنَا يَقُول : سُئِلَ ابْن سُرَيج رَحمَه الله عَن صِفَات الله تَعَالَى ، فَقَالَ : حرَام على الْعُقُول أَن تمثِّل الله ، وعَلى الأوهام أَن تحدُّه ، وعَلى الْأَلْبَاب أَن تصف إِلَّا مَا وصف بِهِ نَفسه فِي كِتَابه أَو على لِسَان رَسُوله ، وَقد صَحَّ عَن جَمِيع أهل الدّيانَة وَالسّنَّة إِلَى زَمَاننَا أَن جَمِيع الْآي وَالْأَخْبَار الصَّادقة عَن رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يجب على الْمُسلمين الْإِيمَان بِكُلِّ وَاحِد مِنْهُ كَمَا ورد ، وَأَنَّ السُّؤَال عَن مَعَانِيهَا بِدعَة وَالْجَوَاب كفر وزندقة ، مثل قَوْله : **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ**

تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠] ، وَقَوله : ﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾ [طه: ٥] ، ﴿وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] ، ونظائرها مِمَّا نطق بِهِ الْقُرْآن ، كالفوقيَّة ، وَالنَّفس ، وَالْيَدَيْنِ ، والسَّمع ، وَالْبَصَر ، وصعود الْكَلم الطّيِّب إِلَيْهِ ، والضَّحك ، والتَّعجُّب ، وَالنُّزُول إِلَىٰ أَن قَالَ : اعتقادنا فِيهِ وَفِي الْآي الْمُتَشَابه فِي الْقُرْآن : أَن نقبلها ، وَلَا نردها ، وَلَا نتأولها بِتَأْوِيل الْمُخَالفين ، وَلَا نحملها علىٰ تَشْبِيه المشبِّهين ، وَلَا نترجم عَن صِفَاته بلغَة غير الْعَرَبيَّة ، ونسلم الْخَبَر الظَّاهِر وَالْآيَة الظَّاهِر تنزيلها " .

وقال الإمام أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثمَّ الدِّمشقي في "تفسير القرآن العظيم" (٣/ ٣٨٣) : " وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ثُمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] ، فَلِلنَّاسِ فِي هَذَا الْمَقَامِ مَقَالَاتٌ كَثِيرَةٌ جِدّاً ليس هذا موضع بسطها ، وإنَّما نسلك فِي هَذَا الْمَقَامِ مَذْهَبُ السَّلَفِ الصَّالِحِ : مَالِكٌ (١٧٩هـ) ، وَالْأَوْزَاعِيُّ (١٥٧هـ) ، وَالثَّوْرِيُّ (١٦١هـ) ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ (١٧٥هـ) ، وَالشَّافِعِيُّ (٢٠٤هـ) ، وَأَحْمَدُ (٢٤١هـ) ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ (٢٣٨هـ) ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ قَدِيماً وَحَدِيثاً ، وَهُوَ إِمْرَارُهَا كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ ، وَلَا تَشْبِيهٍ ، وَلَا تَعْطِيلٍ ، وَالظَّاهِرُ الْمُتَبَادَرُ إِلَىٰ أَذْهَانِ الْمُشَبِّهِينَ مَنْفِيٌّ عَنِ اللَّهِ ، لا يشبهه شيء من خلقه ، ولَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ، بَلِ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ الْأَئِمَّةُ ، مِنْهُمْ : نُعَيْمُ بن حماد الخزاعي شيخ البخاري ، قال : من شبَّه الله بخلقه كَفَرَ ، وَمَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ ، وَلَيْسَ فِيمَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولَهُ تَشْبِيهٌ ، فَمَنْ أَثْبَتَ لِلَّهِ تَعَالَىٰ مَا وَرَدَتْ بِهِ الْآيَاتُ الصَّرِيحَةُ وَالْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ عَلَىٰ الْوَجْهِ الَّذِي يَلِيقُ بِجَلَالِ الله وَنَفَىٰ عَنِ اللَّهِ تَعَالَىٰ النَّقَائِصَ ، فَقَدْ سَلَكَ سَبِيلَ الْهُدَىٰ " .

ففي هذا النَّصّ دلالة ظاهرة علىٰ أنَّ الإمام ابن كثير استدلَّ بقوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] علىٰ ما ذهب إليه هنا من التَّفويض ، لأنَّ إجراء النَّصّ علىٰ ظاهره يفضي إلىٰ تشبيه الخالق بالمخلوق ، ولذا يجب أن يبقىٰ النَّصّ دون تفسير ، وأن يؤمن به دون معرفة المراد به ، كما هي عقيدة السَّلف الذين نقل عنهم وهي عقيدة التَّفويض .

وقال الإمام ابن عادل الحنبلي (٧٧٥هـ) في "اللباب في علوم الكتاب" (٩/ ١٤٣-١٥٢) : " ... وإذا ثَبَتَ هذا فَنَقُولُ: إنَّ قولهُ تعالىٰ: ﴿ثُمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ﴾ من المُتشابِهَاتِ التي يجب تأويلها، وللعلماء هاهُنَا مذهبان.

الأوَّل: أن يُقْطَعَ بكونه تعالىٰ مُتَعَالِياً عن المكان والجهة، ولا نخوض في تأويل الآية علىٰ التَّفْصِيل، بل نُفَوِّض عِلْمَهَا إلىٰ الله – تعالىٰ – ونَقُولُ: الاستواءُ علىٰ العَرَشِ صفةٌ لله – تعالىٰ – بلا كيف يَجِبُ علىٰ الرَّجُلِ الإيمان به، ونَكِلُ العلم فيه إلىٰ الله – عزَّ وجلَّ –، وسأل رجلٌ مَالِكَ بْنَ أنَس عن قوله: ﴿الرَّحْمنُ

عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾ كيف استوىٰ فأطرق رَأسَهُ ملياً، وعلاه الرحضاء، ثمَّ قال: الاستواءُ مَجْهُولٌ، والكيف غَيْرُ مَعْقُولٍ، والإيمانُ به وَاجِبٌ، والسُّؤالُ عند بدعة، وما أظُنُّكَ إلا ضالاًّ، ثمَّ أمرَ به، فأخرج.

ورُوِيَ عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، والأَوْزَاعِيِّ، واللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وسفيان بْنِ عُيَيْنَةَ، وعَبْدِ الله بْنِ المُبارَكِ، وغيرهم من علماء السُّنَّة في هذه الآيات التي جاءت في الصِّفاتِ المتشابهة، أنْ نُورِدَهَا كما جاءت بلا كَيْف..." .

وقال الإمام الشَّاطبي في " الموافقات" (٣/٣١٨-٣١٩) : " وَأَمَّا مَسَائِلُ الْخِلَافِ وَإِنْ كَثُرَتْ ؛ فَلَيْسَتْ مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ بِإِطْلَاقٍ ، بَلْ فِيهَا مَا هُوَ مِنْهَا وَهُوَ نَادِرٌ ؛ كَالْخِلَافِ الْوَاقِعِ فِيمَا أَمْسَكَ عنه السَّلف الصَّالح ، فلم يَتَكَلَّمُوا فِيهِ بِغَيْرِ التَّسْلِيمِ لَهُ ، وَالْإِيمَانِ بِغَيْبَةِ الْمَحْجُوبِ أَمْرُهُ عَنِ الْعِبَادِ ؛ كَمَسَائِلِ الِاسْتِوَاءِ ، وَالنُّزُولِ ، وَالضَّحِكِ ، وَالْيَدِ ، وَالْقَدَمِ ، وَالْوَجْهِ ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ .

وَحِينَ سَلَكَ الْأَوَّلُونَ فِيهَا مَسْلَكَ التَّسْلِيمِ وَتُرِكَ الْخَوْضُ فِي مَعَانِيهَا ؛ دَلَّ عَلَىٰ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْحُكْمُ عِنْدَهُمْ فِيهَا ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا لَا يُحَاطُ بِهِ جَهْلٌ ، وَلَا تَكْلِيفَ يَتَعَلَّقُ بِمَعْنَاهَا " .

وقال الإمام التَّقي الحسيني الحصني في "دفع شُبه من شبه وتمرَّد ونسب ذلك إلىٰ السيِّد الجليل الإمام أحمد" (ص٩٧) : " ... قال أبو الفرج بن الجوزي : وجميع السَّلف علىٰ إمرار هذه الآية كما جاءت من غير تفسير ولا تأويل ، قال عبد الله بن وهب : كنَّا عند مالك بن أنس فدخل رجل ، فقال : يا أبا عبد الله الرَّحمَنُ عَلَىٰ العَرْشِ اسْتَوَىٰ ، كيف استواؤه ؟ فأطرق مالك وأخذته الرُّحضاء ثمَّ رفع رأسه ، فقال : الرَّحمَنُ عَلَىٰ العَرْشِ اسْتَوَىٰ كما وصف نفسه ، ولا يقال له كيف ، وكيفٌ عنه مرفوع ، وأنت رجل سوء صاحب بدعة ، أخرجوه فأُخرج ... " .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني في "فتح الباري شرح صحيح البخاري" (١/١٣٦) : " قَوْله : اسْتَوَىٰ علىٰ الْعَرْش ، هُوَ من الْمُتَشَابه الَّذِي يُفَوض علمه إلىٰ الله تَعَالىٰ " .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني في "فتح الباري شرح صحيح البخاري" (١٣/٤٠٦-٤٠٧) : " وَأَخْرَجَ أَبُو الْقَاسِمِ اللَّالَكَائِيُّ فِي كِتَابِ السُّنَّةِ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : الِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ ، وَالْإِقْرَارُ بِهِ إِيمَانٌ ، وَالْجُحُودُ بِهِ كُفْرٌ .

وَمِنْ طَرِيقِ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سُئِلَ : كَيْفَ اسْتَوَىٰ عَلَىٰ الْعَرْشِ ؟ فَقَالَ : الِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ ، وَعَلَىٰ اللَّهِ الرِّسَالَةُ ، وَعَلَىٰ رَسُولِهِ الْبَلَاغُ ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ .

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، قَالَ : كُنَّا وَالتَّابِعُونَ مُتَوَافِرُونَ نَقُولُ : إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ عَرْشِهِ ، وَنُؤْمِنُ بِمَا وَرَدَتْ بِهِ السُّنَّةُ مِنْ صِفَاتِهِ .

وَأَخْرَجَ الثَّعْلَبِيُّ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ **﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾** ، فَقَالَ : هُوَ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ .

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ ، قَالَ : كُنَّا عِنْدَ مَالِكٍ فَدَخَلَ رَجُلٌ ، فَقَالَ : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾** كَيْفَ اسْتَوَىٰ ؟ فَأَطْرَقَ مَالِكٌ ، فَأَخَذَتْهُ الرُّحَضَاءُ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ ، فَقَالَ : **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾** كَمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ ، وَلَا يُقَالُ : كَيْفَ ، وَكَيْفَ عَنْهُ مَرْفُوعٌ ، وَمَا أَرَاكَ إِلَّا صَاحِبَ بِدْعَةٍ ، أَخْرِجُوهُ .

وَمِنْ طَرِيقِ يَحْيَىٰ بْنِ يَحْيَىٰ عَنْ مَالِكٍ نَحْوُ الْمَنْقُولِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، لَكِنْ قَالَ فِيهِ : وَالْإِقْرَارُ بِهِ وَاجِبٌ ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ .

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ ، قَالَ : كَانَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَشُعْبَةُ وَحَمَّادُ بْنُ زَيْد ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، وَشَرِيكٌ ، وَأَبُو عَوَانَةَ لَا يُحَدِّدُونَ ، وَلَا يُشَبِّهُونَ ، وَيَرْوُونَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ وَلَا يَقُولُونَ : كَيْفَ ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَهُوَ قَوْلُنَا . قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَعَلَىٰ هَذَا مَضَىٰ أَكَابِرُنَا .

وَأَسْنَدَ اللَّالَكَائِيُّ عَنْ محمَّد بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ ، قَالَ : اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَىٰ الْمَغْرِبِ عَلَىٰ الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَبِالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثِّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صِفَةِ الرَّبِّ ، مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهٍ ، وَلَا تَفْسِيرٍ ، فَمَنْ فَسَّرَ شَيْئًا مِنْهَا وَقَالَ بِقَوْلِ جَهْمٍ فَقَدْ خَرَجَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ ، لِأَنَّهُ وَصَفَ الرَّبَّ بِصِفَةِ لَا شَيْءَ . وَمِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ : سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ ، وَمَالِكًا ، وَالثَّوْرِيَّ ، وَاللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ عَنِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا الصِّفَةُ ، فَقَالُوا : أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَت بِلَا كَيفَ .

وَأخرج بن أَبِي حَاتِمٍ فِي مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَىٰ : سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ : لِلَّهِ أَسْمَاءٌ وَصِفَاتٌ لَا يَسَعُ أَحَدًا رَدُّهَا ، وَمَنْ خَالَفَ بَعْدَ ثُبُوتِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ فَقَدْ كَفَرَ ، وَأَمَّا قَبْلَ قِيَامِ الْحُجَّةِ فَإِنَّهُ يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ ، لِأَنَّ عِلْمَ ذَلِكَ لَا يُدْرَكُ بِالْعَقْلِ وَلَا الرُّؤْيَةِ وَالْفِكْرِ ، فَنُثْبِتُ هَذِهِ الصِّفَاتِ ، وَنَنْفِي عَنْهُ التَّشْبِيهَ ، كَمَا نَفَىٰ عَنْ نَفْسِهِ ، فَقَالَ : **﴿لَيْس كمثله شَيْء﴾** .

وَأَسْنَدَ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الْحَوَارِيِّ ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ : كُلُّ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ ، فَتَفْسِيرُهُ تِلَاوَتُهُ ، وَالسُّكُوتُ عَنْهُ . وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ الضُّبَعِيِّ ، قَالَ : مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي قَوْله **﴿الرَّحْمَن على الْعَرْش اسْتَوَى﴾** ، قَالَ : بِلَا كَيْفٍ .

وَالْآثَارُ فِيهِ عَنِ السَّلَفِ كَثِيرَةٌ ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ عَقِبَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي النُّزُولِ : وَهُوَ عَلَىٰ الْعَرْشِ ، كَمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ ، كَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا يُشْبِهُهُ مِنَ الصِّفَاتِ .

وَقَالَ فِي بَابِ فَضْلِ الصَّدَقَةِ : قَدْ ثَبَتَتْ هَذِهِ الرِّوَايَاتُ ، فَنُؤْمِنُ بِهَا ، وَلَا نَتَوَهَّمُ ، وَلَا يُقَالُ : كَيْفَ ، كَذَا جَاءَ عَن مَالك ، وبن عُيَيْنَة ، وبن الْمُبَارَكِ : أَنَّهُمْ أَمَرُّوهَا بِلَا كَيْفٍ ، وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ . وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ فَأَنْكَرُوهَا ، وَقَالُوا : هَذَا تَشْبِيهٌ .

وَقَالَ إِسْحَاقُ بن رَاهَوَيْهِ : إِنَّمَا يَكُونُ التَّشْبِيهُ لَوْ قِيلَ : يَدٌ كَيَدٍ ، وَسَمْعٌ كَسَمْعٍ . وَقَالَ فِي تَفْسِيرِ الْمَائِدَةِ : قَالَ الْأَئِمَّةُ : نُؤْمِنُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ غَيْرِ تَفْسِير ، مِنْهُم : الثَّوْرِيّ ، وَمَالك وبن عُيَيْنَة ، وبن الْمُبَارك. وَقَالَ بن عَبْدِ الْبَرِّ : أَهْلُ السُّنَّةِ مُجْمِعُونَ عَلَىٰ الْإِقْرَارِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَلَمْ يُكَيِّفُوا شَيْئًا مِنْهَا ، وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ وَالْخَوَارِجُ ، فَقَالُوا : مَنْ أَقَرَّ بِهَا فَهُوَ مُشَبِّهٌ ، فَسَمَّاهُمْ مَنْ أَقَرَّ بِهَا مُعَطِّلَةٌ .

وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي الرِّسَالَةِ النِّظَامِيَّةِ : اخْتَلَفَتْ مَسَالِكُ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الظَّوَاهِرِ ، فَرَأَىٰ بَعْضُهُمْ تَأْوِيلَهَا ، وَالْتَزَمَ ذَلِكَ فِي آيِ الْكِتَابِ وَمَا يَصِحُّ مِنَ السُّنَنِ ، وَذَهَبَ أَئِمَّةُ السَّلَفِ إِلَىٰ الِانْكِفَافِ عَنِ التَّأْوِيلِ ، وَإِجْرَاءِ الظَّوَاهِرِ عَلَىٰ مَوَارِدِهَا ، وَتَفْوِيضِ مَعَانِيهَا إِلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ ، وَالَّذِي نَرْتَضِيهِ رَأْيًا وَنَدِينُ اللَّهَ بِهِ : عَقِيدَةً اتِّبَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ ، لِلدَّلِيلِ الْقَاطِعِ عَلَىٰ أَنَّ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ حُجَّةٌ ، فَلَوْ كَانَ تَأْوِيل هَذِه الظَّوَاهِر حتماً لَأَوَشك أَنْ يَكُونَ اهْتِمَامُهُمْ بِهِ فَوْقَ اهْتِمَامِهِمْ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ ، وَإِذَا انْصَرَمَ عَصْرُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَلَىٰ الْإِضْرَابِ عَنِ التَّأْوِيلِ ، كَانَ ذَلِكَ هُوَ الْوَجْهُ الْمُتَّبَعُ ، انْتَهَىٰ .

وَقَدْ تَقَدَّمَ النَّقْلُ عَنْ أَهْلِ الْعَصْرِ الثَّالِثِ ، وَهُمْ فُقَهَاءُ الْأَمْصَارِ ، كَالثَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَاللَّيْثُ ، وَمَنْ عَاصَرَهُمْ ، وَكَذَا مَنْ أَخَذَ عَنْهُمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ ، فَكَيْفَ لَا يُوثَقُ بِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ وَهُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ بِشَهَادَةِ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ" .

وقال الإمام كمال الدِّين محمَّد بن محمَّد بن أبي بكر بن علي بن أبي شريف في "المُسامرة شرح المُسايرة" (ص٤٥) : " ... أنَّا نؤمن بأنَّه تعالىٰ استوىٰ علىٰ العرش مع الحكم بأنَّه ليس كاستواء الأجسام علىٰ الأجسام من التَّمكُّن والمماسَّة والمحاذاة لها ، لقيام البراهين القطعيَّة علىٰ استحالة ذلك في حقِّه تعالىٰ ، بل نؤمن بأنَّ الاستواء ثابت له تعالىٰ بمعنىً يليق به هو سبحانه أعلم به ، كما جرىٰ عليه السَّلف رضوان الله عليهم في المتشابه من التَّنزيه عمَّا لا يليق بجلال الله تعالىٰ مع تفويض علم معناه إليه سبحانه ، وحاصله - أي حاصل ما سبق- وجوب الإيمان بأنَّه تعالىٰ استوىٰ علىٰ العرش مع نفي التَّشبيه " .

وقال الإمام عبد الرَّحمن بن أبي بكر، جلال الدِّين السُّيوطي في "الإتقان في علوم القرآن" (٣/ ١٤) : " مِنَ الْمُتَشَابِهِ : آيَاتُ الصِّفَاتِ ، وَلِابْنِ اللَّبَّانِ فِيهَا تَصْنِيفٌ مُفْرَدٌ نَحْوَ : **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾** [طه: ٥] ، **﴿كُلُّ شَيْءٍ هالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾** [القصص: ٨٨] ، **﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾** [الرحمن: ٢٧] ، **﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾** [طه: ٣٩] ، **﴿يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيْهِم﴾** [الفتح: ١٠] ، **﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾** [الزمر: ٦٧] ، وَجُمْهُورُ أهل السُّنَّة مِنْهُمُ السَّلَفُ وَأَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى الْإِيمَانِ بِهَا وَتَفْوِيضِ مَعْنَاهَا الْمُرَادِ مِنْهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا نُفَسِّرُهَا ، مَعَ تَنْزِيهِنَا لَهُ عَنْ حَقِيقَتِهَا .

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْهُ أَنَّه قَالَ : هُوَ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ ، وَلَا يقال : كيف وكيف مَرْفُوعٌ .

وَأَخْرَجَ اللَّالَكَائِيُّ عَنْ محمَّد بْنِ الْحَسَنِ ، قَالَ : اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلى الْمَغْرِبِ عَلَى الْإِيمَانِ بِالصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ وَلَا تَشْبِيهٍ .

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ الرُّؤْيَةِ : الْمَذْهَبُ فِي هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْأَئِمَّةِ ، مِثْلَ : سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ ، وَوَكِيعٍ ، وَغَيْرِهِمْ أَنَّهم قالوا : ونَرْوِي هَذِهِ الْأَحَادِيثَ كَمَا جَاءَتْ وَنُؤْمِنُ بِهَا ، وَلَا يُقَالُ : كَيْفَ ، وَلَا نُفَسِّرُ ، وَلَا نَتَوَهَّمُ .

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّنَا نُؤَوِّلُهَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ تَعَالَى ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْخَلَفِ ، وَكَانَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ يَذْهَبُ إِلَيْهِ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ ، فَقَالَ فِي الرِّسَالَةِ النِّظَامِيَّةِ : الَّذِي نَرْتَضِيهِ دِيناً وندين الله بِهِ عَقْداً : اتِّبَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ ، فَإِنَّهُمْ دَرَجُوا عَلَى تَرْكِ التَّعَرُّضِ لِمَعَانِيهَا .

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مَضَى صَدْرُ الْأُمَّةِ وَسَادَاتُهَا ، وَإِيَّاهَا اخْتَارَ أَئِمَّةُ الْفُقَهَاءِ وَقَادَاتُهَا ، وَإِلَيْهَا دَعَا أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ وَأَعْلَامُهُ ، وَلَا أَحَدَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ من أصحابنا يصدف عَنْهَا وَيَأْبَاهَا .

وَاخْتَارَ ابْنُ بُرْهَانٍ مَذْهَبَ التَّأْوِيلِ ، قَالَ : وَمَنْشَأُ الْخِلَافِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ : هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَمْ نَعْلَمْ مَعْنَاهُ أَوْ لَا بَلْ يَعْلَمُهُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ .

وَتَوَسَّطَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ ، فَقَالَ : إِذَا كَانَ التَّأْوِيلُ قَرِيباً مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ ، لَمْ يُنْكَرْ أَوْ بَعِيداً تَوَقَّفْنَا عَنْهُ وَآمَنَّا بِمَعْنَاهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أُرِيدَ بِهِ مَعَ التَّنْزِيهِ ، قَالَ : وَمَا كَانَ مَعْنَاهُ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ ظَاهِراً مَفْهُوماً مِنْ تَخَاطُبِ الْعَرَبِ قُلْنَا بِهِ مِنْ غَيْرِ تَوْقِيفٍ ... " .

وقال الإمام ابن حجر الهيتمي في "المنهاج القويم" (ص١٤٤) : " ... وبالجملة فيجب على كلِّ مؤمن أن يعتقد من هذا الحديث ومشابهه من المشكلات الواردة في الكتاب والسُّنَّة كـ : **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى﴾** [طه:٥] ... وغير ذلك ممَّا شاكله أنَّه ليس المراد بها ظواهرها لاستحالتها عليه تبارك وتعالى عمَّا يقول الظَّالمون والجاحدون علوّاً كبيراً ، ثمَّ هو بعد ذلك مخيَّر إن شاء أوَّلها بنحو ما ذكرناه وهي طريقة

الخلف ، وآثروها لكثرة المبتدعة القائلين بالجهة والجسميَّة وغيرهما ممَّا هو محال على الله تعالى ، وإن شاء فوَّض علمها إلى الله تعالى وهي طريقة السَّلف ، وآثروها لخلوِّ زمانهم عمَّا حدث من الضَّلالات الشَّنيعة والبدع القبيحة ، فلم يكن لهم حاجة إلى الخوض فيها " .

وقال الإمام ابن حجر الهيتمي في " الزَّواجر عن اقتراف الكبائر " (١/ ٥٢-٥٣) : " ... وَالْقَوْلُ بِالْجِهَةِ كُفْرٌ عِنْدَ كَثِيرِينَ مِنْ الْعُلَمَاءِ، فَكَيْفَ يَحْصُلُ الْإِسْلَامُ بِمَا يَشْتَمِلُ عَلَى الْكُفْرِ، بِخِلَافِ مَنْ فِي السَّماء لأنَّه لَيْسَ صَرِيحًا فِي ذَلِكَ؛ إذْ الْمُرَادُ مَنْ فِي السَّماء أَمْرُهُ وَسُلْطَانُهُ، وَلِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلَفْظِ الْقُرْآنِ الْمُؤَوَّلِ عِنْدَ الْخَلَفِ وَالسَّلَفِ .

فَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ خِلَافًا لِفِرْقَةٍ ضَالَّةٍ مِنْ الْحَنَابِلَةِ وَغَيْرِهِمْ، وإنَّما الْخِلَافُ بَيْنَهُمَا فِي أَنَّا نُعَيِّنُ ذَلِكَ التَّأْوِيلَ وَلَا نَصْرِفُ الظَّاهِرَ إلَيْهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْخَلَفِ أَوْ نُؤَوِّلُ إجْمَالًا وَلَا نُعَيِّنُ شَيْئًا، بَلْ نُفَوِّضُ عِلْمَ ذَلِكَ بِعَيْنِهِ إلى اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ وَاخْتَارَهُ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ تَفْصِيلًا فِي ذَلِكَ، وَهُوَ أَنَّ تَعْيِينَ التَّأْوِيلِ بِأَنْ قَرُبَ مِنْ الظَّاهِرِ وَشَهِدَتْ لَهُ قَوَاعِدُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَبُولِ كَانَ أَوْلَى وَإِلَّا فَالتَّفْوِيضُ أَوْلَى، وَمَنْ تَأَمَّلَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثَ وَجَدَهَا شَاهِدَةً لِلتَّأْوِيلِ لِأَنَّ ظَاهِرَهَا بِدُونِهِ يُوهِمُ التَّنَاقُضَ، فَوَجَبَ الْمَصِيرُ إلَيْهِ صَوْنًا عَنْ ذَلِكَ الْإِيهَامِ.

أَلَا تَرَى إلى قَوْله تَعَالَى: **﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾** [الأعراف: ٥٤] مَعَ قَوْلِهِ: **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾** [ق: ١٦] ، **﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾** [الحديد: ٤] وَمَعَ خَبَرِ: «لَوْ أَدْلَيْتُمْ حَبْلًا لَوَقَعَ عَلَى اللَّهِ» فَأَحَدُ تِلْكَ النُّصُوصِ يَجِبُ تَأْوِيلُهُ؛ إذْ لَا يُمَكِّنُ أَحَدٌ أَنْ يَقُولَ بِظَوَاهِرِ تِلْكَ النُّصُوصِ جَمِيعِهَا، وَإِذَا وَجَبَ تَأْوِيلُ بَعْضِهَا وَجَبَ تَأْوِيلُ كُلِّهَا. إذْ لَا قَائِلَ بِالْفَرْقِ عَلَى أَنَّ الْخَلَفَ لَمْ يَنْفَرِدُوا بِذَلِكَ بَلْ أَوَّلَ جَمَاعَةٌ مِنْ السَّلَفِ كَمَالِكٍ وَجَعْفَرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَغَيْرِهِمَا.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا قَرَّرْتُهُ، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ اعْتِقَادُهُ، وإنَّما يَحْصُلُ ذَلِكَ بِتَنْزِيهِ اللَّهِ - عزَّ وجلَّ وَعَلَا - عَنْ كُلِّ نَقْصٍ صَرِيحًا أَوْ اسْتِلْزَامًا، بَلْ وَعَنْ كُلِّ مَا لَا نَقْصَ فِيهِ وَلَا كَمَالَ، وَاعْتِقَادُ أنَّه تَعَالَى إنَّما اتَّصَفَ بِأَكْمَلِ الْكَمَالِ الْمُطْلَقِ فِي ذَاتِهِ وَإِرَادَتِهِ وَأَوْصَافِهِ وَأَسْمَائِهِ وَسَائِرِ شُؤُونِهِ وَأَفْعَالِهِ ".

وقال الإمام الخطيب الشَّربيني في " السِّراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (١/ ٤٨٠) : " ... أي: استوى أمره ، وقال أهل السُّنَّة: الاستواء على العرش صفة الله بلا كيف يجب الإيمان به ونَكِل فيه العلم إلى الله تعالى ، والمعنى أنَّ له سبحانه وتعالى استواء على العرش على الوجه الذي عناه منزَّه عن الاستقرار والتَّمكُّن ...

وروي عن سفيان الثوري والأوزاعي والليث بن سعد وغيرهم من علماء السُّنَّة في هذه الآيات التي جاءت في الصِّفات المتشابهة أمرُّوها كما جاءت اقرؤها بلا كيف وإجماع السَّلف منعقد على أن لا يزيدوا على قراءة الآية ، ... " .

وقال الإمام جمال الدِّين ، محمَّد طاهر بن علي الصِّدِّيقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي في "مجمع بحار الأنوار في غرائب التَّنزيل ولطائف الأخبار" (٢/١٩٧) : " وهو على العرش كما وصف ، أي : مستو عليه استواء وصف به نفسه ، وهو مستأثر بعلمه باستوائه " .

وقال الإمام الملاّ علي بن سلطان القارِّي الحنفي في "شرح الفقه الأكبر" (ص٩٤-٩٥) : " وقال – أي الإمام النعمان بن ثابت (١٥٠هـ) – في كتاب الوصيَّة : " ثمَّ نقرُّ بأنَّ الله على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة إليه ، واستقرار عليه ، وهو الحافظ للعرش وغير العرش : فلو كان محتاجاً لما قدر على إيجاد العالم وتدبيره كالمخلوق ، ولو صار محتاجاً إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان الله تعالى ، فهو منزَّه عن ذلك علوَّاً كبيراً " .

وقال الإمام علي بن سلطان القاري في " مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" (٣/٩٢٣-٩٢٤) : " ... وَبِكَلَامِهِ – يقصد النَّووي – وَبِكَلَامِ الشَّيخ الرَّبَّانِيِّ أَبِي إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيِّ، وَإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، وَالْغَزَالِيِّ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَئِمَّتِنَا وَغَيْرِهِمْ يُعْلَمُ أَنَّ الْمَذْهَبَيْنِ مُتَّفِقَانِ عَلَى صَرْفِ تِلْكَ الظَّوَاهِرِ، كَالْمَجِيءِ... وَالِاسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ، وَالْكَوْنِ فِي السَّمَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُفْهِمُهُ ظَاهِرُهَا لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ مَحَالَاتٍ قَطْعِيَّةِ الْبُطْلَانِ تَسْتَلْزِمُ أَشْيَاءَ يُحْكَمُ بِكُفْرِهَا بِالْإِجْمَاعِ، فَاضْطَرَّ ذَلِكَ جَمِيعَ الْخَلَفِ وَالسَّلَفِ إِلَى صَرْفِ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا هَلْ نَصْرِفُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ مُعْتَقِدِينَ اتِّصَافَهُ سُبْحَانَهُ بِمَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ نُئَوِّلَهُ بِشَيْءٍ آخَرَ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ السَّلَفِ، وَفِيهِ تَأْوِيلٌ إِجْمَالِيٌّ أَوْ مَعَ تَأْوِيلِهِ بِشَيْءٍ آخَرَ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْخَلَفِ وَهُوَ تَأْوِيلٌ تَفْصِيلِيٌّ، وَلَمْ يُرِيدُوا بِذَلِكَ مُخَالَفَةَ السَّلَفِ الصَّالِحِ، مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يُظَنَّ بِهِمْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا دَعَتِ الضَّرُورَةُ فِي أَزْمِنَتِهِمْ لِذَلِكَ ؛ لِكَثْرَةِ الْمُجَسِّمَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنْ فِرَقِ الضَّلَالَةِ، وَاسْتِيلَائِهِمْ عَلَى عُقُولِ الْعَامَّةِ، فَقَصَدُوا بِذَلِكَ رَدْعَهُمْ وَبُطْلَانَ قَوْلِهِمْ، وَمِنْ ثَمَّ اعْتَذَرَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَقَالُوا: لَوْ كُنَّا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالح مِنْ صَفَاءِ الْعَقَائِدِ وَعَدَمِ الْمُبْطِلِينَ فِي زَمَنِهِمْ لَمْ نَخُضْ فِي تَأْوِيلِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ " .

وقال الإمام الجمل في " الفتوحات الالهيَّة بتوضيح تفسير الجلالين للدَّقائق الخفيَّة" (٣/٤٨-٤٩) : " ... قوله : " استواء يليق به " هذه طريقة السَّلف الذين يفوِّضون علم المتشابه إلى الله بعد صرفه عن ظاهره

، وطريقة الخلف التَّأويل بتعيين محمل اللفظ ، فيؤوِّلون الاستواء بالاستيلاء ، أي التَّمكُّن والتَّصرُّف بطريق الاختيار ، أي : ثمَّ استولىٰ علىٰ العرش يتصرَّف فيه بما يريد " .

وقال الإمام الزَّبيدي في " إتحاف السَّادة المتَّقين بشرح إحياء علوم الدِّين" (٢/ ٧٩-٨٣) : " وقال ابن اللبَّان : قد كان السَّلف الصَّالح نهوا النَّاس عن اتباع أرباب البدع ، وعن الاصغاء إلىٰ آرائهم ، وحسموا مادَّة الجدال في التعرُّض بالآي المتشابهة سداً للذَّريعة ، واستغناء عنه بالمحكم ، وأمروا بالإيمان ، وبإمراره كما جاء من غير تعطيل ولا تشبيه (حتىٰ قال مالك) بن أنس إمام المدينة رحمه الله تعالىٰ (لمَّا سئل عن) معنىٰ (الاستواء) في قوله تعالىٰ : **﴿ثُمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ﴾** [الأعراف: ٥٤] ، وفي قوله تعالىٰ : **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾** [طه: ٥] ، وقد جاء ذكره في ستِّ آيات ، فقال مالك : " الاستواء معلوم ، والكيفيَّة مجهولة ، والإيمان به واجب ، والسُّؤال عنه بدعة " ، وهذا القول من مالك جاء بألفاظ مختلفة ، وأسانيد متنوعة ، وقد أورده المصنِّف هكذا في آخر " إلجام العوام " ، وأورده ابن اللبَّان في كتابه بلفظ : أنَّه مثل كيف استوىٰ ، فقال : كيف غير معقول ، والاستواء غير مجهول ، والايمان به واجب ، والسُّؤال عنه بدعة ...

وقال ابن اللبَّان في تفسير قول مالك : قوله : كيف غيرمعقول ، أي : كيف من صفات الحوادث ، وكلّ ما كان من صفات الحوادث فإثباته في صفات الله تعالىٰ يتافنىٰ ما يتقضيه العقل فيجزم بنفيه عن الله تعالىٰ . قوله : والاستواء غير مجهول ، أي : أنَّه معلوم المعنىٰ عند أهل اللغة والايمان به علىٰ الوجه اللائق به تعالىٰ واجب ، لأنَّه من الإيمان بالله وبكتبه ، والسُّؤال عنه بدعة ، أي : حادث ، لأنَّ الصَّحابة كانوا عالمين بمعناه اللائق بحسب اللغة فلم يحتاجوا للسُّؤال عنه ، فلمَّا جاء من لم يُحط بأوضاع لغتهم ، ولا له نور كنورهم يهديه لصفات ربِّه شرع يسأل عن ذلك ، فكان سؤاله سبباً لاشتباهه علىٰ الناس وزيغهم عن المراد . أهـ

(وذهبت طائفة إلىٰ الاقتصاد ففتحوا باب التَّأويل في كلِّ ما يتعلَّق بصفات الله تعالىٰ وتركوا ما يتعلَّق بالآخرة علىٰ ظواهرها) كما جاءت (ومنعوا) فيه (التَّأويل وهم الأشعريَّة) أي : فرقة الأشاعرة عامَّة ، وقد سبق في ترجمة الأشعري أنَّ هذا قول لأبي الحسن الأشعري ، وأن له قولاً ثانياً وهو أن تمرّ أخبار الصِّفات كما جاءت ، وإليه مال في " الإبانة " وتبعه الباقلاني وإمام الحرمين والمصنف ... " .

وقال الإمام ابن عجيبة في "البحر المديد في تفسير القرآن المجيد" (٤/ ٣٨٦) : "ثُمَّ اسْتَوىٰ عَلَىٰ الْعَرْشِ أي: استولىٰ بقهريَّه ذاته. وسئل مالك عنه، فقال: الاستواء معلوم، والكيفيَّة مجهولة، والسُّؤال عن هذا بدعة. هـ. ولم تتكلَّم الصَّحابة علىٰ الاستواء، بل أمسكوا عنه، ولذلك قال مالك: السُّؤال عنه بدعة " .

وقال الإمام أحمد بن محمَّد الصَّاوي المالكي الخلوتي في "حاشية الصَّاوي علىٰ تفسير الجلالين" (٢/٢٦٨) : " قوله: (استواء يليق به) هذه طريقة السَّلف الذين يفوِّضون علم المتشابه لله تعالىٰ، وهذا نظير ما وقع لمالك بن أنس أنَّه سأله رجل عن قوله تعالىٰ: ﴿**الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى**﴾ [طه:٥] ، فقال : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسُّؤال عنه بدعة ، أخرجوا عنِّي هذا المبتدع ... " .

وقال الإمام بو سليمان عبد الله بن محمَّد بن عبد الوهَّاب بن سليمان التَّميمي النَّجدي في " جواب أهل السُّنَّة النَّبويَّة في نقض كلام الشِّيعة والزَّيديَّة (مطبوع ضمن الرَّسائل والمسائل النَّجديَّة، الجزء الرَّابع، القسم الأوَّل)" (ص١٥٤-١٥٥) : " وقال إسحاق بن إبراهيم في كتاب السُّنَّة: أخبرني عبيد الله بن حنبل ، أخبرني أبي حنبل بن إسحاق ، قال: قال عمِّي أحمد بن حنبل: " نحن نؤمن بأن الله علىٰ العرش كيف شاء بلا حدٍّ، ولا صفة يبلغها واصف، أو يحدّه أحد، فصفات الله له ومنه، وهو كما وصف نفسه، لا تدركه الأبصار بحدٍّ ولا غاية، وهو يدرك الأبصار، وهو عالم الغيب والشَّهادة، وعلَّام الغيوب، ولا يدركه وصف واصف، وهو كما وصف نفسه.

وليس من الله شيء محدود، ولا يبلغ علم قدرته أحد، غلب الأشياء كلها بقدرته وسلطانه ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ ، وكان الله قبل أن يكون شيء. والله هو الأوَّل والآخر لا يبلغ أحدٌ حَدَّ صفاته".

قال: وأخبرني علي بن عيسىٰ أنَّ حنبلاً حدَّثهم، قال: سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تُروىٰ "أنَّ الله -تبارك وتعالىٰ- ينْزل كلَّ ليلة إلىٰ سماء الدُّنيا" ، و"أنَّ الله يُرَىٰ " ، و"أنَّ الله يضع قَدَمه " ، وما أشبه هذه الأحاديث.

فقال أبو عبد الله: "نؤمن بها ونصدِّق بها، ولا كيف ولا معنىٰ" ، أي: لا نكيِّفها ولا نحرِّفها بالتَّأويل، فنقول: معناها كذا، ولا نردّ منها شيئاً، ونعلم أنَّ ما جاء به الرَّسول حقٌّ، إذا كان بأسانيد صِحاح، ولا نردُّ علىٰ الله قوله، ولا يوصف الله بأكثر ممَّا وصف به نفسه ، بلا حدٍّ ولا غاية ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}**﴾ " .

وقال الإمام محمَّد علاء الدِّين بن محمَّد أمين عابدين الدِّمشقي الحنفي في " الهديَّة العلائيَّة" (ص٤٧٠) : " فإنَّ السَّلف كانوا يؤمنون بجميع ذلك علىٰ المعنىٰ الذي أراده الله تعالىٰ وأراده رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غير أن تطالبهم أنفسهم بفهم حقيقة شيء من ذلك حتَّىٰ يطلعهم الله تعالىٰ عليه

وقال الإمام شهاب الدِّين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي في "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني" (٤/ ٣٧٥) : " وأنت تعلم أنَّ المشهور من مذهب السَّلف في مثل ذلك : تفويض المراد منه إلىٰ الله تعالىٰ ، فهم يقولون : استوىٰ علىٰ العرش علىٰ الوجه الذي عناه سبحانه ، منزَّهاً عن الاستقرار والتَّمكُّن ، وأنَّ تفسير الاستواء بالاستيلاء تفسير مرذول ، إذ القائل به لا يسعه أن يقول كاستيلائنا ، بل لا بدَّ أن يقول : هو استيلاء لائق به عزَّ وجلَّ ، فليقل من أوَّل الأمر : هو استواء لائق به جلَّ وعلا . وقد اختار ذلك السَّادة الصُّوفيَّة ، قدَّس الله تعالىٰ أسرارهم ، وهو أعلم وأسلم وأحكم ، خلافاً لبعضهم " .

وقال الإمام شهاب الدِّين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي أيضاً في " روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني (٨/ ٤٧٣) : " وعن الشَّعراني أنَّ من احتاج إلىٰ التَّأويل ، فقد جهل أوَّلاً وآخراً ، أمَّا أوَّلاً فبتعقُّله صفة التَّشبيه في جانب الحقِّ ، وذلك مُحال ، وأمَّا آخراً فلتأويله ما أنزل الله تعالىٰ علىٰ وجه لعلَّه لا يكون مراد الحقّ سبحانه وتعالىٰ .

وفي الدُّرر المنثورة له : أنَّ المؤوِّل انتقل عن شرح الاستواء الجثماني علىٰ العرش المكاني بالتَّنزيه عنه إلىٰ التَّشبيه بالأمر السُّلطاني الحادث ، وهو الاستيلاء علىٰ المكان ، فهو انتقال عن التَّشبيه بمحدث ما إلىٰ التَّشبيه بمحدث آخر ، فما بلغ عقله في التَّنزيه مبلغ الشَّرع فيه ، في قوله تعالىٰ : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورىٰ: ١١] ، ألا ترىٰ أنَّه استشهد في التَّنزيه العقلي في الاستواء بقول الشَّاعر : قد استوىٰ ، البيت ، وأين استواء بشر علىٰ العراق من استواء الحقّ سبحانه وتعالىٰ علىٰ العرش ؟ فالصَّواب أن يلزم العبد الأدب مع مولاه ، ويكِل معنىٰ كلامه إليه عزَّ وجلَّ " .

وقال الإمام محمَّد بن عمر نووي الجاوي البنتني في "مراح لبيد لكشف معنىٰ القرآن المجيد" (١/ ٣٧٥) : ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ**﴾ ، أي : حصل له تعالىٰ تدبير المخلوقات علىٰ ما أراد ، أي : بعد أن خلق السَّموات والأرض استوىٰ علىٰ عرش الملك والجلال ، وصحَّ أن يقال: إنَّه تعالىٰ إنَّما استوىٰ علىٰ ملكه بعد خلق السَّموات والأرض . بمعنىٰ أنَّه إنَّما ظهر تصرفه في هذه الأشياء وتدبيره له بعد خلق السَّموات والأرض ، وذلك لأنَّ العرش في كلامهم هو السَّرير الذي يجلس عليه الملوك، ثمَّ جعل العرش كناية عن نفس الملك يقال: ثُلَّ عرش السُّلطان أي انتقض ملكه وفسد ، وإذا استقام له ملكه واطرد أمره وحكمه قالوا: استوىٰ علىٰ عرشه واستقرَّ علىٰ سرير ملكه ، هذا ما قاله القفَّال، ونظير هذا قولهم للرَّجل الطَّويل: فلان طويل النّجاد ، وللرَّجل الذي يكثر الضِّيافة: فلان كثير الرَّماد ، وللرَّجل الشَّيخ: فلان اشتعل رأسه

شيباً ، وليس المراد في شيء من هذه الألفاظ إجراؤها علىٰ ظواهرها ، وإنَّما المراد منها تعريف المقصود علىٰ سبيل الكناية فكذا هنا ، فالمراد بذكر الاستواء علىٰ العرش هو نفاذ القدرة وجريان المشيئة.

والواجب علينا أن نقطع بكونه تعالىٰ منزَّهاً عن المكان والجهة، ولا نخوض في تأويل هذه الآية علىٰ التَّفصيل بل نفوِّض علمها إلىٰ الله تعالىٰ " .

وقال الإمام محمَّد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي في "العرف الشَّذي شرح سنن التِّرمذي" (٤١٦/١) : " وقال المتكلِّمون : إنَّ مذهب السَّلف التَّفويض وهو أسلم ، ومذهبنا ، أي : المتكلِّمين : التَّأويل بالعقل وفاق الشَّرع وهو أحكم ، ومعناه : أن أصل مذهب أهل السُّنَّة التَّفويض ، وأمَّا التَّأويل فعند الضَّرورة والمقابلة مع الغير من مخالفي أهل السُّنَّة ، والمتكلِّمون إنَّما احتاجوا إلىٰ التَّأويلات عند المناظرة مع معاندي الإسلام ، فما قال بعض النَّاس من الألفاظ الرَّكيكة في حقِّهم فبريؤون عنها ، وأمَّا مذهب المبتدعين في المتشابهات فالتَّأويلات المخالفة للشَّريعة الغرَّاء الموافقة لعقولهم القاصرة عياذاً بالله ، ومذهب المشبِّهة : أنَّ الله جسم كالأجسام ، ومذاهب أخر لا أذكرها ، وأمَّا تفويض السَّلف فيحتمل المعنيين :

أَحَدُهُمَا : تفويض الأمر إلىٰ الله ، وعدم الإنكار علىٰ من تأوَّل كيف ما تأوَّل بسبب إقرارهم بعدم العلم .

ثَانِيْهِمَا : تفويض التَّفصيل والتَّكييف إلىٰ الله تعالىٰ ، والإنكار علىٰ من تأوَّل برأيه وعقله ، ومرادهم هو الاحتمال الثَّاني لا الأوَّل " .

وقال الإمام محمَّد عبد العظيم الزُّرْقاني في "مناهل العرفان في علوم القرآن" (٢٨٦/٢-٢٩١ باختصار) تحت عنوان متشابه الصِّفات : " متشابه الصِّفات : " عرفنا أنَّ المتشابهات تجمع ألواناً مختلفة ، ونزيدك هنا أنَّ من بينها لونين كثر الكلام فيهما :

أَوَّلُهُمَا : فواتح السُّور نحو : (آلم) (ق) (طس) ، وما أشبهها ...

ثَانِيْهِمَا : الآيات المشكلة الواردة في شأن الله تعالىٰ ، وتسمَّىٰ : آيات الصِّفات أو متشابه الصِّفات ، ولابن اللبَّان فيها تصنيف مفرد ، سمَّاه : " ردّ المتشابهات إلىٰ الآيات المحكمات " ، مثل قوله سبحانه : **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾** [طه: ٥] ، وما أشبهه وإنَّما أفرد هذا النَّوع بالذِّكر وبالتَّأليف ، لأنَّه كثر فيه القيل والقال ، وكان فتنة ارتكس فيها كثير من القدامىٰ والمحدثين .

الرَّأي الرَّشيد في متشابه الصِّفات :

علماؤنا ، أجزل الله مثوبتهم قد اتَّفقوا علىٰ ثلاثة أمور تتعلَّق بهذه المتشابهات ، ثمَّ اختلفوا فيما وراءها

فَأَوَّلُ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْه : صرفها عن ظواهرها المستحيلة ، واعتقاد أنَّ هذه الظَّواهر غير مرادة للشَّارع قطعاً ، كيف وهذه الظَّواهر باطلة بالأدلَّة القاطعة ، وبما هو معروف عن الشَّارع نفسه في محكماته ؟

ثَانِيْه : أنَّه إذا توقَّف الدِّفاع عن الإسلام علىٰ التَّأويل لهذه المتشابهات ، وجب تأويلها بما يدفع شبهات المشتبهين ، ويردُّ طعن الطَّاعنين .

ثَالِثُه : أنَّ المتشابه إن كان له تأويل واحد يفهم منه فهماً قريباً ، وجب القول به إجماعاً ، وذلك كقوله سبحانه : **﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾** [الحديد: ٤] ، فإنَّ الكينونة بالذَّات مع الخلق مستحيلة قطعاً ، وليس لها بعد ذلك إلا تأويل واحد هو : الكينونة معهم بالإحاطة علماً ، وسمعاً ، وبصراً ، وقدرة ، وإرادة .

وأمَّا اختلاف العلماء فيما وراء ذلك فقد وقع علىٰ ثلاثة مذاهب :

المَذْهَبُ الأَوَّلُ : مذهب السَّلف ويُسمَّىٰ مذهب المفوِّضة - بكسر الواو وتشديدها - وهو تفويض معاني هذه المتشابهات إلىٰ الله وحده بعد تنزيهه تعالىٰ عن ظواهرها المستحيلة ، ويستدلُّون علىٰ مذهبهم هذا بدليلين

أَحَدُهُمَا : عقلي ، وهو أنَّ تعيين المراد من هذه المتشابهات إنَّما يجري علىٰ قوانين اللغة واستعمالات العرب ، وهي لا تفيد إلا الظَّنّ ، مع أنَّ صفات الله من العقائد التي لا يكفي فيها الظنّ ، بل لا بدَّ فيها من اليقين ، ولا سبيل إليه ، فلنتوقَّف ، ولنكِل التَّعيين إلىٰ العليم الخبير .

وَالدَّلِيْلُ الثَّانِي : نقلي يعتمدون فيه علىٰ عدَّة أمور ، منها : حديث عائشة السَّابق ، وفيه : فإذا رأيت الذين يتَّبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمَّىٰ الله فاحذرهم .

ومنها : ما رواه الطَّبراني في الكبير ، عن أبي مالك الأشعري أنَّه سمع رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول : " لا أخاف علىٰ أمَّتي إلَّا ثلاث خلال : أن يكثر لهم المال فيتحاسدوا فيقتتلوا ، وأن يفتح لهم الكتاب فيأخذه المؤمن يبتغي تأويله **﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾** [آل عمران: ٧] الحديث . أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٣/ ٢٩٣ برقم ٣٤٤٢) .

ومنها : ما أخرجه ابن مردويه عن أبيه عن جدِّه عن رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : " إنَّ القرآن لم ينزل ليكذِّب بعضه بعضاً ، فما عرفتم منه فاعملوا ، وما تشابه فآمنوا به " . لم أجد الحديث بهذا اللفظ ، وإنَّما رواه أحمد في المسند بلفظ : " ... إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزِلْ يُكَذِّبُ بَعْضُهُ بَعْضًا، بَلْ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضاً ، فَمَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ، فَاعْمَلُوا بِهِ ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ ، فَرُدُّوهُ إِلَىٰ عَالِمِهِ " . أخرجه أحمد في المسند (١١/ ٣٠٥ برقم ٦٧٠٢) ، قال الأرنؤوط : " صحيح، وهذا إسناد حسن " .

ومنها : ما أخرجه الدَّارمي ، عن سليمان بن يسار : أنَّ رجلاً يقال له : ابن صبيغ قدم المدينة فجعل يسأل عن متشابه القرآن ، فأرسل إليه عمر وقد أعدَّ له عراجين النَّخل ، فقال له : من أنت فقال : أنا عبد الله بن صبيغ ، فأخذ عمر عرجوناً فضربه حتَّىٰ دمىٰ رأسه . أخرجه الدارمي في السنن (١/ ٢٥٢ برقم ١٤٦) .

وجاء في رواية أخرىٰ : فضربه حتَّىٰ ترك ظهره دبرة ثمَّ تركه حتَّىٰ برأ ، ثمَّ عاد ، ثمَّ تركه حتَّىٰ برأ ، فدعا به ليعود ، فقال : إن كنت تريد قتلي فاقتلني قتلاً جميلاً ، فأذن له إلىٰ أرضه ، وكتب إلىٰ أبي موسىٰ الأشعري : ألَّا يجالسه أحد من المسلمين . أخرجه الدارمي في السنن (١/ ٢٥٤ برقم ١٥٠) .

والدَّبرة بفتحات ثلاثة هي قرحة الدَّابة في أصل الوضع اللغوي ، والمراد هنا : أنَّه صير في ظهره من الضَّرب جرحاً دامياً ، كأنَّه قرحة في دابَّة ، ورضي الله عن عمر ، فإنَّ هذا الأثر يدلُّ علىٰ أنَّ ابن صبيغ فتح أو حاول أن يفتح باب فتنة بتتبُّعه متشابهات القرآن ، يكثر الكلام فيها ، ويسأل النَّاس عنها .

ومنها : ما ورد من أنَّ الإمام مالكاً رضي الله عنه سئل عن الاستواء في قوله سبحانه : ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾ [طه: ٥] ، فقال : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والسُّؤال عن هذا بدعة ، وأظنُّك رجل سوء ، أخرجوه عنِّي ، يريد رحمة الله عليه : أنَّ الاستواء معلوم الظَّاهر ، بحسب ما تدلُّ عليه الأوضاع اللغويَّة ، ولكن هذا الظَّاهر غير مراد قطعاً ، لأنَّه يستلزم التَّشبيه المحال علىٰ الله بالدَّليل القاطع ، والكيف مجهول ، أي : تعيين مراد الشَّارع مجهول لنا ، لا دليل عندنا عليه ، ولا سلطان لنا به ، والسُّؤال عنه بدعة ، أي : الاستفسار عن تعيين هذا المراد اعتقاد أنَّه ممَّا شرعه الله بدعة ، لأنَّه طريقة في الدِّين مخترعة مخالفة لما أرشدنا إليه الشَّارع من وجوب تقديم المحكمات ، وعدم اتِّباع المتشابهات ، وما جزاء المبتدع إلَّا أن يطرد ، ويبعد عن النَّاس خوف أن يفتنهم ، لأنَّه رجل سوء ، وذلك سرُّ قوله : وأظنُّك رجل سوء ،أخرجوه عني اهـ.

قال ابن الصَّلاح : علىٰ هذه الطَّريقة مضىٰ صدر الأمَّة وساداتها ، وإيَّاها اختار أئمَّة الفقهاء وقادتها ، وإليها دعا أئمَّة الحديث وأعلامه ، ولا أحد من المتكلِّمين من أصحابنا يصدف عنها ويأباها ...

تَطْبِيْقٌ وَتَمْثِيْل :

ولنطبِّق هذه المذاهب علىٰ قوله سبحانه : ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾ [طه: ٥] ، فنقول : يتَّفق الجميع من سلف وخلف علىٰ أنَّ ظاهر الاستواء علىٰ العرش ، وهو الجلوس عليه مع التَّمكُّن والتَّحيُّز مستحيل ، لأنَّ الأدلَّة القاطعة تنزِّه الله عن أن يشبه خلقه أو يحتاج إلىٰ شيء منه ، سواء أكان مكاناً يحلُّ فيه أم غيره ، وكذلك اتَّفق السَّلف والخلف علىٰ أنَّ هذا الظَّاهر غير مراد لله قطعاً ، لأنَّه تعالىٰ نفىٰ عن نفسه المماثلة

لخلقه ، وأثبت لنفسه الغنىٰ عنهم ، فقال : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١] ، وقال : ﴿هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [لقمان: ٢٦] ، فلو أراد هذا الظَّاهر لكان متناقضاً .

ثمَّ اختلف السَّلف والخلف بعد ما تقدَّم ، فرأىٰ السَّلفيون أن يفوِّضوا تعيين معنىٰ الاستواء إلىٰ الله ، هو أعلم بما نسبه إلىٰ نفسه ، وأعلم بما يليق به ، ولا دليل عندهم علىٰ هذا التَّعيين ، ورأىٰ الخلف أن يؤولوا ، لأنَّه يبعد كلّ البعد أن يخاطب الله عباده بما لا يفهمون ...

لقد أسرف بعض النَّاس في هذا العصر ، فخاضوا في متشابه الصِّفات بغير حقٍّ ، وأتوا في حديثهم عنها وتعليقهم عليها بما لم يأذن به الله ، ولهم فيها كلمات غامضة تحتمل التَّشبيه والتَّنزيه ، وتحتمل الكفر والإيمان ، حتَّىٰ باتت هذه الكلمات نفسها من المتشابهات ، ومن المؤسف أنَّهم يواجهون العامَّة وأشباههم بهذا ، ومن المحزن أنَّهم ينسبون ما يقولون إلىٰ سلفنا الصَّالح ، ويخيِّلون إلىٰ النَّاس أنَّهم سلفيُّون ، من ذلك قولهم : إنَّ الله تعالىٰ يشار إليه بالإشارة الحسِّيَّة ، وله من الجهات السِّتِّ جهة الفوق ، ويقولون : إنَّه استوىٰ علىٰ عرشه بذاته استواء حقيقاً ، بمعنىٰ : أنَّه استقرَّ فوقه استقراراً حقيقيَّاً ، غير أنَّهم يعودون فيقولون : ليس كاستقرارنا ، وليس علىٰ ما نعرف ، وهكذا يتناولون أمثال هذه الآية ، وليس لهم مستند فيما نعلم إلَّا التشبُّث بالظَّواهر ، ولقد تجلَّىٰ لك مذهب السَّلف والخلف فلا نطيل بإعادته .

ولقد علمت أنَّ حمل المتشابهات في الصِّفات علىٰ ظواهرها مع القول بأنَّها باقية علىٰ حقيقتها ليس رأياً لأحد من المسلمين ، وإنَّما هو رأي لبعض أصحاب الأديان الأخرىٰ ، كاليهود ، والنَّصارىٰ ، وأهل النِّحل الضَّالَّة ، كالمشبِّهة والمجِّسمة ، أمَّا نحن معاشر المسلمين ، فالعُمدة عندنا في أمور العقائد هي الأدلَّة القطعيَّة التي توافرت علىٰ أنَّه تعالىٰ ليس جسماً ، ولا متحيِّزاً ، ولا متجزِّئاً ، ولا متركِّباً ، ولا محتاجاً لأحد ، ولا إلىٰ مكان ، ولا إلىٰ زمان ، ولا نحو ذلك ، ولقد جاء القرآن بهذا في محكماته إذ يقول : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١] ، ويقول : ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر:٧] ، ويقول : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر:١٥] ، وغير هذا كثير في الكتاب والسُّنَّة ، فكلُّ ما جاء مخالفاً بظاهره لتلك القطعيَّات والمحكمات ، فهو من المتشابهات التي لا يجوز اتِّباعها ، كما تبيَّن لك فيما سلف .

ثمَّ إنَّ هؤلاء المتحمِّسين في السَّلف متناقضون ، لأنَّهم يثبتون تلك المتشابهات علىٰ حقائقها ، ولا ريب أنَّ حقائقها تستلزم الحدوث وأعراض الحدوث ، كالجسميَّة ، والتَّجزُّؤ ، والحركة ، والانتقال ، لكنَّهم بعد أن يثبتوا تلك المتشابهات علىٰ حقائقها ينفون هذه اللوازم ، مع أنَّ القول بثبوت الملزومات ونفي لوازمها تناقض لا يرضاه لنفسه عاقل فضلاً عن طالب أو عالم ، فقولهم في مسألة الاستواء الآنفة : إنَّ

الاستواء باقٍ علىٰ حقيقته ، يفيد أنَّه الجلوس المعروف المستلزم للجسميَّة ، والتَّحيُّز ، وقولهم بعد ذلك : ليس هذا الاستواء علىٰ ما نعرف ، يفيد أنَّه ليس الجلوس المعروف المستلزم للجسميَّة والتَّحيُّز ، فكأنَّهم يقولون : إنَّه مستو غير مستو ، ومستقر فوق العرش غير مستقر ، أو متحيِّز غير متحيِّز ، وجسم غير جسم ، أو أنَّ الاستواء علىٰ العرش ليس هو الاستواء علىٰ العرش ، والاستقرار فوقه ليس هو الاستقرار فوقه ، إلىٰ غير ذلك من الإسفاف والتَّهافت ، فإن أرادوا بقولهم : الاستواء علىٰ حقيقته ، أنَّه علىٰ حقيقته التي يعلمها الله ولا نعلمها نحن ، فقد اتَّفقنا ، لكن بقي أنَّ تعبيرهم هذا موهم لا يجوز أن يصدر من مؤمن ، خصوصاً في مقام التَّعليم والإرشاد ، وفي موقف النِّقاش والحِجاج ، لأنَّ القول بأنَّ اللفظ حقيقة أو مجاز لا ينظر فيه إلىٰ علم الله وما هو عنده ، ولكن ينظر فيه إلىٰ المعنىٰ الذي وُضع له اللفظ في عرف اللغة ، والاستواء في اللغة العربيَّة يدلُّ علىٰ ما هو مستحيل علىٰ الله في ظاهره ، فلا بدَّ إذن من صرفه عن هذا الظَّاهر ، واللفظ إذا صُرف عمَّا وضع له واستعمل في غير ما وضع له ، خرج عن الحقيقة إلىٰ المجاز لا محالة ، ما دامت هناك قرينة مانعة من إرادة المعنىٰ الأصلي ، ثمَّ إنَّ كلامهم بهذه الصُّورة فيه تلبيس علىٰ العامَّة ، وفتنة لهم ، فكيف يواجهونهم به ويحملونهم عليه ، وفي ذلك ما فيه من الإضلال وتمزيق وحدة الأمَّة الأمر ، الذي نهانا القرآن عنه ، والذي جعل عمر يفعل ما يفعل بصبغ أو بابن صبيغ ، وجعل مالكاً يقول ما يقول ويفعل ما يفعل بالذي سأله عن الاستواء ، وقد مر بك هذا وذاك .

لو أنصف هؤلاء لسكتوا عن الآيات والأخبار المتشابهة ، واكتفوا بتنزيه الله تعالىٰ عمَّا توهمه ظواهرها من الحدوث ولوازمه ، ثمَّ فوَّضوا الأمر في تعيين معانيها إلىٰ الله وحده ، وبذلك يكونوه سلفيين حقَّاً ، لكنَّها شبهات عرضت لهم في هذا المقام ، فشوَّشت حالهم ، وبلبلت أفكارهم ، فلنعرضها عليك مع ما أشبهها ، والله يتولَّىٰ هدانا وهداهم ، ويجمعنا جميعاً علىٰ ما يحبُّه ويرضاه آمين " .

وقَالَ الإمام محمَّد زاهد بن حسن الحلمي الكوثري : " **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى﴾** [طه: ٥] : ومن أنكر أَنَّ الرَّحمن علىٰ الْعَرْش اسْتَوَىٰ ، فقد أنكر آيَة من الذّكر الْحَكِيم ، فيكفر ، لَكِن الاسْتوَاء الثَّابِت لَهُ جلَّ جلاله ، اسْتِوَاء يَلِيق بجلاله علىٰ مُرَاد الله ، و مرَاد رَسُوله من غير خوض فِي الْمَعْنىٰ ، كَمَا هُوَ مَسْلَك السَّلف ، مِنْهُم ابْن مهْدي ، ومسلك الْخلف الْحمل علىٰ الْملك وَنَحْوه علىٰ مُقْتَضىٰ اللُّغَة ، وَلَيْسَ فِي ذَلِك إِنْكَار الْآيَة ، فحاشاهم من ذَلِك ، وَأَمَّا حمله علىٰ الْجُلُوس والاستقرار فَهُوَ الزَّيغ الْمُبين " . انظر : هامش الأسماء والصفات للبيهقي (ص٣٢٠) .

وقال الإمام أحمد بن مصطفىٰ المراغي في " تفسير المراغي" (٣/ ٩٥) :" ... وإليه يرجع في فهم المتشابه، ومتشابه وهو ما يدلُّ اللفظ فيه علىٰ شيء والعقل علىٰ خلافه فتشابهت الدّلالة ولم يمكن

التَّرجيح كالاستواء علىٰ العرش وكون عيسىٰ روح الله وكلمته، ثمَّ بيَّن أنَّ النَّاس في هذا انقسموا فرقتين: فرقة زائغة يرجعون في تأويله إلىٰ أهوائهم وتقاليدهم لا إلىٰ الأصل المحكم الذي بنىٰ عليه الاعتقاد، وفرقة يقولون آمنَّا به ونفوِّض علمه إلىٰ ربنا، وقد دعوه ألَّا يضلَّهم بعد الهداية، ويرزقهم الثَّبات علىٰ معرفة الحقيقة والاستقامة علىٰ الطَّريقة ".

وقال الإمام أحمد بن مصطفىٰ المراغي في "تفسير المراغي" (٨/ ١٦٨-١٧٣ باختصار) : " واستواؤه تعالىٰ علىٰ العرش ... فالصَّحابة رضوان الله عليهم والأئمَّة من بعدهم لم يشتبه أحد منهم فيه، وقد أثر عن ربيعة شيخ الإمام مالك أنَّه سئل عن قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوىٰ؟ فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرِّسالة، وعلىٰ الرَّسول البلاغ، وعلينا التَّصديق.

وقال الحافظ ابن كثير: مذهب السَّلف الصَّالح مالك والأوزاعىٰ والثَّورىٰ واللّيث ابن سعد والشَّافعي وأحمد وإسحق بن راهويه وغيرهم من أئمَّة المسلمين قديماً وحديثاً إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه.

وقال نعيم بن حماد شيخ البخاري: من شبّه الله بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله- تشبيه، فمن أثبت ما وردت به الآثار الصَّريحة والأخبار الصَّحيحة علىٰ الوجه الذي يليق بجلال الله ونفىٰ عن الله النَّقائص فقد سلك سبيل الهدىٰ" اهـ.

وقال الإمام محمَّد بن عبد الرزَّاق كُرد عَلي في " خطط الشَّام" (٦/ ٢٤١-٢٤٢) : " ... والحاصل أنَّ كلاً من هذين الإمامين الجليلين أبي الحسن وأبي منصور لم يبدعان من عندهما رأيّاً ولم يشتقَّا مذهباً إنَّما هما مقرِّران لمذاهب السَّلف مناضلان عمَّا كان عليه أصحاب رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . أحدهما قام بنصرة مذهب الشَّافعي وما دلَّ عليه ، والثَّاني قام بنصرة مذهب أبي حنيفة وما دلَّ عليه . وناظر كلٌّ منهما ذوي البدع والضَّلالات حتَّىٰ انقطعوا .

وممَّا ينبغي أن يعلم أنَّه ليس بين هاتين الطَّائفتين اختلاف في أصول الدِّين، وإنَّما اختلفوا في بعض مسائل متفرِّعة عن الأصول لا تستلزم تضليلاً ولا تفسيقاً.

ثمَّ أنَّ عقائد أهل السُّنَّة والجماعة تنحصر في أربعة أركان هي مبنىٰ الإيمان: إلهيَّات والصفات والأفعال والسَّمعيات.

الرُّكن الأوَّل : فيما يجب لله تعالىٰ وما يجوز وما يستحيل العالم بجميع أجزاءه حادث وجد بعد أن لم يكن، وهو قابل للفناء وله صانع واجب الوجود لذاته ممتنع العدم بالنَّظر لذاته، واحد لا شريك ولا مثيل له في ذاته وصفاته وأفعاله، قديم لا بداية له، أبدي لا نهاية له، متَّصف بصفات الكمال، منزَّه عن سمات

النَّقص، ليس بجسم ولا جوهر ولا عَرَض، ولا تحلُّه الجواهر ولا الأعراض، ولا يحلُّ في غيره ولا يتَّحد بغيره، ولا يقوم بذاته حادث، منزَّه عن التَّحوُّل والانتقال، استوىٰ علىٰ العرش علىٰ الوجه الذي عناه بالمعنىٰ الذي أراده، استواء يليق بجلال ذاته، وهو فوق سماواته فوق عرشه، مباين لخلقة لا يحمله العرش بل العرش وحملته محمولون بقدرته، ومع ذلك فهو قريب من كلِّ موجود بل هو أقرب إلينا من حبل الوريد " .

وقال الإمام أبو زهرة في "زهرة التفاسير" (٦/ ٢٨٦٣-٢٨٦٤) : " ويقول علماء الكلام: إنَّ للعلماء في مثل هذا النَّصِّ السَّامي ﴿**اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ**﴾ منهاجين: ... والثَّاني يفوّض، فيقول: إنَّ الله ذكر أنَّه استوىٰ علىٰ العرش، فنؤمن بذلك ولكن لَا نحاول أن نبحث عن مدىٰ هذا المعنىٰ ... " .

وقال الإمام محمَّد سيِّد طنطاوي في " التَّفسير الوسيط للقرآن الكريم " : " أمَّا الاستواء علىٰ العرش فذهب سلف الأمَّة إلىٰ أنَّه صفة الله- تعالىٰ- بلا كيف ولا انحصار ولا تشبيه ولا تمثيل لاستحالة اتِّصافه- سبحانه- بصفات المحدَثين، ولوجوب تنزيهه عمَّا لا يليق به ، فيجب الإيمان بها كما وردت وتفويض العلم بحقيقتها إلىٰ الله تعالىٰ .

فعن أمِّ سلمة- رضي الله عنها- أنَّها قالت في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى**﴾ : الكيف غير معقول، والاستواء مجهول، والإقرار به من الإيمان، والجحود به كفر.

وقال الإمام مالك: الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجب، والسُّؤال عنه بدعة.

وقال محمَّد بن الحسن: اتَّفق الفقهاء جميعاً علىٰ الإيمان بالصِّفات من غير تفسير ولا تشبيه.

وقال الإمام الرَّازي: «إنَّ هذا المذهب هو الذي نقول به ونختاره ونعتمد عليه» .

وقال أيضاً : " أمَّا الاستواء علىٰ العرش، فذهب سلف الأمَّة، إلىٰ أنَّه صفة الله- تعالىٰ- بلا كيف ولا انحصار ولا تشبيه ولا تمثيل، لاستحالة اتِّصافه- سبحانه- بصفات المحدَثين، ولوجوب تنزيهه عمَّا لا يليق به: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ .

وأنَّه يجب الإيمان بها كما وردت، وتفويض العلم بحقيقتها إليه- تعالىٰ-.

قال الإمام مالك: الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجب، والسُّؤال عنه بدعة.

وقال محمَّد بن الحسن: اتَّفق الفقهاء جميعاً علىٰ الإيمان بالصِّفات، من غير تفسير ولا تشبيه.

وقال الدكتور وهبة بن مصطفىٰ الزُّحيلي : " العرش أحد المخلوقات بل هو أعظم المخلوقات، لذا خصَّ بالذِّكر، وهو مخلوق معيَّن، وجسم ما، وقد استوىٰ الله علىٰ عرشه بعد خلق السَّماوات والأرض، يدبِّر الأمر، ويصرِّف النِّظام، ويمارس السُّلطان، ويستولي علىٰ زمام الأمور استيلاء شاملاً، ونحن نؤمن

كإيمان الصَّحابة باستواء الله علىٰ العرش بكيفيَّة تليق به، من غير تشبيه ولا تجسيد ولا تكييف، أي من غير تحديد بجهة، ولا تقدير بوصف، وتترك معرفة الحقيقة إلىٰ الله تعالىٰ، قال الإمام مالك رحمه الله: الاستواء معلوم (أي في اللغة) والكيف (أي كيفية الاستواء) مجهول، والسُّؤال عنه بدعة " .

وقال أيضاً : " ثمَّ استوىٰ ربُّنا تبارك وتعالىٰ استواء يليق بعظمته وجلاله، ولا يعلم كيفيَّته إلَّا هو، والعرش أعظم المخلوقات، واستوىٰ بقهره وغلبته، وقد سئل الإمام مالك: كيف استوىٰ؟ فقال: «الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجب، والسُّؤال عنه بدعة» .

وقال أيضاً : " والله تعالىٰ في استوائه علىٰ العرش يدبِّر أمر الخلائق والكون بما يتَّفق مع حكمته وعلمه، ويقدِّر أمر الكائنات علىٰ ما اقتضته حكمته، وسبقت به كلمته " .

وقال أيضاً : " ومن مظاهر قدرة الله تعالىٰ وعظيم سلطانه: أنَّه سبحانه هو الذي خلق السَّماوات بغير أعمدة نشاهدها بالعين المجرَّدة، ثمَّ استوىٰ الله علىٰ أعظم المخلوقات وهو العرش استواء يليق به "

وقال أيضاً : " ثمَّ استوىٰ علىٰ أعظم مخلوقاته: وهو العرش العظيم استواء يليق بذات الله وجلاله من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تحديد بزمان أو مكان " . انظر : التفسير الوسيط للزحيلي (١/ ٦٧٤) ، (٢/ ٩٤٠) ، (٢/ ١١٤٤) ، (٣/ ٢٠٤١) بالترتيب .

وقال الأستاذ وهبي سليمان غاوجي الألباني ، في تقديمه لكتاب : " إيضاح الدَّليل " لابن جماعة الكناني الحموي (ص٤٣-٤٥) : " وَقَالَ الْمُحَقِّق المتقن الشَّيخ شُعَيْب الأرنؤوط ، مُحَقّق سير أَعْلَام النُّبلاء للذَّهبي ، وَشرح السُّنَّة لِلْبَغوِيِّ ، وَزَاد الْمسير لِابْنِ الْجَوْزِيّ ، وَغَيرهَا ، فِي مُقَدّمَة " أقاويل الثِّقَات فِي تَأْوِيل الْأَسْمَاء وَالصِّفَات " للشَّيْخ مرعي بن يُوسُف الْحَنْبَلِيّ : " وَلَا بُدَّ لي من التَّنويه علىٰ أَنَّ مَذْهَب السَّلف لَا يضرُّهُ أَن يكون بعض المنتسبين إِلَيْهِ قد أثبتوا خطأ صِفَات الله تَعَالَىٰ اعْتِمَاداً علىٰ أَحَادِيث ضَعِيفَة واهية ، الْتبس عَلَيْهِم أمرُهَا ، لأَنَّهم لَيْسُوا من أهل الشَّأْن ، فَإِنَّ صنيعهم هَذَا لَا علاقَة لَهُ بِصِحَّة وسلامة الْمنْهَج الذي انْتهىٰ إليه السَّلف ، فَمَا كَانَ من هَذَا الْقَبِيل مِمَّا هُوَ منشور فِي بعض الْكتب يردُّ وَلَا يُقبل ، وَيتّبع فِي ذَلِك الْقَاعِدَة الْعَامَّة فِي هَذَا الْبَاب وَغَيره فِي الِاعْتِمَاد علىٰ مَا صَحَّ من الْأَحَادِيث وردِّ مَا سواهُ .

قلت : وَمَا نسب إِلىٰ ابْن عَبَّاس رَضِي الله عَنْهُمَا أَنَّه قَالَ فِي قَوْله تَعَالَىٰ : ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْش**﴾ [الأعراف: ٥٤] ، اسْتَقرَّ علىٰ الْعَرْش ، وَقد امْتَلَأَ بِهِ أَو صعد إِلَيْهِ أَو اسْتَوَت عِنْده الخلائق ، وما إلىٰ ذلك ، فذلك من رواية أبي صالح ومحمد بن مروان الكلبي . قال البيهقي :كلُّهم متروك عِنْد أهل الْعلم بِالْحَدِيث لَا يحتجُّون بِشَيْء من رواياتهم ، لِكَثْرَة الْمَنَاكِير فِيهَا ، وَظُهُور الْكَذِب مِنْهُم فِي رواياتهم . وَنقل عَن حبيب

بن أبي ثَابت : كُنَّا نُسَمِّيه دروغ زن -ومعناه بالفارسيَّة : الكذَّاب- يَعْنِي أَبَا صَالح مولىٰ أم هانئ ، وَذكره بِسَنَدِهِ إِلىٰ عَليّ بن الْمَدِينِيّ ، قَالَ : سَمِعت يحيىٰ بن سعيد الْقطَّان يحدِّث عَن سُفْيَان ، قَالَ : قَالَ الْكَلْبِيّ : قَالَ لي أبو صَالح : كلُّ مَا حدَّثتك كذب .

وَعَن سُفْيَان ، عَن الْكَلْبِيّ ، قَالَ : قَالَ لي أَبُو صَالح : انْظُر كلَّ شَيْء رويت عنِّي عَن ابْن عَبَّاس رَضِي الله عَنْهُمَا ، فَلَا ترْوِه .

وَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَة : قُلْنَا للكلبي : بيِّن لنا مَا سَمِعت من أبي صَالح ، وَمَا هُوَ قَوْلك ، فَإِذا الْأَمر عِنْده قَلِيل .

وَقَالَ يحيىٰ بن معِين : الْكَلْبِيّ لَيْسَ بِشَيْء .

وَقَالَ الإِمَام البُخَارِيّ :مُحَمَّد بن مَرْوَان الْكَلْبِيّ الْكُوفِي صَاحب الْكَلْبِيّ سكتوا عَنهُ ، وَلَا يكْتب حَدِيثه الْبَتَّةَ ، قلت : وَكَيف يجوز أَن تكون مثل هَذِه الْأَقَاوِيل صَحِيحَة عَن ابْن عَبَّاس رَضِي الله عَنْهُمَا ثمَّ لَا يَرْوِيهَا وَلَا يعرفهَا أحد من أَصْحَابه الْأَثْبَات مَعَ شدَّة الْحَاجة إِلىٰ مَعْرفَتهَا ؟ وَمَا تفرَّد بِهِ الْكَلْبِيّ وَأَمْثَاله يُوجب الْحَدَّ لله تَعَالَىٰ ، وَالْحَدُّ يُوجب الْحَدث ، لحَاجَة الْحَدِّ إِلىٰ حادٍّ خصَّه بِهِ ، والباري قديم لم يزل ، وَقد علم المشتغلون بالتَّفسير والْحَدِيث أَنَّ ابْن عَبَّاس رَضِي الله عَنْهُمَا هُوَ أَكثر من افتري عَلَيْهِ من أقاويل فِي التَّفْسِير والْحَدِيث ، وَلَعَلَّ ذَلِك كَانَ لمكانته رَضِي الله عَنهُ من رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ودعائه لَهُ أَن يفقِّهه الله فِي الدِّين ، ويعلِّمه التَّأْوِيل ، ولكونه ابْن عَمّ رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَإِنَّك لتجد لَهُ تفاسير عدَّة فِي آيَة وَاحِدَة ، وتجد فِيهَا تنافراً وتعارضاً ، وَلَا حول وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه ، أَلا لَيْت من يعدّ رِسَالَة دكتوراة أَن يكْتب فِي ابْن عَبَّاس رَضِي الله عَنهُ وجوانبه الْعَظِيمَة فِي الْعُلُوم ، ويمحِّص تمحيصاً مَا رُوِيَ عَنهُ من أَقْوَال فِي التَّفْسِير ، وَفِي الإعتقاد ، وَأَحَادِيث فِي ذَلِك وَذَاكَ .

وَظهر من قَالَ بِغَيْر دَلِيل من الْكتاب وَالسُّنَّة : إِنَّ الله تَعَالَىٰ اسْتَوَىٰ بِذَاتِهِ فَوق الْعَرْش ، بَدَلاً من **﴿اسْتَوَى على الْعَرْش﴾** الثَّابِت بِنَصِّ الْقُرْآن الْكَرِيم ، وَإِنَّ الله بَائِن من خلقه ، قَالَ الإِمَام الكوثري رَحمَه الله تَعَالَىٰ : وَلَفظ بَائِن من خلقه لم يرد فِي كتاب وَلَا سُنَّة ، وإِنَّما أطلق من أطلق من السَّلف بِمَعْنىٰ نفي الممازجة ، ردًّا علىٰ جهم ، لَا بِمَعْنىٰ الابتعاد بالمسافة ، تَعَالَىٰ الله عَن ذَلِك ، كَمَا صرَّح بذلك فِي الْأَسْمَاء وَالصِّفَات . وَأَمَّا لفظ فَوق الْعَرْش فَلم يرد مَرْفُوعاً إِلَّا فِي بعض طرق حَدِيث الأوعال من رِوَايَة ابْن مندة فِي التَّوحيد ، وَعبد الله بن عميرَة فِي سَنَده مَجْهُول الْحَال ، وَلم يدْرك الْأَحْنَف ، فضلاً عَن العبَّاس .

وَقَالَ السَّلَفِي !!! محمَّد نَاصِر الدِّين الألباني فِي مُقَدّمَة مُخْتَصر كتاب الْعُلُوّ لِلْإِمَام الذَّهَبِيّ بعد كَلَام : وَمن هَذَا الْعرض تبيَّن أَنَّ هَاتين اللفظتين : بِذَاتِهِ ، بَائِن ، لم تَكُونَا معروفتين فِي عهد الصَّحَابَة رضوَان الله عَلَيْهِم ، قلت : وَلَا فِي عهد التَّابِعين ، وَلَكِن لمَّا ابتدع الجهم وَأَتْبَاعه الْقَوْل بِأَنَّ الله فِي كلِّ مَكَان ، اقْتضىٰ

ضَرُورَة الْبَيَان أَن يتَلَفَّظ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّة الْأَعْلَام بِلَفْظ بَائِن دون أَن يُنكره أحد مِنْهُم ، أَي : من أُولَئِكَ الَّذين أَحدقُوا . قلت : لقد رأىٰ أُولَئِكَ وَدون دَلِيل أَنَّ سَبِيل الرَّدِّ علىٰ الجهم الَّذِي حكم عَلَيْهِ بِالْكفْر ، وَقتل عَلَيْهِ ، وَالْحَمْد لله ، هُوَ التَّلَفُّظ بِمَا يُوهم التَّشْبِيه والتَّجسيم فِي حقِّ الله تَعَالَىٰ ، والحلول فِي مَكَان ، فَقَالُوا : مستو بِذَاتِهِ ، وبائن عَن خلقه ، فدفعوا تَعْطِيل الجهم وتأويله بِشَيْء قريب غير بعيد من حَيْثُ اللَّفْظ من تجسيم محمَّد بن كرَّام السِّجسْتانِي حتَّىٰ ظَهَرُوا كَأَنَّهُمْ أَوْلِيَاء علىٰ الله تَعَالَىٰ ، يضيفون إِلَيْهِ مَا شَاءُوا من الألقاب حرصاً علىٰ التَّوحيد !!! أَلا ليتهم سكتوا ، ونزَّهوا ، وفوَّضوا ، كَمَا فعل السَّلف ، وَسَيَأْتِي بَيَان هَذَا ...

وَلَقَد تقدَّم قَول التَّابِعِيّ الْجَلِيل أبي حنيفَة رَحمَه الله تَعَالَىٰ : لَا يَنْبَغِي لأحد أَن ينْطق فِي الله تَعَالَىٰ بِشَيْء من ذَاته ، وَلَكِن يصفه بِمَا وصف سُبْحَانَهُ بِهِ نَفسه ، وَلَا يَقُول فِيهِ بِرَأْيِهِ شَيْئاً .

وَقَالَ إِمَام الْحَرَمَيْنِ رَحمَه الله تَعَالَىٰ : أجمع الْمُسلمُونَ علىٰ منع تَقْدِير صفة مُجْتَهد فِيهَا لله عزَّ وجلَّ لَا يتَوَصَّل فِيهَا إِلىٰ قطع بعقل أَو سمع ، وَأَجْمع الْمُحَقِّقُونَ علىٰ أَنَّ الظَّوَاهِر يَصحُّ تخصيصها أَو تَركهَا بما لا يقطع بِهِ من أَخْبَار الْآحَاد والأقيسة وَمَا يتْرك بِمَا لَا يقطع بِهِ كَيفَ يقطع بِهِ " .

﴿سُؤالٌ﴾ : أُذْكُرْ لَنَا بَعْضَاً مِنَ الآيَاتِ التِيْ وَرَدَ فِيْهَا لَفْظُ العَيْنِ مُضَافَاً إِلَى اللهِ تَعَالَى ؟

الجواب : جاء لفظ العين في العديد من النُّصوص ، من ذلك :

قوله تعالىٰ : **﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنا وَوَحْينا وَلا تُخاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾** [هود: ٣٧] .

وقوله تعالىٰ : **﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلى عَيْنِي﴾** [طه: ٣٩] .

وقوله تعالىٰ : **﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾** [الطور: ٤٨] .

وقوله تعالىٰ : **﴿وَحَمَلْناهُ عَلى ذاتِ أَلْواحٍ وَدُسُرٍ * تَجْرِي بِأَعْيُنِنا جَزاءً لِمَنْ كانَ كُفِرَ﴾** [القمر: ١٣-١٤] .

﴿سُؤالٌ﴾ : أذكر لنا بعضاً من أقوال العلماء في تفويض العين المضافة إلى الله تعالى ؟

الجواب : لمَّا كان مذهب جمهور علماء السَّلف هو التَّسليم لنصوص الكتاب والسنَّة ، وإمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تحديد ولا تشبيه ولا تصوير . فقد كان موقفهم من لفظ العين تماماً كموقفهم من غيرها من الألفاظ التي تشعر بالتَّشبيه والتَّجسيم كالوجه واليد ... ومن أقوال العلماء في ذلك :

قال الإمام عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الدَّاني في " الرِّسالة الوافية لمذهب أهل السُّنَّة في الاعتقادات وأصول الدِّيانات" (ص١٢٢-١٢٣) : " فنص سبحانه علىٰ إثبات أسمائه وصفات ذاته ، فأخبر جلَّ ثناؤه ... والأعين: كما أفصح القرآن بإثباتها من صفاته فقال عزَّ وجلَّ: **﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنا﴾** [الطور:٤٨] ، وقال: **﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنا﴾** [هود:٣٧] ، وقال: **﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنا﴾** [القمر:١٤] ،

وقال: ﴿**وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي**﴾ [طه:٣٩] ، وليست عينه بحاسَّة من الحواس، ولا تشبه الجوارح والأجناس إذ: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورى:١١] " .

وقال الإمام البيهقي في " الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرَّشاد علىٰ مذهب السَّلف وأصحاب الحديث" (ص١١٧) : " وفي الجملة يجب أن يعلم ... أنَّ عينه ليست بحدقة ، وإنَّما هذه أوصاف جاء بها التَّوقيف فقلنا بها ونفينا عنها التَّكييف فقد قال : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورىٰ: ١١] ، وقال : ﴿**وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ**﴾ [الإخلاص: ٤] ، وقال : ﴿**هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا**﴾ [مريم: ٦٥] .

وفي كتابه الفتح نقل الحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي في " فتح الباري" (١٣/ ٣٩٠) عن ابن المنير (٦٨٣هـ) قوله : " وَلِأَهْلِ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ : كَالْعَيْنِ ، وَالْوَجْهِ ، وَالْيَدِ ، ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهَا صِفَاتُ ذَاتٍ أَثْبَتَهَا السَّمْعُ وَلَا يَهْتَدِي إِلَيْهَا الْعَقْلُ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْعَيْنَ كِنَايَةٌ عَنْ صِفَةِ الْبَصَرِ ، وَالْيَدَ كِنَايَةٌ عَنْ صِفَةِ الْقُدْرَةِ ، وَالْوَجْهَ كِنَايَةٌ عَنْ صِفَةِ الْوُجُودِ .

وَالثَّالِثُ : إِمْرَارُهَا عَلَىٰ مَا جَاءَتْ مُفَوَّضاً مَعْنَاهَا إِلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ .

وَقَالَ الشَّيخ شِهَابُ الدِّين السَّهْرَوَرْدِيُّ (٦٣٢هـ) فِي كِتَابِ الْعَقِيدَةِ لَهُ : أَخْبَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَثَبَتَ عَنْ رَسُولِهِ الِاسْتِوَاءُ ، وَالنُّزُولُ ، وَالنَّفْسُ ، وَالْيَدُ ، وَالْعَيْنُ ، فَلَا يُتَصَرَّفُ فِيهَا بِتَشْبِيهٍ ، وَلَا تَعْطِيلٍ ، إِذْ لَوْلَا إِخْبَارُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ مَا تَجَاسَرَ عَقْلٌ أَنْ يَحُومَ حَوْلَ ذَلِكَ الْحِمَىٰ . قَالَ الطِّيبِيُّ هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْمُعْتَمَدُ وَبِهِ يَقُولُ السَّلَفُ الصَّالِحُ " .

قلت : وقد سبق القول بأنَّ الله تعالىٰ في صفاته متعال عن الاشباه ، ولذا فإنَّ الواجب يُحتّم علينا الإيمان بكلِّ أمر ثبت التَّنزيل فيه علىٰ مراد الله تعالىٰ ، ومن جملة ذلك لفظة (العَيْن) ، هذا إذا لم نصل إلىٰ المعنىٰ المُراد من ذلك اللفظ ، وذلك بعد استفراغ الوسع والطَّاقة في سبيل الوصول إلىٰ المعنىٰ المراد ...

قال الإمام الكوثري : " ومن ذكر من السَّلف أنَّ العين واليد صفتان لم يرد بهذا اللفظ القول بالجارحة ، بل يكون قائلاً بأنَّ المراد بالعين معنىٰ قائم بالله ، وكذلك اليد ، لكن لا أعيِّن ذلك المعنىٰ المراد ، بأن أقول : إنَّه الرُّؤية أو الحفظ والقدرة ، أو النِّعمة أو العناية الخاصَّة ، لكون تعيين المراد من بين المحتملات الموافقة للتَّنزيه تحكُّماً علىٰ مراد الله ، وتسميته لهما صفتين تدلُّ علىٰ أنَّه جازم بأنَّهما ليستا من قبيل أجزاء الذَّات ، تعالىٰ الله عن ذلك ، ومن قال : وله يد بها يبطش ، وعين بها يرىٰ ، جعلهما من قبيل الجوارح

وخالف السَّلف الصَّالح . وقد قال التِّرمذي عند الكلام علىٰ حديث : " يمين الرَّحمن ملأىٰ سحَّاء " : وهذا حديث قد روته الأئمَّة نؤمن به كما جاء من غير أن يفسَّر أو يتوهَّم ، هكذا قال غير واحد من الأئمَّة ، منهم : الثَّوري ، ومالك بن أنس ، وابن عيينة ، وابن المبارك ، أنَّه تروىٰ هذه الأشياء ، ويؤمن بها ، فلا يقال كيف " . انظر : السيف الصقيل في الرد علىٰ ابن زفيل ، السُّبْكِي ، ومعه تكملة الرد علىٰ نونية ابن القيم للكوثري (ص١٦٧) ...

وقال الإمام عبد الوهاب خلَّاف في "علم أصول الفقه"(ص١٧٦-١٧٧) :" فالحروف الهجائيَّة المقطعة في أوائل بعض السُّوَر لا تدلُّ بنفسها علىٰ المراد منها، ولم يفسِّر الله ما أراده منه ،ا فهو أعلم بمراده. وكذلك الآيات الموهم ظاهرها تشبيه الخالق بخلقه لا يمكن أن يفهم منها معنىٰ ألفاظها اللغويَّة، لأنَّ الله سبحانه منزَّه عن اليد والعين والمكان وكلّ ما يشبه خلقه، فـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ، ولم يُبيِّن الشَّارع ما أراد منها فهو أعلم بمراده. هذا هو رأي السَّلف في معنىٰ المتشابه، فهم يفوِّضون إلىٰ الله علمه ويؤمنون به ولا يبحثون تأويله. وأمَّا رأي الخلف في أنَّ هذه الآيات ظاهرها مستحيل، لأنَّ الله لا يدَ له ولا عين ولا مكان، ويراد به معنىٰ يحتمله اللفظ ولو بطريق المجاز، وليس فيه تشبيه الخالق بخلقه. فقوله تعالىٰ: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:١٠] ، تأويله: قدرة الله فوق قدرتهم، وقوله: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هود:٣٧] ، واصنع الفلك برعايتنا وإحاطتنا، وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ﴾ [المجادلة:٧] ، وتأويله: أنَّه سبحانه مع كل من يتناجون بعلمه وإحاطته وهكذا.

ومنشأ هذا الخلاف اختلافهم في قوله تعالىٰ في شأن المتشابهات: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧] ، فمن جعل الوقف علىٰ لفظ الجلالة قال لا يعلم تأويل المتشابه إلَّا الله، فنؤمن به ونفوِّض علمه له ولا نبحث في تأويله، ومن جعل الوقف علىٰ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧] ، قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ ، فهم يعلمون تأويله بإرادة معنىٰ يحتمله اللفظ، ويتَّفق وتنزيه الخالق عن مشابهة خلقه.

والذي يظهر لي أنَّه الحقّ: هو تفسير المتشابهات في القرآن بالمتشابهات أي المحتملات التي يكون احتمالها مجالاً للاختلاف في تأويلها، وهي تقابل المحكمات التي أحكمت عباراتها وحفظت من الاشتباه واحتمال التَّأويل. فعلىٰ هذا ليس في القرآن ما لا سبيل إلىٰ علم المراد منه، وإنَّما فيه ألفاظ تدلُّ علىٰ المراد منها بنفسها من غير اشتباه ولا احتمال للتَّأويل والاختلاف، وفيه ألفاظ تدلُّ علىٰ معنىٰ ويحتمل أن يراد منها غيره، وهذه مجال البحث والاجتهاد لإزالة الاحتمال وتعيين المراد، وفيه ألفاظ لا تدلُّ علىٰ المراد منها بنفسها ولكن أحاطها الشَّارع بقرائن أو ألحقها ببيان يفسّر ما أراد منها، لأنَّ الله أنزل

القرآن للتَّدبُّر والذِّكر فكيف يكون في آياته ما لا سبيل إلىٰ فهمه مطلقاً؟! والمقطَّعات في أوائل بعض السُّور ذكرت للدّلالة علىٰ أنَّ القرآن الذي أعجز النَّاس هو مكون من حروفهم وليس من حروف أخرىٰ غريبة عنهم، ولهذا يرىٰ أنَّ أكثر السُّور المبدوءة بهذه المقطَّعات فيها ذكر الكتاب بعد سرد هذه الحروف"
.

فهذه طائفة من أقوال العلماء الذين نصُّوا علىٰ أنَّ مذهب العديد من علماء السَّلف وبعض الخلف في لفظة العين الواردة في الكتاب العزيز ، إنَّما هو التَّفويض إلىٰ الله تعالىٰ ، مع تنزيهه سبحانه وتعالىٰ عن الشَّبيه والجوارح والأعضاء....

﴿سُؤالٌ﴾ : أُذْكُرْ لَنَا بَعْضَاً مِنَ الآيَاتِ التِيْ وَرَدَ فِيْهَا لَفْظُ اليَدِ مُضَافَةً إِلَى اللهِ تَعَالَى ؟

الجواب : جاء ذكر اليد في العديد من النُّصوص الشَّرعيَّة في الكتاب والسنَّة ، ومن ذلك :

قوله تعالىٰ : **﴿وَقالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِما قالُوا بَلْ يَداهُ مَبْسُوطَتانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْياناً وَكُفْراً وَأَلْقَيْنا بَيْنَهُمُ الْعَداوَةَ وَالْبَغْضاءَ إِلى يَوْمِ الْقِيامَةِ كُلَّما أَوْقَدُوا نارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَساداً وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾** [المائدة: ٦٤] .

وقوله تعالىٰ : **﴿قالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِما خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعالِينَ﴾** [ص: ٧٥] .

وقوله تعالىٰ : **﴿تَبارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾** [الملك: ١] ...

وورد ذكر اليد في العديد من أحاديثه صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، منها :

حديث الشَّفاعة الطَّويل وفيه : " فَيَأْتُونَ آدَمَ ، فَيَقُولُونَ : أَنْتَ آدَمُ أَبُو النَّاسِ ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ ، وَأَسْكَنَكَ جَنَّتَهُ ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلاَئِكَتَهُ " . أخرجه البخاري (٩/ ١٣١ برقم ٧٤٤٠) .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : " قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : أَنْفِقْ أُنْفِقْ عَلَيْكَ ، وَقَالَ : يَدُ اللَّهِ مَلْأَىٰ لاَ تَغِيضُهَا نَفَقَةٌ ، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ، وَقَالَ : أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالأَرْضَ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَدِهِ ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ المَاءِ ، وَبِيَدِهِ المِيزَانُ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ " . أخرجه البخاري (٦/ ٧٣ برقم ٤٦٨٤) ، مسلم (٢/ ٦٩١ برقم ٩٩٣) .

﴿سُؤالٌ﴾: أذكر لنا بعضاً من أقوال العلماء في تفويض اليد المضافة إلى الله تعالى ؟

الجواب : قال الإمام محمَّد بن عيسىٰ بن سَوْرة بن م ىٰ بن الضحَّاك ، التِّرمذي ، أبو عيسىٰ بعد روايته لحديث : " يَمِينُ الرَّحْمَنِ مَلأَىٰ ، سَحَّاءُ لاَ يُغِيضُهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ ، قَالَ : أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ ؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ ، وَعَرْشُهُ عَلَىٰ الْمَاءِ ، وَبِيَدِهِ الأُخْرَىٰ الْمِيزَانُ يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ " : " هَذَا

حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الآيَةِ : **﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾** [المائدة: ٦٤] .

وَهَذَا حَدِيثٌ قَدْ رَوَتْهُ الأَئِمَّةُ ، نُؤْمِنُ بِهِ كَمَا جَاءَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُفَسَّرَ أَوْ يُتَوَهَّمَ ، هَكَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ : الثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ تُرْوَىٰ هَذِهِ الأَشْيَاءُ وَيُؤْمَنُ بِهَا ، وَلاَ يُقَالُ كَيْفَ " . انظر : سنن الترمذي (٥/ ١٠٠) .

وقال الإمام أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العبَّاس بن مرداس الإسماعيلي الجرجاني في " اعتقاد أئمَّة الحديث" (ص٥١) : " وخلق آدم عليه السَّلام بيده ، ويداه مبسوطتان ينفق كيف شاء ، بلا اعتقاد كيف يداه ، إذ لم ينطق كتاب الله تعالىٰ فيه بكيف .

ولا يعتقد فيه الأعضاء ، والجوارح ، ولا الطُّول والعرض ، والغلظ ، والدِّقَّة ، ونحو هذا ممَّا يكون مثله في الخلق ، وأنَّه ليس كمثله شيء ، تبارك وجه ربِّنا ذو الجلال والإكرام " .

وقال الإمام عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الدَّاني في "الرِّسالة الوافية لمذهب أهل السُّنَّة في الاعتقادات وأصول الدِّيانات"(ص١٢١-١٢٣) : " وأنَّه لم يزل مسمِّياً لنفسه بأسمائه ، وواصفاً لها بصفاته ، قبل إيجاد خلقه ، وأنَّه قديم بأسمائه وصفات ذاته التي منها : الحياة التي بان بها من الأموات والموات ، والقدرة التي أبدع بها الأجناس والذَّوات ، والعلم الذي أحكم به جميع المصنوعات ، وأحاط بجميع المعلومات ، والإرادة التي صرف بها جميع أصناف المخلوقات ، والسَّمع والبصر اللذان أدرك بهما جميع المسموعات والمبصرات ، والكلام الذي باين فيه أهل السُّكوت والخرس وذوي الآفات ، والبقاء الذي سبق به المكوّنات ، وباين معه جميع الفانيات ، كما أخبر تعالىٰ فقال : **﴿وَلِلَّهِ الْأَسْماءُ الْحُسْنى فَادْعُوهُ بِها﴾** الآية ...

فنصَّ سبحانه علىٰ إثبات أسمائه وصفات ذاته ، فأخبر جلَّ ثناؤه أنَّه ذو الوجه الباقي بعد تقضي الماضيات ، وهلاك جميع المخلوقات ، وقال تعالىٰ : **﴿كُلُّ شَيْءٍ هالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾** ، وقال : **﴿وَيَبْقى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالْإِكْرامِ﴾** .

واليدين : علىٰ ما ورد من إثباتهما في قوله تعالىٰ مخبراً عن نفسه في كتابه : **﴿وَقالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾** الآية ، وقال عزَّ وجلّ : **﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِما خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾** ، وليستا بجارحتين ، ولا ذواتي صورة . وقال تعالىٰ : **﴿وَالسَّماواتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾** ، وتواترت بإثبات ذلك من صفاته عن الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وقال : " كلتا يديه يمين " : يعني صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه لا يتعذَّر عليه بأحديهما ما يتأتَّىٰ بالأخرىٰ" .

وقال الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرَّحمن الصَّابوني في " عقيدة السَّلف أصحاب الحديث " (ص١-٣) : أصحاب الحديث ، حفظ الله أحياءهم ورحم أمواتهم ، يشهدون لله تعالىٰ بالوحدانيَّة ، وللرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بالرِّسالة والنُّبوَّة ، ويعرفون ربَّهم عزَّ وجلَّ بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله ، أو شهد له بها رسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ ما وردت الأخبار الصِّحاح به ، ونقلته العدول الثِّقات عنه ، ويثبتون له جلَّ جلاله ما أثبت لنفسه في كتابه ، وعلىٰ لسان رسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ولا يعتقدون تشبيهاً لصفاته بصفات خلقه ، فيقولون : إنَّه خلق آدم بيده ، كما نصَّ سبحانه عليه في قوله – عزَّ من قائل – : **﴿يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِما خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾** ، ولا يحرِّفون الكلام عن مواضعه بحمل اليدين علىٰ النِّعمتين ، أو القوَّتين ، تحريف المعتزلة الجهميَّة ، أهلكهم الله ، ولا يكيِّفونهما بكيف أو تشبيههما بأيدي المخلوقين ، تشبيه المشبِّهة ، خذلهم الله ، وقد أعاذ الله تعالىٰ أهل السنَّة من التَّحريف والتَّكييف ، ومنَّ عليهم بالتَّعريف والتَّفهيم ، حتَّىٰ سلكوا سبل التَّوحيد والتَّنزيه ، وتركوا القول بالتَّعطيل والتَّشبيه ، واتَّبعوا قول الله عزَّ وجلَّ : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** .

قولهم في الصِّفات : وكذلك يقولون في جميع الصِّفات التي نزل بذكرها القرآن ، ووردت بها الأخبار الصِّحاح من السَّمع ، والبصر ، والعين ، والوجه ، والعلم ، والقوَّة ، والقدرة ، والعزَّة ، والعظمة ، والإرادة ، والمشيئة ، والقول ، والكلام ، والرِّضا ، والسّخط ، والحياة ، واليقظة ، والفرح ، والضَّحك ، وغيرها ، من غير تشبيه لشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين ، بل ينتهون فيها إلىٰ ما قاله الله تعالىٰ ، وقاله رسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من غير زيادة عليه ولا إضافة إليه ، ولا تكييف له ولا تشبيه ، ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير ، ولا إزالة للفظ الخبر عمَّا تعرفه العرب ، وتضعه عليه بتأويل منكر ، ويجرونه علىٰ الظَّاهر ، ويكِلون علمه إلىٰ الله تعالىٰ ، ويقرُّون بأنَّ تأويله لا يعلمه إلا الله ، كما أخبر الله عن الرَّاسخين في العلم أنَّهم يقولونه في قوله تعالىٰ : **﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا وَما يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُوا الأَلْبابِ﴾** " .

وقال الإمام البيهقي في " الأسماء والصِّفات" (١٥٨/٢) : " وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ (٣٨٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ : لِيسَ فِيمَا يُضَافُ إِلَىٰ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ صِفَةِ الْيَدَيْنِ شِمَالٌ ، لِأَنَّ الشِّمَالَ مَحَلُ النَّقْصِ وَالضَّعْفِ ، وَقَدْ رُوِيَ : " كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ " ، وَلَيْسَ مَعْنَىٰ الْيَدِ عِنْدَنَا الْجَارِحَةَ ، إِنَّمَا هُوَ صِفَةٌ جَاءَ بِهَا التَّوْقِيفُ ، فَنَحْنُ نُطْلِقُهَا عَلَىٰ مَا جَاءَتْ وَلَا نُكَيِّفُهَا ، وَنَنْتَهِي إِلَىٰ حَيْثُ انْتَهَىٰ بِنَا الْكِتَابُ وَالْأَخْبَارُ الْمَأْثُورَةُ الصَّحِيحَةُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَةِ " .

وقال الإمام عياض بن موسىٰ بن عياض بن عمرون اليحصبي السّبتي في " مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار" (٢/٣٠٣) : " ... وَقَوله : " يبسط يَده بِاللَّيْلِ ليتوب مسيء النَّهَار " ، من هَذَا أَيْضاً ، وَيكون إِشَارَة إِلَىٰ الْقبُول والأنعام عَلَيْهِ ، وَمِنْه قَوْله تَعَالَىٰ : ﴿**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاء**﴾ [المائدة: ٦٤] ، وَقَوله : " كتب التَّوْرَاة بِيَدِهِ ، وَخلق آدم بِيَدِهِ ، وَيقبض السَّمَوَات بِيَدِهِ ،وَمثل هَذَا مِمَّا جَاءَ فِي الحَدِيث وَالْقُرْآن من إِضَافَة الْيَد إِلَىٰ الله تَعَالَىٰ ، اتّفق الْمُسلمُونَ أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة أَن الْيَد هُنَا لَيست بجارحة ، وَلَا جسم ، وَلَا صُورَة ، ونزهوا الله تَعَالَىٰ عَن ذَلِك ، إِذْ هِيَ صِفَات الْمُحدثين ، واثبتوا مَا جَاءَ من ذَلِك إِلَىٰ الله تَعَالَىٰ ، وآمنوا بِهِ ، وَلم ينفوه ، وَذهب كثير من السّلف إِلَىٰ الْوُقُوف هُنَا ، وَلَا يزِيدُونَ ، ويسلِّمون ، ويكِلون علم ذَلِك إِلَىٰ الله وَرَسُوله ، صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَذَلِكَ قَالُوا فِي كل مَا جَاءَ من مثله من الْمُتَشَابه ... " .

وقال الإمام الرَّازي : " واعلم أنَّ لفظ اليد حقيقة في هذه الجارحة المخصوصة ، إلَّا أنَّه يستعمل علىٰ سبيل المثال المجاز في أمور غيرها :

فَالأَوَّلُ : أنه يستعمل لفظ اليد في القدرة ، يقال : يد السُّلطان فوق يد الله الرعيَّة . أي : قدرته غالبة علىٰ قدرتهم. والسَّبب في حسن هذا المجاز : أنَّ كمال حال هذا العضو ، إنَّما يظهر بالصفة المسمَّاة بالقدرة . ولمَّا كان المقصود من اليد حصول القدرة ، أطلق اسم القدرة علىٰ اليد ، وقد يقال : هذه البلدة في يد الأمير ، وإن كان الأمير مقطوع اليد ، ويقال : فلان في يده الأمر والنَّهي والحلّ والعقد ، والمراد : ما ذكرناه .

وَالثَّانِي : أنَّ اليد قد يراد بها النِّعمة ، وإنَّما حسن هذا المجاز ، لأنَّ آلة عطاء النَّعمة اليد . فإطلاق اسم اليد علىٰ النِّعمة ، إطلاق لاسم السَّبب علىٰ المسبَّب .

الثَّالِثُ : أنَّه قد يذكر لفظ اليد صلة الكلام علىٰ سبيل التَّأكيد . كقولهم : يداك أوكتا ، ويقرب منه : قوله تعالىٰ : ﴿**فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْواكُمْ صَدَقَةً**﴾ [المجادلة : ١٢] . وقوله : ﴿**وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّياحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ**﴾ [الفرقان : ٤٨] ، فإنَّ النَّجوىٰ الرَّحمة ، ولا يكون لها هذان العنصران المسمَّيان باليدين " . انظر : أساس التقديس (ص١٤١-١٤٢) .

وقال الإمام الرَّازي – أيضاً –: " وأَمَّا جُمْهُورُ الْمُوَحِّدِينَ فَلَهُمْ فِي لَفْظِ الْيَدِ قَوْلَانِ :
الْأَوَّلُ : قَوْلُ مَنْ يَقُولُ : الْقُرْآنُ لَمَّا دَلَّ عَلَىٰ إِثْبَاتِ الْيَدِ للَّه تَعَالَىٰ آمَنَّا بِهِ ، وَالْعَقْلُ لَمَّا دَلَّ عَلَىٰ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ يَدُ اللَّه عِبَارَةً عَنْ جِسْمٍ مَخْصُوصٍ وَعُضْوٍ مُرَكَّبٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ وَالْأَبْعَاضِ آمَنَّا بِهِ ، فَأَمَّا أَنَّ الْيَدَ مَا

هِيَ وَمَا حَقِيقَتُهَا فَقَدْ فَوَّضْنَا مَعْرِفَتَهَا إِلَىٰ اللَّه تَعَالَىٰ ، وَهَذَا هُوَ طَرِيقَةُ السَّلَفِ " . انظر : التفسير الكبير ، الرازي (١٢/ ٣٩٥)

وعند حديثه على قوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَمِيْنُ اللهِ مَلأَىٰ " ، قال الإمام القرطبي : " قال أبو عيسىٰ (٢٧٩هـ) هذا حديث حسن صحيح ، وهذا الحديث تفسير هذه الآية : ﴿**وَقالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِما قالُوا بَلْ يَداهُ مَبْسُوطَتانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشاءُ**﴾ [المائدة :٦٤] . وعن هذا الحديث قالت الأئمَّة : نؤمن به كما جاء من غير أن يفسَّر أو يُتَوهم عيْنُه ، قاله غير واحد من الأئمَّة منهم : سفيان الثَّورىٰ ، ومالك بن أنس ، وابن عيينة ، وابن المبارك : أنَّه تروىٰ هذه الأشياء ونؤمن بها ، ولا يقال : كيف . وحكاه الخطَّابي عن الشَّافعيّ . وروىٰ البخاري والتِّرمذي عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ ، وَلاَ يَقْبَلُ اللَّهُ إِلاَّ الطَّيِّبَ ، إِلاَّ أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ تَمْرَةً تَرْبُو فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ ، حتَّىٰ تَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الجَبَلِ ، كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فُلُوَّهُ أَوْ فَصِيلَهُ " . أخرجه البخاري (٢/ ١٠٨ ، برقم ١٤١٠) .

قَالَ أَبُو عِيْسَىٰ : وَقَدْ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ فِي هَذَا الحَدِيثِ وَمَا يُشْبِهُ هَذَا مِنَ الرِّوَايَاتِ مِنَ الصِّفَاتِ : وَنُزُولِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، قَالُوا : قَدْ تَثْبُتُ الرِّوَايَاتُ فِي هَذَا وَيُؤْمَنُ بِهَا وَلاَ يُتَوَهَّمُ وَلاَ يُقَالُ : كَيْفَ ؟ " . انظر : الأسنىٰ في شرح أسماء الله الحسنىٰ (٢/ ٢٢١) .

وروىٰ الإمام شمس الدِّين أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذَّهبي بسنده عن الإمام أبي بكر عبد الله بن الزُّبير القرشي الأسدي الحميدي الحافظ الفقيه (٢١٩هـ) ، قال : أصول السُّنَّة ، فذكر أشياء منها ، قال : وما نطق به القرآن والحديث ، مثل : ﴿**وَقالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ** ﴾ [المائدة: ٦٤] ، ﴿**وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ**﴾ [الزمر: ٦٧] ، وما أشبه هذا لا نزيد فيه ، ولا نفسِّره ، ونقف علىٰ ما وقف عليه القرآن والسنَّة ، ونقول : ﴿**الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى**﴾ [طه: ٥] ، ومن زعم غير هذا فهو مبطل جهمي " . انظر : تذكرة الحفاظ (٢/ ٣) .

فالإمام الذَّهبي يصف من فسَّر المتشابه بأنَّه متعدٍّ ، مدَّع ، صاحب قول مهجور ...

وروىٰ الإمام الذَّهبي في " سير أعلام النُّبلاء" (١٦/ ٢٩٥) بسنده عن الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن ابراهيم الاسماعيلي (٣٧١هـ) ، قوله : " اعْلَمُوا - رحِمَكُمُ اللهُ - أَنَّ مَذَاهِبَ أَهْلِ الحَدِيْثِ : الإِقرَارُ بِاللهِ ، وَملاَئِكَتِهِ ، وَكُتُبِهِ ، وَرُسُلِهِ ، وَقبولُ مَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ اللهِ ، وَمَا صَحَّتْ بِهِ الرِّوَايَةُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ - صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، لاَ مَعْدِلَ عَنْ ذَلِكَ .

وَيعتقِدُوْنَ بِأَنَّ اللهَ مدعُوٌّ بِأَسمَائِهِ الحُسْنَىٰ ، وَموصوفٌ بِصفَاتِهِ الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ ، وَوَصَفَهُ بِهَا نَبِيُّهُ، خَلَقَ آدَمَ بيَدَيْهِ ، وَيدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ بِلاَ اعْتِقَادِ كَيْفٍ ، وَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ العِرشِ بِلاَ كَيْفٍ ، وَذكرَ سَائِرَ الاعْتِقَادِ " .

وقال الإمام ابن الملقِّن في " التَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح " (٢٢/ ٤٦٢) : " ومعنىٰ: "لَا تَغِيضُهَا" أي: لا تنقصها يقال: غاض الماء: يغيض. و ("سحاء"): دائمة الصَّب والهطل بالعطاء، أصله السّيلان، يريد: كأنَّها لامتلائها بالعطاء تسيل الليل والَّنهار، وروي: سحًّاً بالتَّنوين علىٰ المصدر. ومعنىٰ: "بيده الميزان" إلىٰ آخره: قسمته بالعدل. وأئمَّة السُّنَّة علىٰ وجوب الإيمان بهذا وأشباهه من غير تفسير، بل يجري علىٰ ظاهره، ولا يقال: كيف" .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة الفتح (١/ ٢٠٨) : " وَوَقع ذكر الْيَد فِي الْقُرْآن والْحَدِيث مُضَافاً إِلَىٰ الله تَعَالَىٰ ، وَاتفقَ أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة علىٰ أَنَّه لَيْسَ الْمُرَاد بِالْيَدِ الْجَارِحَة الَّتِي هِيَ من صِفَات المحدثات ، وأثبتوا مَا جَاءَ من ذَلِك ، وآمنوا بِهِ ، فَمنهمْ من وقف وَلم يتَأَوَّل ، وَمِنْهُم من حمل كلَّ لفظ مِنْهَا علىٰ الْمَعْنىٰ الَّذِي ظهر لَهُ " .

وقال الإمام محمَّد بن أحمد بن سالم بن سليمان السَّفاريني الحنبلي في " البحور الزَّاخرة في علوم الآخرة " (٣/ ١١٨٤) : " وقوله: "فيأخذ ربُّك بيده غرفة من الماء" فيه بيانُ صفةِ اليد له سبحانه ، لكن نؤمن بذلك كما أخبر لا كما يخطر للبشر في أوهام ، بل نمرّها كما جاءت ، هذا مذهب السَّلف، وعند الخلف التَّأويل لذلك بالقدرة، وفي محلَّات الِّنعمة. وأنا أسلم من فرث المشبِّهة، ودم المعطِّلة إن شاء الله ، وأسلك طريق السَّلف من غير تفسيرٍ لشيءٍ لم يفسِّروه ، رضوان الله عليهم أجمعين " .

قال الإمام عبد الهادي العجيلي في " تحقيق التَّجريد في شرح كتاب التَّوحيد" (٢/ ٥٦٩٠٥٧٠) : " قال أبو سليمان : ليس فيما يضاف إلىٰ الله عزَّ وجلَّ من صفة اليدين شمال لأنَّ الشِّمال محل النَّقص والضَّعف، وقد روي "كلتا يديه يمين" وليس عندنا معنىٰ اليد الجارحة، إنَّما هي صفة جاء بها التَّوقيف فنحن نطلقها علىٰ ما جاءت ولا نكيِّفها، وننتهي إلىٰ حيث انتهىٰ بنا الكتاب والأخبار المأثورة الصَّحيحة، وهو مذهب أهل السنَّة والجماعة .

قال سفيان بن عيينة: كلُّ ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسُّكوت عليه .

قال في"شرح السُّنَّة": كلُّ ما جاء في الكتاب والسُّنَّة من هذا القبيل في صفات الباري، كالنَّفس والوجه والعين واليد والرِّجل والإتيان والمجيء والنَّزول إلىٰ سماء الدُّنيا، والاستواء علىٰ العرش، والضَّحك والفرح فهذه ونظائرها صفات الله تعالىٰ ورد بها الَّسمع، يجب الإيمان بها وإمرارها علىٰ ظاهرها مُعْرِضاً

فيها عن التَّأويل، مجتنباً عن التَّشبيه، معتقداً أنَّ الباري لا يُشبه شيء من صفاته صفات الخلق، كما لا يشبه ذاته ذات الخلق، قال الله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ، وعلىٰ هذا مضىٰ سلف الأمَّة، وعلماء السُّنَّة، تلقَّوا جميعها بالإيمان والقبول، وتجنَّبوا فيها التَّمثيل والتَّأويل، وَوَكَلوا العلم فيها إلىٰ الله تعالىٰ، كما أخبر الله تعالىٰ عن الرَّاسخين في العلم ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ " .

وقال الإمام أبو العلا محمَّد عبد الرَّحمن بن عبد الرَّحيم المباركفوري في " تحفة الأحوذي بشرح جامع التِّرمذي " (٨/ ٣٢٥) : " (وَبِيَدِهِ الْأُخْرَىٰ الْمِيزَانُ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ الْمِيزَانُ هُنَا مَثَلٌ وَإِنَّمَا هُوَ قِسْمَتُهُ بِالْعَدْلِ بَيْنَ الْخَلْقِ (يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ) أَيْ يُوَسِّعُ الرِّزْقَ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ وَيُقَتِّرُ كَمَا يَصْنَعُهُ الْوَزَّانُ عِنْدَ الْوَزْنِ يَرْفَعُ مَرَّةً وَيَخْفِضُ أُخْرَىٰ وَأَئِمَّةُ السُّنَّةِ عَلَىٰ وُجُوبِ الْإِيمَانِ بِهَذَا وَأَشْبَاهِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ بَلْ يَجْرِي عَلَىٰ ظَاهِرِهِ وَلَا يُقَالُ كَيْفَ قَالَهُ الْعَيْنِيِّ" .

وقال الإمام عبد الوهاب خلَّاف في "علم أصول الفقه"(ص١٧٦-١٧٧) :" فالحروف الهجائيَّة المقطَّعة في أوائل بعض السُّور لا تدلُّ بنفسها علىٰ المراد منها، ولم يفسر الله ما أراده منها فهو أعلم بمراده. وكذلك الآيات الموهم ظاهرها تشبيه الخالق بخلقه لا يمكن أن يفهم منها معنىٰ ألفاظها اللغويَّة، لأنَّ الله سبحانه منزَّه عن اليّد والعَين والمكان وكلّ ما يشبه خلقه، فـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ، ولم يبيِّن الشَّارع ما أراد منها ، فهو أعلم بمراده. هذا هو رأي السَّلف في معنىٰ المتشابه، فهم يفوِّضون إلىٰ الله علمه ويؤمنون به ولا يبحثون تأويله. وأمَّا رأي الخلف في أنَّ هذه الآيات ظاهرها مستحيل، لأنَّ الله لا يَدَ له ولا عيْن ولا مكان، وُيراد به معنىٰ يحتمله اللفظ ولو بطريق المجاز، وليس فيه تشبيه الخالق بخلقه. فقوله تعالىٰ: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:١٠] ، تأويله: قدرة الله فوق قدرتهم، وقوله: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هود:٣٧] ، واصنع الفلك برعايتنا وإحاطتنا، وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ﴾ [المجادلة:٧] ، وتأويله: أنَّه سبحانه مع كلِّ من يتناجون بعلمه وإحاطته وهكذا.

ومنشأ هذا الخلاف اختلافهم في قوله تعالىٰ في شأن المتشابهات: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧] ، فمن جعل الوقف علىٰ لفظ الجلالة قال لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله، فنؤمن به ونفوض علمه له ولا نبحث في تأويله، ومن جعل الوقف علىٰ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧] ، قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ ، فهم يعلمون تأويله بإرادة معنىٰ يحتمله اللفظ، ويتَّفق وتنزيه الخالق عن مشابهة خلقه.

والذي يظهر لي أنَّه الحق: هو تفسير المتشابهات في القرآن بالمتشابهات ، أي : المحتملات التي يكون احتمالها مجالاً للاختلاف في تأويلها، وهي تقابل المحكمات التي أحكمت عباراتها وحفظت من

الاشتباه واحتمال التَّأويل. فعلىٰ هذا ليس في القرآن ما لا سبيل إلىٰ علم المراد منه، وإنَّما فيه ألفاظ تدُّل علىٰ المراد منها بنفسها من غير اشتباه ولا احتمال للتَّأويل والاختلاف، وفيه ألفاظ تدلُّ علىٰ معنىٰ ويحتمل أن يراد منها غيره، وهذه مجال البحث والاجتهاد لإزالة الاحتمال وتعيين المراد، وفيه ألفاظ لا تدلُّ علىٰ المراد منها بنفسها ، ولكن أحاطها الشَّارع بقرائن أو ألحقها ببيان يفسِّر ما أراد منها، لأنَّ الله أنزل القرآن للتَّدبُّر والذِّكر ، فكيف يكون في آياته ما لا سبيل إلىٰ فهمه مطلقاً؟! والمقطَّعات في أوائل بعض السُّور ذكرت للدّلالة علىٰ أنَّ القرآن الذي أعجز النَّاس هو مكوَّن من حروفهم وليس من حروف أخرىٰ غريبة عنهم، ولهذا يرىٰ أنَّ أكثر السُّور المبدوءة بهذه المقطَّعات فيها ذكر الكتاب بعد سرد هذه الحروف" .

وقال الإمام أحمد بن عبد الرحمن بن محمَّد البنَّا السَّاعاتي في " الفتح الربَّاني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشَّيباني ومعه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الربَّاني " (١/ ٤٠) : " يَمِينُ اللهِ مَلْأَىٰ لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ " وَقَالَ: " أَرَأَيْتَكُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ " قَالَ: " وَعَرْشُهُ عَلَىٰ الْمَاءِ، وَبِيَدِهِ الْأُخْرَىٰ الْمِيزَانُ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ " : " وهذا ونحوه ممَّا نؤمن به عيي ظاهره ، ولم نبحث عن حقيقته كما هو مذهب السَّلف ، يحتمل معنيين : كونه علي متنه أو غير مماسّ له (وقوله بيده الميزان) ، قال الخطَّابي : الميزان هنا مثل ، وإنَّما هو قسمته بالعدل بين الخلق (وقوله : يخفض ويرفع) أي : يوسِّع الرزق علىٰ من يشاء ، ويقتِّ ،ر كما يصنعه الوزَّان عند الوزن ، يرفع مرَّة ويخفض أخرىٰ ، وأئمَّه السُّنَّة علي وجوب الايمان بهذا ااشباهه ، من غير تفسير ، بل يجري علي ظاهره ، ولا يقال كيف أهـ . (قلت) : نقل عن الإمام أحمد رحمه الله في هذا الحديث وأمثاله أنَّه : قال نؤمن بها ، ونصدِّق بها ، لا كيف ولا معني ، ولا نردُّ شيئاً منها ، ونعلم أنَّ ما جاء به الرَّسول صلي الله عليه وسلم حقٌّ ، ولا نردُّ علي رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ولا نصف الله عزَّ وجلَّ بأكثر ممَّا وصف به نفسه ، بلا حدٍّ ولا غاية ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ، ونقول : كما قال : نؤمن بالقرآن كلِّه ، محكمه ومتشابهه ، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت ، ولا نتعدَّىٰ القرآن والحديث ، ولا نعلم كيف كنْه ذلك ، إلَّا بتصديق رسول الله صلي الله عليه وسلم . (قلت) : وهذه عقيدتي " .

﴿سُؤالٌ﴾ : أُذْكُرْ لَنَا بَعْضَاً مِنَ النُّصُوْصِ التِيْ وَرَدَ فِيْهَا لَفْظُ الوَجْهِ مُضَافَاً إِلَى اللهِ تَعَالَى ؟

الجواب : ورد الوجه مُضافاً إلىٰ الله تعالىٰ في العديد من نصوص الكتاب العزيز ، وكذا في أحاديث الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، من ذلك :

قوله تعالىٰ : ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَما تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ واسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة : ١١٥] .

وقوله تعـالى : ﴿وَلا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلهاً آخَرَ لا إِلهَ إِلاَّ هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨] .

وقوله تعـالى : ﴿وَيَبْقى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالْإِكْرامِ﴾ [الرحمن : ٢٧] .

وقوله تعالى : ﴿إِنَّما نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزاءً وَلا شُكُوراً﴾ [الانسان: ٩] .

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿قُلْ هُوَ القَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥] ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» ، قَالَ: ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥] ، قَالَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥] قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَذَا أَهْوَنُ – أَوْ هَذَا أَيْسَرُ –» . أخرجه البخاري (٦/ ٥٦ برقم ٤٦٢٨) .

وعَنْ أَبِي مُوسَى ، قَالَ : قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ ، فَقَالَ : " إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنَامُ ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ ، حِجَابُهُ النُّورُ – وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ : النَّارُ – لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ " . أخرجه مسلم (١/ ١٦١ برقم ١٧٩) .

﴿سُؤالٌ﴾ : أُذْكُرْ لَنَا بَعْضَاً مِنْ أَقْوَالِ العُلَمَاءِ فِي تَفْوِيْضِ الوَجْهِ المُضَافِ إِلَى اللهِ تَعَالَى ؟

الجواب : لمَّا دلَّت القواطع العقليَّة والنَّقليَّة على كونه تعالى منزَّهاً عن الجوارح والأعضاء والأبعاض ، فقد ذهب جمهور السَّلف إلى إمرار لفظ الوجه الموهم للتَّشبيه على ما جاء من غير تفسير ، مفوِّضين العلم بمعناه إلى الله تعالى ...

قال الإمام عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التَّميمي (٤١٠هـ) في " اعتقاد الإمام ابن حنبل" (ص٢٩٤) في كلامه عن عقيدة الإمام أحمد بن حنبل : " ومذهب أبي عبدالله أحمد بن حنبل رضي الله عنه : أنَّ لله عزَّ وجلَّ وجهاً لا كالصُّور المصوَّرة ، والأعيان المخطَّطة ، بل وجه وصفه ، بقوله : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] ، ومن غيَّر معناه ، فقد ألحد عنه ، وذلك عنده وجه في الحقيقة دون المجاز ، ووجه الله باق لا يبلى ، وصفة له لا تفنى ، ومن ادَّعى أنَّ وجهه نفسه فقد ألحد ، ومن غيَّر معناه فقد كفر ، وليس معنى وجه : معنى جسد عنده ، ولا صورة ، ولا تخطيط ، ومن قال ذلك فقد ابتدع " .

وقال الإمام عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الدَّاني (٤٤٤هـ) في " الرِّسالة الوافية لمذهب أهل السُّنَّة في الاعتقادات وأصول الدِّيانات" (ص١٢١-١٢٣) : " ... وأنَّه لم يزل مسمِّياً لنفسه بأسمائه ، وواصفاً لها بصفاته ، قبل إيجاد خلقه ، وأنَّه قديم بأسمائه وصفات ذاته التي منها : الحياة التي بان بها من الأموات والموات ، والقدرة التي أبدع بها الأجناس والذَّوات ، والعلم الذي أحكم به جميع المصنوعات

، وأحاط بجميع المعلومات ، والإرادة التي صرف بها جميع أصناف المخلوقات ، والسَّمع والبصر اللذان أدرك بهما جميع المسموعات والمبصرات ، والكلام الذي باين فيه أهل السُّكوت والخرس وذوي الآفات ، والبقاء الذي سبق به المكوّنات ، وباين معه جميع الفانيات ، كما أخبر تعالىٰ فقال : ﴿**وَلِلَّهِ الْأَسْماءُ الْحُسْنى فَادْعُوهُ بِها**﴾ الآية ... فنصَّ سبحانه علىٰ إثبات أسمائه وصفات ذاته ، فأخبر جلَّ ثناؤه أنَّه ذو الوجه الباقي بعد تقضي الماضيات ، وهلاك جميع المخلوقات ، وقال تعالىٰ : ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ**﴾ ، وقال : ﴿**وَيَبْقى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالْإِكْرامِ**﴾ " .

وقال الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرَّحمن الصَّابوني (٤٤٩هـ) في "عقيدة السلف أصحاب الحديث" (ص١-٣) : " عقيدة أصحاب الحديث " : أصحاب الحديث ، حفظ الله أحياءهم ورحم أمواتهم ، يشهدون لله تعالىٰ بالوحدانيَّة ، وللرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بالرِّسالة والنُّبوَّة ، ويعرفون ربَّهم عزَّ وجلَّ بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله ، أو شهد له بها رسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ ما وردت الأخبار الصِّحاح به ، ونقلته العدول الثِّقات عنه ، ويثبتون له جلَّ جلاله ما أثبت لنفسه في كتابه ، وعلىٰ لسان رسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ولا يعتقدون تشبيهاً لصفاته بصفات خلقه ، فيقولون : إنَّه خلق آدم بيده ، كما نصَّ سبحانه عليه في قوله – عزَّ من قائل – : ﴿**يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِما خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾ ، ولا يحرِّفون الكلام عن مواضعه بحمل اليدين علىٰ النِّعمتين ، أو القوَّتين ، تحريف المعتزلة الجهميَّة ، أهلكهم الله ، ولا يكيِّفونهما بكيف أو تشبيههما بأيدي المخلوقين ، تشبيه المشبِّهة ، خذلهم الله ، وقد أعاذ الله تعالىٰ أهل السنَّة من التَّحريف والتَّكييف ، ومنَّ عليهم بالتَّعريف والتَّفهيم ، حتَّىٰ سلكوا سبل التَّوحيد والتَّنزيه ، وتركوا القول بالتَّعطيل والتَّشبيه ، واتَّبعوا قول الله عزَّ وجلَّ : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ .

قولهم في الصِّفات " : وكذلك يقولون في جميع الصِّفات التي نزل بذكرها القرآن ، ووردت بها الأخبار الصِّحاح من السَّمع ، والبصر ، والعين ، والوجه ، والعلم ، والقوَّة ، والقدرة ، والعزَّة ، والعظمة ، والإرادة ، والمشيئة ، والقول ، والكلام ، والرِّضا ، والسّخط ، والحياة ، واليقظة ، والفرح ، والضَّحك ، وغيرها ، من غير تشبيه لشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين ، بل ينتهون فيها إلىٰ ما قاله الله تعالىٰ ، وقاله رسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من غير زيادة عليه ولا إضافة إليه ، ولا تكييف له ولا تشبيه ، ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير ، ولا إزالة للفظ الخبر عمَّا تعرفه العرب ، وتضعه عليه بتأويل منكر ، ويجرونه علىٰ الظَّاهر ، ويكِلون علمه إلىٰ الله تعالىٰ ، ويقرُّون بأنَّ تأويله لا يعلمه إلا الله ، كما أخبر الله عن الرَّاسخين

في العلم أنَّهم يقولونه في قوله تعالىٰ : ﴿**وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا وَما يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُوا الْأَلْبابِ**﴾ " .

وقال الإمام الكرماني (٧٨٦هـ) في " الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري" (١١٩/٢٥-١٢٠) : " قوله : " بوجهك " ، أي : بذاتك أو بالوجه الذي له لا كالوجوه أو بوجودك ، وقيل الوجه زائد ، وفي الجملة البرهان قائم علىٰ امتناع العضو المعلوم ، فلا بد من التَّأويل أو من التَّفويض " .

فالإمام الكرماني يصرِّح هنا بأنَّه يستحيل حمل الوجه علىٰ العضو المعروف ، وأنَّ الواجب حيال لفظ الوجه إنَّما هو التَّأويل ، أو التَّفويض .

وفي شرح حديث أبي موسىٰ الأشعري ، الذي فيه : " وما بين القوم وبين أن ينظروا إلىٰ ربِّهم إلاَّ رداء الكبرياء علىٰ وجهه " نقل الحافظ ابن حجر في " فتح الباري شرح صحيح البخاري" (٤٣٢/١٣) عن الكرماني -أيضاً- قوله : " هَذَا الْحَدِيثُ مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ ، فَإِمَّا مُفَوَّضٌ وَإِمَّا مُتَأَوَّلٌ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَجْهِ الذَّاتُ ، وَالرِّدَاءُ صِفَةٌ مِنْ صِفَةِ الذَّاتِ اللَّازِمَةِ الْمُنَزَّهَةِ عَمَّا يُشْبِهُ الْمَخْلُوقَاتِ " .

قلت : وهذا هو مذهب جمهور علماء السَّلف وبعض الخلف الذين آمنوا بأنَّ الله تعالىٰ ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيْعُ الْبَصِيْرُ**﴾ [الشورىٰ: ١١] ، وأنَّه تعالىٰ بأفعاله وصفاته متعال عن الأشباه ... فآمنوا بالنُّصوص علىٰ مراد الله تعالىٰ ومراد رسوله ، مع تفويضهم معانيها إلىٰ الله تعالىٰ وإلىٰ رسوله ، مع العلم أنَّ العديد من علماء السَّلف ، وكذا جمهور الخلف قد أوّلوا لفظ الوجه الوارد في الآيات الكريمة بما يتناسب مع سياق الآية التي ورد فيها اللفظ ، حتَّىٰ أنَّ الشَّيخ ابن تيمية نقل العديد من تأويلات علماء السَّلف للفظ الوجه الوارد في قوله تعالىٰ : ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ**﴾ [القصص : ٨٨] .

وممَّا قاله ابن تيمية في ذلك في "مجموع الفتاوىٰ" (٤٣٣/٢) : " فَقَوْلُهُ: ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ**﴾ [القصص: ٨٨] ، أَيْ دِينَهُ وَإِرَادَتَهُ وَعِبَادَتَهُ وَالْمَصْدَرُ يُضَافُ إلَىٰ الْفَاعِلِ تَارَةً وَإِلَىٰ الْمَفْعُولِ أُخْرَىٰ وَهُوَ قَوْلُهُمْ: مَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهُهُ وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ [الأنبياء:٢٢] ، فَكُلُّ مَعْبُودٍ دُونَ اللَّهِ بَاطِلٌ وَكُلُّ مَا لَا يَكُونُ لِوَجْهِهِ فَهُوَ هَالِكٌ فَاسِدٌ بَاطِلٌ" .

وقال في "مجموع الفتاوىٰ" (١٦٦/٨) : " وَقَالَ تَعَالَىٰ : ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ**﴾ [القصص: ٨٨] ، كَمَا قِيلَ فِي تَفْسِيرِهَا : كُلُّ عَمَلٍ بَاطِلٌ إلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهُهُ ، فَمَنْ عَمِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ وَرَجَاهُ بَطَلَ سَعْيُهُ ... " .

وقال في "مجموع الفتاوىٰ" (٢٠٢/١٣) : " وَقَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ**﴾ [القصص: ٨٨] ، قَالَ طَائِفَةٌ مِنْ السَّلَفِ : كُلُّ عَمَلٍ بَاطِلٌ إلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهُهُ " .

وقال الإمام ابن تيمية في "الجواب الصَّحيح لمن بدل دين المسيح" (٤/ ٤١٤) ، (٥/ ١٥٤) : " وَقَوْلُهُ : ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَما تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] ، وَهَذَا قَدْ قَالَ فِيهِ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ : فَثَمَّ قِبْلَةُ اللَّهِ ".

ونقل الإمام ابن تيمية في " بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بدعهم الكلاميَّة" (١/ ٥٨١) عن ثلَّة من علماء السَّلف تأويلهم لقول الله تعالىٰ : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ .

فقد نقل عن مجاهد قوله : إلَّا هو ، وعن الضَّحَّاك : كلُّ شيء هالك إلَّا الله ، والجنَّة والنَّار ، والعرش ، وعن ابن كيسان : إلَّا مُلكه .

وقال في " تفسير آيات أشكلت علىٰ كثير من العلماء حتَّىٰ لا يوجد في طائفة من كتب التفسير فيها القول الصواب بل لا يوجد فيها إلا ما هو خطأ "(١/ ٤١١) : " قال مجاهد في قوله : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] ، قال : إلَّا ما أريد به وجهه ـ وقال سفيان الثَّوري (١٦١هـ) : إلَّا ما ابتغي به وجهه ، كما يقال : ما يبقىٰ إلَّا الله والعمل الصَّالح " .

وقال ابن تيمية في "مجموع الفتاوىٰ" (١٣/ ٢٠٢) : " وَقَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] . قَالَ طَائِفَةٌ مِنْ السَّلَفِ : كُلُّ عَمَلٍ بَاطِلٌ إلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهُهُ " .

فابن تيمية في كلامه السَّابق نقل عدَّة تأويلات للوجه المُضاف إلىٰ الله تعالىٰ من غير تعقيب ولا نكير ، بل إنَّه نقل عن بعض السَّلف أنَّهم أوَّلوا قول الله تعالىٰ : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] بـ : " كُلُّ عَمَلٍ بَاطِلٌ إلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهُهُ ، إلَّا ما ابتغي به وجهه ، كما يقال : ما يبقىٰ إلَّا الله والعمل الصَّالح . فما رأي من يدَّعون ويزعمون أنَّهم علىٰ منهج السَّلف ؟!!!

﴿سُؤالٌ﴾ : أُذْكُرْ لَنَا بَعْضَاً مِنَ النُّصُوْصِ التِيْ وَرَدَ فِيْهَا لَفْظَا القَبْضَة وَاليَمِيْن مُضَافَيْن إِلَى اللهِ تَعَالَى ؟

الجواب : ورد لفظ القبضة واليمين مضافين إلىٰ الله تعالىٰ في عدَّة آيات من القرآن الكريم ، وكذا في عدد من أحاديث الرسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، منها :

قوله تعالىٰ : ﴿وَما قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيامَةِ وَالسَّماواتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحانَهُ وَتَعالى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر :٦٧] .

وقوله تعالىٰ : ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا بَعْضَ الْأَقاوِيلِ * لَأَخَذْنا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ [الحاقة :٤٥] .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلاَ يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، وَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرَبِّيهَا لِصَاحِبِهِ، كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ، حتَّىٰ تَكُونَ مِثْلَ الجَبَلِ» . أخرجه البخاري (٢/ ١٠٨ برقم ١٤١٠) .

﴿سُؤالٌ﴾ : أذكر لنا بعضاً من أقوال العلماء في تفويض القبضة واليمين المُضافتين إلى الله تعالى ؟

الجواب : قال الإمام البيهقي في "الأسماء والصِّفات" (١٥٦/٢) عند حديثه عن قوله تعالىٰ : **﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾** [الزمر:٦٧] ، وقوله تعالىٰ : **﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾** [الحاقة: ٤٤ – ٤٥] : " أَمَّا الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يُفَسِّرُوا مَا كَتَبْنَا مِنَ الْآيَتَيْنِ وَالْأَخْبَارِ فِي هَذَا الْبَابِ مَعَ اعْتِقَادِهِمْ بِأَجْمَعِهِمْ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وَاحِدٌ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ التَّبْعِيضُ " .

ثمَّ ذكر في "الأسماء والصِّفات" (١٥٦/٢) أنَّ قتادة لم يفسِّر قوله تعالىٰ : **﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾** [الزمر: ٦٧] ، واتبع ذلك بقول سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ : كُلُّ مَا وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَىٰ مِنْ نَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ فَتَفْسِيرُهُ تِلَاوَتُهُ وَالسُّكُوتُ عَلَيْهِ " .

وعليه ، فإنَّه لمَّا كان ظاهر القبضة واليمين يوهم تشبيه الله تعالىٰ بخلقه ، فإن الخير لمن لم يؤت حظَّاً من العلم إنَّما هو باقتفاء أثر السَّلف الصَّالح المتمثِّل بتفويض جميع الألفاظ الموهمة للتَّشبيه إلىٰ الله تعالىٰ ...

سُؤالٌ : أُذْكُرْ لَنَا بَعْضَاً مِنَ النُّصُوْصِ فِي السَّاقِ وَالصُّوْرَة ؟

الجواب : جاء لفظ السَّاق في القرآن الكريم في قوله تعالىٰ : **﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾** [القلم :٤٢] .

وأمَّا في الحديث الشّريف ، فقد أخرج البخاري في حديث الشَّفاعة الطَّويل عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ أُنَاسٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلْ نَرَىٰ رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ ؟ فَقَالَ : " هَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ " ، قَالُوا : لاَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : " هَلْ تُضَارُّونَ فِي القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ ، قَالُوا : لاَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : " فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ كَذَلِكَ ، يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ ، فَيَقُولُ : مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ ، فَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ ، وَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ القَمَرَ ، وَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ ، وَتَبْقَىٰ هَذِهِ الأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَ ، فَيَقُولُ : أَنَا رَبُّكُمْ ، فَيَقُولُونَ : نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ ، هَذَا مَكَانُنَا حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا رَبُّنَا ، فَإِذَا أَتَانَا رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُون ، فَيَقُولُ : أَنَا رَبُّكُمْ ، فَيَقُولُونَ : أَنْتَ رَبُّنَا فَيَتْبَعُونَهُ ، وَيُضْرَبُ جِسْرُ جَهَنَّمَ ... " . أخرجه البخاري (١١٧/٨ برقم ٦٥٧٣) .

وأخرج البخاري- أيضاً- : حديث أبي سعيد في الشَّفاعة وجاء فيه : " ... ثمَّ يُقَالُ لِلنَّصَارَىٰ : مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ؟ فَيَقُولُونَ : كُنَّا نَعْبُدُ المَسِيحَ ابْنَ اللَّهِ ، فَيُقَالُ : كَذَبْتُمْ ، لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ صَاحِبَةٌ ، وَلاَ وَلَدٌ ، فَمَا تُرِيدُون

؟ فَيَقُولُونَ : نُرِيدُ أَنْ تَسْقِيَنَا ، فَيُقَالُ : اشْرَبُوا فَيَتَسَاقَطُونَ فِي جَهَنَّمَ ، حتَّىٰ يَبْقَىٰ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ ، فَيُقَالُ لَهُمْ : مَا يَحْبِسُكُمْ وَقَدْ ذَهَبَ النَّاسُ ؟ فَيَقُولُونَ : فَارَقْنَاهُمْ ، وَنَحْنُ أَحْوَجُ مِنَّا إِلَيْهِ اليَوْمَ ، وَإِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِياً يُنَادِي : لِيَلْحَقْ كُلُّ قَوْمٍ بِمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ ، وَإِنَّمَا نَنْتَظِرُ رَبَّنَا ، قَالَ : فَيَأْتِيهِمُ الجَبَّارُ فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ، فَيَقُولُ : أَنَا رَبُّكُمْ ، فَيَقُولُونَ : أَنْتَ رَبُّنَا ، فَلاَ يُكَلِّمُهُ إِلَّا الأَنْبِيَاءُ ، فَيَقُولُ : هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ تَعْرِفُونَهُ ؟ فَيَقُولُونَ : السَّاقُ، فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ ... " . أخرجه البخاري ، (٩/ ١٢٩ برقم ٧٤٣٩) .

قلـت : والحديث ينصُّ علىٰ أنَّ لله تعالىٰ صورة ، وقد أجمعت الأمَّة علىٰ نفي الصُّورة عنـه...

وَرَوَىٰ البُخَارِيُّ بِسَنَدِهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَىٰ صُورَتِهِ ، طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعاً ، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ : اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَىٰ أُولَئِكَ ، النَّفَرِ مِنَ المَلاَئِكَةِ ، جُلُوسٌ، فَاسْتَمِعْ مَا يُحَيُّونَكَ ، فَإِنَّهَا تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ ، فَقَالَ : السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ ، فَقَالُوا : السَّلاَمُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، فَزَادُوهُ : وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ عَلَىٰ صُورَةِ آدَمَ ، فَلَمْ يَزَلِ الخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حتَّىٰ الآنَ " . أخرجه البخاري (٨/ ٥٠ برقم ٦٢٢٧) ، مسلم (٤/ ٢١٨٣ برقم ٢٨٤١) .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَفِي حَدِيثِ ابْنِ حَاتِمٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ ، فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ ، فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَىٰ صُورَتِهِ " . أخرجه مسلم ، (٤/ ٢٠١٧ برقم ٢٦١٢) .

﴿سُؤالٌ﴾ : أُذْكُرْ لَنَا أَقْوَالَ العُلَمَاءِ فِي الأَحَادِيْثِ التِيْ وَصَفَتِ الحَقَّ تَعَالَى بِالصُّوْرَة ؟

الجواب : لقد تحدَّث العلماء علىٰ الأحاديث التي أضافت الصُّورة والسَّاق إلىٰ الله تعالىٰ ...

قـال الإمام أبو الحسن الأشعري في " الإبانة عن أصول الدِّيانة" (ص١) : " ... ليست له صورة تُقال ، ولا حدّ يُضرب له مثـال... " .

قلت : ويأبىٰ المتمسلفة إلَّا العبث بكلِّ شيء ... وقد عبثوا هنا ... فبدل كلمة (صورة) ، قالوا : (عثرة) ، فإلىٰ الله المشتكىٰ من هذه الشِّرذمة العابثة المحرِّفة لكتب العلماء ...

وقال الإمام عبد القاهر البغدادي في " الفرق بين الفرق وبيان الفرقة النَّاجية" (ص٣٢٠) : " وأجمعوا علىٰ إحالة وَصفه بالصُّورة والأعضاء ، خلاف قَول من زعم من غلاة الرَّوافض ، وَمن اتِّبَاع دَاوُود الحوالي أنَّه علىٰ صُورَة الإنسان ، وَقد زعم هِشَام بن سَالم الجواليقي وأتباعه من الرَّافضة : أنَّ معبودهم علىٰ صُورَة الإنسان ، وعَلىٰ رأسه وفرة سَوْدَاء " .

وفي تعليقه على الأسماء والصِّفات للبيهقي ، قال الإمام الكوثري (١٣٧١هـ) : " ... اضطربت الرِّوايات في ذكر الصُّورة والإتيان ، كما يظهر من استعراض طرق هذا الحديث ومتونه في الصَّحيحين ، وجامع التِّرمذي ، وتوحيد ابن خزيمة ، وسنن الدَّارمي ، وغيرها ، ولم يسبق أن عرفوه على صورة ، فعُلم أنَّه قد فعلت الرِّواية بالمعنى في الحديث ما فعلت ، على أنَّ المنافقين محجوبون عن ربِّهم يوم القيامة ، فيكون هذا الحديث مخالفاً لنصِّ القرآن ، إلَّا عند من يؤوله تأويلاً بعيداً ، فالقول الفصل هنا هو الإعراض عن ألفاظ انفرد بها هذا الرَّاوي ، أو ذاك الرَّاوي ، باختلافهم فيها ، والأخذ بالقدر المشترك من المعنى الذي اتَّفقوا عليه ، فلعلَّك لا تجد في ذلك ما يوقعك في ريبة أو شبهة ... ويقول ابن العربي في عارضة الأحوذي : إنَّ النَّاس في هذه الحال لا يرونه سبحانه في قول العلماء ، وإنَّما محلُّ الرُّؤية الجنَّة ... بإجماع العلماء... " . انظر : هامش الأسماء والصفات للبيهقي (ص٣٧٢-٣٧٣) ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

وقال الإمام النَّووي "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج" (١٦/ ١٦٦) : " قَالَ الْمَازِرِيُّ : وَقَدْ غلط بن قُتَيْبَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَأَجْرَاهُ عَلَىٰ ظَاهِرِهِ ، وقال : لِلَّهِ تَعَالَىٰ صُورَةٌ لَا كَالصُّوَرِ ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ظَاهِرُ الْفَسَادِ ، لِأَنَّ الصُّورَةَ تُفِيدُ التَّرْكِيبَ ، وكلُّ مركَّب محدث ، والله تعالى ليس بمحدث فليس هُوَ مُرَكَّباً ، فَلَيْسَ مُصَوَّراً ، قَالَ : وَهَذَا كَقَوْلِ الْمُجَسِّمَةِ : جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ ، لَمَّا رَأَوْا أهل السُّنَّة يقولون : الباري سبحانه وتعالى شيء لَا كَالْأَشْيَاءِ ، طَرَدُوا الِاسْتِعْمَالَ ، فَقَالُوا : جِسْمٌ لَا كالاجسام ، والفرق أنَّ لفظ شيء لَا يُفِيدُ الْحُدُوثَ ، وَلَا يَتَضَمَّنُ مَا يَقْتَضِيهِ ، وَأَمَّا جِسْمٌ وَصُورَةٌ فَيَتَضَمَّنَانِ التَّأْلِيفَ وَالتَّرْكِيبَ ، وَذَلِكَ دليل الحدوث ، قال : العجب من بن قُتَيْبَةَ فِي قَوْلِهِ : صُورَةٌ لَا كَالصُّوَرِ ، مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ عَلَىٰ رَأْيِهِ يَقْتَضِي خَلْقَ آدَمَ عَلَىٰ صُورَتِهِ ، فَالصُّورَتَانِ عَلَىٰ رَأْيِهِ سَوَاءٌ ، فَإِذَا قَالَ : لَا كَالصُّوَرِ تَنَاقَضَ قَوْلُهُ ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضاً : إِنْ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ صُورَةٌ لَا كَالصُّوَرِ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُؤَلَّفٍ وَلَا مُرَكَّبٍ فَلَيْسَ بصورة حقيقة ، وَلَيْسَتِ اللَّفْظَةُ عَلَىٰ ظَاهِرِهَا ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مُوَافِقاً عَلَىٰ افْتِقَارِهِ إِلَىٰ التَّأْوِيلِ " .

أمَّا عَن إِضَافة السَّاق للهِ تَعَالىٰ ، فقد قال الإمام الذَّهبي في" سير أعلام النُّبلاء" (٨/ ١٠٥) : " إِنَّ اللهَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ" : " فَقَولُنَا فِي ذَلِكَ وَبَابِهِ: الإِقرَارُ، وَالإِمْرَارُ، وَتَفْوِيضُ مَعْنَاهُ إِلَىٰ قَائِله الصَّادِقِ المَعْصُومِ" .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني "فتح الباري شرح صحيح البخاري" (٨/ ٦٦٤) : " وَوَقَعَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ : " يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ " ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، فَأَخْرَجَهَا الْإِسْمَاعِيلِيُّ كَذَلِكَ ، ثمَّ قَالَ : فِي قَوْلِهِ عَنْ سَاقِهِ نَكِرَةٌ ، ثمَّ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِلَفْظ : " يكْشف عَن سَاق " ، قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ : هَذِهِ أَصَحُّ لِمُوَافَقَتِهَا لَفْظَ الْقُرْآنِ فِي الْجُمْلَةِ ، لَا

يُظَنُّ أَنَّ اللَّهَ ذُو أَعْضَاءٍ وَجَوَارِحٍ ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ مُشَابَهَةِ الْمَخْلُوقِينَ ، تَعَالَىٰ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ " .

﴿سُؤالٌ﴾ : أُذْكُرْ لَنَا أَقْوَالَ العُلَمَاءِ فِي تَفْوِيْضِ لَفْظِ الصُّوْرَةِ المُضَافَةِ لله تَعَالَى ؟

الجواب : بالرغم ممَّا قيل عن تلك الإضافات ، فقد علق الكثير من العلماء عليها بنحو حديثهم عن غيرها من النُّصوص التي لا يليق ظاهرها بجلال الله تعالىٰ ، حيث التزموا السُّكوت عن تعيين المعنىٰ المراد ، مفوِّضين العلم به إلىٰ الله تعالىٰ .

قال الإمام البيهقي في "الأسماء والصفات"(٢/ ١٨٠) : " هَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا تَهَيَّبَ الْقَوْلَ فِيهِ شُيُوخُنَا ، فَأَجَرَوْهُ عَلَىٰ ظَاهَرِ لَفْظِهِ ، وَلَمْ يَكْشِفُوا عَنْ بَاطِنِ مَعْنَاهُ ، عَلَىٰ نَحْوِ مَذْهَبِهِمْ فِي التَّوَقُّفِ عَنْ تَفْسِيرِ كُلِّ مَا لَا يُحِيطُ الْعِلْمُ بِكُنْهِهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ " .

وقال الإمام ابن الجوزي الحنبلي في " دفع شبه التَّشبيه بأكف التَّنزيه" (ص١٤٤) عند حديثه عن الصُّورة : " للنَّاس في هذا مذهبان ، أحدهما : السُّكوت عن تفسيره ... " .

وفي ردِّه علىٰ المشبِّهة الذين تمسَّكوا بظواهر الأحاديث التي تشعر بالتَّشبيه ، قال الإمام الرَّازي في"اعتقادات فرق المسلمين والمشركين" (ص١٠٠) : " ومن الأحاديث التي لا يليق ظاهرها بالله : " إنَّ الله خلق آدم علىٰ صورته " ومن الآيات القرآنية : **﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾** [طه: ٥] ، وقوله تعالىٰ : **﴿وَلِتُصْنَعَ عَلى عَيْنِي﴾** [طه: ٣٩] . فحملوا هذه الآيات والأحاديث علىٰ أوصاف بشريَّة لا تليق بالله تعالىٰ ، وكان الأسلم لهم حملها علىٰ معان تليق بالذَّات العليَّة ، أو كانوا قد توقَّفوا كما توقَّف السَّلف " .

فالإمام الرَّازي من خلال هذا النَّص السَّابق نصّ علىٰ أنَّ مذهب السَّلف في جميع الظَّواهر التي تشعر بالتَّشبيه هو التَّوقُّف ، وتفويض معانيها إلىٰ الله تعالىٰ ، مع العلم أنَّ الإمام الرَّازي من الذين يميلون إلىٰ التَّأويل ، وما مفاتيح الغيب ، وأساس التَّقديس وغيرها من كتبه عنَّا ببعيد...

قلت : وكالعادة ... فقد قام مُدَّعُو السَّلفيَّة بشطب الفقرة السَّابقة من كلام الإمام الرَّازي من كتابه : اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، النُّسخة الموجودة في المكتبة الشَّاملة / الإصدار السَّادس ، وهي من تحقيق : علي سامي النشَّار ، نشر : دار الكتب العلميَّة ، بيروت ... لأنَّها تتعارض مع منهجهم ... فإلىٰ الله تعالىٰ وحده المُشتكىٰ ...

وقال الإمام النَّووي" المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج" (١٦/ ١٦٦) عند حديثه علىٰ حديث : " فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَىٰ صُورَتِهِ " ، فَهُوَ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ ، وَقَدْ سَبَقَ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ بَيَانُ حُكْمِهَا وَاضِحاً وَمَبْسُوطاً ، وَأَنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يُمْسِكُ عَنْ تَأْوِيلِهَا ، وَيَقُولُ : نُؤْمِنُ بِأَنَّهَا حَقٌّ ، وَأَنَّ ظَاهِرَهَا غَيْرُ

مُرَادٍ ، وَلَهَا مَعْنًى يَلِيقُ بِهَا ، وَهَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ السَّلَفِ ، وَهُوَ أَحْوَطُ وَأَسْلَمُ ، وَالثَّانِي : أَنَّهَا تُتَأَوَّلُ ... "

.

﴿سُؤالٌ﴾ : أُذْكُرْ لَنَا بَعْضَاً مِنَ النُّصُوْصِ التِيْ وَرَدَ فِيْهَا لَفْظُ القَدَمِ مُضَافَاً إِلَى اللهِ تَعَالَى ؟

الجواب : ورد لفظ القَدم مُضافاً إلى الله تعالى في العديد من الأحاديث ، من ذلك :

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : " يُلْقَى فِي النَّارِ ، وَتَقُولُ : هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ، حتَّى يَضَعَ قَدَمَهُ ، فَتَقُولُ قَطْ قَطْ " . أخرجه البخاري (٦/ ١٣٨ برقم ٤٨٤٨) .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، رَفَعَهُ وَأَكْثَرُ مَا كَانَ يُوقِفُهُ أَبُو سُفْيَانَ : " يُقَالُ لِجَهَنَّمَ : هَلِ امْتَلَأْتِ ، وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ، فَيَضَعُ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدَمَهُ عَلَيْهَا ، فَتَقُولُ : قَطْ قَطْ " . أخرجه البخاري (٦/ ١٣٨ برقم ٤٨٤٩) .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " تَحَاجَّتِ الجَنَّةُ وَالنَّارُ ، فَقَالَتِ النَّارُ : أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ وَالمُتَجَبِّرِينَ ، وَقَالَتِ الجَنَّةُ : مَا لِي لاَ يَدْخُلُنِي إِلَّا ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِلْجَنَّةِ : أَنْتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي ، وَقَالَ لِلنَّارِ : إِنَّمَا أَنْتِ عَذَابِي أُعَذِّبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِلْؤُهَا ، فَأَمَّا النَّارُ : فَلاَ تَمْتَلِئُ حتَّى يَضَعَ رِجْلَهُ فَتَقُولُ : قَطْ قَطْ ، فَهُنَالِكَ تَمْتَلِئُ وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، وَلاَ يَظْلِمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ خَلْقِهِ أَحَداً ، وَأَمَّا الجَنَّةُ : فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُنْشِئُ لَهَا خَلْقاً " . أخرجه البخاري ، (٦/ ١٣٨ برقم ٤٨٥٠) .

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : " لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ، حتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ ، فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وَتَقُولُ : قَطْ قَطْ ، بِعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ ، وَلَا يَزَالُ فِي الْجَنَّةِ فَضْلٌ حتَّى يُنْشِئَ اللهُ لَهَا خَلْقاً ، فَيُسْكِنَهُمْ فَضْلَ الْجَنَّةِ " . أخرجه مسلم (٤/ ٢١٨٨ برقم ٢٨٤٨)

.

﴿سؤال﴾ : أذكر لنا بعضاً من أقوال العلماء في تفويض القدم المُضافة إلى الله تعالى ؟

الجواب : سبق أن ذكرنا أنَّه سبحانه وتعالى لا يجوز وصفه بالجوارح والأبعاض ، لأنَّ القواطع النَّقليَّة والعقليَّة قضت بذلك ، وإلَّا فلو وصفناه بها لتحقَّق معنا التَّناقض في آيات القرآن الكريم ، إذ لو أثبتنا له من الجوارح : اليد ، والقدم ، والإصبع ، والسَّاق و... و ... وأضفنا ذلك إلى قوله تعالى : **﴿كُلُّ شَيْءٍ هالِكٌ إلاَّ وَجْهَهُ﴾** [القصص: ٨٨] ، وأجرينا النَّصَّ على ظاهرة للزم القول بفناء ما أثبتناه له من الأعضاء ، وهذا من المحال بحقِّه سبحانه وتعالى...

ولذلك فقد عمد العديد من علماء السَّلف الصَّالح وكذا بعض الخلف إلىٰ إمرار تلك الألفاظ ومنها القدم علىٰ ظاهر لفظها ، ولم يكشفوا عن باطن معناها ، علىٰ نحو مذهبهم في التَّوقُّف عن تفسير كل ما لا يحيط العلم بكنهه من هذا الباب .

قال الإمام البيهقي في " الأسماء والصِّفات" (٢/ ١٩٠) في كلامه علىٰ حديث القَدَم : " قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ (٣٨٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ : " فَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ مَنْ ذَكَرِ الْقَدَمَ وَالرِّجْلَ ، وَتَرَكِ الْإِضَافَةِ إِنَّمَا تَرَكَهَا تَهَيُّباً لَهَا ، وَطَلَبًا لِلسَّلَامَةِ مِنْ خَطَأِ التَّأْوِيلِ فِيهَا ، وَكَانَ أَبُو عُبَيْدٍ ، وَهُوَ أَحَدُ أَئِمَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، يَقُولُ : نَحْنُ نَرْوِي هَذِهِ الْأَحَادِيثَ وَلَا نُرِيغُ لَهَا الْمَعَانِيَ " . قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ : " وَنَحْنُ أَحْرَىٰ بِأَنْ لَا نَتَقَدَّمَ فِيمَا تَأَخَّرَ عَنْهُ مَنْ هُوَ أَكْثَرُ عِلْماً وَأَقْدَمُ زَمَاناً وَسِنّاً ، وَلَكِنَّ الزَّمَانَ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ قَدْ صَارَ أَهْلُهُ حِزْبَيْنِ : مُنْكِرٌ لِمَا يُرْوَىٰ مِنْ نَوْعِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ رَأْساً ، وَمُكَذِّبٌ بِهِ أَصْلاً ، وَفِي ذَلِكَ تَكْذِيبُ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ رَوَوْا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ وَهُمْ أَئِمَّةُ الدِّين وَنَقَلَةُ السُّنَنِ ، وَالْوَاسِطَةُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالطَّائِفَةُ الْأُخْرَىٰ مُسَلِّمَةٌ لِلرِّوَايَةِ فِيهَا ذَاهِبَةٌ فِي تَحْقِيقِ الظَّاهِرِ مِنْهَا مَذْهَباً يَكَادُ يُفْضِي بِهِمْ إِلَىٰ الْقَوْلِ بِالتَّشْبِيهِ ، وَنَحْنُ نَرْغَبُ عَنِ الْأَمْرَيْنِ مَعاً ، وَلَا نَرْضَىٰ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا مَذْهَباً ، فَيَحِقُّ عَلَيْنَا أَنْ نَطْلُبَ لِمَا يَرِدُ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ إِذَا صَحَّتْ مِنْ طَرِيقِ النَّقْلِ وَالسَّنَدِ ، تَأْوِيلاً يَخْرُجُ عَلَىٰ مَعَانِي أُصُولِ الدِّين ، وَمَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ ، وَلَا نُبْطِلُ الرِّوَايَةَ فِيهَا أَصْلاً ، إِذَا كَانَتْ طُرُقُهَا مَرْضِيَّةً وَنَقَلَتُهَا عُدُولاً " .

وقال الإمام البيهقي في " الأسماء والصِّفات" (٢/ ١٩٦) في كلامه علىٰ أثر : " الكرسي موضع القدمين " : " وَأَمَّا الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا فَإِنَّهُمْ لَمْ يُفَسِّرُوا أَمْثَالَ هَذِهِ ، وَلَمْ يَشْتَغِلُوا بِتَأْوِيلِهَا ، مَعَ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ وَاحِدٌ غَيْرُ مُتَبَعِّضٍ ، وَلَا ذِي جَارِحَةٍ " .

وقال في الأسماء والصِّفات" (٢/ ١٩٦) : " وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ فِي الرِّوَايَةِ هِيَ عِنْدَنَا حَقٌّ ، حَمَلَهَا الثِّقَاتُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ ، غَيْرَ أَنَّا إِذَا سُئِلْنَا عَنْ تَفْسِيرِهَا لَا نُفَسِّرُهَا وَمَا أَدْرَكْنَا أَحَداً يُفَسِّرُهَا " .

وقال الإمام أبو يعلىٰ في " إبطال التَّأويلات لأخبار الصِّفات" (١/ ٤٥ برقم ٩) : "وَقَالَ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ فِي الأَحَادِيثِ الَّتِي تُرْوَىٰ: " إِنَّ اللَّهَ، تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، يَنْزِلُ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا " وَاللَّهُ يُرَىٰ " وَأَنَّهُ يَضَعُ قَدَمَهُ " وَمَا أَشْبَهَ بِذَلِكَ، نُؤْمِنُ بِهَا وَنُصَدِّقُ بِهَا **وَلا كَيْفَ وَلا مَعْنَى** وَلا نَرُدُّ شَيْئًا مِنْهَا، وَنَعْلَمُ أَنَّ مَا قَالَهُ الرَّسُولُ، صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَقٌّ إِذَا كَانَتْ بِأَسَانِيدَ صِحَاحٍ" .

وقال الإمام ابن الجوزي الحنبلي في " دفع شُبه التَّشبيه بأكُفِّ التَّنزيه " (ص١٧٠) في كلامه علىٰ حديث : " لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَىٰ فِيهَا وَتَقُولُ : هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ، حتَّىٰ يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ " : " الواجب علينا أن نعتقد أنَّ ذات الله تعالىٰ لا تتبعَّض ، ولا يحويها مكان ، ولا توصف بالتَّغيُّر ولا بالانتقال " .

وقال الإمام ابن قدامة في "ذم التَّأويل" (ص٢٢) : " قَالَ وَأَخْبرنِي عَليّ بن عِيسَىٰ أَنَّ حنبلاً حَدَّثهمْ قَالَ : سَأَلت أَبَا عبد الله عَن الْأَحَادِيث الَّتِي تروىٰ : إِنَّ الله تبَارك وَتَعَالَىٰ ينزل كُلَّ لَيْلَة إِلَىٰ السَّمَآء الدُّنْيَا ، وَأَنَّ الله يُرىٰ ، وَإِنَّ الله يضع قَدَمه ، وَمَا أشبهه ، فَقَالَ أَبُو عبد الله : نؤمن بهَا ونصدِّق بهَا ، **وَلَا كَيفَ وَلَا مَعْنَى** ، وَلَا نردُّ مِنْهَا شَيْئاً ، ونعلم أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُول حقّ إِذا كَانَت بأسانيد صِحَاح ، وَلَا نردُّ علىٰ رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْله ، وَلَا يُوصف الله تَعَالَىٰ بِأَكْثَر مِمَّا وصف بِهِ نَفسه أَو وَصفه بِهِ رَسُوله ، بِلَا حدٍّ وَلَا غَايَة **﴿لَيْسَ كمثله شَيْء وَهُوَ السَّمِيع الْبَصِير﴾** [الشورىٰ ١١] ، وَلَا يبلغ الواصفون صفته ، وَصِفَاته مِنْهُ ، وَلَا نتعدَّىٰ الْقُرْآن والْحَدِيث ، فَنَقُول كَمَا قَالَ وَنصفه كَمَا وصف نَفسه ، وَلَا نتعدَّىٰ ذَلِك ، نؤمن بِالْقُرْآنِ كُلِّه ، محكمه ومتشابهه ، وَلَا نزيل عَنهُ صفة من صِفَاته لشناعة شنعث" .

وقال الإمام أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرْح الأنصاري الخزرجي شمس الدِّين القرطبي في "الأسنىٰ في شرح أسماء الله الحسنىٰ" (٢/ ٥٧) : " قال التِّرمذي: وقد روي عن النَّبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ روايات كثيرة مثل هذا ممَّا يذكر فيه أمر الرُّؤية ، وذكر القدم ، وما أشبه هذه الأشياء . والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمَّة ، مثل : سفيان الثَّوري ، ومالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وابن المبارك ، ووكيع ، وغيرهم ، أنَّهم رووا هذه الأشياء ، وقالوا : تُروىٰ هذه الأحاديث ، ونؤمن بها ، ولا يقال : كيف ؟ وهذا الذي اختاره أهل الحديث ، أن يرووا هذه الأشياء كيف جاءت ويؤمن بها ، ولا تفسَّر ، ولا تتوهَّم ، ولا يقال : كيف ؟ قال : وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه " .

وقال الإمام ابن تيمية في " بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بدعهم الكلاميَّة" (٢/ ٤٦٥) : " قَالَ الْخَلَّالُ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ عِيسَىٰ أَنَّ حَنْبَلًا حَدَّثَهُمْ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي تُرْوَىٰ " «أَنَّ اللَّهَ عزَّ وجلَّ يَنْزِلُ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا» «وَأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ» «وَأَنَّ اللَّهَ يَضَعُ قَدَمَهُ» " وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: نُؤْمِنُ بِهَا وَنُصَدِّقُ بِهَا وَلَا كَيْفَ وَلَا مَعْنَىٰ، وَلَا نَرُدُّ مِنْهَا شَيْئًا، وَنَعْلَمُ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ حَقٌّ إِذَا كَانَتْ بِأَسَانِيدَ صِحَاحٍ وَلَا نَرُدُّ عَلَىٰ اللَّهِ قَوْلَهُ، وَلَا نَصِفُ اللَّهَ بِأَكْثَرَ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ بِلَا حَدٍّ وَلَا غَايَةٍ" . وانظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية" (٤/ ١٦٨) ، درء تعارض العقل والنَّقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول" (٢/ ٣٠-٣١) ، التسعينيَّة" (١/ ٣١٧) .

وقال الإمام ابن قيِّم الجوزيَّة في " مختصر الصَّواعق المرسلة علىٰ الجهميَّة والمعطِّلة" (ص٤٦٩) : " وَقَالَ الْخَلَّالُ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ عِيسَىٰ أَنَّ حَنْبَلًا حَدَّثَهُمْ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي تُرْوَىٰ " «أَنَّ اللَّهَ عزَّ وجلَّ يَنْزِلُ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا» «وَأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ» «وَأَنَّ اللَّهَ يَضَعُ قَدَمَهُ» " وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: نُؤْمِنُ بِهَا وَنُصَدِّقُ بِهَا وَلَا كَيْفَ وَلَا مَعْنَىٰ، وَلَا نَرُدُّ مِنْهَا شَيْئًا، وَنَعْلَمُ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ حَقٌّ إِذَا

كَانَتْ بِأَسَانِيدَ صِحَاحٍ وَلَا نَرُدُّ عَلَىٰ اللَّهِ قَوْلَهُ، وَلَا نَصِفُ اللَّهَ بِأَكْثَرَ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ بِلَا حَدٍّ وَلَا غَايَةٍ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَهَذَا الْكَلَامُ وَكَلَامُ الشَّافِعِيِّ مِنْ مِشْكَاةٍ وَاحِدَةٍ" .

وقال الإمام الذَّهبي في " سير أعلام النُّبلاء" (١٠/ ٥٠٥-٥٠٦) : " أَخْبَرَنَا أَبُو محمَّد بنُ عُلْوَانَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ إِبْرَاهِيْمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ المُغِيْثِ بنُ زُهَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا محمَّد بنُ عَلِيٍّ العُشَارِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ، أَخْبَرَنَا محمَّد بنُ مَخْلَدٍ، أَخْبَرَنَا العَبَّاسُ الدُّوْرِيُّ، سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ القَاسِمَ بنَ سَلاَّمٍ – وَذَكَرَ البَابَ الَّذِي يُرْوَىٰ فِيْهِ الرُّؤْيَةُ، وَالكُرْسِيُّ مَوْضِعَ القَدَمَيْنِ ، وَضَحِكُ رَبِّنَا، وَأَيْنَ كَانَ رَبُّنَا – فَقَالَ: هَذِهِ أَحَادِيْثُ صِحَاحٌ ، حَمَلَهَا أَصْحَابُ الحَدِيْثِ وَالفُقَهَاءُ بَعْضُهُم عَنْ بَعْضٍ، وَهِيَ عِنْدَنَا حَقٌّ لاَ نَشُكُّ فِيْهَا، وَلَكِن إِذَا قِيْلَ: كَيْفَ يَضْحَكُ؟ وَكَيْفَ وَضَعَ قَدَمَهُ؟ قُلْنَا: لاَ نُفَسِّرُ هَذَا، وَلاَ سَمِعْنَا أَحَداً يُفَسِّرُهُ" .

وقال الإمام الذَّهبي في " العرش" (ص٢٥٨) : " أخبر أبو عبد الله أنَّه علىٰ العرش بلا حدٍّ يحدُّه أحد أو صفة يبلغها واصف، وأتبع ذلك بقوله: **﴿لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾** بحدٍّ ولا غاية، وهذا التَّفسير الصَّحيح للإدارك: أي لا تحيط الأبصار بحدِّه ولا غايته؛ ثمَّ قال: **﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ﴾** ، وهو عالم الغيب والشَّهادة، علَّام الغيوب، ليتبيَّن أنَّه عالم بنفسه وبكلِّ شيء.

وقال الخلَّال: "وأخبرني علي بن عيسىٰ أنَّ حنبلاً حدَّثهم، قال: سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تُروىٰ "أنَّ الله تبارك وتعالىٰ ينزل إلىٰ السَّماء الدُّنيا" و"أنَّ الله يضع قَدَمَه" وما أشبه هذه الأحاديث، فقال أبو عبد الله: نؤمن بها، ونصدِّق بها ولا كَيْف، ولا مَعْنَىٰ، ولا نردُّ منها شيئاً، ونعلم أنَّ ما جاء به الرَّسول حقٌّ إذا كانت بأسانيد صحاح، ولا نردُّ علىٰ الله قوله، ولا يوصف بأكثر مما وصف به نفسه ولا حّد ولا غاية، ليس كمثله شيء" .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني في " فتح الباري شرح صحيح البخاري" (٨/ ٥٩٦) : " وَاخْتُلِفَ فِي الْمُرَادِ بِالْقَدَمِ ، فَطَرِيقُ السَّلَفِ فِي هَذَا وَغَيْرِهِ مَشْهُورَةٌ ، وَهُوَ أَنْ تَمُرَّ كَمَا جَاءَتْ ، وَلَا يُتَعَرَّضُ لِتَأْوِيلِهِ ، بَلْ نَعْتَقِدُ اسْتِحَالَةَ مَا يُوهم النَّقْص علىٰ الله ، وَخَاضَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ " .

قال الإمام بدر الدِّين العيني "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" (١٩/ ١٨٨) في كلامه علىٰ حديث القدم : " اعْلَم أَن هَذِه الْأَحَادِيث من مشاهير أَحَادِيث الصِّفَات ، وَالْعُلَمَاء فِيهَا علىٰ مذهبين :

أَحدهمَا : مَذْهَب المفوِّضة ، وَهُوَ الْإِيمَان بِأَنَّهَا حقٌّ علىٰ مَا أَرَادَ الله ، وَلها معنىٰ يَلِيق بِهِ وظاهرها غير مُرَاد وَعَلِيهِ جُمْهُور السّلف وَطَائِفَة من الْمُتَكَلّمين .

وَالْآخر : مَذْهَب المؤولة ، وَهُوَ مَذْهَب جُمْهُور الْمُتَكَلِّمين " .

وقال الإمام بو سليمان عبد الله بن محمَّد بن عبد الوهَّاب بن سليمان التَّميمي النَّجدي في " جواب أهل السُّنَّة النَّبويَّة في نقض كلام الشِّيعة والزَّيديَّة (مطبوع ضمن الرَّسائل والمسائل النَّجدية، الجزء الرَّابع، القسم الأوَّل)" (ص١٥٤-١٥٥) : " ... وأخبرني علي بن عيسىٰ أنَّ حنبلاً حدَّثهم، قال: سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تُروىٰ "أنَّ الله -تبارك وتعالىٰ- ينْزل كلَّ ليلة إلىٰ سماء الدُّنيا" ، و"أنَّ الله يُرَىٰ" ، و"أنَّ الله يضع قدمه" ، وما أشبه هذه الأحاديث.

فقال أبو عبد الله: "نؤمن بها ونصدِّق بها، ولا كيف ولا معنىٰ" أي: لا نكيِّفها ولا نحرِّفها بالتَّأويل، فنقول: معناها كذا، ولا نردّ منها شيئاً، ونعلم أنَّ ما جاء به الرَّسول حقٌّ، إذا كان بأسانيد صحاح، ولا نردُّ علىٰ الله قوله، ولا يوصف الله بأكثر ممَّا وصف به نفسه بلا حدٍّ ولا غاية **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾**" .

وجاء في " الدُّرر السَّنيَّة في الكُتب النَّجديَّة" (٣/ ١٦٩ ، ٤/ ١٦٥) : " ... قال : وأخبرني علي بن عيسىٰ، أنَّ حنبلاً حدَّثهم، قال: سألت أبا عبد الله، عن الأحاديث التي تُروىٰ، أنَّ الله تبارك وتعالىٰ: " ينزل إلىٰ الَّسماء الدُّنيا" ، و " أنَّ الله يضع قدمه" ، أو ما أشبه هذه الأحاديث، فقال أبو عبد الله: نؤمن بها، ونصدِّق بها، ولا كيف، ولا معنىٰ، أي لا نكيِّفها، ولا نحرِّفها بالتَّأويل، فنقول معناها كذا، ولا نردّ منها شيئاً، ونعلم أنَّ ما جاء به الرَّسول حقٌّ، إذا كان بأسانيد صحاح، ولا نردُّ علىٰ الله قوله، ولا يُوصف الله بأكثر ممَّا وصف به نفسه، بلا حدٍّ، ولا غاية **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾** " .

قلت : قد ذكرنا – فيما سبق– أنَّ الله تعالىٰ لا يجوز وصفه بالجوارح والأبعاض ، ولذلك فقد عمد جمهور السَّلف – كان رأينا – إلىٰ تفويض كلّ لفظ يفضي إجراؤه علىٰ ظاهره إلىٰ تشبيه الله تعالىٰ بخلقه ، ومن ذلك لفظة " القَدَم " ...

﴿سؤالٌ﴾ : أُذْكُرْ لَنا بَعْضَاً مِنَ النُّصُوْصِ التِيْ وَرَدَ فِيْهَا لَفْظُ الإِصْبَعِ أَو الأَصَابِعِ مُضَافَاً إِلَى اللهِ تَعَالَى ؟

وردت الأصابع مضافة إلىٰ الله تعالىٰ في غير ما حديث ، من ذلك :

رَوَىٰ البُخَارِيُّ (٦/ ١٢٦ برقم ٤٨١١) بِسَنَدِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِنْ مَسْعُوْد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الأَحْبَارِ إِلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا محمَّد إِنَّا نَجِدُ : أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَىٰ إِصْبَعٍ ، وَالأَرَضِينَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ ، وَالشَّجَرَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ ، وَالمَاءَ وَالثَّرَىٰ عَلَىٰ إِصْبَعٍ ، وَسَائِرَ الخَلاَئِقِ عَلَىٰ إِصْبَعٍ ، فَيَقُولُ : أَنَا المَلِكُ ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّىٰ بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْدِيقاً لِقَوْلِ الحَبْرِ ، ثمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : **﴿وَما قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيامَةِ وَالسَّماواتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحانَهُ وَتَعالى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾** [الزمر: ٦٧] .

وجـاء في رواية أخرىٰ عند البخاري (٩/ ١٢٣ برقم ٧٤١٤) عن عبد الله بن مسعود : فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعَجُّباً وَتَصْدِيقاً لَهُ .

وفي رواية أخـرىٰ (٩/ ١٢٣ برقم ٧٤١٥) ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ فَقَالَ : يَا أَبَا القَاسِمِ ، إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ عَلَىٰ إِصْبَعٍ ، وَالأَرَضِينَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ ، وَالشَّجَرَ وَالثَّرَىٰ عَلَىٰ إِصْبَعٍ ، وَالخَلاَئِقَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ ، ثمَّ يَقُولُ : أَنَا المَلِكُ أَنَا المَلِكُ ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَحِكَ حتَّىٰ بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ، ثمَّ قَرَأَ : **﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾** [الزمر: ٦٧] .

وفي معنىٰ هذا الحديـث ما رواه مسلم (٤/ ٢٠٤٥ برقم ٢٦٥٤) بسنده عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يَقُولُ : " إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ " ، ثمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " اللهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَىٰ طَاعَتِكَ " .

﴿سؤالٌ﴾ : أَذكر لنا بعضاً من أقوال العلماء في تفويض الأصابع المُضافة إلى الله تعالى ؟

قال الإمام ابن عبد البر القرطبي في " التَّمهيد لما في الموطَّأ من المعاني والأسانيد" (٧/ ١٤٨-١٥١) في كلامه علىٰ أحاديث : الرؤية ، والصُّورة ، والنُّزول ، والقَدَم ، والإصبع ... : " الَّذِي عَلَيْهِ أهل السُّنَّة وَأَئِمَّةُ الْفِقْهِ وَالْأَثَرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا : الْإِيمَانُ بِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا ، وَالتَّصْدِيقُ بِذَلِكَ ، وَتَرْكُ التَّحْدِيدِ وَالْكَيْفِيَّةِ فِي شَيْءٍ مِنْهُ .

أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الْوَرْدِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرٍ أَنَّهُ سَأَلَ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ ، قَالَ : حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَجْعَلُ السَّمَاءَ عَلَىٰ أُصْبُعٍ ، وَحَدِيثُ إِنَّ قلوب بني آدَمَ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ ، وَإِنَّ اللَّهَ يَعْجَبُ أَوْ يَضْحَكُ مِمَّنْ يَذْكُرُهُ فِي الْأَسْوَاقِ ، وَأَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَنْزِلُ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ ، وَنَحْوُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، فَقَالَ : هَذِهِ الْأَحَادِيثُ نَرْوِيهَا وَنُقِرُّ بِهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ محمَّد ، قَالَ : سَمِعْتُ الْهَيْثَمَ بْنَ خَارِجَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ (١٥٧هـ) ، وَسُفْيَانَ الثَّوري (١٦١) ، ومالك بْنَ أَنَسٍ (١٧٩هـ) ، وَاللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ (١٧٥هـ) عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ فِي الصِّفَاتِ ، فَقَالُوا : أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ .

وَذَكَرَ عَبَّاسٌ الدُّورِيُّ (٢٧١هـ) ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بْنَ مَعِينٍ (٢٣٣هـ) ، يَقُولُ : شَهِدْتُ زَكَرِيَّا بْنَ عَدِيٍّ سَأَلَ وَكِيعَ بْنَ الْجَرَّاحِ (١٩٧هـ) ، فَقَالَ : يَا أَبَا سُفْيَانَ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ ، يَعْنِي : مِثْلَ الْكُرْسِيُّ مَوْضِعَ الْقَدَمَيْنِ ، وَنَحْوِ هَذَا ، فَقَالَ : أَدْرَكْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي خَالِدٍ (١٤٦هـ) ، وَسُفْيَانَ (١٦١هـ) ، وَمِسْعَراً (١٥٥هـ) يُحَدِّثُونَ

بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، وَلَا يُفَسِّرُونَ شَيْئاً . قَالَ عَبَّاسُ بْنُ محمَّد الدُّورِيُّ (٢٧١هـ) : وَسَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ الْقَاسِمَ بْنَ سَلَّامٍ (٢٢٤هـ) وَذَكَرَ لَهُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أهل السُّنَّة أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تُرْوَىٰ فِي الرُّؤْيَةِ ، وَالْكُرْسِيِّ مَوْضِعَ الْقَدَمَيْنِ ، وَضَحِكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عباده ، وأنَّ جهنَّم لتمتلىء وَأَشْبَاهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، وَقَالُوا : إِنَّ فُلَاناً يَقُولُ : يَقَعُ فِي قُلُوبِنَا أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ حَقٌّ ، فَقَالَ ضَعَّفْتُمْ عِنْدِي أَمْرَهُ ، هَذِهِ الْأَحَادِيثُ حَقٌّ لَا شَكَّ فِيهَا ، رَوَاهَا الثِّقَاتُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ ، إِلَّا أَنَّا إِذَا سُئِلْنَا عَنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ لَمْ نُفَسِّرْهَا ، وَلَمْ نَذْكُرْ أَحداً يُفَسِّرُهَا ، وَقَدْ كَانَ مَالِكٌ يُنْكِرُ عَلَىٰ مَنْ حَدَّثَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، ذَكَرَهُ أَصْبَغُ وَعِيسَىٰ عن ابن القاسم ، قال : سألت مالكاً عَمَّنْ يُحَدِّثُ الْحَدِيثَ : " إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ علىٰ وصورته " ، وَالْحَدِيث : " إِنَّ اللَّهَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : ، " وَإِنَّهُ يُدْخِلُ فِي النَّارِ يَدَهُ حتَّىٰ يُخْرِجَ مَنْ أَرَادَ " ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ إِنْكَاراً شَدِيداً ، وَنَهَىٰ أَنْ يُحَدِّثَ بِهِ أَحداً ، وَإِنَّمَا كَرِهَ ذلك مالك خَشْيَةَ الْخَوْضِ فِي التَّشْبِيهِ بِكَيْفٍ هَاهُنَا .

وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ محمَّد بْنِ عَلِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ وَضَّاحٍ ، سَأَلْتُ يَحْيَىٰ بْنَ مَعِينٍ (٢٣٣هـ) عَنِ التَّنَزُّلِ ، فَقَالَ : أَقِرَّ بِهِ وَلَا تُحِدَّ فِيهِ بِقَوْلٍ ، كُلُّ مَنْ لَقِيتُ مِنْ أهل السُّنَّة يُصَدِّقُ بِحَدِيثِ التَّنَزُّلِ ، قَالَ : وَقَالَ لِيَ ابْنُ مَعِينٍ : صَدِّقْ بِهِ ، وَلَا تَصِفْهُ . وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بِشْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دُلَيْمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ يَحْيَىٰ بْنَ مَعِينٍ عَنِ التَّنَزُّلِ ، فَقَالَ : أَقِرَّ بِهِ ، وَلَا تُحِدَّ فِيهِ " .

وقـال الإمام أبو الفرج عبد الرَّحمن بن الجوزي الحنبلي في " دفع شُبَه التَّشبيه بأكُفِّ التَّنزيه " (ص٢٠٦) : " قال أبو سليمان الخطَّابي : لا تثبت لله صفة إلَّا بالكتاب أو خبر مقطوع بصحَّته يستند إلىٰ أصل في الكتاب أو في السنَّة المقطوع علىٰ صحَّتها ، وما بخلاف ذلك ، فالواجب التَّوقُّف عن إطلاق ذلك ، ويتأوَّل علىٰ ما يليق بمعاني الأصول المتَّفق عليها من أقوال أهل العلم من نفي التَّشبيه .

قال : وذكر الأصابع لم يوجد في الكتاب ولا في السنَّة التي شرطها في الثُّبوت ما وصفنا ، فليس معنىٰ اليد في الصِّفات معنىٰ اليد حتَّىٰ يتوهَّم بثبوتها ثبوت الأصابع ، بل هو توقيف شرعيٌّ أطلقنا الاسم فيه علىٰ ما جاء به الكتاب من غير تكييف ولا تشبيه .

قلت : ظاهر ضحك النَّبيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الإنكار ، واليهود مشبِّهة ، ونزول الآية دليل علىٰ إنكار الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " .

وقال الإمام القرطبي في " الأسنىٰ في شرح أسماء الله الحسنىٰ " (٣٥/٢) : " قال الخطَّابي : وذكر الأصابع لم يوجد في شيء من الكتاب ولا من السنَّة المقطوع بصحَّتها .

وقال غيره : ذلك ثابت صحيح في السنَّة ، لكن الواجب في هذا أن تمرَّ كما جاءت من غير أن يقال فيها : إنَّ معناها النعم ، ولا يقال : أصابع لا كأصابعنا ، ولا كأيدينا ، ولا قبضة كقبضتنا " .

وقال الإمام النَّووي في "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج (١٦/ ٢٠٤) في كلامه على حديث : " إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ : " هَذَا مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ ، وَفِيهَا الْقَوْلَانِ السَّابِقَانِ قَرِيباً :

أَحَدُهُمَا : الْإِيمَانُ بِهَا مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِتَأْوِيلٍ ، وَلَا لِمَعْرِفَةِ الْمَعْنَى ، بَلْ يُؤْمَنُ بِأَنَّهَا حَقٌّ ، وَأَنَّ ظَاهِرَهَا غَيْرُ مُرَادٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورى: ١١] .

وَالثَّانِي : يُتَأَوَّلُ بِحَسَبِ مَا يَلِيقُ بِهَا ، فَعَلَى هَذَا الْمُرَادُ الْمَجَازُ ، كَمَا يُقَالُ : فُلَانٌ فِي قَبْضَتِي وَفِي كَفِّي ، لَا يُرَادُ بِهِ أَنَّهُ حَالٌّ فِي كَفِّهِ ، بَلِ الْمُرَادُ تَحْتَ قُدْرَتِي ، وَيُقَالُ : فُلَانٌ بَيْنَ إِصْبَعِي أُقَلِّبُهُ كَيْفَ شِئْتُ ، أَيْ : أَنَّهُ مِنِّي عَلَى قَهْرِهِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ كَيْفَ شِئْتُ ، فَمَعْنَى الْحَدِيثِ : أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُتَصَرِّفٌ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ وَغَيْرِهَا كَيْفَ شَاءَ ، لا يمتنع عليه منها شيء ، ولا يفوته ما أراده ، كما لا يمتنع عَلَى الْإِنْسَانِ مَا كَانَ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ ، فَخَاطَبَ الْعَرَبَ بِمَا يَفْهَمُونَهُ ، وَمَثَّلَهُ بِالْمَعَانِي الْحِسِّيَّةِ تَأْكِيداً لَهُ فِي نُفُوسِهِمْ ، فَإِنَّ قِيلَ : فَقُدْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَاحِدَةٌ ، وَالْإِصْبَعَانِ لِلتَّثْنِيَةِ ، فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ قَدْ سَبَقَ أَنَّ هَذَا مَجَازٌ وَاسْتِعَارَةٌ ، فَوَقَعَ التَّمْثِيلُ بحسب ما عتادوه غَيْرُ مَقْصُودٍ بِهِ التَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ ـ وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .

وقال الإمام النَّووي المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج " (١٧/ ١٢٩-١٣١) : " قَوْلُهُ : " إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ عَلَى أُصْبُعٍ ، وَالْأَرَضِينَ عَلَى أُصْبُعٍ ، إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ " ، هَذَا مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ ، وَقَدْ سَبَقَ فِيهَا الْمَذْهَبَانِ : التَّأْوِيلُ ، وَالْإِمْسَاكُ عَنْهُ ، مَعَ الْإِيمَانِ بِهَا ، مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْهَا غَيْرَ مُرَادٍ ، فَعَلَى قَوْلِ الْمُتَأَوِّلِينَ يَتَأَوَّلُونَ الْأَصَابِعَ هُنَا عَلَى الِاقْتِدَارِ ، أَيْ : خَلَقَهَا مَعَ عِظَمِهَا بِلَا تَعَبٍ وَلَا مَلَلٍ ، وَالنَّاسُ يَذْكُرُونَ الْإِصْبَعَ فِي مِثْلِ هَذَا لِلْمُبَالَغَةِ وَالِاحْتِقَارِ ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمْ : بِأُصْبُعِي أَقْتُلُ زيداً ، أي : بِلَا كُلْفَةَ عَلَيَّ فِي قَتْلِهِ ، وَقِيلَ : يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ أَصَابِعَ بَعْضِ مَخْلُوقَاتِهِ ، وَهَذَا غَيْرُ مُمْتَنِعٍ ، وَالْمَقْصُودُ : أَنَّ يَدَ الْجَارِحَةِ مُسْتَحِيلَةٌ ... قَالَ الْقَاضِي : وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ : لَيْسَ ضَحِكُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَعَجُّبُهُ وتلاوته للآية تَصْدِيقاً لِلْحَبْرِ ، بَلْ هُوَ رَدٌّ لِقَوْلِهِ ، وَإِنْكَارٌ وَتَعَجُّبٌ مِنْ سُوءِ اعْتِقَادِهِ ، فَإِنَّ مَذْهَبَ الْيَهُودِ التَّجْسِيمُ ، فَفُهِمَ مِنْهُ ذَلِكَ . وَقَوْلُهُ : " تَصْدِيقًا لَهُ " ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ كَلَامِ الرَّاوِي عَلَى مَا فُهِمَ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ " .

وقال الإمام الذَّهبي في "سير أعلام النُّبلاء " (٨/ ٤٦٦-٤٦٧) : " وَقَالَ أَحْمَدُ بنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ : حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بنُ نَصْرٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عُيَيْنَةَ ، وَجَعَلتُ أُلِحُّ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : دَعْنِي أَتَنَفَّسُ .

فَقُلْتُ : كَيْفَ حَدِيْثُ عَبْدِ اللهِ عَنِ النَّبِيِّ –صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: " إِنَّ اللهَ يَحْمِلُ السَّمَاوَاتِ عَلَىٰ إِصْبَعٍ " .

وَحَدِيْثُ : " إِنَّ قُلُوْبَ العِبَادِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابعِ الرَّحْمَنِ " .

وَحَدِيْثُ : " إِنَّ اللهَ يَعْجَبُ – أَوْ يَضْحَكُ – مِمَّنْ يَذْكُرُهُ فِي الأَسْوَاقِ " .

فَقَالَ سُفْيَانُ : هِيَ كَمَا جَاءتْ ، نُقِرُّ بِهَا ، وَنُحَدِّثُ بِهَا بِلاَ كَيْفٍ " .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني في "فتح الباري شرح صحيح البخاري" (١٣/٣٩٨) : " قَالَ الْخَطَّابِيُّ لَمْ يَقَعْ ذِكْرُ الْإِصْبَعِ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي حَدِيثٍ مَقْطُوعٍ بِهِ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْيَدَ لَيْسَتْ بِجَارِحَةٍ حتَّىٰ يُتَوَهَّمَ مِنْ ثُبُوتِهَا ثُبُوتُ الْأَصَابِعِ ، بَلْ هُوَ تَوْقِيفٌ أَطْلَقَهُ الشَّارِعُ فَلَا يُكَيَّفُ وَلَا يُشَبَّهُ ، وَلَعَلَّ ذِكْرَ الْأَصَابعِ مِنْ تَخْلِيطِ الْيَهُودِيِّ ، فَإِنَّ الْيَهُودَ مُشَبِّهَةٌ ، وَفِيمَا يَدَّعُونَهُ مِنَ التَّوْرَاةِ أَلْفَاظٌ تَدْخُلُ فِي بَابِ التَّشْبِيهِ وَلَا تَدْخُلُ فِي مَذَاهِبِ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَمَّا ضَحِكُهُ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَوْلِ الْحَبْرِ فَيَحْتَمِلُ الرِّضَا وَالْإِنْكَارَ ، وَأَمَّا قَوْلُ الرَّاوِي تَصْدِيقاً لَهُ فَظَنٌّ مِنْهُ وَحُسْبَانٌ ، وَقَدْ جَاءَ الْحَدِيثُ مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ لَيْس فِيهَا هَذِهِ الزِّيَادَةُ ، وَعَلَىٰ تَقْدِيرِ صِحَّتِهَا ، فَقَدْ يُسْتَدَلُّ بِحُمْرَةِ الْوَجْهِ عَلَىٰ الْخَجَلِ وَبِصُفْرَتِهِ عَلَىٰ الْوَجَلِ ، وَيَكُونُ الْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، فَقَدْ تَكُونُ الْحُمْرَةُ لِأَمْرٍ حَدَثَ فِي الْبَدَنِ ، كَثَوَرَانِ الدَّمِ وَالصُّفْرَةِ لِثَوَرَانِ خُلطَ مِنْ مِرَارٍ وَغَيْرِهِ ، وَعَلَىٰ تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَحْفُوظاً فَهُوَ مَحْمُولٌ على تَأْوِيل قَوْله تَعَالَىٰ : ﴿وَالسَّمَوَات مَطْوِيَّات بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] ، أَيْ : قُدْرَتُهُ عَلَىٰ طَيِّهَا وَسُهُولَةُ الْأَمْرِ عَلَيْهِ فِي جَمْعِهَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ جَمَعَ شَيْئاً فِي كَفِّهِ وَاسْتَقَلَّ بِحَمْلِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْمَعَ كَفَّهُ عَلَيْهِ ، بَلْ يُقِلُّهُ بِبَعْضِ أَصَابِعِهِ ، وَقَدْ جَرَىٰ فِي أَمْثَالِهِمْ : فُلَانٌ يُقِلُّ كَذَا بِإِصْبَعِهِ ، وَيَعْمَلُهُ بِخِنْصَرِهِ ، انْتَهَىٰ مُلَخَّصاً .

وَقَدْ تَعَقَّبَ بَعْضُهُمْ إِنْكَارَ وُرُودِ الْأَصَابعِ لِوُرُودِهِ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ ، كالحديث الَّذِي أخرجه مُسلم " إِنَّ قلب بن آدَمَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ " ، وَلَا يرد عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ انما نفىٰ الْقطع ، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي الْمُفْهِمِ : قَوْلُهُ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ إِلَىٰ آخِرِ الْحَدِيثِ هَذَا كُلُّهُ قَوْلُ الْيَهُودِيِّ ، وَهُمْ يَعْتَقِدُونَ التَّجْسِيمَ ، وَأَنَّ اللَّهَ شَخْصٌ ذُو جَوَارِحَ ، كَمَا يَعْتَقِدُهُ غُلَاةُ الْمُشَبِّهَةِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، وَضَحِكُ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا هُوَ لِلتَّعَجُّبِ مِنْ جَهْلِ الْيَهُودِيِّ ، وَلِهَذَا قَرَأَ عِنْدَ ذَلِكَ : ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِه﴾ [الزمر: ٦٧] ، أَيْ : مَا عَرَفُوهُ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ ، وَلَا عَظَّمُوهُ حَقَّ تَعْظِيمِهِ ، فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ هِيَ الصَّحِيحَةُ الْمُحَقَّقَةُ ، وَأَمَّا مَنْ زَادَ وَتَصْدِيقاً لَهُ فَلَيْسَتْ بِشَيْءٍ ، فَإِنَّهَا مِنْ قَوْلِ الرَّاوِي وَهِيَ بَاطِلَةٌ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُصَدِّقُ الْمُحَالَ ، وَهَذِهِ الْأَوْصَافُ فِي حَقِّ اللَّهِ مُحَالٌ ، إِذْ لَوْ كَانَ ذَا يَدٍ وَأَصَابعَ وَجَوَارِحَ كَانَ كَوَاحِدٍ مِنَّا ، فَكَانَ يَجِبُ لَهُ مِنَ الِافْتِقَارِ وَالْحُدُوثِ وَالنَّقْصِ وَالْعَجْزِ مَا يَجِبُ لَنَا ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَاسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ إِلَهاً ، إِذْ لَوْ جَازَتِ

الْإِلَهِيَّةُ لِمَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ لَصَحَّتْ لِلدَّجَّالِ ، وَهُوَ مُحَالٌ ، فَالْمُفْضِي إِلَيْهِ كَذِبٌ ، فَقَوْلُ الْيَهُودِيِّ كَذِبٌ وَمُحَالٌ ،وَلِذَلِكَ أَنْزَلَ اللَّهُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قدره وَإِنَّمَا تَعَجَّبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ جَهْلِهِ فَظَنَّ الرَّاوِي أَنَّ ذَلِكَ التَّعَجُّبَ تَصْدِيقٌ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، فَإِنْ قِيلَ قَدْ صَحَّ حَدِيثُ : " إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ " ، فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ إِذَا جَاءَنَا مِثْلُ هَذَا فِي الْكَلَامِ الصَّادِقِ تَأَوَّلْنَاهُ أَوْ تَوَقَّفْنَا فِيهِ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ وَجْهُهُ مَعَ الْقَطْعِ بِاسْتِحَالَةِ ظَاهِرِهِ " .

قلت : وهذا هو مذهب جمهور علماء السَّلف في مثل هذه النُّصوص...

فممَّا سبق بيانه يتبيَّن لنا أنَّ جمهور السَّلف الصَّالح ذهبوا بالأصبع مذهبهم في جميع الظَّواهر الموهمة للتَّشبيه ، فنصُّوا على وجوب الإقرار بها مع الإمرار من غير كيف ...

سؤالٌ : أُذْكُرْ لَنَا بَعْضَاً مِنَ النُّصُوْصِ التِيْ وَرَدَ فِيْهَا لَفْظُ الإِتْيَانِ مُضَافَاً إِلَى اللهِ تَعَالَى ؟

الجواب : ورد لفظ الإتيان مضافاً إلى الله تعالى في أكثر من آية ، منها :

قوله تعالى : **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾** [البقرة: ٢١٠] .

وقوله تعالى : **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آياتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آياتِ رَبِّكَ لا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمانُها لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمانِها خَيْراً قُلِ انْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾** [الأنعام: ١٥٨] .

ومن الأحاديث الواردة في الإتيان ما أخرجه البخاري وغيره عن أبي هريرة في حديث الصراط الطويل ، وفيه : " وَتَبْقَى هَذِهِ الأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَ ، فَيَقُولُ : أَنَا رَبُّكُمْ ، فَيَقُولُونَ : نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ ، هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا ، فَإِذَا أَتَانَا رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَ ، فَيَقُولُ : أَنَا رَبُّكُمْ ... " . أخرجه البخاري (٨/ ١١٧ برقم ٦٥٧٣) .

والنَّاظر في كلام فحول وأساطين العلم وجهابيذه من السَّلف الذين تكلَّموا على آيات الإتيان ، يجد أنَّهم في كلامهم على الآيات الكريمات نزَّهوا الله تعالى عن جميع لوازم المحدثات ، كالحركة ، والسُّكون ، والانتقال من مكان إلى آخر ، وكذا التَّحيُّز في العرش ، وقالوا عن جميع النُّصوص المشكلة والمتشابهة : أمرُّوها من غير تفسير ، وقراءتها تفسيرها ، ولم يزيدوا على ذلك ، بمعنى أنَّهم لم يتعرَّضوا لبيان معناها ، حيث لم تدع الحاجة لذلك ، ففوَّضوا الكيف والمعنى معاً ، أمَّا جمهور الخلف فقد ألجأتهم الظُّروف للكلام في معاني تلك النُّصوص ، فبيَّنوها بناء على المسلَّمات العقديَّة وقواعد اللغة العربيَّة التي اشتملت على الحقيقة والمجاز ... ، وردُّوا على المشبِّهة الذين استدلُّوا بالإتيان على إثبات الانتقال

الحركة والنُّزول المادي الحسِّي لله تعالىٰ ، فوصفوا الله تعالىٰ بالإتيان والحركة ، والانتقال ، ... وبيَّنوا في ردِّهم عليهم أنَّ الإتيان والحركة ، والانتقال ، والسُّكون من صفات المحدثات ولوازمها ، والله سبحانه لا يوصف بالحركة ، ولا بالانتقال ، ولا بالسُّكون ، لأنَّ الحركة ، والانتقال ، والسُّكون ، من أعراض الحدَث وأوصاف المحدثات ، والله عزَّ وجلَّ مُتعالٍ عن ذلك كلِّه ، **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ : ١١] .

فجمهور السَّلف – كما هو معلوم – ذهب إلىٰ السُّكوت عن تفسير ذلك ، وتفويض العلم فيه إلىٰ الله تعالىٰ ، وقالوا : قراءتها تفسيرها ... بينما ذهب جمهور الخلف – كما هو معلوم – إلىٰ أنَّ الإتيان المضاف إلىٰ الله تعالىٰ مجاز ، والمراد به : إتيان عذابه العظيم ، فهو لعظيم هوله جعل إتيانه مسنداً إلىٰ الآمر به أمراً جازماً ، ليعرف مقدار عظمته ، بحسب عظيم قدرة فاعله وآمره ، فالإسناد مجازي من باب : بنىٰ الأمير المدينة ، وضرب الوالي اللصَّ ، وهذا مجاز وارد مثله في القرآن ، كقوله تعالىٰ : **﴿فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾** [الحشر : ٢] ، وقوله : **﴿وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسابَهُ﴾** [النور: ٣٩] . ويجوز أن يكون المراد بقوله : **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾** [النحل: ٣٣] ، إتيان أمره بحساب الناس يوم القيامة ، كقوله تعالىٰ : **﴿وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾** [الفجر: ٢٢] ، أي : لا ينتظرون إلا عذاب الدُّنيا أو عذاب الآخرة . وإليك أخي القارئ طرفاً يسيراً !!! من أقوال علماء الأمَّة في آيتي الإتيان السَّابقتين ...

﴿سُؤالٌ﴾ : أُذْكُرْ لَنَا بَعْضَاً مِنْ أقوال العلماء في تفويض الإتيان المُضاف إلى الله تعالى ؟

الجواب : قال الإمام أَبُو القَاسِمِ الطَّبَرَانِيُّ في في "التَّفسير الكبير " (١/٣٥٨-٣٥٩) في تفسير قول الله تعالىٰ : **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾** : " افترق النَّاس في تفسير هذه الآية علىٰ أربعة أقوال : ... وفرقة يفسِّرون الإتيان تفسيراً مجملاً لا يعدون ظاهر اللفظ ، يقولون : يأتي كيف يشاء بلا كيف . وهذا غير مرضٍ أيضاً .

وأمَّا الفرقتان الأخريان من أهل السُّنَّة ، فإحداهما لا يفسِّرون هذه الآية ، ويقولون : نؤمن بظاهرها ، ونسكت عن الخوض في معناها ، لما فيه من الاشتباه والتَّشبيه . وقال الكلبي (١٤٦هـ) : هذا من المكتوم الذي لا يفسَّر ، وقال ابن عبَّاس: نؤمن بها ولا نفسِّرها ، كما قال تعالىٰ في المتشابهات : **﴿وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾** [آل عمران: ٧] .

وأمَّا الفرقة الرَّابعة ، فيفسِّرونها ، ويردُّون هذه المتشابهات إلىٰ الآيات المحكمات ، ويقولون : معناها : ما ينظر الكفار بعد قيام الحجَّة عليهم ، إلَّا أن يأتيهم أمر الله ، وهو الحساب ، أو أن يأتيهم عذاب الله ، لأنَّ الإتيان لفظ مشتبه يحتمل حقيقة الإتيان ، ويحتمل إتيان الأمر ، وقد قامت الدّلالة علىٰ أنَّ الله تعالىٰ

لا يجوز عليه الإتيان والمجيء والانتقال والمزاولة ، لأنَّ ذلك من صفات الأجسام والمحْدَثين ، والله تعالىٰ منزَّه عن ذلك ، قال عليٌّ رضي الله عنه : " من زعم أنَّ الله في شيء أو من شيء أو علىٰ شيء ، فقد ألحد ، لأنَّه لو كان من شيء لكان محدثاً ، ولو كان في شيء لكان محصوراً ، ولو كان علىٰ شيء لكان محمولاً " . وإذا كان لفظ الإتيان مشتبهاً ، وجب ردُّه إلىٰ المحكم ، نحو قوله في سورة النَّحل **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾** [النحل: ٣٣] .

وقال بعضهم : معناه : هل ينظرون إلَّا أن يأتيهم الله بظلل من الغمام وبالملائكة أو مع الملائكة ، فتكون في معنىٰ الباء ، فعلىٰ هذا التَّأويل زال الإشكال وسهل الأمر . وأمَّا ذكر الظلّة في الآية ، فإنَّ الهول إذا جاء من الظلّة المظلمة من السَّحاب ، كان أعظم وأشدّ ، يدلُّ عليه قوله تعالىٰ في قصَّة شعيب : **﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذابُ يَوْمِ الظُّلَّةِ إِنَّهُ كانَ عَذابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾** [الشعراء: ١٨٩] .

فقد ذكر الإمام الطَّبراني في كلامه السَّابق أنَّ النَّاس افترقوا في تفسير الإتيان الوارد في الآية ، فذكر ما عليه جمهور السَّلف وبعض الخلف الذين قالوا : نؤمن بظاهرها ، ونسكت عن الخوض في معناها ، لما فيه من الاشتباه والتَّشبيه ، وذكر أيضاً ما عليه جمهور الخلف وبعض السَّلف الذين فسَّروا الآية بردِّ المتشابه إلىٰ المحكم ، وقالوا في تفسيرها : ما ينظر الكفَّار بعد قيام الحجَّة عليهم ، إلا أن يأتيهم أمر الله ، وهو الحساب ، أو أن يأتيهم عذاب الله ، لأنَّ الإتيان لفظ مشتبه يحتمل حقيقة الإتيان ، ويحتمل إتيان الأمر ، وقد قامت الدّلالة علىٰ أنَّ الله تعالىٰ لا يجوز عليه الإتيان والمجيء والانتقال والمزاولة ، لأنَّ ذلك من صفات الأجسام والمحْدَثين ، والله تعالىٰ منزَّه عن ذلك .

وذكر ما عليه المشبِّهة والمجسِّمة الذين آمنوا بظاهر اللفظ والمعنىٰ ، فوصفوا الله تعالىٰ بالإتيان الذي هو زوال من مكان إلىٰ مكان . وهذا القول غير مرضٍ ، لأنَّ الأُمَّة أجمعت علىٰ نفي الحركة والسُّكون عنه سبحانه ، **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ: ١١] ، وقد قال الإمام الطَّحاوي (٣٢١هـ) في عقيدته التي تلقَّتها الأمَّة بالقبول – علىٰ ما نقله السُّبْكِي – : " ومن وصف الله بمعنىٰ من معاني البشر فقد كفر " ، ومن المعلوم أنَّ الحركة والسُّكون من أعراض الحدث وأوصاف المخلوقين ، فهما من معاني البشر ...

وقال الإمام محمَّد بن أحمد بن الأزهري في " تهذيب اللغة" (٣/ ١٥٦-١٥٧) : **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾** [الأنعام: ٢١٠] ، فالغمام مَعْرُوف فِي كَلَام الْعَرَب ، إلاّ أَنا لَا نَدْرِي كَيفَ الْغَمَام الَّذِي يَأْتِي الله جلّ وعزّ يَوْم الْقِيَامَة فِي ظُلَل مِنْهُ فَنحْن نؤمن بِهِ ، وَلَا نكيِّف صفته . وَكَذَلِكَ سَائِر صِفَات الله جلّ وعزّ " .

وهنا يذهب الإمام أبو منصور الهروي مذهب التَّأويل الإجمالي من غير خوض في المعنىٰ ، وهذا مذهب جمهور السَّلف وبعض الخلف ...

وقال الإمام أبو الليث نصر بن محمَّد بن أحمد بن إبراهيم السَّمرقندي في " بحر العلم" (١/ ١٦٥) في تفسير قوله تعالىٰ : **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾** [البقرة : ٢١٠] ، أي : ما ينظرون . وقال ابن عبَّاس في رواية أبي صالح (توفي ما بين ٩٠-١٠٠هـ) : هذا من المكتوم الذي لا يفسَّر ... وروىٰ عبد الرزَّاق ، عن سفيان الثَّوري ، قال : قال ابن عبَّاس : تفسير القرآن علىٰ أربعة أوجه : تفسير يعلمه العلماء ، وتفسير تعرفه العرب ، وتفسير لا يقدر أحد عليه لجهالته ، وتفسير لا يعلمه إلَّا الله عزَّ وجلَّ ، ومن ادَّعىٰ علمه فهو كاذب . وهذا موافق لقوله تعالىٰ: **﴿وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾** [آل عمران: ٧] ، وكذلك هذه الآية سكت بعضهم عن تأويلها وقالوا: لا يعلم تأويلها إلا الله. وبعضهم تأولها فقال: هذا وعيد للكفار، فقال: **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ، أي ما ينتظرون ولا يؤمنون إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾** يعني أمر الله تعالىٰ، كما قال في موضع آخر: **﴿فَأَتاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾** [الحشر: ٢] ، يعني أمر الله. وقال بعضهم: **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾** ، يعني بما وعد لهم مِنّ العذاب. **﴿فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمامِ﴾** . يعني في غمام فيه ظلمة. وقيل في ظلل يعني بظلل. وقال: علىٰ غمام فيه ظلمة" .

فالإمام السَّمرقندي ذكر أقوال العلماء في الإتيان ، وأنَّ السَّلف قالوا : هذا من المكتوم الذي لا يفسَّر ، فلا يعلم تأويلها إلَّا الله ، وأنَّ البعض ذهب إلىٰ تأويلها ، فقال : هذا وعيدٌ للكفار ، والمعنىٰ : ما ينتظرون ولا يؤمنون **﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾** ، يعني : أمرُ الله تعالىٰ ، أو بما وعد لهم مِنّ العذاب .

وقال الإمام أبو الليث نصر بن محمَّد بن أحمد بن إبراهيم السَّمرقندي في "بحر العلوم" (١/ ٥١٤) : **﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾** [الأنعام : ١٥٨] ، يعني : يأتي أمرُ ربِّك بما وعد لهم ، كقوله : **﴿فَأَتاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾** [الحشر: ٢] ، ويقال : أن تأتي عقوبة ربِّك وعذابه . وقد ذكر المضاف إليه ويراد به المضاف . كقوله تعالىٰ : **﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾** [يوسف: ٨٢] ، يعني : أهل القرية . وكقوله : **﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾** [البقرة : ٩٣] ، يعني : حبَّ العجل . كذلك هاهنا يأتي أمرُ ربك ، يعني : عقوبة ربِّك وعذاب ربِّك . ويقال : هذا من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلَّا الله " .

وقال الإمام الخطَّابي في "معالم السنن "(٤/ ٣٣١-٣٣٢) : " قلت : مذهب علماء السَّلف وأئمَّة الفقهاء أن يُجروا مثل هذه الأحاديث علىٰ ظاهرها ، وأن لا يريغوا لها المعاني ، ولا يتأوَّلوها ، لعلمهم بقصور علمهم عن دركها .

حدَّثنا الزَّعفراني ، حدَّثنا ابن أبي خيثمة ، حدَّثنا عبد الوهَّاب بن نجدة الحوطي ، حدَّثنا بقيَّة ، عن الأوزاعي ، قال : كان مكحول ، والزُّهري يقولان : أمرّوا الأحاديث كما جاءت .

قلت : وهذا من العلم الذي أُمرنا أن نؤمن بظاهره ، وأن لا نكشف عن باطنه ، وهو من جملة المتشابه الذي ذكره الله عزَّ وجلَّ في كتابه ، فقال : ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتابَ مِنْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتابِ وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ**﴾ [آل عمران : ٧] الآية ؛ فالمُحكم منه يقع به العلم الحقيقي والعمل ، والمتشابه يقع به الإيمان والعلم بالظَّاهر ، ونوكل باطنه إلىٰ الله سبحانه ؛ وهو معنىٰ قوله : ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ**﴾ [آل عمران : ٧] ، وإنما حظُّ الرَّاسخين في العلم أن يقولوا : ﴿**آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا**﴾ [آل عمران : ٧] ، وكذلك كلّ ما جاء من هذا الباب في القرآن ، كقوله : ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ**﴾ [البقرة : ٢١٠] ، وقوله : ﴿**وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا**﴾ [الفجر : ٢٢] ، والقول في جميع ذلك عند علماء السَّلف : هو ما قلنا ، وقد روي مثل ذلك عن جماعة من الصَّحابة . وقد زلَّ بعض شيوخ أهل الحديث ممن يرجع إلىٰ معرفته بالحديث والرِّجال ، فحاد عن هذه الطَّريقة ، حين روىٰ حديث النُّزول ، ثمَّ أقبل يسأل نفسه عليه ، فقال : إن قال قائل : كيف ينزل ربُّنا إلىٰ السَّماء ؟ قيل له : ينزل كيف شاء ، فإن قال : هل يتحرَّك إذا نزل أم لا ؟ فقال : إن شاء تحرَّك ، وإن شاء لم يتحرَّك .

قلت : وهذا خطأ فاحش ، والله سبحانه لا يوصف بالحركة ، لأنَّ الحركة والسُّكون يتعاقبان في محلٍّ واحد ، وإنَّما يجوز أن يوصف بالحركة مَنْ يجوز أن يوصف بالسُّكون ، وكلاهما من أعراض الحدث ، وأوصاف المخلوقين ، والله جلَّ وعزَّ متعال عنهما ، ليس كمثله شيء ، فلو جرىٰ هذا الشَّيخ – عفا الله عنا وعنه – علىٰ طريقة السَّلف الصَّالح ، ولم يُدخل نفسه فيما لا يعنيه ، لم يكن يخرج به القول إلىٰ مثل هذا الخطأ الفاحش ، وإنَّما ذكرت هذا لكي يتوقَّىٰ الكلام فيما كان من هذا النَّوع ، فإنه لا يثمر خيراً ، ولا يفيد رشداً ، ونسأل الله العصمة من الضَّلال ، والقول بما لا يجوز من الفاسد المحال " .

وفي كلام الإمام الخطَّابي نجد :

١ –أنَّ مذهب علماء السَّلف وأئمَّة الفقهاء أن يُجروا مثل هذه الأحاديث علىٰ ظاهرها ، وأن لا يريغوا لها المعاني ، ولا يتأوَّلوها ، لعلمهم بقصور علمهم عن دركها ، ونقل ذلك عن الأوزاعي ، ومكحول ، والزُّهري ...وهذا ردٌّ علىٰ من يدَّعون السَّلفيَّة ، الذين يقولون بتفويض الكيف دون المعنىٰ ... وأكَّد الخطَّابي علىٰ ما ذهب إليه جمهور السَّلف ، فقال : وهذا من العلم الذي أُمرنا أن نؤمن بظاهره ، وأن لا نكشف عن باطنه ...

٢- ردَّ الإمام الخطَّابي على من جعلوا السَّلف شماعة وضعوا عليها خزعبلاتهم وترَّهاتهم ، أولئك النفر الذين قالوا : إن قال قائل : كيف ينزل ربُّنا إلى السَّماء ؟ قيل له : ينزل كيف شاء ، فإن قال : هل يتحرَّك إذا نزل أم لا ؟ فقال : إن شاء تحرَّك ، وإن شاء لم يتحرَّك .

وقال في ردِّه عليهم : وهذا خطأ فاحش والله سبحانه لا يوصف بالحركة ، لأنَّ الحركة والسُّكون يتعاقبان في محل واحد ، وإنَّما يجوز أن يوصف بالحركة من يجوز أن يوصف بالسُّكون ، وكلاهما من أعراض الحدث ، وأوصاف المخلوقين ، والله جلَّ وعزَّ متعال عنهما ، ليس كمثله شيء ...

وقال الإمام محمَّد بن الطيِّب بن محمَّد بن جعفر بن القاسم ، القاضي أبو بكر الباقلَّاني المالكي في " الانتصار للقرآن" (٢/ ٧٣٦-٧٣٧) : " ... قالوا : والمجيء ، والإتيان ، حركة وزوال ، وذلك عندهم محال في صفته ، فالجواب عن ذلك عند بعض الأمَّة : إنَّه يجيء ويأتي بغير زوالٍ ، ولا انتقالٍ ، ولا تكييف ، بل يجبُ تسليمُ ذلك على ما رُوي وجاء به القرآن .

والجواب الآخر : أنَّه يَفْعل معنىً يُسميه مجيئاً وإتياناً ، فيقال : جاء الله ، بمعنى أنَّه فعلَ فعلاً كأنَّه جائياً ، كما يقال : أحسنَ الله ، وأنعم ، وتفضَّلَ ، على معنى : أنَّه فعل فعلاً استوجبَ به هذه الأشياء .

ويمكن أن يكون أراد بذلك : إتيان أمْرِه وحُكمِه ، والأهوالِ الشَّديدةِ التي توعَّدهم بها ، وحذَّرهم من نزولها ، ويكون ذلك نظيراً لقوله عزَّ وجلَّ : ﴿**وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ**﴾ [الحشر : ٢] ، ولا خلافَ في أنَّ معنى هذه الآية : أنَّ أمْره وحُكْمَه إياهم وعقوبته ونكالَه ، وكذلك قوله : ﴿**فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ**﴾ [النحل : ٢٦] ...

فالإمام أبو بكر الباقلاني يقول بأنَّ المجيء والإتيان ، حركة وزوال ، وهو محال في صفته تعالى ، فالجواب عن ذلك : أنه يجيء ويأتي بغير زوالٍ ، ولا انتقالٍ ، ولا تكييف ، بل يجبُ تسليمُ ذلك على ما رُوي وجاء به القرآن ، وهذا تأويل إجمالي ... أو أنَّه يَفْعل معنىً يُسميه مجيئاً وإتياناً ، أو أنَّ المقصود بالإتيان : إتيان أمْرِه وحُكمِه ، والأهوالِ الشَّديدةِ التي توعَّدهم بها ، وحذَّرهم من نزولها ، وهذا تأويل تفصيلي ...

وقال الإمام أحمد بن محمَّد بن إبراهيم الثَّعلبي في " الكشف والبيان عن تفسير القرآن" (٢/ ١٢٩-١٣٠) : " واختلف النَّاس في ذلك ، فقال بعضهم : " في " بمعنى الباء ، وتعاقب حروف الصِّفات شائع مشهور في كلام العرب ، تقدير الآية : إلّا أن يأتيهم الله بظلل من الغمام وبالملائكة أو مع الملائكة ، وبهذا التَّأويل زال الإشكال ، وسهل الأمر وأجرى الباقون للآية فهي ظاهرة . ثمَّ اختلفوا في تأويلها : ففسَّره قوم على الإتيان الذي هو الانتقال من مكان إلى مكان ، وأدخلوا فيه : بلا كيف يدلُّ عليه ظواهر أخبار وردت لم

يعرفوا تأويلها ، وهذا غير مرضيّ من القول ، لأنَّه إثبات المكان لله سبحانه ، وإذا كان متمكّناً ، وجب أن يكون محدوداً متناهياً ومحتاجاً وفقيراً ، وتعالىٰ الله عن ذلك علوّاً كبيراً .

وقال بعض المحقّقين الموفّقين ، أظنُّه علي بن أبي طالب عليه السَّلام : من زعم أنَّ الله تعالىٰ من شيء أو في شيء أو علىٰ شيء فقد ألحد ، لأنَّه لو كان من شيء لكان محدثاً ، ولو كان في شيء لكان محصوراً ، ولو كان علىٰ شيء لكان محمولاً .

وسكت قوم عن الخوض في معنىٰ الإتيان ، فقالوا : نؤمن بظاهره ونقف عن تفسيره ، لأنّا قد نُهينا أن نقول في كتاب الله تعالىٰ ما لا نعلم ، ولم ينبِّهنا الله تعالىٰ ولا رسوله علىٰ حقيقة معناه .

قال يحيىٰ (٢٣٣هـ) : هذه من المكتوم الذي لا يفسَّر ، وكان مالك ، والأوزاعي ، ومحمَّد ، وإسحاق (٢٣٨) ، وجماعة من المشايخ ، يقولون فيه وفي أمثاله : أمرّوها كما جاءت بلا كيف .

وزعم قوم أنَّ في الآية إضماراً أو اختصاراً تقديرها : إلّا أن يأتيهم أمرُ الله ، وهو الحساب والعذاب ، دلَّ عليه قوله : **﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾** [البقرة : ٢١٠] ، وجب العذاب وفرغ من الحساب ، قالوا هذا كقوله : **﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾** [يوسف : ٨٢] ، ويقول العرب : قطع الوالي اللصَّ ، يعني : يده ، وإنَّما فعل ذلك آخر ، لأنَّه بأمره .

ويقال : خطبتان مأتينا بنو أمية ، أي : حكمهم .

وعلىٰ هذا يُحمل قوله : **﴿وَلكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾** [الأنفال : ١٧] ، لأنَّ الله تعالىٰ قال ذلك ، وهذا معنىٰ قول الحسن البصري (١١٠هـ) .

وقالت طائفة من أهل الحقائق : إنَّ الله يُحدث فعلاً يسمِّيه إتياناً ، كما سمعت ، فهلَّا سمَّاه نزولاً ، وأفعاله بلا آلة ولا علَّة ... " .

فالإمام الثَّعلبي ذكر ما كان عليه جمهور السَّلف وبعض الخلف من التَّأويل الإجمالي ، مع تنزيه الله تعالىٰ عن مشابهة الحوادث ، وكذا ما كان عليه جمهور الخلف وبعض السَّلف من التَّأويل التَّفصيلي ...

وقال الإمام ابن حزم الأندلسي في " الفصل في الملل والأهواء والنِّحل" (١/ ١٢٤) : "... وَلَا كَقَوْلِه تَعَالَىٰ : **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾** [البقرة : ٢١٠] ، وَلَا كَقَوْل رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " ينزل الله تبَارك وَتَعَالَىٰ كل لَيْلَة فِي ثلث اللَّيْل الْبَاقِي إِلَىٰ سَمَاء الدُّنْيَا " ، لِأَنَّ هَذَا كُله علىٰ ظَاهره بِلَا تكلّف تَأْوِيل إِنَّمَا هِيَ أَفعَال يَفْعَلهَا الله عزَّ وَجلَّ تُسمَّىٰ مجيئاً ، وإتياناً ، وتنزلاً ... " .

وقال الإمام ابن حزم الأندلسي في "الفصل في الملل والأهواء والنِّحل " (٢/ ١٣٢) : " وَكَذَلِكَ القَوْل فِي قَوْله تَعَالَىٰ : **﴿وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾** [الفجر : ٢٢] ، وَقَوله تَعَالَىٰ : **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ**

اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠] ، فَهَذَا كُله على مَا بَيَّنَّا من أَنَّ الْمَجِيء والإتيان يَوْم الْقِيَامَة : فعلٌ يَفْعَله الله تَعَالَى فِي ذَلِك الْيَوْم يُسمى ذَلِك الْفِعْل مجيئاً ، وإتياناً ، وَقد روِّينَا عَن أَحْمد بن حَنْبَل رَحمَه الله أَنَّه قَالَ : **﴿وَجاءَ رَبُّكَ﴾** [الفجر: ٢٢] ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ : وَجَاء أَمرُ رَبِّك"

.

فالإمام ابن حزم يؤول الإتيان ، والمجيء ، والنُّزول ، بأنها أَفعَال يَفْعَلهَا الله عزَّ وَجلَّ ، تُسمَّى : مجيئاً ، وإتياناً ، وتنزلاً ...

وقال الإمام البيهقي في " الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرَّشاد على مذهب السَّلف وأصحاب الحديث" (ص١١٧-١١٨) : " وفي الجملة : يجب أن يعلم أنَّ استواء الله سبحانه وتعالى ليس باستواء اعتدال عن اعوجاج ، ولا استقرار في مكان ، ولا مماسَّة لشيء من خلقه ، لكنَّه مستو على عرشه ، كما أخبر ، بلا كيف ، بلا أين ، بائن من جميع خلقه ، وأنَّ إتيانه ليس بإتيانٍ من مكان إلى مكان ، وأنَّ مجيئه ليس بحركة ، وأنَّ نزوله ليس بنقلة ، وأنَّ نفسه ليس بجسم ، وأنَّ وجهه ليس بصورة ، وأنَّ يده ليست بجارحة ، وأنَّ عينه ليست بحدقة ، وإنَّما هذه أوصاف جاء بها التَّوقيف ، فقلنا بها ، ونفينا عنها التَّكييف ، فقد قال : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورى: ١١] ، وقال : **﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾** [الإخلاص: ٤] ، وقال : **﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾** [مريم: ٦٥] .

وقال الإمام البيهقي في " الأسماء والصِّفات" (٢/ ٣٧٠-٣٧٨) : " مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾** [البقرة: ٢١٠] ، وَقَوْلُهُ تبَارَكَ وَتَعَالَى: **﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾** [الفجر: ٢٢] .

أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، وَأَبُو سَعِيدِ بْنُ أَبِي عَمْرٍو قَالَا: ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ محمَّد بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ الصَّائِغُ، ثنا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسَ، ثنا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ، عَنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾** [البقرة: ٢١٠] يَقُولُ: الْمَلَائِكَةُ يَجِيئُونَ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَجِيءُ فِيمَا يَشَاءُ، وَهِيَ فِي بَعْضِ الْقِرَاءَةِ: **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾** [البقرة: ٢١٠] وَهِيَ كَقَوْلِهِ **﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾** [الفرقان: ٢٥] .

قُلْتُ: فَصَحَّ بِهَذَا التَّفْسِيرِ أَنَّ الْغَمَامَ إِنَّمَا هُوَ مَكَانُ الْمَلَائِكَةِ وَمَرْكَبُهُمْ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا مَكَانَ لَهُ وَلَا مَرْكَبَ، وَأَمَّا الْإِتْيَانُ وَالْمَجِيءُ فَعَلَى قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحْدِثُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِعْلًا يُسَمِّيهِ إِتْيَانًا وَمَجِيئًا، لَا بِأَنْ يَتَحَرَّكَ أَوْ يَنْتَقِلَ، فَإِنَّ الْحَرَكَةَ وَالسُّكُونَ وَالِاسْتِقْرَارَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ،

وَاللَّهُ تَعَالَىٰ أَحَدٌ صَمَدٌ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ. وَهَذَا كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: **﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾** [النحل: ٢٦] وَلَمْ يُرِدْ بِهِ إِتْيَانًا مِنْ حَيْثُ النُّقْلَةِ، إِنَّمَا أَرَادَ إِحْدَاثَ الْفِعْلِ الَّذِي بِهِ خَرِبَ بُنْيَانُهُمْ وَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ، فَسَمَّىٰ ذَلِكَ الْفِعْلَ إِتْيَانًا، وَهَكَذَا قَالَ فِي أَخْبَارِ النُّزُولِ إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ فِعْلٌ يُحْدِثُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ يُسَمِّيهِ نُزُولًا بِلَا حَرَكَةٍ وَلَا نُقْلَةٍ، تَعَالَىٰ اللَّهُ عَنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ.

أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ بِشْرَانَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ النِّجَادُ، قَالَ: قُرِئَ عَلَىٰ سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ الْأَشْجَعِيِّ وَأَنَا أَسْمَعُ، ثنا الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " يَنْزِلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَىٰ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟ "

وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ محمَّد بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا جَعْفَرُ بْنُ محمَّد بْنِ الْحُسَيْنِ، ثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَىٰ مَالِكٍ فَذَكَرَ بِمَعْنَاهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ عَنِ الْقَعْنَبِيِّ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ يَحْيَىٰ، وَرَوَاهُ أَيْضًا يَحْيَىٰ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ محمَّد بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا محمَّد بْنُ إِسْحَاقَ الصَّاغَانِيُّ، وَالْعَبَّاسُ بْنُ محمَّد الدُّورِيُّ، قَالَا: ثنا مُحَاضِرُ بْنُ الْمُوَرِّعِ، ثنا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ، أنا سَعِيدُ بْنُ مَرْجَانَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا لِشَطْرِ اللَّيْلِ - أَوْ لِثُلُثِ اللَّيْلِ - الْآخِرِ فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ أَوْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ ثُمَّ يَقُولُ: مَنْ يُقْرِضُ غَيْرَ عَدُومٍ وَلَا ظَلُومٍ؟ " رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ عَنْ حَجَّاجِ بْنِ الشَّاعِرِ، عَنْ مُحَاضِرِ بْنِ الْمُوَرِّعِ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَوَاهُ أَيْضًا أَبُو جَعْفَرٍ محمَّد بْنُ عَلِيٍّ فِي آخَرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ محمَّد بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فُورَكٍ، أنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، ثنا يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ، ثنا أَبُو دَاوُدَ، ثنا شُعْبَةُ، أنا أَبُو إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَغَرَّ، يَقُولُ: أَشْهَدُ عَلَىٰ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا شَهِدَا عَلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُمْهِلُ حَتَّىٰ يَمْضِيَ ثُلُثَا اللَّيْلِ ثُمَّ يَهْبِطُ فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ؟ هَلْ مِنْ تَائِبٍ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ مِنْ ذَنْبٍ؟ " فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: حَتَّىٰ يَطْلُعَ الْفَجْرُ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ» . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ غُنْدَرٍ عَنْ شُعْبَةَ، وَقَالَ: «فَيَنْزِلُ» بَدَلَ قَوْلِهِ: «ثُمَّ يَهْبِطُ» . وَبِمَعْنَاهُ قَالَهُ مَنْصُورٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْأَغَرِّ أَبِي مُسْلِمٍ: «يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا» .

أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ محمَّد بْنِ شَبَابَةَ الشَّاهِدُ بِهَمَذَانَ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي، ثنا محمَّد بْنُ أَيُّوبَ، أنا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، ح. وَأَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ الْفَقِيهُ، ثنا محمَّد بْنُ عِيسَى الْوَاسِطِيُّ، ثنا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الطَّيَالِسِيُّ، ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " يَنْزِلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فِي ثُلُثِ اللَّيْلِ فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟ قَالَ: وَذَلِكَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ ". لَفْظُ حَدِيثِ الْوَاسِطِيِّ وَهُوَ أَتَمُّ. وَقَدْ رُوِيَ فِي مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وَرِفَاعَةَ بْنِ عَرَابَةَ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَعَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَغَيْرِهِمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرُوِيَ فِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَغَيْرِهِمَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، وَأَبُو سَعِيدِ بْنُ أَبِي عَمْرٍو قَالَا: ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ محمَّد بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا محمَّد بْنُ إِسْحَاقَ الصَّاغَانِيُّ، أنا سَلْمُ بْنُ قَادِمٍ، ثنا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: قَالَ لِي عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ: قَدِمَ عَلَيْنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مُنْذُ نَحْوٍ مِنْ خَمْسِينَ سَنَةً، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، إِنَّ عِنْدَنَا قَوْمًا مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ يُنْكِرُونَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ. قَالَ: فَحَدَّثَنِي بِنَحْوٍ مِنْ عَشَرَةِ أَحَادِيثَ فِي هَذَا، وَقَالَ: أَمَّا نَحْنُ فَقَدْ أَخَذْنَا دِينَنَا هَذَا عَنِ التَّابِعِينَ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَهُمْ عَمَّنْ أَخَذُوا؟

أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زَكَرِيَّا الْعَنْبَرِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ محمَّد بْنَ إِسْحَاقَ الثَّقَفِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْجَرْوِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ قَاضِيَ فَارِسٍ يَقُولُ: قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ: دَخَلْتُ يَوْمًا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرٍ فَقَالَ لِي: يَا أَبَا يَعْقُوبَ، تَقُولُ إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ؟ فَقُلْتُ لَهُ: وَيَقْدِرُ. فَسَكَتَ عَبْدُ اللَّهِ. قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: أَخْبَرَنِي الثِّقَةُ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالَ: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ رَاهَوَيْهِ يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرٍ فَقَالَ لِي: يَا أَبَا يَعْقُوبَ، تَقُولُ إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ؟ فَقُلْتُ: أَيُّهَا الْأَمِيرُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ إِلَيْنَا نَبِيًّا، نُقِلَ إِلَيْنَا عَنْهُ أَخْبَارٌ بِهَا نُحَلِّلُ الدِّمَاءَ، وَبِهَا نُحَرِّمُ، وَبِهَا نُحَلِّلُ الْفُرُوجَ، وَبِهَا نُحَرِّمُ، وَبِهَا نُبِيحُ الْأَمْوَالَ وَبِهَا نُحَرِّمُ، فَإِنْ صَحَّ ذَا صَحَّ ذَاكَ، وَإِنْ بَطَلَ ذَا بَطَلَ ذَاكَ. قَالَ: فَأَمْسَكَ عَبْدُ اللَّهِ .

وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ محمَّد بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِئٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ سَلَمَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيَّ، يَقُولُ: جَمَعَنِي وَهَذَا الْمُبْتَدِعُ ـ يَعْنِي إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي

صَالِحٍ ـ مَجْلِسُ الْأَمِيرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرٍ فَسَأَلَنِي الْأَمِيرُ عَنْ أَخْبَارِ النُّزُولِ فَسَرَدْتُهَا، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: كَفَرْتُ بِرَبٍّ يَنْزِلُ مِنْ سَمَاءٍ إِلَىٰ سَمَاءٍ. فَقُلْتُ: آمَنْتُ بِرَبٍّ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ. قَالَ فَرَضِيَ عَبْدُ اللَّهِ كَلَامِي وَأَنْكَرَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ. هَذَا مَعْنَى الْحِكَايَةِ .

وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زَكَرِيَّا الْعَنْبَرِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ، يَقُولُ: دَخَلْتُ يَوْمًا عَلَىٰ طَاهِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرٍ، وَعِنْدَهُ مَنْصُورُ بْنُ طَلْحَةَ، فَقَالَ لِي: يَا أَبَا يَعْقُوبَ، إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ؟ فَقُلْتُ لَهُ: تُؤْمِنُ بِهِ؟ فَقَالَ طَاهِرٌ: أَلَمْ أَنْهَكَ عَنْ هَذَا الشَّيْخِ، مَا دَعَاكَ إِلَىٰ أَنْ تَسْأَلَهُ عَنْ مِثْلِ هَذَا؟ قَالَ إِسْحَاقُ: فَقُلْتُ لَهُ: إِذَا أَنْتَ لَمْ تُؤْمِنْ أَنَّ لَكَ رَبًّا يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، لَسْتَ تَحْتَاجُ أَنْ تَسْأَلَنِي. قُلْتُ: فَقَدْ بَيَّنَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ فِي هَذِهِ الْحِكَايَةِ أَنَّ النُّزُولَ عِنْدَهُ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ، ثُمَّ إِنَّهُ كَانَ يَجْعَلُهُ نُزُولًا بِلَا كَيْفٍ، وَفِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَىٰ أَنَّهُ كَانَ لَا يَعْتَقِدُ فِيهِ الِانْتِقَالَ وَالزَّوَالَ .

أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْحَارِثِ الْفَقِيهُ، أنا أَبُو محمَّد بْنُ حَيَّانَ أَبُو الشَّيخ الْأَصْبَهَانِيُّ، قَالَ: وَفِيمَا أَجَازَنِي جَدِّي يَعْنِي مَحْمُودَ بْنَ الْفَرَحِ قَالَ: قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ: سَأَلَنِي ابْنُ طَاهِرٍ عَنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ يَعْنِي فِي النُّزُولِ ـ فَقُلْتُ لَهُ: النُّزُولُ بِلَا كَيْفٍ. قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي الصِّفَاتِ كَانَ مَذْهَبُ السَّلَفِ فِيهَا الْإِيمَانَ بِهَا، وَإِجْرَاءَهَا عَلَىٰ ظَاهِرِهَا وَنَفْيَ الْكَيْفِيَّةِ عَنْهَا. وَذَكَرَ الْحِكَايَةَ الَّتِي :

أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْحَارِثِ الْفَقِيهُ، أنا أَبُو محمَّد بْنُ حَيَّانَ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ محمَّد الدَّارَكِيُّ، ثنا أَبُو زُرْعَةَ، ثنا ابْنُ مُصَفًّى، ثنا بَقِيَّةُ، ثنا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَمَكْحُولٍ، قَالَا: امْضُوا الْأَحَادِيثَ عَلَىٰ مَا جَاءَتْ .

وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو بَكْرٍ محمَّد بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَالَوَيْهِ، ثنا محمَّد بْنُ بِشْرِ بْنِ مَطَرٍ، ثنا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: سُئِلَ الْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ فِي التَّشْبِيهِ فَقَالُوا: أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفِيَّةٍ .

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ: وَقَدْ رُوِّينَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ، كَيْفَ يَنْزِلُ؟ فَقَالَ لَهُ بِالْفَارِسِيَّةِ: (كدخدَاىٔ كارخويش كن) يَنْزِلُ كَمَا يَشَاءُ.

أَخْبَرَنَا أَبُو عُثْمَانَ، ثنا أَبُو يَعْقُوبَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعَدْلُ، ثنا مَحْبُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَاضِي، ثنا جَدِّي أَبُو بَكْرٍ محمَّد بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَحْبُوبٍ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ حَيَوَيْهِ، حدثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَتَكِيُّ، ثنا محمَّد بْنُ سَلَّامٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ. فَذَكَرَ حِكَايَةً قَالَ فِيهَا: فَقَالَ الرَّجُلُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، كَيْفَ يَنْزِلُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ: «كدخاي كارخويش كن» يَنْزِلُ كَيْفَ يَشَاءُ قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنَّمَا يَنْكِرُ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْحَدِيثِ مَنْ يَقِيسُ الْأُمُورَ فِي ذَلِكَ بِمَا يُشَاهِدُهُ مِنَ النُّزُولِ الَّذِي هُوَ نَزْلَةٌ مِنْ

أَعْلَىٰ إِلَىٰ أَسْفَل، وَانْتِقَالٌ مِنْ فَوْقٍ إِلَىٰ تَحْتٍ، وَهَذَا صِفَةُ الْأَجْسَامِ وَالْأَشْبَاحِ، فَأَمَّا نُزُولُ مَنْ لَا يَسْتَوْلِي عَلَيْهِ صِفَاتُ الْأَجْسَامِ فَإِنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي غَيْرُ مُتَوَهَّمَةٍ فِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ قُدْرَتِهِ وَرَأْفَتِهِ بِعِبَادِهِ، وَعَطْفِهِ عَلَيْهِمْ وَاسْتِجَابَتِهِ دُعَائِهِمْ وَمَغْفِرَتِهِ لَهُمْ، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، لَا يَتَوَجَّهُ عَلَىٰ صِفَاتِهِ كَيْفِيَّةٌ، وَلَا عَلَىٰ أَفْعَالِهِ كِمِّيَّةٌ، سُبْحَانَهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» . وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَعَالِمِ السُّنَنِ: وَهَذَا مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي أُمِرْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِظَاهِرِهِ، وَأَنْ لَا نَكْشِفَ عَنْ بَاطِنِهِ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ فَقَالَ: **﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾** [آل عمران: ٧] الْآيَةَ فَالْمُحْكَمُ مِنْهُ يَقَعُ بِهِ الْعِلْمُ الْحَقِيقِيُّ وَالْعَمَلُ، وَالْمُتَشَابِهُ يَقَعُ بِهِ الْإِيمَانُ وَالْعِلْمُ الظَّاهِرُ، وَيُوكَلُ بَاطِنُهُ إِلَىٰ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهُوَ مَعْنَىٰ قَوْلِهِ: **﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾** [آل عمران: ٧] وَإِنَّمَا حَظُّ الرَّاسِخِينَ أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا. وَكَذَلِكَ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا الْبَابِ فِي الْقُرْآنِ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾** [البقرة: ٢١٠] وَقَوْلِهِ: **﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾** [الفجر: ٢٢] وَالْقَوْلُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عِنْدَ عُلَمَاءِ السَّلَفِ هُوَ مَا قُلْنَاهُ، وَرُوِيَ مِثْلُ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَقَدْ زَلَّ بَعْضُ شُيُوخِ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِمَّنْ يُرْجَعُ إِلَىٰ مَعْرِفَتِهِ بِالْحَدِيثِ وَالرِّجَالِ، فَحَادَ عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ حِينَ رَوَىٰ حَدِيثَ النُّزُولِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَىٰ نَفْسِهِ، فَقَالَ: إِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَىٰ السَّمَاءِ؟ قِيلَ لَهُ: يَنْزِلُ كَيْفَ يَشَاءُ. فَإِنْ قَالَ: هَلْ يَتَحَرَّكُ إِذَا نَزَلَ؟ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ يَتَحَرَّكُ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَتَحَرَّكْ. وَهَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ عَظِيمٌ، وَاللَّهُ تَعَالَىٰ لَا يُوصَفُ بِالْحَرَكَةِ، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ وَالسُّكُونَ يَتَعَاقَبَانِ فِي مَحِلٍّ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِالْحَرَكَةِ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِالسُّكُونِ، وَكِلَاهُمَا مِنْ أَعْرَاضِ الْحَدَثِ، وَأَوْصَافِ الْمَخْلُوقِينَ، وَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ مُتَعَالٍ عَنْهُمَا، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ. فَلَوْ جَرَىٰ هَذَا الشَّيْخ عَلَىٰ طَرِيقَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ وَلَمْ يُدْخِلْ نَفْسَهُ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ لَمْ يَكُنْ يَخْرُجُ بِهِ الْقَوْلُ إِلَىٰ مِثْلِ هَذَا الْخَطَأِ الْفَاحِشِ. قَالَ: وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذَا لِكَيْ يُتَوَقَّىٰ الْكَلَامُ فِيمَا كَانَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ، فَإِنَّهُ لَا يُثْمِرُ خَيْرًا وَلَا يُفِيدُ رُشْدًا، وَنَسْأَلُ اللَّهَ الْعِصْمَةَ مِنَ الضَّلَالِ، وَالْقَوْلِ بِمَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْفَاسِدِ وَالْمُحَالِ. وَقَالَ الْقُتَيْبِيُّ: قَدْ يَكُونُ النُّزُولُ بِمَعْنَىٰ إِقْبَالٍ عَلَىٰ الشَّيْءِ بِالْإِرَادَةِ وَالنِّيَّةِ، وَكَذَلِكَ الْهُبُوطُ وَالِارْتِفَاعُ وَالْبُلوغُ وَالْمَصِيرُ، وَأَشْبَاهُ هَذَا الْكَلَامِ، وَذَكَرَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مَا يَدُلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ. قَالَ: وَلَا يُرَادُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا انْتِقَالٌ يَعْنِي بِالذَّاتِ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْقَصْدُ إِلَىٰ الشَّيْءِ بِالْإِرَادَةِ وَالْعَزْمِ وَالنِّيَّةِ. قُلْتُ: وَفِيمَا قَالَهُ أَبُو سُلَيْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ كِفَايَةٌ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَىٰ مَعْنَاهُ الْقُتَيْبِيُّ فِي كَلَامِهِ، فَقَالَ: لَا نُحَتِّمُ عَلَىٰ النُّزُولِ مِنْهُ بِشَيْءٍ، وَلَكِنَّا نُبَيِّنُ كَيْفَ هُوَ فِي اللُّغَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ. وَقَرَأْتُ بِخَطِّ الْأُسْتَاذِ أَبِي عُثْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ الدَّعَوَاتِ عَقِيبَ حَدِيثِ النُّزُولِ: قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورٍ يَعْنِي الْحَمْشَاذِيَّ عَلَىٰ إِثْرِ الْخَبَرِ: وَقَدِ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي قَوْلِهِ: «يَنْزِلُ اللَّهُ» فَسُئِلَ أَبُو حَنِيفَةَ عَنْهُ فَقَالَ: يَنْزِلُ بِلَا

كَيْفٍ. وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: نُزُولُهُ إِقْبَالُهُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَنْزِلُ نُزُولًا يَلِيقُ بِالرُّبُوبِيَّةِ بِلَا كَيْفٍ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ نُزُولُهُ مِثْلَ نُزُولِ الْخَلْقِ بِالتَّجَلِّي وَالتَّمَلِّي، لِأَنَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ مُنَزَّهٌ عَنْ أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ مِثْلَ صِفَاتِ الْخَلْقِ، كَمَا كَانَ مُنَزَّهًا عَنْ أَنْ تَكُونَ ذَاتُهُ مِثْلَ ذَاتِ الْغَيْرِ، فَمَجِيئُهُ وَإِتْيَانُهُ وَنُزُولُهُ عَلَىٰ حَسْبِ مَا يَلِيقُ بِصِفَاتِهِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهٍ وَكَيْفِيَّةٍ. ثُمَّ رَوَىٰ الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ عُقَيْبَ حِكَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ حِينَ سُئِلَ عَنْ كَيْفِيَّةِ نُزُولِهِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «كد خداي كارخويش كن» يَنْزِلُ كَيْفَ يَشَاءُ. وَقَدْ سَبَقَتْ مِنْهُ هَذِهِ الْحِكَايَةُ بِإِسْنَادِهِ وَكَتَبْتُهَا حَيْثُ ذَكَرَهَا أَبُو سُلَيْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ" .

وحاصل ما ذكره الإمام البيهقي ، ينتظم في :

١ –أنَّه نقل عن الإمام الْأَشْعَرِيِّ أنَّه يؤول الْإِتْيَانُ وَالْمَجِيءُ ، بأن يُحْدِثُ اللَّهُ تَعَالَىٰ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِعْلاً يُسَمِّيهِ إِتْيَاناً وَمَجِيئاً ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : **﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيانَهُمْ مِنَ الْقَواعِدِ﴾** [النحل : ٢٦] ، وَلَمْ يُرِدْ بِهِ إِتْيَاناً مِنْ حَيْثُ النُّقْلَةِ ، إِنَّمَا أَرَادَ إِحْدَاثَ الْفِعْلِ الَّذِي بِهِ خَرِبَ بُنْيَانُهُمْ وَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ، فَسَمَّىٰ ذَلِكَ الْفِعْلَ إِتْيَاناً ، لَا بِأَنْ يَتَحَرَّكَ أَوْ يَنْتَقِلَ ، فَإِنَّ الْحَرَكَةَ وَالسُّكُونَ وَالِاسْتِقْرَارَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ ، وَاللَّهُ تَعَالَىٰ : أَحَدٌ ، صَمَدٌ ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شيء ، وكذا نقل عن غيره من أعيان السلف ، فقد نقل البيهقي عن الإمام إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بن راهويه الْحَنْظَلِيُّ (٢٣٨هـ) ، أَنَّه قال بأنَّ النُّزُولَ عِنْدَهُ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ ، ثمَّ إِنَّهُ كَانَ يَجْعَلُهُ نُزُولاً بِلَا كَيْفٍ ، وَفِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَىٰ أَنَّهُ كَانَ لَا يَعْتَقِدُ فِيهِ الِانْتِقَالَ وَالزَّوَالَ .

٢– أنَّ إتيانه ليس بإتيانٍ من مكان إلىٰ مكان ، وأنَّ مجيئه ليس بحركة ، وأنَّ نزوله ليس بنقلة ، فقد قال : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ : ١١] ، **﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾** [الإخلاص : ٤] ، وقال : **﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾** [مريم : ٦٥] .

٣– أَنَّ الْغَمَامَ الوارد في قوله تعالىٰ : **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾** [البقرة : ٢١٠] ، إِنَّمَا هُوَ مَكَانُ الْمَلَائِكَةِ وَمَرْكَبُهُمْ ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ لَا مَكَانَ لَهُ وَلَا مَرْكَبَ ...

٤– أنَّ الحركة والانتقال وغيرها من المعاني المشابهة لا تليق أن يفسَّر بها نُزُولُ مَنْ لَا يَسْتَوْلِي عَلَيْهِ صِفَاتُ الْأَجْسَامِ ، فَإِنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي غَيْرُ مُتَوَهَّمَةٍ فِيهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ قُدْرَتِهِ وَرَأْفَتِهِ بِعِبَادِهِ ، وَعَطْفِهِ عَلَيْهِمْ وَاسْتِجَابَتِهِ دُعَائِهِمْ وَمَغْفِرَتِهِ لَهُمْ ، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ، لَا يَتَوَجَّهُ عَلَىٰ صِفَاتِهِ كَيْفِيَّةٌ ، وَلَا عَلَىٰ أَفْعَالِهِ كِمِّيَّةٌ ، سُبْحَانَهُ **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ : ١١] . وأنَّ النُّزُولُ قَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى إِقْبَالٍ عَلَىٰ الشَّيْءِ بِالْإِرَادَةِ وَالنِّيَّةِ ، وَكَذَلِكَ الْهُبُوطُ وَالِارْتِفَاعُ وَالْبُلُوغُ وَالْمَصِيرُ ، وَأَشْبَاهُ هَذَا الْكَلَامِ ، وَذَكَرَ مِنْ كَلَامِ

الْعَرَبِ مَا يَدُلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ . قَالَ : وَلَا يُرَادُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا انْتِقَالٌ يَعْنِي بِالذَّاتِ ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْقَصْدُ إِلَىٰ الشَّيْءِ بِالْإِرَادَةِ وَالْعَزْمِ وَالنِّيَّةِ ...

وقال الإمام عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري في "لطائف الإشارات" (تفسير القشيري) (١/ ١٧٢) : **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾** [البقرة : ٢١٠] ، استبطأ القوم قيام السَّاعة فأخبروا عن شدَّة الأمر إذا قامت السَّاعة بتفصيل ما ذكر .

وتلك أفعال في معنىٰ الأحوال ، يظهرها الله سبحانه بما يزيل عنهم الإشكال في علوّ شأنه سبحانه وتعالىٰ ، ونفاذ قدرته فيما يريد **﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾** [البقرة : ٢١٠] ، أي : انهتك ستر الغيب عن صريح التَّقدير السَّابق . ولقد استغنت قلوب الموحِّدين لما فيها من أنوار البصائر عن طلب التَّأويل لهذه الآية وأمثالها ، إذ الحقّ سبحانه منزَّه عن كلِّ انتقال وزوال واختصاص بمكان أو زمان ، تقدَّس عن كل حركة وإتيان " .

فالإمام القشيري يؤوِّل الإتيان المضاف إلىٰ الله تعالىٰ بأنَّه فعلٌ يظهره الله تعالىٰ ، وأنَّه تعالىٰ منزَّه عن الانتقال والزَّوال ، والاختصاص بالمكان أو بالزَّمان ، تقدَّس عن كلِّ حركة ونقلة وإتيان ...

وقال الإمام أبو المظفَّر ، منصور بن محمَّد بن عبد الجبَّار ابن أحمد المروزي السَّمعاني في "تفسير القرآن"(١/ ٢١٠) : " قَوْله تَعَالَىٰ : **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾** [البقرة : ٢١٠] ، وَالْآيَة من المتشابهات " .

فالإمام أبو المظفَّر السَّمعاني يرىٰ كغيره من علماء الأمة أنَّ الآية من المتشابه ، وبما أنَّها من المتشابه ، إذاً فالموقف حيالها : إمَّا بالتأويل الإجمالي ، **بِلَا كَيْفَ وَلا مَعْنَى** ، كما ذهب جمهور السَّلف وبعض الخلف ، وإمَّا بالتَّأويل التَّفصيلي ، كما ذهب جمهور الخلف وبعض السَّلف ، مع تنزيه الله تعالىٰ عن مشابهة الحوادث المفهوم من قول الله تعالىٰ : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ : ١١] .

وقال الإمام البغوي في " معالم التَّنزيل في تفسير القرآن" (تفسير البغوي) (١/ ٢٦٩) في تفسيره لآية الإتيان : " ... وَالْأَوْلَىٰ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَمَا شَاكَلَهَا : أَنْ يُؤْمِنَ الْإِنْسَانُ بِظَاهِرِهَا وَيَكِلَ عِلْمَهَا إِلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ ، وَيَعْتَقِدَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ اسمه منزَّه عن سمات الحدوث ، عَلَىٰ ذَلِكَ مَضَتْ أَئِمَّةُ السَّلَفِ وَعُلَمَاءُ السُّنَّةِ ، قَالَ الْكَلْبِيُّ : هَذَا من العلم المكتوم الذي لا يفسَّر ، والله أعلم بمراده منه ، وَكَانَ مَكْحُولٌ (١١٢هـ) ، وَالزُّهْرِيُّ (١٢٤هـ) ، وَالْأَوْزَاعِيُّ (١٥٧هـ) ، وَمَالِكٌ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ (١٨١هـ) ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ (١٦١هـ) ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ (١٧٥هـ) ، وَأَحْمَدُ (٢٤١هـ) ، وَإِسْحَاقُ (٢٣٨هـ) ، يَقُولُونَ فيه وفي أمثاله : أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ ، قَالَ

سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (١٩٨هـ) : كُلُّ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ فَتَفْسِيرُهُ : قِرَاءَتُهُ وَالسُّكُوتُ عنه ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُفَسِّرَهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَىٰ وَرَسُولُهُ " .

وقال الإمام البغوي معالم التَّنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٣/ ٢٠٧) : ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آياتِ رَبِّكَ**﴾ [الأنعام : ١٥٨] ، بِلَا كَيْفٍ ، لِفَصْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَ خَلْقِهِ فِي مَوْقِفِ الْقِيَامَةِ " .

فالإمام البغوي يصرِّح بـأنَّ الْأَوْلَىٰ فِي تفسير آية الإتيان هو أَنْ يُؤْمِنَ الْإِنْسَانُ بِظَاهِرِ لفظها ، وَيَكِلَ عِلْمَهَا إِلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ ، وَيَعْتَقِدَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ اسمه منزَّه عن سمات الحدوث ، ومنها الحركة والانتقال ... وعَلَىٰ ذَلِكَ مَضَتْ أَئِمَّةُ السَّلَفِ وَعُلَمَاءُ السُّنَّةِ ، قَالَ الْكَلْبِيُّ : هَذَا من العلم المكتوم الذي لا يفسَّر ، والله أعلم بمراده منه ، وَكَانَ مَكْحُولٌ (١١٢هـ) ، وَالزُّهْرِيُّ (١٢٤هـ) ، وَالْأَوْزَاعِيُّ (١٥٧هـ) ، وَمَالِكٌ (١٧٩هـ) ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ (١٨١هـ) ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ (١٦١هـ) ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ (١٧٥هـ) ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ (٢٣٨هـ) ، يَقُولُونَ فيه وفي أمثاله : أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ ، قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (١٩٨هـ) : كُلُّ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ فَتَفْسِيرُهُ : قِرَاءَتُهُ وَالسُّكُوتُ عنه ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُفَسِّرَهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَىٰ وَرَسُولُهُ ، وعلىٰ ضوء ما تقدم فإنَّ عقيدة السلف الحقة كانت كما يقول البغوي (٥١٦هـ) : أَنْ يُؤْمِنَ الْإِنْسَانُ بِظَاهِرِ لفظها ، وَيَكِلَ العِلْمَ بمعناها إِلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ ، وَيَعْتَقِدَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ اسمه منزَّه عن سمات الحدوث ...ومن المعلوم أنَّ ابن تيمية امتدح تفسير الإمام البغوي ، وحكم بأنَّه من أسلم التَّفاسير من البدعة ...

فقد سئل الإمام ابن تيمية كما جاء في "الفتاوىٰ الكبرىٰ" (٥/ ٨٤) : " أَيُّ : التَّفَاسِيرِ أَقْرَبُ إِلَىٰ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ : الزَّمَخْشَرِيُّ (٥٣٨هـ) ، أَمْ الْقُرْطُبِيُّ (٦٧١هـ) ، أَمْ الْبَغَوِيّ (٥١٦هـ) ، أَوْ غَيْرُ هَؤُلَاءِ ... وَأَمَّا التَّفَاسِيرُ الثَّلَاثَةُ الْمَسْئُولُ عَنْهَا ، فَأَسْلَمُهَا مِنْ الْبِدْعَةِ وَالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ : الْبَغَوِيّ ، لَكِنَّهُ مُخْتَصَرٌ فِي تَفْسِيرِ الثَّعْلَبِيِّ ، وَحَذَفَ مِنْهُ الْأَحَادِيثَ الْمَوْضُوعَةَ ، وَالْبِدَعَ الَّتِي فِيهِ ، وَحَذَفَ أَشْيَاءَ غَيْرَ ذَلِكَ " .

وقال الإمام أبو الوفاء ، علي بن عقيل بن محمَّد بن عقيل البغدادي الظّفري في " الوَاضِح في أصُولِ الفِقه" (٤/ ٧) : ﴿**أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ**﴾ [الأنعام : ١٥٨] ، وأنَّه ليس بالانتقال المشاكلِ لأُفولِ النُّجومِ ... " .

فالإمام ، العَلاَّمَةُ ، البَحْرُ ، شَيْخُ الحنابلة ، أَبُو الوَفَاءِ بنِ عَقِيْلِ بن عَبْدِ اللهِ البَغْدَادِيّ ، الحَنْبَلِيّ ، المُتَكَلِّم ، ينصُّ علىٰ وجوب تنزيه الله تعالىٰ عن الحركة والانتقال ... فما رأي من يدَّعون السَّلفيَّة ؟!!

وقال الإمام أبو الوليد محمَّد بن أحمد بن رشد القرطبي في "البيان والتَّحصيل والشَّرح والتَّوجيه والتَّعليل لمسائل المستخرجة " (١٨/ ٥٠٦-٥٠٧) : " ... ونحو ذلك من الأحاديث التي يقتضي ظاهرها التَّشبيه ، مخافة أن يُتحدَّث بها ، فيكثر التَّحدُّث بها ، وتشيع في النَّاس ، فيسمعها الجهَّال الذين لا يعرفون

تأويلها ، فيسبق إلىٰ ظنونهم التَّشبيه بها . وسبيلها- إذا صحَّت الرِّوايات بها- أن تتأوَّل علىٰ ما يصحُّ ممَّا ينتفي به التَّشبيه عن الله عزَّ وجلَّ بشيء من خلقه ، كما يصنع بما جاء في القرآن ممَّا يقتضي ظاهره التَّشبيه ، وهو كثير ، كالإتيان في قوله عزَّ وجلَّ : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، والمجيء في قوله عزَّ وجلَّ : ﴿وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر : ٢٢] ، والاستواء في قوله : ﴿ثُمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف : ٥٤] . وكما يفعل أيضاً بما جاء من ذلك في السُّنن المتواترة ، كالضَّحك ، والتَّنزيل ، وشبه ذلك ممَّا لم يكره روايتها لتواتر الآثار بها ، لأنَّ سبيلها كلها في اقتضاء ظاهرها التشبيه وإمكان تأويلها علىٰ ما ينتفي به تشبيه الله عزَّ وجلَّ بشيء من خلقه سواء . وأبعدها كلها من التشبيه ما جاء من أنَّ عرش الرحمن اهتز لموت سعد بن معاذ ، لأنَّ العرش مخلوق خلق من خلق الله عزَّ وجلَّ ، فلا يستحيل عليه الحركة والاهتزاز ، وإضافته إلىٰ الله تعالىٰ إنما هي بمعنىٰ التشريف له ، كما يقال : بيت الله وحرمه ، لا بمعنىٰ أنه يحلُّ فيه وموضع لاستقراره ، إذ ليس في مكان ولا مستقراً بمكان ، فقد كان قبل أن يخلق المكان ، فلا يلحقه عزَّ وجلَّ باهتزاز عرشه ما يلحق من اهتز عرشه من المخلوقين وهو جالس عليه من تحرُّكه بحركته ، تعالىٰ الله عن ذلك علوّاً كبيراً . ويُحتمل أن يكون الكلام مجازاً فيكون المراد بتحرُّك العرش : تحرُّك حملته استبشاراً وفرحاً بقدوم روحه ، وهذا جائز في كلام العرب أن يقال : اهتزَّ المجلس لقدوم فلان عليه ، أي : اهتز أهله لقدومه ، كقوله عزَّ وجلَّ : ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف : ٨٢] ، يريد أهلها ، ومثل قول النبي- صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " هذا جبل يحبُّنا ونحبّه " ، أي : يحبُّنا أهله ونحبُّ أهله . وقد قيل : إنَّ المراد باهتزاز العرش : سريره الذي حُمل عليه ؛ وهذا يردُّه النص الذي في بعض الآثار من إضافة العرش الذي اهتز بموته إلىٰ الرحمن عزَّ وجلَّ " .

وكلام الإمام ابن رُشد القرطبي هذا يرشد إلىٰ :

١ -أنَّ سبيل النُّصوص الموهمة لتشبيه الله تعالىٰ بخلقه كالإتيان والنُّزول : أن تتأوَّل علىٰ ما يصحُّ ممَّا ينتفي به التَّشبيه عن الله عزَّ وجلَّ بشيء من خلقه ...

٢ -أنَّ إضافة العرش إلىٰ الله تعالىٰ إنما هي بمعنىٰ التَّشريف له ، كما يقال : بيت الله وحرمه ، لا بمعنىٰ أنَّه يحلُّ فيه وموضع لاستقراره ، إذ ليس هو في مكان ، ولا مستقرّاً بمكان ، فقد كان قبل أن يخلق المكان ...

وقال الإمام جمال الدِّين أبو الفرج عبد الرَّحمن بن علي بن محمَّد الجوزي في " زاد المسير في علم التَّفسير" (١/ ١٧٤-١٧٥) : " قوله تعالىٰ : ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، كان جماعة من السَّلف

يُمسكون عن الكلام في مثل هذا . وقد ذكر القاضي أبو يعلىٰ (٤٥٨هـ) عن أحمد (٢٤١هـ) أنَّه قال : المراد به : قدرته وأمرُه . قال : وقد بيَّنه في قوله تعالىٰ : ﴿أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل : ٣٣] .

وكلام ابن الجوزي السَّابق يدور حول المنهجين الصَّحيحين لعلماء الأمَّة في مسألة المتشابه ، فقد ذكرنا منهج جمهور السَّلف القائم علىٰ الإمساك عن الخوض في المتشابه ، ومنهج جمهور الخلف القائم علىٰ تفسيرها بمعنىٰ يتوائم ويتلائم مع جلال الله تعالىٰ وعظمته ، مع البعد عن كلِّ ما من شأنه أن يوهم التَّشبيه بأي وجه من الوجوه ...

وقال الإمام الرَّازي في " مفاتيح الغيب (التَّفسير الكبير) (٥/٣٥٨) : " اخْتَلَفَ أَهْلُ الْكَلَامِ فِي قَوْلِهِ: هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ وَذَكَرُوا فِيهِ وُجُوهًا :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ الصَّالِحِ أَنَّهُ لَمَّا ثَبَتَ بِالدَّلَائِلِ الْقَاطِعَةِ أَنَّ الْمَجِيءَ وَالذَّهَابَ عَلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ مُحَالٌ، عَلِمْنَا قَطْعًا أَنَّهُ لَيْسَ مُرَادُ اللَّهِ تَعَالَىٰ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ هُوَ الْمَجِيءَ وَالذَّهَابَ، وَأَنَّ مُرَادَهُ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ آخَرُ فَإِنْ عَيَّنَّا ذَلِكَ الْمُرَادَ لَمْ نَأْمَنِ الْخَطَأَ، فَالْأَوْلَىٰ السُّكُوتُ عَنِ التَّأْوِيلِ، وَتَفْوِيضُ مَعْنَىٰ الْآيَةِ عَلَىٰ سَبِيلِ التَّفْصِيلِ إِلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: وَجْهٌ لَا يَعْرِفُهُ أَحَدٌ لِجَهَالَتِهِ، وَوَجْهٌ يَعْرِفُهُ الْعُلَمَاءُ وَيُفَسِّرُونَهُ وَوَجْهٌ نَعْرِفُهُ مِنْ قِبَلِ الْعَرَبِيَّةِ فَقَطْ، وَوَجْهٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ ، وَهَذَا الْقَوْلُ قَدِ اسْتَقْصَيْنَا الْقَوْلَ فِيهِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿الم﴾ ".

وقال الإمام علي بن محمَّد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي ، أبو الحسن ابن القطَّان في "الإقناع في مسائل الإجماع" (١/ ٤٤) : " وأجمعوا أنَّه تعالىٰ يجيء يوم القيامة والملك صفاً صفاً ، لعرض الأمم ، وحسابها ، وعقابها ، وثوابها ، فيغفر لمن يشاء من المؤمنين ، ويعذِّب منهم من يشاء كما قال ، وليس مجيئه بحركة ولا انتقال " .

فالإمام ابن القطَّان يؤكِّد علىٰ أنَّ نزول الله تعالىٰ ومجيئه لا يكون بحركة ولا انتقال ، وهذا هو معتقد ودين الأمَّة في هذه المسألة ...

وقال الإمام الحَرَالِّيُّ أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ أَحْمَدَ بنِ حَسَنٍ التُّجِيْبِيُّ الأَنْدَلُسِيُّ : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، وإتيان الله في محل الايمان أمرٌ مبهم لا يناله علم العالمين ، ويقف دونه إيمان المؤمنين ، لا يأخذونه بكيف ، ولا يتوهَّمونه بوهم ، وإتيان الله في أوائل فهم الفاهمين ، بدوُّ أمره ... " . انظر : تراث أبي الحسن الْحَرَالِّي المراكشي في التفسير (١/ ٣٧٧) .

وقال الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن" (٣/ ٢٥-٢٦) : " قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ وَالرَّبِيعُ: تَأْتِيهِمُ الْمَلَائِكَةُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ، وَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِيمَا شَاءَ. وَقَالَ الزَّجَّاجُ: التَّقْدِيرُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَمِنَ الْمَلَائِكَةِ. وَقِيلَ: لَيْسَ الْكَلَامُ عَلَى ظَاهِرِهِ فِي حَقِّهِ سُبْحَانَهُ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى يَأْتِيهِمْ أَمْرُ اللَّهِ وَحُكْمُهُ. وَقِيلَ: أَيْ بِمَا وَعَدَهُمْ مِنَ الْحِسَابِ وَالْعَذَابِ فِي ظُلَلٍ، مِثْلَ: **﴿فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾** ، أَيْ : بِخِذْلَانِهِ إِيَّاهُمْ، هَذَا قَوْلُ الزَّجَّاجِ، وَالْأَوَّلُ قَوْلُ الْأَخْفَشِ سَعِيدٍ. وَقَدْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْإِتْيَانِ رَاجِعًا إِلَى الجزاء، فسمَّى الْجَزَاءَ إِتْيَانًا كَمَا سَمَّى التَّخْوِيفَ وَالتَّعْذِيبَ فِي قِصَّةِ نُمْرُوذَ إِتْيَانًا فَقَالَ: **﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيانَهُمْ مِنَ الْقَواعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾** .

وَقَالَ فِي قِصَّةِ النَّضِيرِ: **﴿فَأَتاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ﴾** ، وَقَالَ: **﴿وَإِنْ كانَ مِثْقالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنا بِها﴾** . وَإِنَّمَا احْتَمَلَ الْإِتْيَانُ هَذِهِ الْمَعَانِي لِأَنَّ أَصْلَ الْإِتْيَانِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ هُوَ الْقَصْدُ إِلَى الشَّيْءِ، فَمَعْنَى الْآيَةِ: هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يُظْهِرَ اللَّهُ تَعَالَى فِعْلًا مِنَ الْأَفْعَالِ مَعَ خَلْقٍ مِنْ خَلْقِهِ يَقْصِدُ إِلَى مُجَازَاتِهِمْ وَيَقْضِي فِي أَمْرِهِمْ مَا هُوَ قَاضٍ، وَكَمَا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ أَحْدَثَ فِعْلًا سَمَّاهُ نُزُولًا وَاسْتِوَاءً كَذَلِكَ يُحْدِثُ فِعْلًا يُسَمِّيهِ إِتْيَانًا، وَأَفْعَالُهُ بِلَا آلَةٍ وَلَا عِلَّةٍ، سُبْحَانَهُ! وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي رِوَايَةِ أَبِي صَالِحٍ: هَذَا مِنَ الْمَكْتُومِ الَّذِي لَا يُفَسَّرُ. وَقَدْ سَكَتَ بَعْضُهُمْ عَنْ تَأْوِيلِهَا، وَتَأَوَّلَهَا بَعْضُهُمْ كَمَا ذَكَرْنَا. وَقِيلَ: الْفَاءُ بِمَعْنَى الْبَاءِ، أَيْ يَأْتِيهِمْ بِظُلَلٍ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ:" يَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَةٍ" أَيْ بِصُورَةٍ امْتِحَانًا لَهُمْ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالْخَبَرِ عَلَى وَجْهِ الِانْتِقَالِ وَالْحَرَكَةِ وَالزَّوَالِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْرَامِ وَالْأَجْسَامِ، تَعَالَى اللَّهُ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ، ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ عَنْ مُمَاثَلَةِ الْأَجْسَامِ عُلُوًّا كَبِيرًا" .

وقال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٢٠/ ٥٥) : " ... وَاللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ لَا يُوصَفُ بِالتَّحَوُّلِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ ، وَأَنَّى لَهُ التَّحَوُّلُ وَالِانْتِقَالُ ، وَلَا مَكَانَ لَهُ وَلَا أَوَانَ ، وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ وَقْتٌ وَلَا زَمَانٌ ، لِأَنَّ فِي جَرَيَانِ الْوَقْتِ عَلَى الشَّيْءِ فَوْتُ الْأَوْقَاتِ ، وَمَنْ فاته شيء ، فَهُوَ عَاجِزٌ " .

وقال الإمام ابن منظور في " لسان العرب" (١٥/ ١٠٠) : " قولُه تَعَالَى: **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمامِ وَالْمَلائِكَةُ﴾** ، والغَمام: معروفٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِلا أَنَّا لَا نَدْرِي كَيْفَ الغَمامُ الَّذِي يأْتي اللَّهُ عَزَّ وَجَل يومَ الْقِيَامَةِ فِي ظُلَلٍ مِنْهُ، فَنَحْنُ نُؤْمن بِهِ وَلَا نُكَيِّفُ صِفَتَه، وَكَذَلِكَ سائرُ صِفاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ".

وقال الإمام أبو زكريَّا محيي الدِّين يحيى بن شرف النَّووي في " المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج" (٣/ ١٩-٢٠) : " اعْلَمْ أَنَّ لِأَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَحَادِيثِ الصِّفات وَآيَاتِ الصِّفات ، قَوْلَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : وَهُوَ مَذْهَبُ مُعْظَمِ السَّلف أَوْ كُلِّهِمْ : أَنَّه لَا يُتَكَلَّمُ فِي مَعْنَاهَا ، بَلْ يَقُولُونَ : يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِهَا ، وَنَعْتَقِدَ لَهَا مَعْنًى يَلِيقُ بِجَلَالِ اللَّهِ تَعَالَىٰ وَعَظَمَتِهِ ، مَعَ اعْتِقَادِنَا الْجَازِمِ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَأَنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنِ التَّجَسُّمِ وَالِانْتِقَالِ وَالتَّحَيُّزِ فِي جِهَةٍ ، وَعَنْ سَائِرِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ مُحَقِّقِيهِمْ ، وَهُوَ أَسْلَمُ... " .

وقال الإمام الخازن في " تفسير الخازن المسمَّىٰ لباب التَّأويل في معاني التَّنزيل" (١/ ١٩٧-١٩٨) : " قوله تعالىٰ : ﴿هَلْ يَنْظُرُوْنَ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، أي : ينتظرون التَّاركون الدُّخول في السّلم والمتَّبعون خطوات الشَّيطان ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِيْ ظُلَلٍ﴾ ، جمع ظلَّة ، من الغمام ، يعني : السَّحاب الأبيض الرَّقيق ، سُمِّي غماماً لأنَّهم يغمّ ويستر ، وقيل : هو شيء غير السَّحاب ، ولم يكن إلَّا لبني إسرائيل في تيههم ، وهو كهيئة الضَّباب الأبيض والملائكة ، أي : وتأتيهم الملائكة ...

واعلم أنَّ هذه الآية من آيات الصِّفات ، للعلماء في آيات الصِّفات وأحاديث الصِّفات مذهبان :

أَحَدُهُمَا : وهو مذهب سلف هذه الأمَّة وأعلام أهل السُّنَّة : الإيمان والتَّسليم لما جاء في آيات الصِّفات وأحاديث الصِّفات ، وأنَّه يجب علينا الإيمان بظاهرها ، ونؤمن بها كما جاءت ، ونكِل علمها إلىٰ الله تعالىٰ وإلىٰ رسوله ، صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مع الإيمان ، والاعتقاد بأنَّ الله تعالىٰ منزَّه عن سمات الحدوث ، وعن الحركة والسُّكون .

قال الكلبي : هذا من الذي لا يُفسَّر ، وقال سفيان بن عيينة (١٩٨هـ) : كلُّ ما وصف الله به نفسه في كتابه ، فتفسيره : قراءته ، والسُّكوت عليه ، ليس لأحدٍ أن يفسِّره إلَّا الله ورسوله .

وكان الزُّهري (١٢٤هـ) ، والأوزاعي (١٥٧هـ) ، ومالك (١٧٩هـ) ، وابن المبارك (١٨١هـ) ، وسفيان الثَّوري (١٦١هـ) ، والليث بن سعد (١٧٥هـ) ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ) ، يقولون في هذه الآية وأمثالها : اقرؤوها كما جاءت ، بلا كيف ، ولا تشبيه ، ولا تأويل ، هذا مذهب أهل السُّنَّة ، ومعتقد سلف الأمَّة ، وأنشد بعضُهم في المعنىٰ :

عقيدتنا أن ليس مثل صفاته ... لا ذاته شيء عقيدة صـــائب

نسلم آيات الصِّفـات بأسرها ... وأخبارها للظَّاهر المتقـــارب

ونؤيس عنها كنه فهم عقولنا ... وتأويلنا فعل اللبيب المغـــالب

ونركب للتَّسليم سفناً فإنَّهـا ... لتسليـــم دين المرء خير المراكب

المَذْهَبُ الثَّانِي : وهو قول جمهور علماء المتكلِّمين ، وذلك أنَّه أجمع المتكلِّمون من العقلاء والمعتبرين من أصحاب النَّظر علىٰ أنَّه تعالىٰ منزَّه عن المجيء والذَّهاب ، ويدلُّ علىٰ ذلك أنَّ كل ما يصحُّ

عليه المجيء والذَّهاب ، لا ينفكُّ عن الحركة والسُّكون ، وهما محدثان ، وما لا ينفكُّ عن المحدث فهو محدث ، والله تعالىٰ منزَّه عن ذلك ، فيستحيل ذلك في حقِّه تعالىٰ ، فثبت بذلك أنَّ ظاهر الآية ليس مراداً ، فلا بدَّ من التَّأويل علىٰ سبيل التَّفصيل ... " .

وقال الإمام الخازن في " تفسير الخازن المسمَّىٰ لباب التَّأويل في معاني التَّنزيل" (٢/ ٢٠٢) : ﴿**أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ**﴾ [الأنعام : ١٥٨] ، يعني : للحكم وفصل القضاء بين الخلق يوم القيامة ، وقد تقدَّم الكلام في معنىٰ الآية في سورة البقرة عند قوله : ﴿**هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمامِ**﴾ [البقرة : ٢١٠] ، بما فيه كفاية ، وإنَّ المجيء والذَّهاب علىٰ الله مُحال ، فيجبُ إمرارها بلا تكييف " .

وما ذكره الإمام الخازن في تفسير الإتيان المضاف إلىٰ الله تعالىٰ هو عينُ ما ذكره مَنْ ذكرنا قوله سابقاً وما سنذكره لاحقاً من أهل العلم الذين يمثِّلون السَّواد الأعظم من علماء الأمَّة الذين ذكروا ما ذهب إليه جمهور السَّلف من السُّكوت وعدم الكلام فيها لأنَّها من المكتوم الذي لا يفسَّر ، وتفسيرها قراءتها ، وكذا ما ذهب إليه جمهور الخلف من بيان معانيها التي لا تتصادم مع مطلق التَّنزيه وقواعد اللغة العربيَّة ...

وقال الإمام عبد العزيز بن أحمد بن محمَّد ، علاء الدِّين البخاري الحنفي في " كشف الأسرار شرح أصول البزدوي" (٤/ ٣٣٨) : " وَإِثْبَاتُ الْأَغْيَارِ فِي الْأَزَلِ مُنَافٍ لِلتَّوْحِيدِ. وَمُجَوِّزُ الْحُدُوثِ فِي الصِّفَاتِ تَعَلَّقَ بِنَحْوِ قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ**﴾ [الفجر: ٢٢] ، ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ**﴾ [البقرة: ٢١٠] ، ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ**﴾ [الأنعام: ١٥٨] . وَالْبَاغِي احْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ ﴿**إِنِ الْحُكْمُ إِلا لِلَّهِ**﴾ [الأنعام: ٥٧] ، ﴿**وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا**﴾ [النساء: ١٤] ، ﴿**وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا**﴾ [النساء: ٩٣] ، فَكَانَ هَذَا الْجَهْلُ دُونَ الْجَهْلِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَإِنْ كَانَ لَا يَصْلُحُ عُذْرًا فِي الْآخِرَةِ. وَلَكِنَّهُ أَيْ هَذَا الْجَاهِلُ وَهُوَ الْبَاغِي وَصَاحِبُ الْهَوَىٰ لَمَّا كَانَ مِنْ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ بِالْبَغْيِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ الْإِسْلَامِ وَكَذَلِكَ بِالْهَوَىٰ إذَا لَمْ يَغْلُ فِيهِ. أَوْ مِمَّنْ يَنْتَحِلُ الْإِسْلَامَ يَعْنِي إذَا غَلَا فِي هَوَاهُ حَتَّىٰ كَفَرَ وَلَكِنَّهُ يَنْتَسِبُ إلَىٰ الْإِسْلَامِ مَعَ ذَلِكَ كَغُلَاةِ الرَّوَافِضِ وَالْمُجَسِّمَةِ. لَزِمَنَا مُنَاظَرَتُهُ وَإِلْزَامُهُ قَبُولَ الْحَقِّ بِالدَّلِيلِ فَلَمْ نَعْمَلْ بِتَأْوِيلِهِ الْفَاسِدِ" .

وقال الإمام أبو القاسم ، محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن عبد الله ، ابن جزي الكلبي الغرناطي في " التَّسهيل لعلوم التَّنزيل" (١/ ١١٧) : ﴿**هَلْ يَنظُرُونَ**﴾ [البقرة : ٢١٠] ، أي : ينتظرون ، ﴿**يَأْتِيَهُمُ الله**﴾ [البقرة : ٢١٠] ، تأويله عند المتأوِّلين : يأتيهم عذابُ الله في الآخرة ، أو أمرُه في الدُّنيا ، وهي عند السَّلف الصَّالح من المتشابه ، يجب الإيمان بها من غير تكييف ، ويحتمل أن لا تكون من المتشابه ، لأنَّ قوله : ﴿**يَنظُرُونَ**﴾ [البقرة : ٢١٠] ، بمعنىٰ : يطلبون بجهلهم ، كقولهم ﴿**لَوْلا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ**﴾ [البقرة :١١٨] ، ﴿**فِي ظُلَلٍ**﴾ [البقرة: ٢١٠

] ، جمع ظلَّة ، وهي ما علاك من فوق ، فإن كان ذلك لأمر الله فلا إشكال فيه ، وإن كان لله فهو من المتشابه ... " .

وقال الإمام أبو حيَّان محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان أثير الدِّين الأندلسي "البحر المحيط في التفسير" (٢/٣٤٣-٣٤٤) : " وَالْإِتْيَانُ حَقِيقَةٌ فِي الِانْتِقَالِ مِنْ حَيِّزٍ إِلَىٰ حَيِّزٍ ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ ، فَرَوَىٰ أَبُو صَالِحٍ (توفي ما بين ٩٠-١٠٠هـ) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : إِنَّ هَذَا مِنَ الْمَكْتُومِ الَّذِي لَا يُفَسَّرُ ، وَلَمْ يَزَلِ السَّلَفُ فِي هَذَا وَأَمْثَالِهِ يُؤْمِنُونَ ، وَيَكِلُونَ فَهْمَ مَعْنَاهُ إِلَىٰ عِلْمِ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ ، وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَىٰ .

وَالْمُتَأَخِّرُونَ تَأَوَّلُوا الْإِتْيَانَ وَإِسْنَادَهُ عَلَىٰ وُجُوهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ إِتْيَانٌ عَلَىٰ مَا يَلِيقُ بِاللَّهِ تَعَالَىٰ مِنْ غَيْرِ انْتِقَالٍ .

الثَّانِي : أَنَّهُ عبَّر به عن المجازات لَهُمْ ، وَالِانْتِقَامِ ، كَمَا قَالَ : **﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾** [النحل : ٢٦] ، **﴿فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾** [الحشر : ٢] .

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ مُتَعَلَّقُ الْإِتْيَانِ مَحْذُوفًا ، أَيْ : أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ بِمَا وَعَدَهُمْ مِنَ الثَّوَابِ ، وَالْعِقَابِ ، قَالَهُ الزَّجَّاجُ (٣١٠هـ) .

الرَّابِعُ : أَنَّهُ عَلَىٰ حَذْفِ مُضَافٍ ، التَّقْدِيرُ : أَمْرُ اللَّهِ ، بِمَعْنَىٰ : مَا يَفْعَلُهُ اللَّهُ بِهِمْ ، لَا الْأَمْرُ الَّذِي مُقَابِلُهُ النَّهْيُ ، وَيُبَيِّنُهُ قَوْلُهُ بَعْدُ : وَقُضِيَ الْأَمْرُ .

الْخَامِسُ : قُدْرَتُهُ ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَىٰ عَنْ أَحْمَدَ .

السَّادِسُ : أَنَّ فِي ظُلَلٍ ، بِمَعْنَىٰ بِظُلَلٍ ، فَيَكُونُ : فِي ، بِمَعْنَىٰ : الْبَاءِ ، كما قال : خَبِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَىٰ ، أَيْ : بِطَعْنٍ ، لِأَنَّ خَبِيراً لَا يَتَعَدَّىٰ إِلَّا بِالْبَاءِ ... " .

وقال الإمام الذَّهبي في " العلو للعليِّ الغفَّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها " (ص٢٠٧-٢٠٨) : " قَالَ الإِمَام أَبُو الْقَاسِم سعد بن عَليّ الزِّنجاني : سَأَلت أيَّدك الله بَيَان مَا صَحَّ لديَّ من مَذْهَب السَّلف وَصَالح الْخلف فِي الصِّفَات ، فاستخرتُ الله تَعَالَىٰ ، وأجبت بِجَوَاب الْفَقِيه أبي الْعَبَّاس أَحْمد بن عمر بن سُرَيج (٣٠٦هـ) ، وَقد سُئِلَ عَن هَذَا ، ذكره أَبُو سعيد عبد الْوَاحِد بن محمَّد الْفَقِيه (تُوُفِّيَ سَنَةَ نَيِّفٍ وَأَرْبَعِيْنَ وَخَمْسِ مِائَةٍ) ، قَالَ : سَمِعت بعض شُيُوخنَا ، يَقُول : سُئِلَ ابْن سُرَيج (٣٠٦هـ) رَحمَه الله عَن صِفَات الله تَعَالَىٰ ، فَقَالَ : حرَام علىٰ الْعُقُول أَن تمثِّل الله ، وعَلىٰ الأوهام أَن تحدَّه ، وعَلىٰ الْأَلْبَاب أَن تصف إِلَّا مَا وصف بِهِ نَفسه فِي كِتَابه أَو علىٰ لِسَان رَسُوله ، وَقد صَحَّ عَن جَمِيع أهل الدِّيانَة وَالسّنَّة إِلَىٰ زَمَاننَا أَنَّ جَمِيع الْآي وَالْأَخْبَار الصَّادِقَة عَن رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يجب علىٰ الْمُسلمين الْإِيمَان بِكُل وَاحِد مِنْهُ كَمَا ورد ، وَأَنَّ السُّؤَال عَن مَعَانِيهَا بِدعَة ، وَالْجَوَاب كفر وزندقة ، مثل قَوْله : **﴿هَلْ**

يَنْظُرُونَ إِلا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، وَقَولِه : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] ، و ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر : ٢٢] ، ونظائرها مِمَّا نطق بِهِ الْقُرْآن كالفوقيَّة ... وَالنُّزول إِلَىٰ أَن قَالَ : اعتقادنا فِيهِ وَفِي الْآي الْمُتَشَابه فِي الْقُرْآن : أَن نقبلها ، وَلَا نردّها ، وَلَا نتأوَّلها بِتَأْوِيل الْمُخَالفين ، وَلَا نحملها علىٰ تَشْبِيه المشبِّهين ، وَلَا نترجم عَن صِفَاته بلغَة غير الْعَرَبيَّة ، ونسلم الْخَبَر الظَّاهِر وَالْآيَة الظَّاهِر تنزيلها " .

فالإمام الذَّهبي ينقل عن الإمام ابن سريج السَّلفي المتوفىٰ سنة (٣٠٦هـ) أَنَّ السُّؤَال عَن مَعَانِي المتشابهة كالإتيان ، والمجيء ، والنُّزول بِدعَة ، وَالْجَوَاب كفر وزندقة ، وهذا لون من ألوان التَّغليظ والتَّشديد علىٰ كلِّ من تسوِّل له نفسه الولوج في خضم هذا البحر الهائج المائج الذي لا ينجو من الغرق فيه إلَّا من اتقن فنون السِّباحة ...ألا فليهنأ مدَّعو السَّلفية بما قاله تلميذ ابن تيمية : الذَّهبي ، من غير تعليق ولا تعقيب ...

وقال الإمام أبو حفص سراج الدِّين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدِّمشقي النُّعماني في " اللباب في علوم الكتاب" (٨/ ٥٢٥-٥٢٦) : ﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام :١٥٨] ، هل يَدلُّ علىٰ جوازِ المجيء والغيبة علىٰ الله تعالىٰ ؟ فالجواب من وُجُوه :

الأَوَّلُ : أن هذا حكاية عن الكُفَار ، واعتِقَاد الكَافِر ليس بِحُجَّة .

وَالثَّانِي : أنَّ هذا مَجَاوزٌ ، ونظيرُه قولهُ – تعالىٰ – : ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل : ٢٦] .

وَالثَّالِثُ : قيام الدَّلائل القاطِعَة علىٰ أنَّ المَجيء والغَيْبَة علىٰ اللَّه مُحَال ، وأقْرَبُها قول إبراهيم – عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَامُ – في الرَّد علىٰ عَبدَة الكواكب : ﴿لَا أُحِبُّ الآفِلِيْن﴾ [الأنعام : ٧٦] ...

وقال ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهما : يَأتي أمْر ربِّك فيهم بالقَتْل أو غَيْره ، وقيل : يَأتِي ربُّك بالعَذَابِ .

وقيل : هذا من المُتَشَابه الَّذِي لا يَعْلَمُ تَأوِيله إلاَّ اللَّه " .

وقال الإمام الزّركشي في " تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدِّين السُّبكي " (٤/ ٦٧٦-٦٧٧) أيضاً : " ... أنَّ كل ما ورد في الكتاب والسُّنَّة الصَّحيحة من الصِّفات اللائقة بجلاله ، نعتقد ظاهر المعنىٰ ، وما ورد فيهما من المشكل ممَّا ظاهره الاتصاف بالحدوث والتَّغيُّر كقوله تعالىٰ : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر : ٢٢] ، وقوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " ينزلُ ربُّنا كلّ ليلة " ، فإنَّا ننزِّه عند سماعه عمَّا لا يليق به .

وللعلماء فيه مذهبان مشهوران :

فمنهم : من يفوِّض علمه إلىٰ الله تعالىٰ ، ويسكت عن التَّأويل ، بشرط الجزم بالتَّنزيه والتَّقديس واعتقاد عدم إرادة الظَّواهر المفضية للحدوث والتَّشبيه ، وهذا مذهب السَّلف رحمهم الله تعالىٰ ، ولهذا يقفون

علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ الله﴾ [آل عمران : ٧] ، ثمَّ يبتدئون ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران : ٧] ، وقالوا : أمرُّوها كما جاءت بلا كيف . فقولهم : " كما جاءت " ، ردٌّ علىٰ المعطلة ، وقولهم : " بلا كيف " ، ردٌّ علىٰ المشبِّهة " .

وقال الإمام ابن رجب الحنبلي في "فتح الباري شرح صحيح البخاري " (٧/٢٢٨-٢٣٠) : " ... وقال : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر : ٢٢] ، ولم يتأوَّل الصَّحابة ولا التَّابعون شيئاً من ذلك ، ولا أخرجوه عن مدلوله ، بل روي عنهم ؛ ما يدلُّ علىٰ تقريره والإيمان به وامراره كما جاء ؟ ... ومنهم من يقرُّ ذلك ، ويمرُّه كما جاء ، ولا يفسِّره ، ويقول : هو مجيء وإتيان يليق بجلال الله وعظمته سبحانه ، وهذا هو الصَّحيح عن أحمد ، ومن قبله من السَّلف ، وهو قول إسحاق وغيره من الأئمة " .

وقال الإمام ابن الملقِّن في " التَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح" (٩/ ١٠٠-١٠٥) : " ... ولا فرق بين الإتيان والمجيء والنُّزول إذا أضيف إلىٰ جسم يجوز عليه الحركة والنُّقلة التي هي تفريغ مكان وشغل غيره ، فإذا أُضيف ذلك إلىٰ من لا يليق به الانتقال والحركة كان تأويل ذلك علىٰ حسب ما يليق بنعته وصفته تعالىٰ ... وحُكي عن بعض السَّلف في هذا الحديث وشبهه : الإيمان بها وإجراؤها علىٰ ظاهرها ، ونفي الكيفيَّة عنها .

وكان مكحول ، والزُّهري يقولان : أمرُّوا الأحاديث . وقال أبو عبد الله : نحن نروي هذِه الأحاديث ولا نرفع بها المعاني . وإلىٰ نحو هذا نحىٰ مالك في سؤال الاستواء علىٰ العرش .

وحمل الدَّاودي مذهبه في هذا الحديث علىٰ نحو من ذلك ، وقال فيما تقدَّم عنه : نقله حبيب ، وليس حبيب بالقوي . وضعَّفه غيره أيضاً لكنَّا أسلفنا أنَّه لم ينفرد به .

فصارت مذاهب العلماء في هذا الحديث وشبهه ثلاثة :

فرقة قائلة بالتَّأويل كما سلف ، محتجِّين بالحديث الآخر : " وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً " . أخرجه البخاري (٩/ ١٢١ برقم ٧٤٠٥) ، مسلم (٤/ ٢٠٦١ برقم ٢٦٧٥) .

وفرقة قالت بالوقف عن جميعها . وفرقة قالت بالتَّأويل في بعضها .

سُئل مالك في " العتبية " عن الحديث الذي جاء في جنازة سعد بن معاذ في العرش : قال : لا يتحدَّث به ، وما يدعو الإنسان إلىٰ أن يتحدَّث به ، وهو يرىٰ ما فيه من التَّغرير ؟ ! " .

وقال الإمام الإِيجي في " تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن" (١/ ١٤٤) : ﴿إِلا أَن يَأْتِيَهُمُ اللهُ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، مذهب السَّلف : الإيمان بمثل ذلك ، ووكول علمه إلىٰ الله تعالىٰ ، أو تقديره : يأتيهم بأسه " .

وقال الإمام أبو الحسن علي بن محمَّد المصري الشَّاذلي في "كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني" (١/ ١١٠-١١١) : " ... قال تعالىٰ : **﴿وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾** [الفجر : ٢٢] ، وعدل عن لفظ الآية وعبَّر بالمستقبل قصد بذلك تفسيرها ، لأنَّ العرب تعبِّر بالماضي عن المستقبل إذا تحقق وقوعه . وإسناد المجيء إليه تعالىٰ مصروف عن ظاهره إجماعاً ، إذ يستحيل عليه الجهات والأمكنة والتحوُّل ، فالسَّلف الصَّالح قالوا : هذا من السرِّ المكتوم الذي لا يفسَّر ، وكان مالك وغيره يقول في هذه الآية وأمثالها : اقرؤوها كما جاءت بلا كيف ..." .

وقال الإمام مرعي بن يوسف الكرمىٰ المقدسي الحنبلي في " أقاويل الثِّقات في تأويل الأسماء والصِّفات والآيات المحكمات والمشتبهات" (ص٦١-٦٣) : " وَذكرت فِي كتابي " الْبُرْهَان فِي تَفْسِير الْقُرْآن" عِنْد قَوْله تَعَالَىٰ : **﴿هَلْ يَنْظرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾** [البقرة : ٢١٠] ، وَبعد أَن ذكرت مَذَاهِب المتأوِّلين أَنَّ مَذْهَب السّلف هُوَ عدم الْخَوْض فِي مثل هَذَا ، وَالسُّكُوت عَنهُ ، وتفويض علمه إِلَىٰ الله تَعَالَىٰ ، قَالَ ابْن عَبَّاس : هَذَا من المكتوم الَّذِي لَا يُفَسَّر ، فَالْأولىٰ فِي هَذِه الْآيَة وَمَا شاكلها أَن يُؤمن الْإِنْسَان بظاهرها ، ويكِل علمهَا إِلَىٰ الله تَعَالَىٰ ، وعَلىٰ ذَلِك مَضَت أَئِمَّة السَّلف .

وَكَانَ الزُّهْرِيّ ، وَمَالك ، وَالْأَوْزَاعِيّ ، وسُفْيَان الثَّوْريّ ، وَاللَّيْث بن سعد ، وَابْن الْمُبَارك ، وَأحمد بن حَنْبَل ، وَإِسْحَاق ، يَقُولُونَ فِي هَذِه الْآيَة وأمثالها : أمرُّوها كَمَا جَاءَت .

وَقَالَ سُفْيَان بن عُيَيْنَة ، وناهيك بِهِ : كل مَا وصف الله بِهِ نَفسه فِي كِتَابه فتفسيره قِرَاءَته وَالسُّكُوت عَنهُ ، لَيْسَ لأحد أَن يفسِّره إِلَّا الله وَرَسُوله .

وَسُئِلَ الإِمَام ابْن خُزَيْمَة عَن الْكَلَام فِي الْأَسْمَاء وَالصِّفَات ، فَقَالَ : وَلم يكن أَئِمَّة الْمُسلمين وأرباب الْمذَاهب أَئِمَّة الدِّين ، مثل : مَالك ، وسُفْيَان ، وَالْأَوْزَاعِيّ ، وَالشَّافِعِيّ ، وَأحمد ، وَإِسْحَاق ، وَيحيىٰ بن يحيىٰ ، وَابْن الْمُبَارك ، وَأبي حنيفَة ، وَمُحَمّد بن الْحسن ، وَأبي يُوسُف ، يَتَكَلَّمُونَ فِي ذَلِك ، وَينْهَوْنَ أَصْحَابهم عَن الْخَوْض فِيهِ ، ويدلّونهم علىٰ الْكتاب وَالسّنَّة .

وَسمع الإِمَام أَحْمد شخصاً يروي حَدِيث النُّزُول ، وَيَقُول : ينزل بِغَيْر حَرَكَة وَلَا انْتِقَال ، وَلَا تغيُّر حَال ، فَأنْكر أَحْمد ذَلِك ، وَقَالَ : قل كَمَا قَالَ رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَهُوَ كَانَ أغير علىٰ ربِّه مِنْك .

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيّ (١٥٧هـ) لما سُئِلَ عَن حَدِيث النُّزُول : يفعل الله مَا يَشَاء .

وَقَالَ الفضيل بن عِيَاض (١٨٧هـ) : إِذا قَالَ لَك الجهمي : أَنا أكفر بِرَبّ يَزُول عَن مَكَانَهُ ، فَقل : أَنا أُؤْمِن بِرَبّ يفعل مَا يَشَاء .

وَاعْلَم أَن الْمَشْهُور عِنْد أَصْحَاب الإِمَام أَحْمد أَنَّهم لَا يتأولون الصِّفَات الَّتِي من جنس الْحَرَكَة ، كالمجيء ، والإتيان فِي الظُّلل ، وَالنُّزُول ، كَمَا لَا يتأولون غَيرهَا مُتَابعَة للسَّلف " .

وقال الإمام مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي في " أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصِّفات والآيات المحكمات والمشتبهات" (ص١٩٧-١٩٨) : " وَقَوله : ﴿**هَل ينظرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيهم الله**﴾ [البقرة : ٢١٠] ، فمذهب السَّلف فِي هَذَا وَأَمْثَاله : السُّكُوت عَن الْخَوْض فِي مَعْنَاهُ ، وتفويض علمه إِلَى الله تَعَالَى ، كَمَا مرَّت الْإِشَارَة إِلَيْهِ أول الْكتاب .

وَمذهب أهل التَّأْوِيل ، قَالُوا: ﴿**إِلَّا أَن يَأْتِيهم الله**﴾ [البقرة : ٢١٠] ، أَي : أمره وبأسه ، وَجعل ذَلِك مجيئاً لَهُ تَعَالَى ، على سَبِيل التَّفْخِيم والتَّهويل ، لِأَنَّ الْإِتْيَان حَقِيقَة هُوَ الانتقال من حيِّز إِلَى حيِّز ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيل عَلَيْهِ تَعَالَى عِنْد الْجُمْهُور ، أَو المُرَاد : إِلَّا أَن يَأْتِيهم الله بِأَمْرِه وبأسه ، فَحذف المأتي بِهِ لدلَالَة الْحَال عَلَيْهِ إيهاماً عَلَيْهِم ، لِأَنَّهُ أبلغ فِي الْوَعيد ، لانقسام خواطرهم وَذَهَاب فكرهم فِي كلِّ وَجه أَو المأتي بِهِ مَذْكُور ، وَهُوَ قَوْله : ﴿**فِيْ ظُلَل**﴾ [البقرة : ٢١٠] ، وَ " فِي " بِمَعْنى الْبَاء ، وَقيل : المُرَاد بذلك غَايَة الهيبة وَنِهَايَة الْفَزع لشدَّة مَا يكون يَوْم الْقِيَامَة والالتفات إِلَى الْغَيْبَة " .

فالإمام الكرمي الحنبلي وضَّح منهج السَّلف في المتشابه ، فقال : مَذْهَب السّلف هُوَ عدم الْخَوْض فِي مثل هَذَا ، وَالسُّكُوت عَنهُ ، وتفويض علمه إِلَى الله تَعَالَى ، قَالَ ابْن عَبَّاس : هَذَا من المكتوم الَّذِي لَا يُفَسَّر ، فَالْأولى فِي هَذِه الْآيَة وَمَا شاكلها أَن يُؤمن الْإِنْسَان بظاهرها ، ويكِل علمهَا إِلَى الله تَعَالَى ، وعَلى ذَلِك مَضَت أَئِمَّة السَّلف ، وَكَانَ الزُّهْرِيّ ، وَمَالك ، وَالْأَوْزَاعِيّ ، وسُفْيَان الثَّوْرِيّ ، وَاللَّيْث بن سعد ، وَابْن الْمُبَارك ، وَأحمد بن حَنْبَل ، وَإِسْحَاق ، يَقُولُونَ فِي هَذِه الْآيَة وأمثالها : أمروها كَمَا جَاءَت ، بمعنى : أن لا يُزاد على قراءتها ، فقراءتها تفسيرها ، قَالَ سُفْيَان بن عُيَيْنَة : كل مَا وصف الله بِهِ نَفسه فِي كِتَابه فتفسيره قِرَاءَته وَالسُّكُوت عَنهُ ، لَيْسَ لأحد أَن يفسِّره إِلَّا الله وَرَسُوله ، وأَن الْمَشْهُور عِنْد أَصْحَاب الإِمَام أَحْمد أَنَّهم لَا يتأوَّلون الصِّفَات الَّتِي من جنس الْحَرَكَة ، كالمجيء ، والإتيان فِي الظُّلل ، وَالنُّزُول ، كَمَا لَا يتأوَّلون غَيرهَا مُتَابعَة للسَّلف .

ثمَّ ذكر منهج الخلف القائم على التَّأويل ، فذكره من غير نكير ...

وقال الإمام إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي في " روح البيان" (١/ ٣٢٥-٣٢٦) : ﴿**إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ**﴾ [البقرة : ٢١٠] ، أي : إلا إتيان الله ، أي : عذابه على حذف المضاف ، لأنَّ الله تعالى منزَّه عن المجيء والذَّهاب المستلزمين للحركة والسُّكون ، لأنَّ كلّ ذلك محدث ، فيكون كل ما يصح عليه المجيء والذَّهاب محدثاً مخلوقاً له ، والإله القديم يستحيل أن يكون كذلك . وسئل عليٌّ رضي الله عنه

: أين كان تعالىٰ قبل خلق السَّموات والأرض ؟ قال : أين سؤال عن المكان ، وكان الله تعالىٰ ولا مكان ، وهو اليوم علىٰ ما كان . ومذهب المتقدِّمين في هذه الآية وما شاكلها : أن يؤمن الإنسان بظاهرها ، ويكِل علمها إلىٰ الله ، لأنَّه لا يأمن في تعيين مراد الله تعالىٰ من الخطأ ، فالأولىٰ السُّكوت ، ومذهب جمهور المتكلِّمين أن لا بدَّ من التَّأويل علىٰ سبيل التَّفصيل " .

وقال الإمام المظهري ، محمَّد ثناء الله في " التَّفسير المظهري " (١/ ٢٤٩-٢٥٠) : " أجمع علماء أهل السُّنَّة من السلف والخلف أنَّ الله سبحانه منزَّه عن صفات الأجسام وسمات الحدوث ، فلهم في هذه الآية سبيلان :

أَحَدُهُمَا : الإيمان به وتفويض علمه إلىٰ الله تعالىٰ والتَّحاشي عن البحث فيه ، وهو مسلك السَّلف ، قال الكلبي : هذا من المكتوم الذي لا يفسَّر ، وكان مكحول ، والزُّهري ، والأوزاعي ، ومالك ، وابن المبارك ، وسفيان الثَّوري ، والليث ، وأحمد ، وإسحاق ، رحمهم الله تعالىٰ ، يقولون فيه وفي أمثاله : أمرُّوها كما جاءت بلا كيف . قال سفيان بن عيينة : كلّ ما وصف الله تعالىٰ به نفسه في كتابه فتفسيره قراءته والسُّكوت عنه ، ليس لأحد أن يفسِّره إلَّا الله ورسوله ، وبه قال أبو حنيفة رحمه الله ، حيث قال : في المتشابهات ما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ بالوقف عليه .

ثَانِيْهِمَا : تأويله بما يليق به بناء علىٰ ما قيل : ما **﴿يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾** بالعطف . قال البيضاوي (٦٨٥هـ) وغيره : **﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ الله﴾** [البقرة : ٢١٠] ، أي : أمره أو بأسه ، بحذف المضاف ، فهو كقوله تعالىٰ : **﴿يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾** [النحل: ٣٣] ، **﴿جَاءَهُمْ بَأْسُنا﴾** [الأنعام : ٤٣] ، أو المعنىٰ : أن يأتيهم الله ببأسه ، فحذف المأتي به للدلالة عليه بقوله : **﴿أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾** [البقرة : ٢٠٩] .

وكلام الإمام المظهري يدور حول :

١-أنَّ صفات الله تعالىٰ غير متناهية ، والألفاظ الموضوعة بإزاء المعاني متناهية ، والعقول قاصرة عن درك كنه ذات الله تعالىٰ وكنه صفاته ، وإنَّما يتصوَّر دركه بنوع من المعيَّة الذَّاتيَّة أو الصِّفاتية الغير المتكيّفة ، هيهات هيهات عن فهم العوام بل الخواص مع دركهم لا يدركون ذلك الدرك في مرتبة الذَّات ...

٢-أنَّ بعض صفاته تعالىٰ لمَّا شارك صفات الممكنات في الغايات أو بعض وجوه المشاكلات ، عبَّر عنها بالأسماء التي تدلُّ علىٰ صفات في المخلوقات ، كالحياة ، والعلم ، والسَّمع ، ... فزعم البشر أنَّه فهمها ، وفي الحقيقة لم يفهم إلا بعض وجوهها ، وبعضها ليست بهذا المثابة ، فمنها : ما استأثر الله تعالىٰ بعلمه ، ومنها : ما أفهمه الخواص من خلقه ...

٣-أنَّ علماء أهل السُّنَّة من السَّلف والخلف أجمعوا على أنَّ الله سبحانه منزَّه عن صفات الأجسام وسمات الحدوث ، ولذلك كان منهجهم في المتشابه : الإيمان به وتفويض علمه إلى الله تعالى والتَّحاشي عن البحث فيه ، وهو مسلك السَّلف القائم على التَّأويل الإجمالي... أو التَّأويل التَّفصيلي ببيان المعنى ، وهو منهج الخلف ...

وقال الإمام محمَّد بن علي بن محمَّد الشَّوكاني في " فتح القدير الجامع بين فني الرِّواية والدِّراية من علم التَّفسير" (٢/ ١٨١) : " **﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾** يَا محمَّد كَمَا اقْتَرَحُوهُ بقوله: **﴿لَوْلا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلائِكَةُ أَوْ نَرى رَبَّنا﴾** ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ بِإِهْلَاكِهِمْ وَقِيلَ الْمَعْنَى: أَوْ يَأْتِيَ كُلُّ آيَاتِ رَبِّكَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: **﴿أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آياتِ رَبِّكَ﴾** ، وَقِيلَ: هُوَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ حذف المضاف كثيرا كقوله: **﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾** ، وقوله: **﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾** ، أَيْ حُبَّ الْعِجْلِ وَقِيلَ: إِتْيَانُ اللَّهِ: مَجِيئُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَ خَلْقِهِ كَقَوْلِهِ: **﴿وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾** " .

وقال الإمام شهاب الدِّين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي في " روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني" (١/ ٤٩٣) : " ... **﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾** [البقرة : ٢١٠] بالمعنى اللائق به جلَّ شؤونه ، منزَّهاً عن مشابهة المحدثات والتَّقيد بصفات الممكنات ... ومن النَّاس من قدر في أمثال هذه المتشابهات محذوفاً ، فقال : في الآية الإسناد مجازي ، والمراد : يأتيهم أمر الله تعالى وبأسه أو حقيقي ، والمفعول محذوف ، أي : يأتيهم الله تعالى ببأسه ، وحذف المأتي به للدَّلالة عليه بقوله سبحانه : **﴿أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾** [البقرة : ٢٠٩] ، فإنَّ العزَّة والحكمة تدلُّ على الانتقام بحقٍّ ، وهو البأس والعذاب ، وذكر الملائكة لأنَّهم الواسطة في إتيان أمره أو الآتون على الحقيقة ، ويكون ذكر الله تعالى حينئذ تمهيداً لذكرهم ، كما في قوله سبحانه : **﴿يُخادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾** [البقرة : ٩] ، على وجه ، وخصَّ الغمام بمحليَّة العذاب ، لأنَّه مظنَّة الرَّحمة ، فإذا جاء منه العذاب كان أفظع ، لأنَّ الشَّرَّ إذا جاء من حيث لا يحتسب كان أصعب ، فكيف إذا جاء من حيث يحتسب الخير ، ولا يخفى أنَّ من علم أنَّ الله تعالى أن يظهر بما شاء ، وكيف شاء ، ومتى شاء ، وأنَّه في حال ظهوره باق على إطلاقه حتَّى عن قيد الإطلاق ، منزَّه عن التَّقيد ، مبرَّأ عن التَّعدد ، كما ذهب إليه سلف الأمَّة وأرباب القلوب من ساداتنا الصُّوفيَّة ، قدَّس الله تعالى أسرارهم ، لم يحتج إلى هذه الكلفات ، ولم يَحُمْ حول هذه التَّأويلات " .

وقال الإمام شهاب الدِّين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي في " روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني" (٤/ ٣٠٤-٣٠٥) : " ... وعن الحسن (١١٠هـ) : إتيان الربِّ على معنى إتيان أمره بالعذاب . وعن ابن عبَّاس (٦٨هـ) : المراد : يأتي أمر ربِّك فيهم بالقتل ، وقيل : المراد يأتي كلّ آياته ، يعني

: آيات القيامة والهلاك الكلي لقوله سبحانه : ﴿أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آياتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام : ١٥٨] ، وأنت تعلم أنَّ المشهور من مذهب السَّلف عدم تأويل مثل ذلك بتقدير مضاف ونحوه ، بل تفويض المراد منه إلىٰ اللطيف الخبير مع الجزم بعدم إرادة الظَّاهر . ومنهم من يبقيه علىٰ الظَّاهر إلَّا أنَّه يدَّعي أنَّ الإتيان الذي ينسب إليه تعالىٰ ليس الإتيان الذي يتصف به الحادث ، وحاصل ذلك أنه يقول بالظَّواهر وينفي اللوازم ويدعي أنَّها لوازم في الشَّاهد ، وأين التُّراب من ربِّ الأرباب .

وجوَّز بعض المحقِّقين حمل الكلام علىٰ الظَّاهر المتعارف عند النَّاس ، والمقصود منه حكاية مذهب الكفَّار واعتقادهم ، وعلىٰ ذلك اعتمد الإمام وهو بعيد أو باطل " .

فقد وضَّح الإمام الآلوسي أنَّ المشهور من مذهب السَّلف عدم تأويل مثل ذلك بتقدير مضاف ونحوه ، بل تفويض المراد منه إلىٰ اللطيف الخبير مع الجزم بعدم إرادة الظَّاهر ، وذكر أنَّ بعض السَّلف أوَّل ...

ومن الجدير بالذِّكر هنا : أنَّ الأيدي الآثمة قد عبثت بكتاب الآلوسي : روح البيان ، فقد كتب الأستاذ محمَّد بن عبد الله آل رشيد في صحيفة الجزيرة بتاريخ ٢٧ من هذا الشَّهر يوم الأحد مقالاً عن تفسير روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني لأبي الثناء الألوسي ، وذكر أنَّ أوَّل من طبعه هو نجله نعمان الألوسي ... وكان الشَّيخ محمَّد زاهد الكوثري (١٣٧١هـ) قد نبَّه علىٰ أمر مهمٍّ يتعلَّق بطبع نعمان لهذا التَّفسير ، حيث جاء في حاشية (مقالاته) (ص٣٤٤) : (وهو ليس بأمين علىٰ طبع تفسير والده ، ولو قابله أحدهم بالنُّسخة المحفوظة اليوم بمكتبة راغب باشا باسطنبول ، وهي النَّسخة التي كان المؤلِّف أهداها إلىٰ السُّلطان عبدالمجيد لوجد ما يطمئن إليه) ... وفي حجِّ العام المنصرم سنة ١٤٢٦هـ ، التقيت بالأستاذ الباحث أحمد بن عبدالكريم العاني ، فأفادني بفائدة عزيزة ، حلَّت الإشكال المتقدِّم ، حيث إنَّ كلية الإمام الأعظم في مدينة بغداد كلَّفت ثلاثين طالباً في مرحلة الماجستير بتحقيق تفسير الألوسي (روح المعاني) ، وكان الأستاذ أحمد العاني أحد هؤلاء الطلبة الذين قاموا بتحقيق هذا الكتاب ، وكان القسم الذي قام بتحقيقه يبدأ من الآية خمس وعشرين من سورة آل عمران إلىٰ الآية أربع وتسعين ، وكان اعتمادهم علىٰ النُّسخة التي أشار إليها الشَّيخ الكوثري ، فحدَّثني أنَّ النُّسخة المطبوعة مليئة بالتَّصحيف والتَّحريف والإخلال والنَّقص في كثير من المواضع ، ممَّا يؤكِّد كلام الشَّيخ الكوثري ، بأنَّ النُّسخة المتداولة من هذا التَّفسير فيها تحريف ونقص ، وقد وعدني أحد المشايخ الأفاضل بنسخة من التَّفسير المخطوط " . قلت : وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ التَّحريف طال أغلب المسائل لا تتوافق مع مشرب من يدَّعون السَّلفيَّة ...

قلت : وقد قمت بالاتِّصال مع بعض الإخوة العراقيين الذين اشتركوا في تحقيق كتاب " روح المعاني " للإمام الألوسي ، فأكَّدوا لي ما قاله الإمام الكوثري ، وأنَّ الأيدي الآثمة المجرمة قد عبثت بهذا الكتاب النَّفيس وعن سبق الإصرار والتَّرصُّد ، فذهبت ببريقه ونوره ... وقد تمَّ بفضل الله تعالىٰ نشر التَّفسير محقَّقاً بأيدي أمينة ثمينة ، ولله الحمد والمنَّة ...

وقال الإمام محمَّد الأمين بن محمَّد المختار بن عبد القادر الجكني الشَّنقيطي في " أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن" (١/ ٥٤٩) : " ... ذَكَرَ تَعَالَىٰ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ إِتْيَانَ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا وَمَلَائِكَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَذَكَرَ ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَزَادَ فِيهِ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَجِيئُونَ صُفُوفاً ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : **﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾** [الفجر: ٢٢] ، وَذَكَرَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَزَادَ فِيهِ أَنَّهُ جَلَّ وَعَلَا يَأْتِي فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾** [البقرة : ٢١٠] ، وَمِثْلُ هَذَا مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَىٰ الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ ، يُمَرُّ كَمَا جَاءَ وَيُؤْمِنُ بِهَا ، وَيَعْتَقِدُ أَنَّهُ حَقٌّ ، وَأَنَّهُ لَا يُشْبِهُ شَيْئاً مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ ، فَسُبْحَانَ مَنْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً : **﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾** [طه : ١١٠] .

وقال الإمام الشَّعراوي في " تفسير الشَّعراوي" (٧/ ٤٠١٢-٤٠١٣) : " ووقف العلماء عند هذا القول الكريم ، لأنَّهم أرادوا أن يفسِّروا الإتيان من الربِّ علىٰ ضوء الإتيان منا ، والإتيان منَّا يقتضي انخلاعاً من مكان كان الإنسان فيه إلىٰ مكان يكون فيه ، وهذا الأمر لا يصلح مع الله ، ونقول : أفسرت كلّ مجيء علىٰ ضوء المجيء بالنِّسبة لك ؟ بالله قل لي : ما رأيك في قوله تعالىٰ : **﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾** [ق : ١٩] .

كيف جاءت سكرة الموت وهي المخلوقة لله ؟ إنَّنا لا نعرف كيف يجيء الموت ، وهو مخلوق ؟ فكيف تريدون أن نعرف كيف يجيء الله ؟ عليكم أن تفسِّروا كلَّ شيء بالنِّسبة لله بما يليق بذات الله في إطار **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ : ١١] ، ولنتأدَّب ونعط العقول مقدارها من الفهم ، ولنجعل كلَّ شيء منسوباً لله بما يناسب ذات الله ؛ لأنَّ المجيء يختلف بأقدار الجائين ، فمجيء الطِّفل غير مجيء الشَّاب ، غير مجيء الرَّجل العجوز ، غير مجيء الفارس ، فما بالنا بمجيء الله سبحانه ؟!! إيَّاك – إذن – أن تفهم المجيء علىٰ ضوء مجيء البشر . وأكرِّرها دائماً : عليك أن تأخذ كلَّ شيء بالنِّسبة له سبحانه لا بقانونك أنت ، ولكن بقانون الذَّات الأعلىٰ ، واجعل كلَّ ما يخصُّه في إطار **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ : ١١] ، ولذلك قل : له سمْع ليس كسمعنا ، وبصر ليس كبصرنا ، ويد ليست كايدينا ، في إطار **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ : ١١] . وإيَّاكم أن تسمعوا مناقشة

في قوله : ﴿يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام : ١٥٨] . وقل إنَّ إتيان الله ومجيئه ليس كفعل البشر ، بل سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ : ١١] .

وأخيراً ، فإنَّ الإتيان ورد في كتاب الله تعالىٰ غير مرَّة مضافاً إلىٰ الله تعالىٰ ، وكذا إلىٰ أشياء عديدة ، وبمعنىٰ لا يفيد الحركة والانتقال من مكان إلىٰ آخر ، ومن ذلك :

قوله تعالىٰ : ﴿أَتى أَمْرُ اللَّهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحانَهُ وَتَعالى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل : ١] ، أي سيأتي ، أو قد دنا ، وكلُّ ما هو آتٍ قريب ، وأَمْرُ اللَّهِ تعالىٰ هو العذاب الذي توعَّدهم الله به جزاء علىٰ كفرهم ... ، والعذاب لا يتحرَّك ولا ينتقل من مكان إلىٰ آخر بنفسه ، فالذي يأتي به الله تعالىٰ ... فالله تعالىٰ هو صاحب الأمر ، وأمر بالعذاب قد مضىٰ وانتهىٰ ، ووقوعه لا يكون إلَّا في زمانه المقدَّر له منه سبحانه ...

وقوله تعالىٰ : ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيانَهُمْ مِنَ الْقَواعِدِ﴾ [النحل : ٢٦] ، والمعنىٰ : أنَّ الله تعالىٰ أهلك بنيانهم الذي بنوا ، فدمَّره وقوَّضه وخرَّبه واقتلعه من أساسه ، حتَّىٰ خرَّ عليهم السَّقف من فوقهم ...

وقوله تعالىٰ : ﴿بَلْ مَتَّعْنا هؤُلاءِ وَآباءَهُمْ حَتَّى طالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ أَفَلا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُها مِنْ أَطْرافِها أَفَهُمُ الْغالِبُونَ﴾ [الأنبياء : ٤٤] ، وهذه استعارة . وقد اختلف النَّاس في المراد بها ، فقال قوم : معنىٰ ذلك نقصان أرض المشركين ، بفتحها علىٰ المسلمين . وقال آخرون : المراد بنقصانها : موت أهلها ، وقيل موت علمائها " . انظر : تلخيص البيان في مجازات القرآن (٢/ ١٧٨) .

وقوله تعالىٰ : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آياتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آياتِ رَبِّكَ لا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمانُها لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمانِها خَيْراً قُلِ انْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] ، والمقصود بالآيات هنا – كما قال جمهور المفسرين – : طلوع الشَّمس من مغربها ...

وقوله تعالىٰ : ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلا يَكادُ يُسِيغُهُ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكانٍ وَما هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِنْ وَرائِهِ عَذابٌ غَلِيظٌ﴾ [إبراهيم : ١٧] ، أي : تأتيه جميع أسباب الموت ، ولا يموت ، لأنَّ الله تعالىٰ قضىٰ عليهم بعدم الموت .

وقوله تعالىٰ : ﴿وَما مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جاءَهُمُ الْهُدى وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلاَّ أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذابُ قُبُلاً﴾ [الكهف : ٥٥] ، وسنَّة الأوَّلين هي ما أوقعه الله تعالىٰ بالعصاة والكفرة والمجرمين من العذاب في الأُمَمَ السَّالِفَةَ ...

وكما جاء الإتيان مضافاً إلىٰ الله تعالىٰ في القرآن الكريم ، جاء مضافاً إلىٰ الله في الحديث الشَّريف ، ولم يختلف كلام العلماء في تفسير الإتيان الوارد الحديث عن كلامهم في تفسير الإتيان الوارد في القرآن

، فقد أكّدوا على ضرورة تنزيه الله تعالى عن مشابهة الحوادث ، ومنها : تنزيهه سبحانه عن الحركة والنُّقلة …

روى البخاري وغيره بسندهم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ النَّاسَ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " هَلْ تُضَارُّونَ فِي القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ ؟ ، قَالُوا : لاَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : فَهَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ ، لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ ؟ ، قَالُوا : لاَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ ، يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ القِيَامَةِ ، فَيَقُولُ : مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئاً فَلْيَتَّبِعْهُ ، فَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ الشَّمْسَ ، وَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ القَمَرَ القَمَرَ ، وَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ الطَّوَاغِيتَ ، وَتَبْقَى هَذِهِ الأُمَّةُ فِيهَا شَافِعُوهَا أَوْ مُنَافِقُوهَا – شَكَّ إِبْرَاهِيمُ – ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فَيَقُولُ : أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ : هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا ، فَإِذَا جَاءَنَا رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ ، فَيَقُولُ : أَنَا رَبُّكُمْ ، فَيَقُولُونَ : أَنْتَ رَبُّنَا فَيَتْبَعُونَهُ ، وَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ ، فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُهَا ، وَلاَ يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ ، وَدَعْوَى الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ : اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ ، وَفِي جَهَنَّمَ كَلاَلِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ ، هَلْ رَأَيْتُم السَّعْدَانَ ؟ ، قَالُوا : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لاَ يَعْلَمُ مَا قَدْرُ عِظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ ، تَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ ، فَمِنْهُمُ المُوبَقُ بَقِيَ بِعَمَلِهِ – أَوِ المُوثَقُ بِعَمَلِهِ – ، وَمِنْهُمُ المُخَرْدَلُ ، أَوِ المُجَازَى ، أَوْ نَحْوُهُ ، ثمَّ يَتَجَلَّى ، حتَّى إِذَا فَرَغَ اللَّهُ مِنَ القَضَاءِ بَيْنَ العِبَادِ ، وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ، أَمَرَ المَلاَئِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ ، مَنْ كَانَ لاَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً ، مِمَّنْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَرْحَمَهُ، مِمَّنْ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ بِأَثَرِ السُّجُودِ ، تَأْكُلُ النَّارُ ابْنَ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ ، فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ ، قَدْ امْتُحِشُوا ، فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الحَيَاةِ ، فَيَنْبُتُونَ تَحْتَهُ كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ ، ثمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ مِنَ القَضَاءِ بَيْنَ العِبَادِ ، وَيَبْقَى رَجُلٌ مِنْهُمْ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ، هُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولاً الجَنَّةَ ، فَيَقُولُ : أَيْ رَبِّ اصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ ، فَإِنَّهُ قَدْ قَشَبَنِي رِيحُهَا ، وَأَحْرَقَنِي ذَكَاؤُهَا ، فَيَدْعُو اللَّهَ بِمَا شَاءَ أَنْ يَدْعُوَهُ ، ثمَّ يَقُولُ اللَّهُ : هَلْ عَسَيْتَ إِنْ أَعْطَيْتُكَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ ؟ ، فَيَقُولُ : لاَ ، وَعِزَّتِكَ لاَ أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ ، وَيُعْطِي رَبَّهُ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَاثِيقَ مَا شَاءَ ، فَيَصْرِفُ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ ، فَإِذَا أَقْبَلَ عَلَى الجَنَّةِ وَرَآهَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ ، ثمَّ يَقُولُ : أَيْ رَبِّ ، قَدِّمْنِي إِلَى بَابِ الجَنَّةِ ، فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ : أَلَسْتَ قَدْ أَعْطَيْتَ عُهُودَكَ وَمَوَاثِيقَكَ أَنْ لاَ تَسْأَلَنِي غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ أَبَداً ؟ وَيْلَكَ يَا ابْنَ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ ، فَيَقُولُ : أَيْ رَبِّ ، وَيَدْعُو اللَّهَ ، حتَّى يَقُولَ : هَلْ عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ ؟ فَيَقُولُ : لاَ وَعِزَّتِكَ ، لاَ أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ ، وَيُعْطِي مَا شَاءَ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَاثِيقَ ، فَيُقَدِّمُهُ إِلَى بَابِ الجَنَّةِ ، فَإِذَا قَامَ إِلَى بَابِ الجَنَّةِ ، انْفَهَقَتْ لَهُ الجَنَّةُ ، فَرَأَى مَا فِيهَا مِنَ الحَبْرَةِ وَالسُّرُورِ ، فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ ، ثمَّ يَقُولُ

: أَيْ رَبِّ ، أَدْخِلْنِي الجَنَّةَ ، فَيَقُولُ اللَّهُ : أَلَسْتَ قَدْ أَعْطَيْتَ عُهُودَكَ وَمَوَاثِيقَكَ أَنْ لاَ تَسْأَلَ غَيْرَ مَا أُعْطِيتَ ؟ فَيَقُولُ : وَيْلَكَ يَا ابْنَ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ ، فَيَقُولُ : أَيْ رَبِّ ، لاَ أَكُونَنَّ أَشْقَىٰ خَلْقِكَ فَلاَ يَزَالُ يَدْعُو حَتَّىٰ يَضْحَكَ اللَّهُ مِنْهُ ، فَإِذَا ضَحِكَ مِنْهُ ، قَالَ لَهُ : ادْخُلِ الجَنَّةَ ، فَإِذَا دَخَلَهَا قَالَ اللَّهُ لَهُ : تَمَنَّهْ ، فَسَأَلَ رَبَّهُ وَتَمَنَّىٰ ، حَتَّىٰ إِنَّ اللَّهَ لَيُذَكِّرُهُ ، يَقُولُ كَذَا وَكَذَا، حَتَّىٰ انْقَطَعَتْ بِهِ الأَمَانِيُّ ، قَالَ : اللَّهُ ذَلِكَ لَكَ ، وَمِثْلُهُ مَعَهُ " . أخرجه البخاري (٩/ ١٢٨ برقم٧٤٣٧) ، مسلم (١/ ١٦٧ برقم ١٨٣) .

﴿سُؤالٌ﴾ : أُذْكُرْ لَنَا بَعْضَاً مِنْ كَلَامِ العُلَمَاءِ فِيْ تَفْسِيْرِ الإِتْيَانِ الوَارِدِ في قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ ..." الحَدِيْث ؟

الجواب : قال الإمام أبو الوليد محمَّد بن أحمد بن رشد القرطبي في " البيان والتَّحصيل والشَّرح والتَّوجيه والتَّعليل لمسائل المستخرجة" (١٧/ ٦١٣-٦١٤) في شرحه لحديث : " ... قالوا يا رسول الله : هل نرىٰ ربَّنا يوم القيامة ؟ قال : هل تمارون ..." : " وهذا الحديث من مشكل الحديث ، فقوله أوَّلاً فيه : " يأتيهم الله فيقول أنا ربُّكم " ، معناه : فيأتيهم خلق من خلق الله ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، خرج مخرج واسأل القرية أي أهلها ، ويحتمل أن يكون معناه فيأتيهم الله بخلق من خلقه فيقول ، ومعلوم أيضاً أنَّه جائز في اللسان العربي أن تقول : ضرب السُّلطان ، وكتب ، ونادىٰ في النَّاس ، وإن لم يفعل هو بنفسه شيئاً من ذلك ، وقد قال بعض العلماء : إنَّ هذه آخر محنة الله يمتحن بها عباده ، فيثبت المؤمنين منهم بالقول الثَّابت .

ومعنىٰ قوله : " إنَّهم يقولون : إذا جاء ربُّنا عرفناه : ، أي : إذا تجلَّىٰ لنا ربُّنا بإنعامه علينا بخلقه فينا إدراك رؤيته عرفناه ، وهذا معنىٰ قوله : " فيأتيهم الله " ، لأنَّ الإتيان الذي هو الانتقال من موضع إلىٰ موضع مستحيل في صفة الله تعالىٰ " .

وقال الإمام النَّووي في" المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج" (٣/ ١٩) : " اعْلَمْ أَنَّ لِأَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ وَآيَاتِ الصِّفَاتِ ، قَوْلَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : وَهُوَ مَذْهَبُ مُعْظَمِ السَّلَفِ أَوْ كُلِّهِمْ : أَنَّهُ لا يُتَكَلَّمُ فِي مَعْنَاهَا ، بَلْ يَقُولُونَ : يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِهَا ، وَنَعْتَقِدَ لَهَا مَعْنًىٰ يَلِيقُ بِجَلَالِ اللَّهِ تَعَالَىٰ وَعَظَمَتِهِ ، مَعَ اعْتِقَادِنَا الْجَازِمِ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَأَنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنِ التَّجَسُّمِ وَالِانْتِقَالِ وَالتَّحَيُّزِ فِي جِهَةٍ ، وَعَنْ سَائِرِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ مُحَقِّقِيهِمْ ، وَهُوَ أَسْلَمُ .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي : وَهُوَ مَذْهَبُ مُعْظَمِ الْمُتَكَلِّمِينَ : أنها تتأول علىٰ ما يليق بِهَا عَلَىٰ حَسَبِ مَوَاقِعِهَا ، وَإِنَّمَا يَسُوغُ تَأْوِيلُهَا لِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهِ ، بِأَنْ يَكُونَ عَارِفاً بِلِسَانِ الْعَرَبِ ، وَقَوَاعِدِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ ، ذَا رِيَاضَةٍ فِي

الْعِلْمِ ، فَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ ، يُقَالُ فِي قوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " فيأتيهم الله " ، أَنَّ الْإِتْيَانَ عِبَارَةٌ عَنْ رُؤْيَتِهِمْ إِيَّاهُ ، لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ مَنْ غَابَ عَنْ غَيْرِهِ لَا يمكنه رؤيته إلا بالإتيان ، فعبر بالإتيان والمجئ هُنَا عَنِ الرُّؤْيَةِ مَجَازاً ، وَقِيلَ : الْإِتْيَانُ فِعْلٌ مِنْ أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَىٰ ، سَمَّاهُ إِتْيَاناً ، وَقِيلَ : المراد بيأتيهم اللَّهُ ، أَيْ : يَأْتِيهِمْ بَعْضُ مَلَائِكَةِ اللَّهِ . قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ رَحِمَهُ اللَّهُ : هَذَا الْوَجْهُ أَشْبَهُ عِنْدِي بِالْحَدِيثِ ، قَالَ : وَيَكُونُ هَذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَهُمْ فِي الصُّورَةِ الَّتِي أَنْكَرُوهَا مِنْ سِمَاتِ الْحَدَثِ الظَّاهِرَةِ عَلَى الْمَلَكِ وَالْمَخْلُوقِ ، قَالَ : أَوْ يَكُونُ مَعْنَاهُ : يَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَةٍ ، أَيْ : يَأْتِيهِمْ بِصُورَةٍ وَيُظْهِرُ لَهُمْ مِنْ صُوَرِ مَلَائِكَتِهِ وَمَخْلُوقَاتِهِ الَّتِي لَا تُشْبِهُ صِفَاتِ الْإِلَهِ لِيَخْتَبِرَهُمْ ، وَهَذَا آخِرُ امْتِحَانِ الْمُؤْمِنِينَ ، فَإِذَا قَالَ لَهُمْ هَذَا الْمَلَكُ أَوْ هَذِهِ الصُّورَةُ : أَنَا رَبُّكُمْ ، رَأَوْا عَلَيْهِ مِنْ عَلَامَاتِ الْمَخْلُوقِ مَا يُنْكِرُونَهُ ، وَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَيْسَ رَبَّهُمْ ، وَيَسْتَعِيذُونَ بِاللَّهِ مِنْهُ ... " .

وقال الإمام ابن الملقِّن في " التَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح" (١/ ٢١٠) : " قوله : " فيأتيهم الله " الإتيان هنا إنَّما هو كشف الحجب التي بين أبصارنا وبين رؤية الله – عزَّ وجلَّ – ، لأنَّ الحركة والانتقال لا تجوز عَلَىٰ الله تعالىٰ ؛ لأنَّها صفات الأجسام المتناهية ، والله تعالىٰ لا يوصف بشيء من ذَلِكَ ، فلم يبق من معنىٰ الإتيان إلا ظهوره – عزَّ وجلَّ – إلىٰ الأبصار ، لم تكن تراه ولا تدركه ، والعادة أنَّ من غاب عن غيره لا يمكنه رؤيته إلا بالإتيان ، فعبَّر به عن الرؤية مجازاً ، ولا شك أنَّ ما كان عليه السَّلف من التَّسليم أسلم ، لكن مع القطع بأنَّ الظَّواهر المذكورة يستحيل حملها علىٰ ظواهرها لما يعارضها من ظواهر أخر ، والمتأوِّل أوَّلها عَلَىٰ ما يليق بها عَلَىٰ حسب مواقعها ، وإنَّما يسوغ تأويلها لمن كان عارفاً بلسان العرب ، وقواعد الأصول " .

وقال الإمام ابن الملقِّن في " التَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح" (٧/ ١٩٥-١٩٩) : " قوله : " فيأتيهم الله " الإتيان هنا إنَّما هو كشف الحجب التي بين أبصارنا وبين رؤية الله – عزَّ وجلَّ – ، لأنَّ الحركة والانتقال لا تجوز عَلَىٰ الله تعالىٰ ؛ لأنَّها صفات الأجسام المتناهية ، والله تعالىٰ لا يوصف بشيء من ذَلِكَ ، فلم يبق من معنىٰ الإتيان إلا ظهوره – عزَّ وجلَّ – إلىٰ الأبصار ، لم تكن تراه ولا تدركه ، والعادة أنَّ من غاب عن غيره لا يمكنه رؤيته إلا بالإتيان ، فعبَّر به عن الرُّؤية مجازاً ، ولا شكَّ أنَّ ما كان عليه السَّلف من التَّسليم أسلم ، لكن مع القطع بأنَّ الظَّواهر المذكورة يستحيل حملها علىٰ ظواهرها لما يعارضها من ظواهر أخر، والمتأوَّل أوَّلها عَلَىٰ ما يليق بها عَلَىٰ حسب مواقعها ، وإنَّما يسوغ تأويلها لمن كان عارفاً بلسان العرب ، وقواعد الأصول والفروع وزعم القاضي عياض أنَّ الإتيان فعل من أفعال الله تعالىٰ سماه إتياناً . قَالَ : والأشبه أنَّ المراد يأتيهم بعض الملائكة ، ويكون هذا الملك الذي جاءهم في الصُّورة التي

أنكروها من سمات الحدث الظَّاهرة عليه ، أو يكون معناه : يأتيهم في صورة لا تشبه صفات الإلهيَّة ؛ ليختبرهم وهو آخر امتحان المؤمنين ، فإذا قَالَ لهم هذا الملك أو هذِه الصورة : أنا ربُّكم . رأوا عليه من علامات المخلوق ما ينكرونه ويعلمون أنَّه ليس ربّهم ، فيستعيذون بالله منه ... " . :

وقال الإمام بدر الدِّين العيني في" عمدة القاري شرح صحيح البخاري" (٦/ ٨٤) : " قَوْله : " فيأتيهم الله عزَّ وَجلَّ " . وَفِي رِوَايَة أُخْرَىٰ : " فيأتيهم فِي غير الصُّورَة الَّتِي يعْرفُونَ ، فَيَقُولُونَ : نَعُوذ بِاللَّه مِنْك " . الْإِتْيَان هُنَا إِنَّمَا هُوَ كشف الْحجب الَّتِي بَين أبصارنا وَبَين رُؤْيَة الله عزَّ وَجلّ ، لِأَنَّ الْحَرَكَة والانتقال لَا تجوز علىٰ الله تَعَالَىٰ ، لِأَنَّهَا صِفَات الْأَجْسَام المتناهية ، وَالله تَعَالَىٰ لَا يُوصف بِشَيْء من ذَلِك ، فَلم يكن معنىٰ الْإِتْيَان إلاّ ظُهُوره عزَّ وَجلَّ إِلَىٰ أبصار لم تكن ترَاهُ وَلَا تُدْرِكهُ ، وَالْعَادَة أَن من غَابَ عَن غَيره لَا يُمكنهُ رُؤْيَته إلاّ بالإتيان ، فَعبَّر بِهِ عَن الرُّؤْيَة مجَازاً ، لِأَن الْإِتْيَان مُسْتَلْزم للظُّهور علىٰ المأتي إِلَيْهِ . وَقَالَ الْقُرْطُبِيّ : التَّسْلِيم الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ السّلف أسلم . وَقَالَ عِيَاض: إِن الْإِتْيَان فعل من أَفعَال الله تَعَالَىٰ ، سَمَّاهُ إتياناً ، وَقيل : يَأْتِيهم بعض مَلَائكته . قَالَ القَاضِي : وَهَذَا الْوَجْه عِنْدِي أشبه بِالْحَدِيثِ ، قَالَ : وَيكون هَذَا الْملك الَّذِي جَاءَهُم فِي الصُّورَة الَّتِي أنكروها من سمات الْحُدُوث الظَّاهِرَة عَلَيْهِ ... " .

﴿سُؤالٌ﴾: أذْكر لنا بعضاً من أقوال العلماء في تفويض المجيء المُضاف إلى الله تعالى ؟

جاء المجيء مضافاً إلىٰ الله تعالىٰ في آية واحدة هي قوله تعالىٰ : **﴿وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾** [الفجر: ٢٢] .

وقد تضافرت أقوال أهل العلم في الكلام علىٰ قوله تعالىٰ : **﴿وَجاءَ رَبُّكَ و﴾** [الفجر : ٢٢] ، وبرهنوا في كلامهم علىٰ عدم دلالتها علىٰ ما يدَّعيه مدَّعو السَّلفيَّة من إضافة الحركة والنُّقلة إلىٰ الله تعالىٰ ، وأكَّدوا علىٰ ضرورة تنزيه الله تعالىٰ عن الحركة ، والتَّحوُّل ، والمجيء ، ، والإتيان ، والهرولة ، والانتقال من مكان إلىٰ مكان ، وأنَّه سبحانه وتعالىٰ لا يحويه مكان ، ولا يؤثِّر فيه الزَّمان والمكان ، إذ هما خلق من خلقه تعالىٰ ، وأنَّه سبحانه وتعالىٰ **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ : ١١] ...

وها أنذا موردٌ بعضاً !!! من أقوال فحول العلماء في تفسير قوله سبحانه وتعالىٰ : **﴿وَجاءَ رَبُّكَ﴾** [الفجر : ٢٢] .

قال حَبْرُ الأمَّة وتُرجمان القرآن : عبد الله بن عبَّاس (٦٨هـ) ، رضي الله عنهما ، في تفسير المجيء الوارد في قوله تعالىٰ : **﴿وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾** [الفجر : ٢٢] ، قال : أمره وقضاؤه " . انظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٤/ ٤٨٤ ، ٤٨٥) ، غرائب التفسير وعجائب التأويل(٢/ ١٣٣٨) ، الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب (ص٣٣١ برقم ٨٦٨) ...

وقال الإمام الرَّبيع بن حبيب بن عمر الأزدي البصري (توفي ما بين سنة ١٧١ و١٨٠هـ) في "الجامع الصَّحيح مسند الإمام الرَّبيع بن حبيب "(١/ ٣٣١) : " ... وكذلك قوله : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، يعني : بأمره وقضائه ، قال ابن عبَّاس (٦٨هـ) ، والحسن (١١٠هـ) ، وأبو صالح (توفي ما بين ٩٠-١٠٠هـ) ، وعمرو : ومعنىٰ : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، أي : وجاء أمرُ ربِّك ، أي : قضاؤه " .

فالإمام الرَّبيع بن حبيب نقل عن حبر الأمَّة وترجمان القرآن تأويله للمجيء المضاف إلىٰ الله تعالىٰ بمجيء أمره وقضائه سبحانه ، وكذا نقل عن غيره من سلف الأمَّة ، فأين من يدَّعون السَّلفيَّة من هذا التَّأويل وغيره ...

يضاف لذلك أنَّ الباحث لو استوعب تأويلات السَّلف المبثوثة في بطون الكتب لصنع سفراً عظيماً ، وقد بدأت به بحمد الله تعالىٰ ...

والجدير بالذِّكر هنا أنَّ ما ذهب إليه جمهور الأشاعرة والماتريديَّة – والذين يشكِّلون السَّواد الأعظم من كيان الأُمَّة – ومن وافقهم ، في النُّصوص المضافة إلىٰ الله تعالىٰ ، هو عينُ ما نُقل عن ابن عبَّاس وغيره من السَّلف والخلف في التَّأويل ، ولذلك فإنَّ اتِّهامهم بالتَّعطيل والابتداع والتَّجهُّم ، هو اتِّهام للسَّلف والخلف الذين نقلنا عنهم تأويلاتهم لنصوص المتشابه ، علىٰ حدٍّ سواء ، ومن ضمنها : تأويلهم للنُّزول والإتيان والمجيء المضاف إلىٰ الله تعالىٰ ...

وقال الإمام أبو بكر عبد الله بن محمَّد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدُّنيا (٢٨١هـ) في "الأهوال "(ص١٢٥) : " دثنا يُوسُفُ ، دثنا أَبُو أُسَامَةَ ، دثنا الْأَجْلَحُ ، عَنِ الضَّحَّاكِ (١٠٢هـ) ، قَالَ : إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَمَرَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ فَتَشَقَّقَتْ بِأَهْلِهَا ، وَنَزَلَ مَنْ فِيهَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، فَأَحَاطُوا بِالْأَرْضِ ، ثمَّ الثَّانِيَةَ ، ثمَّ الثَّالِثَةَ ، حتَّىٰ عَدَّ سَبْعاً صَفًّا دُونَ صَفٍّ ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر : ٢٢] " .

وقال الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسىٰ بن أبي بردة بن أبي موسىٰ الأشعري (٣٢٤هـ) رسالة إلىٰ أهل الثغر بباب الأبواب " (ص١٢٨ ، ١٢٩) : " وأجمعوا علىٰ أنَّه عزَّ وجلَّ يجيء يوم القيامة والملك صفاً صفاً ، لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها ، فيغفر لمن يشاء من المذنبين ، ويعذِّب منهم من يشاء كما قال ، وليس مجيئه حركة ولا زوالاً ، وإنَّما يكون المجيء حركة وزوالاً إذا كان الجائي جسماً أو جوهراً ، فإذا ثبت أنَّه عزَّ وجلَّ ليس بجسم ولا جوهر ، لم يجب أن يكون مجيئه نقلة أو حركة ... " .

فالإمام الأشعري السَّلفي ينزِّه الله تعالىٰ عن الحركة والنُّقلة التي يصف الله تعالىٰ بها من يدَّعون السَّلفيَّة ، فيقول : وليس مجيئه حركة ولا زوالاً ، وإنَّما يكون المجيء حركة وزوالاً إذا كان الجائي جسماً أو جوهراً ، فإذا ثبت أنَّه عزَّ وجلَّ ليس بجسم ولا جوهر ، لم يجب أن يكون مجيئه نقلة أو حركة ، وهذا هو ما أجمعت عليه الأمَّة ، فقد أجمعوا علىٰ نفي الحركة والسُّكون عنه سبحانه ، ولم يشذ عن ذلك إلا رعاع تمسَّحوا بالسَّلف ، وجعلوهم شمَّاعة يعلِّقون عليها أفكارهم التي عارضها علماء الأمَّة عبر الأزمنة المتعاقبة ...

قال الإمام العز بن عبد السَّلام فيما نقله عنه الإمام تاج الدِّين السُّبْكِي في طبقاته : " والحشويَّة المشبِّهة الَّذين يشبِّهون الله بخلقه ضَرْبَان : أَحدهمَا لَا يتحاشىٰ من إِظْهَار الحشو **﴿وَيَحْسبُونَ أَنهم على شَيْء أَلا إِنَّهُم هم الْكَاذِبُونَ﴾** [المجادلة : ١٨] ، وَالْآخر يتستر بِمذهب السّلف ، لسحتٍ يَأْكُلهُ أَو حطام يَأْخُذهُ

أظهرُوا للنَّاس نسكاً   وعَلىٰ المنقوش داروا

﴿يُرِيْدُوْنَ أَنْ يَأمَنُوْكُم وَيَأمَنُوا قَوْمَهُمْ﴾ [النساء : ٩١] ، وَمذهب السَّلف إِنَّمَا هُوَ التَّوْحِيد والتَّنزيه دون التَّجسيم والتَّشبيه ، وَلذَلِك جَمِيع المبتدعة يَزْعمُونَ أَنَّهم علىٰ مَذْهَب السَّلف ، فهم كَمَا قَالَ الْقَائِل :

وكلٌّ يدعونَ وصال ليلىٰ   وليلىٰ لَا تقرُّ لَهُم بذاكا

وَكَيف يدَّعىٰ علىٰ السَّلف أَنَّهم يَعْتَقِدُونَ التَّجسيم والتَّشبيه أَو يسكتون عِنْد ظُهُور الْبدع ، ويخالفون قَوْله تَعَالَىٰ : **﴿وَلَا تلبسوا الْحق بِالْبَاطِلِ وتكتموا الْحق وَأَنْتُم تعلمُونَ﴾** [البقرة : ٤٢] ، وَقَوله : **﴿وَإِذ أَخذ الله مِيثَاق الَّذين أُوتُوا الْكتاب لتبيننه للنَّاس وَلَا تكتمونه﴾** [آل عمران : ١٨٧] ، وَقَوله : **﴿لتبين للنَّاس مَا نزل إِلَيْهِم﴾** [النحل: ٤٤] . انظر : طبقات الشافعية الكبرىٰ (٨/ ٢٢٢-٢٢٣) .

ومع هذا ، فإنَّ من يدَّعون السَّلفيَّة لا يتورَّعون عن وصف الله تعالىٰ بما يتَّصف به البشر... قال الإمام ابن تيمية في "بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية" (٣/ ٢٤٣) : " ... وقد بلغنا أنَّهم حين حملوا العرش وفوقه الجبَّار في عزَّته وبهائه ، ضَعُفوا عن حمله ، واستكانوا ، وجَثَوا علىٰ رُكَبِهم ، حتَّىٰ لُقِّنوا لا حول ولا قوَّة إلَّا بالله ، فاستقلُّوا به بقدرة الله وإرادته ، ولولا ذلك ما استقلَّ به العرش ، ولا الحملة ، ولا السَّموات والأرض ، ولا من فيهن ، ولو قد شاء لاستقرَّ علىٰ ظهر بعوضة !!! فاستقلَّت به بقدرته ولطف ربوبيَّته ، فكيف علىٰ عرش عظيم أكبر من السَّموات والأرض ، وكيف تنكر أيُّها النفَّاج أن عرشه يُقِلُّه ... " .

وهذا وغيره الكثير ، هو الذي دفع شيخ الإسلام تقي الدِّين السُّبْكِي (٧٥٦هـ) إلىٰ أن يقول : " وأمّا الحشويَّة ، فهي طائفة رذيلة جهَّال ينتسبون إلىٰ أحمد ، وأحمد مبرَّأ منهم ، وسبب نسبتهم إليه أنّه قام في دفع المعتزلة ، وثبت في المحنة رضي الله عنه ، ونُقلت عنه كليمات ما فهمها هؤلاء الجهَّال ، فاعتقدوا هذا الاعتقاد السيّء ، وصار المتأخِّر منهم يتبع المتقدِّم إلَّا من عصمه الله ، وما زالوا من حين نبغوا مستذلّين ، ليس لهم رأس ولا من يناظر ، وإنَّما كانت لهم في كلِّ وقت ثورات ، ويتعلَّقون ببعض أتباع الدُّول ، ويكفي الله شرَّهم . وما تعلَّقوا بأحد إلا كانت عاقبته إلىٰ سوء ... ثمَّ جاء في أواخر المائة السَّابعة رجل له فضل ذكاء واطّلاع ، ولم يجد شيخاً يهديه ، وهو علىٰ مذهبهم ، وهو جسور ، متجرِّد لتقرير مذهبه ، ويجد أُموراً بعيدة فبجسارته يلتزمها ، فقال بقيام الحوادث بذات الربِّ سبحانه وتعالىٰ ، وأنَّ الله سبحانه ما زال فاعلاً ، وأنَّ التَّسلسل ليس بمحال في ما مضىٰ ، كما هو في ما سيأتي ، وشقَّ العصا ، وشوَّش عقائد المسلمين ، وأغرىٰ بينهم ، ولم يقتصر ضرره علىٰ العقائد في علم الكلام ، حتَّىٰ تعدَّىٰ ، وقال : إنَّ السَّفر لزيارة النبيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معصية " . انظر : السيف الصقيل في الردّ علىٰ ابن زفيل (ص١٦-١٨ببعض الاختصار) .

قلت : وفتوىٰ ابن تيمية في اعتبار السَّفر لزيارة قبر الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معصية لا تُقصر فيها الصَّلاة موجودة بصريح العبارة في كتبه ... قال الإمام ابن تيمية : " بَلْ نَفْسُ السَّفَرِ لِزِيَارَةِ قَبْرٍ مِنْ الْقُبُورِ - قَبْرُ نَبِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ - مَنْهِيٌّ عَنْهُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ حتَّىٰ أَنَّهُمْ لَا يُجَوِّزُونَ قَصْدَ الصَّلَاةِ فِيهِ بِنَاءً عَلَىٰ أَنَّهُ سَفَرُ مَعْصِيَةٍ " ، وقال أيضاً " ... لأن السَّفر إلىٰ زيارة قبور الأنبياء والصَّالحين بدعة لم يفعلها أحد من الصَّحابة ولا التَّابعين ولا أمر بها رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا ، استحبَّ ذلك أحد من أئمَّة المسلمين ، فمن اعتقد ذلك عبادة وفعلها فهو مخالف للسنَّة ولإجماع الأئمَّة ". انظر : مجموع الفتاوىٰ (٤/ ٥٢٠) ، (٢٧/ ١٨٧) بالترتيب

وقال أيضاً في " الإخنائية (أو الرَّد علىٰ الإخنائي) (ص١١٣) : " وإذا سافر لاعتقاده أنَّ ذلك طاعة كان ذلك محرَّماً بالإجماع " ، ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله ... وللعبد الفقير كتاب مستقل يقع في مجلَّد ضخم ... في الردِّ عليه في هذه المسألة التي أثارت عليه أهل العلم في القديم والحديث ، ولأجلها وغيرها دخل ابن تيمية السِّجن ومات فيه ...

وقال الإمام أبو الليث نصر بن محمَّد بن أحمد بن إبراهيم السَّمرقندي (٣٧٣هـ) في " بحر العلوم" (٣/ ٥٨٠) : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر : ٢٢] ، قال بعضهم : هذا من المكتوم الذي لا يفسَّر ، وقال أهل السُّنَّة وجاء ربُّك بلا كيف ، وقال بعضهم : معناه : وجاء أمرُ ربِّك بالحساب " .

وقال الإمام محمَّد بن الطيِّب بن محمَّد بن جعفر بن القاسم ، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (٤٠٣هـ) في "الانتصار للقرآن" (ص٧٣٦) : " ... إنه يجيء ويأتي بغير زوالٍ ولا انتقالٍ ولا تكييف ، بل يجبُ تسليمُ ذلك علىٰ ما رُوي وجاء به القرآن .

والجواب الآخر : أنه يَفْعل معنىً يُسميه مجيئاً وإتياناً ، فيقال : جاء الله بمعنىٰ أنَّه فعلَ فعلاً كأنّه جائياً ، كما يقال : أحسنَ الله ، وأنعم وتفضلَ علىٰ معنىٰ أنَّه فعل فعلاً استوجبَ به هذه الأشياء .

ويمكن أن يكون أراد بذلك إتيان أمْرِه وحُكمِه والأهوالِ الشَّديدةِ التي توعدَّهم بها وحذَّرهم من نزولها ، ويكون ذلك نظيراً لقوله عزَّ وجلَّ : ﴿فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾ [الحشر : ٢] ، ولا خلافَ في أنَّ معنىٰ هذه الآية : أنَّ أمْره وحُكْمَه إياهم وعقوبته ونكالَه ، وكذلك قوله : ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل : ٢٦] .

وقال الإمام محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن موسىٰ بن خالد بن سالم النَّيسابوري ، أبو عبد الرَّحمن السّلمي (٤١٢هـ) : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر : ٢٢] . قال الواسطي رحمه الله : ظهرت قدرة ربِّك وقد استوت الأمور . وقال بعضهم : الحقُّ ليس له تحوُّل من مكان إلىٰ مكان وكيف له التَّحوُّل والتَّنقُّل ، ولا مكان له ولا آذان له ، ولا يجري عليه وقت ، لأنَّ في جريان الوقت علىٰ الشَّيء فوت الأوقات ، ومن فاته شيء فهو عاجز ، والحقُّ متنزِّه أن تحوىٰ صفاته الطَّبائع أو تحيط به الصُّدور " . انظر : تفسير السلمي وهو حقائق التفسير (٢/ ٣٩٤) .

وقال الإمام أحمد بن محمَّد بن إبراهيم الثَّعلبي في " الكشف والبيان عن تفسير القرآن" (١٠/ ٢٠١) : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٢٢] ، قال الحسن (١١٠هـ) : أمره وقضاؤه ، وقال أهل الإشارة : ظهر قدرة ربّك وقد استوت الأمور ، وأنّ الحقّ لا يوصف يتحوّل من مكان إلىٰ مكان ، وأنّىٰ له التجوّل والتنقّل ، ولا مكان له ولا أوان ، ولا تجري عليه وقت وزمان ، لأنَّ في حرمان الوقت علىٰ الشَّيء فوت الأوقات ، ومن فاته شيء فهو عاجز ، والحقُّ ينزَّه أن تحوي صفاته الطَّبائع أو تحيط به الصُّدور " .

والمطالع للنُّصوص السَّابقة يجد أنَّها متقاربة في المعنىٰ الذي ذكره العلماء للمجيء المضاف إلىٰ الله تعالىٰ ، لأنَّها أجمعت علىٰ :

(١) وجوب تنزيه الله تعالىٰ عن الحركة والانتقال من مكان إلىٰ آخر ، لأنَّه تعالىٰ ليس في مكان ، وأنَّىٰ له التحوُّل والتَّنقُّل ، ولا مكان له ولا أوان ، ولا يجري عليه وقت ولا زمان ، لأنَّ في حرمان الوقت علىٰ الشَّيء فوت الأوقات ، ومن فاته شيء فهو عاجز ، والحقّ ينزّه أن تحوي صفاته الطَّبائع أو تحيط به الصُّدور ...

(٢) نقل البعض عقيدة جمهور السَّلف في المتشابه ، وأنَّ المجيء المضاف إلىٰ الله تعالىٰ هو من المكتوم الذي لا يفسَّر ...

(٣) وأخيراً اشتملت النَّصوص السَّابقة علىٰ العديد العديد من التَّأويلات الصَّحيحة لمجيء الربِّ تعالىٰ ...

وقال الإمام ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك في شرح صحيح البخاري (١٠/ ٥٢٧) في كلامه علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿**فَإِذا قَرَأْناهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ**﴾ [القيامة : ١٨] " ففيه بيان لما يشكل من كلّ فعل ينسب إلىٰ الله تعالىٰ ، ممَّا لا يليق به فعله من الإتيان ، والنُّزول ، والمجيء ، أنَّ ذلك الفعل إنَّما هو منتسب إلىٰ الملك المرسل به ، كقوله : ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا**﴾ [الفجر : ٢٢] ، والمجيء مستحيل عليه لاستحالة الحركة ، وإنَّما معناه : وجاء أمر ربِّك ورسول ربِّك ، فكما استحالت عليه الحركة والانتقال ، كذلك استحالت عليه القراءة المعلومة منَّا ، لأنها محاولة حركة أعضاء وآلات ، والله يتعالىٰ عن ذلك " .

وقال الإمام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمَّد بن عبد البر بن عاصم النِّمري القرطبي في " التَّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" (٧/ ١٣٧) : " وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا**﴾ [الفجر : ٢٢] ، وَلَيْسَ مَجِيئُهُ حَرَكَةً ، وَلَا زَوَالاً ، وَلَا انْتِقَالاً ، لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ الْجَائِي جِسْماً أَوْ جَوْهراً ، فَلَمَّا ثَبَتَ أَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جَوْهَرٍ ، لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ مَجِيئُهُ حَرَكَةً وَلَا نَقْلَةً ، وَلَوِ اعْتَبَرْتَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ : جَاءَتْ فُلَاناً قِيَامَتُهُ ، وَجَاءَهُ الْمَوْتُ ، وَجَاءَهُ الْمَرَضُ ، وَشِبْهُ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَوْجُودٌ نَازِلٌ بِهِ وَلَا مَجِيءَ لَبَانَ لَكَ ، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ " .

فالنَّاظر يجد أنَّ جمهور العلماء ركَّز وهو يفسّر آيات المتشابه علىٰ ضرورة تنزيه الله تعالىٰ عن الجسميَّة ولوازمها ، مع أنَّ آيات القرآن ناطقة بذلك ، كقوله تعالىٰ : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورىٰ: ١١] ، والآية نصٌّ محكمٌ ، يفيد أنَّ الله تعالىٰ لا يشبه شيئاً من خلقه بأيِّ وجه من الوجوه ...

وقوله تعالىٰ : ﴿**وَلِلهِ المَثَلُ الأَعْلَى**﴾ [النحل : ٦٠] ، أي : لله الوصف الذي لا يشبه وصف غيره .

وقوله تعالى : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم : ٦٥] عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قَوْلِهِ : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم : ٦٥] ، قَالَ : هل تعلم للربِّ مِثلًا أو شبهاً " . انظر : تفسير القرآن العظيم ، ابن أبي حاتم (٧/ ٢٤١٤) .

وفي كتابة : " حلية الأولياء وطبقات الأصفياء " (١/ ٧٢-٧٣) ، أورد الإمام الأصفهاني (٤٣٠هـ) جواب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب على سؤال وجّه إليه عن الله ، فقال : " إِنَّ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ هُوَ الْأَوَّلُ لَمْ يَبْدُ مِمَّا ، وَلَا مُمَازِجُ مَعِمّاً ، ولا حَالٌّ وَهُمًّا، وَلَا شَبَحٌ يُتَقَصَّى ، وَلَا مَحْجُوبٌ فَيُحْوَى ، وَلَا كَانَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ فَيُقَالُ: حَادِثٌ ، بَلْ جَلَّ أَنْ يُكَيِّفَ الْمُكَيِّفَ لِلْأَشْيَاءِ كَيْفَ كَانَ ، بَلْ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزُولُ لِاخْتِلَافِ الْأَزْمَانِ ، وَلَا لِتَقَلُّبِ شَانٍ بَعْدَ شَانٍ ، وَكَيْفَ يُوصَفُ بِالْأَشْبَاحِ ، وَكَيْفَ يُنْعَتُ بِالْأَلْسُنِ الْفِصَاحِ ، مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَشْيَاءِ فَيُقَالُ : بَائِنٌ ، وَلَمْ يَبِنْ عَنْهَا فَيُقَالُ : كَائِنٌ ، بَلْ هُوَ بِلَا كَيْفِيَّةٍ ، وَهُوَ أَقْرَبُ مِنْ حَبَلِ الْوَرِيدِ ، وَأَبْعَدُ فِي الشَّبَهِ مِنْ كُلِّ بَعِيدٍ ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ عِبَادِهِ شُخُوصُ لَحْظَةٍ ، وَلَا كُرُورُ لَفْظَةٍ ، وَلَا ازْدِلَافُ رَبْوَةٍ ، وَلَا انْبِسَاطُ خُطْوَةٍ ، فِي غَسَقِ لَيْلٍ دَاجٍ ، وَلَا إِدْلَاجٍ لَا يَتَغَشَّى عَلَيْهِ الْقَمَرُ الْمُنِيرُ ، وَلَا انْبِسَاطُ الشَّمْسِ ذَاتِ النُّورِ ، بِضَوْئِهَا فِي الْكُرُورِ ، وَلَا إِقْبَالُ لَيْلٍ مُقْبِلٍ ، وَلَا إِدْبَارُ نَهَارٍ مُدْبِرٍ ، إِلَّا وَهُوَ مُحِيطٌ بِمَا يُرِيدُ مِنْ تَكْوِينِهِ ، فَهُوَ الْعَالِمُ بِكُلِّ مَكَانٍ ، وَكُلِّ حِينٍ وَأَوَانٍ ، وَكُلِّ نَهَايَةٍ وَمُدَّةٍ ، وَالْأَمَدُ إِلَى الْخَلْقِ مَضْرُوبٌ ، وَالْحَدُّ إِلَى غَيْرِهِ مَنْسُوبٌ ، لَمْ يَخْلُقِ الْأَشْيَاءَ مِنْ أُصُولٍ أَوَّلِيَّةٍ ، وَلَا بِأَوَائِلَ كَانَتْ قَبْلَهُ بَدِيَّةً ، بَلْ خَلَقَ مَا خَلَقَ فَأَقَامَ خَلْقَهُ ، وَصَوَّرَ مَا صَوَّرَ فَأَحْسَنَ صُورَتَهُ ، تَوَحَّدَ فِي عُلُوِّهِ ، فَلَيْسَ لِشَيْءٍ مِنْهُ امْتِنَاعٌ ، وَلَا لَهُ بِطَاعَةِ شَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ انْتِفَاعٌ ، إِجَابَتُهُ لِلدَّاعِينَ سَرِيعَةٌ ، وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرَضِينَ لَهُ مُطِيعَةٌ ، عِلْمُهُ بِالْأَمْوَاتِ الْبَائِدِينَ كَعِلْمِهِ بِالْأَحْيَاءِ الْمُتَقَلِّبِينَ ، وَعِلْمُهُ بِمَا فِي السَّمَوَاتِ الْعُلَى كَعِلْمِهِ بِمَا فِي الْأَرْضِ السُّفْلَى ، وَعِلْمُهُ بِكُلِّ شَيْءٍ ، لَا تُحَيِّرُهُ الْأَصْوَاتُ ، وَلَا تَشْغَلُهُ اللُّغَاتُ ، سَمِيعٌ لِلْأَصْوَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ ، بِلَا جَوَارِحٍ لَهُ مُؤْتَلِفَةٍ ، مُدْبِرٌ بَصِيرٌ عَالِمٌ بِالْأُمُورِ ، حَيٌّ قَيُّومٌ . سُبْحَانَهُ كَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا بِلَا جَوَارِحٍ وَلَا أَدَوَاتٍ، وَلَا شَفَةٍ وَلَا لَهَوَاتٍ ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ تَكْيِيفِ الصِّفَاتِ ، مَنْ زَعَمَ أَنَّ إِلَهَنَا مَحْدُودٌ ، فَقَدْ جَهَلَ الْخَالِقَ الْمَعْبُودَ ، وَمَنْ ذَكَرَ أَنَّ الْأَمَاكِنَ بِهِ تُحِيطُ ، لَزِمَتْهُ الْحِيرَةُ وَالتَّخْلِيطُ ، بَلْ هُوَ الْمُحِيطُ بِكُلِّ مَكَانٍ ، فَإِنْ كُنْتَ صَادِقاً أَيُّهَا الْمُتَكَلِّفُ لِوَصْفِ الرَّحْمَنِ ، بِخِلَافِ التَّنْزِيلِ وَالْبُرْهَانِ ، فَصِفْ لِي جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ هَيْهَاتَ أَتَعْجَزُ عَنْ صِفَةِ مَخْلُوقٍ مِثْلِكَ ، وَتَصِفُ الْخَالِقَ الْمَعْبُودَ ، وَأَنْتَ تُدْرِكُ صِفَةَ رَبِّ الْهَيْئَةِ وَالْأَدَوَاتِ ، فَكَيْفَ مَنْ لَمْ تَأْخُذْهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ، لَهُ مَا فِي الْأَرَضِينَ وَالسَّمَوَاتِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ " .

وقال الإمام أبو المظفَّر ، منصور بن محمَّد بن عبد الجبَّار ابن أحمد المروزي السَّمعاني التَّميمي الحنفي ثمَّ الشَّافعي (٤٨٩هـ) : " وَقوله : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، وَهُوَ من الْمُتَشَابه الَّذِي يُؤمن بِهِ وَلَا يُفَسَّر ، وَقد أَوَّل بَعضهم : وَجَاء أَمر رَبك ، وَالصَّحِيح مَا ذكرنَا " . انظر : تفسير القرآن (٦/ ٢٢٢) .

وقال الإمام البغوي (٥١٦هـ) : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، قَالَ الْحَسَنُ : جَاءَ أَمْرُهُ وَقَضَاؤُهُ . وَقَالَ الْكَلْبِيُّ : يَنْزِلُ حكمه " . انظر : معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٥/ ٢٥٢) .

قلت : وقد قال ابن قيِّم الجوزيَّة (٧٥١هـ) في الإمام البغوي : " مُحْيِي السُّنَّةِ الَّذِي اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَىٰ تَلَقِّي تَفْسِيرِهِ بِالْقَبُولِ وَقِرَاءَتِهِ عَلَىٰ رُءُوسِ الْأَشْهَادِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ " . انظر : اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/ ٢٦٢)

ومن المعلوم أنَّ الإمام البغوي لم يذكر في المجيء إلَّا ما ذكرناه ، أعني : مجيء أمره وقضائه ، ونزول حكمه ... ولذا فإنَّنا نقول لأتباعه ومن يسير علىٰ منهجه من مدَّعي السَّلفيَّة : هذا كلام إمامكم ابن القيِّم ينصُّ علىٰ أنَّ الأُمَّة تلقَّت تفسير الإمام البغوي بالقبول ومن غير نكير ، فمن خالفه ، فقد خالف الأُمَّة ... فهلَّا التزمتم واعتقدتم ما جاء فيه ممَّا التزمته الأُمَّة من غير نكير ؟!!

وقال الإمام الحَرَالِّيُّ أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ أَحْمَدَ بنِ حَسَنٍ التُّجِيْبِيُّ الأَنْدَلُسِيُّ (٦٣٨هـ) ، في أثناء حديثه عن المتشابه : " ... وأمَّا الرُّتبة الثَّانية فمتشابه الخطاب المفصَّل ، المشتمل علىٰ إخبار الله عن نفسه وتنزُّلات أمره ، ورتَّب إقامات خلقه بإبداع كلمته ، وتصيير حكمته ، وباطن ملكوته ، وعزيز جبروته ، وأحوال أيَّامه .

وأوَّل ذلك في ترتيب القرآن : إخباره عن استوائه في قوله تعالىٰ : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت :١١] ، إلىٰ قوله : ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة : ١١٥] ، إلىٰ سائر ما أخبر عنه من عظيم شأنه ، في جملة آيات كقوله تعالىٰ ... ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر : ٢٢] ، إلىٰ سائر ما أخبر فيه عن تنزُّلات أمره وتسوية خلقه ، وما أخبر عنه حبيبه محمَّد ، - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، من محفوظ الأحاديث التي عرف بها أمته ، ما يحملهم في عبادتهم علىٰ الانكماش والجد والخشية والوجل والاشفاق ، وسائر الأحوال المشار إليها في حرف المحكم ، من نحو حديث النُّزول ، والنَّعلين ، والصُّورة ، والضَّحك ، والكف ، والأنامل ، وحديث التقرُّب بالنَّوافل ، وغير ذلك من الأحاديث التي ورد بعضها في الصَّحيحين ، واعتنىٰ بجمعها الحافظ المتفنِّن أبو الحسين الدَّارقطني رحمه الله ، ودوَّن بعض المتكلِّمين جملة منها لمقصد التَّأويل .

وشدَّد النَّكير في ذلك أيمَّة المحدِّثين ، يؤثر عن الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه ، أنَّه قال : آيات الصِّفات ، وأحاديث الصِّفات صناديق مقفلة ، مفاتيحها بيد الله ، تأويلها تلاوتها ، وعلىٰ ذلك أئمَّة الفقهاء وفتياهم لعامَّة المؤمنين .

والذي أجمعت عليه الصَّحابة ، ولقنته العرب كلها : أنَّ ورود ذلك من الله ، ومن رسوله ، ومن الأئمَّة ، إنَّما لمقصد الإفهام ، لا لقصد الإعلام ، فلذلك لم تستشكل الصَّحابة منه شيئاً قط ، بل كلَّما كان وارده عليهم أكثر ، كانوا به أفرح ، وللخطاب به أفهم ، حتَّىٰ قال بعضهم لمَّا ذكر النَّبيُّ ، - صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " أنَّ الله يضحك من عبده " ، لا نعدم الخير من ربٍّ يضحك ، وهم وسائر العلماء بعدهم صنفان :

إمَّا متوقِّف عنه في حدِّ الإيمان ، قانع بما أفاد من الإفهام .

وإمَّا مفتوح عليه بما هو هو في صفاء الإيقان ، وذلك أنَّ الله سبحانه ، تعرَّف لعباده في الأفعال والآثار في الآفاق ، وفي أنفسهم تعليماً ، وتعرَّف للخاصَّة منهم بالأوصاف العليا والأسماء الحسنىٰ ، ممَّا يمكنهم اعتباره تعجيزاً ، فجاوزوا حدود التعلُّم بالإعلام إلىٰ عجز الإدراك ، فعرفوا أن لا معرفة لهم ، وذلك هو حدُّ العرفان ، وإحكام قراءة هذا الحرف المتشابه في منزل القرآن ، وتحقَّقوا أن **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ : ١١] ، **﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾** [الإخلاص : ٤] ، فتهدفوا بذلك لما يفتحه الله علىٰ من يحبُّه من صفاء الإيقان ، والله يحبُّ المحسنين " . انظر : تراث أبي الحسن الْحَرَالِّي المراكشي في التفسير (١/ ٨٢-٨٦ باختصار) .

وقال الإمام الخازن في " لباب التَّأويل في معاني التَّنزيل" (٧/ ٢٤٦) : **﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾** [الفجر : ٢٢] ، اعلم أنَّ هذه الآية من آيات الصفات التي سكت عنها وعن مثلها عامَّة السَّلف وبعض الخلف ، فلم يتكلَّموا فيها وأجروها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تأويل ، وقالوا يلزمنا الإيمان بها وأجراؤها علىٰ ظاهرها ، وتأوَّلها بعض المتأخِّرين ... " .

وقال الإمام أبو القاسم ، محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن عبد الله ، ابن جزي الكلبي الغرناطي في " التَّسهيل لعلوم التَّنزيل" (٢/ ٤٨١) : **﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾** [الفجر : ٢٢] ، تأويله عند المتأوِّلين : جاء أمره وسلطانه . وقال المنذر بن سعيد (٣٥٥هـ) : معناه : ظهوره للخلق هنالك . وهذه الآية وأمثالها من المشكلات التي يجب الإيمان بها من غير تكييف ولا تمثيل " .

وقال الإمام شرف الدِّين الحسين بن عبد الله الطِّيبي في " شرح الطِّيبي علىٰ مشكاة المصابيح المسمَّىٰ بـ (الكاشف عن حقائق السُّنن) (٣/ ٥٤٣) : " واعلم أنَّ للنَّاس فيما جاء من صفات الله ما يشبه صفات المخلوقين تفصيلاً ، وذلك أنَّ المتشابه قسمان : قسم يقبل التَّأويل ، وقسم لا يقبله ، بل علمه مختصٌّ بالله تعالىٰ ، ويقفون عند قوله : **﴿وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾** [آل عمران : ٧] ، كالنَّفس في قوله تعالىٰ : **﴿تَعْلَمُ**

مَا فِي نَفْسِي وَلا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة : ١١٦] ، والمجيء في قوله : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر : ٢٢] ، وتأويل فواتح السُّور ، مثل : ﴿حم﴾ [غافر : ١] و ﴿الم﴾ [البقرة : ١] ، من هذا القبيل "

وقال الإمام ولي الدِّين أبي زرعة أحمد بن عبد الرَّحيم العراقي في "الغيث الهامع شرح جمع الجوامع" (ص٧٤١-٧٤٢) : " لاَ تَنْحَصِرُ صِفَاتُ اللَّهِ العَلِيَّةِ فِي الثّمانيةِ المُتَقَدِّمِ ذِكرُهَا ، بَلْ نقولُ بِكُلِّ مَا وَرَدَ فِي الكتَابِ أَو السُّنَّةِ الصّحيحةِ ، ثمَّ إِنْ كَانَ ظَاهِرُ المَعْنَىٰ لاَ إِشكَالَ فِيهِ اعتقدنَاه كَمَا وَرَدَ .

وإِن كَانَ مُشْكِلَ المَعْنَىٰ يُوهِمُ ظَاهرُه الحُدُوثَ أَو التّغيُّر، كَقَوْلِهِ تعالَىٰ : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ، وقولِهِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ : " يَنزِلُ رَبُّنَا فِي كُلّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيا " ، فإِنَا نُنَزِّهُ اللَّهَ تعالَىٰ عِنْدَ سماعِه عَمَّا لاَ يَلِيقُ بِهِ ، ولأَئمتِنَا فِيهِ مَذْهَبَانِ مشهورَانِ .

أَحَدُهُمَا : تفويضُ المُرَادِ مِنْهُ إِلَىٰ اللَّهِ تعالَىٰ، وَالسكُوتُ عَنِ التَّأْوِيلِ مَعَ الجَزْمِ بِأَنَّ الظّواهرَ المُؤَدِّيَةَ إِلَىٰ الحدوثِ أَو التّشبيهِ غَيْرُ مُرَادَةٍ وهو مذهبُ السّلفِ ، وسُئِلَ مَالكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ- عَنْ قَوْلِهِ تعالَىٰ : ﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾ [طه: ٥] ، فقَالَ : الاستوَاءُ معلومٌ ، وَالكَيْفُ مجهولٌ ، وَالإِيمَانُ بِهِ وَاجبٌ ، وَالسؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ .

وقَالَ التِّرمِذِيُّ فِي الكلاَمِ علَىٰ حديثِ الرّؤْيَةِ : المذهبُ فِي هذَا عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ مِنَ الأَئمةِ مِثْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ومَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَابْنِ المُبَارَكِ وسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ وَوَكِيعٍ وَغَيْرِهم : أَنَّهُمْ قَالُوا : تُرْوَىٰ هذه الأَحَاديثُ كَمَا جَاءَتْ، ونُؤْمِنُ بِهَا ، ولاَ يُقَالَ : كيفَ ؟ ولاَ نُفَسِّرُ ولاَ نَتوَهَّمُ ، وهو الذي اختَارَه أَهْلُ الحديثِ .

ثَانِيهُمَا : أَنَّا نُؤَوِّلُهَا علَىٰ مَا يَلِيقُ بِجلاَلِ اللَّهِ تعالَىٰ بِشَرْطِ كَوْنِ المُتَأَوِّلِ مُتَّسِعاً فِي لُغَةِ العربِ .

وَقَدْ قِيلَ : مَذْهَبُ السّلَفِ فِي هذَا أَسْلَمُ ، ومذهبُ الخَلَفِ أَحْكَمُ لِزَعْمِ قَائِلِه : إِنَّهُ وَقَفَ علَىٰ المُرَادِ وَاهتدَىٰ إِلَيْهِ بِالدليلِ ، أَوْ أُعْلِمَ لِتَوَقُّفِهِ علَىٰ زِيَادةِ عِلْمٍ وَاتساعٍ فِيهِ .

وكَانَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ يَذْهَبُ إِلَىٰ التَّأْوِيلِ أَوَّلاً ثُمَّ رَجعَ عَنْهُ فَقَالَ فِي الرِّسَالةِ النِّظَامِيَّةِ : وَالذي نَرْتَضِيهِ رَأْياً ونَدِينُ اللَّهَ بِهِ عَقْدًا اتبَاعُ سَلَفِ الأُمَّةِ ؛ فَإِنَّهُمْ دَرَجُوا عَلَىٰ تَرْكِ التّعرُّضِ لمعَانِيهَا " .

وقال الإمام الذَّهبي في "سير أعلام النُّبلاء" (٢٠/ ٣٣١) : " وَمَسْأَلَةُ النُّزولِ فَالإِيْمَانُ بِهِ وَاجِبٌ ، وَتَرْكُ الخوضِ فِي لوازِمِهِ أَوْلَىٰ ، وَهُوَ سَبِيْلُ السَّلَفِ ، فَمَا قَالَ هَذَا : نُزُولُهُ بِذَاتِهِ ، إِلَّا إِرغَاماً لِمَنْ تَأَوَّلَهُ ، وَقَالَ : نُزولُهُ إِلَىٰ السَّمَاءِ بِالعِلْمِ فَقَطْ ، نَعُوذُ بِاللهِ مِنَ المِرَاءِ فِي الدِّين .

وَكَذَا قَوْلُهُ : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، وَنَحْوُهُ ، فَنَقُوْلُ : جَاءَ ، وَيَنْزِلُ ، وَننَهَى عَنِ القَوْلِ : يَنْزِلُ بِذَاتِهِ ، كَمَا لاَ نَقُوْلُ : يَنْزِلُ بِعِلْمِهِ ، بَلْ نَسكتُ وَلاَ نَتفَاصَحُ عَلَىٰ الرَّسُولِ - صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بعبارات مبتدعة ، والله أعلم " .

وقال الإمام الزّركشي الشَّافعي في "تشنيف المسامع بجمع الجوامع " (٤/ ٦٧٦-٦٧٧) : " ... أنَّ كل ما ورد في الكتاب والسُّنَّة الصَّحيحة من الصِّفات اللائقة بجلاله ، نعتقد ظاهر المعنىٰ ، وما ورد فيهما من المشكل ممَّا ظاهره الاتصاف بالحدوث والتَّغيُّر ، كقوله تعالىٰ : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، وقوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " ينزلُ ربُّنا كلّ ليلة " ، فإنا ننزِّه عند سماعه عمَّا لا يليق به .

وللعلماء فيه مذهبان مشهوران :

فمنهم : من يفوِّض علمه إلىٰ الله تعالىٰ ، ويسكت عن التَّأويل ، بشرط الجزم بالتَّنزيه والتَّقديس واعتقاد عدم إرادة الظَّواهر المفضية للحدوث والتَّشبيه ، وهذا مذهب السَّلف رحمهم الله تعالىٰ ، ولهذا يقفون علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [آل عمران : ٧] ، ثمَّ يبتدئون ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران : ٧] ، وقالوا : أمرُّوها كما جاءت بلا كيف . فقولهم : " كما جاءت " ، ردٌّ علىٰ المعطِّلة ، وقولهم : " بلا كيف " ، ردٌّ علىٰ المشبِّهة .

ومنهم من يقول بالتَّأويل ، وهو مذهب الخلف ، وشرطوا كون التَّأويل لإيفاء بجلال الله تعالىٰ ، وكون المؤول متّسعاً في لغة العرب ... " .

وقال الإمام أبو الحسن علي بن محمَّد بن خلف المنوفي المصري الشَّاذلي في "كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني" (١/ ١١٠-١١١) : " ... قال تعالىٰ : ﴿وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر : ٢٢] ، وعدل عن لفظ الآية وعبر بالمستقبل قصد بذلك تفسيرها ، لأنَّ العرب تعبِّر بالماضي عن المستقبل إذا تحقق وقوعه . وإسناد المجيء إليه تعالىٰ مصروف عن ظاهره إجماعاً ، إذ يستحيل عليه الجهات والأمكنة والتَّحوُّل ، فالسَّلف الصَّالح قالوا : هذا من السرِّ المكتوم الذي لا يفسَّر ، وكان مالك وغيره يقول في هذه الآية وأمثالها : اقرؤوها كما جاءت بلا كيف ، وجمهور المتكلِّمين أوَّلها ... " .

وقال الإمام مرعي بن يوسف بن أبىٰ بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي في " أقاويل الثِّقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات" (ص١٦١-١٦٢) : " ... وَقَالَ الطَّيِّبيّ : اعْلَم أَنَّ للنَّاس فِيمَا جَاءَ من صِفَات الله فِيمَا يشبه صِفَات المخلوقين تَفْصِيلاً ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُتَشَابه قِسْمَانِ : قسم يقبل التَّأْوِيل ، وَقسم لَا يقبله ،بل علمه مُخْتَصّ بِاللَّه تَعَالَىٰ ، ويقفون عِنْد قَوْله تَعَالَىٰ ﴿وَمَا يعلم تَأْوِيله إِلَّا الله﴾ [آل عمرَان ٧] كالنفس فِي قَوْله ﴿تعلم مَا فِي نَفسِي وَلَا أعلم مَا فِي نَفسك﴾ [الْمَائِدَة ١١٦] ، والمجيء فِي قَوْله ﴿وَجَاء رَبك وَالْملك﴾ [الْفجْر ٢٢] ، وَتَأْوِيل فواتح السُّور مثل ﴿آلم﴾ و ﴿حم﴾ من هَذَا الْقَبِيل .

وَذكر الشَّيخ السَّهروردي (٦٣٢هـ) فِي كتاب العقائد : أخبر الله تَعَالَىٰ أَنَّه اسْتَوَىٰ علىٰ الْعَرْش ، وَأخبر رَسُوله بالنُّزول ، وَغير ذَلِك مِمَّا جَاءَ فِي : الْيَد ، والقدم ، والتَّعجُّب ، فَكلُّ مَا ورد من هَذَا الْقَبِيل دَلَائِل

التَّوْحِيد ، فَلَا يتَصَرَّف فِيهِ بتشبيه وَلَا تَعْطِيل ، فلولا إِخْبَار الله تَعَالَىٰ وإخبار رَسُوله مَا تجاسر عقل أَن يحوم حول ذَٰلِكَ الْحمىٰ ، وتلاشىٰ دونه عقل الْعُقَلَاء ولبّ الألبَّاء .

قَالَ الطِّيبِيّ : هَذَا الْمَذْهَب هُوَ الْمُعْتَمد عَلَيْهِ ، وَبِه يَقُول السَّلف الصَّالح ، وَمن ذهب إِلَىٰ التَّأْوِيل شَرط فِيهِ أَن يكون مِمَّا يُؤَدِّي إِلَىٰ تَعْظِيم الله تَعَالَىٰ وجلاله وتنزيهه وكبريائه ، وَمَا لَا تَعْظِيم فِيهِ فَلَا يجوز الْخَوْض فِيهِ ، فَكيف بِمَا يُؤَدِّي إِلَىٰ التَّجسيم والتّشبيه ، انْتهىٰ .

وَهُوَ كَلَام فِي غَايَة التَّحْقِيق ، إِلَّا أَن ترك التَّأْوِيل مُطلقاً ، وتفويض الْعلم إِلَىٰ الله أسلم " .

وقال الإمام المظهري ، محمَّد ثناء الله في " التَّفسير المظهري"(١٠/٢٥٩) : ﴿وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] ، عطف علىٰ دكت وهىٰ من المتشابهات ، وقد ذكرنا ما فيها من القول السَّلف والخلف وأصحاب القلوب في سورة البقرة في قوله تعالىٰ : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمامِ وَالْمَلائِكَةُ﴾ [البقرة : ٢١٠] .

وقال الإمام محمَّد بن محمَّد بن مصطفىٰ بن عثمان، أبو سعيد الخادمي الحنفي في "بريقة محموديَّة في شرح طريقة محمَّدية وشريعة نبويَّة في سيرة أحمديَّة" (١/١٥٩) : " وَأَمَّا النُّصُوصُ الظَّوَاهِرُ فِي التَّجَسُّمِ الْمُسْتَلْزِمِ لِلْمَكَانِ نَحْوَ قَوْله تَعَالَىٰ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] .

قَالَ صَاحِبُ الْمَوَاقِفِ إِنَّهَا ظَوَاهِرُ ظَنِّيَّةٌ لَا تُعَارِضُ الْيَقِينِيَّاتِ الدَّالَّةِ عَلَىٰ نَفْيِ الْمَكَانِ فَلَزِمَ أَنَّهَا مُتَشَابِهَاتٌ فَنُفَوِّضُ عِلْمَهَا إِلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ أَوْ نُؤَوِّلُهَا بِنَحْوِ الِاسْتِيلَاءِ عَلَىٰ الْعَرْشِ ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أَيْ أَمْرُ رَبِّك وَإِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ أَيْ يَرْتَضِيهِ (وَلَا يُجْرَىٰ عَلَيْهِ زَمَانٌ) لِأَنَّ الزَّمَانَ مُتَجَدِّدٌ يُقَدَّرُ بِهِ مُتَجَدِّدٌ آخَرُ كَمَا هُوَ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ أَوْ مِقْدَارُ الْحَرَكَةِ وَاَللَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْهُمَا لِأَنَّ التَّجَدُّدَ لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْقَدِيمِ وَكَذَا الْمِقْدَارُ (وَلَيْسَ لَهُ جِهَةٌ مِنْ الْجِهَاتِ السِّتِّ وَلَا هُوَ فِي جِهَةٍ مِنْهَا) وَهِيَ فَوْقُ تَحْتُ وَيَمِينُ وَيَسَارُ وَقُدَّامٌ وَخَلْفُ وَالْجِهَةُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ نَفْسُ الْمَكَانِ بِإِضَافَةِ جِسْمٍ آخَرَ إلَيْهِ فَإِذَا انْتَفَتْ الْجِسْمِيَّةُ وَالْمَكَانِيَّةُ تَنْتَفِي الْجِهَةُ لِأَنَّهَا مِنْ خَوَاصِّ الْأَجْسَامِ وَلِأَنَّهُ تَعَالَىٰ لَوْ كَانَ فِي جِهَةٍ أَوْ زَمَانٍ لَزِمَ قِدَمُ الْمَكَانِ أَوْ الزَّمَانِ وَلِأَنَّهُ أَمَارَةُ الْإِمْكَانِ لِلِافْتِقَارِ إلَيْهِ ... " .

وقال الإمام أبو الطيِّب محمَّد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي في "فتحُ البيان في مقاصد القرآن" (١٥/٢٣٠) : ﴿وَجاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، أي : جاء أمرُه وقضاؤه ، وظهرت آياته ، وقيل : المعنىٰ : أنَّها زالت الشُّبه في ذلك اليوم ، وظهرت المعارف ، وصارت ضروريَّة ، كما يزولُ الشَّكُّ عند مجيء الشَّيء الذي كان يشكُّ فيه ، وقيل : جاء قهر ربِّك وسلطانه وانفراده بالأمر

والتَّدبير من دون أن يجعل إلىٰ أحد من عباده شيئاً من ذلك ، وقيل : تمثيل لظهور آيات اقتداره وتبين آثار قهره وسلطانه ، وقيل : جاء أمر ربِّك بالمحاسبة والجزاء ، وقيل غير ذلك .

والحقُّ أنَّ هذه الآية من آيات الصِّفات التي سكت عنها وعن مثلها عامَّة سلف الأمَّة ، وأئمَّتها ، وبعض الخلف ، فلم يتكلَّموا فيها ، بل أجروها كما جاءت من غير تكييف ، ولا تشبيه ، ولا تأويل ، ولا تحريف ، ولا تعطيل ، وقالوا : يلزمنا الإيمان بها وإجراؤها علىٰ ظاهرها ، والتَّأويل ديدن المتكلِّمين ودين المتأخِّرين ، وهو خلاف ما عليه جمهور السَّلف الصَّالحين " .

وقال الإمام محمَّد الأمين بن محمَّد المختار الجكني الشَّنقيطي في "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن"(٨/ ٥٢٧) : ﴿**وَجاءَ رَبُّكَ**﴾ [الفجر : ٢٢] ، مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ مَوَاضِعُ الْبَحْثِ وَالنَّظَرِ .

وَتَقَدَّمَ لِلشَّيْخِ - رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَىٰ عَلَيْنَا وَعَلَيْهِ - مِرَاراً فِي الْأَضْوَاءِ فِي عِدَّةِ مَحَلَّاتٍ ؛ وَلْيُعْلَمْ أَنَّهَا ، وَالِاسْتِوَاءُ ، وَحَدِيثُ النُّزُولِ ، وَالْإِتْيَانُ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ**﴾ [البقرة : ٢١٠] .

وَقَدْ أَوْرَدَ الشَّيخ - رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَىٰ عَلَيْنَا وَعَلَيْهِ - مَبْحَثَ آيَاتِ الصِّفَاتِ كَامِلَةً فِي مُحَاضَرَةٍ أَسْمَاهَا : " آيَاتُ الصِّفَاتِ " ، وَطُبِعَتْ مُسْتَقِلَّةً .

كَمَا تَقَدَّمَ لَهُ - رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَىٰ عَلَيْنَا وَعَلَيْهِ - فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ**﴾ [الأعراف : ٥٤] ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِصِفَةِ الْمَجِيءِ بِذَاتِهَا ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ جَمِيعَ الصِّفَاتِ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ ، أَيْ : أَنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلَّهِ تَعَالَىٰ عَلَىٰ مَبْدَأِ : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورىٰ : ١١] ، عَلَىٰ غَيْرِ مِثَالٍ لِلْمَخْلُوقِ ، فَثَبَتَ اسْتِوَاءٌ يَلِيقُ بِجَلَالِهِ عَلَىٰ غَيْرِ مِثَالٍ لِلْمَخْلُوق

وَكَذَلِكَ هُنَا كَمَا ثَبَتَ اسْتِوَاءٌ ثَبَتَ مَجِيءٌ ، وَكَمَا ثَبَتَ مَجِيءٌ ثَبَتَ نُزُولٌ .

وَالْكُلُّ مِنْ بَابِ : لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، أَيْ : عَلَىٰ مَا قَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : نَحْنُ كُلِّفْنَا بِالْإِيمَانِ ، فَعَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِصِفَاتِ اللَّهِ عَلَىٰ مَا يَلِيقُ بِاللَّهِ عَلَىٰ مُرَادِ اللَّهِ ، وَلَيْسَ عَلَيْنَا أَنْ نُكَيِّفَ ، إِذِ الْكَيْفُ مَمْنُوعٌ عَلَىٰ اللَّهِ سُبْحَانَهُ " .

وقال الإمام عبد القادر بن ملّا حويش السيِّد محمود آل غازي العاني في "بيان المعاني" (١/ ١٤٩-١٥٠) : ﴿**وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا**﴾ [الفجر : ٢٢] ، جلَّت عظمته ، وهذا تمثيل لظهور آيات اقتداره ، وتبيين لآثار قهره وسلطانه ، لأنَّ الملك إذا حضر بنفسه ظهر بحضوره من أمارات الهيبة وعلامات العزَّة وإشارات العظمة ، ما لا يحضر بحضور غيره من خواصه ... وهذه من آيات الصِّفات التي سكت عن تفسيرها السَّلف الصَّالح وبعض الخلف ، وأجروها علىٰ حالها ، كما جاءت من غير تأويل ولا تشبيه ولا

تكييف ، والتزموا فيها الإيمان بظاهرها ، وتأوَّلها المتكلِّمون وبعض المتأخِّرين ، فقالوا : جاء أمره ، أو قضاؤه ، أو دلائل آياته ، وجعلوا مجيئها مجيئاً له تفخيماً وإجلالاً ، لأنَّ الحركة والسُّكون محالٌ عليه جلَّ شأنه ، ولكلٍّ وجهة ، واجراؤها علىٰ ما هي عليه أولىٰ " .

وقال الإمام صبحي الصَّالح في " مباحث في علوم القرآن" (ص٢٨٥) : " ... فالسَّلف ينزِّهون الله عن هذه الظَّواهر المستحيلة عليه ، ويؤمنون بها بالغيب ، كما ذكرها الله ، ويفوِّضون علم حقائقها إليه ، أمَّا الخلف فيحملون الاستواء علىٰ العلو المعنوي بالتَّدبير من غير معاناة ، ومجيء الله علىٰ مجيء أمره ... " .

وجاء في " التَّفسير الوسيط للقرآن الكريم "(١٠/ ١٩٠٥) : **﴿وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾** [الفجر : ٢٢] ، أَي : وجاءَ أَمرُ ربِّك وقضاؤُه بحذف المضاف للتَّهويل ، واختار جماعة أَنَّه تمثيل لظهور آيات اقتداره ، ووضوح آثار قدرته وسلطانه – عزَّ وجلَّ – ورأَي السَّلف – رضي الله عنهم – أَنَّه مجيء من غير تكييف ، ولا تمثيل ، نؤمن به ولا نطلب معناه " .

ونختم ببعض الآيات القرآنيَّة التي اشتملت علىٰ لفظ المجيء الذي لا يقصد منه الحركة والانتقال من مكان إلىٰ آخر ...، ومن تلك الآيات :

قوله تعالىٰ : **﴿يَا إِبْراهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾** [هود: ١٠١] ، والمعنىٰ : جاء عذاب ربِّك أو قضاؤه ...

وقوله تعالىٰ : **﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْراهِيمَ * إِذْ جاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾** [الصافات: ٨٣-٨٤] ، والمعنىٰ : لقي الله تعالىٰ بقلب مخلص سليم من الشِّرك وأمراض القلوب ...

وقوله تعالىٰ : **﴿وَجاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾** [ق: ١٩] ، والمعنىٰ : جاءت شدَّته وغمرته ، ولا يقصد بها النُّقلة والحركة ...

وقوله تعالىٰ : **﴿فَإِذا جاءَتِ الطَّامَّةُ الْكُبْرى﴾** [النازعات : ٣٤] ، والمعنىٰ : صيحة القيامة ...

وقوله تعالىٰ : **﴿فَإِذا جاءَتِ الصَّاخَّةُ﴾** [عبس : ٣٣] ، والمعنىٰ : صيحة القيامة ...

والآيات في هذا الباب كثيرة ...

﴿سُؤالٌ﴾ : أُذْكُرْ لَنَا بَعْضَاً مِنَ النُّصُوْصِ التِيْ وَرَدَ فِيْهَا لَفْظُ الضَّحِكِ مُضَافَاً إِلَى اللهِ تَعَالَى ؟

الجواب : ورد الضحك مُضافاً إلىٰ الله تعالىٰ في غير ما حديث من أحاديث الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، من ذلك :

رویٰ البخاري(٤/ ٢٤ برقم ٢٨٢٦) ، مسلم (٣/ ١٥٠٤ برقم ١٨٩٠) بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَىٰ رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ يَدْخُلاَنِ الجَنَّةَ : يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَيُقْتَلُ ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَىٰ القَاتِلِ ، فَيُسْتَشْهَدُ " .

ورویٰ مسلم(١/ ١٧٤ برقم ١٨٧) بسنده عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ق،َالَ : " آخِرُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ رَجُلٌ ، فَهْوَ يَمْشِي مَرَّةً ، وَيَكْبُو مَرَّةً ، وَتَسْفَعُهُ النَّارُ مَرَّةً ، فَإِذَا مَا جَاوَزَهَا الْتَفَتَ إِلَيْهَا ، فَقَالَ : تَبَارَكَ الَّذِي نَجَّانِي مِنْكِ ، لَقَدْ أَعْطَانِي اللهُ شَيْئاً مَا أَعْطَاهُ أَحَداً مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ، فَتُرْفَعُ لَهُ شَجَرَةٌ ، فَيَقُولُ : أَيْ رَبِّ ، أَدْنِنِي مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلِأَسْتَظِلَّ بِظِلِّهَا ، وَأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا ، فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ : يَا ابْنَ آدَمَ، لَعَلِّي إِنْ أَعْطَيْتُكَهَا سَأَلْتَنِي غَيْرَهَا ، فَيَقُولُ : لَا ، يَا رَبِّ ، وَيُعَاهِدُهُ أَنْ لَا يَسْأَلَهُ غَيْرَهَا ، وَرَبُّهُ يَعْذِرُهُ لِأَنَّهُ يَرَىٰ مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهِ ، فَيُدْنِيهِ مِنْهَا ، فَيَسْتَظِلُّ بِظِلِّهَا ، وَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا ، ثُمَّ تُرْفَعُ لَهُ شَجَرَةٌ هِيَ أَحْسَنُ مِنَ الْأُولَىٰ ، فَيَقُولُ : أَيْ رَبِّ ، أَدْنِنِي مِنْ هَذِهِ لِأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا ، وَأَسْتَظِلَّ بِظِلِّهَا ، لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا ، فَيَقُولُ : يَا ابْنَ آدَمَ ، أَلَمْ تُعَاهِدْنِي أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَهَا ، فَيَقُولُ : لَعَلِّي إِنْ أَدْنَيْتُكَ مِنْهَا تَسْأَلُنِي غَيْرَهَا ، فَيُعَاهِدُهُ أَنْ لَا يَسْأَلَهُ غَيْرَهَا ، وَرَبُّهُ يَعْذِرُهُ لِأَنَّهُ يَرَىٰ مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهِ ، فَيُدْنِيهِ مِنْهَا فَيَسْتَظِلُّ بِظِلِّهَا ، وَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا ، ثُمَّ تُرْفَعُ لَهُ شَجَرَةٌ عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ هِيَ أَحْسَنُ مِنَ الْأُولَيَيْنِ ، فَيَقُولُ : أَيْ رَبِّ ، أَدْنِنِي مِنْ هَذِهِ لِأَسْتَظِلَّ بِظِلِّهَا ، وَأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا ، لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا ، فَيَقُولُ : يَا ابْنَ آدَمَ ، أَلَمْ تُعَاهِدْنِي أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَهَا ، قَالَ : بَلَىٰ يَا رَبِّ ، هَذِهِ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا ، وَرَبُّهُ يَعْذِرُهُ لِأَنَّهُ يَرَىٰ مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهَا ، فَيُدْنِيهِ مِنْهَا ، فَإِذَا أَدْنَاهُ مِنْهَا فَيَسْمَعُ أَصْوَاتَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَيَقُولُ : أَيْ رَبِّ ، أَدْخِلْنِيهَا ، فَيَقُولُ : يَا ابْنَ آدَمَ مَا يَصْرِينِي مِنْكَ ؟ أَيُرْضِيكَ أَنْ أُعْطِيَكَ الدُّنْيَا وَمِثْلَهَا مَعَهَا ؟ قَالَ : يَا رَبِّ ، أَتَسْتَهْزِئُ مِنِّي وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟ "، فَضَحِكَ ابْنُ مَسْعُودٍ ، فَقَالَ : أَلَا تَسْأَلُونِي مِمَّ أَضْحَكُ فَقَالُوا : مِمَّ تَضْحَكُ ، قَالَ : هَكَذَا ضَحِكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالُوا : مِمَّ تَضْحَكُ يَا رَسُولَ اللهِ ، قَالَ : " مِنْ ضَحِكِ رَبِّ الْعَالَمِينَ حِينَ قَالَ : أَتَسْتَهْزِئُ مِنِّي وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟ فَيَقُولُ : إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ مِنْكَ ، وَلَكِنِّي عَلَىٰ مَا أَشَاءُ قَادِرٌ " .

﴿سُؤالٌ﴾ : أُذْكُرْ لَنَا بَعْضاً مِنْ أَقْوَالِ العلماء في تَفْوِيْضِ الضَّحك المُضاف إلى الله تعالى ؟

الجواب : قال الإمام أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطَّبري الرَّازي اللالكائي شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة" (٣/ ٥٨١) : " أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ محمَّد بْنِ الْجَرَّاحِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، قَالَا : ثَنَا عَبَّاسُ بْنُ محمَّد الدُّورِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ الْقَاسِمَ بْنَ سَلَّامٍ ، وَذُكِرَ عِنْدَهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ : " ضَحِكَ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ ، وَقُرْبِ غِيَرِهِ ، وَالْكُرْسِيُّ مَوْضِعَ الْقَدَمَيْنِ ، وَأَنَّ جَهَنَّمَ لَتَمْتَلِئُ فَيَضَعُ رَبُّكَ قَدَمَهُ فِيهَا ، وَأَشْبَاهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ؟ فَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : " هَذِهِ الْأَحَادِيثُ عِنْدَنَا حَقٌّ يَرْوِيهَا الثِّقَاتُ بَعْضُهُمْ

عَنْ بَعْضٍ إِلَّا أَنَّا إِذَا سُئِلْنَا عَنْ تَفْسِيرِهَا ، قُلْنَا : مَا أَدْرَكْنَا أَحَدًا يُفَسِّرُ مِنْهَا شَيْئاً وَنَحْنُ لَا نُفَسِّرُ مِنْهَا شَيْئاً نُصَدِّقُ بِهَا وَنَسْكُتُ " .

وقال الإمام ابن عبد البر بن عاصم النِّمري القرطبي في " التَّمهيد لما في الموطَّأ من المعاني والأسانيد" (١٤٨/٧-١٥٠) : " ... الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَأَئِمَّةُ الْفِقْهِ وَالْأَثَرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا : الْإِيمَانُ بِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا ، وَالتَّصْدِيقُ بِذَلِكَ ، وَتَرْكُ التَّحْدِيدِ وَالْكَيْفِيَّةِ فِي شَيْءٍ مِنْهُ .

أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الْوَرْدِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرٍ أَنَّهُ سَأَلَ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ (١٩٨هـ) ، قَالَ : حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ : " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَجْعَلُ السَّمَاءَ عَلَىٰ أُصْبُعٍ " ، وَحَدِيثُ : " إِنَّ قلوب بني آدَمَ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ " ، وَ " إِنَّ اللَّهَ يَعْجَبُ أَوْ يَضْحَكُ مِمَّنْ يَذْكُرُهُ فِي الْأَسْوَاقِ " ، " وَأَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَنْزِلُ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ " ، وَنَحْوُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، فَقَالَ : هَذِهِ الْأَحَادِيثُ نَرْوِيهَا ، وَنُقِرُّ بِهَا كَمَا جَاءَتْ ، بِلَا كَيْفٍ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ محمَّد ، قَالَ : سَمِعْتُ الْهَيْثَمَ بْنَ خَارِجَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ ، وَسُفْيَانَ الثوري ، وملك بْنَ أَنَسٍ ، وَاللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ فِي الصِّفَاتِ ، فَقَالُوا : أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ .

وَذَكَرَ عَبَّاسٌ الدُّورِيُّ (٢٧١هـ) قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بْنَ مَعِينٍ (٢٣٣هـ) يَقُولُ شَهِدْتُ زَكَرِيَّا بْنَ عَدِيٍّ (٢١١هـ) سَأَلَ وَكِيعَ بْنَ الْجَرَّاحِ (١٩٧هـ) فَقَالَ : يَا أَبَا سُفْيَانَ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ ، يَعْنِي : مِثْلَ : " الْكُرْسِيُّ مَوْضِعَ الْقَدَمَيْنِ " ، وَنَحْوِ هَذَا ، فَقَالَ : أَدْرَكْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي خَالِدٍ (١٤٦هـ) ، وَسُفْيَانَ ، وَمِسْعَراً (١٥٥هـ) يُحَدِّثُونَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، وَلَا يُفَسِّرُونَ شَيْئاً .

قَالَ عَبَّاسُ بْنُ محمَّد الدُّورِيُّ (٢٧١هـ) : وَسَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ الْقَاسِمَ بْنَ سَلَّامٍ (٢٢٤هـ) وَذَكَرَ لَهُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تُرْوَىٰ فِي : الرُّؤْيَةِ ، وَالْكُرْسِيِّ مَوْضِعَ الْقَدَمَيْنِ ، وَضَحِكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عباده ، وأنَّ جهنم لتمتلىء ، وَأَشْبَاهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ . وَقَالُوا إِنَّ فُلَاناً يَقُولُ : يَقَعُ فِي قُلُوبِنَا : أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ حَقٌّ ، فَقَالَ : ضَعَّفْتُمْ عِنْدِي أَمْرَهُ ، هَذِهِ الْأَحَادِيثُ حَقٌّ لَا شَكَّ فِيهَا ، رَوَاهَا الثِّقَاتُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ ، إِلَّا أَنَّا إِذَا سُئِلْنَا عَنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ لَمْ نُفَسِّرْهَا ، وَلَمْ نَذْكُرْ أَحَداً يُفَسِّرُهَا ، وَقَدْ كَانَ مَالِكٌ يُنْكِرُ عَلَىٰ مَنْ حَدَّثَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ... " .

وقال الإمام ابن عبد البر بن عاصم النِّمري القرطبي في "الاستذكار" (٩٧/٥) : " وَأَمَّا قَوْلُهُ : " يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَيْهِ " ، أَيْ : يَتَلَقَّاهُ اللَّهُ – عَزَّ وَجَلَّ – بِالرَّحْمَةِ وَالرِّضْوَانِ والعفو والغفران .

ولفظ الضّحك ها هنا مجازاً ، لِأَنَّ الضَّحِكَ لَا يَكُونُ مِنَ اللَّهِ – عَزَّ وَجَلَّ – عَلَىٰ مَا هُوَ مِنَ الْبَشَرِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَلَا تُشْبِهُهُ الْأَشْيَاءُ " .

وقال الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرَّحمن الصَّابوني (٤٤٩هـ) في " عقيدة السَّلف أصحاب الحديث " (ص١-٣) : " عقيدة أصحاب الحديث " : أصحاب الحديث ، حفظ الله أحياءهم ورحم أمواتهم ، يشهدون لله تعالىٰ بالوحدانيَّة ، وللرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بالرِّسالة والنُّبوَّة ، ويعرفون ربَّهم عزَّ وجلَّ بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله ، أو شهد له بها رسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ ما وردت الأخبار الصِّحاح به ، ونقلته العدول الثِّقات عنه ، ويثبتون له جلَّ جلاله ما أثبت لنفسه في كتابه ، وعلىٰ لسان رسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ولا يعتقدون تشبيهاً لصفاته بصفات خلقه ، فيقولون : إنَّه خلق آدم بيده ، كما نصَّ سبحانه عليه في قوله – عزَّ من قائل – : **﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِما خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾** ، ولا يحرِّفون الكلام عن مواضعه بحمل اليدين علىٰ النِّعمتين ، أو القوَّتين ، تحريف المعتزلة الجهميَّة ، أهلكهم الله ، ولا يكيِّفونهما بكيف أو تشبيههما بأيدي المخلوقين ، تشبيه المشبِّهة ، خذلهم الله ، وقد أعاذ الله تعالىٰ أهل السنَّة من التَّحريف والتَّكييف ، ومنَّ عليهم بالتَّعريف والتَّفهيم ، حتَّىٰ سلكوا سبل التَّوحيد والتَّنزيه ، وتركوا القول بالتَّعطيل والتَّشبيه ، واتَّبعوا قول الله عزَّ وجلَّ : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** .

" قولهم في الصِّفات " : وكذلك يقولون في جميع الصِّفات التي نزل بذكرها القرآن ، ووردت بها الأخبار الصِّحاح من السَّمع ، والبصر ، والعين ، والوجه ، والعلم ، والقوَّة ، والقدرة ، والعزَّة ، والعظمة ، والإرادة ، والمشيئة ، والقول ، والكلام ، والرِّضا ، والسّخط ، والحياة ، واليقظة ، والفرح ، والضَّحك ، وغيرها ، من غير تشبيه لشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين ، بل ينتهون فيها إلىٰ ما قاله الله تعالىٰ ، وقاله رسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من غير زيادة عليه ولا إضافة إليه ، ولا تكييف له ولا تشبيه ، ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير ، ولا إزالة للفظ الخبر عمَّا تعرفه العرب ، وتضعه عليه بتأويل منكر ، ويجرونه علىٰ الظَّاهر ، ويكِلون علمه إلىٰ الله تعالىٰ ، ويقرُّون بأنَّ تأويله لا يعلمه إلا الله ، كما أخبر الله عن الرَّاسخين في العلم أنَّهم يقولونه في قوله تعالىٰ : **﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا وَما يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُوا الْأَلْبابِ﴾**.

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري شرح صحيح البخاري" (٦/ ٤٠) : " قَالَ الْخَطَّابِيُّ : الضَّحِكُ الَّذِي يَعْتَرِي الْبَشَرَ عِنْدَمَا يَسْتَخِفُّهُمُ الْفَرَحُ أَوِ الطَّرَبُ غَيْرُ جَائِزٍ عَلَى اللَّهِ تَعَالَىٰ ، وَإِنَّمَا هَذَا مَثَلٌ ضُرِبَ لِهَذَا الصَّنِيعِ الَّذِي يَحِلُّ مَحَلَّ الْإِعْجَابِ عِنْدَ الْبَشَرِ ، فَإِذَا رَأَوْهُ أَضْحَكَهُمْ ، وَمَعْنَاهُ : الْإِخْبَارُ عَنْ رِضَا اللَّهِ بِفِعْلِ

أَحَدِهِمَا ، وَقَبُولِهِ لِلْآخَرِ ، وَمُجَازَاتِهِمَا عَلَىٰ صَنِيعِهِمَا بِالْجَنَّةِ مَعَ اخْتِلَافِ حَالَيْهِمَا ، قَالَ : وَقَدْ تَأَوَّلَ الْبُخَارِيُّ الضَّحِكَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَلَى مَعْنَى الرَّحْمَةِ ، وَهُوَ قَرِيبٌ ، وَتَأْوِيلُهُ عَلَىٰ مَعْنَى الرِّضَا أَقْرَبُ ، فَإِنَّ الضَّحِكَ يَدُلُّ علىٰ الرِّضَا وَالْقَبُول ، قَالَ : والكرام يوصفون عِنْدَ مَا يَسْأَلُهُمُ السَّائِلُ بِالْبِشْرِ وَحُسْنِ اللِّقَاءِ ، فَيَكُونُ الْمَعْنَىٰ فِي قَوْلِهِ : " يَضْحَكُ اللَّهُ " ، أَيْ : يُجْزِلُ الْعَطَاءَ ، قَالَ : وَقَدْ يَكُونُ مَعْنَىٰ ذَلِكَ : أَنْ يُعَجِّبَ اللَّهُ مَلَائِكَتَهُ وَيُضْحِكَهُمْ مِنْ صَنِيعِهِمَا ، وَهَذَا يَتَخَرَّجُ عَلَىٰ الْمَجَازِ ، وَمِثْلُهُ فِي الْكَلَامِ يَكْثُرُ .

وَقَالَ بن الْجَوْزِيِّ : أَكْثَرُ السَّلَفِ يَمْتَنِعُونَ مِنْ تَأْوِيلِ مِثْلِ هَذَا ، ويمرُّونه كَمَا جَاءَ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُرَاعَىٰ فِي مِثْلِ هَذَا الْإِمْرَارِ : اعْتِقَادُ أَنَّهُ لَا تُشْبِهُ صِفَاتُ اللَّهِ صِفَاتِ الْخَلْقِ ، وَمَعْنَى الْإِمْرَارِ : عَدَمُ الْعِلْمِ بِالْمُرَادِ مِنْهُ ، مَعَ اعْتِقَادِ التَّنْزِيهِ " .

وقال الإمام الرَّازي في "أساس التَّقديس" (ص١٦٥-١٦٦) : " واعلم أنَّ حقيقة الضَّحك على الله تعالىٰ محال ، ويدلُّ عليه وجوه :

الأوَّلُ : قوله تعالىٰ : **﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾** [النجم :٤٣] . يبيّن أنَّ اللائق به أن يُضحك ويُبكي . فأمَّا الضَّحك والبكاء ، فلا يليقان به .

وَالثَّانِي : أنَّ الضَّحك سنح يحصل في جلد الوجه ، مع حصول الفرح في القلب ، وهو على الله تعالىٰ محال .

وَالثَّالِثُ : لو جاز الضَّحك عليه ، لجاز البكاء عليه . وقد التزمه بعض الحمقىٰ ، وزعم : أنَّه بكىٰ علىٰ أهل طوفان نوح عليه السَّلام . وهذا جهل شديد ، فإنَّه تعالىٰ هو الذي خلق الطُّوفان ، فإن كرهه فَلِمَ خلقه ؟ وإن لم يكرهه ، فلم ينكر عليه ؟

وَالرَّابِعُ : أنَّ الضَّحك إنَّما يتولَّد من التَّعجُّب ، والتَّعجُّب حالة تحصل للإنسان عند الجهل بالسَّبب ، وذلك في حقِّ عالم الغيب والشَّهادة محال " .

ثمَّ إنَّ الإمام الرَّازي أخذ في تأويل ما جاء في الضَّحك علىٰ عادته في كتابه الأساس...

ولمَّا كان التَّفويض هو عقيدة الجمهور من سلف الأمَّة ، فقد نصَّ العديد من العلماء علىٰ قيام السَّلف بتفويض ما جاء من ضحك الله تعالىٰ ، ومن ذلك :

قال الإمام أحمد بن الحسين بن علي بن موسىٰ الخُسْرَوْجِردي الخراساني ، أبو بكر البيهقي في " الأسماء والصِّفات " (٢/ ٤١٣) : " فَأَمَّا الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا فَإِنَّهُمْ فهِمُوا مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مَا وَقَعَ التَّرْغِيبُ فِيهِ مِنْ هَذِهِ الْأَعْمَالِ ، وَمَا وَقَعَ الْخَبَرُ عَنْهُ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، وَلَمْ يَشْتَغِلُوا بِتَفْسِيرِ الضَّحِكِ

مَعَ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِذِي جَوَارِحٍ وَمَخَارِجٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَصْفُهُ بِكِشْرِ الْأَسْنَانِ وَفَغْرِ الْفَمِ ، تَعَالَىٰ اللَّهُ عَنْ شَبَهِ الْمَخْلُوقِينَ عُلُوّاً كَبِيراً " .

وَرَوَىٰ البَيْهَقِيُّ في "الأسماء والصِّفات" (٢/ ١٩٦) بِسَنَدِهِ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ ، يَقُولُ : هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي يَقُولُ فِيهَا : " ضَحِكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غِيَرِهِ ، وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَا تَمْتَلِئُ حَتَّىٰ يَضَعَ رَبُّكَ قَدَمَهُ فِيهَا ، وَالْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ " وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ فِي الرِّوَايَةِ هِيَ عِنْدَنَا حَقٌّ ، حَمَلَهَا الثِّقَاتُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ ، غَيْرَ أَنَّا إِذَا سُئِلْنَا عَنْ تَفْسِيرِهَا لَا نُفَسِّرُهَا وَمَا أَدْرَكْنَا أَحَدًا يُفَسِّرُهَا " .

ونقل الذَّهبي في "سير أعلام النُّبلاء " (١٠/ ٥٠٥) بسنده عن العَبَّاسُ الدُّوْرِيُّ ، قال : سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ القَاسِمَ بنَ سَلاَّمٍ – وَذَكَرَ البَابَ الَّذِي يُرْوَىٰ فِيْهِ الرُّؤْيَةُ ، وَالكُرْسِيُّ مَوْضِعَ القَدَمَيْنِ ، وَضَحِكُ رَبِّنَا ، وَأَيْنَ كَانَ رَبُّنَا – فَقَالَ :

هَذِهِ أَحَادِيْثُ صِحَاحٌ ، حَمَلَهَا أَصْحَابُ الحَدِيْثِ وَالفُقَهَاءُ بَعْضُهُم عَنْ بَعْضٍ ، وَهِيَ عِنْدَنَا حَقٌّ لاَ نَشُكُّ فِيْهَا ، وَلَكِن إِذَا قِيْلَ : كَيْفَ يَضْحَكُ ؟ وَكَيْفَ وَضَعَ قَدَمَهُ ؟ قُلْنَا : لاَ نُفَسِّرُ هَذَا ، وَلاَ سَمِعْنَا أَحَداً يُفَسِّرُهُ " .

وفي كتابه الفتح قال الإمام أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني في " فتح الباري شرح صحيح البخاري" (٦/ ٤٠) في شرح قوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَىٰ رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ يَدْخُلانِ الجَنَّةَ ناقلاً عن ابن الْجَوْزِيِّ : " أَكْثَرُ السَّلَفِ يَمْتَنِعُونَ مِنْ تَأْوِيلِ مِثْلِ هَذَا ويمرونه كَمَا جَاءَ وَيَنْبَغِي أَنْ يُرَاعَىٰ فِي مِثْلِ هَذَا الْإِمْرَارِ اعْتِقَادُ أَنَّهُ لَا تُشْبِهُ صِفَاتُ اللَّهِ صِفَاتِ الْخَلْقِ وَمَعْنَىٰ الْإِمْرَارِ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالْمُرَادِ مِنْهُ مَعَ اعْتِقَادِ التَّنْزِيهِ قُلْتُ وَيَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ الْمُرَادَ بِالضَّحِكِ الْإِقْبَالُ بِالرِّضَا تَعْدِيَتُهُ بِإِلَىٰ تَقُولُ ضَحِكَ فُلَانٌ إِلَىٰ فُلَانٍ إِذَا تَوَجَّهَ إِلَيْهِ طَلِقَ الْوَجْهِ مُظْهِرًا لِلرِّضَا عَنْهُ " .

وقال الإمام أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني في "فتح الباري شرح صحيح البخاري" ، (١٣/ ٤٠٧) : " قَدْ تَقَدَّمَ النَّقْلُ عَنْ أَهْلِ الْعَصْرِ الثَّالِثِ وَهُمْ فُقَهَاءُ الْأَمْصَارِ كَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكٍ وَاللَّيْثُ وَمَنْ عَاصَرَهُمْ ، وَكَذَا مَنْ أَخَذَ عَنْهُمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ ، فَكَيْفَ لَا يُوثَقُ بِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ وَهُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ بِشَهَادَةِ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ " .

فعلىٰ ذلك نرىٰ أنَّ الحافظ وغيره من العلماء قد نصُّوا علىٰ أنَّ مذهب السَّلف في الضّحك المُضاف إلىٰ الله تعالىٰ ، هو : الإمرار ، بمعنىٰ عدم العلم بالمراد مع اعتقاد تنزيه الله تعالىٰ عن مشابهة الحوادث ، علىٰ أنَّ من العلماء مَن عمد إلىٰ التَّأويل ، كما صنع الإمام البخاري ...

﴿سؤالٌ﴾ : أُذْكُرْ لَنَا بَعْضَاً مِنَ النُّصُوْصِ التِيْ وَرَدَ فِيْهَا النُّزُوْل مُضَافَاً إِلَى اللهِ تَعَالَى ؟

الجواب : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : " يَنْزِلُ اللهُ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَمْضِي ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ ، فَيَقُولُ : أَنَا الْمَلِكُ ، أَنَا الْمَلِكُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّىٰ يُضِيءَ الْفَجْرُ " . أخرجه مسلم (١/ ٥٢٢ برقم ٧٥٨) .

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِذَا مَضَىٰ شَطْرُ اللَّيْلِ ، أَوْ ثُلُثَاهُ ، يَنْزِلُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَىٰ ؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ لَهُ ؟ حتَّىٰ يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ " . أخرجه مسلم (١/ ٥٢٢ برقم ٧٥٨) .

وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَا : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ اللهَ يُمْهِلُ حتَّىٰ إِذَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ ، نَزَلَ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ ؟ هَلْ مِنْ تَائِبٍ ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ ؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ ؟ حتَّىٰ يَنْفَجِرَ الْفَجْرُ " . أخرجه مسلم ، (١/ ٥٢٣ برقم ٧٥٨) .

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : " يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَىٰ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ ، فَيَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ؟ " . أخرجه أبو داود (٢/ ٣٤ برقم ١٣١٥) .

﴿سُؤالٌ﴾ : أُذْكُرْ لَنَا بَعْضَاً مِنْ أَقْوَالِ العُلَمَاءِ فِيْ تَفْوِيْضِ النُّزُوْلِ المُضَاف إِلى اللهِ تَعَالَى ؟

الجواب : إنَّ النَّاظر في كتب أهل العلم يجد أنَّ كلمتهم قد اجتمعت علىٰ وجوب تنزيه الله تعالىٰ عن الجسميَّة ولوازمها من الحركة ، والنُّقلة ، والجلوس ، والجهة ، وسائر سمات ولوازم المحدثات ، وكذا اجتمعت كلمتهم علىٰ وجوب تنزيهه سبحانه وتعالىٰ عن النَّقائص وكلّ ما يتعارض مع كماله المطلق سبحانه وتعالىٰ ، ولذلك منعوا من إجراء الألفاظ المتشابهة علىٰ ظاهر معناها . فقال جمهور السَّلف بوجوب إمرارها علىٰ ظاهر لفظها لا ظاهر معناها ، مع الإيمان بأنَّها حقٌّ علىٰ ما يليق به سبحانه ، وأنَّ ظاهرها المتعارف عليه في حقِّنا غير مراد ، ومنعوا من تأويلها مع التَّأكيد علىٰ وجوب تنزيهه تعالىٰ عن الحركة والنُّقلة وسائر صفات ولوازم المحدثات ... ومن تلك الألفاظ : النُّزول ، والمجيء ، والإتيان ، والهرولة ، بينما ذهب جمهور الخلف إلىٰ تأويلها بما يتوافق مع تنزيه الله تعالىٰ عن مشابهة الحوادث ، لأمور استجدَّت ولم تكن في زمان السَّلف ، فلا يجوز أن تُحمل تلك الألفاظ علىٰ ظاهرها لإثبات الحركة من علو إلىٰ سفل في حقِّ الله تعالىٰ . وهاأنذا مورد بعضاً من أقوال السَّلف والخلف في هذه المسألة :

قَالَ الإمام أحمد بن محمَّد بن هارون بن يزيد الخلَّال أبو بكر (٣١١هـ) : أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ عِيسَىٰ ، أَنَّ حَنْبَلاً (٢٧٣هـ) حَدَّثَهُمْ ، قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (يقصد أحمد بن حنبل ٢٤١هـ) عَنِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي تُرْوَىٰ : "

أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْزِلُ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا " ، ... وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : نُؤْمِنُ بِهَا ، وَنُصَدِّقُ بِهَا ، **وَلَا كَيْفَ وَلَا مَعْنَى** ، وَلَا نَرُدُّ مِنْهَا شَيْئاً ، وَنَعْلَمُ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ حَقٌّ إِذَا كَانَتْ بِأَسَانِيدَ صِحَاحٍ ، وَلَا نَرُدُّ عَلَىٰ اللَّهِ قَوْلَهُ ، وَلَا نَصِفُ اللَّهَ بِأَكْثَرَ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ ، بِلَا حَدٍّ وَلَا غَايَةٍ ، **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ : ١١] . انظر : مختصر الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة (ص٤٦٩) ، اجتماع الجيوش الإسلامية علىٰ غزو المعطلة والجهمية (٧/ ١٤)

قلت : وقد خالف ابن القيِّم هذه القواعد ، ولم يلتزمها في كتبه كالصَّواعق ، واجتماع الجيوش ، والبدائع ، وغيرها ... وكلام أحمد هذا يصوِّر بحقٍّ عقيدة جمهور السَّلف الصَّالح في مسألة النُّزول وغيرها من المسائل المتعلِّقة بالمتشابه ، وقد نقلها ابن تيمية في غير ما كتاب من كتبه من غير نكير . انظر مثلاً : الفتاوىٰ الكبرىٰ (٦/ ٣٨٧) ، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢/ ٦٢٣) ، درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٣١) .

وهذا أمرٌ لم يَرُق للقائمين علىٰ المكتبة الشَّاملة ، لذا قاموا بشطبها من كتاب السنَّة للخلَّال ، من المكتبة الشَّاملة ، الإصدار السَّادس ، كما وضعوا مكان قوله : (ولا كيف ولا معنىٰ) مجموعة من النُّقاط (...) في كتاب اجتماع الجيوش الإسلاميَّة لابن القيِّم ، تحقيق : عواد عبد الله المعتق ، نشر : مطابع الفرزدق التِّجاريَّة ، الرِّياض ، (الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م) ، المكتبة الشَّاملة ، الإصدار السَّادس ، وهذه إحدىٰ صور عبثهم بكتب أهل العلم ، وهو مندرجٌ تحت : عدم الأمانة العلميَّة ، ولا حول ولا قوَّة إلا بالله ....

وقال الإمام التِّرمذي في" الجامع الكبير (سنن الترمذي) (٢/ ٤٢-٤٣) : " وَقَدْ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ فِي هَذَا الحَدِيثِ – حديث النزول – وَمَا يُشْبِهُ : هَذَا مِنَ الرِّوَايَاتِ مِنَ الصِّفَاتِ : وَنُزُولِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، قَالُوا : قَدْ تَثْبُتُ الرِّوَايَاتُ فِي هَذَا وَيُؤْمَنُ بِهَا ، وَلاَ يُتَوَهَّمُ ، وَلاَ يُقَالُ : كَيْفَ ؟ هَكَذَا رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي هَذِهِ الأَحَادِيثِ : أَمِرُّوهَا بِلاَ كَيْفٍ ، وَهَكَذَا قَوْلُ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ أهل السُّنَّة وَالجَمَاعَةِ " .

فالإمام التِّرمذي السَّلفي يذهب إلىٰ وجوب الإيمان والتَّسليم مع التَّفويض المطلق في هذه المسألة ، فلا يُقال : كيف ، ولا تتوهَّم !!! ، " والتَّوهُّم : من قبيل التَّجويز ، والتَّجويز يُنَافِي الْعلم ، وَقَالَ بَعضهم : التَّوَهُّم يجْرِي مجْرىٰ الظُّنون " . انظر : الفروق اللغوية ، أبو هلال العسكري (ص٩٨) .

فالتَّوهُّم ، والكيْفُ علىٰ الله سبحانه وتعالىٰ غير معقول ، وهذا هو معتقد أهل العلم من أهل الكتاب والسنَّة ...

وقال الإمام أبو منصور الماتريدي في " التَّوحيد " (ص١٠٥) : " وَالله تَعَالَىٰ لم يزل وَلَا يزَال ، بِلَا تغير وَلَا زَوَال ، وَلَا انْتِقَال من حَال إِلَىٰ حَال ، وَلَا تحرُّك وَلَا قَرَار ، إِذْ هُوَ وصف اخْتِلَاف الْأَحْوَال ، وَمن

تخْتَلف الْأَحْوَال عَلَيْهِ فَهُوَ غير مفارق لَهَا ، وَمن لَا يُفَارق الْأَحْوَال وَهن أَحْدَاث فَيجب بهَا الْوَصْف بالإحداث ، وَفِي ذَلِك سُقُوط الوحدانية ثمَّ الْقدَم ثمَّ جرىٰ لتدبير الْغَيْر عَلَيْهِ إِذْ حَال من الْأَحْوَال لَو كَانَت لذاته لم يجز تغيرها مَا دَامَت ذَاته ، فَثَبت بذلك الْغَيْر لتغيُّر الْأَحْوَال عَلَيْهِ وبنقله من حَال إِلَىٰ حَال ، وَذَلِكَ دَلِيل تعاليه عَن الْوَصْف بِالْمَكَانِ ، إِذْ قد ثَبت أَن كَانَ وَلَا مَكَان " .

فالإمام الماتريدي السَّلفي ينزِّه الله تعالىٰ عن كلِّ ما من شأنه أن يؤدِّي إلىٰ اختلاف الأحوال التي منها : التغيُّر والزَّوال ، والحركة والانتقال ، لأنَّها تتعارض مع صفات الله التي لا يطالها تغيير ولا تبديل ، لأنَّ التَّغيُّر والتَّبدُّل من علامات الحدث ، والله تعالىٰ أزليٌّ أبديٌّ لا يزول ولا يحول ... جلَّ عن الشَّبيه والمثيل والنِّدِّ والكفء والنَّظير ...

فنزوله تعالىٰ ليس كنزول خلقة ، فنزولنا لا يكون إلَّا بجسم ينتقل من مكان إلىٰ مكان ، ولما كان الله تعالىٰ ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورىٰ : ١١] ، فمن الغباوة أن يُقاس نزوله بنزولنا ، فنزوله تعالىٰ لا يكيَّف ، وصفاته سبحانه لا تشبه صفاتنا بشيء ، جلَّ تعالىٰ عن النَّظير ، والمثيل ، والشَّبيه ، والنِّدِّ ، والكفء ...

وهذا أمر لا يعجب من يدَّعون السَّلفيَّة ، فقد قال أئمَّتهم وصرَّحوا بأنَّ نزول الله تعالىٰ نزول حقيقي من علو إلىٰ سفلٍ ، كما نقلنا قبلُ نتفاً من كلامهم في ذلك ... ، قال إمامهم ابن أبي العزّ الحنفي في "شرح العقيدة الطحاوية " (ص٢٨٦) : " ...التَّصْرِيحُ بِنُزُولِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا ، وَالنُّزُولُ الْمَعْقُولُ عِنْدَ جَمِيعِ الْأُمَمِ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ عُلُوٍّ إِلَىٰ سُفْلٍ " .

ومن المعلوم أنَّ ابن أبي العز هذا قد شرح عقيدة الإمام الطّحاوي التي تلقَّتها الأمَّة بالقبول ، كما قال الإمام السُّبْكِي ، ومع هذا فقد خالف ابن أبي العز الطَّحاوي في عقيدته في العديد من المسائل ، منها :

(١) أنَّه قال بالقِدم النَّوعي للعالم ، فقد قال في " شرح العقيدة الطَّحاويَّة " (١/ ١٠٥) : " أَنَّ نَوْعَ الْحَوَادِثِ هَلْ يُمْكِنُ دَوَامُهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَالْمَاضِي أَمْ لَا ؟ أَوْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَقَطْ ؟ أَوِ الْمَاضِي فَقَطْ ؟ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ مَعْرُوفَةٍ لِأَهْلِ النَّظَرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ : أَضْعَفُهَا : قَوْلُ مَنْ يَقُولُ ، لَا يُمْكِنُ دَوَامُهَا لَا فِي الْمَاضِي وَلَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، كَقَوْلِ جَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ وَأَبِي الْهُذَيْلِ الْعَلَّافِ . وَثَانِيهَا قَوْلُ مَنْ يَقُولُ : يُمْكِنُ دَوَامُهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ دُونَ الْمَاضِي ، كَقَوْلِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ . وَالثَّالِثُ : قَوْلُ مَنْ يَقُولُ : يُمْكِنُ دَوَامُهَا فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ ، كَمَا يَقُولُهُ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ " .

وابن أبي العز هنا ينسب القول بالقِدَم النَّوعي للعالم إلىٰ أئمَّة الحديث ، وهم من هذا الافتراء براء ، وكيف وأنَّىٰ لهم أن يخالفوا قول الله تعالىٰ : **﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾** [الحديد : ٣] ، وقوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما رواه البخاري : " كان الله ولم يكن شيء غيره " ؟!!!

(٢) أنَّه قال بقيام الحوادث بالله تعالىٰ ، وفي ذلك يقول في " شرح العقيدة الطَّحاويَّة " (١/ ١٨٨) : " فَإِذَا قَالُوا لَنَا : فَهَذَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ الْحَوَادِثُ قَامَتْ بِهِ . قُلْنَا : هَذَا الْقَوْلُ مُجْمَلٌ ، وَمَنْ أَنْكَرَ قَبْلَكُمْ قِيَامَ الْحَوَادِثِ بِهَذَا الْمَعْنَىٰ بِهِ تَعَالَىٰ مِنَ الْأَئِمَّةِ ؟ وَنُصُوصُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ تَتَضَمَّنُ ذَلِكَ ، وَنُصُوصُ الْأَئِمَّةِ أَيْضاً ، مَعَ صَرِيحِ الْعَقْلِ " .

(٣) أنَّه قال بالصَّوت لله تعالىٰ ، فقال في " شرح العقيدة الطَّحاويَّة" (١/ ١٧٤) ، (١/ ٢١٨) : " وَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِهِ بِصَوْتٍ يُسْمَعُ " ، وقال : " وَأَنَّهُ يُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ " .

مع أنَّ إضافة الصَّوت لله تعالىٰ لم تأت بأي دليل صحيح ...

(٤) أنَّه قال بإثبات الحدِّ لله تعالىٰ ، فقال في " شرح العقيدة الطَّحاويَّة" (١/ ٢٦٣) : " فَالْحَدُّ بِهَذَا الْمَعْنَىٰ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مُنَازَعَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَصْلًا ، فَإِنَّهُ لَيْسَ وَرَاءَ نَفْيِهِ إِلَّا نَفْيُ وُجُودِ الرَّبِّ وَنَفْيُ حَقِيقَتِهِ " .

مع أنَّ هذا مخالف لما اتَّفقت عليه كلمة الأمَّة ... وهو فيه متابع لابن تيمية ...

(٥) أنَّه قال بإثبات الجهة لله تعالىٰ ، فقال في " شرح العقيدة الطحاوية"(١/ ٢٦٦) : " وَأَمَّا لَفْظُ الْجِهَةِ ، فَقَدْ يُرَادُ بِهِ مَا هُوَ مَوْجُودٌ ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ مَا هُوَ مَعْدُومٌ ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا مَوْجُودَ إِلَّا الْخَالِقُ وَالْمَخْلُوقُ وَإِنْ أُرِيدَ بِالْجِهَةِ أَمْرٌ عَدَمِيٌّ ، وَهُوَ مَا فَوْقَ الْعَالَمِ ، فَلَيْسَ هُنَاكَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ . فَإِذَا قِيلَ : أَنَّهُ فِي جِهَةٍ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ ، فَهُوَ صَحِيحٌ ، وَمَعْنَاهُ : أَنَّهُ فَوْقَ الْعَالَمِ حَيْثُ انْتَهَتِ الْمَخْلُوقَاتُ فَهُوَ فَوْقَ الْجَمِيعِ ، عَالٍ عَلَيْهِ " .

بينما قال الطَّحاوي في عقيدته : " وَتَعَالَىٰ عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ ، وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ " .

(٦) أنَّه قال بدنوِّ الله تعالىٰ من بعض خلقه ، فقال في" شرح العقيدة الطَّحاويَّة "(٢/ ٣٧٤) : " فَكَيْفَ يَسْتَبْعِدُ الْعَقْلُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ يَدْنُو سُبْحَانَهُ مِنْ بَعْضِ أَجْزَاءِ الْعَالَمِ وَهُوَ عَلَىٰ عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ ؟ أَوْ يُدْنِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ ؟ فَمَنْ نَفَىٰ ذَلِكَ لَمْ يَقْدِرْهُ حَقَّ قَدْرِهِ " .

(٧) أنَّه قال بالنُّزول الحقيقي لله تعالىٰ إلىٰ السَّماء الدُّنيا ، فقال في " شرح العقيدة الطَّحاويَّة "(٢/ ٣٨٤) : " الثَّانِيَ عَشَرَ : التَّصْرِيحُ بِنُزُولِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا ، وَالنُّزُولُ الْمَعْقُولُ عِنْدَ جَمِيعِ الْأُمَمِ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ عُلُوٍّ إِلَىٰ سُفْلٍ " ...

وقال إمامهم عبد الرَّحمن السَّعدي في " شرح رسالة في أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة" (ص١١) : " ونزوله سبحانه نزول حقيقي يليق بجلاله وعظمته ، ولا يصحُّ تحريف معناه إلىٰ غير ذلك من التَّحريفات الباطلة ، مثل قولهم : معنىٰ النُّزول : نزول أمره أو رحمته أو ملك من ملائكته ، فهذا من أبطل الباطل " .

فهل تأويل الإمام مالك لنزول الله تعالىٰ بنزول أمره من أبطل الباطل ، وهل من نقلنا عنهم في كتابنا : " إِرْشَادُ الفُحُوْلِ إِلَىٰ مَا قَالَهُ أَسَاطِيْنُ العِلْمِ فِيْ تَنْزِيْهِ اللهِ عَنِ الحَرَكَةِ وَالنُّزُوْل " تأويل النُّزول بنزول أمره أو غيره من التَّأويلات المُراعية لجلال الله تعالىٰ وعظمته وتنزيهه عن مشابهة الحوادث ... من أبطل الباطل ؟!! لقد استهوىٰ سلطان المخالفة هؤلاء ، وسيطر علىٰ كيانهم حتَّىٰ جعلوا – وعلىٰ الدَّوام – أقوالهم وأقوال علمائهم هي الصَّواب الذي لا يحتمل الخطأ ، وأقوال غيرهم ولو كانت مجموع الأمَّة خطأً لا يحتمل الصَّواب ...

وكذا صرَّح إمامهم الألباني بأنَّ نزول الله تعالىٰ نزول حقيقي ، فقال في " سلسلة الأحاديث الصَّحيحة وشيء من فقهها وفوائدها" (١٠٨/٦) : " فنزوله نزول حقيقيٌّ يليق بجلاله ، لا يُشبه نزول المخلوقين ، وكذلك دنوُّه عزَّ وجلَّ دنوٌّ حقيقي يليق بعظمته ، وخاص بعباده المتقرِّبين إليه بطاعته ، ووقوفهم بعرفة تلبية لدعوته عزَّ وجلَّ . فهذا هو مذهب السَّلف !!! في النُّزول والدُّنو ، فكن علىٰ علم بذلك " .

فلا حول ولا قوَّة إلَّا بالله ... وما قالوه ... مغالطة كبيرة ، لأنَّه لا بدَّ من الاحتكام للغة العربيَّة في معرفة معاني الآيات الكريمات ، ولا يوجد معنىٰ من المعاني كالذي قالوا ، فإنَّ قولهم لا مكان له من الإعراب في لغة العرب ، إلَّا إذا قلنا بتفويض الكيْف والمعنَىٰ ، وهم يأبون علينا ... بل يقولون بأنَّ التَّفويض من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد ، كما قال ابن تيمية في درء التعارض ، فقد قال في " درء تعارض العقل والنقل " (٢٠٥/١) : " فتبيَّن أنَّ قول أهل التَّفويض الذين يزعمون أنَّهم متَّبعون للسنَّة والسَّلف : من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد " ، والعياذ بالله تعالىٰ ...

بقي أمرٌ قاله الألباني ، وهو قوله : " وكذلك دنوُّه عزَّ وجلَّ دنوٌّ حقيقي يليق بعظمته " .

والدُّنو الذي يقصده الألباني ومن معه من مدَّعي السَّلفيَّة : هو دنوُّ الله تعالىٰ من محمَّد صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وهم بذلك يفسِّرون الدُّنوَّ والتَّدلي الواردين في سورة النَّجم ، وهم به مخالفون لجمهور أهل العلم ... قال الإمام الطَّبري (٣١٠هـ) في " تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (٢٢/ ١٣-١٤) : " الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿**ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى * فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى * مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى**﴾ [النجم: ٨-١١] يَقُولُ تَعَالَىٰ ذِكْرُهُ: ثمَّ دَنَا جِبْرِيلُ مِنْ محمَّد صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَدَلَّىٰ إِلَيْهِ، وَهَذَا مِنَ الْمُؤَخَّرِ الَّذِي مَعْنَاهُ التَّقْدِيمُ، وَإِنَّمَا هُوَ: ثمَّ تَدَلَّىٰ فَدَنَا، وَلَكِنَّهُ حَسُنَ تَقْدِيمُ قَوْلِهِ: ﴿**دَنَا**﴾

[النجم: ٨] ، إِذْ كَانَ الدُّنُوُّ يَدُلُّ عَلَىٰ التَّدَلِّي وَالتَّدَلِّي عَلَىٰ الدُّنُوِّ، كَمَا يُقَالُ: زَارَنِي فُلَانٌ فَأَحْسَنَ، وَأَحْسَنَ إِلَيَّ فَزَارَنِي، وَشَتَمَنِي فَأَسَاءَ، وَأَسَاءَ فَشَتَمَنِي لِأَنَّ الْإِسَاءَةَ هِيَ الشَّتْمُ: وَالشَّتْمُ هُوَ الْإِسَاءَةُ وَبِنَحْوِ الَّذِي قُلْنَا فِي ذَلِكَ قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ ... ثمَّ ذكر من القائلين بذلك : الحسن البصري ، قتادة (١١٨هـ) ، والرَّبيع " .

وقال الإمام البغوي في " معالم التّنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٤/ ٣٠١-٣٠٢) : قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: **﴿ثُمَّ دنا فَتَدَلَّى * فكانَ قابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنى﴾** ، اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَاهُ.

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَحْمَدَ الْمَلِيحِيُّ أَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّعِيمِيُّ أَنَا محمَّد بن يوسف ثنا محمَّد بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا محمَّد بن يوسف ثنا أبو أسامة ثنا زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ أبي الْأَشْوَعِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ فَأَيْنَ قَوْلُهُ: **﴿ثُمَّ دنا فَتَدَلَّى * فَكانَ قابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنى﴾** ؟ قَالَتْ: ذَلِكَ جِبْرِيلُ كَانَ يَأْتِيهِ فِي صُورَةِ الرَّجُلِ وَإِنَّهُ أَتَاهُ هَذِهِ الْمَرَّةَ فِي صُورَتِهِ الَّتِي هِيَ صُورَتُهُ، فَسَدَّ الْأُفُقَ.

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَحْمَدَ الْمَلِيحِيُّ أَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّعِيمِيُّ أَنَا محمَّد بْنُ يُوسُفَ ثَنَا محمَّد بن إسماعيل ثنا طلق بن غنّام ثنا زَائِدَةُ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ زِرًّا عَنْ قَوْلِهِ: **﴿فَكانَ قابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنى﴾** ، قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَىٰ جِبْرِيلَ لَهُ سِتُّمِائَةِ جَنَاحٍ.

فَمَعْنَى الْآيَةِ: ثمَّ دَنَا جِبْرِيلُ بَعْدَ اسْتِوَائِهِ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى مِنَ الْأَرْضِ، **﴿فَتَدَلَّى﴾** فَنَزَلَ إِلَىٰ محمَّد صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ، بَلْ أَدْنَىٰ وَبِهِ قَالَ ابن عباس والحسن وقتادة.

وقيل: فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، تَقْدِيرُهُ: ثمَّ تَدَلَّى فَدَنَا، لِأَنَّ التَّدَلِّيَ سَبَبُ الدُّنُوِّ" .

وعليه : فابن عبَّاس ، والحسن البصري ، وقتادة ، والرَّبيع (١٣٩هـ) ... قالوا : إنَّ مسألة التدنِّي مرتبطة بأمين الوحي جبريل عليه السَّلام ، وليس الأمر كما يعتقد مدَّعو السَّلفيَّة : أنَّ المتدلِّي هو الله تعالىٰ ، ... والذي ذكرناه هو قول جمهور المفسِّرين ... وللاستزادة في هذه المسألة انظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٤/ ١٩٤) ، زاد المسير في علم التفسير (٤/ ١٨٥) ، غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٦/ ٢٠١) ، الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٥/ ٣٢٣) ، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٥/ ٥٠١) ...

وقد انتهىٰ بهم الأمر في هذه المسألة إلىٰ قياس الخالق علىٰ المخلوق ، حيث جعلوا الحركة أمارة ما بين الحيِّ والميِّت ، وفي ذلك قال الإمام ابن تيمية : " ... لأنَّ الحيَّ القيوم يفعل ما يشاء ، ويتحرَّك إذا شاء ، ويهبط ويرتفع إذا شاء ، ويقبض ويبسط ، ويقوم ويجلس إذا شاء ، لأنَّ أمارة ما بين الحيّ والميِّت التحرُّك ، كلُّ حيٍّ متحرِّك لا محالة ، وكل ميِّت غير متحرِّك لا محالة " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٥١) ، (٢/ ٧٢) ، شرح العقيدة الأصفهانية (ص٧٩) .

وأنا أقول له : يا ابن تيمية : إنَّ الأرض جماد لا روح فيها ، وهي تتحرَّك ، ولا يخالف في ذلك إلَّا أعمىٰ البصر والبصيرة ، تماماً كالذي أَلَّف كتاباً بعنوان : " الأدلَّة النَّقليَّة والعقليَّة علىٰ سكون الأرض وحركة الكواكب والنُّجوم " ، وما أَلَّف هذا الكتاب المتهالك إلا لنصرة باطل مذهبه ، بالغشِّ والتَّدليس والكذب والخيانة ، والتَّلاعب بعقول الجهَّال والعميان ، فسبحان مقلِّب القلوب ، ومقسِّم العقول ...

وقد ذكر الله تعالىٰ في الكتاب المجيد أنَّ الجبال تتحرَّك ، فقال : **﴿وَتَرَى الْجِبالَ تَحْسَبُها جامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِما تَفْعَلُونَ﴾** [النمل : ٨٨] ، قال الإمام الشَّعراوي : " فليس غريباً الآن أن نعرف أنَّ للجبال حركة ، وإنْ كنا لا نراها ؛ لأَنَّها ثابتة بالنِّسبة لموقعك منها ؛ لأَنَّك تسير بنفس حركة سيرها ، كما لو أَنَّك وصاحبك في مركب ، والمركب تسير بكما ، فأنت لا تدرك حركة صاحبك لأَنَّك تتحرَّك بنفس حركته .

وقد شبَّه الله حركة الجبال بمرِّ السَّحاب ، فالسحاب لا يمرُّ بحركة ذاتيَّة فيه ، إنَّما يمرُّ بدفْع الرِّياح ، كذلك الجبال لا تمرُّ بحركة ذاتيَّة إنَّما بحركة الأرض كلّها ، وهذا دليل واضح علىٰ حركة الأرض ... " .
انظر : تفسير الشعراوي (١٥/ ٩٥٢٧) .

والغريب في أمر المتمسلفة أَنَّهم تابعوا ابن تيمية حذو القذَّة بالقذَّة ... حتَّىٰ أَنَّهم اعتبروا أقواله مقياساً قاسوا بها أقوال النَّاس وعقائدهم ... مع أنَّ أشهر تلاميذه خالفه أقواله .... فهذا الإمام الذَّهبي ينبري لتوجيه رسالة له ، اشتهرت باسم : " الرِّسالة الذَّهبيَّة " ، نصح فيها شيخه ابن تيمية للعدول عن غيِّه وضلاله ، ونصُّ الرِّسالة هو : " الحمد لله علىٰ ذلَّتي ، يا ربِّ ارحمني وأقلني عثرتي ، واحفظ عليَّ إيماني ، واحزناه علىٰ قلَّة حزني ، واأسفاه علىٰ السُّنَّة وذهاب أهلها ، واشوقاه إلىٰ إخوان مؤمنين يعاونونني علىٰ البكاء ، واحزناه علىٰ فقد أُناس كانوا مصابيح العلم وأهل التَّقوىٰ وكنوز الخيرات ، آه علىٰ وجود درهم حلال وأخ مؤنس .

طوبىٰ لمن شغله عيبه عن عيوب النَّاس ، وتَبّاً لمن شغله عيوبُ النَّاس عن عيبه ، إلىٰ كم ترىٰ القذاة في عين أخيك وتنسىٰ الجذع في عينك ؟ إلىٰ كم تمدح نفسك وشقاشقك وعباراتك وتذمُّ العلماء ، وتتبع عورات النَّاس مع علمك بنهي الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لا تذكروا موتاكم إلَّا بخير ، فإنَّهم قد أفضوا إلىٰ ما قدَّموا " . أخرج الشق الأول منه : الطيالسي في المسند (٣/ ٩٥ برقم ١٥٩٧) .

بلىٰ أعرفُ إنَّك تقول لي لتنصُرَ نفسك : إنَّما الوقيعة في هؤلاء الذين ما شمُّوا رائحة الإسلام ولا عرفوا ما جاء به محمَّد صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو جهاد ، بلىٰ والله عرفوا خيراً ممَّا إذا عمل به العبد فقد فاز ،

وجهلوا شيئاً كثيراً ممَّا لا يعنيهم و" من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه " . أخرجه مالك في الموطأ ، (١/ ٢٦٤ برقم ٥٣) .

يا رجل ، بالله عليك كفَّ عنَّا ، فإنَّك مِحجاجٌ عليم اللسان لا تقرّ ولا تنام ، إيَّاكم والأغلوطات في الدِّين ، كره نبيُّك صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ المسائل وعابها ونهىٰ عن كثرة السُّؤال ، وقال : " إِنَّ أَخۡوَفَ مَا أَخَافُ عَلَىٰ أُمَّتِي كُلُّ مُنَافِقٍ عَلِيمِ اللِّسَانِ" . أخرجه أحمد في المسند ، (١/ ٢٨٩ برقم ١٤٤) ، قال الأرنؤوط : " إسناده قوي. أبو عثمان النهدي: هو عبد الرحمن بن ملّ، وقولُ الحافظ في " التقريب " عن ميمون الكردي: مقبول، غير مقبول، فقد روىٰ عنه جمع ووثقه أبو داود وابن حبان، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال مرة: صالح، وتفرد الأزدي فضعّفه وقد صوب الدارقطني وابن كثير وقفه علىٰ عمر. انظر " مسند عمر " ص ٦٦١ - ٦٦٢ لابن كثير. وأخرجه عبد بن حميد (١١) ، والبزار (٣٠٥) ، والفريابي في " صفة المنافق " (٢٤) والبيهقي في " الشعب " (١٧٧٧) من طرق عن ديلم بن غزوان، بهذا الإسناد. وأخرجه الفريابي (٢٥) من طريق الحسن بن أبي جعفر، عن ميمون الكردي، به. وأخرجه الفريابي (٢٦) من طريق أبي عثمان النهدي، به. وسيأتي برقم (٣١٠) . وله شاهد عن عمران بن حصين بإسناد صحيح عند ابن حبان (٨٠)" .

وكثرة الكلام بغير زلل تقسِّي القلب إذا كان في الحلال والحرام ، فكيف إذا كان في عبارات اليونسيَّة والفلاسفة وتلك الكفريَّات التي تعمي القلوب ؟ والله قد صرنا ضحكة في الوجود ، فإلىٰ كم تنبشُ دقائق الكفريَّات الفلسفيَّة بعقولنا ، يا رجل قد بلعتَ سموم الفلاسفة وتصنيفاتهم مرَّات !!! وكثرة استعمال السُّموم يُدمن عليه الجسم وتكمن والله في البدن . واشوقاه إلىٰ مجلس فيه تلاوة بتدبُّر ، وخشية بتذكُّر ، وصمت بتفكُّر ، واهاً لمجلس يُذكرُ فيه الأبرار ، فعند ذكر الصَّالحين تنزل الرَّحمة ، لا عند ذكر الصَّالحين يُذكرون بالازدراء واللعنة ، كان سيف الحجاج ولسان ابن حزم شقيقين فواخَيتَهما ، بالله خلُّونا من ذكر بدعة الخميس وأكل الحبوب ، وجدوا في ذكر بدع كنا نعدها من أساس الضَّلال ، قد صارت هي محض السنَّة وأساس التَّوحيد ، ومن لم يعرفها فهو كافر أو حمار ، ومن لم يكفِّر فهو أكفر من فرعون ، وتعد النَّصارىٰ مثلنا ، والله في القلوب شكرك إن سَلِمَ لكَ إيمانك بالشَّهادتين فأنت سعيد .

يا خيبة من اتَّبعك فإنه مُعَرَّضٌ للزَّندقة والانحلال !!! ولا سيَّما إذا كان قليل العلم والدِّين باطوليّاً شهوانيّاً ، لكنَّه ينفعك ويجاهد عنك بيده ولسانه ، وفي الباطن عدو لك بحاله وقلبه ، فهل معظم أتباعك إلا قعيدٌ مربوط خفيف العقل ، أو عامي كذّاب بليد الذِّهن ، أو غريب واجم قويُّ المكر ، أو ناشف صالح عديم الفهم ، فإن لم تصدِّقني ففتشهم وزنهم بالعدل .

يا مسلم ، أقدم حمار شهوتك لمدح نفسك ، إلىٰ كم تصادقها وتعادي الأخيار ؟ إلىٰ كم تصدقها وتزدري الأبرار ، إلىٰ كم تعظِّمها وتصغر العباد ، إلىٰ متىٰ تُخاللها وتمقت الزهَّاد ، إلىٰ متىٰ تمدح كلامك

بكيفيَّة لا تمدح بها والله أحاديث الصَّحيحين ، يا ليت أحاديث الصَّحيحين تسلم منك !!! بل في كل وقت تُغيرُ عليها بالتَّضعيف والإهدار ، أو بالتَّأويل والإنكار .

أما آن لك أن ترعوي ؟ أما حان لك أن تتوب وتنيب ، أما أنت في عشر السَّبعين وقد قرب الرَّحيل . بلىٰ والله ما أذكر أنَّك تذكر الموت ، بل تزدري بمن يذكر الموت ، فما أظنُّك تقبل علىٰ قولي ولا تُصغي إلىٰ وعظي ، بل لك همَّة كبيرة في نقض هذه الورقة بمجلدات ، وتقطع لي أذناب الكلام ، ولا تزال تنتصر حتَّىٰ أقول لكَ : والبتة سكت .

فإذا كان هذا حالك عندي وأنا الشَّفوق المحبُّ الواد ، فكيف يكون حالك عند أعدائك ، وأعداؤك والله فيهم صلحاء ، وعقلاء ، وفضلاء ، كما أنَّ أولياءك فيهم فجرة ، وكذبة ، وجهلة ، وبطلة وعور ، وبقر .

قد رضيتُ منك بأن تسبَّني علانية ، وتنتفع بمقالتي سرّاً : " فرحم الله امرءاً أهدىٰ إليَّ عيوبي " . أخرجه الدارمي من كلام عمر بن الخطَّاب (١/ ٥٠٦ برقم ٦٧٥) .

فإنِّي كثير العيوب غزير الذُّنوب ، الويل لي إن أنا لا أتوب ، ووافضيحتي من علَّام الغيوب ، ودوائي عفو الله ومسامحته وتوفيقه وهدايته ، والحمد لله ربِّ العالمين ، وصلَّىٰ الله علىٰ سيِّدنا محمَّد خاتم النَّبيين ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين " . انظر : السيف الصقيل في الردِّ علىٰ رد ابن زفيل (ص٢١٧-٢١٩) .

والرِّسالة ثابتة لا مجال للطَّعن فيها ، وذلك لـ :

(١) أنَّ الإمام الذَّهبي تلميذ من تلاميذ ابن تيمية المشهورين ، وهو لا يعتقد في ابن تيمية العصمة ، بل خالفه وناقشه في العديد من المسائل ، قال الإمام الذَّهبي في معرض كلامه عن ابن تيمية ، علىٰ ما نقله عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني : " وَأَنا لَا أعتقد فِيهِ عصمَة ، بل أَنا مُخَالف لَهُ فِي مسَائِل أَصْلِيَّة وفرعيَّة !!! ... " . انظر : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١/ ١٧٦) .

وقال الإمام الذَّهبي في " تذكرة الحفَّاظ " في حديثه عن ابن تيمية : " وقد انفرد بفتاوىٰ نيل من عِرضِهِ لأجلها ،... فالله تعالىٰ يسامحه ويرضىٰ عنه ، وكلّ أحد من الأمَّة فيؤخذ من قوله ويترك " . انظر : تذكرة الحفاظ (٤٤/ ١٩٢) .

وهذا بعكس من يدَّعون السَّلفية في زماننا ، أولئك الذين أضفوا علىٰ كلام ابن تيمية هالة عظيمة من الجلال والإعظام ، حتَّىٰ وصل الأمر ببعضهم إلىٰ الاعتقاد بأنَّ كلامه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، بدليل أنَّنا لم نر عالماً منهم تجاسر علىٰ تخطئة ابن تيمية ، اللهمَّ إلا الألباني – فيما اطلعت – وقد

ناقشه وخالفه على استحياء ، بل إنَّه حين ناقشه في مسألة " فناء النَّار " ذكر أنَّ لابن تيمية أجراً !!! فيما اجتهد فيه من القول بفناء النَّار ، مع أنَّه لا مجال فيها للاجتهاد ...

فلا مجال البتَّة لاعتقاد عدم صحَّة نسبة الرِّسالة للإمام الذَّهبي ، لأنَّ الدِّين النَّصيحة ، والإنسان أيّاً كان لا يستغني عن النَّصيحة ، والرِّسالة برمَّتها ما خرجت إلا مخرج النَّصيحة ، وقد وصف الإمام الذَّهبي أتباع ابن تيمية في النَّصيحة بقوله : " يا خيبة من اتَّبعك ، فإنَّه معرَّض للزَّندقة والانحلال ، لاسيَّما إذا كان قليل العلم والدِّين باطوليّاً شهوانيّاً . لكنَّه ينفعك ويجاهد عنك بيده ولسانه ، وفي الباطن عدوٌّ لك بحاله وقلبه ، فهل معظم أتباعك إلا قعيد مربوط خفيف العقل ، أو عاميٌّ كذَّاب بليد الذِّهن أو غريب واجم ، قوي المكر أو ناشف صالح عديم الفهم ، فإن لم تصدِّقني ففتِّشهم وزنهم بالعدل ... كما أنَّ أولياءك فيهم فجرة وكذبة وجهلة وبطلة وعور وبقر " . ففي هذا المقطع قيِّم ووزن الإمام الذَّهبي أتباع ابن تيمية ممَّن يدَّعون السَّلفيَّة ، وهذا مدعاة لأن يراجعوا أنفسهم ، فقد وصف أتباعه بأنَّ منهم القعيد والمربوط وخفيف العقل ، وبليد الذِّهن وقوي المكر ، كما أنَّ أوليائه فيهم الفجرة والكذبة والبقر والعور . وفي هذا إشارة إلىٰ أنَّ فكرهم فيه جهل وكذب . وكم نتمنَّىٰ أن تكون نصيحة الإمام الذَّهبي لشيخه ابن تيمية مدعاة لمدَّعي السَّلفيَّة في زماننا كي يراجعوا حساباتهم وأنفسهم ، خاصَّة وأنَّهم ما تركوا عالماً من غير طريقتهم إلا وصموه بالكفر ، والنِّفاق ، والتَّعطيل ، والتَّجهُّم ، والتَّفسيق ، والتَّضليل ...

(٢) أنَّ الإمام الذَّهبي انتقد ابن تيمية غير مرَّة ، من ذلك قوله : " فإن برعت في الأصول وتوابعها من المنطق والحكمة و الفلسفة ، وآراء الأوائل ومجازات العقول ، واعتصمت مع ذلك بالكتاب والسنَّة وأصول السَّلف ، ولفَّقت بين العقل والنَّقل ، فما أظنُّك في ذلك تبلغ رتبة ابن تيمية ولا والله تقربها ، وقد رأيت ما آل أمره إليه من الحطِّ عليه ، والهجر ، والتَّضليل ، والتَّكفير ، والتَّكذيب بحق وبباطل ، فقد كان قبل أن يدخل في هذه الصِّناعة منوَّراً مضيئاً ، علىٰ محيَّاه سيما السَّلف ، ثمَّ صار مظلماً مكسوفاً ، عليه قتمة عند خلائق من النَّاس ، ودجَّالاً أفاكاً كافراً عند أعدائه ، ومبتدعاً فاضلاً محقِّقاً بارعاً عند طوائف من عقلاء الفضلاء ، وحامل راية الإسلام وحامي حوزة الدِّين ومحيي السنَّة عند عوامِّ أصحابه " . انظر : زغل العلم (ص٤٢) .

فالإمام الذَّهبي ذمَّ ابن تيمية بسبب خوضه بالفلسفة ، وهذا الذمُّ منه ينسف مدحه له في تذكرة الحفّاظ حين قال : فما رأيت مثله " . انظر : تذكرة الحفاظ (٤/ ١٩٢) .

وقال الإمام الذَّهبي : " فوالله ما رمقت عيني أوسع علماً ولا أقوىٰ ذكاء من رجل يقال له : ابن تيمية ، مع الزُّهد في المأكل والملبس والنِّساء ، ومع القيام في الحقِّ ، والجهاد بكلِّ ممكن ، وقد تعبتُ في وزنه

وفتشته حتَّىٰ مللت في سنين متطاولة ، فما وجدت قد أخَّره بين أهل مصر والشام ومقتته نفوسهم وازدروا به وكذَّبوه وكفَّروه إلا الكبر والعجب ، وفرط الغرام في رياسة المشيخة والازدراء بالكبار ، فانظر كيف وبال الدَّعاوي ومحبَّة الظهور ، نسأل الله تعالىٰ المسامحة ، فقد قام عليه أناس ليسوا بأورع منه ، ولا أعلم منه ، ولا أزهد منه ، بل يتجاوزون عن ذنوب أصحابهم وآثام أصدقائهم ، وما سلطهم الله عليه بتقواهم وجلالتهم بل بذنوبه ، وما دفعه الله عنه وعن أتباعه أكثر ، وما جرىٰ عليهم إلا بعض ما يستحقُّون ، فلا تكن في ريب من ذلك " . انظر : زغل العلم (ص٣٨) .

(٣) أثبت رسالة الإمام الذَّهبي لشيخه ابن تيمية الإمام شمس الدِّين محمَّد بن عبد الرَّحمن السَّخاوي (٩٠٢هـ) ، فقال : " وقد رأيت له – أي للذَّهبي – عقيدة مجيدة ، ورسالة كتبها لابن تيمية هي لدفع نسبته لمزيد تعصُّبه مفيدة " . انظر : الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (ص٧٧) .

وكذلك أثبتها الأستاذ الدُّكتور بشَّار عواد معروف ، فقال عن الرِّسالة : " وهي رسالة بعث بها الذَّهبي إلىٰ شيخه ورفيقه أبي العبَّاس ابن تيمية الحرَّاني ينصحه فيها ويعاتبه في بعض تصرُّفاته ، وهي رسالة مفيدة في تبيان عقيدة الذَّهبي وقد ذكرها السَّخاوي في الإعلان ... وذهب بعضهم إلىٰ القول بأنَّها مزوَّرة ، ولا عبرة بذلك " . انظر : الذهبي ومنهجه في كتابه تأريخ الإسلام (ص١٤٦) .

وذكر الأستاذ الدُّكتور بشَّار عواد معروف نُسخ الرِّسالة ، وأنَّها موجودة في : دار الكتب المصريَّة بخط تقيِّ الدِّين ابن قاضي شهبة الأسدي المتوفَّىٰ سنة (٨٥١ هـ) رقم (١٨٨٢٣) ، وفي : دار الكتب الظَّاهريَّة برقم (١٣٤٧) ، وقد نقلتها من كتاب : " السَّيف الصَّقيل في الردِّ علىٰ ابن زفيل " للإمام تقيِّ الدِّين علي بن عبد الكافي السُّبْكِي المتوفَّىٰ سنة (٧٥٦هـ) ...

وعندما كنت في كلِّيَّة أُصول الدِّين الجامعيَّة سألت الأستاذ الدُّكتور بشَّار عواد عن الرِّسالة ومدىٰ ثبوتها عن الإمام الذَّهبي ، فأكَّد لي ثبوتها ثمَّ أرشدني إلىٰ مظانِّ كلامه السَّابق ، جزاه الله تعالىٰ خيراً ...

وعلىٰ كلِّ حال فإنَّ الواجب علىٰ علماء الأمَّة أن يوقفوا هؤلاء وأمثالهم عند حدِّهم ، فقد بغوا وطغوا وتطاولوا علىٰ علماء الأمَّة بجهلهم وأموالهم ، وكذا بالكتب المزوَّقة التي تُوزَّع بالملايين فتُهدىٰ ولا تُباع في مختلف الأصقاع !!! ... فالواجب أن تجتمع الكلمة علىٰ التَّحذير منهم ، بكشف مخازيهم وضلالاتهم ، وعيوبهم ، وإفلاسهم العلمي ، فقد استغلُّوا غفلة النَّاس وجهلهم ، فعمدوا إلىٰ نشر ترَّهاتهم وخُزعبلاتهم التي أخمدها علماء الأُمَّة في القرن الثَّامن الهجري ، وبقيت خامدة الأنفاس لا تقوىٰ علىٰ الحراك حتَّىٰ القرن الثَّاني عشر ، فوجدت الهمج الرِّعاع الذين اعتنقوها واعتقدوها مرَّة ثانية بعد أسلافهم من الحشويَّة والمشبِّهة ، الذين طغوا في البلاد ، وأكثروا فيها الفساد...

وبعد هذه الإطلالة السَّريعة علىٰ بعض من عقائد من أجروا النُّزول علىٰ ظاهر معناه ... نعود ثانية إلىٰ أقوال فحول الأمَّة وأساطينها المنزِّهين لله تعالىٰ عن الحركة والانتقال ، والمفوِّضين معنىٰ النُّزول المُضاف إلىٰ الله تعالىٰ إليه سبحانه ... فنقول :

وقال الإمام أبو بكر محمَّد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري الحنفي (٣٨٠هـ) في " التَّعرُّف لمذهب أهل التصوُّف" (ص٣٧) : " وَاخْتلفُوا فِي الْإِتْيَان ، والمجيء وَالنُّزُول ، فَقَالَ الْجُمْهُور مِنْهُم : إِنَّهَا صِفَات لَهُ كَمَا يَلِيق بِهِ ، وَلَا يعبَّر عَنْهَا بِأَكْثَرَ من التِّلَاوَة وَالرِّوَايَة ، وَيجب الْإِيمَان بهَا ، وَلَا يجب الْبَحْث عَنْهَا " .

وقال الإمام العَلاَّمَةُ ، شَيْخُ المَالِكِيَّة ، أَبُو محمَّد عَبْدُ الوَهَّابِ بنُ عَلِيّ بن نَصْرِ بن أَحْمَدَ بنِ حُسَيْن بن هَارُوْنَ ابْنِ أَمِيْرِ العَرَبِ مَالِكِ بن طوق التَّغْلِبِيُّ ، العِرَاقِيُّ ، الفَقِيْهُ، المَالِكِيُّ ، مِنْ أَولاَد صَاحِب الرَّحْبَة (٤٢٢هـ) في "شرح عقيدة مالك الصَّغير " (ص٢٨) : " ولا يجوز أنْ يثبت له كيفيَّة ، لأنَّ الشَّرعَ لم يَرِد بذلك ، ولا أخبر النَّبيُّ عليه السَّلام فيه بشيء ، ولا سألَتْه الصَّحابة عنه ، ولأنَّ ذلك يرجع إلىٰ التَّنقُّل والتَّحوُّل وإشغال الحَيِّز والافتقار إلىٰ الأماكِن ، وذلك يَؤُول إلىٰ التَّجسِيم وإلىٰ قِدَم الأجسام ، وهذا كُفرٌ عِند كافَّة أهل الإسلام " .

فتفسير النُّزول بمعنىٰ الحركة والنقلة والتَّحوُّل وإشغال الحَيِّز ، تصريح بالجسميَّة والافتقار إلىٰ الأماكِن ، وذلك يَؤُول إلىٰ التَّجسِيم وإلىٰ قِدَم الأجسام ، وهذا كُفرٌ عِند كافَّة أهل الإسلام ، كما ذكر شَيْخُ المَالِكِيَّة ، أَبُو محمَّد عَبْدُ الوَهَّابِ بنُ عَلِيّ بن نَصْرِ بن أَحْمَدَ بنِ حُسَيْن بن هَارُوْنَ ابْنِ أَمِيْرِ العَرَبِ مَالِكِ بن طوق التَّغْلِبِيُّ الذي قال عنه الخطيب في تاريخه : " وكان ثقة ، ولم يلق من المالكيين أحداً أفقه منه ، وكان حسن النَّظر جيِّد العبارة ، وذكره ابن بسام في كتاب " الذَّخيرة " ، فقال : كان بقية النَّاس ، ولسان أصحاب القياس... انظر : تاريخ بغداد وذيوله (١١/ ٣٢) .

وقال الإِمَامُ ، الحَافِظُ ، المُجَوِّدُ ، المُقْرِئُ ، الحَاذِقُ ، عَالِمُ الأَنْدَلُسِ ، أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بنُ سَعِيْدِ بنِ عُثْمَانَ بنِ سَعِيْدِ بنِ عُمَرَ الأُمَوِيُّ مَوْلاَهُمُ ، الأَنْدَلُسِيُّ ، القُرْطُبِيُّ ، ثمَّ الدَّانِي ، وَيُعْرَف قَدِيْماً : بِابْنِ الصَّيْرَفِيِّ (٤٤٤هـ) : " ومن قولهم : إنَّ الله جلَّ جلاله وتقدَّست أسماؤه : ينزل في كلِّ ليلة إلىٰ السَّماء الدُّنيا في الثُّلث الباقي من الليل ، فيقول : " هل من داع يدعوني فأستجيب له ؟ وهل من سائل يسألني فأعطيه ؟ وهل من مستغفر يستغفرني فأغفر له " ؟ حتَّىٰ ينفجر الصُّبح ، علىٰ ما صحَّت به الأخبار ، وتواترت به

الآثار عن رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ونزوله تبارك وتعالىٰ كيف شاء، بلا حدٍّ ، ولا تكييف ، ولا وصف بانتقال ، ولا زوال .

وقال بعض أصحابنا : ينزل أمره تبارك وتعالىٰ ، واحتجَّ بقوله عزَّ وجلَّ : **﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَماواتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾** [الطلاق : ١٢] . وكذا روىٰ حبيب عن مالك بن أنس رحمه الله . وسئل الأوزاعيُّ عن التنزُّل ، فقال : يفعل الله ما يشاء ، أي : يظهر من أفعاله ما يشاء !! حدَّثنا عبد الرَّحمن بن عثمان ، قال : نا قاسم بن أصبغ ، قال : نا أحمد بن زهير ، قال : نا عبد الوهَّاب بن نجدة ، قال : نا بقيَّة بن الوليد ، قال : نا الأوزاعي ، قال : كان مكحول (١١٢هـ) ، والزُّهري يقولان : أمرَّ الأحاديث كما جاءت .

قال أبو عمرو : وهذا دين الأمَّة ، وقول أهل السُّنَّة في هذه الصِّفات أن تمرَّ كما جاءت بغير تكييف ، ولا تحديد ، فمن تجاوز المرويَّ فيها ، وكيَّف شيئاً منها ، ومثلها بشيء من جوارحنا وآلتنا ، فقد ضلَّ واعتدىٰ ، وابتدع في الدِّين ما ليس منه ، وخرق إجماع المسلمين ، وفارق أئمَّة الدِّين " . انظر : الرسالة الوافية لمذهب أهل السُّنَّة في الاعتقادات وأصول الديانات (ص١٣٤-١٣٨) .

وقال الإمام ، العَلاَّمَةُ ، الثَّبْتُ ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ ، أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ الحُسَيْنِ بنِ عَلِيِّ بنِ مُوْسَىٰ الخُسْرَوْجِرديُّ ، البيهقي ، الخُرَاسَانِيُّ ، الفَقِيْهُ ، الحَافِظُ الأُصُوْلِي ، الدِّين الوَرِع ، وَاحِدُ زَمَانِهِ فِي الحِفْظِ ، وَفَرِدُ أَقرَانه فِي الإِتْقَان وَالضَّبط (٤٥٨هـ) في " الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد علىٰ مذهب السلف وأصحاب الحديث " (ص١١٦) : " في كلامه علىٰ حديث : " يَنْزِلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَىٰ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ ، فَيَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ " . قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ فِيمَا وَرَدَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ أَمْثَالِ هَذَا ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي تَأْوِيلِهِ ، ثمَّ إِنَّهُمْ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ: مِنْهُمْ مَنْ قَبِلَهُ وَآمَنَ بِهِ وَلَمْ يُؤَوِّلْهُ وَوَكَلَ عِلْمَهُ إِلَىٰ اللَّهِ وَنَفَىٰ الْكَيْفِيَّةَ وَالتَّشْبِيهَ عَنْهُ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَبِلَهُ وَآمَنَ بِهِ وَحَمَلَهُ عَلَىٰ وَجْهٍ يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ فِي اللُّغَةِ وَلَا يُنَاقِضُ التَّوْحِيدَ " .

وقال الإمام البيهقي "الأسماء والصفات " (٢/ ٣٧٦-٣٧٨) : " أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْحَارِثِ الْفَقِيهُ ، أنا أَبُو محمَّد بْنُ حَيَّانَ أَبُو الشَّيخ الْأَصْبَهَانِيُّ ، قَالَ : وَفِيمَا أَجَازَنِي جَدِّي يَعْنِي مَحْمُودَ بْنَ الْفَرَحِ ، قَالَ : قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ (٢٣٨هـ) : سَأَلَنِي ابْنُ طَاهِرٍ عَنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يَعْنِي فِي النُّزُولِ ـ فَقُلْتُ لَهُ : النُّزُولُ بِلَا كَيْفٍ .

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ : هَذَا الْحَدِيثُ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي الصِّفَاتِ كَانَ مَذْهَبُ السَّلَفِ فِيهَا الْإِيمَانَ بِهَا ، وَإِجْرَاءَهَا عَلَىٰ ظَاهِرِهَا وَنَفْيَ الْكَيْفِيَّةِ عَنْهَا . وَذَكَرَ الْحِكَايَةَ الَّتِي أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْحَارِثِ الْفَقِيهُ ، أنا أَبُو محمَّد بْنُ حَيَّانَ ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ محمَّد الدَّارَكِيُّ ، ثنا أَبُو زُرْعَةَ ، ثنا ابْنُ مُصَفًّىٰ ، ثنا بَقِيَّةُ ، ثنا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، وَمَكْحُولٍ ، قَالَا : امْضُوا الْأَحَادِيثَ عَلَىٰ مَا جَاءَتْ .

وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ ، ثنا أَبُو بَكْرٍ محمَّد بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَالَوَيْهِ ، ثنا محمَّد بْنُ بِشْرِ بْنِ مَطَرٍ ، ثنا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، قَالَ : سُئِلَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ فِي التَّشْبِيهِ ، فَقَالُوا : أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفِيَّةٍ .

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ (٣٨٨هـ) : وَقَدْ رُوِّينَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّ رَجُلاً قَالَ لَهُ : كَيْفَ يَنْزِلُ ؟ فَقَالَ لَهُ بِالْفَارِسِيَّةِ : (كدخدَائ كارخويش كن) يَنْزِلُ كَمَا يَشَاءُ .

أَخْبَرَنَا أَبُو عُثْمَانَ ، ثنا أَبُو يَعْقُوبَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعَدْلُ ، ثنا مَحْبُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَاضِي ، ثنا جَدِّي أَبُو بَكْرٍ محمَّد بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَحْبُوبٍ ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ حَيَوَيْهِ ، حدثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَتَكِيُّ ، ثنا محمَّد بْنُ سَلَّامٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ ، فَذَكَرَ حِكَايَةً قَالَ فِيهَا : فَقَالَ الرَّجُلُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، كَيْفَ يَنْزِلُ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ : " كدخاي كارخويش كن " يَنْزِلُ كَيْفَ يَشَاءُ .

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَإِنَّمَا يُنكِرُ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْحَدِيثِ مَنْ يَقِيسُ الْأُمُورَ فِي ذَلِكَ بِمَا يُشَاهِدُهُ مِنَ النُّزُولِ الَّذِي هُوَ نَزْلَةٌ مِنْ أَعْلَىٰ إِلَىٰ أَسْفَلَ ، وَانْتِقَالٌ مِنْ فَوْقٍ إِلَىٰ تَحْتٍ ، وَهَذَا صِفَةُ الْأَجْسَامِ وَالْأَشْبَاحِ ، فَأَمَّا نُزُولُ مَنْ لَا يَسْتَوْلِي عَلَيْهِ صِفَاتُ الْأَجْسَامِ ، فَإِنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي غَيْرُ مُتَوَهَّمَةٍ فِيهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ قُدْرَتِهِ وَرَأْفَتِهِ بِعِبَادِهِ ، وَعَطْفِهِ عَلَيْهِمْ وَاسْتِجَابَتِهِ دُعَائِهِمْ وَمَغْفِرَتِهِ لَهُمْ ، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ، لَا يَتَوَجَّهُ عَلَىٰ صِفَاتِهِ كَيْفِيَّةٌ ، وَلَا عَلَىٰ أَفْعَالِهِ كِمِّيَّةٌ ، سُبْحَانَهُ **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ : ١١] .

وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَعَالِمِ السُّنَنِ : وَهَذَا مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي أُمِرْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِظَاهِرِهِ ، وَأَنْ لَا نَكْشِفَ عَنْ بَاطِنِهِ ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ ، فَقَالَ : **﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾** [آل عمران: ٧] : الْآيَةَ ، فَالْمُحْكَمُ مِنْهُ يَقَعُ بِهِ الْعِلْمُ الْحَقِيقِيُّ وَالْعَمَلُ ، وَالْمُتَشَابِهُ يَقَعُ بِهِ الْإِيمَانُ وَالْعِلْمُ الظَّاهِرُ ، وَيُوكَلُ بَاطِنُهُ إِلَىٰ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَهُوَ مَعْنَىٰ قَوْلِهِ: **﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾** [آل عمران: ٧] ، وَإِنَّمَا حَظُّ الرَّاسِخِينَ أَنْ يَقُولُوا : آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا .

وَكَذَلِكَ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا الْبَابِ فِي الْقُرْآنِ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾** [البقرة: ٢١٠] ، وَقَوْلِهِ: **﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾** [الفجر: ٢٢] وَالْقَوْلُ

فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عِنْدَ عُلَمَاءِ السَّلَفِ هُوَ مَا قُلْنَاهُ ، وَرُوِيَ مِثْلُ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

وَقَدْ زَلَّ بَعْضُ شُيُوخِ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِمَّنْ يُرْجَعُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ بِالْحَدِيثِ وَالرِّجَالِ ، فَحَادَ عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ حِينَ رَوَى حَدِيثَ النُّزُولِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى نَفْسِهِ ، فَقَالَ : إِنْ قَالَ قَائِلٌ : كَيْفَ يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ ؟ قِيلَ لَهُ : يَنْزِلُ كَيْفَ يَشَاءُ . فَإِنْ قَالَ : هَلْ يَتَحَرَّكُ إِذَا نَزَلَ ؟ فَقَالَ : إِنْ شَاءَ يَتَحَرَّكُ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَتَحَرَّكْ . وَهَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ عَظِيمٌ ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِالْحَرَكَةِ ، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ وَالسُّكُونَ يَتَعَاقَبَانِ فِي مَحِلٍّ وَاحِدٍ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِالْحَرَكَةِ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِالسُّكُونِ ، وَكِلَاهُمَا مِنْ أَعْرَاضِ الْحَدَثِ ، وَأَوْصَافِ الْمَخْلُوقِينَ ، وَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مُتَعَالٍ عَنْهُمَا ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ . فَلَوْ جَرَى هَذَا الشَّيخ عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ وَلَمْ يُدْخِلْ نَفْسَهُ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ لَمْ يَكُنْ يَخْرُجُ بِهِ الْقَوْلُ إِلَى مِثْلِ هَذَا الْخَطَأِ الْفَاحِشِ . قَالَ : وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذَا لِكَيْ يُتَوَقَّى الْكَلَامُ فِيمَا كَانَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ ، فَإِنَّهُ لَا يُثْمِرُ خَيْراً وَلَا يُفِيدُ رُشْداً ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ الْعِصْمَةَ مِنَ الضَّلَالِ ، وَالْقَوْلِ بِمَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْفَاسِدِ وَالْمُحَالِ .

وَقَالَ الْقُتَيْبِيُّ (٢٧٦هـ) : قَدْ يَكُونُ النُّزُولُ بِمَعْنَى إِقْبَالٍ عَلَى الشَّيْءِ بِالْإِرَادَةِ وَالنِّيَّةِ ، وَكَذَلِكَ الْهُبُوطُ وَالِارْتِفَاعُ وَالْبُلوغُ وَالْمَصِيرُ ، وَأَشْبَاهُ هَذَا الْكَلَامِ ، وَذَكَرَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ . قَالَ : وَلَا يُرَادُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا انْتِقَالٌ يَعْنِي بِالذَّاتِ ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْقَصْدُ إِلَى الشَّيْءِ بِالْإِرَادَةِ وَالْعَزْمِ وَالنِّيَّةِ .

قُلْتُ : وَفِيمَا قَالَهُ أَبُو سُلَيْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ كِفَايَةٌ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى مَعْنَاهُ الْقُتَيْبِيُّ فِي كَلَامِهِ ، فَقَالَ : لَا نُحَتِّمُ عَلَى النُّزُولِ مِنْهُ بِشَيْءٍ ، وَلَكِنَّا نُبَيِّنُ كَيْفَ هُوَ فِي اللُّغَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ .

وَقَرَأْتُ بِخَطِّ الْأُسْتَاذِ أَبِي عُثْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ الدَّعَوَاتِ عَقِيبَ حَدِيثِ النُّزُولِ : قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورٍ يَعْنِي الْحَمْشَاذِيَّ (٣٨٨هـ) عَلَى إِثْرِ الْخَبَرِ : وَقَدِ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي قَوْلِهِ : " يَنْزِلُ اللَّهُ " فَسُئِلَ أَبُو حَنِيفَةَ عَنْهُ ، فَقَالَ : يَنْزِلُ بِلَا كَيْفٍ .

وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ : نُزُولُهُ إِقْبَالُهُ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَنْزِلُ نُزُولاً يَلِيقُ بِالرُّبُوبِيَّةِ بِلَا كَيْفٍ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ نُزُولُهُ مِثْلَ نُزُولِ الْخَلْقِ بِالتَّجَلِّي وَالتَّمَلِّي ، لِأَنَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ مُنَزَّهٌ عَنْ أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ مِثْلَ صِفَاتِ الْخَلْقِ ، كَمَا كَانَ مُنَزَّهاً عَنْ أَنْ تَكُونَ ذَاتُهُ مِثْلَ ذَاتِ الْغَيْرِ ، فَمَجِيئُهُ وَإِتْيَانُهُ وَنُزُولُهُ عَلَى حَسْبِ مَا يَلِيقُ بِصِفَاتِهِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهٍ وَكَيْفِيَّةٍ . ثُمَّ رَوَى الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ عُقَيْبَ حِكَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ حِينَ سُئِلَ عَنْ كَيْفِيَّةِ نُزُولِهِ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : " كد خداي كارخويش كن " يَنْزِلُ كَيْفَ يَشَاءُ . وَقَدْ سَبَقَتْ مِنْهُ هَذِهِ الْحِكَايَةُ بِإِسْنَادِهِ وَكَتَبْتُهَا حَيْثُ ذَكَرَهَا أَبُو سُلَيْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ " .

وقد اشتمل كلام الإمام البيهقي على أمور عدَّة :

(١) أنَّ مَذْهَبُ أغلب السَّلَفِ في النُّزول وغيره فيما يُوهم التَّشبيه : الإقرار مع الإمرار على ظاهر اللفظ لا على ظاهر المعنى ، ووكل العلم به إلى الله تعالى ، ... فالله تعالى لا كيف له ، إذ الكيف من لوازم الأجسام ، والله يتنزَّه عن ذلك . وَأنَّ النُّزول وما شابهه من لوازم المحدثات هو مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي أُمِرْنَا أَنْ لَا نَكْشِفَ عَنْ بَاطِنِهِ ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ ، وَإِنَّمَا حَظُّ الرَّاسِخِينَ منه أَنْ يَقُولُوا : آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا .

(٢) أنَّ من يقولون بالنُّزول على معنى النُّقلة والحركة من مكان إلى مكان ، هم من قاس الغائب على الشَّاهد ، فقد قاسوا الْأُمُورَ فِي ذَلِكَ بِمَا يُشَاهِدُونهُ مِنَ النُّزُولِ الَّذِي هُوَ نَزْلَةٌ مِنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلَ ، وَانْتِقَالٌ مِنْ فَوْقٍ إِلَى تَحْتٍ ، وَهَذَا صِفَةُ الْأَجْسَامِ وَالْأَشْبَاحِ ، فَأَمَّا نُزُولُ مَنْ تنزَّه عن الجسميَّة ، فَإِنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي غَيْرُ مُتَوَهَّمَةٍ فِيهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ قُدْرَتِهِ وَرَأْفَتِهِ بِعِبَادِهِ ، وَعَطْفِهِ عَلَيْهِمْ وَاسْتِجَابَتِهِ دُعَائِهِمْ وَمَغْفِرَتِهِ لَهُمْ ، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ، لَا يَتَوَجَّهُ عَلَى صِفَاتِهِ كَيْفِيَّةٌ ، وَلَا عَلَى أَفْعَالِهِ كِمِّيَّةٌ ...

(٣) ذكر الإمام بعضاً من تأويلات أهل العلم للنُّزول ، منها : إِقْبَالُهُ سبحانه وتعالى على العباد الداعين والمستغفرين بالإجابة واللطف ، ومنها : يَنْزِلُ نُزُولاً يَلِيقُ بِالرُّبُوبِيَّةِ بِلَا كَيْفٍ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ نُزُولُهُ مِثْلَ نُزُولِ الْخَلْقِ ، لِأَنَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ مُنَزَّهٌ عَنْ أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ مِثْلَ صِفَاتِ الْخَلْقِ ...لأنَّه سبحانه لا شبيه له ولا نظير ولا مثيل ، لا في الذَّات ولا في الصِّفات ولا في الأفعال ...

(٤) وأخيراً ردَّ على القائلين بالنُّزول على معنى الحركة والنُّقلة ، أولئك الذين حادوا عن طريق الحقِّ حِينَ رَوَوا حَدِيثَ النُّزُولِ ، ثمَّ أَقْبَلَوا عَلَى أنفسهم ، فَقَالَوا : إِنْ قَالَ قَائِلٌ : كَيْفَ يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ ؟ قِيلَ لَهُ : يَنْزِلُ كَيْفَ يَشَاءُ . فَإِنْ قَالَ : هَلْ يَتَحَرَّكُ إِذَا نَزَلَ ؟ فَقيل له : إِنْ شَاءَ يَتَحَرَّكُ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَتَحَرَّكْ . وَهَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ عَظِيمٌ ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِالْحَرَكَةِ ، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ وَالسُّكُونَ يَتَعَاقَبَانِ فِي مَحِلٍّ وَاحِدٍ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِالْحَرَكَةِ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِالسُّكُونِ ، وَكِلَاهُمَا مِنْ أَعْرَاضِ الْحَدَثِ ولوازمه ، وَأَوْصَافِ الْمَخْلُوقِينَ ، وَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مُتَعَالٍ عَنْهُمَا ، **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورى : ١١] ...

وقال الإمام البيهقي أيضاً في " السُّنن الكبرى" (٣/ ٤) : " أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا محمَّد أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ الْمُزَنِيَّ (٣٥٦هـ) يَقُولُ : " حَدِيثُ النُّزُولِ قَدْ ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وُجُوهٍ صَحِيحَةٍ . وَوَرَدَ فِي التَّنْزِيلِ مَا يُصَدِّقُهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : **﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾** [الفجر : ٢٢] ، وَالنُّزُولُ وَالْمَجِيءُ صِفَتَانِ مَنْفِيَّتَانِ عَنِ اللهِ تَعَالَى مِنْ طَرِيقِ الْحَرَكَةِ وَالِانْتِقَالِ مِنْ حَالٍ

إِلَىٰ حَالٍ ، بَلْ هُمَا صِفَتَانِ مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَىٰ بِلَا تَشْبِيهٍ ، جَلَّ اللهُ تَعَالَىٰ عَمَّا تَقُولُ الْمُعَطِّلَةُ لِصِفَاتِهِ ، وَالْمُشَبِّهَةُ بِهَا عُلُوًّا كَبِيرًا " .

قُلْتُ : وَكَانَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللهُ يَقُولُ : إِنَّمَا يُنْكِرُ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْحَدِيثِ مَنْ يَقِيسُ الْأُمُورَ فِي ذَلِكَ بِمَا يُشَاهِدُهُ مِنَ النُّزُولِ الَّذِي هُوَ تَدَلِّي مِنْ أَعْلَىٰ إِلَىٰ أَسْفَلَ ، وَانْتِقَالٌ مِنْ فَوْقٍ إِلَىٰ تَحْتٍ وَهَذِهِ صِفَةُ الْأَجْسَامِ وَالْأَشْبَاحِ ، فَأَمَّا نُزُولُ مَنْ لَا تَسْتَوْلِي عَلَيْهِ صِفَاتُ الْأَجْسَامِ ، فَإِنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي غَيْرُ مُتَوَهَّمَةٍ فِيهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ قُدْرَتِهِ وَرَأْفَتِهِ بِعِبَادِهِ ، وَعَطْفِهِ عَلَيْهِمْ ، وَاسْتِجَابَتِهِ دُعَاءَهُمْ ، وَمَغْفِرَتِهِ لَهُمْ ، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ لَا يَتَوَجَّهُ عَلَىٰ صِفَاتِهِ كَيْفِيَّةٌ وَلَا عَلَىٰ أَفْعَالِهِ كَمِّيَّةٌ ، سُبْحَانَهُ **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** " .

فقد أكَّد الإمام البيهقي في كلامه السَّابق علىٰ :

(١) أنَّه لا مجال البتَّة لإنكار النُّزول فقَدْ ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وُجُوهٍ صَحِيحَةٍ ، لكن لا يجوز البتة أن يفسَّر النُّزول بأي معنىٰ من معاني البشر ، كالْحَرَكَةِ وَالِانْتِقَالِ مِنْ حَالٍ إِلَىٰ حَالٍ ...

(٢) أنَّ من ينكر النُّزول وما أشبهه إنما هم مَنْ يَقِيسُ الْأُمُورَ فِي ذَلِكَ بِمَا يُشَاهِدُهُ مِنَ النُّزُولِ الَّذِي هُوَ تَدَلِّي مِنْ أَعْلَىٰ إِلَىٰ أَسْفَلَ ، وَانْتِقَالٌ مِنْ فَوْقٍ إِلَىٰ تَحْتٍ ، وَهَذِهِ صِفَةُ الْأَجْسَامِ وَالْأَشْبَاحِ ، فَأَمَّا نُزُولُ مَنْ لَا تَسْتَوْلِي عَلَيْهِ صِفَاتُ الْأَجْسَامِ ، فَإِنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي غَيْرُ مُتَوَهَّمَةٍ فِيهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ قُدْرَتِهِ وَرَأْفَتِهِ بِعِبَادِهِ ، وَعَطْفِهِ عَلَيْهِمْ ، وَاسْتِجَابَتِهِ دُعَاءَهُمْ ، وَمَغْفِرَتِهِ لَهُمْ ...

وقال الإِمَامُ ، العَلاَّمَةُ ، حَافِظُ المَغْرِبِ ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ ، أَبُو عُمَرَ يُوْسُفُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ محمَّد بن عَبْدِ البَرِّ بنِ عَاصِمٍ النَّمَرِيُّ ، الأَنْدَلُسِيُّ ، القُرْطُبِيُّ ، المَالِكِيُّ ، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ الفَائِقَة (٤٦٣هـ) في "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" (١٥٣/٧) : " وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا عِنْدَهُمْ مِثْلُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : **﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾** ، وَمِثْلُ قَوْلِهِ : **﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾** ، كُلُّهُمْ يَقُولُ : يَنْزِلُ وَيَتَجَلَّىٰ وَيَجِيءُ بِلَا كَيْفٍ ، لَا يَقُولُونَ : كَيْفَ يَجِيءُ ، وَكَيْفَ يَتَجَلَّىٰ ، وَكَيْفَ يَنْزِلُ ، وَلَا مِنْ أَيْنَ جَاءَ ، وَلَا مِنْ أَيْنَ تَجَلَّىٰ ، وَلَا مِنْ أَيْنَ يَنْزِلُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ كَشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ وَتَعَالَىٰ عَنِ الْأَشْيَاءِ وَلَا شَرِيكَ لَهُ " .

فالإمام ابن عبد البرِّ يؤكِّد علىٰ أنَّ للنُّزول نظائر ، مثل : المجئ ... لكن لا يجوز بحال أن يقال : كَيْفَ يَجِيءُ ، وَكَيْفَ يَنْزِلُ ، وَلَا مِنْ أَيْنَ جَاءَ ، وَلَا مِنْ أَيْنَ تَجَلَّىٰ ، وَلَا مِنْ أَيْنَ يَنْزِلُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ كَشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ ، وَتَعَالَىٰ عَنِ الْأَشْيَاءِ وَلَا شَرِيكَ لَهُ ، وهو بهذا يردُّ علىٰ من جعلوه تعالىٰ علىٰ العرش ، وأنَّه ينزل عن كرسيِّه إلىٰ كرسي آخر ، وأنَّه له في كلِّ سماء كرسي ... تعالىٰ الله عن ذلك علوّاً كبيراً ...

وقال الفقيه ، المتكلِّم ، العَلاَّمَةُ ، المُفْتِي ، أَبُو المُظَفَّرِ طَاهِرُ بنُ محمَّد الإِسفرَايينِيّ (٤٧١هـ) في "التَّبصير في الدِّين وتمييز الفرقة النَّاجية عن الفرق الهالكين" (ص١٦٠-١٦١) : " ... وأن تعلم أنَّ الحركة ، والسُّكون ، والذَّهاب ، والمجيء ، والكون في المكان ، والاجتماع ، والافتراق ، والقُرب ، والبُعد من طريق المسافة ، والاتِّصال ، والانفصال ، والحجم ، والجرم ، والجثَّة ، والصُّورة ، والشَّكل ، والحيِّز ، والمقدار ، والنَّواحي ، والأقطار ، والجوانب ، والجهات كلّها لا تجوز عليه تعالىٰ ، لأنَّ جميعها يوجب الحدَّ والنِّهاية .... وأن تعلم أنَّ كل ما دلَّ علىٰ حدوث شيء من الحدِّ ، والنِّهاية ، والمكان ، والجهة ، والسُّكون ، والحركة ، فهو مستحيل عليه سبحانه وتعالىٰ ، لأنَّ ما لا يكون محدثاً لا يجوز عليه ما هو دليل علىٰ الحدوث " .

فالإمام الإِسفرَايينِيّ يقول بوجوب تنزيه الله تعالىٰ عن جميع لوازم المحدثات ، مثل : الحركة ، والسُّكون ، والذَّهاب ، والمجيء ، والكون في المكان ، والاجتماع ، والافتراق ، والقُرب ، والبُعد من طريق المسافة ، والاتِّصال ، والانفصال ، والحجم ، والجِرم ، والجثَّة ، والصُّورة ، ... لأنَّ جميعها يوجب الحدَّ والنَّهاية .... وأنَّ جميع الأمور السَّابقة وما شابهها مستحيل عليه سبحانه وتعالىٰ ، لأنَّ ما لا يكون محدثاً لا يجوز عليه ما هو دليل علىٰ الحدوث ، وهذه عقيدة ودين جمهور أهل السُّنَّة والجماعة ، ولا عبرة بمن خالف ، فرأيه زائف تالف ...

وقال الشَّيخ ، الإِمَامُ ، البَحْر ، حجَّةُ الإِسْلاَم ، أُعجوبَة الزَّمَان ، زَيْنُ الدِّين ، أَبُو حَامِد محمَّد بنُ محمَّد بنِ محمَّد بنِ أَحْمَدَ الطُّوْسِيّ ، الشَّافِعِيّ ، الغَزَّالِي ، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ ، وَالذَّكَاءِ المُفرِط (٥٠٥هـ) في " إلجام العوام عن علم الكلام (ص٥٧-٥٨) : " ... إذا قرع سمعه النُّزول في قوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " ينزل الله تعالىٰ في كلِّ ليلة إلىٰ السَّماء الدُّنيا " ، فالواجب عليه أن يعلم : أنَّ النُّزول اسم مشترك ، قد يطلق إطلاقاً يفتقر فيه إلىٰ ثلاثة أجسام ، جسم عالٍ هو مكان لساكنه ، وجسم سافل كذلك ، وجسم متنقّل من السَّافل إلىٰ العالي ، ومن العالي إلىٰ السَّافل . فإن كان من أسفل إلىٰ علوّ سمِّي : صعوداً وعروجاً ورقيّاً ، وإن كان من علوّ إلىٰ أسفل سُمِّي : نزولاً وهبوطاً .

وقد يطلق علىٰ معنىً آخر ولا يفتقر فيه إلىٰ تقدير انتقال وحركة في جسم ، كما قال تعالىٰ : **﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعامِ ثَمانِيَةَ أَزْواجٍ﴾** [الزمر : ٦] ، وما رؤي البعير والبقر نازلاً من السَّماء بالانتقال ، بل هي مخلوقة في الأرحام ، ولإنزالها معنىً لا محالة ، كما قال الشَّافعي رضي الله عنه : دخلت مصر فلم يفهموا كلامي ، فنزلت ، ثمَّ نزلت ، ثمَّ نزلت . فلم يرد به انتقال جسده إلىٰ أسفل .

فتحقّق للمؤمن أنَّ النُّزول في حقّ الله تعالىٰ ليس بالمعنىٰ الأوَّل ، وهو انتقال شخص وجسد من علوّ إلىٰ أسفل ، فإنَّ الشَّخص والجسد أجسام ، والربُّ جلَّ جلاله ليس بجسم ، فإن خطر له أنَّه لم يرد هذا فما الذي أراد ؟

فيقال له : أنت إذا عجزت عن فهم نزول البعير ، فأنت عن فهم نزول الله تعالىٰ أعجز ، فليس هذا بعشّك فأدرجي ، واشتغل بعبادتك أو حرفتك واسكت ، واعلم أنَّه أُريد به معنىٰ من المعاني التي يجوز أن تُراد بالنُّزول في لغة العرب ، ويليق ذلك المعنىٰ بجلال الله تعالىٰ وعظمته ، وإن كنت لا تعلم حقيقته وكيَّفيَّته " .

وقد أكَّد الإمام الغَزَّالِي على المعاني السَّابقة ، فقال في " الاقتصاد في الاعتقاد" (ص٨٥-٨٦) : " وأمَّا قوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " ينزل اللّه تعالىٰ إلىٰ السَّماء الدُّنيا " ، فلفظ مفهوم ذكر للتَّفهم وعلم أنَّه يسبق إلىٰ الإفهام منه

المعنىٰ الذي وضع له أو المعنىٰ الذي يستعار ، فكيف يقال : إنَّه متشابه ، بل هو مخيل معنىٰ خطأ عند الجاهل ، ومفهم معنىٰ صحيحاً عند العالم ، وهو كقوله تعالىٰ : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾[الحديد : ٤] . فإنَّه يخيل عند الجاهل اجتماعاً مناقضاً لكونه علىٰ العرش ، وعند العالم يفهم أنَّه مع الكلِّ بالإحاطة والعلم ، وكقوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرَّحمن " . لم أجده بهذا اللفظ ، وإنما روي بلفظ : " إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ ، يُصَرِّفُ كَيْفَ يَشَاءُ " . جاء في هامش مسند أحمد : " إسناده صحيح علىٰ شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير أبي هانئ - وهو حميد بن هانئ الخولاني المصري- ، وأبي عبد الرحمن الحبلي - وهو عبد الله بن يزيد المعافري - فمن رجال مسلم . أبو عبد الرحمن ، شيخ أحمد : هو عبد الله بن يزيد المقرئ ، وحيْوة : هو ابن شُريح . وأخرجه مسلم (٢٦٥٤) ، وابنُ أبي عاصم في " السنة " (٢٢٢) و (٢٣١) ، وابنُ حبان (٩٠٢) ، والآجُري في " الشريعة " ص ٣١٦، والبيهقي في " الأسماء والصفات " ص ١٤٧، من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ ، بهذا الإسناد . وأخرجه النسائي في "الكبرىٰ" (٧٧٣٩) ، والطبري في " التفسير " ٦/ (٦٦٥٧) من طريق عبد الله بن المبارك ، عن حيوة ، به . وفي الباب عن أنس ، سيرد ٣/ ١١٢ و٢٥٧ ، وعن النواس بن سمعان " . انظر : مسند الإمام أحمد بن حنبل (١١/ ١٣٠-١٣١) .

فإنَّه عند الجاهل يخيَّل عضوين مركَّبين من اللحم والعظم والعصب ، مشتملين علىٰ الأنامل والأظفار ، نابتين من الكف ، وعند العالم يدلُّ علىٰ المعنىٰ المستعار له دون الموضوع له ، وهو ما كان الاصبع له ، وكان سرّ الاصبع وروحه وحقيقته ، وهو القدرة علىٰ التَّقليب كما يشاء ، كما دلَّت المعيَّة عليه في قوله : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾[الحديد : ٤] ، علىٰ ما تراد المعيَّة له ، وهو العلم والاحاطة ، ولكن من شائع عبارات العرب

: العبارة بالسَّبب عن المسبَّب ، واستعارة السَّبب للمستعار منه ، وكقوله تعالىٰ : " من تقرَّب إليَّ شبراً ، تقرَّبت إليه ذراعاً ، ومن أتاني بمشي أتيته بهرولة " . أخرجه بهذا اللفظ : البخاري في : خلق أفعال العباد (ص٩٤) ، البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ١٧ برقم١٠٤٣) ، الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٧/ ٢٦٨) .

فإنَّ الهرولة عند الجاهل تدلُّ علىٰ نقل الأقدام وشدَّة العدْو ، وكذا الاتيان يدلُّ علىٰ القرب في المسافة ؟ وعند العاقل يدلُّ علىٰ المعنىٰ المطلوب من قرب المسافة بين النَّاس ، وهو قرب الكرامة والإنعام ، وإنَّ معناه : أنَّ رحمتي ونعمتي أشدّ انصباباً إلىٰ عبادي من طاعتهم إليَّ " .

وقال الإمام إسماعيل بن محمَّد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التَّيمي الأصبهاني ، أبو القاسم، الملقَّب بقوام السنَّة (٥٣٥هـ) : " سبيل الأخبار الواردة في الصِّفات : أن يؤمن بها ، ولا يتعرَّض لها ، وتمضي كما أمضاها الأسلاف من غير تمثيل ولا تأويل " . انظر : الترغيب والترهيب لقوام السنة (١/ ٢٥٢) .

قلت : وكلام الإمام الأصبهاني يصبُّ في مصبِّ جمهور السَّلف الذين ذهبوا إلىٰ تفويض معاني المتشابه إلىٰ الله تعالىٰ ، مع تنزيههم لله تعالىٰ عن ظاهر معناها ، وهذا هو المراد من قول السَّلف (بلا كيف) ، ومنه يتبيَّن للإنسان الحصيف طالب الحقِّ : أنَّ الذين ينسبون للسَّلف إثبات ظواهر المعاني الحقيقيَّة للألفاظ المتشابهة مع تفويض الكيفيَّة ، ينسبون للسَّلف بقولهم هذا التَّشبيه ، وقد سال بهم السَّيل وهم لا يدرون ...

وقال الإِمَامُ ابْنُ العَرَبِيِّ – أيضاً – في كلامه علىٰ حديث النُّزول : " اختلفَ النَّاس في هذا الحديث وأمثاله من الأحاديث المشكلات والآيات المتشابهات :

فمنهم من ردَّ هذا الخبر ؛ لأنّه خبر آحاد ، وردَّ بما لا يجوز ظاهرُه علىٰ الله تعالىٰ ، وهم المُبْتَدِعَة .

ومنهم مَنْ قَبِلَهُ وأَمَرَّهُ كما جاء ولم يتأَوَّله ولا تكلَّم فيه ، مع اعتقاده أنّ الله ليس كَمِثْلِهِ شَيْءٌ .

ومنهم من تأَوَّلَهُ وفَسَّرَهُ – وبه أقول– لأنّه معنىٰ قريب عربيٌ فصيح . أمّا إنّه قد تَعَدَّىٰ إليه قومٌ ليسوا من أَهْلِ العِلْم بالتَّفسيرِ ، فَتَعَدّوا عليه بالقول النَّكِير .

وأَمَّا المبتدعة ، قالوا : هذا الحديث مُحَالٌ ؛ لأنّه إذا نزلَ من يَخْلفُه ؟ وهذا جهلٌ عظيمٌ ؛ لأنّه يقال لهم : من يَخلفُه في الأرض حين يصعَدُ علمه بما في الأرض ، كما يصعد علمه بما في السّماء ، وعِلْمُه بما في الأرض سواءٌ لا يَخْتَلِف .

إيضاحُ مُشكِلٍ :

قال الإمام أبو بكر بن فُورَك في هذا الحديث والنُّزول والمجيء : " اعْلَمْ أنَّه أوّل ما يجبُ أن تعلمَ في ذلك قَبْلَ شُرُوعِنَا في تأويله ، هو : أن تعلمَ أوَّلاً أنَّ جميعَ أوصافه تعالىٰ تتعلَّق بما لا يخرج عن وجهين :

إمَّا أن يكون اسْتَحَقَّه لنفسه ، أو لِصِفَةٍ قامت به ، أو لِفِعْلٍ يفعله . وأنَّه لا يُطْلَقُ شيءٌ من الألفاظِ في أوصافه وأسمائه المُتفَرِّعَة من هذين الأصلين إلَّا بعد ورود التَّوقِيفِ في الكتاب والسُّنَّة ، وعن اتِّفاقٍ من الأُمَّةِ ، ولا مجالَ للقياسِ في ذلك بِوَجْهٍ من الوجوهِ .

واعلم أنَّه لا فرقَ بين الإتيانِ والمجيءِ والنُّزُولِ إذا أُضيفَ جميع ذلك إلىٰ الأجسام الّتي تتحرَّك وتنتقل ، أو تحاذي مكانَها أو مكاناً بعد مكان ، إنَّ جميعَ ذلك يُعْقَلُ من طريق المعنىٰ الّذي هو الحَرَكَة والنُّقلة الّتي هي تفريغ مكان شغل مكان ، فهذا أُضِيفَ إلىٰ ما لا يليق به الانتقال من مكانٍ إلىٰ مكانٍ ؛ لاستحالته بأنَّه جوهرٌ ، أو جِسْمٌ ، أو مَحْدُودٌ ، أو مُتَمَكِّنٌ ، أو مُمَاسٌّ " .

تحقيق وتبيين :

اعلم أنّ معنىٰ النُّزول في اللُّغة والقُرآن والسُّنَّة ينطلقُ علىٰ تِسْعَة معانٍ ، منها معاني مختلفة ، ولم يكن هذا اللّفظ ممَّا يخصُّ أمراً واحداً حتَّىٰ لا يمكن العدول عنه إلىٰ غيره ، بل وَجَدْنَاهُ مشترك المعنىٰ ، فاحتمَلَ التَّأويل والتّخريج والتّرتيب في ذلك .

الأوَّلُ : فمن ذلك : النُّزولُ بمعنىٰ الانْتِقَال ، والبارئ تعالىٰ يتنزَّهُ عنه ، وإنّما ذلك في كون المخلوقات ، مثل قوله تعالىٰ : ﴿**وَأَنْزَلْنا مِنَ السَّماءِ مَاءً طَهُوراً**﴾ [الفرقان : ٤٨] ، هذا علىٰ معنىٰ النُّقلة والتّحويل .

المَعْنَى الثَّانِي : النُّزول بمعنىٰ الإعلام ، كقوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ**﴾ [الشعراء : ١٩٣] ، أي : أَعْلَمَ به الأمينُ محمّدًا – صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –.

المَعْنَى الثَّالِثُ : النُّزُولُ بمعنىٰ القول والعبارة ، وذلك في قوله تعالىٰ حاكيًا عن مُسَيْلِمَة في قوله : ﴿**سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ**﴾ [الأنعام : ٩٣] ، فيما أخبر به عن المشركين الّذين يقولون ويعارضون القرآن قالَ ﴿**سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ**﴾ [الأنعام : ٩٣] .

المَعْنَى الرَّابِعُ : النُّزول بمعنىٰ الإقبال علىٰ الشَّيء ، وذلك هو المستعمل في المجاز لقولهم : إنَّ فلاناً أخذ بِمكارم الأخلاق ثمَّ نزل منها إلىٰ سفسافها ، أي : أقبل منها إلىٰ رَدِيّها . ومثله في نقصان المرتبة والدَّرَجَة ؛ لأنّهم يقولون : نزلت منزلة فلان عند فلان .

المَعْنَى الخَامِسُ : النُّزول بمعنىٰ الحُكم ، من ذلك قولهم : قد كنَّا في خير وعافية وعَدْلٍ وأَمْنٍ ، حتَّىٰ نزلَ بنا بنو فلان ، أي : حكمهم ، وكان ذلك في معنىٰ النُّزول ، مُتَعَارَف من أهل اللُّغة غير مدفوع عندهم اشتراك معناه .

المَعْنَى السَّادِسُ : قوله تعالىٰ : ﴿**وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ**﴾ [الحديد : ٢٥] ، فمن أهل التَّأويل من قال : معناه وخلقنا الحديد .

ومن العلماء من قال : إنَّ الحديدَ أُنْزل على معنى النَّقلِ من عُلُوٍّ إلى سفل ، وهذا بعيدٌ جدّاً ، فَتَدَبَّرْهُ .

ومن الفلاسفة من قال : إنَّه يتكوَّن في الأرض بما تفعل الكواكب في الأقاليم ، وهذا كُفْرٌ منهم ودَعْوى بغير دَليلٍ .

والمعنى فيه : أنّ الإنزال بمعنى الخَلْق ، معناه : خلقنا الحديد في الأرض فيه منافع للنّاس .

المَعنى السَّابعُ : قوله تعالى : **﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾** [القدر : ١] ، ليس هو بمعنى النَّقْل والتَّحويل من عُلُّو إلى سفل ، لاستحالة الانتقال على الكلام ، وإنَّما معناه : الإعلام والإسماع والإفهام إلى الموصل .

المَعْنَى الثَّامِنُ : قوله تعالى : **﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾** [الفتح : ٤] الآية ، وهذا أيضاً يُبَيِّنُ لك أنَّه ليس كلّ نزول وإنزال نقل وتحويلٌ ، بل ذلك لفظٌ يشترك المعنى فيه ، وقد يكون نقلاً وتحويلاً ، وقد يكون على غير ذلك من المعاني المُتَأَوَّلَة .

المَعْنَى التَّاسِعُ : قوله جلَّ جلالُه : **﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعامِ ثَمانِيَةَ أَزْواجٍ﴾** [الزمر : ٦] الآية . قال بعض علمائنا : المعنى فيه - أنَّه خَلَقَ في الأرض الأنعام ؛ لأنَّه لَمْ يُرَ قطّ ولا سُمِعَ أنَّه نزل من السَّماء الحديد ولا الأنعام ، ولو كان كذلك لكان أصل ذلك معلوماً مذكوراً .

وهذه الوجوه من القرآن واللُّغة على أنَّ البارئ تعالى لا يجوز عليه النّقل ولا الحركة ، وأنَّ نزولَهُ بخلاف مخلوقاته ، إنَّما نزوله نزول رحمةٍ وإحسانٍ ، أو يكون كما قال بعض العلماء الصُّوفيَّة : إنّ نزوله ثُلُث اللَّيل إنّما هو نزولٌ من حال الغَضَبِ إلى حالة الرَّحْمَة ، وإلَّا إذا أضفتَ النُّزول إلى السَّكينة لم يكن ، وإذا أَضَفْتَهُ إلى الكلام لم يكن أيضاً تفريغ مكانٍ ولا شُغل مكانٍ ، وإنَّما أراد به : إقباله على أهل الأرض بالرَّحْمَة ، والاستعطاف بالتَّوْبَة والإنَابَة . هذا تفسيرُه عند علمائنا من أهل الكلام .

وأمَّا من تَعَدَّى عليه بالتَّفسير والقَوْلِ النَّكِيرِ ، فإنَّهم قالوا : في هذا الحديث دليلٌ على أنَّ الله تعالى في السَّماء على العَرْشِ من فَوْق سبع سماوات .

قلنا : هذا جَهْلٌ عظيمٌ ، إنّما قال : " يَنْزِلُ إلى سَمَاءِ الدُّنْيَا " . ولم يقل في الحديث من أينَ ينزلُ ، ولا كيف ينزل ...

قال الإمام : والّذي يجب أن يُعْتَقَد في ذلك : أنَّ الله كان ولا شيءَ معه ، ثمَّ خَلَقَ المخلوقات من العَرْشِ إلى الفَرْشِ ، فلم يتغيَّر ، ولا حدثت له جِهَة منها ، ولا كان له مكان فيها ، فإنَّه لا يَحُول ولا يَزُول ، قُدُّوسٌ لا يحولُ ولا يتغَيَّر ...

وأمَّا قوله : " يَنْزِل " و " يَجيء" و " يَأْتِي" ، وما أشبه ذلك من الألفاظ الّتي لا تجوز على الله في ذاته معانيها ، فإنَّها ترجع إلى أفعاله ، وههنا نكتة ، وهي أنّ أفعالَكَ أيُّها العبدُ إنَّما هي في ذَاتِك ، وأَفعالُ اللهِ

لا يَجوزُ أن تكونَ في ذَاتِهِ ولا ترجع إليه ، وإنَّما تكونُ في مخلوقاتِهِ ، فإذا سَمِعْتَ أنّ الله يفعلُ كذا ، فمعناه في المخلوقات لا في الذَّاتِ، وقد بَيَّنَ ذلك الأَوزاعيّ حين سُئِلَ عن هذا الحديث ، فقال : يَفْعَلُ اللهُ ما يَشَاء . وأمَّا أن يعلَم أو يعتقدَ أنَّ اللهَ لا يُتَوَهَّم علىٰ صِفَةٍ من المخلوقات ، ولا يُشْبِه شيئاً من المخلوقات ، ولا يدخل باباً من التَّأويلات .

قالوا : نقول : ينزلُ ربُّنا ولا نكيِّف .

قلنا : معاذَ الله أنّ نقول ذلك ، إنَّما نقول كما علَّمَنَا رسول الله – صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، وكما علِمْنَا من العربيَّة الّتي نَزَلَ بها القرآنُ وتكَلَّمَ بها رسُولُ الله – صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، قال رسولُ الله – صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : " يقولُ الله تعالىٰ : عَبْدِي مرضتُ فلم تَعُدْنِي ، وجعْتُ فلم تُطعِمْنِي ، وعَطشتُ فلم تَسْقِنِي " . أخرجه مسلم ، (٤/ ١٩٩٠ برقم٢٥٦٩) .

وهذا لا يجوزُ علىٰ اللهِ تعالىٰ بحالٍ ، ولكن شرف هؤلاء بأن عَبَّرَ عنهم كذلك .

وقولُه : " يَنْزِلُ رَبُّنَا " عَبَّرَ به عن عَبْدِهِ ومَلَكِهِ الّذي نَزَلَ بأمْرِه بِاسْمِه ، فيما يُعْطِي من رحمته ويَهب من كَرَمِهِ ويفيض علىٰ الخَلْقِ من عَطَائِه ، قال الشّاعر :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ   مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ المُكَرَّمِ

والنُّزولُ قد يكون في المعاني والأجسام كما تقدَّمَ بيانُه ، والنُّزولُ الّذي أخبر اللهُ عنه إنْ حَمَلْتَهُ علىٰ أنَّه جسمٌ ، فذلك مَلَكُهُ ورسولُه وعَبْدُهُ . وإن حملته علىٰ أنَّه كان لا يفعلُ شيئاً من ذلك ، ثمَّ فَعَلَهُ عند ثُلُثِ اللَّيْلِ فاستجابَ وغَفَر وأَعْطَىٰ ، وسَمَّىٰ ذلك نزولاً عن مرتبة إلىٰ مرتبة ، وصِفَةٍ إلىٰ صِفَةٍ ، فتلك عربيَّةٌ مَحْضَةٌ خَاطبَ بِهَا أَعرف منكم وأعقل وأكثر توحيداً ، وأقلّ بل أعدم تَخليطاً .

قالوا بجَهْلِهِم : لو أراد نزول رحمته لما خصَّ بذلك الثُلُثَ من اللَّيل ؛ لأنَّ رحمته تنزل باللّيلِ والنَّهَارِ .

قلنا : هي باللَّيلِ ، وفي يومِ عَرَفة ، وفي ساعة الجُمُعَة ، فيكونُ نزولُها باللَّيلِ أكثر ، وعطاؤُها أَوْسَع ، وقد بَيَّنَ اللهُ ذلك في قوله : ﴿**الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحارِ**﴾ [آل عمران : ١٧] .

قالوا : لا حُجَّةَ لنا في التّأويل ؛ لأنَّ السَّلَفَ قالوا في هذه الأحاديث وأمثالها : أَمِرُّوها كما جاءَت ، فلا تُتَأَوَّلُ .

قلنا : هذه جَهَالَة عظيمةٌ ؛ لأنّه قد اشتهرَ التَّأويلُ في ذلك عن السَّلَفِ ، أمَّا مالكٌ – رحمه الله – فقد بَدَّع السَّائل عن أمثاله ، وصَرَفهُ عن إشكَالِهِ ، ووقَفَ عند الإيمانِ به ، وهو لنا أفضل .

وأمَّا الأوزاعي – وهو إمامٌ عظيمٌ – فقد نزع بالتَّأويلِ ، قال : سئِل عن قول النَّبيِّ – صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : " يَنْزِلُ رَبُّنَا " ؟ فقالَ : يفعلُ اللهُ ما يشاء . ففتحَ باباً من المعرفةِ عظيماً ، ونهجَ إلىٰ التّأويل طريقاً مستقيماً .

تشريفٌ :

إنَّ اللهَ سبحانه مُنَزَّهٌ عن الحركة والانتقال ؛ لأنَّه لا يَحْوِيهِ مكانٌ ، كما لا يشتمل عليه زمانٌ ، ولا يَشغَلُ جُزءاً ، ولا يَدْنُو إلىٰ مسافة بشيءٍ ، ولا يغيبُ عن عِلْمِهِ شيءٌ . مُتَقَدِّس الذَّاتِ عن الآفاتِ ، منزَّه عن التَّغيُّر والاسْتِحَالاَتِ ، إلهٌ في الأرض إلهٌ في السَّموات . وهذه عقيدةٌ مستقرَّةٌ في القلوبِ ، ثابتةٌ بواضِحِ الدَّليلِ في المعقولِ " . انظر : المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك (٣/ ٤٤٤-٤٥٤) .

فالإمام ابن العربي ذكر في معرض كلامه علىٰ حديث النُّزول : المعاني اللغويَّة للنُّزول ، وردَّ كلَّ معنىٰ من شأنه تشبيه الله تعالىٰ بخلقه ، واستحسن تأويل الإمام ابن فورك للنُّزول واستشهد به ، فإنّ اللهَ سبحانه مُنَزَّهٌ عن الحركة والانتقال ؛ لأنَّه لا يَحْوِيهِ مكانٌ ، كما لا يشتمل عليه زمانٌ ، ولا يَشغَلُ جُزءاً ، ولا يَدْنُو إلىٰ مسافة بشيءٍ ، ولا يغيبُ عن عِلْمِهِ شيءٌ ، مُتَقَدِّس الذَّاتِ عن الآفاتِ ، منزَّه عن التَّغير والاسْتِحَالاَتِ ، إلهٌ في الأرض إلهٌ في السَّموات ، وهذه عقيدةٌ مستقرَّةٌ في القلوبِ ، ثابتةٌ بواضِحِ الدَّليلِ في المعقولِ ...

فنزولَهُ تعالىٰ بخلاف مخلوقاته ، وليس كلّ نزول وإنزال نقل وتحويلٌ ، إنَّما نزوله نزول رحمةٍ وإحسانٍ ، أو يكون كما قال بعض العلماء الصُّوفيَّة : إنَّ نزوله ثُلُث اللَّيل إنّما هو نزولٌ من حال الغَضَبِ إلىٰ حالة الرَّحْمَة ، وإلّا إذا أضفتَ النّزول إلىٰ السَّكينة لم يكن ، وإذا أَضَفْتَهُ إلىٰ الكلام لم يكن أيضاً تفريغ مكانٍ ولا شُغل مكانٍ ، وإنَّما أراد به : إقباله علىٰ أهل الأرض بالرَّحْمَة ، والاستعطاف بالتَّوْبَة والإنَابَة . هذا تفسيرُه عند علمائنا من أهل الكلام .

ثمَّ ردَّ علىٰ المشبِّهة الذين استشهدوا بحديث النُّزول علىٰ أنَّ الله تعالىٰ في السَّماء علىٰ العَرْشِ ، فقال في ردِّه عليهم :

(١) هذا جَهْلٌ عظيمٌ ، إنَّما قال الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَنْزِلُ إلىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا " . ولم يقل في الحديث من أينَ ينزلُ ، ولا كيف ينزل ... فالّذي يجب أنّ يُعْتَقَد في ذلك : أنَّ الله كان ولا شيءَ معه ، ثمَّ خَلَقَ المخلوقات من العَرشِ إلىٰ الفَرْشِ ، فلم يتغيَّر ، ولا حدثت له جِهَة منها ، ولا كان له مكان فيها ، فإنّه لا يَحُول ولا يَزُول ، قُدُّوسٌ لا يحولُ ولا يتغَيَّر ...

(٢) أنَّ قوله : " يَنْزِل " و " يَجيء" و " يَأْتِي" ، وما أشبه ذلك من الألفاظ الّتي لا تجوز علىٰ الله في ذاته معانيها ، فإنَّها ترجع إلىٰ أفعاله ، وههنا لفتة لطيفة ، وهي أنَّ أفعالَكَ أيُّها العبدُ إنَّما هي في ذَاتِكَ ،

وأَفعالُ اللهِ لا يَجوزُ أنّ تكونَ في ذَاتِهِ ولا ترجع إليه ، وإنَّما تكونُ في مخلوقاتِهِ ، فإذا سَمِعْتَ أنَّ الله يفعلُ كذا ، فمعناه في المخلوقات لا في الذَّاتِ ، وقد بَيَّنَ ذلك الإمام الأَوزاعيّ (١٥٧هـ) حين سُئِلَ عن هذا الحديث ، فقال : يَفْعَلُ اللهُ ما يَشَاء ...

(٣) إن قالوا : ينزلُ ربُّنا ولا نكيِّف . قلنا : معاذَ الله أنّ نقول ذلك ، إنَّما نقول كما علَّمَنَا رسول الله – صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، وكما علِمْنَا من العربيّة الّتي نَزَلَ بها القرآنُ وتكَلَّمَ بها رسُولُ الله – صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، قال رسولُ الله – صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : " يقولُ الله تعالىٰ : عَبْدِي مرضتُ فلم تَعُدْنِي ، وجعْتُ فلم تُطعِمْنِي ، وعَطشتُ فلم تَسْقِنِي " ، وهذا لا يجوزُ علىٰ اللهِ تعالىٰ بحالٍ ، ولكن شرف هؤلاء بأن عَبَّرَ عنهم كذلك .

(٤) أنَّ النُّزولُ الّذي أخبر اللهُ عنه إنْ حَمَلْتَهُ علىٰ أنّه جسمٌ فذلك مَلَكُهُ ورسولُه وعَبْدُهُ . وإن حملته علىٰ أنَّه كان لا٤ يفعلُ شيئاً من ذلك ، ثمَّ فَعَلَهُ عند ثُلُثِ اللَّيْلِ فاستجابَ وغَفَر وأَعْطَىٰ ، وسَمَّىٰ ذلك نزولاً عن مرتبة إلىٰ مرتبة ، وصِفَةٍ إلىٰ صِفَةٍ ، فتلك عربيَّةٌ مَحْضَةٌ خَاطبَ بِهَا أَعرف منكم وأعقل وأكثر توحيداً . وأقلّ بل أعدم تَخليطاً .

(٥) إن قالوا بجَهْلِهِم : لو أراد نزول رحمته لما خصَّ بذلك الثُلُثَ من اللَّيل ؛ لأنَّ رحمته تنزل باللّيلِ والنَّهَارِ

قلنا : هي باللَّيلِ ، وفي يومِ عَرَفة ، وفي ساعة الجُمُعَة ، فيكونُ نزولُها باللَّيلِ أكثر ، وعطاؤُها أَوْسَع ، وقد بَيَّنَ اللهُ ذلك في قوله : **﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحارِ﴾** [آل عمران : ١٧] .

(٦) إن قالوا : لا حُجَّةَ لنا في التّأويل ؛ لأنَّ السَّلَفَ قالوا في هذه الأحاديث وأمثالها : أَمِرُّوها كما جاءَت ، فلا تُتَأَوَّلُ .

قلنا : هذه جَهَالَة عظيمةٌ ؛ لأنّه قد اشتهرَ التَّأويلُ في ذلك عن السَّلَفِ ، فالإمام مالك بَدَّع السَّائل عن أمثاله ، وصَرَفهُ عن إشكَالِهِ ، ووقَفَ عند الإيمانِ به ، وهو لنا أفضل ، وقد ذكرنا سابقاً : أنَّ العديد من العلماء ذكروا تأويل مالك للنُّزول بنزول أمره سبحانه ...

وأمَّا الإمام الأوزاعي (١٥٧هـ) فقد قال في النُّزول : يفعلُ اللهُ ما يشاء . ففتحَ باباً من المعرفةِ عظيماً ، ونهجَ إلىٰ التّأويل طريقاً مستقيماً ...

وقال الإمام عَبْد الخالق بْن أسد بْن ثابت ، الفقيه أَبُو محمَّد الدِّمشقيّ الحنفيّ المحدِّث الأَطْرابُلُسيّ الأصل (٥٦٤هـ) في "كتاب المعجم" (ص٣٣٠-٣٣١) : " النُّزولُ بلا تَكييفٍ ولا تَشبيهٍ ، وهو مما يجبُ

الإيمانُ به ، وأنَّه لا كنُزولِنا الذي هو حَركةٌ وانتقالٌ مِن مكانٍ إلىٰ مكانٍ ، ومِن النَّاسِ مَن تأوَّلَه علىٰ ما يُعرفُ في مَوضعِهِ " .

وقال الشَّيخ ، الإِمَامُ ، القُدْوَةُ ، العَابِدُ ، الزَّاهِدُ ، شَيْخُ العَارِفِين ، أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بنُ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بنِ أَحْمَدَ بنِ يَحْيَىٰ بنِ حَازِمِ بنِ عَلِيِّ بنِ رِفَاعَةَ الرِّفَاعِيُّ ، المَغْرِبِيُّ ، ثمَّ البَطَائِحِيُّ (٥٧٨هـ) في " البرهان المؤيد "(ص١٦) : " أي سادة : نزِّهوا الله عن سمات المحدَثين وصفات المخلوقين ، وطهِّروا عقائدكم من تفسير معنىٰ الاستواء في حقِّه تعالىٰ بالاستقرار ، كاستواء الأجسام علىٰ الأجسام المستلزم للحلول ، تعالىٰ الله عن ذلك ، وأيَّاكم والقول بالفوقيَّة ، والسُّفليَّة ، والمكان ، واليد ، والعين بالجارحة ، والنُّزول بالإتيان والانتقال ، فإنَّ كلَّ ما جاء في الكتاب والسنَّة ممَّا يدلُّ ظاهره علىٰ ما ذكر ، فقد جاء في الكتاب والسنَّة مثله ، ممَّا يؤيِّد المقصود ، فما بقي إلا ما قاله صلحاء السَّلف ، وهو الإيمان بظاهر كلّ ذلك ، وردِّ علم المراد إلىٰ الله ورسوله ، مع تنزيه الباري تعالىٰ عن الكيف وسمات الحدوث ، وعلىٰ ذلك درج الأئمَّة ، وكلُّ ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره قراءته والسُّكوت عنه ، ليس لأحد أن يفسِّره إلا الله تعالىٰ ورسوله ، ولكم حمل المتشابه علىٰ ما يوافق أصل المحكم ، لأنَّه أصل الكتاب ، والمتشابه لا يعارض المحكم " .

ومجمل ما قاله الإمام أحمد بن علي بن ثابت الرِّفاعي الحسيني : وجوب تنزيه الله تعالىٰ عن الفوقيَّة ، والسُّفليَّة ، والمكان ، والحركة والانتقال ، والدَّعوة إلىٰ الإيمان بظاهر كلّ ذلك ، وردِّ علم معنىٰ المراد إلىٰ الله ورسوله ، مع تنزيه الباري تعالىٰ عن الكيف وسمات الحدوث ، ثمَّ أكَّد علىٰ أنَّ ما ذكر هو ما درج عليه سلف الأمَّة ، وأنَّهم قالوا : كلُّ ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره قراءته والسُّكوت عنه ، ليس لأحد أن يفسِّره إلا الله تعالىٰ ورسوله ...

وقال الإمام ابن الجوزي في "كشف المشكل من حديث الصحيحين" (٣/ ٣٧٩) : " وَفِي الحَدِيث التِّسعين : " ينزل رَبنَا كل لَيْلَة إِلَىٰ السَّمَاء الدُّنْيَا حِين يبْقىٰ ثلث اللَّيْل الآخر" ، وَفِي رِوَايَة : " إِذا ذهب ثلثُ اللَّيْل الأول " .

أصحُّ الرِّوَايَات عَن أبي هُرَيْرَة : " إِذا بَقِي ثلث اللَّيْل الآخر " ، كَذَلِك قَالَ التِّرْمِذِيّ . وَحَدِيث النُّزُول قد رَوَاهُ جمَاعَة عَن رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ ، مِنْهُم : أَبُو بكر : وَعلي ، وَابْن مَسْعُود ، وَأَبُو الدَّرْدَاء ، وَابْن عَبَّاس ، وَأَبُو هُرَيْرَة ، وَجبير بن مطعم ، وَرِفَاعَة الْجُهَنِيّ ، والنواس بن سمْعَان ، وَأَبُو ثَعْلَبَة الْخُشَنِي ، وَعُثْمَان بن أبي الْعَاصِ ، وَعَائِشَة فِي آخَرين . وَقد ذكرت فِيمَا تقدم من مُسْند ابْن عمر وَأنس وَغَيرهمَا فِي

مثل هَذِه الْأَشْيَاء أَنه يجب علينا أَن نَعْرِف مَا يجوز علىٰ الله سُبْحَانَهُ وَمَا يَسْتَحِيل . وَمن المستحيل عَلَيْهِ : الْحَرَكَة والنُّقلة والتَّغيُّر ، فَيبقىٰ مَا ورد فِي هَذَا ، فَالنَّاس فِيهِ قائلان :

أَحَدُهُمَا : السَّاكِت عَن الْكَلَام فِيهِ ، وَقد حكىٰ أَبُو عِيسَىٰ التِّرمِذِيّ عَن مَالك بن أنس ، وسُفْيَان بن عُيَيْنَة ، وَعبد الله بن الْمُبَارك ، أَنهم قَالُوا فِي هَذِه الْأَحَادِيث : أمرُّوها بِلَا كَيفَ ، فَهَذِهِ كَانَت طَرِيقَة عَامَّة السَّلف .

وَالثَّانِي : المتأول ، فَهُوَ يحملهَا علىٰ مَا توجبه سَعَة اللُّغَة ، لعلمه بِأَنَّ مَا يتضمّنه النُّزُول من الْحَرَكَة مُسْتَحِيل علىٰ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ، وَقد قَالَ الإِمَام أَحْمد : **﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾** [الفجر: ٢٢] ، أَي : جَاءَ أمرُه " .

وقال الإمام ابن الجوزي في "دفع شبه التشبيه بأكفِّ التنزيه " (ص١٩٤-١٩٦) : " وقد روىٰ حديث النُّزول عشرون صحابيّاً ، وقد سبق القول أنَّه يستحيل علىٰ الله عزَّ وجلَّ الحركة والنُّقلة والتَّغيُّر ، فيبقىٰ النَّاس رجلين :

أَحَدُهُمَا : المتأوِّل له بمعنىٰ أنَّه يقرب رحمته ، وقد ذكر أشياء بالنُّزول ، فقال تعالىٰ : **﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾** [الحديد : ٢٥] ، وإن كان معدنه بالأرض . وقال تعالىٰ : **﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعامِ ثَمانِيَةَ أَزْواجٍ﴾** [الزمر : ٦] ، ومن لم يعرف كيف نزول الجمل كيف يتكلَّم في تفصيل هذه الجمل ؟

وَالثَّانِي : السَّاكت عن الكلام في ذلك مع اعتقاد التَّنزيه . روىٰ أبو عيسىٰ التِّرمذي عن مالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وابن المبارك ، أنَّهم قالوا : أمرُّوا هذه الأحاديث بلا كيف .

قلت : والواجب علىٰ الخلق : اعتقاد التَّنزيه وامتناع تجويز النُّقلة ، وأنَّ النُّزول الذي هو انتقال من مكان إلىٰ مكان يفتقر إلىٰ ثلاثة أجسام : جسمٌ عالي ، وهو مكان السَّاكن ، وجسمٌ سافل ، وجسمٌ ينتقل من علوٍّ إلىٰ أسفل ، وهذا لا يجوز علىٰ الله تعالىٰ قطعاً .

فإن قال العامِّيُّ : فما الذي أراد بالنُّزول ؟ قيل : أراد به معنىٰ يليق بجلاله ، لا يلزمك التَّفتيش عنه . فإن قال : كيف حدَّث بما لا أفهمه ؟ قلنا : قد علمت أنَّ النَّازل إليك قريب منك ، فاقتنع بالقرب ولا تظنُّه كقُرب الأجسام " .

وقال الإمام ابن الجوزي في "تلبيس إبليس" (ص٧٨-٨٠ باختصار) : " وقد وقف أقوام مَعَ الظَّواهر ، فحملوها عَلَىٰ مقتضىٰ الحسِّ ، فَقَالَ بعضهم : إنَّ اللَّه جسم ، تعالىٰ اللَّه عَنْ ذلك ، وهذا مذهب هشام بْن الحكم (١٩٩هـ) ، وعلي بْن منصور ومحمد بْن الخليل ويونس بْن عَبْدِ الرَّحْمَن ، ثمَّ اختلفوا فَقَالَ بعضهم : جسم كالأجسام ، ومنهم من قَالَ : لا كالأجسام ثمَّ اختلفوا ...

ومن الواقفين مَعَ الحس أقوام ، قالوا : هو عَلَىٰ العرش بذاته عَلَىٰ وجه المماسَّة ، فَإِذَا نزل انتقل وتحرَّك ، وجعلوا لذاته نهاية ، وهؤلاء قد أوجبوا عَلَيْهِ المساحة والمقدار ، واستدلُّوا عَلَىٰ أَنَّه عَلَىٰ العرش بذاته بقول النَّبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " ينزل اللَّه إِلَىٰ سماء الدُّنيا " ، قالوا : ولا ينزل إلا من هو فوق ، وهؤلاء حملوا نزوله عَلَىٰ الأمر الحسِّي الذي يوصف به الأجسام ، وهؤلاء المشبِّهة الذين حملوا الصفات عَلَىٰ مقتضىٰ الحسّ . وَقَدْ ذكرنا جمهور كلامهم فِي كتابنا المسمَّىٰ : بـ" منهاج الوصول إِلَىٰ علم الأصول " ، ... وإِنَّما الصَّواب قراءة الآيات والأحاديث من غير تفسير ولا كلام فيها ، ... والذي أراه : السُّكوت عَلَىٰ هَذَا التَّفسير أيضاً ، إِلَّا أَنَّه يجوز أن يكون مراداً ، ولا يجوز أن يكون ثمَّ ذات تقبل التَّجزِّي ... " .

وقال الإمام ابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ) في " ذمّ التَّأويل" (ص١٤ برقم ١٤) : " وَقَالَ محمَّد بن الْحسن فِي الْأَحَادِيث الَّتِي جَاءَت إِن الله يهْبط إِلَىٰ السَّمَاء الدُّنْيَا وَنَحْو هَذَا من الْأَحَادِيث إِن هَذِه الْأَحَادِيث قد روتها الثِّقَات فَنحْن نرويها ونؤمن بهَا وَلَا نفسِّرها" .

وقال الإمام ابن قدامة المقدسي في " ذم التَّأويل " (ص٢٣) : " قَالَ ابْن وضَّاح (٢٨٧هـ) : كلّ من لقِيت من أهل السُّنَّة يصدق بهَا لحَدِيث التنزُّل ، وَقَالَ ابْن معِين : صدِّق بِهِ وَلَا تصفه ، وَقَالَ : أَقروهُ وَلَا تحدُّوه " .

وقال الإمام ابن قدامة المقدسي في "ذم التأويل"(ص٢٢) : " أَخْبرنِي عَليّ بن عِيسَىٰ أَنَّ حنبلاً حَدَّثهمْ ، قَالَ : سَأَلت أَبَا عبد الله عَن الْأَحَادِيث الَّتِي تروىٰ : إِنَّ الله تبَارك وَتَعَالَىٰ ينزل كلَّ لَيْلَة إِلَى السَّمآء الدُّنْيَا ، وَأَنَّ الله يرىٰ ، وَإِنَّ الله يضع قدمه ، وَمَا أشبهه ، فَقَالَ أَبُو عبد الله : نؤمن بهَا ، ونصدِّق بهَا ، **وَلَا كَيفَ وَلَا مَعْنَى** ، وَلَا نردُّ مِنْهَا شَيْئاً ، ونعلم أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُول حقٌّ إِذا كَانَت بأسانيد صِحَاح ، وَلَا نردُّ علىٰ رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْله ، وَلَا يُوصف الله تَعَالَىٰ بِأَكْثَرَ مِمَّا وصف بِهِ نَفسه أَو وَصفه بِهِ رَسُوله ، بِلَا حدٍّ ، وَلَا غَايَة **﴿لَيْسَ كمثله شَيْء وَهُوَ السَّمِيع الْبَصِير﴾** [الشورىٰ ١١] .

وقال الإمام النَّووي في " المجموع شرح المهذَّب" (مع تكملة السُّبْكِي والمطيعي) (٤/ ٤٧-٤٨) في كلامه علىٰ حديث النُّزول : " في هَذَا الْحَدِيثِ وَشَبَهِهِ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ وَآيَاتِهَا مَذْهَبَانِ مَشْهُورَانِ :

أَحَدُهُمَا : تَأْوِيلُهُ عَلَىٰ مَا يَلِيقُ بِصِفَاتِ اللَّهِ سبحانه وتعالىٰ ، وتنزيهه من الِانْتِقَالِ وَسَائِرِ صِفَاتِ الْمُحْدَثِ ، وَهَذَا هُوَ الْأَشْهَرُ عن الْمُتَكَلِّمِينَ .

وَالثَّانِي : الْإِمْسَاكُ عَنْ تَأْوِيلِهَا ، مَعَ اعْتِقَادِ تَنْزِيهِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَنْ صِفَاتِ الْمُحْدَثِ ، لِقَوْلِهِ تعالىٰ : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ: ١١] ، وَهَذَا مَذْهَبُ السَّلَفِ وَجَمَاعَةٍ مِنْ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَحَاصِلُهُ

: أَنْ يُقَالَ : لَا نَعْلَمُ الْمُرَادَ بِهَذَا ، وَلَكِنْ نُؤْمِنُ بِهِ مَعَ اعْتِقَادِنَا أَنَّ ظَاهِرَهُ غَيْرُ مُرَادٍ ، وَلَهُ مَعْنًى يَلِيقُ بِاللَّهِ تَعَالَىٰ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .

وقال الإمام النَّووي في " المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج" (٦/ ٣٦-٣٧) في كلامه علىٰ حديث النُّزول أيضاً : هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ وَفِيهِ مَذْهَبَانِ مَشْهُورَانِ لِلْعُلَمَاءِ سَبَقَ إِيضَاحُهُمَا فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ وَمُخْتَصَرُهُمَا أَنَّ : أَحَدُهُمَا : وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ السَّلَفِ وَبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ : أَنَّهُ يُؤْمِنُ بِأَنَّهَا حَقٌّ عَلَىٰ مَا يَلِيقُ بِاللَّهِ تَعَالَىٰ ، وَأَنَّ ظَاهِرَهَا الْمُتَعَارَفُ فِي حَقِّنَا غَيْرُ مُرَادٍ ، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِي تَأْوِيلِهَا مَعَ اعْتِقَادِ تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَىٰ عَنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ وَعَنِ الِانْتِقَالِ والحركات وسائر سمات الخلق ... " .

فالنَّووي يحكي للعلماء في أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ مَذْهَبَينِ مَشْهُورَينِ ، أحدهما : الإِيمَانُ بِأَنَّهَا حَقٌّ عَلَىٰ مَا يَلِيقُ بِاللَّهِ تَعَالَىٰ ، وَأَنَّ ظَاهِرَهَا الْمُتَعَارَفُ فِي حَقِّنَا غَيْرُ مُرَادٍ ، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِي تَأْوِيلِهَا مَعَ اعْتِقَادِ تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَىٰ عن الحوادث ولوازمها . وهذا الذي ذكره الإمام النَّووي هو مذهب جمهور السَّلف الذين قالوا : نؤمن بها ونصدِّق بها ، **وَلَا كَيْفَ وَلَا مَعْنَى** ، ولا نردُّ منها شيئاً ، ونعلم أنَّ ما جاء به رسول الله حقٌّ ، ولا نردُّ علىٰ الله قوله ، ولا يوصف الله تبارك وتعالىٰ بأكثر ممَّا وصف به نفسه بلا حدٍّ ولا غايةٍ ...

وما ذكره الإمام النَّووي ملخَّصَاً ، هو الحقُّ الذي ليس بعده إلَّا الضَّلال ، وقد استوفيت هذا كلّه في رسالتي للماجستير ، وكانت بعنوان : " التَّفويض في صفات الله تعالىٰ بين السَّلف والخلف " ...

وقال الإمام علاء الدِّين علي بن محمَّد بن إبراهيم البغدادي الشَّهير بالخازن في "لباب التَّأويل في معاني التَّنزيل" (١/ ٣٢٨) في معرض كلامه علىٰ حديث النُّزول : " هذا الحديث من أحاديث الصِّفات ، وللعلماء فيه وفي أمثاله مذهبان معروفان : مذهب السَّلف : الإيمان به ، وإجراءه علىٰ ظاهره ، ونفي الكيفيَّة عنه ، والمذهب الثَّاني : هو مذهب من يتأوَّل أحاديث الصِّفات .

قال أبو سليمان الخطَّابي : إنما يُنكرُ هذا الحديث من يقيسُ الأمور علىٰ ما يشاهده من النُّزول الذي هو تدلٍّ علىٰ من أعلىٰ إلىٰ أسفل ، وانتقال من فوق إلىٰ تحت ، وهذا صفة الأجسام ، فأمَّا نزول من لا تستولي عليه صفات الأجسام ، فإنَّ هذه المعاني غير متوهَّمة فيه ، وإنَّما هو خبرٌ عن قدرته ورأفته بعباده وعطفه عليهم واستجابته دعاءهم ، ومغفرته لهم ، يفعل ما يشاء ، لا يتوجَّه علىٰ صفاته كيفيَّة ، ولا علىٰ أفعاله كميَّة ، سبحانه ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورىٰ : ١١] .

فالذي ذكره الإمام الخازن هو عينُ ما ذكره الامام النَّووي وغيرُه من فحول وأساطين وجهابيذ العلم ، سلفاً وخلفاً ، وهذا هو لسان حال كلّ من له علم أو إلمام بدين وعقيدة الأمَّة في الصِّفات الإلهيَّة ...

وقال الإمام محمَّد بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ اللَّهِ بْنِ جَمَاعَةَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ جَمَاعَةَ الْكِنَانِيُّ الْحَمَوِيُّ الشَّافِعِيُّ ، قَاضِي الْقُضَاةِ بَدْرُ الدِّين أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الإِمَامُ الْمُفْتِي في " إيضاح الدَّليل في قطع حجج أهل التَّعطيل " (ص٤٠) : " وَذكر الْبَيْهَقِيّ بِسَنَدِهِ إِلَىٰ إِسْحَاق بن مُوسَىٰ الْأَنْبَارِي قَالَ سَمِعت سُفْيَان بن عُيَيْنَة يَقُول مَا وصف الله تبَارك وَتَعَالَىٰ بِهِ نَفسه فِي كِتَابه فقراءته تَفْسِيره لَيْسَ لأحد أَن يفسره بِالْعَرَبيَّةِ وَلَا بِالْفَارِسِيَّةِ وَلما سُئِلَ الإِمَام أَحْمد رَحمَه الله تَعَالَىٰ عَن حَدِيث الرُّؤْيَة وَالنُّزُول وَنَحْو ذَلِك قَالَ نؤمن بهَا ونصدق بهَا وَلَا كَيفَ وَلَا معنىٰ " .

وقال الإمام ابن جماعة في " إيضاح الدَّليل في قطع حجج أهل التَّعطيل " (ص١٦٤-١٦٥) : " اعْلَم أَنَّ النُّزُول الَّذِي هُوَ الِانْتِقَال من علو إِلَىٰ سفل لَا يجوز حمل الحَدِيث عَلَيْهِ لوجوه :

الأوَّل : النُّزُول من صِفَات الْأَجْسَام والمحدثات ، وَيحْتَاج إِلَىٰ ثَلَاثَة أجسام : منتقلٌ ، ومنتقل عَنهُ ، ومنتقل إِلَيْهِ ، وَذَلِكَ علىٰ الله تَعَالَىٰ محَال .

الثَّانِي : لَو كَانَ النُّزُول لذاته حَقِيقَة لتجدَّدت لَهُ فِي كلِّ يَوْم وَلَيْلَة حركات عديدة تستوعب اللَّيْل كُله ، وتنقلات كَثِيرَة ، لِأَنَّ ثلث اللَّيْل يَتَجَدَّد علىٰ أهل الأَرْض مَعَ اللحظات شَيْئاً فَشَيْئاً ، فَيلْزم انْتِقَاله فِي السَّمَاء الدُّنْيَا لَيْلاً وَنَهَاراً ، من قوم إِلَىٰ قوم ، وعودة إِلَىٰ الْعَرْش فِي كل لَحْظَة علىٰ قَوْلهم ، ونزوله فِيهَا إِلَىٰ سَمَاء الدُّنْيَا ، وَلَا يَقُول ذَلِك ذو لبٍّ وَتَحْصِيل .

الثَّالِثُ : أَنَّ الْقَائِل بِأَنَّهُ فَوق الْعَرْش ، وَأَنَّه ملأَهُ ، كَيفَ تسعه سَمَاء الدُّنْيَا ؟! وَهِي بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ الْعَرْش كحلقة فِي فلاة ، فَيلْزم عَلَيْهِ أحد أَمريْن : إِمَّا اتساع سَمَاء الدُّنْيَا كلّ سَاعَة حتَّىٰ تِسعَة ، أَو تضاؤل الذَّات المقدَّسة عَن ذَلِك حتَّىٰ تسعَة ، وَنحن نقطع بِانْتِفَاء الْأَمريْنِ .

الرَّابِعُ : إِن كَانَ المُرَاد بالنُّزول اسْتِمَاع الْخلق إِلَيْهِ ، فَذَلِك لم يحصل بِاتِّفَاق ، وَإِن كَانَ المُرَاد بِهِ النِّداء من غير إسماع فَلَا فَائِدَة فِيهِ ، ويتعالىٰ الله عَن ذَلِك .

إِذا ثَبت ذَلِك فقد ذهب جمَاعَة من السَّلف إِلَىٰ السُّكُوت عَن المُرَاد بذلك النُّزُول ، مَعَ قطعهم بِأَنَّ مَالا يَلِيق بجلاله تَعَالَىٰ غير مُرَاد ، وتنزيهه عَن الْحَرَكَة والانتقال .

قَالَ الْأَوْزَاعِيّ : وَقد سُئِلَ عَن ذَلِك ، فَقَالَ : يفعل الله مَا يَشَاء " .

فالإمام ابن جماعة نصَّ علىٰ استحالة الحركة والنُّقلة علىٰ الله تعالىٰ ، لأنَّ النُّزُول من صِفَات الْأَجْسَام والمحدثات ، وَيحْتَاج إِلَىٰ ثَلَاثَة أجسام : منتقل ، ومنتقل عَنهُ ، ومنتقل إِلَيْهِ ، وقد دلَّ النَّقل والعقل علىٰ أنَّ الله ليس جسماً ، ولا عَرَضَاً ، ولا جوهراً ، سبحانه **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ : ١١] ، والجسم كلُّ ما له طول وعرض وعمق ، ويحتاج الىٰ الحيِّز والمحلِّ والمكان ...

ثمَّ عمد الإمام إلىٰ مناقشة مسألة النُّزول مناقشة علميَّة ، فقال : لَو كَانَ النُّزُول لذاته حَقِيقَة لتجدَّدت لَهُ فِي كلِّ لحظة حركة جديدة ، لِأَنَّ ثلث اللَّيْل يَتَجَدَّد علىٰ أهل الأَرْض مَعَ اللحظات شَيْئاً فَشَيْئاً ، وهذا مدعاة للبقاء في السَّماء الدُّنيا ، وهو يتعارض مع ما ذهب إليه مدَّعو السَّلفيَّة من الجلوس والاستقرار علىٰ العرشِ ، فلا يَقُول ذَلِك ذو لبٍّ وَتَحْصِيل .

ويزعم مدَّعو السَّلفيَّة أنَّ السَّماء الدُّنيا بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ الْعَرْش كحلقة فِي فلاة ، مستشهدين بحديث : " ... مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ مَعَ الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ بِأَرْضٍ فَلَاةٍ ، وَفَضْلُ الْعَرْشِ عَلَىٰ الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الْفَلَاةِ عَلَىٰ الْحَلْقَةِ ... " ، مع أنَّ الحديث بطرقة السَّبعة ضعيف ، ضعَّفه غير واحد من أهل العلم ... وَيلْزم عَلَيْهِ أحد أَمريْن : إِمَّا اتساع سَمَاء الدُّنْيَا كلّ سَاعَة حتَّىٰ تسعَة ، أَو تضاؤل الذَّات المقدَّسة عَن ذَلِك حتَّىٰ تسعَة ، وَنحن نقطع بِانْتِفَاء الْأَمريْنِ .

ثمَّ إِن كَانَ الْمُرَاد بالنُّزول اسْتِمَاع الْخلق إِلَيْهِ ، فَذَلِك لم يحصل بِاتِّفَاق ، وَإِن كَانَ الْمُرَاد بِهِ النِّداء من غير إسماع فَلَا فَائِدَة فِيهِ ، ويتعالىٰ الله عَن ذَلِك .

وأخيراً خلص إلىٰ ما قاله جمهور السَّلف من السُّكُوت عَن المُرَاد بذلك النُّزُول ، مَعَ قطعهم بِأَنَّ مَالا يَلِيق بجلاله تَعَالَىٰ غير مُرَاد ، والواجب تنزيهه سبحانه وتعالىٰ عَن الْحَرَكَة والانتقال ...

هذا باختصار مجمل ما لخَّصه الإمام ابن جماعة في مسألة النُّزول ، ومن المعلوم أنَّ الإمام الذَّهبي – تلميذ ابن تيمية – قد نعت الإمام ابن جماعة بنعوت طيِّبة ، فقال عنه في "معجم الشُّيوخ الكبير"(٢/ ١٣٠) : " ... قَاضِي الْقُضَاةِ ، شَيْخُ الإِسْلامِ ، الْمُفَسِّرُ ، صاحب التَوَالِيفُ فِي الْفِقْهِ ، وَالْحَدِيثِ ، وَالأُصُولِ ، وَالتَّارِيخِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَلَهُ مُشَارَكَةٌ حَسَنَةٌ فِي عُلُومِ الإِسْلامِ مَعَ دِينٍ ، وَتَعَبُّدٍ ، وَتَصَوُّفٍ ، وَأَوْصَافٍ حَمِيدَةٍ ، وَأَحْكَامٍ مَحْمُودَةٍ ، وَلَهُ النَّظْمُ ، وَالنَّثْرُ ، وَالْخُطَبُ ، وَالتَّلامِذَةُ ، وَالْجَلالَةُ الْوَافِرَةُ ، وَالْعَقْلُ التَّامُّ ، وَالْخُلُقُ الرَّضِيُّ ، فَاللَّهُ يُحْسِنُ خَاتِمَتَهُ ، وَهُوَ أَشْعَرِيٌّ فَاضِلٌ !!! " .

وقال الإمام الذَّهبي في " العرش" (ص٢٥٨) : " أخبر أبو عبد الله أنه علىٰ العرش بلا حد يحده أحد أو صفة يبلغها واصف، وأتبع ذلك بقوله: **﴿لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾** بحد ولا غاية، وهذا التفسير الصحيح للإدارك: أي لا تحيط الأبصار بحده ولا غايته؛ ثمَّ قال: **﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ﴾** وهو عالم الغيب والشهادة، علام الغيوب، ليتبين أنه عالم بنفسه وبكل شيء.

وقال الخلال: "وأخبرني علي بن عيسىٰ أنَّ حنبلاً حدثهم، قال: سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تروىٰ "أنَّ الله تبارك وتعالىٰ ينزل إلىٰ السَّماء الدُّنيا" و"أنَّ الله يضع قدمه" ، وما أشبه هذه الأحاديث، فقال أبو عبد الله: نؤمن بها، ونصدِّق بها ولا كيف، ولا معنىٰ، ولا نرد منها شيئاً، ونعلم أن ما جاء به

الرَّسول حقٌّ إذا كانت بأسانيد صِحاح، ولا نردّ على الله قوله، ولا يوصف بأكثر مما وصف به نفسه ولا حدٍّ ولا غاية، ليس كمثله شيء" .

وقال الإمام الذَّهَبِيّ في "سير أعلام النُّبلاء" (٨/ ١٠٥) : " وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ : حَدَّثَنَا محمَّد بنُ هَارُوْنَ بنِ حَسَّانٍ ، حَدَّثَنَا صَالِحُ بنُ أَيُّوْبَ ، حَدَّثَنَا حَبِيْبُ بنُ أَبِي حَبِيْبٍ ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ ، قَالَ : يَتَنَزَّلُ رَبُّنَا – تبَارَكَ وَتَعَالَى – أَمْرُهُ ، فَأَمَّا هُوَ ، فَدَائِمٌ لاَ يَزُوْلُ . قَالَ صَالِحٌ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِيَحْيَى بنِ بُكَيْرٍ ، فَقَالَ : حَسَنٌ وَاللهِ ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ مَالِكٍ .

قُلْتُ : لاَ أَعْرِفُ صَالِحاً ، وَحَبِيْبٌ مَشْهُوْرٌ ، وَالمَحْفُوْظُ عَنْ مَالِكٍ – رَحِمَهُ اللهُ – رِوَايَةُ الوَلِيْدِ بنِ مُسْلِمٍ ، أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ أَحَادِيْثِ الصِّفَاتِ ، فَقَالَ : أَمِرَّهَا كَمَا جَاءتْ ، بِلاَ تَفْسِيْرٍ . فَيَكُوْنُ لِلإِمَامِ فِي ذَلِكَ قَوْلاَنِ إِنْ صَحَّتْ رِوَايَةُ حَبِيْبٍ " .

فهذا الإمام الذَّهبي ، وهو تلميذ لابن تيمية ، ينقل في كتابه : السِّيَر " تأويل مالك للنزول بنزول أمره تعالى ، أمَّا هو فدائم لا يزول سبحانه ، وفي كتاب : " إِرْشَادُ الفُحُوْلِ إِلَى مَا قَالَهُ أَسَاطِيْنُ العِلْمِ فِيْ تَنْزِيْهِ اللهِ عَنِ الحَرَكَةِ وَالنُّزُوْل " نقلت عن غير واحد من العلماء تأويل مالك للنُّزول بنزول أمره سبحانه ... وحتى الرِّواية الثَّانية عن مالك حملت معنى تفويض المعنى والكيف ، فقد نصَّ على وجوب إمرار النُّصوص المتشابهة من غير تفسير ، وهو المروي عن جمهور السَّلف وبعض الخلف ، كما تقدَّم ... وقد عرَّف علماء الأمَّة التَّفْسِيرُ بتعريفات متقاربة ...

قال الإمام أبو عبد الله بدر الدِّين محمَّد بن عبد الله بن بهادر الزّركشي في " البرهان في علوم القرآن" (١/ ١٣) : " التَّفْسِيرُ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ فَهْمُ كِتَابِ اللَّهِ الْمُنَزَّلِ عَلَى نَبِيِّهِ محمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيَانُ مَعَانِيهِ وَاسْتِخْرَاجُ أَحْكَامِهِ وَحِكَمِهِ وَاسْتِمْدَادُ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ ، وَالنَّحْوِ ، وَالتَّصْرِيفِ ، وَعِلْمِ الْبَيَانِ ، وَأُصُولِ الْفِقْهِ ، وَالْقِرَاءَاتِ ، وَيَحْتَاجُ لِمَعْرِفَةِ أَسْبَابِ النُّزُولِ ، وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ " .

وعرَّفه الإمام علي بن محمَّد بن علي الزّين الشَّريف الجرجاني بقوله : " التَّفسير : في الأصل هو الكشف ، والإظهار ، وفي الشَّرع : توضيح معنى الآية ، وشأنها ، وقصتها ، والسَّبب الذي نزلت فيه ، بلفظ يدلُّ عليه دلالةً ظاهرة " . انظر : كتاب التعريفات(ص٦٣) .

وعرَّفه الإمام محمَّد عبد العظيم الزُّرْقاني بقوله : " والتَّفسير في الاصطلاح : علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطَّاقة البشريَّة " . انظر : مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ٣) .

فعلى ضوء ما سبق بيانه من تعريف فحول وأساطين العلم للتَّفسير يتبيَّن لنا أنَّ التَّفسير : علمٌ متعلِّقٌ ببيان معاني ألفاظ القرآن ، للوقوف قدر الإمكان ، وبحسب الطَّاقة البشريَّة ، على مراد الله تعالى ...

وبما أنَّ الرِّوايات المتوافرة عن جمهور السَّلف الصَّالح منعت تفسير مشكل القرآن ومتشابهه ، بقولهم : أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءتْ بِلاَ تَفْسِيْرٍ ، إذاً فإنَّ مدَّعي السَّلفيَّة مجانبون للحقِّ ومخالفون للسَّلف في مدَّعاهم حين تكلَّموا في معنىٰ المتشابه ، وفوَّضوا الكيفيَّة ...

وقال الإمام صلاح الدِّين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدِّمشقي العلائي في " إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلىٰ الفرائد المسموعة" (١/ ٢١٩) : وَطَرِيقُ الصَّوَابِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِمَّا فِي الإِيمَانِ بِهِ وَتَفْوِيضِ عِلْمِهِ إِلَىٰ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الظَّاهِرَ الْمُوهِمَ لِلْجِسْمِيَّةِ وَقُبُولَ الْحَوَادِثِ غَيْرُ مُرَادٍ ، وَإِمَّا بِتَأْوِيلِهِ عَلَى مَعْنَىٰ يَلِيقُ بِجَلالِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، بِمَا هُوَ عَلىٰ قَوَاعِدِ مَجَازِ كَلامِ الْعَرَبِ وَاسْتِعَارَاتِهَا ، مِمَّا لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِهِ ، وَكُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ الطَّرِيقَيْنِ يَسْلُكُهُ الإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ ، وَلَيْسَا بِقَوْلَيْنِ لَهُ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ الأَئِمَّةِ ، بَلْ هُمَا طَرِيقَانِ يَرْجِعُ إِلَيْهِمَا فِي تَصَانِيفِهِ ، وَأَمَّا التَّفْوِيضُ مَعَ اعْتِقَادِ الظَّاهِرِ فَمِمَّا لا يَجُوزُ ، لِلْقَطْعِ بِتَنْزِيهِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَنْ صِفَاتِ الْحُدُوثِ وَسِمَاتِ النَّقْصِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ " .

وقال الإمام عبد الله بن أسعد اليافعي اليمني أَبُو السعادات عفيف الدِّين في "روض الرَّياحين في حكايات الصَّالحين" (ص ٤٩٨) بعد أنَّ ذكر عقيدة الصُّوفيَّة في تنزيه الله عن الجهة والمكان ما نصُّه : " ... فأنا أذكر الآن عقيدتي معهم علىٰ جهة الاختصار ، فأقول وبالله التَّوفيق : الذي نعتقده : أنَّه سبحانه وتعالىٰ استوىٰ علىٰ العرش علىٰ الوجه الذي قاله ، وبالمعنىٰ الذي أراده ، استواء منزَّهاً عن الحلول والاستقرار والحركة والانتقال ، لا يحمله العرش ، بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته ، لا يقال : أين كان ، ولا كيف كان ، ولا متىٰ ، كان ولا مكان ولا زمان ، وهو الآن علىٰ ما عليه كان ، تعالىٰ عن الجهات والأقطار والحدود والمقدار " .

وكلام الإمام اليافعي يحمل تنزيه الله تعالىٰ عن كلِّ لوازم المحدثات ، فليس له سبحانه قبْل ولا بعد ، ولا فوق ولا تحت ، ولا يمين ولا شمال ، ولا أمام ولا خلف ، ولا يقال متىٰ كان ، ولا أين كان ، ولا كيف ، وهو تعالىٰ خالق الزَّمان والمكان ، فلا يتقيَّد بالزمان ، ولا يتخصَّص بالمكان ، حيث كان ولا مكان ، وهو علىٰ ما عليه كان ، لا يحويه مكان ، ولا يؤثر فيه الزَّمان ولا المكان ، ولا يوصف سبحانه بالحركة ولا بالسُّكون ، لأنَّ السُّكون والحركة من لوازم الأجسام ، وقد دلَّ النَّقل والعقل علىٰ تنزُّهه تعالىٰ عن الجسميَّة ولوازمها ، من الحركة والانتقال ...

وقال الإمام الشَّاطبي في " الموافقات" (٣/ ٣١٨) : " وَأَمَّا مَسَائِلُ الْخِلَافِ وَإِنْ كَثُرَتْ ؛ فَلَيْسَتْ مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ بِإِطْلَاقٍ ، بَلْ فِيهَا مَا هُوَ مِنْهَا وَهُوَ نَادِرٌ ؛ كَالْخِلَافِ الْوَاقِعِ فِيمَا أَمْسَكَ عنه السلف الصالح فلم يَتَكَلَّمُوا فِيهِ بِغَيْرِ التَّسْلِيمِ لَهُ وَالْإِيمَانِ بِغَيْبَةِ الْمَحْجُوبِ أَمْرُهُ عَنِ الْعِبَادِ ؛ كَمَسَائِلِ الِاسْتِوَاءِ ، وَالنُّزُولِ ....،

وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ . وَحِينَ سَلَكَ الْأَوَّلُونَ فِيهَا مَسْلَكَ التَّسْلِيمِ وَتُرِكَ الْخَوْضُ فِي مَعَانِيهَا ؛ دَلَّ عَلَىٰ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْحُكْمُ عِنْدَهُمْ فِيهَا ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا لَا يُحَاطُ بِهِ جَهْلٌ ، وَلَا تَكْلِيفَ يَتَعَلَّقُ بِمَعْنَاهَا ... " .

وقال الإمام أبو عبد الله بدر الدِّين محمَّد بن عبد الله بن بهادر الزّركشي في " تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدِّين السُّبكي "(٤/ ٦٧٦-٦٧٨) في كلامه علىٰ حديث : " يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، حِينَ يَبْقَىٰ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ ، فَيَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، وَمَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ": " وللعلماء فيه مذهبان مشهوران ، فمنهم من يفوض عمله إلىٰ الله تعالىٰ ويسكت عن التَّأويل بشرط الجزم بالتَّنزيه والتَّقديس واعتقاد عدم إرادة الظَّواهر المفضية للحدوث والتَّشبيه ، وهذا مذهب السَّلف رحمهم الله تعالىٰ ، ولهذا يقفون علىٰ قوله تعالىٰ : **﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾** [آل عمران: ٧] ، ثمَّ يبتدئون **﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾** [آل عمران: ٧] ، وقالوا : أمرُّوها كما جاءت بلا كيف ، فقولهم : كما جاءت ردّ علىٰ المعطِّلة ، وقولهم : بلا كيف ردّ علىٰ المشبِّهة .

ومنهم من يقول بالتَّأويل وهو مذهب الخلف ، وشرطوا كون التَّأويل لإيفاء بجلال الله تعالىٰ وكون المؤول متّسعا في لغة العرب ، ولهذا قال بعضهم : مذهب السَّلف أسلم ومذهب الخلف أعلم ، أي : أحوج إلىٰ مزيد من العلم واتِّساع فيه ، وكان إمام الحرمين يتأوَّل أولاً ثمَّ رجع في آخر أمره وحرَّم التَّأويل ، ونقل إجماع السَّلف عليه ، فقال في (الرِّسالة النِّظاميَّة) : والذي نرتضيه رأياً ، وندين لله تعالىٰ به عقداً : اتّباع سلف الأمَّة ، فالأولىٰ الاتباع وترك الابتداع والدَّليل السَّمعي القاطع في ذلك إجماع الصَّحابة رضي الله عنهم ، فإنَّهم درجوا علىٰ ترك التعرُّض لمعانيها ، مع أنَّهم كانوا لا يألون جهاداً في ضبط قواعد المسألة ، والتَّواصي بحفظها ، وتعليم النَّاس ما يحتاجون إليه منها ، فلو كان تأويل هذه الظَّواهر متبوعاً أو محتوماً لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشَّريعة .

وقال ابن القشيري في تفسيره : تعلق قوم باختيار الجهل في ذلك مع دعوىٰ الأخذ بالظَّاهر ولا يخفىٰ أنَّ الظَّاهر التَّشبيه في كلِّ لفظ يوهم التَّشبيه ، فإن اعترف هؤلاء بأنَّهم لا يشبِّهون ، فقد تركوا الظَّاهر بالضَّرورة ، وعند ترك الظَّاهر فلا مانع من تكلُّف تأويل ممكن " .

وقال الإمام زين الدِّين عبد الرَّحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن ، السَلامي ، البغدادي ، ثمَّ الدِّمشقي ، الحنبلي في " فتح الباري شرح صحيح البخاري "(٣/ ١١٦-١١٨) : " ... وليس هذا القُرب كقرب الخلق المعهود منهم ، كما ظنَّه من ظنَّه من أهل الضَّلال ، وإنَّما هو قُربٌ ليس يُشبه قُرب المخلوقين ، كما أنَّ

الموصوف به ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ : ١١] . وهكذا القول في أحاديث النُّزول إلىٰ سماء الدُّنيا ، فإنَّه من نوع قُرب الربِّ من داعيه ، وسائليه ، ومستغفريه ....

وقال حنبل : سألت أبا عبد الله : ينزل الله إلىٰ سماء الدُّنيا ؟ قالَ : نعم . قلت : نزوله بعلمه أو بماذا ؟ قال : اسكت عن هذا ، مالك ولهذا ؟ أمض الحديث علىٰ ما روي بلا كيف ولا حدٍّ ، إلَّا بما جاءت به الآثار ، وجاء به الكتاب ، قال الله : ﴿فَلا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثالَ﴾ [النحل : ٧٤] ، ينزل كيف يشاء ، بعلمه وقدرته وعظمته ، أحاط بكلِّ شيء علماً ، لا يبلغ قدره واصف ، ولا ينأىٰ عنه هربُ هاربٍ ، عزَّ وجلَّ .

فلهذا اتَّفق السَّلف الصَّالح علىٰ إمرار هذه النُّصوص كما جاءت من غير زيادة ولا نقص ، وما أشكل فهمه منها ، وقصر العقل عن إدراكه وُكِلَ إلىٰ عالِمِه " .

فالإمام ابن رجب نزَّه الله تعالىٰ أن يكون نزوله كنزول المخلوقين ، ذلكم النُّزول الذي لا يكون إلا بحركة وانتقال من مكان إلىٰ مكان ، فنزول الله تعالىٰ نزولٌ يليقُ بقدرته وعظمته وعلمه المحيط بكلِّ شيء ، والمخلوقون لا يحيطون به علماً ... ومراده : أنَّ نزوله تعالىٰ ليس كنزول المخلوقين ، بل هو نزولٌ يليقُ بقدرته وعظمته وعلمه المحيط بكلِّ شيء ، والمخلوقون لا يحيطون به علماً ، وإنَّما ينتهون إلىٰ ما أخبرهم به عن نفسه ، أو أخبر به عنه رسوله . وفي قول أحمد بن حنبل : " أمض الحديث علىٰ ما روي بلا كيف ولا حدٍّ " ، تنزيه لله تعالىٰ عن الحدِّ ، وهذا أمر لا يعجب من جعلوا السَّلف لهم شمَّاعة يضعون عليها ترَّهاتهم ومصائبهم وطامَّاتهم التي شتتوا بها كيان الأمَّة ، حتَّىٰ غدت شيعاً وأحزاباً ، يطعن بعضهم بعضاً ، ويكفِّر بعضهم بعضاً ... ولا غرو ، فقد قام أشقاهم المدعو محمَّد محمود بن أبي القاسم الدّشتي بكتابة كتاب سمَّاه : " إثبات الحدِّ لله وبأنه قاعد وجالس علىٰ العرش " ، وهو بذلك يخالف عقيدة ودين الأُمَّة التي نزَّهت الله تعالىٰ عن الحدِّ والجسم ، فما قاله هو التَّجسيم بعينه وشينه ومينه !!!! قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب : " مَنْ زَعَمَ أَنَّ إِلَهَنَا مَحْدُودٌ ، فَقَدْ جَهَلَ الْخَالِقَ الْمَعْبُودَ " . انظر : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (١/ ٧٣) .

وقال التَّابعي الشَّهير زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم : " أنت الله الذي لا تُحدُّ فتكون محدوداً " . انظر : في إتحاف السَّادة المتَّقين بشرح إحياء علوم الدِّين" (٤/ ٤١٣) .

وقال الإمام أبو حنيفة : " ... وهو شيءٌ لا كالأشياء . ومعنىٰ الشيء : إثباته بلا جسم ، ولا عَرَض ، ولا حدَّ له ، ولا ضدَّ له ، ولا نِدَّ له ولا مِثل له " . انظر : منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر (ص١١٨-١٢٠) .

قلت : ولا يعكِّر علىٰ هذا ما رواه البيهقي في " الأسماء والصِّفات" (٢/ ٣٣٥) بسنده عن عبد الله بن المبارك في مسألة الاستواء علىٰ العرش ، وفيه : " ... قَالَ : إِنَّا لَا نَقُولُ كَمَا قَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ ، نَقُولُ : هُوَ هُوَ . قُلْتُ : بِحَدٍّ ؟ قَالَ : إِي وَاللَّهِ بِحَدٍّ . لَفْظُ حَدِيثِ محمَّد بْنِ صَالِحٍ . قَالَ الشَّيخ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبَيْهَقِيُّ : إِنَّمَا أَرَادَ عَبْدُ اللَّهِ بِالْحَدِّ حَدَّ السَّمْعِ ، وَهُوَ أَنَّ خَبَرَ الصَّادِقِ وَرَدَ بِأَنَّهُ عَلَىٰ الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ، فَهُوَ عَلَىٰ عَرْشِهِ كَمَا أَخْبَرَ ، وَقَصَدَ بِذَلِكَ تَكْذِيبَ الْجَهْمِيَّةِ فِيمَا زَعَمُوا أَنَّهُ بِكُلِّ مَكَانٍ ، وَحِكَايَتُهُ الْأُخْرَىٰ تَدُلُّ عَلَىٰ مُرَادِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .

فابن المبارك عنىٰ بالحدِّ : الدَّليل السَّمعي ...

والقول بالحدِّ لله تعالىٰ هو ديدن ودين من يدَّعون الانتساب للسَّلف ، والسَّلف منهم براء ، فقد ذكر الإمام السُّبْكِي في "طبقات الشَّافعيَّة الكبرىٰ"(٣/ ١٣٢) في ترجمة ابن حبَّان مَا رُمي بِهِ ابن حبَّان ، قال : " ... فَاعْلَم أَنَّ أَبَا إِسْمَاعِيل عبد الله بن محمَّد الهروي الذىٰ تسميه المجسِّمة : شيخ الْإِسْلَام ، قَالَ : سَأَلت يحيىٰ بن عمَّار عَن ابْن حبَان ، قلت : رَأَيْته ؟ قَالَ : وَكَيف لم أره ، وَنحن أخرجناه من سجستان ، كَانَ لَهُ علم كثير ، وَلم يكن لَهُ كَبِير دين ، قدم علينا ، فَأنْكر الْحَدَّ لله !!! فأخرجناه من سجستان ، انْتهىٰ .

قلت : - السُّبْكِي - انْظُر مَا أَجْهَل هَذَا الْجَارِح ، وليت شعرىٰ من الْمَجْرُوح : مُثبت الْحَدِّ لله أَو نافيه ؟ " .

وقد علَّق الإمام الذَّهبي علىٰ كلام الهروي ، فقال في " ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال" (٣/ ٥٠٧) : " إنكاره الحدّ وإثباتكم للحدِّ نوع من فضول الكلام ، والسُّكوت عن الطَّرفين أولىٰ ، إذ لم يأت نصٌّ بنفي ذلك ولا إثباته ، والله تعالىٰ ليس كمثله شيء ، فمن أثبته قال له خصمه : جعلت لله حدّاً برأيك ، ولا نصَّ معك بالحدِّ ، والمحدود مخلوق ، تعالىٰ الله عن ذلك .

وقال هو للنَّافي : ساويت ربَّك بالشَّيء المعدوم ، إذ المعدوم لا حدَّ له ، فمن نزَّه الله وسكت سلم وتابع السَّلف " .

وكلام الإمام الذَّهبي في التَّعقُّب فيه دَخَنٌ ، ولذلك تعقَّبه الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني ، فقال في "لسان الميزان" (٥/ ١١٤) : " وقوله : قال له النافي : ساويت ربَّك بالشَّيء المعدوم إذ المعدوم لا حدَّ له نازل ، فإنَّا لا نسلِّم أنَّ القول بعدم الحدِّ يُفضي إلىٰ مساواته بالمعدوم بعد تحقُّق وجوده ، وقوله : بدت من بن حبَّان هفوة طعنوا فيه لها إن أراد القصَّة الأولىٰ التي صدر بها كلامه فليست هذه بهفوة ، والحقُّ أنَّ الحقَّ مع بن حبَّان فيها ، وإن أراد الثَّانية فقد اعتذر هو عنها أولاً ، فكيف يحكم عليه بأنَّه هفا ، ماذا إلَّا

تعصُّب زائد علىٰ المتأولين ، وابن حبَّان قد كان صاحب فنون وذكاء مفرط ، وحفظ واسع إلىٰ الغاية ، رحمه الله " .

ومع هذا كلّه فقد وصل الأمر بابن تيمية إلىٰ تكفير من لم يؤمن بالحدِّ لله تعالىٰ ، والعياذ بالله ... قال ابن تيمية في " درء تعارض العقل والنَّقل" (٢/ ٥٨) : " ... فهذا كلُّه وما أشبهه شواهد ودلائل على الحدِّ ، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله ، وجحد آيات الله " .

فَهَذِهِ هي عقيدتهم ، التي أوصلتهم إلىٰ تكفير من سواهم ، ممَّن هو علىٰ غير منهجهم وطريقتهم وعقيدتهم ، فهم لا يرون علىٰ الإسلام إلا هم ، ويرون – أنفسهم كما قال السُّبْكِي – في " طبقات الشَّافعيَّة الكبرىٰ" (٢/ ١٧) : " أَنَّهُمْ أهل السُّنَّة ، وَلَو عدوا عدداً لما بلغ علماؤهم وَلَا عَالم فيهم عَلَىٰ الْحَقِيقَة مبلغاً يعْتَبر ، ويكفِّرون غَالب عُلَمَاء الْأمة ثمَّ يعتزون إِلَىٰ الإِمَام أَحْمد بن حَنْبَل رَضِي الله عَنهُ وَهُوَ مِنْهُم برِيء ، وَلكنَّه كَمَا قَالَ بعض العارفين ورأيته بِخَط الشَّيخ تقىٰ الدِّين ابْن الصَّلاح : إماما ابتلاهما الله بأصحابهما ، وهما بريَّان مِنْهُم : أَحْمد ابْن حَنْبَل ابْتُلِيَ بالمُجَسِّمَة ، وجعفر الصَّادِق ابْتُلِيَ بالرَّافضة " .

واستغلوا في تمرير عقائدهم : " جهل الكثيرين ، لأنَّهم لا ينبتون إلا حيث يكون الجهل " فأوهموا النَّاس أنَّهم يمثِّلون السَّلف الصَّالح من الصَّحابة ومن بعدهم من التَّابعين لهم بإحسان ، والتَّاريخ يشهد والعلم بكتاب الله ينادي أنَّهم ما مثَّلوا إلا سلف سوء من أشياخ المشبِّهة وأئمَّة المجسِّمة ، الذين يفسِّرون الكتاب بأهوائهم ، ويحملون السنَّة علىٰ آرائهم ، ويتقوَّلون علىٰ معاني كتاب الله ، ويضعون علىٰ رسول الله ، ويأخذون بالضَّعيف إذا وافق منهم هوىٰ ، ويردُّون الصَّحيح أو يشكِّكون في صحَّته إذا كان حجَّة عليهم " . انظر : فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان (ص١١) .

وقال أبو بكر بن محمَّد بن عبد المؤمن الإمام العالم الرَّباني الزَّاهد الورع تقيّ الدِّين الحصني الدِّمشقي الحسيني في " دفع شُبه من شبَّه وتمرَّد ونسب ذلك إلىٰ السيِّد الجليل الإمام أحمد" (ص١٣-١٤) : " ... ومنها حديث النُّزول ، وهو في الصَّحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنَّه قال : " ينزل ربُّنا كلّ ليلة إلىٰ السَّماء الدُّنيا حين يبقىٰ ثلث الليل الآخر ، يقول : من يدعوني فأستجيب له " إلىٰ آخره ، وهذا الحديث رواه عشرون نفساً من الصَّحابة ، رضي الله عنهم ، وقد تقدَّم أنَّه يستحيل علىٰ الله عزَّ وجلَّ الحركة والتَّنقل والتَّغير ، لأنَّ ذلك من صفات الحدث ، فمن قال ذلك في حقه تعالىٰ فقد ألحقه بالمخلوق ، وذلك كفرٌ صريح لمخالفة القرآن في تنزيهه لنفسه سبحانه وتعالىٰ .

ومن العجب العجيب أن يقرأ أحدهم قوله تعالىٰ : ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد : ٢٥] ، مع أنَّ معدنه في الأرض ، وقوله تعالىٰ : ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعامِ ثَمانِيَةَ أَزْواجٍ﴾ [الزمر : ٦] ، فيا لله ، العجب من شخص لم يعرف نزول الجَمل ، كيف يتكلَّم في تفصيلها ، وقد قال تعالىٰ : ﴿وَأَنْزَلْنا إِلَيْكَ الْكِتابَ بِالْحَقِّ﴾ [المائدة : ٤٨] ، وقال تعالىٰ : ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْراً﴾ [الطلاق : ١٠] ، فنسب الإنزال إلىٰ هاتين الغايتين إليه سبحانه وتعالىٰ .

وقد قال تعالىٰ : ﴿وَمَنْ يُضْلِلْ فَأُولئِكَ هُمُ الْخاسِرُونَ﴾ [الأعراف : ١٧٨] ، أي : ببدعته ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف : ١٨٦] ، والعمه في البصيرة ، كما أنَّ العمىٰ في البصر ، والعمه في البصيرة منه الهلكة ، أعاذنا الله من ذلك .

وروىٰ أبو عيسىٰ التِّرمذي عن مالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وابن المبارك أنَّهم قالوا : أمِرُّوا هذه الأحاديث بلا كيف ، قال الأَئمَّة : فواجب علىٰ الخلق اعتقاد التَّنزيه وامتناع تجويز النُّقلة والحركة ، فإنَّ النُّزول الذي هو انتقال من مكان إلىٰ آخر يفتقر الىٰ الجسميَّة والمكان العالي ، والمكان السَّافل ضرورة ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿يَخافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل : ٥٠] ، فإنَّ الفوقيَّة باعتبار المكان لا تكون بالضَّرورة إلا في الأجرام ، والأجسام مركَّبة كانت أو بسيطة ، والربُّ سبحانه وتعالىٰ منزَّه عن ذلك إذ هو من صفات الحدث .

وقال ابن حامد الرَّاسم نفسه بالحنبلي : هو فوق العرش بذاته ، وينزل من مكانه الذي هو فيه ، فينزل وينتقل . ولمَّا سمع تلميذه القاضي منه هذا استبشعه ، فقال : النُّزول صفة ذاتيَّة ، ولا نقول نزوله انتقال ، أراد أن يغالط الأغبياء بذلك .

وقال غيره : يتحرَّك إذا نزل ، وحكوا هذه المقالة عن الإمام أحمد فجوراً منه ، بل هو كذب محض علىٰ هذا السيِّد الجليل السَّلفي المنزَّه ، فإنَّ النُّزول إذا كان صفة لذاته لزم تجدُّدها كلّ ليلة وتعدُّدها ، والإجماع منعقد علىٰ أنَّ صفاته قديمة ، فلا تجدُّد ولا تعدُّد ، تعالىٰ الله عمَّا يصفون .

وقد بالغ في الكفر من ألحق صفة الحقِّ بالخلق ، وأدرج نفسه في جريدة السَّامرة واليهود الذين هم أشدُّ عداوة للذين آمنوا ... " .

وقد تضمَّن كلام الإمام تقيِّ الدِّين الحصني الدِّمشقي عدَّة مسائل ، منها :

١ -استحالة الحركة والتَّنقل والتَّغير علىٰ الله عزَّ وجلَّ ، لأنَّ ذلك من صفات الحدث ، فمن قال ذلك في حقِّه تعالىٰ فقد ألحقه بالمخلوق ، وذلك كفرٌ صريح لمخالفة القرآن في تنزيهه لنفسه سبحانه وتعالىٰ . فيجب علىٰ الخلق اعتقاد التَّنزيه وامتناع تجويز النُّقلة والحركة عليه تعالىٰ ، فإنَّ النُّزول الذي هو انتقال

من مكان إلىٰ آخر يفتقر الىٰ الجسميَّة والمكان العالي ، والمكان السَّافل ضرورة ، كما في قوله تعالىٰ : **﴿يَخافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾** [النحل : ٥٠] ، فإنَّ الفوقيَّة باعتبار المكان لا تكون بالضَّرورة إلا في الأجرام ، والأجسام مركَّبة كانت أو بسيطة ، والربُّ سبحانه وتعالىٰ منزَّه عن ذلك إذ هو من صفات الحدث .

٢- من العيب علىٰ من يقرأ قوله تعالىٰ : **﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعامِ ثَمانِيَةَ أَزْواجٍ﴾** [الزمر : ٦] ، أن لا يفهم المراد بالإنزال الوارد فيها ، ومن لا يعرف نزول الجَمَل لا يجوز له أن يتكلَّم في معاني الجُمَل ...

٣- أشار إلىٰ ما يقوله ويؤمن به مدَّعو السَّلفيَّة من القول بأنَّ الله تعالىٰ يتحرَّك إذا نزل ، وحكوا هذه المقالة ظلماً عن الإمام أحمد ، وقرر بأنَّ ذلك افتراء وكذب محض علىٰ هذا السيِّد الجليل السَّلفي المنزِّه ، فإنَّ النُّزول إذا كان صفة لذاته لزم تجدُّدها كلّ ليلة وتعدُّدها ، والإجماع منعقد علىٰ أنَّ صفاته قديمة ، فلا تجدُّد ولا تعدُّد ، تعالىٰ الله عمَّا يصفون .

وافتراء من يدَّعون السَّلفيَّة علىٰ الإمام أحمد له ألوان وأشكال عديدة ، وهو الذي دفع الكثير من العلماء للذبِّ عن هذا السيِّد الجليل ، قال الإمام تقيِّ الدِّين أبي بكر الحصني الشَّافعي في مقدِّمة كتابه : " دفع شُبه من شَبَّه وتمرَّد ونسب ذلك إلىٰ السيِّد الجليل أحمد (ص٤-٧ باختصار) : " وبعد : فإنَّ سبب وضعي لهذه الأحرف اليسيرة ؛ ما دهمني من الحيرة من أقوام خبث السَّريرة ؛ يظهرون الانتماء إلىٰ مذهب السيِّد الجليل الإمام أحمد ؛ وهم علىٰ خلاف ذلك والفرد الصَّمد ، والعجب أنـَّهم يعظِّمونه في الملأ ويتكاتمون إضلاله مع بقيَّة الأئمَّة ... ، ويضلِّون عقول العوام وضعاف الطَّلبة بالتَّمويه الشَّيطاني وإظهار التَّعبُّد والتقشُّف وقراءة الأحاديث ويعتنون بالمسند ، وكلّ ذلك خزعبلات منهم وتمويه ... فالحاصل من كلام ابن حامد والقاضي وابن الزَّاغوني من التَّشبيه والصِّفات التي لا تليق بجناب الحقِّ سبحانه وتعالىٰ ، هـي نزعة سامريَّة في التَّجسيم ، ونزعة يهوديَّة في التَّشبيه ، وكذا نزعة نصرانيَّة ... " .

وكذلك قال الإمام ابن الجوزي في دفع شبه التَّشبيه ...

ولم يسلم الإمام أحمد – ممَّن انتسبوا له زوراً وبهتاناً – حتَّىٰ بعد وفاته ، لا بل غلوا غلوَّاً فاحشاً متفحِّشاً في سرد مناقبه ، وهو أمر ناقش ناه في المجلَّد السَّادس من هذا الكتاب ...

أمَّا عن غلوِّهم في ابن تيمية ، فحدِّث ولا حرج ... وقد ذكرت ذلك وغيره الكثير في الجزء السَّدس من هذا الكتاب ...

ومن إساءتهم للإمام أحمد بعد وفاته : أنَّهم كتبوا كُتباً نسبوها له ، ومن ذلك : كتاب " الرَّد علىٰ الجهميَّة والزَّنادقة " ، وممَّا جاء في هذا الكتاب الباطل : " لمَّا سمع موسىٰ كلام ربِّه ، قال : يا ربّ هذا الذي سمعته

هو كلامك ؟ قال : نعم يا موسىٰ هو كلامي ، إنَّما كلَّمتك علىٰ قدر ما يطيق بدنك ، ولو كلَّمتك بأكثر من ذلك لَمِتَّ .

قال : فلمَّا رجع موسىٰ إلىٰ قومه قالوا له : صف لنا كلام ربّك ؟!! قال : سبحان الله ، وهل أستطيع أن أصفه لكم ؟! قالوا : فشبِّهه . قال : هل سمعتم أصوات الصَّواعق التي تُقبل في أحلىٰ حلاوة سمعتموها ، فكأنَّه مثله " . انظر : الرد علىٰ الجهمية والزنادقة (ص١٣٧) .

أرأيتم كيف نسب الصَّوت إلىٰ الله تعالىٰ مع أنَّ الصَّوت لم تأت إضافته إلىٰ الله تعالىٰ في حديث صحيح ، ثمَّ كيف شبَّه صوت الله تعالىٰ بصوت الصَّواعق التي تُقبل في أحلىٰ حلاوة سمعتموها ... !!!

وعن نسبة الكتاب للإمام أحمد قال الإمام الذَّهبي : " ... لاَ كَرِسَالَةِ الإِصْطَخْرِيِّ ، وَلاَ كَالرَّدِّ عَلَىٰ الجَهْمِيَّةِ المَوْضُوْعِ عَلَىٰ أَبِي عَبْدِاللهِ ، فَإِنَّ الرَّجُلَ كَانَ تَقِيّاً وَرِعاً ، لاَ يَتَفَوَّهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ " . انظر : سير أعلام النبلاء ، (١١/ ٢٨٦-٢٨٧) .

وقال محقِّق سير أعلام النُّبلاء : " يرىٰ الذَّهبي المؤلِّف أنَّ كتاب " الردّ علىٰ الجهميَّة " موضوعٌ علىٰ الامام أحمد . وقد شكَّك أيضاً في نسبة هذا الكتاب إلىٰ الامام أحمد بعض المعاصرين في تعليقه علىٰ " الاختلاف في اللفظ ، والردِّ علىٰ الجهميَّة " لابن قتيبة . ومستنده أنَّ في السَّند إليه مجهولاً ، فقد رواه أبو بكر غلام الخلَّال ، عن الخلَّال ، عن الخضر بن المثنىٰ ، عن عبد الله بن أحمد ، عن أبيه ... والخضر بن المثنَّىٰ هذا مجهول ، والرِّواية عن مجهول مقدوح فيها ، مطعون في سندها . وفيه ما يخالف ما كان عليه السَّلف من معتقد ، ولا يتَّسق مع ما جاء عن الإمام في غيره ممَّا صحَّ عنه ، وهذا هو الذي دعا الذَّهبي هنا إلىٰ نفي نسبته إلىٰ الامام أحمد ، ومع ذلك فإنَّ غير واحد من العلماء قد صحَّحوا نسبة هذا الكتاب إليه ، ونقلوا عنه ، وأفادوا منه ، منهم القاضي أبو يعلىٰ ، وأبو الوفاء بن عقيل ، والبيهقي ، وابن تيمية ، وتلميذه ابن القيِّم ، وتوجد من الكتاب نسخة خطيَّة في ظاهريَّة دمشق ، ضمن مجموع رقم (١١٦) ، وهي تشتمل علىٰ نصِّ " الردّ علىٰ الجهميَّة " فقط ، وهو نصف الكتاب ، وعن هذا الأصل نشر الكتاب في الشَّام ، بتحقيق الأستاذ محمَّد فهر الشّقفة . وممَّا يؤكِّد أنَّ هذا الكتاب ليس للإمام أحمد : أنَّنا لا نجد له ذكراً لدىٰ أقرب النَّاس إلىٰ الامام أحمد بن حنبل ممَّن عاصروه وجالسوه ، أو أتوا بعده مباشرة وكتبوا في الموضوع ذاته ، كالإمام البخاري ، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة ، وأبي سعيد الدّارمي . والإمام أبو الحسن الأشعري قد ذكر عقيدة الامام أحمد في كتابه " مقالات الإسلاميِّين "، ولكنَّه لم يشر إلىٰ هذا الكتاب مطلقاً ، ولم يستفد منه شيئاً " . انظر : هامش سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٨٧)

٤- ردَّ علىٰ ابن حامد الذي قال : هو فوق العرش بذاته ، وينزل من مكانه الذي هو فيه ، فينزل وينتقل . ولمَّا سمع تلميذه القاضي منه هذا استبشعه ، فقال : النُّزول صفة ذاتيَّة ، ولا نقول نزوله انتقال ، أراد أن يغالط الأغبياء بذلك . وعلَّق علىٰ ذلك بأنَّ الموسومين بالحنابلة استمرأوا الكذب علىٰ الإمام المبجَّل أحمد ابن حنبل ، وهذا أمرٌ فرغتُ منه في مصنَّف خاص بعبثهم بكتب التُّراث ، وكذبهم علىٰ العلماء لنصرة باطلهم .

ثمَّ إنَّ ابن حامد الذي أشار إليه الإمام التَّقي الحصني صاحب طامَّات وأوابد ، وقد ردَّ عليه الإمام ابن الجوزي في كتابه الطيِّب : " دفع شبه التَّشبيه بأكفِّ التَّنزيه " ، وممَّا قاله ابن الجوزي نقلاً عن ابن حامد :

قال الإمام ابن الجوزي : " وقال ابن حامد : أثبتنا لله وجهاً ، ولا نجوِّز إثبات رأس .

قلت – ابن الجوزي – : ولقد اقشعرَّ بدني من جراءته علىٰ ذكر هذا ، فما أعوزه في التَّشبيه غير الرأس " .

وقال أيضاً : " ... وحكىٰ ابن حامد أعظم من هذا ، فقال : ذهبت طائفة في قوله تعالىٰ : ﴿**وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي**﴾ [الحجر : ٢٩] ، إلىٰ أنَّ تلك الرُّوح صفة من ذاته ، وأنَّها إذا خرجت رجعت إلىٰ الله تعالىٰ .

قلت – ابن الجوزي – : وهذا أقبح من كلام النَّصارىٰ ، فما أبقىٰ هذا من التَّشبيه بقيَّة " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : يجب الإيمان بأنَّ لله تعالىٰ ساقاً صفة لذاته ، فمن جحد ذلك كفر .

قلت – ابن الجوزي – : ولو تكلَّم بهذا عاميٌّ جلف كان قبيحاً ، فكيف بمن يُنسب إلىٰ العلم ، فإنَّ المتأوِّلين أعذر منهم ، لأنَّهم ردُّوا الأمر إلىٰ اللغة ، وهؤلاء أثبتوا ساقاً للذَّات ، وَقَدَمَاً ، حتَّىٰ يتحقَّق التَّجسيم والصُّورة " .

وقال أيضاً : " وقال ابن حامد : الحقُّ يختصُّ بمكان دون مكان ، ومكانه الذي هو فيه وجود ذاته علىٰ عرشه . وقال : وذهبت طائفة إلىٰ أنَّ الله تعالىٰ علىٰ عرشه قد ملأه ، والأشبه أنه مماس للعرش ، والكرسي موضع قدميه " .

وقال أيضاً : " وقال ابن حامد : نؤمن بأن لله تعالىٰ جنباً بهذه الآية – يعني بالآية قوله تعالىٰ : ﴿**يَا حَسْرَتى عَلى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ**﴾ [الزمر : ٥٦] .

قلت – ابن الجوزي – : وآعجبا من عدم العقول ، إذا لم يتهيَّأ التَّفريط في جنب مخلوق ، كيف يتهيأ في صفة الخالق " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : هذا خطأ ، إنَّما ينزل بذاته بانتقال " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : هو علىٰ العرش بذاته ، مماس له ، وينزل من مكانه الذي هو فيه فيزول وينتقل .

قلت – ابن الجوزي – : وهذا رجل لا يعرف ما يجوز علىٰ الله تعالىٰ " .

وقال أيضاً : " وروىٰ ابن حامد : ﴿**فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا**﴾ [الأعراف : ١٤٣] ، قال : خرج منه أوَّل مفصل من خنصره " .

قال ابن حامد : يجب التَّصديق بأنَّ لله تعالىٰ حقواً ، فتأخذ الرَّحم بحقوه . قال : وكذلك نؤمن بأنَّ لله جنباً ، لقوله تعالىٰ : ﴿**أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتى عَلى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ**﴾ [الزمر : ٥٦] . قلت – ابن الجوزي – : وهذا لا فهم له أصلاً ، كيف يقع التَّفريط في جنب الذَّات " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : والمراد بالتعلُّق : القُرب والمماسَّة بالحقو ، كما روي أنَّ الله تعالىٰ يُدني إليه داود حتَّىٰ يمسَّ بعضَه " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : يجب الإيمانُ بما ورد من المماسَّة والقُرب من الحق لنبيِّه في إقعاده علىٰ العرش ، قال : وقال ابن عمر : ﴿**وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنا لَزُلْفى وَحُسْنَ مَآبٍ**﴾ [ص : ٤٠] ، قال : ذكر الله الدّنو منه حتَّىٰ يمسَّ بعضه .

قلت – ابن الجوزي – : وهذا كذب علىٰ ابن عمر ، ومن ذكر تبعيض الذَّات كفر بالإجماع " .

وقال ابن حامد : رأيت بعض أصحابنا يثبتون لله وصفاً في ذاته ، بأنَّه يتنفَّس ، قال : وقالوا : الرِّياح الهابَّة مثل الرِّياح العاصفة ، والعقيم ، والجنوب ، والشِّمال ، والصّبا ، والدّبور ، مخلوقة إلا ريحاً من صفاته ، هي : ذات نسيم حياتي ، وهي من نفس الرَّحمن .

قلت – ابن الجوزي – : علىٰ من يعتقد هذا اللعنة ، لأنه يثبت جسداً مخلوقاً ، وما هؤلاء بمسلمين " .

انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه ، جمال الدِّين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمَّد الجوزي ، (ص١١٣) ، (ص١١٧) ، (ص١٢٠-١٢١) ، (ص١٣٥) ، (ص١٤٠) ، (ص١٤١) ، (ص١٩٧) ، (ص٢١٤) ، (ص٢٣١) ، (ص٢٣٢) ، (ص٢٤٥) ، (ص٢٧٤) بالترتيب .

وقال الإمام أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشَّافعي في " فتح الباري شرح صحيح البخاري" (٣/ ٣٠-٣١) : " قَوْلُهُ : " يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا " اسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ أَثْبَتَ الْجِهَةَ ، وَقَالَ : هِيَ جِهَة الْعُلُوّ ، وَأنكر ذَلِك الْجُمْهُور !!! لِأَنَّ الْقَوْلَ بِذَلِكَ يُفْضِي إِلَىٰ التَّحَيُّزِ ، تَعَالَىٰ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ .

وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي مَعْنَىٰ النُّزُولِ عَلَىٰ أَقْوَالٍ :

فَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَىٰ ظَاهِرِهِ وَحَقِيقَتِهِ ، وَهُمُ الْمُشَبِّهَةُ ، تَعَالَىٰ اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ .

وَمِنْهُمْ مَنْ أَنكَرَ صِحَّةَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ جُمْلَةً ، وَهُمُ الْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَةُ ، وَهُوَ مُكَابَرَةٌ ، وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ أَوَّلُوا مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ نَحْوِ ذَلِكَ وَأَنْكَرُوا مَا فِي الْحَدِيثِ إِمَّا جَهْلًا وَإِمَّا عِنَادًا .

وَمِنْهُمْ مَنْ أَجْرَاهُ عَلَىٰ مَا وَرَدَ مُؤْمِنًا بِهِ عَلَىٰ طَرِيقِ الْإِجْمَالِ ، مُنَزِّهاً اللَّهَ تَعَالَىٰ عَنِ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ ، وَهُمْ جُمْهُورُ السَّلَفِ . وَنَقَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، وَغَيْرُهُ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ ، وَالسُّفْيَانَيْنِ ، وَالْحَمَّادَيْنِ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَاللَّيْثِ ، وَغَيْرِهِمْ .

وَمِنْهُمْ مَنْ أَوَّلَهُ عَلَىٰ وَجْهٍ يَلِيقُ مُسْتَعْمَلٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ أَفْرَطَ فِي التَّأْوِيلِ حَتَّىٰ كَادَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَىٰ نَوْعٍ مِنَ التَّحْرِيفِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَلَ بَيْنَ مَا يَكُونُ تَأْوِيلُهُ قَرِيباً مُسْتَعْمَلاً فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَبَيْنَ مَا يَكُونُ بَعِيدًا مَهْجُوراً ، فَأَوَّلَ فِي بَعْضٍ ، وَفَوَّضَ فِي بَعْضٍ ، وَهُوَ مَنْقُولٌ عَنْ مَالك ، وَجزم بِهِ من الْمُتَأَخِّرين : بن دَقِيقِ الْعِيدِ (٧٠٢هـ) ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَأَسْلَمُهَا : الْإِيمَانُ بِلَا كَيْفٍ ، وَالسُّكُوتُ عَنِ الْمُرَادِ إِلَّا أَنْ يَرِدَ ذَلِك عَن الصَّادِق فيصار إِلَيْهِ . وَمن الدَّلِيلَ عَلَىٰ ذَلِكَ : اتِّفَاقُهُمْ عَلَىٰ أَنَّ التَّأْوِيلَ الْمُعَيَّنَ غَيْرُ وَاجِبٍ ، فَحِينَئِذٍ التَّفْوِيضُ أَسْلَمُ ، وَسَيَأْتِي مَزِيدُ بَسْطٍ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ – إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَىٰ –

وَقَالَ بن الْعَرَبِيِّ (٥٤٣هـ) : حُكِيَ عَنِ الْمُبْتَدِعَةِ رَدُّ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، وَعَنِ السَّلَفِ إِمْرَارُهَا ، وَعَنْ قَوْمٍ تَأْوِيلُهَا ، وَبِهِ أَقُول .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : " يَنْزِلُ " فَهُوَ رَاجِعٌ إِلَىٰ أَفْعَالِهِ لَا إِلَىٰ ذَاتِهِ ، بَلْ ذَلِكَ عِبَارَةٌ عَنْ مُلْكِهِ الَّذِي يَنْزِلُ بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ . وَالنُّزُولُ كَمَا يَكُونُ فِي الْأَجْسَامِ يَكُونُ فِي الْمَعَانِي ، فَإِنْ حَملته فِي الحَدِيث على الْحسي فتلك صِفَةُ الْمَلَكِ الْمَبْعُوثِ بِذَلِكَ ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَىٰ الْمَعْنَوِيِّ بِمَعْنَىٰ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ثمَّ فعَلَ ، فَيُسَمَّىٰ ذَلِكَ نُزُولاً عَنْ مَرْتَبَةٍ إِلَىٰ مَرْتَبَةٍ ، فَهِيَ عَرَبِيَّةٌ صَحِيحَةٌ ، انْتَهَىٰ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ تَأَوَّلَهُ بِوَجْهَيْنِ إِمَّا بِأَنَّ الْمَعْنَىٰ يَنْزِلُ أَمْرُهُ أَوِ الْمَلَكُ بِأَمْرِهِ وَإِمَّا بِأَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ بِمَعْنَىٰ التَّلَطُّفِ بِالدَّاعِينَ وَالْإِجَابَةِ لَهُمْ وَنَحْوِهِ ، وَقَدْ حَكَىٰ أَبُو بَكْرِ بْنُ فُورَكَ (٤٠٦هـ) أَنَّ بَعْضَ الْمَشَايِخِ ضَبَطَهُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ عَلَىٰ حَذْفِ الْمَفْعُول ، : أَيْ يُنْزِلُ مَلَكاً ، وَيُقَوِّيهِ مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْأَغَرِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ بِلَفْظِ : " إِنَّ اللَّهَ يُمْهِلُ حَتَّىٰ يَمْضِيَ شَطْرُ اللَّيْلِ ثمَّ يَأْمُرُ مُنَادِياً ، يَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاعٍ فَيُسْتَجَابُ لَهُ ... " الْحَدِيثَ . وَفِي حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ : " يُنَادِي مُنَادٍ : هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ ... " الْحَدِيثَ .

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : وَبِهَذَا يَرْتَفِعُ الْإِشْكَالُ ، وَلَا يُعَكِّرُ عَلَيْهِ مَا فِي رِوَايَةِ رِفَاعَةَ الْجُهَنِيِّ : " يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، فَيَقُول : لَا يسْأَل عَنْ عِبَادِي غَيْرِي " لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يَدْفَعُ التَّأْوِيلَ الْمَذْكُورَ .

وَقَالَ الْبَيْضَاوِيُّ (٦٨٥هـ) : وَلَمَّا ثَبَتَ بِالْقَوَاطِعِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَالتَّحَيُّزِ، امْتَنَعَ عَلَيْهِ النُّزُولُ عَلَىٰ مَعْنَىٰ الِانْتِقَالِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَىٰ مَوْضِعٍ أَخْفَضَ مِنْهُ . فَالْمُرَادُ : نُورُ رَحْمَتِهِ، أَيْ : يَنْتَقِلُ مِنْ مُقْتَضَىٰ صِفَةِ الْجَلَالِ الَّتِي تَقْتَضِي الْغَضَبَ وَالِانْتِقَامَ إِلَىٰ مُقْتَضَىٰ صِفَةِ الْإِكْرَامِ الَّتِي تَقْتَضِي الرَّأْفَةَ وَالرَّحْمَةَ .

قَوْلُهُ : " حِينَ يَبْقَىٰ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ " بِرَفْعِ الْآخِرِ، لِأَنَّهُ صِفَةُ الثُّلُثِ، وَلَمْ تَخْتَلِفِ الرِّوَايَاتُ عَنِ الزُّهْرِيِّ (١٢٤هـ) فِي تَعْيِينِ الْوَقْتِ، وَاخْتَلَفَتِ الرِّوَايَاتُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ (٢٧٩هـ) : رِوَايَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَصَحُّ الرِّوَايَاتِ فِي ذَلِكَ، وَيُقَوِّي ذَلِكَ : أَنَّ الرِّوَايَاتِ الْمُخَالِفَةَ اخْتُلِفَ فِيهَا عَلَىٰ رُوَاتِهَا، وَسَلَكَ بَعْضُهُمْ طَرِيقَ الْجَمْعِ، وَذَلِكَ أَنَّ الرِّوَايَاتِ انْحَصَرَتْ فِي سِتَّةِ أَشْيَاءَ : أَوَّلُهَا : هَذِهِ، ثَانِيهَا : إِذَا مَضَىٰ الثُّلُثُ الْأَوَّلُ، ثَالِثُهَا : الثُّلُثُ الْأَوَّلُ أَوِ النِّصْفُ، رَابِعُهَا : النِّصْفُ، خَامِسُهَا : النِّصْفُ أَوِ الثُّلُثُ الْأَخِيرُ، سَادِسُهَا : الْإِطْلَاقُ . فَأَمَّا الرِّوَايَاتُ الْمُطْلَقَةُ، فَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَىٰ الْمُقَيَّدَةِ، وَأَمَّا الَّتِي بِأَوْ فَإِنْ كَانَتْ أَوْ لِلشَّكِّ، فَالْمَجْزُومُ بِهِ مُقَدَّمٌ عَلَىٰ الْمَشْكُوكِ فِيهِ، وَإِنْ كَانَتْ لِلتَّرَدُّدِ بَيْنَ حَالَيْنِ، فَيُجْمَعُ بِذَلِكَ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ بِأَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ لِكَوْنِ أَوْقَاتِ اللَّيْلِ تَخْتَلِفُ فِي الزَّمَانِ وَفِي الْآفَاقِ بِاخْتِلَافِ تَقَدُّمِ دُخُولِ اللَّيْلِ عِنْدَ قَوْمٍ وَتَأَخُّرِهِ عِنْدَ قَوْمٍ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ النُّزُولُ يَقَعُ فِي الثُّلُثِ الْأَوَّلِ، وَالْقَوْلُ يَقَعُ فِي النِّصْفِ وَفِي الثُّلُثِ الثَّانِي . وَقِيلَ : يُحْمَلُ عَلَىٰ أَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ الَّتِي وَرَدَتْ بِهَا الْأَخْبَارُ، وَيُحْمَلُ عَلَىٰ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُعْلِمَ بِأَحَدِ الْأُمُورِ فِي وَقْتٍ فَأَخْبَرَ بِهِ، ثُمَّ أُعْلِمَ بِهِ فِي وَقْتٍ آخَرَ فَأَخْبَرَ بِهِ، فَنَقَلَ الصَّحَابَةُ ذَلِكَ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .

وقال الإمام بدر الدِّين العيني عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٧/ ١٩٩-٢٠٠) : " قَوْله : " ينزل "، بِفَتْح الْيَاء، فعل مضارع : وَالله، مَرْفُوع بِهِ . وَقَالَ ابْن فورك : ضبط لنا بعض أهل النَّقْل هَذَا الْخَبَر عَن النَّبِي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِضَم الْيَاء من : ينزل، يَعْنِي : من الْإِنْزَال . وَذكر أَنه ضبط عَمَّن سمع مِنْهُ من الثِّقَات الضابطين . وَكَذَا قَالَ الْقُرْطُبِيّ : قد قَيَّده بعض النَّاس بذلك فَيكون معدَّىٰ إِلَىٰ مفعول مَحْذُوف، أَي : يُنزل الله مَلَكاً . قَالَ : وَالدَّلِيل علىٰ صِحَة هَذَا مَا رَوَاهُ النَّسَائِيّ (٣٠٣هـ) من حَدِيث الْأَغَر عَن أبي هُرَيْرَة وَأبي سعيد، قَالَ : قَالَ رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ الله، عزَّ وَجلَّ، يُمْهل حتَّىٰ يمْضِي شطر اللَّيْل الأول ثمَّ يَأْمر منادياً يَقُول : هَل من دَاع فيستجاب لَهُ ... ؟ الحَدِيث، وَصَحَّحهُ عبد الْحق .

وَحمل صَاحب " الْمُفْهم " الحَدِيث علىٰ النُّزول الْمَعْنَوِيّ علىٰ رِوَايَة مَالك عَنهُ عِنْد مُسلم، فَإِنَّهُ قَالَ فِيهَا : " يتنزَّل رَبُّنَا "، بِزِيَادَة : تَاء، بعد : يَاء المضارعة، فَقَالَ : كَذَا صحَّت الرِّوَايَة هُنَا، وَهِي ظَاهِرَة فِي النُّزُول الْمَعْنَوِيّ وإليها يرد " ينزل "، علىٰ أحد التأويلات، وَمعنىٰ ذَلِك أَن مُقْتَضىٰ عَظمَة الله وجلاله

واستغنائه أَن لَا يعبأ بحقير ذليل فَقير ، لَكِن ينزل بِمُقْتَضىٰ كرمه ولطفه لِأَن يَقُول : من يقْرض غير عدوم وَلَا ظلوم ، وَيكون قَوْله : " إِلَىٰ السَّمَاء الدُّنْيَا " ، عبارَة عَن الْحَالة الْقَرِيبَة إِلَيْنَا وَالدُّنْيَا بِمَعْنىٰ : الْقُرْبىٰ ، وَالله أعلم .

ثمَّ الْكَلَام هُنَا علىٰ أَنْوَاع :

الأَوَّلُ : احْتجَّ بِهِ قوم علىٰ إِثْبَات الْجِهَة لله تَعَالَىٰ ، وَقَالُوا: هِيَ جِهَة الْعُلُوّ ، وَمِمَّنْ قَالَ بذلك : ابْن قُتَيْبَة ، وَابْن عبد الْبر (٤٦٣هـ) ، وَحكي أَيْضاً عَن أبي محمَّد بن أبي زيد القيرواني (٣٨٦هـ) ، وَأنكر ذَلِك جُمْهُور الْعلمَاء ، لِأَنَّ القَوْل بالجهة يُؤَدِّي إِلَىٰ تحيُّز وإحاطة ، وَقد تَعَالَىٰ الله عَن ذَلِك .

الثَّانِي : أَنَّ الْمُعْتَزلَة أَو أَكْثَرهم : كجهم بن صَفْوَان (١٢٨هـ) ، وَإِبْرَاهِيم بن صَالح ، وَمَنْصُور بن طَلْحَة ، والخوارج ، أَنْكَرُوا صِحَّة تِلْكَ الْأَحَادِيث الْوَارِدَة فِي هَذَا الْبَاب ، وَهُوَ مُكَابَرَة ، وَالْعجب أَنهم أولُوا مَا ورد من ذَلِك فِي الْقُرْآن وأنكروا مَا ورد فِي الحَدِيث إِمَّا جهلاً وَإِمَّا عنادا .

وَذكر الْبَيْهَقِيّ فِي " كتاب الْأَسْمَاء وَالصِّفَات " : عَن مُوسَىٰ بن دَاوُد ، قَالَ : قَالَ لي عباد ابْن عوام : قدم علينا شريك بن عبد الله مُنْذُ نَحْو من خمسين سنة ، قَالَ : فَقال : يَا أَبَا عبد الله إِن عندنَا قوما من الْمُعْتَزلَة يُنكرُونَ هَذِه الْأَحَادِيث ؟ قَالَ : فَحَدثني نَحْو عشرَة أَحَادِيث فِي هَذَا ، وَقَالَ : أما نَحن فقد أَخذنَا ديننَا هَذَا عَن التَّابِعين عَن أَصْحَاب النَّبِي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهم عَمَّن أخذُوا ؟ وَقد وَقع بَين إِسْحَاق بن رَاهَوَيْه (٢٣٨هـ) وَبَين إِبْرَاهِيم بن صَالح المعتزلي ، وَبَينه وَبَين مَنْصُور بن طَلْحَة أَيْضا مِنْهُم كَلَام ، بعضه عِنْد عبد الله بن طَاهِر بن عبد الله المعتزلي ، وَبَعضه عِنْد أَبِيه طَاهِر بن عبد الله .

قَالَ إِسْحَاق بن رَاهَوَيْه : جمعني وَهَذَا المبتدع ، يَعْنِي إِبْرَاهِيم بن صَالح ، مجْلِس الْأَمِير عبد الله بن طَاهِر ، فَسَأَلَنِي الْأَمِير عَن أَخْبَار النُّزُول فسردتها ، فَقَالَ إِبْرَاهِيم : كفرت بِرَبّ ينزل من سَمَاء إِلَىٰ سَمَاء . فَقلت : آمَنت بِرَبّ يفعل مَا يَشَاء . قَالَ : فَرضِي عبد الله كَلَامي ، وَأنكر عَليّ إبراهيم ، وَقد أَخذ إِسْحَاق كَلَامه هَذَا من الفضيل بن عِيَاض (١٨٧هـ) ، رَحمَه الله ، فَإِنَّهُ قَالَ : إِذا قَالَ الجهمي : أَنا أكفر بِرَبّ ينزل ويصعد ، فَقلت : آمَنت بِرَبّ يفعل مَا يَشَاء ، ذكره أَبُو الشَّيخ ابْن حبَّان فِي " كتاب السّنة " ذكر فِيهِ : عَن أبي زرْعَة ، قَالَ : هَذِه الْأَحَادِيث المتواترة عَن رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ الله ينزلُ كل لَيْلَة إِلَىٰ السَّمَاء الدُّنْيَا ، قد رَوَاهُ عدَّة من أَصْحَاب رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهِي عندنَا صِحَاح قَوِيَّة . قَالَ رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " ينزلُ " وَلم يقل : كَيفَ ينزل ، فَلَا نقُول : كَيفَ ينزل ؟ نقُول ، كَمَا قَالَ رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وروىٰ الْبَيْهَقِيّ فِي " كتاب الْأَسْمَاء وَالصِّفَات " أخبرنَا أَبُو عبد الله الْحَافِظ ، قَالَ : سَمِعت أَبَا محمَّد بن أَحْمد بن عبد الله الْمُزنِيّ (٣٥٦هـ) ، يَقُول : حَدِيث النُّزُول قد ثَبت عَن رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من وُجُوه صَحِيحَة ، وَورد فِي التَّنْزِيل مَا يصدِّقهُ ، وَهُوَ قَوْله: **﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾** [الفجر : ٢٢] .

الثَّالِث : أَنَّ قوماً أفرطوا فِي تَأْوِيل هَذِه الْأَحَادِيث حتَّىٰ كَاد أَن تخرج إِلَىٰ نوع من التَّحريف ، وَمِنْهُم من فصَّل بَين مَا يكون تَأْوِيله قَرِيباً مُسْتَعْملاً فِي كَلَام الْعَرَب ، وَبَين مَا يكون بَعيداً مَهْجُوراً ، وَأَوَّلُوا فِي بعض وفوَّضوا فِي بعض ، وَنقل ذَلِك عَن مَالك.

الرَّابِع : أَنَّ الْجُمْهُور سلكوا فِي هَذَا الْبَاب الطَّرِيق الْوَاضِحَة السَّالمة ، وأجروا علىٰ مَا ورد مُؤمنين بِهِ منزِّهين لله تَعَالَىٰ عَن التَّشْبِيه والكيفيَّة ، وهم : الزُّهْرِيّ ، وَالْأَوْزَاعِيّ ، وَابْن الْمُبَارك ، وَمَكْحُول ، وسُفْيَان الثَّوْريّ ، وسُفْيَان بن عُيَيْنَة ، وَاللَّيْث بن سعد ، وَحَمَّاد بن زيد ، وَحَمَّاد بن سَلمَة ، وَغَيرهم من أَئِمَّة الدِّين . وَمِنْهُم الْأَئِمَّة الْأَرْبَعَة : مَالك ، وَأَبُو حنيفَة ، وَالشَّافِعِيّ ، وَأحمد .

قَالَ الْبَيْهَقِيّ فِي " كتاب الْأَسْمَاء وَالصِّفَات " : قَرَأت بِخَط الإِمَام أبي عُثْمَان الصَّابُونِي (٤٤٩هـ) ، عقيب حَدِيث النُّزُول : قَالَ الاستاذ أَبُو مَنْصُور يَعْنِي الجمشاذي (٣٨٨هـ) : وَقد اخْتلف الْعلمَاء فِي قَوْله : " ينزل الله " ، فَسئلَ أَبُو حنيفَة ، فَقَالَ : بِلَا كَيفَ ، وَقَالَ حَمَّاد بن زيد : نُزُوله إقباله . وروىٰ الْبَيْهَقِيّ فِي " كتاب الاِعْتِقَاد " بِإِسْنَادِهِ إِلَىٰ يُونُس بن عبد الْأَعْلَىٰ ، قَالَ : قَالَ لي محمَّد بن إِدْرِيس الشَّافِعِي : لَا يُقَال للْأَصْل : لِمَ وَلَا كَيفَ ، وروىٰ بِإِسْنَادِهِ إِلَىٰ الرّبيع بن سُلَيْمَان (٢٧٠هـ) ، قَالَ : قَالَ الشَّافِعِي : الأَصْل كتاب أَو سنَّة أَو قَول بعض أَصْحَاب رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَو إِجْمَاع النَّاس ، قلت : لَا شكَّ أَنَّ النُّزُول انْتِقَالُ الْجِسْم من فَوق إِلَىٰ تَحت ، والله منزَّه عَن ذَلِك ، فَمَا ورد من ذَلِك فَهُوَ من المتشابهات ، فَالْعُلَمَاء فِيهِ علىٰ قسمَيْنِ :

الأَوَّل : المفوِّضة : يُؤمنُونَ بهَا ويفوِّضون تَأْوِيلهَا إِلَىٰ الله ، عزَّ وَجلَّ ، مَعَ الْجَزْم بتنزيهه عَن صِفَات النُّقْصَان .

وَالثَّانِي : المؤوِّلة : يؤولون بهَا علىٰ مَا يَلِيق بِهِ بِحَسب المواطن ، فأولوا بِأَنَّ معنىٰ : " ينزل الله " : ينزل ، أي : أمره أَو مَلَائكَته ، وَبِأَنَّهُ اسْتِعَارَة ، وَمَعْنَاهُ : التلطُّف بالدَّاعين والإجابة لَهُم وَنَحْو ذَلِك .

وَقَالَ الْخطابِيّ (٣٨٨هـ) : هَذَا الحَدِيث من أَحَادِيث الصِّفَات ، مَذْهَب السّلف فِيهِ : الْإِيمَان بهَا وإجراؤها علىٰ ظَاهرهَا وَنفي الْكَيْفِيَّة عَنهُ : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ : ١١] .

وَقَالَ القَاضِي الْبَيْضَاوِيّ (٦٨٥هـ) : لمَّا ثَبت بالقواطع الْعَقْلِيَّة أَنَّه منزَّه عَن الجسميَّة والتَّحيُّز ، امْتنع عَلَيْهِ النُّزُول علىٰ معنىٰ الاِنْتِقَال من مَوضِع أَعلَىٰ إِلَىٰ مَا هُوَ أَخفض مِنْهُ ، فَالْمُرَاد : دنوُّ رَحمته ، وَقد رُوِيَ : يهْبط

الله من السَّمَاء الْعليا إِلَىٰ السَّمَاء الدُّنْيَا ، أَي : ينْتَقل من مُقْتَضىٰ صِفَات الْجلَال الَّتِي تَقْتَضِي الأنفة من الأراذل وقهر الْأَعْدَاء والانتقام من العصاة إِلَىٰ مُقْتَضىٰ صِفَات الْإِكْرَام للرأفة وَالرَّحْمَة وَالْعَفو ، وَيُقَال : لَا فرق بَين الْمَجِيء والإتيان وَالنُّزُول إِذا أضيف إِلَىٰ جسم يجوز عَلَيْهِ الْحَرَكَة ، والسكون ، والنقلة ، الَّتِي هِيَ تَفْرِيغ مَكَان وشغل غَيره ، فَإِذا أضيف ذَلِك إِلَىٰ من لَا يليق بِهِ الِانْتِقَال وَالْحَرَكَة ، كَانَ تَأْوِيل ذَلِك علىٰ حسب مَا يَلِيق بنعته وَصفته تَعَالَىٰ .

فالنُّزول : لُغَة ، يسْتَعْمل لمعان خَمْسَة مُخْتَلفَة : بِمَعْنىٰ الِانْتِقَال : **﴿وَأَنْزَلْنا مِنَ السَّماءِ مَاءً طَهُوراً﴾** [الفرقان : ٤٨] . و: الْإِعْلَام **﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾** [الشعراء : ١٩٣] ، أَي : أعلم بِهِ الرّوح الْأَمين مُحَمَّداً صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَبِمَعْنىٰ : القَوْل **﴿سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾** [الأنعام : ٩٣] . أَي : سأقول مثل مَا قَالَ ، والإقبال علىٰ الشَّيْء ، وَذَلِكَ مُسْتَعْمل فِي كَلَامهم جَار فِي عرفهم ، يَقُولُونَ : نزل فلَان من مَكَارِم الأخلاق إِلَىٰ دنيِّها ، وَنزل قدر فلَان عِنْد فلَان إِذا انخفض ، وَبِمَعْنىٰ : نزُول الحكم ، من ذَلِك قَوْلهم : كُنَّا فِي خير وَعدل حتَّىٰ نزل بِنَا بَنو فلَان ، أَي : حكم ، وَذَلِكَ كُله مُتَعَارَف عِنْد أهل اللُّغَة : وَإِذا كَانَت مُشْتَركَة فِي الْمَعْنىٰ وَجب حمل مَا وصف بِهِ الربُّ ، جلَّ جَلَاله ، من النُّزُول علىٰ مَا يَلِيق بِهِ من بعض هَذِه الْمعَانِي ، وَهُوَ : إقباله علىٰ أهل الأَرْض بِالرَّحْمَةِ والاستيقاظ بالتَّذكير والتَّنبيه الَّذِي يُلقىٰ فِي الْقُلُوب ، والزَّواجر الَّتِي تزعجهم إِلَىٰ الإقبال علىٰ الطَّاعَة . ووجدناه تَعَالَىٰ خصَّ بالمدح المستغفرين بالأسحار ، فَقَالَ تَعَالَىٰ : **﴿وَبِالْأَسْحارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾** [الذاريات : ١٨] .

وقال الإمام بدر الدِّين العيني في " عمدة القاري شرح صحيح البخاري" (٢٢/ ٢٩١) في كلامه علىٰ حديث النُّزول : " والْحَدِيث من المتشابهات ، وَلَا بُدَّ من التَّأْوِيل إِذْ الْبَرَاهِين القاطعة دلَّت علىٰ تنزُّهه مِنْهُ ، فَالْمُرَاد نزُولُ مَلك الرَّحْمَة وَنَحْوه ، ويُروىٰ : يُنزل . قَوْله : " ثلث اللَّيْل الآخر " بِكَسْر الْخَاء وَهُوَ صفة الثُّلُث . قيل : ذكر فِي التَّرْجَمَة نصف اللَّيْل وَفِي الحَدِيث الثُّلُث ؟ وَأجِيب : بِأَنَّهُ حِين يبْقىٰ الثُّلُث يكون قبل الثُّلُث ، وَهُوَ الْمَقْصُود من النِّصْف .

وَقَالَ ابْن بطَّال (٤٤٩هـ) : عدل المُصَنّف لِأَنَّهُ أَخذ التَّرْجَمَة من دَلِيل الْقُرْآن وَذكر النِّصْف ، وَقيل : أَشَارَ البُخَارِيّ إِلَىٰ الرِّوَايَة الَّتِي وَردت بِلَفْظ النّصْف . وَقد أخرجه أَحْمد ، عَن يزِيد بن هَارُون ، عَن محمَّد بن عَمْرو ، عَن أبي سَلمَة ، عَن أبي هُرَيْرَة بِلَفْظ : " ينزل الله إِلَىٰ سَمَاء الدُّنْيَا نصف اللَّيْل أَو ثلث اللَّيْل الآخر " ، ورواه الدَّارَقُطْنِي من طَرِيق حبيب بن أبي ثَابت عَن الْأَغَر عَن أبي هُرَيْرَة بِلَفْظ : " شطر اللَّيْل " ، من غير تردُّد " .

فقد ذكر الإمام بدر الدِّين العيني مسالك العلماء في مسألة النُّزول ... وأنَّ الله تعالىٰ منزَّه عن النُّزول بمعنىٰ الحركة والنُّقلة ، وأنَّ جُمْهُور السَّلف أجروا ما جاء من المتشابهات علىٰ ظاهر لفظها لا علىٰ ظاهر معناها ، وآمنوا بها مع تنزيه الله تعالىٰ عَن التَّشْبِيه والكيفيَّة ، وهم : الزُّهْرِيّ ، وَالْأَوْزَاعِيّ ، وَابْن الْمُبَارك ، وَمَكْحُول ، وسُفْيَان الثَّوْرِيّ ، وسُفْيَان بن عُيَيْنَة ، وَاللَّيْث بن سعد ، وَحَمَّاد بن زيد ، وَحَمَّاد بن سَلمَة ، وَغَيرهم من أَئِمَّة الدِّين . وَمِنْهُم الْأَئِمَّة الْأَرْبَعَة : مَالك ، وَأَبُو حنيفَة ، وَالشَّافِعِيّ ، وَأحمد .

وأمَّا جمهور الخلف فذهب إلىٰ التَّأويل ، فحملوا الحَدِيث علىٰ النُّزول الْمَعْنَوِيّ ، وَمعنىٰ ذَلِك : أنَّ معنىٰ النُّزول : نزول أمره أَو مَلَائكَته ، أو أَنَّهُ خرج مخرج الاسْتِعَارَة ، وَمَعْنَاهُ : التلطف بالدَّاعين والإجابة لَهُم ، أو أنَّ المقصود بالنُّزول : إقباله تعالىٰ علىٰ أهل الأَرْض بِالرَّحْمَةِ والاستيقاظ بالتَّذْكير والتَّنبيه الَّذِي يلقىٰ فِي الْقُلُوب ، والزَّواجر الَّتِي تزعجهم إِلَىٰ الإقبال علىٰ الطَّاعَة . ولذلك خصَّ بالمدح المستغفرين بالأسحار ، فَقَالَ تَعَالَىٰ : **﴿وَبِالْأَسْحارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾** [الذاريات :١٨] .

وقال الإمام السُّيوطي في " تنوير الحوالك شرح موطَّأ مالك" (١/ ١٦٧) في كلامه علىٰ حديث النُّزول : " ... هَذَا من الْمُتَشَابه الَّذِي يُسكت عَن الْخَوْض فِيهِ ، وَإِن كَانَ لا بد ، فَأولىٰ مَا يُقَال فِيهِ مَا فِي رِوَايَة النَّسَائِيّ : " إِنَّ الله يُمْهلُ حتَّىٰ يمْضِي شطر اللَّيْل ثمَّ يَأْمر منادياً ، يَقُول : هَل من دَاع فيستجاب لَهُ " ، فَالْمُرَاد إِذن : نزُول أمره أَو الْملك بأَمْره . وَذكر بن فورك أَنَّ بعض الْمَشَايِخ ضَبطه يُنزل بِضَم أَوله علىٰ حذف الْمَفْعُول ، أَي : يُنزل مَلَكاً " .

فعقيدة الإمام السُّيوطي في النُّزول هي : الاعتقاد بأنَّ النُّزول من المتشابه الذي يتهيَّب المرء من الدُّخول فيه ، لكن إن كان ولا بدَّ من الخوض إن دعت الحاجة للتَّوضيح ، فَأولىٰ مَا يُقَال فِيهِ مَا فِي رِوَايَة النَّسَائِيّ : " إِنَّ الله يُمْهلُ حتَّىٰ يمْضِي شطر اللَّيْل ثمَّ يَأْمر منادياً ، يَقُول : هَل من دَاع فيستجاب لَهُ " ، فَالْمُرَاد إِذن : نزُول أمره أَو الْملك بأَمْره . يؤيد ذلك ما ذكره ابن فورك من أَنَّ بعض الْمَشَايِخ ضَبطه يُنزل بِضَم أَوله علىٰ حذف الْمَفْعُول ، أَي : يُنزل الله تعالىٰ مَلكاً ، وهو في ذلك يذهب مذهب المؤوِّلة ...

وقال الإمام أحمد بن محمَّد بن أبىٰ بكر بن عبد الملك القسطلاني في " إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري" (٩/ ١٨٧-١٨٨) في شرحه لحديث : " يَتَنَزَّلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَىٰ ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ ، يَقُولُ : مَنْ يدعوني فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِىٰ فَأَغْفِرَ لَهُ " : " هذا من المتشابهات وحظُّ السَّلف من الرَّاسخين في العلم أن يقولوا : آمنَّا به كلٌّ من عند ربِّنا ، ونقله البيهقي وغيره عن الأئمَّة الأربعة ، والسُّفيانين ، والحمَّادين ، والأوزاعي ، والليث ، ومنهم من أوَّل علىٰ وجه يليق مستعمل في كلام العرب ، ومنهم من أفرط في التَّأويل حتَّىٰ كاد أن يخرج إلىٰ نوع من التَّحريف

، ومنهم من فصَّل بين ما يكون تأويله قريباً مستعملاً في كلام العرب وما يكون بعيداً مهجوراً ، فأوَّل في بعض ، وفوَّض في آخر ، ونقل هذا عن مالك .

قال البيهقي : وأسلمها : الإيمان بلا كيف ، والسُّكوت عن المراد ، إلا أن يردَ ذلك عن الصَّادق فيُصار إليه ، ونقل عن مالك أنَّه أوَّل النُّزول هنا بنزول رحمته تعالىٰ وأمره أو ملائكته ، كما يقال : فعل الملك كذا ، أي : أتباعه بأمره ، ومنهم من أوَّله علىٰ الاستعارة ، والمعنىٰ : الإِقبال علىٰ الدَّاعي باللطف والإجابة ، وقد سبق في التَّهجُّد من أواخر كتاب الصَّلاة مباحثه ، ويأتي إن شاء الله تعالىٰ بعون الله غير ذلك في كتاب التَّوحيد .

وقال البيضاوي : لما ثبت بالقواطع أنَّه سبحانه منزَّه عن الجسميَّة والتَّحيُّز ، امتنع عليه النُّزول علىٰ معنىٰ الانتقال من موضع إلىٰ موضع أخفض منه ، فالمراد دنوّ رحمته ، أي : ينتقل من مقتضىٰ صفة الجلال التي تقتضي الغضب والانتقام إلىٰ مقتضىٰ صفة الإكرام التي تقتضي الرَّحمة والرَّأفة .

" حين يبقىٰ ثلث الليل الآخر " بكسر المعجمة والرفع صفة لثلث ، لأنه وقت خلوة ، ومناجاة ، وتضرُّع ، وخلوّ النفس من خواطر الدنيا وشواغلها .

وساق المؤلِّف التَّرجمة بلفظ : نصف الليل ، والحديث مصرِّح أنَّ التنزُّل ثلث الليل ، فيحتمل أنه جرىٰ علىٰ عادته بالإشارة إلىٰ حديث أحمد عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ : " ينزل الله إلىٰ سماء الدُّنيا نصف الليل الآخر أو ثلث الليل الآخر " ، وأخرجه الدَّارقطني (٣٨٥هـ) عن الأغرِّ عن أبي هريرة بلفظ : شطر الليل من غير تردُّد ، وقد اختلفت الرِّوايات في تعيين الوقت علىٰ ستَّة : الثَّلث الأخير كما هنا أو الثُّلث الأوَّل أو الإطلاق فيُحمل المطلق علىٰ المقيَّد ، والذي بأوان كان للشكِّ المجزوم به مقدَّم علىٰ المشكوك فيه ، وإن كان للتَّردُّد بين حالين ، فيُجمع بذلك بين الرِّوايات بأنَّ ذلك يقع بحسب اختلاف الأحوال ، لكون أوقات الليل تختلف في الزَّمان والأوقات باختلاف تقدُّم دخول الليل عند قوم وتأُخُّره عند قوم ، أو يكون النُّزول يقع في الثُّلث الأوَّل ، والقول يقع في النِّصف ، وفي الثُّلث الثَّاني ، أو أنَّه يقع في جميع الأوقات التي وردت به ، ويُحمل علىٰ أنَّه أعلم بأحدها في وقت فأخبر به ثمَّ الآخر فأخبر به فنقلت الصَّحابة ذلك عنه ".

وقال الإمام علي بن سلطان محمَّد ، أبو الحسن نور الدِّين الملا الهروي القارّي في" مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح " (٣/ ٩٢٣-٩٢٤) : " (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَنْزِلُ رَبُّنَا ") ، أَيْ : أَمْرُهُ لِبَعْضِ مَلَائِكَتِهِ أَوْ يَنْزِلُ مُنَادِيهِ (" تَبَارَكَ ") : كَثُرَ خَيْرُهُ وَرَحْمَتُهُ وَآثَارُ جِمَالِهِ (" وَتَعَالَىٰ ") : عَنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ مِنَ الطُّلُوعِ وَالنُّزُولِ ، وَارْتَفَعَ عَنْ سِمَاتِ الْحُدُوثِ بِكِبْرِيَائِهِ وَعَظَمَتِهِ

وَجَلَالِهِ ، قِيلَ : إِنَّهُمَا جُمْلَتَانِ مُعْتَرِضَتَانِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَظَرْفِهِ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى التَّنْزِيهِ ، لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْنَادِ مَا هُوَ حَقِيقَتُهُ ، (" كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ") ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : أَيْ : يَنْزِلُ أَمْرُهُ وَرَحْمَتُهُ أَوْ مَلَائِكَتُهُ ، وَهَذَا تَأْوِيلُ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ وَيَدُلُّ لَهُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُمْهِلُ حَتَّى يَمْضِيَ شَطْرُ اللَّيْلِ ، ثمَّ يَأْمُرُ مُنَادِياً يُنَادِي ، فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاعٍ فَيُسْتَجَابُ لَهُ ؟ " الْحَدِيثَ .

وَالتَّأْوِيلُ الثَّانِي ، وَنُسِبَ إِلَى مَالِكٍ أَيْضاً : أَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِعَارَةِ ، وَمَعْنَاهُ الْإِقْبَالُ عَلَى الدَّاعِي بِالْإِجَابَةِ وَاللُّطْفِ وَالرَّحْمَةِ وَقَبُولِ الْمَعْذِرَةِ ، كَمَا هُوَ عَادَةُ الْكُرَمَاءِ ، لَا سِيَّمَا الْمُلُوكَ إِذَا نَزَلُوا بِقُرْبِ مُحْتَاجِينَ مَلْهُوفِينَ مُسْتَضْعَفِينَ .

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ : فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَشِبْهِهِ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ وَآيَاتِهَا مَذْهَبَانِ مَشْهُورَانِ :

فَمَذْهَبُ جُمْهُورِ السَّلَفِ وَبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ : الْإِيمَانُ بِحَقِيقَتِهَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ تَعَالَى ، وَأَنَّ ظَاهِرَهَا الْمُتَعَارَفَ فِي حَقِّنَا غَيْرُ مُرَادٍ ، وَلَا نَتَكَلَّمُ فِي تَأْوِيلِهَا مَعَ اعْتِقَادِنَا تَنْزِيهَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَنْ سَائِرِ سِمَاتِ الْحُدُوثِ .

وَالثَّانِي : مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَجَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ ، وَهُوَ مَحْكِيٌّ عَنْ مَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ : إِنَّمَا تُتَأَوَّلُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهَا بِحَسَبِ بَوَاطِنِهَا ، فَعَلَيْهِ : الْخَبَرُ مُئَوَّلٌ بِتَأْوِيلَيْنِ ، أَيِ : الْمَذْكُورَيْنِ ، وَبِكَلَامِهِ وَبِكَلَامِ الشَّيخِ الرَّبَّانِيِّ أَبِي إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيِّ (٤٧٦هـ) ، وَإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ (٤٧٨هـ) ، وَالْغَزَالِيِّ (٥٠٥هـ) وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَئِمَّتِنَا وَغَيْرِهِمْ يُعْلَمُ أَنَّ الْمَذْهَبَيْنِ مُتَّفِقَانِ عَلَى صَرْفِ تِلْكَ الظَّوَاهِرِ ، كَالْمَجِيءِ ، وَالصُّورَةِ ، وَالشَّخْصِ ، وَالرِّجْلِ ، وَالْقَدَمِ ، وَالْيَدِ ، وَالْوَجْهِ ، وَالْغَضَبِ ، وَالرَّحْمَةِ ، وَالِاسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ ، وَالْكَوْنِ فِي السَّمَاءِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُفْهِمُهُ ظَاهِرُهَا لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ مَجَالَاتٍ قَطْعِيَّةِ الْبُطْلَانِ تَسْتَلْزِمُ أَشْيَاءَ يُحْكَمُ بِكُفْرِهَا بِالْإِجْمَاعِ ، فَاضْطَرَّ ذَلِكَ جَمِيعَ الْخَلَفِ وَالسَّلَفِ إِلَى صَرْفِ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا هَلْ نَصْرِفُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ مُعْتَقِدِينَ اتِّصَافَهُ سُبْحَانَهُ بِمَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ نُئَوِّلَهُ بِشَيْءٍ آخَرَ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ السَّلَفِ ، وَفِيهِ تَأْوِيلٌ إِجْمَالِيٌّ أَوْ مَعَ تَأْوِيلِهِ بِشَيْءٍ آخَرَ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْخَلَفِ وَهُوَ تَأْوِيلٌ تَفْصِيلِيٌّ ، وَلَمْ يُرِيدُوا بِذَلِكَ مُخَالَفَةَ السَّلَفِ الصَّالِحِ ، مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يُظَنَّ بِهِمْ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا دَعَتِ الضَّرُورَةُ فِي أَزْمِنَتِهِمْ لِذَلِكَ ؛ لِكَثْرَةِ الْمُجَسِّمَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنْ فِرَقِ الضَّلَالَةِ ، وَاسْتِيلَائِهِمْ عَلَى عُقُولِ الْعَامَّةِ ، فَقَصَدُوا بِذَلِكَ رَدْعَهُمْ وَبُطْلَانَ قَوْلِهِمْ ، وَمِنْ ثَمَّ اعْتَذَرَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، وَقَالُوا : لَوْ كُنَّا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنْ صَفَاءِ الْعَقَائِدِ وَعَدَمِ الْمُبْطِلِينَ فِي زَمَنِهِمْ لَمْ نَخُضْ فِي تَأْوِيلِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ مَالِكاً ، وَالْأَوْزَاعِيَّ ، وَهُمَا مِنْ كِبَارِ السَّلَفِ أَوَّلَا الْحَدِيثَ تَأْوِيلاً تَفْصِيلِيّاً ، وَكَذَلِكَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ أَوَّلَ الِاسْتِوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ بِقَصْدِ أَمْرِهِ ، وَنَظِيرُهُ : ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ**﴾ [البقرة : ٢٩] ، أَيْ : قَصَدَ إِلَيْهَا ، وَمِنْهُمُ الْإِمَامُ

جَعْفَرٌ الصَّادِقُ ، بَلْ قَالَ جَمْعٌ مِنْهُمْ وَمِنَ الْخَلَفِ : إِنَّ مُعْتَقِدَ الْجِهَةِ كَافِرٌ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعِرَاقِيّ ، وَقَالَ : إِنَّهُ قَوْلٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَالْأَشْعَرِيِّ (٣٢٤هـ) ، وَالْبَاقِلَّانِيِّ (٤٠٣هـ) ..." .

فالإمام القارّي ذكر مذهبين للعلماء في النُّزول :

١ -مَذْهَبُ جُمْهُورِ السَّلَفِ وَبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَفِيهِ تَأْوِيلٌ إِجْمَالِيٌّ ، وهو قائم على الْإِيمَانُ بِحَقِيقَتِهَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ تَعَالَى ، وَأَنَّ ظَاهِرَهَا الْمُتَعَارَفَ فِي حَقِّنَا غَيْرُ مُرَادٍ .

٢ -مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَجَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ ، وَهُوَ مَحْكِيٌّ عَنْ مَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ: إِنَّمَا تُتَأَوَّلُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهَا بِحَسَبِ بَوَاطِنِهَا ، أَيْ : يَنْزِلُ أَمْرُهُ وَرَحْمَتُهُ أَوْ مَلَائِكَتُهُ .

وقال الإمام مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي في " أقاويل الثِّقات في تأويل الأسماء والصِّفات والآيات المحكمات والمشتبهات" (ص١٩٨-٢٠٥باختصار) : " وَمن الْمُتَشَابه : النُّزول فِي حَدِيث أَحْمد ، وَالتِّرْمِذِيّ ، وَابْن مَاجه عَن عَائِشَة ، رَضِي الله عَنْهَا ، عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ الله ينزل لَيْلَة النّصْف من شعبان إِلَى سَمَاء الدُّنْيَا ، ليغفر لأَكْثر من عدد شعر غنم بني كلب " .

وَحَدِيث أَحْمد ، وَمُسلم عَن أبي سعيد ، وَأبي هُرَيْرَة ، عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ الله تَعَالَى يُمْهل حتَّى إِذا كَانَ ثلث اللَّيْث الْأَخير ، نزل إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا ، فَنَادَى : هَل من مُسْتَغْفِر ، هَل من تائب ، هَل من سَائل ، هَل من دَاع ، حتَّى ينفجر الْفجْر " ، وَفِي رِوَايَة البُخَارِيّ : " ينزل رَبنَا عزَّ وَجلَّ إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا " .

وَقَالَ الْحَافِظ ابْن حجر : وَقد اخْتلف فِي معنى النُّزول على أَقْوَال :

فَمنهمْ : من حمله على ظَاهره وَحَقِيقَته ، وهم المشبهة تَعَالَى الله عَن قَوْلهم .

وَمِنْهُم : من أنكر صِحَة الْأَحَادِيث ، وهم الْخَوَارِج .

وَمِنْهُم : من أجراه على مَا ورد ، مُؤمناً بِهِ على طَرِيق الْإِجْمَال ، منزِّهاً لله تَعَالَى عَن الْكَيْفِيَّة والتَّشبيه ، وهم جُمْهُور السَّلف ، وَنَقله الْبَيْهَقِيّ وَغَيره عَن الْأَئِمَّة الْأَرْبَعَة ، والسُّفيانين ، والحمَّادين ، وَالْأَوْزَاعِيّ ، وَاللَّيْث ، وَغَيرهم .

وَمِنْهُم : من أَوَّله على وَجه يَلِيق مُسْتَعْمل فِي كَلَام الْعَرَب .

وَمِنْهُم : من أفرط فِي التَّأْوِيل ، حتَّى كَاد يخرج إِلَى نوع من التَّحريف .

قَالَ الْبَيْهَقِيّ : وأسلمها الْإِيمَان بِلَا كَيفَ ، وَالسُّكُوت عَن المُرَاد ، إِلَّا أَن يردَ ذَلِك عَن الصَّادِق فيُصار إِلَيْهِ ، قَالَ : وَمن الدَّلِيل على ذَلِك : اتِّفَاقهم على أَنَّ التَّأْوِيل الْمعيَّن غير وَاجِب ، فَحِينَئِذٍ التَّفْوِيض أسلم . انْتهى

قلت : وبمذهب السَّلف أقول وأدين الله تَعَالَى بِهِ وأسأله سُبْحَانَهُ الْمَوْت عَلَيْهِ مَعَ حسن الخاتمة فِي خير وعافية ...

وَقَالَ أهل التَّأْوِيل : إِنَّ الْعَرَب تنْسب الْفِعْل إِلَى من أَمر بِهِ ، كَمَا تنسبه إِلَى من فعله وباشره بِنَفسِهِ ، كَمَا يَقُولُونَ : كتب الْأَمِير إِلَى فلَان ، وَقطع يَد اللص ، وضربه ، وَهُوَ لم يُبَاشر شَيْئاً من ذَلِك بِنَفسِهِ ، وَلِهَذَا احْتِيجَ للتَّأْكِيد ، فَيَقُولُونَ : جَاءَ زيد نَفسه ، وَفعل كَذَا بِنَفسِهِ ، وَتقول الْعَرَب : جَاءَ فلَان ، إِذْ جَاءَ كِتَابه أَو وَصيته ، وَيَقُولُونَ : أَنْت ضربت زيداً ، لمن لم يضْربهُ ، وَلم يَأْمر ، إِذا كَانَ قد رَضِي بذلك ، قَالَ تَعَالَى : ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ﴾ [البقرة : ٩١] ، والمخاطبون بِهَذَا لم يقتلوهم ، لكِنهمْ لما رَضوا بذلك ، ووالوا القتلة ، نسب الْفِعْل إِلَيْهِم ، وَالْمعْنَى هُنَا : أَنَّ الله تَعَالَى يَأْمر مَلكاً بالنُّزُول إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا ، فينادي بِأَمْرِه .

وَقَالَ بَعضهم : إِنَّ قَوْله : " ينزل " رَاجع إِلَى أَفعاله ، لَا إِلَى ذَاته المقدَّسة ، فَإِنَّ النُّزُول كَمَا يكون فِي الْأَجْسَام يكون فِي الْمعَانِي ، أَو رَاجع إِلَى الْملك الَّذِي ينزل بِأَمْرِه وَنَهْيه تَعَالَى ، فَإِن حملت النُّزُول فِي الحَدِيث على الْجِسْم ، فَتلك صفة الْملك الْمَبْعُوث بذلك ، وَإِن حَملته على الْمَعْنَوِيّ بِمَعْنى أَنَّه لم يفعل ثمَّ فعل ، فَسمى ذَلِك نزولاً عَن مرتبَة إِلَى مرتبَة ، فَهِيَ عَرَبِيَّة صَحِيحَة .

وَالْحَاصِل : أَنَّ تَأْوِيله بِوَجْهَيْنِ : إِمَّا بِأَنَّ المُرَاد ينزل أمره أَو الْملك بِأَمْرِه ، وَإِمَّا بِمَعْنى : أَنَّه اسْتِعَارَة ، بِمَعْنى التَّلطُّف بالدَّاعين ، والإجابة لَهُم ، وَنَحْو ذَلِك ، كَمَا يُقَال : نزل البَائِع فِي سلْعَته ، إِذا قَارب المُشْتَرِي بعد مباعدة ، وَأمكنهُ مِنْهَا بعد مَنْعَة ، وَالْمعْنَى هُنَا : أَنَّ العَبْد فِي هَذَا الْوَقْت أقرب إِلَى رَحْمَة الله مِنْهُ فِي غَيره من الْأَوْقَات ، وَأَنه تَعَالَى يقبل عَلَيْهِم ، والعطف فِي هَذَا الْوَقْت بِمَا يلقيه فِي قُلُوبهم من التَّنْبِيه والتَّذكر الباعثين لَهُم على الطَّاعَة .

وَقد حكى ابْن فورك أَنَّ بعض الْمَشَايِخ ضبط رِوَايَة البُخَارِيّ بِضَم أَوله على حذف الْمَفْعُول ، أَي : يُنزل مَلكاً . ويقويه مَا رَوَاهُ النَّسَائِيّ وَغَيره عَن أبي هُرَيْرَة ، وَأبي سعيد ، رَضِي الله عَنْهُمَا ، قَالَا : قَالَ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ الله عزَّ وَجلَّ يُمْهل حَتَّى يمْضِي شطر اللَّيْل الأَوَّل ، ثمَّ يَأْمر منادياً ، يَقُول : هَل من دَاعٍ يُسْتَجَاب لَهُ ، هَل من مُسْتَغْفِر يغْفر لَهُ ، هَل من سَائل يُعطى " ، قَالَ الْقُرْطُبِيّ : صَحَّحهُ أَبُو محمَّد عبد الحقّ ، قَالَ : وَهَذَا يرفع الْإِشْكَال ، ويزيل كل احْتِمَال ، وَالسّنَّة يُفَسر بَعْضهَا بَعْضاً ، وَكَذَلِكَ الْآيَات ، وَلَا سَبِيل إِلَى حمله على صِفَات الذَّات المقدَّسة ، فَإِن الحَدِيث فِيهِ التَّصْرِيح بتجدد النُّزُول ،

واختصاصه بِبَعْض الْأَوْقَات والسَّاعات ، وصفات الربِّ يجب اتِّصافها بالقِدم ، وتنزيهها عَن الْحُدُوث والتَّجدُّد بِالزَّمَانِ .

قيل : وكل مَا لم يكن فكَانَ ، وَلم يثبت فَثَبت من أَوْصَافه تَعَالَى ، فَهُوَ من قبيل صِفَات الْأَفْعَال ، فالنُّزول والاستواء من صِفَات الْأَفْعَال ، وَالله تَعَالَى أعلم " .

ونخلص من خلال ما سبق إلىٰ أنَّ الإمام الكرمي يرجِّح مذهب السَّلف القائم علىٰ تفويض الكيف والمعنىٰ في جميع الألفاظ الموهمة للتَّشبيه ، وبه يقول ويدين الله تَعَالَىٰ به ...

ثمَّ إنَّه أورد كلام من أوَّلوا النُّزول ولم يعقِّب عليهم ، فقال : وتأويله بِوَجْهَيْنِ : إِمَّا بِأَنَّ الْمُرَاد ينزل أمره أَو الْملك بِأَمْره ، وَإِمَّا بِمَعْنى : أَنَّه اسْتِعَارَة ، بِمَعْنىٰ التَّلطف بالدَّاعين ، والإجابة لَهُم ، وَنَحْو ذَلِك ، كَمَا يُقَال : نزل البَائِع فِي سلْعَته ، إِذا قَارب الْمُشْتَرِي بعد مباعدة ، وَأمكنهُ مِنْهَا بعد مَنْعَة ، وَالْمعْنىٰ هُنَا : أَنَّ العَبْد فِي هَذَا الْوَقْت أقرب إِلَى رَحْمَة الله مِنْهُ فِي غَيره من الْأَوْقَات ، وَأَنَّه تَعَالَىٰ يقبل عَلَيْهِم ، والعطف فِي هَذَا الْوَقْت بِمَا يلقيه فِي قُلُوبهم من التَّنْبِيه والتَّذكُّر الباعثين لَهُم علىٰ الطَّاعَة .

وَقد حكىٰ ابْن فورك أَنَّ بعض الْمَشَايِخ ضبط رِوَايَة البُخَارِيّ بِضَم أَوله علىٰ حذف الْمَفْعُول ، أَي : يُنزل مَلكاً . ويقويه مَا رَوَاهُ النَّسَائِيّ وَغَيره عَن أبي هُرَيْرَة ، وَأبي سعيد ، رَضِي الله عَنْهُمَا ، قَالَا : قَالَ رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ الله عزَّ وَجلَّ يُمْهل ... وَهَذَا يرفع الْإِشْكَال ، ويزيل كلَّ احْتِمَال ، وَالسّنَّة يُفَسر بَعْضهَا بَعْضاً ، وَكَذَلِكَ الْآيَات ، وَلَا سَبِيل إِلَىٰ حمله علىٰ صِفَات الذَّات المقدَّسة ، فَإِنَّ الحَدِيث فِيهِ التَّصْرِيح بتجدُّد النُّزول ، واختصاصه بِبَعْض الْأَوْقَات والسَّاعات ، وصفات الربِّ يجب اتِّصافها بالقِدم ، وتنزيهها عَن الْحُدُوث والتَّجدد بِالزَّمَانِ ، وكلّ مَا لم يكن فكَانَ ، وَلم يثبت فَثَبت من أَوْصَافه تَعَالَىٰ ، فَهُوَ من قبيل صِفَات الْأَفْعَال ، فالنُّزول والاستواء من صِفَات الْأَفْعَال ...

بقي أمر آخر ذكره الإمام الكرمي في أثناء حديثه ، وهو ما نسبه هو وغيره كثير للإمام مالك في مسألة الاستواء : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ... والحقّ أنَّ هذه العبارة منحولة علىٰ مالك ،وقد تكلمنا عليها بما غني عن إعادتها ...

فالكلام المنسوب لمالك ليس دقيقاً ولا صحيحاً ، لأنَّه اقتضىٰ أنَّ لله تعالىٰ كيفيَّة مجهولة ، وهو قول بالتَّجسيم ، قال الإمام المناوي : " الكيف هيئة قارَّة في الشَّيء ، لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته ، وقال أبو البقاء : الكيفيَّة منسوبة إلىٰ كيف ، وهي معرفة الحال ، لأنَّ " كيف " سؤال عن الحال ، " كيف " كلمة مدلولها استفهام عن عموم الأحوال التي شأنها أن تُدرك بالحواس " . انظر : التوقيف علىٰ مهمات التعاريف (ص٦١٤)

وقال الإمام الشَّربيني الشَّافعي (٩٧٧هـ) في "السِّراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام رّبنا الحكيم الخبير" (٤/٩٧) في كلامه على حديث النُّزول : " وهذا الحديث من أحاديث الصِّفات وفيه مذهبان معروفان :

أحدهما : وهو مذهب السَّلف وغيرهم : أنَّه يمرّ كما جاء من غير تأويل ولا تعطيل ، وترك الكلام فيه وفي أمثاله ، مع الإيمان به وتنزيه الربِّ سبحانه عن صفات الأجسام ... " .

وقال الإمام عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر بن عبد الباقي بن إبراهيم البعلي في " العين والعبر في عقائد أهل الأثر" (ص٦٠-٦١) : " ... ومنها : نزول الربِّ سبحانه وتعالى كلَّ ليلة إلى سماء الدُّنيا ، من غير تشبيه بنزول المخلوقين ، ولا تمثيل ، ولا تكييف ، بل يثبت الحنابلة ما أثبته رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ويمرُّون الخبر الصَّحيح الوارد بذكره على ظاهره ، ويكِلُون علمه إلى الله تعالى " .

وقال الإمام محمَّد بن عبد الباقي بن يوسف الزّرقاني في " شرح الزّرقاني على موطَّأ الإمام مالك " (٢/٤٧-٤٩) في كلامه عن النُّزول : " ... اخْتُلِفَ فِيهِ ، فَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ، يَقُولُونَ : آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ، عَلَى طَرِيقِ الْإِجْمَالِ مُنَزِّهِينَ لِلَّهِ تَعَالَى عَنِ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ .

وَنَقَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ ، وَالسُّفْيَانَيْنِ ، وَالْحَمَّادَيْنِ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَغَيْرِهِمْ ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَهُوَ أَسْلَمُ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى أَنَّ التَّأْوِيلَ الْمُعَيَّنَ لَا يَجِبُ فَحِينَئِذٍ التَّفْوِيضُ أَسْلَمُ .

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : النُّزُولُ رَاجِعٌ إِلَى أَفْعَالِهِ لَا إِلَى ذَاتِهِ ، بَلْ ذَلِكَ عِبَارَةٌ عَنْ مَلَكِهِ الَّذِي يَنْزِلُ بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ ، فَالنُّزُولُ حِسِّيٌّ صِفَةُ الْمَلَكِ الْمَبْعُوثِ بِذَلِكَ ، أَوْ مَعْنَوِيٌّ بِمَعْنَى لَمْ يَفْعَلْ ثُمَّ فَعَلَ فَسُمِّيَ ذَلِكَ نُزُولًا عَنْ مَرْتَبَةٍ إِلَى مَرْتَبَةٍ فَهِيَ عَرَبِيَّةٌ صَحِيحَةٌ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ تَأَوَّلَهُ بِوَجْهَيْنِ : إِمَّا أَنَّ الْمَعْنَى : يَنْزِلُ أَمْرُهُ أَوِ الْمَلَكُ ، وَإِمَّا أَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ بِمَعْنَى التَّلَطُّفِ وَالْإِجَابَةِ لَهُمْ وَنَحْوِهِ .

وَكَذَا حُكِيَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ أَوَّلَهُ بِنُزُولِ رَحْمَتِهِ وَأَمْرِهِ أَوْ مَلَائِكَتِهِ ، كَمَا يُقَالُ : فَعَلَ الْمَلِكُ كَذَا ، أَيْ : أَتْبَاعُهُ بِأَمْرِهِ ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (٤٦٣هـ) : قَالَ قَوْمٌ : يَنْزِلُ أَمْرُهُ وَرَحْمَتُهُ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ أَمْرَهُ بِمَا يَشَاءُ مِنْ رَحْمَتِهِ وَنِعْمَتِهِ يَنْزِلُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، بِلَا تَوْقِيتِ ثُلُثِ اللَّيْلِ وَلَا غَيْرِهِ ، وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ عَنْ مَالِكٍ لَكَانَ مَعْنَاهُ : أَنَّ الْأَغْلَبَ فِي الِاسْتِجَابَةِ ذَلِكَ الْوَقْتُ . وَقَالَ الْبَاجِيُّ : هُوَ إِخْبَارٌ عَنْ إِجَابَةِ الدَّاعِي ، وَغُفْرَانِهِ لِلْمُسْتَغْفِرِينَ ، وَتَنْبِيهٌ عَلَى فَضْلِ الْوَقْتِ كَحَدِيثِ : " إِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي شِبْراً ، تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعاً " . الْحَدِيثَ ، لَمْ يُرِدْ قُرْبَ الْمَسَافَةِ لِعَدَمِ إِمْكَانِهِ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْعَمَلَ مِنَ الْعَبْدِ وَمِنْهُ تَعَالَى الْإِجَابَةُ .

وَحَكَىٰ ابْنُ فُورَكَ : أَنَّ بَعْضَ الْمَشَايِخِ ضَبَطَهُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ عَلَىٰ حَذْفِ الْمَفْعُولِ ، أَيْ : يُنْزِلُ مَلَكًا ، قَالَ الْحَافِظُ : وَيُقَوِّيهِ مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْأَغَرِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ : " أَنَّ اللَّهَ يُمْهِلُ حَتَّىٰ يَمْضِيَ شَطْرُ اللَّيْلِ ، ثمَّ يَأْمُرُ مُنَادِياً ، يَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاعٍ فَيُسْتَجَابُ لَهُ ؟ " الْحَدِيثَ . وَحَدِيثُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ عِنْدَ أَحْمَدَ: " يُنَادِي مُنَادٍ : هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ ؟ " الْحَدِيثَ .

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : وَبِهَذَا يَرْتَفِعُ الْإِشْكَالُ ، وَلَا يُعَكِّرُ عَلَيْهِ حَدِيثُ رِفَاعَةَ الْجُهَنِيِّ عِنْدَ النَّسَائِيِّ : " يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا ، فَيَقُولُ : لَا أَسْأَلُ عَنْ عِبَادِي غَيْرِي " ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِنْزَالِهِ الْمَلَكَ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ صُنْعِ الْعِبَادِ ، بَلْ يَجُوزُ أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْمُنَادَاةِ ، وَلَا يَسْأَلُ الْبَتَّةَ عَمَّا بَعْدَهَا ، فَهُوَ أَعْلَمُ سُبْحَانَهُ بِمَا كَانَ وَمَا يَكُونُ ، انْتَهَىٰ .

وَلَكَ أَنْ تَقُولَ : الْإِشْكَالُ مَدْفُوعٌ حَتَّىٰ عَلَىٰ أَنَّهُ يَنْزِلُ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ الَّذِي هُوَ الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ . وَكُلٌّ مِنْ حَدِيثَيِ النَّسَائِيِّ وَأَحْمَدَ يُقَوِّي تَأْوِيلَهُ بِأَنَّهُ مِنْ مَجَازِ الْحَذْفِ أَوِ الِاسْتِعَارَةِ . وَقَالَ الْبَيْضَاوِيُّ : لَمَّا ثَبَتَ بِالْقَوَاطِعِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَالتَّحَيُّزِ امْتَنَعَ عَلَيْهِ النُّزُولُ عَلَىٰ مَعْنَىٰ الِانْتِقَالِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَىٰ مَوْضِعٍ أَخْفَضَ مِنْهُ ، فَالْمُرَادُ دُنُوُّ رَحْمَتِهِ ، أَيْ : يَنْتَقِلُ مِنْ مُقْتَضَىٰ صِفَةِ الْجَلَالِ الَّتِي تَقْتَضِي الْغَضَبَ وَالِانْتِقَامَ إِلَىٰ مُقْتَضَىٰ صِفَةِ الْإِكْرَامِ الَّتِي تَقْتَضِي الرَّأْفَةَ وَالرَّحْمَةَ .

(تبَارَكَ وَتَعَالَىٰ) جُمْلَتَانِ مُعْتَرِضَتَانِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَظَرْفِهِ وَهُوَ (كُلَّ لَيْلَةٍ) لَمَّا أُسْنِدَ النُّزُولُ إِلَىٰ مَا لَا يَلِيقُ إِسْنَادُهُ حَقِيقَةً إِلَيْهِ اعْتَرَضَ بِمَا يَدُلُّ عَلَىٰ التَّنْزِيهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: **﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾** [النحل : ٥٧] ، " إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَىٰ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ" بِرَفْعِهِ صِفَةً " ثُلُثُ " ، وَتَخْصِيصُهُ بِاللَّيْلِ وَثُلُثُهُ الْآخِرُ ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ التَّهَجُّدِ وَغَفْلَةِ النَّاسِ عَنِ التَّعَرُّضِ لِنَفَحَاتِ رَحْمَةِ اللَّهِ ، وَعِنْدَ ذَلِكَ تَكُونُ النِّيَّةُ خَالِصَةً وَالرَّغْبَةُ إِلَىٰ اللَّهِ وَافِرَةً ، وَذَلِكَ مَظِنَّةُ الْقَبُولِ وَالْإِجَابَةِ . وَلَمْ تَخْتَلِفِ الرِّوَايَاتُ عَنِ الزُّهْرِيِّ (١٢٤هـ) فِي تَعْيِينِ الْوَقْتِ ، وَاخْتُلِفَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ .

قَالَ التِّرْمِذِيُّ : رِوَايَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَصَحُّ الرِّوَايَاتِ فِي ذَلِكَ ، وَيُقَوِّيهِ أَنَّ الرِّوَايَاتِ الْمُخَالِفَةَ لَهُ اخْتُلِفَ فِيهَا عَلَىٰ رَاوِيهَا وَانْحَصَرَتْ فِي سِتَّةٍ هَذِهِ ثَانِيهَا : إِذَا مَضَىٰ الثُّلُثُ الْأَوَّلُ . ثَالِثُهَا : الثُّلُثُ الْأَوَّلُ أَوِ النِّصْفُ . رَابِعُهَا : النِّصْفُ . خَامِسُهَا : الثُّلُثُ الْأَخِيرُ أَوِ النِّصْفُ . سَادِسُهَا : الْإِطْلَاقُ فَجَمَعَ بَيْنَهَا بِحَمْلِ الْمُطْلَقَةِ عَلَىٰ الْمُقَيَّدَةِ . وَأَمَّا الَّتِي بِأَوْ فَإِنْ كَانَتْ لِلشَّكِّ فَالْجَزْمُ مُقَدَّمٌ عَلَىٰ الشَّكِّ ، وَإِنْ كَانَتْ لِلتَّرَدُّدِ بَيْنَ حَالَتَيْنِ فَيُجْمَعُ بِأَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ ؛ لِأَنَّ أَوْقَاتَ اللَّيْلِ تَخْتَلِفُ فِي الزِّيَادَةِ ، وَفِي الْأَوْقَاتِ بِاخْتِلَافِ تَقَدُّمِ اللَّيْلِ عِنْدَ قَوْمٍ وَتَأَخُّرِهِ عِنْدَ قَوْمٍ ، أَوِ النُّزُولُ يَقَعُ فِي الثُّلُثِ الْأَوَّلِ ، وَالْقَوْلُ يَقَعُ فِي النِّصْفِ ، وَفِي الثُّلُثِ الثَّانِي ، أَوْ يُحْمَلُ ذَلِكَ عَلَىٰ وُقُوعِهِ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ الَّتِي وَرَدَتْ بِهَا الْأَحَادِيثُ ، وَيُحْمَلُ عَلَىٰ أَنَّهُ ، صَلَّىٰ

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أُعْلِمَ بِأَحَدِ الْأُمُورِ فِي وَقْتٍ ، فَأَخْبَرَ بِهِ ، ثُمَّ أُعْلِمَ بِهِ فِي وَقْتٍ آخَرَ فَأَخْبَرَ بِهِ ، فَنَقَلَ الصَّحَابَةُ ذَلِكَ عَنْهُ .

(فَيَقُولُ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ) أَيْ أُجِيبَ (لَهُ) دُعَاءَهُ، فَلَيْسَتِ السِّينُ لِلطَّلَبِ (مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ) مَسْئُولَهُ (مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ) ذُنُوبَهُ، بِنَصْبِ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ فِي جَوَابِ الِاسْتِفْهَامِ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى الِاسْتِئْنَافِ، وَبِهِمَا قُرِئَ: **﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾** [البقرة: ٢٤٥] ، وَلَمْ تَخْتَلِفِ الرِّوَايَاتُ عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي الِاقْتِصَارِ عَلَى الثَّلَاثَةِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا أَنَّ الْمَطْلُوبَ إِمَّا رَفْعُ الْمَضَارِّ أَوْ جَلْبُ الْمَسَارِّ، وَذَلِكَ إِمَّا دُنْيَوِيٌّ أَوْ دِينِيٌّ، فَفِي الِاسْتِغْفَارِ إِشَارَةٌ إِلَى الْأَوَّلِ، وَالدُّعَاءُ إِشَارَةٌ إِلَى الثَّانِي، وَالسُّؤَالُ إِشَارَةٌ إِلَى الثَّالِثِ.

وَقَالَ الْكَرْمَانِيُّ : يُحْتَمَلُ أَنَّ الدُّعَاءَ مَا لَا طَلَبَ فِيهِ ، وَالسُّؤَالُ الطَّلَبُ ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمَقْصُودَ وَاحِدٌ وَإِنِ اخْتَلَفَ اللَّفْظُ ، انْتَهَى .

وَزَادَ سَعِيدٌ الْمَقْبُرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : " هَلْ تَائِبٌ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ ؟ " وَزَادَ أَبُو جَعْفَرٍ عَنْهُ : " مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَرْزِقُنِي فَأَرْزُقَهُ ؟ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَكْشِفُ الضُّرَّ فَأَكْشِفَ عَنْهُ ؟ " وَزَادَ عَطَاءٌ مَوْلَى أُمِّ صُبَيَّةَ ، بِضَمِّ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَمُوَحَّدَةٍ ، عَنْهُ : " أَلَا سَقِيمٌ يَسْتَشْفِي فَيُشْفَى ؟ " رَوَاهُ النَّسَائِيُّ . لم أجده عند النسائي بل هو عند أحمد (١/ ١٢٠ برقم٩٦٧) ، الدارمي (٢/ ٩٣١ برقم ١٥٢٥) ، أبو يعلى (١١/ ٤٤٧ برقم ٦٥٧٦) ، اللالكائي (٣/ ٤٨٥ برقم ٧٤٩) .

وَمَعَانِيهَا دَاخِلَةٌ فِيمَا تَقَدَّمَ . وَزَادَ سَعِيدُ بْنُ مَرْجَانَةَ عَنْهُ : " مَنْ يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ وَلَا ظَلُومٍ " رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١/ ٥٥٢ برقم ٧٥٨) ، وَفِيهِ تَحْرِيضٌ عَلَى عَمَلِ الطَّاعَةِ وَإِشَارَةٌ إِلَى جَزِيلِ ثَوَابِهَا .

وَزَادَ حَجَّاجُ بْنُ أَبِي مَنِيعٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ : " حَتَّى الْفَجْرِ " .

وَفِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ : " حَتَّى الْفَجْرِ " . وَعَلَيْهِ اتَّفَقَ مُعْظَمُ الرِّوَايَاتِ . وَلِلنَّسَائِيِّ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : " حَتَّى تَحُلَّ الشَّمْسُ " ، وَهِيَ شَاذَّةٌ .

وَفِي الْحَدِيثِ تَفْضِيلُ آخِرِ اللَّيْلِ عَلَى أَوَّلِهِ ، وَأَنَّهُ أَفْضَلُ الدُّعَاءِ وَالِاسْتِغْفَارِ ، وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : **﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾** [آل عمران : ١٧] ، وَأَنَّ الدُّعَاءَ ذَلِكَ الْوَقْتَ مُجَابٌ ، وَلَا يُعْتَرَضُ بِتَخَلُّفِهِ عَنْ بَعْضِ الدَّاعِينَ ؛ لِأَنَّ سَبَبَهُ وُقُوعُ الْخَلَلِ فِي شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ الدُّعَاءِ كَالِاحْتِرَازِ فِي الْمَطْعَمِ وَالْمَشْرَبِ وَالْمَلْبَسِ ، أَوِ اسْتِعْجَالِ الدَّاعِي ، أَوْ بِأَنْ يَكُونَ الدُّعَاءُ بِإِثْمٍ أَوْ قَطِيعَةِ رَحِمٍ ، أَوْ تَحْصُلُ الْإِجَابَةُ وَيَتَأَخَّرُ وُجُودُ الْمَطْلُوبِ لِمَصْلَحَةِ الْعَبْدِ ، أَوْ لِأَمْرٍ يُرِيدُهُ اللَّهُ تَعَالَى ، هَذَا وَقَدْ حَمَلَ الْمُشَبِّهَةُ الْحَدِيثَ ، وَأَحَادِيثَ التَّشْبِيهِ كُلَّهَا عَلَى ظَاهِرِهَا – تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ – وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ وَالْخَوَارِجُ فَأَنْكَرُوا صِحَّتَهَا جُمْلَةً وَهُوَ مُكَابَرَةٌ ، وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ أَوَّلُوا مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ نَحْوِ ذَلِكَ ، وَأَنْكَرُوا الْأَحَادِيثَ جَهْلاً أَوْ عِنَاداً ، وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ

التَّأْوِيلِ الْقَرِيبِ الْمُسْتَعْمَلِ لُغَةً ، وَبَيْنَ الْبَعِيدِ الْمَهْجُورِ ، فَأَوَّلَ فِي بَعْضٍ وَفَوَّضَ فِي بَعْضٍ ، وَجَزَمَ بِهِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ ، وَنُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ ، قَالَ الْبَاجِيُّ : مَنَعَ مَالِكٌ فِي الْعُتْبِيَّةِ التَّحْدِيثَ بِحَدِيثِ : " اهْتَزَّ الْعَرْشُ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ " ، وَحَدِيثِ : " إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَىٰ صُورَتِهِ " ، وَحَدِيثِ : " السَّاقِ " وَقَالَ : مَا يَدْعُو الْإِنْسَانَ إِلَىٰ أَنْ يُحَدِّثَ بِهِ وَهُوَ يَرَىٰ مَا فِيهِ مِنَ التَّغْرِيرِ ، وَلَمْ يَرَ مِثْلَهُ حَدِيثَ : " إِنَّ اللَّهَ يَضْحَكُ " ، وَحَدِيثَ : " يَنْزِلُ رَبُّنَا " ، فَأَجَازَ التَّحْدِيثَ بِهِمَا .

قَالَ : فَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ حَدِيثَ التَّنَزُّلِ وَالضَّحِكِ أَحَادِيثُ صِحَاحٌ ، لَمْ يُطْعَنْ فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا ، وَحَدِيثُ الْعَرْشِ وَالصُّورَةِ وَالسَّاقِ لَا تَبْلُغُ أَحَادِيثُهَا فِي الصِّحَّةِ دَرَجَةَ التَّنَزُّلِ وَالضَّحِكِ ، وَبِأَنَّ التَّأْوِيلَ فِي حَدِيثِ التَّنَزُّلِ أَقْرَبُ وَأَبْيَنُ ، وَالْعُذْرَ بِسُوءِ التَّأْوِيلِ فِيهَا أَبْعَدُ ، انْتَهَىٰ " .

فالإمام الزّرقاني تابع جمهور أهل الحقِّ في هذه المسألة ، وناقشها من جميع جوانبها ، واستشهد بأدلَّة النَّقل والعقل ، وساق أقوال العلماء ، وخلص إلىٰ جملة أمور ، من أهمِّها :

(١) بيَّن أنَّ حظَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ ، بأنَّهم يقولُون : آمَنَّا بِهِ ، مع تنزيهِ اللَّهِ تَعَالَىٰ عَنِ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبيه ، وهذا تفويض إجمالي الاجمال ، وهذا ما عليه جمهور السَّلف ، مع أنه ورد عن بعض السلف ، كالإمام مالك ، أنَّه أوَّل النُّزول بنُزُولِ رَحْمَتِهِ ...

(٢) أنَّ البعض أوَّل النُّزول بنزول أَمْرِه تعالىٰ أَوْ نزول الْمَلَكُ ، وَإِمَّا أَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ بِمَعْنَىٰ التَّلَطُّفِ وَالْإِجَابَةِ لَهُمْ ، وبعضهم قال : الْمُرَادُ دُنُوُّ رَحْمَتِهِ ، أَيْ : يَنْتَقِلُ مِنْ مُقْتَضَىٰ صِفَةِ الْجَلَالِ الَّتِي تَقْتَضِي الْغَضَبَ وَالِانْتِقَامَ إِلَىٰ مُقْتَضَىٰ صِفَةِ الْإِكْرَامِ الَّتِي تَقْتَضِي الرَّأْفَةَ وَالرَّحْمَةَ ، وعلىٰ هذا جمهور الخلف

(٣) أنَّه لا يجوز أن يمرَّ الحديث علىٰ المعنىٰ الظَّاهر ، المستلزم للحركة والنُّقلة ، لَمَّا ثَبَتَ بِالْقَوَاطِعِ النَّقليَّة والعقليَّة أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَالتَّحَيُّزِ ...

(٤) أنَّ الْمُشَبِّهَةُ حَمَلُوا الْحَدِيثَ ، وَأَحَادِيثَ التَّشْبِيهِ كُلَّهَا عَلَىٰ ظَاهِرِ المعنىٰ – تَعَالَىٰ اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ – ، وأنَّ الْمُعْتَزِلَةُ وَالْخَوَارِجُ فَأَنْكَرُوا صِحَّتَهَا جُمْلَةً وَهُوَ مُكَابَرَةٌ ...

(٥) من الْعُلَمَاءِ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ التَّأْوِيلِ الْقَرِيبِ الْمُسْتَعْمَلِ لُغَةً ، وَبَيْنَ الْبَعِيدِ الْمَهْجُورِ ، فَأَوَّلَ فِي بَعْضٍ وَفَوَّضَ فِي بَعْضٍ ، وَجَزَمَ بِهِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ ...

وقال الإمام محمَّد بن عبد الهادي التتوي ، أبو الحسن ، نور الدِّين السِّندي في شرحه لحديث : " أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ سَاجِدٌ ، فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ " : " قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : هَذَا أَقْرَبُ بِالرُّتْبَةِ وَالْكَرَامَةِ ، لَا بالمسافة والمساحة ، لِأَنَّهُ تَعَالَىٰ منزَّه عَن الْمَكَان وَالزَّمَانِ .

وَقَالَ الْبَدْرُ بْنُ الصَّاحِبِ فِي تَذْكَرَتِهِ : فِي الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَىٰ نَفْيِ الْجِهَةِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَىٰ ، وَأَنَّ الْعَبْدَ فِي انْخِفَاضِهِ غَايَةُ الانخفاض يكون أقرب إِلَىٰ الله تَعَالَىٰ . قلت : بني ذَلِك علىٰ أَنَّ الْجِهَة المتوهم ثُبُوتها لَهُ تَعَالَىٰ جلّ وَعلا جِهَة الْعُلُوّ . والْحَدِيث يدلُّ علىٰ نَفيهَا ، والا فالجهة السُّفْلىٰ لَا ينافيها هَذَا الحَدِيث ، بل يُوهم ثُبُوتهَا ، بل قد يبْحَث فِي نفي الْجِهَة الْعليا بِأَنَّ الْقرب إِلَىٰ العالي يُمكن حَالَة الانخفاض بنزول العالي إِلَىٰ المنخفض ، كَمَا جَاءَ نُزُوله تَعَالَىٰ كل لَيْلَة إِلَىٰ السَّمَاء ، علىٰ أَنَّ المُرَاد : الْقرب مَكَانَة ورتبة وكرامة لَا مَكَاناً ، فَلَا تتمّ الدّلَالَة أصلاً ثمَّ الْكَلَام فِي دلَالَة الحَدِيث علىٰ نفي الْجِهَة ، والا فكونه تَعَالَىٰ منزهاً عَن الْجِهَة مَعْلُوم بأدلته ، وَالله تَعَالَىٰ أعلم " . انظر : حاشية السندي علىٰ سنن النسائي (مطبوع مع السنن) (٢/ ٢٢٧) .

جدير بالذِّكر هنا أنَّ القائمين علىٰ المكتبة الشَّاملة / الإصدار السَّادس ، عبثوا – كعادتهم – فحرَّفوا وبدَّلوا وقالوا : (علىٰ أَنَّ المُرَاد الْقرب مَكَانَهُ ورتبة وكرامة) ، فبدلاً من المكانة قالوا : مَكَانَهُ) . مع أنَّها في الكتاب المطبوع الذي نزَّلوا عنه للشَّاملة بالتاء المربوطة ... ولذلك وغيره الكثير ، فإنَّني أنصح طلبة العلم خاصَّة بعدم الوثوق بأيِّ معلومة من المكتبة الشَّاملة إلا بعد عرضها علىٰ الطَّبعات الورقيَّة الموثوقة ... فالدِّين النَّصيحة ، لأنَّ القوم ما فتئوا يعبثون بكتب التَّراث حتَّىٰ توافق هواهم ومدَّعاهم ...

وقال الإمام محمَّد بن محمَّد بن الحسيني الزَّبيدي الشَّهير بمرتضىٰ في " إتحاف السَّادة المتَّقين بشرح إحياء علوم الدِّين" (٢/ ١٠٧-١٠٨) : " ... فالربُّ إذاً موصوف بالعلوِّ وفوقيَّة الرُّتبة والعظمة ، منزَّه عن الكون في المكان وعن المحاذاة ، ثمَّ قال : وقد نبغت نابغة من الرعاع لولا استزلالهم للعوام بما يقرب من أفهامهم ويتصوَّر في أوهامهم ، لأجللت هذا المكتوب عن تلطيخه بذكرهم . يقولون : نحن نأخذ بالظَّاهر ، ونجرىٰ الآيات الموهمة تشبيهاً ، والأخبار المقتضية حدَّاً وعضواً علىٰ الظَّاهر ، ولا يجوز أن نطرق التَّأويل إلىٰ شيء من ذلك ، ويتمسَّكون بقول الله تعالىٰ : **﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾** [آل عمران : ٧] ، وهؤلاء والذىٰ أرواحنا بيده أضرُّ علىٰ الإسلام من اليهود والنَّصارىٰ والمجوس وعبدة الأوثان ، لأنَّ ضلالات الكفَّار ظاهرة يتجنَّبها المسلمون ، وهؤلاء أتوا الدِّين والعوام من طريق يغترُّ به المستضعفون ، فأوحوا إلىٰ أوليائهم بهذه البدع ، وأحلُّوا في قلوبهم وصف المعبود سبحانه بالأعضاء ، والجوارح ، والرُّكوب ، والنُّزول ، والاتِّكاء ، والاستلقاء ، والاستواء بالذَّات ، والتَّردُّد في الجهات ، فمن أصغىٰ إلىٰ ظاهرهم يبادر بوهمه إلىٰ تخيُّل المحسوسات ، فاعتقد الفضائح ، فسال به السيلُ وهو لا يدري " .

فالإمام الزَّبيدي ، لخَّص حال المشبِّهة ، وأوضح :

١-أنَّ الله تعالىٰ متعالٍ عن المكان ، غيرُ متمكِّنٍ في مكان ، ولا متحيِّز إلىٰ جهة منزَّه عن الكون في المكان وعن المحاذاة ...

٢-شنَّع علىٰ المشبِّهة الذين أجروا النُّصوص علىٰ ظواهر معناها ، وسمَّاهم بالرِّعاع الذين لولا استزلالهم للعوام بما يقرُب من أفهامهم ويتصوَّر في أوهامهم ، لأجلَّ كتابه عن تلطيخه بذكرهم .

٣-حذَّر منهم عموم الأُمَّة ، وبيَّن كبير خطرهم وضررهم ، فقال : وهؤلاء والذىٰ أرواحنا بيده أضرُّ علىٰ الإسلام من اليهود والنَّصارىٰ والمجوس وعبدة الأوثان ، لأنَّ ضلالات الكفَّار ظاهرة يتجنَّبها المسلمون ، وهؤلاء أتوا الدِّين والعوام من طريق يغترُّ به المستضعفون ، فأوحوا إلىٰ أوليائهم بهذه البدع ، وأحلُّوا في قلوبهم وصف المعبود سبحانه بالأعضاء ، والجوارح ، والرُّكوب ، والنُّزول ، والاتِّكاء ، والاستلقاء ، والاستواء بالذَّات ، والتَّردُّد في الجهات ، فمن أصغىٰ إلىٰ ظاهرهم يبادر بوهمه إلىٰ تخيُّل المحسوسات ، فاعتقد الفضائح ، فسال به السيلُ وهو لا يدري .

وقد أجاد في ذلك وأفاد ، وبيَّن الحقَّ في حكم المشبِّهة الذين ما وجدوا في مكان إلا أفسدوه ، ولا زمان إلا بترَّهاتهم وسوء تفكيرهم ضيَّعوه ، لا يحترمون عالم ، ولا أحد من غير طينتهم سالم ، تَمَادىٰ بهم الْجَهْل إِلَى اللَّعْن الظَّاهِر ، وربَّما التكفير لغير واحد من أعيان العلماء ، بعد أن تركوا الحبل علىٰ الغارب لغلمانهم السُّفهاء ، تمسَّحوا بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان ، وتبعهم سوقة لَا نسب لَهُم وَلَا حسب ، صرفوا شهادات البهتان لمن علىٰ غير منهجهم حسب الطلب ، ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله ...

وقال الإمام محمَّد بن علي بن محمَّد بن عبد الله الشَّوكاني في " نيل الأوطار" (٣/ ٧١) : " وَالنُّزُولُ الْمَذْكُورِ فِي الْأَحَادِيثِ قَدْ طَوَّلَ عُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ الْكَلَامَ فِي تَأْوِيلِهِ ، وَأَنْكَرَ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَة بِهِ كَثِيرٌ مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ ، وَالطَّرِيقَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ مَا كَانَ عَلَيْهِ التَّابِعُونَ كَالزُّهْرِيِّ ، وَمَكْحُولٍ ، والسُّفيانين ، وَاللَّيْثِ ، وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ ، وَحَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ : مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَحْمَدَ ، وَغَيْرِهِمْ . فَإِنَّهُمْ أَجْرَوْهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفِيَّةٍ ، وَلَا تَعَرُّض لِتَأْوِيلِ " .

ويمكن مناقشة كلام الإمام الشَّوكاني بالآتي :

١-أنَّ الزَّعم بأنَّ السَّلف لم ينحوا منحىٰ التَّأويل زعم ساقط وباطل ، وقد دلَّلنا في غير ما كتاب من كتبنا علىٰ بطلانه ، وفي هذا الكتاب ذكرنا عن غير واحد من العلماء ، أنَّهم ذكروا تأويل الإمام مالك وغيره من السَّلف للنُّزول ، وغيره من الإتيان والمجيء ، وقد خصَّصت لذلك رسالة كاملة ، بعنوان : إعلام الخلف بتأويلات السَّلف ...

٢-أنَّ تنزيه الله تعالىٰ عن الكيف أمرٌ لا يختلف فيه اثنان من أهل الحقِّ ... فلا يقال لمن كيَّف الكيف : كيف ، لأنَّ الكيفيَّة من لوازم الجسميَّة ، والله تعالىٰ ليس بجسم ... قال الشَّيخ محمَّد عبده مبيِّناً عجز العقل البشرىٰ عن إدراك كُنه الحقائق الكونيَّة : " إنَّنا مع جهلنا بكُنْهِ الكَوْنِ وحقيقته ، فللكون أو بعبارة

أخرىٰ : فللمخلوق صفات وظواهر وأعراض تحدِّد مخلوقيَّته واحتياجه لخالقه ... فإذا ما ورد نصٌّ أوهم ظاهره التَّشبيه فليس كافياً في التَّنزيه أن نفسِّر اللفظ بحقيقته اللغويَّة ، ثمَّ نتناقض ونظنُّ أنَّنا منزِّهين حينما نقول : إنَّنا نجهل كُنه الذَّات ، بل يجب أن ننفي عن الله عزَّ وجلَّ المعنىٰ الظَّاهر ، ولا نتفكَّر في ذات الخالق ، لأنَّ التفكُّر في الذَّات عبثٌ ومهلكة ، وطلب للاكتناه وهو مستحيل علىٰ العقل البشرىٰ . فكلُّ ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ : ١١] . انظر : رسالة التوحيد ، محمَّد عبده (ص٦١) .

٣-أنَّ العلماء الذين وضَّحوا عقيدة السَّلف في المتشابه ، ذكروا أنَّهم قالواَ في عقيدتهم : تَثْبُتُ الرِّوَايَاتُ فِي هَذَا وَيُؤْمَنُ بِهَا ، وَلاَ يُتَوَهَّمُ !!! ، وَلاَ يُقَالُ : كَيْفَ ؟ هَكَذَا رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُبَارَكِ ، وعندما ناقش الإمام البيهقي بعض من أثبتوا لله تعالىٰ الحركة والنُّقلة ، قال في ردِّه عليه : " فَلَوْ جَرَىٰ هَذَا الشَّيخ عَلَىٰ طَرِيقَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ ، وَلَمْ يُدْخِلْ نَفْسَهُ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ ، لَمْ يَكُنْ يَخْرُجُ بِهِ الْقَوْلُ إِلَىٰ مِثْلِ هَذَا الْخَطَأِ الْفَاحِشِ . قَالَ : وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذَا لِكَيْ يُتَوَقَّىٰ الْكَلَامُ فِيمَا كَانَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ ، فَإِنَّهُ لَا يُثْمِرُ خَيْراً وَلَا يُفِيدُ رُشْداً ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ الْعِصْمَةَ مِنَ الضَّلَالِ ، وَالْقَوْلِ بِمَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْفَاسِدِ وَالْمُحَالِ ، وقد ذكرنا هذا الكلام وغيره سابقاً ...

وذكر ذلك الإمام النَّووي في المنهاج ، أنَّ مَذْهَبُ جُمْهُورِ السَّلَفِ وَبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ : أَنَّهُ يُؤْمِنُ بِأَنَّهَا حَقٌّ عَلَىٰ مَا يَلِيقُ بِاللَّهِ تَعَالَىٰ ، وَأَنَّ ظَاهِرَهَا الْمُتَعَارَفُ فِي حَقِّنَا غَيْرُ مُرَادٍ ، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِي تَأْوِيلِهَا مَعَ اعْتِقَادِ تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَىٰ عَنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ ، وَعَنِ الِانْتِقَالِ والحركات ، وسائر سمات الخلق ...

وقال الإمام سليم بن أبي فراج بن سليم بن أبي فراج البِشْري ، شيخ الجامع الأزهر ، من فقهاء المالكيَّة (١٣٣٥هـ) : " وما تمسَّك به المخالفون القائلون بالجهة أُمور واهية وهميَّة ، لا تصلح أدلّة عقليَّة ولا نقليَّة ، قد أبطلها العلماء بما لا مزيد عليه ، وما تمسَّكوا به ظواهر آيات وأحاديث موهمة ، كقوله تعالىٰ : **﴿ثُمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ﴾** [الأعراف : ٥٤] ، وقوله : **﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾** [فاطر : ١٠] ، وقوله : **﴿تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾** [المعارج : ٤] ، وقوله : **﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّماءِ﴾** [الملك: ١٦] ، وقوله : **﴿وَهُوَ الْقاهِرُ فَوْقَ عِبادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾** [الأنعام : ١٨] ، وكحديث : " إنَّه تعالىٰ ينزل إلىٰ سماء الدُّنيا كلّ ليلة " ، وفي رواية : " في كلِّ ليلة جمعة ، فيقول : هل من تائب فأتوب عليه ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟

ومثل هذه يجاب عنها : بأنَّها ظواهر ظنيَّة لا تعارض الأدلَّة القطعيَّة اليقينيَّة الدالَّة علىٰ انتفاء المكان والجهة ، فيجب تأويلها وحملها علىٰ محامل صحيحة لا تأباها الدَّلائل والنُّصوص الشَّرعيَّة ، إمَّا تأويلاً

إجماليَّاً بلا تعيين للمراد منها ، كما هو مذهب السَّلف ، وإمَّا تأويلاً تفصيليَّاً بتعيين محاملها ، وما يراد منها ، كما هو رأي الخلف ، كقولهم : إنَّ الاستواء بمعنىٰ الاستيلاء ، كما في قول القائل :

قَدِ اسْتَوَىٰ بِشْرٌ عَلَىٰ الْعِرَاقِ ... مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ

... ونزوله إلىٰ السَّماء محمولٌ علىٰ لطفه ورحمته ، وعدم المعاملة بما يستدعيه علوُّ رتبته ، وعظم شأنه ، علىٰ سبيل التَّمثيل ، وخصَّ الليل لأنَّه مظنَّة الخلوة وحضور القلب ... " . انظر : فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان (ص٦٦) .

وقال الإمام حسن البنَّا في " الرَّسائل " (ص٤٢٣-٤٢٥) : " أمَّا السَّلف رضوان الله عليهم فقالوا: نؤمن بهذه الآيات والأحاديث كما وردت ، ونترك بيان المقصود منها لله تبارك وتعالىٰ ، فهم يثبتون اليد والعين والأعين والاستواء والضَّحك والتَّعجُّب... الخ ، وكلُّ ذلك بمعانٍ لا ندركها ، ونترك لله تبارك وتعالىٰ الإحاطة بعلمها ، ولاسيَّما وقد نهينا عن ذلك في قول النَّبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (تفكَّروا في خلق الله ، ولا تتفكَّروا في الله ، فإنَّكم لن تقدروا قدره) .

قال العراقي : رواه أبو نعيم في الحِلية بإسناد ضعيف ، ورواه الأصبهاني في التَّرغيب والتَّرهيب بإسناد أصحّ منه ، ورواه أبو الشَّيخ كذلك .

مع قطعهم رضوان الله عليهم بعدم مشابهة بانتفاء المشابهة بين الله وبين الخلق ، وإليك أقوالهم في ذلك :

(أ) روىٰ اللالكائي في (أصول السُّنَّة) عن محمَّد بن الحسن صاحب أبي حنيفة رضي الله عنهما قال : (اتفق الفقهاء كلُّهم من المشرق إلىٰ المغرب علىٰ الإيمان بالقرآن وبالأحاديث التي جاء بها الثِّقات عن رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صفة الرَّبّ عزَّ وجلَّ من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه ، فمن فسَّر اليوم شيئاً من ذلك ، فقد خرج ممَّا كان عليه النَّبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفارق الجماعة ، فإنَّهم لم يصفوا و لم يفسِّروا ، ولكن أفتوا بما في الكتاب و السُّنَّة ثمَّ سكتوا) .

(ب) ذكر الخلَّال في كتاب (السُّنَّة) وذكره حنبل في كتبه مثل كتاب (السُّنَّة والمحنة) :

قال حنبل : سألت أبا عبد الله : عن الأحاديث التي تروىٰ (إنَّ الله تبارك وتعالىٰ ينزل إلىٰ سماء الدُّنيا) و (إنَّ الله تعالىٰ يُرىٰ) و (إنَّ الله يضع قَدَمَه) و ما أشبه هذه الأحاديث ، فقال أبو عبد الله : (نؤمن بها و نصدِّق بها ، **وَلَا كَيْفَ وَلا مَعْنَى** ، ولا نردّ منها شيئاً ، ونعلم أنَّ ما جاء به الرَّسول حقٌّ إذا كان بأسانيد صحاح ، ولا نردُّ علىٰ الله قوله ، ولا يُوصف الله تبارك وتعالىٰ بأكثر ممَّا وصف به نفسه بلا حدٍّ ولا غاية ، ليس كمثله شيء) .

(ج) وروىٰ حرملة بن يحيىٰ قال : سمعت مالك بن أنس يقول : (من وصف شيئاً من ذات الله عزَّ وجلَّ مثل قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ﴾[المائدة:٦٤] فأشار بيده إلىٰ عنقه ، ومثله قوله (وهو السَّميع البصير) فأشار إلىٰ عينيه أو أذنه أو شيء من يديه ، قطع ذلك منه ، ؛ لأنَّه شبَّه الله تعالىٰ بنفسه) ، ثمَّ قال مالك : (أما سمعت قول البراء حين حدث أنَّ النَّبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يضحِّي بأربع من الضَّحايا و أشار البراء بيده كما أشار النَّبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قال البراء : و يدي أقصر من يد رسول الله ، فكره البراء أن يصف يد رسول الله إجلالاً له وهو مخلوق ، فكيف الخالق الذي ليس كمثله شيء ؟!)

(د) وروىٰ أبو بكر بن الأثرم ، وأبو عمرو الطَّلمنكي وأبو عبد الله بن أبي سلمة الماجشون كلاماً طويلاً في هذا المعنىٰ ختمه بقوله : (فما وصف الله من نفسه فسمَّاه علىٰ لسان رسوله سمَّيناه كما سمَّاه ، و لم نتكلف منه صفة ما سواه ، لا هذا ، و لا هذا ، لا نجحد ما وصف و لا نتكلَّف معرفة ما يصف) .

اعلم رحمك الله أنَّ العصمة في الدِّين تنتهي حيث انتهىٰ بك ، ولا تجاوز ما قد حدّد لك ، فإنَّ من قوام الدِّين معرفة المعروف و إنكار المنكر ، فما بسطت عليه المعرفة ، وسكنت إليه الأفئدة ، وذُكر أصله في الكتاب والسُّنَّة ، وتوارث علمه الأمَّة فلا تخافنَّ في ذكره وصفته من ربِّك ما وصف من نفسه عيناً ، ولا تكلفنَّ بما وصف من ذلك قدراً ، وما أنكرته نفسك ، ولم تجد ذكره في كتاب ربِّك ، ولا في الحديث عن نبيِّك من ذكر صفة ربِّك ، فلا تتكلفنَّ علمه بعقلك ، ولا تصفه بلسانك ، واصمت كما صمت الرَّبُّ عنه من نفسه ، فإنَّ تكلُّفك معرفة ما لم يصف به نفسه مثل إنكارك ما وصف منها ، فكما أعظمت ما جحد الجاحدون ممَّا وصف من نفسه ، فكذلك أعظِم تكلّف ما وصف الواصفون ممَّا لم يصف نفسه ، فقد والله عزَّ علىٰ المسلمين الذين يعرفون المعروف وبمعرفتهم يعرف ، وينكرون المنكر وبإنكارهم ينكر ، يسمعون ما وصف الله به نفسه من هذا في كتابه ، وما يبلغهم مثله عن نبيِّه ، فما مرض ذكر هذا وتسميته من الرَّب قلب مسلم ، ولا تكلّف صفة قدره ، ولا تسمية غيره من الرَّب مؤمن ، وما عن رسول الله أنَّه سمَّاه من صفة ربِّه فهو بمنزلة ما سمَّىٰ ووصف الرَّب تعالىٰ من نفسه ، والرَّاسخون في العلم ، والواقفون حيث انتهىٰ بهم علمهم ، والواصفون لربِّهم بما وصف به نفسه ، التَّاركون لما ترك من ذكرها ، لا ينكرون صفة ما سمَّىٰ منها جحداً ، ولا يتكلَّفون وصفه بما لم يسم تعمقاً ، لأنَّ الحقَّ ترك ما ترك وسمَّىٰ ما سمَّىٰ ، ومن ﴿يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾[النساء:١١٥] . وهب الله لنا حكماً وألحقنا بالصالحين .

مذهب الخلف في آيات الصِّفات وأحاديثها :

قدمتُ لك أنَّ السَّلف رضوان الله عليهم يؤمنون بآيات الصِّفات وأحاديثها كما وردت ، ويتركون بيان المقصود منها لله تبارك وتعالىٰ مع اعتقادهم بتنزيه الله تبارك وتعالىٰ عن المشابهة لخلقه .

وقال الإمام محمَّد بن السيِّد علوي المالكي الحسني في "منهج السَّلف في فهم النُّصوص بين النَّظريَّة والتَّطبيق" (ص١٧-١٨) : " ونزول الجسم ومجيئه إنَّما يكون بالانتقال اللائق بالأجسام ، ونزول من ليس بجسم يستحيل أن يكون النُّـزول المعروف من الأجسام ، وإنَّما هو نزول إلهي منـزَّه عن الانتقال والمثل ، كما أنَّ الذَّات تعالت وتقدَّست عن المثل .

وكما أنَّ أهل السُّنَّة لا خلاف بينهم في أنَّ اليد في قوله تعالىٰ : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُبايِعُونَكَ إِنَّما يُبايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾ [الفتح : ١٠] ، هي غير الجارحة المعلومة ، وكذلك السَّاق والأصبع ، ونحو ذلك ، فهي غير اليد التي نعرفها ، والسَّاق التي نعرفها ، والأصبع التي نعرفها ، فيجب أن نقول : نزوله ومجيئه واستواؤه ، غير النُّـزول المعروف في الأجسام ومجيئها واستوائها .

ومن أثبت للحقِّ النُّـزول والمجيء والاستواء الجسماني اللازم للأجسام ، فقد ضلَّ ، وقد آمن أهل الحقِّ بالنـُّزول والمجيء الإلهي المنـزَّه عن صفات الأجسام وسمات الحدوث ، وكفروا بالنُّـزول والمجيء الجسماني بالانتقال من مكان إلىٰ مكان ، وآمنوا بالاستواء الإلهي علىٰ العرش ، وكفروا بالاستواء المعروف من الأجسام ، لأنَّ الاستواء المعروف من الأجسام مكيَّف .

وهذه هي الطَّريقة السَّلفيَّة الصَّحيحة التي كان عليها خير الأُمَّة من الصَّحابة والتَّابعين . وقد آمنَّا بما جاء عن الله علىٰ مراد الله عزَّ وجلَّ ، وآمنَّا بما جاء عن الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، وهو الذي يليق بالمنـزَّه عن الجسميَّة قطعاً ، لا علىٰ مراد الخيالات والتَّصوُّرات والأوهام . وكلُّ ما خطر ببالك – من تصوُّر للذَّات العليَّة – فهو هالك ، والله بخلاف ذلك . وليس للإنسان أن يذهب في تصوُّر الذَّات العليَّة المذهب الخاطئ حيث يقيس الخالق علىٰ المخلوق مع علمه بأنَّه المنـزَّه الذي ليس له مثيل " .

فالإمام محمَّد بن السيِّد علوي المالكي الحسني بيَّن بجلاء عقيدة السَّلف الصَّالح الحقَّة في موضوع النُّزول ، ووضَّح :

١-أنَّ نزول الجسم ومجيئه إنَّما يكون بالانتقال اللائق بالأجسام ، فالنُّزول لا يستقيم إلا بجسم ينتقل من مكان إلىٰ مكان ، والله تعالىٰ ليس بجسم ، ولا يوجد في مكان ، فقد كان ولا مكان ، وهو علىٰ ما عليه كان ، ولذلك فنزول من ليس بجسم يستحيل أن يكون النـُّزول المعروف من الأجسام ، وإنَّما هو نزول إلهي منـزَّه عن الانتقال والمثل ، كما أنَّ الذَّات تعالت وتقدَّست عن المثل .

٢-أنَّ من أثبت للحقِّ النـُّزول والمجيء الجسماني اللازم للأجسام ، فقد ضلَّ ، وقد آمن أهل الحقِّ بالنـُّزول والمجيء الإلهيِّ المنـزَّه عن صفات الأجسام وسمات الحدوث ، وكفروا بالنـُّزول والمجيء الجسماني بالانتقال من مكان إلىٰ مكان ، وهذه هي الطَّريقة السَّلفيَّة الصَّحيحة التي كان عليها خير الأمَّة من الصَّحابة والتَّابعين .

وللعلم فإنَّ الإمام محمَّد بن علوي المالكي قد صدرت في حقِّه فتوىٰ بكفره وخروجه من ربقة الإيمان ممَّن يدَّعون السَّلفيَّة ، ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العليِّ العظيم ...

وقال الأستاذ أبو عاصم ، نبيل بن هاشم بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمَّد الغمري : " ... وعقيدتنا في هذا – ولله الحمد – هي عقيدة مشايخنا ومن أدركنا من أهل العلم والمعرفة بالله ، وهي عقيدة السَّلف الصَّالح من الصَّحابة والتَّابعين ومن جاء بعدهم من أهل المذاهب الأربعة ، وهي أنَّ الله سبحانه وتعالىٰ كان ولم يكن شيء قبله ، وهو سبحانه علىٰ ما كان ، وأنَّه سبحانه واحد في ذاته ، واحد في صفاته ، واحد في مخلوقاته ، لا تشبه ذاته سبحانه الذَّوات ، ولا صفاته الصِّفات ، والتَّصرُّف في أدلَّتها وتأويلها لا يشبه التَّصرفات ، الموجودات كلّها مفتقرة إليه ، وهو سبحانه غير مفتقر إلىٰ شيء ، " ينزل كلّ ليلة إلىٰ السَّماء الدُّنيا " – كما ثبت – كيف يشاء ، بلا كيف ولا تفسير ولا تأويل ، بل إذا جاءنا الحديث عن رسول الله – صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – نصغي إليه ، كما قال ابن المبارك (١٨١هـ) ، وكذلك سائر الصِّفات ممَّا أخبر به جل شأنه أو جاء عن رسوله – صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – من المجيء والإتيان ، نؤمن به علىٰ مراد الله ومراد رسوله ، وقد قال بعضهم : ينزل نزولًا يليق بالرُّبوبيَّة بلا كيف من غير أن يكون نزوله مثل نزول الخلق بالتَّجلِّي والتَّملِّي منزّهاً أن تكون ذاته مثل ذوات الخلق ، فمجيئه ، وإتيانه ، ونزوله بحسب ما يليق بصفاته من غير تشبيه وكيف ، وأنَّ كل ما يخطر ببال أحدنا أو يتصوَّر في ذهنه ، فالله تعالىٰ بخلافه " . انظر : فتح المنان شرح وتحقيق كتاب الدارمي أبي محمَّد عبد الله بن عبد الرحمن المسمّىٰ بـ : المسند الجامع (٦/ ٥٧٣-٥٧٤) .

وقال الأستاذ أبو عاصم ، نبيل بن هاشم بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمَّد الغمري أيضاً : " ... قال الإمام العارف بالله الحافظ أبو سليمان الخطَّابي رحمه الله : وهذا من العلم الذي أمرنا أن نؤمن بظاهره ، وأن لا نكشف عن باطنه ، وهو من جملة المتشابه الذي ذكره الله تعالىٰ في كتابه ، فقال : **﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتابَ مِنْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتابِ وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ﴾** [آل عمران : ٧] الآية ، فالمحكم منه يقع به العلم الحقيقي والعمل ، والمتشابه يقع به الإيمان والعلم الظَّاهر ، ويوكل باطنه إلىٰ

الله عزَّ وجلَّ ، وهو معنىٰ قوله : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران : ٧] الآية ، وإنَّما حظُّ الرَّاسخين أن يقولوا : آمنَّا به كلٌّ من عند ربّنا ، وكذلك ما جاء من هذا الباب في القرآن كقوله عزَّ وجلَّ : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، وقوله : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر : ٢٢] ، والقول في جميع ذلك عند علماء السَّلف هو ما قلناه ، قال : وإنَّما ينكر هذا وما أشبهه من الحديث من يقيس الأمور في ذلك بما يشاهده من النُّزول الذي هو نزلة من أعلىٰ إلىٰ أسفل ، وانتقال من فوق إلىٰ تحت ، وهذا صفة الأجسام والأشباح ، فأمَّا نزول من لا يستولي عليه صفات الأجسام فإنَّ هذه المعاني غير متوهَّمة فيه ، وإنَّما هو خبر عن قدرته ورأفته بعباده ، وعطفه عليهم واستجابته دعاءهم ومغفرته لهم ، يفعل ما يشاء ، لا يتوجَّه علىٰ صفاته كيفيَّة ، ولا أفعاله كميَّة ، سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ " . انظر : فتح المنان شرح وتحقيق كتاب الدارمي أبي محمَّد عبد الله بن عبد الرحمن المسمّىٰ بـ : المسند الجامع (٦/ ٥٧٥-٥٧٦) .

فالأستاذ الغمري ذكر عقيدة جمهور السَّلف وجمهور والخلف في مسألة النُّزول ، شأنه شأن غيره من العلماء الذين نزَّهوا الله تعالىٰ عن مشابهة الحوادث ، حين تكلَّموا عن الألفاظ المتشابهة ...

وفي نهاية الحديث عن مسألة النُّزول ، أرىٰ أنَّه لا بُدَّ من التَّعريج ولو قليلاً علىٰ بعض الآيات التي اشتملت علىٰ لفظ النُّزول الذي لا يدلُّ ولا يعني البتَّة التَّحوُّل والحركة والانتقال من مكان إلىٰ آخر ...

قال الله تعالىٰ : ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنا عَلَيْكُمْ لِباساً يُوارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشاً وَلِباسُ التَّقْوى ذلِكَ خَيْرٌ ذلِكَ مِنْ آياتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٦] . وقد أجمع أهل العلم علىٰ أنَّ المراد بالإنزال الوارد في الآية الكريمة : خلقنا ، أو أَنْزَلْنَا أَسْبَابَهُ ، ومن أسبابه صنعتم ملابسكم التي تستر عوراتكم وتقيكم حرَّ الصيف وبرد الشتاء ، فسمَّىٰ ما يحدث عنه منزلاً أيضاً ؛ لأنَّه عنه كان ، وبه تم . ومن المعلوم أنَّ الثِّياب غير منزلة من السَّماء ، لكن لمَّا كانت الثِّياب من الكتَّان والقطن ، والكتَّان والقطن إنَّما يكونان عن النَّبات بالماء ، فالماء هو المنزل ، ، وبه تم ، ونما ونبت ، وهذا يسمَّىٰ : " التدريج " : لأنَّ الثِّياب عن الماء اندرجت ، كما قال مكِّي بن أبي طالب ...

قال الإمام أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي في " تفسير مقاتل بن سليمان" (٢/ ٣٣) : ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنا عَلَيْكُمْ لِباساً يُوارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشاً﴾ [الأعراف: ٢٦] ، يَقُولُ : من أمري كان اللباس فِي الأرض يُوارِي سَوْآتِكُمْ ... " .

وقال الإمام أبو الليث نصر بن محمَّد بن أحمد بن إبراهيم السَّمرقندي في " بحر العلوم" (١/ ٥٢٥) : ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنا عَلَيْكُمْ لِباساً يُوارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشاً﴾ [الأعراف : ٢٦] ، يقول خلقنا لكم الثِّياب يُوارِي

سَوْآتِكُمْ يعني يستر عوراتكم ، ويقال معناه : أنزلنا عليكم المطر ينبت لكم القطن والكتَّان لباساً لكم وَرِيشاً ، قرأ الحسن البصري : ورياشاً بالألف ، وقرأ غيره : وريشاً بغير ألف ، وقال القتبي : الرِّيش والرّياش ما ظهر من اللباس، وريش الطَّائر ما ستره الله به . ويقال : الرّياش : المال والمعاش . قال الفقيه : حدَّثنا محمَّد بن الفضل ، قال : حدَّثنا محمَّد بن جعفر ، حدَّثنا إبراهيم بن يوسف ، عن أبي أُمامة ، عن عوف بن أبي جميلة ، عن معبد الجهني في قوله **﴿قَدْ أَنْزَلْنا عَلَيْكُمْ لِباساً يُوارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشاً﴾** [الأعراف : ٢٦] ، قال : هو ما تلبسون " .

وقال الإمام أبو محمَّد مكِّي بن أبي طالب حَمّوش بن محمَّد بن مختار القيسي القيرواني ثمَّ الأندلسي القرطبي المالكي في " الهداية إلىٰ بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره ، وأحكامه ، وجمل من فنون علومه" (٤/ ٢٣٢٢) : " قوله : **﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنا عَلَيْكُمْ لِباساً﴾** [الأعراف : ٢٦] ، واللباس هو : الثِّياب ، وهي غير منزلة ، لكن لمَّا كان حدوث الثِّياب من الكتان والقطن ، والكتان والقطن إنما يكونان عن النبات بالماء ، فالماء هو المنزل ، فسمَّىٰ ما يحدث عنه منزلاً أيضاً ؛ لأنَّه عنه كان ، وبه تم ، ونما ونبت ، وهذا يسمىٰ : " التَّدريج " : لأنَّ الثِّياب عن الماء اندرجت " .

وقال الإمام الماوردي في " تفسير الماوردي" (النُّكت والعيون) (٢/ ٢١٣) : " ... فقال الله تعالىٰ : **﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنا عَلَيْكُمْ لِباساً﴾** [الأعراف : ٢٦] ، أي : ما تلبسون من الثِّياب . فإن قيل : فليس ذلك بمنزل من السَّماء ، فعنه جوابان :

أحدهما : أنَّه لمَّا كان ينبت من المطر الذي نزل من السَّماء صار كالمنزل من السَّماء ، قاله الحسن .

والثَّاني : أنَّ هذا من بركات الله ، والبركة تنسب إلىٰ أنَّها تنزل من السَّماء ، كما قال تعالىٰ : **﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾** [الحديد : ٢٥] .

وقال الإمام السَّمعاني في " تفسير القرآن" (٢/ ١٧٣) : " قَوْله – تَعَالَىٰ –: **﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنا عَلَيْكُمْ لِباساً﴾** [الأعراف : ٢٦] ، فَإِن قَالَ قَائِل : كَيفَ قَالَ : أنزلنَا . وَلم ينزل اللبَاس من السَّمَاء ؟ قيل : قد أنزل الْمَطَر ، وكل نَبَات من الْمَطَر ؛ فَكَأَنَّهُ أنزلهُ ، وَقيل : مَعْنَاهُ : أَن كل مَا فِي الأَرْض فَهُوَ من بَرَكَات السَّمَاء ؛ فَيكون كالمنزل من السَّمَاء ، وعَلىٰ هَذَا معنىٰ قَوْله – تَعَالَىٰ –: **﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾** [الحديد : ٢٥] ، وَإِنَّمَا يسْتَخْرج من الأَرْض ، لَكِن نسبه إِلَىٰ السَّمَاء ، كَذَا هَذَا " .

وقال الإمام الكرماني في " غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل" (١/ ٤٠٠) : " قوله : **﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنا عَلَيْكُمْ لِباساً﴾** [الأعراف : ٢٦] ، أي : خلقنا ، وذكر بلفظ الإنزال ليدلّ علىٰ علو المرتبة " .

وبنحو الذي ذكرنا في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنا عَلَيْكُمْ لِباساً﴾ [الأعراف : ٢٦] ، قال جمهور أهل العلم .... وللاستزادة في تفسير الآية انظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٢/ ٩٧) ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٣٨٨) ، زاد المسير في علم التفسير (٢/ ١٠٩) ، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) (١٤/ ٢٢١) ، الجامع لأحكام القرآن (٧/ ١٨٤) ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٣/ ٩) ، تفسير الخازن المسمىٰ لباب التأويل في معاني التنزيل (٢/ ٢١٩) ، البحر المحيط في التفسير (٥/ ٣٠) ، تفسير الجلالين (ص١٩٦) ، الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٣/ ١٨) ، السراج المنير في الإعانة علىٰ معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (١/ ٤٦٩) ، تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا الكتاب الكريم) (٣/ ٢٢٢) ، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٢/ ٢٠٧) ، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير (٢/ ٢٢٤) ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (٤/ ٣٤٣) ، فتحُ البيان في مقاصد القرآن (٤/ ٣٢٢) ، مراح لبيد لكشف معنىٰ القرآن المجيد (١/ ٣٦٦) ، الإنصاف في التنبيه علىٰ المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف (ص٨٠-٨١) ، شرح مختصر الروضة (١/ ٥١٥-٥١٦) ، البحر المحيط في أصول الفقه (٣/ ٦٦) ، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه (١/ ٤٢٠) ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٥٩) ، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية (ص٨٠٥) .

ومن الآيات قول الله تعالىٰ : ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعامِ ثَمانِيَةَ أَزْواجٍ﴾ [الزمر : ٦] ، وقد اجتمعت كلمة أهل العلم علىٰ أنَّ النُّزول الوارد في الآية إنَّما معناه : الخلق ، ، فأنزلنا بمعنىٰ خلقنا ، وقد أوَّله التَّابعي الشَّهير الحسن البصري بذلك ، وهو حقّ ، وإنَّما أخبر عن ذلك بالنُّزول ، لأنَّها إنَّما نشأت وتكوَّنت بالنَّبات ، والنَّبات إنَّما نشأ وتكوَّن بالمطر ، فالمطر هو المُنْزَلُ ، فأخبر عمَّا اندرج وتكوَّن منه بالإنزال . وهذا من التَّدريج ، وله نظائر كثيرة ...

قال الإمام أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (١٥٠هـ) : ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعامِ ثَمانِيَةَ أَزْواجٍ﴾ [الزمر : ٦] ، يعني : وجعل لكم من أمره ، مثل قوله في الأعراف : ﴿قَدْ أَنْزَلْنا عَلَيْكُمْ لِباساً يُوارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشاً﴾ [الأعراف : ٢٦] ، يقول : جعلنا ، ومثل قوله : ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد : ٢٥] ، يقول : وجعلنا الحديد " . انظر : تفسير مقاتل بن سليمان (٣/ ٦٧٠) .

وقال الإمام محمَّد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني ، أبو بكر (٤٠٦هـ) : " ... وقيل : ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعامِ ثَمانِيَةَ أَزْواجٍ﴾ [الزمر : ٦] ، أي : جعل لكم ، عن الحسن (١١٠هـ) " . انظر : تفسير ابن فورك (٢/ ٣١٢) .

وقال الإمام أبو محمَّد مكِّي بن أبي طالب حَمّوش بن محمَّد بن مختار القيسي القيرواني ثمَّ الأندلسي القرطبي المالكي (٤٣٧هـ) : ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعامِ ثَمانِيَةَ أَزْواجٍ﴾ [الزمر : ٦] ... وإنَّما أخبر عنها بالنُّزول ، لأنَّها إنَّما نشأت وتكوَّنت بالنَّبات ، والنَّبات إنَّما نشأ وتكوَّن بالمطر ، فالمطر هو المُنْزَلُ ، فأخبر عمَّا اندرج وتكوَّن منه بالإنزال . وهذا من التَّدريج وله نظائر كثيرة ، ومنه قوله : ﴿قَدْ أَنْزَلْنا عَلَيْكُمْ لِباساً يُوارِي سَوْآتِكُمْ

﴿وَرِيشاً﴾ [الأعراف : ٢٦] ، فاللباس لم ينزل لكنَّه تكوَّن عمَّا نبت بالمطر الذي هو مُنْزَلٌ ، فسمِّي ما تكوَن عن المطر : منزل " . انظر : الهداية إلىٰ بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره ، وأحكامه ، وجمل من فنون علومه (١٠/ ٦٣٠٠) .

وبنحو ما ذكرنا في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعامِ ثَمانِيَةَ أَزْواجٍ﴾ [الزمر: ٦] ، قال جمهور أهل العلم... وللاستزادة انظر : لطائف الإشارات (تفسير القشيري) (٣/ ٢٦٩) ، الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٣/ ٥٧١) ، تفسير القرآن ، السمعاني (٤/ ٤٥٩) ، غرائب التفسير وعجائب التأويل (٢/ ١٠١٠) ، معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٤/ ٨٠) ، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) (٢٦/ ٤٢٤) ، الجامع لأحكام القرآن (١٥/ ٢٣٥) ، البحر المحيط في التفسير (٩/ ١٨٦) ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٩/ ٤١٠-٤١١) ، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٧/ ٨٦) ، اللباب في علوم الكتاب (١٦/ ٤٧٤-٤٧٥) ، غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٥/ ٦١٥) ، السراج المنير في الإعانة علىٰ معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٣/ ٤٣٣) ، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير (٤/ ٤٥٠) ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (١٢/ ٢٣١) ، فتحُ البيان في مقاصد القرآن (١٢/ ٨٢-٨٣) ، التحرير والتنوير (تحرير المعنىٰ السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) (٢٣/ ٣٣٢) ، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٩/ ١٠٩) ، طبقات الشافعية الكبرىٰ (٩/ ٨١) .

وقال الله تعالىٰ : ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد : ٢٥] ، والنُّزول الوارد في الآية معناه : خلقنَا الْحَدِيد أو جعلناه ، أو أظهرناه وأنشأناه وأحدثناه ، فالله تعالىٰ هو الذي أَخْرَجَ لَهُمُ الْحَدِيدَ مِنَ الْمَعَادِنِ ، وَعَلَّمَهُمْ صَنْعَتَهُ بِوَحْيِهِ ، وبهذا قال جمهور أهل العلم ...

قال الإمام عبد الله بن عبَّاس – رضي الله عنهما – (٦٨هـ) : ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد : ٢٥] : " خلقنَا الْحَدِيد " . انظر : تنوير المقباس من تفسير ابن عباس (ص٤٥٩) .

وقال الإمام أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء البلخي : ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد : ٢٥] ، يقول : وجعلنا الحديد " . انظر : تفسير مقاتل بن سليمان (٣/ ١٢٧) .

وقال الإمام أبو عبد الله محمَّد بن عبد الله بن عيسىٰ بن محمَّد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي (٣٩٩هـ) : ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد : ٢٥] ، أَي : وَجَعَلنَا الْحَدِيد ، أخرجه اللَّه من الأَرْض " . انظر : تفسير القرآن العزيز لابن أبي زَمَنِين المالكي (٤/ ٣٥٥) .

وقال الإمام محمَّد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني في " مشكل الحديث وبيانه" (ص٢٠٣) : ﴿وَأَنْزَلْنَا الحَدِيْد﴾ [الحديد : ٢٥] ، فَمن أهل التَّأْوِيل من قَالَ مَعْنَاهُ وخلقنا الْحَدِيد ، وَمِنْهُم من قَالَ : إِنَّ الْحَدِيد أَنزَلْنَاهُ علىٰ معنىٰ النَّقْل من علو إِلَىٰ أَسْفَل ، فَأَمَّا قَوْله ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَة مباركة﴾ ، فَإِنَّ إِنْزَال الْقُرْآن لَيْسَ هُوَ علىٰ معنىٰ النَّقْل والتَّحويل ، لإستحالة الإنتقال علىٰ الْكَلَام ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَعْنىٰ الْإِعْلَام والإسماع

والإفهام ، وَقَوله : ﴿هُوَ الَّذِي أنزل السَّكِينَة فِي قُلُوب الْمُؤمنِينَ﴾ يكْشف أَيْضاً علىٰ أَنَّه لَيْسَ كلّ نُزُول وإنزال نقل وتحويل ، بل ذَلِك لفظ مُشْتَرك الْمَعْنىٰ قد يكون نقلاً وتحويلاً ، وَيكون علىٰ غير هَذَا الْوَجْه أَيْضاً علىٰ الْمُتَعَارف والمعهود بَين أهل اللُّغَة ، وَإِذا كَانَ اللَّفْظ مُشْتَرك الْمَعْنىٰ وَجب التَّرْتِيب وَإِضَافَة مَا يَلِيق فِي الْمَذْكُور والمضاف إِلَيْهِ علىٰ حسب مَا يَلِيق بِهِ ، أَلا ترىٰ أَنَّه إِذا أضيف إِلَىٰ السَّكِينَة لم يكن حَرَكَة وَلَا نقلة ، وَإِذا أضيف إِلَى الْكَلَام لم يكن أَيْضا تَفْرِيغ مَكَان وشغل مَكَان وَإِذا أُرِيد بِهِ الحكم وَتغَير الْمرتبَة" .

وقال الإمام أحمد بن محمَّد بن إبراهيم الثَّعلبي في " الكشف والبيان عن تفسير القرآن" (٩/ ٢٤٦) : " ... قال أهل المعاني : يعني أنَّه أخرج لهم الحديد من المعادن ، وعلمهم صنيعته بوحيه .

وقال قطرب : هذا من النّزل كما تقول : أنزل الأمر علىٰ فلان نزلاً حسناً ، فمعنىٰ الآية أنه جعل ذلك نزلاً لهم ، ومثله قوله : ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعامِ ثَمانِيَةَ أَزْواجٍ﴾ [الزمر : ٦] " .

وقال الإمام أبو الحسن علي بن محمَّد بن حبيب البصري البغدادي ، الشَّهير بالماوردي في " تفسير الماوردي" (النُّكت والعيون) (٥/ ٤٨٣) : ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾ [الحديد : ٢٥] ، فيه قولان : ... الثَّاني : أنَّه من الأرض غير منزل من السَّماء ، فيكون معنىٰ قوله : ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾ [الحديد : ٢٥] ، محمولاً علىٰ أحد وجهين : أحدهما : أي : أظهرناه ... " .

وقال الإمام عبدالكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري في " لطائف الإشارات" (تفسير القُشيري) (٣/ ٥٤٥) : ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾ [الحديد : ٢٥] ، أي : خلقنا الحديد " .

وقال الإمام البغوي في "معالم التَّنزيل في تفسير القرآن" (تفسير البغوي) (٥/ ٣٣) : " ... قَالَ أَهْلُ الْمَعَانِي مَعْنَىٰ قوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾ ، أَنْشَأْنَا وَأَحْدَثْنَا، أَيْ : أَخْرَجَ لَهُمُ الْحَدِيدَ مِنَ الْمَعَادِنِ وَعَلَّمَهُمْ صَنْعَتَهُ بِوَحْيِهِ. وَقَالَ قُطْرُبٌ: هَذَا مِنَ النُّزُلِ ، كَمَا يُقَالُ : أَنْزَلَ الْأَمِيرُ عَلَىٰ فُلَانٍ نُزُلًا حَسَنًا ، فَمَعْنَى الْآيَةِ : أَنَّهُ جَعَلَ ذَلِكَ نُزُلًا لَهُمْ. وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ : ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعامِ ثَمانِيَةَ أَزْواجٍ﴾ [الزُّمَر: ٦] " .

وبنحو الذي ذكرنا في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾ قال جمهور أهل العلم . وللاستزادة انظر : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (٤/ ٤٧٨) ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٢٦٩) ، المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك(٣/ ٤٤٨) ، باهر البرهان في معانىٰ مشكلات القرآن (٣/ ١٤٧٦) ، زاد المسير في علم التفسير (٤/ ٢٣٧-٢٣٨) ، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) (٢٩/ ٤٧٠-٤٧١) ، الجامع لأحكام القرآن (١٧/ ٢٦١) ، تفسير النسفي (٤/ ١٧٩) ، التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ٣٤٨) ، البحر المحيط في التفسير (١٠/ ١١٤) ، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٨/ ٢٧) ، تفسير الجلالين (ص٧٢٣) ، الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٥/ ٣٩٤) ، تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن (٤/ ٢٦٩) ، المدهش لابن الجوزي (ص٢٣) ، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر (ص١٢٨) ، طبقات الشافعية الكبرىٰ (٩/ ٥١) ، كفاية النبيه في شرح التنبيه (٣/ ٣٤٦) ،

النجم الوهاج في شرح المنهاج (٥/ ٤٣٩) ، نزهة المجالس ومنتخب النفائس (ص١٠) ، السراج المنير في الإعانة علىٰ معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٤/ ٢١٤) ، تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا الكتاب الكريم) (٨/ ٢١٢) ، تاج العروس من جواهر القاموس (٣٠/ ٤٧٩) ، التفسير المظهري (٩/ ٢٠٢) ، فتح القدير (٥/ ٢١٣) ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (١٤/ ١٨٨) ، فتحُ البيان في مقاصد القرآن (١٣/ ٤٢١) ، تفسير المراغي (٢٧/ ١٨٣) ، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٧/ ٥٤٩-٥٥٠) ، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٩/ ١٠٩) .

﴿سُؤالٌ﴾ : هَلْ صَحِيْحٌ أنَّ مَنْ يَدَّعُوْنَ السَّلفيَّة ذَهَبُوا فِي النُّزُوْلِ مَذْهَبَ المُجَسِّمَة ؟

الجواب : من المعلوم أنَّ المتمسلفة ذهبوا في النُّزول مذهب المجسِّمة ، فأثبتوا لله تعالىٰ الحركة ، والمجيء ، والهرولة علىٰ الحقيقة ...

قال ابن الإمام تيمية في " مجموع الفتاوىٰ" (٥/ ٤٥٩) : " وَحِينَئِذٍ ، فَإِذَا قَالَ السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ : كَحَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْه ، وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَئِمَّةِ أهل السُّنَّة : أَنَّهُ يَنْزِلُ ، وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ ؛ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ : إنَّ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ ، بَلْ إذَا كَانَ الْمَخْلُوقُ يُوصَفُ مِنْ ذَلِكَ بِمَا يَسْتَحِيلُ مِنْ مَخْلُوقٍ آخَرَ ، فَالرُّوحُ تُوصَفُ مِنْ ذَلِكَ بِمَا يَسْتَحِيلُ اتِّصَافُ الْبَدَنِ بِهِ ، كَانَ جَوَازُ ذَلِكَ فِي حَقِّ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أَوْلَىٰ مِنْ جَوازِهِ مِنْ الْمَخْلُوقِ ، كَأَرْوَاحِ الْآدَمِيِّينَ وَالْمَلَائِكَةِ ... " .

قلت : وَمَنْ نقل عن حمَّاد بن زيد (١٧٩هـ) ، وإسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ) ، ما قاله ابن تيمية ؟!! وبينه وبينهما مفاوز ...

ثمَّ إنَّ التِّرمذي (٢٧٩هـ) ، والبيهقي (٤٥٨هـ) نقلاً عن السَّلف الصَّالح بخلاف ما قاله ابن تيمية ، وهما أقدم منه زماناً ... والأعجب من ذلك أنَّ ابن تيمية يخلع علىٰ كلام حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ (١٧٩هـ) ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْه (٢٣٨هـ) ، وَغَيْرِهِمَا من الأئمَّة : العصمة ، فيرىٰ أنَّ كلامهما قطعي – مع أنَّه لا يصحُّ عنهما – لا يراجعا فيه ، وبالتَّالي لا يجوز أن يقال فيه : إنَّ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ ، مع أنَّ الإمام مالك ، قال : كلٌّ يُؤخذ من كلامه ويُرد إلا صاحب هذا القبر ، وورد عن الشَّافعي أنَّه قال : فَمَا وَجَدْتُمْ فِي كُتُبِي هَذِهِ مِمَّا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ ، فَقَدْ رَجَعْتُ عَنْهُ ، وقال أيضاً : إذا رأيتم كلامي يخالف كلام رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاضربوا بكلامي عرض الحائط ، وقال بعضهم : كَمْ مِنْ كِتَابٍ تَصَفَّحْتُهُ وَقُلْتُ فِي نَفْسِيَ أَصْلَحْتُهُ حتَّىٰ إِذَا طَالَعْتُهُ ثَانِياً وَجَدْتُ تَصْحِيفاً فَصَحَّحْتُهُ ، وقال القاضي عبد الرَّحيم البيساني (٥٩٦هـ) ، وهو يعتذر إلىٰ العماد الأصفهاني (٥٩٧هـ) عن كلام استدركه عليه : " إنَّه قد وقع لي شيء ، وما أدري أوقع لك أم لا ؟ وها أنا أخبرك به ، وذلك إني رأيتُ أنَّه لا يكتب إنسانٌ كتاباً في يومهِ ، إلا قال في غَدِهِ : لوْ غُيِّر هذا لكان

أحسن ، ولو زيد هذا لكان يُستحَسن ، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل ، ولو تُرِك هذا لكان أجمل . وهذا من أعظم العِبَر ، وهو دليلٌ علىٰ استيلاء النَّقص علىٰ جُملة البشر " . انظر : أبجد العلوم (ص٥٢) .

وقال ابن تيمية زاعماً أنَّ الله تعالىٰ ينزل بذاته : " ... لَكِنَّ هَذَا النُّورَ وَالْبَرَكَةَ وَالرَّحْمَةَ الَّتِي فِي الْقُلُوبِ ، هِيَ مِنْ آثَارِ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ مِنْ نُزُولِهِ بِذَاتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ، كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ " بِالنُّزُولِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ " فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ ... " . انظر : مجموع الفتاوىٰ (٥/ ٣٧٣) ، شرح حديث النزول (ص٣٨) .

وقد أثبت هذه العقيدة علىٰ ابن تيمية : ابن بطُّوطة (٧٧٩هـ) ، فقال : " وكان بدمشق من كبار الفقهاء الحنابلة : تقيُّ الدِّين ابن تيمية ، كبير الشَّأن ، يتكلَّم في الفنون إلا أنَّ في عقله شيئاً !! وكان أهل دمشق يعظِّمونه أشدَّ التَّعظيم ، ويعِظهم علىٰ المنبر ، وتكلَّم مرَّة بأمر أنكره الفقهاء ، ورفعوه إلىٰ الملك النَّاصر ، فأمر بإشخاصه إلىٰ القاهرة ، وجمع القضاة والفقهاء بمجلس الملك النَّاصر ، وتكلَّم شرف الدِّين الزَّواوي المالكي (٧٤٣هـ) ، وقال :

إنَّ هذا الرَّجل ، قال : كذا ، وعدَّد ما أنكر علىٰ ابن تيمية ، وأحضر العقود بذلك ، ووضعها بين يدي قاضي القضاة ، وقال قاضي القضاة لابن تيمية : ما تقول ؟ قال : لا إله إلَّا الله ، فأعاد عليه ، فأجاب بمثل قوله ، فأمر الملك الناصر بسجنه ، فسجن أعواماً ، وصنَّف في السِّجن كتاباً في تفسير القرآن سمَّاه بـ: " البحر المحيط " في نحو أربعين مجلداً ، ثمَّ إنَّ أُمَّه تعرَّضت للملك الناصر ، وشكت إليه ، فأمر بإطلاقه إلىٰ أن وقع منه مثل ذلك ثانية ، وكنت إذ ذاك بدمشق ، فحضرته يوم الجمعة ، وهو يعظ النَّاس علىٰ منبر الجامع ، ويذكِّرهم ، فكان من جملة كلامه أن قال : إنَّ الله ينزل إلىٰ سماء الدُّنيا كنزولي هذا ، ونزل درجة من درج المنبر ، فعارضه فقيه مالكي يعرف بابن الزَّهراء ، وأنكر ما تكلَّم به ، فقامت العامَّة إلىٰ هذا الفقيه وضربوه بالأيدي والنِّعال ضرباً كثيراً ، حتَّىٰ سقطت عمامته ، وظهر علىٰ رأسه شاشية حرير ، فأنكروا عليه لباسها ، واحتملوه إلىٰ دار عزِّ الدِّين بن مسلّم قاضي الحنابلة ، فأمر بسجنه وعزَّره بعد ذلك ، فأنكر فقهاء المالكيَّة والشَّافعيَّة ما كان من تعزيره ، ورفعوا الأمر إلىٰ ملك الأمراء سيف الدِّين تنكيز (٧٤٤هـ) ، وكان من خيار الأمراء وصلحائهم ، فكتب إلىٰ الملك النَّاصر (٧٤١هـ) بذلك ، وكتب عقداً شرعيَّاً علىٰ ابن تيمية بأمور منكرة ، منها : أنَّ المطلّق بالثَّلاث في كلمة واحدة لا تلزمه إلَّا طلقة واحدة ، ومنها : أنَّ المسافر الذي ينوي بسفره زيارة القبر الشَّريف ، زاده الله طيباً ، لا يقصر الصَّلاة ، وسوىٰ ذلك ممَّا يشبهه ، وبعث

العقد إلى الملك النَّاصر ، فأمر بسجن ابن تيمية بالقلعة ، فسجن بها حتَّى مات في السِّجن " . انظر : رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار) (١/ ٣١٦) .

وقال الإمام ابن تيمية في " درء تعارض العقل والنَّقل" (٢/ ٧) : " ... وأئمَّة السُّنَّة والحديث على إثبات النَّوعين ، وهو الذي ذكره عنهم من نقل مذهبهم ، كـ حرب الكرماني (٢٨٠هـ) ، وعثمان بن سعيد الدَّارمي ، وغيرهما ، بل صرَّح هؤلاء بلفظ الحركة ، وأنَّ ذلك هو مذهب أئمَّة السنَّة والحديث من المتقدِّمين والمتأخِّرين !!! وذكر حرب الكرماني أنَّه قول من لقيه من أئمَّة السنَّة كـ أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ) ، وعبد الله بن الزُّبير الحميدي (٢١٩هـ) ، وسعيد بن منصور (٢٢٧هـ) .

وقال عثمان بن سعيد وغيره : إنَّ الحركة من لوازم الحياة ، فكلُّ حيٍّ متحرِّك ، وجعلوا نفي هذا من أقوال الجهميَّة نفاة الصِّفات ، الذين اتَّفق السَّلف والأئمَّة على تضليلهم وتبديعهم " .

وقال الإمام ابن تيمية في " درء تعارض العقل والنَّقل" (٢/ ٢٤١-٣٤٢) : " فمن نفى الصِّفات جعله كالأعمى الأصم الأبكم ، ومن قال : إنَّه لا يقبل لا هذا ولا هذا جعله كالجماد الذي هو دون الحيوان الأعمى الأصم الأبكم ، وهذا بعينه موجود في الأفعال ، فإنَّ الحركة بالذَّات مستلزمة للحياة وملزومة لها ، بخلاف الحركة بالعَرض كالحركة القسريَّة التابعة للقاسر ، والحركة الطبيعيَّة التي تطلب بها العين العود إلى مركزها لخروجها عن المركز ، فإنَّ تلك حركة بالعَرض . والعقلاء متَّفقون على ما كان من الأعيان قابلاً للحركة فهو أشرف ممَّا لا يقبلها ، وما كان قابلاً للحركة بالذَّات فهو أعلى ممَّا لا يقبلها بالعَرض ، وما كان متحرِّكاً بنفسه كان أكمل من الموات الذي تحركه بغيره !!! " .

وقال الإمام ابن قيِّم الجوزيَّة في " مختصر الصَّواعق المرسلة على الجهميَّة والمعطِّلة" (ص٤٧٣) : " وَقَدْ يُرَادُ بِالْحَرَكَةِ وَالِانْتِقَالِ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ فِعْلٌ يَقُومُ بِذَاتِ الْفَاعِلِ يَتَعَلَّقُ بِالْمَكَانِ الَّذِي قَصَدَ لَهُ ، وَأَرَادَ إِيقَاعَ الْفِعْلِ بِنَفْسِهِ فِيهِ ، وَقَدْ دَلَّ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَيَنْزِلُ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَ عِبَادِهِ ، وَيَأْتِي فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ ، وَيَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا ، وَيَنْزِلُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ ، وَيَنْزِلُ إِلَى الْأَرْضِ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَيَنْزِلُ إِلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَهَذِهِ أَفْعَالٌ يَفْعَلُهَا بِنَفْسِهِ فِي هَذِهِ الْأَمْكِنَةِ ، فَلَا يَجُوزُ نَفْيُهَا عَنْهُ بِنَفْيِ الْحَرَكَةِ وَالنَّقْلَةِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْمَخْلُوقِينَ " .

وقال الإمام ابن تيمية في " منهاج السُّنَّة النَّبويَّة في نقض كلام الشِّيعة القدريَّة " (٢/ ٢٦٣) : " إِنَّهُ يَتَحَرَّكُ وَتَقُومُ بِهِ الْحَوَادِثُ وَالْأَعْرَاضُ ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِنَا ؟ " .

فما تضمَّنته النُّقول السَّابقة عن ابن تيمية وتلميذه ابن القيِّم حملت كذباً بحتاً وبامتياز ، لأنَّ ما جاء في كتابنا : " إِرْشَادُ الفُحُوْلِ إِلَىٰ مَا قَالَهُ أَسَاطِيْنُ العِلْمِ فِيْ تَنْزِيْهِ اللهِ عَنِ الحَرَكَةِ وَالنُّزُوْلِ " من النقول عن الفحول يُعرِّي كذبهم وتدليسهم ، ويبرهن بالدَّليل علىٰ مخالفتهم لعموم الأمَّة سلفاً وخلفاً ، وبالتَّالي يتَّضح لكلِّ عاقل بأنَّ من يدَّعون السَّلفيَّة مخالفون للسَّلف في أغلب المسائل التي طرحوها ، وأنَّ السَّلف منهم براء ، لأنَّ السَّلف الصَّالح فوَّضوا معاني جميع الألفاظ المتشابهة إلىٰ الله تعالىٰ ، مع إيمانهم بها واعتقاد تنزيهه سبحانه عن ظاهر معناها ...

ولم يقف مدَّعو السَّلفيَّة في هذه المسألة عند حدٍّ ، فقد سمحوا لعقولهم أن تسبح في بحر الوهم والتَّوهُّم ، حتَّىٰ سألوا أنفسهم هذا السُّؤال : هل يستلزم نزول الله – عزَّ وجلَّ – أن يخلو العرش منه أو لا ؟؟ فقد جاء في مجموع فتاوىٰ ورسائل الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين (١/ ٢٠٤-٢٠٥) : " وسئل فضيلته : هل يستلزم نزول الله – عزَّ وجلَّ – أن يخلو العرش منه أو لا؟

فأجاب بقوله : نقول : أصل هذا السُّؤال تنطُّعٌ ، وإيراده غير مشكور عليه مورده ، لأننا نسأل : هل أنت أحرص من الصَّحابة علىٰ فهم صفات الله ؟ إنْ قال : نعم ، فقد كذب . وإن قال : لا . قلنا : فليسعك ما وسعهم ، فهم ما سألوا الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وقالوا : يا رسول الله إذا نزل هل يخلو منه العرش ؟ وما لك ولهذا السُّؤال ، قل : ينزل واسكت . يخلو منه العرش أو ما يخلو ، هذا ليس إليك ، أنت مأمور بأنَّ تصدِّق الخبر !!! ولا سيَّما ما يتعلَّق بذات الله وصفاته ؛ لأنَّه أمرٌ فوق العقول فإذاً نقول : هذا السُّؤال تنطُّعٌ أصلاً لا يرد ، وكلُّ إنسان يريد الأدب كما تأدَّب الصَّحابة مع رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإنَّه لا يورده ، فإذا قدِّر أن شخصاً ابتلي بأن وجد العلماء بحثوا في هذا واختلفوا فيه ، فمنهم من يقول : يخلو ، ومنهم من يقول : لا يخلو ، ومنهم من توقَّف ، فالسَّبيل الأقوم في هذا هو التَّوقُّف ، ثمَّ القول بأنَّه لا يخلو منه العرش ، وأضعف الأقوال : القول بأنَّه يخلو منه العرش ، فالتَّوقُّف أسلمها وليس هذا ممَّا يجب علينا القول به ؛ لأنَّ الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يبيِّنه ، والصَّحابة لم يستفسروا عنه ، ولو كان هذا ممَّا يجب علينا أن نعتقده لبيَّنه الله ورسوله بأيِّ طريق ، ونحن نعلم أنَّه أحياناً يبيِّن الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحق من عنده ، وأحياناً يتوقَّف فينزل الوحي ، وأحياناً يأتي أعرابي فيسأل عن شيء ، وأحياناً يسأل الصَّحابة أنفسهم عن الشَّيء ، كلُّ هذا لم يرد في هذا الحديث ، فإذا لو توقَّفنا وقلنا : الله أعلم فليس علينا سبيل ، لأنَّ هذا هو الواقع " .

قلت : وهذا كلام غريب عجيب ، وكم في كلامهم من الغرائب والعجائب !!! فإنَّ من نعتوه بشيخ الإسلام هو من قال هذا الكلام ، فقد ذكر في كتبه ما اعتبره وجعله ابن عثيمين تنطُّعاً أكثر من مرَّة ، كما أنَّ

ابن عثيمين أشار في كلامه إلىٰ أنَّ الصَّحابة الكرام الحريصين علىٰ فهم صفات الله تعالىٰ لم يسألوا الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذا السُّؤال ، وبالتَّالي فإنَّ من ذكر في كتبه هذا السُّؤال ، وسمح لنفسه به ، مخالفٌ لما كان عليه الصَّحابة الكرام رضوان الله عليهم أجمعين ، كما أنَّ ابن عثيمين ذكر في معرض كلامه أنَّ المسألة أمرٌ فوق العقول ، فلماذا سمح مدَّعو السَّلفيَّة لعقولهم أن تتكلَّم فيما لا طاقة للعقول إلىٰ الولوج فيه ؟!!! ... والنَّتيجة : أنَّ ابن تيمية ليس سلفيّاً بشهادة ابن عثيمين ، فقد ذكر في كتبه غير مرَّة ما هو من باب التنطُّع المخالف لما كان عليه الصَّحابة ، من ذلك :

قال الإمام ابن تيمية في " مجموع الفتاوىٰ " (٥/ ١٣٢) ، (٥/٢٤٣) : " وَالصَّوَابُ : قَوْلُ " السَّلَفِ ": أَنَّهُ يَنْزِلُ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ " .

فابن تيمية ينسب ما قاله للسَّلف ، وابن عثيمين ينفي ذلك ...

وقال الإمام ابن تيمية مجموع الفتاوىٰ " (٥/ ٣٦٧) : " وَأَنَّهُ يَنْزِلُ إلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ " .

وقال الإمام ابن تيمية في "مجموع الفتاوىٰ " (٥/ ٤١٤) : " وَالْمَقْصُودُ هُنَا : الْكَلَامُ عَلَىٰ مَنْ يَقُولُ : يَنْزِلُ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ ، وَإِنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ فِي هَذَا عَلَىٰ ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ : مِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُ أَنْ يُقَالَ : يَخْلُو أَوْ لَا يَخْلُو ، كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ (٦٠٠هـ) وَغَيْرُهُ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : بَلْ يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ . وَقَدْ صَنَّفَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ منده (٤٧٠هـ) مُصَنَّفاً فِي الْإِنْكَارِ عَلَىٰ مَنْ قَالَ : لَا يَخْلُو مِنْ الْعَرْشِ أَوْ لَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ - كَمَا تَقَدَّمَ بَعْضُ كَلَامِهِ - . وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَتَوَقَّفُ عَنْ أَنْ يَقُولَ يَخْلُو أَوْ لَا يَخْلُو . وَجُمْهُورُهُمْ عَلَىٰ أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ " .

قلت : وأين ما ادَّعاه ابن تيمية علىٰ الإمام ابن منده ، وهو القائل : " ... وَأَنَا متمسكٌ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، مُتَبَرِّئٌ إِلَىٰ اللهِ مِنَ الشِّبْه وَالمِثْلِ وَالنِّدِّ وَالضِّدِّ وَالأَعضَاء وَالجِسْم وَالآلاَت ، وَمِنْ كُلِّ مَا يَنسُبه النَّاسبُوْنَ إِلَيَّ ، وَيَدَّعيه المدعُوْنَ عليَّ مِنْ أَنْ أَقُوْلَ فِي الله - تَعَالَىٰ - شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ ، أَوْ قُلته ، أَوْ أَرَاهُ ، أَوْ أَتَوَهَّمُه ، أَوْ أَصفه بِهِ " . انظر : سير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٥١) .

فإذا ثبت أنَّه قال ما نسبه له ابن تيمية ، فهو متناقض مع نفسه ، وكم في كلامهم من التَّناقض والتَّباين ...

وقال الإمام ابن تيمية في " منهاج السُّنَّة النَّبويَّة في نقض كلام الشِّيعة القدريَّة "(٢/٦٣٨) : " ثمَّ إِنَّ جُمْهُورَ أهل السُّنَّة !!! يَقُولُونَ : إِنَّهُ يَنْزِلُ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ " .

وهنا ينسب ابن تيمية ما قاله لجمهور السَّلف ، مع أنَّ السَّلف لم يتكلَّم أحد منهم بما نَسبه ابنُ تيمية لجمهورهم ، فهذا كذبٌ بشهادة ابن عثيمين !!! ثمَّ إنَّ ابن تيمية لم يستند في كلامه علىٰ أيِّ حديث صحيح

، بل هو مجرَّد أقوال لعلماء ، ومتىٰ كان الدِّين يُبنىٰ علىٰ أقوال العلماء التي لا تستند في وجودها وصحَّتها لكتاب ولا سنَّة ؟!!! فلا حول ولا قوَّة إلَّا بالله ...

وقال الإمام ابن تيمية ما هو أعظم من قوله السَّابق ، فقد قال في " درء تعارض العقل والنَّقل " (١/ ١١٨) : " فمن أين في القرآن ما يدلُّ دلالة ظاهرة علىٰ أنَّ كلَّ متحرِّك مُحدَث أو مُمكن ؟!! وأنَّ الحركة لا تقوم إلَّا بحادث أو ممكن ؟!! وأنَّ ما قامت به الحوادث لم يخل منها ؟!! وأنَّ ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث ؟!! وأين في القرآن امتناع حوادث لا أول لها ؟!! " .

وكلام ابن تيمية هذا اشتمل علىٰ طامَّاتٍ وأوابد ، مجموع ما ذكرناه في هذا الكتاب يردُّ عليه ، أمَّا مسألة : " امتناع حوادث لا أوَّل لها " ، التي يؤمن بها ابن تيمية ، وذكرها في أكثر من كتاب من كتبه ، وهو فيها متابع للكرَّاميَّة المجسِّمة ، سلفه في هذه المسألة ، خاصَّة وأنَّه أثنىٰ عليهم في كتابه : " منهاج السنَّة " ، وسماهم بـ : " نظَّار المسلمين " . انظر : منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية (٢/ ١٣٨) .

وقد ردَّ عليه فيها العديد من أهل العلم ، ومن ضمنهم : الإمام بهاء الدِّين عبد الوهَّاب بن عبد الرَّحمن الإخميمي (٧٦٤هـ) ، في رسالة سمَّاها : " رسالة في الردِّ علىٰ ابن تيمية في مسألة حوادث لا أوَّل لها " ، وهي من تحقيق أخينا الفاضل الدكتور سعيد فوده – حفظه الله – ، ونشرتها دار الذَّخائر ، بيروت . وهذه المسألة سنناقش ابن تيمية فيها في كتاب آخر ... بإذن الله تعالىٰ .

وقال الشَّيخ ابن عثيمين : " وأجمع السَّلف علىٰ ثبوت النُّزول لله ، فيجب إثباته له من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ، وهو نزول حقيقي يليق بالله " . انظر : تعليق مختصر علىٰ كتاب لمعة الاعتقاد الهادي إلىٰ سبيل الرشاد (ص٥٨) .

وقال الشَّيخ ابن عثيمين في " شرح العقيدة السَّفارينيَّة (الدرَّة المضيَّة في عقد أهل الفرقة المرضيَّة) (ص٣٠٩) : " ... فهذا ليس عند الإنسان شكٌّ في أنَّه نزول حقيقي " .

وقال الشَّيخ ابن عثيمين في " منهاج أهل السُّنَّة والجماعة في العقيدة والعمل " (ص١٥) : " ... كذلك النُّزول إلىٰ السَّماء الدُّنيا حينما يبقىٰ ثلث الليل الآخر نؤمن به علىٰ أنَّه نزول حقيقي ... " .

قلت : والنُّزول الحقيقي هو النُّزول المعهود الذي يعني انتقال الجسم بالحركة من مكان إلىٰ مكان آخر ...

وقال المدعو خالد بن عبد الله بن محمَّد المصلح في " شرح لمعة الاعتقاد"(٣/ ٢٤) : " ونزوله هو نزول حقيقي ، ولا تقل : كيف ينزل ؟ ولا يشكل عليك ماهية ذلك وحقيقته وكنهه ، فإنَّك لم تكلَّف بذلك ، وإنَّما كلفت بأن تؤمن بكلِّ ما أخبر الله به عن نفسه ، وأخبر به رسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ عنه .

وتأويل النُّزول بغير ما دلَّ عليه ظاهر النصِّ !! كمن يقولون : تنزل رحمته ، أو ينزل ملك من الملائكة ، فإنَّ هذا خطأ كبير ، وتحريف خطير للنصِّ ؛ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول : " ينزل ربُّنا تبارك وتعالىٰ كلَّ ليلة إلىٰ السَّماء الدُّنيا ، فيقول : هل من داعٍ فأجيبه ، هل من سائل فأعطيه ، هل من مستغفر فأغفر له " ، فهل يسوغ أن يقول هذا القول مَلكٌ من الملائكة ؟ " .

ولأجل نصرة ما يعتقد مدَّعو السَّلفيَّة ، جيَّشوا جيوشهم ، وجاءوا بقضِّهم وقضيضهم ، ففتَّشوا ، ونقَّبوا ، وبحثوا في كلِّ صعيد ، فجمعوا كلَّ ما يتعلَّق بمسألة النُّزول ، من روايات صحيحة وتالفة ... لنصرة مذهبهم ... فقد ذكر إمامهم حافظ حكمي في "معارج القبول بشرح سلم الوصول إلىٰ علم الأصول" (١/ ٢٩٥-٢٩٧) العديد العديد من الرِّوايات التي تُضحك الثَّكلىٰ ، مع زعمه بصحَّتها ، - وهي روايات وأحاديث تالفة ، كما قال محقِّق الكتاب السَّلفي !!! - ، ومن تلك الرِّوايات : " ... عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ- صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، وَلَهُ فِي كُلِّ سَمَاءٍ كُرْسِيٌّ !! فَإِذَا نَزَلَ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا جَلَسَ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ ثُمَّ مَدَّ سَاعِدَيْهِ ، فَيَقُولُ : مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ وَلَا ظَلُومٍ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَتُوبُ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الصُّبْحِ ارْتَفَعَ فَجَلَسَ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ " ، رَوَاهُ ابْنُ مَنْدَهْ ، قَالَ : وَلَهُ أَصْلٌ مُرْسَلٌ .

وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ- صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ، قَالَ : " يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ ، فَيَقُولُ جَلَّ جَلَالُهُ : هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ " . حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَأَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ .

وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا لِثُلُثِ اللَّيْلِ ، فَيَقُولُ : أَلَا عَبْدٌ مِنْ عَبِيدِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، أَوْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ يَدْعُونِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، أَلَا مُقَتَّرٌ عَلَيْهِ رِزْقُهُ ، أَلَا مَظْلُومٌ يَسْتَنْصِرُنِي فَأَنْصُرَهُ ، أَلَا عَانٍ يَدْعُونِي فَأَفُكَّ عَنْهُ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مَكَانَهُ حَتَّىٰ يَفِيءَ الْفَجْرُ ثُمَّ يَعْلُو رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ إِلَىٰ السَّمَاءِ الْعُلْيَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ " . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ إِذَا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ نَزَلَ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا ثُمَّ بَسَطَ يَدَهُ ، فَقَالَ : مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، حَتَّىٰ يَطْلُعَ الْفَجْرُ " . حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ وَرِجَالُهُ أَئِمَّةٌ ، وَرَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ بِلَفْظِ : " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ يَفْتَحُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ ثُمَّ يَهْبِطُ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَبْسُطُ يَدَهُ ، فَيَقُولُ : أَلَا عَبْدٌ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ حَتَّىٰ يَطْلُعَ الْفَجْرُ " .

وَعَنْ رِفَاعَةَ الْجُهَنِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِذَا مَضَىٰ نِصْفُ اللَّيْلِ أَوْ ثُلُثُ اللَّيْلِ نَزَلَ اللَّهُ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا ، فَقَالَ : لَا أَسْأَلُ عَنْ عِبَادِي غَيْرِي ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي

يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، حتَّىٰ يَنْفَجِرَ الْفَجْرُ " . حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ . وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ الثَّقَفِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ، صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ ، فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ . وَأَنَّ دَاوُدَ خَرَجَ ذَاتَ لَيْلَةٍ ، فَقَالَ : لا يُسْأَلُ اللَّهُ شَيْئاً إِلَّا أَعْطَاهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَاحِراً أَوْ عَشَّاراً " . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِنَحْوِهِ . وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَنْزِلُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ فِي آخِرِ ثَلَاثِ سَاعَاتٍ بَقِينَ مِنَ اللَّيْلِ ، يَنْظُرُ فِي السَّاعَةِ الْأُولَىٰ مِنْهُنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي لا يَنْظُرُ فِيهِ غَيْرُهُ ، فَيَمْحُو مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ ، ثُمَّ يَنْظُرُ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ وَهِيَ مَسْكَنُهُ الَّذِي يَسْكُنُ ، لا يَكُونُ مَعَهُ فِيهَا إِلَّا الْأَنْبِيَاءُ وَالشُّهَدَاءُ وَالصِّدِّيقُونَ ، وَفِيهَا مَا لَمْ يَرَ أَحَدٌ وَلَمْ يَخْطُرْ عَلَىٰ قَلْبِ بَشَرٍ ، ثُمَّ يَهْبِطُ فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ ، يَقُولُ : أَلَا مُسْتَغْفِرٌ فَأَغْفِرَ لَهُ ، أَلَا سَائِلٌ فَأُعْطِيَهُ ، أَلَا دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ " . رَوَاهُ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ .

وَرَوَىٰ مُوسَىٰ بْنُ عُقْبَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَىٰ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَنْزِلُ اللَّهُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَىٰ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ ، فَيَقُولُ : أَلَا عَبْدٌ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، أَلَا ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ يَدْعُونِي فَأَقْبَلَهُ ، فَيَكُونُ كَذَلِكَ إِلَىٰ مَطْلِعِ الصُّبْحِ وَيَعْلُو عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ " . وَعَنْ أَبِي الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الْوِتْرِ : أُحِبُّ أُوتِرُ نِصْفَ اللَّيْلِ ، فَإِنَّ اللَّهَ يَهْبِطُ مِنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ مُذْنِبٍ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ ، هَلْ مِنْ دَاعٍ ، حتَّىٰ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ ارْتَفَعَ " .

وقد دفعت أمثالُ هذه الرِّوايات الحنابلة إلىٰ الغلوّ والتَّعصُّب في مسألة النُّزول ، حتَّىٰ وقعوا في التَّجسيم البحت ، قال الإمام أبو محمَّد عفيف الدِّين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (٧٦٨هـ) في كتابه الطيِّب : " مرهم العلل المعضلة في دفع الشُّبَه والردِّ علىٰ المعتزلة : " ومتأخِّرو الحنابلة غلوا في دينهم غلوّاً فاحشاً ، وتسفَّهوا سفهاً عظيماً ، وجسَّموا تجسيماً قبيحاً ، وشبَّهوا الله بخلقه تشبيهاً شنيعاً ، وجعلوا له من عباده أمثالاً كثيرة ؛ حتَّىٰ قال أبوبكر ابن العربي في (العواصم) : " أخبرني من أثق به من مشيختي ، أنَّ القاضي أبا يعلىٰ الحنبلي كان إذا ذكر الله سبحانه يقول فيما ورد من هذه الظَّواهر في صفاته تعالىٰ : ألزموني ما شئتم فإني ألتزمه إلَّا اللحية والعورة . قال أئمَّة بعض أهل الحقّ : وهذا كفرٌ قبيحٌ ، واستهزاء بالله تعالىٰ شنيع ، وقائله جاهل به تعالىٰ ، لا يُقتدىٰ به ولا يُلتفت إليه ، ولا هو متَّبع لإمامه الذي ينتسب إليه ويتستَّر به ؛ بل هو شريك للمشركين في عبادة الأصنام ؛ فإنَّه ما عبَد الله ولا عرفه ، وإنَّما صوَّر صنماً في نفسه ، فتعالىٰ الله عمَّا يقول الملحدون والجاحدون علواً كبيراً " . ومثل ما نقله ابن العربي عن أبي

يعلىٰ هذا ، منقول في كتب الملل والنحل عن داود الجواربي ، تعالىٰ الله عن ذلك . ثمَّ قال اليافعي : " ولقد أحسن ابن الجوزي من الحنابلة حيث صنَّف كتاباً في الردِّ عليهم ، ونقل عنهم أنَّهم أثبتوا لله صورة كصورة الآدمي في أبعاضها ، وقال في كتابه : " دفع شُبه التَّشبيه " : هؤلاء قد كسوا هذا المذهب شيناً قبيحاً حتَّىٰ صار لا يُقال عن حنبلي إلا مجسِّم ، قال : وهؤلاء متلاعبون !!! وما عرفوا الله ولا عندهم من الإسلام خبر ولا يحدَّثون ، فإنهم يكابرون العقول ، وكأنَّهم يحدِّثون الصِّبيان والأطفال ، قال : وكلامهم صريحٌ في التَّشبيه ، وقد تبعهم خلقٌ من العوام ، وفضحوا التَّابع والمتبوع " . انظر : السيف الصقيل في الردّ علىٰ ابن زفيل (ص١٣٠-١٣١) .

قلت : ومن المؤسف حقَّاً أن يقوم القائمون علىٰ المكتبة الشَّاملة / الإصدار السَّادس ، بشطب هذه الفقرة من كتاب : " مرهم العلل المعضلة في دفع الشُّبه والردِّ علىٰ المعتزلة " ، وهذه خيانة من خياناتهم ، حتَّىٰ أنَّني أجزم أنَّ من أهمِّ الأسباب التي دعتهم لإصدار المكتبة الشَّاملة : العبث بكتب أهل العلم ، كي توافق هواهم وعقائدهم ، ولكن هيهات ، فإنَّ للحقِّ رجال ، يأبىٰ الله تعالىٰ إلا أن يسخِّرهم ويستخدمهم لكشف مخازي القوم وسقطهم وخياناتهم علىٰ مدىٰ الزَّمان ...

۞ الفَصْلُ السَّادِسُ ۞

مَوْقِفُ الحَشَوِيَّة المُجَسِّمِة مِنَ التَّفْوِيْض

سُؤالٌ : أُذْكُرْ لَنَا بَعْضَاً مِنْ أقوال مُدَّعِي السَّلَفِيَّةِ فِي التَّفْوِيْض ؟

الجواب : لقد قدَّمنا فيما سبق ما فيه كفاية وغناء عن تفويض السَّلف ... وتبيَّن لنا أنَّ تفويض الكيف والمعنىٰ هو ما كان عليه جمهور السَّلف وبعض الخلف ... إلَّا أنَّ من يدَّعون السَّلفيَّة قلبوا – كعادتهم – للأمَّة ظهر المِجن ، فخالفوا مجموع الأمَّة ، وخطُّوا لأنفسهم خطَّاً مُغايراً ، فأثبتوا لله تعالىٰ كيفاً وفوَّضوا العلم به إلىٰ الله تعالىٰ ... وقدَّموا هذا المنهج والمسلك علىٰ أنَّه منهج السَّلف الصَّالح ... بل وصل بهم الأمر إلىٰ أن وصفوا من يفوِّض الكيف والمعنىٰ بأنَّه قام بمنكر ، وأنَّ ما قام به يعتبر من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد ، والعياذ بالله تعالىٰ ...

وفيما يلي من أقوالهم في هذه المسألة ...

قال الإمام ابن تيمية في " درء تعارض العقل والنَّقل" (١/ ٢٠٥) : " ... فتبيَّن أنَّ قول أهل التفويض الذين يزعمون أنَّهم متّبعون للسنَّة والسَّلف من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد " .

وقال الشَّيخ صالح بن فوزان الفوزان في " المنتقىٰ من فتاوىٰ الفوزان" (٢٥/ ١) : " فإنَّ السَّلف لم يكن مذهبهم التفويض ، وإنَّما مذهبهم الإيمان بهذه النُّصوص كما جاءت ، وإثبات معانيها التي تدلُّ عليها علىٰ حقيقتها ووضعها اللغوي ، مع نفي التَّشبيه عنها ؛ كما قال تعالىٰ : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ : ١١] .

وقال الشَّيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن جبرين في " فتاوىٰ الشَّيخ ابن جبرين ، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن جبرين" (٦٤/ ٤١) : " ... وكلا الأمرين خطأ ، وإنَّما الصَّواب : ترك التَّأويل وإثبات حقيقة الصفات التي أفادتها تلك النُّصوص ، مع تفويض العلم بالكيفيَّات والماهيَّات ، ومع اعتقاد أنَّها لا يُفهم منها تشبيه الرَّب أو شيء من صفاته بالمخلوقين ، فلا تشبيه ولا تعطيل " .

وقال الشَّيخ عبد الرزَّاق عفيفي في " فتاوىٰ الشَّيخ عبد الرزَّاق عفيفي" (١/ ١٠٤) : " مذهب السَّلف هو التَّفويض في كيفيَّة الصِّفات لا في المعنىٰ ، وقد غلط ابن قدامة في لمعة الاعتقاد ، وقال : بالتَّفويض ، ولكن الحنابلة يتعصَّبون للحنابلة !!! ولذلك يتعصَّب المشايخ في الدِّفاع عن ابن قدامه ، ولكنَّ الصَّحيح أنَّ ابن قدامه مفوِّض " .

وقال الشَّيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز في "فتاوىٰ نور علىٰ الدَّرب" (١/ ٦٥) : " والمفوِّضة قال أحمد فيهم : إنَّهم شرّ من الجهميَّة ، والتَّفويض أن يقول القائل : الله أعلم بمعناها فقط وهذا لا يجوز ، لأنَّ معانيها معلومة عند العلماء . قال مالك رحمه الله : الاستواء معلوم والكيف مجهول ، وهكذا جاء عن الإمام ربيعة بن أبي عبد الرَّحمن وعن غيره من أهل العلم ، فمعاني الصِّفات معلومة ، يعلمها أهل السُّنَّة والجماعة ؛ كالرِّضا والغضب والمحبَّة والاستواء والضَّحك وغيرها ، وأنَّها معاني غير المعاني الأخرىٰ ، فالضَّحك غير الرِّضا ، والرِّضا غير الغضب ، والغضب غير المحبَّة ، والسَّمع غير البصر ، كلّها معلومة لله سبحانه لكنَّها لا تشابه صفات المخلوقين ، يقول ربُّنا سبحانه وتعالىٰ : **﴿فَلا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾** [النحل: ٧٤] ، ويقول سبحانه : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورىٰ: ١١] .

ويقول عزَّ وجلَّ : **﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾** [الإخلاص: ٤] ، هذا هو الحقّ الذي عليه أهل السُّنَّة من أصحاب النَّبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ وأتباعهم " .

وقال الشَّيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز في " مجموع فتاوىٰ عبد العزيز بن باز" (٣/ ٥٥) : "وليس التَّفويض مذهب السَّلف ، بل هو مذهب مبتدع مخالف لما عليه السَّلف الصَّالح " .

وقال الشَّيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز في " مجموع فتاوىٰ عبد العزيز بن باز" (٣/ ٥٥) : " ليس الأسلم تفويض الأمر في الصِّفات إلىٰ علَّام الغيوب ، لأنَّه سبحانه بيَّنها لعباده ، وأوضحها في كتابه الكريم وعلىٰ لسان رسوله الأمين صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ ولم يبيِّن كيفيَّتها ، فالواجب تفويض علم الكيفيَّة لا علم المعاني ، وليس التَّفويض مذهب السَّلف ، بل هو مذهب مبتدع مخالف لما عليه السَّلف الصَّالح .

وقد أنكر الإمام أحمد -رحمه الله- وغيره من أئمَّة السَّلف علىٰ أهل التَّفويض ، وبدَّعوهم لأنَّ مقتضىٰ مذهبهم أنَّ الله سبحانه خاطب عباده بما لا يفهمون معناه ولا يعقلون مراده منه ، والله سبحانه وتعالىٰ

يتقدَّس عن ذلك ، وأهل السنَّة والجماعة يعرفون مراده سبحانه بكلامه ويصفونه بمقتضىٰ أسمائه وصفاته وينزِّهونه عن كلِّ ما لا يليق به عزَّ وجلَّ . وقد علموا من كلامه سبحانه ومن كلام رسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه سبحانه موصوف بالكمال المطلق في جميع ما أخبر به عن نفسه أو أخبر به عنه رسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " .

وقال الشَّيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز في " مجموع فتاوىٰ العلامة عبد العزيز بن باز " (٣/ ٧٠-٧١) : " ... إنَّ هذه الدَّعوىٰ علىٰ مذهب السَّلف دعوىٰ لا أساس لها من الصحَّة ، فإنَّ السَّلف الصَّالح ليس مذهبهم التَّفويض لأسماء الله وصفاته لا تفويضاً عامَّاً ولا خاصَّاً ، وإنَّما يفوِّضون علم الكيفيَّة كما تقدَّم بيان ذلك ، وكما نصَّ علىٰ ذلك مالك وأحمد وغيرهما وقبلهما أمّ سلمة رضي الله عنها وربيعة بن أبي عبد الرَّحمن شيخ مالك رضي الله عن الجميع ، وليس من مذهب السَّلف أيضا تأويل الصِّفات ، بل يمرُّونها كما جاءت ويؤمنون بمعانيها علىٰ الوجه اللائق بالله سبحانه من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ، كما سلف ذكر ذلك غير مرَّة .

وليس من مذهب السَّلف أيضاً نفي التَّجسيم !!! ولا إثباته !!! لأنَّ ذلك لم يرد في الكتاب ولا في السنَّة ولا في كلام سلف الأمَّة ، كما نصَّ علىٰ ذلك غير واحد من أئمَّة السنَّة ، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – فقد نصَّ علىٰ ذلك في كتابه : " التَّدمريَّة " حيث قال في القاعدة السَّادسة : " ولهذا لما كان الرَّد علىٰ من وصف الله تعالىٰ بالنَّقائص بهذا الطَّريق طريقاً فاسداً لم يسلكه أحد من السَّلف أو الأئمَّة ، فلم ينطق أحد منهم في حقِّ الله بالجسم لا نفياً ولا إثباتاً ، ولا بالجوهر والتَّحيُّز ، ونحو ذلك ، لأنَّها عبارات مجملة لا تحقُّ حقَّاً ولا تُبطل باطلاً . ولهذا لم يذكر الله في كتابه فيما أنكره علىٰ اليهود وغيرهم من الكفار ما هو من هذا النَّوع ، بل هذا هو من الكلام المبتدع الذي أنكره السَّلف والأئمَّة " .

وقال الشَّيخ محمَّد بن صالح بن محمَّد العثيمين في " مجموع فتاوىٰ ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين "(٨/ ٧٣) : " أهل السُّنَّة والجماعة يتبرَّؤون من الطَّريقتين :

الطَّريقة الأولىٰ : التي هي تحريف اللفظ بتعطيل معناه الحقيقي المراد إلىٰ معنىً غير مراد . والطريقة الثانية : وهي طريقة أهل التَّفويض ، فهم لا يفوِّضون المعنىٰ كما يقول المفوِّضة بل يقولون : نحن نقول : بل يداه ؛ أي : يداه الحقيقيَّتان مبسوطتان ، وهما غير القوَّة والنِّعمة .

فعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة بريئة من التَّحريف ومن التَّعطيل .

وبهذا نعرف ضلال أو كذب من قالوا : إنَّ طريقة السَّلف هي التَّفويض ، هؤلاء ضلُّوا إن قالوا ذلك عن جهل بطريقة السَّلف ، وكذبوا إن قالوا ذلك عن عمد ، أو نقول : كذبوا على الوجهين على لغة الحجاز ؛ لأنَّ الكذب عند الحجازيين بمعنى الخطأ .

وعلى كلِّ حال ، لا شكَّ أنَّ الذين يقولون : إنَّ مذهب أهل السُّنَّة هو التَّفويض ؛ أنَّهم أخطأوا ؛ لأنَّ مذهب أهل السُّنَّة هو إثبات المعنى وتفويض الكيفيَّة " .

وقال الشَّيخ محمَّد بن صالح بن محمَّد العثيمين في " مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين "(٨/ ٧٧) : " فتبيَّن أنَّ طريقة التَّفويض طريق خاطئ ؛ لأنَّه يتضمَّن ثلاث مفاسد : تكذيب القرآن ، وتجهيل الرَّسول ، واستطالة الفلاسفة ! وأنَّ الذين قالوا : إنَّ طريقة السَّلف هي التَّفويض كذبوا على السَّلف ! أو الذين قالوا : إنَّ طريقة السَّلف هي التَّفويض كذبوا على السَّلف ، بل هم يثبتون اللفظ والمعنى ويقرِّرونه ، ويشرحونه بأوفى شرح " .

وقال الشَّيخ محمَّد بن صالح بن محمَّد العثيمين في " لقاء الباب المفتوح "(٢٧/ ٢٤) : " السُّؤال :

رُوِي عن الإمام أحمد رحمه الله أنَّه قال في قوله تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢] : وجاء أمر ربِّك ، فبعضهم أورد هذا في أحد كتبه ، وقال : مذهب الإمام أحمد هو : التَّفويض ، وقد لجأ الإمام أحمد – وهو إمام أهل السُّنَّة – إلى التَّأويل في هذه الآية ، فهل صحَّت الرِّواية عن الإمام أحمد ؟

الجواب :

أَوَّلاً : لا بدَّ أن يثبت هذا عن الإمام أحمد .

ثَانِيَاً : إذا قُدِّر أنَّه رحمه الله أخطأ في هذه المسألة التي لا يقرّها هو بعموم كلامه ، فلا يعني ذلك أنَّه معصوم، ويُقْبَل رأيُه.

ثَالِثَاً : ذكرتَ أنَّه يُفَوِّض ، وهذا على إطلاقه فيه نظر ؛ لأنَّ التَّفويض نوعان : تفويض المعنى .

وتفويض الكيفيَّة .

فـأهل السُّنَّة والجماعة يفوِّضون الكيفيَّة ، ولا يفوِّضون المعنى ، بل يقرُّون به ، ويثبتونه ، ويشرحونه ، ويقسمونه ، فمن ادَّعى أنَّ أهل السُّنَّة هم الذين يقولون بالتَّفويض (ويعني به تفويض المعنى) فقد كذب عليهم .

وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله في كتابه : " درء تعارض العقل والنَّقل " أنَّ قول أهل التَّفويض من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد .

هذا هو الذي يقوله بعض النَّاس ، أنَّه مذهب أهل السُّنَّة والجماعة ، وهو التَّفويض ، ولذلك يقولون : أهل السُّنَّة قسمان : مُفَوِّضة ، ومُؤوِّلة .

وهذا خطأ عظيم ، فأهل السنَّة مُؤوِّلة ، وأهل السُّنَّة مُفَوِّضة ؛ لكنَّهم يؤولون إذا دلَّ الدَّليل على التَّأويل ، ويفوِّضون الكيفية ، وأمَّا المعنى فلا يفوِّضونه .

وخلاصة الجواب على سؤالك : أن نقول : إن صحَّ هذا عن الإمام أحمد فالإمام أحمد ليس بمعصوم ، ولكنَّني لا أظنُّه يصح " .

وقد أفضى بهم تفويض الكيفيَّة إلى الوقوع في بحر التَّشبيه والتَّجسيم ... حتَّى آل بهم الأمر إلى درجة التَّصريح بأنَّ الله تعالى جسم ...

وَالحَمْدُ لِلهِ رَبِّ العَالَمِيْن